

﴿ مَا سَاءَ اللَّهُ كَانَ ﴾

لجزء الثالث من الفتاوى

الطبعة الاولى بالمطبعة الازهرية

المصرية سنة ١٣٠١ هجرية

٥٤٨٦
١٤١٨

- ٢ مطلب مجرد الفسبب الفاسد في البيع بدون تغير لا يوجب الفسخ على ما به الفتوى
- ٣ مطلب بيع عقار الصغير من غير من له الولاية بدون مسوغ لا يصح أصلا والا توقف على الإجازة
- ٣ مطلب لا يبطل حق الفسخ مع الإكراه على البيع بوث المكره فلو ارثته الفسخ
- ٤ مطلب لا يتقل الرديا لتغير الوارث
- ٥ مطلب ما يعرف بالنموذج يكفي في إسقاط خيار الرؤية برؤية بعضه
- ٥ مطلب شراء معيبا بعيب فظهر به عيب آخر قديم فله الرد به
- ٦ مطلب باع أرضا ثم ادعى أنها وقف لا تقبل وفي قبول البينة اختلاف وتفصيل
- ٧ مطلب ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي
- ٧ مطلب إكراه الحاكم المدين على بيع ماله لقضاء ما عليه من الدين سائغ شرعا
- ٨ مطلب بيع الرهن المستعار موقوف على رضا المبيع وله استخلاصه بإداء الدين
- ٩ مطلب شرط اجارة بيع الفضولي قيام المتبايعين والمبيع وكذا الثمن لو عرضا
- ٩ مطلب اذا باع للمشتري ثانيا بعد الاول باز يد من الثمن الاول أو أنقص بنفسه
- الاول
- ١١ مطلب تسمع الدعوى على المشتري الثاني بعد القبض بدون حضور البائع
- ١٢ مطلب ادعى الشراء من واحد ولم يؤثر حاله وأرأسوا وهو بينهما وان أحدهما أسبق يقضى له اتفاقا
- ١٢ مطلب يرجع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبينة
- ١٢ مطلب لا يجبر البائع على قبول الحوالة بالثمن
- ١٥ مطلب في حكم بيع الاب أو الوصي أو شراهما عقارا أو الصغير شفيح
- ١٨ مطلب لا يثبت العيب بقول الامة مع جحود البائع
- ١٨ مطلب لا تقبل البينة على قدم العيب ولا يخلف منه كره ما لم يثبت قيامه عند المشتري أولا
- ٢١ مطلب في بيان الشرط العاسد ومنه التأجيل الى أجل مجهول
- ٢٢ مطلب الزيادة المنفصلة المتولدة تمنع الرد بالعيب والفسخ بسائر أنواعه
- ٢٢ مطلب لا تتوقف صحة الاقالة على بقاء المتعاقدين فتصح من الوارث
- ٢٣ مطلب للمشتري الرجوع بالنقصان بعدهلاك المبيع المعيب
- ٢٣ مطلب يجوز بيع الاب عقارا صغيرا بمثل القيمة أو يغن يسير اذا كان محجورا أو

مستورا

٢٤ مطالب باع بعض المبيع المثلى ثم اطلع على عيب قديم بالساقى يكون له رده وبه يفتى

٢٥ مطلب الحوالة من البائع على المشتري بالتمس لا تبطل برد المبيع

٢٥ مطلب تبطل الحوالة بعدد الشرط

٢٦ مطلب القول للمشتري بيمينه في النقصان وان وزنه البائع

٢٧ مطلب وجد بشره عيبا فاصطلم مع البائع على ردهم من الثمن صح ويجعل خطأ وبعبارة لا تكون رشوة

٢٨ مطلب لو ارث البائع بالاكراه الفسخ اذا ثبت اكراه مورثه على البيع

٢٨ مطلب ظهور الاستحقاق في بعض المبيع قبل القبض يوجب الخيار في الكل وبعده في القيمة فقط

٢٨ مطلب التغرير انما يعتبر من احد المتبايعين او الدلال

٢٩ مطلب اقلس المشتري بعد قبض المبيع باذن البائع فالبايع اسوة الغرماء في الثمن ولبس له الاختصاص بالمبيع

٣٠ مطلب قول الرجل بعني هذا الشيء فلان ليس من الاضافة الى الموكل بخلاف بيع عبدك من فلان

٣١ مطلب باع بيتا معينين دارا وجزا من بيت معين منها قبل القسمة بدون اذن الشركاء لا يجوز

٣٢ مطلب الزيادة المنفصلة المتولدة بعد القبض تمنع من الرد بالعيب

٣٣ مطلب في حكم عود العيب القديم عند المشتري

٣٥ مطلب فيما لو استخفى بعض المبيع هل يخير في الباقي او لا وتفصيل ذلك

٣٥ مطلب جهالة المستثنى تفسد البيع

٣٥ مطلب لا يجوز بيع حق التعلى

٣٦ مطلب في حكم بيع الوفاء

٣٦ مطلب فيما لو هلك بعض المبيع او كله قبل القبض

٣٦ مطلب الوصف لاحصة له من الثمن الا اذا ورد عليه القبض او الجناية

٣٨ مطلب باع احد الشركاء قطعة معينة من دار قبل القسمة كان لشريكه ابطال

البيع

٣٩ مطلب يصح البيع بشرط البراءة من كل عيب

٤١ مطلب لبس للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عود العدم الا باق وثبوت

تكرره عند كل من المتبايعين	
مطلب البخر عيب في الجارية لافي العمد الا ان يفحش	٤١
مطلب في حكم تصرف من يحن و يقيق حال افاقته وتفصيل ذلك	٤٣
مطلب المقبوض على سوم الشراء مضمون بقيمته ان بين الثمن والا فلا	٤٥
مطلب لا يصح بيع الثمرة قبل ظهورها	٤٥
مطلب يسلم الثمن أو لاثم المبيع وهلاكه قبل القبض من ضمان البائع	٤٦
مطلب يصح بيع المبيع من بائعه بزيادة عن الثمن الاول قبل النقد او بعده	٤٧
مطلب تحلية الثمر على الشجر قبض وبيان شروطها	٤٧
مطلب في بيع المعضض والمزركش	٤٩
مطلب في بيع الممهور	٤٩
مطلب لا يصح بيع أحد الثمر يكين شجرة امعينان المشترك بلا اذن شريكه	٥٢
كمبيع بيت من دار كذلك	
مطلب يستحق خيار الرؤية بتصرف المشتري في المبيع قبل الرؤية تصرفا يتعاق	٥٢
به حق الغير كالاجارة	
مطلب لا يكون امتناع المانع من قبضه المبيع في الرد بالعيب مانعا من صحة	٥٤
النقطة	
مطلب لورد المبيع على الوكيل هل له الرد على الموكل فبه تفصيل	٥٥
مطلب متى عاين المشتري ما يعرف بالعيان انتفى الغرر	٥٧
مطلب برهن البائع على حدوث العيب والمشتري على قدمه فالقول للبائع والبينه	٥٨
للمشتري	
مطلب المماطلة في دفع الثمن لا تقتضي نسخ البيع الصحيح اللازم	٥٨
مطلب الفساد بالا كراه لا يبيع الصحيح فيه كل نصرف يقبل النقص بخلاف غيره	٥٩
مطلب اصطالحا على أن يدفع البائع دراهم الى المشتري ولا يرد عليه جاز ويجعل	٦٠
حطامن الثمن وعلى العكس لا لا به رثوة	
مطلب من سعى في نقض ما تم من جهته يرد عليه سعيه	٦١
مطلب عند اختلاف الجنس في البيع لا يصح العمد أصلا ومع اتحاده وفوات	٦٣
اوصف المرغوب فيه يصح ويخير المشتري	
مطلب اختلافه في حدوث العيب وقدمه فالقول لمدعي الحدوث والبه نة لمدعي	٦٣
القدم	
مطلب زوائد المبيع فاسد امصموة بالعمد	٦٤

- ٦٤ مطلب لا يشتري الردي بظهور الخيانة في المراجعة
- ٦٥ مطلب اذا قبض المشتري المبيع فاسد برضا بائعه ملكه بمثله أو قيمته يوم قبضه
- ٦٦ مطلب الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة
- ٦٧ مطلب اشترى شيئا ثم اشرك فيه آخر فهذا بيع التصف بنصف الثمن
- ٦٧ مطلب ما يكتب في وثيقة السلم من قوله جديد عامه مفسده قبل وجود الجديد
- ٦٩ مطلب في شروط اجازة بيع الفضولي
- ٦٩ مطلب رد عليه بعيب قديم بقضاء يكون له الرد على بائعه وان برضاه لا
- ٦٩ مطلب لا يتغذ بيع الوكيل بالغبن الفاحش
- ٧١ مطلب لا يفرق بين صغير وذي رحم محرم منه الابحقي مستحق
- ٧١ مطلب جهل المشتري المبيع يمنع صحة البيع لاجهل البائع
- ٧١ مطلب الوكيل بالشراء لا يملك البيع
- ٧١ مطلب بيع المستأجر موقوف على اجازة المستأجر ويملك الاجازة
- ٧٣ مطلب يخالف شراء الفضولي ببعه في التوقف على الاجازة الا عند الاضافة الى الغائب في الكلامين أو أحدهما على الخلاف
- ٧٥ مطلب خيار الغبن والتغري برهل يورث اولاً
- ٧٥ مطلب باع أحد الشركاء فخلا معينا قبل القسمة بدون اذن الباقي فلهم ابطال البيع
- ٧٦ مطلب التغري يرخص من أحد المتعاقدين والدلال لا من غيرهما
- ٧٧ مطلب تقدم بينة المشتري على زيادة مدة الاجل
- ٨٠ مطلب أفلس ومعه عرض شراء فقبضه باذن بائعه فهو اسوة الغرماء
- ٨٢ مطلب له الفسخ بخيار الرؤية وان رضى بالقول قبلها
- ٨٣ مطلب تقدم بينة الاكره على بينة الطوع ان اتحد التاريخ
- ٨٦ مطلب رأى أحد ثوبين فاشترىهما ثم رأى اذ اتى له ردهما أو أخذهما
- ٨٦ مطلب اشترى شيئين ووجد بأحدهما عيباً له ردهما أو أخذهما قبل قبضهما أو أحدهما فلو بعد قبضهما له رد المعيب وحده
- ٨٨ مطلب للورثة استبقاء عين التركة بأداء الدين من مالهم عند الاستغراق
- ٨٨ مطلب القبض شرط ابقاء السلم على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها
- ٨٩ مطلب بيع أحد الشركاء نصيبه من المشترك بغير الحلاط والاختلا يصح وفي المشترك بأحدهما لا يصح بدون اذن
- ٨٩ مطلب لا يكون مجرد السكوت معتبراً بعد الايجاب

- ٩١ مطلب لا يدخل الزرع في بيع الارض الا اذا ثبت ولا قيمة له
- ٩٢ مطلب صحح عقد الاعى ولو اغيره وله خيار الرؤية ويسقط خياره بوصفه قبل الشرع وثبت بذلك بعده
- ٩٣ مطلب بيع السكران نافذ عليه وكذا باثر تصرفاته الا في سبيع
- ٩٣ مطلب أجاز بيع الفضولي وكان الثمن نقدا صار له امانة في يد الفضولي
- ٩٣ مطلب يفسد البيع شرط فاسد في صلبه وهو ما لا يقتضيه العقد الخ
- ٩٣ مطلب لا يبطل حق الفسخ بموت أحد المتبايعين فيخلقه الوارث
- ٩٤ مطلب يشترط في الرد بالابق وجوده عند المشتري والبائع حال صغر العبد او بلوغه
- ٩٤ مطلب الوطء والامس والتقبيل بشهوة يمنع الرد بالعيب ولو تبس او يرجع بالنقصان
- ٩٧ مطلب لا يصح بيع البائع المنقول قبل قبضه باذن مشريه لاجله ولا يتفد باجازته
- ٩٨ مطلب فيما يمتنع معه الرجوع بالنقصان وما لا يمتنع
- ١٠٠ مطلب البيع في مرض الموت بالمحابة لغير الوارث يكون وصية في قدر المحابة فينفذ من الثلث
- ١٠١ مطلب في الرجوع بالنقصان بعد ذبح المبيع وعده
- ١٠١ مطلب ظهر بالمصوغ المبيع عيب بعد كسره يمتنع الرد ويرجع بالنقصان
- ١٠٤ مطلب بيع البهاثم بشرط الحمل فاسد
- ١٠٤ مطلب لا يصح بيع المجنون ولا شراؤه
- ١٠٨ مطلب اذا تبين خلاف الوصف المرغوب فيه يكون للمشتري ود المبيع
- ١٠٨ مطلب القول لمنكر الرؤية والبيئة المدعيها
- ١٠٨ مطلب تعتبر الرؤية قبل الشراء اذا قصده وشروط الرؤية
- ١٠٨ مطلب يمتد خيار الرؤية بجميع العمر ما لم يمتنع منه مانع
- ١١٠ مطلب في حكم البيع الفاسد
- ١١١ مطلب في حكم بيع المالك المضموم الى الوقف
- ١١٣ مطلب شري بقرة على أنها حامل فسد البيع
- ١١٤ مطلب اشترى الشجر للقطع فقطعه فثبت من أصوله أو عروقه فهو للبائع وان قطعه من أعلاه فلا يشتري
- ١١٤ مطلب شرط الخيار في صلب العقد أو بعده صح
- ١١٦ مطلب بيع المريض مرض الموت لبعض ورثته موقوف على اجازة الباقي ولو بمثل القيمة
- ١١٦ مطلب ليس للمشتري المطالبة بالثمن ولا الرجوع بالنقصان قبل العود من الباقي

- ١٢١ مطلب البيع بدون ذكر الثمن فاسد ودعا له المشتري بالقبض باذن البائع بقيمته يوم قبضه ويمتنع الفسخ بيناء المشتري فيه
- ١٢٤ مطلب الاصح أن الشرط الفاسد بعد العقد لا يلتحق به
- ١٢٤ مطلب في شروط بيع الفضولي
- ١٢٧ مطلب شري شيئاً ولم يقبضه حتى ادعاه آخر لا تسمع دعواه بدون حضور البائع والمشتري
- ١٢٩ مطلب باع مساحة على أن يبني بها مسجداً أو طعماً ما على أن يتصدق به يفسد البيع بهذا الشرط الفاسد
- ١٣٤ مطلب سكوت المالك عند عقد الفضولي وكذا به دال على العلم لا يكون اجازة
- ١٣٥ مطلب شري لأخيه بلا وكيل ولم يجز نفذه على المباشرة ما لم يضاف
- ١٣٧ مطلب وقف بيع المرهون والمستأجر على اجازة المرفق والمستأجر
- ١٣٧ مطلب لمشتري المرهون والمستأجر الفسخ وان لم يهما على المفتي به
- ١٤٤ مطلب في حكم شراء الوصي للوصي ممن لا تقبل شهادته له
- ١٤٨ مطلب في حكم البيع بشرط الجسر كذا في البائع أو شرط أن لا يأخذ الجارية من المشتري
- ١٤٩ مطلب بيع المرء لوارثه موقوف على اجازة باقي الورثة ولو بمثل القيمة
- ١٥٢ مطلب القول بان مشاهدة مطلق التصرف يمنع من سماع الدعوى بلا توقف على مضي المدة بحث معارض للصوم
- ١٥٢ مطلب مشاهدة الغير يتصرف بالايثار لا يمنع الدعوى
- ١٥٢ مطلب بيع عشرة افسدة شائعة من مائة فدان بمنزلة بيع عشرة أسهم من مائة
- ١٥٤ مطلب في حكم الاستصناع
- ١٥٦ مطلب يصح بيع الاب المستور عقار ابنه الصغير بلا توقف على مسوغ حيث خلا عن العين الفاحش
- ١٥٧ مطلب في تفصيل حكم ما لو اشترى حائوا على ان غلته كذا فظهر أقل
- ١٥٧ مطلب لا يمنع من الرد بالغرور وموت الغار مع بقاء الغرور
- ١٦١ مطلب في بيع العين المستأجرة وعدم توقف صحة البيع على فسخ الاجارة بالنسبة للبائع والمشتري
- ١٦٣ مطلب في تفصيل حكم هلاك المبيع قبل قبضه
- ١٦٣ مطلب في حكم بيع مبلغ في القوم بانية

- ١٦٣ مطلب في حكم بيع المستأجر
- ١٦٤ مطلب في حكم ما لو ظهر بعض المبيع القيمي مستحقا
- ١٦٤ مطلب لا رجوع في الاستحقاق بإقرار المشتري وحده بل بينة أو إقراره مع البائع
- ١٦٥ مطلب في حكم ما لو ظهر المبيع مستحقا بعد البناء وفيما يرجع به على البائع
- ١٦٦ مطلب هلك المبيع في يد البائع قبل القبض ولو بالتخلية رجح المشتري بالثمن
- ١٦٧ مطلب في حكم ما لو اشترى أرضا كل ذراع بكذا فوجدها انقص أو أكثر
- ١٦٩ مطلب يصح المحط من المبيع ان كان ديننا لان كان عينا
- ١٧١ مطلب في حكم بيع الثمر
- ١٧٣ مطلب تعتبر قيمة البناء في الرجوع بالاستحقاق يوم التسليم
- ١٧٥ مطلب اختلاف في حدوث العيب وقدمه فالقول لمدعي الحدوث والبيئة لمدعي القدم وتقدم عند التعارض
- ١٧٥ مطلب الفسخ قبل الرؤية يصح دون الرضا
- ١٧٥ مطلب مجرد التوكيل بالرؤية لا يفيد
- ١٧٥ مطلب للمشتري حبس المبيع بعد الفسخ لاسترداد الثمن
- ١٧٦ مطلب في كيفية التحالف عند اختلاف المتبايعين في مقدار الثمن وشروطه
- ١٧٦ مطلب اذا كان المحل الى البحر والبحر تارة ينزل عن جزء لا يدخل في المبيع
- ١٧٦ مطلب ساحل البحر لا يملك
- ١٧٧ مطلب في الزيادة في الثمن والمثمن وشروطها
- ١٧٧ مطلب اذا فات الوصف المرغوب فيه وهلك المبيع في يد المشتري يرجع بالتفاوت
- ١٧٨ مطلب للمشتري حبس المبيع بعد الفسخ الى استيفاء الثمن وهو أحق من سائر الغرماء
- ١٧٨ مطلب فيما قيل في ميراث الفسخ بخيار العين والتغريرو عدمه وخيار العيب وفوات الوصف المرغوب فيه
- ١٧٩ مطلب وقف بيع المستأجر لغير دين على اجازة المستأجر
- ١٧٩ مطلب باع المستأجر بلا دن مستأجره ثم باعه من مستأجره هل ينفخ لاول وينفذ الثاني أو لا خلاف
- ١٨٠ مطلب في الطريقة التي يجوز فيها شراء والى الحكومة عقار بيت المال لنفسه
- ١٨٠ مطلب لا يصح تعليق الاقالة بالشرط وان كانت لا تفسد بالشرط القاسد
- ١٨١ مطلب في حكم بيع الملك المضموم الى الوقف

- ١٨٤ مطلب اذا حدث نقص في المبيع فاسد عند المشتري بخير فعل البائع ضمنه المشتري
- ١٨٧ مطلب لا يصح بيع المعدوم وماله خطر العدم
- ١٩٢ مطلب يدخل البناء والشجر في بيع الارض بلاد كـ
- ١٩٢ مطلب باع أرضا بحدودها ولم يسم لكل ذراع ثمانية اذرع فهي للمشتري بلائمن زائد
- ١٩٣ مطلب اشترى أرضا ولم ينص على طريقته ولم تذكر الحقوق والمرافق ليس له المروء في أرض البائع
- ١٩٤ مطلب ابرأ وكيل بيت المال من ثمن ما باعته عن جهة بيت المال صح وضمن كإبراء الوصي والوكيل
- ١٩٦ مطلب باع أرضا على أنها مائة ذراع مثلا فظهر أنها أكثر فأنزى زيادة للمشتري بلائمن حيث لم يسم لكل ذراع ثمانية
- ١٩٧ مطلب باع على أنه ان لم ينقد الثمن الى اربعة أيام فأكثر فلا يبيع فسد البيع
- ١٩٨ مطلب لا تبطل الكفالة بموت الكفيل
- ١٩٩ مطلب الالتزام والدفع بدون أمر المدفوع عنه لا يوجب الرجوع
- ١٩٩ مطلب الكفالة بالامانة باطلة
- ٢٠٠ مطلب لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل ولو من تركته
- ٢٠٠ مطلب لا تصح الكفالة بلاقبول ولا مع جهالة المكفول له
- ٢٠٠ مطلب ليس للدائن مطالبة المدين باعطاء كفيل به
- ٢٠١ مطلب لا يلزم الابن بدين أبيه بدون كفالة به
- ٢٠١ مطلب ابرأه من الدين ثم أقر له به بطل الاقرار بخلاف الاقرار بالعين بعد الابراء العام
- ٢٠٢ مطلب تصح الكفالة بالمعصوب
- ٢٠٣ مطلب اذا أدى الكفيل بالامر الدين ملكه فاذا كمل به شخص صح
- ٢٠٤ مطلب لا تصح الكفالة بمال الشركة الا اذا انقلب دينها قبلها
- ٢٠٥ مطلب لرب الدين مطالبة الكفيل وكفيل الكفيل
- ٢٠٥ مطلب لا تصح الكفالة بعين الامانات ومتهامال المضاربة
- ٢٠٦ مطلب لا تصح كفالة الوارث عن ميت مفلس
- ٢٠٧ مطلب الكفالة بلا اذن أو اجازة لا توجب الرجوع بمأداه الكفيل
- ٢٠٨ مطلب على الكفيل بانه نفس احضار المكفول اذا علم مكانه والا فلا

- ٢٠٨ مطلب يحاصص وب الدين غرماء الكفيل في تركته
- ٢٠٨ مطلب تعليق الكفالة بشرط متعارف صحيح
- ٢٠٩ مطلب برهن على أن هذا المحاضر كفيل عن الغائب بامرءه وعلى الدين قضي له على المحاضر والغائب الخ
- ٢٠٩ مطلب يؤخذ كفيل بالنفقة الى شهر وان علم أنه يغيب أكثر أخذ بقدرها
- ٢١٠ مطلب أدى الكفيل بامرء المكفول عنه الرجوع عليه وأخذه من تركته
- ٢١١ مطلب يباع على المديون أصيلاً أو كفيلاً كل ما لا يحتاجه في الحال ان امتنع عن الاداء والبيع بنفسه
- ٢١٢ مطلب لا كفول له مطالبة كل من الكفيل والمكفول ما لم تشتط براءة المكفول
- ٢١٣ مطلب قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهما على ان ذلك على تدفع كان عليه الجميع بمنزلة ما يابعت فلا فاعلى
- ٢١٦ مطلب لرب الدين ملازمة المدين بعدم ما خلى القاضي به بيله
- ٢١٧ مطلب الكفالة بالعارية بعده لا كما لا يصح ما لم تنقلب مضمونه
- ٢١٧ مطلب للطالب مطالبة كل من المدين والصامنين على التعاقب فلو ضمنهما معا طالب كلا منهما بالنصف
- ٢١٨ مطلب الكفالة بالدين الساقط بالابراء لا تصح
- ٢١٨ مطلب تصح الكفالة عن ميت تركه ما لا بمقداره
- ٢٢٠ مطلب لو أدى كفيل الكفيل المسال يرجع به على الكفيل الاول ولا يرجع على الاصيل ويرجع الاول على الاصيل
- ٢٢٠ مطلب يؤخذ المسال من تركه الكفيل حال بموته وان كان مؤجلاً
- ٢٢٠ مطلب تسمع الدعوى من القاصر بعد ابرائه العام وصيه بشئ لم يكن طاهراً لا دعوى أحد الورثة على بعضهم بعد ذلك
- ٢٢١ مطلب لا يشترط في الحوالة رضا المحيل
- ٢٢٣ مطلب لفظ الحوالة يستعمل في الوكالة
- ٢٢٤ مطلب أحاله وضمن له مال الحوالة تصح
- ٢٢٦ مطلب لا يشترط حضور المحال عليه محل الحوالة بل الشرط قبوله حين علمه بها
- ٢٢٦ مطلب تبطل الحوالة المقيدة بموت المحيل ويكون المختار اسوة غرماء المحيل
- ٢٢٧ مطلب رد المبيع بعيب لا يبطل الحوالة المقيدة بالثمن
- ٢٢٩ مطلب شرط المختار الضمان على المحيل صحيح وتكون كفالة
- ٢٢٩ مطلب أحكام الغصة تضامن على الالغاء والابطال

- ٢٢٩ مطلب المراد بالشر الذي يستحقه القيم من مال الوقف أجزأه له
- ٢٣٠ مطلب للقاضي أن يحكم بين أهل الذمة إذا تنازعوا وترافعوا إليه ورضوا بحكمه ويحكم بينهم بحكم الإسلام
- ٢٣١ مطلب ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة
- ٢٣١ مطلب لو امتنع الورثة عن بيع التركة وقضاء الدين قيل ينصب القاضي وصيا وقيل يأمر الورثة بالبيع الخ
- ٢٣١ مطلب يعطى لأرباب الديون ما أثبتوه من ديونهم بعد مدة التسليم إذا لم يثبت غيرهم ديناً
- ٢٣٢ مطلب لا يقضى على غائب ولا له إلا بحضور نائبه
- ٢٣٢ مطلب تقبل البينة على أعسار المدين بعد حده بما يراه القاضي
- ٢٣٢ مطلب لا يسوغ الفسخ على زوجة الغائب وعلى من باشره التعزير إلا لاثق بحاله
- ٢٣٣ مطلب لا ينزل القاضي بعزل نفسه قبل علم من ولاه
- ٢٣٣ مطلب يعمل بخط اليماع فيما عليه لا فيما له
- ٢٣٤ مطلب لا ينفذ الحكم بالطلاق على الزوج الغائب بشهادة البدة
- ٢٣٤ مطلب لأحد الورثة استخلاص الدين من التركة بأداء قيمته لى الغرماء لا إلى وارث آخر
- ٢٣٥ مطلب لأحد الورثة ينتصب حصصاً عن الباقيين في دعوى العز بشروط ثلاثة وفي الدين لا يتوقف على كونه ذائداً
- ٢٣٦ مطلب الأعمى لا يصح فاضياً ولا نائباً للعشاء
- ٢٣٧ مطلب فيمن يعمل بخطه
- ٢٣٨ مطلب من صار مقضياً عليه في حادثة لا تسمع دعواه بعده فيها
- ٢٣٨ مطلب الشهادة إذا تضمنت نقص قضاء أسنوى شروطه مرد
- ٢٣٩ مطلب العبرة للواقع لا لما كتبه الكاتب
- ٢٣٩ مطلب لا يجوز تحالف الشهود
- ٢٣٩ مطلب لا ينفذ القضاء بشاهدوين
- ٢٤٠ مطلب اليد من أقوى ما يستدل به على المالك والقول لورثة ذي اليد بينهم
- ٢٤١ مطلب ليس للقاضي تزويجه أمة غائب ومجدر وعنده ما رواه أن نكاحهما ويبيعهما
- ٢٤٢ مطلب عقار بيده أحدث آخر يده لا يصير به ذائداً
- ٢٤٣ مطلب إذا اتهمت الورثة على أداء كل الدين المستغرق من ما لهم أنفي التركة

لهم فلهم ذلك وكذا في الوصايا

- ٢٤٤ مطلب مجرد سكوت المالك عند بيع الفضيحة لا يكون رضا
- ٢٤٥ مطلب ادعاء الشراء من واحد أو آخر قدم الأسبق
- ٢٤٥ مطلب دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق فتقدم بينة الخارج
- ٢٤٥ مطلب تقبل البينة بعد بين المدعى عليه كما به القضاء بالنكول
- ٢٤٦ مطلب لا تعتبر اليد الحادثة والعبرة في اليد للأسبق
- ٢٤٦ مطلب قال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على دعواه وبرهن المدعى عليه على البراء أو الإيفاء ولو بعد القضاء قبل بخلاف مالوزاد فحو ولا اعرفك
- ٢٤٧ مطلب إذا لم يثبت الخارج الآن دعواه المالك في العقار إلا أنه أثبت سبق وضع يده عليه يكون ذايد وذواليد خارجا فتقدم بينته
- ٢٤٨ مطلب ينصب القاضي وصا للفقير مع صغر الورثة أو غيبتهم إذا كانت غيبتهم منقطعة والأفلا
- ٢٤٨ مطلب البلد المقطع بحيث لا يصل إليه العير ولا يجي منه
- ٢٥٣ مطلب برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضي بتسليم البينة وكذا يقضى على الوارث بينة قامت على مورثه
- ٢٥٣ مطلب يعمل بخط التاجر في دفتره لمخفوط فيمأ عليه ويقوم مقام البينة
- ٢٥٤ مطلب أقدم الورثة الثلاثة ثم ظهر دين محيط بها تنقض القسمة إلا أن يقضوا الدين من عند أنفسهم
- ٢٥٥ مطلب في طريق بيع التركة وإثبات الحق في الورثة بالغ وقاصر بلا وصي
- ٢٥٥ مطلب لا يقضى على غائب ولا بدون نائب عنه
- ٢٥٦ مطلب فرق بين انعزال الوكيل بشئ خاص بموت الموكل وبين انعزال القضاة والنواب والأمراء والعمال بموت الوالي أو الساطان
- ٢٥٦ مطلب النهي عن الشيء أمر بضده
- ٢٥٨ مطلب إذا ذكر القاضي أنه حكم بعد إفاضة الدعوى والشهادة والتركية يقبل قوله مادام فاضيا
- ٢٥٨ مطلب لا اعتبار للجرح المجرد بعد التزكية
- ٢٥٨ مطلب التناقض في موضع الحفاعة وليس محصورا
- ٢٥٩ مطلب ولاية بيع التركة الغير المسنوعة للورثة وولي اليتيم لا للقاضي ما لم يمتنعوا عن إيفاء الدين والبيع لأجله

٢٦٠. مطلب سلم الشفعة بناء على أن الثمن كذا فظاهر أقل لا تسقط شفيعته
٢٦٠. مطلب لا يجبر بعض الورثة على تحرير التركة بمعنى ضبطها وبيعها بمعرفة بيت المال والقاضي برغبة أحدهم
٢٦١. مطلب تعدد الأسماء جائر والغلط فيه لا يضر
٢٦٢. مطلب محل قولهم يوم الموت لا يدخل القضاء إذا لم يكن تاريخ الموت مستقيماً عند الكل والأفلاقي قضى القاضي لمن ادعى حقاً بعد هذا التاريخ للتيقن بكذبه لالكون الموت لا يدخل تحت القضاء
٢٦٢. مطلب ينصب القاضي وصياً في التركة المستغرقة بالدين لبيعها حيث امتنع الورثة من إيفائه
٢٦٣. مطلب مهمهم فيما قيل في القضاء على الغائب وله وإن القول به ليس مذهبا لاني حنيفة لا يعتد به
٢٦٧. مطلب يجوز تعدد الأسماء
٢٦٨. مطلب يعمل بخط التاجر فيما عليه إذا كان محفوظاً عنده وفيه بيان ما قيل في خط كاتبه
٢٦٩. مطلب ذكر أن جرد الميت فلا غير ما ثبت أولاً وأقام البينة لا تقبل حيث انفصل القضاء بالاولى
٢٦٩. مطلب أحدى البنتين إذا سبقت واتصل القضاء بهما لا تنقص
٢٦٩. مطلب في حكم القاضي الذي بين أهل الذمة بشريةتهم
٢٧٠. مطلب لورفع لقاضي المسلمين حكم قاضي الذميين بنقضه ولا يحكم الا بشريةة الاسلام
٢٧٠. مطلب انما يحكم قاضي المسلمين بحكم الاسلام بين أهل الذمة إذا ترفعوا اليه ورضوا بحكمه
٢٧٠. مطلب ادعى دفع الدين للميت وأقام البينة هل يحلف فيه كلام
٢٧٣. مطلب أحد الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه
٢٧٤. مطلب فيمن يعمل بخطه وشرط ذلك
٢٧٥. مطلب في قضية المصاعنة التي صدرت في حق قاضي الجيرة واستحقاقه العزل من عدمه
٢٧٨. مطلب لا يترتب على القاضي استحقاقه العزل بمجرد خطئه في بعض الأحكام بالاعتماد
٢٧٨. مطلب لو أخطأ القاضي في الحكم لا يضمن ما لم يعتمد الجور

- ١٧٨ مطلب المعلق على شئتين أو أشياء لا يوجد بدون جميع ما علق عليه
- ٢٨١ مطلب في مناقضات وقعت بين قاضي بربر ومفتيها وقاضي كردفان
- ٢٨١ مطلب يحكم بالطلاق في وجهه الزوج أو وكيله بالخصوص لا في وجهه وكيله للنقل وتعتبر البينة في وجهه في حق منعه من نقلها
- ٢٨١ مطلب يثبت القاضي لاحضار المدعي عليه الغائب ان أقام المدعي بينة على دعواه ولو مستورة
- ٢٨٥ مطلب يصح بيع الوصي تركه مستغرقة لو بقيتمها وليس للغرماء ابطاله
- ٢٨٦ مطلب مع وجود الورثة البالغين وعدم انقطاع غيبتهم وعدم استغراق التركة لا تباع التركة الا باذنهم
- ٢٨٧ مطلب اشترى بعض الغرماء شيئا من التركة المستغرقة فالتمن مستحق لجميعهم
- ٢٨٧ مطلب المشروط له الاستبدال لا يملك ان يبيع عن لا تقبل شهادته له الا بالخيرية
- ٢٨٨ مطلب حجرولى الام الذي يملكه بعد تحقق السفة لديه واقامة قيم ينفذ
- ٢٨٨ مطلب قضاء الامير المفوض اليه نصب القضاة مع وجود قاضي البلد المولى من قبله جائز
- ٢٨٩ مطلب لو ثبت ان القاضي قضى بشهادة الاجير الخاص مستأجره والفلاح لشيفه لا ينفذ قضاؤه
- ٢٩١ مطلب الاقرار ملزم بنفسه والقضاء معه اعانة
- ٢٩٢ مطلب الحكم بالنسب حكم على الكافة
- ٢٩٥ مطلب لا ينزع شيء ممن في يده بجهة الوقف بمجرد اقامة القاضي بفهم ذلك الوقف من قيودات المحكمة وانكار واضح اليد
- ٢٩٨ مطلب في نسخ لائحة المحاكم الشرعية لما سبقها من اللوائح والاوامر والمنشورات الخ
- ٢٩٩ مطلب القضاء على الميت بحضرة وارثه بعد استيفاء اللازم صحيح كالتضاء على الوارث
- ٢٩٩ مطلب يكتب في السجل انه حكم على الغائب أو الميت بحضور وكيله أو وصيه
- ٢٩٩ مطلب يقضى على الوارث ببينة قامت على مورثه وعلى الوكيل ببينة قامت على الموكل وبالعكس
- ٣٠٠ مطلب القضاء على أحد الورثة قضاء على الميت
- ٣٠٠ مطلب المقضى له وعليه انما هو الميت في الحقيقة
- ٣٠١ مطلب في كيفية ما يصير اجراؤه لو أحضر غريم الميت رجلا يدعى انه وارث الميت

وان له عليه كذا

- ٣٠٤ مطلب يقضى النائب بمشهد وابه عند الاصل وعكسه
 ٣٠٤ مطلب لو عزل القاضى عن القضاء ثم رد لا يقضى بشئ مما كان في ديوانه الخ
 ٣٠٤ مطلب لو عزل القاضى بعد اقامة البينة ثم أعيد فرفعت اليه تلك الخصومة الخ
 ٣٠٥ مطلب لو أن قاضيا قاضيا قاضيا وأذن بالاستخلاف فأمر رجلا ليس مع الدعوى
 والشهادة ويسأل عن الشهود وسمع الاقرار ولا يحكم بذلك بل يكتب الى القاضى
 لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم وادار مع الامر الى القاضى لا يقضى بما وقع بل يامر
 بإعادة البينة

- ٣٠٥ مطلب ما وجد في ديوان قاض قبله لا يعمل به
 ٣٠٨ مطلب فيما اذا ارتاب القاضى في أمر الشهود
 ٣٠٩ مطلب الشهادة لا ترد بمجرد التهمة
 ٣٠٩ مطلب فيما ترد به الشهادة ولو عرف القاضى الشاهد بجرم أو عدالة لا يسأل عنه
 ٣٠٩ مطلب فيما يشترط لجواز التعديل
 ٣١٠ مطلب لا يضر الاختلاف في اسم الجدمع كور المتنازع فيه واحدا معروفا
 ٣١٠ مطلب لا تقبل شهادة العدو على عدوه ان كانت العداوة دنيوية
 ٣١٠ مطلب تقبل شهادة الاخ لاخيه
 ٣١٠ مطلب لا تثبت العداوة التي ترد بها الشهادات الا بخوت ذف وجرح وقتل
 ٣١٣ مطلب الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا
 ٣١٣ مطلب شهادة الاقارب لبعضهم مقبولة ما عدا شهادة الاول لفرعه وعكسه
 ٣١٣ مطلب يجب موافقة الشهادتين لفظا ومعنى عند الامام واكتفاء بالموافقة

معنى

- ٣١٣ مطلب برهن على انه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان بل في مكان كذا لا تقبل
 ٣١٤ مطلب شهادة النفي المتواترة مقبولة
 ٣١٤ مطلب تقبل البينة لو أقامها المدعى عليه بعد عيّن المدعى
 ٣١٥ مطلب اختلاف الشاهدين في مكان الاقرار غير مانع لجواز تعدد الاقرار
 ٣١٥ مطلب بينة الا كراه في الاقرار أولى من بينه الطوح ان ارضا وانفسد ان اخرج والا
 فبينة الطوح

- ٣١٦ مطلب أخبرها عدل بموت زوجها فصدقته وتزوجت ثم أخبرها آخر بحيايه
 لا يبطل نكاح الثانى ولا يفرق بينهما
 ٣١٦ مطلب تقبل الشهادة على الشهادة في كل حق سوى حدود وودلة عذر حضور

الاصل لموت او مرض الخ

- ٣١٦ مطلب في شاهد الحسبة اذا آخر شهادته لغير عذر
 ٣١٧ مطلب لا تقبل شهادة الا جيرا الخاص ولا شيخ القرية
 ٣١٩ مطلب لا يقدر في شهادة الشاهد ان للشهود دعوى عليه بشئ آخر
 ٣٢٠ مطلب رجوع أحد الشاهدين في مجلس القاضي بعد القضاء لا يبطل القضاء
 ويضمن النصف

٣٢٠ مطلب لا يتوقف ضمان الشاهد بالرجوع بعد القضاء على قبض المال على
 المفتي به

- ٣٢١ مطلب ادعى رجوع الشهود عند غير القاضي وبرهن لا يقبل
 ٣٢١ مطلب تخصم الشهود والمدعى عليه تقبل لو عدوا لم يساعدوا المدعى أو يكثر
 منهم دلائل

- ٣٢٢ مطلب الشهادة اذا خافت الدعوى لا تقبل
 ٣٢٢ مطلب تقبل شهادة كاتب الوثيقة حيث كان عدلا
 ٣٢٣ مطلب في قبول الشهادة على الشهادة وما يعتبر فيها
 ٣٢٣ مطلب تحمل الصبي العاقل الشهادة وأداها بعد بلوغه قبلت
 ٣٢٣ مطلب من موانع قبول الشهادة العصبية الخ
 ٣٢٤ مطلب انما يعتبر المانع من قبول الشهادة وقت الاداء لا وقت التحمل
 ٣٢٥ مطلب لا تقبل الشهادة في نسب بنوة العم مع عدم ذكر الجد الجامع
 ٣٢٦ مطلب لا يتحقق الا كراهه مع غيبة المدعى
 ٣٢٨ مطلب في حكم الاختلاف بين الدعوى والشهادة في تاريخ البيع
 ٣٢٨ مطلب في اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان أو الانشاء والاقرار في نحو
 البيع لا يضر

- ٣٢٨ مطلب الشهادة باكثر من المدعى باطله بخلاف الاقل للاتفاق فيه الا اذا وفق
 ٣٢٨ مطلب شهد أحدهما بالف والآخر بالف ومائة تقبل ان ادعى الاكثر الاقل

الا أن يوفق

- ٣٢٩ مطلب في الاعذار التي تقبل بها الشهادة حسبة مع التأخير
 ٣٣٠ مطلب أفق بعضهم بعد اقرار السارق مكرها وهو محمول على الصحة في حق
 الضمان

- ٣٣١ مطلب الطعن في الشهود بعد التزكية والحكم بانهم مستأجرون على الشهادة
 غير مقبول شرعا

- ٣٣٢ مطلب لا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء
- ٣٣٣ مطلب شهدا بالبيع وقبض الثمن ولم يسميا الثمن تقبل
- ٣٣٤ مطلب لا يعمل بالخط الا في مسألة كتاب الامان ويلحق به البراءة السلطانية الخ
- ٣٣٥ مطلب تقدم بينة الحجة على بينة المرض
- ٣٣٦ مطلب لا تقبل شهادة مشايخ الحرف والمعرفين والاجير الخاص
- ٣٣٧ مطلب في اجارة المسلم نفسه من الذمى وفي اجارة الاماكن منهم
- ٣٣٨ مطلب الشهادة بالملك المطلق تقبل كالدعوى
- ٣٤١ مطلب شهدا أحدهما بالبيع والاخر بالاقرار به تقبل
- ٣٤١ مطلب لا تقبل شهادة أهل الذمة على المسلمة
- ٣٤١ مطلب اذ الميتين المشهود عليه الميت بذكر اسمه لا يكتفي بذلك في الشهادة
- ٣٤١ مطلب تقبل الشهادة حسبة لا ثبات أصل وقف هو من حقوق الله تعالى
- ٣٤٢ مطلب المعتبر في قبول الشهادة أهلية الشاهد وفاته الاداء لا وقت التحمل
- ٣٤٥ مطلب لو أن القاضى لم يرد شهادة الاجير الخاص من ملاحته حتى زال المانع من قبولها فأعاد الشهادة جازت الثانية
- ٣٤٥ مطلب كل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبدا
- ٣٤٥ مطلب الشهادة اذا كانت على غائب أو ميت فلا بد لقبولها من نسبته الى جده
- الا اذا كان يعرف بأقل من ذلك
- ٣٤٥ مطلب المعتبر حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك
- ٣٤٥ مطلب تقبل شهادة المعتق وابنه على عبده بطلاقها ثلاثا حسبة
- ٣٤٦ مطلب لا يكفي شهادة رجل على شهادة الشاهد الاصيل
- ٣٤٧ مطلب لو خالفت الشهادة الدعوى بزيادة لا يحتاج الى اثباتها أو نقصان كذلك لا يمنع قبولها
- ٣٤٧ مطلب الدعوى بناء على الاقرار لا تسمع
- ٣٤٧ مطلب بينة الحجة أولى من بينة المرض
- ٣٤٧ مطلب شهادة السمسار العدل مقبولة ما لم تكن فيما باعه كالذلال
- ٣٤٧ مطلب لا تقبل الشهادة على جرح مجرد بعد التعديل وفيما قبله نزاع
- ٣٤٨ مطلب لا حاجة الى بيان الجنس والقدر والنوع والوزن في الشهادة مع الاشارة
- ٣٤٨ مطلب تقبل الشهادة بالتسامع لا ثبات أصل الوقف دون شروطه
- ٣٤٩ مطلب لا يلتفت للتضاض للشهادة على الجرح المحرد ولكن يركى الشهود فان عدلوا سראو علما قبلت شهادتهم

٣٥٠. مطلب بينة الخارج على الملك المطلق أولى من بينة الخارج على الوقف
٣٥٠. مطلب لا تقبل شهادة الوكيل بعد العزل فيما وكل فيه ان خاصم
٣٥١. مطلب بينة المشتري أنك بعت منى بعد بلوغك أولى من بينة البائع أنه قبله
لأثباتها العارض
٣٥١. مطلب بينة الخارج أنى اشتريته من أبيك منذ عشر سنين أولى من بينة ذى اليد
أن أباه مات منذ عشر سنين
٣٥١. مطلب بينة أن زوج فلانة مات أو قتل أولى من بينة أنه حي
٣٥٢. مطلب سألهم القاضى عن الزمان والمكان فقالوا لا نعلم تقبل
٣٥٣. مطلب يقضى بينة الخارج في الملك المطلق ان اتحد التاريخ أولم يورخا
٣٥٤. مطلب يشترط التكديد في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه
٣٥٤. مطلب في تفصيل حكم الشهادة بالموت
٣٥٥. مطلب بينة البيع والهبة يعرض أولى من بينة الرهن وبغير عوض بالعكس
وبينة الوفاء أولى من بينة البتات استحسانا
٣٥٧. مطلب تقبل شهادة ابني البائع على بيع أبيهما
٣٥٨. مطلب شهدا بأن جماعة أخبروهما بما يغرق مركب ومن فيهما ومنهم فلان ومات
بسبب ذلك لا تقبل
٣٥٨. مطلب تقبل شهادة الفروع بعد التكميل اذا ادبت بعدموت الاصول
٣٥٩. مطلب القول لمدعى الحق والبيئة لمدعى التهمة حيث فسرهما
٣٦٠. مطلب لا تكلف البيئة الى ذكر نسب المدعية وهى حاضرة مشار اليها
٣٦٠. مطلب القول لمدعى المضاربة والبيئة لمدعى القرص
٣٦٢. مطلب الاقرار بان جبيع ما تحت يده وما ينسب اليه مشترك ليس من باب الاقرار
بالجهول بل هو عام
٣٦٢. مطلب اختلاف فى شئ هل كان وقت الاقرار أو حدث بعده فالقول لورثة المقر
والبيئة على ورثة المقر له
٣٦٣. مطلب شهد الشهود وذكر واحد والارض ولم يذكر وامقدارها أو ذكره فظهر
أقل أو أكثر أو قالوا انها يذرفها كذا فظهر أكثر أو أقل تقبل كالدعوى فيما
يظهر
٣٦٥. مطلب لا بد لشاهد الحسبة أن يدعى ما يشهد به عند عدم وجوده مدع غيره
٣٦٥. مطلب ليس المراد بقوله لم نسألنا مدع حسبة أنه لو ادعى الشاهد حسبة ترد
شهادته

صحيحة

٣٦٧ مطلب في حادثة وقعت من طرابلس الغرب الى تونس واجيب عنها من مفاتيها واستقهم عما قيل فيها

٣٦٧ مطلب شهد رجلان ان زوج فلانة قتل أو مات وشهد آخران أنه حي كان شهادة الموت والقتل أولى

٣٦٧ مطلب كون شهادة الحياة اذا أرخت بتأريج متأخر أولى محله الديانة لا القضاء

٣٦٩ مطلب يوم الموت لا يدخل تحت القضاء

٣٦٩ مطلب تقبل شهادة الفروع بعدموت الاصول الخ

٣٧٠ مطلب لا تقبل شهادة الابنين بان أباهما أوصى الى رجل لو ينكر بحرهما نفعا فلو ادعى تقبل استحسنانا

٣٧١ مطلب قال الشاهدان انهما لا يعرفان اسماء أصحاب المدود ويعرفان الحدود اذا وقفنا عليه فتوجهنا اليه مع أمين القاضى وأشار اليه فوجد طبق الدعوى تقبل

٣٧٢ مطلب في الاختلاف في تقديم بينة التسكاح و يدينه الطلاق وتفصيل هذه المسئلة

٣٧٦ مطلب للقاضى ان يسأل الشاهد عما طعن به فيه طعنا مجردا فان أقرب به رد شهادته وله ان لا يسأل ويطلب التزكية

٣٧٧ مطلب اذا زكى الشهر د بعد الطعن المجرد و إقامة البينة علنا تقبل شهادتهم

٣٧٧ مطلب لا تقبل شهادة غير المسلم على المدعى عليه المسلم وتقبل شهادة غير المسلم على مثله اذا كان عدلا في دينه

٣٧٨ مطلب بينة زيد أنها زوجته أولى من بينتها أنها امرأة عمر والمنكر

٣٨٢ مطلب لا يجبر الوكيل بالبيع على دفع ثمن ما باعه للوكيل من مال نفسه

٣٨٣ مطلب ولا ينفذ قبض الثمن في البيع للوكيل به دون الموكل

٣٨٣ مطلب لا يجبر الوكيل بالبيع على تقاضى الثمن وله احوال الموكل به الا ان يكون باجرا

٣٨٤ مطلب يصح اقرار الوكيل بالخفومة عند القاضى

٣٨٤ مطلب للوكيل عزل الوكيل متى شاء بشرط علم الوكيل

٣٨٤ مطلب القول للوكيل بيمينته في دفع ما قبضه للوكيل

٣٨٥ مطلب فال الاسير لا يخرج الى نفسه رجوع بلا شرط على الصحيح

٣٨٥ مطلب الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه انفسه عند غيبة الموكل

٣٨٧ مطلب للوكيل عزل متى شاء ما لم يتعلق به حق الغير

٣٨٧ مطلب في مسائل يطرق فيها على الوكيل كالة اللزوم

- ٣٨٨ مطلب الوكيل بالبيع يملك الاقالة الا في مسائل بخلاف وكيل الشراء
- ٣٨٩ مطلب في شرط لزوم الوكالة بالخصوصة بدون رضا المخصم
- ٣٩٠ مطلب يتقيد نفاذ بيع الوكيل بالبيع المطلق بالقيمة وبالنقود على المقتضى به
- ٣٩٢ مطلب انما يملك وكيل البيع بالبيع بالنسيئة اذا كانت الوكالة للتجارة
- ٣٩٣ مطلب الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه بل يقع للموكل
- ٣٩٤ مطلب عين الوكيل بالشراء ثمنًا وخالف بزيادة وقع الشراء للموكل
- ٣٩٤ مطلب القول للامر في تعيين الثمن وان برهنا قدم برهان المأمور
- ٣٩٥ مطلب امره بشراء معين بلا بيان عن فقال المأمور اشتريته بكذا وقال الامر بنصفه
- تخالفوا يلزم المبيع المأمور
- ٣٩٦ مطلب الامر بالاتفاق من مال نفسه في حاجة الامر يوجب الرجوع على الاصحاح
- ٣٩٦ مطلب اذا مات الوكيل مجهلا مال موكله يضمن
- ٣٩٩ مطلب كل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها يقبل قوله بيمينه
- ٣٩٩ مطلب يقبل قول الوكيل بقبض الدين بعدم موت الموكل في حق نفي الضمان عن نفسه لا في براءة المدين
- ٤٠٠ مطلب وكيل التقاضي لا يملك الصلح ولا التبرع ما لم يفوض له ذلك
- ٤٠١ مطلب ادعى الوديعة وشهدا أن المودع أقر بالايديا تقبل كما في الغصب
- ٤٠٣ مطلب ليس للموكل طلب الاجر بدون شرط اذا لم يكن ممن لا يعمل الا بالبيع
- ٤٠٣ مطلب يقبل قول الوكيل بيمينه فيما صرفه حسب الامر في حق نفي الضمان عن نفسه
- ٤٠٣ مطلب للموكل تسليط الموكل على قبض ما وجب بعقده
- ٤٠٣ مطلب قال الموكل أمرتك بتقدي وقال الوكيل أطلقت قال قول للامر الى آخره
- ٤٠٤ مطلب الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه ولا للموكل آخر
- ٤٠٥ مطلب لا يثبت الشراء بمجرد تصديق مدعى الوكالة به عن المسالك بعدم موته
- ٤٠٨ مطلب ينعزل الوكيل بجنون الموكل بجنونه مطبقا وان لم يعلم الا آخر
- ٤٠٩ مطلب ادعى الوكالة بقبض الدين فصدقه الغريم أمر بالدفع اليه الى آخره
- ٤١٠ مطلب للمأمور بالعمارة والاتفاق من ماله الرجوع وان لم يشترطه على الصحيح
- ٤١٢ مطلب وكيل الحفظ لا يملك الخصومة
- ٤١٣ مطلب وكيل الخصومة لا يملك الصلح في رد المودع
- ٤١٧ مطلب الوكيل لا يوكل الا باذن أمره أو تفويضه كاعمل برأيك
- ٤١٨ مطلب الوكيل بشراء شيء معين لو شراءه لنفسه بحضور موكله وقع الشراء لنفسه

- ٤٢٠ مطلب الوكيل لا يوكل الا باذن فيما اذا ما استثنى
- ٤٢١ مطلب قال اني اريد السفر يلزم منه التوكيل طالبا او مطلوبا الى آخره
- ٤٢٢ مطلب تصادق الوكيل والموكل على القبض واختلاف في الدفع للوكل الى آخره
- ٤٢٣ مطلب المأمور بالعمارة من مال نفسه ليرجع لا يقبل قوله بيمينه الى آخره
- ٤٢٤ مطلب عمر دار زوجته لم يملكه باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها
- ٤٢٥ مطلب أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي في دعوى الدين على الميت
- ٤٢٦ مطلب خالف الوكيل أمر موكله لا الى خير لا ينفذ بيعة
- ٤٢٧ مطلب الوكيل العام يملك المعاوضات ومنها البيع والتمليك
- ٤٢٨ مطلب الوكيل العام لا يملك التبرعات بل للمعاوضات الخ
- ٤٢٩ مطلب التوكيل كما يصح منجزا يصح معلقا ومضافا
- ٤٣٠ مطلب القول للآخر في الوكيل اشترا من نفسه حيث لم يعين المبيع الى آخره
- ٤٣١ مطلب يقبل قول الرسول بيمينه في إيصال الأمانة الى ربه
- ٤٣٢ مطلب المختار ان القاضي انما يعلم بالمدعى تعنتا في اداء التوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل التوكيل بالخصومة من الخصم الخ
- ٤٣٣ مطلب يقبل قول المرأة بيمينها انها من الخدوات اذا كانت من الاشراف ولو ثوبا
- ٤٣٤ مطلب عزل الوكيل قصدا يتوقف على علمه بالعزل
- ٤٣٥ مطلب الوكيل يقبض الدين يملك الخصومة فيه بخلاف الوكيل يقبض العين الا اذا وكل بها أيضا
- ٤٣٦ مطلب أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي في اثبات النسب
- ٤٣٧ مطلب اذا لم تكن العين مجمودة فالوكيل يقبضها ولا ية القيم الى آخره
- ٤٣٨ مطلب اذا مات الوكيل المفوض اليه بعد توكيله آخر لا ينزل الثاني بموته ولا بعزله وية عزل بموت الموكل
- ٤٣٩ مطلب ليس لاحد وكيالين وكلاء معا الا تفردا بالتصرف الى آخره
- ٤٤٠ مطلب التوكيل بالاستقراض لا يصح
- ٤٤١ مطلب لا يقبل قول الوكيل في الاتفاق من ماله ليرجع بدون اقامة بينة الى آخره
- ٤٤٢ مطلب في عدم جواز توكيل الوكيل المفوض اليه التوكيل ولا مثالا الى آخره
- ٤٤٣ مطلب الوكالة ببيع الرهن لازمة ولا تبطل بموت الراهن ولا بخروجه عن الأهلية ولا بعزله
- ٤٤٤ مطلب في الاختلاف المحاصل في لزوم التوكيل بالخصومة بدون رضا الخصم
- ٤٤٥ مطلب القول في الأمانة قول الأمين بيمينه الى آخره (تمت)



بسم الله الرحمن الرحيم

* (كتاب البيوع) *

(سئل) في رجل مقيم بناحية زفتا وله بيت مملوك بصرو ويريد بيع البيت المذكور إلى آخر
 ويجر رله حجة التبايع في محكمة زفتا هل يجوز ذلك أو يلزم أن يكون بيع البيت
 المذكور في محكمة مصر (اجاب) لا يتوقف صحة البيع ولزومه شرعا على كتب صك
 التبايع بمحكمة مصر أو غيرها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية بمصاغها
 وحليها فهل له انتزاع الحلي والمصاغ وبيعها بدون المصاغ والحلي (اجاب) لا يجبر مالك
 الالة على بيع المصاغ الذي اشتراه مع الالة وله ابقاؤه عنده والتهمر فيه بما شاء حيث
 كان المالك له فيه ثابته ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا وعليه دين
 حبس عليه ثم ضمنه رجل من أهل بلده ثم أراد بيع منزله المذكور فغرمه الضامن وغيبه
 واشتراه منه بدون قيمته فهل اذا ثبت التغرير وكان بدون القيمة يكون للبائع رد
 البيع (اجاب) اذا ثبت الغبن العايش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وثبت
 التغرير في البيع المذكور كان يقول المشتري للبائع منزلك لا يساوي الا كذا وبيع
 منزله بناء على ذلك يكون للبائع فسخ البيع ومجرد الغبن العايش لا يوجب للبائع حق
 الفسخ على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولد بالغ وبتين

احدهما

ذی القعدة سنة

١٩

١٣

٢٤

مطلب مجرد العيب
 الفاحش في البيع
 بدون تغرير لا يوجب
 الفسخ على ما به الفتوى

ذی القعدة سنة

أحدهما قاصر والآخرى بالغة وترك طاحونة معدة للاستغلال فباعها الولد المذکور
 لشخص بثمن معلوم بدون إذن البالغة لكونها غائبة وقت البيع وبدون مسوغ شرعي
 لبيع نصيب القاصرة لكونه ليس وصيا عليها فهل يكون البيع في نصيب القاصرة غير
 نافذ وكذلك في نصيب البالغة حيث لم تجز به بل ردت وأبطلته وهل يلزم أجرة المثل
 لنصيب القاصرة (أجاب) ينفذ البيع في نصيب البالغ المباشر بعد البيع دون نصيب
 أخته البالغة بدون إذنها أو إجازتها وبيعه نصيب القاصرة بدون ولاية شرعية غير جائز
 بل عند عدم وجود مسوغ لبيع عقار الصغيرة لا يصح هذا البيع أصلا ولا توقف على
 الإجازة ولو من القاضي ويلزم من استولى على حصة القاصرة أجرة المثل مدة استيلائه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أكرهه شيخ ببلده على بيع ملكه قهره عنه وله ابن غائب
 ثم مات الرجل المذکور فلم يحضر ولده بعد مضي سنة ونصف من البيع وجد دار أبيه
 بيعت بالقهر فهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا ينفذ البيع (أجاب) إذا تحقق الإكراه
 الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن
 طائعا فيكون للبائع بعد زوال الإكراه فسخ البيع ولا يبطل حق الفسخ بموته فلو ارثه حق
 الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة ذكورا جنينة وساقية بثمن
 معلوم وأسقطوا حقهم له في ثلاثة وعشرين فدان طين ونصف واستولى على ذلك كله
 مدة من السنين ويبيده وثيقة بذلك ثم مات واحد من الجماعة المذکورين عن أولاد
 ذكورا وأرادواهم وباقي الجماعة الرجوع على المشتري المذکور الذي هو المسقط
 له في جميع ما ذكر متعللين بأن البيع والاسقاط كانا بالإكراه فهل لا عبرة بتعللهم حيث
 لم يثبت الإكراه بالوجه الشرعي (أجاب) إذا لم يثبت الإكراه الشرعي على البيع والاسقاط
 لا يكون للبائع والمسقط حق الفسخ كما لا يكون للوارث والمحال هذه والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة تملك دارا عن أبيها أكرهها شيخ البلد بالحبس والضرب على بيعها في
 دين على زوجها الغائب وباعتها مكرهة فهل إذا ثبت ذلك يكون البيع فاسدا ويحجر
 المشتري على رد الدار للمرأة المذكرة كورة لا سيما أن الزوج حضر من غيبته ويريد
 أن يدفع له الثمن (أجاب) إذا كان البيع الصادر من المرأة المذكرة كورة بالإكراه الشرعي
 ولم يوجد منها ما يفيد الرضا لا يكون البيع نافذا ويكون له فسخ البيع بعد زوال
 الإكراه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة سواقي وأرض زراعية بخيلها
 وأشجارها على يد قاضي ببلدهم ويبيده حجج باسمه وختمه وصار ينتفع بها المشتري مدة
 خمس سنوات وأنشأ فيها أشجارا ونباتا وأصلها بعد أن كانت خرسا فالأن ادعى عليه
 الجماعة المذكرة كورون بانهم كانوا وقت البيع ضايقهم الحماكم على دراهم كان طلبها منهم
 وانهم باعوا ذلك مكرهين فهل على فرض ثبوت دعواهم الإكراه إذا قبضوا منه الثمن
 بعد ذلك طائعين مختارين ودفعوه فيما طلب منهم يكون ذلك إجازة منهم لا سيما وقد

٢٤
 ١٢٦٤
 مطلب بيع عقار الصغير
 من غير من له الولاية
 بدون مسوغ لا يصح
 أصلا ولا توقف على
 الإجازة

٢٦
 ١٢٦٤
 مطلب لا يبطل حق
 الفسخ مع الإكراه على
 البيع بموت المكرر
 فلو ارثه الفسخ

٢٦
 ١٢٦٤

ذی الحجة

٣
 ١٢٦٤

نی الحجة سنة
١٢٦٤ ٤

تداعی معه قبل ذلك بضمهم بالا كراه المذکور ثم صدق له على صحة البيع واجازة فلا
عبرة بدعواهم الا كراه بعد ذلك (أجاب) قبض الثمن طوعا واجازة للبيع الصادر بالا كراه
على فرض تحققه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع نصف دار على جماعة بثمن
معلوم وقبض الثمن ودفعه لمخصمه فيما عليه بورده بجهة الديوان ومضى على ذلك مدة
تزيد على سبع عشرة سنة ثم مات البائع فاراد وارثه ابطال البيع متعللا بان أباه انما باع
نصف الدار المذکور لكونه مضطرا بسبب ما عليه من المطالب بجهة الديوان
وترافع مع واضع البيع عند نائب قاض بناحية فيكم النائب المذکور بفسخ البيع
لكون البائع انما باع لكونه مضطرا بسبب المطالب الديواني وخلافها فهل يكون
البيع صحيحا ولا عبرة بحكم النائب المذکور بفسخ البيع لاجل ذلك (أجاب) ليس لوارث
البائع فسخ البيع بمجرد ما ذكر من ان مورثه باع نصف الدار لاجل ايفاء دين كان
عليه ولا يصح حكم النائب بالفسخ لاجل ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
هو واخوته تعرضوها للبيع بالدلالة ليدفعوا ثمنها في نظير دية شرعية ترتبت على الرجل
المذکور فباعها الرجل المذکور الذي ترتبت عليه الدية عن نفسه وبطريق وكالته
الشرعية عن اخوته وعن باقي شركائه في الدار باختياره وكتب للمشتري بذلك حجة شرعية
ثم بعد مدة ادعى الرجل المذکور انما بيعت بغير حضرته وبغير اذنه فاراد المشتري اقامة
البينة عليه الشاهدة بالبيع فتغلب على المشتري بما كم سياسي وترفع الدار من يده فهل
اذا عزل الحماكم ومات الرجل ولم تمض مدة خمس عشرة سنة للمشتري ان يثبت البيع على
ورثة الرجل وينزع الدار من أيديهم واذا تعلت الورثة بان حجة مورثهم الاصلية تحت
أيديهم لا عبرة بتعللهم وله اقامة البينة عليهم بان مورثهم باع قبل موته (أجاب) للمشتري
اثبات البيع في وجهه وارث البائع حيث لا مانع من سماع دعواه بذلك ولا عبرة بما
تعلل به الوارث والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشترتوا نخيلا مع اسقاط
منفعة الارض لهم ووضعوا أيديهم عليه مدة ثلاث عشرة سنة ثم باعه المشترون مع
اسقاطهم منفعة الارض لآخر فاشترى عليه نخيلا وضافه ووضع يده على النخيل مدة
سنتين ثم باع جميع النخيل مع اسقاط منفعة الارض لجماعة ووضعوا أيديهم على النخيل
والارض مدة عشر سنين فهل اذا ادعى وارث البائع الاول بعد هذه المدة الطويلة ان
مورثه باع نخيلا مع اسقاط منفعة الارض بدون قيمته الا ان لا تسمع دعواه خصوصا وان
القيمة تختلف باختلاف الزمن والرغبة واذا ادعى الا كراه لمورثه على البيع بعد هذه
المدة لا تسمع دعواه سيما وانه مشاهد لتصرف المشتري والبائعين من بائع الى بائع
(أجاب) لا رد بعين فاحش في ظاهر الرواية ويقتى بالرد فقبا للناس ان غره والا لا ولا
ينتقل الرد بالتغير للوارث على ما استظهره مصنف تنوير الابصار ودعوى الا كراه بعد
مضي هذه المدة ونحوها مع التحكم منها لا تسمعها القضاة لانها والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٦٤ ٥

١٢٦٤ ٨

١٢٦٤ ٨

مطلب لا ينتقل الرد
بالتغير للوارث

فی رجل اشترى من ذمی جانب حریر بداخل اکیاس فتحله بعضها وقصل معه الثمن
لکل درهم بثمان معلوم ما عاينه من ذلك ثم بعد عقد البيع وجد باقي الحریر الذي
بداخل الاکیاس قيمته اقل من قيمة ما عاينه المشتري وقت الشراء فهل يكون له رده
بخیار الرؤية خیر لم یرض به (أجاب) نعم یكون للمشتري خیار الفسخ والحال ما ذکر
حیث وجده ارضا ما عاينه وذلك بخیار العیب علی قول لا بخیار الرؤية لان مثل ذلك
مما یعرف بالنمذج فيکفی فی سقوط خیار الرؤية برؤية ما عاينه منه وفي الدر
ورد المختار من خیار الرؤية وكفی رؤیة ما یؤذن بالمقصود كوجه صبرة والمراد بها
ما لا تتفاوت آحاده قال فی الفتح فان دخل فی البیع اشياء فان كانت الاحاد لا تتفاوت
کالمکیل والموزون وعلامته أن یعرف بالنمذج فيکفی برؤية واحد منها فی سقوط
الخیار الا اذا كان الباقي اردأ مما رأى فینشذ ینكون له الخیار أی خیار العیب لا خیار
الرؤية ذکره فی الینایع وعال فی الکافی بانه انما رضی بالصفة التي رآها لا بغيرها
ومفادها انه خیار الرؤية وهو مقتضى سوق کلام المصنف أی صاحب الهدایة والتحقیق
انه خیار عیب اذا كان اختلاف الباقي یوصله الى العیب وخیار رؤیة اذا كان لا یوصله
الى اسم العیب بل الدون ثم قال والحاصل انه اذا كان الباقي اردأ مما رأى لا تکفی رؤیة
بعضه أی لا یسقط بها الخیار مطلقا وانما یسقط بها خیار الرؤية فقط ویبقى خیار العیب
علی ما فی الینایع أو یبقى معها خیار الرؤية علی ما فی الکافی والتحقیق التفصیل وهو
انه ان كان الباقي معیبا یبقى الخیاران والاختیار الرؤية فقط اه والله تعالی أعلم (سئل)
فی رجل مات عن ابن غائب وبنت قاصرة وعن زوجة وترك دارا فباع شیخ البلد نصیب
الابن الغائب ونصیب البنت القاصرة فی الدار لامرأة أجنبية بثمان معلوم قبضه شیخ
البلد منها ثم حضر الابن الغائب وبلغت القاصرة ولم یجیز البیع فهل یكون البیع
فاسدا وتجب المرأة علی رد المبیع للابن والبنت قهرا عنها ولها المطالبة بالثمان علی من
دفعته له (أجاب) اذا لم یجیز الابن البالغ البیع الصادر من شیخ البلد بدون ولاية شرعية
ورده بطل فی نصیبه كما انه باطل عند عدم الاجازة ممن یملکها مع المسوغ فی نصیب
القاصرة والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل اشترى فرسا فباعها عیب اطلع علیه المشتري
فی عدان مکثت عنده مدة طهر بها عیب آخر قدیم فذهب المشتري ليردها به فانكره
البائع فهل اذا ثبت بالبینة الشرعية ان العیب الثاني الذي طهر قدیم یكون للمشتري
ردها به (أجاب) اذا ثبت ان العیب قدیم عند البائع ولم یتحقق رضا المشتري به یكون
للمشتري الرده والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل یملك قطعة أرض معلومة باعها لرجل
بثمان معلوم وقبض ثمنها وتسلمها المشتري بعد تخلية البائع لها وأصلحها وبنى فیها سورا
بعد ضمها الى ملكه وهی اهل للزراعة وصنع فیها أيضا فسقية وغير ذلك حتى انه صرف
علی ذلك مبلغا جسیما فهل اذا جاء البائع وادعی انه كان قد وقف تلك الارض

١٢٦٤

١٨

مطلب ما يعرف بالنمذج
يكتفي في اسقاط خيار
الرؤية برؤية بعضه

١٢٦٤

٢١

مطلب شراء معييا بعيب
فظهر به عيب آخر قدیم
فله الرده

١٢٦٤

٢٣

المذكورة من مدة سابقة على تاريخ البيع على نفسه ثم على ذريته وتسله وعقبه من بعده
 لا عبرة بدعواه بذلك ولو أثبت بالبينة الشرعية ونفذ البيع سيما وقد صرف المشتري من
 ماله مبالغاً جسيماً سد الباب ودر الفاسد (اجاب) اذا باع أرضاً ثم ادعى انه كان وقفها
 قبل البيع وأراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل لان التخليف يعتمد صحة
 الدعوى ودعواه لم تصح لمكان التناقض وان أقام البينة على ما ادعى اختلافه واقبه
 والاصح كفاي السمادية والبرازية قبولها وفي خزانة الأكل وبه تأخذ وفي الخلاصة وهو
 المختار وذكروا في رد المحتار ان التحقيق التفصيل وذلك ان البائع اذا ادعى فان كان هو
 الموقوف عليه تقبل بيئته على اثبات أصل الوقف ولا يعطى شيئاً من العلة لعدم صحة
 دعواه ثم قال بخلاف ما اذا كان المدعى غيره من المستحقين لعدم التناقض منهم وأما اذا
 كان الوقف على الفقراء او على المسجد فتقبل البينة ويثبت الوقف بالافرق بين كون
 المدعى هو البائع أو غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية فبناها وساقية
 أكرهه الحماكم بالضرر ب على بيعها لا تجزى فباعها بثمن معلوم فهل اذا مات بعد البيع من
 ابنين وادعى كل منهما على واضح اليد علمها بانها ملك مورثه وانه قد باعها مكرهاً وأثبت
 الا كراه بطريقه الشرعي يحكم لهما باخذها من واضح اليد ويبطلان البيع اذا لم يوجد
 مانع شرعي (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي على بيع النخيل والساقية يكون لو ارث
 المذكور فسخ البيع حيث لم يوجد ما يدل على الرضا صريحاً ولا دلالة كقبض الثمن طوعاً
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جاموسة حاملاً وقبضها المشتري ثم من بعد
 ذلك باعها المشتري لرجل آخر ومكثت عنده نحو خمسة اشهر وهو يستعملها في الحرث وغيره
 حتى التقت بعلامتها ونقصت عن أصلها فبعد ذلك أراد المشتري الثاني ردها على بائعها
 متعللاً بأن بيع الحامل لا يصح فهل لا عبرة بتعلله بذلك حيث لم بشرط في صلب العقد
 الحمل ولا قبله ولا بعده ويكون البيع صحيحاً نافذاً (اجاب) ليس للمشتري فسخ البيع
 بما تعلل به والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في معارضة بين فقهاء في حادثة
 هي ان شخصاً مات عن ابن و بنت قاصر ين وخلف خيراً لا باع الم نصيب القاصر بن
 متعللاً بدين على المتوفى مع انه لم يكن وصياً وبعد بلوغ الولدين تخاصم مع المشتري لدى
 حاكم سياسي فحضر فقيه افاقي بنفذ بيع الم الذي لم يكن وصياً فهل يصح البيع في نصيب
 القاصر بن (اجاب) لا يملك الم بيع مال القاصر بن المذكورين بدون وصاية شرعية
 للدين على فرض ثبوته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مات زوجها وخلف تركته وله
 ورثة وعليه دين للناس يستغرق جميع التركة فأرسل القاضي وكيلاً من طرفه لتحرير
 التركة وبيعت بحضوره وللزوجة وكيل فاشترى أمتعة لنفسه وأخذها في المجلس ثم مات
 قبل دفع ثمنها فهل يلزم المشتري الثمن ويؤخذ من تركته حيث كان ثابتاً بالبينة
 الشرعية ولا تطالب الموكلة بثمن ما اشتراه الوكيل لنفسه (اجاب) يطالب المشتري

ذی الحجۃ سنة

٢٥ ١٢٦٤
 مطلب باع أرضاً ثم ادعى
 انها وقف لا تقبل وفي
 قبول البينة اختلاف
 وتفصيل

٢٨ ١٢٦٤

محرم ١١

١٦٦٥

١٤ ١٢٦٥

١٦ ١١٦٥

المذكور بمن ما اشتراه لنفسه ان كان حيا و يؤخذ من تركته بعد موته حيث ثبت ذلك عليه بالطريق الشرعي ولا تطالب الموكلة بذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا بشرط انها حامل وقال له انها تساوى كذا من الثمن وأخذها بذلك اعتمادا على قوله ثم ظهر انها لا تساوى هذا الثمن وانه مغبون ومغرور بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل يكون له ردها على بائعها وأخذ ما دفع له من الثمن بمقتضى أوراق حاله بها ولا يجبر المشتري على قبولها ولو قال له أفوت لك جزأ من الثمن ولم يرض المشتري (اجاب) اذا كان الامر ما هو مذكور بالسؤال يكون للمشتري رد الفرس المذكور على بائعها واسترداد ما دفعه من الثمن جبرا على البائع لانه لم يرض بأولهما فساد البيع بشرط الحمل والثاني تحقق الغبن الفاحش والغرور فثبت له خيار الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أبويه وثلاثة بنين وبناتين واخ واختين وزوجة والاولاد قصر وعليه دين مستغرق للتركة فهل للقاضي ولاية بيع التركة المستغرقة للديون ويصح للاخ والام شراء شيء من التركة بمن المثل فاكثر واذا كان له مادي ثابته يخصم دينهما من ثمن ما اشترياه (اجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة للقاضي واسكل من الاخ والام حسب ما دينهما من ثمن ما اشترياه بعد ثبوت دينهما بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد ذكور واثلاث بالغين وغير بالغين وترك دارا فباعها الزوجة بغير اذن الورثة البالغين ولم تكن وصيا على القصر فهل يكون البيع غير نافذ في نصيب الاولاد المذكورين والحال ان الزوجة باعت الدار بغير حضور الورثة لكونهم كانوا في النظام ثم حضروا وادادوا ابطال البيع ورده ولا عبرة بتعلل المشتري بطول المدة والحال ما ذكر (اجاب) بيع الام نصيب شركائها في الدار على الوجه المذكور غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وقفت وقفها على نفسها ثم من بعدها على ذريتها ونسلها وعقبها ثم على عتقائها ثم على ذرية العتقاء واولادهم وشرطت النظر لمجاوعة غير مستحقين في وقفها ثم انحصر الاستحقاق في ولد من اولاد العتقاء فهل اذا باع الناظر مكانا من الوقف بدون مسوغ شرعي لا ينفذ ببيع لاسيما ولم يكن مشروطا بذلك ولا غيره من الشروط في كتاب الوقف فيرد الوقف لمجته ويعمل فيه بشرط الواقف (اجاب) لا يصح للناظر بيع عقار الوقف بدون مسوغ شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر جنينة ذات أشجار ونخل أرضا وبناء وغراسا وبعد مدة يريد الرجوع في المبيع المذكور ونزعه من يده مشتريه متعللا بدعوى انه كان مكرها من قبل الحاكم الشرعي على البيع المذكور لو فاء دين ثابت عليه فهل لا يجاب الى هذه الدعوى ولا سبيل الى اكل أموال الناس بالباطل (اجاب) ليس للبائع فسخ البيع بمجرد دعواه الا كراه على الوجه المذكور اذا كراهه من القاضي لو تحقق على البيع لوفاء الدين عند امتناع

١٦ ١٢٦٥

مطلب ولاية بيع التركة
المستغرقة بالدين للقاضي

٢٠ ١٢٦٥

٢٠ ١٢٦٥

٢٨ ١٢٦٥

صفر

١ ١٢٦٥
مطلب كراه الحاكم
الديون على بيع ماله

لقتضاء ما عليه من الدين سائغ شرعا

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

٩

مما يبيع الرهن
المستعار موقوف
على رضا المعير وله
استخلاصه بإداء الدين

١٢٦٥

١١

المدينون سائح شرعا ولا يترتب عليه جواز الفسخ من المكره في القرض من الحجر والقاضي
يحبس الحجر المدينون لبيع ماله لدينه وقضى دراهم دينه من دراهمه يعني بلا امر وكذا
لو كانا ذنانا يرو باع دنانيره بدراهم دينه وبالعكس استحسنانا لاتحادهما في التمنية اه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه في دار مشتركة بينه وبين اخوته اكرهه
شيخ بلده بالحبس ايا ما ثم بالضرب على يديه باع جميعها مكرها بغير اذن اخوته فهل اذا
ثبت الا كراه الشرعي يكون البيع غير نافذ (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي على
البيع لا يكون نافذا في نصيبه ولا بد فيه أيضا من ان يكرهه على التسليم وقبض الثمن
والانفذ البيع كالممتنا افاده في رد المختار من آخر الا كراه كما لا ينفذ في نصيب اخوته وان لم
يثبت الا كراه حيث كان بدون اذنهم واجازتهم والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
لهم دار مشتملة على بئر ماء آلت لهم بالارث عن مورثهم باعها أحد الورثة لآخر بدون
اذن الباقين مقايضة بدار اخرى لم يكن فيها بئر وقيمة الاولى أكثر من قيمة الاخرى
باضعاف فهل اذا ثبت ان أحد الورثة باع المسكان المذكور بالغرور والغبن الفاحش
بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين يكون له فسخ البيع في نصيبه ولا يكون نافذا في
نصيب الورثة بدون اذن واجازة منهم (اجاب) لا ينفذ بيع أحد الورثة في نصيب
باقيهم بدون اذنهم واجازتهم واذا تحقق الغبن الفاحش مع التغرير يكون للبائع فسخ
البيع في نصيبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا يخرج انبساط الكسب وكتب
عليه وثيقة بالثمن في ذمته وذلك قبل رؤيته المبيع فلما رآه بعد ذلك رده على بائعه وقبله
منه البائع وتصرف فيه ماله بالبيع لا يخرج ما مات صاحب الكسب قبل ان يأخذ
منه المشتري الوثيقة فارادت ورثته مطالبة بما فيها فهل بعد ثبوت قبول البائع المبيع
وقبضه ادو بيعه لغيره لا يكون لورثته مطالبة المشتري الاول بشئ من الثمن (اجاب)
اذا تحقق ان المشتري فسخ البيع قبل موت البائع وقبضه منه البائع وباعه لاخر لا يكون
لورثته مطالبة المشتري الاول بالثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية
حاملة من غيره وحملها ولها لك أخ مدينون لشخص فاستعارهما ورثتهما الاخ المدينون
عند رب الدين باذنه ثم بعد ذلك طلب المالك الجارية والحلى من رب الدين فادعى ان
أخاه المدينون باع له الجارية من أصل دينه فهل اذا ثبت الملك في الجارية والحلى
للمالكهما الذي هو وأخوه المدينون احد كور ولم يأذن بالبيع ولم يحجزه يكون له أخذهما
من رب الدين بعد أخذه دينه ويجوز رب الدين على التسليم (اجاب) لا يملك الاخ المدين
بيع امة اخيه المرهونة باذنه بدون اذن المالك المعير واجازته وللمالك المعير استخلاص
الرهن بأداء الدين ويرجع بما أداه على المستعير والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة
اشقاء اشتروا عقارا وملكوه وحازوه مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة وتصرفوا فيه
بالمدمم والبناء والبائع حاضرا كت بلا مانع مشاهد تصرفهم ثم بعد موت البائع ادعى

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٩

مطلب شرط اجارة
بيع الفضولي قياس
المتبايعين والمبيع
وكذا الثمن لو عرضا

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

١٩

مطلب ادا باع للمشتري
ثانيا بعد الاول بازيد
من الثمن الاول أو
أنقص ينسخ الاول

١٢٦٥

٢٢

ولله على المشتري انهم وضعوا أيديهم على العقار المذكور بطريق السكن والعارية
لا بالبيع مع ان المشتري صار منهم شراء العقار المذكور على يد بيعة من المسلمين بموجب
حجة شرعية متوفرة للشروط والاركان فهل لا عبرة بدعواه العارية وانكاره البيع بعد
ثبوته (اجاب) اذا ثبت بيع المورث العقار حال صحته لا يكون ميراثا عنه فليس
لوارثه بعد موته معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شخص
باع ابعاد يته المملوك له بالنبن الفاحش والغرور فهل يكون للبائع فسخ البيع اذا ثبت
الغبن الفاحش مع التغير به في ذلك (اجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش وهو ما لا يدخل
تحت تقويم المقومين وثبت التغير يكون للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل غاب عن بلدته وعليه خراج للبري فاكره الحاكم رجلا آخر على دفع الخراج المذكور
وباعه نخيل الغائب في نظير ما دفعه فحضر الغائب وأجاز البيع ومضى على ذلك اثنتان
وعشرون سنة ومات كل من المشتري ومالك النخيل الاصل فهل اذا اراد ورثة مالك
النخيل الرجوع على ورثة المشتري المذكور ولا يجابون لذلك حيث تحقق ما ذكر
(اجاب) اذا ثبت اجازة مالك بيع الفضولي وكان كل من البائع والمشتري والمبيع
قائما وكذا الثمن لو عرضا لا يكون لوارث مالك معارضة المشتري بدون وجه شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا معلوما من الدراهم أسلمها له في مقاطع
قاس معلومة العدد وذرع كل مقطع طولا لا عرضا ولم يبين الرقة وغيرها والصنعة ونحوها
عاشروا في السلم وأجل ذلك بخمسة عشر سنة وأخذ المسلم من المسلم اليه طينه رهنا
فهل يكون السلم باطلا وللمسلم اليه رد الدراهم الى المسلم ونزع الطين منه قبل مضي
الاجل (اجاب) لا يصح السلم بدون استيفاء شرائطه المعتبرة شرعا وخيث لم يصح
يكون لب السلم استرداد رأس المال وعليه رد الارض المذكورة وفي الدر من السلم
ويصح أي السلم فيما أمكن ضبط صفته بحدوده وردائه ومعرفة قدره كعكيل
وموزون وخرج بقوله مثنى الدراهم والدنانير لانها اثمان فلم يجز فيها السلم خلافا لمالك
وعدي متقارب يجوز وبيض وفلس وكثري وشمش وتين ولبن بكسر الباء وآخر
بلمين معين بين صفته ومكان ضربه خلاصة وذري كتوب بين قدره طولا وعرضا وصفته
كقطن وكتان ومركب منهما وصنعتة كعمل الشام او مصر او زيد او عمرو ورقته او غلظه
ووزنه ان يبيع به اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع داره بمثنى معلوم لرجل
آخر وعلى البائع مال بجهة الديوان فأمر المشتري بدفعه عنه من أصل الثمن فدفعه المشتري
عنه باذنه بحضرة بيعة تشهد بذلك ثم انكر البائع البيع فباعها ثانيا للمشتري المذكور
بزيادة عن الثمن الاول وقبض الزيادة أيضا بحضرة بيعة تشهد بذلك وبانه باع باختياره
ووضع المشتري يده عليها فحو ثلاث عشرة سنة وبنى فيها ثم انكر البائع قبض الثمن
واعترف بقبض الزيادة فقط فهل لا عبرة بانكاره القبض مع وجود البيعة (اجاب) اذا

باع المالك بعد البيع الاول ثمن أكثر من الاول أو أنقص يتفسخ الاول ويعتبر البيع الثاني كما في رد المختار من أوائل البيوع وحيث ثبت دفع المشتري ديناً على البائع بآمره يكون للمشتري حسمه من الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مغبوس على دين وله عقار فدخل عليه رجل غير الدائن ليغره في شراء بعض العقار بكذا ولا يسأوي إلا كذا وذلك البعض معلوم المقدار فمن شدة كرب المغبوس قال بعثك بناء على اختياره والحال أنه لم يعلم ثمن المثل وقت العقد فبعد خروجه من المحل ظهر له أن الثمن الذي وقع عليه العقد ثلث ثمن المثل فهل يكون ذلك غروراً ويثبت للبائع الرجوع في البيع (أجاب) إذا ثبت الغرور والغبن القاهش يكون للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنات وترك داراً فباعها أحداً لابن لرجل أجنبي في غيبة الآخر والاخت بدون إذنهما ورضاهما به فهل لا ينفذ البيع إلا في نصيبه فقط دون نصيب بقية الشركاء ويكون لهما أخذ نصيبهما من دار والدهما ولو مضى على ذلك ثلاث عشرة سنة مع غيبتهم ما وقرار كل من البائع والمشتري بأنهما ملك للورثة المذكورين وانهما مشتركة بينهما (أجاب) نعم لا ينفذ البيع إلا في نصيبه فقط دون نصيب بقية شركائه المذكورين والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين شقيقين كبيرين باع أحدهما داراً خربة لرجل آخر وأخوه حاضر بالبلد وعالم بالبيع المذكور ووضع المشتري يده عليهما مدة تزيد على ثلاث عشرة سنة وتصرف فيها بالهدم والبناء والآخر المذكور مشاهد للتصرف المذكور ولم ينادع ثم ادعى أن له فيها ما ملكا فهل لا تسع دعواه (أجاب) إذا كان الأمر كما هو مسطور لا تسمع دعوى الآخر المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولد قاصر وللولد خال أخذه عنده من غير أن يكون وصياً عليه لا من قبل أبيه ولا من قبل القاضي ولليت بيت استولى عليه خال القاصر وباعه بدون مسوغ والولد قاصر ثم بعد بلوغ الولد بعدة من الستين أراد فسخ البيع وأخذ البيت من هو تحت يده فهل يكون بيع الخال فاسداً وللولد بعد بلوغه أخذ البيت من هو تحت يده (أجاب) بيع الخال عقاراً لا يفسد بغير صحيح والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت بناء عملاً كلها في أرض موقوفه لشخص بثمن معلوم بحضرة بينة تشهد بذلك وقبضت منه الثمن ثم بعد ذلك باعته لغيره بثمن معلوم فهل يكون البيع الاول صحيحاً فإذا وبيعها الثاني بدون إذن المشتري الاول غير نافذ ولا يكون للجار الأخذ بالشفعة من المشتري الاول (أجاب) لا تثبت الشفعة في البناء في الأرض الموقوفة والبيع الثاني بدون إذن المشتري الاول وإجازته غير نافذ وللمشتري الاول رده حيث صح البيع له ولزم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أثواباً معلومة من الشيت الأفرنجي ثم بعد مدة ظهر فيها عيبان ينقص كل منهما القيمة ولم يعلمهما المشتري أحدهما أنه يكشف لونه بالفرك عند غسله والآخر في عيب

٣ ١٢٦٥

٦ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

١٣ ١ ١٢٦٥

١٥ ١٢٦٥

المخوف هل للمشتري وده على البائع ولو باحده هذين العيين والرجوع عليه بما قبضه
 من الثمن (اجاب) اذا وجد المشتري عشر به عيبا ينقص الثمن عند التجار اهل
 المعرفة يكون للمشتري اخذ منه بكل الثمن اوردته فاذا كان ماذكر بالسؤال ينقص الثمن
 عند التجار يكون للمشتري وده بعد ثبوت قده به بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في جنينة مشتركة بين رجلين تعدي شيخ البلدة على أحدهما وطلب ان يبيع له ثلثها
 فامتنع من البيع فحبسه وحبس ولده على بيع ثلثها والا يدفع ولده للنظام وادعى بانه
 دفع عنه تسعة فريش في الدفتر والحال انه لم يدفع عنه شيئا فباعه له وهو بهذه الحالة
 فهل اذا كان الاكره على البيع ثابتا بالبينة الشرعية لا ينفذ ويكون له استرداد ما باعه
 من المشتري جبر عليه (اجاب) اذا اكره الشخص بقتل أو ضرب شديد متلف أو حبس
 أو قيد مد يد ين حتى باع يكون للمكره فسخ البيع بعد زوال الاكره فان قبض ثمنه طوعا
 أو سلبا المبيع طوعا ونزما وان قبض وسلم مكرها لا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 قطعة أرض وفيها ساقية وذلك الرجل مجاور لرجل من طرف الحماكم فطلب منه الرجل
 المذکور البيع فامتنع فطلبه للحماكم فقهره الحماكم على البيع فاني فضربه الحماكم
 وحبسه حتى باع وكتبه حجة على البيع وذلك من مدة احدى عشرة سنة فهل لا ينفذ البيع
 وله أخذ الارض ويدفع القدر الذي دفعه له (اجاب) اذا اكره الشخص بقتل أو ضرب
 شديد متلف أو حبس أو قيد مد يد ين حتى باع يكون للمكره فسخ البيع بعد زوال الاكره
 فان قبض ثمنه طوعا أو سلبا المبيع طوعا ونزما وان قبض وسلم مكرها لا والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل تعدي على ثلث جاموسة يملكه غيره فباعه لذي شوكة بغير اذن
 المالك وهضى على ذلك أربعة أعوام وهو تحت يد المشتري مع عدم تمكن المالك من
 الدعوى والقيام بحقه فهل اذا ثبت العذر الشرعي لا يضره علمه وسكوته وله القيام متى
 تمكن (اجاب) اذا لم يوجد من المالك اذن بالبيع ولا اجازة لا يكون البيع المذکور نافذا
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع نصف بيته بثمن معلوم لاحد اولاده بحضرة بقية
 اولاده البالغين المذکور والاناث وقبض البائع بعض الثمن من ولده المشتري المذکور
 وبقيت الحجة تحت يده حتى يقبض بقية الثمن ثم غاب المشتري لبعض اشغاله وحضر فوجد
 أباه باع نصف البيت المذکور لشخص آخر ووضع المشتري الثاني يده على ما اشتراه ثم
 غاب البائع المذکور فهل يكون للمشتري الاول الدعوى على المشتري الثاني واثبات
 شرائه من بائعه المذکور قبل شراء الثاني بدون حضور البائع المذکور وهل تقبل
 شهادة الاخوة المذکور والاناث لآخيم بشرائهم من والده قبل شراء الثاني واذا ثبت
 شراء المشتري الاول يرجع المشتري الثاني بما دفعه على بائعه وينزع نصف البيت
 المذکور من المشتري الثاني ويسلم للمشتري الاول (اجاب) نعم تسمع الدعوى على
 المشتري الثاني بدون حضور البائع حيث كانت الدعوى على المشتري الثاني بعد قبضه

مطلب ادعيا الشراء
من واحد ولم يؤرخا أو
أرخا سواء فهو بينهما
وان أحدهما سبق
يقضى له اتفاقا

مطلب يرجع المشتري
على بائعه بالثمن اذا
كان الاستحقاق بالبيعة

١٢٦٥ ٢١

البيع كما أفاده في جامع الصورين وفيه ادعيا الشراء من واحد ولم يؤرخا أو أرخا سواء
فهو بينهما نصان لا استوائهما في الحق وان أرخا واحدهما السابق يقضى لبايعة
اتفاقا وتقبل شهادة الأخ العدل لآخيه ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان
الاستحقاق بالبيعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل انشأ سفينة وعليه مؤن تكاليفها
لرجل تاجر فجاءه رجل وقال له شاركني فيها فقال المنشي المالك ادفع نصف الكلفة
للتاجر المذكور وأنا أشاركك فيها وتفرقوا ولم يدفع الرجل المذكور شيئا من الكلفة
للتاجر المذكور ولم يقبضها و بقيت تحت يدي المالك وأجرها مدة ثم ردها للتاجر
وتفاسخا الاجارة وقبضها المالك من المتأجر وباعها للتاجر المذكور في دينه الذي له
عليه بحضرة من وعد بالشركة فهل والحال هذه اذا تصرف من وعد بالشركة فيها قبل
قبضها ودفع ما أمر بدفعه باجارة أو بيع يكون غير نافذ ولا تعتبر دعوى من ادعى انه
اشترى نصفها منه قبل ما ذكر ويكون الحق فيها للتاجر المذكور وما الحكم (اجاب)
تصرف من وعد بالشركة في السفينة المذكرة بالبيع ونحوه غير نافذ على الوجه
المستطور وحيث باعها مالكها المنشي لها للتاجر المذكور بثمن معلوم كان المالك فيها له
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بناحية الريف بثمن معلوم في
ذمته بكفالة رجل به الى أجل معلوم بعد ان قال له البائع انها تساوي هذا الثمن وزيادة
فاستلها منه اعتمادا على قوله وقعد فيها أياما قلائل ثم أحضر أهل الخبرة وطأينوها
فأخبروا انها لا تساوي هذا الثمن وانه مغبون في قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين
وخرج منها حالا فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور يكون للمشتري رد المبيع وإبطاله
(اجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش والتغريم من البائع كما هو مستطور يكون للمشتري فسخ
البيع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشترى أعيانا من تركه شخص بشرط النقد
فعند المطالبة منهم بشئ ما اشتروه أرادوا ان يدفعوا ثمنه ورجعوا من الديوان فهل اذا لم يرض
الوارث بقبض الرجوع يكون على المشتري دفع ثمن ما اشتروه قهرا (اجاب) لا يجبر البائع
على قبول الحوالة بالثمن ويجبر المشتري على دفع ثمن ما اشتراه حالا والله تعالى أعلم (سئل)
في صغير يملك دارا بطريق الارث عن والده باعها رجل أجني في صغير المالك بغير
حضوره بدون ولاية شرعية فهل لا يكون البيع نافذا حيث لم يثبت المشتري ان المالك
باع وهو بالغ او اشترى ممن يملك البيع عن القاصر (اجاب) بيع عقار الصغير على
الوجه المذكور غير صحيح حيث لا مسوغ له نقضه بعد بلوغه حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك حجر طاحونة باعها رجل أجني لآخر بثمن معلوم من غير اذن
مالكه ومن غير اجازته فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يكون البيع فاسدا ويجبر
المشتري على رد المبيع للمالك المذكور حيث لم يجز المالك البيع (اجاب) لا ينفذ بيع
ملك الغير بدون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين

١٢٦٥ ٢٨

ربيع الثاني

١٢٦٥ ٤

مطلب لا يجبر البائع
على قبول الحوالة
بالثمن

١٢٦٥ ٧

١٢٦٥ ٨

وزوجتين وولد قاصر وخلف تركته ومن التركة مبدوقد أقام الرجل المذكور قبل موته
 أخاه وصيا على وراثته فباع الوصي العبد المذكور ياذن وراثته البالغين وبأذن القاصر
 أيضا الرجل آخر بثمن معلوم وأعتق المشتري العبد بعد قبضه ثم بعد ذلك ادعى الولد
 المذكور بطلان البيع منه لأن بيع الوصي العبد هو قاصر باطل واعتاق المشتري غير
 نافذ فهل يكون بيعة صحيحا واعتاق المشتري نافذا ولا عبرة بتماله المذكور (اجاب) بيع
 الوصي عبد اليتيم لا يجني بثمن المثل حال ولايته عليه صحيح واعتاق المشتري منه نافذ
 ويصح القاصر بعد بلوغه من المعارضة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 ملك مواشي وغيرها وله ابن بالغ فتصرف الابن في بيع بعض مواشي والده في غيبته
 وباعها بغير اذن والده ورضاه فهل اذا لم يحجز والده البيع ولم يرض به لا ينفذ تصرف الابن
 المذكور ويسترد المبيع من يده المشتري جبر عليه واذا نحل المشتري بان المواشي
 المذكور كورة يبيد الابن لا عبرة بتماله (اجاب) يبيع ملك الغير بدون اذن المالك
 واجازته غير نافذ واذا رده المالك بطل والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة ببلدة بين
 شركاء بعضهم موجود والبعض غائب فما كان من مشايخ البلدة المذكور كورة الا
 احضروا الموجودين وبايعوهم المحصة التي تخصهم قهرا عنهم وبايعوا حصصة الغائبين
 من تلقاء أنفسهم بغير حرج ورهم ولم يكن للمشايخ في الطاحونة المذكور كورة شي فهل يسوغ
 لهم البيع أم لا (اجاب) يبيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته غير نافذ واذا رده
 المالك بطل ولكن شرعا اذا ثبت ما يقتضي الاكراه بعد ذرواله فسخ البيع اذا لم يوجد
 منه ما يفيد الرضاء صريحا أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
 سفينة بقدر معلوم مؤجل لاجل معلوم ثم بعد ذلك غاب المشتري في جهة حتى مضى الاجل
 وزيادة على ذلك ثم بعد ذلك قبض وكيل البائع من المشتري الثمن ودفعه للبائع المذكور
 وصار المشتري واضععا يده على السفينة من وقت البيع ومن بعد دفع الثمن منذ ثلاث
 سنوات وهو ينتفع بها باطلاع البائع ومشاهدته لذلك فهل اذا اراد البائع ابطال البيع
 لكون المشتري لم يدفع الثمن الا بعد مضى الاجل باشهرا لا يكون له ذلك ولا يبطل البيع
 (اجاب) ليس للبائع فسخ البيع بمجرد تعلقه المزبور والله تعالى أعلم (سئل) في أرض
 مشتملة على ساقية وثلاث مבלات صالحة للزراعة مشتركة بين جماعة على الشيوخ باع
 أحدهم جميعها من غير اذن باقيهم ولا حضوره فهل البيع من أحدهم باطل لا سيما اذا
 كان بدون ثمن المثل (اجاب) اذا باع أحد الشركاء عينا مشتركة بدون توكيل من
 باقي الشركاء نفذ البيع في نصيبه ولا ينفذ في نصيب باقي شركائه بدون اجازتهم
 والله تعالى أعلم (سئل) في وصي من قبل القاضي على أخيه القاصر باع ما يخصه
 ويخص أخاه القاصر في عقار ورثاه عن أبيهما بدون القيمة بغبن فاحش يبيع ما بمينا
 على غرور المشتري لذلك الوصي فما حكم ذلك (اجاب) يبيع الوصي عقار الصغير

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٢٩

والحال ما ذكر غير صحيح في نصيب القاصر وله الفسخ في نصيبه أيضا بالغبن القاحش والغرور والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة أرض زرعة بآقل أحدهما الآخر بأرضه واستولى كل منهما على أرض صاحبه وحفر أحدهما فيما أخذه بئر ثم بعد ذلك رجع كل منهما في المبادلة ورضى كل منهما بذلك وترك أحدهما حقه في البئر لصاحب الأرض ونزل عنه نزولاً شرعياً باختياره بحضرة جمع من المسلمين ووضع كل منهما يده على أرضه مدة تزيد على ست سنين فأراد شيخ البلد أخذ البئر لنفسه من واطئ اليد متعللاً بأنها ملك للغير وأنه أحق بهما من واطئ اليد المستحق للأرض فهل لا يجب ذلك ويمنع من معارضة واطئ اليد حيث لم يثبت له ملك في البئر المذكورة (أجاب) لاحق لشيخ البلد في البئر المذكورة حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أكرهه الحاكم على بيع عقاره بدون القيمة فهل إذا ثبت ألا كراه بالبيعة الشرعية يكون البيع المذكور غير نافذ للبائع الرجوع على المشتري في العقار المذكور وأخذه منه بعد دفع ما قبضه منه من الثمن (أجاب) إذا تحقق ألا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفسد الرضا صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائعا وتسليمه المبيع كذلك يكون للكره بعد زوال ألا كراه فسخ البيع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما دار تخصه فدار واحد منهما قدرها بالأذرع مائة وأربعون ذراعاً ودار الآخر خمسون ذراعاً فبدا لا ومن كانت داره أقل في الأذرع اشترى من رجل ثالث اثنين وخمسين ذراعاً ودفع ثمنها وسلمها لرب الدار ودفع له ثمن بقية الأذرع الزائدة ووضع كل منهما يده على داره من مدة سبع عشرة سنة وزيادة ويبدأ أحدهما أو ثبته بذلك ثم مات كل من المتبادلين عن وارث فأراد وارث أحدهما أبطال التبادل والبيع المحاصل من مورثه بغير وجه شرعي فهل لا يجب لذلك خصوصاً مع وجوده وحضوره وشاهدته لتصرف مورثه وعدم منازعته (أجاب) إذا ثبتت المبادلة والمقايضة في الدارين المذكورتين لا يكون لوارث أحد المتبادلين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بضاعة بأعمال أخيه فمن معلوم غبنه وغره فيه بقوله أنها تساوى هذا الثمن فبعد ذلك ظهر أنه مغبون بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين وأنه غره بقوله المذكور فهل إذا ثبت الغبن القاحش والغرور بشهادة البيعة الشرعية يكون للمشتري فسخ البيع والحال هذه (أجاب) للمشتري الفسخ حيث كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن أولاده الذكور والآنثى القصر وفيهم ولد بالغ فباع داراً من متروكات والده المشتركة بينه وبين باقي الورثة فهل لا ينقذ بيعه في نصيب أخوته القصر ويكون لهم بعد بلوغهم إبطال البيع في حصتهم وأخذ نصيب أخيم البائع بالشفعة فور علمهم بالبيع وبقدار الثمن (أجاب) إذا لم يكن الأخ المذكور وصياً على أخوته القصر لا يكون بيعه نافذاً في نصيبهم

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢

جمادى الثانية

١٢٦٥

٥

مطلب فی حکم بیع
الاب أو الوصى أو شراهما
عقار أو الصغير شفیع

من الدار مطلقا و كذا لو كان وصيا ولا مسوغ لبيع عقار الصغير و اذا استوفيت شرائط
الشفعة يحكم لمدينها بها وفي أحكام الصغير لا يسترو شي من فصل الشفعة ولو باع الاب
دارا لنفسه وابنه الصغير شفیعها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير لا تبطل شفعة الصغير حتى
لو بلغ كان له ان يأخذها ذكر هذه الجملة شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهكذا ذكر
القنطري في شرحه وأحاله الى نوادر أبي يوسف رحمه الله تعالى فاما الوصى اذا اشترى دارا
لنفسه أو باع دارا له والوصي شفیعها فلم يطلب الوصى شفعته فالإتيام على شفعته اذا بلغ ثم
قال وفي فتاوى قاضي خان ولو اشترى الاب دارا لنفسه وولده الصغير شفیعها فليس للوصي
اذا بلغ ان يأخذها بالشفعة ولو باع الاب داره وولده الصغير شفیعها كان للصغير ان يأخذها
بالشفعة اذا بلغ اه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا مشتركة بينهم على
الشيوع وفيها سباح كثير له قيمة فباع بعضهم الدار المذكورة بدون اذن الشركاء
لشخص بغبن فاحش وأخذ المشتري السباح وهدم بعض البناء وأحدث فيها بناء آخر فلما
علم باقي الشركاء أخذوا نصيب البائع بالشفعة ورددوا البيع في نصيبهم وابطلوه وادعى
المشتري ان البائع باع نصيبهم بطريق الوكالة عنهم فهل على فرض ثبوت التوكيل
لا يكون بيعه نصيب الشركاء بالغبن الفاحش نافذا ولهم أخذ نصيب البائع بالشفعة
ويكون المشتري ضامنا للسباح الذي أخذه وضامنا لما هدمه من البناء أم لا (أجاب)
صح بيع الوكيل بما قل أو كثر وبالعرض وخصاه بالقيمة وبالنفود وبه يفتى وللشريك
الشفعة ويحكم له بها بعد استيفاء شرائطها وعلى المشتري ضمان ما أتلفه من الدار
المذكورة وضمان ما استولى عليه مما له قيمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر قطعة أرض خربة من ماله لنفسه خاصة وأحدث فيها أبراجا للحمام ووضع يده على ذلك
مدة ست عشرة سنة وهو يتصرف فيها فادعى الآن أخوه انه اشتراها من المال المشترك
بينهما ولا يثبت له على ذلك فهل لا عبرة بدعواه بدون بينة شرعية وإذا أبرز الاخ وثيقة
بشهادة مشايخ البلد على ان له الثلث فيما اشتراه الاخ من ماله لنفسه لا عبرة بها ولا تقبل
شهادتهم حيث لم يثبت انه اشتراها له ولا خيه من المال المشترك بينهما (أجاب) لا يثبت
الاشتراك بمجرد دعوى الاخ المذكورة ولا يقضى بصل لم يثبت مضمونه وشهادة مشايخ
القرى غير مقبولة والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة يملكون دارا بطريق الارث عن
أمهم أحدهم بالغ والباقي قصير فأكراه شيخ البلد البالغ بالضرب على بيع نصيبه ونصيب
القصير في الدار لا تخربا عما له مكرها فهل اذا ثبت الاكراه بالبينة الشرعية لا يكون البيع
نافذا (أجاب) لا يصح البيع في نصيب القاصر وان لم يتحقق الاكراه حيث لم يكن البائع
وصيا على اليتيم أو كان ولا مسوغ لبيعه واذ تحقق الاكراه الشرعي على بيع نصيب
البائع يكون للسكره بعد زوال الاكراه فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في أشخاص
ورثوا نخيلا عن أبيهم وقبل القسمة أكره الحاكم بعض الورثة على بيع النخيل والحال أن

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٧

البيع قبل وقوعه باق من ثمن المثل فهل يكون البيع فاسدا في حصة من حضر وحصة من
لم يحضر (أجاب) ببيع ملك الغير بدون إذن المالك وإجازته غير نافذة فإذا رده المالك
بطل ولم يكره شرعا بعد زوال الإكراه فسخ البيع إذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو
دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك أشجارا أراد رجل أن يشتريها منها فباعها
له تلك المرأة بثمن دون القيمة بقوله لها هي لا تساوي إلا كذا فهل إذا ثبت الغرور
والغبن الفاحش يكون البيع باطلا حيث ردت المالك (أجاب) إذا ثبت الغبن
الفاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المتوهمين والتغير يعمد كذا يكون للبائعة فسخ
البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وترك له بعض أشجار فوضع العم
يده عليها وباعها بثمن معلوم واستهلكه في شئون نفسه والحال أن الابن المذكور له
صناعة يشتغل فيها بعد موت أبيه فهل إذا بلغ يكون له مطالبة عمه بقيمة ما باعه من
الأشجار حيث لم يكن وصيا عليه (أجاب) إذا لم يكن العم وصيا على ابن أخيه لا يكون بيعه
للأشجار المذكور كورة نافذة والقاصر بعد بلوغه أخذها من واطئ اليد عليه حيث لم
يتحقق ملكه لها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنات
وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها وترك طين فلاحه أيضا وقبل قسمة التركة مات
أحد الابنين عن ابن قاصر فباع العم والعمة جزءا من الدار والطين المشترك في زمن صغر
ابن الأخ المذكور فهل لا ينفذ البيع في نصيب القاصر ويكون له بعد بلوغه وحضوره
من غيبته أخذها كان يستحقه والده في الدار والطين المذكورين (أجاب) لا تباع
حصة القاصر في الدار المذكور كورة بدون مسوغ شرعي ولو كان البائع وصيا والقاصر بعد
بلوغه أخذ حصته في الدار بعد تحقق الملك له فيها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا بجوارها دار لزوجته وأخيه فباع داره ودارهما الرجل بثمن
معلوم بدون إذنهما ورضاها فهل لا يكون البيع نافذا إلا في داره فقط دون دارهما ولهما
الأخذ بالشفعة فور علمهما بالبيع (أجاب) لا ينفذ البيع في ملك الغير بدون إذنه
 وإجازته وللجار الأخذ بالشفعة بعده إذا توفرت شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة
 يملكون دارا بعضهم غائب وبعضهم حاضر فأكراه شيخ البلد الحاضرين بالمحبس
المديد والضرب الشديد على بيعها لذي فباعوها له بالا كراه فهل إذا تحقق الإكراه
المذكور يكون البيع غير نافذ ولهم إبطال البيع المذكور ولو مضى على ذلك نحو عشر
سنتين حيث لم يوجد ما يدل على الرضا (أجاب) إذا تحقق الإكراه على البيع ولم يوجد
من البائع ما يفيد رضاه صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا يكون له فسخ البيع
في نصيبه بعد زوال الإكراه والبيع في نصيب غيره موقوف على إجازته فإن رده بطل
كما يطل بفسخ البائع قبل الإجازة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أرسل ولده إلى خاله
في بلدة أخرى خوفا من مشقة الأشغال وصار في معيشة خاله إلى أن كبر وزوجه خاله من

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

٩

١١٦٥

١١

١١٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

فانه ثم مات المخل من تركه وله ورثة فباع الولد عبدا من تركه خاله بدون اذن ورثته
فهل يبيعه غير نافذ ويرد الى التركة (اجاب) ليس لابن الاخت المذکور ملك فيما كان
بيد خاله من الاموال حيث كان في عائلته ومعيّناته ولم يثبت اختصاصه بشئ من ذلك
وبيع ملك الغير لا ينفذ بدون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
يملكان ساقية وما عليهما من الاشجار باع احدهما الشريكة نصف حصته في الكل
وقدرها ستة قراريط بمبلغ معلوم وقبض البائع الثمن ودفعه فيما عليه من الاموال ثم
ادعى البائع المذکور ان شيخ البلد كرهه على البيع فهل اذا ادعى المشتري ان البائع
قبض الثمن بعد البيع طائعا مختارا وثبت ذلك بالبينة لا عبرة بدعوى البائع الا كراه

١٢٦٥

١٣

لا سيما وقد اقر بعد البيع بجمته (اجاب) قبض الثمن طائعا اجازة لبيع المسكره على فرض
تحققه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أم اعطته ما لا يشتري به لها
عقارا ومواشي من خيل وابل وغيرها فاشتري ذلك لها ثم انه باع من ذلك العقار
والمواشي بغير اذن أمه المذکورة جزأ شائعا ثم مات قبل ان يقسم شئ من ذلك ووضع
المشتري يده على الكل فهل يبيع الولد المذکور مال أمه بدون اذنها غير صحيح واذا قلتم

١٢٦٥

١٤

بعدم الصحة فهل للام محاسبة المشتري على أجرة عمل تلك المواشي وأجرة ذلك العقار
حيث كان مشغولا بامتعة ذلك المشتري أولا يلزمه شئ (اجاب) يبيع الابن عقار امه
ومواشيها بدون اذنها غير نافذ واذا لم تجزه وردته بطل ومنافع الغصب لا تضمن الا فيما
استثنى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا علوا وسفلا من جماعة آخرين بموجب
حجة شرعية فادعى رجلان انهما اشترى باحاصلين في البيت من بعض الملاك بعد بيعهم
جميع البيت للمشتري الاول بحضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت البيع في جميع البيت
للمشتري الاول بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بدعوى الرجلين الشراء

١٢٦٥

١٥

بعد ذلك ويمنعان من معارضة المشتري (اجاب) اذا ثبت دخول الحاصلين فيما اشتراه
الرجل المذکور بالوجه الشرعي لا يكون بيعهما لغيره بعد ذلك نافذا بدون اذن المشتري
لهما أولا واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية وتقباضا ثم اراد
المشتري ردها على البائع مدعيان بهاداء الاسهل وانه قديم عند البائع وأنكر البائع
دعواه وقال انه اذا كان بهاذلك فهو حادث عند المشتري فهل لا يكون للمشتري ردها عليه
حيث لم يتحقق قيامه عند المشتري ولم يثبت انه كان قديما وموجودا في ملك البائع
قبل بيعها ولا يثبت قدمه ووجوده عند البائع بقول الامة حيث كذبها البائع المذکور
واذا اراد المشتري اثبات قدمه عند البائع بالبينة قبل أن يتحقق ويثبت قيام العيب
الآن ووجوده عند المشتري لا يسمع منه ذلك ولا خصومة له مع البائع ولا تقبل بينته على

١٢٦٥

١٦

دعواه بقدم العيب حيث كان مما يحدث مثله أم لا (اجاب) نعم لا يكون للمشتري رد الامة
على بائعها بدعواه ان بها العيب المذکور حيث لم يتحقق قيامه عنده وقدمه عند البائع

بأوجه الشرعي ولا يثبت العيب بقول الامة مع جود البائع ولا تطلب البينة من المشتري
على قدم العيب الا بعد ثبوت وجوده وقيامه عنده قال في البحر اذا ادعى هيبا يطلع عليه
الرجل ويمكن حدوته فلا بد من اقامة البينة أولا على قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن
قدمه وحدوته لانتصاب البائع خصما فان لم يبرهن لايمن على البائع عند الامام على
الصحيح لان الخلاف يترتب على دعوى صحيحة ولا تصح الا من خصم ولا يصير خصما فيه الا
بعد قيام العيب اه والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة بنين في معيشة واحدة يملكون نصف
جاموسة فباعوها وصرف المتصرف ثمنها في الدار على العائلة فأنزل واحد منهم بعد
ذلك وانفرد في معيشة وحده ويريد مطالبة أكبرهم بنصيبه من ثمنها فهل لا يجب لذلك
شرعا حيث بيعت وصرف ثمنها وهو معهم في المعيشة واذا كان لامهم اتي ماتت حلق
مرهون على دين عايلها يتعلق الدين به ويؤدي من ثمنه ويقسم الباقي على ورثتها (أجاب)
اذا كان صرف الثمن بتقويض باقي اخوته واذنهم ولو في ضمن الاذن العام يكون نافذا
عليهم وليس لاحدهم تضمينه والمرتهن احق بالعين المرهونة فبعد بيع الرهن يوفي
دينه من ثمنه جبرا على الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين أختين
شقيقتين ماتت احدهما قبل قسمتها عن زوجها وابنتها القاصر فباعتها احدى الاختين
في غيبة وورثة أختها الغائبة فهل لا ينفذ بيعها الا في حصتها فقط دون حصه ورثة أختها
ويكون لورثة الاخت الاخذ بالشفعة فيما ينفذ فيه البيع فور علمهم بالبيع وبقدر الثمن
(أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير الا باذنه أو اجازته فاذا لم يوجد أحدهما ورده المالك
يطل وللشريك الاخذ بالشفعة اذا توفرت الشروط والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
يملكون دارا بالميراث الشرعي عن مورثهم باعوها الرجل بتغريره بقوله لهم انها لا تساوي
الا كذا وكذا من الدراهم قدرا ينقص عن قيمتها فهل اذا تحقق الغبن الفاحش مع
الغرور وثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يكون لار باهافسخ البيع واستردادها من
المشتري (أجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين مع
تغريب المشتري بما ذكر يكون للبائع فسخ البيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
نصف جاموسة باعه لآخر بثمن معلوم من مدة سنتين والا أن يريد البائع ابطال البيع
متعللا بان النصف الذي باعه لا خ له من أمه في بلدة أخرى في معيشة وحده فهل لا يجب
لذلك ولا يمكن من ابطال البيع بدعواه المذكورة ولا يكون له منعه من يد المشتري الا
اذا حضر الاخ المذكور وادعاه وأثبتته بالطريق الشرعي (أجاب) نعم لا يجب لذلك ولا
ينزع المبيع من يد المشتري بمجرد دعوى البائع المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل اشترى من آخر دارا بثمن معلوم مؤجل باجل معلوم وقبضها من البائع وسكن فيها
مدة من الزمان ثم أراد قبل حلول الاجل ردها على البائع بغير وجه شرعي فهل في هذه
الحالة يمنع المشتري من ردها على البائع ويلزمه دفع الثمن له بعد حلول الاجل (أجاب)

جاء في الثانية سنة
مطلب لا يثبت العيب
بقول الامة مع جود البائع

مطلب لا تقبل البينة
على قدم العيب ولا
يخلف منكزه ما لم
يثبت قيامه عند
المشتري أولا

١٦ ١٢٦٥

٢٤ ١٢٦٥

٢٩ ١٢٦٥

وحب
١ ١٢٦٥

٥ ١٢٦٥

رجب

سنة

حيث صدر البيع صحيحا الا يكون للمشتري فسخفه بدون وجه شرعي وعليه دفع الثمن بعد
 حلول الاجل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من امرأة حانوتا بثمان قدره سبعة
 وخمسة وعشرون قرشا ووعدها ان تحضر حجة الحانوت وتقبض الثمن وكان ذلك في ٢٧
 جمادى الثانية واشهد على المرأة المشتري المذکور شاهدان انها باعت الحانوت بالثمن
 المذکور وقبل المذکور لنفسه شراء الحانوت وتوجهت المرأة في رجب فباعت الحانوت
 لرجل آخر بثمان قدره ٨٠٠ قرش فهل البيع الاول هو الصحيح دون الثاني ولا تتوقف
 صحة البيع الاول على قبض الثمن (أجاب) لا تتوقف صحة البيع على قبض الثمن
 ويقضى للمشتري الاول بالبيع حيث صدر شراؤه صحيحا لازما والبيع الثاني موقوف على
 اجازته فاذا لم يجزه ورده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لولده نصف ما يملكه من
 عقار وأتمتع معينا ذلك ومعلوم ما عند المتبايعين وشهدا عقد البيع بثمان معلوم وحصل
 التقابض من كل من البائع والمشتري للثمان والثمان ووضع الولد يده على جميع ما اشتراه
 من والده وحازته وتصرف فيه حال حياة والده فهل اذا مات الوالد لا يكون لباقي الورثة
 معارضة الابن المذکور فيما اشتراه من والده للزوم البيع في هذه الحال (أجاب) نعم
 لا يكون لو ارث البائع معارضة المشتري من والده حال صحته بدون وجه شرعي والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة باعت لاختها عقارا تملكه بمحض من الناس بثمان معلوم فوضع
 المشتري يده عليه واقبضها بعض الثمن ثم ماتت البائعة قبل ان تقبض باقيه فهل يكون
 البيع صحيحا لازما ولا يكون لاحد من الورثة معارضة بوجه من الوجوه أو يكون البيع
 غير صحيح ويكون ذلك العقار موروثا (أجاب) لا تتوقف صحة البيع على قبض جميع
 الثمن فاذا صدر البيع صحيحا من المرأة المذكورة لا يكون البيع تركة عنها حيث تحقق
 البيع حال حياتها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ولدين
 احدهما قاصر والاخر بالغ وترك دارا فباع شيخ البلد الدار من غير وجه شرعي فهل
 يكون بيعه باطلا واذا قلتم يبطلان البيع وامتنع واضع اليد على الدار من تسليمها
 لاربها يكون غاصبا ويضمن جميع ما آتلفه منها (أجاب) يبيع ملك الغير بدون اذنه
 موقوف على الاجازة المعتبرة شرعا فاذا لم يجزه ورده بطل وما آتلفه الغاصب مضمون عليه
 ببدله والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت حصة في عقار واعترفت حال بيعها انها جارية
 في ملكها وحوزها وتصرفها وحكم بذلك كما شرعي فبعد مدة ادعت انها وقفت عن
 والدها فهل تسمع دعواها أم لا وهل اذا خرجت وثيقة تشهد بالوقف يعمل بها أم لا
 بدم البينة وهل اذا حضرت بينة تشهد انها وقفت بشرط بيان المصروف أم لا (أجاب)
 في التنبؤ بروشرحه باع ضيقة ثم ادعى انها وقفت عليه أو على مسجد كذا وكنت وقفتها
 وأراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك اتفاقا للتناقض وان أقام بينة تقبل على الاصح
 لاجته الدعوى بل لقبول البينة في الوقف بلا دعوى اه ولا يقضى بصل لم يثبت

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

مذمونه شرعا وتوقف صحة الوتف على بيان تصرفه فلا بد في الشهادتين بيان المصروف
وفي رد المحتار ولعل هذا على قول محمد الذي اشترط التصريح بذلك كوجه لا يتقطع اما على
قول أبي يوسف الذي لا يشترط ذلك فلا توقف صحته على بيان المصروف وهو المخرج
لوصح فيه بجهة تنقطع فقط لا يصح اتفاقا اذا التأييد ولو معنى كوقوفه بشرط اتفاقا والله
تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة قباب أحدهم وباع أحد الحاضرين الدار بدون
إذن من الآخرين وعلمهما ولم احضر الغائب وعلم بالبيع لم يجزأه وكان المشتري
استولى على خربة بجوار الدار بغير إذن مالكها وادخلها في الدار المذكورة فهل
للآخرين أخذ حصتها من المشتري ويطلب البيع في نصيب الغائب ولما لك الخربة أخذها
إذا حضر وبيعها لمن يشاء (أجاب) يتوقف البيع في نصيب الغائب عن مجلس البيع من
الشركاء على إذنه فإذا صدر البيع بدون إذنه فله بعد حضوره رده في نصيبه والتصرف
فيه ولما لك الخربة رفع يد المستولى عليها بالأوحيه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك دارا تعدى عليه رجل أجنبي وباعها لآخر بغير إذنه وبغبن فاحش وادعى بانه
وكيل عن المالك فهل إذا لم تثبت وكالاته له في بيعها بالبينة الشرعية لا ينفذ تصرفه
فيها ويكون لربها انزعاجها من المتعدي عليها بدون طريق شرعي وإذا تلف شيئا منها
يكون عليه ضمانه (أجاب) إذا لم تثبت الإذن ببيع الدار المذكورة من مالكيها ولم يجزئه
المالك بعد صدوره وورده بطل ويكون لمالكها انزعاجها من هي تحت يده بطريق التعدي
وعليه ضمان ما تلفه منها تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور
البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار وساقية وترك أطياف
زراعة فاستمر الجميع في المعيشة بدون قسمة فتصرف البالغ منهم وباع الدار والساقية
وبعض الطين لرجل أجنبي فهل إذا لم يكن وصيا على القصر ولا قميلا لا ينفذ تصرفه الا في
نصيبه فقط دون نصيب اخوته ويكون لهم بعد بلوغهم أخذ حصتهم من المشتري بعد ثبوته
بالطريق الشرعي (أجاب) حيث لم يكن البائع المذكور وصيا لا يجوز البيع منه في
نصيب القصر من الورثة ويجوز في نصيبه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نخلا
بالميراث الشرعي عن والدها تسحب زوجها وتخرج من البلد وتخرجت معه وغابت مدة
من السنين فأخذ شيخ البلد النخل وسلمه لرجل أجنبي فصار ينتفع به ثم باعه لرجل أجنبي
أيضا من غير إذنها ورضاها فهل إذا لم تجز البيع ولم ترض به وورده لا ينفذ تصرفه فيه
و يكون لها أخذه من المشتري حيث كان هناك بينة تشهد لها بالملك (أجاب) إذا لم يكن
ثمة مانع يمنعها من الدعوى بالنخل المذكور وثبت مالكيها فيه بالوجه الشرعي يكون
لها رفع يد المشتري له من الأجنبي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ نصف عجلة
جاموس من غيره بثمن معلوم بشرط ادائه من أولاده فهل يسوغ لصاحبها الاصل
أخذها منه قهرا بلا عوض لتعليق شرط الاداء على أجل مجهول ولا عبرة بترتيبها ولو بعد

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٥

سنة
١٢٦٥
رجب
١٩
مطلب في بيان الشرط الفاسد
ومنه التأجيل الى أجل
مجهول

مدة (أجاب) يفسد البيع بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لاحدهما أو لبيع
هو من أهل الاستحقاق ولم يجز العرف به ولم ير بالشرع عجزوا به ويجب على كل منهما
فدفعه قبل القبض وبعده مادام المبيع بحاله في يد المشتري اعداها للفساد ومن الشروط
الفاسدة تأجيل الثمن الى أجل مجهول فيفسد به العقد لان الحلول مقتضى العقد
والاجل لا يثبت الا بالشرط فاذا جهل افسده لما فيه من نفع أحد المتعاقدين مع عدم
ورود الشرع عجزوا به اذا الشرع انما ورد بالتأجيل الى أجل معلوم والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارين احدهما بالميراث الشرعي عن أمه والثانية بالميراث عن والده
مستتركة بينهما وبين أخته فامر شيخ البلد الاخت ببيعها فباعتها في غيبة الاخ في النظام
بدون اذنه ورضاه وأعطى شيخ البلد الدار الثانية لقريب له فهل يكون له نزعها من يده
حيث كان الحق ثابتا له فيها عن أمه بالميراث الشرعي بالبنية الشرعية ولا ينفذ تصرف
اخته في نصيبه من دار والده اذا لم يجز البيع ولم يرض به (أجاب) يبيع ملك الغير بدون اذن
المالك غير نافذ واذا رده المالك قبل الاجازة بطل وليس لشيخ البلد اعطاء عقار الغير
لا تخرب دون وجه شرعي وللمالك انتزاع عقاره ممن هو تحت يده حيث ثبت ملكه له بالوجه
الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في داره مشتركة بين ورثة أكره ذوشوكة أحد الورثة
على بيعها بالحبس المديد والضرب الشديد بسبب دين عليه لا وفاء له الا من ذلك فهل
اذا باعها لا ينفذ بيعه في نصيب بقية الورثة اذا لم يجزوه ولم يرضوا به ويكون لهم انتزاع
حقهم من المشتري المذكور بعد تحققه بالطريق الشرعي (أجاب) البيع في نصيب
باقي الشر كاعلى الوجه المذكور غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر ثلث
سبع فخلات بارضه ووقع البيع بالصيغة الشرعية وتصرف وحاز المشتري ذلك المبيع
في حال حياة البائع ثم مات بعد ذلك البائع فهل اذا اراد الورثة ابطال ذلك لا يجابون
لذلك (أجاب) بعد تحقق البيع الصحيح الشرعي من المورث لا يكون للوارث معارضة
المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في دار عن والده
بالميراث الشرعي فتعدى عليها رجل من أقاربه وباعها في غيبته لرجل أجنبي بدون اذنه
ورضاه فهل لا ينفذ بيعه ولا تصرفه في ملك غيره بدون طريق شرعي ويكون له نزعها من
يد المشتري (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعي عن والده من مدة خمسين سنة وهو يتصرف
فيها فاراد الا أن يبيعها فطلب منه من يريد الشراء حجة شراء والده فأخبره بانها ضاعت منه
فهل اذا باعها يصح بيعه ولا تتوقف صحته على وجود الحجة القديمة حيث كان هناك من
يشهد له بالملك ولم يكن هناك منازع فيها (أجاب) لا تتوقف صحة البيع على وجود ذلك
بيد البائع واليد كافية في ذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين
رجل وقاصر باعها شيخ البلد لرجل بغير اذن ولا كما فهل اذا لم يجز الرجل يبيع شيخ البلد

شعبان
٩

١٢٦٥

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٨

رمضان

١٢٦٥

٢

رمضان ١٤
سنة ١٢٦٥

١٩
١٢٦٥

مطلب الزيادة المنفصلة
المتسولة تمنع الرد
بالعيب والفسخ بسائر
أنواعه

٢٥
١٢٦٥

شوال

٧
١٢٦٥

مطلب لا تتوقف صحة
الاقالة على بقاء
المتعاقدين فتصح من
الوارث

لا ينفذ في نصيبه ولا في نصيب القاصر مطلقا (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون ولاية شرعية فإذا لم يحجزه المالك ورد به بطل وبيع نصيب القاصر من تلك الدار أن صدر عن لا يملكه بالامسوخ لا يصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بعه لاخر بنفسين فأحش وتغبر فهل للبائع فسخ عقد البيع ورد به وهل له محاسبة المشتري بما استغله من الثمر والجريد القائمين وقت البيع (أجاب) إذا تحقق أن البيع بالغبن الفاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين ونبت التغرير بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع المذكور وما استغله المشتري من الثمر والجريد القائمين وقت العقد فهو من جلة المبيع فيضمنه المشتري للبائع بعد الفسخ يبدله في الثمر المثل يرد مثل ما أتلفه ويرجع بكل الثمن على الصواب قال في الدربى مالو كان قيميا لم أره قال في رد المحتار فهل يرجع بقدر ما غبن فيه أولا يرجع أو يرد الباقي ويضمن قيمة ما تصرف به ووجه التوقف أن ما ذكره في القنية مفروض في المثل لأن الغزل مثلي إلى آخر ما ذكره من الاستدلال على أنه مثلي ومن جلتها تصرح جامع الفصولين بأنه مثلي وتورك بذلك على ما في حاشية السيد المطحطاوي من عدة الغزل قيميا وتورك على الشارح بأنه لا وجه للتوقف ثم بحث في رد المختار أن له رد الباقي قياسا على خيار الخيانة في المراجعة أمالو كان الثمر والجريد حادثين بعد قبض المشتري ذكر في الهداية من الفصل الثالث من خيار العيب أن الزيادة المنفصلة المتولدة كالولد والثمر تمنع الرد بالعيب والفسخ بسائر أنواع الفسخ عندنا اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل آخر نصف ماهرة مشتركة بينهما بمن معلوم بحضرة بيته من المسلمين وطلب البائع الثمن في مجلس البيع فوعده المشتري أنه بعد مضي يومين أعطيك الثمن فتقرقا بعد ذلك مدة اليومين وبعد ذلك أرسل المشتري إلى البائع أن أحضر أقبض الثمن فامتنع عن القبض وقال أنا رجعت عن البيع وادعى أن له شركاء في نصف الماهرة المذكورة والمهرة المذكورة بنت فرس شركة بين البائع والمشتري من مدة ست سنوات وفي كل عام يبيعان نتائجها ولم ير المشتري شركاء خلاف هذا الشر يك فهل للبائع المذكور أن يرجع في بيع نصف الماهرة المذكورة أم لا وهل تكون دعوى البائع المذكور أن له شركاء مسموعة (أجاب) لا تسمع دعوى البائع بما ذكر وليس له فسخ البيع بتعاليه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصّة في عقار وقطعة أرض زراعة باعت ذلك لرجل بشمن معلوم في ذمته ومات قبل دفعه فطلبت الثمن من ورثته فجوزوا عن دفعه وأعطوها الحصّة في العقار والأرض المذكورة وقبلت ذلك فهل إذا سلموا لها في ذلك طائعين مختارين يكون الحق في ذلك لها وليس لهم بعد ذلك الرجوع عليها ودفع الثمن الذي كان على ورثتهم (أجاب) لا يشترط لصحة الاقالة بقاء المتعاقدين فتصح من الوارث وحيث تحققت الاقالة الشرعية من ورثة المشتري فيمّا بيع من العقار لا يكون لهم معارضة البائعة المذكورة في ذلك والله تعالى

سنة

سؤال

أعلم (سئل) في رجل؛ لث دار مع جانب نخيل باع شيخ البلد الدار مع بعض النخيل لرجل أجنبي وقبض الثمن من المشتري وذلك من غير اذن المالك ومن غير اجازته فهل اذا لم يجز المالك البيع يكون البيع فاسداً ويجبر المشتري على رد النخيل للمالك المذكور (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته فإذ لم يوجد الاذن ولا الاجازة من المالك ورد البيع بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بجملا من آخر ولم يطلع على عيب ظاهر فيه ثم بعد ثلاثة أيام هلك فعينه أهل المعرفة فقالوا انه هلك بعيب قديم في باطنه فهل والحال هذه يرجع المشتري على البائع بارش العيب (أجاب) اذا ثبت العيب القديم يكون للمشتري بعد هلاك المبيع الرجوع بالنقصان سواء كان هلاكه بعد رؤية العيب أو قبلها كما في النهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل انكسرت عليه أموال أميرية فباع الحماكم نخيله بثمن معلوم لأجل استيفاء ما عليه من الاموال فبعد ذلك أجاز صاحب النخيل بيع الحماكم بالثمن الذي باع النخيل به فصار المشترون يتصرفون في النخيل تصرف المالك في أملاكهم وتقاسم المشترون النخيل بينهم فباع واحد منهم حصته في حياة صاحب النخيل المجيز لبيع الحماكم ثم مات صاحب النخيل وهو المجيز وخلف بنتاً فأرادت استرداد النخيل من المشتريين فهل اذا ثبت ما ذكر في السؤال لا تجاب لذلك (أجاب) ليس لبنت الميت المجيز للبيع استرداد النخيل من اشتراه اذا كان الحال ما سطر والله تعالى أعلم (سئل) في صبي له حصه في بيت وله أب فقير لا يقدر على النفقة عليه فباع الأب تلك الحصه بزيادة عن ثمن المثل لأجل النفقة على ذلك الصبي فهل يكون بيع الأب حصه ابنه في هذه الحال صحيحاً فاذ وهل اذا بلغ ذلك الصبي يكون له رد بيع أبيه الحصه وتصرفه فيها أو ليس له ذلك (أجاب) الفتوى على ان الأب اذا باع عقار الصغير بمثل القيمة أو بغبن يسير يجوز اذا كان الأب مجوداً أو مستورا الحال وأن كان مفسداً لا يجوز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ثلاثة أخوة أشقاء واخت شقيقة لهم وام وترك ذكراً ثم مات أحدهم عن أخويه واخته وامه ثم باع أحد الاخوين والام حصتهم في المحنوت لأخيه بيمينه وقبض الثمن ثم غاب الأخ المشتري مدة وماتت الام فتعدى الأخ البائع وباع الحصه التي اشتراها أخوه الغائب منه ومن الأم لظنه موت أخيه وعدم قدومه فهل اذا قدم الغائب ولم يجز المبيع يكون له أخذ الحصه المتباعدة ويرجع المشتري الثاني بثمنه على البائع له (أجاب) يبيع ملك الغير موقوف على الاجازة من المالك فللمشتري أو لا بعد تحقق شرائه بالوجه الشرعي رد المبيع الثاني وللمشتري الثاني الرجوع بما دفعه من الثمن على بائعه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانباً من بن القهوة واطلع عليه وعاء بعد وعاء ورأى مابه من الحصى وغيره من العيوب بحضرة بيعة شرعية فهل لو رجع الآن وأراد رده متعللاً بعيب من العيوب التي رآها وقت البيع لا يجاب لذلك ويكون البيع

١٢٦٥

٨

مطلب للمشتري الرجوع
بالنقصان بعد هلاك
المبيع المعيب

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

٢٢

مطلب يجوز بيع الأب
عقار الصغير بمثل القيمة
أو بغبن يسير اذا كان
مجوداً أو مستورا

١٢٦٥

٢٤

سؤال ٢٨ سنة ١٢٦٥

ذی القعدة ٢

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

مطلب باع بعض المبيع المثل ثم اطلع على عيب قديم بالباقي يكون له رده وبه يقتي

١٢٦٥

٨

لا زماناً (أجاب) إذا اطلع المشتري على عيب بالمبيع ورضى به لا يكون له الرد ذلك العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث جاموسة أراد السفر فجهت فوكل أخاه على أولاده ومناعه ووكالة مفوضة فاحتاج أولاده فباع الأخ الوكيل ثلث الجاموسة من له الثلثان بعد ملووعها السوق وتسعيرها بثمن المثل وزيادته بعد حضوره من سفره بأربعمائة دينار وأجازته للبائع ورضاه به يريد الآن فسخه وابطاله تعنتاً منه فهل إذا كانت أجازته للبائع بعد حضوره من سفره ثابتة بالبينة الشرعية لا يجب لنفسه وابطاله ثانياً إذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) إذا ثبتت أجازة المالك البيع المذکور على فرض كون البائع ليس وكيلاً فيه لا يكون له فسخه بعدها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشتري داراً خربة من آخر بثمن معلوم في غيبة المالك لما وني فيها بناءً من ماله لنفسه ثم بعد مدة حضر المالك من غيبته وأجاز له البيع بخبرة بيينة شرعية فهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحاً نافذاً وإذا أراد الرجوع بعد ذلك هل للمشتري لا يجب لذلك (أجاب) ليس للمالك نقض بيع الفضولي إذا ثبت عليه أنه أجازته شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب دخان معلوم القدر بالوزن باعه فجاءه في خيشة يعدرؤ به ظاهرة فقط فبعد الشراء ويبيع البعض منه فظهر أنه معيب ومغشوش غشاً كثيراً ينقص منه كثيراً فهل إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يكون لهم رد باقيه ودفع ثمن ما بيع منه حيث كان معلوماً قدره بالوزن (أجاب) إذا باع المشتري بعض المبيع المذکور ثم اطلع على عيب قديم بالباقي يكون له رده بعد تحقق العيب الموحد للرد شرعاً على ما به يقتي في رد المختار من خيار العيب ما لو باع بعض المكيل أو الموزون في الذخيرة أنه عندهما لا يرد ما بقي ولا يرجع بشئ وعن محمد يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باعه هكذا ذكره في الأصل وكان الفقيه أبو جعفر وأبو الليث يفتيان في هذه المسائل يقول محمد رفقا بالناس واختاره الصدر الشهيد اه وفي جامع الفصولين عن الحنانية وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وعليه الفتوى اه ومثله في الولوالجية والمجتبي والمواهب اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً ونخيلاً بأرضه باع ذلك لرجل بثمن معلوم وكتب في شأن ذلك وثيقة شرعية بشهادة البينة الشرعية ووضع المشتري يده على البيع وصار ينتفع به المدة الطويلة التي تريد على عشرين سنة فالآن ادعى وارثه على واضح اليد بأن البيع صدر من مورثه بالاكراه قبل موته ويريد نقض البيع وابطاله بمجرد دعواه مع أنه كان حاضراً موجوداً مشاهداً البيع مورثه وشهادته في الحجة المذكورة ومشاهد التصرف المشتري المدة المذكورة ولم يسارع فهل لا تقبل دعواه المجردة عن الأقيسات الشرعية (أجاب) إذا لم يثبت الاكراه الشرعي على البيع بطريق شرعي لا يكون لوارث البائع فسخ البيع ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله

تعالی أعلم (سئل) فی رجل باع جاریة لا تحرم من زائد عن قیمتها بقول البائع
 المشتري هي تساوي كذا من الدراهم فأخذها تبعال قوله فهل اذا ثبت الغرور وأنه
 مغبون فی الثمن غنيا فالحاشا يكون للمشتري رد البائع وإبطاله (أجاب) اذا تحقق
 الغبن الفاحش مع التعریر من البائع أو الدلال يكون للمشتري فسخ البیع والله تعالی أعلم
 (سئل) فی ثلاثة رجال أولاد أعمام لهم دار حرة مشتركة بينهم بالسوية باعوا أجانبا منها
 لرجل وكتبوا له حجة بالشراء وباقي الدار لهم بالسوية ثم مات كل من الثلاثة رجال عن
 ورثة فباع وورثة أحدهم باقي الدار للمشتري المذکور مدعيانها والداه فأمر باقي الورثة
 دعواه ولا يثبت له على ذلك فهل لا يجب لذلك ولا ينفذ بيعه الا فی نصيبه فقط دون
 نصيب بقية الورثة بل يخص كل منهم بنصيبه الذي آل اليه عن والده (أجاب) لا ينفذ
 بيع ملك الغير بدون اذن المالك وإجازته والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل توفي وترك
 ما يورث عنه شرعا وترك ورثة قصرا وبالعین واقیم للقاصروصى وعلى الميت دين فاءلى
 الورثة البدعون ووصى القاصر رب الدين فی نظير دينه قطعة ملك قيمتها نحو السبعين
 قرشا والدين مائتان ورضي كل بذلك ولم تكتب حجة بذلك فهل ليس للورثة ولا للوصي
 نقض ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) كتابة الصك ليست شرطاً فی صحة البيع فاذا
 تحقق بالوجه الشرعي بيع ما ذكر لاجل الدين الثابت شرعا لا يكون لاحد المتعاقدين
 فسخه بدون طريق شرعي والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل اشترى من آخر مكانا بثمن
 معلوم مؤجل بأجل معلوم بعدم عاينته له وقبضه من البائع وسكن فيه مدة من الزمان
 ثم أراد المشتري قبل حلول الاجل ان يرد على البائع متعللا بأنه اشتراه منه بغبن
 فاحش مجرد عن غرور البائع له فهل فی هذه الحال يمنع المشتري من رده على البائع ويؤثر
 بدفع الثمن للبائع بعد حلول الاجل (أجاب) لا رد بغبن فاحش فی ظاهر الرواية ويقتى بالرد
 ان غره والا لا خفي لم يوجد تغير لا يكون للمشتري المذکور رد المبيع والله تعالی أعلم
 (سئل) فی رجل اشترى سفينة بثمن معلوم على شرط ان جولاها كذا واقبض ردها بعض
 الثمن وباقيه كتب له سنداً به وأحال ردها رجلاً آخر على المشتري بباقي الثمن فقبل المشتري
 الحوالة على هذا الشرط فهل اذا ظهر ان السفينة جولاها أقل مما شرطه يكون للمشتري
 الرجوع بنقصها أو البيع باطلا وتسكون الحوالة باطلا لانه لم يقبلها الا على شرط ولم
 يوجد لاسيما وان لم يرها ولم يعاينها (أجاب) نعم للمشتري المذکور فسخ البيع والحال
 هذه وفي الخيرية من الحوالة سئل فی قروي عليه دين لبدوي ألح عليه بطالبه فباع لرجل
 بهيما له وأحال البدوي عليه بثمنه فقبل الحوالة قائلا ان أعجب أبوي الحمار فلم يعجبهما
 ورده على بائعه هل للبدوي طلب عليه أم لا (أجاب) لا طلب للبدوي عليه والحال هذه
 لبطلان الحوالة بفقد الشرط اهـ وهنا شرط فی الحوالة كون جولة السفينة كذا ولم
 يوجد فيكون من قبيل الحوالة المقيدة بالشرط الذي لم يوجد كما فی حادثة الخيرية فتبطل

ذی الحجة

٣

١٢٦٤

مطلب الحوالة من البائع

على المشتري بالثمن

لا تبطل برد المبيع

مطلب تبطل الحوالة

بفقد الشرط

ذی الحجۃ سنة

وان كانت الحوالة الصحيحة المقيدة بالثمن لو هي ردت وورد المبيع بعيب بقضاء لا تبطل الحوالة استمساها لانها تعتبر متعلقة بمثل ما اضيفت الحوالة اليه من الدين فلا تكون متعلقة بعين ذلك الدين كما في رد المختار من اواخر خيار العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجاته الثلاث وعن اولاد قصر وبلغ وخلف تركه فعند حصر التركة اقام القاضي وصيا على القصر فقامت التركة بمعرفة الوصي ووكلاء الزوجات والبائعين واخذ كل ما يخصه وجعل الباقي حصة القصر تحت يد أمين وكان من جملة الموروث مثل ارض اخضر وقطن وقوم على البالغ من الورثة بقيمة مثله بمعرفة أهل الخبرة والوصي ووكلاء الزوجات واستلمه وصرف عليه من تقية وعمارة وادارة سواق ليل ونهارا بمواشيه التي قامت عليه بمثل قيمتها وخدمه وصرف عليه من ماله الى ان ادركت وانتهى اوانه واراد الوصي ووكلاء الزوجات ان يرجعوا عليه ويفسخوا البيع الحاصل في الزرع فهل لا يسوغ لهم تقضه حيث قوم على البالغ بقيمة مثله وقت التقويم وصرف عليه وخدمه الى انتهاء ادراكه أو يكون لهم تقض البيع ورده الى القاصر والزوجات (اجاب) لا يسوغ للوصي ولا لوكلاء الزوجات فسخ البيع بعد صدوره صحيحا باتا ويمنعون من معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك جنيته فباعها زوجها في غيبتها لرجل اجنبي من غير اذنها ومن غير اجازتها فهل اذا ثبت الملك للزوجة في الجنيته المذكورة بالبينة الشرعية يكون للزوجة فسخ البيع ويحبر المشتري على رد المبيع للملكة المذكورة (اجاب) اذا ثبت الاستحقاق في الجنيته للمرأة المذكورة بالوجه الشرعي يؤمر بوضع اليد عليها برفع يده وتسلمها له او يبيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من شريكه جانباً من النطرون ليس من مال الشركة واستلمه المشتري بعد الوقوف على مقداره بكتابة البائع وأخبره له بقدره ثم سافر به المشتري ووزنه أهل الديوان كالعادة الجارية بديوان الجمر فكظهرانه ناقص من الوزن ثمانمائة وأربعين مثقالاً فهل يصدق المشتري في مقدار ما استلمه من النطرون ولا يلزم بدفع ثمن النقصان ويكون القول للمشتري في مقدار المبيع المذكور حيث لم تنبت الزيادة التي يدعيها البائع بشهادة البينة ولم يقر المشتري باستيفاء جميع المبيع الذي وقع عليه الشراء لاسم المبيع ليس فائماً بعينه بل هلك بتصرف المشتري ببيعته كما وجد وتعد رده عن اشتراكه (اجاب) التول للمشتري بعينه في النقصان وان وزنه له البائع ما لم يقر به فبعض منه المقدار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية سوداء باعها لآخر بثمن معلوم قبضه من المشتري ثم بعد ذلك ادعى المشتري انها تبول في الفراش واراد ردّها على البائع بالعيب المذكور فاصطلح معه على رد ثلاثة آلاف فضة من الثمن في مغالبة رضاه بالعيب المذکور ودفعها له بحضرة بيعة شرعية فاخذ المشتري الجارية وباعها لآخر من مدة ثلاثين يوماً

١٧ ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

٢٣
مطلب القول للمشتري
ببمينه في النقصان
وان وزنه البائع

سنة	عزم	نقد
١٢٦٦	٣	<p>فردھا المشتري الثاني طليه ويريد المشتري الاول ردها على البائع الاول بالعيب المذکور فهل لا يجاب لذلك اذا ثبت رضاه بالعيب المذکور واخذته للثلاثة آلاف فضة في مقابلة رضاه به ولا يمكن من ردها بالعيب المذکور اذا تحقق ما ذكر (اجاب) يبطل خيار العيب بالرضاه بعد العلم وبكل مفيد الرضا ومنه العرض على البيع فليس للمشتري المذکور رد المبيع على بائعه حيث كان الامر ما هو مسطور وفي الدر من او اخيار العيب وجدا اشترى بمشريه عيبا واد الرده فاصطالحا على ان يدفع البائع الدراهم الى المشتري ولا يرد عليه حاز ويجعل حطامن الثمن وعلى العكس وهو ان يصطالحا على ان يدفع المشتري الدراهم للبائع ويرد عليه لا يصح لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز وفي الصغرى ادعى عيبا فصالحه على مال ثم برئ او ظهر ان لا عيب فللبائع ان يرجع بما ادى ولو زال بمعالجة المشتري لا قنية اه وذكروا في رد المختار ان الاخير معبر عنه في جامع الفصولين بقيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه في بستان غاب عن وطنه مدة ورجع فوجد رجلا باعها والمحال انه لم يكن عليه مال للديوان ولا دين ثم بعد مدة حضر المالك فهل يكون له فسخ البيع حيث لم يأذن به ولم يحجزه واذا ادعى المشتري انه دفع دراهم عن الحصه واداد اخذها من المالك لا يجاب لذلك (اجاب) نعم للمالك فسخ البيع اذا كان الواقع ما هو مسطور وللمشتري الرجوع بالثمن على بائعه بعد تحقق ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر جانبا معلوما من الدراهم على جهة القرض ورهن منزلا يملكه وسله للقرض ثم بعد مدة دفع المقرض للرجل المذکور مثل مبلغ القرض وخطا المالكين وعقد اشركة على ان يكون الربح بينهما مناصفة ومضى على ذلك مدة من السنين وهو يقبر في المال ثم باع الراهن الرهن من زوجته من غير اذن المرتن ومات فهل لا ينفذ البيع ويكون للمرتن استيفاء ماله من الرهن ويكون هو اولى من غيره (اجاب) لا ينفذ بيع الراهن الرهن بدون اذن المرتن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لبنته في حال صحته وسلامته نصف دار عملو كاله وقبرا طامن حصه له في طاحونة واسقط حقه من قطعة ارض زراعه له معلومة القدر في مقابلة ما عليه من الدين الثابت لها عليه وكتب لها بذلك وثيقة شرعية ثابتة المضمون فهل يصح بيعه واسقاطه لبنته ويكون نافذا (اجاب) ليس لاحد المتعاقدين فسخ البيع الصحيح البات بدون وجه شرعي ويسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا بلا فرق بين كون ذلك ابنته او غيرها حيث صدر ما ذكر حال الصحة مستوفيا شرائطه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصه في مكان آلت اليها عن أمها فتصرف فيها والدها بالبيع بغير اذنها ورضاها فهل اذا لم تجز تصرفه ولم ترض به لا ينفذ بيعه ويكون لها فسخه وابطاله وانتراعها ممن هي تحت يده اذا كان الحق ثابتا لها فيها بالطريق الشرعي (اجاب) يبيع الاب عقار بنته البالغة العاقلة بدون اذنها واجازتها</p>
١٢٦٦	٣	<p>مطلب وجد بمشريه عيبا فاصطالح مع البائع على رد دراهم من الثمن صح ويجعل حطا وبعبكس لا يكون رشوة</p>
١٢٦٦	٤	
١٢٦٦	٤	
١٢٦٦	٤	

محرر	سنة
٩	١٢٦٦
مطلب لو ارث البائع	
بالا كراه القسح اذا	
أثبت ا كراه مورثه	
على البيع	
١٢	١٢٦٦
١٢	١٢٦٦
٢٣	١٢٦٦
مطلب ظهور الاستحقاق	
في بعض المبيع قبل	
القبض يوجب الخيار	
في الكل وبعده في	
القيمة فقط	
مطلب التغير انما	
يعتبر من احد المتبايعين	
او الدلال	
قوله في مختار الصحاح	
وحمة الرجل حرمه	
وأهله اه منه	

غير نافذ وادارته بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقاراً باعه قهراً عنه بغير
فاحش فهل تسمع دعواه الا كراه عليه واذا ثبت يكون له فسخ البيع أولاً (اجاب) اذا
تحقق الا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة يكون
له بعد زوال الا كراه فسخ البيع ويقضى له بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك بستاناً وأرضاً بجواره جبره ذو شوكه على بيعهما ومات البائع فهل يكون
لوارثه رفع يد المشتري بعد تحقق الا كراه الشرعي على البيع ولا يسقط الخيار بموت
البائع (اجاب) نعم لو ارث البائع بالا كراه فسخ البيع بعد ثبوت الا كراه الشرعي عليه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل له قط وسهم ظاهر في أرضه اشتراه منه رجل بالغبن
الفاحش والغرور بقوله انه لا يساوي الا كذا فهل اذا ثبت انه باعه بدون القيمة
مع الغرور وانه مغبون بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين بقول أهل الخبرة يكون
للبيع فسخ البيع وأخذ مبيعته (اجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش مع التغير يكون
للبيع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر داراً مشتملة على بيوت
ومناقع ومراقق علوية وسناية فهل اذا ظهر ان أرضها مستحقة للغير وجارية في وقف على
غير البائع وليس للبائع فيها سوى منفعة التاجر مسانعة بالحركة يكون للمشتري الرد وفسخ
البيع بالأرض البائع حيث ظهر استحقاق بعض المبيع المذكور لغير البائع والمشتري
والحال هذه الرجوع بما دفعه من الثمن ولا يجبر على دفع باقيه وهل اذا اشتراها قبل رؤيته
لداخل جميع بيوتها وقت الشراء ثم رآها بعد ذلك ولم تجبه يكون له ردها على البائع بخيار
الرؤية ولا يجبر على قبولها وهل اذا اشتراها وأحضر أهل الخبرة بالاثمان وأخبروا انه
مغبون غبناً فاحشاً وغشراً الدلال غروراً قولياً على عادة الدلائل واشتراه بعد غروره له
بقوله انه يساوي كذا ونحو ذلك يكون للمشتري رده على البائع جبراً عليه بالغبن الفاحش
مع غرور الدلال المذكور (اجاب) للمشتري المذكور رد المبيع والحال هذه اذ لم يوجد
منه ما يسقط خياره الثابت له بكل عماد ذكر في السؤال أما الاول وهو استحقاق بعض
المبيع فالرد به من باب الرد بخيار العيب وهو أي الاستحقاق يثبت الخيار في الكل
ان ظاهر قبل القبض ويثبت في القيمة ان كان بعده كما في الدر من خيار العيب وهذا
فيما يضره التبعض كما في جامع الفصولين وأما الثاني فن باب خيار الرؤية وأما الثالث
فن باب خيار الفسخ بالغبن مع التغير والتغير يرتحق من أحد المتبايعين لا آخر أو من
الدلال وفي رد المختار عن الخبرة ان مفهوم قولهم ان غراً أحد المتبايعين الآخر أو الدلال
قوله الفسخ أنه لو غره رجل أجنب غير الدلال لا يثبت له الرد اه والله تعالى أعلم (سئل)
في عبد مملوك محرمة رجل باعه ذلك الرجل حال غيبة حرمته عن المنزل والحال ان الرجل
لا يعي ما يقول من عتبه قائم به ولم يصدر منها توكيل ببيعها فهل لا ينفذ بيعه ويكون لها
أخذها شرعاً لا سيما ولم تجز البيع بعد صدوره منه وردته ولم يوجد منها ما يدل على الرضا

(أجاب) اذا تحقق ما في السؤال لا ينفذ البيع المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له طين زراعة وعليه سواق يشاركه رجل في زراعته فقط ثم بعد مدة باع المزارع نصف الارض والسواقى كما كماله جهة بناحية الفيوم من غير اذن مالكه فلما علم بذلك المالك ذهب ليرفع يده عن الطين المذكور فافكره الحاك المذكور على بيع النصف الثاني وأخذ منه بالاكراه فهل اذا ثبت البيع بالاكره وانه لم يحجز البيع فيما باعه المزارع المذكور لا يكون البيع نافذا ولما لم يكن له ان يضع يده عليه (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته فله فسخه كما ان له ذلك فيما باعه مكرها حيث لم يثبت عليه ما يفيد رضاه بالبيع صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) من معاون العاطية في رجل اشترى من آخر عرضا وأجل ثمنه الى أجل معلوم رضيا به وقبض المشتري العرض من البائع وقبل حلول الاجل أفلس المشتري المذكور وثبت عليه ديون كثيرة فهل اذا وجد البائع بعض عرضه عند المشتري وأراد الاختصاص به دون باقي الغرماء لا يجب لذلك (أجاب) اذا اشترى شخص عرضا وقبضه باذن بائعه قبل أداء الثمن ثم أفلس يكون البائع اسوة باقي الغرماء في ثمنه وليس له الاختصاص بذلك المبيع والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تلقوا ساقية عن مورثهم فادعى عليهم رجل بانها له وانه أنشأها وجددها ولم يثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي وحكم بمنعه وبانها ملك هؤلاء الجماعة وكتب لهم وثيقة بذلك مشمولة بتختمه ثم مات المدعى عن ابن فباعها ذلك الابن لرجل ذي شوكة فهل يكون البيع باطلا وللجماعة المذكورين منع ذي الشوكة عنها (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته واذا رد المالك البيع بطل ونزعه يد المشتري حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة باع ربعها لرجل بمعلوم من الدراهم ثم بعد ذلك أراد مالك الربع ان يبيعه لمالك ثلاثة ارباعها لدرهم طلبها الحاكم منه لجهة الميرى فلم يرض فباعه لرجل آخر ثم بعد ذلك ادعى البائع على المشتري الربع انه اشتراه بغبن فاحش فقال المشتري بل اشتريته بأزيد من الثمن وذهب معه الى السوق ليختبر الثمن فوجد منه بأزيد من الثمن فتركه البائع للمشتري ومكث عنده اربع سنين فهل اذا ادعى البائع الغبن بعد ذلك وأراد ابطال البيع لا يجب لذلك (أجاب) اذا وقع البيع صحيحا لا يجب البائع لنفسه بدون تحقق الغبن الفاحش فيه مع الغرور ومجرد الغبن بدون تغريم على فرض تحققه لا يوجب الفسخ على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي وكل رجل لا مسلم في شراء جارية له فاشترى الوكيل جارية للوكل وشرط البائع على الوكيل المشتري انها لا ترد ولو ظهر بها عيب ثم بعد مدة طويلا حدث فيها مرض فهل والحال هذه للوكل ان يردها لجهة جارية على الوكيل أو البائع أو ليس له ذلك (أجاب) اذا حدث عيب بالمبيع عند المشتري لا يكون له رده على وكيله ولا على بائعه جبر او الله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذمي

مطلب أفلس المشتري
بعد قبض المبيع باذن
البائع فالبايع اسوة
الغرماء في الثمن وليس
له الاختصاص بالمبيع

صفر ستة

١٢٦٦ ٢٢

شركة أكره آخر على بيع داره بالحبس وغيره وبعد البيع لذي الشركة المذكورة كورس
ذلك المشتري إلى الآن فهل هذا البيع باطل والدواقية على ملك البائع ويلزم الساكن
المشتري المذكور أسرة الدار مدة سكناه وتزعم الدار منه قهر الاسماء وهذا بينة مستقيمة
تدبر بوجوه الأكره الشرعي على البيع (أجاب) إذا ثبت الأكره على البيع فهو الحبس
المديد أو الضرب الشديد ولم يثبت على البائع رضاه به صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طالما
يكون للبائع بعد زوال الأكره فسخ البيع واسترداد المبيع ولا أجر له والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى بضاعة من إنسان بمن معلوم كل قطار منها بكذا مع ذكر جهة القناطر
وكتب بذلك وثيقة مضمونها ان فلانا الفلاني الوكيل عن فلان الفلاني في شراء
الصنف الفلاني اشترى مني قدر كذا من القناطر كل قطار بكذا وفي مكتبة أخرى من
البائع مضمونها اني بعت إلى فلان يعني المشتري بالسعر المذكور وأعطينا السماح في
ذلك ولا يمكن الرجوع وان عقداً البزار الذي كتب فهو على مقتضى ما سمعنا له ولا يمكن
فسخ البيع والشراء المر بوط بمقتضى الشروط ثم ان البائع أرسل يطالب التاجر الذي
زعم المشتري انه موكله في الشراء فأنكر وقال لم افوض له في ذلك ولم يكن الشراء لي
وان كان اشترى فاطلبه فلما أنكر باع البائع البضاعة لغير المشتري الذي زعم انه وكيل
فلان بدون اذن المشتري واجازته وقبض الثمن من المشتري الثاني فهل لا ينفذ البيع
الثاني بدون اذن الاول واجازته سواء قال وقت ارادة الشراء ان فلانا وكلي ان اشترى
له هذه البضاعة أو لم يقل أم يقبل ذلك (أجاب) شراء زاعم الو كالة على الوجه المذكور
نافذ عاينه وتعلق حقوق العقده والبيع الثاني بدون اذنه واجازته غير نافذ وقد صرح
في حواشي الدرر بأنه لو قال بعني هذا الشيء لفلان لا يكون من اضافة العقد لوكيل
فلا يتوقف على اجازته وبان صورة الاضافة على ما في الفسخ ان تقول ببع عبدك من فلان
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار باعها ذو شركة والمحال ان منهم من هو غائب
عن البلد ومنهم الحاضر بها وبعضهم القاصر وقبض ذو الشركة الثمن لنفسه ولم يكن
مستحقوا ولا مأذونوا ولا موكلوا في ذلك وبعد حضور الغائب جبرهم على اجازة البيع بالحبس
المديد والضرب الشديد بدون تسليم الثمن لهم فهل اذا كان الأمر كذلك يكون البيع
باطلاً وهل يجبر المالك على دفع كافة بناء احده المشتري (أجاب) البيع على الوجه
المذكور غير نافذ وما بناء المشتري يؤمر بقلعه ان بناءه بانقاضه المملوكة له حيث لا ضرر
بالارض والا يأنه المالك بقيمته مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك داراً وساقية وجانب أطيان تسحب من بلده وتر كها في بعد عوده وجد شيخ البلد
ورؤها على رجل من أهل البلد والذي وزعت عليه تصرف فيها بالبيع بدون اذن من
المالك فهل لا ينفذ تصرفه في مال غيره ويكون للمالك بعد حضوره من غيبته فسخ
البيع وابطاله (أجاب) لمالك الدار والساقية اجازة البيع الصادر من الفضولي

ربيع الاول

١٢٦٦ ١١

مطلب قول الرجل
يعني هذا الشيء لفلان
ليس من الاضافة
إلى الموكل بخلاف
بيع عبدك من فلان

١٢٦٦ ١٢

١٢٦٦ ١٥

ففيها ورده وبالردي بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابن عم شقيق
وعن ابن ابن عم آخر أنزل منه درجة وعن خاله وترك دارا فوضع الابعد يد على داره
في غيبة الاقرب وباعها لآخر بدون اذن الاقرب ورضاه فهل لا ينفذ بيعه ولا تصرفه
اذا تحقق ما ذكر بالخط يقي الشرعي وماذا يخص كل وارث (اجاب) لا ينفذ البيع
والحال هله والميراث للاقرب منهما والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يملكان
حصة معلومة القدر في بيت مشترك بينهما مناصفة فباعها أحدهما لآخر بثمن معلوم
مع علم أخيه واذنه وقبض معظم الثمن من المشتري وبعد مضي مدة أشهر أنكر الاخ الاذن
بالبيع ولا يئنه عليه فهل ينفذ البيع في نصيب البائع واذاباع البائع المذكور جزأ من
حصته التي باعها أولا في غيبة المشتري لا ينفذ بيعه الثاني حيث كان هناك يئنه
شرعية تشهد بالبيع الاول وبقبضه معظم الثمن (اجاب) نعم ينفذ البيع في نصيب
البائع لا في نصيب أخيه بدون اذنه واجازته وبيع بعض ما نفذ فيه البيع لغير المشتري
الاول موقوف على اجازة المشتري أولا والله تعالى أعلم (سئل) في داره ورثة
لجماعة باع أحدهم جزأ معينا قبل القسمة وحدث فيه المشتري بناء فهل يكون البيع
باطلا أولا (اجاب) اذا باع أحد الشركاء بيتا معينا من العقار المشترك أو نصيبا من
بيت معين منه قبل القسمة يكون لباقي الشركاء ابطال البيع لعدم تحقق نصيب
البائع فيما باعه لاحتمال ان يقع في نصيب شريكه عند القسمة والله تعالى أعلم (سئل)
في دار مشتركة بين اخوين لكل واحد نصف فيها ثم ان احدا الاخوين باع نصف
الدار المملوك له والنصف المملوك لأخيه لرجل في غيبة أخيه ثم حضر الاخ بعد ذلك
واجاز بيع أخيه ورضي به وصار مشاهدا للوضع يد المشتري نحو خمس عشرة سنة ثم مات
عن ورثة أرادوا ابطال البيع في نصيب أبيهم وأخذوه من المشتري فهل اذا ثبت ان
مورثهم اجاز البيع وسكت بعد ذلك أكثر من خمس عشرة سنة ومات ولم ينفع
المشتري لا يكون لهم منازعة ولا دعوى على المشتري بعد ثبوت الاجازة ورضاه بالبيع
ومشاهدته المدة المذكورة بلامانع (اجاب) ليس للورثة المذكورين معارضة
المشتري حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
ومن ثلاثة بنين منها وترك لهم دارا ثم مات أحد البنين عن أمه وأخويه ووضع أحد
الاخوين يده على الدار المذكورة وباعها لرجل أجنبي في غيبة أمه وأخيه بغير اذنها
ورضاها فهل لا ينفذ بيعه فيما يخصهما بالميراث الشرعي من الدار المذكورة ويكون
للمنافع البيع وابطاله في نصيبهما وما الحكم (اجاب) لا ينفذ البيع في ملك الغير
بدون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار ونخيل
بالميراث الشرعي عن أمه مشتركتين بينه وبين ابن خاله غائب فوضع رجل أجنبي يده
على ذلك في غيبتهما وباع النخيل كله لرجل أجنبي بغير اذنها ورضاها فهل اذا حضر

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٣

مطلب باع بيتا معينا
من دار أو جزأ من بيت
معين منها قبل القسمة
بدون اذن الشركاء
لا يجوز

١٢٦٦

٢٧

بيع الثاني

١٢٦٦

٤

أخذ الشئ يكتن من غيبته يكون له فسخ البيع وإبطاله في نصيبه (أجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي لأحد الرجاين المذكورين ملك فيما ذكره بلامانع لا ينفذ بيع الغير بما يملكه بدون إذن المالك وإجازته وإذا رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يستحقون مكانا تلقوه عن أصولهم ثم غاب منهم جماعة فوق مسافة القصر والحاضر بالبلد حصل له ذهول في عقله فاستولى رجل على المكان مدعيًا أنه اشتراه ممن حصل له ذهول ثم حضر الغائبون فهل إذا ثبت أن الحاضر كان ذا أهلا لا ينفذ بيعه في جميع المكان وعلى فرض ثبوت صحة البيع ينفذ في حصة الحاضر دون الغائبين ولهم مطالبة واضع اليد برفع يده (أجاب) لا ينفذ البيع من أحد الشرعاء في نصيب باقيهم بدون إذنهم وإجازتهم لذلك وينفذ في نصيبه إذا ثبت بيعه مختارًا حال صحوه والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بقرة بثمن معلوم دفعه له في عدم مدة أشهر ظهر بها عيب قديم بعد ولادتها عنده فردها عليه به فقبلها آمنه واستلمها بعد اعتراف البائع بالعيب بحضرة بيعة شرعية ورد له بعض الثمن والآل توقف في دفع الباقي فهل إذا ثبت ما ذكره بالبيعة الشرعية يجبر البائع على رد باقي الثمن للمشتري (أجاب) حيث رد المشتري البقرة للبائع وقبلها آمنه بالتراضي لا يكون للبائع الامتناع عن دفع باقي الثمن للمشتري أما لو لم يتراضيا على رد البقرة المذكورة فممتنع ردها بالعيب لحصول الزيادة المنفصلة المتولدة بعد القبض وهي الولد هنا لانها تمتنع الرد بالعيب كما في الهندية من الفصل الثالث من خيار العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم من الدراهم ووضع يده عليها نحو ثلاث سنين وهو ينتفع بها فبعد ذلك أراد بائتها بإبطال البيع فيها وأخذها آمنه لكونه كان تحت يده دار بالشراء من ذلك المشتري بثمن من الدراهم أيضا بصفة أخرى فخرجت مسقة للغير وأخذت منه زعاماته كان شرط على المشتري أن الدار المذكورة أن أخذت منه يرجع عليه في الدار الأولى المذكورة والمشتري ينسك شرط المذكور ولا يبيته له بذلك فهل يكون البيع صحيحا فاذ أوليس له الرجوع فيها بئعله المذكور (أجاب) يفسد البيع بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لأحدهما أو لم يبيع هو من أهل الاستحقاق ولم يجبر العرف به ولم يرد الشرع بجوازه فإذا تحقق فساد البيع بالشرط الفاسد وجب على كل واحد من المتعاقدين فسخه قبل القبض أو بعده مادام المبيع بحاله في يد المشتري أعدا ما للفساد ولا يتحقق الفساد لا يكون لأحدهما فسخه جبراً على الآخر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون بقرة عشرة باعوها بثمن معلوم لرجل فقبضها ودار ينتفع بها مدة ستة أشهر ثم تجمت عنده فوجد لبنها قليلا عن أمثالها فأراد فسخ البيع ورد الباقيين فهل لا يجب لذلك (أجاب) ليس للمشتري فسخ البيع بغير وجه شرعي كان يتحقق في المبيع ما يمدعيه عند الناس بحيث ينقص ثمنه عند التجار وفي الهندية من الفصل الثاني في

١٢ ١٢٦٦

١٢ ١٢٦٦
مطلب الزيادة المنفصلة
المتولدة بعد القبض
تمنع من الرد بالعيب

١٨ ١٢٦٦

٢٢ ١٢٦٦

بيع الثاني سنة

٢٣ ١٢٦٦

١٨ ١٢٦٦

جادی الاولی

٥ ١٢٦٦

١٢ ١٢٦٦

٢١ ١٢٦٦

مطلب في حكم عود العيب
القديم عند المشتري

خيار العيب اشترى بقره فوجدها لا تحلب فان كان مثلها يشتري للحلب فله ان يرد
وان كان مثلها يشتري للحمل لا اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له نصف فدان
برسيم اخضر باعه لرجل آخر بشئ معلوم في الذمة بحضرة بينة شرعية ثم باعه لغيره بعد
البيع الاول فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية ان عقد المشتري الاول ساقط على المشتري
الثاني يكون الحق فيه له دون الثاني (اجاب) حيث صدر البيع الاول من المالك
للرجل المذكور واستجمع البيع شرائطه الشرعية لا يكون للبائع بيعه من آخر ثانيا
بلا وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له جاموستان فرحل من بلده وتركهما
في باعهما كما بالدا السبائي ثم بعد مدة حضر صاحبهما فهل له نقض البيع ورجع
بهما على المشتري واذا قلتم به فهل يجب عليه سمنهما ولبنهما وجبتهما (اجاب) المالك رد
بيع الفضولي واذا رده بطل وله تضمين ما استهلكه المشتري من اللبن كما افاده في
الفتاوى الرحيمية والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة غائبين لهم حصة في دار باعها بعض
الشركاء في غيبتهم فهل اذا حضر الغائبون يكون لهم رفع يد المشتري عنها حيث لم يجزوا
البيع (اجاب) لا ينفذ البيع في نصيب الغائبين بدون اذنهم واجازتهم والله تعالى اعلم
(سئل) في اخوين لهما اخوات فباع الاخوان أرضا مشتركة بينهما وبين اخواتهما
والاخوات يعلمن بيع الاخوين الارض وصار المشتري يتصرف في الارض تصرف المالك
في املاكهم وكل من الاخوين والاخوات مشاهد لهذا التصرف ولم ينازع أحد
من المذكورين المشتري في تصرفه مع قدرتهم على المنازعة فهل اذا كان الحال كذلك
وأرادت الاخوات المذكورات المنازعة متعللات بعدم بيع نصيبهن لا تسمع دعواهن
حيث شاهدن التصرف المذكور من المشتري مدة تزيد على سبع سنين وفي وقت البيع
كن بالغات عاقلات قادرات على تخلص حظهن من الارض من يد المشتري (اجاب)
اذا كانت الارض ملك جميع الاخوة كما هو منذ كور لا يكون بيع الاخوين نصيب
اخواتهما نافذا بدون اذنهم والله تعالى اعلم (سئل) في جارية اشتراها رجل من المالك
لها بشئ معلوم واشترط على البائع سلامتها من العيوب وبعد مضي ثلاثة أشهر من بيعها
ظهر في أنفها ووجهها ورم فاحش فاخبر به المشتري البائع فقال انه حارة فلم يصدقه
وأراها لاهل الخبرة العارفين في ذلك فاخبروا بانه من المبارك وانه قديم فيها فهل اذا
ثبت انه فيها من قبل بيعه لها يكون ذلك عيبا ترد به شرعا وللمشتري الرجوع على البائع بما
أقبضه له من الثمن (اجاب) اذا وجد المشتري بالمبيع عيبا ينقص الثمن عند التجار يكون
له رد المبيع على بائعه بعد تحقق قدمه عند البائع بالوجه الشرعي وهذا اذا لم يحدث في المبيع
عيب آخر فان حدث بمنع الرد ويرجع بقصان العيب القديم وكذا لو زاد العيب واختلفت
حالته قال في رد المختار من خيار العيب عن البرازية لو كان به عرج فبرئ بعالمجة البائع
ثم عاد عند المشتري لا يرد وقليل يرد ان عاد بالسبب الاول اه وأفاد في الدر بعد ذلك

فی مختار الصحاح الغب
بالکسر فی سقی الابل وفي
الحجی یوم و یوم والغب فی
الزیارة قال المحس فی کل
اسبوع یقال زرغباً ترد
حباً قلت وهو حدیث
مروی عن رسول الله صلی
الله علیه وسلم وغب کل
شیء عاقبه اه وفيه الربع
بالکسر فی الحجی تأخذ
یوماً وتدع یومین ثم تجبی فی
الیوم الرابع یقال ربعت
عائیه الحجی وقد ربع
الرجل علی مالم یم فاعله
فهو ربوع اه انتهى منه
۱۲۶۶ ۲۷

۱۲۶۶ ۱۹

ان العبد اذا احکم عند بائعه ثم حم عنه مشتریه ان من نوعه له رده والا لا وفي الهندیه من
الفصل الثالث من خيار العیب اشتری جاریة بیضاء احدی الغیتین ولم یعلم بذلک ولم
یقبضها حتی انجلی البیاض ثم عاد بیاضها فعلم بذلک کان له أن یردها ولو قبضها وهی
بیضاء احدی العینین ولم یعلم بذلک حتی انجلی البیاض ثم عاد بیاضها لا یكون له أن
یردها کذا فی فتاوی قاضی خان اه ثم قال وفي فتاوی أی الیث اشتری عبداً وبه
مرض فازداد المرض فی ید المشتري فلیس له أن یرده علی البائع لکن یرجع بنقصان
العیب کذا فی الظهیریة رجل اشتری عبداً کان محموماً عند البائع کان تأخذه الحجی کل
یومین أو ثلاثة ایام ولم یعلم به المشتري فاطبق علیه عند المشتري ذکر فی المنتقی ان لا یشتری
أن یرده ولوانه صار صاحب فراش بذلک عند المشتري فهذه عیب آخر غیر الحجی فیرجع
بالنقصان ولا یرده ثم قال واذا کان فی المشتري حمی غیب فی ید البائع وزال ثم عاد فی ید
المشتري ان عاد ثانیاً غباله الرد لا یجوز السبب ولو کان الثانی رباعاً لا یكون له الرد
لاختلاف السبب وکذا لو اشتری وقد ظهر فی ید المشتري مرض فهو علی هذا ویخرج
من هذا جنس هذه المسائل کذا فی مختار الفتاوی ثم قال لو کان بالمبیع أثر قرحة
وبدت ولم یعلم به فعدت قرحة وأخبر الجراحون ان عودها بالعیب القدیم لم یرد ویرجع
بالنقصان هکذا فی القنیة اه والله تعالی أعلم (سئل) فی جماعة مات والدهم وورثوا عنه
قطعة أرض عملوا کله ابعاضها مختلفة منها ما هو نافع ومنها ما هو غیر نافع فقبل قسمتها
بینهم باع أحدهم قطعة معينة منها لاجنبی من غیر تعیین ما یخصه منها ومن غیر اذن
شركائه وهم بقية الورثة فهل ینفذ هذا البیع أولاً واذا کان فیهم غبن فاحش بسبب
تغیر من أحد المتبايعین ماذا یكون الحکم فی هذا البیع العجوة أم الفساد (أجاب)
حيث كانت الارض مملوكة لمجیع الورثة و باع أحدهم قطعة معينة منها قبل قسمتها
یكون لا شرک الا آخر باطل البیع وصرحوا بثبوت الخيار للبائع بالغبن العا حش مع
التعبر بر والله تعالی أعلم (سئل) فی جماعة ورثوا داراً عن مورثهم فباعها بعض الورثة
فی غيبة باقي الشركاء بشمن معلوم فهل لا یكون البیع نافذاً فی نصیب الغائب منهم بدون
اذنه واجازته وله أخذ نصیب من باع بالشفعة جبراً علی المشتري اذا توفرت شروط الأخذ
بالشفعة وانفت موانعها (أجاب) لا ینفذ البیع فی نصیب الغائب بدون اذنه واجازته
ویقضی للشرک بالشفعة بعد استیفاء شرائطها الشرعية والله تعالی أعلم (سئل) فی
رجل اشتری أشجاراً فی بستان وقف معلومة المقدار وكتب فی ذلك حجة شرعية واستثنى
البائع علی المشتري وقت البیع أشجاراً قديمة معلومة المقدار لجهة أصل الارض ثم ادعی
ناظر الوقف ان من الاشجار المبیعة بعض أشجار عدها قدر معلوم لجهة الوقف خلا
المستثنى له وأثبت ذلك بانبيئة الشرعية فهل یكون للمشتري فسخ البیع والرجوع علی
البائع ویثبت له الخيار حیث ثبت الاستحفاق لجهة الوقف فی بعض الاشجار المبیعة

مطلب فيما لو استحق
بعض المبيع هل يخير
في الباقي أولا وتفصيل
ذلك

(أجاب) في جامع الفصولين استحق بعض المبيع فلو لم يميز إلا بضرر كذا وكرم وأرض وزوجي خف ومصر اعي باب وكن يتخير المشتري والافلا اه وفيه ولو استحق بعض المبيع قبل القبض بطل في قدر المستحق ويتخير المشتري في الباقي كما هو سواء أو وث الاستحقاق عيبا في الباقي أولا لتفرق الصفة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المتبعض أو غيره يتخير لما من التفريق ولو قبض كله واستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو ورث الاستحقاق عيبا فيما بقي يتخير المشتري كما هو ولو لم يورث عيبا فيه كتب بين أو قسمن استحق أحدهما أو كلي أو وزني استحق بعضه اذ لا يضر تبعضه فلم يشتري أخذ الباقي بحصته بلا خيار اه وهذا في البيع الصحيح البات أما الفاسد فالواجب على القاضي فسخه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أشجارا معلومة المقدار مغروسة في بستان بحق القرار واستثنى البائع من المبيع وقت البيع قدرا من الأشجار القديمة معلومة العدد مجهولة العين وقت البيع مختلطة بالمبيع غير متخيزة وغير معلومة للمشتري وقت البيع فهل لا يجوز البيع على هذا الوجه وللمشتري فسخه (أجاب) نعم لا يجوز البيع والمحال هذه كما في البحر وغيره لأن جهالة المستثنى تؤدي إلى النزاع فيفسد البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية سوداء وله زوجة أذنت آخر في بيعها فهل اذ لم يأذن مالكها الزوجته ولا غيرها في بيعها وكان البيع بغير حضوره وعلمه ولم يجزه مالكها بعد العلم لا يكون نافذا والمالك أخذها ممن هي تحت يده ولا عبرة بقول مأذون الزوجة بالبيع أنه وكيل عنه وقت البيع بدون اثبات شرعي (أجاب) ان ثبت توكيل المالك في البيع أو أجازته له بعد صدوره نفذ والافلا ولا عبرة بأذن زوجته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا ببلاد الريف أراد شيخ القرية أخذها منها لا خرين ويعطى لها بدلا دار أخرى من البلد فلم ترض فهل لا تجبر على أخذ بدلا وإذا كان لها زوج وحسبه شيخ القرية على ان يكتب له ورقة نيابة عن زوجته بأنه رضي ببطل الدار المذكورة في غيبة زوجته وكتبها خوفا من شيخ القرية لا يكون ذلك نافذا عليها يدورن اذنها ورضاها (أجاب) نعم لا تجبر المرأة المذكورة على ذلك وحيث لم يكن زوجها وكذا عنها بالمبادلة لا يكون ماصدا منه نافذا عليها ولو طوعا والله تعالى أعلم (سئل) من وكيل أوقاف الحرم من مكان معلوم كان هدم ما لم يبق من المسكن العالي الا حائطان ويراد بيع العلو جهة الوقف بثمن معلوم وما وجد في جهة العلو من الانقاض لا يساوي هذا المبلغ بل أقل منه بكثير فهل لا يصح بيع العلو والمحال هذه (أجاب) لا يجوز بيع حق التعلو ولا يملك المتولى على الوقف شراء شيء للوقف من غلته بأكثر من قيمته بالغبن الفاحش والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زعيم يملك دارا مع ابن أخيه وزوجته والده بالميراث الشرعي أمره شيخ البلد ببيعها لصراف البلد فامتنع فشد عليه فباعها له بتغرير المشتري له بأنها لا تساوي الا كذا من الدراهم قدر ايتقص عن قيمتها في غيبة باقي

مطلب جهالة المستثنى تفسد
البيع

مطلب لا يجوز بيع
حق التعلو

الشركاء فهل اذا تحقق الغبن الفاحش مع الغرور ثبت باليمين الشرعية يكون لا يبايها
فسخ البيع واستردادهما من يد المشتري (اجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش مع الغرير
يكون للبائع فسخ البيع في نصيبه والا فلا ولا ينفذ البيع في نصيب ابن الاخ والزوجة
بدون اذنهما او اجازتهما وان لم يثبت غبن وغرير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه
دين لا آخر اخل رب الدين به وجلا آخر عليه فاشتري ذلك المحال عليه سفيقتين بشمن
معلوم اقل مما عليه من الدين المحال به بدون قيمتهما على انه ان وفاه الدين في أربعة
اشهر تكون السفيقتان لبائعهما وان لم يوفه الدين في المدة المذكورة يكون البيع
لازما وكتب كل منهما وثيقة بما ذكر فهل لا يكون البيع لازما وله فسخه (اجاب) في
بيع الوفاء تسعة اقوال منها قول جامع لبعض المحققين وهو انه فاسد في بعض الاحكام
حتى ملك كل منهما الفسخ وصح في بعض الاحكام كحل الانزال ومنافع المبيع ورهن
في حق البعض حتى لا يملك المشتري يبيعه من آخر ولا رهنه قال صاحب البحر بعد نقله
وينبغي ان لا يعدل في الاقتناء عن القول الجامع كذا في حواشي الدر المختار عن الشرنبلالية
وبناء عليه لا يلزم بيع الوفاء ولكل واحد من المتبايعين فسخه وقيل ان حكمه حكم
الرهن في جميع الاحكام وهو المقتضى به في الديار المصرية وعليه فالبائع استرداده بعد
أداء الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بضاعة بشمن معلوم ببعضه
حال وبعضه مؤجل الى أجل معلوم ولم يقبض المشتري البضاعة من البائع وسافر الى
محمل اقامته ثم بعد ذلك أرسلها البائع مع شخص آخر للمشتري فلم اوصلت الى ساحل البحر
نقص من البضاعة طرد فهل اذا قبض المشتري البضاعة الا الطرد المذكور يلزم البائع
ما نقص من البضاعة ولا يلزم المشتري لكون المبيع قبل قبضه من ضمان البائع (اجاب)
اذا هلك بعض المبيع فان كان قبل القبض وهلك باقفة سماوية ينظر ان كان النقصان
نقصان قدر بان كان مكيلا أو موزونا أو معدودا ينفخ العقد بقدر الهالك وتسقط
حصته من الثمن لان كل قدر من المقدرات معقود عليه فبقا به شيء من الثمن وهلاك كل
المعقود عليه يوجب انفساخ البيع في الكل فيسقط كل الثمن فهلاك بعضه يوجب
انفساخ البيع في قدره وسقوط الثمن بقدره والمشتري بالخيار في الباقي ان شاء أخذ
ب حصته من الثمن وان شاء ترك لان الصفقة قد تفرقت عليه وان كان النقصان نقصان
وصف وهو كل ما يدخل في البيع من غير تسمية كالشجر والبناء في الارض وأطراف
الحيوان والمجودة في المسكيل والموزون لا يفسخ البيع أصلا ولا يسقط عن المشتري شيء
من الثمن لان الاوصاف لاحصة لها من الثمن الا اذا أورد عليها القبض أو الجناية لانها
تصير مقصودة بالقبض والجناية والمشتري بالخيار ان شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء
ترك لتعيب المبيع قبل القبض كذا في واقعات المفتين عن البدائع وهذا اذا لم تذكر
الاوصاف في البيع لما في جامع الفصولين اذا ذكر البناء والشجر كانا مبيعين قصدا

لأنه حتى لو ما تأجيل القبض ياخذ الأرض حصتها ولا خيار له أنه كافي رد المختار من
الاستحقاق وقوا إلا إذا أورد عليها القبض المراد به قبض المشتري حتى لو قبض المبيع
ثم استحققت الأوصاف كالشجر والبناء في بيع الدار يكون له حصة من الثمن كافي رد
المختار أيضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوبا من اللباس
بشمن معلوم من الدراهم ودفع له بعض الثمن وبيع له أيضا جذا كافي حانون بشمن
معين معلوم تسكملة للثمن ثم بعد مدة استحق الجذك المبيع على يد الحائك الشرعي
فهل يكون لبائع اللباس الرجوع على مشتريه بشمن الجذك الذي استحق وإذا نعل
أبانه مقايضة وأنه باع اللباس بأقل مما اشتراه من مدة شمن مضت ولم يحصل في البيع غرور
ولا غبن لا عبرة بتعاليه (أجاب) إذا ثبت الاستحقاق بالبيعة ثبت للمشتري الرجوع على
بائعه بالثمن والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة مختربة حدودها ظاهرة معلومة من قديم
الزمان يملكها رجلان ملكا شرعيا ويبدل كل واحد منهما ما حجة شرعية تتضمن ما يستحقه
منها وتضمن ذكر حدودها باع منها رجل أجنبي قطعة أرض داخله في حدودها المعينة
بحجته بما يغير وجه شرعي فهل إذا ثبت بيينة شرعية أن القطعة الأرض المبتاعة من
منافع الوكالة ودخلت تحت حدودها ولم تنتقل عن ملك المالكين لها بناقل شرعي
إلى الآن يكون له ما مضى المشتري لها برفع يده عنها وهل إذا كان بجوار الو كالة
المذكورة وكالة أخرى بعضها وقف وبعضها ملك تشتمل على أما كن علوية وسفلية
وتعدي رجل أجنبي وأحدث عمارة بغير إذن من الناظر والمالك في مكان من أما كنها
العلوية وسد بابها الأصلي وفتح بابا من المصان الذي تحته وفتح بابا على الطريق وصيره
مكانا على حدته يكون للناظر والمالك مطالبته بإزالة ما أحدثه من البناء وإعادة المصانين
مع بابيهما كما كانا حكم أصلهما (أجاب) وقف يبيع مال الغير على إجازة المالك فإن أحازه
نقد وان رده بطل وترفع يد المتعدي على عقار الوقف والمالك حيث لا مانع وما أحدثه
الغاصب المذكور من البناء أن أحدثه بانقضاء المملوكة له يؤثر برفعها أن لم يضر
والإتصاف بالناظر للوقف والمالك بقيمته مستحق القلع وإن هدم شيئا من الأصل فعليه
ضمانه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مقدار من المقاطع الخوص باعه لآخر
بشمن معلوم مؤجل بأجل معلوم ويبدل المشتري وثيقة شرعية بذلك ثم قبل قبضه باعه
البائع لرجل آخر مدعيان له فيه شر يكالاجل إبطال البيع فهل يكون البيع الأول
نافذا ولا عبرة بدعواه المذكورة (أجاب) لا ينفذ البيع الثاني حيث ثبت البيع
الأول مستحجما لشرائطه الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير مشترك بين
أختين ماتت أحدهما عن زوجها وعن ابن قاصر منه فهل إذا أراد الاب بيع نصيبه
ونصيب ولده لاجل تخريبه وشرائه مكان بدله أنفع لانه منه يحجب لذلك شرعا ولا يكون
للشريكة منعه من ذلك (أجاب) للاب بيع عقار ابنه بمثل القيمة حيث كان محمودا

بين الناس وليس للشر بركة المعاوضة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصانا أراد رجل أن يشتريه فقال له مالكه انه يساوي كذا وكذا من الاكياس فاشتراه منه على ما قال فهل اذا تحقق الغبن الفاحش والغرور من البائع للشرى بالبينة الشرعية وظهر يقول أهل الخبرة انه لا يساوي الثمن الذي ذكره له البائع يكون له رده على البائع المذكور لا سيما والمشتري لا يعرف الثمن الخيل (أجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش مع التغرير يكون للشرى فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بالميراث الشرعي على الشيوخ باع أحد الشركاء قطعة معينة منها قبل القسمة بدون إذن من الشركاء فهل يكون بيعه غيـرا فذا في نصيب باقي الشركاء في القطعة المذكورة ولهم ابطال البيع في نصيبهم منها ويكون لهم أخذ نصيب البائع بالشفعة اذا توفرت شروطها جبرا على المشتري واذا ادم المشتري شيئا منها تعديا يكون ضامنا لما دمه (أجاب) اذا باع أحد الشركاء قطعة معينة من دار مشتركة قبل القسمة كان لشرى بركة ابطال البيع وعلى المتعدي ضمان ما أنفقته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية باعها لآخر بثمن معلوم في ذمته فبعد مضي أربعة أيام أراد ردها على البائع متعللا بأنها مريضة فاصطلح المشتري مع البائع وترك له من الثمن نصف كيس وقبض منه الباقي بحضرة بينة شرعية وبعد مضي ثلاثة أشهر يريد ردها على البائع متعللا بالمرض الاول الذي ادعى به أولا فهل لا يجب له ذلك ولا يمكن من ردها على بائعها بعد رضاه بالمرض (أجاب) اذا رضى المشتري بالغيب بعد العلم به لا يكون له الرد به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عبدين وجارية باعهم لآخر بثمن معلوم قبض بعضهم وراهم واشترى جانب بضاعة من المشتري ببقاى الثمن وتصرف المشتري في البضاعة بالبيع والآن يريد ابطال البيع متعللا بأن الرقيق ملك لغيره وهو غائب بجدة والحال ان الرفاقى باسم البائع والمالك له محقق في ذلك فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بذلك ولا عبرة بتعلله المذكور (أجاب) لا يجب البائع لفسخ البيع بدعواه ان ما باعه مملوك لغيره ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف بستان باعه لآخر بغبن فاحش وغرور وبشرط ان المشتري يقضى للبائع أمرهما من عند آخر ولم يقضه المشتري من الاخر حسب الشرط الذى اشترطاه فهل يكون البيع بالغبن الفاحش والغرور والشرط المذكور فاسدا وان كتب به حجة (أجاب) للبائع فسخ البيع بعد تحقق ما هو مرسوم بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون طاحونة بالميراث الشرعي عن اصولهم تسحب بعضهم من البلد نحو عشرين سنة فباعها الحاضر منهم لرجل أجنبي بدون ادن باقى الشركاء واوزتهم فهل لا ينفذ بيعه في نصيبهم ويكون لهم بدرجوعهم من غيبتهم فسخ البيع ورده واستردادها من المشتري اذا كان الحق ثابتا لهم فيها بالبينة الشرعية (أجاب) لا ينفذ بيع أحد الشركاء في نصيب

١٢٦٦

٢٨

شعبان

١٢٦٦

٢

مدلب باع أحد الشركاء
قطعة معينة من دار
والقسمة كان
لشرى بركة ابطال البيع

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

٢١

رمضان

١٢٦٦

٥

بأقبيهم بدون اذنهم واجازتهم والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي اشترى جارية بثمن معلوم فوجد بها عيبا كان عبدا بآنها ينقص الثمن عند التجار فهل له الرد بخيار العيب (اجاب) اذا وجد المشتري بالمبيع عيبا ينقص الثمن عند التجار يكون له رد المبيع بعد تحقق قدم العيب عند البائع بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع ابن اخيه يستحقان ستة قرايط في ساقية باع الم ثلاثة منها لرجل اجنبي على الشيوع من مدة ثلاث عشرة سنة فهل اذا اراد ابن الاخ جعل ما بيع مناصفة بينه وبين عمه وما بقي كذلك لا يجاب لذلك ويكون البيع نافذا في الثلاثة قرايط المذ كورة (اجاب) اذا باع الم ما يخصه في الساقية المذ كورة لا يكون لابن اخيه معارضته ولا جعل نصف ما بيع من نصيبه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دارين استبدل كل من صاحبه سبعين ذراعا من داره ذراعا بذراع على يدي بينة شرعية برضا كل منهما وهدم كل منهما ما اخذه من صاحبه وبناه وحازه مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل اذا اراد أحدهما الرجوع على الآخر بعد تلك المدة لا يجاب لذلك ويكون الاستبدال صحيحا واذا اراد أحدهما ترك الخروج من باب داره بغير وجه شرعي وأن يخرج من باب دار صاحبه يمنع من ذلك (اجاب) اذا صدرت المعاوضة المذ كورة صحيحة لا يكور لأحد المتعاضين نقضها بدون وجه شرعي وليس لأحدهما اتخاذ أرض غيره طريقا بدون اذن المالك ورضاه حيث لم يشرط ذلك في عقد الشراء لما اشتراه من دار التجار المذ كور ولم يوجد ما يفيد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف جاموسة باعه ولدها في غيبتهما من غير اذنها ولا وكالتها فهل هذا البيع صحيح أولا واذا قلتم بجهته فهل يثبت للمرأة المذ كورة الرجوع على المشتري بالثمن ولو مع التراخي بعد علمها بذلك (اجاب) اذا كان الملك ثابتا للمرأة في نصف الجاموسة المذ كورة لا يكون البيع الصادر من ولدها فيه على الوجه المذ كور نافذا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية باعها لآخر بثمن معلوم بشرط انه يرى من العيوب الشرعية ومن جملتها الحمل على يدي بينة من المسلمين ثم بعد ذلك ادعى المشتري انها حامل معتمد على دعواها ان الحمل من سيدها البائع فهل اذا لم يثبت بالطريق الشرعي ان هذا الحمل منه بأن لم يدعه البائع ولم تقم بينة على ذلك لا يكون للمشتري ردها عليه ولو تحقق ان بها حبلا (اجاب) يصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسم سواء علمه البائع أولا ودفعا عليه المشتري او لم يقف ويدخل فيه الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض فلا يرد به عيب فاذا ثبتت البراءة من العيوب بالوجه الشرعي لا يكون للمشتري رد الجارية المذ كورة بما ذكر ولا تصير الجارية أم ولد للبائع بمجرد دعواها انها حبل منه والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له شركة في بستان وهو غائب عنه نحو عشرة أعوام ولم يات له اخبار بحقيقة البستان فجاءه رجلان وأخبراه بأنه قد تلف وتخرّب وطلباً منه شراءه على

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٨

١٢٦٦

٢٨

سؤال

١٢٦٦

٧

١١٦٦

١١

مطلب يصح البيع
بشرط البراءة من كل عيب

١١

١٢٦٦

هذا الوصف وقال له لم يساؤالا هذا القدر المشتري به فباعه على حكم ما أخبراه فهل يكون ذلك غرورا من ماله فإذا ظهر بخلاف ما يبيع عليه له إبطال البيع (أجاب) إذا ثبت الغبن الفاحش مع التغرير من المشتري للبائع كان للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين عليهما دين لا ناس متفرقة فبعض أصحاب الدين شكوا المديونين إلى الحاكم السياسي فسجن المديونين مدة ثم أطلقوا وكان للمديونين سفينة ملك لهما فباعا ثلثي السفينة برضاهما بابتا بالرجل له عايمهما دين خارج عن الجماعة الذين شكوا إلى الحاكم وخصم ماله من ثمن ثلثي السفينة ودفع إلى المديونين باقي الثمن وكتبت حجة شرعية بالبيع وسعت في البحر مدة ثم بعد المدة حضر الرجلان المديونان مع باقي الديانة وأرادوا مناوذة الذي اشترى ثلثي السفينة وإبطال البيع فهل والحال هذه لا يصح فسخ

البيع (أجاب) لا يفسخ البيع بعد صدوره صحيحا لا زما بدون وجه شرعي حيث لا حجر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا وعليه ديون خبس عليها فأراد بيعه لأجل سداد دينه فاشتراه منه رجل بالغبن الفاحش والغرور بقوله له أنه لا يساوي إلا كذا وكذا قدر ينقص عن قيمته فهل إذا ثبت الغبن الفاحش والغرور يقول أهل الخبرة يكون

ذى القعدة

البيع فاسدا ويجبر المشتري على رد المبيع لباثمه إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) إذا تحقق الغبن الفاحش مع التغرير بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا تجارية بثمن معلوم في ضمن مقايضة ومكثت تحت يد المشتري نحو سنة وباعها لآخر حتى وصلت إلى رابع باع ثم ردت على الباعة بريح قد ظهر عليها وأراد المشتري الأول ردها على بائعها متعللا أنها ردت عليه بما ذكر والحال أنه يعترف بأنه لم يكن بهاريج أصلا مدة مكثها عنده المدة المذكورة وحصل بينهما منازعة في شأن ذلك بين يدي القاضي واصطلمامع بعضهم بين يدي القاضي على أن البائع يقبلها ويترك له المشتري بعض الثمن ويدفع البائع له الباقي فرضي بذلك كل منهما وأقبض المشتري بعض الثمن وسامح البائع وأبرأه من البعض الباقي بشهادة البينة الشرعية فهل إذا أراد المشتري بعد ذلك أن يرجع عليه فيما تركه له وأبرأه وسامحه منه لا يجاب لذلك والحال هذه (أجاب) إذا اصطلم المتبايعان بعد وجود العيب بالمبيع

على أن يدفع المشتري دراهم إلى البائع ويرد المبيع لا يصح لأنه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وعن أم وترك دارا ثم ماتت الأم عن ابنها الثاني ثم مات الأخ الثاني عن ابن فقاب الابن مدة من السنين ثم حضر فوجد ابن عم الأب واضعا يده على الدار المذكورة فطلبها منه فادعى أنه اشتراها من امرأة من أقارب المالك لها وبيده وثيقة مقطوعة الثبوت فهل لا عبرة بدعواه الشراء حيث لم يأذن لها المالك بالبيع ولم يحجزه ويكون البيع غير نافذ ويجبر المشتري على رد الدار المذكورة (أجاب) إذا لم يثبت المدعى عليه دعواه الشراء من مورث المدعى أمر

ذى القعدة سنة

١٦ ١٢٦٦
مطلب ليس للمشتري
مطالبة البائع بالثمن
قبل عود العبد من
الاباق وثبوت تكرره
عند كل من المتبايعين

٣٠ ١٢٦٦
ذى الحجة

٥ ١٢٦٨
مطلب البخر عيب في
الجارية لافي العبد
الا ان يفحش

٦ ١٢٦٦

١٢٦٦

يرفع يده عن الدار المذكورة وتسليمها للوارث اذا كان مقرابا وصل الملك للمورث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى عبدا من آخر فبعد مدة ابق العبد ولم يعلم له مكان فاراد المشتري الرجوع بشمنه على البائع متعللا بأنه وقت البيع أخبره البائع بأنه لا يهرب فهل لا يكون له الرجوع والحال هذه بشئ الا بعد ظهور العبد وثبوت الاباق عليه ويرده عليه بذلك (اجاب) ليس للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عود العبد من الاباق كما في الدرر ولا بد للرد بعيب الاباق من تكرره عند البائع والمشتري حال صغر العبد او كبره كما في الدرر وحاشيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك رقيقا باعه لآخر بشمن معلوم قبضه البائع منه وبعده مضى نحو سنة ونصف يدعي المشتري ان العبد ابقى وان البائع ضامن له من الاباق لاجل ان يستردا الثمن منه فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من استرداد الثمن من البائع مادام الرقيق آتقا ولو اقام بينة بالشروط المذكورة (اجاب) ليس للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل العود من الاباق مع توفر باقي شروط الاباق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل آخر رقيقا ثم وجد في فيه بخرا لم يعلم به وقت الشراء ويريد الا ان المشتري المذکور ان يرد المبيع المذکور بهذا العيب المستطور فهل يكون البخر المستطور عيبا يرد به المبيع بعد ثبوته بالوجه الشرعي حيث لا مانع من الرد شرعا والحال هذه (اجاب) البخر عيب في الجارية لافي العبد الا ان يفحش بحيث يمنع القرب من المولى ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نصف جاموستين أخذ أحدهما للعاكم وباعها ودفع ثمنها في الخراج الذي عليه ثم وافقه الشريك الآخر على الثمن الذي وقع عليه العقد من الحاكم وأبقى الشريك نصف ثمنها في ذمته على جهة السلف ثم أخذ الشريك الثاني الجاموسة الثانية ووضعها تحت يده خوفا عليها من المحاكم ومكثت عنده مدة طويلة الى ان مات فبعد موته أرادت ورثته ان تستقل بالجاموسة الباقية في مقابلة المبيعة فهل والحال هذه لا يكون لهم استقلال بها في مقابلة المبيعة ويكون له نصف الباقية ونصف نتاجها قهرا عن الورثة واذا بيعت أو بيع نتاجها من غير اذنه واجازته لا ينفذ في نصيبه ويرد (اجاب) ليس للورثة المذکورين منع الشريك الحامي عما يخصه في الجاموسة ونتاجها اذالم يثبت انتقال ماله اليه في ذلك للمورثين أو لهم بناقل شرعي ولهم مطالبة بما بد منه من الدين بعد ثبوته شرعا ولا ينفذ البيع في ملك الغير بدون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر شجرة معلومة من الصنط بثمن معلوم من الدراهم دفعه البائع بالجلس بحضرة يدينة من المسلمين وكتب بذلك حجة شرعية من نائب القاضي ثم بعد مدة من الزمان أراد رجل ذو شوكة ان يبطل البيع ويشتريها من البائع لنفسه بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت البيع بالمينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا وليس لاحده عارضة المشتري في ذلك (اجاب) ليس لذی الشوكة المذکور

ابطال البيع الصحيح النافذ شرعا بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
عقار واضع يده عليه فادعى آخر أن له فيه نصيبا ثم باعه بغير حضور واضع اليد وواضع
اليده سكنت مدة شهر والمشتري لم يتصرف فيه ثم نازع واضع اليد فهل لا يعد سكوته اقرارا
منه (أجاب) نعم لا يكون سكوت المالك اجازة للبيع وتسمع دعواه المالك بعد سكوته
حيث لم يكن بينه وبين البائع قرابة ولا زوجية ولم يحصل من البائع تسليم للمشتري ولم
يحصل من المشتري تصرف بحضرة المالك وعلمه مع السكوت والا لا تسمع دعوى المالك
بعد ما ذكره للمالك فسخ بيع الفضولي اذا لم يثبت اجازته له بالوجه الشرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشترى سفينة من رجل بثمن معلوم ولم يقبضه فباع البائع بعد مدة
يطالب ثمنها من المشتري فادعى ان الثمن مؤجل الى ما يستعمل من بطنها بدينه فهل بذلك
يصح البيع واذا صح هل يلزمه دفع الثمن حالا أم كيف (أجاب) اذا صح البيع بخلوه
عن مفسد ولزم يؤمر المشتري بدفع ثمن السفينة المذكورة حالا حيث لم يؤجل الى أجل
معلوم بل أجل الى أجل مجهول جهالة فاحشة وهذا اذا ثبت كون تأجيل دين الثمن
الى ما يستعمل منها حاصلا بعد العقد لا في صلبه اما لو كان في صلب العقد فانه يفسده
وهذا ابتداء على القول الصحيح بان الشرط المفسد اذا حصل بعد العقد لا يفسده على ان
الرواية محفوظة انه لو باع مطلقا ثم أجل الثمن الى حصاد ودياس لا يفسد ويصح الاجل
كما في رد المحتار من أوائل البيوع والتأجيل في حادثة السؤال من قبيل المجهول جهالة
فاحشة فلا يصح مطلقا سواء كان في صلب العقد أو بعده لكن اذا وجد في صلب العقد
أفسده وان بعده فعلى القول الصحيح بعدم التحاقه لا يفسد والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى قطعة أرض خربة بثمن معلوم من أولاد عمه ولهم أخ غائب فوقت حصته
الى ان حضر فباعها أيضا مثل بيع اخوته للمشتري المذكور وذلك على يد بيعة من
المسلمين والبايعين زوج أخت معهم في معيشة واحدة وللمشتري على زوج الاخت
المذكور دراهم مال أرض زراعة فطلبها المشتري منه بالمجلس بأن يعطيه الاولاد عمه في
ثمن القطعة الارض المذكورة فلم يوجد معه دراهم في ذلك الوقت فاحال البايعين للقطعة
الارض بثمنها على زوج اختهم لأن يأخذوا منه ما عليه من مال الزراعة فاحتالوا عليه
برضاهم على يد البيعة الشرعية وكتب بذلك حجة شرعية على يد فاضل الناحية ثم
بعد سنة وثلاثة أشهر أرادوا رد البيع متعللين بان الثمن لم يقبضوه في أيديهم فهل لا عبرة
بتعللهم حيث احتالوا على زوج اختهم بثمن القطعة الارض المذكورة برضاهم على
يد البيعة (أجاب) ليس للبائع فسخ البيع وابطاله بتعلله بعدم قبض الثمن واذا لم يكن
الثمن مؤجلا كان على المشتري دفعه حالا الا اذا ثبتت الاحالة الشرعية به بعد عقد
البيع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون بيتا باعه بعضهم بثمن معلوم لا جني في
غيبه باقي الشركاء فعلم الشركاء بالبيع فلم يجيزوه وطلبوا أخذ حصصه الشريك البائع بالشفعة

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٨

محرم

١٢٦٧

٥

فوالعلم بالبيع والاثن واشهدوا على ذلك فهل يكون البيع غير نافذ في نصيبهم ويكون لهم أخذ حصة الشريك البائع بالشفعة حيث توفر شروطها وإذا بني فيه المشتري بناء يؤم بنقصه أو يقضى له بقيمة قائما (أجاب) لا ينفذ البيع في نصيب باقي الشركاء بدون اذنهم وإجازتهم ويقضى للشريك بالشفعة بعد توفر شروطها ويأخذ الشفيع بالاثن وقيمة البناء مستحق القلع لو بني المشتري أو كلف الشفيع المشتري قلع بنائه والله تعالى أعلم (سئل) في قرية من قرى الريف فيها أرض خالية من البناء مسمى للقرية وبدخلها قطعة أرض خالية لا مال لها أيضا فهل إذا ملك شيخ القرية فيها أحد بدون اذن نائب السلطان لا يجب لذلك ولا يصح بيعه لها لبعض الناس لأن لكل شخص من أهل القرية فيها حق (أجاب) لا يصح البيع والتمليك إلا من المالك أو من يقوم مقامه في ذلك فبيع شيخ القرية شيئا من حريم المعد لمنفعة العامة لا يصح لاسيما إذا كان بدون اذن من يملكه حيث لم يكن المبيع ملكا خاصا بالبائع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في ساقية اشتراها منه رجل آخر بالغبن الفاحش مع التعرير له بقوله إنها لا تساوي إلا كذا فهل إذا ثبت الغبن الفاحش مع الغرور وإن البيع بدون القيمة بقول أهل الخبرة يكون البيع غير نافذ (أجاب) إذا تحقق الغبن الفاحش في البيع مع التعرير يكون للبائع فسخ البيع والغبن الفاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين والله تعالى أعلم (سئل) عن تصرف من يحن ويقيق وبه خلل متقطع تارة يغيب عقله وتارة يحضر فهل يبيعه وشرائه جائز (أجاب) إذا تصرف من يحن ويقيق حال إفاقته صح تصرفه كالعاقل على ما صرح به الزيلعي وقيد الشرنبلالي بما إذا كان لافاقته وقت معلوم فتصرف في ذلك الوقت أما إذا لم يكن لافاقته وقت معلوم فتصرف في حال الإفاقة كان حكمه حكم الصبي يتوقف على إجازة وليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور والآنثى وفيهم قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره ومن جملة ذلك نصف بيت وضع عليه يده عم الورثة الوصي على القصر من قبل القاضي لكونه مالكا للنصف الثاني وهدم جميعه وأعاد بنقصه وغيره بدون اذن الورثة ومن غير إجازتهم بعد كمال القاصر منهم ويريد الآن أن يعطيهم دراهم بدل نصيبهم من البيت أو يشتري لهم بدل نصيبهم منه، كانا آخر ويختص هو بجميع البيت فهل إذا لم يرضوا بذلك لا يجبرون على ما أراد منهم (أجاب) لا يجبر المالك على بيع ماله بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في بيت وله اخت تملك حصة فيه أيضا آلتا إليهما بطريق الارث عن مورثهما فباع الاخ حصته وحصة اخته بغير اذنها وإجازتها فابطلت الاخت البيع في حصتها وأخذتها ثم بعد مدة باعها لاختها بموجب حجة شرعية فهل إذا تحقق ما ذكر وأراد المشتري الاول أن يأخذ حصة الاخت المذكورة من الاخ متعللا بدخولها في البيع الاول لا يجب لذلك (أجاب) بيع الاخ المذكور

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٤

مطلب في حكم تصرف من
يحن ويقيق حال إفاقته
وتفصيل ذلك

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢١

نصيب اخته بدون اذنها موقوف على اجازتها فان اجازت البيع نفذ وان ردت به بطل
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار مشتركة بينهم بطريق الارث أراد كل منهم
بيع نصيبه في الدار المذكورة فباع كل نصيبه وكان فيهم رجل غائب عند البيع باع
أخوه نصيبه ثم بعد البيع وقبض الثمن بمدة حضر الغائب وعلم بالبيع ولم ينزع ثم غاب
بعد حضوره وحضر ثانيا ولم ينزع وغاب ثانيا وحضر بالناحية ثالثا وأراد أخذ نصيبه
الذي تصرف فيه أخوه ويريد أيضا الاخذ بالشفعة في نصيب أخيه فهل تسقط شفעתه
بمجرد علمه حيث لم ينزع أولا وثانيا وهل اذا سكنت عن فسخ بيع أخيه في نصيبه ليس له
الرجوع على المشتري (أجاب) بيع الاخ نصيب أخيه بدون اذنه موقوف على
الاجازة فان اجازته نفذ وان رده بطل واذا علم الشفيع بالبيع وقدر الثمن ولم يطلب الشفعة
فور علمه بذلك بطلت شفעתه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا غاب عنه بلده
فباعها شيخ بلده لا آخر في غيبته بدون اذنه واجازته ثم حضر رب الدار وطلب رفع يد
المشتري عنها فرفعه لدى شوكة فخبسه وضر به على انه يصدق على صحة بيع شيخ البلد
المذكور فهل اذا صدق وهو مكره بالحبس والضرب لا يكون هذا التصديق والحال
هذه نافذا فتكون داره باقية على ملكه وترفع يد المشتري عنها (أجاب) اذا لم يثبت
المشتري اجازة المالك البيع بالطوع والاختيار يكون للمالك رد البيع وفسخه ورفع يد
المشتري عن الدار المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة
بثمن معلوم في الذمة وأخذها المشتري وباعها الرجل آخر وقبض ثمنها فطلب رب
السلعة الثمن من المشتري فادعى ان له ديونا على بعض الناس من مال شركة بينه وبين
رجل آخر ومتى استخلص منهم يدفع له ثمن السلعة المذكورة فهل لا يجاب لذلك ويجبر
على دفع ثمن السلعة لصاحبها حيث لم يرض بذلك (أجاب) يجبر المشتري على دفع ثمن
ما اشتراه حيث كان البيع بثمن حال مع قدرته على ذلك ولو يبيع ما لا يحتاجه في الحال
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك سفينة اشترها منه آخر بثمن معلوم في ذمته
بشرط انه يدفعه من بطنها ودورها فهل لا يصح ذلك البيع ويكون فاسدا ويكون
لمالكها أخذها واذا استدان المشتري دين من آخر وأمره بأخذها من اجرتها ودورها
لا يجاب لذلك ويكون لرب الدين الرجوع به على المستدين لا على رب السفينة (أجاب)
صحيح بان البيع يفسد بالشرط الفاسد فاذا تحقق الشرط المذكور في صلب العقد
كان على كل من المتعاقدين فسخ البيع حيث لا مانع ولرب الدين مطالبة مدينه
بدينه الحال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك خيلا جاءه رجل آخر وطلب منها
جائبا للشرع ولم يسم له اثنا عشر مائة عشرة منها وأخذ عليه وثيقة بقدر ما استلمه ولم يعين
ثمنها فبات بعضها عند الاخذ ثم بعد ذلك مات الاخذ وما بقي من الخيول يبيع في تركته
فهل تكون الخيل غير مضمونة لكونها مأخوذة بغير عقد البيع وما هلك منها يضيع

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٣٠

صفر

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٧

١٢٦٧	١٢	مطلب المقبوض على سوم الشراء مضمون بقيمته ان بين الثمن والا فلا
١٢٦٧	٨١	مطلب لا يصح بيع الثمرة قبل ظهورها
١٢٦٧	٢١	ربيع الاول
١٢٦٧	٤	
١٢٦٧	١٠	
١٢٦٧	١٦	

على صاحب الخيل وما يبيع منها مع التركة يكون له أخذه بعينه ان كان قائما وقيمه
ان كان هائكا اذا تحقق ما ذكر (أجاب) المقبوض على سوم الشراء مضمون بقيمته
ان بين الثمن والا فلا وما يبيع من ذلك بعد موت القابض بلا عقد يكون بيعه موقوفا
على اجازة مالكه و يبطل برده وله أخذه عن هويته يده والمخاصمة معه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل باع لا آخر ثم شجره عامين قايلا قبل ان يوجد الثمر وقبض البائع الثمن
فهل يكون البيع غير صحيح وللشترى أخذ الثمن وعلى البائع رده الى المشتري (أجاب)
بيع الثمرة قبل ظهورها لا يصح اتفاقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
وساقية وله قطعة أرض زراعية أميرية فباع ما ذكر لرجل آخر بثمن معلوم من مدة
ثلاث سنين دفع بعضه وبقى البعض بدمته الى الآن فهل اذا ترك له البائع شيئا من باقى
الثمن باختياره لا يكون ذلك فسحا للبيع و يكون صحيحا لازما (أجاب) الابرأ عن
الثمن كلا أو بعضا لا يوجب فسح البيع بعد صدوره صحيحا لازما والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة تملك دارا في بلاد الريف باعها زوج أمها لرجل أجنبي بثمن معلوم من غير اذنها
ومن غير اجازتها فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع غير نافذ ويحجر المشتري
على رد الدار الى المالك المذكورة حيث لم تجز البيع وللشترى الرجوع بالثمن على من
دفعه له (أجاب) بيع زوج الام دار ربيته البالغة بدون اذنها موقوف على اجازتها
فان اجازته نفذ وان رده بطل وللشترى الرجوع بما دفعه على من قبضه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل وكل آخر تو كيلا مطلقا في بيع عقاره فباع الوكيل العقار من آخر
بثمن معلوم قدره ومعين جنسه وقبض الوكيل الثمن من المشتري ثم بعد مدة تبين
فسادا للعقد والزم البائع برد الثمن للمشتري وأخذ المبيع منه فدفع الموكل الثمن للمشتري
من صنف آخر غير الذي دفعه المشتري للوكيل عند عقد البيع وهذا الصنف كان في
وقت البيع له ثمن معلوم في البلدة وفي وقت رد المبيع حصل فيه زيادة عما كان فهل اذا
أراد البائع دفعه للمشتري على حسب ما هو جار سعره في البلدة وقت رد المبيع يكون
له ذلك وليس للمشتري ان يقبضه على حسب وقت البيع أو يكون للبائع أخذ
هذا الصنف من المشتري المذكور ويدفع له من جنس ما دفع حيث كان معينا ومعلوما
عند البيع (أجاب) للمشتري استرداد مثل ما دفعه من الثمن للوكيل حيث ثبت فساد
البيع ورد المبيع للبائع وقبضه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلده وله
خيل مملوك له فوكل اخته على الخيل فجاء رجل لا اخته وغرها وأكرها على البيع
فباعته مع التقرير والا كراه فهل يكون البيع باطلا أم لا (أجاب) اذا لم تكن الاخت
المذكورة وكيلة عن أخيها في بيع الخيل لا يكون البيع نافذا مطلقا وان كانت وكيلة به
وتحقق الا كراه الشرعي على البيع لا يكون نافذا أيضا ولا نفذوا الله تعالى أعلم (سئل)
في رجل عليه دين لا آخر وله جارية باعها الرب الدين من أصل دينه وزاد للبائع مبلغ فأمر

البائع وكيله ان يجوز الجارية عنده حتى يقبض المبلغ المذكور من المشتري ويسلمها له بعد ذلك فدفعه المشتري له حكم امره وقبض المشتري الجارية من مأمور البائع المذكور فهل يكون البيع والحال هذه صحيحا نافذا حيث باعها بتيمة مثلها في ذلك الوقت وليس للبائع نقض البيع ولا بطلاله بدون وجه شرعي (أجاب) اذا وقع البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا^٣ خراجا بقع بثمن معلوم باق في ذمة المشتري ولم يحصل كيل ولا قبض وبقي القمع تحت يد البائع فهل اذا لم يحصل قبض من المشتري للقمع من البائع المذكور لا يدخل في ضمانه حيث بقي تحت يد البائع ولم يقبضه المشتري (أجاب) اذا صح البيع يسلم المشتري الثمن أولا ثم يسلم البائع المبيع فان هلك عند بائعه يهلك عليه لا على المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حصل له جنون وحصول ذلك الجنون ثابت لذلك الرجل شرعاً وله املاك بهائم وأخشاب وعدة تأبوت وأشجار ونورج وغير ذلك وفي حال جنونه تعدى عليه ناس فاخذ بعضهم هؤلاء الناس بعض تلك الاملاك وله دراهم على بعضهم باقى ثمن ثور بقر ثابت كل ذلك بالبيعة الشرعية ثم ادعى هؤلاء الناس على ذلك الرجل بعد ان شفاه الله من الجنون وطلب املاكه منهم ان ابنه باع تلك الاملاك مع ان ذلك الابن لم يأذن له أبوه فيما ادعاه الناس عليه فهل والحال هذه لا يثبت ما ادعى به الناس على ذلك الرجل من بيع الاملاك المذكورة بالبيعة الشرعية وهل اذا ادعى الغريم رد الدين لا يثبت الا كذلك وهل اذا تلف شيء من تلك الاعيان بالاخذ يلزم الاخذ بدله بالوجه الشرعي (أجاب) لا ينفذ بيع الابن متاع أبيه الجنون بدون ولاية شرعية ويؤثر الغريم بدفع ما بذمته من الدين لربه ما لم يثبت ايافؤه بالوجه الشرعي حال الافاقة اولوليه وعلى من استولى على مال غيره تعدى بضمانه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانباً من الغلة بعد المعاينة بثمن معلوم لكل اردب وسمى بجملة المبيع حال العقد واستلم المشتري مفتاح الخزن الذي فيه القدر المسمى من الغلة ووضع يده عليه فهل لا خيار للمشتري والحال هذه ولا يمكن من الفسخ متعللاً بعدم الكيل (أجاب) لا يمكن المشتري من فسخ البيع الصحيح والحال هذه بلاموجب شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جنينة نخيل معلومة بالمعاينة من آخر بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليها وعمل فيها عملاً ظاهراً وفتح فيها عين ماء وذلك باطلاع البائع ومضى على ذلك سنة كاملة فاراد البائع الرجوع على المشتري في الجنينة المذكورة فهل لا يجاب لذلك خصوصاً والبيع ثابت بالبيعة الشرعية والقبض من المشتري موجود والتصرف فيها حاصل (أجاب) اذا صدر البيع صحيحاً لازماً لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه من غير رضا الاخر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين اشترى بائعة جنينة ليون مالح بعد بدو صلاحه بثمن معلوم دفعها لبعضه واستولى عليها المشتريان وصارا

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

مطالب يسلم الثمن أولاً ثم
المبيع وهلاكه قبل
القبض من ضمان البائع

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٦

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٨

مطلب یصح بیع المبیع
من بائعه بزيادة عن الثمن
الاول قبل النقداو بعده

مطلب تخلیة الثمر على
الشجر قبض و بیان شروطها

١٢٦٧

٢٨

جادی الاولى

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٢

یبعان فی أثمارها مدة ثم بعد ذلك حضر البائع واشترى منهما ثمر الجندنة ثانيا لنفسه
بشمن معلوم زائد عن الثمن الذي باع لهما به ودفع لهما الثمن مع الزيادة وكتب بذلك
حجة شرعية بالتخاص بينهما والبراء العام واستولى المشتري الثاني عليها وصار يتصرف
في أثمارها بالبيع والشراء مدة من الشهر فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون
البيع الاول والثاني صحيحا فاذا وليس لاحدهما الرجوع على الآخر بشئ من ذلك بعد
التخاص بينهما والبراء العام (اجاب) یصح بیع المبیع بعد قبضه فی المنقول من بائعه
بزيادة عن الثمن الاول سواء عند المشتري الاول الثمن قبل البيع الثاني أولا فاذا كان
كل من البيع الاول والثاني صحيحا لا يكون للمشتري الثاني مطالبة من اشترى منه بما
دفعه من الثمن زائدا عن الثمن الاول والتخلية بين المشتري والمبيع بلا مانع ولا حائل
مع الاذن له بقبضه مثل أن يقول له خلط بينك وبينه قبض ولا يمنع من ذلك كون
المبيع ثمر اعلى الشجر ویصح تخلية الشاغل كبر في جوارق لا المشغول كدار فيها متاع
للبائع وفي البحر عن القنية لو باع حنطة في سنبها فسلمها كذلك لم یصح كقطن في فراش
ویصح تسليم ثمار الاشجار وهي عليها بالتخلية وان كانت متصلة بمالك البائع وعن الوبری
المتاع غیر البائع لا يمنع فلو اذن له بقبض المتاع والبيت وصار المتاع وديعة عنده
انتهى أفاده في الدرر المختار والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل اشترى جارية من آخر بثمن
معلوم ثم باعها للمشتري لرجل آخر بثمن معلوم ومضى على ذلك ثلاثة أشهر ثم بعد هذه
المدة أصيبت الجارية عند المشتري الاخير بداء النقطه فجحز شقها وصارت سطيحة في
الارض فاراد المشتري ردها على البائع الاول بعد ظهور العيب الجديد عنده فهل
لا یجیب لذلك وليس له ردها على البائع الاول حيث لم یثبت قدم العيب عنده بقول أهل
الخبرة (اجاب) اذا حدث بالمبيع عيب عند المشتري لا یكون له رد المبيع على البائع
بذلك العيب والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل اشترى من آخر جارية بثمن معلوم وقبضها
من بائعها وصار ينفع بها مدة خمسة أشهر واعترف انه وطئها مرات بشهادة بينة شرعية على
اقراره بذلك وبعد ذلك اراد ردها على بائعها متعلا بانها ظهر بها بعض نفاق في بدنها وان
حكيمها قال له انه من داء قديم وانها كانت به عند بائعها والبائع ينكر قدمه ولا بينة للادعي
على ذلك فهل لا یحكم بردها على بائعها والحال هذه (اجاب) اذا لم یثبت وجود العيب
وقدمه عند البائع لا یكون للمشتري رد المبيع والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل باع لآخر
ثمرة كرم بعد ظهورها وبدو صلاحها بثمن معلوم من الدراهم بشهادة البينة الشرعية
فهل اذا اراد البائع ابطال البيع وبيعه لغيره لا یجیب لذلك بدو وجه شرعي (اجاب)
یصح بیع الثمرة والحال هذه وبعد صدور البيع صحیحا لازما لا یكون لاحد المتعاقدين
فسخه بدو وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل یملك حصاة في داراً كرم على
بيعه من ذی شوكة ولم یجد له مخلصا من يده سوى البيع فباع مكرها فهل اذا ثبت

الا كراهة بالينة الشرعية يكون البيع غير نافذ وما حكم الله (اجاب) اذا ثبت الا كراهة
الشرعي على البيع يكون للبائع فسخ البيع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى دارا بشمن معلوم من مال الكها ومكث فيها مدة عشرين سنة ثم مات عن
زوجة وأولاد قصر فاراد البائع أخذ الدار من الورثة ويدفع لهم ما أخذ من الشمن فهل
لا يحجب لذلك ولا يفسخ البيع بدون وجه شرعي (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما
لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له حصه في فرس توجه اليه رجل آخر واشتراها منه بالغيب الفاحش والغرور بقوله انها
لا تساوي الا كذا فهل اذا ظهر وتحقق انه غيبه بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين
وثبت الغرور يكون للبائع فسخ البيع لاسيما والفرس المذكورة كانت تحت يد
القاني في بلدة ثانية وأخذها من البائع وهو لم يرها من مدة سنين وجاهل بقدر قيمتها
الآن (اجاب) اذا تحقق الغيب الفاحش مع التغير كراهه هو مذكور يكون للبائع فسخ
البيع وترفع يد المشتري والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشتروا ثمرا على
شجرة بعد ظهوره وبدوا صلاحه بشمن معلوم دفعوا بعضه ووضعوا أيديهم عليه فهل اذا
أراد البائع ابطال البيع متعللا بان هناك رغبان بالزيادة لا يحجب لذلك ويكون البيع
نافذا اذا ثبت ما ذكر ولا عبرة بتعلله (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد
المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شجير مشترك بين
رجلين لكل منهما النصف فيه غاب أحد الثمر يمين وله ابن فباع الابن حصه من نصيب
أبيه في الشجير المذكور للشريك الآخر بدون اذن أبيه الغائب وبدون اجازته فهل اذا
ثبت ذلك بالينة الشرعية يكون البيع فاسدا ويجبر الشريك المشتري على رد المبيع
لشريكه حيث لم يجز البيع (اجاب) بيع الابن بعض نصيب أبيه في الشجير المذكور
بدون اذنه موقوف على اجازته فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في
جماعة يملكون منزلا بعضهم غائب وبعضهم حاضر باع أحد الحاضرين جميع ذلك الى
شخص ذي شوكة من غير توكيل للبائع من باقي الشركاء فاستولى عليه المشتري وبني فيه
مدة تزيد على عشرين سنة من غير أن يقبض الشركاء ما يخصهم في الثمن ولم يجيزوا البيع
فهل لهم الرجوع فيما يخصهم في المنزل المذكور والمحال هذه حيث لم يكن البائع وليا
ولا وكيل ولا لم تثبت اجازتهم بالوجه الشرعي وملك الجميع معلوم ولا ينفذ بيع من باع
الا فيما يملك وينتقض ما بناءه المشتري في غير ملكه (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون
اذن المالك واجازته واذا رد المالك بيع الفضولي بطل وحكم ببناء المشتري المذكور في
ذلك العقار حكم بناء أحد الشركاء في المشترك فان كان ذلك العقار قابلا للقسمة يقسم فما
وقع من البناء في نصيب الباقي ان كان بناؤه من انقاضه المملوك له فهو له وما وقع في
نصيب باقي الشركاء يؤمر بقلعه الا أن يملكه باقي الشركاء بقيمته مستحق القلع والله

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٣

مطلب في بيع المفضضة
والمزركش

مطلب في بيع الموه

تعالى أعلم (سئل) في رجل أمر بخر بخرصة بينة أن يدفع عنه بخرصة كذا عدد ما معلوما
من القرب ويرجع عليه بثمنها مع عدم بيان الثمن فدفعه المأمور حكم الأمر تلك البخرصة
ثم بعد ذلك طالب المأمور الأمر بخر بخرصة من القرب المذ كورة قانسك الأمر والاستلام
فهل إذا أثبت المأمور الأمر والاستلام بالبينة الشرعية لدى المحاكم الشرعي يكون الأمر
ملزوما بثمنها بخرصة أهل الخبرة أو بخرصة أهلها (أجاب) البيع بدون ثمن فاشد وحكم البيع
الناسد انه مضمون بمثله ان مثليا والاف بخرصته يوم القبض ان هلك المبيع أو تعذر رده
فاذا ثبت الدفع بالأمر على هذا الوجه وتعذر رد القرب تكون مضمونة على الأمر بالقيمة
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة مات عن زوجته وعن أولاد قصر منها
وتركها لهم فباعها تلك المرأة لغير مصلحة ولا ضرورة ولم يكن للقصر احتياج الى النفقة من
ثمنها فهل إذا لم تكن المرأة المذ كورة وصيا شرعية على أولادها لا ينفذ بيعها الا في
نصيها فقط دون نصيب الايتام (أجاب) لا ينفذ بيع الأم فيما يخص أولادها القصر
والحال ما ذكر بدون ولاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل من قبل امرأة
وصى على تركتها ببيعها الوكيل بخرصة مندوب من قبل الشرع ومن جملة التركة خناجر
من فضة مطلية بيعت في المزاد فوقف على انسان بقدر معلوم فكتبها مندوب الشرع
عليه في دفتر البيع من غير قبض الثمن وقبل التفرق فسخط المشتري البيع بمجلسه وتفرقا
على ذلك ولم يأخذ الخناجر فهل يكون البيع فاسدا حيث تفرقا قبل القبض (أجاب) إذا
بيع نقد مع غيره كفضض ومزركش بنقد من جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله أو أقل
أو جهل بطل ولو بغير جنسه شرط التقابض فقط وصرحوا في بيع الحلى ان المتعاقدين
ان افترقا من غير قبض بطل البيع في الحلية فقط ان تخلص بلا ضرر وان لا يتخلص الا
بضرر بطل أصلا كما في الدر من الصنف فإذا كانت الخناجر المذ كورة مفضضة بان كانت
مرصعة بالفضة أو ألبست الفضة فحكم ببيعها ما ذكر من التفصيل أما لو كانت مطلية أي
مموهة بحيث لا تخلص منها الفضة فبيعها جائز بغيرهم أقل مما فيها أو أكثر ولا تتوقف
صحته البيع على التقابض في المجلس لما في رد المختار من الصنف أيضا قال في كافي الحاكم
وإذا اشترى لعمامة مموهة بفضة بديراهم أقل مما فيه أو أكثر فهو جائز لان التوهم لا يخلص
ألا ترى انه إذا اشترى الدار المموهة بالذهب بثمن مؤجل يجوز ذلك وان كان ما
سقوطها من التوهم بالذهب أكثر من الذهب في الثمن اه والتوهم على ونقل الخير
الرملي نحوه عن المحيط ثم قال وأقول يجب تقييد المسألة بما إذا لم تكن الفضة أو الذهب
المموه أما إذا كانت بحيث يحصل منه شيء يدخل في الميزان بالعرض على النار يجب
حينئذ اعتباره ولم أره لاصحابنا لكن رأيته للشافعية وقواعدنا شاهدته فتأمل اه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا من موارثه بالميراث الشرعي غاب عن بلده فباعها
شيخ بلده في غيبته بدون اذنه ورضاه فبعد حضوره أخذها وسكنها ثم غاب ثانيا فبعد

١٢٦٧ ٤

١٢٦٧ ٤

١٢٦٧ ٤

١٢٦٧ ٢٤

حضوره أراد الرجل المذکور منازعته فيها متعللاً ببيع شيخ البلد له فهل لا يجب لذلك ومنع من معارضة مالكيها فيايدون وجهه شرعي ولا عبرة بتعلله المذکور وإذا أنلف من أخشابها شيئاً تعدياً يكون عليه ضمان ما أنلفه بعد ثبوته بالطريق الشرعي (أجاب) لا يتقديس ملك الغير بدون إذن المالك وإجازته وعلى المتعدي ضمان ما أنلفه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له الثلثان في بستان ولشريكه الآخر الثلث فباع صاحب الثلثين حصته ودفع ثمنها في دينه وقبض المشتري جميع البستان ووضع يده عليه ومنع صاحب الثلث من الانتفاع به متعللاً أنه اشترى الجميع ممن عليه الدين فهل إذا ثبت أن صاحب الثلث يملكه ولم يثبت بيعه ولا إذنه ولا إجازته فيه يكون له وضع يده عليه ولا عبرة بدعوى المشتري المذکور (أجاب) بيع ملك الغير على فرض ثبوته بدون إذن مالكيه موقوف على الإجازة فإن إجازة المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بضاعة بالنسيئة وتوجه بها إلى الصعيد فضر ومعه جانب قماش فوجد الذي يباع له البضاعة توفي وأقام وصياً على ممتلكاته فطلب الوصي الدين من صاحب القماش فقال له أمهاني حتى أبيع القماش وأوفيك الدين من ثمنه فقال له أنا أخذه ففصله بخمسة قروش ونصف فلم يرض صاحب القماش بهذا السعير حيث أنه يباع لغيره من الديانة وبالنقد سعير ستة قروش فذهب الوصي إلى أحد التجار المشهورين واشتري إليه في كم أحد التجار على صاحب القماش أنه يحسبه سعير ستة قروش ونصف فقال الوصي المذکور أنا لا أخذه بذلك فقال أحد التجار المشهورين بالمعرفة أنا أخذه وأعطيك ثمنه سعير ستة قروش ونصف فبعد ذلك حلف الوصي بالطلاق أنه لا يأخذه أحد التجار الذي فصله ستة قروش ونصف ولا أنت تأخذ القماش حتى أسست وفي الدين واستلمه وبعد ذلك تصرف الوصي المذکور في القماش بغير إذن صاحبه وذلك في سنة إحدى وستين ومات الوصي بعد ست سنين فطلبت وصيه من صاحب القماش باقي الدين الذي كان عليه حيث وجد القماش مقيداً في التركة سعير خمسة قروش ونصف فهل تلزم الوصي بقيمة القماش حيث تصرف فيه بدون رضا مالكيه ولم يحصل بينهم بيع شرعي وتحسب قيمته على الوصي (أجاب) إذا لم يتحقق شراء الوصي القماش المذکور من مالكيه بالوجه الشرعي وبإعارة الوصي بدون إذن المالك ولم يجز البيع الصادر من الوصي يكون مضموناً على الوصي بقيمته حيث تعذر فسخ البيع ورد المبيع للمالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر بهيمة وشرط عليه في مجلس العقد أنه لا يعرفها من هذا الوقت وهي لحم في قفصة فقبلها على ذلك وبعد مدة نحو شهر ظهر بها عيب الغش وقد ثبت قدمه بأرباب الخبرة عند البائع ولم يعلمه البائع فهل لا ترد عليه بما ذكر (أجاب) إذا تحقق بيعها بشرط براءة البائع من العيوب لا يكون للمشتري الرد عليه بظهور العيب المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مرضت مرض الموت ولها دار

ومصاغ باعت ذلك وهى فى مرض موتها ولديها أحدهما أقصر بدون قيمة المثل وبالعين
 القاحش وبالحياة ثم ماتت بعد ذلك عن زوجها وابنتها من غيرهما فإذا يخص كل وارث
 وما حكم البيع لبعض ورثتها فى مرضها المذكور بالعين القاحش وبالحياة وبدون
 رضا الزوج بذلك (أجاب) بيع المريض فى مرض الموت لوارثه موقوف على إجازة باقى
 الورثة وإن لم يكن ثم محاباة عند ما مننا الاعظم فإن إجازة الوارث إلا آخر تغذوان رده
 بطل والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تملك دارا بطريق الثراء من مدة ثلاثين سنة ماتت
 الآن عن ذكروا نثى فملكها بطريق الميراث عن أمهم ما ثم تعدى عليها رجل وهدمها
 مريد ابناءها لنفسه متعللا بأنه اشتراها من رجل قريب للميتة بعد وفاتها فهل إذا ثبت أن
 الدار المذكورة ملك للمرأة المذكورة إلى حين موتها وانتقلت لورثتها بالارث عنها ولم يكن
 لها وارث غير من ذكروا لا ينفذ بيع الرجل المذكور بدون إذن الورثة وإجازتهم (أجاب)
 نعم لا ينفذ البيع والمحال هذه بدون إذن المالك وإجازته والله تعالى أعلم (سئل) فى
 رجل يملك مهر أو آخر يملك فرسا باع كل ما يملكه لآخر مقايضة ودفع صاحب المهر
 مبلغا معلوما من الدراهم فوقه ووضع يده مدة فبعد تمام البيع ولزومه أراد المشتري المهر
 رده على بائعه لكونه كان برجله عيب أطلع عليه المشتري وعائنه ورضى به واشتراه على
 ذلك متعللا بأنه تولد منه داء آخر وحسدت عنده بسبب ذلك فهل لا يكون له الرد بذلك
 والمحال هذه (أجاب) ليس لمشتري المهر المذكور رده على بائعه بما ذكر حيث كان راضيا
 بما فيه من العيب والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى جاموسة من مالكها وقال
 المالك للمشتري أنها غشيش لأجل التبرى من عيها فأخذها المشتري على أنها غشيش
 ومكثت تحت يده نحو خمسة عشر شهرا حتى زال غشها فبعد ذلك أراد البائع الرجوع
 على المشتري فهل لارجوع له (أجاب) نعم لارجوع للبائع فى البيع والمحال هذه حيث
 كان صحيحا لازما والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا فى بلدة أراد السفر فوكل رجلا
 آخر وأذن له أن يتصرف فى البيت المذكور بالبيع وغيره ثم غاب المالك وبعد مدة
 باع الوكيل البيت بثمن معلوم لرجل آخر وسكن فيه المشتري مدة ثم توجه رجل آخر
 إلى المالك واشترى منه البيت المذكور بثمن أقل من الثمن الذى باع به الوكيل فى
 غياب المالك فصل التنارع بين المشتريين فهل والمحال هذه يكون بيع الوكيل الأول
 صحيحا أم بيع المالك بعد بيع الوكيل صحيح (أجاب) حيث كان بيع الوكيل المذكور
 صحيحا لازما لا يكون للوكل بيعه ثانيا بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
 أسقط حقه من أرض الزراعة الأميرية لابنه وباع له ما يملكه فى ساقية ونخيل بها ثمن
 معلوم بحضرة بيعة ثم بعد ذلك أخذ الابن لجهة بعيدة كرها وأبقى الأرض فى يد والده
 ليزرعها له بطريق النيابة عنه ثم جاء الولد من غيبته فوجد والده باع الساقية والنخيل
 وأسقط الحق من الأرض كرها الشئ البلد فهل إذا ثبت ما ذكر لا عبرة بما حصل من الأب

٢٤ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

بعد سفر ابنه على الوجه المرسوم (أجاب) لا ينفذ تصرف الاب في مال ولده المذکور
 وحقوقه حال غيبته بدون نيابة عنه ووكالة في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن ابن غائب وعن بنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل وغير ذلك
 فتصرف شيخ البلد في تركته وباعها لرجل أجنبي في غيبة الورثة بدون اذنهم ورضاهم
 فهل لا ينفذ بيعه ولا يصح اذا لم يرضوا به ولم يحجزوه ويكفون لهم فسخ البيع واسترداد
 المبيع من المشتري (أجاب) تصرف شيخ البلد في تركته الميت حال غيبته ورثته بدون
 ولاية شرعية موقوف على رضا المالك واجازتهم فان اجازوا وتصرفه نفذ وان ردوه بطل
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف دار مات عن زوجته وعن ابن وبنت
 فاصر بن منها فباعته الام للشرى في حال يقيمها في غيبة الابن في النظام بدون ولاية
 شرعية فهل اذا لم تكن الام وصيا ولا قیما عليها لا ينفذ بيعها ولا يصح في نصيبهما
 ويكون لها ما بعد بلوغهما ما فسخ البيع وابطاله واسترداده من يد المشتري (أجاب)
 لا ينفذ بيع الام نصيب ولديها من الدار المذکورة والحال هذه ويكون لهما ما بعد بلوغهما
 فسخ البيع بعد تحقق الملك لهما فيه بالوجه الشرعي بل لو كان البيع في نصيب اليتيمين
 من الدار المذکورة لا مسوغ له حال صدره لا يصح أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن ابنين وبنت وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل فباع أحدا لابن بعض
 النخيل معينا في غيبة باقي الورثة بدون اذنهم ورضاهم فهل لا ينفذ بيعه المذکور
 (أجاب) لا يصح بيع أحد الثمر كأمن نخيل معينا من النخيل المشترك كما لا يصح بيع بيت
 معين من دار مشتركة بغير اذن الشريك عند أي حنيفة لتضرر الشريك بذلك عند
 القسمة كما أفاده العلامة الرملي في فتاواه من أوائل البيوع والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة تملك بيتا اذنت لرجل يبيعه فأحضر لها رجلا مشتريا بالبيت المذکور واخبرها
 معا بأنه لا يساوي الا كذا من الدراهم فباعته له على اخبارهما والحال ان البيت
 المذکور يساوي أكثر من ذلك فهل اذا ثبت الغرور والغبن الفاحش يكون البيع
 المذکور فاسدا ام كيف الحال (أجاب) اذا ثبت الغرور والغبن الفاحش بالوجه
 الشرعي يكون للبائعة المذکورة فسخ البيع مع انعقاده صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل اشترى من آخر حانوتا بمن معلوم بعد أن وكل عنه وكيل في رؤيته ومعاينته هل هو
 بالصفات التي وصفها البائع له قبل الشراء فنعتاله واعلمه بها ورضي بها أو قبض الثمر
 للبائع وكتب حجة بذلك عند القاضي وصار يؤجره ويقبض اجرة مدة سنة فيبعد ذلك
 أراد المشتري ابطال الشراء ورد الحانوت للبائع متعلا لا بعد رؤيته له قبل الشراء
 فهل لا يجاب لذلك ورؤية وكيله كافية والحال هذه (أجاب) يسقط خيار المشتري
 بتصرفه في المشتري قبل الرؤية تصرفا يتعلق به حق الغير كبيع المطلق والاجارة كما
 أفاده في حواشي الدر عن البدر العيني والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جزأ في ثلاث

مطلب لا يصح بيع أحد
 الشريكين شجرة معينة من
 المشترك بلا اذن شريكه
 كبيع بيت من دار كذلك

مطلب يسقط خيار الرؤية
 بتصرف المشتري في المبيع
 قبل الرؤية تصرفا يتعلق به حق الغير كالاجارة

زرائب متقربة فسات عن ولدين ونسلا ثلاث بنات ثم مات احد الولدين عن ذرية فباع الولد
 الثاني ما يخصه في ذلك وبعد مضي سنتين ظهر أن على والده ديناً لجهة الميرى فالترزم به الولد
 المذكور وقسط عليه ثم بعد ذلك باع استحقاق ورثة أخيه واستحقاق بنتين من أخواته
 بأذن قاضي بلده وبو كالة عنهم ثم على حسب استحقاقهم في الارث لأحد عمدهم مشايخ
 الناحية لم يكن البائع من حصته وقبض ثمن ذلك وفرغ ونزل له عما يقرب من فدان في طين
 يبلغ من الدراهم ثم بعد مضي سنتين ادعى الابن المذکور وان ثمن ما بيع من الجزء
 المذکور في الزرائب دون قيمة المثل وان المبلغ الذي نزل به عن الطين أقل من قيمته
 متعللاً بأن ورثة شركاء والده في ذلك باعوا بأزيد من ثمن ما باع به ويريدان يكون ثمن
 ذلك مثل ثمن ما باع به شركاء والده المذکور أو مثل الثمن المتداول الآن فيما يباع من
 العقار المجاور لذلك فهل لا يجاب له في البيع فيما باع به من الجزء المملوك له بتعلله بالغبن
 الفاحش ولو فرض أنه باع مذكوره بالغبن الفاحش وليس له أيضاً معارضة المفرخ له في
 رض الزراعة بتعلله بأن بدل القرأغ والنزول قليل على مثل الارض المذکور كورة بل
 يسقط حقه منها بالفراغ والنزول عنها وتر كها اختياراً ولو بالاعوض (أجاب) لا رد بمجرد
 غبن فاحش في ظاهر الرواية ويقتى بالردان غره والا لا كما في التنوير وعليه فلا يجاب البائع
 للمذکور لرد البيع بمجرد الغبن الفاحش وحده بدون غرور وحيث اسقط الرجل المذکور
 حقه في الارض الاميرية وفرغ عنها الغيرة وتر كها له باختياره واعرض عنها ووضع
 المفرخ له يده عليها لا يكون للمسقط معارضة المسقط له في الارض ولا رفع يده عنها بتعلله
 المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر كبا بثمان معلوم على أن يدفع
 له بعض الثمن والبعض الآخر مؤجل الى أن يتحصل له شيء من أجزائها وقع ذلك في صلب
 العقد ودفع البعض المشروط تجب له وبقي البعض الآخر على أجله المذکور فهل يكون
 البيع على الوجه المذکور فاسداً بتأجيله بعض الثمن الى أجل مجهول جهالة فاحشة ولا بكل
 منهما فسخته شرعاً (أجاب) البيع على الوجه المذکور فاسد وعلى كل من المتعاقدين فسخته
 شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سأل رجلاً ذماً معرفة بالبندق عما تساوى هذه
 البندقية التي بيده فأخبره المسؤول عنها أنها تساوى خمسة قروش الى ست مائة قروش
 فأمر السائل المسؤول أن يضربها في الماء فضر بها فلم يظهر فيها محل عوار فاحذها السائل
 وذهب الى صاحبها فاشترها ما منه بأكبر مما قال الاسطام المذکور ثم بعد مدة جاء السائل
 الى دكان الاسطام وترك البندقية المذكورة فيها فائلاً أنها سقطت وانت قلت لي انها صاغ
 فاعطني الثمن فلما رأى الاسطام أنه متلبس بالغضب قال له ان بعت اعطيت لك الثمن
 وتفرق على ذلك فهل البندقية المذكورة تلزم الاسطام المذکور (أجاب) اذا لم يصدر
 بينهما بيع بصيغة أو تعاط لا مطابقة على الاسطام المذکور بثمان البندقية ولا بقيمتها ان كان
 الامر ما هو مسطور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً فباعه

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١

شعبان

من رجل آخر يبلغ معلوم استلمه منه بيع وفاء وشرط فيه انه ان رد البائع الثمن بعد مدة
عشرين شهرا للمشتري يكون المكان المذکور على ملك البائع وان لم يرد الثمن بعد المدة
المذکورة يكون المكان على ملك المشتري وبوقتها يتحرر للمشتري حقه ويتصرف في المكان
كيف يشاء واستلم المشتري المكان على هذا الوجه واستأجره منه البائع باجرة معلومة عن
المدة المذکورة وكتب بذلك جميعه سنداً بشهادة بينة فهل حيث كان الامر على الوجه
المذکور لا يكون هذا البيع لازماً للبائع استرداده منه بعد دفعه الثمن بعد هذه المدة
وليس للمشتري جبره على بيعه له بيعاً لازماً اذا لم يدفع له الثمن بعد هذه المدة (أجاب) في
الشرع بلالية في بيع الوفاء تسعة أقوال منها قول جامع لبعض المحققين وهو انه فاسد في بعض
الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصح في بعض الاحكام كحل النزاع ومنافع المبيع
ورهن في حق البعض حتى لا يملك المشتري بيعه من آخر ولا رهنه فالصاحب البحر بعد
نقله وينبغي ان لا يعدل في الافتاء عن القول الجامع اهـ وعليه فلكل من المتعاقدين
المذکورين فسخ البيع وليس للمشتري وفاء جبر المالك على البيع له باتا وكذا لا جبر
عليه على القول المشهور بان حكمه حكم الرهن وعليه العمل والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر عبداً بثمن معلوم على انه بالخيار ولم يزد على ذلك وتسلم المشتري
العبد والبائع الثمن فوجد المشتري بالعبد عيباً لا يعلمه الا اطباء فاحضر المشتري البائع
عسداً قاضى سيوط وأراد المشتري رد العبد على بائعه بما وجد فيه من العيب المذکور
فانسكرا البائع وجود العيب بالعبد فاخبر أهل الخبرة من الحكماء والقاضى بقيام العيب
بالعبد وبانه به منذ خمسة أشهر قبل البيع فلما تحقق القاضى ذلك وتحقق قيام العيب
بالعبد في الحاز واتضح له قدمه عند البائع أمر برد العبد للبائع وألزمه برد الثمن للمشتري
فلم يمثل البائع ذلك فامر القاضى بحبسه وحبس العبد معه تحقيقاً للرد فبات العبد فهل
يكون العبد من ضمان البائع ويحجر البائع على رد الثمن للمشتري (أجاب) حيث حكم
القاضى برد المبيع بالعيب على بائعه وقبضه البائع بالتخلية المذکورة لا يكون المبيع
مضموناً على المشتري بالملك بل يملك على بائعه وللمشتري الرجوع بالثمن ولا يكون
امتناع البائع من قبضه المبيع مانعاً من صحة التخلية التي هي قبض حكماً في الهدية
من الفصل الثاني في تسليم المبيع وفيما يكون قبضاً وفيما لا يكون قبضاً اشترى عبداً
في منزل البائع فقال البائع للمشتري قد خلعتك فأبى المشتري ان يقبضه ثم مات العبد فهو
من مال المشتري كذا في مختار المتأوى ولو اشترى ثوباً وأمره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى
غصبه انسان فان كان حين أمره البائع بالقبض امكناً ان يعيده ويقبض من غير قيام صح
التسليم والا فلا كذا في فتاوى قاضى خان اهـ وانما قيدنا كونه من ضمان بائعه بالقبض
الذى يتحقق ولو بالتخلية مع الامتناع عن قبضه كما علمت لما في الهدية أيضاً من الفصل
الثالث من خيار العيب ولو اشترى عبداً او قبضه ثم رده بخيار الشرط او بخيار الرؤية أو

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١٢

مما لا يكون امتناع
البائع من قبضه المبيع
في الرد بالعيب مانعاً من صحة
التخلية

العيب ثم ذهبت عينه عند المشتري ضمن نصف الثمن وان ذهبت عيناه يضمن النقصان ولا خيار للبائع اه فحمله من ضمان المشتري قبل تسليمه الى البائع وهذا كله بقطع النظر عن صحة البيع في حادثة السؤال وفساده والاخيث شراء بخيار الشرط بلا بيان مدته يكون البيع فاسدا لا بالعيب الاقديم ويرد على بائعه ويرجع المشتري عليه بالثمن كفا في صورة الرد بالعيب ويقال فيه ما يقال فيها والله تعالى علم (سئل) في رجل عنده جانب ريش نعام للبيع جاءه شخص فطلب شراءه منه وعابنه المرة بعد المرة ثم باعه المالك بثمن معلوم للمشتري بعد التقليب والتفريغ عليه فهل اذا اراد المشتري رد المبيع على بائعه بعدمدة من الزمان متعللا بان قيمته اقل من ذلك الثمن لا يجاب لذلك ويكون البيع ماضيا حيث كان بثمن مثله ولا تغير من البائع للمشتري (اجاب) ليس للمشتري المذكور رد المبيع على بائعه والحال هذه بدون موجب شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكله آخر في بيع جاموسة وتبعها فباعها لهما الوكيل المذكور وقبض الثمن بمحضرة الموكل وكان ذلك في شهر صفر ومكنت تلك الجاموسة وابنها عند المشتري ثم مات ابنها عند المشتري بعد مضي خمسة وخمسين يوما وقبض المشتري على البائع الوكيل المذكور وردها اليه حيث ظهر فيها عيب وشهد به جماعة ورضى وكيل البيع بالرد من غير قضاء قاض وبدون حضور الموكل ثم توجه وكيل البيع المذكور بالجاموسة الى بلد الموكل في شهر جمادى الاولى ليردها اليه في زعمه فلم يجد الموكل بل وجد أخاه فلم يقبلها وتركها سائبة فاخذها شيخ البلد عنده حتى يتبين المستحق لها ثم حضر الآن كل من المشتري ووكيل البيع وموكله وترافعوا لدى الحماكم الشرعي واحضرت الجاموسة وادعى المشتري المذكور على البائع الوكيل بانه اشترى منه الجاموسة وابنها بثمن عينه واقبضه ذلك الثمن وسلمه الوكيل الى الموكل وصديق كل منهم على ما هو مسطر بهذا السؤال فهل والحال هذه يتعذر الرد من المشتري حيث مات ابنها عنده واذا لم يتعذر رددها على الوكيل وردت عليه فهل له رددها على الموكل او يتعذر رددها حيث قبلها بغير قضاء ويكون ذلك بيعا جديدا في حق ثالث والموكل ثالثهما (اجاب) اذا كان المبيع صفقة واحدة شيئين قبضهما المشتري ثم ظهر باحدهما عيب بعد هلاك الثاني يرد الباقي بحصته من الثمن كما يستفاد من رد المختار وفي التنوير وشرحه ولو رد مبيع بعيب على وكيله بالبيع ببينة أو نكوله أو اقراره فيما لا يحدث مثله في هذه المدة رده الوكيل على الآخر ولو باقرار فيما يحدث لا يردده ولزم الوكيل اه وهذا اذا لم يصديق الموكل بالعيب أما لو اقر يلزمه وهذا كله لو كان الرد على الوكيل بقضاء أمالو كان بلا قضاء فليس له الرد على موكله ولو كان مقر اسواء كان العيب مما يحدث مثله أولا لانها اقالة وهي بيع جديد في حق ثالث والموكل ثالثهما كما يستفاد من حواشي الدر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وخمس بنات وترك ما يورث عنه شرعا من عقار

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

٢١

مطلب لورد المبيع على
الوكيل هل له الرد على
الموكل فيه تفصيل

وسواق ونخيل وغير ذلك مما يورث ومن جلة ما تركه ارض فلاحية وارض مرهونة فدفعت
 الابن بعض الارض لانس غرسوها نخيلا ثم مات الابن قبل القسمة عن اولاد وبقيت
 بنت من البنات ثم ماتت عن اولاد فهل اذا طلبوا نصيب امهم مما يورث شرعا يجابون
 لذلك واذا باع ورثة الابن من العقار شيئا قبل قسمته بدون اذن باقي الشركاء لا ينفذ الا في
 نصيبه (اجاب) لو ارث البنت المذ كورة المطالبة بما يخصها من تركه مورثها ويسع ملك
 الغير بدون اذنه موقوف على الاجازة فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنين وترك لهم دارا فباع احدا البنين عن البلد
 وباع الاثنان جميع الدار مع اطلاع البنين وسكوتهم او هما حاضران وتصرف المشتري
 في الدار المذ كورة بالهدم والبناء الرائد قيمة عن قيمة الارض ومضى على ذلك نحو
 سبع عشرة سنة والبنان مطلعان على ذلك والآن حضر الابن الغائب واراد ان يبطل
 البيع في الكل فهل لا يجاب لذلك ويكون البيع نافذا في نصيب له ثعين وما الحكم في حصة
 البنين الحاضرين الساكتين المطلعين على البيع وعلى التصرف في حصتهما تلك المدة
 وما الحكم ايضا في البناء الرائد قيمة عن قيمة الارض سيما والبنان لم يجيز البيع
 (اجاب) لا ينفذ البيع في نصيب الابن الغائب حيث كان بدون اذنه واذا رد البيع فيه
 بطل وكذا لا يكون نافذا في حصة البنين ولو مشاهدين للبيع والتصرف ولهما ما رفع يد
 المشتري وانتراع نصيبهما من يده حيث كان غرا باصل الملك لهما ولم يثبت اذنهما
 لاخوبهما بالبيع ولا اجازتهما له بعد صدوره وانهما بناء المشتري في الدار المذ كورة لنفسه
 مملوك له والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها منزل ورجل ساكن فيه بالاجرة فأراد ان
 يشتريه منها بثمن معلوم فوعدها انه متى قدر على هذا المبلغ يدفعه لها ويوقع البيع فاجابته
 بقولها حين تقدم على المبلغ المذ كور أنجز لك البيع ثم بعد مدة توفي الرجل المذ كور فهل
 يصير المنزل بمجرد قوله ذلك ملكا له أو يكون وعدها نافلا يصح البيع ولا يترتب عليه
 حكم البيع حيث لم يقع من المرأة صيغة ندل على البيع البات (اجاب) لا يترتب على مجرد
 ما ذكره بيع ولما ملكه المنزل المذ كور التصرف فيه ما لم يثبت بيعها له بالوجه الشرعي
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وعن أربع بنات بالغات
 وترك قطعة ارض خربة فباع الابن نصيبه ونصيب اخوته في القطعة الارض لرجل دى
 شوكة من غير اذن باقي الشركاء ومن غير اجازتهم بالغبن الفاحش والغرور بقوله له انها
 لا تساوى الا كذا وكذا من الثمن فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور بقول أهل الخبرة
 يكون له نسخ البيع في نصيبه ونصيب باقي الشركاء حيث لم يجيزوا البيع (اجاب) للبائع
 المذ كور فسخ البيع في نصيبه حيث تحقق الغبن الفاحش مع التغرير بالوجه الشرعي
 ولباقى الشركاء فسخ البيع في نصيبهم والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 اختان من أبيه ولهما ارض ورثوها عن أبيهم ثم غرس الاخ الارض قبل قسمتهما من غير

١٢٦٧

٢٢

١٢١٧

٢٢

رمضان

١٢٦٧

١

شوال

١٢٦٧

٥

سنة
شوال
١٢٦٧ ٨

اذن اختيه ثم باعها من غير اذن ايضا ثم بعد ذلك ما لبثت الاختان بالثالث مغروسا فهل
يجاب الاختان لذلك او هما نصف الارض من غير غرس (اجاب) اذا كانت الارض
ملوكة للموثر لا يكون بيع ابنه نافذا في نصيب اختيه منها بدون اذنها و اجازتهما
وليس لهما استحقاق فيما غرسه في الارض المذكورة من ماله لنفسه بل ياخذان
استحقاقهما في الارض بجهة الارث حسب الفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل باع لآخر ثمانية طقوم مفصلة لم تلبس من الصوف مشغولة
بالخيش بثمن معلوم بعد الرؤية والمعينة فباع المشتري اربعة منها والاخر ان يرد
الباقى على البائع متعلا بقرصها فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بتعطله حيث رآها وعائنها
وقت الشراء بحضرة بينة شرعية (اجاب) فال في الدر المختار متى عاين يعني المشتري

١٢٦٧ ١٤
مطلب متى عاين المشتري
ما يعرف بالعيان اتقى
الغرر

ما يعرف بالعيان اتقى الغرر اه فليس للمشتري المذكور رد ما بقي عنده من الطقوم
بختيار الرؤية حيث رآها وعائنها وقت الشراء ولم يوجد ما يقتضي فساد البيع ولا عبرة
بنفوات وصف يعرف بالعيان والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اكرهه
حاكم بلده على بيع داره بالحبس والضرب و قبض الحماكم منها ودفعه عنه في مظلمة
التوزيع على البسلام المحكام سابقا ومات صاحب الدار المذكور عن وارث أراد
أخذ الدار من واضع اليد عليها ودفع الثمن الذي قبضه الحماكم المذكور فهل يجب
لذلك ويكون البيع بالا كراه غير نافذ عند تحققه بعدم الرضا (اجاب) نعم يجب لذلك اذا
تحقق الا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد ما يفيد الرضا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل فقير له اربع فخلات يقات من ثمرها هو وعياله باعها شيخ بلده لآخر قهر عنه
وقبض الثمن منه بدون اذن صاحبها ومن غير اجازته ولم يكن عليه دين فهل لا يكون
البيع بدون اذنه واجازته نافذا عليه وترفع يد المشتري عنها وتسلم مالها والحال هذه
(اجاب) نعم لا يكون البيع على الوجه المشروح نافذا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له رقيق فرها ربا من خدمته فلقه رجل من بلده مقيم بمحل ولم يمكنه رده لسيده
فباعه لرجل بثمن بخس اقل من قيمته ومراده حفظه عند المشتري لاجل اخبار المالك به

١٢٦٧ ٢٦
ذى القعدة

فهل اذا حضر مالكة له نقض بيعه لاسيما وان مالكة لم يأمره ببيعه ولا اجازته ولا رضاه
وانما امره المالك باحضاره له من أى مكان وآه فيه (اجاب) اذالم يامر المالك الرجل
المذكور ببيع العبد ولم يجز البيع بعد صدوره لا يكون البيع نافذا واذا رده المالك
بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عدد امعلوما من شبكات الدخان
بثمن معلوم وسرق منه البعض ثم ذهب بالباقي الى جهة ليبيعه فيها فعرضه على أهل
الخبرة فعرفوه بان به عيبا قديما فامسك عن التصرف فيه لاجل رده على بائعه فهل اذا
ثبت قدم العيب ولم يوجد من المشتري ما يسقط خيار الرد بالعيب يكون له رد الباقي
واخذ ثمنه من البائع ولا يكون سرقة البعض قبل اطلاعه على العيب مانع له من الرد

١٢٦٧ ١

(أجاب) اذا قبض المشتري كل المبيع وباع بعضه أو سرق يكون له رد الباقي بالعيب القديم الذي اطلع عليه بعد ذلك حيث تحقق قدمه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر اشترى منه آخر نصف جاموسة وهي سليمة من العيوب ومع البائع بينة تشهد له بصحتها وسلامتها من العيوب وقت المبيع فقبضها المشتري ومكثت عنده شهرين وخمسة أيام ثم مرضت في آخر المدة عند المشتري وذبحت عنده فادعى المشتري انها ماتت بسبب غش كان فيها عند البائع وأراد أن يأخذ منه نصف ثمنها الذي دفعه للبائع فهل لا يجب لذلك حيث شهدت البيعة الشرعية بصحتها وسلامتها من العيوب وقت البيع (أجاب) اذا ثبت قدم العيب عند البائع يكون للمشتري الرجوع بالنقصان حيث هلك المبيع بيده ولو برهن البائع على حدوثه والمشتري على قدمه فالقول للبائع والبينة للمشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من شريكه حصصه من دار بثلثين معلوم ووعدته المشتري بأنه يدفع له الثمن بعد مدة قليلة فهل اذا حصل من المشتري مطلق في دفع الثمن ليس للبائع فسخ البيع حيث وقع صحيحا بحضرة بينة وليس له الا المطالبة بالثمن فقط (أجاب) ليس لاحد المتعاقدين فسخ البيع بعد صدوره صحيحا لازما فليس للبائع المذكور الفسخ بدون وجه شرعي ويجب للمشتري على دفع الثمن الحال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخيل باعها ابنه في غيبة أبيه من غير اذن أبيه ومن غير اجازته فحضر الاب ولم يجز البيع فهل لا يكون البيع نافذا ويجوز للمشتري على رد المبيع للمالك المذكور قهر اعنه حيث لم يجز المالك بيع النخيل المذكور ولا عبرة ببيع الابن (أجاب) اذا كان المالك في النخيل المذكور ثابتا للاب لا يكون البيع الصادر من ابنه نافذا بدون اذنه واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نخيلا حصلت لها مرض فاتها رجل اجنبي وهي مريضة فطلب منها ان يشتريه فقال لها انه لا يساوي الا خمسة آلاف فضة مع انه يساوي أكثر من ذلك فباعته له بناء على ذلك فهل اذا تبين بعد ذلك بقول اهل الخبرة انه يساوي أكثر من ذلك وتحقق الغبن الفاحش والغرور يكون لها فسخ البيع واسترداده من المشتري جبراعليه (أجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش مع التغرير من المشتري يكون للبائعة المذكورة فسخ البيع وترفع يد المشتري عنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في سفينة صغيرة مشتركة بين رجلين لاحدهما ثلثاها وللآخر الثلث فباع ابن من له الثلث ان نصيب والده للشريلك من غير اذنه ورضاه في غيبته فهل اذا لم يجز الاب ولم يرض به لا ينفذ ويكون للاب رده وابطاله واسترداده المبيع اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم يكون للاب رد المبيع المذكور ان كان الامر ما هو مستطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخيل وله ابن اخذ في النظام فذهب وراء ابنه حتى خرج من جملة السقط ورجع الى بلده فوجد مشايخ بلده استولوا على نخيله وباعوه بغير اذنه واجازته فهل لا يكون بيعهم نافذا بغير اذنه واجازته ويكون لمالكه رفع يد واضع

١٢٦٧

٦

مطلب برهن البائع على حدوث العيب والمشتري على قدمه فالقول للبائع والبينة للمشتري

١١٦٧

١٢

مطلب المماطلة في دفع الثمن لا تقتضي فسخ البيع الصحيح اللازم

١٢٦٧

١٢

١٣٦٧

١٥

١٢٦٧

٢٢

اليدعته ولا تقبل شهادة مشايخ البلد عليه بانه اجاز ذلك ورضي به (اجاب) لا تقبل
شهادة مشايخ البلدان وبيع مالاك الغير بدون اذن المالك موقوف على الاجازة فان اجاهه
المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر شيئا من النيلة
وقبضها فوجد بها عيبا فاراد ردها على بائعها بالعيب فامتنع البائع من القبول فهل اذا
كان ظاهرا تشهده ارباب الخبرة ولم يبرأ من العيوب يجبر على قبول المبيع ورد بعض
الثمن الذي قبضه (اجاب) للشترى رد المبيع على بائعه اذا وجد به عيبا قديما ينقص
الثمن عند التجار واستردا ما دفعه من الثمن حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل بعنا له بضاعة في ١٧ شعبان سنة ١٧ واشترينا منه بضاعة وعائناها وذلك الشراء
في مقابلة ثمن البضاعة المأخوذة منا ولكن ما صار وزنها وقت المعاينة ومن بعدها سافر
الذي اشترينا منه ووصل محله أخاه وكيل عنه واذن له بان يرز لنا الصنف الذي اشتريناها
منه ويسلمه لنا فوزن لنا وكيله في ١٦ ذى القعدة سنة ١٧ البضاعة وسلمها لنا فقبضناها
وسلمنا له السند الذي كان على أخيه والذي صار باقيا طرفنا مبلغ قليل يصير دفعه
له بعد مضي خمسة شهور حكم الرضا الذي بيننا وبين البائع وبعد مدة ثلاثين يوما حصل
لصاحب البضاعة الاصلى تفليس في حق الناس في مبلغ جسيم فالآن هل للذ كور
رجوع في البضاعة التي اشتريناها منه من بعد اخذها بثلاثين يوما وتسليمنا له السند او
صارت البضاعة حقتنا في مقابلة ما هو لنا طرفه بموجب السند الذي بيده وكيله وماله
عائنا طلب في شيء من ذلك (اجاب) ليس لغرماء البائع معارضة المشتري فيما اشتراه
من غيرهم شراء صحيحا لازما قبل الحجر والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يمالك جانب نخل اكرهه المحاكم على بيعه بالمجس المديد والضرب الشديد فباعه لآخر مكرها
بالمجس والضرب المذ كورين ثم باعه المشتري لرجل آخر فهل اذا ثبت الاكراه بالبينة
الشرعية يكون البيع غير نافذ ويجبر واضع اليد على تسليم النخل للآخر المذ كور بعد
ثبوت الاكراه بالبينة الشرعية (اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع بالوجه
الشرعي يكون للبائع فسخ البيع حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة
كقبضه الثمن طائعا ولا يمنع من الفسخ بالا كراه بيع المشتري بالا كراه لا نحو بالتراضي
بين المشتري الاول والثاني بخلاف فساد البيع بغير الاكراه فانه يمتنع الفسخ فيه بتعلق
حق الغير به بعد القبض الاول وكذا الحكم في كل تصرف حصل في المبيع فاسدا بعد
القبض اذا كان تصرفا يمكن نقضه نحو البيع بخلاف ما لا يمكن نحو الاعتاق فلا يرد بعد
وتجب قيمته بلافرق بين كون الفساد بالا كراه أو بغيره كما يستفاد من عباراتهم
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جارا من آخر بثمن معلوم دفعه له ورده له
بعيب قديم واثبته على يد القاضى وتسلم البائع الجار وقبله منه فهل يؤثر البائع بعد
ذلك بدفع ما قبضه من الثمن ولا يكون له منعه بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر

مطلب الفساد بالا كراه
لا يمنع الفسخ فيه كل تصرف
يقبل النقص بخلاف غيره

(أجاب) على البائع رد ما قبضه من الثمن حيث رد عليه المبيع بالعيب القديم وقبضه وليس له الامتناع بحيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أو أن باعها لآخر بثمن معلوم وقبض البائع من المشتري بعض الثمن وأمر البائع الجاهل بحملها ونقلها إلى مكان المشتري فبعد ذلك باعها البائع لغير المشتري بثمن أكثر من الأول فهل لا يكون البيع الثاني نافذا بدون إذن المشتري الأول وله ابطاله (أجاب) يبيع ملك الغير بدون إذن مالكه موقوف على الاجازة فإن أجازته المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على فخل غير هو واستهلك ثمرته في مصالح نفسه مدة ثم باعه لرجل في غيبة مالكه بثمن معلوم قبضه منه فهل إذا حضر المالك ولم يجز البيع ولم يرض به يكون له رفع يد المشتري عن الفخل ويرجع المشتري بثمنه على من باع له ويكون للمالك تضمين من استولى على فخله واستهلك من ثمرته قدر ما تصح به الدعوى (أجاب) على من استولى على ثمرات الفخل بغير حق واستهلكها ضمائمها وبيع ملك الغير بدون الاذن موقوف على اجازة المالك فإن أجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بضاعة بثمن معلوم من الاوسية وسافر به ليبيعه في جهة فغاب مدة أشهر فاخذ الحماكم جاموسه من داره ودهنها عند شيخ البلد على ثمن البصل فهل إذا حضر رب الجاموسة من غيبته ودفع ما عليه من ثمن البصل يكون له أخذها مع تناجها وإذا باعها شيخ البلد لرجل آخر بغير إذن المالك ورضاه لا ينفذ ببيعها حيث لم يجزه ولم يرض به ويكون له نزعها من يد المشتري (أجاب) يبيع ملك الغير بدون إذن المالك موقوف على الاجازة فإن أجازته المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جار ية باعها لآخر بثمن معلوم ثم بعد ثلاثة أيام أراد أن يردها على البائع متعللاً بانها كثيرة الشر وان بها خبلا في عقلها فامتنع البائع من قبولها منكر الدعواه فترافعا لدى رئيسهما فاصطالحا على يده على ان البائع يردها للمشتري ما تتي قرش وردهما له وقبل المشتري الجارية المذكورة على ما بها فهل إذا أراد بعد مدة أن يردها ثانيا على البائع متعللاً بما تعلل به أولا لا يجاب لذلك إذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (أجاب) اصطالحا على ان يدفع البائع دراهم إلى المشتري ولا يردها عليه جاز ويجعل حطام الثمن وعلى العكس وهو أن يصطالحا ان يدفع المشتري الدراهم إلى البائع ويردها عليه المبيع لا يصح لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز كما في التنوير وشرحه وعليه فليس للمشتري المذکور رد الجارية على بائعها حيث وقع الصلح عن العيب على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في أخ وأخت يملكان قطعة أرض خربة خالية من البناء فباع الاخ نصيبه ونصيب اخته فيها لرجل أجنبي من غير اذنها ومن غير اجازتها ولم تجز الاخت البيع فهل يكون البيع فاسدا في نصيب الاخت ويكون لها أخذ نصيبها من المشتري قهرا عنه حيث لم تجز البيع (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون ولاية شرعية عليه

١٢٦٧ ٢٥

١٢٦٧ ٣٠

محرم ٢ ١٢٦٨

١٣ ١٢٦٨

مطلب اصطالحا على أن يدفع البائع دراهم إلى المشتري ولا يردها عليه جاز ويجعل حطام الثمن وعلى العكس لانه رشوة

١٢٦٧ ٢١

الابادته أو اجازته فان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ابعادية كان
أصلها أرض موات وأحيائها باذن الحماكم فباع نصفها لبنته البالغة الرشيدة بمش معلوم
من الدراهم وهو في حال صحته وسلامته وكتب لها بذلك حجة شرعية من نائب القاضي
ثم بعد مدة مات الاب عنها وعن ابن آخر فأراد الابن الرجوع على الاخت في البيع
بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت البيع من الاب لبنته بالبينة الشرعية وهو في حال صحته
وسلامته يكون البيع صحيحا نافذا وليس للابن معارضة أخته في ذلك (أجاب) اذا
صدر بيع الاب في نصف الأرض المذكورة لبنته حال صحته صحيحا لازما لا يكون لاختها
المذكورة معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى بماله لنفسه دارا ومكت فيهما مدة من الزمان وله أخ موجود فباعها
المشتري لآخر حال حياة أخيه ومكت الا تخوفها سبع عشرة سنة والآن بعد موت
أخيه يدعي البائع المذكور ان الدار لم تكن ملكا له خاصة بل لأخيه نصفها مريدا
بدعواه ابطال البيع في نصفها ولا يثبت له على ذلك فهل والحال هذه لا تعتبر دعواه المجردة
عن الاثبات (أجاب) لا تسمع دعوى البائع بما ذكره والحال هذه لانه سعى في
نقض ماتم من جهته فيرد عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنتان وعندده خمس
عشرة نخلة فكتب النخل للبنتين في حال حياتيه وبأيديهما حجة شرعية بالملك عن أبيهما
ثم بعد مدة من الأيام أخذ الحماكم الرجل المذكور فغلبه فقال له يعني النخل بخمسة
عشر ربالا فأجابته لذلك من غير رضا خوفا منه وأصبح هاربا من بلده فهل اذا لم تجز
البنتان بيع أبيهما لا ينفذ بيعه و يكون البيع غير نافذ من أبيهما حيث لم تجيزا وثبت
ما ذكره بالبينة الشرعية (أجاب) اذا صدر التملك من الاب فيما ذكر من النخل لبنتيه
المذكورتين مستوفيا شرائط الحجة وال لزوم قبل بيعه لغيرهما لا يكون البيع المذكور
نافذا بدون اذنهما والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار وعليهم دين لجهة الديوان
فباعها الحماكم ومشايع الفاحية بدون اذنهم بمقتضى أمر صدر لهم من الديوان بذلك
وقبضوا الثمن بعد ذلك بأيديهم ثم طائعين ودفعوه في الدين المطلوب لجهة الديوان وبعد
مضي ثلاث سنوات مات المشتري عن ابن أراد بيع الدار وذهب للبائعين المذكورين
وقال لهم أعطوني ثمن الدار وخذوا داركم فامتنعوا من ذلك وقالوا له بعها وتصرف
فيها لمن شئت ولا غرض لنا فيها وسلموا في بيعها بشهادة بينة شرعية من أهل البلد
فباعها الوارث بعد ذلك لآخر من غير بلدهم بمش معلوم بحضورهم واطلاعهم وتسليمهم
في البيع فيها ثم ان المشتري باعها أيضا الواحد من أهل بلدهم وبنائها وسكنها مدة من
السنين وكل ذلك باطلاعهم ومشاهدتهم لذلك نحو ثلاث وعشرين سنة والآن أرادوا
ابطال البيع في الدار وأخذها من واضع اليد عليها متعللين بأنهم كانوا باعوها بدون
قيمة المثل فهل لا يجابون لا بطل البيع والحال هذه (أجاب) اذا ثبتت اجازة ملك

١٢٦٨

٢١

مطلب من سعى في نقض
ماتم من جهته يرد عليه
سعيه

١٢٦٨

٣٠

صفر

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٥

الدار البيع طائعين مختارين لا يكون لهم بعد ذلك نقض البيع كما لا يكون لهم نقضه
 بمجرد الغبن فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا خربة من آخر فيها قرن قديم
 فهدمه المشتري وبنها دارا لنفسه من ماله من نحو تسع سنين والآن ظهر أن الدار
 المذكوورة مستحقة للغير فهل إذا أراد رب الدار المستحق مطالبة بآخرتها مدة سكناه لا يحجب
 لذلك وعلى الباقي ضمان ما أتلفه منها قبل البناء يقول أهل الخبرة وإذا اتفق رب الدار
 مع الباقي على أنه يدفع له ما صرفه في البناء ويستقطع قيمة ما أتلفه يحجب لذلك ويكون
 للباقي الرجوع بما دفعه للبائع له حيث ظهرت مستحقة للغير (أجاب) إذا اشترى دارا
 وبني فيها فاستحققت الرجوع بالثمن وقيمة البناء على البائع إذا سلم النقض إليه يوم تسليمه
 وإن لم يسلمه فبالثمن لا غير كما في الدر المختار وبالجملة فالعنا يرجع إذا بني أو غرس بقيمة
 ما يمكن نقضه وتسليمه للبائع فلا يرجع بقيمة حص اوطين اه ولا مطالبة للمستحق
 على المشتري بالاجرة حيث لم تكن الدار وقفا وليتيم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 باع لابنه الصغير حصة من دار بثمن معلوم وقبل ولده البيع وصار يؤجرها ويأخذ
 أجرها مدة طويلة ثم أراد الرجوع وفسخ البيع بعد بلوغ ابنه بمدة طويلة فهل لا يمكن
 من ذلك ويلزم الأب دفع اجرة المحصة المبيعة لابنه تلك المدة حيث استهلكها في شؤون
 نفسه بلا ضرورة سيما وإن الوالد اعترف عند القاضي بالبيع ويحمل البيع عنده وإذا أعطى
 الوالد المذكور دراهم لرجل أجنبي واعترف بأن الدراهم ملك لابنه القاصر المذكور
 وقال للأجنبي جعلت شريكك لابني بعد ان وضع الأجنبي دراهم عليها ويكون لك الخمس
 ولابني الثلاثة أنجاس وصار الأجنبي يتجر فيها على هذا الشرط مدة طويلة ويأخذ الوالد
 ربح الثلاثة أنجاس ولده ثم بعد ذلك أخذ الوالد المال الذي يخص ولده من الشريك فهل
 للولد بعد بلوغه مطالبة الأب بالمال الذي اعترف به وبربحه أولا (أجاب) للابن المذكور
 بعد بلوغه شيدا مطالبة أبيه بما ثبت له عليه من المال حيث لا مانع وليس لاحد
 المتعاقدين فسخ البيع بعد صدوره صححنا لا زما بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في ذمي اشترى من آخر صاعا ودفع له بعض الدراهم وبقي بدمته البعض الآخر وكتب
 له وثيقة بخطه بان الباقي من ثمن المصاع كذا من الدراهم ديناه عليه بذمة المشتري
 المذكور ولم يعين أجلا فهل إذا طالت المدة يكون للبائع مطالبة المشتري المذكور بما
 بقي بدمته من الثمن المرقوم وإذا تعال المشتري بأن طول المدة مسقط لطلب البائع يباقي
 المبلغ لا عبرة بتعاليه حيث كان مقررا بما ذكر (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فلو
 فرضنا كون البيع المذكور صححنا لا زما في جميع المصاع يكون للبائع المطالبة بباقي
 الثمن حيث كان المشتري مقررا ولكن من المعلوم ان بيع الذهب او الفضة بأحد التقدين
 يشترط في صحته قبض البديلين في المجلس لمحرمه النساء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى من آخر مقدار معلوما من العطر شاه المسمى باللغة التركية كلياغ وقبض المشتري

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٧

المبيع وأطلع عليه أهل الخبرة ليبيع لهم منه فظهر وتحقق أنه عطر فتنه وإن عطر القننة فتنه قليل نافع والمشتري يجهل ذلك ولا يميز بين عطر الشاه وعطر القننة فهل يكون للمشتري رد المبيع وأخذ الثمن من البائع أو يدفع له بقدر الثمن عطر شاه (أجاب) نعم يكون للمشتري رد المبيع المذكور إذا كان الواقع ما هو مسطور وذلك إما لاختلاف الجنس فيبطل البيع وأما لفوات الوصف المرغوب فيه فيصح ويتخير المشتري في قبوله ورده واختلاف الجنس مبنى على تفاوت الأغراض وعدمه ولو اشتري عبدا على أنه خباز فإذا هو كاتب يتعلق العقد بالشار إليه دون المسمى وينعقد لوجوده ويتخير لفوات الوصف لاتحاد الجنس فلا يختلف الجنس تعلق العقد بالمسمى ويبطل البيع لانعدامه كمن اشتري فصاعا على أنه ياقوت فإذا هو زجاج ولو يباعه ليل على أنه ياقوت أجزأه هو أصغر صمغ المبيع ويتخير لاتحاد الجنس وفوات الوصف المرغوب فيه كما يستفاد من الدرور رد المختار من أوائل البيع الفاسد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بقرة وقبضها وتصرف فيها مدة كثيرة بالحرث وغيره وولدت عنده فحدث بها شلل وأراد المشتري ردها على البائع مدعي أن هذا عيب قديم فهل لا يثبت الرد بمجرد دعواه سيما إذا كان أهل الخبرة يقولون هذا عيب حادث وليس بقديم (أجاب) ليس للمشتري رد المبيع بالعيب الحادث عنده ولو برهن البائع على حدوثه والمشتري على قدمه فالقول للبائع والبينة للمشتري كما في الدرور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل نوى عن بنات وابن ابن وزوجتين وترك ما يورثه شرعا من نخيل ودار فاستولى ابن شيخ البلدة على ما ذكر من النخيل والدار كما وانه داشوكة فطلب ورثة المتوفى حقهم منه فادعى أنه اشتراه من إحدى الزوجتين فهل إذا ثبت البيع ينقضي حصتها دون حصصهم حيث لا اذن منهم ولا اجازة ولم يأخذ ما يخصهم بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا ينفذ بيع ملك الغنم يربدون ولاية شرعية للبائع وإن رده المالك بطل والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم جميع الدار لرجل بثمن معلوم في غيبة باقي الشركاء ثم بعد ذلك حضر الشركاء وعلموا بالبيع وقبض الثمن ولم يجيزوا البيع وطلبوا أخذ نصيب الشريك البائع بالشفعة فور علمهم بالبيع والثمن واشهدوا على ذلك عند العقار فهل يكون البيع غير نافذ في نصيبهم ويحكم لهم بالشفعة في نصيب الشريك البائع حيث توفرت شرائطها ويجبر المشتري على رد جميع الدار لباقي الشركاء (أجاب) لا ينفذ بيع أحد الشركاء في نصيب الباقيين بدون إذنهم ويتوقف على إجازتهم فإن أجازوه فنقدوان رده بطل وينقض للشرىك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين أخوين صارت قسمتها بينهما وأخذ كل واحد منهما استحقاقه في جهة معلومة وبعد إقامة الجدار بينهما أبقى كل واحد منهما لنفسه جزءا من نصيبه لير منه فأحدهما جعل عمره ضيقا والثاني جعل عمره واسعا وبقي الممران متلاصقين فبعد

١٢٦٨

٢٢

مطلب عند اختلاف الجنس
في البيع لا يصح العقد
أصلا ومع اتحاد وفوات
الوصف المرغوب فيه يصح
ويتخير المشتري

ربيع الاول

١٢٦٨

١
مطلب اختلاف في حدوث
العيب وقدمه فالقول
لمدعي الحدوث والبينة
لمدعي القدم

١٢٦٨

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

مطالب زوائد المبيع فاسدا
مضمومة بالعقد

٢٦

١٢٦٨

٢٦

١٢٦٨

مطالب للمشتري الرد
بظهور الخيانة في المراجعة

مدة حصلت مشاورة بينهما فأراد اقسمة الممرين فطلب صاحب الممر الضيق ان يأخذ
جانباً من نصيب أخيه اما ببيع أو بمبادلة فامتنع أخوه فهل لا يجبر على شيء مما ذكر
(أجاب) نعم لا يجبر الا على المذكور على بيع شيء من عمره المملوك لا والله تعالى أعلم
(سئل) في اخوة بعضهم قاصر والبعض بالغ بما يكون جانب نخيل عن أبيهم فأمسك شيخ
البلد احداً من الاخوة وجسه وضر به ضرباً شديداً على بيع النخيل له فباعه له مكرهاً في غيبة
باقي الشركاء واستولى على جميع النخيل واستغل ثمره لنفسه مدة فهل اذا ثبت الاكراه
بالينة الشرعية يكون البيع فاسداً في نصيب البائع ونصيب باقي الشركاء أيضاً حيث
لم يحيزوا البيع ويجبر شيخ البلد على تسليم النخيل لأربابه وللقصر بعد بلوغهم محاسنته
على ثمر النخيل حيث كان معلوم القدر واستهلكه في مصالح نفسه (أجاب) للمكره
بعد زوال الاكراه فسخ البيع في نصيبه كما لباق شركاء البائع المذكور رد البيع وان
لم يثبت الاكراه الشرعي حيث كان البيع بدون اذنهم ولم يقصر بعد بلوغه رشيداً
مطالبة من استولى على نخيله تعدياً يبدل ما استهلكه من ثمرته وكذا للبائع والبائع
بالا كراه بعد فسخ البيع تصمين المشتري زوائد المبيع المنفصلة المتولدة كالثمر حيث
استهلكها المشتري كما يستفاد من تنقيح الحامدية من أوائل الاكراه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى حصاناً من رجل بثمن معلوم قبضه المشتري من البائع ثم اطلع
على عيب به في اليوم الثاني فاردده للبائع فامتنع من أخذه فهل اذا ثبت العيب بقول
أهل الخبرة والمعرفة بان هذا عيب قديم يكون للمشتري رده وابطال البيع ومطالبة
البائع بالثمن (أجاب) من وجد عيبه ما ينقص الثمن عند التجار اخذه بكل الثمن أو رده
على بائعه فلامشتري المذكور رد المبيع بالعيب القديم بعد تحقق ذلك باوجه الشرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لاخر جارية على ان ثمنها عليه من بائعها خمسة
وخمسون ريالاً بمذفع وياخذ بمحافوقها خمسين قرشاً مع كون الجارية سليمة من العيوب
وانعقد البيع على ذلك وقبضها المشتري ثم بعد ذلك ظهر أن الجارية كان لها مال قبل
ذلك باعها الرجل آخر بخمسين ريالاً بمذفع فظهر أن الجارية عيباً ردت بسببه فحضر
الرجل الذي باعها للمشتري المذكور واشترها على عيبها باربعين ريالاً بمذفع فهل اذا
ثبت التدليس في الثمن من البائع والعيب يكون للمشتري ردها (أجاب) اذا ظهرت خيانة
البائع في المراجعة باقراره او برهان على ذلك او بنكوله عن اليمين اخذ المشتري المبيع بكل
الثن أو رده على بائعه فلامشتري المذكور رد الجارية المذكورة على بائعها بعد ثبوت
خيانته في المراجعة بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في فرس مشترك بين اثنين
مناصفة بينهما مسافة بعيدة فباع أحد الشريكين نصيبه لرجل بثمن معلوم بموجب حجة
شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون فذهب المشتري الى الشريك الثاني ليتسلم النصف
الذي اشتراه فاخبره الشريك الثاني وأضع اليد بانه باع الربع من نصيبه والربع من

٢٦ ١٢٦٨

نصيب شريكه لا خوفه اذ لم ياذن الشريك الغائب لشريكه بالبيع ولم يحزه ولم يرض به لا ينفذ ويكون بيعه هو لنصيبه من الرجل المذكور صحيحا نافذا (أجاب) اذا باع أحد الشريكين حظ شريكه أو بعضه بدون اذنه توقف على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة أخذوا من آخر دراهم يدفعون له بها بلحا كيبس ولم يعينوا له وقت الاستلام ولا قدر الثمن ودفعوا له قدرا معلوما على مرات متعددة فاستهلكه صاحب الدراهم بالبيع والتصرف فيه فهل والحال هذه يكون سلما فاسدا وعلى من استهلكه ضمانه بثمن مثله وقت استهلاكه واذا طلبوا منه الزيادة على الثمن المذكور لا يجابون لذلك (أجاب) اذا كان البيع فاسدا وقبض المشتري المبيع برضا بائعه صريحا أو دلالة ولم ينهه البائع ملكه المشتري بمثله ان مثليا والا فبقيته يوم قبضه يعني بعد هلاكه أو تعذر رده كافي الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) من فاضى الجيزة في امرأة ادعت أنها باعت فخيلا ثم أرادت فسخ البيع متعلقة بانه كان بغير قيمة مثله وانها تجهل البيع والشراء وانها تطلب ان يذهب معها بينة من جيرة البلاد وينظروا النخيل المذكور وقيمتها وانها قبل ان تباع لهم النخيل المرقوم كانوا واضعين أيديهم عليه فحو خمس وعشر بن سنة وهم يستغلون ثمره في كل سنة بمبلغ خمسمائة قرش وبعد ذلك باعت لهم النخيل المرقوم في التاربج المرقوم وتريد الا أن مطالبتهم بما استغلوه من ثمر النخيل المرقوم في المدة المرقومة فهل تجاب لذلك وتسمع دعواها (أجاب) لا يفسخ البيع بمجرد دعوى الغبن ولا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة على فرض صحتها فيماعد ما استثنى ان كان المدعى عليه جاحدا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور والاثاث القصر وترك ما يورث عنه شرا عامن النخيل فادعى شيخ البلد بأن على الميت دينانا حضر رجلا من أقارب أميت غير وارث ولا وصي ولا قيم وأمره ببيع النخيل المذكور فباعه فهل والحال هذه لا ينفذ به واذا بلغ القصر ولم يميزوا البيع ولم يرضوا به يكون لهم نزعهم من واضع اليد ومحاسبته على ما استغله من ثمره حيث كان الحق ثابتا لهم فيه عن مورثهم بالبينة الشرعية (أجاب) نعم لا ينفذ بيع الرجل المذكور ان كان الامر ما هو مפורول لا يتم بعد بلوغه رشيدا انتزاع النخيل الموروثا من واضع اليد عليه ومحاسبته على ما استهلكه من ثمره حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض براح خالية من البناء والانقاض باع منها بعضا باذرع معلومة بحدودها الاربع لرجل آخر وكتب له بذلك حجة ثم بعد مدة باع كامل باقي الارض الى آخر وحددها بحدود أربعة الحدود القبلية للملك المشتري الاول والبحرى وما بقى من الحدود

٢٩ ١٢٦٩
مطلب اذا قبض المشتري
المبيع فاسدا برضا بائعه
ما سكه بمثله أو قيمته يوم
قبضه
ربيع الثاني

٢ ١٢٦٨

٢ ١٢٦٨

ارض ملك ملا كما شرعوا وعند كتابة الحجة أملى القاضي عن قياس الارض المبيعة ثانيا ثم ظهر بالارض المذكور المبيعة ثانيا زيادة أذرع عن المقاس المحرر بالحجة فهل للبائع الرجوع في هذه الزيادة أم العبرة بالحدود وتكون حق المشتري الداخلة في حدوده المصدق

عليها البائع حين البيع (أجاب) العبرة لما وقع عليه العقد لا لما كتب في الحجة بناء على
 الاملاء في ثبوت صدر البيع في جميع ما فضل عن المبيع أو لا كما هو مذكور لا يكون للبائع
 بعد ذلك الرجوع فيما وقع عليه العقد ولا عبرة بالاملاء الصادر بعد العقد والحال هذه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا عن أبيه وجده خرج من بلده وغاب مدة من السنين
 ثم رجع لبلده فوجد شيخ البلد تعدي عليه بدون ولاية شرعية وتصرف فيه بالبيع
 لثلاثة رجال أجانب واقتسموه اثلاثا فهل إذا لم يحجز المالك المبيع ولم يرض به لا ينفذ
 به ولا تصرفه ويكون للمالك المنزل فسخ البيع واسترداد عقاره من أيديهم حيث كان
 التحق ثباته فيه عن أصوله بالطريق الشرعي (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون
 ولاية شرعية فإن أجاز له المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له جاموسة وآخر له ثور فباع ابن رب الثور لثور لصاحب الجاموسة مقايضة وزيادة على
 ذلك مائتي قرش يدفعه مامالك الثور فهل إذا كان البيع بمباشرة ابن المالك
 المذكور وأجاز له أبوه ورضي به يحجز ممالك الثور وعلى دفع المائتي قرش ولا عبرة بانسكار
 أبيه بعد ثبوت الإجازة الصحيحة والرضا بالبيع على الوجه المذكور (أجاب) الإجازة
 اللاحقة كالوكالة السابقة فإذا ثبت أن المالك أجاز عقداً به المذكور ورضي به لزمه
 موجب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبداً رقيقاً بثمن معلوم
 غره وغبنه فيه البائع بقوله أنه يساوي كذا من الثمن ثم تبين بعد ذلك أنه لا يساوي
 ذلك وإن البائع غبنه في قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل إذا ثبت الغرور
 والغبن الفاحش بشهادة البينة الشرعية يكون للمشتري فسخ البيع وتسمع الدعوى
 بذلك من المشتري ولو بعد الزامه بثمن العبد وجب عليه (أجاب) إذا تحقق الغبن
 الفاحش مع التغرير بما ذكر يكون للمشتري فسخ البيع حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى خيولاً من الميرى للعهد فاشترى منه رجل آخر بعض الخيول
 وافترق معه بحضرة بينة شرعية أنه يدفع له ثمنها حكم ما تاتي به المحافظة من بلاد الروم
 حيث لم يعلم الثمن حين ذلك فتأخرت المحافظة مدة أشهر فبات المشتري الثاني قبل
 حضورها أو بيعت تركته وفيها الخيول المذكورة باقل مما اشترى به فالمشتري
 الأول يريد أخذ الثمن المذكور في المحافظة والورثة يريدون دفع الثمن حكم ما بيعت به
 الخيول في التركة فهل لا يجابون لذلك حيث كان هناك بينة تشهد بان مورثهم اشتراها
 بحكم الاثمان التي تأتي بها المحافظة إذا تحقق ما ذكر (أجاب) شراء المشتري الثاني على
 الوجه المستطور غير صحيح وعليه قيمة ما اشتراه يوم القبض حيث قبضه وتعذر رده فتؤخذ
 من تركته بعد وفاته وكذا الشراء الأول إذا لم يبين ثمنه حال العقد والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك شبة جاموس باع نصفها لآخر بثمن معلوم مؤجل فخل الاجل وطلب
 البائع الثمن فجيز عن دفعه فتعاقبوا ولا يأخذ البائع مبيعاً بدلاً عن الثمن ثم بعد ذلك باعها

ربیع الثاني سنة

١٢٦٨

٣٠

جمادی الاولى

١٢٦٨

١

مطلب اشترى شيئاً ثم اشرك
فيه آخر فهذا بيع النصف
بنصف الثمن

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٢

مطلب ما يكتب في وثيقة
السلم من قوله جديد عامه
مفسد له قبل وجود
الجديد

لا خرفه عدان نجت عند المشتري الثاني ادعى من كان اشتراها أو المالك فهل لا يجب
لذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (اجاب) لأملاك للمشتري الاول في الجملة وسنة
المذكورة بعد ثبوت الاقالة منه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض
مشملة على أشجار فاسقط حقه من جزء منها مجردا عن الشجر ثم باعه نجسين شجرة من جملة
الشجر الذي يملكه غير معينة ولم يبينها بالا فزار ثم قال له شاركك في بقية الشجر ولم يزد
على ذلك شيئاً فهل يكون هذا البيع فاسداً حيث جهل المبيع ولا يصح هذه الشركة
(اجاب) بيع الاشجار على الوجه المذكور غير صحيح ولهظ شاركك ان كان للبيع
فيصح بشرط علم المشتري فيه وببيان الثمن وقبول الآخر قال في الدر من الشركة ومن
اشترى عبداً مثلاً فقال له آخر اشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعده
صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به اه وفي رد المحتار بعد كلام قلت
ومثله في الذخيرة اشترى شيئاً ثم اشرك فيه آخر فهذا بيع النصف بنصف الثمن الذي
اشتراه به اه ومقتضاه انه يثبت فيه بقية احكام البيع من ثبوت خيار العيب
والرؤية ونحوه وانه لا بد من علم المشتري بالثمن في المجلس وهو خلاف المتبادر من قول
المصنف وان بعده أي بعد القبض صح الى آخره فتأمل اه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى من آخر داراً خربة بثمن المثل واستولى عليها المشتري وبنائها وصار يتصرف
فيها مدة احدى عشرة سنة ثم بعد مضي هذه المدة اراد البائع ان يرجع على المشتري متعللاً
بانه باعها له بثمن بخس وذلك للحيلة على ابطال البيع فهل لا عبرة بتعلله بذلك بدون وجه
شرعي ويكون البيع صحيحاً فاذا حيث كان الثمن ثمن المثل في زمن البيع يقول أهل
الخبرة (اجاب) اذا صدر البيع صحيحاً فاذا لا يكون لاحد المتعاقدين فسحبه بدون وجه
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغاً من الدراهم على امره على ان
ياخذ منه كذا ضريبة مما يزرعه من الارز في ذلك العام كل ضريبة بكذا والضرريبة قدر
معلوم عندهما فبعد حصاد الارز دفع له قدر ما منه وباع منه جانباً لانا فساراد دفع
الدراهم معارضة المشتري متعللاً بانه احق منهم بسبب دفعه الدراهم على الوجه المذكور
فهل حيث كان دفعه للدراهم في مقابلة ما يخرج من زراعته هذا العام لا يكون له
معارضة المشتري فيما بعد قبضهم لما اشتروه (اجاب) نعم لا يكون له معارضة المشتري
والحال هذه وليس له المطالبة بالمسلم فيه لفساد السلم بعدم استيفاء شرائطه التي منها عدم
انقطاعه من وقت العقد الى وقت المحل ففي الدر من السلم ولا أي لا يصح السلم في حنطة
حدثة قبل حدوثها لانها منقطعة في الحال وكونها موجودة وقت العقد الى وقت المحل
شرط فتح ثم قال قلت وعاليه فما يكتب في وثيقة السلم من قوله جديد عامه مفسد له أي
قبل وجود الجديد اما بعده فيصح كما لا يخفى اه وقوله في حادثة السؤال مما يزرعه من
الارز في ذلك العام من قبيل ذلك وما قبضه من المسلم فيه يجب رده ان كان قائماً والافعليه

مثله وله رأس ماله كما هو الحكم في البيع الفاسد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن ابن قاصر وعن بنتين بالغتين وترك دارا فباعها احدى البنتين في غيبة أختها وقصر
الاخ فبعد بلوغ القاصر توافعوا الذي احكام الشرعي وفسخوا عقد البيع في نصيب الاخ
والاخذ واشترى المشتري المذکور نصيبهما من ثمن معلوم في الذمة فهل اذا امتنع
من الدفع لهما مائة لبيعة البيع الاول لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلاه اذا تحقق ما ذكر
بالطريق الشرعي (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر كما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارا باعها لآخر بثمن معلوم دراهم ودار قومته تلك الدار التي هي من جلة
الثن بقدر معلوم من الدراهم والبائع لم يعاينها ثم بعد ان عاينها هو وأهل الخبرة تبين انه
مغبون فيها بغرور فهل اذا ثبت الغبن فيما باعه أو فيما اشتراه بقول أهل الخبرة ونظرهم
في ذلك والغرور بالوجه الشرعي تنحل عقدة البيع وترد الدار لصاحبها (اجاب) الغبن
الفاحش مع التغرير يثبت لكل من البائع والمشتري خيار الفسخ والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن أربعة بنين وعن أربع بنات وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا من
دار ومواش وغير ذلك مما يورث فقصر في بعض الورثة ببيع بعض من المواشي بدون اذن
بقية الورثة ورضاهم فهل لا ينفذ تصرفه في نصيب غيره اذا لم يجزه ولم يرض به ويقسم
جميع ما تركه الاب بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (اجاب)
للزوجة الثمن فرضا والباقي يقسم بين الاولاد المذکورين للذكر مثل حظ الانثيين ويبيع
احدهم شئ من التركة بدون ولاية شرعية موقوف على اجازة الباقي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى حصانا من امرأة بثمن معلوم في الذمة مؤجلا الى أجل معلوم فبعد
مضي الاجل طالبت به ثمن الحصان المذکور فامتنع من الدفع ويريد ان يرده عليها بدون
وجه شرعي فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك ويجبر على دفع ثمن الحصان المذکور لها
(اجاب) بعد صدور البيع من المتعاقدين صحيحا لازما لا يكون لاحدهما فسخه بدون وجه
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون طاحونة بالميراث عن أبيهم وضعوا
أيديهم عليها مدة ثم خرجوا الى بلدة أخرى خوفان ظالمهم وأقاموا فيها سوية مدة قليلة
ثم رجعوا الى بلدتهم فوجدوا مشايخ بلدتهم باعوا الطاحونة المذكورة بغير وجه شرعي
واخذوا ثمنها ولم يعطوه مالا كما ولم يدفعوه في جهة تخصهم فهل اذا حضر واحد ولم يجزوا بيع
المشايخ المذکورين لا ينفذ البيع وتكون الطاحونة باقية على ملك اصحابها واذا عمل
المشتري بان المشايخ المذکورين باعوا الطاحونة بمحضور ملا كما ورضاهم ولم يكن عنده
بينة تشهد بذلك لا يعمل بقوله (اجاب) بيع المشايخ الطاحونة المذكورة بدون اذن
ملا كما موقوف فان لم يجزه الملاك وردوه بطل حيث لم يثبت المشتري رضاهم به والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا باعه لآخر باختياره بثمن معلوم قبضه من
المشتري بموجب حجة شرعية مشهولة بختم قاضي الولاية ثابتة المضمون بالبينة الشرعية

١٢٦٨ ١٩

١٢٦٨ ٢٢

١٢٦٨ ٢٩

جادی الثانية

١٢٦٨ ٣

١٢٦٨ ٣

فهل اذا اراد البائع الآن ابطال البيع متعللا بانه كان مريضا وقت بيعه له وانه كلفه
 زيادة عن الثمن الذي باعه به لا يجب لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذکور وكون البيع
 صحيحا فاذا حيث كان هناك بينة تشهد بانه كان صحيحا وقت البيع وانه صدر عن طوع
 واختيار (اجاب) حيث صدر البيع من المتعاقدين صحيحا لا زما لا يكون لاحدهما
 فسخه بدون وجه شرعي فليس للبائع المذکور فسخ البيع بمجرد تعلله بما ذكر والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف سفينة بثمن معلوم الى اجل معلوم بحضرة
 بينة شرعية ثم بعد وقوع البيع باربعة ايام باع البائع المبيع ثانيا للرجل آخر بدون اذن
 من المشتري وبدون اجازته فهل اذا ثبت البيع الاول من المالك يكون صحيحا فاذا
 ويكون باقيا على ملك المشتري الاول ولا يكون البيع الثاني نافذا حيث لم يحجزه (اجاب)
 يقضى للمدعي الشراء أولا حيث ثبت شراؤه بتاريخ سابق على شراء المشتري الثاني والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك دارا فاستولى الابن على
 الدار مدة ثم بعد ذلك باعها الابن لشيخ البلد من غير اذن اخته ومن غير اجازتها ثم ماتت
 الاخت عن اولادها ولم تجز البيع فهل والحال هذه لا يكون البيع نافذا في نصيب
 الاخت ويكون لورثتها الاستيلاء على نصيبها في الدار المذكورة ويجوز للمشتري على
 تسليم نصيب الاخت الميتة لورثتها (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون ولاية عليه
 فيكون موقوفا على اجازة مالكه فان اجازته نفذ وان رده بطل والاجازة بعدموت المالك
 من وارثه لا تصح لان شروطها قيام البائع والمبيع وكذا الثمن لو عرضا وقيام صاحب
 المتاع أيضا كما في الدر من فصل في القضولى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع جارية
 لا تحرم بثمن معلوم ثم باعها المشتري لآخر أيضا فبكت عنده مدة وادعى انه ظهر بها رجل
 ثم ردها للبائع الثاني فقبلها منه ثم اراد الثاني بعد قبولها ان يردّها على البائع الاول مع
 انها اخبرت بان الحمل ليس من البائع الاول فهل والحال هذه اذا لم تلد الا بعد مضي ستة
 أشهر من وقت البيع الاول لا يمكن المشتري الاول من ردها للبائع له وهل اذا ولدت لاقول
 من ستة أشهر يكون قبول البائع الثاني لها من اشتراها منه مانعاً له أيضا من ردها للبائع
 الاول (اجاب) اذا باع شخص ما اشتراه قبل اطلاقه على عيب به فرد عليه بعيب قديم
 يردّه على بائعه لو رد عليه بقضاء بعد القبض ولو رد عليه برضاه بلا قضاء لا يكون له الرد
 على بائعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لرجل مكانا بعضه عن نفسه وبعضه بوكالته
 عن أمه بثمن معلوم على يد قاضي بلد هم وقبض بعض الثمن وكل ذلك من غير اكرام
 عليهم ما في ذلك والآن يدعى البائع ان ثمن المكان المتباع بخس وانه أنقص من ثمن
 المثل وتوجهها الى المهندس واحضراه وبجبتة اناس وافادوا بانه أنقص من ثمن المثل
 فهل بهذا التعلل يفسخ عقد البيع المذکور أم لا (اجاب) لا ينفذ بيع الوكيل بالغبن
 الفاحش وليس للبائع نقض البيع في حصته بالغبن الفاحش اذا لم ينضم اليه تغريرا على

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٧

مطلب في شروط اجازة
 بيع القضولى

١٢٦٨

١٠

مطلب رد عليه بعيب قديم
 بقضاء يكون له الرد على
 بائعه وان برضاه لا

١٢٦٨

١٥

مطلب لا ينفذ بيع الوكيل
 بالغبن الفاحش

ما به القموى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة؛ ليكون دارا يبلاد الرقب باعوهما الرجل
 بثمن معلوم قبضوه وقبض المشتري الدار وانشا وعمر فيها بناء من ماله وصارت قيمتها بعد
 البناء أكثر من قيمتها وقت الشراء باضعاف اضعاف كثيرة وانتفع بها مدة من السنين
 ثم بعد ذلك مات البائعون الا واحد ادعى بانه كان باع بدون قيمة المثل ويريد ابطال
 البيع لكونها صارت الآن تساوى أكثر من ذلك وينظر لقيمتها الآن فهل بعد ثبوت
 البيع بقيمة المثل في ذلك الوقت من البائعين وانشاء المشتري بها البناء والعمارة
 وانتفاعه بها المدة المذكورة لا يجاب البائع المذکور لا بطل البيع ولا عبرة بما تعلل
 به (اجاب) نعم لا يجاب البائع المذکور لفسخ البيع في نصيبه بمجرد تعلمه المسطور والله
 تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في عقار آل لهم بالارث عن مورثهم باع الورثة
 نصيبهم منه لواحد منهم وتصرف فيه المشتري بالبيع ثم بعد ذلك أراد المشتري ابطال
 البيع ورد على الورثة متعللا بانه اشتراه منهم بالغبن فهل يكون تصرفه فيه وبيعه بعد
 الشراء من ورثة أبيه مانعاً له من ذلك لاسيما والمبيع بيد المشتري منه (اجاب) لا رد
 بمجرد الغبن الفاحش بدون غرور وعلى فرض عدم خروج المبيع عن ملك المشتري بالبيع
 الصحيح البات والله تعالى أعلم (سئل) في زيد اشترى من ورثة عمر ووههم ذكورا واثاث
 بالغون راشدون قطعة أرض براحا خالية عن الانتااض بثمن معلوم من مدة سنوات يمنع
 البناء فيها من طرف الحكومة والانتفاع بها آيلة لهم بالارث وقبضوا الثمن وحرروا سند
 مبايعة مدموغام وضوعابه جلة شهود فهل اذا فرض من بعد مدة ثلاثين يوما من البيع
 وقبض الثمن أنه صار الترخيص في البناء والانتفاع بالارض المذكورة يسوع للبائعين
 المذکورين الرجوع على المشتري المذکور وتنقض بيعهم واسترداد الارض المذكورة
 منه وهل يجبر المشتري على ذلك (اجاب) بعد صدور البيع من أهله في محله صحيحا لازما
 لا يكون لأحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي فليس للبائعين المذکورين والمحال
 هذه فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنته القاصرة وترك
 ما يورث عنه شرعا ومن جلة متروكاته قطعة أرض مغروسة أشجارا بها ساقية فباع
 الزوجة المذكرة كورة نصيب بنتها من الأشجار والساقية ولم تكن وصيا عليها ثم بعد
 مضي مدة قليلة أقرت البنت بالبلوغ واجازت البيع وسما عند الاقرار ثلاث عشرة سنة
 والظاهر يكذبها في هذا الاقرار فهل والمحال هذه لا تعتبر اجازتها للبيع الصادر من
 أمها سيما وانها لم تبين ما بلغت به من حيض أو غيره (اجاب) في التنوير وشرحه وقف
 بيع مال الغير ولو الغير بالغ عاقل فلو صغيرا أو مجنونا لم ينقض أصلا كما في الزواهر معزيا
 للعاوى اه ومنه يعلم عدم نفاذ بيع مال القاصرة المذكرة باجازتها بعد بلوغها لعدم
 اعتقاده أصلا الا أن العلامة ابن عابدين نقل ما يخالفه وجهه من قسم الموقوف اذا كان له
 مجيز حال صدوره من ولي أو قاض وعليه فينفذ باجازه القاصرة بعد بلوغها والمحال هذه

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

وجب
١١

١٢٦٨

١٢

وقوى ذلك فراجعه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أسيرامع أفار به ذوى
الرحم الهرم منه الصغار ثم أراد ان يفرق بينهم بالبيع فامتنعوا من ذلك فهل يجوز له
ذلك أم لا (اجاب) لا يفرق بين صغير وذى رحم محرم منه الا اذا كان بحق مستحق
نكرو وجه مستحقا ودفع أحدهما بالجناية وبيعه بالدين ورده بعيب والمراد عدم الحمل
وكرهية التفريق لا فساد البيع والبيع والشراء في ذلك سواء وعن أبي يوسف انه
يفسد البيع في قرابة الولاد ويجوز في غيره وعنه انه يفسد في الجميع زيلعي أفاده أبو السعود
في حاشيته على مسكين من أواخر البيع الفاسد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
بائعها الأمر بثمن معلوم وتواعد على قبض الثمن الى أجل معلوم وأقبضها الدار ثم بعد
ثمانية أيام باعها ثانيا لرجل آخر بالثمن الاصلى الذى باع به أولا للمرأة المذكورة وقبض
منه الثمن فهل اذا كان مع المرأة بينة ببيع الرجل المذكورة لها الدار أولا لا يكون له
البيع ثانيا وتبقى الدار على ملك المرأة المذكورة ولم يكن الا الثمن المعلوم (اجاب)
اذا أثبتت المرأة المذكورة شراءها لما ذكر بتاريخ سابق على بيع المالك لذلك
الرجل لا يكون البيع الثانى نافذا بدون اذنها واجازتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
توفي الى رحمة الله تعالى عن بنته وأخيه والبنت في بلد غير بلد أبيها فجاء ابن أخى الميت
الى البنت وطلب منها بيع ما يخصها من تركة أبيها وهى جاهلة بما يخصها من تركة أبيها
قدر او جنسا وعينا فوكلت في بيعه شخصا جاهلا بعين التركة وقد رما يخص الوارثة
منها فباع الوكيل المذكورة عنها فهل لا يصح البيع لجهل الوارثة و جهل وكيلها بالعين
والقدر والجنس ولها الرجوع (اجاب) أفاده في تنقيح الحامدية ان جهل المشتري المبيع
يمنع صحة البيع لاجهال البائع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوما
من الدراهم ليشتري له به عجلة جاموس بطريق الوكالة عنه فاشترها الوكيل بالقدر
المعلوم لموكله ووضعها عنه ورجل آخر لينتفع بها باذن موكله ثم بعد مدة من الزمان
ادعى واضع اليد بان له ثلثا فيها باعه له الوكيل فهل اذا ثبت ان الشراء لموكل بماله خاصة
دون الوكيل وباع الوكيل بغير اذن الموكل واجازته يكون البيع غير نافذ (اجاب)
الوكيل بالشراء لا يملك البيع ببيعته بغير اذن المالك موقوف على اجازته والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل استأجر أرض زراعة من مالكها مدة سنتين باجرة معلومة وأشغلها
المستأجر بزراعة وقبل فراغ المدة باعها مالكها بلفظ البيع بثمن معلوم لا آخر ولم يسلم له
المستأجر فيها فهل لا يكون البيع نافذا (اجاب) يبيع المالك العين المستأجرة موقوف
على اجازة المستأجر فيملك المستأجر الاجارة دون الفسخ على الصحيح والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا بجوارها قطعة أرض خربة يملكها أيضا سافر الى جهة ومات
فيها عن أولاد ذكور واثنا وبجوار دار باعها مالكها لرجل أجنبي بثمن معلوم مع جزء
من القطعة الارض الخربة المملوكة للجوار المتوفى فحين علم الوارث ببيع الجار أخذ

١٢٦٨

٣

مطلب لا يفرق بين صغير
وذى رحم محرم منه الا
بحق مستحق

١١٦٨

١٥

مطلب جهل المشتري
المبيع يمنع صحة البيع
لاجاهل البائع

١٢٦٨

١٩

مطلب الوكيل بالشراء
لا يملك البيع

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٥

مطلب بيع المستأجر
موقوف على اجازة
المستأجر وملك الاجازة

بالشفعة بحضرة بينة فهل يكون له ذلك و يكون تصرف الجار بالبيع فيما لا يملكه غير نافذ حيث ثبت الملك فيه للوارث عن مورثه (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته و يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مكان باعه لرجل آخر بالوجه الشرعي باليجاب وقبول من الطرفين على يد مأذون من طرف القاضي بحضرة جهور من المسلمين و جرت الصيغة الشرعية ثم بعد ذلك اراد المشتري المذ كور بعد تسليم السندات واعتراف البائع بقبض ثمن المكان المذ كور أن يرد المنزل بعد قبضه ووضع عليه المحقر من طرفه وان يفسخ البيع ويرده الى صاحبه الا الى فهل لا يجاب لذلك (أجاب) بعد صدور البيع صحيا لازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أمه تعدى شيخ البلد وباعها لرجل أجنبي في غيبته بغير اذنه ورضاه فهل اذا لم يجز الوارث المذ كور ببيعه ولم يرض به لا ينفذ و يكون له فسخ البيع واستردادها من المشتري حيث كان الحق ثابتا له فيها عن أمه بالبينة الشرعية (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك قبل صدور البيع أو اجازته بعده والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نخلا و كلت زوجهاتها ببيعه بحضرة بينة شرعية فباعه لرجل أجنبي بثمان مثله من مدة احدى عشرة سنة و زيادة بموجب وثيقة بيد المشتري والآن تريد ابطال البيع متعللة بأنهم تاذن له ولم توكله ببيعه فهل لا تجاب لذلك ولا تملك من نقض البيع اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ولا عبرة بتعللها المذ كور (أجاب) نعم لا تجاب المرأة المذ كورة لنفسها البيع حيث ثبت توكلها ببيعه وباعه وكيلها بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك ابنا قاصرا فقيرا او ترك له فدان طين اميرى باعه ابن عمه لآخر ولم يكن وصيا ولا قريبا ولا مصلحة للقاصر في ذلك أصلا فهل يكون الحق في ذلك الفدان للابن المذ كور وتصرف ابن العم فيه غير نافذ (أجاب) لا يجزى التوارث في الارض الاميرية واللاحق بها ابن المتوفى عنها حيث كان قادرا على دفع ما عليها من الثمن ولا ولاية لابن العم المذ كور في مال ابن عمه القاصر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنتان بنت غائبة في الشام وبنت حاضرة في بلاد الام ف ارادت هذه المرأة ان تباع ما تملكه من عقار وغيره لبنتها فوق كل البنت الحاضرة تزوجهاتها في شراء نصف العقار وغيره من الام فقبيل الوكيل الشراء للحاضرة والغائبة وأسقطت الام أيضا للغائبة قطعة أرض زراعة واضيف الايجاب والقبول في حق الغائبة لها في البيع والاسقاط ثم ماتت الام قبل حضور الغائبة واجازتها الشراء فهل اذا لم يكن صدر من الغائبة توكل لهذا الشخص ولم يحصل منها اجازة للشراء قبل موت البائعة لا ينفذ البيع في نصيبها في العقار ويكون نصيب هذه البنت على ذمة المرأة الميتة يورث عنها شرعا (أجاب) حيث لم تجز البنت الغائبة المذ كورة الشراء والمحال هذه حال حياة أمها المالك لا يكون شراؤها زوج

مطلب يخالف شراء
الفضول بيه في التوقف
على الاجازة الاعند
الاضافة الى الغائب
في الكلامين أو أحدها
على الخلاف

اختتم لها نافذ اعند الاضافة في الايجاب والقبول لها او يكون ما اشترى لها تركه عن
الام البائنة اما عند عدمها فينفذ الشراء على من باشر وفي الدر من فصل في الفضولي قيد
بالبيع لانه لو اشترى لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري صبيًا أو مجنونًا عليه فيوقف
هذا اذ لم يصفه الفضولي الى غيره فلو اضافه بان قال بيع هذا العبد لفلان فقال البائع
بعته لفلان توقف برأيه وغيرها اه وفي رد المحتار قوله فقال البائع بعته لفلان أي
وقال الفضولي اشتريت لفلان كما في البرازية وغيرها لان قوله بيع أمر لا يصلح ايجابا وفي
الفتح قال اشترته لاجل فلان فقال بعت او قال المالك ابتداء بعته منك لاجل فلان فقال
اشتريت لم يتوقف لانه وجد نفذا على المشتري لانه اضيف اليه ظاهر او قوله لاجل فلان
يحتمل لاجل شفاعته او رضاه اه وذكروه في البرازية كذلك ثم قال والصحيح أنه اذا
اضيف العقد في احد الكلامين الى فلان يتوقف على اجازته واقره في البحر لم يكن في
البرازية أيضا لو قال اشتريت لفلان وقال البائع بعت منك الاصح عدم التوقف اه
وظاهره انه ينفذ على المشتري لكن نقل في البحر هذه الاخيرة عن فروق السكر ابيسي
وقال بطل العقد في أصح الروايتين لانه خاطب المشتري فرده لغيره فلا يكون جوابا فكان
شطر العقد بخلاف قوله بعت لفلان فقال اشتريت له أو قبلت ولم يقل له وقوله بعت من
فلان فقال اشتريت لاجله أو قبلت فانه يتوقف لاضافته الى فلان في الكلامين قال في
النهر وعلى هذا فالأكثر بالاضافة في أحد الكلامين بان لا يضاف الى الآخر اه ثم بعد
كلام قال فصار المحاصل انه اذا اضيف الى فلان في الكلامين توقف على اجازته والا
نفذ على المشتري ما لم يصف الى الآخر صريحا فيبطل اه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل مات وترك ثلاثة أولاد وبنات أحدهم بالغ والثلاثة قصر وتولى المبالغ حصة شياخة في
بلده فطلب منه ما تدارى بالحبسه الما كهم على ذلك فباع ما يملكه وما يملكه اخوته القصر
من نخيل فهل لا ينفذ البيع في نصيب القصر ويكون للقصر بعد بلوغهم تقض البيع
وأخذ ما يخصهم من وارضع اليد عليه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا ينفذ
البيع في نصيب القصر ويقضى لهم بأخذ ما يخصهم من النخيل الموروث لهم عن أبيهم
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعشى وكل بصيرا في شراء نخيل معينة من
مال الموكل فاشترى الوكيل تلك النخيل من مالكها واستولى عليها الموكل وصار ينتفع
بها مدة سنين في حياة البائع المذكور فهل اذا أراد ورثة البائع بعد موت مورثهم ابطال
البيع لا يجابون لذلك وتبقى يد المشتري المذكور عليه (أجاب) حيث صدر البيع من
المورث صحيحا لا زما حال صحته لا يجاب وارثه بعد وفاته لنفسه يدون وجهه شرعي والله
تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على نخيل عن مورثهم أكرههم شيخ بلدهم
على بيع النخيل له بالضرب الشديد والحبس المديد فهل اذا ثبت الاكراه الشرعي من
الشيخ المذكور بالبيعة الشرعية يكون لهم فسخ البيع واسترداده من يد شيخ البلد المذكور

١٢٦٨

١٢

حيث لم يكن عليهم ديون ولا مطالبات بمجهة الديوان (أجاب) اذا ثبتت الا كراهة الشرعي على بيع التخييل المذكور يكون مانأ كرهه على ذلك فسخ البيع بعد زوال الا كراهة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع عينة من الكتان سلها الرجل وذكر له ان عنده من هذه العينة مقدار كذا فاشتري منه القدر الذي ذكره بمبلغ معين وشرطا احضار الكتان المذكور وتسليمه بمولاق فاحضر وكيل البائع جميع الكتان الى بولاق وصار الوزان برن فيه بحضرة وكيل البائع ووكيل المشتري فقبل تمام وزن الكتان ومعرفة مقدار وتسليمه لو وكيل المشتري احترق جميعه بالنار فهل لا يكون للبائع مطالبة المشتري بثمان الكتان المذكور والحال هذه (أجاب) على فرض صحة البيع لا يكون للبائع مطالبة المشتري بالثمان اذا هلك المبيع قبل تسليمه للمشتري أو

١٢٦٨

١٧

وكيله في ذلك والاطول بثمان ما استلمه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا بطريق الارث عن امهم أحدهما قاصر غائب والاخر بالغ حاضر فباع البالغ الحاضر جميع الدار لرجل آخر بثمان معلوم في غيبة القاصر بغير ولاية شرعية فهل والحال هذه لا ينفذ بيع نصيب القاصر فاذا حضر القاصر بالغار شيئا ولم يحجز البيع يكون له فسخ البيع وأخذ نصيبه وهل له محاسبة واضع اليد باجرة المثل (أجاب) لا ينفذ

١٢٦٨

٢١

البيع في نصيب القاصر من تلك الدار والحال هذه وعلى من استولى على عقار الصغير بدون عقد اجارة اجرة المثل مدة استيلائه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لزوجهه وابنته بيتا ككناه على التقاضل بينهما بثمان معلوم الزوجة بحق الربع وابنته بحق الثلثة الارباع وبعد وقوع صيغة البيع من البائع والقبول من المشتري سألهما من الثمن وكان ذلك بحال صحته على يد بيعة تشهد بذلك وكان ذلك في يوم خمسة عشر مضت من شهر ربيع الاخر سنة ٦٨ على يد مأذون من المحكمة الكبرى ومقيد بسودته كالجاري لا اجل تحرير الرجعة بموجبه ولداعى عدم دفع الموصول بوقت الم تحرجه بذلك حتى ان البائع توفي في شهر رمضان سنة ٦٨ فهل يكون البيع صحيحا ولا يكون لا أحد

١٢٦٨

١١

من بقيقة وورثته منازعتهم ما فيه (أجاب) لا يشترط لصحة البيع ونفاذه كتابة الصك فاذا ثبت البيع على الوجه المذكور صحيحا بالوجه الشرعي لا يكون البيت المذكور تركة عن البائع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقة بالميراث عن أبيهم ما فباع الاخ لاخته أربعة قراريط من نصيبه بمائة وخمسين ريبالا وباعت له هي نصف جاموستها التي تملكها بمائة وخمسين ريبالا بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية فهل اذا أراد الاخ بعد ذلك ابطال البيع والرجوع على اخته فيما باعه لها بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر (أجاب) اذا صدر البيع من أهله صحيحا لازما لا يكون لأحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر قطعة أرض بطريق الوكالة لموكله

١٢٦٨

٢

في الفعدة

ذى القعدة سنة

١٢٦٨

١٢٦٨

مطلب خيار الغبن والتغيرير
هل يورث أولا

١٢٦٨

٢٧
مطلب باع أحد الشركاء
فخلامعينا قبل القسمة
بدون اذن الباقي فلهم
ابطال البيع

١٢٦٨

٢٧
ذى الحجة

١٢٦٨

٧

بالغزو والغبن الفاحش بقوله للمشتري أنها تساوى كذا مبلغا زيادة عما اشترى به
المشتري بحضرة بيعة مع عدم رؤية المشتري لها ومضى على ذلك مدة من الشهر وفهل
إذا ثبت الغزو والغبن الفاحش بالوجه الشرعى يكون له ردها على البائع لاسيما إذا
وآها بعدمضى تلك المدة ووجدتها معيبة بعيب قديم قبل الشراء ولا تصلح للزراعة
(أجاب) للمشتري رد المبيع بالعيب القديم كما كان له رده بالغبن الفاحش مع التغيرير وخيار
الرؤية بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى أرض مشتركة
بين جماعة باع أحدهم نصف حصته منها لابنه فى حال صحته وسلامته بحضرة بيعة شرعية
وكتب بذلك حجة شرعية مشمولة بخط وختم قاضى ناحيتهم وبعد مدة مات البائع عن ورثة
أفراد عوا على المشتري أن مورثهم باعه نصف المحصة فى الأرض المذكورة بدون قيمة
المثل ويريدون بذلك فسخ البيع فهل لا يجابون لذلك حيث ثبت البيع بالوجه الشرعى
وبتمن المثل (أجاب) نعم لا تجاب ورثة البائع لفسخ البيع الصادر من مورثهم حال صحته
بمجرد دعواهم أنه كان بالغبن الفاحش على أنهم اختلفوا فى كون خيار الغبن والتغيرير
بفرض تحققة يورث أولا استظهر مصنف التنوير لا تصرح بهم بأن الحقوق المجردة لا تورث
وفى حاشية الاشياء لابن المصنف وبه أفق شيخنا العلامة على المقدسى مقفى مصر وعزى الى
الدرر لكن ذكر المصنف فى شرح منظومته الفقهية ما يخالفه ومال الى أنه يورث بخيار
العيب وتقله عنه ابنه فى كتابه معونة المفتى فى كتاب الفرائض أفاده فى الدرر من آخر
المراجعة والتولية وذكر فى ردالمحتار أنه قدم فى خيار الشرط ترجيح ما يحسنه المصنف من أنه
لا يورث بخيار ظهور الخيانة فى المراجعة وأنه به أشبهه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
اشترى من أخوين دارا خربة بثمن معلوم من الدراهم ثم باعها الرجلين أيضا واستوليا
عليها وبنياها وصارا يتصرفان فيها سبع عشرة سنة ثم بعد ذلك أنكر البائع الاول
البيع وأراد الرجوع على المشتري الثانى فهل إذا ثبت كل من البيع الاول والثانى
بالبيعة الشرعية يكون البيع فيما صححنا نافذا وليس للبائع الاول معارضة المشتريين المذكورين
فى ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا يكون للبائع معارضة المشتريين المذكورين
حيث تحقق ما ذكر بالسؤال مستوفيا شرائط لزوم والله تعالى أعلم (سئل) فى نخل
مشترك بين عم وأولاد أخيه فباع العم بعضا منه معينا قبل القسمة بغير اذن باقى
الشركاء ورضاهم لرجل أجنبي فى غيبتهم فهل لا ينفذ بيعه الا فى نصيبه فقط دون نصيب
بقية الشركاء ويكون لهم استرداد ما يخصهم من المشتري جبرا عليه حيث كان الحق ثابتا
لهم فيه عن أبيهم (أجاب) إذا باع أحد الشركاء فى النخل نخلا معينا قبل القسمة بدون
اذن باقى الشركاء يكون لهم ابطال البيع كما فى شرح الدرر والله تعالى أعلم (سئل) فى
رجل باع دارا وظهر الغزو ومن الدلال أو من المشتري بأن قال له بعها فانها لا تساوى الا
هذا المقدار وظهر الغزو والغبن الفاحش عند أرباب الخبرة فهل يرد البيع (أجاب)

مطلب التعرير يحصل من
أحد المتعاقدين والدلال
لامن غيرهما

٣ ١٢٦٩

٩ ١٢٦٩

٩ ١٢٦٩

٨ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

إذا ثبت الغبن الفاحش والعرو زبالوجه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع والا فلا
والغرور كما يحصل من المتعاقدين يحصل من الدلال لمن غيرهما كما استظهره الخبير
الرولى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده أرض زراعة أراد مشاركة رجل آخر
في زراعتها على أن ما زاد عما على الأرض من الأموال الأميرية يكون بينهما ولم يكن
لصاحب الأرض مواش فأحضر الرجل الآخر مواشى بملكه وأراد حسابان نصف
قيمتها على صاحب الأرض ولم يرص صاحب الأرض بذلك فهل لا يجبر صاحب
الأرض على أخذ نصف هذه المواشى ولا يلزم بدفع نصف قيمتها سيما وقد قومها
مالكها بزيادة عن قيمة المثل وإذا تلف بعض المواشى قبل رضا صاحب الأرض بشراء
نصفها لا يكون ما تلف مضموناً على مالك الأرض (أجاب) لا يجبر مالك الأرض على دفع
قيمة نصف المواشى والحال هذه وما تلف منها بدون تعدد على مالكها والله تعالى أعلم
(سئل) في أيتام قصر لهم دار ببلاد الريف باعها أمهم والحال أنهم لم تكن وصيا عليهم
لامن قبل الأب ولامن قبل القاضي فهل لا يكون بيعها بدون ولاية شرعية نافذا عليهم
والحال هذه (أجاب) نعم لا يكون بيع الأم عقاراً ولأولادها الصغار والحال هذه نافذاً بل لو
كان بدون مسوغ لبيع عقار الصغير لا يصح أصلاً ولا يتوقف على الإجازة والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك داراً لنفسه خاصة باعها أمه في غيبته لرجل آخر بغير إذنه
وأجازته فهل إذا حضر الابن المذكور من غيبته وانبت المالك له في الدار المذكورة بالوجه
الشرعي ولم يجز البيع يكون له نزعها من يد المشتري (أجاب) ليس للام بيع عقار ابنها
البالغ الرشيد بدون إذنه ويكون البيع موقوفاً فإن أجازه المالك نفذ وإن رده بطل
والله تعالى أعلم (سئل) في ولدين بالغين رشدين يملكان داراً بطريق الارث عن أمهما
باعها والدهما في غيبتهما مال رجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم بغير إذنهما وإجازتهما
فهل إذا حضر من غيبتهما ولم يأذنا في البيع ولم يجزاه يكون البيع غير نافذ (أجاب)
بيع الأب عقار ابنه البالغين بدون إذنهما لا ينفذ ويبطل بردهما فإذ لم يجز لابن البيع
ورداه بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية حبشية بمكة بثمن
معلوم وقبضها المشتري وسافر بها فلما وصل بها إلى العقبة مات هناك فبعد ذلك
اجتمع مع البائع لها عصر وادعى أنها ماتت بسبب الجدري الذي حدث عند المشتري
وأن البائع كان أخبره بانها كانت جدوت قبل شرائها منه ويريد تغريمه الثمن بسبب
ذلك فهل لا يجاب لذلك والحال هذه (أجاب) لا يرجع المشتري على البائع بما دفعه له من
الثمن بعدم موت الجارية المبينة المذكورة ولا بشئ منه بدون وجه يقتضيه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل باع لآخر عبداً قيقاً بعد رقيق آخر وزيادة على ذلك دراهم معلومة
القدر وقبض كل منهما المبيع وبعد نحو عشرين يوماً ادعى أحدهما على الآخر بأن بريقه
قطب عينه ويريد رده بذلك فانكر المدعى عليه فهل إذا لم يثبت المدعى قدم ذلك لا يكون

له رده في تلك الحال (أجاب) ليس للمشتري رد المبيع بعيب وجده به الا اذا ثبت قدمه
عند البائع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصاة في نخيل بطريق الميراث عن ابيها
باعها لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم طائفة مختارة ووضع المشتري يده على النخيل
وصار يتصرف فيه بالسقي والعمل مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة ثم بعد هذه المدة أراد
ابن البائعة الرجوع على المشتري متعللاً بانها باعته له بدون القيمة فهل لا عبرة بتعلله
بذلك حيث باعته له طائفة مختارة ومنع من معارضة المشتري ويكون البيع صحيحاً
نافذاً (أجاب) ليس لابن البائعة الرجوع على مشتري الحصاة المذكورة من والدته بمجرد
تعلله المذکور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب
شبهكات كرى بثمن معلوم مؤجل الى سبعة وثلاثين شهراً ابتداء من رمضان سنة سبع
وستين وغايتها رمضان سنة سبعين فاراد البائع مطالبة المشتري بالثمن قبل حلول الاجل
فهل لا يجبر المشتري على دفع الثمن قبل مضي تلك المدة حيث ثبت التأجيل الصحيح اللازم
بالبيعة الشرعية واذا تعلل البائع بأنه كتب في صلح التبايع ان المدة اقل من ذلك
لا يعتبر تعلله ولا يكلف البائع البيعة على ان مدة الاجل اقل حيث اقام المشتري بيعة على
ذلك الاجل (أجاب) ليس للبائع مطالبة المشتري المذکور قبل حلول الاجل على الوجه
المستطور وتقدم بيعة المشتري على زيادة مدة الاجل ولا عبرة لانكار البائع لها بعد ثبوتها
بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع داراً لآخر بثمن معلوم وقبض
المشتري المبيع ثم ظهر ان نصفها مستحق لآخرى البائع وثبت الاستحقاق بالبيعة الشرعية
فهل يكون للمشتري الرجوع على بائعه بثمن ما استحق منها (أجاب) للمشتري الرجوع
على بائعه بحصة ما استحق اذا ثبت الاستحقاق بالبيعة والله تعالى أعلم (سئل) في بيت
مشارك بين امرأتين لكل منهما نصفه باعت احدهما نصيبها لشرى بكتها بثمن معلوم من
الدراهم فهل اذا تحقق ما ذكر يكون البيع صحيحاً نافذاً وليس للشريكة المذکور فسخ
المبيع بعد ثبوت شرعا وباعته لرجل آخر (أجاب) اذا ثبت بيع الشريكة نصيبها
في البيت المذکور لشرى بكتها بالوجه الشرعي لا يكون لها فسخ البيع حيث صدر منها
صححاً لازماً ولا ينفذ بيعها فيه لآخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف دار ثبت
له شرعاً بالوصية من جدته أم امه تصرف فيه أبوه حال بلوغه بالمبيع لاجنبى من غير
اذنه واجازته فهل اذا لم يأذن الاب المذکور بالمبيع ولم يجزه لا ينفذ ويكون للابن
المذکور استرداد من يد المشتري وفسخ البيع المذکور (أجاب) لا يملك الاب بيع عقار
ابنه المكلف بدون وكالة عنه في ذلك ووقف بيع ملك الغير بدون الاذن على اجازة
المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث ساقية
وجانب أشجار عن أبيه وجده فادعى عليه رجل بأنه اشتراه من مالك الثلثين قبل
موت فانسكرا المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه ولم يأذن المالك في

ربيع الاول

مطلب تقدم بيعة المشتري
على زيادة مدة الاجل

ربيع الثاني

١٢٦٩ ٣٠

جسادی الاولی

١٢٦٩

١٢٦٩ ١٠

١٢٦٩ ١٠

١٢٦٩ ١٠

١٢٦٩ ١٣

البيع ولم يحزه يكون البيع غير نافذ ويمنع من معارضته في ملكه بدون وجه شرعي
 (أجاب) إذا كان الملك ثابتاً في ثلث الاشجار والساقية للرجل المذکور بالوجه
 الشرعي لا يكون بيع الشر يملك له على فرض ثبوته بدون اذن المالك واجازته نافذ
 ولما لا يبطل البيع والاجازة انما تعتبر لو استوفيت شرائطها التي منها بقاء المتعاقدين
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً يباعها أحدهم لرجل آخر في غيبة بعض
 شركائه وبادن باقيهم فحضر ذلك البعض الثائب وفسخ البيع في نصيبه واخذ نصيب
 شركائه بالشفعة واستولى عليها ثم بعد مدة باعها جميعها لرجل آخر وكتب له حجة بالبيع
 بحضور من كانوا شركاءه فهل إذا أراد البائع ان يرجع على المشتري بدون وجه شرعي
 لا يجب لذلك حيث كان البيع ثابتاً بالبيعة الشرعية (أجاب) ليس للبائع فسخ البيع
 الصحيح اللازم بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر اشترى جلامن آخر
 سليماً ومكث عنده ثلاثة أيام ثم بعد ذلك باعه لآخر سليماً أيضاً بثمن معلوم فأخذه
 المشتري الثاني ومكث عنده يومين وبعد ذلك اراد رده على البائع له متعللاً بأنه عض
 ولده والحال انه فقاً عنه وانفعا عنده فهل إذا كان العض حدث عند المشتري الثاني
 واتلاف العين أيضاً يسقط الرد القهري بالعيب الحادث ولو اثبت المشتري أنه قديم عند
 البائع (أجاب) إذا حدث في المبيع عيب عند المشتري لا يكون له الرد بالعيب القديم على
 فرض ثبوت قدمه ويكون له الرجوع بنقصان العيب القديم بعد ثبوته بالوجه الشرعي
 والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لزوجته التي على عصمته وهو في مرض موته
 بيته الذي هو ساكن فيه بمأبأة وساحهما منه وذلك حيلة على منع وارث آخر فهل لا يكون
 بيعه لزوجته والحال هذه نافذاً (أجاب) بيع المريض مرض الموت لوارثه فيه موقوف
 على اجازة باقي الورثة ولو بئس القيمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كإبرائه وارثه فيه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين أحدهما بالغ والثاني قاصر ولم يكن للقاصر
 وصي لا من قبل القاضي ولا من قبل الأب وترك والدهما دوراً فباع البالغ داره
 ولاخيه والحال انه لم يكن وصياً عليه فبلغ القاصر واطل بيع نصيبه في الدار المبيعة
 واخذ نصيب أخيه البائع بالشفعة بعد بلوغه فهل والحال هذه يجب لذلك حيث اخذها
 بعد بلوغه ولم يكن عليه وصي وهو قاصر يأخذ بالشفعة (أجاب) لا ينفذ بيع الاخ في
 نصيب أخيه الصغير والحال هذه ويقضى للشر يملك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى شمعاً وارسله لجهة فوجد فيه عيب قديم بمعرفة أرباب
 الخبرة فهل للمشتري رده على بائعه بهذا العيب القديم (أجاب) إذا تحقق قيام العيب
 بالشمع المذکور وتحقق وجوده عند البائع يكون للمشتري رده على بائعه حيث ثبت
 ما هو مذکور ولم يكن هناك مانع من الرد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً
 تلقاها بالميراث الشرعي عن والده باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم قبضه من المشتري

جادی الاولى سنة

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٣

جادی الثانية

وبعد مضي اشهر اراد أن يرد الدار المذكورة على البائع ويأخذ الثمن منه متعللاً بأن شيخ البلد التي فيها الدار يقول ان والد البائع عليه ديون للبري لزمته قبل موته والحال ان والد البائع المذكور مات وقد مضي بعد موته أكثر من عشرين سنة ولم يطالب المبري ابنه مطلقاً فهل يكون البيع صحيحاً لازماً وليس له مطالبة البائع بالثمن ولا عبثاً بتعلله بقول شيخ البلد المذكور بان المتوفى عليه دين للبري ومن يأخذ داره يدفعها له (أجاب) اذا صدر البيع صحيحاً لازماً لا يكون للمشتري فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عبداً باعه من آخر ذي معرفة في العبيد على انه سليم من عيب كذا وكذا وما عند ذلك فبريء منه وباعه المشتري من رجل آخر ثم ظهر بالعبد عيب عند المشتري الثاني ورده على المشتري الاول بغير حكم حاكم وأراد الاخر رده على البائع فهل اذا كان هذا العيب مما حصلت البراءة عنه في عقد البيع لا يكون للمشتري رده على البائع سيما وانه قبله من المشتري الثاني بغير حكم الحاكم الشرعي (أجاب) ليس للمشتري الاول رد العبد المذكور على بائعه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جاموسة شرقة عند آخر تعرض شيخ البلد ان عنده الجاموسة وادعى ان عليه ديناً تجمده من فردة الرأس واستولى عليها وابعاهما من شريك المالك ولم يثبت ما ادعى به فهل لا ينفذ هذا البيع ويرد لعدم اذن المالك فيه ويتخير الشريك في رجوعه على شيخ البلد او على الشريك (أجاب) بيع مالك الغير بدون اذن المالك موقوف على اجازته فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل ويسترد ملكه ممن هو تحت يده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من اخيه ثلثمائة ريال معاملة وباعها في نظير هذا المبلغ داره المعروفة الثابتة له شرعاً فاستولت الاخت على الدار المذكورة بعد ثبوت الشراء ثم مات البائع والمشتري واستولت ورثة المشتري على المبيع فنعمهم ورثة البائع فهل اذا كان البيع صحيحاً والشراء ثابتاً بالبيعة الشرعية ليس لورثة البائع منع ورثة المشتري عن المبيع ومنعهم من التعرض لورثة المشتري (أجاب) ليس لورثة البائع معارضة ورثة المشتري المذكورة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت قاصرة وعن أخيه شقيقة وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جملة متروكاته حصة في دار باعها عم القاصرة بغير مسوغ شرعي وبغير وصاية شرعية فهل لا ينفذ بيع العم المذكور ويكون للبنت المذكورة فسخ البيع واسترداد الحصة المذكورة من يد المشتري بعد بلوغها رشيدة (أجاب) نعم لا ينفذ بيع العم في نصيب بنت أخيه القاصرة بل لا يصح أصلاً والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على ابن اخيه مقدار معلوم من الدين بموجب سندات وبيعة شرعية فاشترى خاله منه جانباً معلوماً من البن والصابون بثمن معلوم واستلم المبيع وخضم الثمن من أصل ما عليه من الدين بتراضيهما ثم ظهر ان البن الذي باعه المدين لخاله كان اشتراه من رجل حضري بثمن معلوم في ذمته وتسلم المبيع فأراد الحضري أخذ البن من المشتري

الثانی متعللاً بأنه عين ماله وقد باعه المشتري لحاله قبل ان يدفع الثمن فهل يكون الحق في البين للمشتري الثاني وليس للبائع الاول معارضة المشتري الثاني في البين المذكور حيث ثبت ما هو مزبور ويكون مطالبته بثمن ما باعه على المشتري منه ولا يتوقف صحة بيع المشتري الاول للبين على دفع ثمنه لبائعه أو يتوقف سيما وقبض ابن الاخت المبيع من الحضري كان باذنه فيمنع الحضري من معارضة المشتري الثاني ولو أفلس ابن الاخت عن أداء الثمن للبائع (أجاب) قال في الدر المختار ومن أواخر المحرر أفلس ومعه عرض شراء فقبضه بالاذن من بائعه ولم يؤد ثمنه فبأثمه أسوة الغرماء في ثمنه فان أفلس قبل قبضه أو بعده لكن بغير اذن بائعه كان له استرداده وجبته بالثمن انتهى فإذا قبض المشتري الاول البين بعد شرائه باذن البائع لا يكون للبائع له معارضته في المبيع ولا استرداده منه ولا يتوقف صحة بيع المشتري على نقد الثمن لبائعه فممنع البائع الاول من معارضة المشتري الثاني في المبيع المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات في غيبته عن زوجة وعن بنت فقط ولم يكن هناك وارث سواهما وترك جانب نخل ثم ماتت البنت عن أمها فقط ثم حضرت الزوجة من غيبتهما وطلبت النخل الموروث عن زوجها وعن بنتها من واصلع اليه فدعي انه اشتراه من رجل أجني في غيبتهما فهل والحال هذه اذا لم يجز الوارث المبيع يكون المبيع فاسداً ويجوز للمشتري على تسليم النخل للوارث المذكور قوله الرجوع بالثمن على من دفعه له حيث كان واصلع اليه معتقاً ومقرراً بالملك في النخل المذكور ولو لورثها (أجاب) بيع الاجنبي المذكور النخل على الوجه المذكور غير نافذ ويؤثر واصلع اليه تسليمه لوارث المالك حيث كان مقرراً بأصل الملك للورث ولم يثبت انتقاله له بناقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية سوداء فردها على بائعها بالعيب فاشترى أخرى فردها عليه بالعيب أيضاً واشترى ثالثة أيضاً ورد بها بالعيب وقبل منه المبيع على مرار ثم بعد ذلك أخذ منه جارتين على سوم الشراء فهل اذا لم تجبه الجاريتان ورد بها على صاحبهما يكون له مطالبته بثمن ما اشتراه منه من الجوارى بعد ثبوت قبوله بالمبيع بعد الرد عليه بشهادة البينة الشرعية (أجاب) للمشتري مطالبة البائع بما دفعه له من الثمن حيث رد المبيع على البائع بالعيب وقبله والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة أربعة يملكون نخلاً بالميراث عن أبيهم باع اثنين منهم نصفه لرجل أجني بثمن معلوم من مدة ست عشرة سنة بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية وهو يتصرف فيه تصرف المالك في املاكهم من غير منازعه له تلك المدة والآن اراد ابطال البيع متعللين بانهما باعاه بالاكره فانكر المشتري دعواهما الا كراهيهما اذ لم يثبت الا كراهيهما على البيع لايجابان لذلك ولا عبرة بدعواهما المجردة عن الاثبات ويمنعان من منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (أجاب) ليس للمعاقدین ولا لأحد منهما فسخ البيع بعد صدوره صحيحاً لازماً منهما فلا يجاب

١٢٦٩

مطلب أفلس ومعه
عرض شراء فقبضه
بإذن بائعه فهو أسوة
الغرماء

١٢٦٦

١٢٦٩

١٢٦٩

البائعان المذکوران لفسخ البیع بمجرد دعواهما الا کراه بدون اثبات مدعاهما ذلك
بالوجه الشرعی والله تعالی اعلم (سئل) فی رجلین لهما بیت مشترک ینهما باع احدهما
نصیب أخیه من غیر اذنه واجازته ومن غیر توکیل منه فی غیبه ثم حضر المالك وأقام
فجوحس سنین ولم ینازع ولم یوجد منه ما ینفد ترک حقه ومات وخلفه وارثه واستمر
الوارث غائبا عن بلدہ مدة تزيد عن عشرين سنة وحضر لبلده زائرا فی المدة السابقة مرارا
فهل اذا ادعی انه لم یعلم یتصرف عنه فی ملک أبیه الى الاذن وأراد معاوضة المشتري بحباب
لذلك ویقضى له به حیث لم یوجد مانع شرعی وكان الحق ثابتا فیه للاب المذکور بالینة
(أجاب) اذا كان الملك ثابتا لموت المدعی فیما ذکر ولم یوجد ما یفید الرضا بالبیع
لا یكون البیع نافذا بل یبطل بموت المالك قبل الاجازة والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل
باع أربعة قرار یط فی طاحونة أرضا و بناء وعدة ولم یملك فیهن شیئا جملة كافية لاجبة
ولا بسند ولا مال یکن ایضا وکله بذلك ووقت ما باع كان مال یکن غائبا فلما بلغ المالك
ذلك أبطل البیع فهل یبطل البیع بابطال المالك (أجاب) نعم یبطل البیع علی الوجه
المذکور برد المالك له والله تعالی اعلم (سئل) فی طاحونة دائرة معدة للاستغلال
مشتركة بین جماعة فباع رجل أجنبی حصة أحد الشرکاء فی غیبه لرجل أجنبی بدون
اذهنه ورضاه فهل تتوقف صحة البیع علی اجازة المالك واذا حضر ولم یجزه یكون له فسخه
واسترداده من ید المشتري ومطالبته بما استغله من أجرها مدة وضع یده علی الحصة
المذکورة حیث كان الحق ثابتا له فیها بالوجه الشرعی (أجاب) یصح ملک الغیر بدون
اذن المالك موقوف علی الاجازة فان اجازة المالك صریحا أو دالة نفذ وان رده یبطل
والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل اشتری من ابن أخیه سبعة وأربعین ذراعا فی دار ثمن
كل ذراع خمسة قروش وقبض البائع الثمن طائعا مختارا بالمجلس بحضرة بینة ووضع
المشتري یده علی المبیع وحازة لنفسه مدة هل اذا أراد البائع الرجوع فی البیع علی
المشتري بدون وجه شرعی لا یجوز لذلك و یكون البیع صحیحا نافذا ویمنع من معارضة
المشتري فی ذلك خصوصا والأذرع المذکورة فی جهة معينة من الدار المذکورة وقت
البیع (أجاب) حیث صدر البیع صحیحا لازما لا یكون للبائع فسخه بدون وجه شرعی
والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل أراد شراء عیسم من آخر بثمن معلوم علی ان یقبل
للجهادية فامتنع مالکة من بیعه علی هذا الشرط وقال فی المجلس بحضرة بینة قبل أولم
یقبل لا یلزمی ولا یرد علی البعیب شرعی وقبیل المشتري علی ذلك فهل اذا لم یقبل فی
الجهادية وأراد المشتري رده علی البائع بغیر عیب شرعی لیس له ذلك (أجاب) اذا
صدر البیع خالی عن الشرط المذکور لا یكون للمشتري رده علی بائعه حیث لم یتحقق
وجه شرعی لرده والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مکلف فی معیشة هو وأمه یملك فرسا
فتصرف فیها والده بالبیع من آخر بغیر اذن الولد وعسدم علمه بالتصرف فلما علم ولده

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

١

١٢٦٩

٩

١٢٦٨

٢٨

١٢٦٩

١

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

٢٢

رمضان

١٢٦٩

• طالب له الفسخ بخيار
الرؤية وان رضى بالقول
قبلها

ببيعها ذهب الى المشتري وذكر له ان تلك الفرس ملكه ولم يكن لوالده فيها حق ومعه
مينة تشهد له بالملك والمنازعة فهل والحال هذه لاحق لوالده فيها ولا ينفذ تصرف الاب
فيها حيث كان الولد في معيشة وحده مع أمه (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن
المالك واجازته فاذا كان المالك في الفرس المذكورة ثابتا لابن لا يكون بيع أبيه لها فاذا
بدون اذن ابنه واجازته ويكون لابن رد البيع وابطاله وانتراعها من يد المشتري والحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب أربعين سنة بالحجاز وله عقار تصرف
فيه شيخ البلد ببيعه لذي من غير اذن ولا توكيل فهل اذا حضر المالك من غيبته ولم يجز
البيع ولم يرض به يكون له فسخ البيع واسترداده من واضع اليد عليه حيث كان الحق
ثابتا له فيه عن أبيه (أجاب) ذكر في الدر المختار ان الدعوى لا تسمع بعد خمس عشرة
سنة الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعي ومنه الغيبة مسافة السفر كما في المحادثة
وصرحوا بان بيع ملك الغير بدون اذن المالك موقوف على اجازته فان اجازته نفذ وان
رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخلة وشجر سنط باعهما أخوه في غيبة
المالك بدون اذنه ورضاه فهل اذا حضر المالك من غيبته يكون له رفع يد المشتري
عنهما واذا تصرف في شجر السنط يكون للمالك تضمينه قيمته ومحاسبته على ما استغله
من ثمر النخلة وما استهلكه حيث كان معلوم القدر (أجاب) نعم يكون للمالك ابطال
البيع المذکور اذا لم يكن باذنه ولم يوجد منه ما يفيد اجازته حال قيام المبيع وعلى
المتعدي ضمان ما أتلفه تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا مملوكا
لرجل وأخته بثمن معلوم وذلك قبل ان يراه المشتري بداعي ان البيت بمصر والمشتري
والبائع بناحية سمندوف هل اذا أرسل المشتري لنسيبه بمصر وأخبره نسيبه بانه لا يساوي
الانصف الثمن يكون للمشتري رد المسكان الى بائعيه وأخذ ما دفع من الثمن حيث اشتراه
قبل ان يراه أم لا خصوصا وقد ظهر انه لا يساوي الانصف الثمن واذا قال له البائع ان
البيع فاسد قبل الرؤية فأخبره المشتري انه راض بالبيع واشترى المكان ساقط الخيار
لا يكون هذا القول مسقطا لخيار الرؤية ويكون للمشتري رد البيت ولو صدر منه هذا
القول وقت البيع أو قبله (أجاب) صح الشراء والبيع لما لم يراه ولم يشتري ان يرده
اذا رآه وان رضى بالقول قبله أي قبل الرؤية لانه لو لم يرضه القصد بالرضا قبلها لزم امتناع
الخيار عنده او هو ثابت بالنص فايثودي الى بطلانه باطل كما في الدور وغيرها وفي رد
المختار قوله وان رضى بالقول قبله قيد بالقول لانه لو اجازته بالفعل بان تصرف فيه بزل
خياره كما في الشرع لالية عن شرح الجمع اهـ فالمشتري المذکور له خيار الرؤية حيث
لم يوجد ما يفيد الرضا بعد الرؤية لا قبلها ويشترط لفسخه علم البائع بالفسخ خوف الغرر
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم ساقية باعها أحدهم بطريق الاكرام الشرعي في
حال غيبة الباقي والبعض قاصر بدون ولاية شرعية فهل لا يكون البيع في نصيب

القاصر والغائب والمباشر للبيع بالا كراه الشرعي نافذا حيث كان الا كراه على البيع بما يعدم الرضا ثابتا بشهادة البينة الشرعية واذا تعارضت بينة الطوع والا كراه تقدم بينة الا كراه (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون ولاية شرعية فلا يصح البيع في نصيب القاصر بدون ولاية شرعية ويتوقف في نصيب الغائب بدون وكالة عنه على اجازته فان اجازته نفذ وان رده بطل واذا تحقق الا كراه الشرعي على البيع يكون للمكره ابطاله في نصيبه بعد زوال الا كراه حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا كقبضه الثمن طائعا وتقدم بينة الا كراه على بينة الطوع ان اتحد التاريخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر كتابا ببلغ معلوم من الدراهم قبل تصفيته وخلوصه من غشيه والحال ان المشتري لم يره قبل العقد ولا وقت العقد وشرط البائع وقت العقد تصفيته فهل والحال هذه ثبت للمشتري الخيار في البيع بعد الرؤية فاذا لم يختار المبيع لا يلزمه شيء من الثمن (اجاب) نعم ثبت للمشتري المذكور خيار الرؤية حيث اشترى الكتاب ولم يره فله الرد بذلك اذا رآه بعد العقد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر أربعة جمال بثمن معلوم من الدراهم وقبضها المشتري وصار يتصرف فيها مدة خمسة أشهر الى ان مات البعض وهلك تحت يد المشتري والبعض الاخر تصرف فيه بالبيع والشرا او يريد ان يرجع على البائع بثمن البعض الذي مات تحت يده متعللا بأنه مات بسبب عيب قديم ولا بينة له على ذلك فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بدون وجه شرعي وليس له مطالبة البائع بشيء من ذلك (اجاب) لا رجوع للمشتري على البائع بثمن ما هلك بيده من المبيع بعد قبضه ويمنع من معارضة البائع في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكور واناث بلغ وقصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته دار فباع أحد البائعين الدار لرجل أجني بثمن معلوم بغير اذن البائعين واجازتهم وبغير ولاية شرعية على القصر فهل اذا لم يأذن البائعين في البيع ولم يجيزوه ولا ولاية للبائع على القصر ينفذ البيع في نصيب البائع دون نصيبهم ويكون لهم الاخذ بالشفعة في نصيب البائع فور علمهم بالبيع وبقدرا الثمن (اجاب) يبيع ملك الغير بدون اذن المالك موقوف على الاجازة فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل كما لا ينفذ البيع في نصيب القاصر بدون ولاية شرعية عليه وبدون مسوغ لبيعه بل لا يصح مع عدمه أصلا ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من بعض تجار العجم جملة مصاحف مطبوعات في بلاد الهند بثمن معلوم من الدراهم لأجل التجارة فيها ثم بعد مضي مدة من الزمان وجد فيها جملة عيوب منها النقص والزيادة والتخريف ورداة الورق فلما طلع المشتري على العيوب المذكورة اراد ردها على البائع فامتنع فهل يكون للمشتري ردها على البائع جبراسيما وقد اشتهر بين الناس ان الحبر المطبوع به المصاحف المذكورة متنجس

٩
مطلب تقدم بينة الا كراه
على بينة الطوع ان اتحد
التاريخ

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

(أجاب) نعم يكون للمشتري المذکور رد المبيع بالعيب جبراً على البائع حيث تحقق العيب بالوجه الشرعي ولم يوجد من المشتري ما يفيد رضاه به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في ساقية له عليها جانب أرض مغروس فيه بعض أشجار أكرهه الحماكم على بيع جميع ذلك له بالخمس المديد والضرب الشديد فباع له ذلك مكرهاً فهل والحال هذه إذا ثبت ألا كراهه بالبدعة الشرعية يكون البيع باطلاً ويجبر المشتري على رد جميع ذلك للبائع (أجاب) إذا ثبت ألا كراهه الشرعي على البيع يكون للبائع فسخ البيع إذا لم يوجد منه ما يدل على رضاه به صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائفاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف بيت ولم يره قبل الشراء ثم وآه فلم يحبه فهل له خيار الرؤية ورده على البائع به حيث كان الامم كما ذكر (أجاب) شراءه مالم يره الشخص جازئوله الخيار إذا وآه فله المشتري المذکور الفسخ حيث لم يوجد ما يبطله وهو ما يفيد الرضا بعد الرؤية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في ساقية مع جانب أشجار بارضها باع ذلك لرجل أجنبي بحسمائة قرش وقبضها من المشتري ثم بعد سنة باع المشتري ذلك للبائع الأول بالف قرش وقبضه منه واستولى المشتري على المبيع وصار يتصرف فيه مدة تزيد على تسع سنين ثم بعد هذه المدة أراد البائع الثاني الرجوع في المبيع على البائع الأول متعللاً بأنه مغبون ومغرور في البيع فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث كان بثمن زائد عن ثمن المثل ويمنع من معارضة المشتري في ذلك (أجاب) ليس للبائع فسخ البيع بدون ثبوت الغبن الفاحش والغرور حيث صدر البيع صحيحاً لازماً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قاعتين باعهما لآخر بثمن معلوم من الدراهم بموجب حجة شرعية مشعولة بتختم قاضي مصر المحمية من مدة عشرين سنة وهما بيد المشتري والآن يريد البائع إبطال البيع متعللاً بأنه باعهما للدفع طلب الديانة عنه لكونه كان مديوناً فهل لا يقبل منه ذلك بعد ثبوت البيع منه بالوجه الشرعي ويمنع من معارضة واضع اليد (أجاب) لا يملك البائع المذکور فسخ البيع بتعلله بما ذكر ويمنع من معارضة المشتري حيث صدر البيع صحيحاً لازماً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك نخيلاً لورثته فاستولوا عليه مدة خمس وعشرين سنة ثم بعد مضي هذه المدة جاء شيخ الناحية وادعى على ورثة الميت أنه باق على والدهم مال للدواول ولم تعلم الورثة بذلك وانكروا دعواه ولم تظهر صحتها ثم حضر شيخ الناحية واحد من الورثة وحسبه وضربه ضرباً مبرحاً وتصرف في النخيل بالبيع لرجل آخر من غير إذن الورثة وأخذ الدراهم من الرجل الذي اشترى منه فهل يكون تصرف شيخ الناحية بالبيع أو تصرف أحد الورثة المذکور بالبيع مكرهاً غير نافذ ويضمن المشتري ما استغله من ذلك النخيل إذا علم قدره في كل سنة ويكون النخيل باقياً على ذمة الورثة (أجاب) صرحوا بأن بيع ملك الغير بدون إذن المالك موقوف على إجازة المالك فإن إجازته نفذ وان رده بطل وبأن المكره كراهه شرعياً على

١٢٦٩

٢١

شوال

١٢٦٩

٦

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١١

ذى القعدة

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

١٢

ذی القعدة سنة

البيع فسحقه بعد زوال الاكراه وعلى من استهلك ثمر الخيل ضمانه مالا كره والحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة وخمس نخلات فيم باع أحدهم
 نصيبه منها وهو النصف بعد القسمة لرجل أجنبي بثمن معلوم من مدة تزيد عن
 عشرين سنة بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون وباع مالك النصف
 الثاني نصيبه للمشتري الأول بثمن معلوم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون أيضا
 والآن يدعي وارث البائع أولا كراه مورثه على البيع وكذلك البائع الثاني يدعي
 الاكراه فانسرك المشتري دعواهما فهل إذا لم يثبت مدعى الاكراه على البيع دعواه
 بالبنية الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من
 منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب الوارث المذکور
 ولا البائع الثاني لفسخ البيع والحال هذه ويمنع كل من معارضة المشتري حيث ثبت البيع
 صحيحا لازما من المورث حال صحته ومن البائع الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين
 اقتسم ما بآيديهما من المال المشترك على يد نائب القاضى بموجب حجة شرعية وصار
 كل منهما في مائة واحدة على حدته وله زرع ومواش واشياء خاصة به فاخذ أحدهما
 في شغل الميرى فتصرف الاخ الثاني في مال أخيه بالبيع والاكل في غيبته من غير اذنه
 ورضاه فهل إذا حضر الاخ ولم يجز تصرفه لا ينفذ ويكون له مطالبته بجميع ما أخذه من
 ماله بعد ثبوته بالوجه الشرعي (اجاب) لا ينفذ تصرف الاخ المذکور في مال أخيه
 والحال هذه ويتوقف بيعة لذلك على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله
 تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخيلا بالميراث الشرعي عن مورثهم باعوه لرجل
 بثمن معلوم من الدراهم فوضع المشتري يده على النخيل المذکور وصار يتصرف فيه مدة
 تصرف المالك في املا كهـم والآن ادعى رجل على واضع اليد بان النخيل المذکور
 اشتراه من الورثة المذکورين وأظهر له بذلك وثيقة فهل والحال هذه إذا كان الشراء
 الاول صحيحا لازما بتاريخ سابق على البيع الثاني لا يكون البيع الثاني صحيحا نافذا
 ويمنع المشتري الثاني من معارضته إذا ثبت ما ذكر (اجاب) نعم لا يكون بيع المالك
 ثانيا لا تحرفا إذا بدون اذن المشتري منه أولا واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل اشترى من آخر نوعا من الموزون من عشرة قناطير الى ثلاثين مثلا وجعل لكل
 قنطار منه ثمانية مائة وشرط الاستلام في محل كذا فهل إذا هلك بعض المبيع قبل
 استلام المشتري له لا يطالب بثمن ما هلك (اجاب) إذا هلك المبيع قبل قبضه كلاً أو
 بعضا يهلك من ضمان البائع وليس له مطالبة المشتري بثمن ما هلك بيده قبل قبض
 المشتري له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عدة ساقية كاملة وجانب
 زرع قط وسهم لم يعلوا عن الارض الا قدر شبر ولم يبدص لاحدهما فظهر ان عدة الساقية
 ليست ملكا للبائع فهل والحال هذه حيث ظهر ان عدة الساقية ليست ملكا للبائع ولم

١٢٦٩

٢٥

ذی الحجة

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٢٨

ذی الحجة سنة

٢٩ ١٢٧٠

محرم

١١ ١٢٧٠

١٩ ١٢٧٠

مطلب رأى أحد ثوبين
فاستراهما ثم رأى الآخر
ردهما أو أخذهمامطلب اشترى شيتين ووجد
بأحدهما عيبا له ردهما
أو أخذهما قبل قبضهما
أو أحدهما فلو بعد قبضهما
له رد المعيب وحده

١٩ ١٢٧٠

٢١ ١٢٧٠

يجز البيع المالك يكون البيع غير صحيح وكذلك النعس والقطن حيث لم يبدص لهما
(أجاب) إذا ثبت الاستحقاق في المبيع توقف البيع على إجازة المالك فإن إجازته نفذ
وان رده بطل وبيع زرع القطن والنعس بعد النيات ولو غمها ما قدر شبر وتقومهما ولو
لا كل الدواب يصح حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب
سكر خوامي معلوم الوزن بثمن معلوم من الدراهم قبض المشتري بعضه وتصرف فيه
والباقي عند البائع فهل يجبر المشتري على دفع ثمن المبيع للبائع حيث لم يحصل في المبيع
غبن فاحش ولا غرور (أجاب) إذا صدر البيع مستوفيا شرائط الحجة وال لزوم يؤثر
المشتري بدفع الثمن المحال للبائع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر سلعة بثمن معلوم وعاب المشتري بعضها والبعض الآخر لم يره ثم بعد عقد البيع اطلاع
المشتري على البعض الآخر فوجده عيبا فامتنع عن استلام جميع السلعة وأراد ردها
على البائع بخيار العيب فهل والحال هذه يكون للمشتري ذلك (أجاب) في التنوير وشرحه
ومن رأى أحد ثوبين فاستراهما ثم رأى الآخر فله ردهما إن شاء لاردا الآخر وحده
لتفريق الصفة أه أي ردهما بخيار الرؤية فإن كان خيار الرؤية ساقطا فله الرد
بخيار العيب بعد تحققه بالوجه الشرعي حيث لم يوجد منه الرضا بالعيب وفيه من خيار
العيب اشترى عشرين أي شيتين ينتفع بأحدهما وحده صفقة واحدة وقبض أحدهما
ووجد به أو بالآخر عيبا لم يعلم به إلا بعد القبض أخذهما أو ردهما ولو قبضهما رد المعيب
بحصته سالما وحده لجواز التفريق بعد التمام انتهى وفي رد المحتار قوله وقبض أحدهما
وكذا لو لم يقبضهما كما مر انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية سوداء
باعها لآخر بثمن معلوم وبعد مدة أيام ادعى المشتري أن بهاريجا وترافعا لدى القاضي
وتبين أنه لا ربح بهابعد احضار الحكماء والكشف عليها وحكم القاضي بلزوم البيع
فهل إذا أراد المشتري بعد مدة ردها على البائع متعللا بعامل به أو لا يجب لذلك
ويمنع من منازعة البائع بدون وجه شرعي (أجاب) إذا لم يثبت المشتري في المبيع عيبا
قديما عند البائع لا يكون له الرجوع حيث صدر البيع مستوفيا شرائط الحجة وال لزوم
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبدا سليما من العيوب بثمن معلوم
ثم بعد اثني عشر يوما ظهر به عيب قديم عند المشتري فهل والحال هذه إذا ثبت قدم
العيب عند البائع بالبينة الشرعية يكون للمشتري رده على البائع لقدم العيب (أجاب)
لمشتري العبد المذکور رده على بائعه بالعيب القديم بعد ثبوت به بالوجه الشرعي حيث
كان ينقص الثمن عند التجار ولم يوجد من المشتري ما يفيد رضاه به بعد اطلاعه على العيب
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وترك ما يورث عنه شرعا من الثقل
فباعته أمهم الرجل أجنبي في غيبتهما من غير أنهما ورصاهما فهل إذا حضر كل من
الابنين ولم ياذن بالبيع ولم يجزه يكون البيع غير نافذ ويكون لهما استرداده من المشتري

حيث كان الحق ثابتا لهما فيه عن أبيهما ولا تكلف البينة معرفة وقت ملك الاب له في
 أي يوم وفي أي شهر بل تكفي شهادتهما بان النخل ملك لأبيهما من سنة كذا وانهما
 يستحقانه بالميراث عنه (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بعد ثبوت الملك له بالوجه الشرعي
 بدون اذن المالك او اجازته حيث لم يكن البائع ولاية يبيع ذلك فان اجازته المالك نفذ
 وان رده بطل ولا يتوقف قبول بينة المالك على ذكر التاريخ المذكور والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاد ذكور واناث البعض بالغ والبعض قاصر
 وترك بيتا فباعت الزوجة نصفه لرجل اجنبي بثمن معلوم بدون اذن من البالغ منهم
 وبدون ولاية شرعية على القصر فهل لا ينفذ بيعها في نصيب البالغ ويكون متوقفا
 على اجازتهم ولا في نصيب الايتام اذا لم يحجزه الوصي بل ينفذ في نصيبها فقط (أجاب) نعم
 لا ينفذ بيع الزوجة المذكورة في نصيب غيرها من البيت المذكور ويكون موقوفا في
 نصيب البالغ على اجازتهم وقد ضرحو ابعدهم صحة بيع عقار الصغير ولو من الوصي بدون
 مسوغ شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبدا طواشيا سليما من
 العيوب بثمن معلوم واخذ على البائع سند بذلك ثم بعد ذلك ظهر به عيب قديم عند
 المشتري في محل قطع الآلة يقال له داء البرص بقول أهل الخبرة فهل والحال هذه اذا ثبت
 قدم العيب عند البائع بالوجه الشرعي يكون للمشتري رده على البائع لقدم العيب (أجاب)
 للمشتري رد المبيع بعيب قديم ينقص الثمن عند التجار بعد تحققه بالوجه الشرعي حيث لم
 يوجد منه ما يفيد الرضا بالمبيع بعد العلم بالعيب ولم يحدث عيب آخر عنده والا فلا والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة باع نصفها لآخر بثمن معلوم وبعد شهرين
 طلب المشتري ردها على البائع متعللا بان بها عيبا قديما فامتنع البائع من قبولها منكرا
 لدعواه فتوا عدم البائع على احضار بينة في ظرف ثمانية ايام فغاب نحو شهرين آخرين
 حتى ماتت الجاموسة المذكورة فهل اذا لم يثبت ذلك المشتري دعواه العيب بالبينة
 الشرعية لا يجاب لذلك ويمنع من منازعة البائع فيما باعه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا
 لم يثبت العيب القديم في المبيع لا يكون للمشتري مطالبة البائع بشيء وله مطالبة بنقصان
 العيب القديم بعد هلاك المبيع عند المشتري اذا أثبتته على البائع حيث لم يرض به المشتري
 بعد املاعه على العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية بثمن معلوم
 وبعد قبضها ظهر بها عيب قديم كانت به عند البائع واطلع عليه أهل الخبرة وأخبروا بانه
 قديم وامتنع البائع من قبولها من المشتري وماتت عنده فهل اذا ادعى مع البائع
 وشهدت للمشتري بينة بقدم العيب وانها كانت به عند البائع ولم يرض به المشتري بعد علمه
 به يرجع عليه بارش النقص (أجاب) نعم للمشتري الرجوع على بائعه بنقصان العيب
 ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وأخته
 شقيقة وترك ثلاثة ارباع دار والربع الرابع لعمته وعليه دين فهل يتعلق الدين

٢٢

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

صفر

٢٨

١٢٧٠

ربيع الاول

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٢ ١١٧٠

مطالب الورثة استبقاء
عن التركة باداء الدين
من مالهم عند الاستغراق

٢٠ ١٢٧٠

٢٤ ١٢٧٠

٢٥ ١٢٧٠

٣٠ ١٢٧٠

مطلب القبض شرط
ابقاء السلم على الصحة
لا شرط انعقاده بوصفها

بنصيبه فقط دون نصيب العمتين واذا باع شيخ البلد الدار المذكورة لرجل اجنبي من
غير اذن اربابها واجازتهم لا ينفذ بيعه فيها ويكون للعتين وباقي الورثة المذكورين
فسخ عقد البيع واستردادها من المشتري وأداء الدين لربه بعد ثبوته حيث كان الحق
ثابتا لهم فيها (أجاب) نعم يتعلق دين الميت بتركته ولا يستوفي من الغير بدون كفالة
شرعية ولا ينفذ بيع مال الغير بدون ولاية شرعية عليه ويقدم الدين على الميراث
واذا كانت تركة الميت مستغرقة بالدين فولاية بيعها للقاضي وللورثة استبقاء عن التركة
بأداء الدين من مالهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا يخفى ولا يثنى معلوم
من الدراهم فكتاله المشتري وقبضه وحاز به الثمن المعلوم فهل اذا أراد البائع زيادة
الثمن على المشتري بعد قبضه للبيع وحيازته لا يجاب لذلك شرعا اذا تحقق ما ذكر
(أجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون للبائع معارضة المشتري في ذلك بدون
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دارين مشتركتين بين ابني عم مناصفة
بالميراث عن أصولهما وجب وثيقة شرعية ثابتة المضمون فباع أحدهما دارا منهما
لرجل اجنبي في غيبة الآخر فبدون اذنه ورضاه وادعى بأن نصف الدار الثانية باعه أبوه
لابيه فأنكر دعواه ولا يثبته ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة
بدعواه المجردة عن الاثبات ولا ينفذ بيعه لنصيبه من الدار الثانية بدون اذنه واجازته
ويكون له أخذ نصيبه من الدارين المذكورتين حيث كان الحق ثابتا له فيهما عن أبيه
بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا ومن باع ملك غيره
بدون ولاية شرعية عنه يكون بيعه موقوفا على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده
بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بثرا مبدية بقدر معلوم من الدراهم دفعه
لمالك البئر ووضع يده على البئر في ضمن قطعة أرض خراجية استبدلها من بائع البئر
استبدلا لا مؤبدا لارجوع فيه ووضع كل منهما يده على ما أخذه ثماني عشرة سنة وزيادة
فهل اذا مات البائع وهدمت البئر وأراد مالك البئر ان يرجع على وارث بائع البئر
بالدراهم التي دفعها لمورثته والحال هذه لا يجاب لذلك (أجاب) يعد صدور بيع البئر صحيحا
لازملا لا يكون لمشتريه الرجوع بالثمن الذي دفعه للبائع على ورثته بدون وجه شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين تعاقدتا عقد السلم ولم يقبض المسلم اليه رأس المال
حتى تبدل المجلس بفرقه مما ثم بعد حلول الاجل طلب رب المال المسلم فيه وأراد المسلم
اليه رد رأس المال الى المسلم هل له ذلك حيث ان القبض لم يقع في مجلس العقد (أجاب)
من شروط بقاء صحة السلم قبض رأس ماله في مجلس العقد قال في الدر المختار وهو أي
القبض شرط بقاءه على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها فينقذ صحيحا ثم يبطل بالاقتراق
بلا قبض اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين مشتركين في جاموسة باع أحدهما
نصيبه لاجنبي بشرط انها حامل ثم باع المشتري بهما الشرط ما اشترى المالك النصف

ربیع الاول
سنة ١٢٧٠

الاخر بيعا صحيحا وبعد مضي اربع سنين اراد البائع الاول فسخ البيع واسترداد المبيع
منه فهل والحال هذه ليس له الفسخ ولا تسريح دعواه (اجاب) بيع الحاموسه بشرط ان
حامل فاسد وحكم البيع الفاسد انه اذا قبض المشتري المبيع بأمر البائع وكل من عوضه
مال ملك المبيع بقيمته ولكل من سلفه الا ان يوجد مانع من الفسخ ومنه بيع
المشتري له بيعا صحيحا فليس له الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة ثلاثة في معيشة
واحدة وبأيديهم مال مشترك بينهم من قعر وكتان وغير ذلك تصرف أحدهم
في غيبة اخويه ببيع شيء منه بغير اذنهما واما لمرأة أجنبية فهل اذا حضر من
غيبتهما ولم ياذن في البيع ولم يجيزا له لا ينفذ الا في نصيب البائع دون اخويه (اجاب) اذا
كانت الاشياء المذكورة مشتركة بين الاخوة من الابتداء بأن اشتروها أو ورثوها
كان كل جزء منها مشتركا بينهم فيبيع كل منهم نصيبه شائعا جائزا من الشريك والاجنبي
بمخلاف ماذا كانت بالخطأ أو الاختلاط فلا يجوز البيع الا من الشريك ولا ينفذ
البيع في نصيب الشريك بدون اذنه أو اجازته والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة
رجال واضعين أيديهم على دار بطريق الميراث عن أبيهم مات أحدهم عن ابن قاصر فباع
العمان جميع الدار نصيبهم ما ونصيب ابن أخيهم القاصر بدون مسوغ شرعي والحال
انهم لم يبيعوا وناوذين عليه فهل والحال هذه لا ينفذ البيع الا في نصيب العميين
المذكورين ويكون بيع نصيب القاصر في الدار المذكورة موقوفا على اجازته بعد بلوغه
رشدا فان اجازته نفذ وان رده بطل (اجاب) لا يصح البيع في نصيب اليتيم حيث لم يكن
للبائع ولاية شرعية عليه مع وجود المسوغ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث
طاحونة مشتركة بينه وبين غيره فطلب بعض الشركاء ان يشتري نصيبه بثمن معلوم
فامتنع من البيع له فزاده في السعر فسكت المالك وتركه ولم يبع فهل لا يعد سكوته
بيعا ولا مسقطا لمحقه منها اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا ينعقد البيع الا بالايجاب والقبول
صرحا أو دلالة أو بالتعاطى ولو من أحد الجانبين في خسيس ونفيس على الاصح المقتضى
به ولا يكون مجرد السكوت معتبرا بعد الايجاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر اعيانا منقولة بثمن معلوم من الدراهم دفعها للبائع وبقيت الاعيان تحت يد
البائع حتى هلكت فهل والحال هذه يكون للمشتري استرداد ما دفعه من الثمن للبائع
حيث لم يستلم المبيع (اجاب) نعم يكون للمشتري استرداد الثمن من بائعه والحال هذه اذا
المبيع قبل قبضه من ضمان البائع والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط خانة بعا
مضمونه ما قولكم في امرأة تملك أبعادية تر يدبها فاعطت اذن الدلال لبيعها لها
فلما بلغت الأبعادية مبلغا لا يضاهاى قيمة الثمن وكنت امرأة رجلا في شراء الأبعادية
المذكورة من يد الدلال المذكور ودفعت ثمنها فيها فأراد وكيل المشتري ان يوقع
صيغة البيع مع زوج المالك للأبعادية فالزوج أوقف الامر للاستئذان من زوجته

٢٢
مطلب بيع أحد الشركاء
نصيبه من المشترك بغير
الخطأ والاختلاط يصح
وفي المشترك بأحدهما
لا يصح بدون اذن

جمادى الاولى
٢
مطلب لا يكون مجرد
السكوت معتبرا بعد
الايجاب

٣
١٢٧٠

٧
١٢٧٠

فی البیوع المذکور بلی قیل منه شفاها علی ید بینة تشهد بذلك القول انه لا یحصل السماع
حتى یصیر الاستئذان من زوجته والوکیل للشریة لم یرض بذلك بل هو مصمم علی وقوع
صیغة البیوع فإذا یكون المحکم فی ذلك (اجاب) اذا لم یوجد عقد التبیاع بین المالك
او وکیلها فی ذلك و بین وکیل من ترید الشراء لا بعادیة لا یعول شرعا علی مجرد کتب
من بقائمة المزا دحیث لم یوجد التراضی من الجانبین علی البیوع ولو فرض وقوع العقد
من زوج المالك مع وکیل الاخری ولم یکن الزوج المذکور وکیلا عن زوجته فی
البیوع یمکنون ذلك البیوع موقوفا علی اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل
والمفتی به أنه لا ینفذ بیع الوکیل علی موکله الا اذا کان بمثل القيمة والله تعالی أعلم
(سئل) فی جاعة لهم ساقیة یمسکونها ومامعها من الاشجار باع بعض الشرکاء الاشجار
جملتها وقبض ثمنها وسلم ذلك للشری بغير اذن الشرکاء ومن غیر اجازتهم فهل یكون
البیع فی نصیبهم موقوفا علی اجازتهم واذا استهلك المبیع یكون ضامنا لقيمة نصیبهم من
ذلك (اجاب) لا ینفذ بیع مالک الغیر بدون اذن المالك او اجازته ویكون للمالك فسخه
واذا هلك نصیب غیر البائع فی ید من اشتراه والحال هذه یكون مضمونا بقيمة حیث
لم یحصل الاجازة قبل الهلاك والله تعالی أعلم (سئل) فی بیت ونخیل مشترک بین رجلین
مناصفة باع أحدهما ما نصیبه من البیت والنخیل لشریکه بثمن معلوم قبض بعضه منه
ثم بعد ذلك باعه لرجل أجنبي من غیر اذن شریکه فهل اذا کان البیوع الاول ثابتا لا ینفذ
بیعه الثاني ویكون الحق فیہ للشری الاول دون الثاني اذا تحقق ما ذکر (اجاب) اذا تم
البیع الاول من الشرک یلزم لا یكون للبائع بیعه ثانیالاخر بدون اذن المشتري والله
تعالی أعلم (سئل) فی رجل یملك جار یباعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم سیلما من
العیوب الشرعیة ثم وضع المشتري یدیه علیها فظهر بها عیب قديم وهو الریح کان عند
البائع فهل والحال هذه اذا ثبت العیب القديم وهو الریح المذکور وأنه کان عند البائع
یكون للشری ردها البائعا واخذ ما دفعه من الثمن (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعی
ان المبیع به عیب قديم ینقص الثمن عند التجار ولم یوجد من المشتري ما یدل علی الرضا
بالمبیع بعد علمه بالعیب یكون له رده علی بائعه حیث لا مانع والله تعالی أعلم (سئل) فی
رجل مات عن ابن فاصروعن زوجة وترك ما یورث عنه شرعا ومن جلة متروکاته دار باعت
الزوجة المذکورة نصیبها ونصیب ابنها القاصر فی الدار المذکورة بدون مسوغ شرعی
والحال انها لم یمکن وصیاء علیه فهل والحال هذه لا ینفذ البیوع المذکور الا فی نصیب
الزوجة المذکورة ویكون نصیب القاصر فی الدار المذکورة موقوفا علی اجازته بعد
بلوغه وشیدا فان اجازته نفذ وان رده بطل (اجاب) لا یصح بیع الام المذکور نصیب
القاصر والحال هذه والله تعالی أعلم (سئل) من أمین بیت المال بما مضمونه شخص
توفی وله ابعادیة بیعت وبها زرع لم یسم فی البیوع زرعه أشخاص علی النصف فی مقابلة

البذر والعمل وجميع التكاليف والنصف الآخر لصاحب الارض في مقابلة أرضه ويريد المشتري أخذ نصف الخارج واحتج بقول أهل خبرة أنه حيث كانت جميع التكاليف والبذر من المزارعين وبيعت الارض في سنة الزرع فلا شيء لرب الارض وبقتوى عالم شافعي بقوله حيث لم يكن البذر من صاحب الارض الاصل في فلاحه في الزرع لان الزرع تابع للبذر فافاده العمدة وافق للشرع وهذا هو الحكم الشرعي والله تعالى أعلم فما الحكم في ذلك (أجاب) اذا وقعت المزارعة صحيحة يكون الخارج على الشرط وكون الارض من أحد التجانيين والباقي وهو البذر والعمل والبقير من الآخر لا يفسدها ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية الا اذا ثبت ولا قيمة له فيدخل في الاصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عقار ابنه البالغ الرشيد لا آخر بثمن معلوم من الدراهم من غير اذن ابنه ومن غير اجازته فهل والحال هذه اذا لم يحجز الابن المالك البيع يكون البيع فاسدا ويحيز المشتري على رد المبيع للمالك المذكور (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك حيث لا ولاية للبائع ويكون البيع موقوفا فان أجازه المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر دراهم على ارض شعير أخضر من أرض مخصوصة لزراعة هذا الرجل في سنة معينة والحال ان المسلم فيه منقطع وقت عقد السلم وشرط عليه ان يكون التسليم يوم حصاده ودفع الدراهم للمسلم اليه وحين مجيء الحصاد لم يطلع الا شيء قليل من الارز وأخذ المالك في مال الارض فهل والحال هذه يكون السلم فاسدا لا يجب على المسلم اليه الارجاء الدراهم التي هي رأس السلم كمن أسلم انسانا في حنطة جديدة أو ذرة جديدة حيث انه يمكن ان لا تنبت الارض في تلك السنة ويكون لرب السلم مطالبة برأس ماله (أجاب) السلم على الوجه المستطور غير صحيح فلرب السلم المطالبة برأس ماله والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بما مضمونه في رجل توفي ومن جملة متروكاته سفن بحرية مخصوصة ولما تحرر رحا لم الجهة الموجود بها السفن بنزولها في المزاراد وحضور افادة على من يرسي عليه المزاراد فقد وردت افادة تتضمن بيان من رست عليهم المزارادات ووردت السفن المذكورة للمحروسة وقد تحرر للجهة التي رست المزارادات فيها بقصد حضورهم واستلامهم السفن الراسية مرادها عليهم فتأخروا عن الحضور فتغيرت احوال السفن عن وقت المزايدة وصرف على السفن المذكورة مبلغ للخبراء فهل يجبر الراسي عليهم المزارادات على استلام السفن واذا اجبروا على استلامها هل يكونون ملزومين بما صرف من أجرة الخبراء من وقت ما راسا عليهم العطاء لعناية الاستلام (أجاب) على فرض انعقاد البيع في السفن المذكورة يكون المشتري بالخيار ان شاء أخذ المبيع بكل الثمن وان شاء رده اذا حصل في المبيع تفسير او حدث به عيب قبل ان يقبضه المشتري والمبيع قبل قبضه من ضمان البائع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية بثمن معلوم بشرط براءتها من العيوب

١٥
١٢٧٠
مطلب لا يدخل الزرع في
بيع الارض الا اذا ثبت
ولا قيمة له

٢٩
١٢٧٠

٢٩
١٢٧٠

شعبان

١٠
١٢٧٠

فظهر بها عيب قديم وهو التشخير فهل والحال هذه يكون للمشتري ردّها للبائع وأخذ ثمنها منه (أجاب) من وجد عشرين عينا قديمة تنقص الثمن عند التجار ولم يوجد من المشتري ما يدل على رضاه بالمبيع بعد العلم بالعيب ولم يحدث بالمبيع عيب آخر فيكون للمشتري ردّه على بائعه بعد ثبوت ما ذكره بالوجه الشرعي حيث لا مانع والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن فروجه وعن بنت وابن قاصرين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته بقرة فتعدي خال القاصرين ووكّل رجلا أجنبيا في بيعها بدون ولاية شرعية على القاصرين فهل والحال هذه لا يتقدّم البيع ويكون للقاصرين بعد بلوغهما رشيدين نزعها واستردادها مع ثمنها (أجاب) نعم يكون لها استردادها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا لم يره قبل الشراء خصوصا وان المشتري عاجز النظر ولم يوكّل أحدا له في الشراء ثم رآه ولم يعجبه فهل له خيار الرؤية ورده على البائع حيث كان الامر كما ذكر (أجاب) يصح الشراء لم يره ولم يشتري ان يردّه اذا رآه وان رضى به قبله أي قبل ان يراه لان خياره معلق بالرؤية وصح عقد الاغمى ولو لغيره وهو كالصير وسقط خياره بوصف العقار له قبل شرائه ولو بعده ثبت له الخيار به والله تعالى أعلم (سئل) في أخي أيتام كبير ليس وصيا عليهم باع دارهم بثمن معلوم قبضه من المشتري وكتب وثيقة بالبيع وذكر فيها انه باعها بالو كالة الشرعية عنهم ثم بعد بلوغ الايتام أرادوا نزع الدار من المشتري فهل والحال هذه يجابون لذلك ولا عبرة بهذه الوثيقة التي بيد المشتري ويكون للايتام أخذ دارهم قهرا عن المشتري واذا كان كذلك فهل الثمن يلزم البائع ولا يخص الايتام منه شيء (أجاب) نعم يكون للايتام بعد بلوغ رشدهم انتزاع الدار المذكورة من يد المشتري والحال هذه حيث لم يكن للبائع ولاية البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا باعه لآخر بثمن معلوم من الدراهم بحضرة بيعة شرعية وكتب له حجة بذلك ثم بعد عقد البيع ولزومه شرعا عاودة أراد البائع ابطال البيع الصادر منه متعللا بأنه كان سكران بوقت عقد البيع المذكور فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث كان هناك بيعة شرعية تشهد عليه أنه لم يكن وقت عقد البيع سكران وليس به مانع يمنعه عن صحة البيع المذكور (أجاب) قال في حاشية الاشباه ونقل عن الحنابلة خلع السكران جائز وسائر تصرفاته الا الردة والاقرار بالحدود والاشهاد على شهادة نفسه وفي الاشباه وشرحها ان السكران من محرم كالأصاحي في التصرفات أصيلا كان أو وكلا ثم قال الا في سبع وهي المسائل المتقدمة فيؤخذ بأقواله وافعاله كلها ما عدا هذه السبع اهـ وليس منها بيعه أصيلا فعلم من ذلك ان بيعه نافذ عليه وحينئذ لا يكون للبائع المذكور ابطال البيع الصادر منه بمجرد تعلله بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر مع رجل يتجارة فوضع كل منهما متاعه عند رجل آخر ورجعا الى بلادهما ثم بعد ذلك سافر أحدهما وباع متاعه ومتاع صاحبه بغير إذنه فهل اذا أجاز صاحب

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٨

مطلب صح عقد الاغمى ولو لغيره وله خيار الرؤية ويبسقط خياره بوصفه قبل الثمر او ثبت بذلك بعده

١٢٧٠

٢٦

رمضان

١٢٧٠

٧

مطلب بيع السكران نافذ عليه وكذا سائر تصرفاته الا في سبع

سؤال سنة

المتاع البيع وأقر البائع بقبض الثمن بحضرة بينة شرعية يحجر البائع على دفع الثمن لرب
المتاع ولا تسلط لرب المتاع على المشتري (أجاب) قال في البحر وإذا أجاز المالك البيع
وكان الثمن نقدا صار مملوكا له أمانة في يد الفضولي بمنزلة الوكيل لأن الإجازة اللاحقة
كالو كالة السابقة اهـ وحينئذ فللمالك مطالبة البائع الفضولي بما قبضه من الثمن
حيث كان مقبوضا له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عقاره لآخر بشرط
منفعة لأحدهما وقبضه المشتري ثم بعد ذلك للمات البائع من وروثة أرادوا فسخه لدى
القاضي فهل للورثة ذلك حيث كان البيع فاسدا (أجاب) إذا وجد في صلب العقد
شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لأحدهما أو لبيعه هو من أهل الاستحقاق
بأن يكون آدميا ولم يحجر العرف به ولم يرد الشرع بجواز بيعه فاسدا أو يكون لأحد
المتعاقدين المطالبة بفسخه ما لم يوجد مانع من موانع الفسخ المسذ كورة في كتب المذهب
ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما فيخلفه الوارث به يبقى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له أملاك من أطيان وعقار وخلافه وعليه دين للديوان فأمره حاكم السياسة ببيع
أملاكه وسداد ما عليه للديوان فباع ذلك لولد أخيه طائعا مختارا بموجب حجة شرعية من
قاضي بلدته تحت يده بالبيع والشراء ودفع الثمن من مدة تقدمت نحو من تسع عشرة سنة
وهو واضع يده على ذلك يتصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم ثم بعد وفاة البائع
ومضي المدة المذ كورة أراد ورثة الميت اللاتي هن بناته أن يدفعن للمشتري ما دفعه من
الثمن ويأخذن الأملاك المتباعدة متعللات بعدم علمهن بالبيع وظنن أنها موهنة
على الثمن المسذ كور فهل لأخبرته بتعللهن ولا يجب لهما أن ردن حيث كان البيع ثابتا بالوجه
الشرعي (أجاب) إذا صدر البيع من المالك عن طوع واختيار منه مستوفيا شرائط
الحكمة لا يكون للبائع ولا لورثته بعده رفع يده للمشتري عن المبيع بدون موجب شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ساقية مع جانب أرض فزاعة بثمن
معلوم من الدراهم وأسقط البائع حقه في الأرض للمشتري طائعا مختارا بحضرة بينة
شرعية ووضع المشتري يده على ذلك وصار يتصرف فيها مدة تزيد عن خمس وعشرين
سنة فهل والحال هذه إذا أنكر البائع المسقط ما ذكر وثبت كل من البيع والاستقاط
بالبينّة الشرعية يكون كل منهما صحيحا نافذا وليس للبائع معارضة المشتري في ذلك
بدون وجه شرعي (أجاب) ليس للبائع المسقط معارضة المشتري المسقط له فيما
ذكر إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
وأولاده القصر منها وترك ما يورث عنه شرعا من جملة متروكاته دار فباع أم القصر
بعض نصيب أولادها القصر والحال أنها لم تكن وصيا عليهم وقت عقد البيع فهل
والحال هذه لا يصح بيع الأم المذ كورة ويكون موقوفا على إجازتهم بعد بلوغهم رشدا
فإن أجازوه نفذ وإن ردوه بطل (أجاب) لا يصح بيع الأم نصيب أولادها القصر في العقار

١٠
١٢٧٠
مطلب أجاز بيع الفضولي
وكان الثمن نقدا صار له
أمانة في يد الفضولي

١٢
١٢٧٠
مطلب يفسد البيع شرط
فاسد في صلبه وهو مالا
يقتضيه العقد الخ
مطلب لا يبطل حق الفسخ
بموت أحد المتبايعين فيخلفه
الوارث

سؤال

٢٩ ١٢٧٠

ذی القعدة

١٠ ١٢٧٠

٢٢ ١٢٧٠

ذی القعدة سنة

٢٦ ١٢٧٠

مطلب يشترط في الرد
بالأباق وجوده عند
المشتري والبائع حال صغر
العبد أو بلوغه

٢٦ ١١٧٠

١٢٧٠

ذی حجة

١٢٧٠

مطل لوط والمسر والتقبيل
بشهوة يمنع الرد بالعيب ولو
تبدل ويرجع بالمقصان

بدون ولاية شرعية حيث لا مسوع للبيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر عبدا رقيقا بثمن معلوم ثم بعد ذلك وجدته معيبا بعيب قديم كان به عند بائعه وهو
الأباق فهل إذا أبق العبد من المشتري وأحضره بعد أباقه يكون له رده على بائعه بهذا
العيب حيث ثبت قدم هذا العيب وأنه كان به عند البائع وتكرر منه بشهادة البينة
الشرعية وأخذ ثمنه منه حيث لم يعلم بهذا العيب ولم يرض به بعده (أجاب) يشترط في
الأباق أن يكون من بالغ أو مميز وهو مما يختلف صغرا وكبرا فإذا تحقق أباق العبد
المذكور عند مشتريه وعند البائع وكان كل منهما حال الصغر بعد التمييز أو حال البلوغ
بالوجه الشرعي ولم يوجد من المشتري ما يفيد رضاه بالمبيع بعد اطلاعه على العيب يكون
للمشتري أن يردده على البائع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يستحقون
أرض زراعية أميرية وبعض نخيل فتجمد عليهم أن يكسار لجهة الدوان من مال الخراج
فطلبه الحما كم منهم فباعوا النخيل لرجل آخر بثمن معلوم طائعين مختارين واسقطوا حقهم
في الأرض له ثم بعد مدة تزيد على تسع وعشرين سنة أرادوا الرجوع في البيع والاستقاط
على المشتري فهل والحال هذه إذا ثبت البيع والاستقاط عن طوع بالبينة الشرعية يكون
صحيحا نافذا وليس لهم الرجوع على المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) نعم ليس لهم ذلك
والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابن
وبنت قاصرين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته دار فباعت الزوجة المذكورة
نصيبها ونصيب أولادها القصر المذكورين في الدار المذكورة لرجل أجنبي بغير مسوع
شرعي ولم تكن وصيا عليهم فهل لا ينفذ البيع المذكور إلا في نصيب البائعة المذكورة
ولا يصح بيع نصيب القصر ويكون لهم بعد بلوغهم رشدا إبطال البيع الصادر من أمهم
والحال هذه (أجاب) نعم إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
اشترى جارية من آخر على أنها سليمة من العيوب فنسرى بها ثم باعها لآخر فردها عليه
بعيب ظهر بها وثبت قدمه عند البائع الأول بقول أهل الخبرة بين يدي الحما كم الشرعي
وحيث إن الوطاء مانع من الرد فهل له الرجوع بنقصان العيب على بائعه أم لا (أجاب) نعم
له الرجوع بنقصان العيب ما لم يوجد منه ما يفيد الرضا بالعيب بعد العلم به قال في التنوير
وشرحه اشترى جارية فوطئها أو قبلها أو مسها بشهوة ثم وجدها عيبا لم يرددها مطلقا
ولو ثيبا ورجع بالنقصان لا ممتناع الرد اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في
نخل بالميراث الشرعي من أبيه مشترك بينه وبين أمه باعها نصفه لامرأة أجنبية بثمن معلوم
منذ أربع عشرة سنة بمواجب حجة شرعية ييدها ثابتة المضمون بالبينة الشرعية والآن
يريد الابن إبطال البيع متعللا بأنه باعته بالأكراه فانكرت المرأة المشترية دعواه فهل
إذا لم يثبت دعواه الا كراهه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن
الاثبات ويمنع من منازعتها فيما اشترته بدون وجه شرعي ويكون البيع صحيحا نافذا

(أجاب)

(أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن في معيشة على حسنة باع له الاب سبع فخلات بثمان معلوم من الدراهم وهو في حال صحته وسلامته واستولى الابن على التخليل مدة الى أن مات الرجل عن ابنه المذکور وعن ابن وبنت آخر بن ومضى على ذلك خمس سنين ثم بعد ذلك أراد الآن أحد الابنين الرجوع في المبيع على أخيه بدون مسوغ شرعي فهل والمال هذه اذا ثبت البيع من الاب وهو في حال صحته وسلامته يكون البيع صحيحا نافذا وليس لاحد الاخوان معارضة أخيه في ذلك (أجاب) ليس لاحد الاخوان نقض البيع الصادر من أبيه بعد تمامه حال صحته وبدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا تعدى عليه رجل اجنبي وباعه لرجل آخر بثمان معلوم من الدراهم بدون اذن من المالك واجازة فهل اذا لم يأذن المالك في البيع ولم يجزه يكون البيع غير نافذ (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون ولاية شرعية ويكون موقوفا فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولاخوته نصف دار ونصف طاحونة باع نصيبه منهما عن نفسه ونصيب اخوته بالو كالة عنهم بالغبن الفاحش والغرور فهل اذا ظهر وتحقق ان البيع صدر بالغبن الفاحش والغرور يكون للبائع فسخ البيع والمال هذه (أجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش وهو لا يدخل تحت تقويم المقومين وثبت التغرير في البيع بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخه حيث لا مانع بل لا ينفذ البيع في نصيب موكله بالغبن الفاحش وان لم يثبت التغرير على قولهما المفتي به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وابن وبنت منهما وعن أخ عاصب فماتت البنت عن اخيها وأمها وعن عمها العاصب ثم مات الابن عن امه وعمه العاصب وترك الميت الاول تركه فباع وكيل احدى الزوجتين شيئا من التركة بالغبن الفاحش في غيبة باقي الورثة وبدون اذنهـم واجازتهم فهل لا يكون بيعه بالغبن الفاحش نافذا في نصيب موكلته ولا في نصيب الباقي بدون اذن واجازة (أجاب) هم لا ينفذ بيع الوكيل المذکور بالغبن الفاحش في الكل والمال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في أرض ملك باعها صاحبها لآخر ثم بعد أن قبض منه ثلاثة ارباع الثمن باعها صاحبها الاول ثانيا لا آخر فهل اذا ثبت العقد الاول يكون العقد الثاني باطلا (أجاب) اذا كان البيع الاول صحيحا بائنا كان البيع الثاني من البائع الاول لا آخر موقوفا على اجازة المشتري الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا او اطمينا اميرية بها ساقية وله ابنان مات احدهما في حياة أبيه عن ابن وزوجة ثم بعد مدة مات المجدد المالك المذکور وعن ابنه الباقي وابن ابنه الميت في حال حياة أبيه وكان ابن الابن المذکور في بلدة غير بلدة العقار والطين المذکور بخاء رجل واشترى منه ذلك العقار والطين على زعمه انه مملوك له عن أبيه بغبن فاحش وغرور للبائع فهل اذا كان الواقع ان ذلك العقار والطين مملوك لجده وان جده مات بعد موت

أبيه عن ابنه المذكور ولا يكون لابن الابن المذكور حق في ذلك العقار والطين بل يكون خاصة لعنه الميت أبو عنه بعدموت أبي البائع ولا ينفذ بيع ابن الابن لما ذكره الحال ما ذكره ويمنع المشتري من معارضة عم البائع الواضع يده على ذلك جميعه الى الآن اذا تحقق ما هو مذكور (أجاب) نعم لاحق لابن الابن فيما ذكره الحال هذه ولا ينفذ بيعه لذلك العقار والطين بدون اذن عمه المالك له بطريق الخلافة عن ابيه ولو كان يمثل القيمة ويكون البيع والحال ما ذكره موقوف على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية مع حصه في ساقية ودار تلقى ذلك عن ابيه فباع جميع ذلك لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم واسقط حقه في الارض للمشتري واستولى المشتري على المبيع الآن وصار يتصرف فيه ثم بعد ذلك أراد البائع الرجوع على المشتري في المبيع فهل اذا ثبت البيع والاسقاط بالبينة الشرعية يكون صحيحا نافذا وليس للبائع الرجوع على المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) اذا وقع البيع والاسقاط صحيحا نافذا لا يكون للبائع المسقط معارضة المشتري المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يأسر جني متسبب في بيع الرقيق فنحو سبعة أشهر سابقة باع لاخر عبدا غاسليا من العيوب ومعه امعة ولباس يساوي العبد وحده ألفين وخمسمائة قرش بهذا القدر ثم بعد مضى المدة المذكورة ادعى المشتري المذكور على البائع الغبن الفاحش والغرور لدى الحاكم الشرعي فأحضر الحاكم الشرعي أهل الخبرة العارفين في مثل ذلك فذكر بعضهم انه يساوي الفين وخمسمائة قرش والخبر بذلك اثنان منهم وذكر بعضهم انه يساوي الفين فقط وهو واحد ومع ذلك لم يقوم مامع العبد من المتاع واللباس الذي بيع معه بهذا الثمن بحيث لو قوم ذلك لبلغ ألف قرش فاكثرت زيادة على قيمة العبد وحده التي ذكرها أهل الخبرة فهل لا يعد ذلك غبنا فاحشا اذا كان الواقع ما هو مسطور ولا يكون للمشتري رده (أجاب) نعم لا يعد ذلك غبنا فاحشا بالنسبة للمشتري اذا غبن الفاحش على الراجح هو ما لا يدخل تحت التقويم فاذا قوم العبد بعض المقومين بمثل الثمن الذي اشترى به لم يتحقق فاحش الغبن لاسيما مع عدم ادخال مامع العبد من الامتعة المذكورة في التقويم ودخولها في البيع ولا يكون للمشتري رده على بائعه اذا كان الواقع ما هو مسطور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة بالغين بملكون قطعة أرض خالية عن البناء فباعها احدهم الكبير بطريق الوكالة عنهم في المجلس لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم واستولى المشتري على المبيع وحدث فيه بناء من ماله لنفسه وصار يتصرف فيه مدة تزيد على عشرين سنة مع حضور اباة الغن ومشاهدتهم اتصرف المشتري المدة المذكورة ثم بعد هذه المدة أراد احدا البائعين الرجوع في المبيع على المشتري فهل والحال هذه اذا ثبت كل من التوكيل والبيع بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا وليس لاحدهم

١٢٧١

١٣

١٢٧١

١٣

صفر

١٢٧١

٢

ربيع الاول

مطلب لا يصح بيع البائع
المنقول قبل قبضه باذن
مشتريه لاجله ولا ينفذ
باجارته

ربيع الثاني

معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت البيع من أحد الاخوة
المذكورين بطريق الاضالة عن نفسه والو كالة عن باقي اخوته للرجل المذكور
بشئ المثل طائعا مختارا لا يكون لاحدهم تقضه بدون وجه شرعي حيث استوفى شرائط
الحصة والازوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب بن بئرن معلوم
بحضرة بينة شرعية ثم بعد لزوم البيع وثبوتها بالوجه الشرعي باعه بعد تسليمه الى
المشتري الاول لا آخر من غير اذن المشتري واجازته في تاريخ متأخر عن البيع الاول فهل
يكون البيع الاول صحيحا نافذا ولا ينفذ البيع الثاني بدون اجازة المشتري (أجاب) اذا
استوفى البيع الاول شرائط الحصة والازوم لا يكون للبائع بيع المبيع ثانيا لا آخر بدون
اذن المشتري الاول ويصكون موقوفاء على اجازته والحال هذه أم لو لم يقبضه
المشتري فباعه البائع من آخر باذن مشتريه الاول لاجله لا يصح البيع كما لا ينفذ باجارته
لانه من باب بيع المنقول قبل قبضه كما يستفاد من رد المختار من فصل في التصرف في
المبيع والتمن قبل القبض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر حصة في ساقية
بقدر معلوم من الدراهم وأسقط حقه له من منفعة قطعة أرض زراعية وأميرة ووضع يده
المشتري على ذلك مدة خمس عشرة سنة والآن يدعي البائع انه كان باع واسقط حقه
بدون قيمة المثل في الساقية ويريد الرجوع عليه في الارض والساقية فهل يكون
الاسقاط في الارض المذكورة صحيحا والبيع في الحصة في الساقية نافذا حيث صدر في
ذلك الوقت بقيمة المثل ولا عبرة بتعلل المدعى المذكور (أجاب) نعم ليس للاسقاط البائع
ابطال الاسقاط والبيع بتعلله بمجرد كون ما ذكر بدون قيمة المثل والحال ما ذكر والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت نصف دار من رجل ودفعت له الثمن ووقع الشراء صحيحا
شرعيا وشهدت عليه البينة بذلك ثم بعد مضي نحو سبع سنين انكر البائع البيع وادعى
ان المدفوع اليه من الثمن فرض فهل اذا ثبت البيع بالوجه الشرعي يكون لازما ولا
عبرة بانكاره ودعواه (أجاب) اذا أثبتت المرأة دعواها الشراء بالوجه الشرعي لا يعتبر
انكار البائع وبمنع من معارضة المرأة المذكورة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل أسلم لآخر قدرا معلوما من الدراهم ليأتي له بها بقدر معلوم من البر ولم يذ كر
له سوى ذلك من بقيمة شروط السلم فهل يكون هذا اسلما فاسدا ولرب الدراهم استردادها
من المسلم اليه ان كانت فائضة أو مثلها ان كانت متعذرة (أجاب) نعم واذا كان السلم فاسدا
فعلى كل منهما فسخه حيث لا مانع ولرب السلم حينئذ المطالبة برأس المال والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة تملك حصة في دار عن مورثها باعتها لرجل بقدر معلوم من الدراهم
بحضرة بينة شرعية فوضع المشتري يده على الحصة المذكورة ثم بعد ذلك باعت المرأة
المذكورة الحصة المذكورة لرجل آخر في تاريخ متأخر عن البيع الاول من غير اذن
المشتري الاول واجارته فهل يكون البيع الاول صحيحا نافذا ولا ينفذ البيع الثاني بدون

اجازة المشتري الاول (اجاب) اذا صدر البيع الاول صحيحا لازما لا يكون للبائعة بيع المبيع ثانيا من آخر بدون اذن المشتري الاول أو اجازته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها في حال صحته وسلامته لزوجه وبناته البالغ بتمن معلوم فقبضوها وحازوها في حال حياته وأسطط وترك حقه باختياره من أرض زراعتة الاميرية لمن كل ذلك في مقابلة دين لمن عليه وكتب لمن وثيقة شرعية بذلك ثابتة المضمون فوضعن أيديهن على الاطيان وصرن يزرعنها وينتفعن بها في حال حياته مدة خمس سنين وزيادة ثم ماتت عنهن وعن عاصب فهل اذا ثبتت ما ذكره وأراد العاصب منازعة البنات بعدهن أو أبين وأخذ حصته في الدار والاطيان بالميراث لا يحجب لذلك ويمنع من منازعتهم في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبتت بيع المورث المذكور حال صحته لزوجه وبناته المذكورات الدار واسقاط حقه من الأرض لمن باختياره كذلك لا يكون للعاصب معارضة في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي حيث استوفى ذلك شرائط الصحة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب له حصة في منزل رجع من غيبته فوجد رجلا أجنبيا واضعا يده عليها فطالب المالك رفع يده عنها فادعى شراءها من رجل يزعم أنه وكيل عن المالك للحصة في بيعها فهل اذا أنكر المالك الحصة التوكيل ببيعها ولم يثبت مدعى الشراء الوكيل في بيعها من المالك ولم يحجز المالك ما فعله الفضولي لا يكون هذا البيع صحيحا (اجاب) اذا كان واضع اليد معترف بأصل المالك للرجل المذكور وادعى شراء الحصة من وكيله وأنكره المالك في ذلك فعلى مدعى الشراء اثبات دعواه بالوجه الشرعي فان لم يثبت أم برفع يده عن تلك الحصة المذكورة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة باعها لآخر بتمن معلوم وهي سليمة من العيوب فبعد أن وضع المشتري يده عليها مدة حصل لها مرض وأشرقت على الموت عند المشتري فذبحها وباع لحمها والآن يريد الرجوع على البائع بما دفعه له من الثمن متعللا بانها كانت مغشوشة فانكر البائع دعواه فهل لا يجب لذلك اذا لم يكن العيب المدعى به موجودا عند البائع المذكور وهل يكون تصرف المشتري في بيع اللحم مانعاً من الرجوع بالارش على البائع (اجاب) لا يكون للمشتري الرجوع على البائع بتمن ما اشتراه منه والحال هذه وليس له ان يرجع بنقصان العيب عليه حيث لم يثبت قدمه وتصرف المشتري ببيع اللحم قبل العلم بالعيب أو بعده يمنع الرجوع بنقصان العيب القديم لحبسه المبيع بهذا التصرف بخلاف ما لو احدث في المبيع سببا يمنع الرد ولو برضا البائع قبل العلم بالعيب كما لو لبث السويق بسمن او قطع الثوب وخاطه ثم تصرف فيه بنحو البيع فانه يرجع بنقصان العيب القديم علم بالعيب قبل اخراجه عن ملكه أو لم يعلم له عذر الرد قبل التصرف كما يستفاد من الدر ورد المختار من خيار العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار بالميراث عن أبيه وأخيه الشقيق ولما حصة فيها أيا عن زوجها وابنها

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٢

١٢٧١

١٤

مطلب فيما يمنع معه
الرجوع بالنقصان وما لا
يمنع

- فیباع کل من الابن وأمه نصیبہ لرجل أجنبي بثمن معلوم منذ إحدى عشرة سنة بموجب
حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون والا نريد الابن البالغ ابطال البيع متعللاً
بأنه كان قاصراً فهل لا يجب لذلك حيث كان هناك بيعة تشهد بأنه كان بالغاً وقت البيع
وباع نصيبه بنفسه ويمنع من منازعة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت بالوجه
الشرعي بلوغ الولد المذکور رشيداً وقت بيعه لنصيبه لا يكون له ابطال البيع بدون
وجه شرعي والقول له بيمينته في كون البيع صدر منه قبل البلوغ والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك نخلة لآبائه لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم بقيمته وقت بيعه من منذ
ثمان عشرة سنة وزيادة فوضع يده عليه المشتري مدة وبعد ذلك باع نصفه لرجل آخر
بثمن معلوم من الدراهم ومات وباعت ورثته النصف الآخر لرجل المذکور ووضع
المشتري الثاني يده على جميع النخل ومات البائع الأول فالآن ادعت ورثة البائع الأول
على المشتري الثاني بأن البيع بدون القيمة والحال أنه بقيمته وقت البيع فهل والحال
هذه يكون البيع صحيحاً نافعاً حيث كان بقيمته وقت البيع (أجاب) ليس لورثة
البائع ابطال البيع بتعللهم بأن البيع كان بدون القيمة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له دار مشتركة مع أخيه باع أحدهما للدار جميعها والا خائب
فلما حضر أخوه من السفر وطلب حصته من الدار أخبر ببيع الدار كلها فهل لا ينفذ بيع
أخيه عليه فيما لا يملكه من غير مسوغ شرعي (أجاب) يبيع الاخ نصيب أخيه بدون
توكيل عنه بالغاً أو وصاية عنه قاصراً موقوف على إجازته فإن أجازته المالك صحيحاً
أو دلالة تفذوان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسلم لآخر دراهم معلومة
القدر ليأتي له بها براوعين له نوعاً منه ولم يعين له محل تسليمه ولم يذكر له باقي شروط السلم
فهل يكون هذا اسماً فاسداً ويكون لرب الدراهم طلبها منه ويؤمر المسلم اليه بردها
(أجاب) إذا فسد السلم كما هنا ففسده وجب رد رأس ماله للمسلم وفسخه والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة تملك حصّة في دار باعها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم وهي في
حال صحتها وسلامتها ووضع المشتري يده عليها وصار يتصرف فيها بالبناء وغيره مدة خمس
سنين ثم بعد ذلك ماتت البائعة عن ابن غائب فحضر الابن من غيبته وأنكر البيع الصادر
من أمه في حال صحتها وسلامتها ويريد أخذ الحصّة المذكورة من يد المشتري فهل إذا ثبت
البيع المذکور من المالك قبل موتها بالبيعة الشرعية يكون البيع صحيحاً نافعاً وليس
للابن معارضة المشتري بدون مسوغ شرعي (أجاب) إذا ثبت المشتري دعواه الشراء
حال صحة المورثة بالوجه الشرعي مستوفياً شرائط الصحة لا يكون لوارثها معارضة فيما
اشتراه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخيل باع منه
لثلاثين بأرضهما لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم طائفاً مختاراً بحضرة بينة واستولى
المشتري على البيع وصار يتصرف فيه ويستغل ثمره مدة سبع سنين إلى أن مات المشتري

عن ورثة فأراد البائع الرجوع في المبيع على الورثة بدون وجه شرعي فهل والحال هذه إذا أثبتت الورثة الشراء من المالك بالقيمة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا وليس للبائع معارضة الورثة في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا أثبتت ورثة المشتري شراء مورثهم ما ذكرناه ألهمهم بالأثر عنه بالوجه الشرعي لا يكون للبائع إبطال البيع إذا صدر مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قدر معلوم من البرود يعة في يده باعه لا تحم بغير إذن المالك وأجازته له في ذلك فهل إذا لم يحجز المالك للبر المذكور البيع المذكور لا ينفذ ويكون بيع البر المذكور موقوفا على إجازة المالك فإن أجازته نفذ وان رده بطل حيث لم يكن ما ذونا بذلك وكان البر موجودا (أجاب) وقف بيع ملك الغير بدون ولاية شرعية عنه حيث لم يكن مأذونا به ويكون البيع موقوفا على إجازة المالك فإن أجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصّة في دار بالميراث باعته لأخيها شقيةها الشريك لها بثمن معلوم في حال صحته وسلامتها وأسقطت وتركت له باختيارها حصتها من قطعة أرض زراعية أميرية تحت يد الأخ أيضا في حال الصحة والسلامة بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون والآن ماتت عن ابن و بنتين فطلب ورثتهما منازعة الحال فيما ذكرتم متعللين بأن البيع والاسقاط في حال مرض الموت وان البيع بثمن فيه محاباة تريد على ثلث تركتها بعد المقدم على الوصية فأنت كرددعواهم فهل إذا كان البيع والاسقاط في حال الصحة والسلامة وثبت ما ذكر لا يجابون لذلك ويمنعون من منازعته في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي أن البيع والاسقاط في صحة المرأة المذكرة كورة واستوفى شرائطه الشرعية لا يكون لورثتها معارضة الأخ المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والبيع في مرض الموت لغير الوارث من غير محاباة نافذ ومع المحاباة يكون وصية في قدر المحاباة فينفذ من الثلث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ممتلكاته دار فوضع رجل أجنبي يده على الدار المذكرة كورة وباعها الرجل أجنبي بغير ولاية شرعية ولم يكن وصيا على القصر ولم يكن للقصر في بيعها مصلحة لهم ولم يكن عليهم دين ولا على أبيهم فهل والحال هذه إذا بلغت الأولاد القصر المذكورون رشدا ولم يحجزوا البيع المذکور من الرجل المذکور لا يصح ويكوت موقوفا على إجازتهم فإن أجازوه نفذ وان رده بطل (أجاب) بيع الأجنبي المذکور على الوجه المستطور لا يصح وللأولاد أخذ المبيع من واصل اليد عليه بعد بلوغهم بصفة الرشدين لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع جاموسة لا تحم بثمن معلوم وقبضها المشتري ومكثت عنده نحو ثلاثة أشهر ثم أراد ردها على البائع متعللا بأن بها عيبا قديما فحضرها للبائع ليردها فلم يجدده فاطلقتها في بلد البائع فاشرفت على الهلاك فذبحها بعض أهل البلد مع حضور ولد البائع وباعوا لحمها وحفظوا ثمنه فهل تكون من

۱۲۷۱

۹

۱۲۷۱

۱۷

۱۲۷۱

۱۷

مطلب البيع في مرض الموت بالمحاباة لغير الوارث يكون وصية في قدر المحاباة فينفذ من الثلث

۱۲۷۱

۱۹

جمادی الاولى سنة

٢٥
١٢٧١
مطلب في الرجوع بالنقصان
بعد ذبح المبيع وعلمه

ضمن المشتري وإذا أراد المشتري الرجوع بثمن الجاهل المذكورة على البائع ليس له ذلك (أجاب) لا يكون للمشتري الرجوع على البائع بثمن المبيع بعد هلاكه في يده قبل رده على بائعه بالعيب وله الرجوع بنقصان العيب على بائعه عند صاحبه إذا لم يذبحه المذبح أو غيره بأمره أو بغير أمره بعد اطلاعه على العيب كما يؤخذ من كلامهم في الهندية من الفصل الثالث من خيار العيب اشترى بغير علمه أدخله داره سقط فذبحه إنسان بأمر المشتري فظهر به عيب قديم كان للمشتري أن يرجع بنقصان العيب على البائع في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وبه أخذ المشايخ هذا إذا علم بالعيب بعد الذبح أما إذا علم بالعيب ثم ذبحه هو أو غيره بأمره أو بغير أمره لا يرجع بشئ كذا في فتاوى قاضي خان اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دارا من أولاد قصر وابن بالغ فوضع خاتم يده على نصيب القصر وباعه لرجل أجنبي بثمن معلوم في حال صغرهم بدون ولاية شرعية عليهم ولا مسوغ فهل إذا لم يكن وصيا ولا قريبا ولا نفذ بيعه في نصيب الأيتام ويكون لهم بعد بلوغهم فسخ عقد البيع واسترداد ما بيع من المشتري إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يصح بيع الخال حصة القصر من الدار المذكورة بدون ولاية شرعية ويكون لهم بعد بلوغهم بصفة الرشد استردادها من مشتريها إذا لم يكن هناك مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حلقة من الذهب من رجل صانع والحلق رمانتان في طرفيه وزنه سبعة عشر بند قيا وثلاث وعياريه ثمانية عشر قيراطا بثمن معلوم فبعد مدة طلب المشتري أن يصيغه حلليا آخر فكسر فردة منه فوجد داخل الرمانة فضة بيضاء غشا قدر الثلث وزيادة فهل إذا كان اشتراه على كونه ذهبيا خالصا وظهر فيه هذا العيب يكون له رده على البائع أو يرجع عليه بنقصان العيب إذا تحقق ما ذكر (أجاب) إذا ظهر بالمبيع المذكور عيب بعد كسره امتنع رده على بائعه لحديث عيب الكسر وللمشتري الرجوع بنقصان العيب القديم على بائعه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة من الخشب المعد للبارود عن كل خشبة كذا من الدراهم وعان المشتري بعضه والبعض الآخر لم يره ودفع للبائع جانباً من الثمن ولم يستلم شيئا من الخشب المذكور ثم بعد ذلك أطلع المشتري على البعض الآخر فوجده معيبا فامتنع من أخذه جميعه وأراد رده على البائع بخيار العيب فهل والحال هذه يسوغ للمشتري ذلك ويجبر البائع على رد ما أخذه من الثمن للمشتري (أجاب) إذا تحقق بالمبيع عيب يوجب الرد وهو ما ينقص الثمن عند التجار يكون للمشتري أخذه بكل الثمن أو رده على بائعه حيث لا مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في قبض دراهم من زوجه فقبضها وبعد ذلك باع الرجل المذكور للمرأة الموكلة نصف جاموسة معينة بالدراهم المذكورة وأشهد على ذلك وكتب بذلك حجة لدى قاضي الناحية ومضى على ذلك مدة فهل إذا أنكر الرجل البيع المذكور وإن المرأة ليس لها عنده

٢٧
١٢٧١
جمادی الثانية

٢
١٢٧١
مطلب ظهر بالمصوغ
المبيع عيب بعد كسره
يتمتع الرد ويرجع بالنقصان

٣
١٢٧١

غير الدراهم التي قبضها من زوجها وأثبتت المرأة بيعه لها نصف الجاموسة المذكورة
 يكون لها نصف الجاموسة ونصف نتاجها تتصرف فيه كيف شئت قهرا عن الرجل
 المذكور حيث حصل النتاج بعد شراء نصف الجاموسة من الرجل المذكور (أجاب)
 إذا ثبت ملك نصف الجاموسة للمرأة المذكورة بطريق البيع بالوجه الشرعى لا يكون
 للرجل المذكور معارضتها في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
 ونحوهم نسوة شركاء في دار مشاعة عن مورثهم فباع الرجلان فاعة معينة من تلك الدار
 من غير قسمة ولا اذن من الشركاء فهل يكون بيعهما في القاعة المذكورة موقوفا على اذن
 الشركاء وأجازتهم فإن أجازوا البيع نفذ وان ردوه بطل (أجاب) قال في الدرود حواشيه
 دار بينهما باع أحدهما بيتا معيناً ونصيبه من بيت معين فلا تخار أن يبطل البيع لعدم
 تحقق نصيب البائع فيما باعه لاحتمال أن يقع في نصيب شريكه عند القسمة اه والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف بيت باعته لبنتيها البالغتين في حال صحتهما
 وسلامتهما بقدر معلوم من الدراهم بخضرة بينة شرعية وساحتهم من ثمنه ووضعنا
 أيديهما عليه في حال صحتهما وسلامتهما ثم بعد مدة ماتت البائعة المذكورة عن بنتيها
 المذكورتين وعن زوج وعن عاصب أراد العاصب أخذ ما يخصه في نصف البيت
 منكر ابيع المورثة لبنتيها المذكورتين فهل والحال هذه إذا ثبت بيعها لبنتيها البالغتين
 المذكورتين في حال صحتهما وسلامتهما بالبينة الشرعية لا يكون تركه عن المتوفاة ويمنع
 العاصب المذكور من ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) إذا ثبت بيع المالكة نصف
 البيت المذكور لبنتيها الرشيدتين حال صحة البائعة وسلامه عقلا واستوفى البيع شرائط
 الصحة والازوم بالوجه الشرعى لا يكون لباقي ورثتها معارضة المشتريتين فيما ذكر بدون
 وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف عجلة بثمان معلوم الى
 أجل مجهول وهو انه يدفع له الثمن من نتاجها فهل والحال هذه يكون البيع فاسداً ويكون
 للبائع فسخ البيع حيث وقع هذا الشرط المذكور في صلب العقد (أجاب) نعم يفسد البيع
 إذا عقد بثمان مؤجل باجل مجهول حيث وقع التأجيل في صلب العقد فاد التحقق فساد
 وجب فسخه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية بثمان معلوم
 بشرط انها بكر فوجدها المشتري ثيبا فهل يكون للمشتري الخيار ان شاء أخذها بكل الثمن
 أو ردها على البائع وأخذ ثمن القوان الوصف المرغوب فيه وهو كونها بكر اسيما ولم يحدث
 عند المشتري ما يمنع من الرد (أجاب) إذا كان شراء الجارية المذكورة بشرط البكارة قبالت
 ثيبا بغير الوطء مع البت يكون للمشتري ردها على البائع وأخذ الثمن حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون ساقية خربة باعوا أربعة قرار بط منها رجل أجنبي بثمان
 معلوم وأمره ببنائها وعمارتها على ان السكفة تكون عليهم على حسب القرار يط
 بموجب حجة شرعية بذلك ثابته المضمون فيها باذنهم وصنع لمساعدة وتحاسبوا على

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

سنة

رجب

١٢٧١

٩

ماصرف على يد القاضي ثم بعد مدة طلب اخذ ما يخصهم فيما صرفه فانكروا البيع والاذن له بالعمارة فهل اذا كان البيع والاذن بالعمارة ثابتين لا يجابون لذلك ولا عبرة بانكارهم ويكون البيع صحيحا فاذ اوله الرجوع عليهم بما يخصهم فيما صرفه حكم الشرط (اجاب) اذا كان كل من البيع والاذن بالعمارة من الجماعة المذكورين ليرجع المادون له عليهم ثابتا بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة لا يعتبر انكارهم له ويؤمرون بدفع ما خصهم فيما صرفه على عمارة الساقية المذكورة على الوجه المستطور حيث ثبت صرفه ببلغ معلوم حسب الاذن بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة في ساقية مع قطعة أرض في بعضها أشجار معلومة القدر والبعض بور بمن معلوم من الدراهم واسقط البايع حقه في الأرض المشتري طائعا اختارا ووضع المشتري يده على المبيع وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ست سنين ثم بعد ذلك جار الظلم على المشتري فغاب عن البلد مدة ورجع من غيبته فوجد رجلا آخر واضع يده على حصة الساقية مع الأشجار والأرض فطالب رفع يده عن ذلك فادعى انه اشترى ذلك في غيبته من البايع الأول ووضع يده على المبيع على المبيع خمس عشرة سنة فهل والحال هذه اذا ثبت البيع الأول والاستقاط من المالك بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ويحجب المشتري الثاني على تسليم المبيع للمشتري الأول (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعى المذكور كتركه للدعوى مع حضوره بالبلد خمس عشرة سنة من غير عذر واثبت استحقاقه لما ذكر بالشراء من المالك أولا والاستقاط بالاختيار ولم يوجد ما يفيد سقوط حقه من أرض الزراعة الاميرية كاهمالها وتركها باختياره يؤمر واضع اليد بتسليم ما ذكر اليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية بالأرض عن أبيه ووجدته تركها وسافر الى جهة بعيدة في خدمته غاب فيها مدة ثم حضر فوجد الساقية بأيدي جماعة اجانب فطلب رفع أيديهم عنها فادعوا انهم اشتروا منه ثمانية عشر قيراطا منها متعللين بوثيقة مذكور فيها اسماء أشخاص متين غير ثابتة المضمون فانكروا دعواهم فهل اذا لم يشكروا دعواهم الشراء منه بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ولا بالوثيقة المذكورة ويمنعون من منازعته فيها بدون وجه شرعي (اجاب) لا عبرة بدعوى الجماعة الشراء من المالك المذكور بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا مات عن بنت فرماه شيخ البلد على رجل اجنبي فوضع يده عليه ذلك الرجل باذن شيخ البلد وباعه بغير اذن البنت الوارثة ورضاها ما عمل الابن شيخ البلد وما عليه وانه رباها فهل اذا لم تجز البنت البيع ولم ترص به لا ينفذ بيعه له ويكون لها فسخ البيع واسترداده من المشتري حيث كان هناك بيعة تشهد لها بان النخيل ملك لا يبيها ولا عبرة بتعلل البايع بالتريسة والرمي عليه من شيخ البلد (اجاب) اذا كان النخل المذكور باقيا على ملك البنت المذكورة عن أبيها ولم

شعبان

٦

١٢٧١

شعبان

سنة

١٥

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٧

١٢٧١

يتنقل عن ملكها بما قل شرعى وتحقق ذلك بطريق شرعى لا ينفذ بيع الاجنبى فيه بدون ولاية عنها في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وابن قاصر وترك لهما دارا فباع البالغ الدار المذ كورة لرجل اجنبى بثمن معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية على القاصر فهل والحال هذه ينفذ البيع في نصيب الاخ البالغ فاذا بلغ القاصر ولم يحجز البيع يكون له اخذ نصيبه ويرد ثمن نصيبه الى المشتري (اجاب) نعم لا ينفذ البيع في نصيب القاصر حيث لا ولاية للبائع عليه شرعا ولا يكون للقاصر بعد بلوغه رشيد افسخ البيع واسترداد نصيبه اليه حيث لا مانع بل لو لم يوجد مسوغ لبيع نصيب القاصر لا يصح أصلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا باعه لرجل بقدر معلوم من الدراهم بحضرة بيعة شرعية ثم بعد صدور البيع ولزومه منهما شرط المشتري على البائع تأجيل بعض ثمن المبيع لاجل معلوم فرضى البائع بذلك الشرط والحال انه لم يكن ذلك الشرط المذ كور في صلب عقد البيع المذ كور ثم بعد ذلك اقبض المشتري للبائع بعض دراهم من ثمن المبيع والبعض الآخر في ذمته لاجل معلوم فقاب البائع في جهة معلومة ورجع من غيبته وأنكر البيع الصادر منه ويريد الآن أن يدفع الدراهم التي قبضها من المشتري منكر البيعة له فهل والحال هذه اذا ثبت المشتري بيعه له بالبيعة العادلة يقضى له بالمبيع المذ كور ولا عبرة بانكار البائع البيع المذ كور بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعى (اجاب) اذا ثبت المشتري دعواه الشراء من مالك العقار المذ كور بالوجه الشرعى وكان البيع مستوفيا شرائط الصحة لا عبرة بانكار البائع له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة مشتر كين في بقرتين لكل واحد منهما النصف في كل بقرة من البقرتين فتقاصلا مع بعضهما واخذ كل واحد منهما بقرة بثمن معلوم من الدراهم بشرط ان البقرة حامل في صلب عقد البيع ثم بعد ذلك بعدة أيام ظهر ان احدى البقرتين لم تكن حاملا فهل والحال هذه يكون البيع المذ كور فاسدا حيث وقع الشرط المذ كور في صلب العقد ويكون لمشتريها رد هاء على الشريكة البائعة (اجاب) صرح علما وثابا ببيع البهائم بشرط الحمل فاسد حيث وقع الشرط المذ كور في صلب العقد يفسد البيع ويكون للمشتري فسخ البيع حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار بطريق الارث عن أبيه فبن والعياذ بالله تعالى جنونا ولم ينزل مطبقة واستمر في جنونه مدة تزيد على عشرين سنة ثم بعد ذلك ادعى رجل من أهل البلد بانه اشترى منه الحصة المذ كورة فهل والحال هذه اذا ثبت وقوع البيع من المالك في مدة جنونه بالبيعة الشرعية ولم يثبت وقوعه في الصحة لا يصح البيع ولا ينفذ وتكون الحصة باقية على ملكه (اجاب) يشترط لصحة البيع أن يكون كل من المتعاقدين عاقلا فلا يصح بيع مجنون ولا شرأؤه والله تعالى اعلم (سئل) في أخ وأخت يملكان دارا بة باعاهما لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم واستولى عليها

مطلب بيع البهائم بشرط
الحمل فاسد

مطلب لا يصح بيع المجنون
ولا شرأؤه

المشتري وصار يتصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى مدة تزيد على ثمان وعشرين سنة
ثم مات أحد البائعين عن وارث فانكر الوارث البيع وأراد الرجوع على المشتري فهل
والحال هذه اذا ثبت البيع من مورث للمدعى قبل موته بالبيعة الشرعية يكون البيع
صححانا فذا ولا عبرة بانكار الوارث ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) اذا أثبت المشتري
شراؤه من المورث حال صحته بالوجه الشرعى لا عبرة بانكار الوارث ذلك وليس لهم
معارضته فيما ذكره الابو جهم شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ماهرة بنت فرسه
باعها لرجل أجنبي بثمن معلوم منذ سبع عشرة سنة والمشتري يتصرف فيها والآن يريد
البائع ابطال البيع متعللا بان أمها ملك لابنه والحال ان ابنه معه في عياله ومعهين له ولم
يكن له مال خاص به ولا عجز وحده فهل لا يجب البائع لذلك ولا يكون له ابطال البيع
ولا عبرة بتعلله المذکور حيث كان البيع ثابتا بالبيعة الشرعية (أجاب) ليس للبائع
ابطال البيع بتعلله المذکور والحال ما ذكر ومن سعى في نقض ما تم من جهته فسيء به
مردود عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة أرض خربة خالية من
البناء فتبادلا بديلا مؤبدا وترك كل منهما حقه من نصيبه للآخر باختياره ووضع كل
منهما يده على ما خصه منذ ثمان سنين وحدث أحدهما بناء فيما أخذ ثم هدم حائط
للبناني فأراد اعادته فغضبه الذي بادله متعللا بأنه يريد الرجوع في المبادلة فهل لا يجب
لذلك اذا ثبت ما ذكر ولا يكون له منعه من إعادة حائطه كما كان ويمنع من منازعته
بدون وجه شرعى اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) اذا وقع بيع المقايضة
مستوفيا شرائط الصحة والازوم لا يكون لاحد المتبايعين الرجوع فيما باعه بدون
وجه شرعى ولا يكون له منع الآخر من إعادة البناء في ملكه كما كان حيث لم يتحقق منه
ضجر بين بالمنازع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا خربا وكل آخر في بيعه
وباعه الوكيل لرجل أجنبي بثمن معلوم وهو ثمن المثل وقبض الوكيل الثمن واستولى
المشتري على المكان وبناء ثم بعد مدة أراد البائع الرجوع في المبيع على المشتري فهل
والحال هذه اذا ثبت التوكيل بالبيعة الشرعية يكون البيع صححانا فذا حيث باعه
الوكيل بثمن المثل (أجاب) اذا كان التوكيل بالمبيع ثابتا بالوجه الشرعى وباع
الوكيل حسب الوكالة لا يكون للوكيل الرجوع فيه بدون وجه شرعى حيث استوفى
المبيع شرائط الازوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى شيئا موزونا لا تتفاوت
أبعاضه بثمن معلوم بعد تعيين مقداره بالمبيع ورأى المشتري بعضه وهو المسمى بالعينة
قبل الشراء قاصدا الشراء وبعد تمام البيع أراد المشتري فسخه وعدم قبول المبيع مع
انه لم يوجد المبيع متغيرا عما رآه من العينة ولا عيب بالمبيع فهل لا يجب الى فسخ البيع
بدون رضا البائع وليس له رده بخيار الرؤية حيث رأى بعضه قبل الشراء وهو غوذج
لباقية حيث وقع البيع صححانا لازما والحال ما ذكر (أجاب) نعم ليس له فسخ البيع

المذكور ولا ود المبيع بخيار الرؤية والحال ما ذكر لم يصح حوايه من ان المبيع اذا كانت
اجزائه لا تتفاوت كالمسكيل والموزون وعلامته ان يعرف بالتموذج فيكتفي برؤية واحد
منها في سقوط الخيار وافاده في رد المختار في خيار الرؤية عن الفتح والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارا مع جانب نخيل مات في غيبته عن وارث فحضر الوارث من غيبته وطلب
الدار والنخيل من واصلع اليد فادعى واصلع اليد انه اشترى ذلك من شيخ البلد فهل والحال
هذه اذا اثبت الوارث الملك في الدار والنخيل عن مورثه بالبينه الشرعية يكون البيع
باطلا ويجبر المشتري على تسليم المبيع للوارث المذكور حيث لم يحجز البيع (اجاب) اذا
ثبت الملك فيما ذكر للوارث المذكور عن مورثه بطريق شرعي ولم يثبت انتقاله عن
ملكه بنقل شرعي يؤمر واصلع اليد بتسليمه اليه حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة يملكون عقارا متخربا مشحونا بالآتربة وفيه بعض انقراض وبعضهم
غائب فباع الحاضر جميعه عن نفسه بالاصالة وعن باقي شركائه بالوكالة المدة الثابتة
شرعا فبعد ذلك حضر الغائبون وحين علموا بذلك اقرروه وصادوا المشتري بتصرف فيه
تصرف الملاك بنقل الآتربة والانقراض وصرفها في جهة له أخرى ومضى على ذلك مدة
تزيد على اثنتين وعشرين سنة وهم حاضرون ومشاهدون لوضع يده وتصرفه المذكور
تلك المدة ولم ينازعوه في شيء ثم اراد المشتري بيع المشتري فعارضه الذين كانوا غائبين
وادعوا ان البيع في نصيبنا كان بغير اذننا ويريدون نقض البيع الصادر من وكيلهم
فهل لا يجابون لذلك حيث كان التوكيل منهم ثابتا شرعا سيما وقد علموا بالبيع بعد
حضورهم واقروه خصوصا وقد شاهدوا وضع يد المشتري وتصرفه المذكور المدة
المذكورة ولم ينازعوه في شيء (اجاب) اذا كان التوكيل بالبيع من الشركاء المذكورين
لمن باع ثابتا بالوجه الشرعي كما هو مذكور لا يكون لهم نقض البيع المذكور والحال
ما ذكر بانسكارهم التوكيل به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وولد
وبنت منها قاصرين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فوضعت الزوجة يدها على
متروكاته بغير وصاية شرعية وصارت تتصرف في ذلك وباعت بعض العقار بدون وجه
شرعي فهل اذا باع القاصران وارادا فسخ البيع المذكور يكون لهما ذلك حيث صدر
من أمهما بدون وجه شرعي (اجاب) لا ينفذ بيع الام في نصيب القاصرين من العقار
المذكور بدون ولاية شرعية فلهما الفسخ بعد البسوخ حيث لا مانع بل لا يصح بيع
عقارهما بدون مسوغ أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت ما يخصها من تركة
أبيها شائعا قبل قسمة التركة لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم فالحكم في هذا
البيع (اجاب) اذا توفرت شروط صحة البيع ككون المبيع معلوما صحيح ولو كان المبيع
شائعا والا لا والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين اشترى احدهما حصصا في بستان بقدر معلوم من
الدراهم من رجلين فوضع المشتريان أيديهما على ذلك وصارا يتصرفان في ذلك تصرف

١٢٧١

١٧

ذي الحجة

١٢٧١

١

١٢٧١

٨

١٢٧١

١٤

الملاك في املاكهم مدة مع حضور البائعين المذكورين واطلاعهما على ذلك ثم بعد ذلك
 اراد البائعان الرجوع في المبيع على المشتري وابطال البيع المذكور متعللين بانه غرهما
 في البيع المذكور فهل والحال هذه لاعتبر بتعللهم المذكور ويكون البيع المذكور
 صحيحا نافذا حيث كان بمثل القيمة وقت البيع (اجاب) اذا صدر البيع المذكور
 مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم لا يكون للبائعين نقضه بمجرد تعللهم بالغرور المذكور
 ما لم يثبت الغبن الفاحش والغرور فيه بالرجح الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
 واضعين ايديهم على ارض زراعية اميرية ونخل اسقطوا وتركوا حقهم باختيارهم من
 منفعة الارض المذكورة لرجل طائعين مختارين في تفسير قدر معلوم من الدراهم
 وباعوا النخل المذكور لمن اسقطوا له الحق في الارض المذكورة بقدر معلوم من
 الدراهم فوضع المسقط له يده على الارض المذكورة وعلى النخل المذكور وصار
 يتصرف في ذلك مدة من السنين وهو يدفع ما عليهم من الجحمة الديوان مع حضور البائعين
 للنخل المذكور المستقرين في الارض المذكورة والآن انسكرا الجماعة المذكورون الاسقاط
 في الارض والبيع في النخل المذكور لوضع اليد فهل والحال هذه اذا ثبت الاسقاط
 والترك بالاختيار في الارض المذكورة والبيع في النخل لوضع اليد بالبيعة الشرعية
 لاعتبر بانكارهم المذكور ويمنعون من معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي
 (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي كل من اسقاط المنفعة في تلك الارض من اصحاب
 الحق والبيع للنخل منهم مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم فلا عبرة بانكارهم وليس
 لهم معارضة واضع اليد الا بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجته وعن ابن وبنتين وترك ما تورث عنه شرعا من نخل وغيره ومن جملة ما تركه
 اطمين زراعته الاميرية فباعت الزوجة مع الابن نصيبهما من النخل شائعا بما له من
 حق القرار لامرأة اجنبية بثمن معلوم واسقط الابن وترك حقه باختياره من قطعة ارض
 زراعية لها بلفظ البيع منذ عشرين سنة وزيادة بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون
 بيدها المشتري وهي تتصرف فيما ذكر من النخل والارض من غير منازع لها تلك المدة
 والآن يريد كل من الزوجة والابن ابطال البيع متعللا بانه وقت البيع كان قاصرا ولم
 يحضر والزوجة متعلقة بانهم لم يقبض ثمنها فهل اذا ثبت أن الابن باع بنفسه وأنه كان
 بالغ وقت البيع وثبت أن المرأة باعت واعترفت بانها قبضت الثمن يكون البيع صحيحا
 نافذا ولا عبرة بتعلل كل منهما ويمنعان من منازعة المشتري فيما اشتريه بدون وجه شرعي
 (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي صدور البيع في النخل والنخل من حق القرار
 والاسقاط والترك الاختياري في ارض الزراعة الاميرية من مستحقها حال بلوغه وورثه
 لا يكون له ابطال ما ذكر حيث وقع مستوفيا شرائط الصحة وليس للزوجة المذكورة
 ابطال البيع الصادر منها بمجرد عدم قبضها الثمن على فرض عدم ثبوت القبض عليها

١٩

١٢٧١

٣٠

١٢٧١

محرم

٤

١٢٧٢

بطريق شرعى بل لها المطالبة بالثمن فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى شعير يا ذهبيا على انه ذهب اسلامبولي فبعد مدة سنة اراد المشتري بيعه فبين انه ذهب مصرى فهل يكون له رده على بائعه اذا لم يحصل فيه نقص عين ولا قيمة (اجاب) حيث تبين في المبيع خلاف الوصف المرغوب فيه المشروط في العقد يكون للمشتري رده على بائعه اذا لم يوجد منه ما يفيد رضاه بالمبيع بعد العلم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة في عقار من مال كنه بثن معلوم من الدراهم ولم يدفع الثمن للمالك والحال ان المشتري شاهد المبيع ورآه ورضى به بحضرة بينة شرعية ثم بعد عقد البيع ولزومه أنكر المشتري رؤية المبيع ومشاهدته له يريد بذلك فسخ البيع ورده على البائع بذلك فهل والحال هذه اذا ثبت المالك رؤية المشتري ومشاهدته للبيع يقضى له ببينته ولا يجاب المشتري لفسخ البيع المذكور بتعلله بذلك ويجوز على دفع الثمن للمالك حيث لم يكن في البيع غبن ولا غرور وكان ثمنه ثمن المثل (اجاب) لو اختلف البائع والمشتري في أصل الرؤية بان ادعى البائع ان المشتري رأى المبيع قبل الشراء وأنكر المشتري ذلك يكون القول قول المشتري بيمينه والبينة على البائع لانه مدع والمشتري منكر وخيار الرؤية اتما يسقط اذا وجدت رؤية المبيع قبل شرائه فاصدا الشراء عند رؤيته فلورآه لا تقصد شرائه ثم شراءه يكون له الخيار لانه لم يتأمل التأمل المفيد وهو الذي عول عليه صاحب التنوير ويشترط أيضا أن يكون عالما وقت الشراء بانه مرثيه السابق فاذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى فلا خيار له الا اذا تغير حينئذ يخبر ولورآه بعد الشراء ثبت له الخيار وبيته دخياره في جميع عمره على الصحيح ما لم يوجد منه ما يدل على الرضا من قول أو فعل أو يتعيب أو يهلك بعضه عنده وقد اشترطوا رؤية المشتري داخل بيوت الدار ولا يكتفى برؤية داخل الدار وهو الصحيح وعليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم سلم في أربعة ارباق من نوع معلوم بكييل معلوم وأجل معلوم يدفعها المسلم له في حلول الاجل المعلوم فخل الاجل المعلوم ودفع المسلم له الى المسلم اربدين وامتنع من دفع الباقي متعللا بارتفاع الاسعار فهل اذا كان السلم صحيحا مستوفيا للشروط يجبر المسلم له على دفع الباقي ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) اذا استوفى السلم المذكور شرائط الصحة يجبر المسلم اليه على ايفاء رب السلم المسلم فيه عند حلول الاجل ولا عبرة بتعلله المتعلل بارتفاع الاسعار بعد عقد السلم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا مات عن أولاده وترك كها ميرا ثلهم فغاب بعضهم عن بلد الدار وتركب الحاضر منهم ديونا على نفسه خاصة فطلبت منه فباع جميع الدار نصيبه ونصيب باقي اخوته الغائبين بدون توكيل عنهم في ذلك ودفع ثمنها في الدين الذي عليه خاصة فهل اذا حضر الغائب من غيبته ولم يجز البيع في نصيبه ورده يرتد حيث كان بالغاء عاقلا وقت البيع ولم يوكله به وكان حقه في تلك الدار ثابتا

محرم سنة

١٢٧٢

٤

مطلب اذا تبين خلاف الوصف المرغوب فيه يكون للمشتري رد المبيع

١٢٧٢

٦

مطلب القول لمنكر الرؤية والبينة المدعيها

مطلب تعتبر الرؤية قبل الشراء اذا قصده وشروط الرؤية

مطلب يمتد خيار الرؤية بجميع العمر ما لم يمنع منه مانع

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

١٤

بالوجه الشرعي ولم تبع الدار في دين عليه ولا على مورث الكل (أجاب) نعم يكون للغائب فسخ البيع في نصيبه اذ هو موقوف على اجازته والحال ما ذكر في السؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسلم لا يخرج قدر معلوما من الدراهم في مقدار من البر ولم يبين له قدر الاجل ولا محل التسليم ولا مكيالا معلوما ولا نوعه فهل والحال هذه يكون هذا اسلما فاسدا حيث لم يكن مستوفيا لشروط السلم الصحيح ويؤثر من استلم رأس المال برده ان استلمه منه (أجاب) نعم السلم المذکور فاسد وعلى المسلم اليه رد رأس مال السلم الى ربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت قاصرة منها وعن بنت وابن من امرأة أخرى وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة ما ترك ساقيتان فتصرفت أم القاصرة ووكلت رجلا في أخذ ما يخص بنتها القاصرة بدون ولاية شرعية فتصرف الوكيل وباع حصة القاصرة بدون ولاية شرعية فهل والحال هذه

١٢٧٢

١٨

لا يصح هذا البيع ولا ينفذ واذا بلغت القاصرة يكون البيع موقوفا على اذنها واجازتها فان اجازته نفذ وان ردت به بطل (أجاب) ليس لمن وكلته الام بأخذ نصيب بنتها القاصرة التي لم تكن وصيا عليها ولا يبيع نصيب البنت المذكورة في الساقيتين حيث لم يكن وصيا على البنت ولا وكيل بالبيع عن يملك ذلك وحينئذ يكون للقاصرة بعد بلوغها فسخ البيع واسترداد المبيع اليها اذا كان له مجيز وقت العقد وهذا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين واصل عن أيديهما على قطعة أرض زراعة أميرية بها بعض أشجار اثل فاسقط الرجلان المذکوران حقهما في الارض المذكورة لرجل أجنبي في نظير قدر معلوم من الدراهم باختيارهما طائعين مختارين وباعاله الشجر المذکور بقدر معلوم من الدراهم أيضا ووضع الرجل المذکور يده على ذلك ومكنه الحاكم من زراعة الارض المذكورة وصار يتصرف في ذلك مدة تزيد على عشرين سنة ولم ينازعه أحد في ذلك ثم مات البائعان المذکوران عن ورثة فأنكرت الورثة بيع مورثيهما في الشجر المذکور فهل والحال هذه اذا أثبت المشتري بيع مورثيهما في الشجر المذکور له بالبنية الشرعية يقضى له بها ولا عبرة بانكارهم ذلك (أجاب) اذا أثبت المشتري شراء تلك الاشجار من الرجلين المذکورين حال صحتهما مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار الورثة ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة بالغين راشدين في معيشة واحدة اذنوا لاحدهم في التصرف ورضوه أن يكون هو المتصرف عليهم في البيع والشراء وغير ذلك ولهم دار مشتركة بينهم فباعها المتصرف عليهم بخضورهم ورضاهم بالبيع وأقبضهم الثمن المعلوم ووضع يده المشتري عليها وهدمها وبنهاها مع حضورهم ومضى على ذلك ثلاث عشرة سنة فادعى أحدهم ان نصيبه باق على ملكه لكونه لم يوكل البائع بالبيع المذکور فهل يكون قبضهم الثمن ورضاهم بالبيع اجازة منهم (أجاب) قبض المالك ثمن المبيع او طلبه من المشتري اجازة للبيع

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢٧

كفى الدر عن العبادية وهذا على فرض انه لم يوك المالك البائع به والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مكث تحت يده عقار مهور من رجل آخر خمس سنين وبعد موت ذلك
 الرجل الراهن وقد ترك أولادا أربعة اثنين بالغين رشدين وآخرين قاصرين باع أحد
 البائع عن نفسه وعن أخيه البالغ بطريق كيله له من ذلك المهرتين ما خصهما من
 ذلك العقار بقدر معلوم من الدراهم وسلم له البايع جميع الحجج والسندات لذلك العقار
 التي كانت تحت يده وحاسبه بمبلغ ما خصهما من دين الرهن والباقي من الثمن تشاوط
 فيه معه بعد عقد ذلك البيع أنه لا يدفعه له الا بعد تسليمه من ذلك البايع حجة ذلك البيع
 ثم سافر البايع لجهة بها أخوه وطلبها من المشتري بقية الثمن فأرسله لو كيله بتلك الجهة
 بتسليمه لها باقي الثمن فتسلم منه ذلك البايع فالا ن يريد الاخوان فسخ البيع لكونهما
 قد رآيا العقار بسبب اصلاح المشتري وتجديده له ازدادت قيمته عما كان فهل ليس
 لهما فسخ ذلك البيع بعد ثبوته ويكون جميع ما ثبت بالوجه الشرعي أنهما استلماه من
 وكيل ذلك المشتري محسوبا عليهما وما لزومين به (أجاب) اذا تم البيع المذكور واستوفى
 شرائط الصحة والزوم ولم يوجد في صلب العقد شرط مفسد للبيع كاجيل الثمن الى أجل
 مجهول جهالة قاحشة أو متقاربة كثير وزلا يكون للاخوان المسد كورين فسخه بمجرد أن
 قيمة المبيع ازدادت بسبب ما جدد المشتري فيه من البناء وما أخذه الاخوان
 المذكوران من وكيل المشتري على انه من الثمن محسوب عليهما منه اذا ثبت ما ذكر
 بطريق شرعي اما اذا وجد شرط مفسد فانه يفسد ويكون حكمه أنه يملك بالتقبض باذن
 البايع صريحا او دلالة بقيته وعلى كل فسخه ما لم يوجد مانع ومنه بناء المشتري فيه كما هنا
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما دار فتبادلا بالدارين المذكورين ولم ير
 أحدهما دار صاحبه قبل عقد المبادلة فهل والحال هذه يكون للذي لم ير الدار المبادلة بها
 الفسخ بخيار الرؤية أم لا سيما وان لم يرها قبل عقد المبادلة ويكون له بعد الفسخ أخذ
 داره من يد صاحبه اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) يصح شراء الانسان لما لم يره
 ويثبت له خيار الرؤية بعده فيكون له الفسخ به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل اشترى من آخر حصة في دار وحاطت بالغبن الفاحش والغرور بقول المشتري
 للبائع انهما لا يساويان الا كذا وكذا ثم بعد ذلك ظهر للبائع انه مغبون ومغرو وفي
 البيع فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور بالبينة الشرعية يكون البيع باطلا ويحجر
 المشتري على رد المبيع للبائع (أجاب) لا يكون البيع باطلا بمجرد صدوره بالغبن الفاحش
 والغرور الا انه اذا تحقق كل منهما بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة باعت بعض عقار وحلي ومنقول لبنت ابنها بمن
 معلوم وكتبت بذلك حجة شرعية ومضى على ذلك مدة وبنت الابن تتصرف في ذلك بعد
 قبضه ثم ماتت المرأة البائعة عن بنت ابنها المذكورة واختها وصارت البنت تتصرف

١٢٧٢

١

مطلب في حكم البيع الفاسد

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

١١

كذلك بعد موت المرأة في ذلك مدة ست سنوات ثم ماتت البنت المشتريه المذ كورة
عن وورثة فأراد اخت المرأة المذ كورة أن تزرع نصيبهما بما باعتها اختهما لابنة ابنتها من يد
الورثة منكرتين للبيع فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي بيع مورثتهما الماذ كريس لهما
معارضة وورثة بنت الابن المذ كورين بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تحقق بيع المورثة
المذ كورة لذلك مستوفيا شرائط الحجة والازوم لا يكون لاختي البائعة معارضة وورثة
المشتريه في ذلك والحال ماذ كور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك عقارا باعه لآخر بثمن معلوم أقبضه اياه بحضرة بينة شرعية بموجب حجة شرعية ثابتة
المضمون فبعد أن وضع المشتري يده عليه مدة أشهر وعمره يدعي البائع بطلان البيع
متعللا بأنه باعه بالغبن الفاحش وأنه لم يقبض بعض الثمن فهل اذا ثبت كل من البيع
وقبض الثمن لا يجاب البائع لذلك ولا يمكن من ابطال البيع ولا عبرة بتعلله المذ كور ويمنع
من مناقرة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا صدر البيع المذ كور
مستوفيا شرائط الحجة والازوم لا يكون للبائع المذ كور ابطاله بدون وجه شرعي وليس
للبائع فسخ البيع بمجرد صدوره بالغبن الفاحش اذا لم يكن مغرورا فيه فان تحقق الغبن
الفاحش والغرور بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في ناقة مشتركة لرجل نصفها والاخوين في معيشة واحدة نصفها أحدهما
متصرف باذن أخيه فان تجت ثلث الناقة فصلا فاستأذن الثاني المتصرف من الاخوين
في بيع النصف وابقاء النصف له ولهما كما هي العادة في كل نتاج مشترك فأذن له في البيع
وبعد أن صار الفصيل جلا يدعي أحد الاخوين بأن له الربع خاصة متعللا بأنه لم يأذن
لأشريك في البيع فهل اذا كان ادنه لأخيه في التصرف بالبيع ثابتا لا يجاب لذلك ولا عبرة
بأنكاره ويكون النصف بين الاخوين وشريكهما مناصفة اذا تحقق ماذ كور بالوجه
الشرعي (أجاب) من ثبت عليه الاذن بالبيع في نصيبه أو اجازته بالوجه الشرعي
لا يكون له ابطاله بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واطع يده على
ومكان بعضه وقف وبعضه ملك فوكل وكيل لاني بيع جميع الممكان فباعه الوكيل
لرجل آخر بثمن المثل فهل والحال هذه اذا ثبت التوكيل بالبيعة الشرعية يكون
البيع نافذا في الحصة المملوكة للموكل المذ كور دون الحصة الموقوفة وترد الحصة
الموقوفة لجهة وقفها (أجاب) المصريح به في متن التنوير وغيره صحة البيع في ملكه
الى وقف ولو الوقف محكوم ماله والذي أفقته به مولانا أبو السعد ومفتي الديار الرومية
ووافق بعض العلماء ومنهم صاحب البحر فساد البيع اذا كان الوقف محكوم ماله
أما البيع في الوقف فلا يصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
نخيل بثمن معلوم وقبضه واستولى عليه المشتري وصار يتصرف فيه تصرف المالك مع
مشاهدة البائع مدة تزيد على خمس وعشرين سنة والآن ينكر البائع البيع ويدعي أن

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٧

ربيع الاول

١٢٧٢

٧

مطلب في حكم بيع الملك
المضموم الى الوقف

لاستئلاء عليه كرها بغير حق ومع واضح اليدينة بالبيع المذكور فهل والحال ما ذكر
 اذا ثبت البيع بالبيعة الشرعية لو اوضح اليد يقضي بالتخييل له ولا عبرة بانكار البائع
 البيع (اجاب) نعم لا عبرة بانكار البائع البيع اذا أثبتته المشتري مستوفيا شرائط الصحة
 والنزوم بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لاخر قدرا معلوما من البر
 بثمن معلوم لكل اورد بحضرة بيعة و بعد تمام العقد ولزومه ببيعة البائع ثانيا لرجل آخر
 وامتنع من تسليمه للمشتري الاول فهل اذا ثبت البيع الاول بالوجه الشرعي يكون البيع
 الثاني فاسدا وعلى البائع تسليمه للمشتري الاول (اجاب) اذا صدر البيع الاول صحيحا لازما
 لا يكون للبائع بيعه ثانيا من آخر والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر جاموسة بقدر معلوم من الدراهم على انها للذبح عظم في قففة على يد بيعة شرعية
 ولم يبين البائع للمشتري ان كانت الجاموسة حاملا او غير حامل ثم بعد مدة ايام تبين ان
 الجاموسة حامل فأراد البائع فسخ البيع وأخذ الجاموسة من يد المشتري لظهور الحمل بها
 فهل لايجب لذلك ويكون البيع صحيحا نافذا (اجاب) حيث وقع البيع المذكور
 صحيحا لازما لا يكون للبائع فسخه بظهور أن الجاموسة المبيعة حامل والحال ما ذكر والله
 تعالى أعلم (سئل) في اخوة مشتركين في دار فباعها الحالكم بثمن معلوم في دين أميري عليهم
 وأجازوا البيع باختيارهم ورضاهم وقبضها المشتري وتصرف فيها مدة نحو ست عشرة
 سنة وباعها المشتري لرجل آخر وقبضها وتصرف فيها مدة ست سنوات فهل اذا أراد بعض
 الاخوة الرجوع في حصته ودفع ما يخصه من الثمن متعللا بان الثمن الذي بيعت به قليل
 لا يساوي قيمتها الآن لايجب لذلك مع اعترافه بالبيع والاجازة باختياره (اجاب) نعم
 لايجب لذلك بمجرد تعلمه المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 تملك نصف منزل في ربيع باعتها لاجني بثمن معلوم من الدراهم في مرض موتها والحال
 أنه خال عن الحيازة فهل والحال هذه يكون البيع صحيحا نافذا (اجاب) نعم ينفذ البيع في
 مرض الموت لاجني بثمن المثل حيث استوفى شرائط الصحة وكان البائع دافعا عقل مختارا
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى عقارا مشتركا مشتملا على نخيل باع أحد
 الشراك حصته فيه وحصته ابن أخيه القاصر بطريق الوصاية عليه من القاضي وباعته
 أيضا حصتها أخته البالغة وأمه ابانفسهما وكتب بذلك وثيقة شرعية فالآن لما بلغ
 القاصر بريد الرجوع في حصته متعللا بقصره وقت البيع وكونه لم تكن هناك حاجة
 تستدعي بيع عمه لخصته فهل اذا ثبتت وصايته عليه وان بيعه انما كان لضرورة
 الاتفاق على القاصر لاسمها ووثيقة الوصاية من القاضي بيد المشتري ووثيقة البيع
 مذكور فيها هذا المسوخ (اجاب) اذا كان العلم المذكور وقت بيع حصته ابن أخيه
 وصيا شرعيا عليه وباع تلك الحصته للمشتري المذكور لضرورة الاتفاق على الصغير بثمن
 المثل وثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا يكون للقاصر والحال هذه نقض البيع بدون وجه

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

٢٩

١٢٧٢

٤

ربيع الثاني

شرعی واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل اشتری بقرة من آخر بشرط العشر منذ شهرين
فبعد مضي شهر من وقت الشراء تبين ان لا عشر بها فرجع المشتري بها الى البائع
ليردها عليه فقال البائع للمشتري ان لم تسكن جسستها فحسها فان ظهرت حاملا فهي لك
وان ظهرت فارغة ردها الى جسها فاخبره الجساس انها حامل فآخذها المشتري على ذلك
ثم بعد مدة طهر انها فارغة لا عشر بها فهل يكون البيع بهذا الشرط فاسدا وترد البقرة
على البائع ولا عبرة باخبار الجساس (اجاب) اذا اشترى البقرة المذكورة على انها حامل
فسد البيع لانه شرط فاسد لا وصف اذ ما في البطن لا تعرف حقيقة كحاصره وانه والله
تعالى اعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأته بمهر معلوم ودفع لها بعضه أمتعة بعد تقويمها
ومعرفة ثمنها وهو خمسمائة قرش وكان ذلك الزوج قد اشترى لها من أربابها ثمن دين في
ذمته وقبضها باذن مالكها فهل اذا دخل الزوج بالزوجة المذكورة وأراد أرباب الامتعة
الرجوع على الزوجة وأخذها منها العشرة الزوج بثمنها ليس لهم ذلك ويمنعون عنها
(أجاب) اذا ثبت شراء الزوج لنفسه الامتعة المذكورة من مالكها اشراء صحيحا مستوفيا
شرائطه الشرعية لا يكون للبائع معارضة الزوجة في تلك الامتعة التي قبضتها عوضا عن
بعض صداقها من المشتري المذکور بدون وجه شرعی واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل
مات عن ولد بالغ وبنت بالغة حاضرين وعن قاصر من وزوجة وبنت بالغة غائبة في بلدهم
بالريف وترك طاحونة هناك فجاء رجل وطلب ان يشتري الحجرة وقاعدته التي يبلدهم
فباعت البنت الحاضرة والزوجة والولد عن نفسه وعن القاصرين وعن أخته الكبيرة
الغائبة المذكورة والتمز للمشتري انه اذا نازعته أخته الغائبة والقاصرون بعد بلوغهما
يكون ملزوما بآرائهم ثم سافر الولد الى بلدهم ليستأذن أخته التي يبلدهم فادعت ان
والدها ملوكها جميع الطاحونة بالهبة الشرعية وهو في حال الصحة وفات استوليت
عليها وضعت يدي وذلك بحضرة بينة فالحكم في هذا البيع وفي الهبة المتقدمة
عليه (أجاب) اذا أثبتت الاخت الغائبة ما ادعت من الهبة من أبيها لها حال صحتها
بطريق شرعی واستوفت الهبة شرائط الصحة وكان ما يبيع من جملة الموهوب توقف
البيع من غير المالك على اجازتها فان اجازته نفذ وان رذته بطل وكذا الحكم في بيع
نصيب باقي الشركاء بدون ولاية شرعية عليهم لم يثبت الهبة واللہ تعالیٰ اعلم
(سئل) فی رجل اشترى من آخر سفينة بثمن معلوم وشرط المشتري على البائع في صلب
العقد انه يدفع له نصف الثمن حالا والنصف الاخر الى أجل مجهول وهو حتى يوسعهها
معاشا ويسافر بها في دفع له بعد ذلك النصف الباقي من الثمن فالحكم في ذلك البيع
اذا ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية (أجاب) البيع بثمن مؤجل الى أجل مجهول فاسد
كما هو مصرح به واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی اخوين في معيشة واحدة وبأيديهما
أطيان زراعة أميرية زرع بعضها برسم اقباع المتصرف منها مائة أفدنة عن

٢١
١٢٧٢
مطلب شرعي بقرة على أنها
حامل فسد البيع

٢٥
١٢٧٢

جادی الاولى

٢
١٢٧٢

٤
١٢٧٢

البرسيم لرجل أجنبي بثمن معلوم قبض نصفه منذ شهرين والآن يريد البائع ابطال البيع بعد تصرف المشتري فيها متعللا بان أخاه لم يأذنه بالبيع فهل اذا ثبت أنه وكيل عن أخيه في البيع لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله (أجاب) اذا ثبت التوكيل بالبيع لا يكون للوكيل فسخه اذا صدر مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم أما البائع فليس له المعارضة بذلك اذ هو سعي في نقض ما تم من جهته والله تعالى أعلم (سئل) في أن يجار مغروسة في أرض أميرية فسلم الأمير تلك الأرض لرجل فاشتري هذا الرجل تلك الاشجار من مالكها وقطعها ثم بعد القطع اخلفت ثم نزع الأمير تلك الأرض من واضح اليد عليها وسلمها لاهل تلك الناحية فهل تكون تلك الاشجار الموروثة ملكا لمن اشترى أصلها الوجود أصلها في الأرض يتصرف فيها مالكها كيف شاء ويمنع المعارض له فيها (أجاب) اذا اشترى الشجر للقطع بدون الأرض فقلعه ثم ثبت من أصله او من عروقه شجر آخر فانه للبائع وان قطع من أعلى الشجر فثبت يكتسب للشري كافي رد المختار من فصل فيما يدخل في البيع تبعا نقل عن البحر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصانين بثمن معلوم من الدراهم لم يجز العربيه وشرط المشتري في صلب العقد أنه لا يدفع له الثمن حتى يجز بهما الى غدفان أعجباه دفع ثمنهما له وان لم يجبياه ودفعهما عليه وذلك بحضرة بيعة شرعية فأخذهما المشتري وجز بهما فلم يجبياه فردهما على البائع في اليوم الذي وقع عليه الشرط المذکور فلم يقبلهما البائع فترافعا مع بعضهما على يد الحكماء فهل والحال هذه اذا ثبت المشتري وقوع ذلك الشرط المذکور من البائع بالبيعة الشرعية يجز البائع على أخذ الحصانين المذكورين واذا أقام البائع المذکور بيعة بعد ذلك على أنه لم يكن هنالك شرط في صلب العقد لا عبرة ببيئته المذكورة (أجاب) اذا أثبت المشتري خيارا الشرط الى الغد لنفسه في البيع من قبل البائع في صلب العقد أو بعده بالوجه الشرعي يكون له الرد به ولا عبرة حينئذ ببيئته البائع على نفيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض ملاصقة لداره من مالكها بثمن معلوم من الدراهم فبعد أربع سنين جدد البائع البيع فأثبتته المشتري لدى قاض ثم بعد ذلك ادعى البائع الغبن في البيع المذکور مع ان المشتري المذکور اشترى الأرض بالثمن الذي اشترى بها البائع مع قصر المدة جدا بين البيعين ولم يثبت دعواه الغبن المذکور فهل لا عبرة بدعوى المادعي المذکور المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية على ان البيع لا يفسخ بمجرد الغبن بدون التغير على ما عليه المعول والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بماء ضمنونه ان خليل اعامت عن زوجته وعن بنته البالغة ببلدة شبرخيت وعن أخواته ببلاد الروم وترك عقارا متبرافا أرادت الزوجة بيع بعضه لتعمير بانيه بدون اذن باقي الوارثات المذكورات فماذا يكون الحكم (أجاب) حيث كان المستحق المالك

٢٨ ١٢٧٢

جادي الثانية

١١ ١٢٧٢

مطلب اشترى الشجر للقطع فقطعة فثبت من أصوله أو عروقه فهو للبائع وان قطعه من اعلاه فلامشترى

١١ ١٢٧٢

مطلب شرط الخيار في صلب العقد أو بعده صح

١٤ ١٢٧٢

١٤ ١٢٧٢

غائباً غيبة معلومة لا يباع عقاره الا باذنه حيث لا موجب فليس للزوجة البيع في نصيب
 باقي الورثة بدون اذنهم والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى آخر أربعة
 أطقم كهرمان امانة على يد بيته ليطلع عليها من يرغب شراءها وما يعطى فيها من الثمن يعلم
 به صاحبها فتصرف فيها بالبيع بدون اذن مالكها فهل اذا لم يخبر مالكها بالبيع المذکور
 يكون غير نافذ وله ودها من هي تحت يده واذا كان المشتري استهلكها يكون لمالكها
 تضمين البائع قيمتها وهل القول قول المالك في القيمة أو قول الفضولي (أجاب) اذا
 وقع من المالك ما يفيد الاذن بالبيع نفذ والا لا والقول في القيمة لمن يدعي الاقل والبينة
 على مدعي الاكثر والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة تملك حلقاً من رداً بجهة الارث
 عن أبيها باعتته أم القاصرة بغير مسوغ شرعي ولم تكن القاصرة محتاجة الى ضرورة نفقة
 ولا غيرها مع وجود وصي القاصرة فهل لا ينفذ بيع الام الحاق المذکور والمحال هذه
 وللوصي استردادها من يد المشتري (أجاب) الولاية في مال الصغير للوصي دون الام فلا
 ينفذ بيعها مع وجوده والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة
 أرض بالارث عن أصولهم وفيها بعض نخيل وبعض اشجار باعوها لرجل بثمن
 معلوم ووضع يده عليها وبني فيها أمكنة وصار ينتفع بها مدة سنين والآن أنكروا بيع
 بعضها ويريدون منازعة المشتري ورفع يده عنها فهل اذا ثبت بيعهم لها بما اشتملت عليه
 من الحقوقي بمقتضى ما في صلح التبايع بحدودها الاربع بشهادة البيعة الشرعية
 بذلك لدى القاضي يقضى بها للمشتري ولا عبرة بانكارهم البيع في بعضها لاسيما وهم
 حاضرون ومشاهدون لتصرفه فيها نحو العشر سنين ولم ينارعه أحد فيها (أجاب)
 اذا ثبت بالوجه الشرعي دخول ذلك البعض في البيع المذکور لا يعتبر انكار البائعين
 له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اتفق مع آخر على ان ياتي له بكل ما تبسر من السمار
 وعند حضور السمار وأخذ منه يدفع له في كل حزمة قدر ما معلوما من الدراهم ودفع له
 مبلغاً معلوماً على سبيل التجميل ثم بعد مدة حضر الرجل المذکور ومعه جانب من السمار
 فوجده معيباً بسبب الغرق ولا يصلح لشغل المحصر فامتنع من أخذه منه وأراد مطالبته
 بما دفعه له من الدراهم فهل يكفون له ذلك ولا يجبر على أخذ السمار المذکور
 والمحال هذه لاسيما ولم يبين عدد حزم السمار ولا أجله (أجاب) نعم يكون له المطالبة بما
 دفعه له من الدراهم ولا يجبر على أخذ ذلك السمار والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم
 (سئل) في أربعة رجال مشتركون في عدتين لساقيتين مات أحداهم عن ابن قاصر
 وتسحب اثنتان منهما نحو سنين ورجعا فنقل الشريك الرابع العدتين المذكورتين
 الى بلدة أخرى في غيبتهما وقصر الابن المذکور واستعملهما مدة نحو تسعة عشرة سنة
 وهو منكر وجاهد الحق الشرع والآن حصل بينهما نزاع فاقرب بالشركة وادعى بان
 الشركة الثلاثة باعوا له ما يخصهم في العدتين المذكورتين فانكر الجميع دعواه والمحال

١٢٧٢

٢٦

١٢٧٢

١

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

٩

مطلب بيع المريض مرض الموت لبعض ورثته موقوف على اجازة الباقي ولو بمثل القيمة

مطلب ليس للمشتري المطالبة بالتأمين ولا الرجوع بالنقصان قبل العود من الاباق

انه لا يئنة ولا سديده يشهد له بذلك فهل لا يحاب لذلك ان لم يثبت دعواه الشراء من الشركاء ولا عبرة بدعواه المجرمة عن الاثبات ويكون لهم أخذ ما يخصهم في العدتين المذكورتين حيث كان معترفا وكان الحق ثابتا لهم بالطريق الشرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعواههم الشراء منهم بدون اثباتها بطريق شرعي ويكون لسكل من الشركاء الانتفاع بنصيبه من ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عبدا لآخر على انه يرى من كل عيب فاشتراه على ذلك بثمن معلوم من الدراهم ولم يغبن المشتري في هذا الشراء ولم يغره ثم بعد مدة أراد المشتري رد المبيع على بائعه مدعي الغبن الفاحش فقط بلا تغير ولم يثبت دعواه الغبن المجرم أيضا فهل على فرض حصوله لا يكون له الرد بمجرد ذلك حيث لم يغره ولا يمكن من فسخ البيع سيما وان لم يثبت الغبن الذي ادعاه (أجاب) نعم ليس للمشتري رد المبيع على بائعه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والمفتي به انه لا رد بغبن فاحش ان لم يغره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصص في بيت باعته في مرض موتها لبنتيها الباتنتين بقدر معلوم من الدراهم ثم ماتت الباتنة المذكورة عن بقیها المذكورتين وعن ابن عمها ص ففهل والحال هذه اذا لم يجز ابن العم العاصب المذكور البيع المذكور للبنتين المذكورتين لا ينفذ البيع ويكون موقوفا على اجازته ان اجازته نفذ وان رده بطل (أجاب) لا ينفذ بيع المريض مرض الموت لبعض ورثته بدون اجازة باقيه ولو بمثل القيمة على قول الامام الاعظم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قنابا على آخر بثمن معلوم وبعد ان مكث عند المشتري نحو ثلاثة ايام ابقى والاخر يريد المشتري الرجوع على البائع ومطالبته بالتأمين الذي دفعه له متعللا بان عادته الا باق فهل لا يحاب لذلك ولا يكون له مطالبته باسترداد الثمن حيث كان القن غائبا ولا عبرة بتعلله (أجاب) نعم ليس للمشتري مطالبة البائع بالتأمين قبل عوده من الاباق وكذا لا يرجع بنقصان العيب مادام القن حيا آتيا عند الامام رحمه الله تعالى كما في البحر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانبا من الارز الاخضر وزنا وكذا جانبا من البهاثم بثمن معلوم لسكل من الارز والبهاثم والحال ان المشتري لم يعاين ما اشتراه ولم ير عينته ولم يقبضه ولم يستلمه ولم يزنه فهل يكون للمشتري فسخ البيع حيث لم يره وقت البيع ولا قبله ويرجع المشتري على البائع بما دفعه من الثمن (أجاب) من اشترى شيئا لم يره صح شراؤه وله الخيار فالمشتري المذكور والحال ما ذكر ففسخ البيع بخيار الرؤية ولو لم يكن المبيع معيبا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وأعقب ذرية بعضها بالغ وبعضها قاصر وترك لهم عقارا ومواشي وأمتعة وكان ذلك الميت له وكيل في حال حياته ينوب عنه في غيبته فانفق هو وعمدة الناحية على حصر تلك المتروكات وتأمينها برأيهما فصار ذلك الوكيل يبيع فيها له ولغيره وأحضر ذلك العمدة البالغ من الورثة وجبره على ان يبيع عن نفسه وعن اخوته دارهم الموروثة لهم لا آخر فهل اذا كان الوكيل ليس وصيا ولا وكلا

عن البالغ ولا قيمان من طرف القاضى يكون يبيعه باطلا لا سيما وقد تحقق انه كان بالغين
 الفاحش واذا تحقق ان البالغ لم يبيع الدار لوقع في التلف او في اسبانه مع تحقق ان
 ذلك العمدة متمكن من ذلك يكون ذلك البيع غير نافذ وكذا قبضه للثمن على الوجه
 المذکور يكون غير اجازة منه ويكون لا وورثة الرجوع في اعيان التركة واستردادها عن
 اخذها بالبيع على ذلك الوجه المشروح وكذا بالذهب في بعض مواش اخذها ذلك العمدة
 لنفسه من التركة من غير ثمن ولا وجه شرعى ولا يكون ما يصح ذلك العمدة من كتب
 وثائق بالبيع من قاضى الناحية على غير الواقع ما نعلمهم من الدعوى واسترداد ما ثبت
 انه حق لهم بالوجه الشرعى (اجاب) اذا لم يكن ذلك الوكيل وصيا من قبل الميت او القاضى
 ولا وكيلا عن البالغ من الورثة فيبيعه متروكات الميت والمال هذه غير نافذ وللورثة او نائبهم
 استرداد ما باعه عن هو تحت يده اذا كان قائما حيث لا اجازة عن يملكها ولا مانع واذا تحقق
 الا كراه الشرعى على بيع البالغ من الورثة لتلك الدار يكون له فسخ البيع في نصيبه اذا لم
 يوجد منه ما يفيد الرضا به صريحا او دلالة كقبضه الثمن طائعا ولا ينفذ بيعه في نصيب باقى
 الورثة بدون ولا ية شرعية عنهم ولو كان البيع باختياره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اعمى وكل رجلا آخر في شراء نخيل مغروس مع أرضه من رجل آخر بثمن معلوم دفعه له
 بحضرة بينة وكتب حجة بالشراء من نائب الشرع وخلت يد البائع عن المبيع ووضع
 المشتري يده عليه مدة أربع سنين وهو يستغل ثمره وبعد ذلك توفي البائع وبعد وفاته مكث
 أربع سنين وهو واضح أيضا يده عليه ثم ان ولدا البائع يريد الان منازعة المشتري وافساد
 بيع والده وياخذ النخل فهل اذا ثبت بالبدنة الشرعية شراء هذا الرجل بالنخل بالكيل من
 مورث المدعى في حال حياته ومعاينة والده هذه المدة ولم يناع واضع اليد يمنع من معارضة
 واضع اليد حيث كانت معارضة بدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت بطريق شرعى
 شراء ما ذكر مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لولد البائع معارضة المشتري في ذلك بدون
 وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه باعها الرجل
 اجنبى بثمن معلوم من خمس عشرة سنة وزيادة بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة
 المضمون والان ادعى رجل اجنبى بان له حصة فيها فانكر المشتري المذکور دعواه
 والمال انه لا بدنة ولا سند بيده يشهد له باستحقاق شئ منها فهل لا يجب لذلك ولا عبرة
 بدعواه المجردة عن الاثبات واذا تعدى شيخ البلد ونزعها من المشتري بالجبر وتصرف فيها
 بالبيع لرجل آخر بدون اذن واجازة من مالكها لا ينفذ بيعه ويكون لربها فسخ البيع
 واستردادها من المشتري لها من شيخ البلد المذکور اذا ثبت ذلك بالطريق الشرعى
 (اجاب) لا يقضى لدع مجرّد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى ولا ينفذ بيع ملك الغير
 بدون اذن المالك ولا وجه شرعى ويكون موقوف على اجازته فان اجازته نفذ وان رده
 بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جارية وجلين بعد وثيقة ومعاينة ما ذكر من

١٢٧٢

١٦

سؤال
٤

١١٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٤

مدين له بحاله عليه من الدين وزيادة بعض دراهم دفعها له بحضرة بينة وقبض المبيع
 فهل اذا اراد المشتري رد المبيع على البائع بعد ذلك متعللا بانه مغبون في البيع المذكور
 ليس له ذلك حيث المحال ما ذكر (اجاب) المفتي به انه لا رد بغبن فاحش ما لم يغره البائع
 فان وجد التفرير مع الغبن الفاحش فله الرد ولا فلا على هذا القول والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة تملك دارا وكلت آخر في بيعها و باعها الوكيل لرجل اجني بثن المثل
 وقبض الوكيل الثمن من المشتري ووضع المشتري يده على الدار وصار يتصرف فيها
 بالسكنى وغيرها سنتين ثم بعد ذلك باعت المرأة الدار لرجل آخر متعلقة بانها وضعت
 الثمن امانة تحت يد المشتري الاول ولم تأخذه الى الآن فهل والحال هذه اذا ثبت كل من
 البيع والتوكيل بالبينة الشرعية يكون البيع الاول صحيحا نافذا ولا عبرة بتعللها بذلك
 بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان التوكيل بالبيع ثابتا وصدر البيع من الوكيل
 مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم لا يكون للوكلة بيع الدار ثانيا من آخر ولا عبرة بمجرد
 التعلل المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وزوجتين وعليه دين
 وترك دارا وبعض مواش تقي بالدين وزيادة فباع الابن الدار والمواشي بدون اذن باقي
 الورثة وبدون اجازتهم لرجل آخر بالغبن الفاحش والغرور بقول المشتري للبائع ان
 ذلك لا يساوي الا كذا وكذا من الدراهم فهل والحال هذه اذا ثبت الغبن الفاحش
 والغرور بالبينة الشرعية يكون البيع غير نافذ في نصيبه ونصيب باقي الورثة حيث لم
 يميزوا البيع (اجاب) اذا لم يكن للبائع ولاية يبيع ما ذكر بطريق شرعي يكون بيعه في
 نصيب باقي الشر كاه موقوف فاعلى اجازتهم حيث لا اذن منهم وللبائع فسخ البيع في نصيبه
 اذا كان مغبونا فيه غبنا فاحشا مع التفرير والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع
 لاخر مقدار ما معلوما من المراكب جازي في ظرفه بثن معلوم وغره البائع والدلال وغبنه في
 قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور من الدلال
 والبائع للمشتري وقد وجد الا على مرافقة والاسفل منه صمغيا يكون للمشتري رده على البائع
 واخذ ثمنه منه (اجاب) نعم يكون للمشتري رده على بائعه اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال
 حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة من ناحية اسوان واضعين ايديهم على
 ارض زراعة مع جانب نخيل تلقوا ذكائهم عن آبائهم واجدادهم جيلا بعد جيل مدة تزيد
 على مائتي سنة تعدى عليهم مشايخ الناحية واخذوا الارض والنخيل و باعوا ذكائهم بدون
 وجه شرعي لرجل آخر فصار المستحقون للارض والنخيل ينازعون المشتري مدة تزيد
 على خمس عشرة سنة وهم لا يقدررون عليه مع جور المحكام والمشايخ عليهم ولم يحصل
 منهم سكوت عن منازعته كل سنة فهل والحال هذه اذا ثبت الحق في الارض والنخيل
 للجماعة المذكورين عن آبائهم وجدهم بالبينة الشرعية لا يصح البيع ولا ينفذ حيث لم
 يميزوا البيع ويحبر المشتري على رد النخيل والارض للمستحقين المذكورين (اجاب)

١٢٧٢

٢١

١٢٧٢

٢٦

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

ذى الحجة

٨

ذی الحجة سنة

١١٧٢

١٦

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

٢٩

١٢٧٢

٢٩

إذا ثبت الحق في تلك الأرض والتخيل للجماعة المذکورين بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماع دعواهم لا ينفذ بيع مشايخ الناحية لما ذكر بدون ولاية شرعية عليهم ولا وجه شرعي ويكون للمالكين فسحة واسترداد المبيع إلى أيديهم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دار باعتهما لا تخمثن معلوم على يد قاضي بلدهما ووضع المشتري يده عليها فادعى عليه الآخر رجل بأنه كان لها وكيل وباع له الدار قبل بيعها المذکورين أقل من الأول فأنكرت هي والمشتري دعواه ولا بينة له بذلك فهل يكون بيعه نافذا ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات الشرعي (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات الشرعي ولا ينفذ البيع الصادر من المالك بمجرّد دعوى بيع وكيلها قبل ذلك للمدعي بدون إثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض من جماعة مالكيين لها بثمن معلوم القدر دفعه المشتري لهم وأخرج له بذلك حجة شرعية ومضى على ذلك مدة عشرين سنة ثم الآن ظهر أحدا البائعين ينكر البيع المذکور فهل إذا أقام المشتري عليه يدنة شرعية يثبت البيع ولا عبرة بانكاره ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي بيع المنكر المذکور نصيبه من تلك الأرض مستوفيا شرائط الصحة لا يعتبر انكاره ويمنع من معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ابن بالغ رشيد ماتت أمه عنه وهو بالغ وتركت له نخيلا ارتاعها ثم غاب عن البلد مع والده مدة فوضع رجل أجنبي يده عليه بغير طريق شرعي ثم رجع الابن المذکور إلى بلده وطلب رفع يده واضع اليد عن نخيله فادعى أنه اشتراه من والده فهل إذا ثبت المالك في النخيل للابن المذکور خاصة دون أبيه وكان بالغ وقت البيع ولم يأذن لأبيه ولم يوكله ولم يجز البيع يكون البيع موقوفا على إجازته ويرتد بده إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) إذا لم يكن للاب ولا ولاية بيع النخيل المملوك لأبيه المذکور لا ينفذ بيعه ويكون للابن المالك فسحة حيث لا إذن بالبيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ناقه وله أخ فباعها لآخر لرجل أجنبي في غيبة أخيه المالك ثم بعد ذلك بمدة حضر كل من المالك والبايع عند المشتري مع حضور المبيع وأجاز المالك البيع بحضرة بينة ثم بعد مدة تزيد على عشرين سنة أنكر المالك الإجازة وأراد الرجوع في المبيع على المشتري فهل والحال هذه إذا ثبت أن المالك أجاز البيع بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بانكاره (اجاب) إذا ثبت إجازة المالك بيع أخيه مستوفية شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا عبرة بانكاره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارا بثمن معلوم سليما من العيوب وصار المشتري يستعمله في أشغاله نحو شهر ثم حصل للعمار عرج حادث عنده وأراد أن يردّه على بائعه بذلك فهل لا يجب لذلك حيث لم يكن به قبل الشراء هذا العرج المذکور عند بائعه (اجاب) ليس للمشتري رد الجار الذي اشتراه بحديث العرج المذکور

بعد التمر ابدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع ثمانية برك فيها نخيل بثمن معلوم بطريق الوكالة عن أبيه لرجل آخر من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيه بقطع ثمرته وبيعها ووزع نخيل آخر في أرضه ثم بعد ذلك مات الوكيل وموكله عن ورثة ادعوا الآن على ورثة المشتري بان النخيل المذكور وأرضه يستحقونه بطريق الميراث عن مورثهم فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية التوكيل ببيع النخيل بالثمن المعلوم وثبت البيع أيضا من الوكيل المذكور لمورث المدعى عليهم يمنع ورثة الموكل من معارضة ورثة المشتري (اجاب) نعم اذا ثبت ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعى تمنع ورثة الموكل من المعارضة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة في دار من رجل وكيل عن اخوته وفا ثم عن نفسه في بيع نصيبه منها وذلك باطلاعهم ورضاهم ووضع المشتري يده عليها وصار يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم مدة سنين والآن أراد البائع وموكله ابطال البيع والرجوع فيه عليه فهل اذا ثبت التوكيل والبيع بالوجه الشرعى لا يجابون لذلك واذا تعلموا على شهود اثبات البيع بان المشتري كان شيخ قريبة وكان له ادارة عليهم وقت البيع لا عبرة بتعلمهم حيث لم يكن الآن وقت ثبوت البيع شيخا عليهم ولا ادارة له عليهم (اجاب) اذا ثبت توكيل الاخوة للرجل المذكور في بيع انصباثهم من تلك الادارة وثبت بيعه لذلك ولنصيبه منها ثمن المثل بالبينة العادلة وكان البيع مستوفيا شرائط الصحة والازوم لا يكون له ولا موكله ابطاله بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا كاملا باع نصفه لاخته ببيع صحيحا وقبل اخوه البيع وبعد بيعه له باع البيت كله لا تحرفه في تنفيذ البيع في نصفه دون نصف أخيه حيث لم يجز بيعه (اجاب) لا ينفذ بيع الاخ ثانيا الا في مقدار نصيبه من البيت المذكور حيث لم يكن ماذونا بذلك من قبل شريكه ويكون بيعه فيما زاد عما يملكه والمحال ماذكروا فاعلى اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين مات احدهما عن ابن بالغ وعن اولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعا ثم مات الآخر عن اولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعا فتصرف الابن البالغ المذكور على اخوته القصر وعلى اولاد عمه القصر وباع أملاكهم بدون ولاية شرعية فهل والمحال هذه لا يصح هذا البيع ولا ينفذ ويكون للقصر بعد بلوغهم أخذه واسترداده من المشتري (اجاب) لا ينفذ بيع ابن العم المذكور فيما لا ولاية له على بيعه مما يملكه اولاد عمه القصر واخوته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية وشرط في العقد انها سليمة من العيوب الشرعية وان معها مصاغا وبين عند عقد البيع واستلمها المشتري فوجد بها عيبا قديما ولم يوجد معها شيء من المصاغا المذكور فهل اذا ثبت ان بها عيبا قديما وقد غره البائع ولم يكن معها شيء من المصاغا التي ترد على بائعها (اجاب) اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعى يكون للمشتري رده ما حث لم يوجد مانع ولم يرض بذلك والله تعالى أعلم

سنة محرم

١٢٧٣

٥

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٠

١٢٧٣

١٥

(سئل) فی امرأة تملك نخلا فباعه زوجها الشيخ ببلده من غير اذن زوجته المالكة ومن غير اجازتها ثم ماتت المرأة ولم تجز البيع عن اولادها الذكور والاناث وعن زوجها فطلب اولاد الزوج النخل من المشتري على يد نائب القاضی فحكم بفسخ البيع وتسليم المشتري النخل لورثة المالكة و اراد شيخ البلد المذکور ان ياخذ نخلا بدل النخل المذکور من البائع له فهل والحال هذه لا يجاب المشتري لذلك وليس له الا انخذ الثمن الذي دفعه للبائع (اجاب) اذا حكم باستحقاق المبيع وفسخ البيع يرجع المشتري بالثمن لا ينظر ما اشتراه والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل دخل خانقاه له عدة فی حانوته من ميزان وهون وغيره معلومة معينة باعها الرجل دخل خانقاه مثله بثمن معلوم دفعه له بالمجلس بحضرة بيعة شرعية وهو فی حال صحته وسلامته وبعد استلام المشتري لها تر كها فی حانوت البائع ودبغة الى غد فبعد ان ذهب البائع الى بيته حصل له مرض ومكث مدة ثم مات عن ورثة فطلب المشتري العدة من الورثة فنعوه من اخذها منكروا وجاحدين لبيع مورثهم فهل اذا كان البيع من مورثهم ثابتا لا يجابون لذلك ولا عبرة بانسكارهم ويكون للمشتري اخذ ما اشتراه من الورثة (اجاب) اذا ثبت الشراء المذکور حال صحة المالك مستوفيا شرائط الصحة والازوم تؤمر الورثة بنسليم المبيع لمشتريه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل مات عن اولاد قصر وترك لهم نخلا فوضعت امرأة يدها على بعض النخل تزعم انها اشتريته من أم القصر والحال انها لم تكن وصيا عليهم فلما بلغ الاولاد رشدهم نزعوا ذلك من يدها بالوجه الشرعي بعد المناقعة معها امرائهم الا ان تريد نزع النخل من يدهم بدون وجه شرعي فهل اذا كان الحال ما ذكر ولم تثبت بيع أم القصر ذلك لها عن ولاية بالوجه الشرعي يقر النخل تحت يدهم ويمنعها القاضي من التعرض لهم بدون وجه شرعي (اجاب) حيث لم تثبت بيع الام لم ياذكر عن ولاية بطريق شرعي تمنع مدعية البيع عن المعارضة بدون وجه والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل يملك أرضا بوجه شرعي باعها الرجل آخر ولم يسم بينهما ثمن وكتب له بخطه كتابا ذكر فيه البيع ولم يذكر الثمن وحازها من يزعم الشراء وشغلها بالبناء فهل والحال هذه لا يكون البيع بذلك صحيحا شرعا ولا يعول على كتاب البائع ولا عبرة بهذا الحوز حيث لم يبين العمل على صحيح شرعا (اجاب) البيع بدون ذكر الثمن حكمه الفساد ولكل من المتعاقدين المطالبة بفسخه الا ان المشتري لو قبضه باذن بائعه ماسكه بقيمته يوم قبضه لانه به يدخل فی ضمانه فلا تعتبر زيادة قيمته كالمغصوب وينقطع حق الفسخ ببناء المشتري فيما اشتراه من الارض شرعا فاسد على قول الامام الاعظم وحينئذ فالواجب دفع القيمة لا غير والله تعالى اعلم (سئل) فی امرأة تملك حلق الماس قيمته خمسة اكياس ونحو ثلث كيس قد دفعته مالكته لامرأة دلالة لتبعيةه فباعته لامرأة بخمسة اكياس بعد رضا المالكة بذلك واقبضت الدلالة الحلق للمشتريه وفبضت منها بعض ثمنه وودعتها بالباقي ليوم

٢٤

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

صفر

٦

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

مطلب البيع بدون ذكر
الثمن فاسد ويمسكه
المشتري بالقبض باذن
البائع بقيمته يوم قبضه
ويمتنع الفسخ ببناء المشتري
فيه

صفر سنة

معلوم فاقبضت الدلالة المالك ما اخذته من المشتري ووعدها باق الثمن في ذلك
الميعاد ثم بعد هذا كله ادعت المشتري ضياع الخلق منها فهل كان البيع صحيحا
شرعيا نافذا والمشتري مقرة به وبقبض المبيع يلزمها الثمن كله للملكة واذا كان
هناك الملكة رهن على باقي الثمن يسوغ لها حبسه حتى تأخذ ذلك الباقي (اجاب) نعم يلزم
المشتري دفع باقي الثمن الذي بذمتها والحال ما ذكر واذا كان الرهن المذكور صحيحا
يكون للرهن حبسه الى استيفاء حقه وضياع المبيع من يد المشتري بعد القبض
لا يوجب سقوط شيء من الثمن وهذا عند صحة البيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى دارا من مالها بثمن معلوم من الدراهم بخضرة بينة شرعية ووضع المشتري يده
على الدار وصار يتصرف فيها بالخدم والبناء والسكنى مع حضور البائع ومشاهدته
لتصرف المشتري مدة تزيد على سبع وثلاثين سنة ثم بعد ذلك أنكر البائع البيع وأراد
الرجوع على المشتري فهل والحال هذه اذا ثبت المشتري البيع من المالك بالبينة الشرعية
لا عبرة بانكاره ذلك ويمنع من معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم
اذا ثبت المشتري دعواه الشراء بالثمن المعلوم من البائع بالوجه الشرعي لا عبرة بانكاره
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك دارا وعليه دين لا آخر معلوم
القدر فباع ورثته البالغون الدار التي تركها مورثهم لرب الدين في مقابلة دينه بعد
ثبوته منه ذ أربع عشرة سنة بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون والآخر تريد الورثة
البائعون الرجوع وفسخ عقد البيع منكرين له فهل اذا كان البيع منهم ثابتا لا يجابون
لذلك ولا عبرة بانكارهم ويمنعون من مغازاة المشتري (اجاب) اذا ثبت البيع المذكور
من الورثة مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا عبرة بانكارهم له والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اشترى دارا له ولاخوته من مالها بثمن معلوم من الدراهم دفع بعضه
للبيع بالمجاس والبعض الآخر باق بذمته ثم مات البائع عن بنت فدفع المشتري باقي الثمن
للبنات المذكورة ثم بعد مدة من السنين أنكرت البنات البيع من مورثها وأرادت الرجوع
في المبيع على يد نائب القضا فطلب من المشتري بينة تثبت له ذلك فاحضر البينة
وشهد كل منهم على حديثه طبق دعوى المشتري فما الحكم في ذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينة
الشرعية (اجاب) اذا ثبت البيع المذكور بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار البنات والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على رجل ان الخيل الذي تحت يده ملك لوالدها وانها
تستحقه بطريق الارث عنه وطلبتة عند القاضي تريد نزع الخيل منه فادعى الرجل
المذكور انه اشترى الخيل المذكور من والدها قبل موته فانكرت دعواه فامروصا
مضمونه أنه اشترى الخيل من والدها قبل موته ولا بينة له تثبت مضمون الصل الذي
بيده فهل والحال هذه يكلف بينة فان عجزت نزع الخيل من تحت يده لبيت الميت حيث
كان معترفان أصل الملك في الخيل لوالدها (اجاب) اذا اعترف واضع اليد باصل

٢٠ ١٢٧٣

٢٢ ١٢٧٣

٢٦ ١٢٧٣

٢٧ ١٢٧٣

ربيع الاول ٣ ١٢٧٣

المالك لمورث المدعية وادعى الانتقال اليه بالشرع وعجز عن اثباته بوجه شرعي يؤمر بتسليم ذلك للوارثة حيث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك نخيلا باعتها لولدها البالغ بثمان معلوم من الدراهم عند الحيا ثم الشرعي وكتبت له حجة شرعية ثابتة المضمون في حال صحتها وسلامتها واعترفت بانها قبضت الثمن بحضرة بينة من المسلمين تشهد بذلك ووضع المشتري يده على النخيل مدة ثمان سنوات وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملا كهم ثم ماتت البائعة عن ورثة فهل والحال هذه يكون البيع صحيحا نافذا واذا انكر باقي الورثة بيع مورثهم متعلمين بعدم علمهم بالبيع لا عبرة بانكارهم البيع بعد ثبوته من مورثهم بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت بيع الام من ابنها ماذ كرحال صحتها واختيارها بيعا صحيحا بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار باقي ورثتها ماذ كرحال صحتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض خالية من البناء مفروزة على حدة من جماعة مشتركة فيهما بثمان معلوم وسلمهم الثمن وجعلوا ثمنها المذ كور تبرع بالعمارة مسجدا ثم بعد مضي مدة من الزمان وجدوا البائعون المذ كورون راعبا للزيادة فهل يكون هذا البيع صحيحا ولا يجابون لا بطل البيع (اجاب) اذا صدر البيع من الجماعة المذ كورين للرجل المذ كور مستوفيا شرائط الصحة والازوم لا يكون للبائعين ابطاله بعد ذلك بمجرد وجود من يرغب في الشراء باز يد من الثمن الاول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض بنخلها ووضع المشتري يده عليها مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات كل من البائع والمشتري فوضع ورثة المشتري يدهم على الأرض والنخل المذ كورين مدة تزيد على سنة والاين أنكر ورثة البائع بيع مورثهم فهل اذا أثبت ورثة المشتري شراء مورثهم من مورث الورثة المنكرين للبيع لا عبرة بدعواهم (اجاب) نعم اذا أثبت ورثة المشتري شراء مورثهم لما ذكر بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار ورثة البائع ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع ربع فرس له لاخر وقبض المشتري الفرس كلها باذن بائعها واستولى عليها ثم بعد تمام العقد مستوفيا شروطه وانقضاء مجلسه شرط البائع على المشتري أن يكون له فائضتان من نتاجها الاناث على أن يكون باقي الفرس له في مقابلهما ثم بعد مضي ثلاث سنين باع هذا الرجل الثلاثة الارباع الباقية له في الفرس لرجل غير المشتري الاول وشرط له بعد تمام عقد البيع مستوفيا شرائطه ما كان شرطه لنفسه على المشتري الاول من ان الفائضتين تكونان له ثم بعد مضي سنتين أراد المشتري الثلاثة الارباع أن يتصرف في نصيبه فمنعه شريكه مالك الربع مريدا ببقاء الفرس عنده حتى تنتج عملا بهذا الشرط ولم تنتج الفرس الى وقتنا هذا فهل والحال هذه يجوز لكل من هذين الشريكين أن يتصرف في نصيبه بالبيع وغيره وليس للاخر منعه ولا عبرة بهذا الشرط المذ كور حيث انه وقع بعد تمام العقدين (اجاب) لا بد من كون الشرط الفاسد المفسد للبيع مقارنا للعقد لان الشرط الفاسد ولو

١٢٧٣

١٠

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

٢٤

ربيع الاول سنة
مطلب الاصح أن الشرط
الفاقد بعد العقد لا يلحق

٢٧ ١٢٧٣

٢٨ ١٢٧٣

ربيع الثاني
١٢ ١٢٧٣

١٧ ١٢٧٣

مطلب في شروط بيع
القضولي

المتحقق بعد العقد قليل يلتحق عند أبي حنيفة وقليل لا وهو الاصح كما في جامع الفصولين كما
في رد المحتار فعلى القول الاصح يصح البيعان المذکور ان حيث لم يكن ذلك الشرط مقارنا
للعقد ويكون لكل من الشريكين التصرف في نصيبه بالبيع وغيره بالوجه الشرعي ولا
عبرة بهذا الشرط على الوجه المسمور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من
مالكها بثمن معلوم ووضع المشتري يده على الدار وصار يتصرف فيها الى ان ماتت عن
أخت فوضعت الأخت يدها على الدار وصارت تتصرف فيها مدة تزيد على ثلاثين سنة
هي وأخوها من قبلها ثم ادعى الآن ورثة البائع ان الدار باقية على ملكهم وأنكروا
البيع وأرادوا الرجوع في الدار فهل والحال هذه اذا ثبت البيع بالبينة الشرعية يكون
البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بانكار الوارث ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم اذا ثبتت
الأخت المذكورة شراء مورثها لتلك الدار من مورث الوارثة المذکورين وانها آلت
اليها بطريق الارث عن أخيها بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الوارثة ذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل وازع يده على حصة في بيت ادعى عليه رجل آخر انه يملكها بطريق
الارث عن مورثه فأقر وازع اليسد واعترف ان مورثه باعها للرجل أجنبي وان الأجنبي
باعها للواضع اليسد فأناكر المدعي ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت الشراء من مورث
المدعي قبل موته بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ذلك بدون ثبوت شرعي ويجبر الواضع
اليده على تسليم الحصة للمدعي حيث كان معترفا ومقرأه بالملك فيها عن مورثه (أجاب)
نعم لا عبرة بدعواه الانتقال عن ملك مورث المدعي بدون ثبوت شرعي ويؤثر بالتسليم الى
ورثة من أقر له بالملك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رهن
عند زوجته قدرا معلوما من النخل على مبلغ معلوم من الدراهم وكتب لها وثيقة بذلك ثم
بعد مدة دفع لها المبلغ المذکور وصار وازعها يده على النخل مدة تزيد على اربعين سنة ثم
ماتت الزوجة المذكورة عن ابن أراد الابن أن يطالب أباه بالنخل الذي هو وازع يده
عليه متعللا بأنه كان باعه لأمه فأنكر أبو الابن دعواه ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت
الابن ان أمه اشترت النخل من أبيه بالوجه الشرعي لا عبرة بتعلله المذکور ويمنع من
معارضة أبيه في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) القول للاب بيمينه في انكاره البيع
والبينة على ابنه المدعي له كما هو معلوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وخلافها فباع الابن المذکور حصته وحصة
أحدى البننتين المذكورتين في الدار المذكورة لرجل أجنبي من غير إذن ولا اجازة منها
للبيع ثم ماتت وتركت ابنا وأراد اخذ حصة أمه في الدار المذكورة فهل والحال هذه اذا
لم تجزأ الابن المذکور البيع حال حياتها والابن كذلك لم يجز يكون البيع باطلا (أجاب)
بيسبب الفصولي موقوف على اجازة المالك اذا كان البائع والمشتري والمبيع قائما بان لا يتغير
المبيع بحيث يعد شيئا آخر لان اجازته كالبيع حكما وكذا يشترط قيام الثمن لو كان عرضا

معینا وکذا یستترط قیام صاحب المتاع ایضا فلا تجوز اجازة وارثه لبطالانه بموته كما
صرحوا به فاذا لم یکن البائع المذکور ما ذونا فی بیع حصه اخيه كان فضولا فاذا
ماتت المالكة قبل الاجازة بطل البیع فی نصیبهها والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل له دار
واطیان واشجار فی بلد وهو مقيم فی بلدة أخرى وله ولد فباع الولد ذلك من غیر ان یعلم
الاب مدعی ان اباه وکله بالبیع فاشترى احداهما لی تلك البلد من الولد ما یساوی خمسة
عشر بسبعة وهو لا یدخل تحت تقویم المقومین فهل یكون البیع موقفا علی اجازة
المالك حیث لم توجد بینة التوکیل (أجاب) بیع الابن مال أبیه بدون اذنه موقوف
علی اجازته فان اجازة نفذ وان رده بطل وان كان وکیلا تقید بیعه بمثل القيمة علی المقتی
به والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل یملك نخیلا بالمیراث عن أصوله باعه لثلاثة رجال
بالسوية بثمن معلوم منذ خمس وعشرین سنة ویزید بموجب حجة شرعیة بذلك ثم مات
البائع منذ خمس عشرة سنة وهو با یدیهیم تصرفون فیهم من غیر منازع لهم فیهم والآن یرید
قرب البائع منازعتهم وبطل البیع مدعی ان النخیل له بالمیراث عن البائع منسکرا
لیعه بسبب ان الحجة ضاعت عن كانت یدیه من المشترین ومثلا بطلها منهم فهل اذا
كان هناك بینة تشهد بالشراء من مورثه لا یجیب لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذکور
ولا بانسكاره وینع من منازعة المشترین فیما با یدیهیم من النخیل المذکور اذا تحقق
ما ذکره بالطریق الشرعی (أجاب) اذا ثبت البیع المذکور بالوجه الشرعی لا یعتبر
انكار ورثة البائع له والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل یملك ساقية باعها لآخر من مدة نحو
ثلاثین سنة ویزید بثمن معلوم ثم مات المشتری عن ورثة ذکور وانا فاشترى البائع
نصیب بعض الورثة وصار یستعمله مع باقی بعض الورثة والآن یدعی البائع أنها كانت
تحت ید مورثهم بالرهن فانكروا دعواه فهل اذا كان هناك بینة تشهد بشراء مورثهم
منه لا یجیب لذلك ولا عبرة بدهواه الرهن ولا یكون له رفع ید باقی الورثة عن نصیبه حیث
كانت ید البیوع الی الآن اذا تحقق ما ذکره بالوجه الشرعی (أجاب) نعم لا یجیب لذلك
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل یملك دارا بطریق الارث عن مورثه غاب
لجهة بعیدة فوق مسافة القصر فلما رجع من غیبه وجد شیخا ببلده باع الدار المذکورة
لامرأة بغير اذنه وبغير اجازته ولم یکن وکیلا عنه فی ذلك ولم یکن علیه دین لجهة الدیوان ولا
لغيره فهل والحال هذه اذا لم یجز المالك المذکور بعد حضوره من غیبه بیع شیخ ببلده فی
الدار المذکورة لا ینفذ البیع ویكون موقفا علی اجازته ان اجازة نفذ وان رده بطل واذا
بنیت المشتریة المذکورة بعض بناء فی الدار المذکورة لمالك الدار ان یتملكه منها بقیمة
مقلوعا أو یكون للبانیة رفع البناء اذا لم یضرب الارض (أجاب) بیع شیخ البلد والحال
ما ذکره موقوف علی اجازة المالك فان لم یرض به بل رده بطل وتسکف المشتریة قلع
ما بنته ان لم یضرب حیث كانت قیمته اقل من قيمة الارض الا ان یتملكه وب الارض

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

٢٣

جادی الاولی

١٢٧٣

٩

بقیمته مستحق القام برضاها والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل واضع یدیه علی جانب
 فخیل یا رضه رهنا علی قدر معلوم من الدراهم دفعه فاروقه فی نظیر دین کان علی ملاک
 بأذنهم ثم بعد مدة من السنين باع المرتهان الفخیل لرجل أجنبي وأسقط منفعة الأرض له
 وذلك بدون إذن الملاك الراهنين وبدون إجازتهم له بذلك فهل والمحال هذه إذا لم تجز
 الملاك ذلك يكون البيع والاستقاط من المرتهان غیر نافذین ويجبر المشتري علی تسليم
 الفخیل والأرض للملاك به بعد دفعهم دراهم الفاروقه (أجاب) إذا لم يوجد من الملاك
 المذکورین ما یفید سقوط حقهم من تلك الأرض ولم يوجد منهم تمليك فی الفخیل
 المذکور للرجل الواضع یدیه علیه لا ینفذ بیعه فی الفخیل ولا إسقاطه للأرض بدون إذنهم
 أو إجازتهم ولا نفذوا لله تعالى أعلم (سئل) فی رجل یملك دارا وعیدا وله أطيان زراعة
 أمیریة وله بنت بالغة رشیده فافر فی حال صحته وسلا متعبدین ابنته المذکورة وباعها ثلثی
 داره شاعبا ثمن معلوم وأسقط وترك حقها باختیاره ما من قطعة أرض زراعة أمیریة
 معلومة من طینته بلفظ البيع واعتق عبده عتقا منجزا بالمجلس وأوصی له بثلاث ماله
 بموجب وثيقة شرعیة بذلك ثابتة المضمون فوضعت البنت یدها علی الدار والطين مدة
 نحو ثلاث سنين فی حال حياة الاب ثم مات الاب عن بنته وعن باقي ورثته فطلب ورثته
 ابطال ما ذکر من کرین وجاحسین له فهل إذا ثبت ما ذکر بالبینة الشرعیة لا یجانون
 لذلك شرعا ویكون البيع والاستقاط والاعتاق والایصاء لمعة فیما عدا ما ذکرنا فإذا
 ولا عبرة بالانکار إذا تحقق ما ذکر بالطریق الشرعی (أجاب) إذا ثبت صدور ما ذکر
 جمیعہ حال صحة الرجل المذکور مستوفیا شرائط الصحة بالوجه الشرعی لا یكون لباقي
 ورثته ابطاله ولا عبرة بانکارهم بعد الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل واضع یدیه
 علی فخیل بالشراء من آخر وهو ینتفع به مدة نحو ست عشرة سنة ادعی علیه جماعة بأنه
 ملکهم عن مورثهم فاعترف المدعی علیه باصل الملك للمورث وادعی انه اشتراه من
 مورث المدعی المذکور ووان الورثة المذکورین مشاهدون لتصرفه وانتفاعه به
 المدة المذکورة وعالمون ببيع مورثهم له ولم یسأروا المدة المذکورة فهل إذا ثبت بیع
 مورثهم للفخیل المذکور وشهادة البينة الشرعیة یمنعون من دعواهم ویحکم به لو اضع
 الید (أجاب) نعم إذا ثبت بیع مورث الورثة المذکورین ما ذکر لو اضع الید یدعیها نأفذا
 بالوجه الشرعی لا یكون لهم منازعته بدون وجه شرعی والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل
 اشتری شب بقر من آخر ثمن معلوم وبعد مضي نحو ثلاثة أشهر ظهر به عیب قديم فهل
 إذا ثبت ان العیب قديم یكون للمشتري رده علی بائعه واسترداد الثمن منه بالطریق الشرعی
 (أجاب) إذا ثبت بالمبیع عیب قديم قبل الشراء بالوجه الشرعی ولم یوجد من المشتري
 ما یدل علی رضاه بعد العلم بالعیب یكون له رده علی بائعه حیث لا مانع والافلا والله
 تعالى أعلم (سئل) فی رجل واخته یملکان دارا عن أبيهما استبدلها من رجل وأخيه

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١١

١٢٧٣

٢٢

جادی الثانية

١٢٧٣

٤

بدار أخرى بدلا مؤبدا ووضع كل منهما يده على ما استبدله وتصرف فيه تصرف المالك في
 أملا لهم بالهدم والبناء وغير ذلك مدة عشرين سنة وزيادة من غير منازع ولا مدافع لهما
 فيها تلك المدة والآن تنكر الاخت الاستبدال بعدموت أخيها وتريد الرجوع في البذل
 فهل إذا كان الاستبدال ثابتا بالوجه الشرعي لا تجاب لذلك لاسيما بعدمضي تلك المدة
 (اجاب) اذا ثبت بيع الاخ والاخت المذكورين دارهما للرجل المذكور وأخيه وأخذوا
 بدلها منهما دارهما المملوكة لهما مستوفيا شرائط الصحة لا عبرة بانكار الاخت لذلك والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن امه وضع يده عليها لمدة من السنين
 وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء ثم تسحب من البلد وغاب نحو سنة فوضع رجل أجنبي
 يده عليها وسكنها بغير إذن مالكها مدة نحو عشرة أشهر والآن حضر ربه وطلب رفع يده
 عنها فادعى انه اشتراها منه فأنكر دعواه والحال انه لا يثبت ولا سند يده يشهد له بذلك
 فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويكون لرب الدار أخذها منه
 ورفع يده عنها حيث كان الحق ثابتا له فيها عن امه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي
 المدعى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 النصف في مكان مجعول قهوة والنصف الآخر لاخته شقيقة باع نصفه لاخته
 شريكة صاحبة النصف الآخر بثمن معلوم وجرى عقد البيع والشراء بينهما على يد
 بيعة شرعية وبعده بأيا مباعه لرجل آخر بثمن معلوم بموجب سند شرعي وعلى يدي بيعة
 أيضا وحصل التصديق بينهما لدى القاضي على أكثر من الثمن الحاصل به الشراء
 وبأصرة المحجولة القدر بناء منهم على زعمهم القرار من أخذ الشريكة بالشفعة فهل إذا
 ثبت شرعا سبق الشراء الاول منه لا ينعقد الثاني ويقضى بفسخه شرعا وهل إذا سافر
 البائع لبلدة أخرى للتجارة بمال من أمه وال المشتري الثاني يقضى على المشتري الثاني
 باحضاره جبر التحقيق دعوى المشتري الاول عليه في وجهه (اجاب) اذا ثبت المشتري
 الاول شراءه لما ذكر مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي في وجه ذي اليد المشتري
 الثاني يكون للمشتري الاول نقض البيع الثاني حيث كان شراؤه من المالك بتاريخ
 سابق على شراء المشتري الثاني وانما قيدنا الخصومة مع المشتري الثاني بكونه ذا يد لانه
 لو لم يقبض المبيع بدل كان في يد البائع لا بد لاثبات استحقاق المشتري الاول من حضور
 البائع والمشتري ففي الدرر الاستحقاق اشترى شيئا ولم يقبضه حتى ادعاه آخر انه لا تسمع
 دعواه بدون حضور البائع والمشتري للقضاء عليهما وفي رد المحتار قوله للقضاء
 عليهما لان المالك للمشتري واليد للبائع والمدعى يدعيهما فشرط القضاء عليهما حضورهما
 فتحاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض خربة خالية عن البناء
 فبناها دار لنفسه وسكنها مدة عشرين سنة ثم مات ابنه فوضع يده عليها مدة ست
 عشرة سنة بعدموت أبيه بموجب وثيقة بذلك من نائب الشرع بالبلد والآن يريد ان

١٢٧٣

١٠

١١٧٣

١٥

١٢٧٣

١٧

مطلب شرى شيئا ولم يقبضه
 حتى ادعاه آخر لا تسمع
 دعواه بدون حضور البائع
 والمشتري

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٣٠

رجب

١٢٧٣

٣

البائع منازعة ابن المشتري ونزعهما منه منكر البيع أبيه والحال أنه موجود بالبلد ومشهد
 للتصرف فيها تلك المدة فهل اذا كان البيع ثابتا من أبيه لا يجب لذلك ويمنع من منازعة
 ابن المشتري فيما تركه له والده (أجاب) اذا ثبت البيع من أبي الابن المذکور تلك
 الدار حال حياته بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار ابنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 قطعة أرض ابعادية باعها لرجل بثمن معلوم من الدراهم يحضرة بينة شرعية ووضع
 المشتري يده عليها وصرار يتصرف فيها مدة ثم باعها للبائع لرجل آخر غير المشتري الاول
 بتاريخ متأخر عن البيع الاول بثمن أزيد من الاول ثم باعها للبائع المذکور لثالث بثمن
 أزيد من الثاني والاول فأراد المشتري الثاني والثالث ابطال البيع الاول متعللين بان
 بيع البائع له بالغبن الفاحش فهل اذا أثبت المشتري الاول انها بثمن المثل وقت البيع
 لا عبرة بتعللهم المذکور ويكون البيع الاول صحيحا لازما (أجاب) اذا صدر البيع
 الاول من المالك مستوفيا شرائط الصحة والزوم يكون كل من البيع الثاني والثالث
 موقوف على اجازة المشتري الاول فان اجازته فذوان رده بطل وليس للمشتري الثاني
 والثالث ابطال البيع الاول بمجرد تعللهم ما بان كان بالغبن الفاحش اذ لا يوجب مجرد
 تعللهم ما بذلك بطلانه حيث ثبت بالوجه الشرعي تقدمه على شرائطهم مستوفيا شرائطه
 الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وزريرة معدة لربط الدواب مات عن
 أولاده وزوجته ومن جملة أولاده ولد قاصر فقام القاضي وصيا على الولد القاصر فباع
 الورثة البالغون والزوجة ما خصهم في الدار والزريرة عن أنفسهم وباع الوصي حصه
 القاصر معهم من رجل بثمن معلوم بين يدي الحاكم الشرعي بعد ثبوت المسوخ الشرعي
 لبيع حصه القاصر المذکور وخرجت بذلك حجة شرعية باسم المشتري ووضع يده المشتري
 عليها مدة اثنتين وعشرين سنة يتصرف فيهما بالهدم والبناء تصرف المالك في أملاكهم
 وهم معه بالبلدة مشاهدون له ولم ينازعه أحد منهم في ذلك بدون عذر شرعي يمنعهم من
 ذلك ثم بعد تلك المدة مات المشتري عن ابن فوضع الابن يده عليها بعد أبيه اثنتي عشرة
 سنة يتصرف في ذلك وهم أيضا مشاهدون له ولم ينازعهوه فهل اذا أراد أحد الورثة
 البالغين البائعين اقامة دعوى شرعية على وارث المشتري بعد تلك المدة متعللين بان
 والده أخذهم ما بالغبن الفاحش والفرور لا تسمع دعواه حيث مضت تلك المدة وهم
 مشاهدون المشتري وولده (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في
 الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة
 باعها لابنه بثمن معلوم في حال صحته وسلامته بموجب حجة شرعية من قاضي المحرسة فوضع
 الابن يده عليها وبعد مدة باعها لرجل أجنبي بثمن معلوم منذ أربع وعشرين سنة بموجب حجة
 شرعية ثابتة المضمون وهي بيد المشتري يتصرف فيها والا ن يريد الابن البائع ابطال
 البيع بعد موت أبيه متعللين بان تلقاها عن أبيه مع باقي الورثة بالميراث وان له شركا وان

بیمه غیر نافذ فی الكل فانكر المشتري المذکور دعواه فهل اذا أقام المشتري بينة بان الابن
 البائع له اشترى العقار المذکور من أبيه في حال صحته وباعه للرجل المذکور لا يجاب
 الابن لذلك ويمنع من منازعة المشتري فيما باعه له ولا شفعة لو رثه الاب اذا تحقق ما ذكر
 بالطريق الشرعي (اجاب) لا تسمع دعوى البائع المذکور والحال هذه لان من سعى في
 نقض ما تم من جهته فسمعه مردود عليه واذا اثبت المشتري الثاني شراء بائعه من أبيه
 ثم شراءه من بائعه بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار البائع وباقي الورثة ذلك ان ادعواها
 ميراثا عن مورثهم منكرين لبيعه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخيل
 باعه لآخر بثمن معلوم قبضه منه بحضور نائب والده وكتب حجة شرعية بالبيع وصدق
 عليها قاضي قسم ناحيته ثم ووضعت المشتري يده على النخيل خمس سنين ثم بعد ذلك ادعى
 البائع عدم البيع ويريد نزاع النخيل من تحت يد المشتري ثم ترافعا على يد قاضي القسم
 وصدق البائع على البيع في نظير دراهم اخذها من المشتري ثم بعد ذلك صاروا ضما يده
 مدة تزيد على ثمان وعشرين سنة والبائع شاهد لتصرف المشتري تلك المدة فهل اذا اثبت
 البيع أولا والتصادق لا عبرة بدعواه ويكون الحق في النخيل للمشتري (اجاب) اذا اثبت
 المشتري شراءه لما ذكر من مالته مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بطريق شرعي لا يعتبر
 انكار البائع لذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بجوار مسجد باعه
 لآخر بثمن معلوم دفع له المشتري بعضه ووعد به باقيه لاجل معلوم ثم بعد ذلك مات المشتري
 عن ابن فطلب ابنه دفع باقي الثمن للبائع واخراج حجة الشراء فنعاه ويريد فسخ البيع
 متعللا بان ابا الوارث اشتراه على أنه يدخله المسجد ويوسعه به فهل اذا ثبت انه اشتراه لنفسه
 بدون هذا الشرط ولم يثبت وجود الشرط لا يجاب لذلك ولا يمكن من فسخ البيع ولا عبرة
 بتعلله المذکور اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) اذا صدر البيع المذکور
 صحيحا لازما لا يكون للبائع فسخه بمجرد تعلله المذکور بدون ثبوت ما يقتضي الفساد
 كشرط فاسد في صلب العقد وقد مثلوا للشرط انفسا الذي فيه نفع للمشتري بما اذا باع
 ساحة على ان يبنى بها مسجد أو طعما على ان يتصدق به كما في حواشي الدر عن الفتح
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع نخيلا لزوجته من آخر باذنها وأمرها له بذلك ووضع
 المشتري يده عليه وصار ينتفع به ويدفع خراجة لجهة الديوان مدة نحو اثنتي عشرة سنة
 باطلاع زوجة البائع وعلمها وشاهدتها لتصرفه فيه المدة المذكورة ثم مات زوجها
 البائع المذکور فادعت على المشتري بالنخل المذکور وتريد دفع يده عنه منكرة لاذنها
 وأمرها لزوجها بالبيع المذکور فهل اذا أقام المشتري بينة شرعية على البيع من زوجها
 باذنها وأمرها له بذلك لا يعتبر انكاره او تمتنع من المعارضته له بدون وجه شرعي (اجاب)
 اذا ثبت المشتري المذکور شراء النخيل من زوجها وان البيع صدر منه باذنها بالوجه
 الشرعي لا يعتبر انكارها لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا ملكا شرعيا

١٢٧٣

٥

١١٧٣

٩

١٢٧٣

٩

مطالب باع مساحة على ان
 يبنى بها مسجد أو طعما
 على ان يتصدق به يفسد
 البيع به هذا الشرط الفاسد

١٢٧٣

١٣

بدون مشاركتها ولا لمرأة أم ثم ان المالك المذ كورة سلب عقلاها وجنت وفي حال جنونها
وكلت أمها رجلا في بيع الدار المذ كورة قباعها الوكيل من آخر بالغبن الفاحش وقبض
الثن من المشتري وحين قال جنون المرأة المذ كورة وبلغها ما فعلته أمها من التوكيل
باليوع ردت اليوع ولم تجزه فهل يكون لها ذلك وأخذ الدار المبيعة من المشتري حيث لم
تسكن الام قيمة ولا وصيا عليها ولم يوجد منها ما يدل على الرضا بالبيع بعد افاقتها من
الجنون خصوصا والبيع بغبن فاحش (أجاب) نعم لك المذ كورة بعد افاقتها ردت اليوع
والاستيلاء على ما تملكه ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا وحصة في طاحونة وحصة في ساقية شائعتين فباع ما ذكر
لابنته وابنها بالغين بثمن معلوم وهو في حال الصحة والسلامة في مقابلة دين لهما عليه
ثم بعد مدة ماتت عن بنته المذ كورة وعن أخ شقيق والآن يريد الاخ ابطال البيع
المذ كور منكره فهل اذا كان البيع ثابتا لا يجاب لذلك ويمنع من منازعته ما بدون
وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت البيع المذ كور حال صحة البائع مستوفيا شرائط الصحة
واللزوم بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار وارث البائع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
تملك بيتا تخرها مشحونا بالاثرة ماتت عن زوجها وعن بيت المال فاشتري رجل ما خص
بيت المال بثمن معلوم واشتري ما خص الزوج بثمن معلوم بموجب وثيقة بذلك ثابتة
المضمون فنزح المشتري الاثرة وبني فيما اشتراه بيتا وشييده والآن يريد الزوج البائع
منازعة المشتري فيما باعه له متعللا بأنه باعه بالغبن الفاحش والغرور فأنتكر دعواه فهل
اذا لم يثبت دعواه الغبن الفاحش والغرور لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن
الاثبات ويمنع من معارضة المشتري فيما اشتراه منه بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضي
للمدع مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض صحته والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له قطعة أرض زراعية زرعها خسا وبخلها وبعد ظهوره ما باع ماد كرجل أجنبي
بثمن معلوم أقبض المشتري بعضه للبائع بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون فقلع المشتري
الفصل بعد بدو صلاحه وباعه والآن بدأ صلاح الخس وطالب المشتري قلعه فذعه
البائع ويريد فسخ البيع متعللا بان له شر يكاوان الغير زاد في الثمن فهل اذا كان البيع
ثابتا لا يجاب البائع لفسخ العقد حيث كان وقت البيع منفعلا به (أجاب) اذا صدر
بيع ما ذكر مستوفيا شرائط الصحة ولم يوجد فيه شرط مفسد للعقد لا يكون للبائع فسخه
مجرد تعلله بان له شر يكاوان الغير زاد في الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن ورثه بلغ وقصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فوضع بعض أقارب الميت
غير الوارث له يده على العقار بغير وجه شرعي وباعه لآخر بغير اذن البائع ولم يكن وصيا
على القصر ولم يكن له ولاية عليهم ولم يكن البيع بمسوخ شرعي فهل والحال هذه اذا بلغ
القصر رشدهم ولم يحيزوا البيع المذ كور والبائع أيضا لا ينفذ يكون موقوف على

سنة

رجب

١١٧٣

٢٥

شعبان

١٢٧٣

١

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٨

شعبان
١٩سنة
١٢٧٣

اجازته سم ان اجازوه نفذ وان رده بطل (اجاب) البيع على الوجه المسطور مع رد
 المالكين له غير معتبر شرعا ولا يكون البيع في نصيب القصر في العتار بلا مسوغ
 موقوف بل لا يصح أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت حصة في أرض
 وانقاض دار بتمن معلوم مقبوض بيد البائع شراء بقاء شرعيا مستوفيا للشرائط الشرعية
 في تاريخ سابق و بنت تلك الأرض وتصرف فيها بالاستعجال مدة مديدة مع علم ابن
 البائع البالغ العاقل بذلك ومشاهدته للتصرف فهل اذا ادعى الابن المذکور انه اشترى
 تلك الحصة من أبيه البائع المذکور بتاريخ لاحق وفرض انه أثبت دعواه بذلك
 الشراء لا ينفذ بيع الاب له بعد بيعه لواقعة اليد بيعا صحيحا لازما ويكون البيع موقوفا
 على اجازة المالك المذکور كورة فان اجازته نفذ وان رده بطل (اجاب) نعم لا ينفذ البيع
 الثاني على فرض ثبوته بتاريخ لاحق ولشترية أولا بطلاله والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل عمر حصة رجل آخر بقدر معلوم من الدراهم في طاحونة باذنه ثم بعد ذلك أعطى
 صاحب الحصة الرجل المعمر نصف تلك الحصة في نظير ما عليه من الدراهم التي عمر بها
 ووضع يده عليها مدة ثلاث وثلاثين سنة ثم الآن نازعه وارث البائع بعد تلك المدة وهو
 حاضر ساكت من غير عذر شرعي وكان مورثه حاضرا ساكنا كذلك أيضا أكثر من
 خمس وعشرين سنة فهل اذا أثبت المعمر اعطاء المورث نصف تلك الحصة له في نظير
 ما على المورث من الدراهم لا يمكن الوارث من ذلك ويكون نصفها لذلك المعمر في نظير
 مبلغ عمارته (اجاب) اذا أثبت المعمر بيع مورث المذمعي تلك الحصة له بما ترتب له
 على المورث من دين العماره بالوجه الشرعي لا يكون للوارث منازعته فيها بدون وجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة أشخاص على الشيوع باع
 أحدهم حزا معينا في جانب من الدار فهل لا يكون البيع صحيحا حيث كان بدون اذن من
 الشركاء ولم تقع فيها قسمة قبل ذلك ويكون لكل منهم أخذ نصيبه منها بالطريق الشرعي
 (اجاب) نعم لا يجوز البيع المذكور والحال هذه والشر يك ابطاله والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك بيتا اشترته امرأه وصى على ابنها القاصر له من ماله كة بتمن معلوم
 هو أقل من قيمته الى أجل معلوم فله اهل الاجل طلب الثمن من الوصي المذکور كورة
 فامتنعت من ذلك وأرادت رده على بائعه بدون وجه شرعي فهل لا تجاب لذلك وتجب على
 دفع ثمنه (اجاب) اذا صدر البيع المذکور مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم لا يكون
 للشترية رد المبيع بدون ثبوت عيب قديم فيه مثلا والله تعالى أعلم (سئل) في ولد
 صغير واخته يملكان نخيلا مشتركا بينهما وبين رجل آخر قد استولى عليه شريكهما
 وباعه جميعه لرجل آخر بغير ولاية له عليهما في ذلك ثم بعد البيع بلغ الصغير رشيدا فهل
 حيث كان الامر ما ذكر لا ينفذ البيع في نصيبهما وينزع عن من هو تحت يده ويحاسب على
 ثمرته في المدة التي استولى عليه فيها (اجاب) لا لولد المذکور بعد بلوغه رشيدا واخته

شوال

١٠

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

استرداد نصيبهما من التخييل اذا كان ملكهما فيه ثابتا بطريق شرعي ولم يكن للبائع ولاية في بيع ذلك النصيب ولهما ما تضمن من استولى على نصيبهما من ثمرته بغير وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها الزوجته في حال صحته وسلامته بثمن معلوم بحضرة بينة شرعية فوضعت يدها عليها وسكنتها في حياته مدة سنتين ثم مات الزوج عنها وعن ورثة غيرها واستمرت المرأة واضحة يدها عليها حتى ماتت عن ورثة فطلب ورثة الزوج منازعة ورثة الزوجة في الدار المذكورة وأخذها منهم مدعين ان الدار كانت بيد الزوجة رهنًا ومتعلين بورقة بالرهن مقطوعة الثبوت فانكر ورثة الزوجة دعواهم فهل اذا ثبت أن الزوج باع الدار المذكورة لزوجته في حال حياته وصحته لا تجاب ورثته لذلك ويمنعون من منازعة ورثة الزوجة ولا عبرة بتعللهم ولا بالورقة المذكورة اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) اذا ثبت البيع من الزوج حال صحته لزوجته مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي تمنع ورثة الزوج عن معارضة ورثته في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض باع نصفها معينًا لرجل آخر ببيع صحيح مستوفيا للشروط والاركان بثمن معلوم من الدراهم في ذمته وحددت بالحدود بحضور بينة شرعية مع المعاينة والمشاهدة بدون غبن وبدون اكرام فهل والحال هذه يكون البيع صحيحا لازما واذا كان البائع المذکور تعدي بعد البيع الاقل وباعها لرجل آخر لا يصح البيع ولا ينفذ ويكفون موقوفًا على اجازة المشتري الاول (اجاب) حيث وقع البيع الاول صحيحا لازما لا يكون بيع البائع ثانياً لغير المشتري الاول بدون اذنه نافذا ويرتد برد المشتري الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين في ذمته لاخر فاعطاه دراهم مضافة على الذي في ذمته واتقاعا على ان ذلك القدر رأس سلم على غلال معلومة القدر ياخذها ربه في زمن المحصول وبعد وصولها لربها المسلم تباع ويقسم الربح بينهما ما من اضافة فاعطاه المسلم اليه جانباً من المسلم فيه وعجز عن باقيه فاخذ المسلم من المسلم اليه ناقة في تطير ذلك فهل والحال هذه لا يكون للمسلم جهة المسلم اليه الا رأس السلم وهو الدين مع النقد المجعول رأس سلم لفساد السلم خصوصاً مع جهل أجل تسليم المسلم فيه (اجاب) من شروط صحة السلم بيان الاجل ونقد رأس مال السلم في المجلس فلا يصح في الدين الا اذا تقدمه في المجلس كما يستفاد من الدر من السلم فاذا فسد السلم لا يكون لربه الا أخذ رأس ماله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع داراً لاخر في غيبة مالكها وقبض منه ثمنها ثم بعد ذلك حضر مالكها وطلب رفع يد المشتري عنها فامتنع حتى يقبض الثمن الذي دفعه لبايعه فهل يؤثر برفع يده ولا يكون البيع نافذاً بدون اجازة المالك ويرجع بالثمن على البائع الذي قبض منه الثمن ولا يلزم مالكها شيء منه (اجاب) بيع العضوي موقوف على اجازة المالك فان اجازة نفذ وان رده بطل وله استرداد المبيع من يد مشتريه والحال هذه فاذا لم توجد الاجازة يبقى الثمن غير القرض على ملك المشتري كما في

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢٩

رد المختار من الفضولي فله استرداداه من الفضولي ولا يتوقف قبض مالك المبيع له على
استرداد المشتري الثمن من يد الفضولي على ما يظهر والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين
يمسكان نخيلا سافرا من بلدهما إلى جهة من اعتدا شيخ البلد عليهما ووضع زوجته
أحدهما يداهما على النخيل المذ كور وباعت النخيل المذ كور بغير تو كيل منهما لها في
بيع ذلك ولم يكن عليه أدین لجهة الديوان ولا لغيره من رجل بش معلوم ووضع
المشتري يده عليه ثم مات أحدهما في غيبته وترك أولادا قصر أومات الآخر بعد ثلاثة
أيام بعد حضوره لبلده وترك ورثة قاصرين فبعد بلوغ أولاد الميتين وحضورهم بالبلد
سألوا عن النخيل المتروك عن مورثهم فوجدوه مبيعا ومضى على بيعه خمس عشرة سنة
فهل إذا أثبتت الورثة المذ كورون أن النخيل المذ كور ملك لمورثهم ولم يأذن كل منهما
بالبيع المذ كور ولم يحجز البيع لا ينفذ البيع للرجل المذ كور وترفع يد المشتري عن
النخيل ويؤثر تسليمه للورثة المذ كورين حيث كان المشتري معترفا ومقرابا أن النخيل
المذ كور ملك لمورثهم وتسمع دعواهم ولا عبرة بطول المدة المذ كورة (أجاب) إذا كان
واضع اليد مقرابا لك ما ذكر لمورثي الورثة المذ كورين وادعى بيع زوجته أحدهما المذ كور
حال حياتهما بدون ولاية شرعية يكون بيعها والحال ما ذكر باطلا إذا لم يثبت تو كيلها
عنها فيه أو أجازتها لبيعها قبل الموت والله تعالى أعلم (سئل) في شخصين يمسكان نصف
دار بالارث عن أصولهما باع أحدهما نصيبه ونصيب شريكه في الدار المذ كورة لرجل
أجنبي بالغبن الفاحش والغرور وبغير إذن وتو كيل من شريكه فهل إذا ثبت الغبن
الفاحش والغرور يكون للبائع فسخ البيع في نصيبه واسترداده من يد المشتري وإذا لم
يحجز الشريك الآخر بيع نصيبه لا ينفذ البيع المذ كور ويكون موقوفاً أن إجازة نفذ وان
رده بطل (أجاب) بيع الأخ نصيب أخيه بدون ولاية كاذن موقوف على إجازته ولو بمثل
القيمة ويرتد برد المالك والبيع في نصيب البائع إذا ثبت أنه بغبن فاحش وتغريب
يكون له فسخه حيث لا مانع والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في
دار أراد آخر أن يشتري الحصّة المذ كورة من مالكها ووعدته بأن يأتى له بثمنها وهو يبيعها
له والحصّة المذ كورة باقية تحت يد مالكها مدة تزيد على شهر إلى الآن فهل لا يكون
ذلك بيعا صحيحا شرعيا وللمالك التصرف في الحصّة المذ كورة بما شاء من شاء بأنواع
التصرفات الشرعية إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) مجرد الوعد بالبيع عند
احضار الثمن بلا عقد شرعي لا يكون بيعا والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين
ورثة بالميراث عن أصولهم لم تقسم فباعها بعضهم الآخر في غيبة باقيهم لرجل أجنبي بغير
إذنهم وأجازتهم متعللا بأن أباه كان اشتراها قبل موته من مالكها الأجنبي فأنكر باقي
الورثة دعواه والحال أنه لا يئنة ولا سند بيده يشهد له باستحقاقها فهل إذا لم يثبت دعواه
شرا موثره لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بدعواه المحرقة عن الإثبات ولا ينفذ بيعه إلا في

١٢٧٣

٢٩

ذی القعدة

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١٥

نصيبه دون نصيب باقي الورثة وتقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة بالقرينة
الشرعية ويأخذ كل منهم ما يخص أباه حيث كانت يد جميع الورثة وكان الحق ثابتاً لهم
فيها عن أصولهم (أجاب) إذا كانت الدار بيد الجميع فادعى أحدهم الاختصاص بها
بطريق الشراء الشرعي وأنكر الباقي دعواه كلف اثباتها فان اثبتها بطريق شرعي
قضى له والا فلا ولا ينفذ بيعه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان له عند آخر
مبلغ معلوم من الدراهم ثابت بالاثبات الشرعي وكان من عليه المبلغ المذكور خفي دار
فباعه له بالمبلغ وكتب بذلك وثيقة وكتب الكاتب لها أنه اسقط له حقه في الدار المذكورة
في مقابلة المبلغ المذكور لجهله وعدم تمييزه بين صيغة البيع والاستسقاط فهل إذا كان
الامر كما ذكر يعمل بالواقع ولا عبرة بما كتبه الكاتب (أجاب) حيث كان الصادر
في الواقع ونفس الامر من المالك لذلك الجزء بيعاً صحيحاً في مقابلة ما عليه من الدين للمشتري
يكون معتبراً لا سبيل إلى نقضه بدون موجب شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار
مشتركة بين جماعة على الشيوع أحدهم غائب فباع أحد الحاضرين قطعة معينة من
الدار المذكورة لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم في غيبة الغائب فحضر الغائب بعد
أن مكث غائباً مدة سنين ولم تقسم الدار المذكورة بين الشركاء فهل هذه لا يصح
هذا البيع من أحد الشركاء للقطعة المعينة بدون قسمة الدار المذكورة وبدون إذن من
باقي الشركاء ورضاهم ويكون لهم ابطال البيع والمحال هذه (أجاب) قال في الدر المختار
ولو كانت الدار مشتركة بينهم باع أحدهم بيتاً معيناً أو نصيبه من بيت معين فلا تخارن
يبطل البيع ومنه يعلم أن تغير البائع من الشركاء في هذه الحادثة ابطال ما باعه أحدهم
من القطعة المعينة المذكورة بدون إذنهم ورضاهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن أولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعاً من مال ومواش وساقية وأشجار وغير ذلك
فأقام قاضي الناحية شيخ البلد وصياً عليهم لينفق عليهم من المال الذي تركه لهم والدهم
ويحفظ لهم ما تركه لهم والدهم فتصرف عليهم بغير مصلحة وابقى بعضه تحت يده وباع
البعض الآخر لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم بالغبن الفاحش بدون القيمة لغير
مصلحة ولغير اتفاق على القصر فهل والمحال هذه إذا باع الأشجار والساقية والمواشي لغير
مصلحة وبغبن فاحش لا ينفذ تصرفه ويكون للقصر بعد بلوغهم رشداً أخذ ما تركه لهم
والدهم وانزعاه ممن هو تحت يده (أجاب) يبيع مال القصر بالغبن الفاحش من الوصي
لا يصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً باعه رجل آخر لرجل أجنبي مع حضور
المالك بالجلس ولم يوكله المالك في البيع ولم يجزه واستمر المالك واضعاً يده على البيت
وهو تصرف فيه التصرفات الشرعية إلى الآن فهل والمحال هذه إذا لم يجز المالك
البيع يكون البيع غير نافذ ولا يعد حضور المالك بمجلس البيع وسكوته إجازة
للبيع (أجاب) سكون المالك عند العقد ليس بإجازة خائفة قال في حواشي الدر

١٢٧٣

١٥

١٢٧٣

١٥

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢١

ذى القعدة سنة

١٢٧٣

٢٣

١١ ٣

٢٣

مطلب شري لاختيه بلا
توكيل ولم يجزئه ذعلى
المباشر ما لم يضاف

١٢٧٣

٢٣

١٢٧٣

دى الح
٩

قوله عند العقد أى عقد الفضولى وكذا سكوته بعد العلم لا يكون اجازة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك حصّة فى دار باعها لاختيه فى نظير قدر معلوم من الدار هم ثم مات المشتري عن ورثة فوضعهوا أيديهم على الحصّة المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن أنكر البائع بيع تلك الحصّة لاختيه فهل إذا ثبتت الورثة يبيع الرجل المذكور لورثتهم بالوجه الشرعى لأعبرة بانكار البائع بعد ذلك (أجاب) لا يعتبر الانكار بعد الاثبات بالطريق الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى أخوين كل منهما فى معيشة على حدة اشترى أحدهما حصّة من دار يبلغ معلوم له ولاخيه مع غيبته من غير توكيل عنه فحضر الاخ الغائب عن مجلس الشراء ولم يجزه بعد عرضها عليه بل رده فهل يقع الشراء للمشتري حيث لم يجز الاخ الشراء ولم يكن وكيل عن أخيه سيما وقد دفع المشتري الثمن من ماله الخاص به (أجاب) حيث اشترى لاختيه بدون توكيل عنه فى ذلك ولم يجزه الاخ المشتري له نفذ الشراء على المباشر للعقد وهذا إذا لم يضاف إلى المشتري له فى الإيجاب والقبول أو فى أحدهما على الخلاف فى ذلك والا لا ينفذ على المباشر والله تعالى أعلم (سئل) فى أخوين يملكان دارا بالارث عن أبيهما باع قرييها مناهجرا معينا لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم فى غيبتهما بدون إذن منهما واجازة ولم يكن عليهما دين للمبصر ولا غيره فبعد مدة من السنين أحضر الحماكم أحدهما من غيبته ولم يتمكن من منازعة المشتري لكونه أكثر أيامه غائبا عن البلد وهما ربا من الحماكم وحين تمكن نازع المشتري لدى الحماكم الشرعى والمشتري يعترف بأن الملك فى الجزء المذكور للمنازع المذكور وتعلل بمضى أربع عشرة سنة بعد البيع مع اعترافه له بالملك فإذا يكون المحكم فى البيع (أجاب) إذا اعترف واضع اليد بالملك للأخوين المذكورين فى جميع تلك الدار وادعى شراء جزء منها من قرييها فما لم يثبت بالوجه الشرعى أن البائع وكيل عن المالكين أو أنهم ما اجازا بيعه لا ينفذ البيع المذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى عقار مشتركين جماعة باع بعضهم نصيبه منه البعض الآخر بعد المزايدة فيه بينهم باطلاع من له معرفة فى ذلك من محلهم ونزل عن ذلك لشريكه وسامح كل الآخر وحصل بينهم التخالص والبراء العام ثم بعد ذلك أراد البائع الرجوع فيما باعه متعللا بأنه مغبون فى البيع فهل لا يجاب لذلك والحال هذه (أجاب) إذا صدر البيع فى ذلك النصيب من المالك له مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للبائع فسخه بمجرد تعلله بالغبن الفاحش ما لم يثبت أنه مغبون ومغروء فى ذلك البيع فإن تحقق الغرور ومع الغبن الفاحش كان للبائع فسخه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا وله أربع بنات وابن باع الدار لبناته بثمن معلوم وقبضه منهن وهو فى حال صحته وسلامته ووضعن أيديهن على الدار المذكورة سنتين مع وجود أبيهن ثم مات الاب عنهن وعن ابنه فأراد الابن أن يجعل الدار ميراثا يأخذ نصيبه منها بالارث فهل إذا ثبت شراء

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

١٦

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١١

البنات من أيهن قبل موته بالبينة الشرعية لا يجاب الابن المذكور لذلك ويكون الحق في الدار المذكورة للبنات (اجاب) نعم اذا ثبت البيع من قبل الاب لبناته المذكورات في الدار المذكورة حال صحته مستوفيا شرائط الصحة واللزوم بالوجه الشرعي لا يكون لابنه جعل المبيع تركه عن البائع بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بيتين مشتركين بين اخوين لكل منهما نصف كل من البيتين باع أحدهما نصفه في بيت منهما لآخيه بثمن معلوم وباع الآخر نصفه في البيت الآخر لآخيه البائع له بثمن معلوم أيضا بعد المزايعة والتراضي على الثمن الذي عيناه واستقر المالك في جميع كل بيت منهما الواحد منهما ثم أراد أحدهما فسخ البيع بدعواه أنه مغبون فيما اشتراه من أخيه فهل لا يفسخ البيع بمجرد دعواه الغبن بدون اثبات الغبن والغرور بالوجه الشرعي حيث استوفى البيع شرائط الصحة أفيدوا الجواب (اجاب) لا يفسخ البيع بمجرد دعواه المذكور والمحال ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوبا بثلثين ثم بعد بدو صلاحه من مالكة بثمن معلوم من الدراهم بعد ان عاين المشتري الثمن بعد مدة من الايام ادعى المشتري ان الثمن فيه بعض فص وأنه لا يساوي الثمن الذي اشتراه به ويريد ان ينقص البائع بعض الثمن وطال النزاع بينهما فقال المشتري للبائع يعطى الثمن بكذا وكذا أقل من الثمن الاول فقال له بعثك فقال قبلت فما الحكم والمحال هذه في البيع الاول والثاني (اجاب) البيع بثمن أقل من الثمن الاول بعد البيع من المشتري الاول يوجب فسخ الاول ويكون المعول عليه هو الثاني بالثمن الذي سمياه أقل من الثمن الاول والله تعالى أعلم (سئل) في ابن أعمى في عائلة أبيه يأكل ويكتسى ولا كسب له باع عنزة أبيه بدون اذن أبيه وأجازته بثمن معلوم لم يقبضه من المشتري فهل يكون لآبيه رد البيع وابطاله واذا ادعى المشتري أنه دفع الثمن للابن البائع المذكور وانكر الابن البائع المذكور ولا بينة له على ذلك سوى شطر من البينة لا عبرة بدعواه حيث لم يكن معه شطر آخر وكان المشتري معترفا باللعنة ملك لآبيه (اجاب) نعم للاب ابطاله والمحال ما ذكره ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وارث غائب وترك دارا وعليه دين ثابت بالبينة الشرعية فاستولى رجل اجنبي على الدار الى ان حضر الوارث من غيبته وباع الدار لآخر فوضع اليد بثمن معلوم دفعه في الدين الذي على مورثه ثم بعد مدة تزاد على سبع عشرة سنة انكر الوارث البيع واراد الرجوع على المشتري في المبيع فهل والمحال هذه اذا ثبت البيع من الوارث بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بانكاره سيما انه اقر واعترف بالبيع بعد وقوعه بحضرة بيعة شرعية (اجاب) نعم اذا ثبت البيع المذكور بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة واللزوم لا يعتبر انكار البائع له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وعليه دين لرجل آخر فوضع رب الدين يده على البيت ثم مات المدين عن وارث فادار الوارث ان يدفع الدين ويأخذ

البيت من رب الدين فادعى رب الدين انه اشتراه من مورثه قبل موته فأنكر الوارث دعواه
الشراء ولا بينة للدعي على ذلك فهل والحال هذا اذا لم يثبت المدعي دعواه الشراء من
المورث قبل موته بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ذلك بدون وجه شرعي ويجوز رب
الدين على تسليم البيت للوارث المذکور بعد اخذه الدين من الوارث سيما ولم يكن يبيد
مدعي الشراء بحجة بذلك من المحاكم الشرعية ولا من غيره (اجاب) نعم اذا لم يثبت الشراء
بوجه شرعي لا يعتبر مجرد دعواه ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم ٣ (سئل) في جاعة
يملكون أرضها أشجار وساقية وبناء باعوها الرجل آخر في نظير منفعة قاعة أرض
أخرى أميرية بطريق المقايضة والاستبدال وزيادة دراهم من ملائكة رتبة الأرض الأولى
المذكورة ثم بعد مدة تبين لمشتري الأرض الأولى المملوك أنها مستأجرة لرجل آخر
مدة سنتين في القابل ولم يعلم المشتري المذکور ولم يرض المستأجر بتسليمها إليه ولم يحجز
البيع فهل اذا كان الامر كذلك يكون للمشتري المذکور فسخ البيع (اجاب) وقف
بيع المرهون والمستأجر والأرض في زراعة الغيرة على اجازة مرتين ومستأجر وزراع
وليس للرهن والمؤجر الفسخ وأما المشتري فله خيار الفسخ ان لم يعلم بالاجارة والرهن عند
أي يوسف وعندهما ذلك وان علم وعزى كل منهما إلى ظاهر الرواية كما في الفسخ لكن
في حاشية الفصولين للمولى عن الولوالجية ان قولهما هو الصحيح وعليه الفتوى أفاده في
الدرووحواشيه رد المحتار ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في
أخوين كل منهما في معيشة على حدة اشترى احدهما دارا له ولاخيه مع غيبته بدون
توكيل من الاخ وبدون اذن منه فعرض الاخ المشتري المبيع على أخيه فلم يحجز الشراء
الصادر له من أخيه فهل يقع الشراء للمباشر لا للعقد حيث كان الامر ما هو مسطور سيما وقد
دفع المشتري الثمن من ماله الخاص به (اجاب) حيث لم يكن المباشر للعقد وكذا عن أخيه
في الشراء فاشترى لاخيه فان أضاف الشراء لاخيه بان قال بع كذا لاخي فقال البائع بعته
منه توقف ذلك الشراء على اجازة الاخ المشتري له فان اجازته فسد وان رده بطل وان لم
يضيف الشراء لاخيه وقع الشراء لنفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بها
لا تجر بمن معلوم من مدة تزيد على ثلاثين سنة بموجب وثيقة فوضع المشتري يده عليها مدة
من السنين ثم مات كل من البائع والمشتري عن ورثة فبناها ورثة المشتري مع مشاهدة
ورثة البائع واطلاهم وعدم منازعتهم لهم والآن تريد ورثة البائع منازعة ورثة المشتري
وابطال البيع متعللين بانها بأيديهم رهنا على مبلغ من الدراهم فأنكروا دعواهم فهل اذا
كان البيع من مورثهم ثابتا لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعللهم المذکور واذا مات شهود
الوثيقة وكان هناك بينة تشهد بالبيع تقبل شهادتها ويكون الحق فيها لورثة المشتري اذا
تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبت البيع من المسالك المذكورة لا بد على الدار
المذكورة مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار ورثة البائع لذلك

١٢٧٤

١٢

٣ هذا السؤال يتبع محله

تاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٧٣

وأخبرنا سهوا

مطلب وقف بيع المرهون

والمستأجر على اجازة المرتين

والمستأجر

مطلب لمشتري المرهون

والمستأجر الفسخ وان علم

بهما على المقتضى به

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

٢٢

والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بالميراث عن أبيها ماتت عن ابن وبنت
 قاصرين فوضع عليهما يده عليهما في حال يتهما وباعها لرجل أجنبي بدون ولاية شرعية
 عليهما فهل يكون البيع موقوفا على إجازتهما ويكفر لهما بعد البلوغ فسخه
 واستردادهما من المشتري وأخذها بالفريضة الشرعية منه حيث كان الحق ثابتا لهما فيها
 عن أمهما إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) يبيع العمد ولد أخيه بدون
 ولاية شرعية عليهما حال صغرهما غير صحيح أصلا عند عدم المسوغ والله تعالى أعلم
 (سئل) في أخوين اشتريا حصة في دار من امرأة بثمن معلوم من الدراهم وكتب بذلك
 حجة شرعية من قاض هناك ووضع المشتريان أيديهما على الحصة وصاروا يتصرفان فيها
 مدة تزيد على تسع وعشرين سنة ثم ماتت البائعة عن ابن فأنكر الابن البيع وأراد
 الرجوع في الحصة المذكورة فهل والحال هذه إذا ثبت البيع من مورثته قبل موتها
 بالبينّة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بانكار الوارث ذلك بدون وجه
 شرعي (أجاب) إذا ثبت البيع المذكور من مورثة المنكر حال حياتها مستوفيا
 شرائط الصحة وال لزوم لا يعتبر انكاره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا اقرب
 حال صحته وسلامته بدين زوجته معلوم القدر وباعها لدار المذكورة في مقابلة الدين
 الذي عليه لها بحضرة جمع من المسلمين بموجب حجة شرعية من نائب القاضى فبعد ان
 وضعت يدها عليها مدة من السنين مات الزوج عنها وعن ورثة غيرهما فطالب الورثة برفع
 يدها عنها وإبطال البيع منه كين وجاحدين له وجعل الدار تركة فهل إذا كان الاقرار
 والبيع من مورثتهم ثابتا في زمن الصحة لا يجاوز لذلك ولا تكون الدار تركة عن مورثتهم
 بل يكون الحق لها خاصة (أجاب) إذا ثبت البيع المذكور حال صحة الزوج البائع
 مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الورثة ذلك ويمنعون من
 معارضة المشتري في الدار المذكورة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى دارا من مالها ووضع يده عليها مدة ثمان وعشرين سنة ثم ماتت المشتري عن ورثته
 ووضعوا أيديهم عليها بعد موت مورثتهم والآن أنكر البائع البيع وقبض الثمن فهل
 إذا أقام ورثة المشتري بينة شرعية وشهدت على البائع بالبيع لمورثتهم وبقبض الثمن
 منه قبل موته يمنع من معارضة الورثة وإذا باع الدار ثانيا غير المشتري بعد موته لا يصح
 البيع ولا يكون نافذا بعد ثبوت البيع منه أولا (أجاب) نعم إذا ثبت ورثة المشتري
 شراء مورثتهم تلك الدار من البائع المذكور بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار البائع ذلك
 وإذا باعها ثانيا بعد موت المشتري يكون البيع المذكور موقوفا على إجازة المالكين لها
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك دارا فوضع الابن يده
 عليها وباعها لرجل أجنبي في غيبة أخته عن مجلس العقد بغير إذنها وتوكلها في ذلك
 فهل يكون البيع في نصيبها موقوفا على إجازتها وإذا لم تجزها ولم ترض به يكون لها فسخه

١٢٧٤

٢٦

صفر

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٤

واسترداد نصيبهما من المشتري ولو تمضي على ذلك اثنتا عشرة سنة حيث كان الحق ثابتاً
لها فيهما عن أبيها (أجاب) إذا كان المشتري المذكور موقفاً على إجازتها حيث لا اخن من المالكة
بالبائع ولا ولاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأضع يده على عقار بنت أخيه
القاصرة بدون ولاية شرعية عليه وتبرع بالاتفاق عليها من ماله الخاص به واشهد على
ذلك بينة شرعية ثم باع المذكور بعض عقار القاصرة المذكور بدون ولاية شرعية
على القاصرة ولم يكن وصياً عليها ولم يكن بيع العقار ملحقاً للقاصرة ثم ماتت القاصرة
عن أمها وعن أخت وأخ لام وعن عها المذكور ولم تجز الام ولا أولادها المذكورون
البائع المذكور فهل والحال هذه لا يصح هذا البيع ويكون لهم استرداد نصيبهم من يد
المشتري وإذا أراد المذكور أن يرجع على تركه البنت المذكرة بماتبرع به من
الاتفاق على القاصرة المذكرة لا يجاب لذلك (أجاب) نعم البيع المذكور غير صحيح ولو رثته
البنت المذكرة استرداد حصصهم من العقار المذكور عن اشتراهم من عم القاصرة بدون
ولاية شرعية والحال هذه حيث لا مانع ولو وجدت إجازة منهم للبائع المذكور إذا نفذ
مع عدم الانعقاد وليس لمن تبرع بالاتفاق على بنت أخيه المطالبة بماتبرع به بدون وجه
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً من ملاكها بمن معلوم دفعه للبائعين
بحضرة قاضي بلدهم وكتب القاضي للمشتري حجة بالشراء ووضع المشتري يده على الدار
مدة تزيد على ثمان عشرة سنة والبائعون حاضرون بالبلد ومشاهدون لتصرف المشتري
بالهدم والبناء وزرع فيها بعض نخل ثم بعد مضي تلك المدة أنكروا البيع ويريدون نزع
الدار من تحت يد المشتري فهل إذا ثبت البيع منهم للمشتري بالبينة الشرعية لا عبرة
بأنكارهم البيع وتكون الدار المذكرة كورة باقية على الملك المشتري وليس لهم رفع يده
عنها والحال ما ذكر (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في عقار
بطريق الاوث عن مورثه باعها الرجل بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده على
ذلك وصار يتصرف في ذلك بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على سبع سنين ثم بعد
مضي تلك المدة باع البائع حصّة العقار المذكور لرجل آخر غير المشتري المذكور بتاريخ
متأخر عن البيع الاول فهل والحال هذه إذا لم يجز المشتري للعقار المذكور أولاً بيع
الرجل المذكور في العقار المذكور لا ينفذ بيعه ويكون موقفاً على إجازته أن إجازته
تفقد وإن رده بطل ويكون البيع الاول للمشتري المذكور صحيحاً فإذا لا البيع الثاني
(أجاب) بيع البائع ما ذكر ثانياً الغير المشتري الاول موقوف على إجازة المشتري الاول
والحال ما ذكر حيث تحقق صدور البيع الاول مستوفياً شرائط الصحة وال لزوم وحيثئذ
يكون للمشتري الاول ابطاله أو إجازته والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة في معيشة واحدة
ولهم كسب بينهم وعقاروه واشت تحت أيديهم فباع أحدهم من ذلك بعض عقار ومواس

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١٥

لأبيه وقبضه الابن ثم تنازع الاخوة في ذلك وادعى البائع ان ما باعه لا يملكه خاص به
 وادعى المشتري ذلك وادعى باقي الاخوة الاشتراك فيه كباقي الاموال ولم يحيزوا البيع
 في نصيبهم فهل اذا ثبت المشتري اختصاص أبيه بالبائع بما باعه له وأن أباه كان
 اشتراه لنفسه خاصة من مال خاص به بطريق شرعي يقضى له بما اشتراه ويمنع عماء من
 معارضته في ذلك ولو اتفق أبوه البائع مع أخوه به على الاشتراك في ذلك بعد عقد البيع
 وقبض المشتري المبيع ولا يعتبر اقراره بالاشتراك بعد البيع والقبض حيث تعلق به حق
 المشتري ولم يصدق على ذلك الابن المذكور (أجاب) نعم اذا ثبت المشتري اختصاص
 أبيه بما باعه له بطريق شرعي يقضى له بما اشتراه منه ولا يعتبر اقرار أبيه بعد البيع والقبض
 بما يفيد مشاركة أخويه له فيما باعه لأبيه وأعمال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن ولدين وترك لهما دارا وطينا فباع أحدهما الدار والطين في غيبة أخيه بغير اذنه
 فهل لا ينفذ البيع في حصته ولا خيه أخذ حصته من المشتري قهر حيث كان البيع
 غير نافذ (أجاب) اذا تحقق ان الماخ الغائب حصل حصته فيما باعه أخوه بالوجه الشرعي وكان
 حقه في الطين باقيا لم يوجد ما يفيد سقوطه كترك اختيار في الارض السلطانية يكون
 تصرف أخيه في نصيبه من ذلك بدون توكيل موقوف على اجافته والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في دار مشتركة بين ورثة ذكور واثنا عشر فباع أحد الشركاء نصيبه بنفسه لامرأة
 من الشركاء بثمن معلوم وباع امرأتان نصيبهما للشريكة بتوكيلهما الشيخ البلد فباع
 نصيبهما مع حضورهما ونصيب أخيهما الغائب للشريكة بثمن معلوم منذ تسع وعشرين
 سنة والآن مات كل من الرجل الذي باع نصيبه بنفسه والمشتري عن ابن فريد بن البائع
 نصيبه مع المرأتين منازعة ابن المشتري وباطال البيع متعللين بان شيخ البلد أخذ الثمن
 ودفعه في خراج كان على أبيهم فهل اذا كان البيع من الرجل والتوكيل من المرأتين
 ثابتا لا يجابون لذلك ويكون البيع صحيحا نافذا في نصيب الرجل والمرأتين وموقوف في
 نصيب الغائب ولا عبرة بتعللهم المذكور (أجاب) اذا كان البيع من الرجل والتوكيل
 المرأتين والتوكيل منهما ثابتا مستوفيا شرائط الصحة والالزام بالوجه الشرعي لا يكون
 للمرأتين وابن الرجل البائع ابطاله في نصيبهم بمجرد التعلل المذكور بدون وجه شرعي
 وموت أحد المتعاقدين في البيع الموقوف قبل الاجازة مبطل له والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين رجل وبنت عمه يملكها بالسوية بجهة الارث عن مورثيهما وهما
 يتصرفان فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة حياتهما ثم سافرت بنت العم الى جهة
 فوق مسافة القصر فباع ابن العم الدار المذكورة حال غيبة بنت العم بدون ولاية شرعية
 عليها في ذلك ولم تجز البيع المذكور فهل اذا ماتت عن ابن بالغ ولم يحيز البيع المذكور
 في نصيب امه لا ينفذ البيع (أجاب) اذا باع الرجل المذكور حصته ابنة عمه في الدار
 المذكورة بدون اذنها ولم تجز البيع حتى ماتت يبطل البيع في نصيبها ولا يتوقف على

١٢٧٤

٢٥

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

٢٩

ربيع الاول

١٢٧٤

٦

اجازة وارثها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا من ملاكه بثمن معلوم بيعا
 بشامستوفيا شرائط الصحة وقبضه ولم يكتب بذلك حجة من القاضي ثم باعه من آخر
 بيعا صحيحا ايضا ثم تحسر رده من قبل بائعه حجة بشراء المكان المذكور مؤخرتا ويخضعان
 ببيعه للمشتري الثاني وبعد تحرير الحجة في التاريخ المتأخر باع المشتري الاول ما باعه
 للمشتري الثاني على الوجه الميسر ورثا لثالث بثمن زائد باعراء المشتري الثالث له في
 ذلك مع كون المشتري الثاني بعد شرائه المتأخر عن شراء بائعه المشتري الاول في الواقع
 ونفس الامر المستجمع لكل من الشراءين شرائط الصحة مع القبض بني في المكان
 المذكور بعد الشراء الثاني وتصرف فيه فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي ولم يحجز
 المشتري الثاني البيع للمشتري الثالث المتأخر عن شرائه لا ينفذ البيع له ويكون باقيا
 على ملك المشتري الثاني حيث صدر شراؤه بعد ملك البائع له المكان المذكور في
 الواقع ونفس الامر وان كانت حجة الشراء المكتوبة باسم المشتري الاول متأخرة التاريخ
 عن بيعه للمشتري الثاني سيما وهو مصدق على ذلك (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي
 بيع المشتري الاول للمشتري الثاني المكان المذكور بعد شرائه من البائع الاول
 مستجمعا شرائط الصحة وال لزوم يكون بيع المشتري الاول لثالث بتاريخ متأخر عن
 بيعه للمشتري الثاني موقوفا على اجازة المشتري الثاني في رده ولا يضر كون تاريخ
 حجة المشتري الاول متأخر عن بيعه حيث ثبت انه شراؤه سابقا على بيعه والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة تملك خمس نخلات بالميراث عن أبيها باعتهما في حال صحتهما وسلامتهما لامرأة
 اخرى بثمن معلوم في ذمتها فقبضتها المشتري ووضعت يدها عليها منذ سنتين وزيادة وهي
 تتصرف فيها وتستغل ثمرها مع حضور البائعة والآن تريد البائعة الرجوع وابطال البيع
 منكرة وجاحدة له فهل اذا كان البيع منها تلك المرأة ثابتا لا تجاب لذلك ولا عبرة
 بانكارها وعلى المشتري دفع الثمن اذا ثبت ما ذكر (اجاب) اذا ثبت البيع المذكور
 مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يعتبر انكاره والا فلا والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن اولاد بعضهم بائنا وبعضهم قاصروا عن زوجتين وترك للجميع
 تركه ومن جملته اداران معلومنا الحدود والجهات وهم سالكون فيهما وواضعون
 ايديهم عليهم والآن يدعي عليهم شخص آخر بانه اشترى دارا من الدارين المذكورتين
 من احدي الزوجتين المذكورتين وحصة شائعة من الدار الثانية من بعض الاولاد
 البائعين وأظهر بذلك حجة لم تستوف شرائط الشرع فهل والحال هذه لا عبرة بدعواه
 المجردة المذكورة حيث كانت بدون الوجه الشرعي وعلى فرض اثباته الشراء من ذكر
 بالوجه الشرعي لا ينفذ البيع الا في نصيب البائعين المذكورين فقط ولا ينعقد في نصيب
 الباقي حيث كان البيع في نصيبه بدون مسوغ شرعي (اجاب) اذا كان المشتري
 المذكور معترفا بالاشترائك فيما اشتراه من بعض الورثة بينهم يكون شراؤه فيما زاد على

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

١٣

ربیع الاول سنة

نصیب من باع له موقفا على اجازة مالكيه حيث لا ولاية للبائع ولا اذن من المالكين
فحينئذ يكون لهم الرد والاجازة في نصيبهم حيث لا مانع لعدم مسوغ في نصيب القاصر
والله تعالى أعلم (سئل) في شخصين يملكان دارا تقيها بالارث عن مورثهما بوضعا
أيديهما ما عليهما مدة من الزمان ثم غابا عن بلد هما ورجعا فوجد اشيج بلدهما واضعا يده
على الدار فأراد اخذها منه فسلم لهما بعضهما وامتنع من تسليم البعض الاخر منه لانه
اشتراه من شخص اجنبي في غيبتهما والحال ان البائع لم يكن وكلا عنهما ولم يحضر اما فعله
بعد حضورهما فهل والحال هذه يكون البيع موقفا على اجازة مالكيه ان اجازاه نفذ
وان رده بطل فيكون له ما نزع البعض الاخر من يده ويكون باقيا على ملكهما ويمنع
شخص البلد من معارضتهما بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان المشتري المذکور مقرا
بملك فيما اشتراه من الاجنبي المذکور للشخصين المذکورين أو ثبت ذلك بالبينة
الشرعية يكون شراؤه له موقفا على اجازة المالكين اذا لم يكن البائع مأذونا من قبلهما
بالبيع ولم يكن له ولاية بيع ذلك ويرقد بردهما والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك
بيتا باعته لامرأة اخرى بثمن معلوم من الدراهم ووضعت المشتريه يدها عليه مدة تزيد
على عشر سنين ثم ماتت البائعة المذكورة عن ابن عم غائب فحضر الاخوان وادعى
استحقاقه فيه بطريق الارث عن مورثته البائعة المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت
الشراء منها في حال حياتها لايجاب لذلك (اجاب) اذا اثبتت المشتريه شراء البيت
المذکور من مورثة المدعى حال صحتهامستوفيا شرائطه بالوجه الشرعي يمنع المدعى
المذکور من معارضة المشتريه فيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع
جاموسة بشرط الحبل فاطلع على البيع المذکور ففاض فحكم بفساده وأمر برد البيع
فامتثل المشتري لذلك وأراد البائع قطع شيء من الثمن الذي كان تقدمه له المشتري من غير
حدوث عيب في المبيع فهل لايجاب لذلك ولا يمكن منه (اجاب) نعم لايجاب لذلك
ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون
جانب نخل باعوه لرجل بثمن معلوم وقبضوه منه بحضرة بيعة ووضع المشتري يده مدة أربع
سنين وهو يتصرف فيه بحضرة البائعين ومشاهدتهم لذلك ثم مات المشتري عن ورثة
تصرفوا وصى القصر يتصرف في النخل مدة أربع عشرة سنة ثم بعد بلوغ القصر
باعوا النخل الموروث لهم عن أبيهم لرجل بثمن معلوم فهل يكون البيع الثاني صحيحا
نافذا حيث بلغت القصر رشدهم وكانوا هم البائعين واذا أنكر البائعون لايبهم البيع له
قبل موته ويريدون نزعها من يد المشتري الثاني لاعبرة بانكار البائع حيث كان هناك
بيعة شرعية تشهد بانهم باعوه لايبهم قبل موته (اجاب) اذا أثبت المشتري الاخير
بأنوجه الشرعي شراء النخل من القصر المذکورين بعد بلوغهم بصفة الرشد مستوفيا
شرائط الحقة وأن ذلك آلهم بطريق الارث عن أبيهم وان أباهم اشتراه من الجماعة

١٦ ١٢٧٤

ربيع الثاني

٢٥ ١٢٧٤

٢١ ١٢٧٤

٢٨ ١٢٧٤

التم كوربن شراء صحیة لا یعتبر انكار الجماعة ما ذكر ولا یكون لهم معارضة المشتري
الاخیر فی ذلك والحال هذه بدون وجه شرعی والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل اشتری
حصه فی دار من اخوته وامه یتم معلوم قبضه منه وقت البیع له واشتری منهم أيضا
حصه فی طاحونه وكتب بذلك حجة شرعیة بعد قبض الثمن ومضى بعد البیع مدة تزيد
على ثلاثین سنة ثم مات البائعون عن وریثة فادعی وارث احد البائعين ان مورثه لم یبع
وانكر البیع فهل اذا اثبت المشتري الشراء من البائعين المذکورین بالبرهان الشرعی
لا عبرة بانكار وارث احد البائعين البیع و یكون ما اشتراه المشتري باقیة على ملكه
وینزع وارث احد البائعين من معارضة المشتري بدون وجه شرعی (اجاب) اذا اثبت
المشتري المذکور شراء حصه مورث المنكر مستوفی شرائط الصحة بالوجه الشرعی لا یعتبر
انكاره ولا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فی اخوین اشتریا جانب نخیل مع اسقاط منفعة
أرضه لهما وهو نحو ثلاثین نخلة و احد الاخوین اشتری من مالک النخیل الاصلی والاخر
اشتری من المشتري من مالک النخیل شراء صحیحا شرعیاً بحجج من القاضی و بینة تشهد
بذلك من مدة تزيد على خمس وعشرین سنة والآن اولاد مالک النخیل انكروا البیع
من أصله ویریدون نزعه من الاخوین المذکورین مع أنهم حاضرون بالبلد ومشاهدون
للتصرف من غیرهم ارضة فی ذلك وقد أقروا بالبیع ثم أنكروه ثانیة هل حیث كان عند
الاخوین بینة وحجج شرعیة تشهد لهم بذلك وبإقرار اولاد مالک بیع أبیهم لا عبرة
بانكارهم و ینعنون من منازعة الاخوین المذکورین (اجاب) اذا ثبت انتقال
النخیل ومنفعة الارض عن مالک مورث المنكرین المذکورین بالوجه الشرعی لا یعتبر
انكارهم لذلك والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل اشتری من آخر صنفاً یسمى بالخولن كان
العقاری علی انه من المال الجید یتم معلوم من الدراهم بناء علی قول البائع انه یساوی
الثمن المذکور وأرسله المشتري لجهة من الجهات لأجل أن یباع فیها ثم ظهر وتبین انه
نوع آخر غیر العقاری من الرديء وانه یساوی أقل من الثمن المذکور بغین فاحش ویرید
المشتري رده علی البائع بخیار الغبن المذکور بعد ثبوت الغبن والتغیر بالوجه الشرعی
وعدم وجود ما یمنع الرد فهل له ذلك (اجاب) اذا تحقق قواف الوصف المرغوب فیهِ
المشروط فی العقد یدعی كون موجب الحیار الرد علی البائع وان لم یتحقق الغبن العا حش
والغرور فی البیع المذکور الموجب للرد أيضاً حیث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فی
رجل مات عن زوجته وعن ابنین قاصرین منها وعن ابن قاصر من غیرها ولم یترك ما یورث
عنه سوى دار فاستدانت أم القاصرین دیناً من رجراً حنبلیاً تمقه علی القصر وأسكنت
صاحب الدین فی دار القصر ولم یکن لها ولاية شرعیة علی القصر فی التصرف علیهم ثم
بعد مضي عشر سنین بلغ احد القصر رشیداً وطلب الدار المذکورة من الدائن ویدفع له
الدین فادعی ان ام الابین القاصرین باعتها له بالدین وهی تنكره وانه هل والحال هذه

١٢٧٤

٢١

جادی الثانية

١٢٧٤

١

١٢٧٤

١١

لا يثبت البيع بمجرد دعواه ولا يجاب لذلك (اجاب) من المعلوم ان من دعى بيع ملك
الغير له لا يقضى له بدعواه المجردة عن الاثبات بطريق شرعى وليس للام ولاية بيع
عقار القصر المذكورين بدون وصاية شرعية عليهم على فرض ثبوته والله تعالى أعلم
(سئل) فى امر آه اشترت من امها ثلاثة اما كن لها ولا ينها وبنتها القاصرين بطريق الوصاية
الشرعية عليهما ووضع يدها على ذلك مدة من السنين ثم بعد ذلك ماتت الام البائعة
المذكورة عن بنتها المذكورة وعن ابن ابن اخيها العاصب فقط فانكر ابن ابن الاخ
المذكور البيع المذكور لبنت المتوفاة المذكورة وولدها المذكورين فهل والحال هذه
اذا ثبت البيع المذكور بالوجه الشرعى حال صحة البائعة المذكورة لا يجاب لذلك ولا
عبارة بانكاره (اجاب) نعم اذا ثبت البيع من قبل المورثة المذكورة حال صحتها مستوفيا
شروط الصحة والزوم بالوجه الشرعى لا يعتبر انكار أحد الورثة لذلك ولا يكون
المبيع تركة عن البائعة ويتقيد نفاذ شراء الوصى لليتم من لا تقبل شهادته له بكونه وصى
الاب وعدم الغبن الفاحش او اليسير عند الامام فى أدب الاوصياء من البيع عن الجامع
الا صغر بيع الوصى مال الصغير وشراؤه ممن لا تقبل شهادته له كما لا دونه ومما يليكه
ان كان بمثل القيمة او بالاكثر يجوز فاقا وان كان بفاحش الغبن لا يجوز اجماعا وان
كان بيسير الغبن وقليله اختلفوا فيه فعند الامام لا يجوز وعندهم ما يجوز كالمضارب
انتهى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من جده حصه معلومة شائعة فى فحل
وعقار بمن معلوم من الدراهم من غير افراز واستولى ابن الابن على المبيع شائع
جده البائع له مدة من السنين ثم مات المجد البائع عن وارث فأراد الوارث ابطال البيع
متعللا بان مورثه باعه من غير افراز فهل يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبارة بتعلل الوارث
بذلك (اجاب) الشيوخ فى المحصة المبيعة من النخل والعقار يختصرون بالبائع بلا شركة
لا يبطل البيع فلا تتوقف صحته على الافراز والحال هذه والله تعالى لم (سئل) فى رجل
يملك نخلة بين باعهما الرجل آخر بمائة وثمانين قرشا و امره بعد البيع بان يدفع الثمن فيما
عليه من الخراج للميرى قد دفعه له ووضع المشتري يده على النخلين المذكورين مدة خمس
وثلاثين سنة والمشتري يتصرف فيهما الى الآن من غير منازع له فهل اذا مات البائع
عن ابن فى اثناء تلك المدة وطلب الآن منازعة المشتري ورفع يده عنهما متعللا بانه
لا يعلم بيع أبيه لا يجاب لذلك اذا كان البيع من أبيه ثابتا بالبيننة الشرعية ولا عبارة
بانكاره (اجاب) اذا ثبت بيع النخلين المذكورين من قبل أبى المنكر طائعا مختارا
مستوفيا شروط الصحة والزوم بالطريق الشرعى لا يعتبر انكار وارثه المذكور ذلك
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له على آخر مبلغ دراهم من اشياء باعها له فطالبها
فقال انا اعطيك بالدرهم مقرونة افرنجية جديدة فاخذها منه على انها جديدة وانها
تساوى ثمن الاقة الواحدة منها عشرة قروش يقوله ولم يرها ولم يعاينها وقت الشراء بل

١٢٧٤

١٥

مطلب فى حكم شراء ارضى
للصبي ممن لا تقبل شهادته له

رجب

١٢٧٤

٥

١٢٧٤

٥

أخذ بقوله فوجدها قديمة ولا تساوى ربع الثمن الذي أخذها به فهل والحال هذه يكون له ردها بالغرور والغبن الفاحش إذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي ويكون له أيضا ردها بخيار الرؤية حيث لم يرها وقت الشراء ولا قبله (أجاب) نعم للمشتري رد المبيع المذكور والحال هذه إذا غبن الفاحش والغرور مجوزان للرد بانفرادهما وكذا خيار الرؤية وكذا إفوات الوصف المرغوب فيه وهو كونها جديدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ذمية اشترت بيتا من امرأة ذمية أخرى بثمن معلوم من الدراهم بحضرة بيعة شرعية ثم بعد مدة من الشهر أنكرت البائعة المبيع وأرادت الرجوع على المشتري المذكور فهل والحال هذه إذا ثبت البيع من المالك المذكور بالبيعة الشرعية يكون صحيحا نافذا ولا عبرة بأنكار البائعة (أجاب) إذا ثبت البيع المذكور مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يعتبر أنكار البائعة المبيع وليس لها الرجوع فيه بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وعن بنتين وترك بيتا فوضع أحد البنين يده عليه في غيبة باقي الورثة فوق مسافة القصر وباع نصفه لامرأة أجنبية ثم باعت تلك المرأة لرجل أجنبي في غيبتهم أيضا بناحية ألواح فهل إذا حضر باقي الورثة من غيبتهم واثبتوا بالبيعة الشرعية أن البيت المذكور لا يبيعهم وإهم الوارثون له يقسم بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ويكون لهم رفع يد المشتري عما يخصهم ولا ينفذ البيع إلا في نصيب البائع فقط وإذا أنكر المشتري حقهم لأجل مضاررتهم لا عبرة بأنكاره إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا ثبت الغائبون حصصهم في ذلك البيت بالوجه الشرعي ولم يكن البائع وكما لا عنهم فيما باعه يكون بيعه في الزائد على نصيبه موقوفا على إجازتهم ويرتد بردهم ويكون لهم الاستيلاء على أصباغهم من ذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض مملوكة من مالكها بثمن معلوم من الدراهم ودفع لها بعض الثمن وأجلت البائعة بعض الثمن الباقى على المشتري لأجل معلوم ثم بعد ذلك بعدة من الأيام اجتمع المشتري مع البائعة وقالت البائعة للمشتري إن لم تدفع لي الثمن بعد مضي أجله فلا يبيع بيننا فهل لا عبرة بقولها هذا ويكون البيع نافذا وليس للبائعة فسخ البيع المذكور بعد مضي أجله (أجاب) مجرد قول البائعة بعد عقد البيع ذلك لا يوجب فسخ البيع بعدم الدفع عند الأجل لكن يجب على المشتري دفعه بعد حلول الأجل ويجبر عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بثمن معلوم ودفع للبائع بعض الثمن وقبض المشتري الدار ووضع يده عليها مدة سنتين ثم مات البائع عن ورثة قصر وبيع قبل قبض باقي الثمن فهل إذا ثبت البيع بشهادة البيعة الشرعية لدى القاضي يحكم للمشتري بحصة البيع ويؤمر المشتري بدفع باقي الثمن لورثة البائع البالغ ووصى القصر منهم (أجاب) إذا كان البيع المذكور صحيحا واثبت المشتري في وجهه وصى القصر أو البالغ من الورثة بالبيعة العادلة مستوفيا

١٤

١٢٧٤

١٨

١٢٧٤

شعبان

٥

١٢٧٤

١٢

١٢٧٤

٢٠

١٢٧٤

سنة

شعبان

١٢٧٤

٢٩

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

٢١

١٢٧٤

٢٧

شرائط الصفة يحكم للمشتري بدعواه ويؤمر بدفع باقي الثمن اذا اثبت انه دفع بعضه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض وقف ولناظرها او مستحقها قطعة أرض ملك بجوارها ثم أقام الناظر المستحق المذكور وكيل عنه في تأجير الملك والوقف المذكور فقط سنة بسنة ثم بعد ذلك بمدة مات الناظر وآل الملك لورثته فهل اذا باع هذا الوكيل القطعة الأرض الملك المذكور لا يخلو تنفيذ بيعه ويكون لورثة الناظر نقض بيع الوكيل المذكور حيث كان بدون وكيل منهم وبدون وجه شرعي ويكون للمشتري الرجوع بالثمن على بائعه وهو الوكيل المذكور (أجاب) اذا صدر البيع من الرجل المذكور بدون إذن الملك للبيع وبدون ولاية شرعية يكون بيعه موقوفاً على اجازتهم فان اجازوه وهم من أهل الاجازة نفذ وإن رددوه بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعجى بملك نصف دار شائعاً في جميع الدار ببلاد الريف وكل رجلاً في بيعه له فاشتراه من الوكيل المذكور رجل بثلث قليل وغرمه وغبنه في قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل اذا ثبت الغرور والنزب الفاحش بشهادة البيعة الشرعية يكون للبائع فسخه (أجاب) نعم يكون له فسخه والحال ما ذكر حيث لا مانع بل على قول الصالحين بتقيد بيع الوكيل بالبيع المطلق بمثل القيمة والله تعالى اعلم (سئل) في شريكين في دارين وكل له قدر معلوم من الدارين فاعطى كل نصيبه لصاحبه في إحدى الدارين على وجه الاستبدال وصار الصلح بينهما والتوافق على ذلك فهل والحال هذه يمضي الصلح ولا يصح الرجوع لاحدهما على الآخر (أجاب) اذا استبدل كل من الشريكين نصيبه من إحدى الدارين بنصيب الآخر من الدار الأخرى وتراضيا على ذلك كان ذلك بيع مقايضة لا سبيل الى نقضه بدون وجه يوجب به والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين ورثة بالميراث عن اصولهم فباع بعضهم نصيبه شائعاً لاجل الشركاء بثمن معلوم منذ ست سنين والآن طلب المشتري اخراج حصة بالشراء منهم فنعوه من ذلك متعللين بان العقارات زادت ثمنها عن وقت البيع ويريدون مطالبته بزيادة الثمن فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعللهم ولا يمكنون من نقضه اذا ثبت ما ذكر (أجاب) مجرد زيادة قيمة المبيع بعد زمن بيعه لا يوجب رجوع البائع على المشتري بزيادة على الثمن الاول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ساقية وله أربعة أفدنة وثلاث من أرض زراعية أميرية فباع ربيع الساقية شائعاً لرجل آخر بثمن معلوم وأسقط وترك حقه باختياره من الأرض المذكور له في مقابلة مبلغ من الدراهم بموجب حجة شرعية بذلك فوضع المشتري يده على ذلك مدة أربع سنين ثم باع المشتري المذكور ما اشتراه لآخر بثمن معلوم منذ ثمان سنين بموجب حجة شرعية فوضع المشتري الثاني يده على ما ذكر مع الانتفاع به والآن يريد البائع الاول منازعة واضع اليد ومنعه من الأرض وبيع الساقية متعللاً بأنه كان وضع ما ذكر يده الاول رهناً فأنكر واضع اليد دعواه فهل اذا كان البيع والاسقاط منه ثابتاً لا يجاب

لذلك ولا عبرة بتعاله ويمنع من منازعة واضع اليد المذ كور فيما اشتراه اذا ثبت ما ذكر
 (اجاب) نعم اذا كان البيع والاسقاط المذ كوران ثابتين بالوجه الشرعي مستوفيين
 شرائط الصحة لا يعتبر انكاره اياهما وليس له منازعته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل اشترى عبدا رقيقا من ماله بثمان مائة درهم ودفع له بعض
 الثمن وبقي بدهته البعض الاخر ثم بعد مضي سنتين اراد البائع ان يأخذ باقي الثمن المذ كور
 من المشتري المذ كور فادعى المشتري ان بالعبد المذ كور عينا قديما كان عند البائع ولا
 بينة له على ذلك فانكر البائع دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى المذ كور دعواه العيب
 القديم المذ كور بالبينة الشرعية لا عبرة بها ويجبر على دفع باقي الثمن للبائع المذ كور
 (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك دارا مهدومة البناء ترك بلدته واقام مع اولاده ببلدة اخرى حتى توفي بها
 واستمر اولاده مقيمين بها مدة نحو ثلاثين سنة ثم بعد ذلك حضر اولاده ببلدة والدهم
 فوجدوا رجلا بنادار والدهم واقام فيها قنازعه وفي ذلك فادعى عليهم بان والده حال حياته
 اشتراها من والدهم حال حياته بموجب حجة ولكن ضاعت فهل والحال هذه يطالب
 مدعى الشراء ببينة تثبت شراء والده للدار المذ كورة من والدهم حيث لم يكن عنده
 حجة مسجلة عند قاض (اجاب) نعم يطالب بذلك والحال ما ذكر حيث انكرت الورثة بيع
 مورثهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض ابعادية من ماله بثمان مائة
 درهم من والدهم هو ثمن المثل ووضع المشتري يده عليها وصار يزرعها ويتنفع بها مدة
 والآن اراد البائع الرجوع في المبيع المذ كور وفسخ البيع متعللا بان المشتري غبنه
 وغره في بيع ذلك فانكر المشتري دعواه فهل اذا لم يثبت البائع المذ كور الغبن الفاحش
 والعورر بالبينة الشرعية لا يكون له فسخ البيع المذ كور ويمنع من معارضة المشتري
 المذ كور في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا صدر البيع المذ كور مستوفيا شرائط
 الصحة وال لزوم ولم يتحقق فيه غبن فاحش وغرور بطريق شرعي لا يكون للبائع فسخه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصة في ارض باعها لرجل آخر بثمان مائة درهم فبني المشتري
 فيها بناء وسكنها ثم بعد مدة ادعى البائع انه مغبون في الثمن ويريد الرجوع في الحصة
 المبتاعة بذلك فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن غرور من المشتري للبائع في ذلك (اجاب)
 ليس للبائع فسخ البيع بعد صدوره مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بدون اثبات الغبن
 الفاحش والغرور فيه بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين
 وابنتين من غيرهما وبنتين وترك ما نزلت عنه شرعا ومن جملة ما تركه مكان متخرب باع
 الزوجتان والبنات نصيبهن في المكان المذ كور لاحد الابنتين شائعا بثمان مائة درهم وابرأه
 من الثمن وكتب في شأن ذلك حجة من الحماكم الشرعي وصار المشتري يتصرف في المبيع
 بالهدم والبناء ويتنفع به مدة سنين والآن اراد بعض البائعات ابطال البيع والرجوع في

ذی القعدة

۳

۱۲۷۴

۵

۱۲۷۴

۱۲

۱۲۷۴

۱۳

۱۲۷۴

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

١٦

١٢٧٤

٢٣

مطلب في حكم البئع بشرط
الجرء على البائع أو شرط
أن لا يأخذ الجبائية من
المشترى

نصيبه متعللاً بأنه لم يأخذ منه وينسبكر الأبراء منه فهل اذا ثبت بيعه وبراءه هو وباقي
البائعات من الثمن للمشترى بشهادة البينة الشرعية يمنع من دعواه ولا يجب لابطال البئع
بدون وجه شرعي (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وخص
بنين وترك بيتاً فوضع أحد البنين يده عليه في غيبة باقي الورثة فوق مسافة القصر وباع
نصفه لامرأة أجنبية بغير إذنهم وتو كيلهم له ثم بعد ذلك باعته تلك المذ كورة لرجل
أجنبي في غيبتهم أيضاً فوق مسافة القصر فهل اذا حضر باقي الورثة وتواثبتوا ان البيت
لأبيهم وانهم الوارثون له يكون لهم رفع يد المشتري عن نصيبهم ولا ينفذ البئع الا في نصيب
البائع واذا منعهم المشتري من الربح الثاني الذي باعه الاخذ متعللاً بطول المدة لا عبرة
بتعلله حيث كانوا غائبين فوق مسافة القصر اذا ثبت ما ذكر (أجاب) الغيبة فوق مسافة
القصر عذر شرعي تسمع معه الدعوى فاذا حضر الغائبون واثبتوا استحقاقهم لجزء من
المبيع بالوجه الشرعي ولم يكن البائع وكيلاً عنهم بالبئع يكون لهم ابطاله في نصيبهم
والاستيلاء عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جانب من سن القيل نحو
المجسين قنطاراً رابع لاخر ثلاثة قناطر منها بشرط أن يكون جرها على البائع وبقيت
مع جملة السن المذ كور من غير وزن ولا اقرار بشرط ان البائع يسلمها للمشترى في
المحروسة وذلك البئع وهو ما يلا دبر برقتل صاحب السن الذي هو البائع في سفينة
مصاحبها للسن المذ كور متوجهه لبيعها في المحروسة فغرقت السفينة وهلك معظم
السن وبقي منه نحو ثمانية عشر قنطاراً فطلب المشتري من البائع بعد وصولهما الى المحروسة
الثلاثة القناطر المشتراة المذ كورة فامتنع من تسليمها له وتعلل عليه بامور غير مفيدة
فهل يكون البئع بشرط الجرك على البائع فاسداً ويؤمر برد ما قبضه من ثمن الثلاثة
القناطر للمشترى المذ كور (أجاب) البئع المذ كور على الوجه المستطوف فاسد فيفسخ
وللمشترى استرداد الثمن من البائع ففي المهدية من أوسط الباب العاشر في الشروط التي
تفسد البئع والتي لا تنفسده ولو اشترى بشرط وذ كر عبارة فارسية تعريبها ان الجيران
يرفعون له الاحمال فالبئع فاسد وكذا لو باع بشرط ان لا يؤخذ منه الجبائية ولو اشترى
على ان الجبائية الاولى ليست على المشتري واتقيا على ذلك جاز البئع كذا في الخلاصة
اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان داراً بي فيها احدهما بناء لنفسه بغير إذن
شريكة باتقاض اشتراها وغير بعض معالمها ثم بعد ذلك باع الشريك الثاني الذي لم يكن
فيها حصته في الدار المذ كورة لشرئكة بثمان مئة درهم بغير قيمتها خالية عما احدث
فيها من البناء ووضع الشريك المشتري يده على جميع الدار المذ كورة مدة والا ن اراد
البائع الرجوع على المشتري المذ كور وفسخ البئع متعللاً بان المشتري غيبته في بيع
الحصة المذ كورة غيبته فاحشا ولم يدع البائع الغرور في البئع فانسركر المشتري المذ كور
دعواه ذلك فهل اذا لم يثبت البائع الغبن المذ كور والغرور لو ادعاه أيضاً بالبينة

الشرعية لأعبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ولا يكون له فسخ البيع بتعاله
 المذ كورولا يتظر لارتهاع قيمتها بسبب بناء الشريك المشتري فيها قبل الشراء (أجاب)
 دعوى المدعى على فرض صحته او كونها ملزمة لا يقضى له بمجردها بدون اثباتها بطريق
 شرعي ولا تعتبر زيادة القيمة بسبب ما أحدثه المشتري المذ كور قبل شرائه من البناء في
 الدار لنفسه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مريضة مرض الموت باعت فيها لامها عقارا
 بثمن معلوم من الدراهم ثم ماتت فيه عن أمها وعن ورثة آخرين لم ينجزوا البيع المذ كور
 الصادق من المرأة المذ كورة لامها فالحكم والحال هذه في البيع المذ كور اذ تحقق
 ما ذكره الوجه الشرعي حيث لم تجز الورثة المذ كورون ذلك البيع (أجاب) بيع المريض
 مرض الموت لو ارثه موقوف على اجازة باقى الورثة ولو كان يمثل القيمة عند الامام والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ثلاث بنات وترك ما يورث عنه من
 التخييل فوضع رجل أجنبي يده عليه ودفع ما كان عليه من الخراج لليرى فاقبضته احدى
 البنات من يده ودفعت له القدر الذى دفعه ووفعت يده عنه ثم بعد ذلك اشترت نصيب
 أمها وأختها من التخييل المذ كور بثمن معلوم على يد نائب الشرع منذ عشرين سنة وهى
 تتصرف فيه من غير منازع لها فيه تلك المدة ثم ماتت الام وماتت احدى البنات عن
 ورثة والا ن تريد الاخت الباقية وورثة أختها منازعة المشتري فيه وابطال البيع
 منكروين وجاحدين له فهل اذا كان البيع من الام والاختين لاختهما ثابتا لا تجاب
 الاخت ولا ورثة أختها المنازعة المشتري ولا عبرة بالانكار المذ كور (أجاب) اذا ثبت
 البيع المذ كور مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار احدى البائعات
 وورثة الاخرى البيع الصادر منهن وليس للفريقين منازعة المشتري في ذلك بدون وجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أصوله باعها لآخر بثمن
 معلوم فوضع المشتري يده عليها مدة نحو عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء مع
 وجود البائع ومشاهدته لتصرفه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي
 يمنعه من التداعى ثم مات المشتري عن ورثة فوضعوا أيديهم عليها منذ عشرين سنة
 وزيادة والا ن يريد ان البائع بعدم موته منازعتهم فيها ونزعها منهم منكر او جاحد البيع
 مورثه فهل اذا ثبت البيع من مورثه لمورثته بالوجه الشرعي لا يجاب ابن البائع لذلك
 شرعا ولا عبرة بانكاره ويمنع من منازعة الورثة في الدار المذ كورة بدون وجه شرعي
 لا سيما مع وجود حجة بالشراء من أبيه (أجاب) اذا ثبت البيع المذ كور مستوفيا شرائط
 الصحة والازوم من مورث الابن المذ كور بالوجه الشرعي لا يكون له منازعة ورثة المشتري
 في ذلك لا يعتبر انكاره البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله ابن وبنت
 وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وسواق ومواش وامتنعة فاستولى الابن
 المذ كور على متروكات والده واستمر على ذلك مدة من السنين والبنت متروكة برجل

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٢

مطلب بيع المريض لو ارثه
 موقوف على اجازة باقى
 الورثة ولو يمثل القيمة

١٢٧٤

١٥

بيع الاول

١٢٧٥

١٦

دبيع الاول سنة

١٦ ١٢٧٥

جادی الاولی

٧ ١٢٧٥

جای الثانية

١١ ١٢٧٥

آخر غائبة عن بلد تلك المتروكات ثم بعدمدة طلبت البنت المذكورة ما يخصها من منقولات تركة والدها فصالحها الابن المذکور على شيء في نظير ما يخصها من تلك المنقولات واستمر العقار مشتركا بينهم فباع الابن المذکور السواقي لرجل آخر حال غيبة أخيه بدون اذنها ولم يكن على المورث دين باع ذلك لاجله ومضى على ذلك مدة من السنين مع اعتراف المشتري باصل الملك المورث البنت المذکورة فهل يكون لها فسخ البيع في نصيبها من ذلك حيث لم تجزها ويكون لها مطالبة أخيها بما يخصها من باقي العقارات الذي تحت يده حيث كان ذلك ثابتا بوجه شرعي ولم يدخل ذلك في الصلح السابق بينهما واذا استولى عمها على بعض متروكات من ذلك يكون لها الاستيلاء على نصيبها منه أيضا حيث كان مقر إقامتها في ذلك ولو مضى على ذلك مدة من السنين (أجاب) ما باعه الابن المذکور من نصيب أخيه في السواقي بدون توكيل عنها في ذلك وبغير ولاية شرعية والحال ان حقها في تلك السواقي ثابت يكون لها فسخ البيع فيه اذا لم تجزها كما ان لها مطالبة كل من أخيه وعمها بنصيبها الثابت لها فيما هو تحت أيديهما من متروكات أبيها والاستيلاء على ما لم يدخل تحت الصلح المذکور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا بالشراء بموجب حجة شرعية بيده باعه لآخر بثمن معلوم قبضه من المشتري بحضرة بيعة شرعية وكتب له بذلك سند بيده فوضع المشتري يده على المنزل المذکور مدة وصار يتصرف فيه بالهدم والبناء من غير منازعة له فيه ثم مات البائع عن ورثة بلغ فطلب ورثته الآن ابطال البيع ونزعه من المشتري منكرين له ومتعللين بعدم خروج حجة له من بيت القاضي فهل اذا كان البيع من مورثهم وقبض الثمن في حال صحته ثابتا بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك شرعا ولا عبرة بتعللهم ويمنعون من المنازعة بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا ثبت البيع المذکور من المورث حال حياته مستوفيا شرائط الصحة والارزوم بالوجه الشرعي لا يكون لورثته ابطاله بدون موجب ولا عبرة بهذا التعلل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بسطربة وسجقا موضوعا كل منهما في خيش بشرط انه جدي ولا عيب فيه واحضر البائع له العينة وراها جديدة ثم بعد تصرف المشتري في بعض ذلك ظهر به عيب وأنه قديم ورد عليه فهل والحال هذه للمشتري الرد على البائع حيث ظهر به عيب أولا (أجاب) صرح علما وثابان المشتري اذا باع بعض ما اشتراه قبل اطلاعه على العيب ثم ظهر عيب قديم بما اشتراه يكون له رد ما بقي من المبيع ولا يرجع بقصان ما باع في المثلي عند محمد وعليه الفتوى وفي القيمي بالاجماع وهذا اذا لم يوجد ما يمنع الرد عند المشتري وصرحوا ايضا بان ما باعه المشتري بعد الغبض فرد عليه بعيب ان رد عليه بقضاء قاض كان له رده على بائعه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار وشادرو حانوتان باعهما كلها لابنه بثمن معلوم وأمره بدفع ثمنها لجماعة في دين لهم على الاب المذکور فرد دفع لهم الثمن المذکور

في دين أبيه باطلاعه وكل ذلك والاب في حال صحته وسلامته وبعد مضي أربع سنين من وقت البيع مات الاب عن ابنه المذ كور وعن ورثة آخرين وعن جماعة يدعون بدين على الميت ويريدون جعل ماباعه لابنه المذ كور تركته عنه توفي منه ديونه ويشاركه فيه باقي ورثة أبيه بالميراث عنه فهل لا يجابون لذلك حيث ثبت صدور بيع أبيه فيه لابنه المذ كور بشهادة البينة الشرعية في حال صحته وسلامته وان لم يكن له تركته سوى ما ذكر (اجاب) اذ لم يكن هناك مانع من صحة البيع المذ كور ولزومه وتحقيق صدوره حال صحة البائع وسلامة عقله وعدم حجره مستوفيا شرط الصحة وال لزوم لا سبيل الى نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امر آفة تلك مكانا باعته في مرض موته لابنتها البالغة بثن معلوم بالمحابة ثم ماتت عن بنتها المذ كورة وعن ابن بالغ لم يحجز البيع المذ كور بعد موت أمه فهل يكون البيع المذ كور موقوفا على اجازة الابن المذ كور ان اجازة نفذ وان رده بطل (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض أميرية فيهما شجر اسقط حقه من منفعتهم الرجل آخر وباعه ما فيهما من الاشجار بثن معلوم ووضع المشتري المسقط له يده على ذلك مدة تزيد على سبع عشرة سنة ثم مات عن وارث وضع يده على ذلك فأراد المسقط البائع رفع يد الوارث المذ كور عن ذلك منكر للبيع والاسقاط المذ كورين فهل اذا أثبت الوارث الاسقاط والبيع لمورثه بالوجه الشرعي من الرجل المذ كور لا عبرة لانكاره ويقضى للوارث بذلك (اجاب) اذا أثبت الوارث المذ كور البيع والاسقاط فيما ذكر لمورثه من قبل الرجل المذ كور طائعا مختارا مستوفيا كل منهما مشرائا الصحة وال لزوم وان كان ذلك آلى اليه عن مورثه واستوفى الاثبات شرائطه المعتبرة شرعا لا يعتبر انكاره لهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا عرضها للبيع على يد دلال فصار رجلان كل منهما يريد في ثمنها فأخذ به الدلال بان أحد الرجلين كف يده عن شرائها فباعها للثاني ثم تبين له انه لم يكف يده وانه يريد شرائها بضعف ماباعها به وقد كان قبض بعض الثمن وتبين له انها تساوى أكثر مما باعها به بكثير ففصل بين البائع والمشتري المنازعة فرد البائع ما قبضه منه وقبله منه ونزل المشتري عن شرائها فادار المذ كورة وقبله ربه ثم اجتمع المشتري المذ كور مع من كان يريد شرائها فافقر الذي كان اشتراها باباه تنازل عن البيع ورجع على الدلال بما كان دفعه له وأخبره باباه فسخ البيع ثم بعد مضي سنتين من ذلك رجع يدعي على المالك بان الدار ملكه بذلك الشراء مع بقاء الدار تحت يده مالها الي الآن فهل اذا ثبت فسخ البيع بينهما ما أقراره بالفسخ بشهادة البينة الشرعية لا يكون له معارضة المالك فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم اذا ثبت فسخ البيع او اقرار المشتري بالفسخ بالوجه الشرعي لا يكون له معارضة البائع فيما فسخ البيع فيه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك قطعة أرض زراعة مملوكة

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

٧

١٢٧٥

٢٠

شعبان

١٢٧٥

١٦

له اقتسمتها ورثته من بعده ثم مات احد الورثة المذکورين عن ورثته وترك حصته التي
 خصته من مورثه المحدودة المعروفة من الارض المذکورة فانتقلت تلك الحصة
 لورثة الوارث المذکور والآن قامت امرأة على ورثة الوارث المذکورين تدعى
 عليهم بان المورث الاصلي باع لها عشرة افدنة شائعة في الحصة المذکورة وان المورث
 الاصلي قبض منها كذا ثمنا وانه اقر لها في مرض موته بذلك لدى بيته وتريد اخذ حصة
 شائعة قدرها عشرة افدنة من ضمن الاماكن التي بيد ورثة وارث المورث الاصلي بعد
 وضع يدهم عليها وتصرفهم فيها بزرعها وايجارها واخذت مع شاهد مدعية
 المذکورة لذلك مدة خمس سنين فهل تكون دعواها المذکورة صحيحة واقرار المورث
 الاصلي لها في مرض موته بذلك جائز نافذ وقبول بينتها على ذلك مع عدم التحديد لما
 تدعيه ويكتفي بذلك دون جلة الارض التي منها تلك الافدنة المدعى بها ولا يمنعها
 مشاهدة التصرف المذکور بالزرع والاجارة واخذ الغلة (أجاب) قال السيد الطحطاوي
 نقلا عن حاشية أبي السعود على الاشباه متى ثبت ان خصمه عاين ذا اليد تصرف في
 المتنازع فيه تصرف المالك وهو ساكت عن المعارضة من غير مانع كان ذلك مانعاً من
 الدعوى ولا تقبل بينته ولا يتقيد حينئذ ترك المعارضة بما اذا مضى عليها خمس عشرة
 سنة ويحمل قولهم ان الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تسمع الا في الارث وتكونه على عدم
 معاينة التصرف انتهى وهذا بحث معارض للنصوص الذي حكى عليه الاجماع وهو
 انه لو شاهد غيره اعاره ملكه او آجره او رهنه لا يكون اقراراً بأنه ملكه كما تقدم ذلك مع
 بيان وجهه انتهى والذي قدمه هو قوله وقيد بالبيع لانه لو كان مكانه عارية او اجارة
 او رهن لا يكون اقراراً اجماعاً لانه لم يستثنه فيكون داخل في القاعدة ولان الانسان قد
 رضى بالانتفاع بملكه ولا يرضى بخروجه عنه انتهى ومراعاة القاعدة قولهم لا ينسب
 الى ساكت قول وهذا صريح في ان مشاهدة الغير يتصرف بالاجار لا يمنع من سماع
 الدعوى والزرع من قبيل الانتفاع بالملك بلا اخراج الارض عن ملك مالكها فلا يمنع
 مشاهدته من سماع الدعوى أيضاً اخذ اجماعاً كروا الدعوى ببيع عشرة افدنة شائعة
 من ارض معينة مع تحديد الارض التي من جلتها المدعى به الشائع صحيحة ولا تتوقف
 الصحة على تحديد المبيع الشائع بل لا يتصور تحديده وهذا على فرض كون المبيع في
 مشاع وهو الذي يتوقف عليه صحة هذا البيع فاذا كان العرف جارياً بأنه اذا ذكر
 عشرة افدنة شائعة من مائة فسدان مثلاً يراد بذلك عشر الارض بلا ارادة تعيين لجهة من
 الارض ووقع الاصطلاح على ذلك يكون ذلك من قبيل بيع عشرة أسهم من مائة سهم من
 دار ويصح البيع اجماعاً والافه من قبيل بيع عشرة أدرع من مائة ذراع من دار مثلاً
 ويكون البيع فيه غير صحيح على قول الامام والافرار من المريض مرض الموت لاجنبى
 بانه كان باع له كذا وقبض ثمنه صحيح نافذ من كل المال حيث لا محاباة في البيع والله

١٢٧٥

٧

مطلب الغول بان مشاهدة
 مطلق التصرف يمنع من
 سماع الدعوى بالاتوقف
 على مضي المدة بحث
 معارض للنصوص

مطلب مشاهدة الغير
 يتصرف بالاجار لا تمنع
 الدعوى

مطلب بيع عشرة افدنة
 شائعة من مائة فدان بجملة
 بيع عشرة أسهم من مائة
 سهم

تعالى أعلم (سئل) في دارم هونة عند رجل على دراهم مات رهنها قبل وفاة الدين واستمرت الدارم هونة مدة من السنين حتى حضر الورثة البالغون العاقلون لدى مأذون من جهة المحاكم الشرعية وحضر المرتهن وطلب الورثة منه شراء الدارم المذكورة وخصم ماله وما بقي من الثمن يدفعه لهم فلم يرض بالثمن الذي طلبته الورثة وكان في المجلس رجل أجنبي فعرض الورثة عليه شراء الدارم بمبلغ معين على أن يدفع منه الدين والباقي يسلمه لهم فرضي بذلك واشترى الدارم المذكورة من الورثة المذكورين بالمبلغ الذي وقع عليه التوافق بينهم وبضوئه ووفوا منه الدين واستلم كل منهم ما يخصه وتحرر له بذلك حجة شرعية والآن ادعى الورثة المذكورون أنهم باعوا تلك الدارم بدون القيمة وأنهم وقت البيع لا يعلمون قيمتها ويريدون ردها وفسخ البيع فهل لا يقضى لهم برد الدارم المذكورة حيث الحال ما ذكر سميًا ولم يتحقق دعواهم أن البيع بدون القيمة ولم يتحقق أن التركة مستغرقة بالدين (أجاب) إذا صدق البيع من الورثة المذكورين مستوفيا شرط الصحة والضرورة لا يكون لهم نقضه بمجرد دعواهم أنه بدون القيمة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة وتركته في عقار فادعى بعض الورثة أنها باعته تلك الحصة في مرض موتها وأقبضها الثمن ويرعى أن عنده بينة تشهد له على دعواه فهل والحال هذه يكون البيع باطلا سيما إذا كان بدون قيمة المثل إذا لم ترض به الورثة (أجاب) يبيع المريض مرض الموت لبعض ورثته لا ينفذ بدون إجازة باقيهم ولو غفل القيمة عند أبي حنيفة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثة قصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فوضعت الزوجة المذكورة يدها على العقار بغير وجه شرعي وباعت حائوتا لأجنبي بغير فاحش ولم تكن وصيا على القصر ولم يكن البيع بمسوخ شرعي فهل إذا بلغ القصر رشدهم ولم يجيزوا البيع المذكور لا ينفذ ويكفون موقوفًا على إجازتهم أن أجازه نفذوا وإن ردوه بطل (أجاب) لا يصح بيع الأم المذكورة والحال ما ذكر في السؤال في غير نصيها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها أرض زراعة أمير يهبها بعض أمكنة ووجهها وكيل عنها في دفع خراجها للميرى فقط فباعها زوجها لآخر بمبلغ معلوم فلما علمت زوجته بيعه ردت البيع ولم تجزها وصار المشتري يكاتبها ويرسل لها على إجازة البيع له نحو ثلاث مرات وكل مرة يزيد لها مقدار من الثمن الذي باع به زوجها فلم ترض ولم تجز له البيع وهي تأمره برفع يده عن الأرض فيمتنع فهل إذا رفعته للمحاكم الشرعية وتحقق عنده بيع زوجها بدون إجازتها ورضاها يؤثر برفع يده عن الأرض المذكورة وتسليمها لها (أجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من طرف قاضي الجزيرة مضمونها ادعى رجلان على آخر أن أحدهما اتفق معه على إنشاء مكب طوله سبعة وعشرون شبرا كاملة الدوامس والحق والدقة ويكون له نصفها في نظير مبلغ ذكره دفعه للصانع فاحصر

١٢٧٥

١٤

١٢٧٥

شوال
٦

١٢٧٥

٧

ذى القعدة

١٢٥

٦

مطلب فی حکم الاستصناع ١٢٧٥

محرم

٣

١٢٧٦

٢٠

١٢٧٦

الصانع ما يلزم لذلك وبعد الانتهاء في انشائها حضر الرجل الآخر واشتري من الصانع النصف الآخر بمبلغ عينه دفعه له بشرط تقييمها على الثمن الاول وانها الى الآن لم تتم وبلغ مقاسها بعد تركيب اضلاعها ثلاثة وثلاثين شبرا وانها يطلبان العامل بتقييمها وتسليمها لهما وانها الى الآن موجودة بمكان كذا وأجاب بالاعتراف بالتوافق المذکور وانه أنشأه كبا طولها سبعة وعشرون شبرا وآخر بين طول كل واحدة ثلاثة وثلاثون شبرا وانه بعد ذلك باع نصف المركب البالغ مقاسها سبعة وعشرين شبرا التي أنشأها حسب التوافق مع أحدهما للآخر بالمبلغ الذي ذكره وانه قبضه وانها الى الآن لم تتم بممارتها في الحكم في هذا التوافق (أجاب) التوافق بين اثنين على ان يصنع أحدهما م كبا ويكون نصفها للمستصنع مع بيان أو فها ولم يذكر أ جلا استصناع ان جرى به التعامل والا لا يصح فيه نسخ الا اذا ذكر الاجل على سبيل الاستعمال فيصح بيعه لاعدته وعلى فرض صحته استصناعا لا يجبر أحدهما عليه فهو عقد غير لازم قبل العمل من الجانبين بلا خلاف حتى كان لكل واحد منهما خيار الامتناع من العمل وأما بعد الفراغ من العمل قبل ان يراه المستصنع فكذلك حتى كان للصانع ان يبيعه من شاء وأما اذا حضره الصانع على الصفة المشرطة سقط خياره وللمستصنع الخيار في ظاهر الرواية والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض خربة باع اثنين منهم نصيبهما ونصيب باقي الشركاء بطريق الوكالة عنهم لرجل بثمان معلوم من الدراهم دفعه لهم ما وكتب حجة شرعية من قاضي بلدهم ووضع المشتري يده على الأرض المذكورة وصار يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من بناء وغيرها مدة عشر سنين ولم ينازعه أحد من البائعين والموكلين المذكورين مع اطلاعهم على ذلك المدة المذكورة والآن أراد أحد الموكلين المذكورين نقض البيع في نصيبه منكرتو كيله في بيع نصيبه فهل اذا أثبت المشتري توكيل الرجل المذکور للبائعين له بالوجه الشرعي لا يجب لذلك ولا عبرة بانكاره ويكون البيع صحيحا نافذا (أجاب) لا عبرة بالانكار مع الاثبات الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في منزل ملك لشخص يريد بيعه ففصلت الزيادة في ثمنه من شخص ولم يره ثم اجتمع الذي زاد في الثمن مع المالك بمجلس ليوقع صيغة البيع بينهما فامتنع المالك قائلا اني لا أبيع منزلي ولو بلغ في الثمن مائة كيس ثم بعدمضي سبعة أشهر أراد مالك المنزل المذکور الزام من كان يريد شراءه بالثمن الذي كان عينه ولم يرض به المالك فامتنع من كان يريد الشراء من شرائه فهل حيث لم يصدر بينهما بيع شرعي بل امتنع المالك من بيعه بالكلية وتفرقا على عدم البيع لا يجبر من كان يريد شراءه على قبوله ودفع الثمن والحال هذه (أجاب) نعم لا يجبر على شرائه وقبوله والحال ما ذكر بالسؤال حيث لم يصدر بينهما بيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمان معلوم من الدراهم وأقبضه البعض وبقي البعض والمبيع في يد البائع ثم بعد مدة من الايام طالب

سنة محرم

البائع المشتري يباقي الثمن فاستنع من تسليم الثمن وطلب الاقالة من البائع فاقاله بحضرة
بينة شرعية وقبض المشتري المدفوع من الثمن من البائع ثم بعدمدة من السنين طالب
المشتري البائع بالدار المذ كورة منسكرا لاقالة فهل اذا اقام البائع البينة على الاقالة
ورد الثمن تقبل حيث استوفت شرائطها ولا يعتبر انكاره (اجاب) نعم تقبل حيث
لا مانع ولا يعتبر الانكار والله تعالى اعلم (سئل) في مريض مرض الموت يملك بيتا باعه من
زوجته وأجنبي لكل منهما نصفه ثم بعد ذلك ماتت عن زوجته المذ كورة وورثة آخرون
لم يجيزوا ذلك فماذا يكون الحكم في البيع المذ كور حيث كان في مرض الموت (اجاب)
البيع في مرض الموت للاجنبي بمثل القيمة نافذ فان كانت فيه محاباة تكون المحاباة له
وصية تنفذ من الثلث والبيع لاحد الورثة فيه موقوف على اجازة باقيه ولو كان بمثل
القيمة عند الامام الاعظم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لولديه البالغين دارا
وبعض مواش وجانب نخيل وأسقط لهما حقهما من منفعة أرض النخل المذ كورو كتب
لهما بذلك هبة شرعية لدى قاضي ناحيتهن واستلما ذلك وتصرفا فيه حال حياة والدهما
مدة تسع سنين وهما يدفعان ما على الأرض والنخل من المال لجهة الديوان المدة
المذ كورة فهل اذا مات الرجل المذ كور عن ولديه المذ كورين وورثة آخرون اذ احد
الورثة أخذ نصيبه من ذلك بالارث عن مورثه وأثبت البيع والاسقاط المذ كورين
بالوجه الشرعي يمنع احد الورثة المذ كور من معارضتهم في ذلك حيث الحال ما ذكر
(اجاب) اذا تحقق كل من البيع والاسقاط المذ كورين مستوفيا شرائط الصحة بالوجه
الشرعي حال الصحة لا يكون ما ذكر تركه عن البائع المسقط والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر اعمادية بناحية الصعيد وهما بمصر وقبض البائع من المشتري
بعض الثمن ثم بعد ذلك اطاع المشتري عليها فلم تجبه ووجد هارديئة ولم يرض بها فهل ثبت
له خيار الرؤية حيث اشتراها قبل ان يراها ولم تحرر بها حجة ولا تقسيط (اجاب) من
اشترى ولم ير فله الخيار اذا رآى حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر دارا بثمان معلوم بعد معاينته لها وتفرجه عليها واستلمها وأجرها من آخر ومضى
بعد ذلك مدة من الايام ثم بعد ذلك حصل بالدار خلل فأراد المشتري المذ كور رد الدار
المذ كورة على بائعها ماعلا (بان الخلل قديم في أزمنة ملك البائع وار البيع بالغين
الفاحش فهل اذا لم يثبت ان الخلل قديم عند البائع لا يكون له ردها ولا عبرة بما تعلل به
من الغبن الفاحش (اجاب) اذا صدر البيع مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للمشتري
المطالبة بفسخه بمجرد عمله بان بها خللا قديما بدون اثبات ان بالبيع عيبا قديما عند
البائع ولا بمجرد الغبن الفاحش بدون غرور على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في
قاصر بن لهم ابعض حصص في عقار يخاف عليها من التخرب وغلتها لا تفي بعمارتها أراد
أبوهم ابيع الحصص المذ كورة بمثل القيمة وشراء دار بثمنها فيها نفع للصغير بن فهل يسوغ

١٢٧٦

١٢

صفر

١٢٧٦

٧

ربيع الاول

١٢٧٦

٩

جادی الاولی

١٢٧٦

١٩

١٢٧٦

٢٢

یحادی الثانیة سنة

٢٠ ١٢٧٦

مطلب یصح بیع الاب
المستور عقار ابنه الصغیر
بلا توقف علی مسوغ
حش خلا عن الغبن
القاحش

رجب

١٢ ١٢٧٦

شعبان

١٤ ١٢٧٦

رمضان

١٥ ١٢٧٦

للاب المذکور ذلك حيث كان مستورا الحال لا يعرف بالفسق والمجانة (اجاب) نعم
للاب المذکور ذلك والحال ما ذكر بالسؤال بل لا يتوقف بیع الاب حينئذ علی مسوغ
من مسوغات بیع الوصى حيث خلا عن كونه بغبن فاحش والله تعالى أعلم (سئل)
فی امرأة تملك ثمانین ذراعاً من دار بالارث عن والدها باعته بالاولاد أخيهما بشئ معلوم عن
كل ذراع ستون نصفاً فضة من غير اكرام ولا اجبا وبحضرة بينة من المسلمين يشهدون عليها
بذلك البیوع ولم تقبض الثمن فهل اذا ارادت الرجوع علی اولاد أخيهما لا یسوغ لها ذلك
ويكون البیوع صحیحاً نافذا ولا تمكّن من الرجوع وليس لها الاقبض الثمن (اجاب) اذا
صدر البیوع المذکور مستوفياً شرائط الحجة والزوج لا يكون للبائعة نقضه بدون وجه
شرعی والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل يملك داراً باعها الرجل آخر بثمن معلوم من
الدرهم ودفع ثمنها المشتري للبائع وأخذ حجة التبایع الشاهدة للبائع بالملك بحضرة بينة
شرعية من المسلمين يشهدون بالبائع ووضع يده المشتري علی الدار المذکورورة وتصرف
فيها تصرف المالك فی أملاً كهـم بالهدم وغيره ولم يكن فی البیوع غرور ولا غبن فاحش
والآن يريد البائع ابطال البیوع واسترداد الدار المذکورورة من المشتري متعللاً بعدم
خروج حجة التبایع من بيت القاضي فهل والحال هذه لا یجیب لذلك حيث ثبت البیوع
المذکور بالوجه الشرعی ولا عبرة بتعلله المذکور بعد ثبوت البیوع (اجاب) ليس للبائع
بعد صدور البیوع مستوفياً شرائط الحجة والزوج ابطاله بدون وجه شرعی وبمجرد عدم
تحرير حجة بالبیوع لا یجوز له فسخه مالم يكن هناك وجه والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل
اشترى له ولزوجته بيتاً مناصفة بينهما علی السوية وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك
بعدة باعت الزوجة المذکورورة نصف البيت المذکور ولزوجها المزبور بحضرة بينة شرعية
بثمن معلوم اقرت باخذه وذلك بحال صحته وسلامته ثم بعد ذلك بعدة ماتت الزوجة
المذکورورة عن زوجها المذکور ورواقي وورثة والآن باقی الورثة المذکورين شرعوا فی
منازعة الزوج المذکور وريد عوی أن نصف البيت الذي باعته الزوجة لزوجها باقی
للزوجة وميراث متعللين بان الزوجة المذکورورة لم یحصل منها بیع للزوج ولو حصل البیوع
لانخرج الزوج حجة فهل والحال هذه اذا أقام الزوج بينة علی البیوع له منها وقبض الثمن من
الزوج باقرارها لدى البينة الشرعية لا یجیبون لذلك ويكـون البيت المذکور بتمامه
للزوج ولا یؤخذ بعدم اخراج الحجة وتمنع الورثة حينئذ من معارضتهم للزوج المذکور فی
البيت المزبور (اجاب) اذا ثبت الزوج المذکور وبيع زوجته نصف البيت المزبور منه
حال صحته مستوفياً شرائط الحجة والزوج بالوجه الشرعی لا يكون النصف المذکور
میراثاً عنها ویختص به المشتري المذکور وليس لباقی الورثة معارضته فی ذلك والحال هذه
بدون وجه شرعی والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل اشترى وكالة بثمن معلوم من الدرهم
علی ان اجرتها المستأجرة بها وقت البیوع كذا من الدرهم فی كل سنة فبین للمشتري أن

اجرتها وقت البيع اقل مما أخبر به البائع المذکور والمحال ان العرف في بلد البيع انه لا يشتري العقار الا على قدر واقع اجرته فهل يكون للمشتري والمحال ما ذكر في نسخ البيع المذکور حيث تبين فوات ما شرطه البائع (اجاب) اذا باعها على ان اجرتها كذا وقت العقد والعرف ان الرغبة في الشراء تكون بحسب الاجرة تبين خلاف ما ذكره البائع يكون للمشتري نسخ البيع لانه من باب فوات الوصف المرغوب فيه كبيع العبد على انه كاتب او خباز مثلا فظهر بخلافه وان كان هذا من باب الشرط القاسد يكون مقسدا للبيع فيوجب النسخ ايضا فعلى كل يكون للمشتري في هذه الحادثة النسخ وفي الهندية من الباب العاشر في الشروط التي تقسدا البيع والتي لا تقسده واذا باع حانوتا على ان غلاتها عشرون فاذا هي خمسة عشر فان اراد بذلك انها كانت تغل فيما مضى كذا ولا يفسد به العقد وان اراد بذلك انها تغل في المستقبل فالعقد فاسد وان اطلق ولم يفسر ولم يرد به شيئا فالعقد فاسد هكذا في المحيط اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا باعه لابنه البالغ بالغرورو والغبن الفاحش من الابن لايهه وبعدهم سنة وشئ مات الابن المشتري وبقي العقار تحت يد الاب مدة ثم طلب ورثة الميت حقهم في ذلك العقار المذکور فاعترف بالبيع لمورثهم وادعى انه كان بالغرورو والغبن الفاحش وعنده بينة تشهد بالغرورو والغبن المذکورين فهل تسمع دعواه الغرورو والغبن الفاحش بعد اعترافه بالبيع واذا ثبتهما بالبينة الشرعية يكون له نسخ البيع المذکور (اجاب) نعم يكون له نسخ البيع بعد ثبوت الغبن الفاحش والغرورو بالوجه الشرعي ولو بعد موت الغارم مع بقاء المخرو حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك اعترافه باصل البيع كما لا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مزرعة بالبصرة عرضها للبيع على يد وكيله فقال شخص انا اشتريها بسبعة آلاف قرش وصدر هذا الكلام مع الوكيل فاستشار الوكيل المالك فقال له انظر من يزيد على هذا المبلغ فنظر فلم يجد فرجع الوكيل الى مريد الشراء وادار ان يستلم المبلغ ويسلمه المزرعة فقال لا استلم الا بعد اطلاع اهل الخبرة واجراء صيغة البيع فاحضرهم واطلعوا عليها فقالوا قيمتها لا تزيد على اربعة آلاف قرش فامتنع مريد الشراء من الشراء فهل والمحال هذه لا يلزمه شيء لعدم حصول صيغة البيع أم كيف المحال (اجاب) اذا لم يصدوبين من مريد الشراء وبين وكيل المالك بيع بايجاب وقبول ولا تعاط من الجانبين أو أحدهما لا يجبر من مريد الشراء على قبول المبيع ودفع ثمنه ولو كانت قيمة المبيع تساوى ما ساءمه به من الثمن ومجرد ما هو مذكور بهذا السؤال على الوجه المستطوره لا يعدي به عا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا عرضها للبيع بموجب قائمة خرافاء شخص واعطى زيادة على القائمة وختم عليها ولم يرد الدار المذكرة قبل اعطاء المزايدة فهل اذا عاينها بعد ذلك ولم تعجبه لا يجبر على شرائها حيث لم يعاينها وقت الزيادة فيها ولا قبل ذلك بل يخير سيماء لم يحصل ايجاب وقبول في

١٧
مطلب في تعصيل حكم
مالواشتري حانوتا على أن
غلاته كذا فظهر أقل

٢٢
مطلب لا يمنع من الرد
بالغرورو موت الغارم مع
بقاء المخرو

جادی الاولى

١٤
١٢٧٧

١٢٧٧

١٦

بيع تلك الدار ولم يولد منه بعد رؤيتها ما يدل على رضاه بها (أجاب) لا يجبر الرجل
 المذکور على قبول تلك الدار ودفع ثمنها شرعا إذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله
 تعالى أعلم (سئل) في اخوين بينهما عمارات أحدهما وترك اولاد صغارا وكورا
 وانثا ولم يوص عليهم أخاه الحي ثم باع الحي بعض هذا العقار قبل وشدة الاولاد من غير
 اذن من القاضي والحي لم يبلغ الاولاد ارادوا رد البيع في حصتهم فهل لهم ذلك نظرا
 لبيعهم من غير اذن من القاضي والحي كما هم مع ابنه ليس وصيا عليهم (أجاب) نعم والحال هذه
 حيث لا مانع وهذا على فرض وجوده وسوغ للبيع من مسوغات بيع عقار اليتيم والالم
 ينفعه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية ونصف ارض معصرة خالية من
 الآلة والاستعمال باعها لرجل بثمن معلوم من الدراهم فوضع المشتري يده عليها مدة
 تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك مات كل من البائع والمشتري عن ورثة فوضع ورثة
 المشتري ايديهم على ذلك ثم تعدى بعد ذلك ورثة البائع على ورثة المشتري وباعوا ما باعه
 مورثهم ثانيا لرجل آخر بتاريخ متأخر عن بيع مورثهم فهل اذا لم تجز ورثة المشتري
 المذکور بالبيع المذکور لا ينفذ ويكون البيع موقفا على اجازة المالكين ان
 اجازوه نفذ وان ردوه بطل (أجاب) اذا كان البيع الصادر من مورث البائع قبل
 موته لمورث الاخرين حال حياته ثابتا بالوجه الشرعي ومات المشتري والمالك فيما ذكر
 لو رثته ثم باع ورثة البائع المبيع من قبل مورثهم لرجل آخر بتاريخ متأخر بدون اذن
 المالكين ولا وجه شرعي يكون بيعهم موقفا على اجازة المالك فان اجازوه نفذ وان
 ردوه بطل والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالارث الشرعي وكانوا رجلا
 قريبا لهم في بيعها لرجل فباعها منه ووضع المشتري يده عليها مدة أربع وعشرين سنة
 وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء مع حصصه ووالو كيل وموكله المذکورين ثم بعد ذلك
 مات بعض الموكلين عن ورثة منهم الوكيل المذکور فانكر البيع الصادر منه في الدار
 المذكورة مع ورثة من مات من الموكلين فهل اذا ثبت بيع الوكيل المذکور للدار
 المذكورة عن موكله بالوجه الشرعي يقضى للمشتري بها ولا عبرة بانكار الوكيل المذکور
 الا ان ورثة بعض الموكلين بالبيع سيمامع حضورهم وقت البيع المذکور (أجاب) اذا
 ثبت توكيل المالكين للرجل المذکور ببيع الدار المرقومة وانه باعها للمشتري المذکور
 بيعا مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار البائع وبعض الورثة بعد
 موت مورثهم وليس لهم معاوضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في دار متركة بين جماعة لكل منهم حصصة معلومة فغابوا عن البلد وبقى منهم
 واحد فباع حصته وبعض الباقين لرجل آخر ثم باع الاخر لا آخر ثم تصرف
 المشتري الاخير فيها بالهدم والبناء في بعضها وارضاعا يده سبع عشرة سنة مع حضور
 ابن عم الغائبين ومشاهدته وعدم نراعه ثم مات الغائبون عن ابن عمهم المذکور ولا

١٢٧٧

٢٧

رجب

١٢٧٧

١٧

١٢٧٧

٣٠

سنة رمضان

وارثهم سواء فهل يكون له أخذ ما يملكه في الدار المذ كورة بالميراث ويكون بيع
شريكهم بعض نصيبهم حال غيبتهم موقوفاً حيث لم يكن وكذا ولاه أذنوا ويكون لوارثهم
الاستيلاء على ما كان يخصهم في الدار بالميراث لاسيما مع اعتراف المشتري الأخير بذلك
واقراءه بالحصصة المذ كورة للوارث المذ كورة ولا عبرة بطول المدة المذ كورة (أجاب) يكون
للوارث المذ كورة أخذ نصيبه بالارث عن مورثيه المذ كورين من تلك الدار فيه ما عدا
البناء الذي احسنه المشتري الشريك لنفسه على هذا الوجه حيث كان الواقع ما هو
مستطور بالسؤال اذ الاقرار حجة على المقر يعامل بموجبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك داراً متخربة باعها لآخر ببيعاً صحيحاً بشئ معلوم ومبضه البائع منه
جميعه وذلك بحضور نائب القاضي وجماعة من المسلمين فهل يكون هذا البيع صحيحاً فذا
يحكم بمقتضاه ولو لم يخرج بذلك حجة مسجلة من الحاكم الشرعي (أجاب) لا تتوقف صحة
البيع على اخراج حجة به حيث صدر مستوفياً شرا ئطه المعبرة شرعاً والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن بنتيه وأبيه وأخته شقيقة وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جملته جانب
طين ابعادية مملوكة ثم ماتت احدى البنتين عن اختها شقيقة لها وجاهها أي أبيها فقط
مات الاب عن بنته وزوجته وبنت ابنه فوضعت بنت الابن يدها على الابعادية المذ كورة
وباعتها بغير اذن باقي ورثة الاب وبغير علمهم واجازتهم فهل والحال هذه لا يتخذ البيع في
نصيب بقية الورثة المذ كورين ويؤثر المشتري برفع يده عن نصيبهم وتسليمه اليهم (أجاب)
اذا ثبت نسب جميع الورثة المذ كورين من الرجل المذ كور وثبت ملكه لتلك الابعادية
وانتقلها بالميراث عنه لورثته المذ كورين بالتعاقب على الوجه المستطور بالظريق الشرعي
وكان يبيع البنت المذ كورة تلك الابعادية بدون اذن باقي الورثة وبدون اجازتهم ولم يوجد
ما يسوغ لها بيع انصبا بباقي الشركاء يكون لهم فسخ البيع في انصبا بهم واشترادها
الى أيديهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من نائب صهرجت الكبرى في
رجل توفي عن زوجته وولديه منها وصار حصر تركته وقسمتها بينهم وأخذ احد الولدين
حقه وتراضت الزوجة على ترك حصتها في الاعيان لاحد ولديها وتأخذ منه القيمة
وأجلت له أخذ القيمة الى أجل معلوم ثم بعد ذلك ادعت الغبن في التقويم وتريد أخذ
حقها اعياناً فهل تجاب لذلك وتعاد القسمة ثانياً لا (أجاب) ان قدر تلك الحصصة ثمن
معلوم وكانت تلك الاعيان وقت التراضي معلومة للولد واده وتراضى على ان الولد
ياخذها لنفسه في مقابلة ذلك المبلغ وأجل اجماله معلوما ولم يدفع ثمن المبيع في المجلس
ولم يكن فيه احد النكدين ولم يوجد هناك مفسد للبيع انعقد ذلك بيعاً ولا ينقض بمجرد
دعوى الغبن فيه اذ على فرض تحققه لا يفسخ البيع به بدون غرور والا فلا والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة باعت لجماعة من ارحامها حصصة من منزلها شائعة بشئ معلوم
وأبرأتهم من ثمنها وقبضوها وكتب في شأن ذلك سنداً مشتمل على بيعة ثم بعد مدة تمت

١٢٧٧

٢٥

ذى القعدة

١٢٧٧

٢٢

ذى الحجة

١٢٧٧

١٧

محرم

١١٧٨

٢

١٢٧٨

٣

البائعة عن أولاد أخ عصبية ذكور أرادوا إبطال البيع لكونه مشاعا بدون قبض عن
 فهل إذا ثبت بيع البائعة وأبرأها المشتري من الثمن في حال صحته طاعة مختارة بشهادة
 البينة الشرعية يكون البيع نافذا ولا عبرة بتعلل أولاد أخيهما والحال هذه (أجاب) إذا
 صدر البيع صحيحا لازما لا يبطل بمجرد كون المبيع مشاعا وكون الثمن مبرأ منه بدون قبض
 والله تعالى أعلم (سئل) بخطاب وارد من الضبطية مؤرخ في ٩ رسة ١٢٧٨ مضمونه
 ان حضرة مدير بني سويف اشترى من بعض ورثة المرحوم حافظ افندي مدير المنية
 سابقا حصتهم في الابعادية الكائنة بمديرية المنية المخلفة عن المرحوم مورثهم وأرسل
 تقييد الابعادية مع وكيل البائعين والشهود التي تثبت توكيله شرعا بالافادة من هذا
 الطرف الى مديرية المنية لاجل توقيع المبيعة واخراج الحجة اللازمة والآن قد علمنا من
 افادة حضرة المشتري الواردة لهذا الطرف ان قاضي مديرية المنية توقف في تحرير الحجة
 باعتداله انه لا يجوز تحرير الحجة على الشيوخ بل لابد من تقسيم الابعادية وبعدها تحرر
 الحجة بما يخص البائعين وعلى ذلك ما صار اجراء الاشهاد بالمبيعة نظر التوقف القاضي
 وليكون حضرة المشتري هو مدير بني سويف وسبق شراء الابعاديات بالمديرية طرف
 حضرة مع الشيوخ وتحرر بها جميع شرعية فلا حظ ان التوقف في ذلك من قاضي المنية
 ليس له محل ويرغب الاستفهام من حضر تكم عن جواز وعدم جواز الشراء وتحرير الحجة
 بالابعاديات العشورية على الشيوخ لاجراء ما يقتضي فلهذا لزم ترقيمه لحضر تكم تؤمل
 من بعدم مطالعة ما توضيح ترد الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك للعلمومية (أجاب) قد علم
 ما بخطاب حضر تكم هذا والافادة عن ذلك ان الشيوخ لا يمنع من صحة البيع شرعا ولا
 يتوقف تحرير الحجة ببيع حصص من الابعادية المحكي عنها على قسمتها انما يلزم بيان حدود
 جميع الابعادية ومساقيها في الحجة كالتجاري والبيع يصير ايقاعه على جزء شائع منها
 كالربع او النصف او غير ذلك حسب الواقعة وللعلمومية تحرر والله تعالى أعلم (سئل) من
 الضبطية في ٣ ج سنة ٧٨ مضمونه ولوانه سبق الاستفتاء من حضر تكم عن بيع حصص بعض
 ورثة المرحوم حافظ افندي مدير المنية سابقا شائعة في الابعادية المخلفة عنه الكائنة بمديرية
 المنية لحضرة محمد بك سلطان مدير بني سويف بناء على ما ورد لهذا الطرف من حضرة
 واعطيت الافادة من حضر تكم بالتجوير الا انه من بعد الاجابة من حضر تكم وردت افادة
 مديرية المنية متضمنة الاستعلام عن جملة وجوه بناء على ما أجابه قاضي المنية
 وبالاقتضاء قدمت البائعتين الاوجه التي أوضحها القاضي المذكور فاعطيت الافادة
 منه ما في الاوراق طيه وكذلك الماسئلة من عادل المستأجر لتلك الابعادية أجاب شفاه
 بعلموميته بالبيع ورضاه به وليس له معارضة فيه وحيث من الاقتضاء الافادة من
 حضر تكم عما أوضحه قاضي المنية وتوضح من البائعتين والمستأجر لزم تحريره لحضر تكم
 تؤمل من بعدم مطالعة ما توضح بالاوراق طيه ترد الافادة الواضحة من حضر تكم عن تجوير

١٢٧٨

١

وعدم تجوز ذلك لاجراء اللازم لموافقة الاصول (الجواب) قدورد خطاب حضر تكم المتعلق بالاستفهام عن بيع حصه بنت وحرم المرحوم حافظا أفندي مدير المنيه سابقا شاعفة في الابعادة الخلفه عنه الكائنة بمديرية المنيه محضرة محمد بك سلطان مدير بني سويف من حيث الأوجه التي ذكرها محضرة قاضي المنيه وانه بالسؤال من الوارثتين المذكورتين عن تلك الأوجه اجابنا من حيث الشيوخ بالا حلة على ما أفدناه سابقا الطرف حضر تكم عن ذلك ومن حيث عدم تعيين عدد الورثة لمحضرة القاضي وحصر الارث فيهم واستدعاء المحال لثبوت ما ذكر بالطريق الشرعي لينبني عليه عقد المبايعه بعدم معرفه نصيب كل شخص بان وراثته محقة عند القاضي ومقيد مضمونها بسجله بحجة الصلح المحكي عنها في افادتهما وانه بفرض التشكك في الوراثه عند قيد المبايعه في المضبطه يجري الثبوت حسب الجاري وان معرفه نصيب كل منهما من خصائص وظيفته الى آخر ما ذكرنا بالا فاده وذكر بجواب حضر تكم ان المستأجر للابعاده لماسئل أجاب شفاها بعلمه بالبيع ورضاه به وليس له معارضة فيه وترغبون اعطاء الافاده من هذا الطرف بعد الاطلاع على ما في الشكنتين المرفوقين مع هذا الحال ان ما يتعلق ببيع المحصة الشاعفة فقد سبقت الافاده عنه وأما من جهة معرفه الورثة وحصر الارث فيهم فاقى جواب الوارثتين المذكورتين فيه الكفاية وأما توقف القاضي في تحرير الحجة التي هي عبارة عن اشهاد من البائع انه باع وقبض الثمن ومن المشتري انه قبل البيع وقبض المبيع حسب اقرارهما بذلك لديه على فسخ الاجارة فليس في محله لانه ليس يلزم لصحة البيع مع عدمه لان بيع المستأجر نافذ في حق البائع والمشتري ما لم يفسخه المشتري موقوف في حق المستأجر الى مضي مدته أو فسخ الاجارة ومع كونه موقوفا في حق المستأجر لا يملك فسخه من قبل نفسه بل له حق حبس العين الى مضي مدتها أو فسخها فان أجاز البيع ورضى به انفسخت الاجارة ونفذ البيع في حقه أيضا وهذا اذا لم يكن البيع لعذر دين على المؤجر البائع لا وفاقه الامن ثمن العين ولو كان الدين قايلا كدرهم فاكثرولا فرق في ذلك بين كونه ثابتا ببيدنة أو اقرار من البائع أو مشاهدة من الناس أمالو كان البيع لذلك العذر فلا يتوقف فسخ الاجارة على رضا المستأجر بالبيع وهذا ما لزممت افادته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بقرة بثمن معلوم حال من امرأة وزوجها ودفع لها ما كثر الثمن وأخذ البقرة ومكثت عنده مدة طويلة نحو أربعة أشهر ثم ذهبت المرأة الى بلد المشتري مع زوجها طالبه بياقي ثمن البقرة فلم يجداه فاخذ البقرة من منزله وذهبها وباعها فهل هذا البيع غير نافذ لانها على ملك مشتريها وترزع من يد مشتريها الثاني جبر اعنه وترد لمشتريها الاول وليس للزوجة البائعة وزوجها الا بالثمن الذي بيعت به (اجاب) اذا تحقق البيع المذکور أو لا من المالك بتاريخ سابق مـ توفيا شرائط الصحة وال لزوم يكون بيع المرأة وزوجها المذکور بن ثانيا بتار يخ لاحق بدون ما يوجب فسخ البيع

مطلب في بيع العين
المستأجرة وعدم توقف
صحة البيع على فسخ
الاجارة بالنسبة للبائع
والمشتري

شعبان

١٢٧٨

٢٢

الاول موقوفا على اجازة المشتري الاول فان اجازة تفذوان ردة بطل ويكون له استرداد البقرة الى يده حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٨ بمأتمونه امرأة تدعى أمينة البيضاء قدمت عرضا للمصلحة تنهى به أن الحرمه ضحا قبل وفاتها باعت لها منزلا بخط الحضرة وثمانية قرار يطبعوش الربانية وعشرة دكا كين ومصبغة وخجارة وقهوة وطاحونة ومنزلا بسوق التين بيولاقي بموجب سند بختها ولم تحرر لها بذلك حجة شرعية ولما ناسبة وفاتها وضبط متروكاتها لتتمس ثبوت ما ذكر مع ثبوت ما خصها من تركه زوجها على جاني ولد المتوفاة وللزوم تحقيق ما ادعته المذ كورة قد طلب السند المذ كورو بمناظرته وجد مذ كورابه أن ضحا باعت الا ما كن المذ كورة الى امينة المذ كورة بمبلغ اثني عشر ألف قرش وخمسمائة قرش عملة صافا وساحتها من الثمن نظير اقامة شعائر المكتب اعني ثمن كساو وثمان حصر وثمان مياه واجرة فقيريه وكامل ما يلزمه وان يصير اعطاء مبلغ ألف قرش من طرف امينة الى جمعة الاسبس معتق المرحوم على جاني وكذا يصير اعطاؤه دكانا من دون اجرة لاجل معاشه منها مادام مقيما فيها ولا يكون له حق في تأجيرها الخ لافه ولدى حضور المدعية ومعه بعض الاشخاص الذين أسماؤهم بالسند المذ كورو والسؤال منهم شفاها عن معرفتهم بالمتوفاة وحدود الا ما كن واسماء المجاورين وهكذا فاجابوا باجابة لا تفيد شيئا مما هو لازم شرعا وحيث الامر كما ذكر والسند موضح به ان البيع والمساومة لم يقع الا لاجل اجراء ما اشارت باجرائه فهل مع كون البيع والمساومة من اجل ذلك يقبل من المدعية دعوى البيع في العقار من المتوفاة لها أم كيف وتنفيذ ما اوضحت عنه المتوفاة بالسند نظير البيع والمساومة يكون باى كيفية (اجاب) البيع المذ كور بهذه الشروط فاسد فسييله الفسخ اذ فيه شرطا لا يقتضيه العقد ولا يلزمه وفيه نفع لاجني من اهل الاستحقاق وذلك مفسد لعقد البيع فيجب فسخه حيث كانت الشروط المذ كورة في صلب عقد البيع ولا يسلم للمشتري في المبيع بعد موت البائعة على هذا الوجه ما لم تثبت الانتقال اليها بناقل صحيح شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل اجني بثمن معلوم من الدراهم وقبض الثمن من المشتري وهو في حال الصحة والسلامة وكتب في شأن ذلك سندامشمو لا بخطه وختمه لدى بيعة شرعية تشهد بذلك ومضى على ذلك شهران فاكثر ثم مات البائع عن ورثة أنكرت بيع مورثهم في الدار المذ كورة بسبب عدم خروج حجة من قاض فهل اذا ثبت المشتري البيع المذ كور بالبيعة الشرعية في وجه ورثة البائع يكون البيع صحيحا فاذا (اجاب) اذا ثبت البيع المذ كور مستوفيا شرائط الصحة والالزوم بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الورثة ذلك ويحكم بحخته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قد رام معلوما من خرد الحجام المسمى بالرسمال كل ادب بكذا قد رام معلوما من الدراهم ودفع له جميع الثمن وشرط ما مع بعضهما ان يكون تسليمه في محل كذا على انه اذا زاد او نقص فحسابه من الثمن فهل اذا

١٢٧٩

٧

١٢٧٩

١٥

هالك المبيع المذ كور في يد البائع قبل تسليمه يهلك على البائع ويرجع المشتري على
 بائعه بما دفعه له من الثمن (اجاب) اذا هالك المبيع في يد البائع قبل التسليم بفعل البائع
 او بائعه سماوية او بفعل المبيع نفسه يبطل البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن اذا
 كان دفعه اليه ولو كان الهالك بفعل اجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع واخذ
 الثمن فيضمن الجاني للبائع ذلك وان شاء امضاه ورجع على الجاني فيضمنه وان هالك بفعل
 المشتري فعليه ثمنه ان كان البيع مطلقا او شرط الخيار له وان كان الخيار للبائع او كان
 البيع فاسد الزم ضمان مثله ان كان مثليا وقيمته ان كان قيميا والله تعالى اعلم (سئل)
 بافادته وارادة من المحافظة مؤرخة ٢٤ جادى الاولى سنة ١٢٧٩ مضمونها طلب افادة
 الحكم الشرعى في بيع مبلغ كان في جهة مصلحة بيت المال باسم امرأة تسمى نسوخ
 الحبشية ماتت وكانت المصلحة المذ كورة دفعته للقومبانية الجيدية واثبت رجل وراثته
 لتلك المرأة بعد موتها باعلام شرعى فادعى شخص نصرانى شراء ذلك من الوارث
 المذ كور ويطلب هذا المبلغ وفائضه (اجاب) ما صار اجراؤه في هذه القضية او لا و آخرالم
 يكن على مقتضى الشرع وبيع المبلغ الكائن بالقومبانية وبيت المال باسم نسوخ الحبشية
 سواء كان دينا او عينا لا يصح من وارثها والحال هذه ولو فرض انه مملوك لها وانه
 انتقل لوارثها بطريق الميراث فهو بيع فاسد فسبيله الفسخ ورد بدله الى المشتري حيث
 كان الواقع فيه يباع وهذا ما يقتضيه الشرع ويكون مستحق المبلغ الكائن بالقومبانية
 وبيت المال قبضه من جهته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حانوت زبانية وله فيه
 صانع تركه ليبيعه فيه البضاعة المعدة للبيع في هذا الحانوت وغاب الى جهة ثم رجع فوجد
 صانعه قد باع سدرية فخاسا بلا اذن المالك لرجل واخذ منه ثمنها فطلب صاحب السدرية
 اخذها منه فامتنع من ردها اليه حتى يأخذ منه ثمنها الذي اخذ منه صانعه فهل يكون
 لصاحب السدرية اخذها منه ويؤثر المشتري بالرجوع بالثمن على صانعه بعد تحقق الملك
 له فيها بالوجه الشرعى ان لم يجز بيع صانعه فيها (اجاب) نعم للمالك ذلك والحال ما ذكر
 اذ لم يكن البائع ماذونا في مثل هذا البيع فيرد بده وللمشتري الرجوع على الفضولى
 بالثمن الذى قبضه منه بعد الفسخ ورد المبيع المالكه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اشترى من آخر قطعة أرض مملوكة له ابعادية فوجدها المشتري مستأجرة للغير من بائعها
 المذ كور فهل لا يمنع صحة البيع كونها مستأجرة حيث كان المشتري قابلا وراضيا بذلك
 (اجاب) نعم لا يمنع صحة البيع الا انه موقوف في حق المستاجر الى مضي المدة فان تمت نفذ
 البيع في اصح الروايات ان لم يجز البيع وللمشتري خيار الفسخ ان لم يرض ببقائه الى انتهاء
 المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لآخر سبعة قرايط ونصف قيراط وسهما
 ونصف سهم في مكان مشترك بينه وبين المشتري بثمن معلوم سماه وسعر كل قيراط
 خمسمائة وثلاثون قرشاة فله دارجة فهل اذا ثبت ان البائع له في المكان المذ كور سبعة

٢٠
 ١٢٧٩
 مطلب في تفصيل حكم هلاك
 المبيع قبل قبضه

جادى الثانية
 ٤
 ١٢٧٩
 مطلب في حكم بيع مبلغ في
 القومبانية

شعبان
 ١١
 ١٢٧٩
 مطلب في حكم بيع المستاجر

رمضان
 ٢٣
 ١٢٧٩

قراريط ونصف قيراط يكون البيع صحيحا فيما يملكه البائع ويبطل فيما زاد اذا ثبت ذلك بالبينة وكان في ملك البائع (أجاب) نعم يبطل البيع فيما ثبت بالبينة انه مستحق لغير البائع ويثبت للشري الخيار في الباقي بين اخذه بحصته من الثمن أو تركه مطلقا سواء كان قبل القبض أو بعده حيث كان المبيع قيميا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكا تاباع ثلثه لرجل بثمن مع لوم من مذاحدى عشرة سنة وكتب بذلك وثيقة مشهولة بختمه واسمه وشهادة بينة شرعية وجمع من المسلمين ووضع المشتري يده عليه المدة المذ كورة وصارسا كنافيه وينتفع به الى الآن ثم ان صاحب الثلثين ترتب بذمته دين ثمن مبيع لا لشخص عجز عن أدائه ويريد أرباب الدين أخذ جميع المكان في نظير دينهم ويقولون ان بيع ثلث المكان المذ كور من مال كة للمشتري المذ كور باطل لكونه لم يكتب به حجة معجولة من المحاكم الشرعية والورقة المدعة لا يعمل بها فهل اذا ثبت البيع بشهادة البينة الشرعية يحكم للمشتري بحصة البيع ونفاذه ولا عبرة بما تعلق به أرباب الدين لاسيما ومالك الثلثين معترف ومصدق على صدور البيع منه للمشتري على الوجه المذ كور ولم يحجده (أجاب) لا توقف صحة البيع ونفاذه شرعا بعد صدوره مستوفيا شرائط اللزوم على كتابة حجة من المحاكم الشرعية به وتسجيلها فلا عبرة بما تعلق به أرباب الدين على هذا الوجه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم مكان باعوه على يد وكيلهم لرجل بثمن معلوم وعند كتابة حجة بالشراء المذ كور ظهر لمأذون القاضى بمطالبة الحجة التى تشهد لهم بالملك انهم يملكون ثلاثة وعشرين قيراطا وثلاثة وعشرين سهما وربع سهم فقط وما زاد عن ذلك ملك لغيرهم فهل يكون البيع في نصيبهم صحيحا نافذا ولا ينفذ فيما زاد عن ذلك ويكون للمشتري الخيار حيث ثبت البيع في الزائد على نصيب البائعين بشهادة البينة الشرعية لا بمجرد ظهور ذلك من الصل المذ كور (أجاب) نعم يكون البيع في نصيبهم صحيحا نافذا ولا ينفذ فيما ظهر استحقاقه للغير اذا ثبت الاستحقاق بالبينة أو باقرار المشتري في حق نفسه أو باقراره مع البائعين في حق الكل اذا لا قرار حجة قاصرة على المقر ويبطل البيع فيما ظهر مستحقا أى باطل المستحق بعد الحكم بالاستحقاق أو بتراضى البائع والمشتري على الفسخ أو رجوع المشتري على البائع بالثمن وتسليمه اليه أو بحكم القاضى على البائع برد الثمن الى المشتري بعد طلبه حيث ثبت الاستحقاق بالبينة أو باقرار البائعين مع المشتري اذا رجوع في الاستحقاق بمجرد ثبوته باقرار المشتري وحده وحيث لم يثبت المشتري في الباقي من المبيع بين امساكه بحصته من الثمن أو رده مطلقا اذا كان ثبوت الاستحقاق قبل القبض لتفرق الصفقة قبل تمامها وان بعده خسر فيما لا يميز الا بضرر ويورثه الاستحقاق عينا كدار وكرم وأرض وزوجى خف ومصرعى باب وقن وفي غيره مما لا يضره التبعض كثنوبين وأرضين وعبدتين ومثلى فلا خيار له في الباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا جاءه رجل وغره وقال

سؤال
٦
مطلب في حكم ما لو ظهر
بعض المبيع القيمي
مستحقا

٢٣ ١٢٧٩

ذى القعدة

٢٢ ١٢٧٩
مطلب لا رجوع في
الاستحقاق باقرار
المشتري وحده بل
ببينة أو اقراره مع البائع

ذی القعدة سنة

له بغني نصفه بكذا من الدراهم لانه لا يساوي الاياها فاني فاورسل له جماعة قالوا له ان نصف العقار لا يساوي الا كذا الثمن الذي قاله المشتري فباعه بالثمن المذكور وهو دون ثمن المثل بكثير فهل اذا ثبت الغرور والغبن الفاحش يكون للبائع رد الثمن واسترداد المبيع جبراً على المشتري ولو كان معه حجة ومضى على ذلك مدة من الايام (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك داراً في بلد عن مورثها غابت بجهته بينها وبين بلد لها مسافة قصر مدة سنين ثم رجعت فوجدت رجلاً واضعاً يده على الدار المذكورة فطلبت رفع يده عنها فادعى أنه اشتراها من امرأة بالبلد المذكور والتمس أن يملكها لأنها أجنبية ولم يكن لها ملك فيها بوجه شرعي فهل لا ينفذ بيعها لها والتمس أن يملكها هذه حيث ثبت أنها ميراث لمن كانت غائبة عن مورثها ولم يكن هناك ناقل شرعي ولم يثبت للبائعة ملك فيها أصلاً (اجاب) اذا ثبت الملك في الدار المذكورة لتلك المرأة بالوجه الشرعي ولم يكن للبائعة ولاية عليها بطريق شرعي لا ينفذ بيعها بدون اذن المالك لهما ويكون موقوفاً على اجازتها في بطل بردها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى داراً من آخر ويأمنها ثم بعد مدة ظهر أنها مستحقة للغير فهل اذا ثبت الاستحقاق فيها بالبينة بالوجه الشرعي لا باقرار المشتري وحده يكون للمشتري الرجوع بالثمن على بائعه او ورثته وله أخذ قيمة نقضه مستحقاً للقلع من المستحق ان توافقه على ذلك وان لم يرض المستحق يكون للمشتري أخذه نقضه المملوك له وقلعه (اجاب) نعم للمشتري الرجوع على بائعه او ورثته بثمن ما ثبت استحقاقه على الوجه المذكور وله أخذ قيمة نقضه المملوك له مستحق القلع ان رضى المستحق بذلك والا فله قلعه وأخذه وله ان يرجع بقيمة البناء مبنياً على البائع ان سلمه اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة أرض احدهما غربة والاخرى فيها بناء فاتفقوا ببعضهما ان يبادلا فيها فاحضر اجمعان المسلمين وأوقعا صيغة المبادلة بحضرة بينة شرعية ووضع كل منهما يده على ملك الآخر سنة ثم ان الذي أخذ الخربة بنى فيها بعض بناء وأراد ان يرجع ثانياً على صاحبه فهل حيث أوقعا صيغة المبادلة على الوجه الشرعي لا يكون لاحدهما الرجوع على الآخر (اجاب) حيث وقعت بينهما مبادلة إحدى الارضين بالآخرى بصيغتها الشرعية المفيدة لتملك العين ولم يوجد ما يفسدها لا يكون لاحدهما الرجوع ولا فسخ البيع المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً باع نصفه لرجل بمبلغ معلوم بمقدار ما ضمنه للمشتري ضمان غرم عما بذمه رجل آخر وكان عقد البيع قبيل رؤية المشتري المنزل المذكور باطناً وظاهراً ولما توجه المشتري لاجل معاينة البيت المذكور ورثته لم يرض به بهذا الثمن فهل اذا كان عقد البيع قبل الرؤية يكون للمشتري الخيار ان شاء قبل البيع وان شاء رده (اجاب) شراء الطالب أي رب الدين بدينه شيئاً من الكفيل صحيح وقد صرحوا بان من اشترى شيئاً ولم يره يكون له رده بخيار الرؤية فله الفسخ ورد

٢٨ ١٢٧٩

ذی الحجة

٢٠ ١٢٧٩

ربيع الاول

١٢٨٠

مطلب في حكم ما لو ظهر
المبيع مستحقاً بعد البناء
وفيما يرجع به على
البائع

ربيع الثاني

١٢٨٠

١٢٨٠

٧

۱۲۸۰

۶

مطلب ہلک المبیع فی ید
البائع قبل القبض
ولو لتخلیة رجع المشتري
بالبین

شوال

۱۲۸۰

۲۰

دی القعدة

۱۲۸۰

۱۹

المبیع بعد الرقبة اذا لم یرض به عندها و کذاله الرد قبل الرقبة فی الاصح والله تعالیٰ اعلم
(سئل) فی رجل یملک جانباً من البصل موضوعاً علی الارض بعد قلعہ من أرضه اشتراه
منه رجل جذاً من غیر کیل ولا وزن بثمن معلوم ودفع له بعض الثمن وابقى تحت ید
البائع حتى یاتی له یساقی الثمن فهلك البصل باقفة سماویة فهل یكون من ضمان بائعه
ویكون هالكاً علیه ویكون للمشتري استرداد ما قبضه من الثمن (اجاب) حیث
امسك البائع المبیع لقبض باقي الثمن ولم یقبضه المشتري ولم توجد التخلية حتى هلك المبیع
فی ید البائع یبطل البیع والمشتري الرجوع علی البائع بما دفعه من الثمن والحال ما ذكر
حيث لا مانع والله تعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل یملک أرضاً ابعادیه ملك رقبة بطریق
الشراء باع نصفها من آخر بثمن معلوم واشترها منه الاخر بذلك الثمن شراءً تاماً مستوفياً
شروط الهبة والازوم ولم يدفع المشتري الثمن الى البائع بل بقي بذمته وذلك بحضرة بينة
من العدول وهناك بينة تشهد علی اقراره بالبیع المذکور أيضاً ثم بعد مدة استأذن
البائع الثاني المشتري الاخير فی بیع الابعادية جميعها نصيبه ونصيب المشتري الاخير
بالو كالة عنه لرجل آخر بثمن معلوم أريد من الثمن الاول فاذنه بذلك وباعها علی هذا
الوجه ثم بعد ذلك أراد المشتري الثاني الذي هو شريك البائع الاخير ان يحاسب البائع
علی ما يخصه من الثمن الذي باع به باذنه فانكر بیعه السابق اشريكه المذکور وادعی
اختصاصه بالابعادية المذکورة فهل اذا ثبت الشريك المذکور شراءه نصف الابعادية
من البائع له بالبينة العادلة بیعاً تاماً مستوفياً شروط الهبة لا یعتبر انكار البائع ویكون
للمشتري الشريك محاسبته علی ما يخصه من الثمن الذي باع به باذنه (اجاب) اذا ثبت
البیع المذکور بالطریق الشرعی مستوفياً شروط الهبة والازوم كما هو مذکور
لا یعتبر انكار البائع والحال هذه ویكون للشريك المذکور محاسبة شريكه المأذون
بالبیع بطریق الو كالة عنه علی ما يخصه من الثمن والله تعالیٰ اعلم (سئل) فی امرأة
تملك حصّة فی دار وساقية ونخيل وكلت أخاه فی بیعها بثمن معلوم من الدراهم فباع
الوكيل ذلك لرجل بالثمن المذکور ووضع المشتري یدیه علی ذلك مدة تزيد علی سبع
سین ثم بعد تلك المدة باع المشتري حصّة الدار المذکورة لاخر فآرادت الموكلة المذکورة
أخذها بالشفعة متعللة بانها جارتها فلم تثبت لها الشفعة بالوجه الشرعی لدى القاضی
ومنعها منها ثم بعد ذلك أنكرت البیع المذکور فی جميع ذلك وادعت ان جميعه ملك لها
وانه باق علی ملكها وأنكرت الو كالة فی البیع المذکور والحال انه فی انشاء تلك المدة
كانت تستاجر ما ذكر من المشتري وتدفع الاجرة فهل والحال هذه اذا تحقق ما ذكر من
البیع والتوكيل به بالوجه الشرعی لا تسمع دعواها المملکة فی ذلك لاسيما وقد طلبت
الشفعة فی الدار المذکورة واستاجرت ما ذكر من المشتري المذکور ویكون الحق فی ذلك
لواضع اليد المشتري المذکور (اجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر فی السؤال بالوجه الشرعی

لا يعتبر انكار المرأة المذ كورة البيع والتو كيل به وتمنع من معارضة المالك المذ كور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أخيه لا ييه وعن ورثة غيره وجميع ما كان تحت يده الا في البيت المذ كور مشترك بينه وبين أخيه لا ييه المذ كور مناصفة ومن جملة ما هو مشترك بينهما جانب ارض فباع الاخ الحى الارض المذ كور خوفا عليه من التلف بسبب طول ملكته بدون اذن باقى الورثة واستولى ثمنه من المشتري ثم بعد مضي مدة طلب باقى الورثة من الاخ البائع المذ كور ما يخصهم من ثمن الارض المذ كور وأن يحاسبوه عليه فوعدهم بالمحاسبة عليه ثم ازدادت اسعار الارض فطلب الآن الورثة من الاخ البائع ان يدفع لهم مائة دار ما يخصهم من الارض عينا او يحاسبهم على ثمنه بحسب السعر المحاصل الآن فهل ليس لهم ذلك ولا يكلف البائع المذ كور الا بما يخصهم من الثمن الذي باع به وطالبه والمحاسبته عليه والتمس ما ذكر (اجاب) ان حصلت اجازة من باقى الورثة لبيع الاخ المذ كور الارض المشتركة بينه وبينهم وكانت الاجازة صحيحة لا يكون لهم مطالبته ولا محاسبته الا على مقدار ما يخصهم من الثمن الذي باع به فقط لا على ثمنه الزائد الآن ولا مطالبة بمثله والا فلهم تضمينه مثله حيث تعذرا استرجاعه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض مملوكة من مالكها على انها كذا ذراعا كل ذراع يكذا درهما وعند استلامها وجدها انقص عما ذكر فمجلس البيع ثم مات البائع عن ورثة أنسكروا البيع المذ كور فهل اذا أثبت الشراء الرجوع المذ كور على الوجه المذ كور بالوجه الشرعي يكون له أخذ الموجود من الارض المذ كورة بحصته من الثمن او فسخ البيع (اجاب) لو باع ثوبا أو أرضا كل ذراع يكذا فوجدها المشتري أنقص بذراع أخذ الباقي بحصته من الثمن او رد الكل لتفرق الصفة عليه وكذا اذا وجدها أكثر أخذ الكل بحصته من الثمن او فسخ البيع لدفع ضرر التزام الزائد لان الذراع وان كان فى الاصل وصفا لا يبقا بله شئ من الثمن الا انه صار أصلا باقراره بذكر الثمن هذا اذا زاد دراعا كاملا او نقص ذراعا كاملا فالو زاد نصف ذراع فانه يأخذ الكل بالمسمى من الثمن بلا زيادة فى مقابلة النصف ولا خيار له لانه أنفع كمن اشترى معيافا فوجده سليما فلو نقص نصف ذراع كان اشترى الارض على انها عشرة أذرع كل ذراع يكذا فوجدها تسعة ونصفا يأخذها بتسعة فقط بلا ايجاب شئ فى مقابلة النصف مع الخيار للشترى في رده كله لتفرق الصفة وهو قول الامام وجرى عليه أبواب المثلون وعليه الفتوى فاذا ثبت البيع المذ كور بالوجه الشرعي يجرى فيه هذا التفصيل والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل آلت له دار بالارث الشرعي عن والده وهو غائب عن البلد التي فيها الدار المذ كورة مدة تزيد على عشرين سنة لم يشاهدها ثم جاءه رجل من تلك البلد وطلب شراءها منه وأخبره انها آيلة الى السقوط وانها لا تساوى الا تسعمائة قرش فباعها له على هذا الوجه ثم بعد شهر حضر جماعة من تلك البلد وأخبروه بانها تساوى أكثر من ألفي قرش ثم حضر المغبون

١٢٨٠

١٦

ذى الحجة

١٢٨٠

٢٧

مطلب فى حكم ما لو اشترى
أرضا كل ذراع بكذا
فوجدتها انقص او أكثر

الى البلد ورفع الامر الى القاضي وأثبت الغبن والتغريير لديه وحكم له بها واستتم الدار
وباعها الرجل آخر بزيادة عما أخبر به ووضع المشتري الثاني يده عليهم امدة تزيد على ثلاثة
أشهر والآن رجع المشتري الاول وانكر الغبن والغرور المذكورين متعللاً بان تلك
الزيادة إنما حصلت في ملكه والحال انه لم يجدد فيها شيئاً ولم يقم بينة على دعواه فهل
يكون حكم القاضي بما ذكر صحيحاً فاذ لا عبرة بما تعلق به المشتري المذكور (أجاب)
إذا ثبت الغبن الفاحش والتغريير في البيع المذكور بعد دعوى صحيحة بان تحقق بالوجه
الشرعي ان قيمته وقت البيع تبلغ ضعف ما يبيع به فاكثر بناء على تفسير الغبن
الفاحش بذلك وان الثمن الذي يبيع به لا يدخل تحت تقويم المقومين حين البيع بناء على
هذا القول مع اعتبار حال المبيع حين ذلك يكون للبائع قسح البيع بذلك وعلى القاضي
الحكم له به وإذا تم الحكم مستوفياً شرائطه على الوجه المذكور لا عبرة بانكار المحكوم
عليه ما ثبت عليه شرعاً ولا ينقض حكم القاضي بدون وجه شرعي والحال هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض فضاء من رجل آخر بثمن معلوم أراد المشتري
بناءها ففنعها البائع من ذلك متعللاً بأنه لم يبيع له الأرض بل البيع في السباخ ثم صالحه
المشتري على قدر معلوم من الدراهم دفعه له وأقبضها له وصدق له على البيع في الأرض
والسباخ وأذن البائع المشتري بالبناء فيها بعد التصديق وذلك بحضرة بينة شرعية على يد
القاضي وحكم القاضي بصحة ذلك والآن يريد البائع نقض البيع المذكور والصالح فهل
ليس له ذلك ويكون البيع صحيحاً فاذ (أجاب) نعم ليس له ذلك والحال ما ذكر بالسؤال
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وثلاث بنات منها
وترك مكاناً وداراً بقريّة من القرى وقطعة أرض ملكاً إيعادية تباعث إحدى البنات
ما يخصها بطريق الميراث الشرعي عن أبيها من المكان والدار والابعدية لاختيها وامها
بثمن معلوم ثم أبرأتين من الثمن وهى في حال صحتهما وسلامتهما بعد مدة من الشهور ماتت
البائعة عنهن وعن زوج فأنكر الزوج ذلك البيع وعارضهن فيه فهل إذا ثبت البيع
والشراء لمن فيما ذكر يكون البيع صحيحاً ولا عبرة بانكار الزوج وليس له معارضتهن
في ذلك (أجاب) إذا ثبت ان المرأة المذكورة باعت ما يخصها فيما ذكر لامها واختيها
بيعاً مستوفياً شرائط الصحة حال حياتها وصحتها بالاطريق الشرعي لا يكون للزوج
معارضتهن في ذلك بدون وجه ولا عبرة بانكاره مع الاثبات الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته وابن وبنت له منها وترك داراً ثم غاب الابن غيبة طويلة
وفي أثناء غيبته باعت امه واخته نصيبهما في الدار المذكورة بثمن معلوم فلما حضر الابن
من غيبته ووجد امه واخته باعاً ما ذكر اشتراه عن ابنتيها بثمن معلوم ثم بناها وكافها
من ماله لنفسه وصار ساكناً فيها امدة من السنين ثم ماتت اخته عن ولد لها فطالب ولد
الاخت خاله بحصة امه من تلك الدار فهل إذا ثبت بالوجه الشرعي ان امه وجدته باعاً

١٢٨٠

٢٩

١٢٨١

ص ٤

١٢٨١

شعبان ٢٢

شعبان سنة

١٢٨١

٢٤

ما ذكر من الدار وصار ولد الاخت لاحق له فيها يمنع من منازعة خاله في ذلك منعاً كلياً
 (أجاب) إذا أثبت الابن المشتري المذکور بيعاً اخته نصيبها من تلك الدار للأجنبي
 بمن معلوم ثم شرأه تلك الحصة لنفسه كذلك بيعاً مستوفياً شرائط الصحة والازوم
 بالطريق الشرعي لا يكون لولد البائعة منازعته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وأربع بنات بالغات وثلاث زوجات وترك ما يورث
 عنه شرعاً داراً مشتركة بين الجميع بحسب الاثر الشرعي فباع ثلاث من البنات
 وزوجة من الزوجات نصيبهن من تلك الدار شائعاً لرجل أجنبي وقدره أحد عشر قيراطاً
 ونصف قيراط بشمن قدره ألف ومائتان وخمسة وثلاثون قرشاً وذلك بالغرور والغبن
 الفاحش بقول المشتري لمن ان تلك الحصة لا تساوي الا ذلك القدر المذکور ولم اعلمت
 البائعات بالغبن الفاحش وان هن مفروقات من قبل المشتري وان تلك الحصة المبيعة
 تساوي ضعف هذا الثمن المذکور طلبن منه فسخ البيع ورد المبيع فامتنع وقال تنازات
 لسكن عن اربعة قرايط ونصف قيراط من تلك الحصة المبيعة ولا تفسخ البيع فلم
 تقبل النسوة البائعات منه ذلك ولم يرضين به وصممن على فسخ البيع فهل اذا ثبت ان
 ذلك البيع بالغرور والغبن الفاحش يكون لمن فسخه ويحجر المشتري على رد المبيع الى
 البائعات المذكورات (أجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش والغرور في البيع المذکور
 بالوجه الشرعي يكون للبائعات فسخه حيث لا مانع وفي الدر من فصل في التصرف في
 المبيع والثمن ويصح الخط من المبيع ان كان المبيع ديناً وان عينا لا يصح لانه اسقاط
 واسقاط العين لا يصح بخلاف الدين اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة
 آجرها لآخر مدة معلومة اجارة صحيحة ودفع له اجرة مجعلة ثم قبل مضي مدة الاجارة باع
 المالك الطاحونة المذكورة لرجل آخر بغير عذر ولغير وفاء دين فهل يكون البيع
 المذکور موقفاً في حق المسافر الى انهاء مدته حيث لم يرض بفسخ الاجارة (أجاب)
 نعم البيع المذکور موقوف في حق المستأجر على تمام مدة الاجارة وليس
 للمشتري نزع العين المستأجرة من يد المستأجر قبل مضي المدة والحال ما ذكر في السؤال
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل عن امرأه ورجل اشترى لموكله ارضاً بموكلة
 الرقبة معدة للزراعة من مالها بثمن معلوم بقول البائع له انها صالحة للزراعة ومغصبة
 ومنصلح معظمها وباقيها صالح للزراعة ويرغب بالابحار باجرة ذكرها البائع وانها تساوي
 الثمن المدفوع فيها من قبل الوكيل ولم يرها الوكيل ولا موكله قبل البيع ولا وقتها ثم
 توجه الوكيل بماله القديري الارض ويستلمها فراها بخلاف الاوصاف التي ذكرها
 البائع وانها خرس ومعظمها عال وواط ولم ير فيها من رعا غيرة جزء يسير متفرق وانها
 لا تساوي الثمن الذي ذكره البائع المدفوع فيها بل هناك فيها غبن فاحش ولم يرض
 الموكلان بشرائها بل رد كل منهما ومن الوكيل المبيع بخيار الرؤية والتقرير والغبن

صفر

١٢٨٢

١

مطلب يصح الخط من
 المبيع ان كان ديناً
 لا ان كان عيناً

ربيع الثاني

١٢٨٢

١٦

ربيع الثاني سنة

٢٨ ١٢٨٢

جمادى الاولى

١٠ ١٢٨٢

١٩ ١٢٨٢

جمادى الثانية

٢ ١٢٨٢

القاحش وقوات الاوصاف المرغوبة فهل يكون لهم ذلك ويحيز البائع على رد الثمن
(اجاب) كل واحد من الاوجه المذكورة بهذا السؤال على انفراد موجب لتمكن
المشتري من فسخ البيع المذكور اذا خيّر الرؤية كاف في الرد وحدهم كذا العن القاحش
مع التعرير وكذا قوات الوصف المرغوب فيه وحيث لا يكون لو كيل المشتري لهما فسخه
والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا بالشراء من مالها نفسها باعت
لزوجها في حال حياتها وصحتها يباعا صحيحا مستوفيا شرائطه الشرعية بثمن معلوم وبراءة
منه وذلك بحضرة بينة شرعية وكاتب من طرف القاضي ثم ماتت بالحادث بعد نحو خمسة
وثلاثين يوما عن ابنها الغائب وزوجها المذكور فهل حيث ثبت ذلك البيع بالبيعة
المذكورة على الوجه المسطور يكون البيت المذكور ملكا للزوج خاصا به وليس لاحد
معارضته فيه بدون وجه شرعي لاسيما وذلك البيع في غير زمن الحادث بل قبل حصوله
(اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي صدور البيع من تلك المرأة لزوجه حال صحتها وكذا
البراءة من الثمن مستوفيا شرائط الصحة والنفاذ لا يكون المبيع تركه عنها بل يختص به
الزوج المشتري وليس لاحد معارضته في ذلك والحال ما ذكره بدون وجه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة مشتركين في نخيل اثنان ماتا أحدهم عن ابنه ثم مات
الثاني عن بنته وأخيه الشقيق ثم باع الاخ الثالث النخيل المذكور بدون اذن ابن أخيه
وبنت أخيه البالغين وبدون علمهما فلما علموا بالبيع رداه ولم يحيزاه فهل اذا ثبت الاشتراك
بينهم في النخيل المذكور ولم يוכל الشريكان البائع في بيع نصيبهما ولم يحيزاه لا ينفذ البيع
في نصيبهما ويطل (اجاب) اذا لم يكن البيع المذكور باذن الشريكين البالغين وبدون ولاية
شرعية للبائع يكون البيع في نصيبهما موقوفا على اجازتهما فان اجازاه نفذ وان رداه
بطل وهذا بعد تحقق ملكهما للحصة من النخل على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اشترى بيتا من دار بمنافعه ومراقفه بموجب حجة شرعية ذكر فيها ذلك وذكر في تلك
الحجة ان يعمر المشتري المذكور من الباب الذي سيفتح على حارة أخرى ولم يمكن فتح باب من
تلك الحارة فهل اذا كان للبيت المذكور طريق أخرى من دار البائع يكون للمشتري
المذكور المرور منها والحال هذه بدون رضا البائع المسالك للدار المذكورة وتدخل هذه
الطريق في البيع حيث اشترى البيت بمنافعه ومراقفه كما ذكر (اجاب) حيث اشترى الرجل
البيت من تلك الدار بمراقفه ومنافعه وكان له طريق منها وقت البيع دخل الطريق
الخاص بالسكان في ملك البائع أو غيره بذكر المرافق وأما طريق المبيع في سكة غير نافذة
أو الى الطريق العام فلا يتوقف على ذكر المرافق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع ثورا
بحضرة اخوته البالغين لرجل آخر بثمن معلوم وقبض البائع الثمن من المشتري واستلم
المشتري الثور من البائع ووضع يده عليه أربعة عشر شهرا ثم بعد ذلك استقرض المشتري
المذكور من البائع المذكور مبلغا معلوما بموجب سند ثم بعد مدة طلب البائع من

سنة

رجب

١٢٨٣

٢٩

شعبان

١٢٨٢

٣
مطلب في حكم بيع الثمر

١٢٨٢

١٢

المشتري المبلغ المرفوع فقال المشتري للبائع أعطني وعد فلم يرض بذلك وأخذ الثور منه على وجه الرهن على المبلغ المذكور برضاه وأقر البائع المذكور بأنه أخذ الثور على وجه الرهن حتى يأتي له بالمبلغ المذكور لدى بيته شرعية تشهد بذلك ثم بعد هذا الاقرار أنكر البائع المذكور بيع الثور المذكور فهل إذا أقام المشتري بيته على اقرار البائع ببيع الثور المذكور له بالبائع المعلوم يقضى له به ويؤمر المرتهن بتسليمه الثور إلى ربه بعد اخذ دينه ولا يتوقف ثبوت الملك للمشتري على ثبوت أصل العقد (اجاب) إذا أقام المشتري المذكور بيته على اقرار البائع له بالبيع بالبائع الذي ذكره يقضى له بملك الثور ولا يتوقف القضاء بذلك على الشهادة بأصل البيع ويؤمر المرتهن بتسليم الثور إلى مالكه بعد اخذ دينه والله تعالى أعلم (سئل) في بستان مغروس نخيلا وأشجارا متنوعة بعضها لورثة ذكور وبنات بلغ وقصر وبعضه وقف باع أحد الورثة اثمار النخيل والأشجار قبل ظهورها ثلاث سنين مستقبلة في عقد واحد بثمن معلوم لا آخر فهل يكون البيع والحال هذه فاسدا ولو كان البائع وكيلا عن الناظر وعن باقي الورثة (اجاب) لا خلاف في عدم جواز بيع اثمار الأشجار قبل ظهورها ووجودها راسا وانما الخلاف في بيعها بعد الظهور قبل بدو الصلاح وقبل كونها منتفعا بها ولو علقا للدواب لا بشرط القطع فنقل قاضي خان عن عامة المشايخ عدم الجواز والصحيح أنه يجوز لأنه مال منتفع به في ثانی الحال أما لو كان بحيث ينتفع به ولو علقا للدواب فالبيع جائز باتفاق أهل المذهب اذا باع بشرط القطع أو مطلقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عدة لصناعة النحاس سامها لابنه ليستغل عليها وما يتيسر من ذلك يصرفه لنفقة أبيه ونفقته فاستمر الابن يشتغل عليها الرجل مدة واجتمع للرجل المذكور على الابن المذكور مبلغ مما دفعه اليه نظير عمله فباع الابن تلك العدة لرب المبلغ مع بقائها في ملك أبيه بدون اذنه ولم يكن ضامنا له فيما تأخر عليه ولم يجز المالك للعدة المذكورة بيع ابنه مع ان قيمة العدة المذكورة تبلغ أربعة آلاف قرش وما على الابن المذكور لا يزيد على سبعمائة قرش فهل اذا ثبت ان المالك للعدة المذكورة هو الابن دون ابنه البائع يكون له والحال هذه فسخ البيع الذي صدر من الابن للرجل المذكور في نظير ما عليه من الدين ولو فرض ان الابن ضامن لابنه بل يارم المدين أو أبوه ان ثبتت كفايته بدفع ذلك المبلغ (اجاب) نعم لمالك تلك العدة بعد ثبوت ملكه لها بالطريق الشرعي فسخ بيعها الصادر من ابنه بدون اذنه حيث لم يجزه ويلزم الابن أو الابن ان كان ضامنا بدفع ما بذمه الابن لربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضا بعضها خارجة والبعض عشورية فباع جميعها صفة بما فيها من الابنية والمهمات والأشجار والمواشي والواهورات والزرعات وشرط على نفسه في صلب عقد البيع انه يأتي للمشتري بأمر من ولي الامر ان يكون البلد التي بها الاطيان عهدة له مثل ما كانت له وجعل هذا الشرط مقارنا للبيع مع كونه غيبا وغر المشتري بغيب فاحش لا يتحملة المبيع فهل والحال هذه يكون للمشتري

في حق البيع حيث وقع بهذا الشرط وما حكم الله (أجاب) البيع فيما هو معمولك يفسد بالشرط الفاسد وهو وما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لأحد المتعاقدين أو لثالث فهو من أهل الاستحقاق ولم يجز به العرف ولم يرد به الشرع وكان مشروطاً في صلب العقد كما ذكر في السؤال وكذا يكون للمشتري الرجوع بالعيب الفاحش مع التعرير من البائع فيما ذكرنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توافق مع رجل آخر على أن يشتريا وابور السقي الأرض ويوضع في أرض أحدهما بداعي كون الشريك الآخر لم يكن له أرض على الماء يوضع فيها الوابور المذكور وما تعطل من الأرض التي يوضع الوابور المذكور فيها وتجري فيه المياه لغيط الآخر يؤخذ بدل ما يخصه فيها من أرض الآخر التي يحوض معلوم وأن يكلف كل واحد الأرض التي تخصه من أرض الآخر عليه وذلك كله بموجب شرطية مختومة بختم كل منهما من غير اطلاع الحكومة ومدة واذنها في ذلك من جهة المبادلة في الأرض والمحال أن أرض كل منهما خراجية أميرية فهل إذا اشترى الوابور المذكور ووضع في الأرض المذكور وأبى أحدهما أن يعطى الآخر شيئاً من أرضه الموصلة للماء الوابور لأرض الآخر لا يجزى على ذلك وإذا باع كل منهما حصّة لشريكه في الوابور المذكور يكون البيع صحيحاً وما حكم الشرع (أجاب) إذا لم يتم الإسقاط في الأرض الأميرية ولم يستوف شرائطه المعتبرة لا يعول عليه وإذا باع أحد الشريكين نصيبه من الوابور لشريكه بيعاً باتاً مستوفياً شرائطه يحكم بحكمته بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور أربعة وزوجة باع في صحته لزوجته وثلاثة من أولاده المذكورين ثلاثة أرباع ساقية وداراً وعشرة قراريط في طاحونة بثمن معلوم قبضه البائع المذكور وكان أحد الثلاثة والزوجة حاضرين وقت عقد البيع والاثنيان غائبان فقبّل أخوهما البيع من والدهن أنفسهن وعنهما مع الإضافة لهما في شطري العقد وقبلت الزوجة عن نفسها فلما حضر الغائبان أجازا الشراء الصادر من أخيهما في غيبتهم لهما واستلم الجميع المبيع ووضعوا أيديهم عليه إلى أن مات والدهم البائع المذكور فهل والحال هذه يكون البيع نافذاً صحيحاً للزوجة والثلاثة ولا شيء لأخيهما الرابع في المبيع المذكور حيث كان ما ذكر كله ثابتاً بالبينّة الشرعية (أجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة مشتركين في مائة وخمسة عشر ذراعاً من أرض باعها أحدهم بدون علم بقية الورثة واذنهم وسلمها للمشتري ثم لمساها لم بقية الورثة بالبيع فبعضهم لم يجزوه وأجازوه البعض الآخر فهل والحال هذه لا ينفذ البيع في نصيب البعض الذي رد ولم يجزوه وينفذ في نصيب البائع وحصة من أجازوه (أجاب) بيع بعض الشريك نصيب الباقي بدون إذنهم وقوف على أجازتهم فمن أجاز البيع منهم فقد في نصيبه فقط ومن رده بطل في نصيبه حيث لا ولاية للبائع عليه في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكاناً من آخر بثمن معلوم وبعد استلامه وسكنه وجد به عيباً ينقص من قيمته كثيراً عند

ذی القعدة

التجار فهل يكون للمشتري المذ كور فسخ البيع والرجوع بثمنه على بائعه حيث الحال
 ما ذكر سيما ولم يتحرر بالبيع المذ كور حجة من قاض (أجاب) نعم يكون للمشتري فسخ
 البيع بالعيب القديم المذ كور بعد ثبوته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
 من مجلس استئناف مصر في ٦ محرم سنة ٨٣٠ عن إفادة المحكم الشرعي فيما يأتي
 أيضا حيث استفتي عنه من حضرة مفتي الاحكام فاعتذر بعيائه وصوره السؤال في
 امرأة تسمى مريم تلك مكانا خربا مشحونا بالأتربة وبداخله قاعة أرضية فانهدمت القاعة
 على المرأة المذ كورة وماتت بسبب ذلك عن وارثين لها أخ وزوج وبوقت وفاتها
 لم يستحصل على حصة المسكان المذ كور بسبب وضع الردم عليها ولا خيها ولد توجه الى
 الحجاز وقت وفاة عمته وأقام مدة خمس وعشرين سنة وحضر في سنة خمس وستين
 فوجد والده وزوج عمته توفيا فاجرى الولد المذ كور مع باقي ورثة والده وورثة زوج عمته
 بيع المكان المذ كور لشخص بمبلغ ألف ومائتي قرش عمله دار حجة وتكررت الحجة اللازمة من
 المحكمة والمشتري المذ كور اجري فيه بناء ونقل أتربة ثم بعد ذلك اجري بيع المسكان
 المذ كور لشخص بمبلغ ٢٨٥٤ قرشا عملة صاغا والمشتري الثاني المذ كور اجري بناء في
 المسكان المذ كور على مقتضى رسم التنظيم وفي سنة احدى وثمانين ظهر رجل وادعى
 بان رجلا اشترى المسكان من واري المرأة المذ كورة المذ كورين وأبرز حجة الشراء
 في ٢٠ محرم سنة ١٢٤٦ ومعها الحجة التي تشهد بالتقليد الى المرأة المذ كورة تاريخها
 ٢٥ شعبان سنة ١٢١٨ ثم المشتري المذ كور باع المسكان المذ كور في ١٥ محرم
 سنة ١٢٥٠ للمدعي المذ كور بموجب حجة وأعطاه المحتين السالف ذكرهما ولما ان صار
 توريته الحج المذ كورة لورثة وورثة مريم المذ كورة اقتنعوا بما فيها وصدقوا ان المسكان
 المذ كور ملكه المدعي المذ كور على موجب ما وانهم يردون مبلغ ١٢٠٠ قرش عملة دار حجة
 الى المشتري منهم وان المشتري المذ كور ومن باع له المذ كور يطالبون بقيمة التكاليف
 التي أجروها بالمسكان المذ كور من بناء ونقل أتربة فسا الحكم (أجاب) اذا كان الاستحقاق
 في المبيع بالنسبة لمن باع له ورثة الوارثين والمشتري منه ثابتا بالبينة الشرعية أو اقرار
 المشتري الاول والثاني يكون للمشتري الاخير الرجوع على بائعه الذي هو المشتري الاول
 من ورثة الوارثين بالثمن الذي دفعه اليه ثم يرجع المشتري الاول المذ كور بالثمن الذي
 دفعه لورثة الوارثين عليه - وم يكن للمشتري الثاني الرجوع على بائعه بقيمة البناء مبغيا
 لا مقبولا على القيمة ما يمكن نقضه وتسليمه ان سلم الانقاض اليه وكان قد بني بانقاضه
 المملوكة له املو بني بنقض المسكان المستحق فلا رجوع له بشئ سوى الثمن كما انه لا يرجع
 بما أنفق من طين ونحوه ولا باجرة الباني ونحوه اذا بني بانقاضه المملوكة له ثم المشتري
 الاول يرجع أيضا بقيمة ما بناء على ورثة الوارثين البائعين له ان سلمهم الانقاض التي بني
 بها أيضا ان كان قد بني بانقاضه المملوكة له على الوجه السابق ذكره في المشتري الثاني

محرم

٦

١٢٨٣

مطلب تعتبر قيمة البناء
 في الرجوع بالاستحقاق
 يوم التسليم

محرم سنة

٢٧ ١٢٨٣

ربيع الاول

٥ ١٢٨٣

جاءى الاولى

٢٢ ١٢٨٣

شوال

١٢ ١٣٨٣

وتعتبر قيمة الاتفاض يوم التسليم فان لم يسلم كل منهما ما بائعه الا تفاض التي بيني بها
لا يكون له الرجوع على بائعه الا بالثمن فقط ولا رجوع لخدمته ما بما أنفق في نقل
التربة او نحوها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف جاموسة من آخر بثمن
معلوم على انها سليمة من الغش وان كانت عرجاء لينتفع بنتاجها وابنها ثم ظهر انها
مغشوشة بداء في جوفها قديم وهذا كمت عند المشتري بغير صنعه ولم يوجد منه ما يدل على
الرضا بهذا العيب وكان هلا كها بسبب العيب المذ كور فهل اذا تحقق ذلك شرعا يكون
للمشتري الرجوع بنقصان العيب على بائعه حيث لا مانع من ذلك (أجاب) نعم يكون للمشتري
الرجوع على بائعه بنقصان العيب المذ كور والمحال ما ذكر وطريق الرجوع بالنقصان ان
يقوم المبيع بلا هذا العيب ثم مع العيب وينظر في التفاوت فان كان مقدار عشر القيمة
رجع بعشر الثمن على انفراده وان كان أقل أو أكثر فعلى هذا الطريق ولا بد ان يكون
المقوم اثنين يخبران بلفظ الشهادة بحضرة البائع والمشتري والمقوم الاهل في كل حرفة كما
في رد المحتار في خيار العيب والله تعالى أعلم (سئل) في ابن تربي في حضان أبيه حتى يبلغ
وصار يعمل لآبيه في أرضه ومواشيه مدة وهم في معيشة واحدة ثم تشاجر معه أبوه وطرده
ولم يعطه شيئا فانفرد الابن عن أبيه وصار يكسب وهو في معيشة وحده حتى حاز بعض
مواش وجبو بامن الزراعة خارجا عن أبيه ثم بعد ذلك تصالحا مع بعضهما واشترى الاب
مواشى وحبوب ابنة المذ كورة منه بثمن معلوم وكتب الاب عليه لابنه ثمن المواشى
والحبوب التي اكتسبها خارجا عن أبيه في سند على يدي بينة من المسلمين فهل اذا اراد الابن
اخذ ذلك من أبيه يجب له ذلك حيث ان ذلك باق بزمته بدون دفع ولا ابراء ولم يدع الاب
دفع ذلك لولده بل يمتنع عن دفعه طمعا في مال ولده الذي اكتسبه حال انفراده عن أبيه
(أجاب) نعم يجب الابن المذ كور لاخذ ثمن ما باعه من ماله المملوك له من أبيه ويؤثر الاب
بدفعه اليه اذا تحقق ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
يملكون دارا بطريق الارث عن مورثهم والمحال انهم غائبون فباع أحد الورثة
المذ كورين الدار المذ كورة بثمن معلوم واجاز بعض الورثة البيع المذ كور والباقي لم
يجز والمحال انهم بلغ وقصر سيما ولم يكن البائع المذ كور وصيا عليهم فهل يكون البيع
صححا نافذا في نصيب البائع ومن اجاز منهم دون من لم يجيزوا (أجاب) نعم يكون البيع
نافذا في نصيب من باع ومن اجاز البيع دون نصيب الباقي بدون وكيل وولاية واجازة
شرعيات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر اغناما معلومة بثمن معلوم ثم
ماتت الاغنام عند المشتري بعدما اطلع على عيب قديم فيها كان عند بائعها ويريد
احساب ما نقص بالعيب بعد ثبوته على البائع بالوجه الشرعي ولم يصدر من المشتري
ما يدل على الرضا بالعيب فهل له ذلك واذا برهن البائع على حدوث العيب والمشتري
على قدمه تقدم بينة المشتري على بينة البائع (أجاب) نعم للمشتري الرجوع بنقصان

العيب القديم بعد ثبوته شرعا والحال ما ذكر بالسؤال بعدم موت المبيع والقول للبائع في حدوث العيب بيمينه الا ان يقيم المشتري البيعة على قدمه ولو اقاما بيعة قدمت بيعة المشتري على قدم العيب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى اغناما من شخص بثمن معلوم وقبضها ثم تبين له ان بها عيبا قديما عند البائع ينقص ثمنه عند التجار وهلك بعضها في يده بالموت بسبب العيب المذكور وبقي البعض في يده ولم يوجد من المشتري ما يدل على رضاه بالعيب بعد اطلاعه عليه فهل اذا تخاصم مع البائع وثبت عليه ان بالمبيع عيبا قديما عند البائع ولم يوجد منه تصرف في المبيع بعد اطلاعه على العيب ولا ما يدل على رضاه به يكون له رد الباقي من المبيع على بائعه والرجوع عليه بنقصان العيب فيما هلك بدون فعله على الوجه المشروح (اجاب) اذا اثبت المشتري ان بجميع المبيع عيبا قديما عند البائع وقد هلك بعض الاغنام المشتراة بالموت ولم يوجد من المشتري ما يدل على رضاه بالمبيع بعد علمه بالعيب يكون له رد ما بقي على بائعه ويرجع بنقصان العيب فيما هلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك أرضا عشورية لازراعة توافقت مع امرأة أخرى على بيعها لها فباعتهما المالكة المذكورة للأخرى فاشتريتهما بثمن معلوم والحال انه لم يحصل من المشتري المذكورة رؤية الأرض لا قبل البيع ولا بعده بل ارسلت وكيلها من طرفها بعد العقد لتنظر الأرض المذكورة هل هي موافقة أم لا فذهب الوكيل ورأى الأرض المذكورة فلم يرض بها ولم تهجبه ولم يقبضها فخاف واخبر موكلته بذلك فردت البيع ولم ترض بالشراء المذكور فهل والحال ما ذكر يكون للشترية المذكورة الفسخ للبيع المذكور ويلزم البائعة رد ما قبضه من الثمن للمرأة المشتري المذكورة (اجاب) نعم للمرأة المذكورة فسخ البيع بخيار الرؤية حيث اشترت ما لم تره هي ولا وكيلها قبل الشراء وهذا حيث لا مانع وفي الدر من خيار الرؤية قوله ان يرددها اذا رآه وان رضى بالقول قبله ولو فسخه قبلها صح فسخه في الاصح بحر اه ثم قال وكفى رؤية وكيل قبض ووكيل شراء لرؤية رسول المشتري وفي رد المختار لو وكله بالرؤية مقصودا وقال ان رضيته فسخه لا يصح ولا تصير رؤيته كروية موكله جامع الفصولين قال في البحر لانها من المباحات لا تتوقف على وكيل الا اذا قوض اليه الفسخ أو الاجازة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بمقد صحيح من آخر أرضا عشورية بثمن معلوم نقده للبائع وقبض المشتري الأرض المذكورة ثم بعد مدة تفادى البيع المذكور وأراد البائع استرداد الأرض قبل رد الثمن الذي قبضه من المشتري فامتنع المشتري من تسليم الأرض المذكورة حتى يأخذ الثمن فهل يكون للشترى حق حبس الأرض المذكورة لاجل استرداد الثمن من البائع (اجاب) نعم له ذلك والحال ما ذكر في الدر المختار وحواشيه من باب البيع الفاسد والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة باعت جاريتها الزوج بنتها واستأهها المشتري المذكور ودفع بعض دراهم من اصل ثمنها إلى المرأة المذكورة ثم بعد مدة ستة أشهر أرادت البائعة أخذ باقي الثمن

ذی الحجة
مطلب اختلاف في حدوث
العيب وتقدمه فالقول
لمدعي الحدوث والبيعة
لمدعي القدم وتقدم
عند التعارض

١٢٨٣

محرم

١٢٨٤

مطلب الفسخ قبل الرؤية
يصح دون الرضا
مطلب مجرد التوكيل
بالرؤية لا يفيد
مطلب للشترى حبس
المبيع بعد الفسخ لاسترداد

الثلث

صفر

١٢٨٤

٨

٢١ ١٢٨٤

مطلب في كيفية التحالف
عند اختلاف المنبأين
في مقدار الثمن وشروطه

جادی الاولی

٢٧ ١٢٨٤
مطلب اذا كان الحد الى
البحر والبحر تاو نزل
عن جزء لا يدخل في
المبيع
مطلب ساحل البحر لا يملك

جادی الثانية

٣ ١٢٨٤

من المشتري فاختلفا في مقداره فالباثمة تدعى ثمنها معلوما والمشتري يدعى اقل منه ولا بينة
لا حدم منهما على دعواه فهل يجري التحالف بينهما بان يحلف كل منهما على ما ادعى
ويفسخ البيع بينهما بالطلب وترجع الجارية الى تلك المرأة المذكورة بعد دفع ما اخذته
من المشتري الثابت بالوجه الشرعي (اجاب) حيث اختلف المتبايعان في مقدار الثمن
والمبيع قائم ولم يحدث به شيء يمنع من وده ولم يخرج عن ملك المشتري ولا بينة له ما على
دعواه ما ولا لاحدهما ولم يرض أحدهما بدعوى الآخر فانهما يتحالفان ويبدأ بيمين
المشتري لكونه المنسكرو يفسخ القاضي البيع بعد يمينهما ولا يفسخ بمجرد التحالف ولا
بفسخ أحدهما وحده بل بفسخهما او فسخ القاضي ولو يطلب أحدهما وأيهما انكسر عن
اليمين لزمه دعوى الآخر بالقضاء ويقتصر في اليمين على نفي دعوى الآخر في الاصح كما
في التنبؤ وشرحه والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس استئناف مصر عما يقتضيه الحكم
الشرعي في المادة الوارد في شأنها افادة المحافظة بتاريخ ٦ جادی الاولی سنة ١٢٨٤
التي مضمونها قد علم من افادة المجلس الواردة بتاريخ ٢٩ صفر سنة ١٢٨٤ ان
حضرات السادة العلماء اجابوا عن الارض المواجهة الى بناء ديوان الجرك سابقا من
الجهة الغربية السكان بمصر القديمة وسبق بيعه الى الخواجا يوسف ميخائيل انه بمقتضى
الحجة تكون الارض المذكورة لحد البحر داخله فيما هو محرر بالحجة وحيث من المعلوم
ان في مثل هذه الايام يصير علو النيل الى حدود معلومة وفي اوقات نزول النيل ينحط
الماء عن تلك الحدود فلم يفهم ان كان بمقتضى كون الحجة تدخل في الارض لحد البحر
يكون ما نزلت عنه المياه في ايام تحريق النيل من ضمن البحر وليس للمشتري للمحل المذكور
فيه حق أم كيف لهذا اقتضى مخابرة سعادتك لاجل من بعد رؤية ذلك بالمجلس العلمي
تموضع الافادة الكافية لاجراء اللازم (اجاب) حيث كان حد البحر معلوما يصل اليه
الماء يكون انتهاء الحد اليه ولا يدخل في المبيع الحد وبذلك ما ينزل عنه الماء في بعض
الاقوات اذ هو من البحر ولو فرض انه يسمى بحرا في بعض الاوقات ولا يسمى بحرا في
بعض آخر لا يدخل ذلك أيضا اذ هو حينئذ مشكوك فيه والاصل المتيقن عدم الملك فلا
يزول بالشك على ان ساحل البحر لا يملك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشترت واحصة
في عقار من ملاكه بثمن معلوم من غير ان يروه قبل البيع ولا وقت البيع بل كان ذلك
على مقتضى اخبار الدلائل ثم لما اووه لم يعجبهم لغيرته ما سمعوه فهل يكون للمشتري
المنزكورين فسخ البيع المذكور بخيار الرؤية حيث لم يوجد منهم ما يدل على رضاهم
بالمبيع بعد رؤيته ويكون لهم استرداد العربون الذي دفعوه من أصل الثمن (اجاب) نعم
يكون للمشتري المذكورين فسخ البيع المذكور بخيار الرؤية والحال ما ذكر بالسؤال
والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين باعا لبعضهما ما عثم وبابنية في أو ان معلومة مغطى
على كل منهما احقية الحار وأحدهما أعطى الآخر فدرا من الدراهم نظير الزيادة التي

فى محله وبعد تحقق الحال نظر كل الى ما احتوى عليه فرأى الاخذ للدرهم انه مغدور
فى ذلك فرجع على المعطى واحضر جمعا من أهل حرقه فرأوا ان المعطى يدفع قدرا
من الدراهم زيادة فى ثمن ما أخذه على ما دفعه او لا وتراضيا على ذلك وانعقد البيع
بينهما بعدم معلومية ما يبيع من الجانبين واتفقا على انه يصير خصم تلك الزيادة من اصل
المطالوب للمعطى من الاخذ المذكور فبعد ذلك توقف فى خصم القدر المعلوم فهل والحال
هذه يجبره الى الخصم حيث وقع الرضا بينهما على ذلك (أجاب) نعم يجبر على خصم ذلك من
دينه أو دفعه اليه حيث زاده فى الثمن وقبل الاخر فى المجلس حال قيام العوضين لجهة
الزيادة حينئذ قال فى الهندية الزيادة فى الثمن والتمن جائزة حال قيامهما سواء كانت
الزيادة من جنس الثمن أو غير جنسه وتلحق باصل العقد ولو ندم المشتري بعد ما زاد يجبر
اذا امتنع وفى الرد بالعيب وغيره تعتبر الزيادة كانه باعه مع هذه الزيادة واذا زاد فى الثمن
لا بد ان يقبل الاخر فى المجلس حتى لو لم يقبل وتفرقا بطلت كذا فى الخلاصة انتهى
والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما مضمونه فى امرأة توفيت عن بنتها القاصرة
من زوج مطلق غائب بجهة البحر الابيض وخرجت من العدة وعن اخواتها لوالدها
ومخلف عن المرأة المذكورة منزل فخص البنت النصف والنصف الاخر للاخوات وقد
أعطى قول من اخوات المتوفاة عن بيع المنزل جميعه بثمان معلوم ووقع السماح من اخوات
المتوفاة فى البيع على مقتضى الثمن الراسى عليه المزداد وفى أثناء ذلك توفيت البنت عن
أبيها الغائب وصار النصف حقها لا يهاقهل والحال هذه يجوز بيع النصف حق
الغائب قبل معلومية وراثته ولو ان المنزل غير متخير وقابل للسكنى واستغلال الاجرة
أم لا (أجاب) لا يجوز بيع نصيب الغائب من العقار المذكور والحال هذه بدون
وكيل عنه ولا وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخر نوعا معلوما
من المعز بشرط انها بلدية بثمان معلوم من الدراهم مؤجل ثم غاب البائع من وقت البيع
وتبينت انها غير بلدية بل شامية وجبيلية ثم أراد الرد على البائع فلم يجده حتى هلك
حتى أنقضا فى مدة قريية ثم بعد حلول الاجل رجع البائع وطالب المشتري بالثمن فامتنع
من دفعه متعللا بالوجه المذكور فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى وكانت البلدية
أعلى قيمة من الشامية يقوم كل صنف بقيمته ويسقط فضل ما بينهما عن المشتري
ويرد الباقي (أجاب) اذا شرط فى البيع وصف مرغوب فيه فتمين خلافه خير المشتري
بين أخذه بكل الثمن أو رده فلو امتنع الرد بسبب ما كهلك المبيع هنا يقوم مع الوصف
المرغوب فيه ومع عدمه ورجع المشتري بالتفاوت فان كان مقدار العشر رجع بعشر
الثمن وان كان باهل أو أكثر فبحسابه كما يستفاد من الدرر وحاشيه فيسقط ذلك من الثمن
هنا والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى المبيع بعده صحيح اذا قبضه المشتري
ودفع الثمن الى البائع ثم فسخ عقد البيع فهل يكون للمشتري حق حبس المبيع الى أن

١٢٨٤

١٤

مطالب فى الزيادة فى الثمن
والتمن وشروطها

رجب

١٢٨٤

١

١٢٨٤

٦

مطالب اداقات الوصف
المرغوب فيه وهلك
المبيع فى يد المشتري
يرجع بالتفاوت

يقبض الثمن الذي دفعه نقدا الى البائع ويكون المشتري احق بعين المبيع من سائر
 غرماء البائع اذا كان عليه ديون لغيره ومقدماء عليهم كالرهن الصحيح حتى يستوفي الثمن
 الذي دفعه الى البائع حال التبايع أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يكون للمشتري المذكور
 حبس المبيع الى استيفاء الثمن الذي دفعه الى البائع حال العقد بعد الفسخ وهو احق
 بالعين من سائر الغرماء ومقدم عليهم كالرهن الصحيح كافي الدروحو واشييه من البيع
 الفاسد والاجارات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وترك له دارا
 مشتملة على طاحونة لا يشريك له في الدار المذكورة ثم أخذ الابن الى خدمة الميرى وهو
 قاصر ومكث في خدمة الميرى خمس عشرة سنة ثم بعد حضوره للبلد وجد جماعة يطعنون
 في تلك الطاحونة فسألهم عن ذلك فادعوا انهم اشتروا سبعة قراريط من عك فلان
 واظهروا بذلك حجة وادعوا انه مضى على ذلك عشرون سنة فلم يجز البيع المذكور وقال
 ليس لعمى فيها حق فهل اذا أثبت الابن المذكور ان الدار المشتملة على الطاحونة
 تلقاها بالارث عن أبيه بالوجه الشرعى حيث كان معذورا بغيبته المذكورة مسافة
 القصر وان عمه البائع لمؤلاء الجماعة لاحق له في الطاحونة لا يصح بيع عمه المذكور
 ويمنعون من معارضتهم له في القراريط المذكورة أفيدوا الجواب (أجاب) اذا أثبت
 الابن المذكور استحقيقه جميع الطاحونة بالارث عن أبيه بالوجه الشرعى ولم يكن هناك
 مانع من سماع دعواه بها على الجماعة المذكورين ولم يجز بيع عمه ما باعه منها ولم يكن
 لعمه ولاية بيع ذلك بطريق شرعى يبطل البيع وتؤثر الجماعة بتسليم المدعى به الى
 المالك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قدرا معلوما في أرض بها
 اشجار فباع الرجل المذكور ذلك القدر المعلوم لرجل معلوم بثمن معلوم واشتراه منه
 بالغبن الفاحش الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين مع الغرور واستلم المشتري ذلك
 المشتري ووضع يده عليه ثم مات البائع المغبون عن ورثة ثم بعد مدة قامت الورثة
 ينازعون المشتري ويريدون استرداد المبيع منه بسبب الغرور والغبن الفاحش
 المذكورين فهل والحال هذه ينتقل الرد بالغبن الفاحش والتغري الى الوارث أم لا
 أفيدونا الحكم الشرعى في ذلك ولكم الثواب (أجاب) هذه المسئلة لان نص عليها في أصل
 المذهب وانما اختلف المتأخرون فيها فبعضهم افتى بان الوارث ينتقل اليه الرد بالتغري
 مع الغبن الفاحش وبعضهم افتى بعدمه وهو الأرجح لكون ذلك من الحقوق المجردة
 فلا يورث بخلاف خيار العيب فيخلفه الوارث فيه لانه يرث خياره لان المستحق فيه جزء
 فائت فيسقط ما يقابله وكذا فوات الوصف المرغوب فيه فانه بمنزلة جزء من المبيع فيقابله
 جزء من الثمن حيث كان الوصف مشروطا فاذا فوات يسقط ما يقابله تحكيما والعيب وحكم
 المسئلة مستفاد من الدورود المختار من خيار الشرط وان خرب المراجعة والله تعالى أعلم
 (سئل) في مكان مشترك بين شخصين أجزأ أحدهما حصته منه من شريكه الا تخوم مدة

سنة رجب

٣٢ ١٢٨٤
 مطلب للمشتري حبس
 المبيع بعد الفسخ الى
 استيفاء الثمن وهو
 احق من سائر الغرماء

شعبان

٢١ ١٢٨٤

٢١ ١٢٨٤
 مطلب فيما قيل في
 ميراث الفسخ بخيار
 الغبن والتغري وعدمه
 وخيار العيب وفوات
 الوصف المرغوب فيه

وتجمل من أجزائها هل إذا باع المؤجر المذکور المحصة المستأجرة من رجل آخر قبل مضي
مدة الاجارة ولم يحز الشريك المستأجر المبيع المذکور يتوقف البيع الى تمام مدتها ولا
يجبر المستأجر على قبض أجرة المدة الباقية من اجارته وتسليم المحصة المذکور فلتستريها
للحال وهل اذا كانت المسئلة بحالها وباع المؤجر المحصة المستأجرة من شريكه المستأجر بعد
ما باعها من غير المستأجر يجوز البيع من المستأجر المذکور ويكون نقض البيع الاول
من غير المستأجر أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يتوقف البيع في حق المستأجر على اجارته
او مضي المدة اذا لم يكن البيع لعذر دين على المؤجر لا وفاء له الا من ثمن العين المستأجرة
واذا باع المؤجر المستأجر من رجل ثم باعه من المستأجر قبل الاجارة الاول ولم يكن باذنه
جاز البيع من المستأجر ويتنقض البيع الاول على ما في الهندية ونور العين مقتصر عليه
ومثله في جامع الفصولين الا انه ذكر فيه اختلاف الافتاء في جواز البيع الاول أو الثاني
مقدمًا جواز البيع الثاني بالعزو الى افتاء صاحب المحيط ونصه من الفصل الثاني
والثلاثين باع الرهن رهنه بلا اذن مرته ثم باعه من المرتهن جاز البيع من المرتهن
ويتنقض البيع الاول وكذا المؤجر لو باع المستأجر من رجل بلا اذن المستأجر ثم باعه من
المستأجر جاز البيع من المستأجر وهو تنقض للبيع الاول وكذا في البيع المجائر المعروف
ببيع الوفاء اذا باعه البائع من رجل با تابلًا اذن المشتري ثم باعه من المشتري بيعًا با تانفذ
البيع الثاني وبطل الاول وهذا لان الاول موقوف والثاني بات فيطله كذا في
صاحب المحيط وقال غيره من المتأخرين ينفذ البيع الاول وبه افتى خ راجع الى قاضي خان
وقال واحد من الثقات رأيت رواية انه ينفذ البيع الاول لا الثاني انتهى والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل غاب عن بلده مدة سنين وله فيها بيت فتوفي في غيبته وتلك النعمة تزيد
على سافة القصر والجمال ان له ولدا كان معه فبعد وفاة أبيه رجع لبلده للاقامة والمكث
في بيت أبيه فوجد عمته تصرف فيه بالبيع والجمال انها لم يكن لها فيه حق لا بارت ولا غيره
وليس للولد ولي فبازع الولد في ابطال البيع وهو وصي واستمر النزاع الى الآن فهل
والجمال هذه له بعد بلوغه رد البيع المذکور أم لا أفيدوا الجواب (أجاب) اذا ثبت الولد
المذکور واستحقاقه البيت المذکور عن أبيه خاصة في وجه المشتري بالوجه الشرعي ولم
يكن للبائعة ولاية ببيعها ولم يحز البيع اجارة صحيحة يحكم برده اليه حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) بافادته وأردته من حضرة وكيل المصالح السنية مؤرخة ١٤ رسة ٨٥ بطلب
الافادة عما يرغبه حضرة قاضي ولاية المنصورة فيما مضمونه وردت افادة المديرية بتاريخ
١١ شهره تتضمن أنه صادر دفع مبلغ ١٨٥٣٦ قرشا وعشرين فضة ثمن ٦٨٩٨
ذراعا التي وجدت زيادة بشون وواوور محلة دنسا والبراح الذي امامه ومحل ديوان
الحفالك وترغب ايقاع صيغة البيع الشرعي في الارض المرقومة باسم الحضرة الخديوية
وان الوكيل في قبول الشراء حضرة مفتة ش جفالك الدقهلية وتوضح بافادته المديرية

١٢٨٥

٧

مطالب وقف بيع المستأجر
لغير دين على اجارة
المستأجر
مطلب باع المستأجر
بلا اذن مستأجره ثم باعه
من مستأجره هل ينفسخ
الاول وينفذ الثاني اولا
خلاف

ربيع الثاني

٣

١٢٨٥

المذكورة ان ذلك يكون بعد اعطاء افادة عن مقدار الرسم وحصول سعادته كالاصول
ومع عدم المانع الشرعي وحيث ذلك والارض المرقومة حق الميرى كما هو واضح
بالاوراق وليس لاحد التصرف فيها بالبيع شرعا سوى سعادة افندينا الخديوى الاعظم
والوكيل عن سعاده في بيع الارض الاميرية المماثلة لذلك سعادة افندينا ناظر المالية
ومفتش عموم الاقاليم المأذون لحضرته من قبله بالبيع لمن يشترى والمرغوب الا ان هو
الشراء باسم الحضرة الخديوية والاصول الشرعية في مثل ذلك ان يكون البيع أولا من
وكيل الحضرة الدورية لاجنبي بالثمن الذي جرى دفعه بحسابات الميرى وبعد تمام عقد
البيع واستيفائه يشترى من الاجنبي باسم الحضرة الخديوية ليكون ذلك موافقا للاصول
الشرعية وتكون الحجج والحال هذه مستوفية شرعا والذي يلزم حينئذ رسم وعوائد عن
البيع الاول باعتبار المائة خمسة ورسم وعوائد البيع الثاني كذلك فاذا وافق ذلك
واستصوب فيها والا اذا كان لا بد من صدور البيع من حضرة المدير بالوكالة عن سعادة
افندينا ناظر المالية ومفتش عموم الوكيل عن سعادة افندينا الخديوى الاعظم
والمشتري هو حضرة مفتش جفالك الدقهلية بالوكيل عن سعادة افندينا الخديوى
الاعظم كما هو صريح ما في الاوراق فيمثل من حضرة مفتي افندي المحروسة او حضرة
مفتي افندي الاحكام عن موافقة ذلك من عدمه وعلى حسب ما يفيد احدهما يتبع
الاجراء بوجبه ولهذا لم تحريره (اجاب) ما افاده حضرة قاضي المنصورة هو الموافقة شرعا
اذا ما ذكره هو الخيل في شراء سعادة والى الامر لنفسه من وكيل بيت المال ما آل بيت
المال مع مراعاة المسوخ لبيع العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لا خربضاعة
بثمن معلوم بيعا با تاصححا ونقلها المشتري وسافر بها الى بلدة وارسل للبائع جوابا يخبره
فيه بان البضاعة المذكورة لم يحصل فيها بيع ولا رغبة لاحد فيها عندنا ويطلب منه
الاقالة فيها فارسل له البائع جوابا يخبره فيه انك ان ارسلتها لنا قبل مضي عشرة ايام
نقبلها وان اخرجتها عن المدة المذكورة فلا يلزمنا قبولها وضي بعد ذلك نحو ثلاثين يوما
ولم يرسلها للبائع في المدة المذكورة مع تمكنه من ذلك فهل يؤمر المشتري والحال هذه
بدفع ثمن البضاعة المذكورة للبائع المذكور ولا تكون هذه اقالة صحيحة للتعلق
المذكور (اجاب) مجرد ما ذكر لا تصح الاقالة به فاتها لا يصح تعليقها بالشرط وان كانت
لا تفسد بالشرط الفاسد فاذا كان البيع المذكور ثابتا صحيحا يؤمر المشتري بدفع الثمن
الى البائع حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن
معلوم بمقتضى بيعة تشهد له بذلك وسند شرعي من نائب بلدهم واقام فيها مدة معلومة نحو
ثمان سنين ثم مات المشتري عن ورثته واقاموا فيها نحو اثنتي عشرة سنة بلا منازع ولا
معارض لهم في المدة المذكورة ثم بعد ذلك ادعى البائع على ورثة المشتري بان الدار
المذكورة لم يبيعها المورثهم وانها باقية في ملكه ووضع يده على بعضها وهم جدارا منها

١٥
١٢٨٥
مطلب في الطريقة التي
يجوز بها شراء والى
الحكومة عقار بيت
المال لنفسه

وجب
٨

١٢٨٥

مطلب لا يصح تعاقب
الاقالة بالشرط وان كانت
لا تفسد بالشرط الفاسد

جمادى الاولى سنة

١٢٨٦

١

فهل اذا ثبت شراء مورثهم للدار المذكورة منه بالوجه الشرعي وانتقاله لهم بالارث
يمنع البائع المذکور من المعارضة والمنازعة ويؤثر بتسليمها لهم أم كيف الحال فيفيدوا
الجواب (اجاب) اذا ثبت الورثة المذکورون شراء مورثهم تلك الدار من مالها
المذکور وانتقالها لهم بالارث عنه بالوجه الشرعي يؤثر البائع بتسليمها لهم وعدم
معارضتهم فيها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة اشترى كوامع بعضهم
في احداث تحت العصر الزيتون في دار أحدهم ثم بعد ذلك جاء رجل آخر واشترى منهم
جميع آلات التخت بشرط أن ينقله من تلك الدار التي هو فيها وأخذته هلة من صاحب
الدار مدة سنة فأراد صاحب الدار أن يختص بداره وان ينقل المشتري تحتها فامتنع صاحب
التخت من نقله متعللاً بأن عليه عوائد لا يرى فهل والحال هذه حيث لم يكن مالكا
للارض التي عليها التخت بل يملك الآلة التي اشتراها فقط يحجر المشتري المذکور على
نقل التخت المذكور من الدار ولا عبرة بتعلله كما لا عبرة باستمهاله في ابقائه في الدار
المذكورة أفيدوا الجواب (اجاب) نعم يؤثر المشتري بنقل آلات تحتها التي اشتراها من دار
أحد البائعين له حيث لاحق له في وضعه فيها ولا عبرة بتعلله المذکور والحال هذه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل باع بناء مكان قائما على أرض محتكرة من جهة وقف لرجل
آخر بثمن معلوم ببيعها تأويل أجل الثمن لأجل معلوم وحرر بالثمن سند اعلى المشتري واستلم
المبيع بعد رؤيته وصار واضعا يده عليه وانتفع به فبات البائع قبيل تحرير الحجة عن
ورثة غائبين ثم حضر أحد الورثة وطلب من المشتري الثمن عند حلول أجله فاعترف به
وادعى ان البائع توفي قبيل تحرير الحجة وطلب منه ومن باقي الورثة التصديق على بيع
مورثهم فصدق الوارث المذکور على ذلك وذهب معه الى القاضي ليصدق له على البيع
وطلب منه الثمن فادعى المشتري ان أرض المكان المذکور وقف محكورة وأنه لا يعلم
بذلك قبل هذا الوقت فلم يصدق الوارث على ذلك أي على عدم علمه وطلب منه الثمن فادعى
عن الدفع ويريد رد المبيع على الورثة بهذا العيب فهل على فرض كون المشتري لا يعلم
ان الارض محتكرة بعد هذا الوقت الذي ادعى فيه ان أرض المكان المذکور محتكرة
ابتداء السكنى في المكان المذکور وطلب من الوارث ان يحرق له الحجة ببيع مورثه ما ذكر
وان يدفع له الثمن يكون ذلك رضا منه بهذا العيب على فرض عدم علمه بذلك وقت
البيع ويكون ذلك مانعا من الرد بهذا العيب واذا حدث منه عقد اجارة في المبيع بعد عمله
بذلك العيب يكون ذلك مانعا من الرد بالعيب أيضا أفيدوا الجواب (اجاب) اذا ثبت
بالبيعة الشرعية وجود ما يدل على رضا المشتري بالمبيع بعد اطلاعه على العيب الذي هو
كون أرض المكان المذکور محتكرة كسكنائه فيه ابتداء بعد علمه بالعيب وطلبه من
وارث البائع تحرير الحجة بالبيع وان يدفع له الثمن او احدث اجارة في المبيع بعد العلم لا يكون
للمشتري المذکور رد حينئذ بالعيب المذکور الا انه اذا تحقق ان البيع المذکور كور صدر

شوال

١٢٨٦

١١

ذى الحجة

١٢٨٦

٧

مطلب في حكم بيع المالك
المضموم الى الوقف

من المورث في الارض الموقوفة والبناء معا بذلك الثمن وظاهر ان الارض وقف يصح البيع في البناء الموقوف على تلك الارض المحتركة بحصته من الثمن المسمى في العقد ويحل البيع في الارض على ما مشى عليه صاحب البحر خـ لا فلما اُقي به المولى أبو السعد من فساد البيع في الملك المضموم الى الوقف في البيع وبناء على ذلك يسقط عن المشتري ما قابل الوقف من الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك منزلا معلوما وورثة معلومين فباع بعض الورثة نصيبه من ذلك المكان لرجل أجنبي بثمن معلوم ومات المشتري بعد وضع يده على البيع المذكور والتصرف فيه بالهدم والبناء وغيره مدة ثمان عشرة سنة عن ورثة فوضعوا أيديهم على البيع بعد ورثتهم نحو ثلاث سنين فأنكر البائع البيع في نصيبه لمورثهم وادعى ان نصيبه باق على ملكه ولم توجد حجة بيد الورثة مكتوبة بالبيع فهل اذا أقام ورثة المشتري بينة عليه بالبيع وبقبض الثمن يمنع المدعي من دعواه ولا عبرة بانكاره والحال هذه أفيدوا الجواب (اجاب) اذا ثبت ورثة المشتري شراء مورثهم نصيب المدعي من ذلك المكان بثمن معلوم حال صحته مستوفيا شرائط الصحة والزوم وانتقاله اليهم بالارث عنه بالوجه الشرعي يمنع البائع من معارضتهم فيه بدون وجه شرعي ولا يعتبر انكاره والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي الى رحمة الله تعالى عن ثلاثة أولاد ذكور وبنيتين وثلاث زوجات وترك لهن جلة أما كن متفرقة بعيدة عن بعضها أم لا لهم فخص كل ولد خمسة قرايط وربع قيراط وخص كل بنت قيراطان ونصف قيراط وثمان قيراط وخص كل زوجة قيراط واحد فباع احد الأولاد كورما خصه في مكان واحد وهو خمسة قرايط وربع قيراط عن نفسه وباع أيضا قيراطا واحدا عن إحدى زوجات المتوفى بطريق التوكيل الثابت عنهما شرعا لرجل أجنبي ليس من الورثة بمبلغ معلوم قبضه منه لنفسه ولو كتبه وكتب له بذلك صكا بخطه وأشهد على نفسه شهودا ثم بعد مدة تواطأ البائع مع باقي الورثة على انه يختص بمكان واحد من الأما كن المورثة عن مورثهم فاصدا بذلك فسخ البيع الذي صدر منه في نصيبه ونصيب موكلته في المكان الذي باع ما خصهما فيه واتفقا على تقدير قيمة الأما كن المورثة عن مورثهم مكانا مكانا واختص الوارثان البايعان بمكان واحد من الأما كن التي تركها لهم المورث فهل والحال هذه يكون البيع الذي صدر من الوارثين المذكورين حالة كونهما بالعين عاقلين راشدين صحيحا نافذا شرعا لكونهما باعا ما في ملكهما بموت مورثهما لكون جميع الأما كن المورثة عن مورثهم ما انتقلت الى الورثة بموت وصار كل وارث يملك التصرف فيما يخصه شرعا بكل مكان مورث ولا يعتبر توافق الورثة الا في الأما كن المشتركة بينهم فقط وأما المكان الذي صدر فيه بيع من وارث لاجنبي غير وارث فذلك مشترك بين باقي الورثة والاجنبي لا بين الورثة أجمعين فلا يكون داخل فيما اتفقوا عليه من قسمة الاختصاص بل يكون خارجا عنها لان ملكه

جادی الثانية سنة

١٢٨٧

٤

بأعنه حال جواز بيعه وقبض ثمنه والوارث شرعاً يملك في كل مكان موروثاً وحينئذ يكون
 البيع الصادر من الوارث قبل القسمة صحيحاً نافذاً شرعاً يجبر البائع على تسليمه للمشتري
 ويمنع عن معارضته متى ثبت ذلك شرعاً (أجاب) إذا ثبت صدور البيع المذکور قبل
 توافق الورثة على القسمة المذکورة مستوفياً شرائط الصحة والازوم بالوجه الشرعي
 ولم يكن هنالك مانع ينفذ ولا يمنع من نفاذه صدور القسمة على الوجه المسطور بعد ذلك
 ويكون الملك في تلك الحصة المبتاعة من قبل مالكيها يباعاً بالتام للمشتري المذکور ويكون
 هو الشريك الباقي الورثة في ذلك المسكان والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من محافظة مصر
 في ٢٧ شوال سنة ٨٧ تتضمن طلب مطالعة ما هو موضوع بأفادة حضرة رئيس
 مجلس مديرية الجيزة في ١٩ شوال سنة ٢٨٧ بخصوص مادة الغيط التخيل والاطيان
 العشورية مشتري حضرة محمد كامل بك وكيل مديرية الروضة سابقاً من خليل أفندي
 منيب والاسقاط له من قبله في الاطيان الخراجية واعطاء المحكم الشرعي فيما هو حاصل
 فيه النزاع من الاطيان الخراجية وارادة ردها الى المسقط له على الوجه المبين بتلك
 الاوراق المعلوم منها أنها أحييت على مفتي المديرية أجاب بقوله حيث ان هذه المادة من
 أعظم المواد والتحرى في المواد الشرعية من الواجبات فيلزم اطلاع حضرة الاستاذ
 شيخ الجامع الأزهر ومفتي مصر على صورة الوارد بالسجل من البيع والاسقاط وبورود
 الافادة من حضرته عن صحة ذلك من عدمها يجري العمل بمقتضاها فلذا أرسلت الى
 هذا الطرف (أجاب) قد صار اطلاعي على افادة حضرة رئيس مجلس الجيزة المؤرخة
 ١٩ شوال سنة ٢٨٧ وماعها من الاوراق التي من جلته صورة الوارد بالسجل
 من البيع والاسقاط الصادر من حضرة خليل أفندي منيب لحضرة محمد كامل بك
 ومجورته في جلة اطيان عشورية وخراجية وتخيل وسواقي المبين ما يقابل المبيع
 وما يقابل منفعة الاطيان المسقطه من النقوط كاليمين بصورة التسجيل المؤرخ ٢٧
 ذي الحجة سنة ١٢٨٦ وفهم من تلك الافادة ان حضرة البك غير قابل لبعض الاطيان
 المسقطه البالغ قدر هذا البعض مائة فدان وسبعة باطيار الملق وان نتيجة ارتكان
 حضرته في ذلك على قوله انه لم يعان الاطيان وانه اتضح له ان بداخلها اطياناً تعالى
 أشخاص وليست قطعة واحدة كالشروط المحررة بينهم وما وان البائع أجاب برؤية
 الاطيان المذکور من المشتري وكذا الاطيان التي بداخلها عن يدمذ كورين وقد صار
 حضور من استشهد بهم البائع ومن له اطيان بداخل المتنازع فيه وسئل منهم فأجابوا
 ان حضرة المشتري عاين الاطيان وقبلها واخبر ان الداخل فيها يجري شراؤه من أربابه
 بمعرفة وبطالعة صورة الشروط المذکورة لم يوجد فيها التصريح بان المسقط قطعة
 واحدة بل بينت فيها الحيضان والمحوض الواحد عادة ربما اشتمل على جلة اطيان
 لاعداد كثيرة والافادة عن هذه المادة ان الاسقاط المذکور اذا وجدت فيه شروطه

ذی القعدة

١٢٨٧

٢

١٢٨٨

٩

شوال

١٢٨٨

١١

مطالب اذا حدث نقص
في المبيع فاسد عند
المشتري بغير فعل البائع
ضمنه المشتري

ذي القعدة

١٢٨٨

١٤

المعتبر بحسب المقرر بالاوامر المختصة به مع تحقق ما ذكر بتلك الافادة فلا وجه للتوقف فيه
ويكون نافذا لا ينقض بدون موجب ولا شعاع محل الاقتضاء لم تحريمه والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة تملك دارين باعتها واشترت مع زوجها قطعة أرض خربة ببلدة أخرى
وبنيها وكافها على ان يكون لها الثلثان فيها والثلث لزوجها بحضرة بينة شرعية ووضعها
أيديها عليهما على هذا الوجه مدة تزيد على سنتين ونصف ثم باع الزوج جميع الدار لرجل
آخر والمحال انه لم يكن وكيل عنها في ذلك البيع فهل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي
يكون البيع في حصتها موقوفا على اجازتها فان اجازته نفذ وان ردت به بطل ويمنع
المشتري عن معارضتها (اجاب) اذا أثبتت الزوجة المذ كورة ملكها لثاني الارض
المذ كورة ونشأها بالطريق الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماع دعواها بذلك لا ينفذ
بيع زوجها في نصيبها بدور ولا به شرعية عليها ولا اذن بذلك منها حيث كان ملكها
لذلك باقيا الى وقت البيع ويكون موقوفا على اجازتها فاذا ردت به بطل والا فلا والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل باع لآخر جاموسة بثمن معلوم قبضه منه بشرط انها حامل في ثمانية
شهور واشترط المشتري على البائع انها ان نقصت شهر او احد من الثمانية شهو يقطع
قدر معلوم من أصل الثمن وان ظهرت غير حامل يكون البائع ملزوما بدفع الثمن للمشتري
وذلك بموجب بينة شرعية تشهد بما ذكر فهل اذا مكثت عند المشتري المدة المذ كورة
ولم يظهر بها حمل وردها المشتري على البائع بموجب هذه الشروط فلم يقبلها منه ويديعي
انها طرحت عند المشتري ولم يثبت ذلك عليه بوجه شرعي يؤمر البائع بقبولها ورد الثمن
للمشتري ويكون هذا بيعا فاسدا والمحال ما ذكر (اجاب) بيع الدابة بشرط انها حامل
بيع فاسد لوجود الغرر في بيع الجاموسة المذ كورة على الوجه المسطور فاسد يجب على كل
من المتبايعين فسخه فان لم يفسخ حتى علم به القاضي فسخه جبراعليهما حقا لا شرعا حيث
لا مانع واذا حدث نقص في المبيع فاسدا في يد المشتري بغير فعل البائع وتحقق ذلك شرعا
فعلى المشتري ضمانه فيحاسب عليه عند الرد من أصل الثمن المدفوع الى البائع والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف دار بطريق الميراث الشرعي عن أبيها باعتها
بعبايات تمثل القيمة لرجل في صحتها وسلامتها من الموانع الشرعية وقبضت منه نصف
الثمن والنصف الآخر دين في ذمته ثم ماتت البائعة المذ كورة عن ورثة فأخذوا بعض
النصف الباقي من الثمن المذ كور لورثتهم بعد موتها وبعدمه أرادوا نقض بيع مورثتهم
واخذ نصف الدار من المشتري متعللين بان البيع المذ كور صدر من مورثتهم بالغبن
الفاحش فهل والمحال هذه اذا ثبت البيع مستوفيا شرائط الصحة يكون لازما شرعا ولا
يكون مجرد دعوى الغبن فيه دون التقرير من المشتري موجبا للفسخ ويكون الحق في
هذه الدار للمشتري ويلزم بدفع ما بقي من الثمن الى ورثة البائعة (اجاب) المفتي به انه
لا يرد البيع بمجرد الغبن الفاحش بدون تغيير على فرض تحقق الغبن المذ كور فليس

لورثة البائسة الرد بجبر الدين العايش بدون التغرير على المفتي به ولو قلنا بقيام الورثة
مقام مورثهم في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة وأودة من مصلحة بيت المال في ٨ محرم
سنة ٨٩ بناء على ما ورد لها أخيراً بطلب الاستفتاء من هذا الطرف عن الحكم الشرعي
في بيع ابعادية عملوكة لورثة غائبين عن مورثهم وكلوا وكيلاً في استلامها ثم وكلوا آخر
فادعى الاول الشراء لنفسه منهم وبيعهما الآخر ثم حكم برد المبيع ثم مات الوكيل الثاني
فوكلا ثالثاً مات الثالث أيضاً ثم دخل بعض الابعادية في حوشة لجهة الخديوى واريد
شراؤها وطلب ارسال وكيل المديرية المنية لاجراء ذلك هذا حاصلها (اجاب) لم يظهر
في هذه الحادثة وجه شرعى لنفاذ بيع تلك الابعادية بدون مباشرة ملائها او وكيل
عنهم في ذلك وازارتهم ببيعها والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بإفادة واردة
في ٩ ربيع الثانى سنة ٨٩ مضمونها المقصود بطلان حصة تكم ما في هذه الافادة الواردة
من المالية وما في الاوراق التى معها ومعلومية ما ترغبه المالية من طلب الاستفتاء عن
التبايع الصادر من وكيل عاصب الممتعة للرحومة قرمدين في اثني عشر قيراطا مع كون
الذى يرثه العاصب ثمانية قرايط فقط أن يكرم بإفادة ما يترأى لحضرتهكم في ذلك لاجراء
اللازم (اجاب) الحكم الشرعى في هذه المادة انه اذا ظهر ان بائع الاثني عشر قيراطا المذكورة
لا يملك منها الا ثمانية قرايط ينفذ البيع بالنسبة له في مقدار ما يملكه فقط ويكون
بيعه فيما زاد موقوفا على اجازة من يملكه وقت البيع فان اجازة المالك نفذ وان رده بطل
والله تعالى أعلم (سمثل) من بيت مال مصر بإفادة واردة في ١٧ شوال سنة ٨٩
مضمونها انه وقت وفاة المرحومة فاطمة هانم بنت المرحوم عزيز افندى قيل انها توفيت
عن زوجها وامها وأخيهالامها واختها لا بيها حاضرة واخت لا ببالاشاعة تسمى قننة
غير محققة وكان للتوفاة حصة قدرها ثلاثة قرايط في منزل خرب مهذوم فصار بيع حصة
الزوج والاخت لاب والام والاخ الحاضر بن المذ كورين من ذلك مباشرة بأهسهم ومن
مأذون حضرة منلا افندى في حصة الاخت المفقودة التى ليست محققة وتحسرت الحجة
اللازمة للشترى بذلك والآن ثبت وفاة المتوفاة المذ كورة عن زوجها واختها لا بيها
والدتها وأخيهالامها المذ كورين من غير شريك بمقتضى اعلام شرعى من محكمة
البرلس مؤرخ غرة رجب سنة ٨٩ وعليه تصديق من حضرة مفتى المديرية بحجة
مضمونه وحيث مقتضى الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك لزم تحرير تحضرتهكم
تؤمل ورود الافادة (اجاب) ان كان المقصود الاستفهام عن حكم البيع الصادر من
مأذون القاضى في نصيب الاخت لاب التى قيل انها من جسد الورثة وهى غير محققة
لمسوغ خوف الفساد فى بقار المفقود ثم تبين انحصار الارث فى الورثة الموجودين سواها
وان لا وارث للتوفاة سواهم فكيف أنه موقوف على اجازة الورثة المستحقين لتلك الحصة
كل بقدر نصيبه فيها فان اجازوه نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل

ربيع الثانى

شعبان

رمضان سنة

اشترى من آخر عقار معلوما بثمن أقبض بعضه المشتري للبائع وقبض العقار ووضع يده عليه ثم أسدق بعض العقار لرجل أجنبي بالبيعة الشرعية وحكم به له فهل والحال هذه يكون المشتري مخيرا بين امسالة الباقي من العقار بمقابلته من الثمن وبين رده على البائع وأخذ الثمن الذي دفعه له حيث لم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا وليس للبائع جبر المشتري على دفعه له الباقي من الثمن أفيد والجواب (أجاب) نعم اذا ثبت استحقاق بعض العقار المبيع بالبيعة الشرعية لا بالاقراء يكون المشتري مخيرا بين أخذ الباقي بمقابلته من الثمن المسمى ومحاسبة البائع على ما دفعه له من الثمن ورد الباقي على بائعه حيث لا مانع ولا يجبر على ايقاعه ما كان باقيا بذمته من باقي الثمن الاصل بتمامه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بمبلغ معلوم من الدراهم دفعه له وكتب بذلك سند على يدي نائب الناحية وصار المشتري واضعا يده على سهمه مدة تزيد عن عشر سنين ثم بعد ذلك ادعى البائع انه لم يبع له الدار المذكورة وأنكر البيع عند القاضي فسأل القاضي المشتري فادعى شراءها منه بذلك الثمن فهل للقاضي سماعها والحكم له بالشراء اذا توفرت الدعوى والشهادة شرانظهما الشرعية عند اقامة المشتري بيعة على انه اشتراها منه بذلك الثمن ويمنع البائع من معارضته للمشتري في الدار المذكورة حيث كان البيع ثابتا بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت المشتري المذکور شراء الدار المذكورة من بائعها المالك لها المنكر للبيع بالوجه الشرعي يقضى له بالبيع ويمنع المعارض له فيها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بملك جاموسة باعها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم قبضه البائع من المشتري واستمر البائع واضعا يده على المبيع نحو شهور حتى هلك عنده فهل يبطل البيع ويكون للمشتري الرجوع بالثمن سواء هلك المبيع بفعله البائع أم بآفة سماوية (أجاب) اذا هلك المبيع في يده بائعه بغير فعل المشتري قبل قبضه ولو بالتخلف بحيث يتكمن من قبضه مع الاذن به على ما في الاجناس يبطل البيع ويرجع المشتري على بائعه بالثمن والا فلا رجوع له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع ناقته لرجل آخر بثمن معلوم قبض بعضه واجل الباقي اجل مجهول لا وقت العقد وقبض المشتري الناقه المذكورة برضا بائعه ثم بعد مضي مدة تزيد على ثلاثة أشهر ماتت الناقه في يد المشتري فاراد البائع مطالبة بباقي الثمن فامتنع متعللا بموتها عنده ويبطلان البيع فهل يكون البيع المذکور فاسدا لجهالة الاجل ويكون المبيع مضمونا على المشتري بغيره ولا يكون البيع باطلا (أجاب) البيع باجل مجهول فاسد فاذا قبض المبيع المشتري برضا بائعه ولم يكن فيه خيار شرط ملكه بغيره يوم قبضه حيث تعذر رده به لا كه في يد مشتريه كما هو مصرح به وحينئذ يكون المشتري المذکور مالزوما لبائعه بدفع تمام قيمته الناقه المذكورة يوم قبضها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة اخوة باع اثنان منهم الى ثالثهما ما يخصهما من الدار المذكورة حالة كونه معلوما للبائعين والمشتري

١٢٨٩

٢٤

ربيع الاول

١٢٩٠

٦

جادي الاولى

١٢٩٠

١٤

رجب

١٢٩٠

٧

سنة

رجب

بمن معلوم وقبض بعض الثمن وتحرر بالبيع المذکور وثيقة بشهادة عدول وباقي الثمن
اجلناه على المشتري باجل معلوم فاحضر المشتري المذکور ولهما باقي الثمن المرقوم قبل
حلول أجله فإيا قبوله ويرغبان فسخ البيع متعلين بعدم قبض جميع الثمن حال صدور
عقد البيع المذکور فهل بعد ثبوت البيع المذکور مستوفيا شرائطه الشرعية لا عبرة
بهذا التعلل المذکور ولا يضره تأجيل بعض الثمن المرقوم باجله المعلوم والحال ما ذكر
وليس لهما الا قبض باقي الثمن المرقوم من المشتري المذکور وما الحكم (أجاب) نعم لا عبرة
بمجرد تعلل البائعين المذکورين في فسخ البيع بعدم قبضهما جميع الثمن حال صدور البيع
ولا يضره تأجيل بعض الثمن لاجل معلوم حيث صدر العقد مستوفيا شرائط الصحة
واللزوم وليس لهما الا قبض باقي الثمن حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
وكلت رجلا في بيع دارها بثلث المثل فباعها الوكيل لجماعة بالغبن الفاحش والغرور منهم
لو كيل المالك المذکور فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور على الوجه المستطور
بالوجه الشرعي يكون للبائع المذکور فسخ البيع ولا ينفذ على الموكلة (أجاب) نعم يكون
له فسخ البيع ولا ينفذ على الموكلة اذا تحقق ما هو مستطور بالوجه الشرعي بل لا يتوقف
فسخه وكيل البيع على كونه بالغرور لتقيده ببيعته في الوكالة المطلقة بكونه يمثل القيمة
على المفتي به والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من الرواية مؤرخة في ٢٢ ش سنة ١٢٩١
مضمونها فيما تقدم وردت أوراق مبيعة أطيان ومعهما حجة محررة من محكمة مديرية بني
سويف وبطاعتها وجدت تتضمن بيع كذا فداناً عشور يا بعضهما موجود وبعضها
اكل بحر فهل يصح البيع في الموجود والمعدوم الذي اكله البحر تؤمل افادة الحكم الشرعي
(أجاب) من شرط انعقاد البيع كون المبيع موجودا فلا ينعقد بيع المعدوم وماله خطر
العدم وأن يكون مالا متقوماً شرعاً مقدور التسليم في الحال أو في ثانی الحال كما صرح حوايه
فاذا كان بعض الابعادية المذکور كورة مستهلكا بصيرورته بحر او وقت صدور عقد البيع
بين البائع والمشتري لا يصح البيع لعدم التمكن من تسليمه نعم لو صدر البيع في وقت
يكون هدا البعض منه مكشفا عنه ماء البحر وسلمه البائع للمشتري يصح البيع ولو طرأ عليه
ماء البحر ثانيا بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ابتاع من آخر قطعة أرض
وغرس فيها نخلا ثم بعد زمن استغرق أربع عشرة سنة تبين فسخ البيع بالاستحقاق مثلا
فما الحكم في النخل (أجاب) اذا غرس الرجل المذکور النخل من ماله لنفسه فهو ملكه
على أي حال سواء تم البيع وبقي أو لا فله قلعه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك مكانا باع لأمأة بثلث معلوم دفعت بعضه ووعدته بدفع الباقي بعد أيام ولم تضمت
مدة حضر اليها ليقبض منها باقي الثمن ويسلمها المبيع فامتنعت من دفع باقي الثمن وطلبت
من البائع حط بعض الثمن أو فسخ البيع فلم يرض بالحط وتعايلا البيع وتماضاه ووعدتها
بردم ما قبضه منها من الثمن ثم توجه فباع المسكان المذکور بعد الاقالة لأمأة أخرى ساكنة

١٢٩١

٧

رمضان

١٢٩١

١٦

شوال

١٢٩١

٨

مطالب لا يصح بيع
المعدوم وماله خطر
العدم

١٢٩١

١٦

فی المكان المذکور بالاجرة من قبله بثمن معلوم قبضه منها وسلم لها المكان وحررها سنداً بذلك وسلم لها الحجج الاصلية ثم ان المشتري الاول التي تفاخت البيع مع البائع انكرت الاقالة وادعت اخذ المبيع وتحرير الحجج لها بالبيع فهل اذا اثبتت المشتري الثانية بعد دعواها او دعوى وكيلها صدور الاقالة بين المشتري الاول وبائعها المذکور بالبيعة العادلة وصدور البيع لها بعد ذلك مستوفيا كل منهما شرائطه المعتبرة لا يعتبر انكار المشتري الاول لاسيما والبائع يصدق المشتري الثانية على دعواها الاقالة المذکورة ويقر بالبيع من الثانية بعدها وتمنع الاول من معارضة الثانية في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يعتبر انكارها الاقالة المذکورة بعد ثبوتها بالوجه الشرعي وتمنع من معارضة المشتري الثانية في ذلك المكان بدون وجه شرعي اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا لنفسه من ماله بثلثين معلوم من ماله الخاص به اقبضه معظمه في المحاسن وجميع الثمن حال ووعد بدفع الباقي و بعد مضي شهر ادعى المشتري المذکور ان الشراء فيه غبن فاحش وان الشراء كان لا يتم قصر حيلة منه في فساد العقد فهل اذا كان اضاف العقد لنفسه حين صدوره ولم يكن هناك غرور لا يكون له فسخ العقد المذکور بعد صدوره صحيحا باتا ولو تحقق ان في الثمن غبنا فاحشا بدون غرور من أحد للمشتري في ذلك ويجبر على دفع باقي الثمن (اجاب) لا يفسخ البيع المذکور بمجرد تحقق الغبن الفاحش فيه مالم يتحقق حصول التغرير فيه أيضا بل ينقذ على المشتري المذکور ان كان الواقع ما هو مسطور على ما عليه الفتوى ويجبر المشتري على دفع باقي الثمن حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا يباعه لرجل معلوم بثمن معلوم يباعا شرعيا مستوفيا شرائطه بعد المعاينة له من المشتري وحضور أهل الخبرة واستلم المشتري ذلك المشتري ووضع يده عليه ونقد بعض الثمن وما بقي كتب به سنداً شرعيا واجله الى أجل معلوم ثم بعد مدة قام المشتري المذکور يدعي ان شراءه المذکور بالغبن الفاحش ويريد رد المنزل المذکور على البائع بسبب الغبن المذکور وأخذ بعض الثمن الذي دفعه للبائع فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك حيث يدعي الغبن فقط دون الغرور (اجاب) لا رد في البيع النافذ البات بمجرد الغبن الفاحش و يبقى بالرد ان غره على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اجني اشترى بالوكالة عن امرأة ارضاً عشورية مملوكة للزراعة من ماله بثلثين اتفقا عليه ولم تر الارض قبل الشراء لالو كيل ولا موكلة ولم يسجل البيع ولم يتحرب به حجة ثم الما عوينت الارض بعد الشراء ظهر ان أغلبها غير صالح للزراعة وانه سباح وثلاثها لا ينتفع به أصلاً وباقيها لا يساوي ربع ثمنه بل في هذا البيع غبن فاحش و غرور أيضا لالو كيل فهل اذا تحقق ما ذكر يكون للوكيل والموكلة فسخ البيع جبر الوجود المثبت للفسخ في هذا البيع وهو كل من خیار الرؤية والعيب والتغريم مع الغبن الفاحش واذا تعال البائع

١٢٩٢

١٤

ربیع الثاني

١٢٩٢

١٢

جمادی الاولى

١٢٩٢

١٨

٣١

١٢٩٣

بأن زوج الموكلة عين الارض المبيعة المذ كورة قبل الشراء وعلم ما فيها من العيوب ولم يكن وكلا في الشراء ولا في معاينتها لا يعتبر تعمله بذلك ولو أقام عليه بينة (أجاب) نعم للشترى فسخ البيع المذ كوران كان الواقع ما هو مسطور لوجود ما يقتضيه من خيار الرؤية والعيوب والغبن الفاحش مع التغرير اذ كل واحد منها كاف في ثبوت حق فسخه حيث لا مانع ولا عبرة لما تعلل به البائع من دعواه رؤية زوج الموكلة المبيع على فرض ثبوته والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من مامور قلم المبايعه في ١١ ب سنة ٩٣ مضمونها في ناحية منية السيرج قليوبية ابعادية عشورية مختلفة عن يعقوب بك وزوجته ولما آل استحقاق سعادة حليم باشا فيها للحضرة الخديوية بطريق المبايعه التي من شروطها استحقاق كل ما كان يظهر اعطاؤه من سعادة البائع ولم تخرج به حجج شرعية الى الجناب العالي ووجد حصول ادعاء من مذكورين عتقاء للزوجة المذ كورة وغيرهم بالشراء والايقاف وقد نظرت هذه المادة في المجالس المحلية وصدرت مضبطة اخيرا باستحقاق ولي النعم لخصه سعادة بائعه دون المدعين المذ كورين ودون كل احد وعلى هـ اذ قد طلب حضرة قاضي مديرية القليوبية بأفادته اطلاع حضرة نكم على الاعلام المحرر في هذه المادة وعلى الصورة المنقولة من مضبطة المحكمة واعطاء الافادة بما يتبع وحيث ذلك فامضبطة المحكي عنها الصادرة بالحكم في هذه المادة مرسله ايضا مع الاعلام والصورة الامل الاطلاع عليها والتفضل بالافادة التي يتبع الاجراء بموجبها في توقيع المسوغات الشرعية للحضرة الخديوية فيما يستحقه سعادة البائع المشار اليه من هذه الابعادية كطلب القاضي الموما اليه (أجاب) قد صار الاطلاع على افادة حضرة قاضي ولاية القليوبية المطلوب فيها اطلاع هذا الطرف على الاعلام الصادر من المحكمة الكبرى بمصر المؤرخ ١٠ ربيع الاول سنة ٨٧ المتضمن منع الحاج يوسف محمد الحلبي من دعواه بوقف جميع اطيان كائنة بمنية السيرج قليوبية من قبل حرم المرحوم يعقوب بك الخليفة تلك الاطيان عن البك الموما اليه لتناقضه المعين في دعواه المذ كورة بالنسبة الى حصتها في الاطيان المذ كورة التي قدرها سبعة قراريط ولعدم نفاذ الوقف فيما زاد عن حصتها بالارث عن زوجها المذ كور وبنتها منه في الاطيان المذ كورة وعلى صورة المداينة المقيدة بمضبطة محكمة مديرية القليوبية المؤرخة ٢٧ ذي الحجة سنة ٨١ المتضمنة بيع ستة عشر قيراطا ونصف وربع سبع قيراطا من تلك الاطيان من قبل وكيل سعادة عبد الحليم باشا عن موكله وعن محجورته بنتي أخيه المرحوم محمد علي باشا الصغير بما السعاده من الوصاية عليهما للسوخ المذ كور فيها وو كيلي والدة المرحوم محمد علي باشا الصغير المذ كور وابنه المرحوم اسمعيل بك وزوجته بالثمن المعين على الوجه الموضح في هذه الصورة المبينة على اذن المديرية وانه اذا تراءى ان المنع المذ كور في هذا الاعلام يرفع هذا البيع ويكون لبعض حضرات الورثة المذ كورين التصرف

وجب
١٧

١٢٩٣

في حصصهم السابق بيعها من الاطيان المذكورة من يبيع وغيره يفاد عن ذلك لاجواء
صيغة المبايعة منه للضرورة الخديوية وتحجر رجح ايلولة لباقي الورثة والذي يقتضيه
الحكم الشرعي في ذلك انه بعد صدور البيع صحيحا وتقييده بمضبطة القاضي لا يرتفع بمجرد
منع أحد المشتريين من دعواه بعد ذلك بوقف سابق بالنسبة لغير المدعي المذكور وهم
التسعة أشخاص المشتري لهم في جميع حصصهم اذ لم يوجد منهم اعتراف بوقف صحيح
يوجب عدم صحة البيع لهم كما انه لا يرتفع البيع السابق بالنظر للمدعي أيضا بدعواه
الوقف ومنعهم منها لما تقدم ذكره بالنسبة لما عدا حصتها التي لم ينقذ فيها الوقف وأما
ما آل له بالشراء من ضمن السبعة قراريط التي تخص حرم المرحوم يعقوب بك المذكور
واعترف بوقفها من قبلها قبل موتها فيؤاخذ في حق نفسه بكونها وقفا ولا يصح شراؤه
لجزء منها مما عمل له باقراره وان منع من دعواه المذكورة هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترك عقارا وله ورثة أخذ كل منهم نصيبه ثم باع أحدهم
نصيبه لآخر وقبض البائع الثمن وسلم المبيع الى المشتري وكتب بذلك وثيقة بينهما
بشهادة بيعة شرعية وتصرف فيه المشتري بالسكنى ثم مات وورثه أولاده بعده وتصرفوا
فيه والمدة الماضية من تاريخ العقد الى الآن تزيد على عشرين سنة فبعد ذلك أراد
البائع ان يذاع ورثة المشتري مدعيان في المبيع غبنا فاحشا ويريد ابطاله بمجرد ذلك
فانه ذكر ودعواه ولم يدع غرور افهل على فرض ثبوت الغبن الذي يدعيه لا يكون له فسخ
البيع المذكور الماعترف به بمجرد الغبن بدون تحقق الغرور بوجه شرعي (اجاب) نعم
لا يكون للبائع المذكور فسخ هذا البيع بعد صدوره صحيحا با تا بمجرد الغبن الفاحش فيه
بدون غرور والحال ما ذكر على فرض ثبوت الغبن المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في
رجلين مشترين كين في مكان باع أحدهما نصيبه من أجنبي بثمن معلوم وصرة مجهولة فقبض
البائع الثمن وصرفت الصرة المذكورة في مجلس المبايعة من غير ان يعلم قدرها وكتب
بذلك صك المبايعة مشمولا بختم البائع وجميع من الحاضرين فطلب الشريك الشفعة
فمنع بسبب جهالة الثمن ثم باع المشتري الحصة المذكورة من الشريك وكتب بذلك صك
كذلك ثم طلب من البائع الاول الحجة التي تشهد له بملكية الحصة المذكورة كورة لاجل
اخراج الحجة الشرعية بالبيع فتوقف متعللا بأنه باع وهو مديون وبذلك لا ينقذ بيعه فهل
لا عبرة بتعلله المذكور ويكون بيعه نافذا لا سيما ولم يثبت عليه دين ولم يحجر عليه شرعا
بل ولو ثبت عليه دين لا يعتبر بتعلله المذكور شرعا (اجاب) بعد صدور البيع الاول
صحيحا لازما لا يعتبر مجرد تعلل البائع المذكور بكونه باع وهو مديون ولو فرض كون
الدين ثابتا بدون حجر عليه اذ مجرد الدين لا يمنع صحة البيع المستوفي شرائط الصحة وال لزوم
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ربع دار شائعا بطريق الشرعي والربع الثاني ملك
لزوجته والنصف الآخر ملك لقصر لهم وصي باع هذا الرجل الربع المذكور شائعا لامرأة

١٢٩٤

١٢٩٤

٢٨

ربيع الاول

سنة

بقدره معلوم من الدراهم دفعته له امام بيعة شرعية نقدا و اقر بقبضه جميعه وتحررت
 بذلك حجة شرعية من المحكمة ثم سافرت المرأة المذكورة قبل استلامها الربع المذكور
 وبعد نحو ستة أشهر حضرت وأرادت ان تسكن في الدار المذكورة بقدر حصتها فامتنع
 البائع من ذلك متعللا بأنه باقى له مبلغ كذا من أصل ثمن المبيع فهل والحال هذه اذا كان
 قبضه الثمن واقرار به ثابتا بالوجه الشرعى لا عبرة بتعلله المذكور ويلزم البائع بتسليم
 الربع الذى باعه الى المشتري وليس له منعها عن انتفاعها به بالوجه الشرعى واذا ادعى
 عليها ان له مبلغا دينيا عليها غير ثمن المبيع لا يكون له رهن حصتها المشتراة عليه شرعا
 حيث لم يقع بينهما عقد رهن به على فرض ثبوته ويلزمها اذا ثبت دفعه اليه عند المسرة
 وما الحكم (أجاب) اذا ثبت بالبيعة العادلة دفع جميع ثمن الحصة المبيعة لبايعها لا يكون
 له منعها من المشتري بعد تمام البيع ولزومه بدون وجه شرعى وبفرض ثبوت دين آخر
 على المشتري للبائع لا يكون مجرد ذلك موجبا لعدم تسليم الحصة المبيعة اليها والحال
 ما ذكره بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى اخوين شريكين فيما تحت أيديهما ولهما ديون
 مشتركة بينهما بذمة أشخاص مات احدهما الاخوين عن أولاده المذكورين زوجته فاستمر
 عنهم ماله في معيشة واحدة ثم بعد مدة باعت زوجة الميت وأولاده لعمهم المذكورين
 ما يخصهم من تلك الديون وتنازلوا له عن نصيبهم فيها قبل قبضتها من الغرماء في نظير مبلغ
 معلوم هو أقل من نصيبهم دفعه لهم لتسكون جميع الديون التي بذمة أربابها خاصة
 وحرروا بينهم سند بذلك على يد بيعة فهل لا يصح هذا البيع ولا هذا التنازل وتكون جميع
 تلك الديون المشتركة بينهم وبين العم المذكور مناصفة على حسب أصلها فى الاشتراك
 وجميع ما يتصل منها يكون للفريقين والعم المذكور محاسبهم على المبلغ الذى دفعه اليهم
 نظير نصيبهم فى تلك الديون والحال هذه (أجاب) اذا كانت تلك الديون مشتركة بين العم
 وورثة أخيه المذكورين لا يصح بيع الورثة المذكورين نصيبهم فيها للعم المذكور بعوض
 ولا التنازل له عنه وتكون باقية على الاشتراك بينهم كما كانت اذ تمليك الدين من غير من هو
 عليه قبل قبضه لا يصح الاداؤه له وسلطه على قبضه فقبضه الموهوب له فينثذ تصح
 الهبة واذا لم يصح التملك يكون للعم محاسبة ورثة أخيه على ما قبضوه منه نظير حصتهم من
 تلك الديون والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك مقدارا معلوما من الذرة موضوعا
 فى بر رجل آخر فباع الرجل المالك الذرة المذكورة جميعها بثمن معلوم وسمى جلة
 صبيعائها وأشار الى مكانها المعلوم وسمى لكل صاع ثمانا معلوما وقبض ثمن كل صاع من
 المشتري وقبل المشتري منه ذلك ثم عرض للبائع المذكور سفر الى جهة اخرى فوكل
 صاحب البئر الذى فيه الذرة المذكورة بتسليمها الى المشتري بحضور جماعة من المسلمين
 وسافر البائع الى مقصده فلما أراد ان يكيل بالتسليم ان يسلم الذرة حين طلبها المشتري
 عارضها أبو البائع فى ذلك وأراد منعهم من التسليم والتسلم مدعى فساد البيع لعدم

١٤

١٢٩٣

١٧

١٢٩٤

١٢٩٤

٢٧

شوال

١٢٩٤

٢٦

مطلب يدخل البناء
والشجر في بيع الارض
بلا ذكر

مطلب باع أرضا
محدودها ولم يسم
لكل ذراع ثمانية
زائدة الاذرع فهي
للمشتري بلا ثمن زائد

جمادى الاولى

١٢٩٥

١٩

رؤية المشتري ما اشتراه لكونه مستورا تحت الارض غير مرقى وقت البيع مع اعترافه
بملك ابنه لم يباعه واعترافه بالبيع وبأمر صاحب البئر بالتسليم ولم يكن الاب وكيل ابنه
ابنه في الخصومة او غيره هاهنا لا تقبل هذه المعارضة بدون وجه شرعى ويكون البيع
والحال هذه صحيحا لا تتوقف صحته على الرؤية (أجاب) ليس لأبى البائع معارضة
المشتري والوكيل المذكور في تسليم المبيع الذى فى يده الوكيل والحال ما ذكر بدون
ولاية ووكالة شرعية عن ابنه الغائب والمبيع المذكور والحال هذه صحيح حيث سمي
جدة الصيعان وأشار الى مكان الذرة المخصوص وسمى ثمن كل صاع مع بيان جلة الثمن
ولا تتوقف صحته على رؤية المبيع والحال هذه وان تخير المشتري لو ظهر المبيع أقل مما
سمى فلو زاد عند التسليم كانت الزيادة للبائع كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل اشترى من رجل أرضا عشرة رية بثمن معلوم فباعها اياها وقبض الثمن والمشتري
استلم الارض وحازها لنفسه وتحررت حجة شرعية شاهدتها بالبيع والشراء ثم تنازع
البائع مع المشتري بدعوى انه مغرور فى تلك الارض شجرة وفيها ساقية مبنية ولم يتعين
ذلك بحجة التبايع وانه باقى فى ملكه ويطلب به ثمن آخره ولم تستثن فى تلك الاشجار
والساقية من الارض فهل يكون للبائع حق فى ذلك او هو داخل فى البيع وللمشتري أن
يملكه مع الارض ولو لم يتعين فى الحجة (أجاب) يدخل الشجر والبناء فى بيع الارض
تعايدون ذكرهما فى البيع لاتصالهما بها اتصال قرار فتكون الاشجار والساقية
المذكورة داخلة تبعاً فى البيع المذكور واسكال للمشتري بهذا الشراء والحال ما ذكر
فى السؤال والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من مدرج جافى ١٣ جاسنة مضمونها
ان شخصاً باع فى حال صحة عقله وجواز تصرفه شرعاً الى زوجته وبعض أولاده منها جميع
منزل محدود بأربعة مائة حدوده فى الحجة المحررة من محكمة معتمدة ومقيمة
ببجها وثابثة المضمون بثمن معلوم ومذكور فى الحجة أن جلة ذرعانه ستمائة ذراع
وثلاثة أذرع ثم بعد مدة توفى الى رحمة الله تعالى عن زوجته وأولاده منها المذكورين
وعن أولاد بالغين من زوجة اخرى وبحضور أولاده البالغين مع وصى الايتام ووكيل
الزوجة ذكروا ان مساحة المنزل المبيع المذكور نحو ألف وثلاثمائة وخمسين ذراعاً
وينازعون فى ذلك فعارضتهم الوصى بان البيع وقع فى جميع المنزل بحدوده الاربعة
لاعلى الاذرع ولم يقل كل ذراع بكذا وبرز قوى من الفاضل الشيخ عبد الرحمن افسدى
باسميوط مضمونها ان المبيع اذا كان محدوداً بأربعة مائة ولم يقل كل ذراع بكذا
فان بيع يقع على ما تناولته الحدود وان كان أكثر ذرعاناً وتحل الزيادة للمشتري بلا ثمن ولا
تسمع دعوى بقية أولاده على المشتري بزيادة ذرعان المنزل عن المبلغ المسمى فى حجة البيع
حيث لم يقل كل ذراع بكذا فالتمس من حضر تكم الافادة عما يقتضيه الوجه الشرعى فى
ذلك (أجاب) ما تضمنته هذه الفتوى من وقوع البيع على جميع ما تناولته حدود

المتزل المبيع وان كان أكثر ذراعاً مما سمي من الذرعان وقت العقد ومالك المشتري
 الزيادة بلائح زائد اذا لم يسم لكل ذراع ثمنه ووافق للشرع وحينئذ فلا منازعة لباق
 الورثة مع المشتري من هذا الوجه حيث تحقق صدور البيع حال صحة البائع مستوفياً
 شرائط لزوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصّة معلومة في حائتين من
 ثلاث نسوة بثمن معلوم مع صرة مجهولة القدر مشار إليها شراء صحيحاً شرعياً الذي بينة
 شرعية والثنى المعلوم قدره خلاف الصرة المذكورة ثمن مثلاً وبعد مضي أربعين يوماً
 ظهر من يرغب عند أبي المبيع المذكور بزيادة على ثمن مثله المشتري به فادعت النسوة
 البائعات الغبن الفاحش والغرور فيه رغبة في فسخ البيع فهل والحال هذه حيث وقع
 البيع صحيحاً مستوفياً لأركانها وشروطه الشرعية وكان الثمن المدفوع في المبيع المعلوم
 مدتها ثمن مثله ولم يوجد فيه غبن فاحش ولا غرور لا يكون لمن فسخه بمجرد دعواه أن ما ذكر
 بدون اثباتها بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يكون لمن فسخ البيع المذكور اذا كان
 الواقع ما هو مسطوراً من المعلوم أنه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجلين قطعة أرض من ضمن أرض
 كبيرة يملكها البائعان فباعاها له القطعة المذكورة أولاً بمحدودة بمحدودها الأربعة منها حدان
 لباقى الأرض المبيع منها ذلك المملوكة للبائعين والحدان الباقيان لغتار آخر لا يراه وكتب
 بذلك البيع حجة شرعية ولم يذكر في تلك الحجة ولا في عقد البيع طريق لتلك الأرض
 المبيعة ولا أنها باعها له بحجة وقها ولا بمجرد إفقها وما أشبه ذلك بل الذي وقع في عقد البيع
 وفي تلك الحجة أن المشتري المذكور اشترى تلك القطعة التي قياها كذا وحدودها كذا
 كما تقدم ذكره من أصل قطعة أرض مساحها كذا بثمن كذا بمقبوض بيد البائعين بدون
 زيادة على ذلك ثم إن المشتري بنى القطعة الأرض التي اشتراها المذكورة داراً وفتح لها باباً
 يمر منه في باقى الأرض التي هي ملك للبائعين ليتوصل إلى الشارع اذ لا يمكنه الوصول إلى
 الشارع إلا من باقى الأرض المذكورة أو من العقار المجاور لها ومات المشتري وأحد
 البائعين فهل إذا أراد ورثته مع البائع الآخر البناء في أرضهم لا يتفقوا بهما يكون من
 ذلك وتمنع ورثته المذكور من المرور فيها إلى داره ورثتهم لكونه لم يترك لها طريقاً يقام باقى
 الأرض لا نصاً ولا بد كالحقوق والمرافق حيث كان ذلك ثابتاً شرعاً (أجاب) نعم لهم
 ذلك ويمنعون ورثته المشتري من المرور في أرضهم المملوكة لهم خاصة بدون وجه شرعي اذا
 كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من محكمة المنصورة
 في ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ حاصلاً هذه الأوراق تحتص بمادة ثلث وربيع وثمان فدان
 وجبة من اطيان عشورية من ضمن الاوسية المحلاة من المرحومة ربوشة بمعية طلحة تقدم
 ورودها بافادته من مديرية الدقهلية بمصر أنه سبق طلب القدر المذكور لطلحة الأروام
 بالمصورة له سملته مدفناً لى الطائفة المذكورة ولمّا عرض لنظارة الداخلية عن عدم

١٢٩٦

٢٢

مطلب اشترى أرضاً
 ولم ينص على طريقها
 ولم يذكر الحقوق
 والمرافق ليس له المرور
 في أرض البائع

ذى الحجة

١٢٩٦

١

امتثال وكيل البطريركخانه بسداد مبلغ ٢٧٦٢٠ قرشاً قيمة الثمن الذي تقدر قد صدر امر
ناظرها بصرف النظر عن تخصيصه الى آخر ما فيها من انه اذا لم يوجد مانع شرعي لتحرير
الحجة اللازمة فيجوز تحريرها بعد توقيع الصيغة الشرعية بتوكيل سعادة المدير لماعلم
من الاوراق من أن تلك الاطيان آيل الى جهة الميرى وللتوقف فيما اذا كان ما يماثل
ذلك مما تقبل المساحة في ثمنه بهذه الكيفية من عدمه قد تأشر لحضرة مفتي افندي
المديرية بالاطلاع على الاوراق المذكورة والافادة من حضرته عما تقتضيه الاصول
الشرعية فيها وافيد من حضرته ان هذه المادة مشككة عليه ورغب رفعها لسعادتك
فبناء عليه لزم تحريره لسعادتك ثم مؤمل الافادة بما تقتضيه النصوص الشرعية فيها (أجاب)
اذا آلت تلك الاطيان لجهة بيت المال فصح بيع رقبته لمن يريد تلك عينها شرعا
يتوقف على وجود مسوغ شرعي من مسوغات بيع عقارا لينتم فلو صح البيع بثمن معلوم
لوجود المسوغ الشرعي المذكور فلا براء عن باشر البيع المذكور للمشتري من الثمن صحيح
أصلا كان المباشر للبيع أو وكيله لكون الوكيل بالبيع أصيلا في الحقوق المتعلقة
به فيضمن لجهة بيت المال قدر الثمن ويجب في ماله كالمورد ذلك من وصي اليتيم أو
وكيله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقيتين كل منهما بوجهين كائنتين في
أرض خراجية يملك منفعتها فاسقط جانباً معيناً معلوماً من تلك الأرض من رجل آخر
ينتهي حتماً سقطه له من الأرض الى نصف ساقية من الساقيتين وهو الوجه الشرقي
منها فباع ذلك النصف من هذا الرجل الذي اسقط له منفعة تلك الأرض المعلومة وكل من
ذلك الاسقاط والبيع بثمن معلوم واستوفى ذلك شرائطه المعبرة وتحرر بالاسقاط
المذكور حجة شرعية من محكمة المديرية وتحرر ببيع نصف الساقية الشرقية المذكور
سنداً أيضاً مؤرخ ٢ رجب سنة ١٢٨٧ فوضع المسقط له المشتري يده على ما ذكر وانفع
به بالزرع وادارة وجه الساقية المذكورة وبقي باقي الأرض واحدى الساقيتين ذات
الوجهين ونصف الساقية الثانية وهو الوجه الغربي منها في تصرف المسقط البائع الى سنة
١٢٩٢ فاسقط باقي الأرض المذكورة وباع الساقية ذات الوجهين ونصف الساقية
الآخرى التي باع نصفها الشرقي أولاً من رجل آخر وحرره بذلك حجة بينت فيها الحدود
والمقاس الا انه ذكر الكاتب فيها انه اسقط له أرض كذا سوى اثنتي عشرة قصبة لجواره
الشرقي خارجاً عن عقد الاسقاط وباعه ساقيتين احدهما بوجهين والآخرى بوجه
واحد وتلك الحدود وهذا المقاس يخرج عنه نصف الساقية وهو الوجه الشرقي الذي
باعه أولاً من الرجل الاول ووضع المشتري الثاني يده على ما اسقط له واشتراه على هذا
الوجه كما ان المشتري الاول وضع يده على ما اسقط له واشتراه على هذا الوجه فصارت كل
منهما يستعمل ما اشتراه من وجه الساقية المذكورة نحو السنتين ثم بعد ذلك باع المشتري
الاول المسقط له ما اشتراه من نصف الساقية المذكورة وأسقط ما اسقط له من الأرض

٢٧
١٢٩٨
طالب ابرأ وكيل بيت
المال من ثمن ما باعه
من جهة بيت المال
صح وضمن كبراء
الوصى والوكيل

من رجل آخر وحوله بذلك السند اللازم فوضع المشتري الاخير يده على ذلك وتصرف فيه بالزرع وادارة ذلك الوجه وذلك البيع والاسقاط ووضع اليد والانتفاع بحضور ومشاهدة المشتري لباقي الارض ونصف الساقية الثانية بلا منازعة ولا معارضة مع قدرته على النزاع حتى مضت سنة وكل يتصرف فيما حوله على هذا الوجه ثم لما تنازل ماء النيل احتاج المشتري الاخير الى نقل عدة وجه الساقية التي يملكها يستقي به من ماء النيل من ترعة بجواره فوضع المشتري الثاني آلة جديدة على وجه الساقية الشرقي المذکور بدون اذن من مالكه حال غيبته فلما علم بذلك تنازعه ومنعه فادعى ان ذلك الوجه داخل في شرائه الذي اشتراه بتاريخ متأخر عن شراء بائع المشتري الاخير متعللاً بما ذكر في حجه من قول الكاتب باعه ساقيتين احدهما بوجهين والاخرى بوجه واحد وذكرا ان الاخرى المعبر عنها بذات الوجه الواحدة هي الساقية الثانية التي اشترى منها المشتري الاول نصفها الشرقي الداخلة أرضه في حدود ومقاس ما اسقط للاول من الارض المذكورة وانكر بيع المالك الاصل ذلك النصف للمشتري الاول وتراجع للمحكمة وبالتحقيق اتضح ان الوجه الشرقي خارج عن مساحة أرض المشتري الثاني وواقع في مساحة الاقصاب المستثناة من عقد الاسقاط ودخل فيما أسقط للمشتري الاول فهل اذا ثبت بيع المالك الاصل نصف الساقية المذكورة من المشتري الاول ببيع صحيحا بتاريخ سابق وثبت بيع المشتري الاول من المشتري الاخير هذا النصف واستلمه ووضع يده عليه وتصرف فيه في حضور ومشاهدة واطلاع المشتري الثاني الذي هو جاره لا تسمع دعوى المشتري الثاني ويحكم بذلك النصف للمشتري الاخير ولا يعتبر انكار المشتري الثاني الا ان ولا عبرة بتعلله بما ذكر في حجه على هذا الوجه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم يحكم للمشتري الثالث من المشتري الاول بنصف الساقية المذكورة اذا كان الواقع ساهو مسطور بالسؤال ويمنع المشتري الثاني من منازعته بدون وجه شرعي ويؤمر بتسليم ذلك المالك المذکور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة بعضهم بالغ وبعضهم قاصر لا وصى له وورثا دارا متفرقة عن أبيهم ولعدم انتفاعهم بها وقد رتبهم على عمارتها باع البلع منهم جميع الدار المذكورة من رجل آخر بثمن المثل ووضع المشتري يده عليها بعد قبضهم الثمن المذکور بدون ولاية شرعية على القاصر المذکور فهل لا ينفذ البيع في نصيب القاصر ويتوقف على اجازته بعد البلوغ واذا بالغ ولم يحجز البيع المذکور واذا أخذ نصيب باقي الشر كالبشفعة يقضى له به ويجبر المشتري على تسليمها اليه ورفع يده عنها حيث لم يكن له وصى وما الحكم (اجاب) نعم لا ينفذ البيع من الاخوة البالغين في نصيب القاصر بدون ولاية شرعية وبلا اذن فاض ولو كان البيع بثمن المثل بل يكون موقوفاً والمحال هذه لان له محيز حال صدوره وهو القاضي فاذا بالغ القاصر حد الرشد يكون له الفسخ والاجازة حيث لا مانع كما ان له أخذ نصيب باقي اخوته في تلك

مطلب باع أرضاً على
أنها مائة ذراع مثلاً
فظهر أنها أكثر
فالزيادة للمشتري بلائحة

حيث لم يسم لكل ذراع مثلاً

الدار المبيعة بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لا وصى له ولم يجز البيع
في نصيبه والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من كاتب ديوان خاصة خديوية في ٢
ربيع الاول سنة ١٣٠١ بمالعة في شخص باع جلة عقارات لاخر بائناً معلومة عار
تسديدها الى البائع ثم بعد مدة ظهر شخص يدعى ان له من ضمن تلك العقارات شيئاً
معيناً كان يملكه بطريق الهبة من قبل البائع وأنه اشأ فيه ابنية لنفسه وأنه لم يعلم
بدخول ذلك في البيع الذي أجراه الواهب الاصلى طلب ثمن ذلك من البائع وما ذاك
الا لتسليمه في بيعه ورضاه به فادعى البائع بما يفي سد ذلك من طرفه اليه ولم يصل
اليه شيء ويريد الآن الرجوع على من انتقل الملك في ذلك اليه من قبل المشتري لتلك
العقارات فهل على فرض ثبوت دعواه الملك واجازته للبيع الصادر من الواهب المذكور
وطلبه الثمن من البائع وعدم وصول ذلك اليه يكون له الرجوع على البائع بالثمن لا على
المشتري ولا على من انتقل الملك اليه من قبل المشتري ولا خصومة له فيما ذكر على من
انتقل الملك اليه بعد حصول الاجازة الشرعية وتسديد الثمن لمن باع افيديو الجواب
(أجاب) صرح علماء ونايان الاجازة اللاحقة كالأبقة فاذ تحقق وصول ثمن
ما ذكر الى البائع من قبل المشتري فاجازا للمالك اجازة شرعية على فرض تحقق ملكه
ما حصل من البيع فيما يملكه وقبض الثمن نفذ البيع وبرئ المشتري من ضمان الثمن بدفعه
المذكور ويكون الثمن أمانة في يد البائع للمالك المذكور ولا يكون للمالك المطالبة به على
المشتري ولا على من انتقل الملك اليه من قبله والحال ما ذكر ولا خصومة له معهم في شأن
ذلك وانما خصومته مع البائع في ذلك لبراءة ذمة المشتري بدفع الثمن للبائع واجازة المالك
على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضاً لك رقبة محدودة بمحدود
أربعة وليس له أرض مجاورة لها وهي مائة ذراع مثلاً باعها لاخر بثمن معلوم ولم يسم في
البيع المذكور لكل ذراع ثمن وقبض البائع ثمنها وسلمها الى المشتري وتحررت له بها حجة
شرعية وحسين ذرعها ظهر انها تزيد عن مائة مدار الا ذرع التي سميت في العقد فوضع
المشتري يده عليها بمحدودها المذكور وقت العقد وهضى على ذلك خمس سنين والآن
يريد البائع ان يرجع على المشتري بقيمة ما زادته الأرض المذكورة من الاذرع عما سمي
في العقد معللاً بتسمية مقدار ذرعها التي سميت وقت البيع مع كون المحدود التي ذكرت
على أصلها فهل ليس للبائع الرجوع على المشتري بقيمة ما زاد من الاذرع المذكورة
ولا خيار له حيث لم يسم لكل ذراع ثمن والعبرة بالمحدود حيث لم يتغير (أجاب) اذا باع أرضاً
محدودة على أنها مائة ذراع مثلاً ولم يسم لكل ذراع ثمن فوجدت تزيد في الاذرع عما سمي
والمحدود على ما هي لا خيار للبائع ولا يستحق ثمن ما زاد عن المسمى قضاء قول واحد الان
الذرع وصف لا يقابله شيء من الثمن الا اذا كان مقصوداً كأن سمي لكل ذراع ثمن كما
صرحوا به وتكون الزيادة داخله في البيع مملوكة للمشتري وهذا اذا كان جميع ما ظهر

من الاذرع زيادة ملكا للبائع داخل في حدوده اما اذا كانت الزيادة خارجة عما يملكه فلا تكون بمجرد هذا البيع داخله في ملك المشتري وليس للبائع ايضا مطالبة بشئ في مقابلتها والله تعالى اعلم (سئل) من حضرة قاضي محكمة قسم ثاني جيزة في اخوين يملكان منزلا في بلدة من بلاد الارياف باعاهم جماعة بمش معلوم من الدراهم وشروط الفريقان في صلب العقد شروطا منها ان الثمن يدفع على اربع سنين بعد المسد من المشتري في كل سنة في اول شهر محرم ربيع وفي نهاية القسط الاخير تقر لهم الحجة الشرعية وتسلم لهم الحجة الاصلية التي باسم البائعين ومنها انه اذا لم يحصل تسديد باقي الثمن في الاقساط المسد كورة فلا بائعين ان لا يملكوا المشتري المنزل المبيع المذكور ويصير حسبانهم بالاجرة في كل شهر من تاريخ البيع المذكور وتحررت بذلك ورقة شروط عادية مؤرخة في خامس شهر محرم سنة ١٣٠٢ ولم يحصل قبض المبيع الى الآن فهل يفسد البيع المذكور بتلك الشروط لا سيما وقد شرط فيه خيار نقده الثمن في مدة الاربع سنين ولم يحصل قبضه بتسليمه في ثلاثة ايام من حين تاريخ العقد المذكور اعلاه ويكون للبائعين الانفراد بفسخه بعلم المشتري بدون رضاهم منع الفساد ويكون للبائعين المذكورين التصرف في المنزل المذكور بالبيع وغيره لغير المشتري المذكورين اقيدوا الجواب ولكم الثواب من الملك الوهاب (اجاب) في الدر من باب خيار الشرط فان اشترى شخص شيا على انه اى المشتري ان لم ينقذ نفسه الى ثلاثة ايام فلا بيع صحح استحسانا خلافا لفرق فلم ينقد في الثلاثة ففسد فنفذ عقده بعد ما هو في يده فليحفظ وان اشترى كذلك الى اربعة ايام لا يصح خلافا لمحمد فان نقذ في الثلاثة جازا تعا لانا خيار النقد لم يبق بخيار الشرط انتهى وقوله الى اربعة ايام ليس قيد ابل المراد به تسمية مدة معلومة تزيد على الثلاثة كأربع سنين كما هنا وما شرط في صلب عقد البيع في حادثة السؤال من انه اذا لم يحصل تسديد باقي الثمن في الاقساط المذكورة للبائعين ان لا يملكوا المشتري المنزل المبيع الى آخره من هذا المعنى فيكون من هذا القبيل فيكون من خيار النقد فيما زاد على ثلاثة ايام فيفسد به البيع عند الامام وأى يوسف خلافا لمحمد ولا ينقلب صححا لمضى الايام الثلاثة من وقت العقد قبل نقده باقي الثمن وحيث فسد البيع ولم يقبض المشترون المبيع يكون للبائعين بل عليهم ما فسخه بعلم المشتريين بلا توقف على رضاهم اعدا ما للفساد كما يكون ذلك للمشتريين واذا تم الفسخ يكون للبائعين بيعه ثانيا بيعا صحيحا لهم او غيرهم كما صرحوا به في حكم البيع الفاسد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض بمش معلوم بشرط فاسد وقد سلمها للبائع للمشتري فقبضها ودفع له الثمن ثم بعد ذلك حصلت متاركة بينهما هذا البيع ثم بعد هذه المتاركة ومضى نحو ثلاثة اشهر ونصف عقد العقد المبيع المذكور صححنا خاليا عن الشرط الفاسد المذكور وتحرر بهذا البيع حجة شرعية من محكمة

١٣٠٢

٢

مطلب باع على انه ان لم
ينقد الثمن الى اربعة
ايام فاكتر فلا بيع فسد
البيع

مهر الكبرى وتصرف المشتري المذكور في المبيع تصرف المالك في املاهم واحد
في الارض المذكورة بناء جسيما وصار يستغل ويعيه مدة من السنين حال حياته
وورثته من بعده ومضى على ذلك نحو ثمان وثلاثين سنة ثم قام البائع المذكور يدعي
على المشتري المرقوم بفساد عقد البيع المذكور بناء على مجرد وقوع العقد الاول الفاسد
المذكور فهل حيث كان الحال ماذ كرمحكم بحجة البيع لوجود العقد الثاني المذكور
الذي تحررت به الحجة المرقومة واتصل بالمبيع حق للمشتري بسبب ما احدثه من البناء في
الارض المذكورة ام كيف المحكم افيدوا الجواب (اجاب) اذا صدر البيع الاول
فاسد اوجود الشرط الفاسد فيه وقبض المشتري بالمبيع باذن بائعه ملكه بقيمته لا بالثمن
المسمى وقتها ويمتنع فسخه باحداث المشتري البناء فيه بعد القبض لكن لو حصلت
متاركة من المتبايعين لهذا البيع وعقداه صحيحا بدون هذا الشرط صح البيع بالثمن
المسمى وعلى كل فليس للبائع نزع المبيع من يد المشتري سواء قلنا يبقاء العقد بصفة
الفساد لوجود القبض باذن البائع واحداث هذا البناء لانه حق للمشتري بتسليط البائع
فيمتنع الفسخ لحق الشرع الا انه يملكه المشتري بقيمته يوم القبض او قلنا بانقلابه صحيحا
بتجديده بعد الاول والمتاركة فيملكه المشتري حينئذ بالثمن المسمى والله تعالى اعلم
(سئل) في هذه الحادثة ثانيا بامساك صورته ثم اذا كان من جملة ما شرط في البيع الفاسد
الاول المذكور من قبل البائع على المشتري انه لا يحدث في الارض المشتراة المذكورة
بناء ثم حصلت متاركة من هذا العقد وعقد ثانيا عقدا خاليا عن الشروط المفسدة
وعن شرط عدم البناء في الارض وتحررت به حجة شرعية فبني المشتري المذكور بناء
لنفسه فيما اشتراه لا يضر بحسب ان يضر راينا وتصرف فيما اشتراه وبنائه المدة المذكورة
وقدمات البائع والمشتري والآن قامت ورثته يكافون ورثة الباني قلع ما بناه متعللين
بما شرط في العقد الفاسد الاول من ان المشتري لا يبني فيما اشتراه بناء لنفسه فهل ليس
لهم المطالبة ورثة المشتري برفع البناء معاملة لهم بما شرطه مع مورثهم البائع والحال ماذ كر
(اجاب) حيث جدد عقد البيع المذكور بصفة الحجة بعد حصول المتاركة من
المتبايعين للبيع الاول وكان التجديد خاليا عن شرط عدم البناء من قبل المشتري فيما
اشتراه شراء صحيحا كما هو مذكور فلا وجه حينئذ لتسكيف ورثة البائع ورثة المشتري
برفع هذا البناء بناء على شرط عدمه في البيع الاول المتروك شرعا والله تعالى اعلم

*(كتاب الكفالة) *

(سئل) في رجل ضمن آخر في مال معلوم ومات الضامن والمضمون موجودا على فهل
لرب المال الرجوع على ورثة الضامن حيث كانت الضمانة في حياة الجميع (اجاب)
لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل به ولا تبطل الكفالة بموت الكفيل فرب
الدين اخذ دينه من التركة ان كانت له تركة وكانت الكفالة ثابتة والله تعالى اعلم

ذي القعدة

١٢٦٤

٢٦

مطلب لا تبطل الكفالة
بموت الكفيل

(سئل) في جماعة من القلاحين انكسروا في الاموال الاميرية فطلب شيخهم عن اهلهم فاجتمع مع عمد اهل البلد واتفق رأيهم على توزيعه على المقتردين فوزعوا ما عليهم كل شخص بحسب طااقته والتزموا ذلك ودفعوه الى الديوان والآن كل من التزم بشئ ودفعه الى الديوان يريد الرجوع به على المكسورين فهل لا يجاب في ذلك (اجاب) اذا كان الالتزام والدفع بدون أمر المدفوع عنه لا يكون للدافع الرجوع عليه بما دفعه عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر جانباً من البضاعة ليتجرفه والريح بينهما مناصفة وكتب رب البضاعة على العامل وثيقة بذلك بضمان شخص آخر للعامل فهل اذا باع العامل البضاعة وتغذر قبض الثمن من المشتري لها وتلف شئ منها وأراد رب البضاعة مطالبة الضامن بالتالف والمتغذر تخليصه من الثمن لا يجاب لذلك ولا عبرة بالوثيقة المذكورة ويكون الضامن المذكور باطلاً (اجاب) الكفالة بالامانة باطلة فلا يطلب الكفيل المذكور عما هلك في يد المضارب من مالها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اعطت لامرأة أخرى مبلغاً معلوماً على ان ترسله الى بلادها فلان القلاني ليشتري لها به عقاراً فارسلت بعض المبلغ ولم ترسل باقية واستهلكته فلما تبين ذلك لصاحبة الدراهم طلبت الباقي عن اعطته لها قالت هندی وبذمتي اوفيه لك ثم توفيت المديونة فضمن وارثها ذلك المبلغ لصاحبه مؤجلاً الى ثمانية أشهر ومضى الاجل فهل اذا اعترفت المتوفاة بان باقى المبلغ بذمتها وما أتت عن تركته تبقى به وضمن وارثها ذلك المبلغ يكون للدائنة مطالبة الضامن بعد حلول الاجل به (اجاب) نعم لرب الدين المذكور مطالبة الكفيل والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سروجي له ابن عم أراد ان يدخل معه في حانوته وصناعته فادخله معه ومن العادة ان تؤخذ ضمانه لشيخ الطائفة على من يدخل في صناعته خوفاً وقوع الخلل من الداخل فيما يتعلق بتلك الصناعة فكتب السروجي المذكور ورقة ضمانه لابن عمه لشيخ الطائفة ومكث معه مدة وارثه كتمه ديون لا تتعلق لتلك الصناعة وفهرارها من البلدة لا يعلم له مكان فطلب ارباب الديون ديونهم من الضامن فهل لا تصح هذه الضمانة ولا تكون شاملة للديون المذكورة وليس لاربابها مطالبة الضامن المذكور بها شرعاً (اجاب) لا مطالبة على الكفيل المذكور بما ادعى به من الدين على ابن عمه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ولد بالغ رشيد وكل ابيه في عقد نكاحه وتولى ذلك الاب عقد نكاح ابنه المذكور وعقد له وكتب الصداق على الاب بدون أمره لكون عادتهم ان يكتبوه على الاب لكونه متولى العقد والحال ان الاب لم يلتزمه بصيغة من صيغ الالتزام ولم يضمنه ولم يامر بكتابتها عليه ولم يوجد منه ما يفيد الرضا بذلك ثم مات ذلك الاب فهل يكون الصداق في ذمة الابن ولا يؤخذ من تركته الاب لكونه لم يلتزمه ولم يضمنه (اجاب) نعم يكون الصداق بذمة الزوج ولا لزوجة طالبت به وليس لها المطالبة في تركته الاب بدون

١٢٦٤

٢

مطلب الالتزام والدفع
بدون أمر المدفوع
عنه لا يوجب الرجوع
مطلب الكفالة بالامانة
باطلة

١٢٦٤

٢٥

١٢٦٤

٢٥

محرم

١٢٦٥

٥

محرم سنة

١٤ ١٢٦٥

طالب لرب الدين مطالبة
كل من المدين والكفيل
ولو من تركته

١٤ ١٢٦٥

ذى الحجة

٢٣ ١٢٦٥

مطالب لا تصح الكفالة
بالقبول ولا مع جهالة
المكفول له

١٣ ١٢٦٥

مطالب ليس للشدائ
مطالبة المدين باعطاء
كفيل به

محرم

١٤ ١٢٦٦

كفالة شرعية والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر باقى
حساب بينهما فضمنه شخص فيه وكتب على نفسه وثيقة به بموجب بينة شرعية ودفع
الضامن معظم الدين الذي ضمنه ثم مات الضامن المذكور عن ورثة فهل يكون لرب
الدين أن يطالب بباقي دينه المعين أو الرجوع على تركه الضامن جبراً على ورثته حيث
كان الضامن ثابتاً بالبينة الشرعية وما الحكم (أجاب) الكفالة بالمال لا تبطل بموت الكفيل
وحيث كانت الكفالة به ثابتة يكون لرب الدين المطالبة في تركه الكفيل كما أن له مطالبة
المدين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اقتضى الأمر لسفرها إلى بلاد الأفرنج في مركب
النار لأجل تغيير الهواء وصحة بدنها وقد بلغها أن زوجها مدين يمكن منه من السفر
معها بموجب سند عليه ودعاوى فرهنت المرأة المذكورة حجة عقارها في محل حكمها
السكنى بشعر اسكندرية وأخذت الحرمة زوجها معها وعند التوجه أقامت لها وكيلها
وأذنت له بالتصرف باتفاق منها ومن زوجها ينهى الأمر ويخلص الديون المذكورة وإذا
كان عندنها بذلك يظهر أن زوجها باق عليه ديون فالحكمة المذكورة التزمت وكفلت
بدفع الدين المذكور من عقارها المرقوم على يدي وكيلها مع جهالة المكفول له وعدم القبول
فهل هذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوجه المذكور صحيح ويمكن التصرف في
العقار المذكور لو فاء الدين أم لا (أجاب) الكفالة على الوجه المذكور غير صحيحة
أذركم عنها الإيجاب والقبول ومن شروطها عدم جهالة المكفول له ورهن حجة العقار
لا يوجب ارتهاً بالعقار بدون استيفاء شرائط الرهن الشرعية وحيث لم تتحقق الكفالة
الشرعية ولا رهن العقار لا يكون لرب الدين مطالبة الزوجة به ولا مطالبة وكيلها ببيع
العقار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ابتاع بضاعة من رجل بعد المعاينة والتقليب
وكتب بذلك وثيقة شرعية لأجل أحد وتسعين يوماً واستلم المبتاع البضاعة فبعد
الاستلام أراد البائع طلب كفيل غارم فهل له ذلك بعد الاستلام وانعقاد البيع أم لا
(أجاب) ليس للدائن مطالبة المدين باعطاء كفيل به على الظاهر كما في فتاوى مؤيد زاده
ولا يجبر على ذلك كما أفتى به قارئ الهداية وأقره في معين المفتي وصاحب المنع حتى ادعى
في خلاصة الفتاوى الإجماع عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر
قدراً معلوماً من الدراهم سلفة بضمان شخص له فيرباوي درب الدراهم تمسك بذلك فهل
إذا ما طل المقترض رب الدراهم ولم يدفع له شيئاً منها يكون لربها مطالبة الضامن سواء
غاب المقترض أو حضر حيث كان ضمانه ثابتاً بالبينة الشرعية (أجاب) إذا كان كل من
الدين والكفالة به ثابتاً يكون لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل بدينه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجلين لهما جاموستان شريكتان أراد كل منهما بيعهما وقسمتهما
الثلث بينهما فاقبال أحدهما الآخر أنى كنت ضمنيت أباك في مبلغ معلوم من الدراهم
لفلان ويريد أخذ نصيبه من الثمن عن دين أبيه وهو حي فهل لا يكون له ذلك ولا يلزمه

١٦ ١٢٦٥

مطلب لا يلزم الابن بدفع دين
ابيه بدون كفالة به

٢٥ ١٢٦٥

٢٨ ١٢٦٥

دفع دين أبيه لاسيما وكل منهما معزول عن الآخر في معيشة على حدة (اجاب) ليس
للمشرك أخذ شيء من ثمن نصيب شركه بمجرده دعواه المذكور ولا يلزم الابن بدفع دين
والده بدون كفالة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ارسل مشتريا للتاجر ليديعه جانب
بضاعة بثمن يتفقان عليه على ان المرسل ضامن للثمن فاعطاه التاجر البضاعة وكتب عليه
سندا بالثمن لاجل معلوم ودفعه المشتري بعد الاجل ثم بعد ذلك توجه المشتري في عام آخر
وأخذ من التاجر بضاعة أخرى بثمن في ذمته بدون علم المرسل أولا وبدون ضمانه فهل
لا يضمن المرسل أولا لثمن ما اشتراه المشتري ثانيا بدون علمه وضمانه (اجاب) نعم لا يضمن
المرسل ثمن ما اشتراه المشتري ثانيا بدون ضمانه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه
دين لا آخر ثمن بضاعة فطالبه رب الدين به فاعسر بدفعه واحضر له رجلا لا تكفل عنه الدين
المذكور لربه وكتب التكفل على نفسه وثيقة بالدين المذكور وانه ضامن له ثم بعد مدة
طلب رب الدين دينه من الكفيل فادعى ان المدين بعد الكفالة دفع لرب الدين الدين
الذي تكفل به ورفاه له في ضمن بضاعة صدرت بينهما بعد الكفالة وأنكر رب
الدين قبضه لدين الكفالة المذكور فهل اذا لم يثبت ان المدين دفع الدين المذكور
لربه لا يبرأ الكفيل عن المطالبة به ويجبر على اداء الدين لصاحبه حيث اختار مطالبة به
ولا عبرة بدعواه دفع الدين من قبل المدين من غير اثبات شرعي (اجاب) لا يبرأ الكفيل
بالمال عن المطالبة به بمجرده دعواه ايفاء المدين الدين لربه بدون اثبات ذلك بالوجه
الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يقال له زيد مثلاله في ذمة عمر ومبلغ معلوم
في كفالة بكر بالمال والزمه به بموجب سند شرعي لميعاد أربعة أشهر وبعدها سافر زيد
وغاب مدة وبعدها توفي عمر ومفلسا فاسل زيد وكيله وطالب بكر الكفيل بالمبلغ
وحسين طالب الوكيل الكفيل بحضور جماعة من المسلمين اجاب بكر بان المبلغ
عندي وفي ذمتي ولكن انما ربي فامهلني بعد القيام من المرض ثم توفي بكر الكفيل
وحين بلغ زيد اوفاء بكر ادرسل وكالة شرعية الى ولده بقبض المبلغ من ورثة بكر وادعى
ورثة بكر بنعم كان المبلغ في كفالة والدنا وبعدهم خي خمسة عشر يوما من تحرير السند بلغ
زيد ان عمر امفلس فطلب حقه فدفع له الثلثين وابرأ واسقط ذمة عمر وذمة بكر الكفيل
من الثلث واشهدوا بينة بذلك فادعى الوكيل بانه كيف يكون ذلك من بعد اقرار بكر
واعترافه بالمبلغ فاجاب المحاكم بان الساقط لا يعود ثم ادعى الوكيل من حيث اقر واعترف
الكفيل بالمبلغ لدى البينة فيلزم ورثة بكر الثلثان وان يكون بينة زيد بينة اثبات وبينة
ورثة بكر بينة نفى فهل تقدم بينة زيد على بينة الكفيل وهل يثبت المبلغ بتمامه أو
الثلثان بعد ثبوت ما ذكر شرعا (اجاب) اذا ثبتت كفالة بكر في صحته بمعا على عمر وحال
حياته وثبت اقرار الكفيل ببقاء دين الكفالة وانه لم يدفع الى رب الدين يحكم لربه باخذه
من تركه الكفيل وما ثبت ابراء رب الدين منه الكفيل والاصل لا يصح اقرار الكفيل

صع

٥ ١٢٦٥

مطلب ابراء من الدين
ثم اقر له به بطل الاقرار
بخلاف الاقرار بالعين
بعد ابراء العام

به وفي تنقيح الحمام - دية من الاقرار اقر بالدين بعد الابرأ منه لا يلزمه اشباه في الاقرار
وفي الساقط لا يعود اقول وهـ اذا بخلاف الاقرار بالعين بعد أن أبرأه خصمه ابرأ عما
فان الاقرار صحيح فيؤمر بدفع ما اقر به من العين لا مكان تجد الملك فيها مؤاخذه له
باقراره وتصحيح الكلامه على طريق الاقتضاء والعين قابلة لذلك بخلاف الدين لسكونه
وصفا قد سقط فلا يعود كذا افاده الشرنبلالي في رسالته تنقيح الاحكام اهـ والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تخربا في ثمن بيت وكفله به آخر ودفعه عنه ثم طال به
فامتنع متعللا بأنه بغير أمره فهل اذا أنكر المكفول ولم يثبت عليه الاذن بالبيضة يكون
للكفيل تحليفه واذا امتنع عن اليمين ونسكل عنه يلزم بما دفعه عنه ذلك الكفيل
(أجاب) الكفالة بالمال ان كانت بأمر المطلوب بشرط قوله غنى أو على أنه على توجب
الرجوع وان كانت بغير أمره فاذا اجحد المطلوب الامر فان اثبت الكفيل بالبيضة قضى
له بالرجوع والا كان له تحليف المطلوب على عدم الامر فان نسكل قضى عليه بالنسكول
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غصب منه آخر فرسا فوجد المغصوب منه شيخ القبيلة
التي منها ذلك الرجل الغاصب للفرس فاخبره بذلك فاجابه ذلك الشيخ بان الرجل
الغاصب من قبيلته وانه غصب الفرس وانه ضامن له تلك الفرس ضمان غرم بحضرة
بيضة عادلة فهل والحال هذه يلزم الضامن المذكور الفرس أولا (أجاب) تصح الكفالة
بالمغصوب لانه مضمون بنفسه حتى اذا هلك يجب عليه الضمان اذا القيمة تقوم مقامه
فامكن ايجابه على الكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد السفر من مصر الى
بلده فكتب له شيخ طائفته وثيقة بالضمان للديوان حكم العادة التجارية واعطيت له
تذكرة وسافر ثم بعد مدة حضرت زوجته من بلده وادعت بان لها على زوجها المذكور
دينا وتريد اخذه من شيخ الطائفة المذكور متعللة بأنه ضمنه للديوان عند السفر فهل
لا تجاب لذلك ولا يكون لها مطالبة بهدينها الذي تدعى به على زوجها حيث لم يضمنه لها
وما الحكم (أجاب) جهالة المكفول له مانعة من صحة الكفالة فليس لزوجة الغائب
مطالبة الضامن المذكور بما تدعيه من الدين على زوجها الغائب والحال هذه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل خبا رضمنه آخر فريما يأخذه من غلة الميرى ضمان غرم ولكنه
شرط عليه أنه يحسب له في كل اردب فرشين بسبب أنه ضمنه فهل لا يعمل بهذا الشرط
ولا يكون له مطالبة الخباز بما تجمد عليه بعد الشرط المذكور وما الحكم (أجاب)
ليس للضامن المذكور مطالبة الخباز بما ذكروا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كفل
عن آخر مبلغا من الدين باذنه لربه ثم دفع الكفيل في غيبة المكفول عنه الدين ثم بعد
حضوره من غيبته طال به الكفيل بما دفعه عنه لرب الدين فامهله في الدفع فلم يرض الكفيل
المذكور فكفله له رجل بالمباغ فهل اذا غاب المدين يكون للكفيل الاول مطالبة
كفيل المدين الثاني بالدين الذي كفله له ويلزم بدفعه له أم لا (أجاب) اذا كانت

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

١٢

مطلب تصح الكفالة بالمغصوب

١٢٦٥

٢١

شعبان

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

٢٤

ومضان ستة
مطلب اذا أدى الكفيل
بالأمر الدين ملكه فإذا
كفل به شخص صحيح

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

٢٨

شوال

١٢٦٥

٦

ذى القعدة

١٢٦٥

٩

الكفالة بأمر المطلوب بشرط قوله غني أو على أنه على رجوع عليه بما أدى ولا يطالب كفيل
أصلا بعمل قبل أن يؤدي الكفيل عنه لأن تملكه بالأداء بحيث كانت الكفالة بالأمر
وأدى الكفيل ملك الدين فكان كالطالب فإذا كفل به شخص للكفيل صحيح وكان
للاول مطالبة الثاني حيث تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل ضمن آخر في مبلغ بأمره فطلب منه رب الدين دينه فدفع له قدر ما علم ما من دينه
ثم أراد الرجوع على المضمون بما كثر منه متعللا بأنه أعطى لرب الدين رجعة لبراءة نفسه
فقط وفيها أكثر من ذلك القدر فهل لا يرجع إلا بالقدر المدفوع ولا يجاب للرجوع بالأكثر
(أجاب) لا رجوع للكفيل المذكور على المدين إلا بما دفعه عنه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل باع لآخر جانب حرير بثمن معلوم وجاء رجل آخر وضمن المشتري إلى البائع في
الثمن وكتب على نفسه وثيقة بالثمن ثم إن الضامن المذكور أفلس ولم يدفع ما ضمن به
إلى البائع وعند البائع بينة بان الذي اشترى الحرير المضمون لا الضامن فهل يلزم المشتري
دفع ثمن الحرير إلى البائع ولو كان دفع إلى الضامن ولا عبرة بالكتابة المذكورة (أجاب)
للبائع مطالبة كل من الكفيل والأصيل حيث لم تكن حوالة ولا يبرأ المدين بدفع الدين
للكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر من الدراهم غاروقه على أرض
زراعة معلومة ووضع المرتن يده عليها بزرعها مدة من السنين ثم أخذها شيخ البلد وردها
للا رهن رب الأرض ثم مات المرتن قبل قبض دين الغاروقه قوله ابن فطالب الرهن بدين
الغاروقه فادعى الرهن أنه شرط وقت الرهن أن شيخ البلد ضامن لدين الغاروقه إذا
كان صاحبه يطالب به ويبيده وثيقة بذلك وادعى شيخ البلد على ولد الميت أيضا بان أباه
أبراه واسقط حقه من الدين لشيخ البلد ويده وثيقة بذلك فهل يكون لابن رب الدين
مطالبة الرهن بدين الغاروقه ولا يسقط الدين عن الرهن ولو ثبت أن رب الدين أبرأ
شيخ البلد عن الدين واسقط حقه عنه ويجبر المدين على دفع الدين والمحال هذه (أجاب)
أبرأ الكفيل لا يوجب براءة الأصيل فلوارث رب الدين المذكور مطالبة المدين بما عليه
من الدين الثابت شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه لآخر مبلغ من الدين طالبه
به رب الدين وتنازع معه في شأنه فحضر رجل وكفله لرب الدين بأذن المدين وكتب على
الكفيل وثيقة به فهل إذا دفعه المدين لرب الدين ثم ادعى بعد ذلك رب الدين على
الكفيل بالدين المذكور وطالبه به في غيبة المدين ثم حضر وأثبت أنه دفعه له وخلصه به
بشهادة البينة الشرعية يبرأ الكفيل ويمنع رب الدين من المطالبة به ولا عبرة بالوثيقة
المكتوبة بالدين المذكور التي على الكفيل (أجاب) الكفالة بشرط براءة الأصيل حوالة
كما أن الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كماله وحيت كفل الرجل المذكور وكتب على
نفسه وثيقة بالدين فإن لم يشترط براءة الأصيل لا يكون لرب الدين مطالبة الكفيل به
بعد تحقق أداء الأصيل بالوجه الشرعي وكذا لو اشترط لاستيفاء حقه بالتبرع من المحيل والله

تعالى أعلم (سئل) في رجل كفّل آخر في دين عليه لربه وثبتت كفّالته على يد القاضى ثم بعد ذلك حضر رب الدين عند الكفيل وفكّه من الكفالة واقاله بحضرة بينة شرعية فهل تنسخ كفالة الكفيل بذلك وليس لرب الدين مطالبة بعد ذلك بشئ من الدين (اجاب) ببرأ الكفيل عن الكفالة ببراء رب الدين له منها والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان المدارس عن حادثة حصلت لها ان رجلين مقاولين لتوريد الحجر الدبش لعمارة الخوصة التزم الليرى بتوريد كذا كذا قنطارا من الحجر في كل يوم لهذه العمارة والمراد ان يضمنهما رجل في هذا التوريد وهذه المقاوله ضمان غرم فهل تكون هذه ضمانه شرعية أولا (اجاب) قد اطلعنا على ما سطره هذا الرقيم والافادة عن ذلك ان هذه الكفالة على هذا الوجه غير صحيحة بمقتضى اصول الشريعة الغراء لان ما ذكره عقد فاسد واجب النقض شرعا وليس على الاصيل بسببه وجوب التسليم ولا ضمان العين المبيعة على هذا الوجه حتى يلتزمه الكفيل اذ من شروط الكفالة كون المكفول به مضمونا على الاصيل بحيث يجبر الاصيل على تسليمه كما في الهندية عن الذخيرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثنا في نظير حقوق النكاح وفي نظير تحملها باولاده منها الذين لم يبالغوا سن الحضنة مدة معلومة وضمنها المطلقةها رجل ضمان حضور يحضرها له هي وأولاده منها وقت الطلب فهل اذا حبست في دين عليها في غير بلد المطلق وطلب منه المطلق احضارها باولادها وتغذر عليه ذلك كليا لا يكون لمطلقةها تكليفه بشئ يجز عنه بل يذهب معه الى المحل الذى حبست فيه ويعلمه به واذا خرجت من الحبس بعد ذلك وبحت وفتش عليها فلم يجد لها بعد البحث والتفتيش عليها غاية جهده لا يلزمه شئ سوى ذلك لاسيما ولم يكن عليها دين لمطلقةها ولا يعلم مكانها ولا يلزم الضامن المذکور احضارها حيث كان مكانها غير معلوم (اجاب) ليس للزوج مطالبة الرجل المذکور باحضار مطلقته حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه لاخر مبلغ من الدراهم فضمنه أخوه لرب الدين ضمان غرم وكتب بالضمانة وثيقة مضمونها أقروا عترفوا شهد على نفسه فلان بن فلان انه ضمن وتكفل أخاه فلانا بن والده الى فلان في مبلغ وقدره كذا واذا تأخر فلان في قرش واحد من المبلغ يكون مطلوباً منه واشهد على نفسه جماعة وشمل الوثيقة باسمه وختمه فهل اذا قبل رب الدين الكفالة ثم مات الضامن وترك بيتا مملوكا له يكون لرب الدين أخذ المبلغ المكفول به من تركته ويبيع البيت لوفاء دين الكفالة حيث لا وفاء لدين الكفالة الا من البيت المذکور ويقدم دين الكفالة على الورثة (اجاب) لا تبطل الكفالة بالمال بموت الكفيل به ويقدم دين الكفالة على الارث فيث تحققت الكفالة بالمال شرعا يكون لرب الدين استيفاء دينه من تركه الكفيل مقدما على الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شريكين ادعى احدهما على رجل اجنبي بانه ضمن له شريكه بمبلغ معلوم من المال المشترك بينهما ضمان غرم وان المضمون قد مات

١٢٦٥

٢٣

صفر

١٢٦٦

١٥

جادی الاولی

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٠

مطالب لا تصح الكفالة
بمال الشركة الا اذا
انقلب دينها فيها

مفلسا لا تركته له و يريد تغريم الضامن للبلغ المذكور و الحال ان الضامن مفلس ايضا ولا مال له فهل لا تكون هذه الكفالة صحيحة ولا يطالب الكفيل بشئ من هذا الدين و الحال هذه (أجاب) مال الشركة في يد الشريك امانة فلا تصح الكفالة به الا اذا انقلب دين في ذمة أحد الشرى يكن قبل الكفالة به فكفله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر مات بالبيضة الشرعية فطالبه منه فحجزه عن دفعه لربه فضمنه آخر على أنه يدفع له كل شهر قدر ما معلوما و ضمن الضامن رجلا آخر على أنه اذا لم يوف الضامن الاول يدفع الضامن الثاني ما قسط عليه ثم دفع الضامن الاول بعض الدين ومات قبل دفع الباقي و الحال ان الدين المذكور معلوم للضامن الاول والثاني وكذلك التقسيط معلوم للضامن الاول والثاني فهل يكون لرب الدين مطالبة الضامن الثاني بباقي التقسيط اذا ثبت ذلك (أجاب) اذا وقعت الكفالة بالمال صحيحة يكون له به مطالبة الكفيل وكفيله به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له وكيل يقبض له اجرة أما كنهه فرفعه من التوكيل وله عند مدعيه جانب من الاجرة التي قبضها فدخل رجل بينهما بالصلح واستأجر الوكيل من موكله الامكنة المذكورة وتعهد الرجل المصالح بالوكيل المذكور وتكفل بيده للوكيل وتعهد الوكيل المذكور انه مادام على قيد الحياة ومستأجر الامكنة المذكورة يدفع المستأجر ما عليه من الاجرة مقسطا كل شهر منه كذا وما يقبضه من الاجرة المستقبلة يدفعه للمالك شهر ايشهروا و ان تأخر عن دفع ذلك ترفع يده عن الامكنة ويقوم المستأجر المذكور بدفع ما عليه من جميع الاجرة القديمة والحديثة للمالك المذكور فهل اذا تأخر عليه شئ من الاجرة ولم يوف بدفعها الا من القديمة ولا من الحادثة و رفع المالك يده عن الاماكن المذكورة وأمر الرجل الذي كان سببا في الصلح بقبض الاجرة من السكان وصار يقبضها ويدفعها للمالك كما حكم أمره ثم بعد نحو سنتين أراد أن يطالبه بما تأخر على وكيله من دين الاجرة متعللا بأنه كان سببا في الصلح بينهما على الوجه المذكور لا يكون له ذلك حيث لم يثبت أنه ضمن له شئ مما عليه من دين الاجرة غير أنه تكفل له بيده ضمن ضمان حضور (أجاب) ليس لرب الدين مطالبة الكفيل المذكور بدينه اذا لم يثبت أنه كفيل به بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قد رآه معلوما من الدراهم ليعمل فيه مضاربة والرجح بينهما وكفل العامل رجل لرب المال بمادفعه للعامل المذكور فهل اذا تلف المال تحت يد العامل وأراد رب المال الرجوع به على الكفيل لا يجاب لذلك ولا تكون الكفالة بمال المضاربة صحيحة (أجاب) مال المضاربة في يد المضارب امانة ولا تصح الكفالة بعين الامانات فليس لرب المال مطالبة الكفيل بما هلك من المال في يد المضارب بناء على هذه الكفالة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة اشترى بضاعة من رجل بثمن في الذمة على ان كلا منهم يدفع ثلث الثمن فدفع أحدهم بعض ما عليه و بقي البعض بذمة فضمنه أخوه فيه

٢٦
١٢٦٦
مطلب لرب الدين مطالبة
الكفيل وكفيل الكفيل

جمادى الثانية

١٨
١٢٦٦

ذى القعدة

١٠
١٢٦٦
مطلب لا تصح الكفالة
بعين الامانات ومنها
مال المضاربة
ربيع الاول

١٤
١٢٦٧

ربيع الثاني سنة

١٢٦٧ ٢

جادي الاولى

١٢٦٧ ٢

شوال

١٢٦٧ ٥

ذي الحجة

١٢٦٧ ٢٤

م اب لا تصح كفالة
الورث عن ميت مفلس

١٢٦٧ ٢٣

فهل اذا حصلت عسالة منهما الرب الدين يكون له الرجوع على عياله ومطالبة به باق
له بذمته (أجاب) الرب الدين مطالبة كل من الاصيل والكفيل بعد تحقق الكفالة
بالمال شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ع-لى أشخاص ديون فطلبها منهم
وحبسهم عليها فغاء شخص وضمن الديون ضمان غرم وكتب على نفسه وثيقة بذلك
مكاملة الشهود على العادة فأتى رب الدين فطلبت ورثته الضامن بذلك المبلغ فطلب
الضامن الوثيقة فلم توجد فلما تحقق عنده ضياعها أنكر ذلك والحال ان الشهود
موجودون يشهدون بطبق ذلك وانه ضامن لتلك الديون ضمان غرم فهل والحال
هذه يكون ملزوما بما ضمنه بعد شهادة الشهود العدول عليه بطبق ذلك (أجاب) لورثة
الدائن مطالبة الكفيل المذكور بما ضمنه من الديون بعد تحقق الكفالة بها بالوجه
الشرعي ولا يتوقف الزامه على وجود وثيقة بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها
مبلغ من الدراهم عند زوجها قرض كفله به أخوه فهل اذا دفع لها الكفيل يعرضه يكون
لها مطالبة كل من الاصيل والكفيل بالباقي (أجاب) الرب الدين مطالبة كل من
الاصيل والكفيل بالدين بعد تحقق الكفالة به بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل عليه دين لا آخر ومات المدين مفلسا لآثر كة له فهل اذا أراد رب الدين مطالبة
أخي المدين بدينه متعللا عليه بانه كان ضمنه له لا يجاب لذلك لعدم صحة الكفالة والحال
هذه او يكون له مطالبة به (أجاب) الرب الدين مطالبة كل من الاصيل والكفيل
اذا ثبتت الكفالة عليه بالوجه الشرعي حال حياة المكفول اما لو كفله أخوه بعد موته
مفلسا فلا مطالبة عليه لتصريحهم بعدم صحة الكفالة ولو من الوارث عن ميت مفلس
لسقوط الدين بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين عند أخرى بدل حلي
كانت استهلكته هذه الأخرى وعرضتها بدله على يدوكيها او التزمت لها بدفعه طائفة
مختارة بتراضيها على ذلك وضمنه لها زوج الأخرى وتكفل لها بدفعه ثم مات الضامن
الكفيل المذكور عن تركه ورثة فهل يكون لصاحبة الدين المذكور مطالبة كل من
المرأة التي عليها الدين وورثة الكفيل (أجاب) اذا تحققت الكفالة يبدل ما استهلك
يكون للمكفول له مطالبة كل من الاصيل والكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
ماتت عن زوجها وامها واختها وقسمت تركتها بينهما ولم يخرج في شأن ذلك دفتر مقام
بختم القاضي بعد ان أخذ كل ذي حق حقه وغاب الزوج ولم يعلم مكانه فادعى رجل على
الام بانه كان تزوج بنتها التي ماتت وقسمت تركتها من نحو خمس عشرة سنة ويطلب
منها احضار الزوج الغائب لاجل ان يدعى عليه بما أخذه من تركتها فهل لا تجبر على
ذلك ولا يلزمها احضاره بدون ثبوت كفالة لاسيما وقد تزوجت بنتها المذكورة بنحو
ثلاثة من الأزواج والبعض طلقها والاخير ماتت معه وأخذ ميراثه منها والمدعى موجود
عالم بذلك وساكت لم يدع ولم ينافع في شيء من ذلك المدة المذكورة من غير مانع شرعي

(أجاب)

ربيع الاول سنة

١٢٦٨ ٢٢

١٢٦٨ ١٥

جادي الثانية

١١٦٨ ١١

محرم

١٢٦٩ ٥

١٢٦٩ ٢٤

معلب الكفالة بلا دن
أو اجازة لا توجب الرجوع
بما أداه الكفيل

ربيع الثاني

١٢٦٩ ١٨

(أجاب) لا تخبر الام على ذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على جماعة تسكفل له به رجل وكتب عليه به وثيقة شرعية بخطه وختمه فهل يكون لرب الدين مطالبة كل من السكفل ومن عليهم الدين بدينه المذكور (أجاب) لرب الدين مطالبة كل من الاصيل والسكفل بدينه حيث ثبتت الكفالة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة رجال عليهم دين لا آخر بموجب تمسك بتخصيص كل منهم بما عليه من الدين وبضمان كل منهم للآخر ضمان غرم وان كل من حضر منهم يدفع ما على الآخر قد دفع أحدهم ما عليه من الدين فهل لرب الدين مطالبة بما على الآخرين من الدين بحكم الكفالة كماله المطالبة عليهم بما أضاف حيث كانت كفالة كل منهم للآخر ثابتة بالبيعة الشرعية (أجاب) لرب الدين مطالبة كل من الاصيل والكفيل به حيث ثبتت الكفالة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كفل آخر في دين عليه له به ثم بعد مدة أبرأه الدين ذمة الكفيل من الكفالة بحضرة بيعة فهل والمحال هذه اذا ثبت أبرأه الدين ذمة الكفيل من الكفالة بالبيعة الشرعية يبرأ الكفيل من الكفالة (أجاب) اذا أبرأه الدين الكفيل من الكفالة بربى دون الاصيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين شرعي على آخر كفل به رجل له بدون اذن واجازة من المديون فهل اذا أدى الدين له به بهذه الكفالة لا يكون له الرجوع على المسكفل عنه والمحال هذه (أجاب) الكفالة بلا اذن أو اجازة المكفول عنه في المجلس قبل قبول المطالب وان صححت لا توجب الرجوع بما أداه الكفيل ويكون متبرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لرجلين بضاعة بثمن معلوم لا أجل معلوم وكتب عليهما سند بذلك فالأيه المطلوب من الواضحين اسماءهم واختامهم فيه مبلغ معلوم وقدره كذا الاحل كذا معينا ثم بعد ذلك طلب البائع منهما ان يكتباني السند بانهما متضامنان متكافلان فاجابه أحدهما وامتنع الآخر من ذلك فهل اذا ترتب على من كتب على السند بانهما متضامنان متكافلان مبلغ وأراد البائع ان يطالب به الآخر الذي لم يكتب على السند لا يجاب لذلك حيث لم يثبت بوجه شرعي ضمانه لما على الآخر (أجاب) ليس لرب الدين المذكور مطالبة أحد مدينيه بما على الآخر حيث لم يثبت كفالاته به شرعا نعم لو كان الدين المطالب به بعض المسكفل به من احد الرجلين يكون لربه المطالبة به ممن تحققت منه كفالاته دون الآخر الذي لم يكفل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر أقر له به بحضرة بيعة شرعية وطلب من رب الدين ان يقسطه عليه وان يحضر له ضامنا به فاجابه رب الدين لذلك وضمنه له رجل ضمان غرم وضمن الصامر له رجل أيضا ودفع الضامن بعض الدين لرب الدين باذن المدين فبعد مدة أنكر المدين الدين يري بذلك ابطال الضمان فهل اذا تصادق كل من المدين والضامنين على الدين وانهما ضامنان به بشهادة البيعة الشرعية ودفع أحد الضامنين بعض الدين لا يعتبر انكار المدين ذلك ويكون لرب الدين مطالبة كل من المدين والضامن والمحال

جادی الاولى سنة

١٢٦٩ ٤

مطلب على الكفيل

بالنفس احضار المكفول

اذا علم مكانه والا فلا

١٢٦٩ ١٣

١٢٦٩ ١٩

جادی الثانية

١٢٦٩ ٩

مطلب يحاسبه رب

الدين غرماء الكفيل

في تركته

ذی الحجة

١٢٦٩ ١٨

محرم

١٢٧٠ ١٥

مطلب تعليق الكفالة

بشرط متعارف صحيح

هذه (أجاب) لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيلين بدينه اذا أثبت مدعا ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه أنه ضمن رجلا إلى أن تم دعواه التي بينه وبين رجل آخر على أنه ان فر هذا الرجل المضمون هاربا يكون ملزوما باحضاره وكفل هذا الرجل الذي ضمن رجل آخر فاذا يكون الحكم في هذه الكفالة هل يحكم بحكمها أولا واذا قلتم بحكمها وفر المضمون هاربا ولم يعلم مكانه وتعدر على الكفيل احضاره فهل يحكم باحضاره أولا (أجاب) تصح الكفالة بالنفس وعلى الكفيل احضاره للمكفول له اذا كان مكانه معلوما والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في كفيل عن وارث ميت بما يظهر على تركته مورثه من الدين فجاء رجل يدعى الو كالة عن شخص وان موكله دين على الميت المذ كور فهل اذا لم يثبت ذلك الو كيل وكالته ودين موكله لدى المحاكم الشرعي لا يطالب من الكفيل شي من الدين (أجاب) لا مطالبة على الكفيل المذ كور والمحال هذه على ان الكفالة لا تصح مع جهالة المكفول له او المكفول عنه ولا يضر جهالة المال المكفول به بخلاف النفس المكفول بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لا آخر بيع فلانا القدر الفلاني من الطرابيش بالقدر الفلاني من الثمن وعلى ضمانه فباعه وبعد البيع قال على ضمانه بالثمن المذ كور ثم أفلس المضمون ومات الضامن وله تركته فهل اذا أثبت البائع المضمون له الضمان بالبينه الشرعية يكون له المطالبة في تركته الضامن المتوفي واذا كان على الميت الضامن دين آخر يكون للمضمون له محاسبة الغرماء (أجاب) لرب الدين مطالبة كل من مدينه ومن الضامن حيث ثبتت الكفالة بالوجه الشرعي واذا مات الكفيل بالمال لا تبطل الكفالة فرب الدين المطالبة في تركته الكفين ويحاصص فيها كباقي غرمائه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضمن آخر في مبلغ معلوم من الدين ودفع منه جانباً ثم مات الضامن عن ورثة وتركته فهل يكون لرب الدين أخذ باقي دينه من تركته الضامن وتجبير الورثة على دفعه من التركة حيث كان المضمون مفلسا لا مال له (أجاب) لا تبطل الكفالة بالمال بموت الكفيل ولرب الدين أخذ دينه من تركته بعد ثبوت الكفالة بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ضمانه حاصلها قد ضمنت جناب المعلم منقربوس في كونه يوفي المبلغ في هذا الميعاد واذا ما أوفاه ولم أحضرته في الميعاد فكون ملزوما بأداء المبلغ المعين بجوابه فهل اذا عجز المدينون عن الوفاء وأحضر ولم يوف يكون الضامن به هذه الالفاظ ملزوما أم لا (أجاب) تعليق الكفالة بشرط متعارف صحيح ومات في يده هذه الالفاظ بحسب مدلولها مع ما فيها من اللحن كادخال لم على الفعل الماضي في قوا ولم أحضرته ورفع خبراً كون ان الضامن يكون ملزوما بالمال عند عدم ايفاء المدينين ولو أحضر المدفوع لانه علق الزام نفسه بالمال على أحد الشرطين وهما عدم الايفاء وعدم الاحضار في الميعاد فاذا وجد أحدهما الصادق بعدم الايفاء ولو لم يوجد الآخر وهو عدم

الاحضار بان وجد الاحضار تحقق الجزاء وهو لزوم المال لوجود الشرط فكأنه قال
ان لم يوجد الايفاء منه فانا لمزوم وان لم يوجد الاحضار فانا لمزوم فقد الزم نفسه بالمال
عند تحقق احد الشرطين كما تفيدناه والى لا احد الشئين فان جعلت او معنى الواو وكان
ذلك في مثل هذا المقام متعارفا بحيث لا يفهم منها الا معنى الواو عرفا برئ الضامن
باحضار المضمون وان وجد عدم الايفاء لانه يكون معلقا بكفالة بعدم الايفاء من المديون
وعدم احضاره فلا يصير كفلا بالمال الا اذا وجد الشرطان معالان المعلق على شئين
لا يتحقق بوجود أحدهما فقط لكن هذا يتوقف على تحقق ان هذه الالفاظ لا يفهم
منها عرفا الا ما ذكرناه آخرا فليحظر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر
فدفعت زوجته المدين بعض الدين لربه وتكفلت له ببعض الآخر بحضرة بيعة ثم بعد
ذلك مات المدين عن زوجته الكفيلة المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبتت الكفالة من
الزوجة بالبيعة الشرعية تحجب الزوجة الكفيلة على دفع ما بقي من الدين لربه (أجاب) نعم
تجبر على دفع ما بقي بذمتها بسبب الكفالة لربه بحيث كانت الكفالة صحيحة والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وعليها دين له فبعد التزوج بغيره طالبها بالدين
المذكور فضمن الذي تزوجها الدين لمطلقها وتكفل به بحضرة بيعة شرعية فهل اذا
كان الدين ثابتا وثبت ما ذكر من الكفالة يكون لرب الدين مطالبة كل من الضامن
والمضمون به (أجاب) نعم يكون للدائن مطالبة كل من الكفيل والمكفول بالمال
بعد تحقق الكفالة بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر
انه كفيل له مالا معلوما على رجل غائب فادعى عليه دعواه ويريد ان يقيم البرهان
على ان له المال المذكور وعلى المدين الغائب ويطلب الكفيل المدعى عليه به فهل
لا تسمع دعواه على المدعى عليه ولا يقبل برهانه حتى يحضر الغائب ويثبت عليه ما يدعى
به (أجاب) اذا ادعى رجل على آخر ان له على رجل غائب كذا من المال وان هذا
الحاضر كفيل عنه بأمره وبرهن على ذلك قضى له عليه ما ادى على الغائب الاصيل وعلى
الحاضر الكفيل ولو برهن انه كفيل عنه هذا المال بلا أمر الغائب قضى على الكفيل
فقط والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة متزوجة برجل وقررها عليه نفقة وكسوة وخافت
منه ان يسافر ولا يترك لها النفقة وطلبت منه ان ياتي لها بكفيل يكفله في النفقة
والكسوة المقررة فهل يجيبها القاضي الى ذلك (أجاب) نعم يجيبها القاضي الى كفيل
بنفقة الى شهر على قول أبي يوسف وعليه الفتوى والتقدير بشهر عند عدم العلم بقدر
غيبه فلو علم انه يعيب أكثر من شهر أخذ بقدرها كما في رد المحتار من النفقة والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر وكفله به آخر لرب الدين ومات الكفيل عن ورثة
فهل يكون وب الدين مخيرا بين طلب ورثة الكفيل والمدين به واذا احتار أخذ الدين من
مديته وأراد حبسه عليه يحجب لذلك (أجاب) نعم لرب الدين مطالبة المدين وورثة

١٢٧٠

٢٥

شوال

١٢٧٠

١٦

مطلب برهن على أن هذا
الحاضر كفيل عن
الغائب بأمره وعلى الدين
قضى له على المحاضر
والغائب الخ

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٤

مطلب يؤخذ كفيل
بالنفقة الى شهر وان علم انه
يعيب أكثر أخذ بقدرها
ذى القعدة

١٢٧٠

٢٣

ذی القعدة سنة

٢٨ ١٢٧٠

محرم

٢٦ ١٢٧١

مطالب أدى الكفيل
بأمر الكفول عنه له
الرجوع عليه وأخذه
من تركه

٢٧ ١٢٧١

صفر

٢٠ ١٢٧١

٢٤ ١٢٧١

جمادى ولى

١ ١٢٧١

الكفيل من تركه بدنه حيث لا مانع وله حبس المוסر بدنه الحال والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل ضمن لآخر رجلا ضمان حضور وسلم له طائعا مختارا بحضرة بينة وبعد
التسليم اشترى منه نخلا بثمن معلوم وقبضه البائع ووضع المشتري يده على النخل وصار
ينتفع به مدة والاثن يدعى خصمه ان الضمان كان ضمان غرم وانه باع له النخل بالاكراه ولا
بينة له على دعواه فهل لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعى ويكون المحق في النخل
للمشتري (اجاب) لا يقضى لمذع بجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل كفل ماعلى أبيه من الدين لانه باذنه ودفع عنه الدين لاختصاصه بامره
ومات الاب عن ورثة وتركه فهل يكون لابنه الكفيل أخذا مدفوعه عنه في هذه الحالة من
تركه (اجاب) اذا أدى الكفيل بأمر المكفول عنه يكون له الرجوع عليه وله أخذ ذلك
من تركه المكفول عنه حيث لم يأخذه حال حياته اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل ضمن آخر ضمان غرم لا تحرقه معلوم من الدين ثم
بعد مدة حضر رب الدين الى الضامن ومطالبه بحضور المضمون ثم احضر الضامن
المضمون لرب الدين وسلم له وأقاله من الضمانة بشهادة بينة شرعية فهل يبرأ الضامن
بأقاله رب الدين له وليس له مطالبة الضامن بشئ بعد ثبوت ذلك لدى المحاكم الشرعى ولا
عبرة بانكار رب الدين ذلك (اجاب) نعم يبرأ الكفيل بذلك اذا تحققت البراءة من
الكفالة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ عاقل رشيد منفرد في معيشة
وحده وله أم منفردة في معيشة وحدها فتزوج الرجل المذكور أمراة ودخل بها ومكث
معها مدة من السنين فبعد ذلك اخذ الرجل المذكور بعض حلى من زوجته وبعض
دراهم وغاب غيبة لا يعلم حياته ولا موته ولا مكانه وتريد الزوجة المذكورة أن تطالب
أم الزوج بما أخذه من زوجته فهل والحال هذه لا تجاب الزوجة لذلك بدون ضمان
وكفالة شرعية (اجاب) نعم لا تجاب الزوجة لذلك اذا كان الامر كذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل موسر له ابن في عائلته لا مال له ولا كسب فزوجه الاب من ماله امرأة
وتكفل بنفقة الاب ودخل بها الابن في بيت أبيه ثم بعد ذلك غاب الابن ولم يعلم له محل
فهل والحال هذه يجبر الاب على نفقة زوجة ابنه الغائب حيث تكفل بها (اجاب) اذا
تحققت كفالة ابنه بنفقة زوجته بالوجه الشرعى يكون لها مطالبة بها مع غيبة
الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع عمه وأبيه في معيشة واحدة ولم يكن للرجل
المذكور مال خاص به زوج العم المذكور ابن أخيه المذكور بامرأة على صداق معلوم
القدر والترم العم بالمقدم والمؤخر من الصداق بحضرة بينة شرعية قد دخل الزوج بالزوجة
المذكورة وعاشرهما مدة ثم مات عنها وعن عمه وأبيه فهل يجبر العم المذكور على دفع
مؤخر الصداق لزوجة ابن أخيه المذكور حيث التزم به عند العقد اذا ثبت ما ذكر
(اجاب) اذا ثبتت الكفالة بالمهر عن الزوج من العم يكون للزوجة مطالبة الكفيل بما

كفل به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابط خانه بما حاصله انه من مقتضى الافادة الواردة من ديوان المهمات بخصوص محمد الصاحي المخزنجي الذي ظهر عليه عجز مبلغ جسيم وصدر الحكم من مجلس العسكرية بديوان الجهادية ببيع املاك الضامن له عبد اللطيف الخيمي بسبب انه لم يوجد عنده ما يجزى تسديده ما على المخزنجي وما يبق بعد ذلك يطلب سداده من المصدقين عمال بما تدون بالاوامر الصادرة ولما انتهت فزاد الحصة التي للضامن بحمام صنفه حصل التوقف من الضامن بقوله انه قدم عرضا للاعتاب بالتظلم ولم يصدر امر بنسخ الحكم الاول ويريد حضرة ناظر المهمات طلب الدلائل وصاحب الحصة والمشتري ومن يلزم من الشريعة لاجل تحرير حجة المبيعة وبمخاطبة الشريعة وردت الافادة بان مثل هذا الاستثناء عنه من خصائص حضر تكم وليسكون الضامن للديون متوقفا في السماح للمشتري وهو مديون للميرى اقتضى الحال الاستعلام هل يوجد وجه لتحرير المبيعة من الشريعة للمشتري بدون سماح من صاحب الحصة اذ هو مديون للميرى وقصده بذلك الممارسة عن قادية الحق (اجاب) لقد اطلعنا على خطاب حضر تكم هذا وما به صاوم معلوما ومن حيث ان القصد افادة الحكم الشرعي عن بيع الحصة التي هي عملة للضامن في الحسام المذكور متعابلة ما هو مطلوب منه بسبب هذه الضمانة حيث لم يوجد له ما يوفي منه المطلوب من المضمون للميرى فن حيث ان ذلك يتوقف على معرفة كيفية الضمانة وصحتها وهل تحقق على المضمون ما يوجب الزام الضامن بدفعه حتى تعطى الافادة عن بيع تلك الحصة بدون رضاه وعدمه اذ الحكم الشرعي انه لا يباع عليه ذلك بدون رضاه الا اذا كانت تلك الضمانة صحيحة شرعية وتحقق على المضمون ما يوجب الزامه والزام ضامنه بدفعه ما عليه من دين صحيح أو غصب لمال المضمون له اقتضى الحال تحريره لكي يصير احالة ما ذكره على حضرة من لا ائدي وايضا حقيقة هذه القضية وكيفية الكفالة وكيفية الزام المضمون والضامن فان تحقق عندها كفاية شرعية وان الكفيل والمسكول ملزومان بهذا الامر وان بذمة المديون ديننا صحيحا باع القاضى على المسكول او الكفيل فيما عليه من الدين كل ما لا يحتاجان اليه في الحال لوفاء الدين ان امتنع عن الاداء والبيع بانفسهما ويسدأ في البيع بالايسر فلا يسر والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين ثابت شرعا فبسه رب المال فطلب المدين رجلا ليضمنه ويخلصه من السجن فضمن الرجل الدين باذن المدين ضمان غرم وكتب بذلك وثيقة على يديينة ثم بعد ذلك مات الضامن وله تركة فهل يمكن رب المال من اخذ ماله من التركة ولا يجمع وترجع ورثة الضامن على المضمون حيث كان الضمان بأمره (اجاب) اذا كانت الكفالة بالمال ثابتة صحيحة ومات الكفيل عن تركة يكون لرب الدين اخذ دينه من تركة الكفيل بالمال كما ان له مطالبة الدائن المسكول فاذا ادعى ورثة الكفيل الدين عن جهة الكفالة

١٢٧١

٢٥

مما يباع على المديون
أصليا أو كميلا كل
ما لا يحتاجه في الحال
ان امتنع عن الاداء
والبيع بنفسه

شعبان

١٢٧١

محرم سنة

٩
مطلب للكفول له مطالبة
كل من الكفيل
والكفول ما لم تنسقط
براءة المكفول
ربيع الثاني

١٢٧٢ ٢٤

جادی الاولی

١٢٧٢ ١٨

رجب

١٢٧٢ ٨

يكون لهم الرجوع به على الدائن المكفول حيث كانت الكفالة باعنه. والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل كفّل آخر في دين عليه لرجل وسافر المديون الى جهة بعيدة وغاب مدة
من الزمان قبل وفاة الدين فطأ صاحب الدين من الكفيل وفاء الدين فدفع له مبلغا
منه ومات الكفيل ثم حضر المديون فهل يسوغ لرب الدين مطالبة المدين بما بقي (أجاب)
الكفالة توجب مطالبة المكفول له بدنيته من كل من الكفيل والمكفول ما لم تنسقط
براءة المكفول فانها تكون حوالة فاذا كانت كفالة محض لا يبرأ المكفول بهما من الدين
والمطالبة وحينئذ يكون للمكفول له أخذ باقي دينه من مديونه حيث كان حالا كماله ان
يطالب وورثة الكفيل به بعدموته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كفّل آخر بمبلغ
معلوم من الدراهم ومات المكفول قبل أدائه عن ورثته وعن تركته فهل يكون لرب
الدين مطالبة الكفيل وورثة المكفول بالدين المذكور (أجاب) نعم يكون للدائن
مطالبة كل من الكفيل وورثة المكفول من تركته بدنيته حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن ابن وعليه بعض دراهم لرجل أجنبي ولم يترك تركته أصلا فكاتب
رب الدراهم وثيقة على ابن الميت ان يدفع له الدراهم عن كل شهر كذا على زعمه انه يلزمه
دين أبيه والحال انه لم يكفل له بالدين قبل موت أبيه فهل والحال هذه اذا ثبت أن المدين
لم يترك تركته أصلا لا يكون لرب الدين مطالبة ابن الميت بشئ من الدين ولا عبرة بالوثيقة
التي كتبها رب الدين عليه بعدموت أبيه (أجاب) صرح علماؤنا بأن الكفالة لا تصح
بدن ساقط ولو من وارث عن ميت مفلس الا اذا كان به كفيل اورهن او ظهر له مال
فتصح بقدره او لحق الميت دين بعدموته فتصح الكفالة به بان حفر بتراعلى الطريق
فتلف به شئ بعدموته لزمه ضمان المال في ماله وضمن النفس على عاقلة لثبوت الدين
مستند الى وقت السبب وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة وهذا عند الامام وصحاحها
مطلقة اظهر له مال أولا كما في الدرر في رد المحتار على قوله الا اذا كان به كفيل
اورهن يعنى ان الدين يسقط عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال حياته اورهن
فال في البحر قيد بالكفالة بعدموته لانه لو كفّل في حياته ثم مات مفلسا لم تبطل الكفالة
وكذا لو كان به رهن ثم مات مفلسا لا يبطل الرهن الى آخر ما ذكره ومنه يعلم حكم كفالة
الابن المذكور عن أبيه المذكور بعدموته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته وله منها صغير مفروض لها نفقة مقدرة على الزوج المطلق فتجب مد على زوجها
المذكور قدر معلوم من الدراهم فرفعه لدى قاضي الناحية وجبته فضمنه رجل آخر
ضمنان غرم ومات الضامن قبل دفع القدر المضمون فهل والحال هذه يتعلّق القدر
المضمون بترك الضامن يؤخذ منها بعدموته (أجاب) المرأة المذكورة بالخيار ان
شاءت أخذت من ترك الضامن انفقتهما ضمان غرم وان شاءت أخذت دين النفقة من
زوجها المطلق والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وعليه

سنة رمضان

١٢٧٢

١٩

دين لاجنبي ولم يترك تركة أصلاً فحضر وب الدين ودفع لوارث المدين قدر ما معلوم من الدراهم قرضاً أو كتب عليه وثيقة به وب جماع على مورثه من الدين والحال انه لم يتكفل له بالدين قبل موت مورثه فهل والحال هذه اذا ثبت ان المدين لم يترك تركة أصلاً لا يكون لرب الدين مطالبة الوارث بشيء من الدين الذي على مورثه ولو التزم به بعدموته وقدمات المورث مفلساً (اجاب) المصريح به عدم صحة الكفالة ولو من وارث عن ميت مفلس لسقوط الدين بموت المدين مفلساً والكفالة لا تصح بيد ساقط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر ادر ب الدين حبس المدين على دينه فتكفله رجل كفالة حضور وقت طلبه ولم يتكفل السكفيل بالدين لربه فهل اذا اراد ب الدين ان يلزم السكفيل بالدين الذي على المدين لا يجب لذلك حيث كانت الكفالة حضوراً لا كفالة مال (اجاب) لا يلزم كفيل النفس بالمال بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له عند آخر مقدار معلوم من الدين وبه سند وضامن ضمان غرم ومات المدين وخلف تركته ورثة فهل يكون لرب الدين مطالبة الضامن بدينه ان شاء ومطالبة ورثة المدين (اجاب) لرب الدين مطالبة كل من السكفيل وورثة المدين بدينه اذا كانت الكفالة ثابتة بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبد انجز عتقه لوجه الله تعالى بدون مقابلة شيء وصار المعتق المذكور مالكا لنفسه يتصرف في اموره كيف يشاء ومضى على ذلك مدة من السنين ثم الا ان غصب المعتق المذكور من آخر عينا من الايمان وتصرف فيها بالبيع لرجل آخر وقبض ثمنها منه ثم المقصوب منه استحقها من يده المشتري وانتهى بالبيعة الشرعية فأراد المشتري الرجوع بثمنها على السيد المذكور فهل والحال ماذكر لا يجب لذلك بل يكون رجوعه بالثمن الذي دفعه على المعتق الغاصب فقط وليس له مطالبة السيد بشيء من ذلك (اجاب) لا مطالبة على المعتق بما وجب على عتيقه بعد العتق بدون كفالة شرعية والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر اذن لرجل ان يدفعه عنه ويرجع به عليه وضمن للدافع ما دفعه عن الآخر رجل ثالث ثم دفع المأذون له الدين لصاحبه بعد الاذن والضمان فبات الضامن بعد الضمان والاذن والدفع فهل والحال هذه يحجز الدافع بين ان يرجع على المدين الاصلى وبين ان يرجع على تركه الضامن (اجاب) نعم اذا تحققت الكفالة الشرعية بالمال المذكور ودفع المأذون على الوجه المستور يكون لرب الدين الخسارة في مطالبة كل من المدين وتركه السكفيل ويشهد لذلك ما في رد المختار عن الحنابلة قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهماً على ان ذلك على قد دفع كان عليه الجميع بمنزلة قوله ما يابعت فلاناه وهو كقوله لامرأة الغير كفلت لك بالنفقة أبداً تلزمه النفقة أبداً مادامت في نكاحه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنتين وترك مواشي فاستولى الابنان على تلك المواشي وتلفت

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

٢٥

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

١

مطلب قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهما على ان ذلك على قد دفع كان عليه الجميع بمنزلة ما يابعت فلانا فعلى

د بيع الاول

ربيع الاول سنة

١٧ ١٢٧٣

٢٧ ١٢٧٣

جاءى الثانية

١١ ١٢٧٣

رجب

١٤ ١٢٧٣

٢٠ ١٢٧٣

المواشى تحت أيديهما بموت وبيع من قبلهما بدون إذن الباقي ولم يوجد من المواشى أثر
 لا في بلد هما ولا في غيرهما ثم مات أحدهما مفلسا ولم يعقب أحدا ومات الآخر مفلسا عن
 اولاد واحد متولاه الاولاد ما لا من كسبهم فهل إذا أرادت إحدى عمتهم أخذ حصتها
 من تركه أبيها أو قيمتها ولم يوجد من تركه أبيها شيء ولم يترك أخوها شيئا من المال
 لا تجاب لذلك وتمنع من التعرض لاولاد أخيها (أجاب) لا تلزم الاولاد بما وجب على
 أبيهم وعمهم بضمن ما اتلفاه من نصيب اختهم المذكورة من مال الاولاد حيث لا تركه
 لهم ما يدون كفالة صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر في شراء المواشى
 وبيعها فاشترى مواشى من أناس باثمان في ذمتهم من بلد فيها صهره أبو زوجته وغاب
 قبل دفع الاثمان لاربابها ولم يعد والآن تريد ارباب المواشى البائسون مطالبة صهره
 باثمان مواشيه من المدين بان زوجة التاجر عنده والحال انه لم يكن ضامنا ولا كفيلة فهل
 لا يجابون لذلك شرعا ولا عبرة بتعلمهم وإذا أخذوا منه بعضا من مواشيه غصبا يكون عليهم
 ردّها الربها إذا تحقق ما ذكر (أجاب) ليس لارباب المدين مطالبة صهر المدين بدون
 كفالة شرعية وعليهم رد ما غصبوا منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كفّل آخر
 بدين عليه شرعى بجهة الميرى بامرّه وأذنه بذلك فهل إذا دفع الكفيل الدين المذكور
 من ماله يكون له الرجوع على المدين به حيث كفله وضمنه بالدين المذكور بأذنه (أجاب)
 إذا تحقق بالوجه الشرعى أن الرجل المذكور كفّل المدين فيما عليه من الدين الشرعى
 بامرّه وأنه دفع ذات الدين للكفول له يكون له الرجوع على المكفول بذلك والأفلا والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا وعليها دين لا آخر فباعته نصف البيت لرب
 الدين الذي عليها والآن يريد المشتري أخذ النصف الثاني متعللا بان على مطلقها ديناً
 وانها ضامنة له فانكرت دعواه الضمان فهل إذا لم يثبت كفايتها لمطلقها لا يجاب لذلك
 ويمنع من منازعتها في نصف البيت الثاني بدون وجه شرعى لاسيما وإن من عليه
 الدين موجود بالمحروسة يبيع ويشترى (أجاب) لا تلزم المرأة بدفع دين مطلقها أو بيع
 ما تملكه لو فاته بدون اثبات انها ضامنة لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن
 بالغ رشيد تزوج الابن بكذا رشيدة ودفع لها مهمل الصداق ودخل بها ومكث معها مدة
 من السنين ثم بعد ذلك انفزل الابن من أبيه وصار في معيشة وحده مدة أيضا ثم ابرأت
 الزوجة زوجها من مؤخر صداقها وطلّقها الزوج على ذلك فادعت الزوجة أن مهمل
 الصداق باق في ذمة الزوج وتريد أن تلزم والد الزوج به فهل والحال هذه لا تجاب لذلك
 ولا ضمان على والد الزوج خصوصاً والزوج يدعى انه دفع لها المهمل (أجاب) إذا سلمت
 الزوجة نفسها لزوجها ودخل بها لا تسمع دعواها في ما شرط بتجملته على المفتي به لانها
 لا تسلم نفسها عادة إلا بعد دفع المهمل كما صرح بذلك كثير من علماء ثنا وعلى فرض
 بقاء مهمل الصداق بذمة الزوج لا يكون للزوجة مطالبة أبيه به إذا لم يكن ضامنا لذلك

١٢٧٣

٢١

ذى القعدة

١٢١٣

٩

ربيع الاول

١٢٧٤

٥

جداى الاولى

١٢٧٤

١٠

ذى الحجة

١٢٧٤

٢

والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين احدهما مقيم بمصر والثاني مقيم بالسويس وليس
 في معيشة واحدة ولا بينهما ما شر كة بوجه من الوجوه كل منهما ما يتجر بمال نفسه لنفسه
 خاصة فتوفي الاخ المقيم في السويس وعليه ديون وله مخلفات لا تنفي بماعليه من الديون
 اراد ارباب الديون الزام اخيه المقيم بمصر بماعليه من الديون مدعين أن ما يديهما من
 المال شر كة بينهما والاخ ينكر ذلك ولا بينة لهم ولم يكن كفيلًا فيما عليه من الديون
 المذ كورة فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ولا يلزم الاخ بماعلى أخيه من
 الدين والمحال ما ذكر (أجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذ كورة والمحال ما ذكر بدون
 اثباتها بطريق شرعى ولا يلزم الاخ بماعلى أخيه من الدين بدون كفالة شرعية والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحرم معلوم القدر مقيط عليه عن كل شهر كذا من
 الدراهم ضمنه به رجل آخر لرب الدين ضمان غرم فهل والمحال هذه اذا عجز المدين عن دفع
 التقسيط وتجمد عليه قدر معلوم من الدراهم من التقسيط يكون لرب الدين مطالبة
 كل من الضامن المذ كور والمدين بدينه المذ كور (أجاب) اذا صحت الكفالة بالمال
 فله ب الدين المكفول به مطالبة كل من المكفيل والمكفول حيث لا مانع وان لم يعجز
 المكفول عن أدائه والله تعالى أعلم (سئل) في رب مال اخذ من العامل كمال الضامن ضمان
 غرم للقدر الذى اخذه العامل فهل لا تصح هذه الضمانة ولا يكون الضامن ملزوما سواء
 كانت الضمانة بجميع القدر أو بعضها (أجاب) لا تصح الكفالة باعيان الامانات التى من
 جملتها عين مال المضارب بخلاف الكفالة بتسليمها فانها صحيحة فساد مال المضاربة
 في يد العامل امانة لا تصح الكفالة بعينه ما لم يتقلب مضمونا على العامل والله تعالى أعلم
 (سئل) في شر يمين اشترى بضاعة بثمن معلوم من آخر في ذمتها وها متضامنان
 متكافلان لصاحب الدين بدينه ثم مات أحدهما قبل دفع ثمن البضاعة فهل اذا دفع
 المحي ثمن البضاعة عن نفسه وعن شريكه الميت يكون له الرجوع في تركه بمادفع عنه
 بمقتضى الكفالة بالاذن الصادر قبل الموت واذا كانت التركة مستغرقة بالديون التى
 عليه يكون ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للحاكم الشرعى لا للورثة (أجاب) نعم له
 الرجوع بما ادى عن الميت بطريق الكفالة عنه والمحال ما ذكر حيث لا مانع وولاية بيع
 التركة المستغرقة بالدين للقاضى لا للورثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين معلوم
 على شخصين طلب منهما شخصا يضمنه له ضمان حضور فاحضر ارجلا وضمنه له
 ضمان حضور ثم بعد ذلك بعدة طلبهما من الضامن فاحضرهما له ثم ادعى رب الدين على
 الضامن المذ كورانه ضمن له الدين المذ كور ضمان غرم فانكر الضامن دعواه فهل
 والمحال هذه اذا لم يثبت رب الدين دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن
 الاثبات ويمنع من معارضة الضامن المذ كور في ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) لا يقضى
 لمادع عجز بدعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مديونة

قسط ما عليها من الدين لا جال معلومة برضاها ورضى رب الدين فضمنها رجل في ذلك
 بأمرها ورضى رب الدين بذلك ثم بعد مدة أعسر الضامن المذكور بدفع الدين المصدق
 المقسط فهل إذا تحقق وثبت بالوجه الشرعي لدى القاضي أعساره بذلك بعد حبسه
 لا يكون لرب الدين مطالبته بالتقسيط المذكور حيث ظهر عجزه عن دفع ذلك لتفقره وعدم
 ما يملكه مما يدفع منه ذلك أو من ثمنه مادام متصفا بهذا الوصف (أجاب) نعم إذا ثبت
 بالوجه الشرعي أعساره يتقرر يساره ولا يطالب مادام كذلك غاية الأمر أن لرب الدين أن
 يلزمه بعد ثبوت أعساره قال في انفع الوسائل وبعد ما خلى القاضي سبيله أي المدين
 فلصاحب الدين أن يلزمه في الصحيح كما في رد المختار من فصل الحبس ولا فرق في هذا
 بين المدين والكفيل بالدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين تجارة لا آخر
 مقسط عليه كل شهر كذا وكفه باصل الدين كفيل غارم ثم عجز المديون عن دفع المقسط
 عليه مدة من الشهر وطلبه لدى حاكم سياسي والزمه باحضار كفيل آخر غير الأول
 فأحضره كفيل آخر غارما وكفه به وقسط عليه تقسيط انقص من الأول وأبرأ الدائن
 الكفيل الأول من كفالاته فهل إذا ثبت بالوجه الشرعي أن رب الدين أبرأ الكفيل الأول
 من كفالاته ليس له مطالبة ويكون له الطالب على المديون والكفيل الثاني حيث الحال
 ما ذكر (أجاب) إذا ثبت أبرأ الدائن الكفيل الأول من كفالاته بالوجه الشرعي لا يكون
 لرب الدين مطالبة بموجبه ولا يبرأ بذلك الاصيل ولا الكفيل الثاني والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له دين على شخص ثم توفي المديون وله تركته وأولاد قصر فاراد صاحب
 الدين أن يبيع التركة ويستوفي حقه فنفعه أخوه المتوفى وتكفل والتزم بالدين في ذمته
 وكتب على نفسه سند بذلك وقسطه ودفع منه ما يزيد على نصف الدين المذكور حسب
 ما توافقا عليه من التقسيط ثم بعد ذلك امتنع من دفع الباقي من الدين متمسكا بأنه لا يلزمه
 شرعا فهل حيث التزم وتكفل بمساعدة أخيه من الدين المذكور وكان متوفيا عن تركته
 توفي بالدين وزيادة ليس له الامتناع بعد ذلك من دفع باقي الدين ويحبر عليه إذا امتنع
 (أجاب) نعم يلزم الكفيل بدفع باقي الدين الذي كفل به كفالة شرعية حيث كان ديناً
 قويا لا يسقط الا بالاداء أو البراءة وكان غير ساقط كما هو مذكور بالسؤال والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة حضرت عند القاضي لتطلب ضرتها تدعى عليها بأنها استعارت
 منها خلق ذهب وزنه ستة عشر مجرا وتوجهت به لمولده سيدى احمد اليربوع فضاغ منها
 المخلق المذكور فلما بلغ زوجها حضور زوجته بمجلس القاضي حضر بنفسه والزم نفسه
 دفع قيمة المخلق لها حبه بعد مضي ثلاثة أشهر وبعد مضي سبعة أشهر طلبت منه صاحبة
 المخلق قيمته فعرف أنه لا يلزمه شيء لكونه لم يأذن لها في العارية اضرتها فهل يقبل
 رجوعه عما التزم به وإذا قلتم برجوعه فهل إذا اعترفت الضررة المدعى عليها يلزمها دفع
 قيمة المخلق المذكور (أجاب) العارية أمانة في يد المستعير فإذا ضاعت بدون تعد

١٢٧٤

٢٩

مطلب لرب الدين
 ملازمة المدين بعد
 ما خلى القاضي سبيله

شوال

١٢٧٦

١٤

وبيع الثاني

١٢٧٧

١٥

صفر

١٢٧٨

٣٠

محرم
مطلب الكفالة بالعارية
بعدها كمالا يضح مالم
تقاب مضمونة

١٢٨١

٣

جادی الثانيه

١٢٨٢

١٤

١٢٨٣

١٥

مطالب للطالب مطالبة
كل من المدين والضامن
على التعاقب ولو ضمنهما معا
طالب كلامهما باللفظ

رمضان

١٢٨٣

١٢

ولا تقر يط تضييع على مال الكفا ولا ضمان على مستعيرها حيث نذوا اذا ضمن قيمتها في هذه
الحالة شخص لا يلزمه شيء اذا لا يصح ضمان الامانات ولا يلزم الوفاء بها الا اذا تحقق ان
الامانة اقلت مضمونة بالتعدي والاستهلاك وصارت قيمتها او مثلها ديننا في ذممة
المستعير فاذا ضمن ذلك بعد تحقق ما ذكر شخص بان التزم باداء بدلها عوضا عن الشخص
الذي استقرت في ذمته فانه يؤخذ باداء البدل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من
آخر مبلغا على أن يعمل فيه والريح بينهما وكفل بالمبلغ شخص فعمل الرجل فيه واكتسب
فاخذ رب المال الربح على حسب ما اشترط مع بعض أصل المال ثم مات العامل المذکور
فقام رب المال يطالب الكفيل المذکور بما بقي له متعللا بأنه ضمن له فهل الكفالة بحال
المضاربة غير صحيحة ولا يصاب الكفيل بشيء منه حيث الحار ما ذكر (اجاب) الكفالة
بحال المضاربة لا تصح لانها امانة فلا يصاب به أو يبعضه الكفيل بنا على هذه الكفالة
أما لو كفل بتسليمها الرهاق صح ويؤمر بالتسليم ولو بالتخلف بين رب المال وبين المال
مادامت تلك الامانة قائمة فلوها لكان لا يجب على الكفيل شيء كالكفيل بالنفس والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل ضمن رجلا لا شريك له في قدره من ضمان غرم ثم مات المدينون
وله تركه فطالب رب الدين ماله من الضامن فانه تمنع من الدفع ويريد تحويله على التركة
ورب الدين لا يرضى بالتحويل على التركة فهل والحال هذه يجبر الضامن على دفع المبلغ
من ماله ولا يجبر رب الدين على التحويل على التركة (اجاب) لرب الدين الصحيح الشرعي
مطالبة الكفيل بدينه حيث صححت الكفالة له سواء بنى المكفول أو مات وله أيضا مطالبة
ورثة غريمه بدينه من تركته فهو بالخيار ولومات الغريم مفلسا فله أخذ دينه من الكفيل
أيضا ولا يضيع عليه شيء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بدعي على آخر بدعي معلوم له
ويبرهن عليه وعلى ان فلانا كفه بدينه المذکور وأن أبا المدين كفل ابيه للضامن المذکور
بذلك الدين ولرب الدين أيضا فهل اذا اثبت دعواه ببينة شرعية يكون له مطالبة كل
من الضامن والمدين وأبيه الكفيل لرب الدين أو كيف الحال ويرجع الضامن بما يغرمه
من الدين المذکور على المدينون اذا كان الضامن بآدنه (اجاب) اذا ثبت الدين الشرعي
الصحيح وان كلاما من الاجنبي وأبي المدين ضامن به لربه على التعاقب يكون لرب الدين
مطالبة كل من المدين والضامن بذلك الدين فان أدى أحد الضامين المسال يكون له
الرجوع بما أداه على المدين لو الكفالة بآمره والا فلا أمواله كفلا الدين معافانه يطالب كلا
منهما بنصفه ونقاهما في تقيع الفتاوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ضمن أمه بأدنه
ضمان غرم في دين عليه لربه مؤجل الى أجل معلوم ومضى الاجل ولم يطالب رب
الدين به ثم مات المضمون عن تركه وعن ورثة فهل اذا طال - رب الدين الضامن ودفع
الدين المذکور له يرجع الضامن بذلك على التركة (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي
كون الكفالة بأمر المضمون بان قال له اكفل عني الدين المذکور لربه منه فلا فادي

سنة

محرم

مطالب الكفالة بالدين
الساقط بالابراء لا تصح

١٢٨٤

٩

جادی الثانية

١٢٨٤

١٤

مطالب تصح الكفالة
عن ميت ترك مالا بمقداره

١٢٨٤

٢١

الكفيل الدين له قبل موت المكفول أو بعده يكون له الرجوع في تركته بما آداه بحكم
الكفالة المذكورة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر
فأما طالبه به ذكر له المدين أنه لا قدرته على دفعه كله وتوسط بينهما المسلمون فأبى
رب الدين مدينه من بعضه أبراء منجزاً عن طوع مع اتصافه بما يوجب نقاذ تبرعائه
وطالب المدين بالباقي فدفعه له ثم رجع في أبرائه السابق وطالب المدين بباقي ما كان
عليه قبل الأبراء متعللاً بأنه رجع في إسقاطه لبعض الدين فامتنع المدين سابقاً من أداء
شيء منه له محتجاً عليه بالأبراء المذكورة مع إقراره به وطال النزاع بينهما فتوسط بينهما
ثالث لقطع المنازعة بينهما والتزم رب الدين بما أبرأ منه المدين بدون إذن منه ثم الآن
طالب المبرئ الضامن المذكور بما التزم به بدون إذن من كان مديوناً على الوجه المسطور
مع إقراره بالأبراء المذكورة وامتناع المدين من أداء شيء فهل الكفالة والالتزام بالدين
الساقط لا تصح ولا يكون لرب الدين المذكور المطالبة به من الملتزم المذكور لانه التزام
مالي يلزم وليس له الرجوع على المدين بما أبرأ منه أصلاً (أجاب) نعم الكفالة بالدين
الساقط على الوجه المسطور لا تصح فليس للمبرئ المذكور مطالبة كل من الملتزم والمدين
المذكورين بما أبرأ منه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
وتركة وعليه دين لا آخر ضمنه له رجل بعد الموت وضمن الضامن رجل بالدين لربه وكتب
على نفسه سنداً بالضمان ودفع الضامن الأول لرب الدين جانباً منه ثم بعد ذلك امتنع
الضامن الأول من الدفع وقال لربه أرجع به على الورثة فهل لا يكون للضامن الأول
الامتناع من الدفع ويؤثر بدفع باقي الدين لربه والحال هذه حيث كانت تركة الميت
تفي بجميع ديونه (أجاب) نعم لا يكون للضامن الأول الامتناع من دفع باقي ماضيه من
الدين المطلوب من الميت حيث كانت تركة تفي بديونه لكفالة والحال هذه لما في
الهندية أن من الشروط أن يكون قادراً على تسليم المكفول به إما بنفسه أو بنائيه عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فلا تصح الكفالة بالدين عن ميت مفلس عنده وعند أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى تصح كذا في البدائع والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا
في الزاد ولترك مالا جاز بمقداره كذا في محيط السرخسي انتهى والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى جاقاً شباكاً بعد المعاينة اللازمة شرعاً بثمن معلوم من مال كنه باجل
سنة كاملة وكتب له سنداً بذلك وأحضره المشتري ضامناً غاراً مالياً بالثمن المذكور
والتزم الضامن أنه بعد مضي الميعاد يقوم بدفع المبلغ المذكور للبائع من دون تأخير وأشهد
على نفسه بذلك ثم ان مدة السنة مضت ومضى ستة شهور بعد الميعاد فهل يجبر الضامن
الغارم على دفع المبلغ للبائع المذكور والحال ما ذكر (أجاب) لرب الدين المذكور مطالبة
كل من المدين والضامن بدينه له الخيار في ذلك وإذا اختار مطالبة الضامن يجبر على أداء
ما ضمنه لرب الدين ولو مع وجود المدين حيث صحت الكفالة والله تعالى أعلم (سئل) في

جمادى الثانية سنة

١٢٨٤

٢٣

رجل له دين على آخر ثمن بضائع أحله عليه الى أجل معلوم وكفله آخر كفالة غرم فهل اذا
عجز الاصيل عن دفع الدين يكون لربه مطالبة من الكفيل ويكون ملزوما به (أجاب) ان
صحت الكفالة يكون لرب الدين مطالبة الكفيل بدينه لا فرق بين عجز الاصيل عن
الاداء وقدرته حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد عاقل بالغ راشد منفرد
عن أبيه في معيشة وحده أخذ الولد المذكور من رجل دراهم معلومة وتصرف فيها
واستهلكها ويريد الآن صاحب الدراهم المأخوذة منه مطالبة ابي الولد بالدراهم
واجباره على دفعها والمحال ان الاب المذكور لم يكن كفيلًا بالدراهم المذكورة ولا
بنفسه ولا غير ذلك فهل لا يكون لرب الدراهم مطالبة ابي الولد بها ولا الزامه بدفعها
وليس للحاكم الشرعي اجباره على ذلك افسدوا الجواب (أجاب) لا يطالب الاب
بدين ابنه بدون كفالة بذلك او وجهه شرعي فلا يجبر الاب شرعا على دفع الدين المذكور
من ماله والمحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر فكفله به
رجل باذن المدين ثم مات المكفول عنه الدين عن ورثة ولا تركه له فهل يكون لرب الدين
مطالبة الكفيل بالدين المذكور حيث كانت الكفالة ثابتة بالوجه الشرعي افسدوا
الجواب (أجاب) نعم لرب الدين مطالبة الكفيل بدينه والمحال ما ذكر اذا ثبتت
الكفالة مستوفية شرائط الصحة وله استيفاؤه من الكفيل حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل كفّل آخر بماعليه من المال لرجل ومات الكفيل والمكفول
عن ورثته وتركه قبيل دفع الكفيل الدين وتريد ورثة الكفيل مطالبة ورثة المكفول
بالدين المذكور فهل لا يجابون لذلك والمحال هذه حيث لم يؤدوا الدين بحكم الكفالة
افسدوا الجواب (أجاب) نعم ليس لهم مطالبة ورثة الاصيل قبل الاداء كما ليس
لمورثهم ذلك لو كان حيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين الى جهة ضمنه
فيه رجل آخر بامرهم ثم باع المضمون عقارا يملكه الى الضامن بثمن معلوم يزيد على الدين
الذي ضمنه فيه وأمر البائع المشتري بدفع بعض الثمن في دينه الذي ضمنه فيه ثم ان رب
الدين ابرأ المضمون المديون من بعض الدين المذكور وقبض الباقي من الضامن قاصده
من بعض ثمن عقار باعه فهل لا يكون للضامن محاسبة المضمون الا بقدر ما سدد منه
دينه وليس له محاسبته على ما ابرأ رب الدين المضمون الاصل من دينه المذكور (أجاب)
نعم ليس للضامن محاسبة المضمون بامر الا بقدر ما سدد منه دينه وليس له محاسبته على
ما ابرأ رب الدين المضمون الاصل من دينه المذكور بدينه وجه شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له على آخر دين فطالبه الدائن بوفائه فادعى عدم اقتداره على وفائه حالا
فأجابه وقسط عن كل شهر كذا وضمنه في ذلك الدين أخوه ضامن غرم وانه اذا لم يوف
المدين التمسيط حين الحلول يكون الضامن ملزوما بوفائه وضمن الضامن المذكور في
ذلك رجل آخر ضامن حضور وغرم وكتب بذلك سنداً مشتملاً على شهود من المسلمين

رجب

١٢٨٤

١٧

محرم

١٢٨٦

٢٥

شوال

١٢٨٦

١٣

شعبان

١٢٨٩

١٨

فهو اذا مات الضامن الثاني وله تركته ولم يكن كل من المدين والضامن الاول مقتدرا على اداء الدين ولم يوفيه ياه يكون لرب الدين اسقياؤه من تركته الضامن الثاني بعد ثبوت ما ذكر شرعا (اجاب) تصح الكفالة بالدين الصحيح وان تعددت كأن يكفل الكفيل كفيل آخر به ويكون للطالب مطالبة أيهم شاء فان أدى الآخر المال لم يرجع به على الاصيل بل يرجع على الكفيل الاول فان أدى اليه رجع الاول على الاصيل لو الكفالة بالامر نص عليه في كافي المحاكم ولا تبطل الكفالة بالمال بموت الكفيل بل يؤخذ من تركته حالا وان كان الدين مؤجلا كما صرحوا به أفاده في رد المحتار من أول الكفالة وحيث لا يكون لرب الدين المطالبة بدينه الصحيح من تركته كفيل الكفيل به اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ولده البالغ من ماله متبرعا بقدوم الصداق فقط ثم طلق الولد زوجته من غير اذن أبيه والحال انه معسر يؤخر الصداق وبهنة العدة فهل والحال هذه لا يلزم الاب بمؤخر الصداق للزوجة المذكورة ولا نفقة عدها حيث لم يكن ضامنا لشيء من ذلك (اجاب) نعم لا يلزم ابا الزوج شيء من ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي ويجب على الزوج والله تعالى أعلم

١ كتاب المحالة

١٥
١٢٩١
مطلب لو أدى كفيل الكفيل المال يرجع به على الكفيل الاول ولا يرجع على الاصيل ويرجع الاول على الاصيل

مطلب يؤخذ المال من تركته الكفيل حالا بموته واركان مؤجلا

ربيع الثاني

١٢٩٣

٢

ذى الحجة

٢
١٢٦٤
مطلب تسمع الدعوى من القاصر بعد ابرائه العام وصيه بشئ لم يكن ظاهرا للدعوى أحد الورثة على بعضهم بعد ذلك

(سئل) في وصي على بنت فاصرة من قبل الميت وعلى مالها تحاسبت معه بعد بلوغها رشيدة على يد وكيلها على ما خصها مما هو لها وثبت لها عنده مبلغ معلوم آخر كل حساب بينهما وما أحاطها به على رجل وقبلت كالحال عليه المحالة وأقر كل ايه لم يكن له قبل الآخر حق ولا استحقاق ولا دعوى ولا طلب وأبرأ كل ذمة صاحبه براءة عامة وكتب في شأن ذلك حجة من المحاكم الشرعية فهل اذا ارادت بعد ذلك نقض المحالة وادخلها بالامسوخ شرعي وان ترجع عليه بها وتدعي عليه بدراهم آخر قبل التخالص والابراء كانت ذكرت عند المحاسبة والمخالصة لانجاب لذلك والحال هذه (اجاب) اذا رضى كل من المحتمل والمحال عليه بالمحالة لا يكون للمحتمل الرجوع على المحيل الا بالتوى وهو ان يحدد المحال عليه المحالة ويحلف ولا يئنه او يموت المحال عليه فليس للمحالة المذكورة كدورة الدعوى بما دخل تحت الابراء منها ومن وكيلها في ذلك حيث كانت الدعوى بدين او عين ذكر عند المحاسبة والتخالص والابراء العام المذکور بخلاف ما اذا وقع الابراء العام للوصي من كان قاصرا أو من وكيله في ذلك ثم ادعى شيئا قبل الوصي لم يكن ظاهرا له وقت المحاسبة والابراء ثم ظهر بعد ذلك فان الدعوى بذلك منه تسمع استحسانا لان الابن لا يعرف ما تركه ابوه غالبا على وجه التفصيل فاستحسنوا اسماع دعواه بخلاف اقرار بعض الورثة لبعض لما في البرازية عن المحيط لو ابرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكروا لا تسمع دعواه وان اقر وبالتركة أمر وبالرد عليه اه ووجه الفرق بينهما ان الوصي هو الذي يتصرف في مال اليتيم بلا اطلاعه فيه عذرا اذ بلغ واقربا بالاستيفاء منه لمجهله بخلاف

بقية الورثة فانهم لا تصرف لهم في ماله ولا في شيء من التركة الا باطلاع وصيه القائم مقامه فلم يعذروا بالتاقيص كما حرمه في تنقيح الفتاوى الحمادية من الافراد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر وجب سند فحضر في المحروسة وحضر مكتوب من رب الدين لا آخر بان مبلغ الدين صار له على سبيل الحوالة لكونه له على رب الدين مبلغ وقد حضر المدين الى المحتال وعرفه بحضرة جرح من المسلمين ان ما بذمته الى المدين الاصل صار له باحالة رب الدين فقبل الحوالة واستلم من المدين بعض المبلغ وبعد ان رضى المحتال عليه بالحوالة رجوع وطلب بينة من المحتال على رضا المحيل بالحوالة فهل لا يشترط رضاه ولا تطلب بينة من المحتال بذلك (أجاب) لا يشترط في الحوالة رضا المحيل على المختار كما في الشريعة لآلية عن المواهب فاذا رضى المحتال والمحال عليه بالحوالة وثبت ذلك يحكم على المحتال عليه بدفع دين الحوالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحال دائته بدينه على مدين له وقبل الحوالة ودفع بعض الدين المحال به للمحتال ومات المحتال عليه مفلسا لا تركة له فهل يكون للمحتال الرجوع بياقي دينه (أجاب) لا يرجع المحتال على المحيل الا بالتوى وهو ان يجحد المحال عليه الحوالة ويحلف ولا بينة له أو يموت المحتال عليه مفلسا بغير عين ودين وكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لشخص فاحاله به على شخص آخر مديون للمحيل وقبل المحتال والمحال عليه الحوالة ثم بعد مدة مات المحيل وقبض المحتال الدين من المحال عليه وقبض منه أيضا زيادة على الدين المذكور وروى المحيل ديون للناس فهل لا يكون لهم مطالبة المحتال الا بما قبضه زائد على دينه (أجاب) لا يكون المحتال اسوة لغرماء المحيل حيث لم تكن الحوالة مقيدة بدين خاص ولا تبطل الحوالة المطلقة بموت المحيل بخلاف المقيدة فكان المحتال من غرماء المحال عليه لا من غرماء المحيل فله مطالبة المحال عليه بجميع دينه ويثبت للمحال عليه مثل ما دفعه من دين الحوالة في تركة المحيل اذا كانت برضاه له عدم بطلانها بالموت كما يستفاد من تنقيح الحمادية اول الحوالة ويصير المحال عليه اسوة لغرماء المحيل بمثل ما اداه من دين الحوالة وما بذمته من الدين للمحيل تركة عنه ويخاصص غرماء المحيل بقدر ما داه بالحوالة ولا يدخل لما دفعه الى المحتال زائد على ما أحيل به عليه فله محال عليه لا لغرماء المحيل الرجوع به على المحتال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحال دائته بدينه على مدين له وقبل الحوالة ودفع بعض الدين المحال به للمحتال ومات المحتال عليه تأويا مفلسا لا تركة له فهل يكون للمحتال الرجوع بياقي دينه على المحيل ويأخذه متركته اذا مات او لا (أجاب) لا يرجع المحتال على المحيل الا بالتوى وهو ان يجحد المحال عليه الحوالة ويحلف ولا بينة له أو يموت المحال عليه مفلسا بغير عين ودين وكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحال آخر بدينه الذي له عليه على رجل آخر برضا من المحال والمحال عليه مع استيفاء اركان الحوالة فهل اذا اراد المحتال فسخ الحوالة والرجوع على مدينه الاصل لا يكون له ذلك لسقوط الدين

٢٠
مطلب لا يشترط في الحوالة
رضا المحيل
صفر

١٢٦٥ ١

١٦
قوله حيث لم تكن الحوالة
الخ هذا هو الموافق لما
حرمه في تنقيح الحمادية
من اول الحوالة وان
خالف نفسه في حاشيته
رد المختار فجعل المحتال
اسوة لغرماء المحيل في
المطلقة كالمقيدة
فراجعهما له منه

١٦ ١٢٦٥

عنه بالحوالة الصيغة (أجاب) ير الحيل من الدين والمطالبة جميعا بالقبول للحوالة من
 المحتمل والمحتال عليه فلا يرجع المحتال على الحيل إلا بالتوى وهو أن يجحد المحتال عليه
 الحوالة ويخلف ولا بينة له أو يموت المحتال عليه مفلسا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه
 دين لا آخر فاحاله به على مدين له وقبل كل من المحتمل والمحال عليه الحوالة ورضى كل منهما
 بذلك وقبض منها البعض فهل إذا أراد الرجوع بعد ذلك على الحيل لا يجاب لذلك حيث
 لم يتوالدين على المحال عليه (أجاب) حيث قبل كل من المحتمل والمحال عليه الحوالة
 لا يكون للمحتال الرجوع على الحيل بما احتال به إلا بالتوى وهو أن يجحد المحتال عليه
 الحوالة ويخلف ولا بينة على الحوالة أو يموت المحتال عليه مفلسا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل عليه دين لا آخر فاحاله به على رجل له عليه دين بموجب تمسك بيده ثابت بالبيننة
 الشرعية وقبل كل من المحتمل والمحال عليه الحوالة فهل إذا أراد المحتال الرجوع على
 الحيل بما احاله به متعللا بعدم الدفع له والمطالبة لا يجاب لذلك شرعا (أجاب) حيث قبل
 كل من المحتمل والمحال عليه الحوالة لا يكون للمحتال الرجوع على الحيل بما احتال به إلا
 بالتوى وهو أن يجحد المحتال عليه الحوالة ويخلف ولا بينة على الحوالة أو يموت المحتال عليه
 مفلسا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر واحاله به على رجل يدفعه له
 من أصل استحقاقه الذي هو مستحق عليه له ومات الحيل قبل قبول المحال عليه الحوالة
 فهل يكون لرب الدين الذي هو المحتال أخذه منه من تركه الحيل إذا لم تتم الحوالة عليه
 (أجاب) لا تتم الحوالة ولا تلزم بدون قبول المحال عليه ورضاه فرب الدين أنه منه من
 تركه مدينه والمحال منه حيث لم ينتقل عن ذمته إلى موته والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل اشترى من آخر بضاعة بثمن معلوم وأحال المشتري البائع بالثمن على رجل له دين
 عليه ورضى كل بذلك وقبض المحال بعض الدراهم من المحال عليه ووعدته بدفع الباقي
 حين حضوره فماتته وسفرها ثم حضرت وسافرت فهل إذا ثبت ذلك يجبر المحال عليه على
 دفع ما بقي بذمته للمحال (أجاب) نعم يجبر المحتال عليه على دفع ما بقي بذمته من دين الحوالة
 حيث كانت صحيحة تامة ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحال آخر دينه على
 مدين له فلم يقبل المحال عليه الحوالة ولم يدفع له شيئا من الدين المحال به فهل يكون للمحال
 الرجوع بدينه على الحيل وأخذه منه (أجاب) نعم ولا تتم الحوالة بدون رضا المحال عليه
 وقبوله للحوالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر أحاله به على مدين
 له بعتضى وثيقة شرعية مكتوبة بالدين على المحال عليه سلمها الحيل للمحتال وقبل المحال
 عليه الحوالة وقبض منه المحتال بعض الدين المحال به وبعد مدة جاء المحتال للحيل وقال له
 اني قبضت بعض الدين المحال به من المحال عليه وأرجع عليك الباقي لكون المحال عليه
 مات وعليه دين لانا غيرى وقد أخذت مع الديانة بعضا آخر من الدين وتركت الباقي
 لسكون تركته لم تف بدينه فلم يصدق الحيل في دعواه وقال له رد على أسند المكتتب على

رمضان

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٣

دى الحجة

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١٢

ربيع الاول

١٢٦٧

٥

المحال عليه الذي سلمته لك وخذمني ما فيه ان كنت صادقاً في دعواك فلم يمثل لذلك ولم
يرض فهل اذا لم يثبت المحتال دعواه ولم يسلم له السند المذكور ولم يصدق المحيل في
دعواه هذه لا يلزمه دفع شيء مما طلبه منه المحتال المذكور (اجاب) اذا صححت الحوالة
برئ المحيل من الدين والمطالبة بالقبول من المحتال للحوالة فلا يرجع المحتال على المحيل
الا بالتوى أى الهلاك وهو باحد أمرين ان يحدد المحال عليه الحوالة ويحلف ولا يثبت او
يموت المحال عليه مفلسا بغير عين ودين وكفيل وهذا على فرض عدم البراءة من المحتال
المحال عليه من باقى دينه والاستعانة بغيرهم بحجة ابرائه المحال عليه ولا يرجع على المحيل
وان كانت بأمره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بضاعة من آخر بثمن معلوم
دفع بعضه وأحاله بالبعض الآخر على ذي بموجب تمسك المشتري على ذلك الذي بعده
فأخذ البائع منه التمسك وبعد مضي المدة ذهب للذي بعثه فأنى الدفع له وردته متعللاً بأنه
لم يحصل منه اجتماع بين البائع والمشتري فهل لرب البضاعة المتباعدة مطالبة المشتري
بباقي ثمن بضاعته ورد التمسك لربه حيث لم يرض المحال عليه بالحوالة (اجاب) نعم لرب
البضاعة مطالبة المشتري بباقي الثمن حيث لم يرض المحال عليه بالحوالة والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل عليه دين لا آخر حاله على دين له وقيل كل من المحال والمحال عليه
الحوالة فهل اذا قبض المحال معظم دينه من المحال عليه وتجاوز له عن بعض الدين وبراءه
منه وقبض المحتال الباقي حالاً لا يصح ذلك ولا يكون للمحال الرجوع بعد ذلك فيما أبرأه منه
(اجاب) الحوالة تنقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه بحيث ثبتت الحوالة
الشرعية لا يكون للمحتال الرجوع بما تحقق الإبراء عنه من الدين على هذا الوجه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجلين أحدهما طلب دراهم قرضاً من الآخر مبلغاً وقدره مائة
جنيه فاحاله على رجل وكسب له بالمبلغ المذكور فتوجه الى المحال عليه وقبض منه
ذلك المبلغ فبعد مدة طلب رب الدين دينه من الذي قبض المبلغ المذكور فأنى ان يدفع
لرب الدين دينه وقال انى أخذت ذلك المبلغ واسكن لى مثله عليك فهل اذا كان الرجل
المحتال مقرراً بما أخذه وهو المائة جنيه ولم يكن معه بيعة تثبت دعواه يؤخذ منه هذا
المبلغ قهراً عنه وليس له الامتناع من دفع الدين لربه حيث لا يجوز لعدم الدفع شرعاً سيما
وهو مقر بالدين لربه (اجاب) اذا كان الرجل المذكور مقرراً بالحالة وأخذ المبلغ
المذكور من المحال عليه يؤمر برده مثل ما قبضه من المحتال عليه للمحيل ولا اعتبار بدعوى
المحتال ان له على المحيل مثل ما أحاله به بدون ان يثبت ذلك بالوجه الشرعى والقول للمحيل
بيمينه على نفي ذلك لا نكاره اذ لفظ الحوالة يستعمل في الوكالة ففي الدر من الحوالة
وان قال المحيل للمحتال احلتك على فلان بمعنى وكلتك لتقبضه لى فقال المحتال بل احلتي
بدين لى عليك فالقول للمحيل لانه منكر ولفظ الحوالة يستعمل في الوكالة اهـ وهنا
من هذا القبيل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على امرأة ثمن بضاعة حالته به

١٢٦٧

٨

جداى الاولى

١٢٦٧

٩

١٢٦٧

٣٠

رجب

١٢٦٧

٩

مطلب لفظ الحوالة يستعمل
في الوكالة

شعبان ٢٧ سنة ١٢٦٧

جمادى الاولى

١٤ ١٢٦٨
مطلب أحاده وضمنه
مال المحوالة يصح

رمضان

٢٥ ١٢٦٨

زوجها وقيل بل المحال عليه المحوالة ثم مات المحال عليه مفسدا قبل أداء دين المحوالة فهل يرجع المحتال بدينه على المحيل أم كيف المحال (أجاب) إذا تمت المحوالة لا يكون للمعتال الرجوع على المحيل إلا بالتوى وهو أن يجحد المحال عليه المحوالة ويخلف ولا بينة أو يموت المحال عليه مفسدا بغير عين ودين وكفيل فإذا تحقق الإفلاس على هذا الوجه يكون للمعتال الرجوع بدينه على المحيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين أحال رب الدين على مدين له به وقيل المحوالة ودفع له بعضه ثم أراد المحتال الرجوع على المحيل متعللا بكتوب أرسله لا يترجاه فيه بامهال المحتال عليه مصمونه أنكم وعدتم من عليه الدين بالشككية والمحال أنه ما قصر معكم بل وعدكم بالراحة وحين وصولكم إليه تأخذون المتيسر منه وراحتكم وراحتكم عايناهم هل لا عبرة بتعلله بذلك المكتوب ولا يلزمه بما ذكر شي من الدين المحال به (أجاب) يبرأ المحيل من الدين والمطالبة جعيا بالقبول من المحتال والمحتال عليه للمحوالة فلا يرجع المحتال على المحيل إلا بالتوى أى هلاك المال وهو باحد أمرين أن يجحد المحال عليه المحوالة ويخلف ولا بينة له أو يموت المحال عليه مفسدا بان لم يترك عينه ولا دينه ولا كفيل لا يجمع المال المحال به وصرحوا بان المحوالة بشرط عدم براءة المحيل كقالة كما أن الكفاءة بشرط براءة الاصيل حوالة فإذا لم يتحقق في المحوالة المند كورة اشتراط عدم براءة الاصيل ولم يوجد من المحيل كقالة للمال بعدها ما صرحوا به من صحة كقالة المحيل المال المحال به لا يكون للمعتال الرجوع على المحيل إلا بالتوى ففي تنقيح الحامدية من المحوالة عن الحامية رجل له على رجل مال فقال الطالب احني على عليك على فلان على أنت ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله ان يأخذ المال من أيهما شاء لانه لما شرط الصمان على المحيل فقد جعل المحوالة كقالة لان المحوالة بشرط عدم براءة المحيل كقالة اه والله تعالى أعلم (سئل) في ذمى له دين على مسلم وهذا المسلم كان مستخدما عند ضابط والضابط المذكور قبل الدين على نفسه وتعهده بسداد له صاحب الدين بالرجوع له على المدين وشرح على هامش سند الدين بختمه بان الدين صار في ذمته مع ما هو طرفه للذمى المذكور وقيل كل ذلك والآن يريد الذمى المذكور ان يرجع على المدين الاصيل فائلا ان الضابط توفي ولم أقبض منه المبلغ المذكور فهل يجب الذمى لذلك (أجاب) بعد صدور المحوالة صحيحة برضا الكل لا يكون للمعتال الرجوع على المحيل إلا بالتوى أى الهلاك وهو أن يجحد المحال عليه المحوالة ولا بينة للمعتال ويخلف المحال عليه أو يموت المحال عليه مفسدا فإذا كان للمحال عليه المذكور تركه لا يكون للذمى الرجوع على المحيل بما احتال به من الدين وله المطالبة في تركه المحال عليه بدينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله تركه وعليه ديون تقي بها التركة فاحتال رجل له دين على الميت على أنى الميت بدينه ورضي كل من المحتال والمحال عليه ووارد الميت بالمحوالة وكتب المحتال على المحال عليه سند بالدين المحال به ثم الآن يريد المحتال الرجوع

سنة	شوال	على ورثة المدين بما احتال به متعللا بان المحال عليه اقلص ولم ياخذ منه شيئا من الدين فهل حيث كان الاحتال معترفيا بالحوالة والمحال عليه حتى موجود لم يتحقق افلاسه لايجاب الاحتال لذلك ولا يكون له الرجوع والمحال هذه (اجاب) نعم لايجاب لذلك ولا رجوع له على الخيل ان كان الاثر ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احال آخر بدواهم معلومة على آخر ورضى كل من المحال والاحتال عليه بذلك ثم سافر لجهة واقام بهامدة طويلة وبعد رجوعه من السفر اراد المحال الرجوع على الخيل فهل ليس له الرجوع بعد ما ذكر سيماء وانه قبض من الاحتال عليه بعض الدراهم (اجاب) بعد صدور المحوالة مستوفية شرائط الصحة لا يكون للرجوع على الخيل الا بالتوى وهو ان يجهد المحال عليه المحوالة ويحاف ولا يذنب او يموت المحال عليه مفلسا او يحكم الحاكم بافلاسه على قول الصحابين فينبذ ذلك كون له الرجوع على الخيل وفي رد المختار من المحوالة وظاهر كلامهم متونا وشروحا تصحيح قول الامام ونقل تصحيحه العلامة قاسم ولم أر من صحح قولهما نعم صححوه في صحة الحجر على السفينة صيانة لاله كما ساقى في بابيه اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين معلوم على آخر فاحاله به من عليه الدين على أبي الخيل وقبل المحال عليه المحوالة وطلب رب الدين دينه بعد موت المحال عليه من تركته واخذ منه ابن الميت الذي هو الخيل فادعى ان الميت مات مفلسا لا تركته له فهل اذا ثبت وتحقق موت المحال عليه تاو يا يكون لرب الدين مطالبة الخيل والرجوع عليه به (اجاب) يبرأ الخيل من الدين والمطالبة جميعا بالقبول فلا يرجع الاحتال على الخيل الا بالتوى وهو عند الامام باحد أمرين أن يجهد المحال عليه المحوالة ويحاف ولا يذنب او يموت المحال عليه مفلسا بغير عين ودين وكفيل وقال بهما وبأن فلسه الحما كم فاذا تحقق واحد مما ذكر يكون للرجوع بدينه على الخيل والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر فاحال المدين رب الدين على جماعة فاقبلوا المحوالة من ذكرين لدينه فهل لا تصح تلك المحوالة وادامات الخيل يكون للمحال الرجوع على تركه المدين بدينه بعد ثبوته بالوجه الشرعي (اجاب) اذالم تصح المحوالة لغير شرطها كقبول المحال عليه يكون لرب الدين اخذ دينه من تركه المدين بعد ثبوت ما ذكر بالطريق الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له عند آخر قدر معلوم من الدواهم ثم بصاعة فطالبه منه فاحاله به على رجل آخر فرضى كل منهما بذلك ولم يدفع المحال عليه شيئا من المحوالة لربه ثم بعد ذلك ظهر لرب الدين أن المحال عليه مفلس وثبت افلاسه لدى الحما كم الشرعي فهل يكون لرب الدين الرجوع بدينه على الخيل والمحال هذه (اجاب) اذا صحت المحوالة لا يرجع الاحتال على الخيل الا بالتوى وهو ان يجهد المحال عليه المحوالة ويحاف ولا يذنب او يموت المحال عليه مفلسا وقال الصحابان بهما وبأن يهلسه الحما كم الا أن المصحح هنا قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له عند آخر قدر معلوم من الدراهم دينافا حال المدين الدائن بالدين
١٢٦٨	٨	ربيع الثاني
١٢٧٠	١٧	شعبان
١٢٧٠	١٣	ذي القعدة
١٢٨٠	١٣	
١٢٩٠	٣٠	

جادی الثانية سنة

٢٠ ١٢٧١

مطلب لا يشترط حضور
المحتال عليه محل
الحوالة بل الشرط قبوله
حين علمه بها

شوال

٣٣ ١٢٧١

دی القعدة

١٠ ١٢٧١

شوال

١١ ١٢٧٢

مطلب تبطل الحوالة

المقيدة بموت المحيل ويكون المحتال اسوة غرماء المحيل

الزاهدي

الذي بذمته على رجل ورضى المحتال والمحال عليه بالحوالة ثم بعد مدة أفلس المحال عليه
وثبت أفلاسه وحكم القاضي بأفلاسه فهل والمحال هذه يكون لرب الدين الرجوع بيديه
على المحيل (أجاب) إذا صحت الحوالة لا يكون للمحتال الرجوع على المحيل إلا بالتوى وهو أن
يحدد المحال عليه الحوالة ويخلف ولا بينة أو يموت المحال عليه مقلدا وقال بهما وبان فلسه
أنما كم فعلى قولهما أيكون له الرجوع إلا أن المصحح هنا قول الامام والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل تاجر باع لآخر بضاعة معلومة بثمن معلوم حال دفع المشتري بعضه للبائع واستلم
جانباً من البضاعة والجانب الآخر ابتاعه المشتري طرف البائع إلى حضور باقي الثمن
فحضر رجل له دين على البائع وطالب منه أن يحيله بيديه على المشتري وكتب سنداً
بالتحويل بخطه حسب مرغبه وأعطاه للمحيل ليختمه له فحتمه له وأحال به يديه على المشتري
وقبل الحوالة ورضى بها في المجلس وأخذ المحتال السند وأرسله صحبة ولده البائع إلى المحال
عليه وأرسل المحيل رسولاً من طرفه للمحال عليه أيضاً ليبلغه الحوالة وإذا بولد المحتال جاء
بالسند إلى المحال عليه بحضرة رسول المحيل وسلم المحال عليه السند فقبل المحال عليه الحوالة
ورضى بها ما شاء واختار أو كتب على سند التحويل بالقبول ووعده المحتال بدفع المبلغ
ورضى المحتال بذلك ثم بعد قبول الحوالة من المحتال والمحال عليه على الوجه المذكور
حضر المحال عليه إلى المحيل واستلم باقي بضاعته المرهونة طرف المحيل على دفع باقي الثمن
فهل والمحال هذه إذا أراد المحتال الرجوع على المحيل بدين الحوالة بدون وجه شرعي
بعد قبولها لا يكون له ذلك حيث كان معسراً فبالحوالة هو والمحال عليه ولم يفسده المحال
(أجاب) نعم لا يكون للمحتال الرجوع على المحيل بدين الحوالة بعد صحتها ولو لم يفسده المحال
التوى وقد صرح في الحائيه وغيره بعدم اشتراط حضور المحتال عليه في مجلس الحوالة
بل الشرط قبوله حين علمه بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حال غريمه على مدين له
بمبلغ معلوم وقبل المحتال الحوالة في غيبة المحتال عليه وكتب المحيل للمحتال عليه خطاباً
يعرفه بالحوالة وكتب له المحال أيضاً وأبى بذلك وأرسلهما المحتال إلى المحال عليه فلم
يقبل المحال عليه الحوالة وورد هاهنا فهل لا تصح إلا بقبول المحتال عليه وحيث ردها يكون
للمحال الرجوع بدين الحوالة على المحيل حيث لم تتم (أجاب) يشترط لصحة الحوالة رضا
المحتال عليه فإذا ردها ولم يقبل لا تصح فيكون للمحتال أخذ دين الحوالة من المحيل والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر حال به غريمه وقال له أحلتك على فلان بدينى الذى لى
عليه وقبل الكل الحوالة وبعض المحتال من المحال عليه بعض الدين وقبل استيفائه
جميع المال المحال به مات المحيل وعليه دين فهل تبطل الحوالة بموت المحيل ويكون المحتال
اسوة غرماء الميت حيث كانت الحوالة مقيدة لاسيما إذا ثبت أفلاس المحال عليه وحكم
القاضي بأفلاسه (أجاب) نعم تبطل الحوالة المقيدة بدين المحيل على المحال عليه أو عين له
عنده بموت المحيل ويكون المحتال اسوة لغرماء المحيل في ذلك الدين وصرح في الحاوى

ربيع الثاني سنة

١٢٧٣

١٢

مطلب رد المبيع
بعب لا بطل المحالة
المقيدة بالثمن

شعبان

١٢٧٣

٧

١٢٧٤

٢٠

شوال

١٢٧٤

٧

الزاهد يبعود المطالبة اذا مات المحيل الى تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لا آخر جارية بثمن معلوم قبض منه بعض ثمنها واحال البائع على المشتري رجلاه على البائع دين يباقي الثمن وقبل قبض المحال الدين ظهر بالجارية عيب قديم وردت على البائع بقضاء القاضي فهل تبطل المحالة بذلك ولا يصحير المشتري على دفع باقي الثمن المحال به (اجاب) في الدرر فعلا عن الاشياء رد المبيع بعب بقبضه في حق الكل الا في مستثنين احدهما لو احال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعب بقبضه لم تبطل المحالة قال في حواشيه رد المختار صورة المسئلة كما في الذخيرة باع عبدا من رجل بالف درهم ثم ان البائع احال غريما على المشتري حواله مقيدة بالثمن فبات العبد قبل القبض حتى سقط الثمن او رد العبد بخيار رؤية او بخيار شرط او بخيار عيب قبل القبض او بعده لا تبطل المحالة استحسننا اه ومنه يعلم عدم بطلان المحالة المذكورة في السؤال اذ هي مقيدة بما بقي من الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها عند زوجها مبلغ معلوم من الدين من أصل مهرها وخلافه وله عند أم زوجته مبلغ معلوم من الدين قرض شرعي ويده وثيقة شرعية وبينه شرعية تشهد بذلك وهي مقررة به أيضا فهل اذا احال زوجته الذي عليه لها على أمها من أصل دين القرض الذي عليها وقبضت البنت كأمها المحالة يبرأ المحيل بذلك حيث ثبت الدينان وأقر كل به بشهادة البينة الشرعية (اجاب) المحالة اذا استجمعت شرائط الصحة هل توجب البراءة من الدين المصحح نعم وفي التارخانية وعليه الفتوى وقبل توجب البراءة في المطالبة فقط واتفق القولان على عود الدين الى ذمة المحيل بالتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قدر معلوم من الدراهم دين على رجل آخر فطلبه منه فاحاله المدين بالدين المذكور على رجل آخر ليستوفي دينه منه فردا لاحتال عليه المحالة ولم يقبلها فهل والمحال هذه يكون لرب الدين الرجوع بدينه على المدين المذكور ويجاب لذلك حيث لم يقبل المحتال عليه المحالة وترتد برده (اجاب) بشرط صحة المحالة رضاه المحال عليه فاذا لم يوجد منه ذلك يكون الدين متعلقا بذمة المحيل فلربه مطالبة به والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر بموجب وثيقة بيده ثابتة المضمون فأحاله به على آخر ثم تبين ان المحال عليه مفلس ولم يدفع له منه شيئا ثم مات المحال عليه تاويا ولا ترك له فهل لرب الدين الرجوع بدينه على المحيل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) موت المحال عليه مفسدا بغير عين او دين او كفيل بما عليه بموجب رجوع المحتال على المحيل بالدين الذي أحاله به عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بضائع بثمن معلوم نسيته ثم أحال المشتري البائع بثمنها على رجل آخر بشرط عدم براءة المحيل وصح المحيل المذكور المحال عليه للبائع بمبلغ الثمن المذكور وبعد مدته مات المشتري المحيل الصامن المذكور وعرض تركته بها وفاء بثمن البصاعة المذكورة فهل يكون للبائع أخذ ثمن بضاعته عن تركته الميت

رجب
٦
سنة
١٢٧٥
مطلب شرط المحتال
الضمان على المحيل صح
وتكون كفالة

جادي الاولى

١٧
١٢٨٤

صفر

٤
١٢٨٦

شوال

٢٣
١٢٨٦

ربيع الثاني

٢
١٢٨٧

ذى الحجة

٢
١٢٩٤

حيث الحال ماذ كر وكان بها وقاه (أجاب) نعم يكون له ذلك والحال ماذ كر قال في الدر
المختار لو شرط المحتال الضمان على المحيل صح ويطلب أيا شاء لأن الحوالة بشرط عدم
براعة المحيل كفالة خاتمة انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين ويريد
السفر إلى الحج قبل أداء دينه فطالبه بدينه فاحاله به على أخيه من غير حضوره وعدم قبوله
الحوالة وسافر من عليه الدين فحضر المحتال إلى أخى المحيل وطلب منه الدين فلم يقبل الحال
عليه الحوالة وأخبر أنه لم يكن للمحيل عليه دين ومات هذا المحيل عن ورثة وتركة فهل
يذكر لرب الدين طلب دينه من تركته ولا يكون له مطالبة الحال عليه حيث لم يقبلها
ولم يذكر للمحيل دين عنده (أجاب) نعم لرب الدين أخذ دينه من تركته المدين وليس له
مطالبة الحال عليه والحال هذه لعدم صحة الحوالة به فقد ذكرنا وقبول الحال عليه
ورضاه بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين معلوم لرجل أحاله به على مدين
له وقبل الحال عليه الحوالة ودفع للمعتال به من الدين وبعد ذلك امتنع الحال عليه من دفع
باقي الدين متعللاً بأن المحيل نهاه عن الدفع للمعتال وقبض منه باقي الدين فهل يجبر على دفع
باقي الدين للمعتال ولا عبرة بتعلله المذكور حيث وجدت الحوالة صحيحة لازمة ودفع
الحال عليه بعض الدين للمعتال أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يجبر المال عليه على دفع
باقي دين الحوالة المذكورة لربه والحال ماذ كر بالسؤال ولا عبرة بتعلله المذكور
والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من المحافظة في ٢٠ شوال سنة ١٢٨٦ مضمونها
وردت هذه الافادة من قنصل ايتاليا بتاريخ ١٦ الجاري مرغوباً بها استفتاء حضرتكم
عن شخص له دين على آخر أجرة عقار يملكه لرب الدين فهل لرب الدين أن يحيل شخصاً آخر
بمقداره هذا الدين على مديونه مقابلة ما عليه للمعتال بدون رضا الحال عليه الذي هو
المديون الاصل إلى الساكن في العقار أو يتوقف على رضا الحال عليه المذكور شرعاً
(أجاب) لا تصح الحوالة شرعاً بدون قبول الحال عليه ورضاه بها والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له على آخر دين قوى شرعي أحاله به المديون على شخص آخر بحضرة بينة من
المسلمين يشهدون بذلك وقبل المحتال عليه الحوالة المذكورة في المجلس ورضي كل من
المحيل والمحتال والحال عليه بذلك ثم مات المحتال عليه وترك تركته تفي بالمبلغ المذكور
وزيادة فهل يوفي الدين المذكور من تركته بعد ثبوت ماذ كر شرعاً (أجاب) نعم لرب
الدين أخذ دينه من تركته الحال عليه والحال ماذ كر حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له مال على آخر فاحاله على شخص وقبل المحتال الحوالة والحال عليه
لم يقبلها فهل والحال هذه للمعتال طلب ماله من المحيل حيث الحال عليه لم يقبل الحوالة
(أجاب) نعم والله تعالى أعلم

(كتاب القضاء)

(سئل) في رجل يستحق فدان طين فلاحه عن أبيه كان يدين عمه له فآخذ منه على يد

القاضي بعد إقامة البينة وشهادته له به من مدة أشهر والآن يريد الرجوع ونقض الحكم
ثانياً متعللاً بأن البينة تقول الآن قولاً مغايراً لما شهدت به بعد الحكم به لديه فهل إذا
كان حكم القاضي به صحيحاً لا ينقض حكمه ولا عبرة بتعلله المذکور (أجاب) أحكام
القضاء تصان عن الانقضاء والابطال فإذا صدر الحكم مستوفياً شرائطه الشرعية لا يسوغ
نقضه ولا عبرة بما تعلل به المحكوم عليه مما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
بهيمة بماله خاصة في حال انفراجه عن أخوته ثم اختلط معهم وصاروا في معيشة واحدة
ثم اقتسموا فهل لا يقاسمونه في هذه البهيمة لكونه اشتراها في حال انفراجه بماله وإذا
حكم قاض باشتراكهم فيها ينقض حكمه (أجاب) لا مشاركة للأخوة فيما اشتراه أخوهم
من ماله لنفسه حال انفراجه بدون ما يوجب شركتهم فيه بطريق شرعي في حكم القاضي
إذا لم يستوف شرائطه الشرعية لا يكون نافذاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قاض
يدعي أنه نقل من الأشباه عن بعض الشافعية إذا لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فله أخذ
عشر ما يتولى من مال الأيتام والأوقاف وفي الخانية ثلثون في العشر في مسألة الطاحونة
قلت لكن في البرازية كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يحل لهما أخذ الجزء به كان كاح
صغير لانه واجب عليه وكجواب المفتي بالقول وأما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما
لان الكتابة لاتلزمهما وتماه في شرح الوهبانية اهـ هكذا نقل من شرح الدر المختار
فهل ما ادعاه هذا القاضي صحيح ومعتد به أم لا به في أخذه هذا المعلوم من مال الأيتام
والأوقاف ام لا (أجاب) نص عبارة الأشباه قال في بسط الأنوار للشافعية من كتاب القضاء
ما لفظه وذكرك جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة إذا لم يكن للقاضي شيء من بيت
المال فله أخذ عشر ما يتولى من أموال الأيتام والأوقاف ثم بالغ في الإنكار اهـ ولم أر
هذا الأصحاب لكن في الخانية ذكر العشر لثلاثون في مسألة الطاحونة اهـ وعبارة الخانية
رجل وقف ضبعة على مواله فأتوا الوقف وجعل القاضي الوقف في يد القيم وجعل
للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لأحاجة فيها إلى القيم
وأصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلاتها لا يجب للقيم عشر الغلة من هذه الطاحونة لان
القيم لا يأخذ إلا بطريق الأجر فلا يستوجب الأجر بدون العمل اهـ والمراد بعشر
الغلات ما جعل للقيم في هذا الوقف أجره مثل عمله حتى لو زاد على أجر مثله ودالزائد كما قاله
الفاضل البيري في حواشي الأشباه وقول الأشباه بالغ في الإنكار قال العلامة خير الدين
المباغة في الإنكار واضحة الاعتبار لانه لو تولى على عشرين ألفاً مثلاً ولم يلحقه فيها مشقة
فبماذا استقل عشرها خصوصاً بالنسبة لمال اليتيم وقد جاءت القواعد بحرمته فاهو لا
يهتان على الشرع وظلمة غطت أبصارهم اهـ وبهذا ظهر عدم حل أخذ القاضي شيئاً
من مال الأيتام والأوقاف فما نقله هذا القاضي غير صحيح عندنا فلا يعتمد عليه ولا يجوز
أكل أموال اليتامى بناء عليه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم حانوت أجروه لا آخر

٢٣
مطلب أحكام القضاء
تصان عن الانقضاء
والابطال
جادی الاولی

٣٠
١٢٦٥

جادی الثانية

٤
١٢٦٥

مطلب - المراد بالعشر
الذي يستحقه القيم من
مال الوقف أجره مثل عمله

مدة سنتين ونصف قلما مضت المدة أرادوا انما اجسه من الخانوت فادعى ان اهلهم كانت
اجرة له قبل هذه المدة سنة وأذنته أن يبني فيه ويعمره ويكون مبلغ العمارة غاروقه له
على الخانوت يدفعها له من يخرج منه ويبدعه بذلك فعارضوه وادعوا أنهم كانوا وقت
ايجار الام قاصرين والام لم تكن وصيا وطال النزاع بينهم لدى قاضي نغراسكندرية ثم انه
أرسل أهل الخبرة ووقوموا اجرة الخانوت ومبلغ العمارة في هذه المدة بمبلغ بقول أهل
الخبرة وشهدت البينة بذلك لدى القاضي المذکور فزاد المدعين عنده مبلغ فترك له الورثة
في نظير ما ادعاه على الام واستلموا الخانوت وتفرقوا وخرج لهم بذلك سند من الحاكم
الشرعي وحكم بمنعه عنهم بحضرة العلماء والمفتين فهل اذا أراد الا أن يرجع ويدعى
ان التقويم الذي حصل كان بالهين ويريد اقامة الدعوى ثانيا لا يجاب لذلك والحال
بما ذكر (أجاب) أحكام القضاة تصان عن الالغاء والابطال فاذا حكم القاضي باجرة مثل
عقار القصر على من استولى عليه حال صغرهم بدون اجارة شرعية صادرة ممن له ولاية
ذلك وكان حكمه صحيحا بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر لا يكون للمحكوم
عليه ولا لغيره نقضه ويمنع من معارضة المحكوم له حيث لا مسوغ والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة واضعين أيديهم على أرض زراعة فيها بعض نخيل وعيون ماء ودور
مدة من السنين فادعى جماعة على وادعى اليه ايدان النخل والعيون والدور ملك لهم عن
مورثهم وترافعوا معهم على يدا الحاكم الشرعي فادعى واضعو ايديهم انهم يملكون
ذلك بطريق الهبة من مورث المدعين في نظير مائة ريال وسبعة اريالة ويبدعهم وثيقة
مقطوعة الثبوت فطالب الحاكم الشرعي من وادعى اليه بينة فحجزوا كليا خلف
المدعين اليه وحكم لهم بذلك بموجب حجة شرعية ووضع المدعون أيديهم على جميع ذلك
فهل اذا أراد المدعى عليهم الرجوع في ذلك بدون اثبات الهبة بالبينة الشرعية من مورث
المدعين لا يسوغ لهم ذلك ويمنعون عن معارضتهم (أجاب) المقضى عليهم في تلك الحادثة
بعد صدور الحكم صحيحا لا يكون لهم معارضة المحكوم لهم بدون اثبات الانتقال اليهم بوجه
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ذي شامى الاصل عن أبيه وجدته مولود بالشرق وورث به
وصار وكيل قصل لاحدى جهات الشرق ثم تزوج بنتا شامية من رعيته على حسب
أصول زواج الشرقيين وأقام معها مدة من السنين ثم اعتراه مرض فساقر لاجله بلاد
الافرنج مع زوجته المذكورة وأقام بها أربع سنين وصار افرنجيا مثل من يكون مولودا بتلك
البلاد ثم حضر مع زوجته الى محل وطنه ما بالشرق وأقام فيه اياما ومات عن اخ واخت
وزوجته المذكورة فأراد الاخ والاخت منع زوجته من الارث متعللين بان الميت افرنجي
وعلى شريعته أن الزوجة لا تراث من زوجها شيئا الا بوصية منه لها فهل اذا ترافعوا الى
الشرعية المحمدية تقسم تركته هذا الميت بين الجميع ام لا (أجاب) يجوز للقاضي ان يحكم بين
اهل الذمة اذا تنازعوا وترافعوا اليه ورضوا بحكمه ويحكم بينهم بحكم الاسلام لقوله تعالى

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

٢٩

طالب للقاضي ان يحكم

فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم قال بعضهم وظاهر هذا اننا نحكم بينهم وان لم ترض
اساقفتهم وقال بعضهم وانما الحكم للمسلمين ان يحكم بينهم في النظام مثل ان يمنع وارث
وارثه وما شبهه اذ ارضى المتظامان بذلك واما الخمر والزنا فلا ينبغي ان يحكم بينهم فيه
كذا في معين الحكام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن بنت قاصرة وزوجة وأم
وأخوات وله حصصة في دار وعليه ديون لليرى وللزوجة وللأم وللأخوات فارتفعوا على
يد قاض فباع القاضى حصته في الدار وسد بها الدين الذي عليه لليرى بثلث المثل ثم بعد
عشرين سنة ارادت البنت ان تدفع ما دفعه المشتري وتأخذ حصتها في الدار فهل
لا تمكن من ذلك ويكون بيع القاضى صحيحا نافذا حيث كانت التركة مستغرقة بالدين
(أجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضى لا للورثة حيث باع القاضى حصته
عقارا لميت لو فاء دينه الشرعى الثابت والحال هذه لا يكون لاحد من ورثته بعد ذلك نقض
البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وعليه ديون كثيرة وترك لاتبى بها فهل
تسكون ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضى لا للوارث واذا نصب القاضى من
يبيعها يكون بيعه لها صحيحا حيث كانت مستغرقة بالدين وعلى فرض عدم استغراق
الديون لها وامتنع الوارث من بيعها وقضاء الدين يكون للقاضى جبره على ذلك (أجاب)
التركة اذا استغرقت بالدين فولاية البيع للقاضى لا للورثة اذ لا ملك للورثة فيها فلا
يكون لهم ولاية البيع كما في الدرر وغيرها من معتبرات المذهب وصرح في الاشباه بان
الدين المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة وفي حواشي الدرر المختار نقلا عن الزاوية مانعه
ولو امتنع الورثة عن بيع التركة وقضاء الدين قيل ينصب وصيا وقيل لا وياورثه
بالبيع فان أبوا حبسهم حتى يبيعوا فان حبسوا ولم يبيعوا نصب وصيا يبيع او باع بنفسه
اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين ثابت بالوجه الشرعى فحبسه ورثته رب
الدين عليه لدى الحاكم الشرعى مدة ايام والحال انه معسر ظاهر الاعسار فهل اذا شهدت
بينة باعساره يكون للعالم اطلاقه ونظاره الى الميسرة (أجاب) للقاضى قبول البينة على
الاعسار بعد حبس المديون واطلاقه بعد تحقق الاعسار بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم
(سئل) من بيت المال عن قضية محصلها ان رجلا توفي وعليه ديون ثبتت بالوجه
الشرعى وأخذ اربابها بعضها من مدة طويلة مصت وهنالك اشعار من الخارج بان لبعض
العساكر ديون عليه ايضا لم تثبت ولم يحضره الاثبات وقدمت مدة طويلة ولم تثبت فما
الحكم في اعطاء دراهم الميت للديانة الذين اثبتوا مع عدم دعوى غيرهم الا ان (أجاب)
حيث اثبت ارباب الديون ديونهم على يد القاضى بالوجه الشرعى حسب الموضح به هذا
الرقم ولم يظهر احدي دعوى دينا وثبتت ومضت مدة تزيد على مدة التلوم الشرعية يكون
لارباب الديون الثابتة بالوجه الشرعى اخذ باقي ما ثبت لهم من الدين والله تعالى أعلم
(سئل) في خربة موروثه نجاعة خمس بعضهم منها قيراط ونصف وذهب له جماعة حصصا

١٢٦٦ ١٩
مطلب ولاية بيع التركة
المستغرقة بالدين للقاضى
لا للورثة

١٢٦٦ ٢١
مطلب لو امتنع الورثة
عن بيع التركة
وقضاء الدين قيل
ينصب القاضى وصيا
وقيل يارثه
بالبيع الخ
بجاذى الاولى

١٢٦٦ ٢١
مطلب يعطى لارباب
الديون ما أثبتوه من
يودهم بعد مدة التلوم
اذ لم يثبت غيرهم دينا

١٢٦٦ ٢٩

حتى استكمل له بالارث والهبه احدى عشر قيراطا وعشرة اسهم ثم بعد القبض وهب جميع ما خصه بالارث والهبه البالغ قدره المقدار المشروح لحاله وخرج للوهوب له الثاني اعلام من قاضي شلشامون والآن قام بعض الواهبين للوهوب له ولا يريدون معارضة الوهوب له ثانيا واتزاع ذلك منهم متعللين بان هبتهم فاسدة لكونها في مشاع يقسم ولم يقسموه وقت الهبة فحكم القاضي بمنعهم نظرا الى انها صدرت في مشاع لا يقبل القسمة فهل يكون هذا الحكم صحيحا ولا مساع لنقضه (اجاب) القضاء يصان عن الالغاء والابطال حيث لم يوجد ما يطله شرعا حيث صدر حكم القاضي صحيحا مستجمعا لشرائطه الشرعية فلا مساع لنقضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سافر الى بلدة بعيدة وله منزل فوكل انسانا في قبض اجرة ذلك المنزل فجاء رجل آخر وادعى ان له حصة فيه وقبض بعض الاجرة من المستاجر من غير ان يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل لو كيل اخذها منه ولا تسمع دعواه حيث كانت على غائب (اجاب) لا يقضى على غائب ولاله الا بحضرة نائبه حقيقة كوكيله في الخصومة ووصيه ومتمولى الوتف أو شرعا كوصي القاضي او حكاما بان يكون ما يدعى على الغائب سببا ما يدعى على الحاضر والو كيل في قبض الاجرة ليس واحدا من هؤلاء فلا يكون خصما عن الغائب في اثبات ملك العين لغيره كما ان المستاجر كذلك ومطالبة الو كيل بقبض الاجرة عن المالك انما تكون على المستاجر لا على من قبضها منه بغير وجه شرعي اذ لا تبرأ ذمته الا بالدفع للأجر أو وكيله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسجون بالشرع على دين معلوم وهو معسر وموجود بينة من المسلمين تشهد باعساره وقد حبس في السجن خمسة وثلاثين يوما فهل تقبل بينة الاعسار ويفرج عنه (اجاب) تقبل البينة على اعسار المدين بعد حبسه بما يراه والقاضي اطلاقه بعد ظهور الاعسار والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا فسخ ماله في نكاح امرأة في غيبة زوجها فهل لا يكون لقاضي الناحية ان يحكم بفسخ ذلك لان الفضاة مأمورون بتنفيذ الاحكام على مذهب الامام أبي حنيفة ومذهبه لا يرى ذلك ولا تقام الدعوى على غائب واذا اراد الحاكم اللوم على من فعل ذلك لكونه خالف أمر الحاكم الامر بالنهي عن ذلك وكان قبل ان يفسخ النكاح حضر عند قاضي الناحية واستاذنه في فسخ النكاح ومنعه القاضي المذكور وقال له ان كنت تفعل ذلك افعله بعيد ادعى فظن المالك ان ذلك اذن منه بالفسخ لا يتوجه اللوم على القاضي وإنما اللوم على المباشر لذلك (اجاب) لا يسوغ الفسخ على زوجة الغائب والقضاة والمفتون ممنوعون عن مباشرة ذلك فمن بشر ذلك كان عليه التعزير باللائق بحاله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بنحو ثلثة مائة قرش باقى ثمن مبيع مما كان تعاطاه منه قديما لدى الحاكم الشرعي وأثبتها عليه وحبسه عليها والحال انه معسر ظاهر الاعسار ولا يملك شيئا وعنده بينة من أهل محله يشهدون باعساره وبانه لا يملك شيئا في الدين به وانه عاجز عن

١٥ ١١٦٦

١٥ ١٠٦٦
مطلب لا يقضى على غائب
ولا له الا بحضرة نائبه٣٣
مطلب تقبل البينة على
اعسار المدين بعد حبسه
بما يراه القاضي

حب

١١ ١٢٦٦
مطلب لا يسوغ الفسخ
على زوجة الغائب
وعلى من بشره التعزير
اللائق بحاله

شعبان

١٤ ١٢٦٦

سنة	شوال	نقطة نفسه ويتكف الناس في الحبس فهل اذا ثبت اعساره بشهادة البيعة الشرعية وحجسه القاضي مدة يعلم فيها انه لو كان له مال لا يظهره لوفاء دينه واتضح حاله و كان ظاهر الاعسار يكون للقاضي اطلاقه ويتنظر اخصامه يساره (اجاب) تقبل البيعة على اعسار المدين بعد حبسه وللقاضي اطلاقه بعد تحقق اعساره لديه والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان اتخذ اى عن حادثة يعلم مضمونها من جوابها (اجاب) قد تلى علينا ما صار فى قضية نصب الشيخ احمد الشطي في وظيفة قضاء سيوط وعزل سلفه احمد افندى الذى كان قاضيا بها مدة من الزمان والمخضر المكتتب وما صار من ترضى الاهالى عن كل من الشيخ احمد الشطي وعن القاضي سلفه احمد افندى وما باور اوراق تلك القضية صار معلوما وقد طلب منا الجواب عن الحكم الشرعى في عزل احمد افندى المولى قبل الشيخ احمد الشطي هل هذا العزل وافق اصول الشريعة أم لا فنقول قال في جامع الفصولين ما نصه القاضي قال عزلت نفسه أو أخرجت نفسه عن القضاء أو كتب به الى السلطان ينعزل اذا علم لاقبله كوكيل وقيل لا ينعزل القاضي بعزل نفسه لانه نائب عن العامة وحق العامة متعلق بقضائه فلا يملك عزل نفسه اه كلام جامع الفصولين وبناء على هذا النص لا ينعزل احمد افندى بعزل نفسه بالاستعفاء ولو ذلك منه عن طوع واختيار الا اذا علم من ولاه القضاء وقلده اياه وقد اضطر ب كلام الاهالى بالتشكي والترضى أولا وثانيا وكان الواجب عليهم سلوك طريق الحق اما بالترضى فقط أو بالتشكي فقط فاوقع منهم من التناقض غير لائق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لاخر فطلبه منه فادعى الاعسار فاخذته للعالم الشرعى فوضع عليه السجن مدة أيام وهو معسر بادائه فهل اذا أثبت الاعسار لدى القاضي بالبيعة يكون للعالم اطلاقه وانظاره (اجاب) تقبل البيعة على الاعسار بعد حبس المدين والقاضي اطلاقه بعد ظهور اعساره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من التجار عليه دين لرجل مكتوب في دفتره المحفوظ يبدو رثته ويخطه مات عن ورثة فيهم قاصر والبالغ منهم التزم بالدين وكتب على نفسه به وثيقة لاجل معلوم ومضى الاجل ولم يدفع شيئا منه فهل اذا لم يوجد في تركة الميت نقد يوفى منه الدين وله عقار وأمتعة والدين مستغرق للتركة تكون ولاية البيع فيها للعالم الشرعى وقضاء الدين من ثمنها وهل يعمل بدفتر الميت المذكور فيما عليه من الدين (اجاب) صرح علماء اوثان بان ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي وبانه يعمل بخط البياع فيما عليه لافيه الله والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أمها وثلاثة أولاد ذكروا اثنين وتركت بيتا مملوكا لها وعليها ديون لانس معلومين فهل لورثتها المذكورين بيعه لوفاء دين مورثتهم حيث كان الدين ثابتا (اجاب) يتعلق الدين بعد ثبوته شرعا بالتركة ويباع العقار لوفاء الدين حيث لا وفاء له الا منه وولاية بيع التركة المستغرقة للقاضي وله اذن بعض الورثة بذلك كما يكون للورثة البيع لوفاء الدين عند عدم الاستغراق والله تعالى أعلم (سئل) في	٢٣	١٢٦٦	١٢٦٦	١٢٦٦	١٢٦٧	١٧
مطلب لا ينعزل القاضي بعزل نفسه قبل علم من ولاه	٢٧	مطلب يعمل بخط البياع فيما عليه فيما له	٦	١٢٦٧	١٧			

مطالب لا ينفذ الحكم
بالطلاق على الزوج
الغائب بشهادة البينة

١٢٦٧

٢

امراة ادعت على زوجها انه طلقها ثلاثا واحضرت بينة فسقة مشهورين بنفسهم عند
قاضي بلدها في غيبة زوجها فحكم بطلاقها منه فهل لا يكون الحكم بذلك نافذا في غيبة
زوجها المدعى عليه والحال هذه (اجاب) نعم لا يكون الحكم بما ذكرنا نافذا والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة كور وبنتين وترك ثروة لا تفي بدينه
المستغرق لمساقة ومات التركة على الذكور بعرفة القاضي بحضور البننتين بثمن معلوم
ودفعوا ما على والدهم من الدين وصاروا في معيشة واحدة يكتسبون الى ان غا المال
الذي بأيديهم ثم بعد مدة مات احدهم عن ذكرين وزوجة ثم مات الاخر عن بنت وزوجة
ثم مات الثالث عن بنت وزوجة ايضا وكل من مات منهم بقي ورثته مع الحي في معيشة
واحدة الى ان مات الثالث فاراد الورثة قسمة التركة بينهم فعند ذلك ادعت بنتا الرجل
الميت اولادى دينه مستغرق لتركته بان لهما نصيبا فيها بطريق الميراث فهل اذا ثبت
ان التركة المذكورة قومت على الذكور بثمن معلوم دفع في دينه المستغرق لتركته
لا تجاب لذلك (اجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة فاذا قوم
القاضي هذه التركة على ابناؤه الثلاثة بثمن معلوم لوفاء الدين كان ذلك بيعا منه لهم
فيهم وحيث كانت التركة مستغرقة بالدين يكون للوارث استبقاؤها لنفسه ودفع
ما على المورث من الدين فاذا تحقق ان بعض الورثة استبقى التركة لنفسه بالوجه
الشرعي ودفع ما على مورثه من الدين لا يكون لباقي الورثة مشاركتة فيما استخلصه
لنفسه بالوجه الشرعي ففي رد المختار من المحبس عن جامع الفصولين وجاز لاحد الورثة
استخلاص العين من التركة باداء قيمته الى الغرماء لا الى وارث آخر اه وقوله باداء
قيمتها الخ قال الرمي في حاشيته عليه هذا اذا لم يكن الدين زائدا لانه ذكر قبله ان الدين
لو كان زائدا على التركة فلهم استخلاصها باداء دينه كله لا بقدر تركته كقوله حتى يفديه
مولاه بارشه اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها دين عند انسان اثبتته بالبينة
الشرعية على المدعى عليه وركبت تلك البينة وحكم القاضي بشهادتها والآن المدعى
عليه يدعي ان احدا البينة كاتب السند الذي فيه الدين ويقول لا قبل شهادته فهل
لا يلتفت لدعواه وتقبل شهادته الكاتب للسند المذكور لانه زكي وكان وقت ادعاء الشهادة
اهلها (اجاب) اذا مدر حكم القاضي بالدين المذكور مستوفيا شرطه الشرعية فلا
سبيل الى قصه ولا عبرة بتعلل المدعى عليه بمجرد ما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اخت شقيقة واختين لام وترك ما يورث عنه
شرعا فهل اذا كان عليه دين مستغرق لتركته ثابت بالوجه الشرعي تقدم ادب الدين
على الورثة واذا تصرف احد الورثة في شيء من التركة ببيع قبل القسمة ووفاء الدين
لا ينفذ تصرفه والحال هذه (اجاب) نعم دم الدين الثابت شرعا على الميراث وقد صرحوا
بان ولاية بيع التركة المستغرقة للقاضي والله تعالى اعلم (سئل) في زيد له دين على عمرو

جمادى الثانية

١٢٦٧

٢٣

مطلب لاحد الورثة
استخلاص العين من
التركة باداء قيمته
الى الغرماء لا الى وارث

آخر

وجب

٣

١٢٦٧

١٢٦٧

١١

سنة رجب

١٢٦٧

١٥

من مدة سنتين وعمر والمذكور الآن معسروا الآن يريدون أن يجلس عمرا المذكور
 لأجل دينه فهل إذا حبسه للقاضي بما يراه لدين زيد المذكور وبعد ذلك ثبت اعساره
 بالبيينة الشرعية للقاضي أن يطلقه من الحبس أم كيف الحال (أجاب) نعم وللقاضي قبول
 البيينة على أفلاس المدينين بعد حبسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ثبت عليه دين
 شرعي لزوجه لدى الحما ثم الشرعي وحبه عليه وطال حبسه فهل إذا مضت مدة يتضح
 قيم حاله وثبت بالبيينة اعساره يسوغ للحما أن يطلقه (أجاب) إذا ظهر للقاضي اعسار
 المدين بعد حبسه مدة تراها ساغله إطلاقه وينظر إلى الميسرة والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل توفي وترك حصته في دار وعليه دين ثابت بالشرع مستغرق لتركته ولم يكن له سواها
 فباع الحما كم الشرعي حصته في الدار لآخر المتوفى وأخذ أصحاب الديون حقوقهم ثم بعد
 مدة تر يد على خمس وأربعين سنة قام أولاد المتوفى على عهم المشتري يطلبون حصة
 أبيهم في الدار فهل إذا كان البائع الحما كم الشرعي كذا كذا لا تسمع دعواهم حيث ثبت
 البيع على الوجه المذكور بشهادة البيينة الشرعية خصوصاً والمشتري يتصرف بالخدم
 والبناء فيها وهم حاضرون مشاهدون لذلك المدة المذكورة (أجاب) إذا صدر من الحما كم
 الشرعي بيع تركته الميت المستغرق بدينونه الثابتة شرعاً وكان ذلك مستوفياً لشرائط
 الصحة لا يكون لأولاد الميت معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) عن انتصاب أحد الورثة خصماً عن الباقيين فيما يدعى على الميت بموجب خطاب
 من مأمور تركه المرحوم أحمد باشا طاهر مضمونه أن زوجة المرحوم طاهر باشا تدعى
 على ورثة المرحوم أحمد باشا طاهر باستحقاقها من تركه زوجها وأن استحقاقها باق عند
 أحمد باشا طاهر إلى حين وفاته وأن بعض ورثته امتنعوا عن الحضور للدعوى عليهم بذلك
 (أجاب) بما صرح قد سبق من أجواب عن هذه القضية على خطاب حضر من الديوان
 المذكور في فيه إجمال في الاستفهام وأفدنا عليه مقتضاه وأن الأولى حضور جميع الورثة
 أو من يقوم مقامهم وحيث توضح بهذا الخطاب تفصيل القضية فالجواب عنهما ما ذكره
 أثبتنا من أن أحد الورثة ينتصب خصماً عن الباقيين فيما يدعى على الميت بشروط ثلاثة
 الأولى كون العين كلها في يده الثاني أن لا تكون مقسومة بين الورثة الثالث أن يصدق
 الغائب أنها رث عن الميت كما نقله في حواشي الدر المختار عن الشريف المحمدي وعليه
 فتصح الدعوى على أحد الورثة وينتصب أحدهم خصماً عن الباقيين بالشروط المذكورة
 ويكون القضاء عليه قضاء على الكل وهذا في دعوى العين أما دعوى الدين فينتصب
 أحدهم خصماً عن الباقيين وأن لم يكن في يده عين التركة لأن حق الدائن شائع في جميع
 التركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شهدا في حادثة على رجل وحكم القاضي بشهادتهما
 للمشهود له بعد الترتيب فهل إذا طعن المشهود عليه في الشاهدتين بأنهما مستأجران على
 الشهادة من طرف المشهود له لا يسمع طعنه بذلك ولا ينقض حكم القاضي بجرم المشهود

شعبان

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٩

رمضان

١٢٦٧

١٥

مطلب أحد الورثة
 أنه صلب خصماً عن
 الباقيين في دعوى
 العين بشروط ثلاثة وهي
 الدين لا يتوقف على
 كونه ذابداً

رمضان سنة

٢٦ ١٢٦٧

ذى الحجة

٤ ١٢٦٧

ربيع الثاني

٢٦ ١٢٦٨

جادی الاولى

١٢ ١٢٦٨

رجب

٥ ١٢٦٨

شعبان

١٩ ١٢٦٨

مطلب الاعمى لا يصح
قاضيا ولا نائبا للقضاء

شوال

٧ ١٢٦٨

عليه في الشاهد من باهو مذ كور سيما ولم يكن للدعي عليه بيعة تثبت ذلك (اجاب)
لا ينفذ حكم القاضي بعد صدوره مستوفيا شرائط الصحة بمجرد تعلل المدعي عليه بما
ذكره الحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال عن تركة مستغرة هل
يجوز لامين بيت المال بيع تركة المتوفى بغير حضور باقي الورثة (اجاب) ولاية بيع
التركة المستغرة للقاضي فاذا كانت تركة المتوفى مستغرة كما هو مذ كور يكون لامين
بيت المال بيعها باذن القاضي ولا يتوقف البيع على اجازة الورثة البالغين والحال هذه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته واخ عاصب وترك بيتا فوضع الاخ يده
عليه حتى ماتت عن ورثة وماتت البنت ايضا عن ورثة ولم يقسم البيت المذ كور الى
الآن فهل والحال هذه اذا ثبت بالبيعة الشرعية ان البيت مخلف ومتروك عن الميت
الاول يكون الحق في البيت المذ كور لاولاد الاخ واولاد البنت بطريق الميراث (اجاب)
يقضى لورثة البنت المذ كورة بما يحصهم مما آل اليها بالميراث عن أبيها في البيت
المذ كور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مدين لا يملك شيئا جلة كافية
وكل ذي حق يطالبه بحقه فهل لا يكون لاصحاب الديون سجنه لانه يعجز عن قوت نفسه
بالسجن فضلا عن قوت عياله و يلزم اصحاب الديون الصبر عليه مع اقرارهم بعسرتة الى
حين اقتداوه على أداء حقوقهم (اجاب) اذا كان الرجل المذ كور ظاهرا لاعسار مقراله
به لا يحبس وينظر الى المسيرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان شيخا بلدا وصارا الآن
اعمى ضريرا فاذا ان يتولى قضاء بلدته والحال انه جاهل لا يعرف شيئا في الاحكام
وغيرها فهل والحال هذه لا يصح للاعمى ان يتولى القضاء (اجاب) لا يولى الرجل
المذ كور القضاء والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعمى في بلدة من بلاد
الريف اراد قاضي الولاية ان يجعل للاعمى نائبا عن القاضي في البلدة المذ كورة بالقهر
عنه فهل والحال هذه لا يصح للاعمى ان يتولى القضاء وليس لقاضي الولاية جبره
على ذلك (اجاب) الاعمى لا يصح قاضيا ولا نائبا للقضاء والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك حارة تجت عند فضاعت منه من نحو سنة فوجدها عند آخر فطلبها منه
على يد القاضي فادعى واضع اليد انه اشتراها من نحو ثلاثة أشهر ولم يعلم بائعها فطلب
القاضي من مدعي التنازع بنسبة فاحضرها وشهدت له بانها حارته بنت حارته ضاعت
منه من نحو سنة ثم بعد ذلك رجع احد الشاهدين عن الشهادة قبل الحكم بها
فاحضر شطرا آخر وشهد له بانها حارته بنت حارته ضاعت منه من نحو سنة فحكم
القاضي له بذلك فهل والحال هذه يكون الحكم صحيحا نافذا ويحجر واضع اليد على تسليم
الحارة للدعي المذ كور حيث ثبت المالك له فيها بالبيعة الشرعية (اجاب) تقدم بيعة
المدعي هنا على التنازع على بيعة ذي اليد المدعي الشراء من مجهول فاذا صدر الحكم من
القاضي مستوفيا شرائطه المعتبرة شرعا فلا سبيل الى نقضه بدون وجه شرعي ويعامل

سنة ربيع الاول

١٢٦٩

١٣

ربيع الثاني

١٢٦٩

١١

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٠

شوال

١٢٦٩

١٣

ذى الحجة

١٢٦٩

٢٨

جمادى الاولى

١٢٧٠

١١

مطلب فيمن يعمل بخطه

المقضى عليه بوجبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحرم طلب منه ففجز
 عن أدائه بسبب اعساره فرفعه لدى المحاكم الشرعي وسجنه عليه مدة شهرين
 وزيادة فهل اذا كان المدين معسرا ظاهرا لا عسارا لا يملك شيئا أصلا لا من مواش ولا
 غيرها وثبت اعساره بالبينة الشرعية يكون للحاكم اطلاقه وانظاره الى الميسرة (أجاب)
 لا تقاضى قبول البينة على الاعسار بعد حبس المدين وله اطلاقه بعد ظهور الاعسار والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية عند قاضى بلدهم وأثبتها
 عليه بالبينة الشرعية وحكم بها القاضى بعد تزكيتها لديه وبعد مدة طعن خصمه في أحد
 الشهود بأنه شيخ حرفة فهل يكون حكم الحاكم نافذا ولا عبرة بطعن خصمه المذکور طعنا
 مجردا (أجاب) أحكام القضاة تصان عن الالغاء والابطال فاذا صدر حكم القاضى
 صحيحا لا يسوغ نقضه بدون وجه شرعى ومجرد طعن المدعى عليه بما ذكر لا يبطل الحكم
 الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا وعليه ديون
 للناس مستغرة فجميع تركته فاستولى عليها جماعة من أرباب الديون واقتسموها في
 غيبة باقيةم فهل اذا حضر باقى من لهم الديون يكون له المطالبة بدنيته مع الغرماء حيث
 كان ثابتا بالوجه الشرعى (أجاب) ولاية بيع التركة المذكورة للقاضى وتقسيم بين
 جميع الغرماء على قدر ديونهم وليس لبعضهم الاختصاص بها بدون تخصص شرعى
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده القصر وترك تركة من مواش وأمتعة
 وغير ذلك فاستولى أخوال الميت على تركة أخيه وعلى القصر من غير وصاية من قبل الميت
 ومن غير ولاية شرعية من القاضى ثم مات العم عن أولاده وترك تركة تحت يد أولاده
 فادعى عليهم أولادهم بعد كمال رشدهم بتركة أبيهم على يد قاضى بلدهم وأثبتوا دعواهم
 وحكم لهم بها وكتب بذلك اعلام شرعى فهل يؤمرون بدفع ما ثبت عليهم لا أولادهم من
 تركة أبيهم وليس لهم الامتناع من ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) يقضى لأولاد
 العم المذکورين بما ثبت لهم في تركة عمهم وليس لأولاده معارضتهم في ذلك بدون وجه
 شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في قاضٍ وضع مال قاصرين عند أمينه يحفظه لهم ثم
 بعد مدة مات القاضى فطلب المال من وكيل القاضى فادعى دفعه الى القاضى قبل موته
 وأنكر ورثة القاضى ذلك فهل لا يكون قول الامين المذکور رجعة في الزام ورثة القاضى
 بذلك المبالغ من غير اثبات منه او من صاحب المال ان المال وصل الى القاضى حال
 حياته بعد اعتراف الامين انه كان تحت يده ولا مطالبة للورثة في تركة القاضى بذلك
 بناء على ما أخبر به الامين المذکور (أجاب) لا مطالبة للقصر بعد بلوغهم بصفة الرشد
 في تركة القاضى بمجرد ما ذكر حيث كان المال مهورا ميسورا والله تعالى أعلم (سئل)
 في تاجر يبيع كتب بدفتره ان عليه لفلان مقدار كذا وكذا فهل يعمل بخطه فيما عليه
 حيث كان خطه معروفا بين الناس (أجاب) يعمل بخطه فيما عليه لما صرح به علماءنا

من انه لا یعول علی الخط ولا یعمل به الا فی مسئلة کتاب الامان ودفتر بیاع و صراف
و سمسار والله تعالی اعلم (سئل) فی شریکین فی مواش لاحدهما ثلاثة ارباعها
وللآخر الباقي فلما مات الاول وبقيت المواشي تحت يد الثاني ارادت ورثته اخذها كان
لمورثهم فيها وهو ثلاثة ارباعها فاقرا الشریک بالنصف وانكر الریغ فابنته الورثة
عليه بالبینة لدى حاکم شرعی فحكم علیه بما ثبت بالبینة الشرعیة بعد التعديل والترکیة
والزومة ایضاً ما استهلكه من زوائد الشرکة المنفصلة ثم بعد حکم الحاکم وأخذ كل ذی
حق حقه اراد الشریک المحکوم علیه رفع الدعوی لدى حاکم آخر ونقض حکم الحاکم
المذكور ويجرح فی شطر من الشهود بان رجلاً من قبيلة هذا الشطر قتل رجلاً من
قبيلة المشهود علیه من مدة سبعین سنة ولم یکن المشهود علیه وارثاً للقتول علی فرض
تحقق القتل من احد قبيلة الشاهد ولم یثبت ذلك بطریق شرعی ولم تظهر بینهما عداوة
فهل والحال ماذ کر لا یجیب لذلك ولا یقبل هذا الجرح المذكور ویضی حکم الحاکم
بما ذکر ولا ینقض (أجاب) بعد صدور حکم القاضی صحیحاً لازماً لا یدون للنقض علیه
ابطاله بمجرد تعمله بما ذکر والحال هذه بدون وجه شرعی والله تعالی اعلم (سئل) فی ناظر
علی وقف ذی ید علی محدود تحت تکامه لجهة الوقف ادعی علیه رجل انه جار فی ملک
وطالبه برفع یدیه وتسليمه فانه کما قام المدعی بیئته شرعیة شهدت بما ادعی وحکم له بذلك
ثم بعد حکم علیه اقام بیئته انه وقف من جهة واقفه هل ینقض الحکم السابق بیئته
الخارج ویحکم به لجهة وقف ذی الید (أجاب) لا ینقض الحکم السابق باقامة بیئته ذی
الید المذكور اذا ابيته لیست له وانما هی للخارج وقد اقامها وقضى له بها فلا یجوز
نقضها باقامة بیئته ذی الید كما لا یخفی علی ذی فهم وقد صرحوا بان من صار مقضياً علیه
فی حادثة لا تسمع دعواه بعده فی تلك الحادثة وفي الکافی الشهادة اذا تضمنت نقض قضاء
استوفی شروطه وترد ولا تسمع والله تعالی اعلم (سئل) فی امرأة سلبت لرجل امانة ثم
طلبته منه فجدها فتخاصمت معه لدى قاض فی شأن ذلك وادعت علیه بها فانكر دعواها
فكلفت البیئة لاثباتها فوعدت بالحضور ثم بعد ذلك طالبت به وادعت علیه فكلفت البیئة
فاحضرتها وشهد الشهود طبق الدعوی وزکاها ثم القاضی فی وجهه الخصم وحکم لها
بتضمینة تلك الامانة فهل اذا کان الواقع ما هو مسطور واراد بعد ذلك المدعی علیه
استئناف الدعوی واعادتها بعد صدور الحکم مستوفیاً شرائط الصحة لا یجیب لذلك حيث
صار مقضياً علیه فی تلك الحادثة ولا یجیب لنقض الحکم بدون وجه شرعی (أجاب) نعم
لیس له ذلك والحال ماذ کر وقد صرح علماؤنا بان المقضى علیه فی حادثة لا تسمع دعواه
فی تلك الحادثة والله تعالی اعلم (سئل) فی دار مشترکة بین ورثة بالميراث عن اصولهم
مات أحدهم عن ابن قاصر فوضع بعض الورثة یدیه علیها وبعد بلوغ القاصر طلب أخذ
نصيبه بالفريضة الشرعیة فنهضه واضع الید منكر الحق فرفع أمره لدى القاضی وادعی

١٢٧٠ ١٧
٥. طلب من صار مقضياً
عليه في حادثة لا تسمع
دعواه بعده فيها

رجب

١٢٧٠ ٢٧
٥. لمب الشهادة اذا
تضمنت نقض قضاء
استوفى شروطه ترد

دي القعدة

١٢٧٠ ٣٠

محرم

سنة

بحقه وذكرا الدار وحدودها وأقام بيته طبق دعواه وذكرا البيعة الدار وحدودها حكم
 ادعاء المدعي وحكم القاضي للمدعي بحقه بهد شهادة البيعة الشرعية والتزكية وكتب له
 حجة به فهل يكون الحكم صحيحا نافذا واذا نسي الكاتب ولم يذكروا حدود الدار في الحجة
 لا يضر في الحكم واذا تعلل واضع اليد بان حدود الدار لم تذكر في الحجة او بطول المدة لا عبرة
 به والله حيث شهدت البيعة طبق دعوى المدعي (أجاب) العبرة بالواقع في نفس الامر
 لا بما كتبه الكاتب فاذا استوفى القضاء بما لحق المذكور شرائط الصحة وتحقق ذلك
 لا يكون لاحد نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا ادعى انسان
 وقفية أرض وأراد اثبات ذلك بحجة مقطوعة الثبوت لا قيد لها في سجلات المحكمة فهل
 لا يقضى بها ولا يعول عليها بل لابد من ثبوت مضمونها بالبيعة الشرعية (أجاب) حجج
 الشريعة الشريفة ثلاث البيعة والاقرار والنكول ولا يعول شرعا على صلح مقطوع
 الثبوت ولو كان عليه خطوط القضية الماضية فلا يثبت بها وقف ولا ملك سيما اذا لم
 تكن مقيدة بسجل القاضي وحينئذ فلا اعتبار بهذه الحجة على هذا الوجه ولا يعول عليها
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دعوى شرعية على يد قاضي بلدهم
 فانكر المدعي عليه دعواه فطالب القاضي من المدعي بيعة على دعواه فاحضر بيعة وشهدت
 عند القاضي المذكور على طبق دعواه فاراد المدعي عليه تحليف الشهود بعد أداء الشهادة
 والحكم بها فهل والحال هذه لا يجب لذلك وليس له تحليف الشهود بعد أداء الشهادة
 الشرعية (أجاب) المصريح به في الكتب المعتمدة في المذهب كالتخلص والبرازية
 انه لا يمين على الشاهد كما قاله العلامة المقدسي وجرى عليه في الاشياء حيث قال ان الامام
 لو أمر قضاة بتحليف الشهود وجب على العلماء ان ينهوه ويقولوا له لا تسكف قضائك
 الى امر يلزم منه سخطك ان خالفوك او سخط الخلق اذا وافقوك والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ من الدراهم وأقام شاهدا واحدا على دعواه
 شهد بضمون خط نفسه ولم يعاين الشهود به وعجز عن اقامة الشطر الثاني فعند ذلك طلب
 القاضي من المدعي عينا على دعواه فحلف فحكم له القاضي بالمبلغ الذي ادعاه وذكر انه ثبت له
 على المدعي عليه فهل حيث كان الحال كما ذكر في السؤال لا تقبل شهادة الفرد المزبور وان
 انضم اليها يمينه ويكون حكم الحاكم المزبور باطلا (أجاب) القضاء على الوجه المذكور
 غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بما مضمونه ان رجلا مات
 في اسكندرية عن ورثة غائبين وترك نقودا وما يورث عنه شرعا فحفظت تركته ووضع
 تحت يد رجل من اتباعه بموجب حجة شرعية من قاضي اسكندرية ما مورث فيها بان يوصل
 تركته لورثته في مصر وكان ذلك في سنة ١٢٣٣ وفي سنة ١٢٦٩ بعد وفاة الورثة المتوفي
 حصل تداع من وارث بعض الورثة انه استلم التركة ولم يوصل مورثه ما يخصه بجهة الارث
 فسئل الذي استلم التركة المذكورة فاجاب بانه سلم ذلك لبعض الورثة بامر الوريث الاعظم

٢٣ ١٢٧١
 مطلب العبرة بالواقع لا
 بما كتبه الكاتب

٣٣ ١٢٧١

ربيع الاول
 ١٥ ١٢٧١
 مطالب لا يجوز تحليف
 الشهود

مطلب لا ينفذ القضاء
 بشاهدين
 ربيع الثاني
 ١٤ ١٢٧١

بدون حضور أناس تشهد بذلك فبذلك حكم على المدعي عليه بدفع ما يخص وارث بعض الورثة المدعي وتحريه بذلك اعلام شرعي ثم بعد ذلك توفي المدعي عليه وضبطت تركته في بيت المال فظهر له وصي واثبت وصايتة وتو كيله عن ورثة المتوفي بالوجه الشرعي فسل الوصي المذكور عن ذلك فأنكر دعواه ذلك فهل تسلم تركه المتوفي للوصي المذكور أم تسلم للمدعي المذكور (اجاب) اذا انكر الوصي الوكيل عن ورثة المتوفي الحكم على المتوفي بالزامة نصيب من ادعى عليه بما يخصه في تلك الاعيان من قبل الحماكم الشرعي كلف من الزم له المتوفي باثبات مضمون حكم الحماكم الشرعي على المتوفي المذكور بذلك بالوجه الشرعي حيث كان حكم الحماكم السابق مستوفيا شرائط الصحة وبعد ذلك يثور الوصي المذكور باداء ما ترتب على تركه المتوفي المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها ارض زراعة ابعادية ملك لها وواضعة يدها عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي تنتفع بها بالزراعة والاجارة وغيرها المدة المذكورة فهل اذا ماتت عن زوجها يكون له النصف فيها وفي جميع ما تركته حيث لم يكن لها فرع وارث ولا يكلف الزوج اثبات ملك الزوجة في الارض المذكورة ولا بيان طريق تملكها لها بل يكفي وضع يدها عليها المدة الطويلة من غير منازع لها ولا معارض (اجاب) اليد من اقوى ما يستدل به على الملك ما لم يثبت بوجه شرعي خلاف ذلك والقول لورثة ذى اليد بلا يمين يمينهم وحيث ماتت الزوجة عن زوجها فالتحقق انه ملك لها شرعا يكون ميراثها من الزوج نصفه فرضا حيث لم يوجد لها فرع وارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر منذ ست عشرة سنة بثمن معلوم من الدراهم بموجب وثيقة بذلك بيده وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع له فيها تلك المدة مع اقامة البائع بالبلد وسكوته ومشاهدته لذلك والا كان ينكر البيع ويريد نزعها من يده المشتري وابطاله فهل لا يحجب لذلك شرعا وينع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي حيث كان هناك بينة تشهد بالشراء وان لم تكن اسماؤها مذكورة في حجة الشراء (اجاب) اذا ثبت المشتري المذكور شراء هذه الدار من بائعها المذكور بالوجه الشرعي يمنع البائع من معارضته فيها بدون وجه شرعي ولا يتوقف الحكم بالشراء على شهادة من ذكر اسمه في حجة التبايع شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا حوط له عند الحاكم الشرعي ومحنه مدة شهر والحال انه معسر وفقير لا يملك شيئا ومعه بينة تشهد باعساره من جيرانه ممن يعرف حاله فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر يكون للحاكم اطلاقه من السجن وامهاله الى اليسار (اجاب) اذا تحقق اعسار المدين عند القاضي بعد حنسه بالوجه الشرعي اطلاقه وللغيريم ان يلازمه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن اولادها البالغين وتركت مواشي تحت يدي زوجها فطلب الاولاد ما يخصهم في المواشي المتروكة عن أمهم وترافعوا معه على يد نائب القاضي فاقرا لابان المواشي

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٧

معاب اليسار من اقوى ما يستدل به على الملك والقول لورثة ذى اليد يمينهم

١٢٧١

١٧

رمضان

١٢٧١

٣٠

شوال

ذى القعدة سنة

١٢٧١

٢٦

متروكة عن أمهم بحضرة بينة شرعية فحكم القاضي لهم بذلك فهل والحال هذه يكون الحكم صحيحا نافذا حيث كان مستوفيا شرائطه الشرعية ويجبر الاب على دفع ما يخص الاولاد في المواشي المتروكة عن أمهم اليهم (أجاب) لا ولا المرأة المذكورة الاستيلاء على ما خصهم من تلك المواشي بطريق الارث عن أمهم وينفذ القضاء المذكور والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال في رجل يملك رقبة جارية مريضة وضعها تحت يذو جته ونوجه الى السفر للعايزة ثم بعد تو جهه ماتت الزوجة عن ورثة معلومين ووضع يده وكييل أمين بيت المال على متروكات زوجه جته فهل لو كيل بيت المال بيع الجارية وابقا ثمنا الى حين حضور سيدها من غيبته أو حضور وكيل عنه ثابت الوكالة شرعا أو تبقى الجارية تحت يد أمين وإذا بقيت تحت يد أمين من الذي ينفق عليها وليس للغائب شيء ينفق منه على الجارية المذكورة (أجاب) قال في الدر المختار ليس للقاضي تزويج أمة غائب ومجنون وعبد هما وله أن يكاتبهما ويبيعهما اهـ ومنه يعلم جواز بيع القاضي الجارية المذكورة ويحفظ ثمنها عند أمين الى أن يظهر حاله أو يمحي عياله أو يוכל من يأخذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من التجار المشهورين توفي وعليه دين لا يخرج ماله من يده ولا يخطه في صلح محفوظ تحت يده الى وقت الموت ووجد الدين المذكور أيضا بدفته بخط كاتبه المسلم المختص به الامين فهل اذا كان خط التاجر معروفا ومشهور للناس يعمل به فيما عليه سيما وان الدين المذكور مقيد بدفته كما ذكر (أجاب) المصريح به انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به الا خط السمسار والبيع والصراف كالجزم به في البحر وغيره وفي المجتبى وأما خط البيع والصراف والسمسار فهو حجة وان لم يكن معنونا ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتبه الناس فيما بينهم يجب ان يكون حجة للعرف انتهى وفي خزائن الاكمل صراف كتب على نفسه بحال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات وجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثله حجة انتهى فاذا كان ماله خط التاجر المذكور محفوظا عنده يوم مقام البينة فيما عليه اذا ثبت انه خطه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على جماعة واضعين أيديهم على نخل بانه ملك له عن مورثه وطالب رفع يدهم عنه لدى حاكم شرعي فاطهروا واثقوا بالبيع من مورثه لهم لم يثبت مضمونها شرعا بشهادة بينة شرعية فهل اذا حكم له بالنخل ورفع أيديهم عنه ومكنه من نخل مورثه يكون الحق له في ذلك وليس لهم معارضته بعد ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا حكم بان ذلك النخل لوارث المال لعدم اثبات البيع الذي ادعاه واضعوا اليد حكما صحيحا وممكن الوارث منه لا يكون لهم معارضته بعد ذلك بدون اقامة بينة شرعية تثبت دعواهم البيع المذكور او وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع

١٢٧١

٢٨

مطالب ليس للقاضي تزويج أمة غائب ومجنون وعبد هما وله أن يكاتبهما ويبيعهما

صغر

١٢٧٢

١٧

ربيع الثاني

٢٧٢

٢١

يده على قطعة أرض مملوكة له من أراضي البلد ونحوها دارا منذ احدى وعشرين سنة
وسكن بها مدة سبع عشرة سنة ثم سافر من البلد ومن مدة سنة احدث جماعة من أهل
البلد وضع أيديهم على تلك الدار وفتحوا لها بابا من جهة أخرى فلما جاء الرجل الأول الباني
لتلك الدار من غيبته اراد منهم عنها واعادتها اليه كما كانت حيث كان وضع يده
السابق ثابته شرعا واحدث الجماعة المذكورين يدهم عليها معلوم فهل يؤمرون بتسليم
تلك الدار الى واضع اليد السابق المذكور واذا ادعى الجماعة المذكورون ملكيتها لهم
بطريق الارث عن اصولهم وادعى جماعة آخرون بان الارض ملكهم وورثوها عن اصولهم
ايضا واقام كل من الجماعتين بينة شهدت بانهم سمعوا من آباء المدعين ان الارض التي بها
تلك الدار ملك لهم لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضى لهم بها وتبقى الدار في يد واضع اليد الاول
والحال هذه مع انكار واضع اليد الاول دعواهم ووجدناها كليا (اجاب) نعم يؤمرون
بتسليم تلك الدار للرجل المذكور والحال هذه حيث كان وضع يده عليها سابقا قال في نور
العين عقار بيده احدث آخر يده لا يصير به ذا يد ولو علم به قاض يأمره برده ولو ادعى انك
احدثت اليد عليه وكان بيدي فانسركي خلف ولو برهن انه يده منذ عشرين سنة وهذا احدث
يده عليه يؤمر برده عليه لكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو برهن انه ملكه
تقبل اه ولا تقبل شهادة شهود الجماعتين المذكورين على هذا الوجه المذكور
بالسؤال ولا يقضى بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى على آخر بان له حصص في
العقار الذي بيده عو جب حجة من فاضى ناحيتهم مشمولة بتجتمه ويريد اثبات دعواه
بالحجة المذكورة فهل لا يقضى له بالحجة المذكورة التي لم يثبت مضمونها بالبينة الشرعية
حيث أنكر المدعى عليه دعواه المذكورة (اجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار
والنكول فلا يعول على صلح لم يثبت مضمونه شرعا ولا يقضى به والله تعالى أعلم (سئل)
في شخص توفي وترك ورثة وأملا كافادعى ذمى على الورثة بان مورثهم باع له بعض
العقارات في حال حياته والورثة يجحدون ذلك فهل اذا ابرز المدعى ورقة متضمنة لشراؤه
ذلك من مورثهم بها شاهد واحد لا يقضى بشهادة الفرد ولا بالورقة المذكورة المجردة
عن شهادة العدول (اجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والنكول فلا يعول شرعا
على كافدعى لم يثبت مضمونه بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة
أرض زراعة رهنها عند آخر فاروقه وكتب له بها وثيقة ثم مات الراهن والمرتهن فطلب
وارث الراهن ان يدفع دراهم الفاروقه التي على طين مورثه وياخذ الطين فاطهر وارث
المرتهن حجة بيده يذكر فيها دراهم زيادة على ما أخذه مورثه ولم تصدق عليها ورثة
الراهن مكتوبا فيها اسماء بينة ماتت فهل لا يقضى بها وتسكون باطله سيما وانها غير
مسجلة بسجل القاضى (اجاب) حجج الشرع الشريف ثلاث البينة والاقرار والنكول فلا
يعول شرعا على مجرد الخط ولا يقضى به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا

٢١
١٢٧٢
مطلب عقار بيده احدث
آخر يده لا يصير به ذا يد

٢١
١٢٧

شعبان

١٢٧٢

١٠

سؤال

١٢٧٢

٢٩

بالميراث عن أبيه وعنه واضع يده عليها مدة تزيد على ستين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من غير منازع له ولا لآبيه وعنه فيها ولا أن يدعى رجل من أهل البلد مشاهدا للتصرف بأن أباه كان اشترى نصيب عم الوارث منه منذ ستين سنة متعللا بورقة قديمة بيده مقطوعة الثبوت مذ كور فيها أسماء أشخاص ماتوا سابقا ومتعللا بأن عنده بيعة تشهد بالسماع فأنكر الوارث دعواه فهل لا يجب لذلك ولا يقضى بالوثيقة المذكورة إذا لم يثبت مضمونها شرعا ولا عبرة بتعلله بشهادة البينة بالسماع ويمنع من منازعة الوارث المذكور فيما تتركه له أبوه وعنه إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) نعم لا يقضى بالوثيقة المقطوعة الثبوت إذا يعول شرعا على مجرد الخط ولا عبرة بشهادة السماع في مثل ما ذكر على فرض كون الدعوى مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وخرجت غضبانة فإرسل لها زوجها صندوقا لها بمفتاحه مع رجل آخر فقامت في المحل الذي هي غضبانة فيه يومين وبعد ذلك رجعت إلى محلها وصحبها الصندوق وبعد رجوعها إلى بيتها ادعت على المرأة التي كانت عندها أنها أخذت من الصندوق بعضا من الدراهم فهل لا يعمل بدعواها والحال هذه (أجاب) من المعلوم أن من ادعى على شخص بدعوى كلف إثباتها بعد صحتها وإنكار الخصم فإن أثبتها بالطريق الشرعي فضى له بما ادعاه والافلا يقضى له بشيء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنيتين بالغتين منها وعليه دين مستغرق لتر كته فهل يكون ولاية البيع وقسمة أثمانها على أرباب الدين الحاكم الشرعي فإذا حضرت أرباب الدين لديه وأثبتوها بالوجه الشرعي تقسم التركة عليهم بما يقتضيه الحال ولا تكون ولاية البيع للورثة إلا بأذن الحاكم (أجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين الثابت شرعا للقاضي لا للورثة لعدم مداهم حيث كان الدين غيرهم وفي حواشي الدرهم مقصد بما إذا لم تنفق الورثة على أداء الدين كله من مالهم لما في الثامن والعشرين من جامع الفصولين لو أرادت الورثة أداء دينه لتبقى تركته لهم فانفقوا عليه وتحملوا قضاء دينه وانفاذ وصاياه من مالهم فلهم ذلك أه المراد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على حصة في دار وفحل البعض بطريق الشراء والبعض بطريق الهبة بموجب وثيقتين بذلك ثم مات البائع عن وارث فأراد الوارث الرجوع على المشتري متعللا بأباه غير وثيقة البيع بوثيقة أخرى فهل والحال هذه إذا ثبت البيع من مورث المدعى قبل موته بالبينة الشرعية يكون صحيحا فأذا ولا عبرة بتعلله بتغيير الوثيقة (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والانسكول فلا يعول على مجرد السكواغد والعبرة لما في الواقع لا لما سطر من الوقائع فإذا ثبت بالبينة العادلة بيع المورث ما ذكر مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم لا يكون للوارث معارضة المشتري فيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وأربع بنات منها قصر وعن عاصب ادعت زوجته المذكورة بعد وفاته أنها كانت

١٢٧٢

٣٠

١٢٧٢

٣٠

ذى الحجة

١٢٧٢

٢١

مطلب إذا اتفقت الورثة على أداء كل الدين المستغرق من مالهم لتبقى التركة لهم فلهم ذلك وكذا في الوصايا

١٢٧٢

٢٦

وكلته حال حياته في قبض استعاقها من تركه والتهب المتوفاة في بلدة أخرى وأنه قبض
 ماله من التركة المذكورة وهو باق بذمته إلى الآن فانكر العاصب جميع ذلك فهل
 تكلف اثبات دعواها التوكيل والقبض مع بيان عين المتقبوض وقدره بالبينة الشرعية
 واليمين ولا يثبت حقها الا بذلك (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي المدعى بمجرد دعواه بدون
 اثباتها بطريق شرعي فلا يقضي للزوجة المذكورة بما ادعته على ورثة زوجها ما لم تثبت
 دعواها عليهم أو على أحدهم اثباتا شرعيا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا
 بناحية وغاب عنها مدة فباعه شيخ الناحية في غيبته فلما حضر طلب واضع اليد عندها كم
 شرعي فاعترف واضع اليد ان المنزل ملك المدعى والذي باعه شيخ الناحية في غيبته فيكم
 الحاكم برد البيع فهل اذا ادعى بعد ذلك واضع اليد ان صاحب المنزل كان حاضرا ساكتا
 لا تسمع دعواه لا اعترافه بحضرة البينة ان صاحب المنزل كان غائبا وحضر الآن ولا
 ينقض الحكم (اجاب) مجرد سكوت المالك عند بيع الفضولي لا يكون رضا كما صرح به في
 الاشباه وغيرها وحينئذ فلا ينقض الحكم بدعوى واضع اليد ما ذكره المحال هذه والله تعالى
 أعلم (سئل) في اشخاص واضعين أيديهم على قطعة أرض ملك لهم وورثها عن أبيهم وهو
 عن أبيه وهكذا بالتسلسل إلى رابع جده والآن ظهر لهم شخص من اهالي بلدهم يدعى
 بان القطعة الأرض المذكورة وهبها جد المالكين إلى جده كما بلغه خبر بذلك من بعض
 الناس اهالي البلد ويريد الآن اخذ القطعة الأرض المذكورة من المالكين رغم انهم
 بزعمه أنه يقيم بينة تشهد بما عاينها هبة لجدته فهل يسلم له في اخذها حيث لم يكن عنده
 حجة شرعية ولا اعلام بيده يثبت حقيقة ذلك مع ان البينة الشاهدة له بالسمع سبق منها
 مشاجرة مع اصحاب الأرض المذكورة وكانوا يريدون اخذها منهم ومنعوا بالشرعية
 على يد قاض ويقصدون الآن ان يثبتوا المدعى بشهادتهم مكيدة فهل ترد شهادة البينة
 المذكورة ولا تسمع دعوى المدعى مع وضع يد المالكين اربعة اجيال خلفا بعد خلف
 والمدعى مقيم معهم في البلد ولا مانع له من الدعوى المدة المذكورة بل هو مشاهد
 لتصرفهم فيها وابوه من قبله وجده (اجاب) لا يقضي للمدعين والمحال ما ذكره ولا تقبل
 شهادة السماع في مثل ذلك على فرض صحة الدعوى وسماعها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل واضع يده على أرض مشتملة على نخيل واشجار تملكها عن ابيه مدة تزيد على
 اربعين سنة بعد وضع يد ابيه عليها مدة من السنين وهو يتصرف فيها كما يشاء تصرف
 المالك من غير منازع له ولا لابيها فيها تلك المدة ثم الآن ظهر رجل يدعى انه يستحق
 نصف الأرض والاشجار من قبل جده ابي ابيه على ان بعض النصف المذکور وقف
 عن الجد وبعضه ملك وورثه عنه ولم يبين في دعواه حدود الأرض التي ادعى نصفها ولا
 مقدار الوقف والمالك مع مشاهدة تصرف واضع اليد مدة اربعين سنة من غير منازع ولا
 مانع شرعي وكذا ابوه وجده ترك كل منهم الدعوى بذلك مع حضورهما بالبلد

١٢٧٢

٢٧

محرم

١٢٧٣

مطلب محرم سكوت
 المالك عند بيع الفضولي
 لا يكون رضا

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١٩

مطلب ادعى الشراء
من واحد وأرخا قدم
الاسبق

١٢٧٣

٢٤

مطلب دعوى الوقف
من قبيل دعوى الملك
المطلق فتقدم بينة
الخارج

شوال

١٢٧٣

١٤

مطلب تقبل البينة
بعد عيّن المدعى عليه
كما بعد القضاء بالنكول

١٢٧٣

٢٠

ومشاهدتهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة من غير مانع فهل والحال هذه اذا ادعى
المدعى بالدعوى المذكورة بين يدى قاضى البراس على هذا الوجه ولم تستوف دعواه
شروطها المتبعة شرعا على فرض كونها مسموعة وانكر الخصم وشهدت للمدعى بينة لم
تستوف شروط الشهادة الشرعية ايضا وحكم القاضى للمدعى بدعواه على الوجه المذكور
لا ينفذ حكمه ولا ينزع شئ من يد المدعى عليه الا بوجه شرعى (اجاب) نعم لا ينفذ حكم
القاضى المذكور على هذا الوجه المستطور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى
حصّة من دار من امرأتين شراء صحيحا شرعيا ثم مات ذلك الرجل عن ابنتين ومعهما
صك بشراء ابنيهما الحصّة المذكورة ثم الا ان ادعى رجل على الابنتين المذكورتين انه
اشترىهما من هاتين المرأتين ويده صك متأخر تاريخه عن شراء ابنيهما فهل والحال
هذه اذا ثبت شراء الاب المذكور بالوجه الشرعى لا عبرة بالشراء الثانى المتأخر (اجاب)
حيث ادعى كل الشراء من المرأتين وأرخ قدم الاسبق تاريخا عند الثبوت والله تعالى
أعلم (سئل) فى نظار على وقف ادعى على ذى يد بامكانه وقف تخص وقفهم وانه واضح
يده عليها بغير وجه شرعى وطلبوا تسليمها لهم ورفع يده عنها وادعى انها ملكه فهل اذا
أبرزوا من أيديهم كتاب الوقف المتضمن لذلك وأثبتوا دعواهم بالبينة الشرعية
وفز كيت فى وجهه طبق دعواهم واستوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم
المتداعى لديه بجهة وقفهم بذلك يكون حكمه واقعا موقعا الشرعى واذا أقام ذواليد
بينة بملكه لا ينقض الحكم السابق بها لان بينة الخارج اولى ولا سيما بعد الحكم المذكور
(اجاب) دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق فتقدم بينة الخارج على بينة ذى
اليدين ذلك فاذا حكم على ذى اليدين ما ذكر وقف بعد استيفاء الدعوى والشهادة
لا ينقض الحكم باقامة ذى اليد بينة على الملك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل له دين على آخر معلوم طلبه منه فامتنع من أدائه فرفعه الدائن لدى
الحاكم الشرعى وطلبه منه فانكر المدين الدين فطلب من الدائن بينة تشهد له طبق دعواه
فحضر عن احضارها لكونها غائبة فخلف المدين اليمين الشرعية وقضى القاضى بمنع
المدعى فهل اذا وجد الدائن بينة بعد قضاء القاضى المذكور تسمع دعواه وتقبل بينته
(اجاب) تقبل البينة لو أقامها المدعى بعد عيّن المدعى عليه كما تقبل البينة بعد القضاء
بالنكول خاتبة عند العامة وهو الصحيح وكان فائدتها التعدى الى غيره لان النكول اقرار
وهو حجة قاصرة بخلاف البينة كما فى رد المحتار من الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) فى ناظر
وقف ادعى على رجل ذى يد بان من الجارى تحت نظارته مكانا من الوقف وان ذا اليد
وضع يده عليه بغير وجه شرعى وطلب رفع يده عنه فانكر دعواه وكلف المدعى اثبات
دعواه فابرز من يده كتاب الوقف المتضمن لذلك وأثبت دعواه بالبينة الشرعية المزكاة
فى وجهه طبق دعواه واستوفت الدعوى شرائطها وحكم الحاكم المتداعى لديه بجهة

وقف المدعي بذلك فهل يكون حكمه واقعا وموقعا شرعي وإذا أقام ذو اليد بيئته
لا ينقض الحكم السابق بها لأن بيئته الخارج أولى ولا سيما بعد الحكم المزبور ووضع
المدعي يده عليه وبنائه وتعميره لجهة وقفه (أجاب) العبرة في اليد لا بسبق ولا بتبصر
اليد المأذنة ودعوى الوقف كدعوى المالك المطلق فإن تحقق بوجه شرعي سبق اليد
للتناظر كان ذايد ومدعي المالك خارج فتقبل بيئته على الناظر أن المكان ملكه ولو كانت
اليد وقت الدعوى لمدعي المالك حيث تحقق حدوث وضع يده فتقدم بيئته على بيئته الناظر
أنها وقف لأن بيئته الخارج أحق عند عدم التاخير وإن لم يتحقق سبق اليد لجهة الوقف
وكان مدعي المالك هو ذا اليد قدمت بيئته الناظر على بيئته أذهو خارج فاذا أقامها بطريقها
الشرعي وحكم بها لا ينقض الحكم إذا استوفى شرائط الصحة بدون وجه شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا من الدراهم في ذمته فأنكر المدعي عليه
دعواه ذلك فأنال لم يصلني هذا المبلغ ولم يثبت في ذمتي بوجه من الوجوه فقال المدعي أنه
ثابت في ذمتك ووصل إلى يدك بموجب دفتر مشمول بختمك وبيئته تشهد بذلك فقال
المدعي عليه للمدعي أنك أبرأتني من هذا المبلغ وخلافه أبرأه عاما ولم يبق لك عندي شيء
لا قليل ولا كثير فهل إذا برهن المدعي عليه على المدعي بأنه أبرأه براءة عامة من هذا
المبلغ وخلافه وأنه لم يبق له بذمة المدعي عليه شيء لا من قليل ولا من كثير يسمع برهانه
ولا يعد هذا تناقضا ولا تسمع دعوى المدعي بهذا المبلغ بعد ثبوت الإبراء العام ولا عبرة
بالدفتر المشمول بختم المدعي عليه وشهود المدعي حيث ثبت بعد ذلك الإبراء العام
(أجاب) صرح علماء ونايان من ادعى على آخر ما لا وقال المدعي عليه ما كان لك على
شيء فبرهن المدعي على أن له عليه ألفا وبرهن المدعي عليه على الإبراء أو الإبراء ولو بعد
القضاء قبل برهانه لا مكان التوفيق لأن غير الحق قديقي ويبرأ منه دفعا للخصومة
وإن زاد كلمة ولا اعرفك ونحوه كما رأيتك أو ما جرى بيني وبينك معاملة أو خلطة أو لا خلطة
معنا أو لا أخذ ولا إعطاء أو ما اجتمعت معك في مكان لا يقبل لتعذر التوفيق لأنه لا يكون
بين اثنين معاملة من غير معرفة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأضع يده على بئر
ساقية ونخل مدة تزيد على تسع عشرة سنة وبعد ذلك ادعت عليه امرأة بأن لها حق في
الساقية والنخل بالارث عن أبيها وأثبتت دعواها الارث لدى الحاكم الشرعي وتطالب
بأضع اليد بما يخصها في الساقية والنخل بالنظر ببيعة الشرعية فهل تجاب لذلك ويجري
التوارث في الساقية والنخل (أجاب) إذا أثبتت المرأة المذكورة دعواها الارث
فيماذكر بالوجه الشرعي بعد بيان عدد الورثة لو كانوا متعددين ولم يكن هناك مانع
من سماع دعواها لذلك يقضى لها بنصيب الأيل إليها من قبل أبيها حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل من بلاد الصعيد مات عن ابن غائب فوق مسافة القصر
وترك عقارا بيده فوضع جماعة أيديهم على العقار مدة من السنين في غيبة الوارث ثم حضر

٢٨
١٢٧٣
مطالب لا تعتبر اليد
المأذنة والعبرة في اليد
لا بسبق

صفر

١٩
١٢٧٤
مه ب قال المدعي عليه
ما كان لك على شيء
أط فبرهن المدعي على
دعواه وبرهن المدعي
عليه على الإبراء أو
الإبراء ولو بعد القضاء
قبل بخلاف مالوزاد
نحوه ولا اعرفك
ربيع الثاني

١٢٧٤

٨

جادی الاولى سنة

الابن الوارث من غيبته واستلم العقار من واضعي اليد بعد اقرارهم واعترافهم له بالملك
فيه من مورثه على يد قاص هنالك وكتب في شأن ذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك ادعى
الآن جماعة آخرون ذميون أنهم يملكون العقار المذكور وانهم كانوا واضعين أيديهم
عليه قبل وضع يد مورث واضح اليد الآن فانكر واضح اليد دعواهم فهل والحال هذه
اذ لم يثبت الملك في العقار المذكور للذمين المذكورين بالبينة الشرعية لا عبرة
بدعواهم ويمنعون من معارضة ذي اليد المدعى عليه (أجاب) اذ لم يثبت الذميون
المذكورون ملكهم للعقار المذكور بطريق شرعي لا يحكم لهم به الا انه اذا ثبت سبق
وضع أيديهم عليه عن وضع يد مورث الوارث المذكور فحينئذ يؤمر واضح اليد عليه
الآن بتسليمه اليهم الا ان يثبت ملكه فيه بطريق الارث عن مورثه لانه حينئذ يكون
خارجا وهم واضعي اليد اذ لا تعتبر اليد اتحاده والبينة لا ثبات الملك تطلب من الخارج
لامن ذي اليد والله تعالى أعلم (سئل) في وصي مختار على رتيمة قاصرة يتصرف عليها
وعلى ما لها بالولاية الشرعية والقاصرة المذكورة ملك في عقار واشجار بطريق الشراء
الشرعي بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون بمحدوده معلومة ثم بعد موت البائع أنكر احد
الورثة بيع المورث وتداعى مع الوصي لدى كما شرعى وطلبت البينة من الوصي واقام
بينة شهدت له على طبق دعواه وغلطت في الحد ودورها الحماكم الشرعى فهل اذا كان
مع الوصي بينة اخرى واقامها وشهدت على طبق دعواه للقاصرة وعرفت الحد والمعلومة
على طبق الدعوى تقبل ويقضى بها ولو كانت البينة غير ما في الحجة (أجاب) لا يتوقف
قبول البينة والقضاء بها على كتابة اسمائها في حجة الشراء والله تعالى أعلم (سئل)
في ورثة آل لهم عقار بالارث الشرعى عن مورثهم بعد ان وضع مورثهم يده على العقار
المذكور مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيه تصرف المالك في املاكهم بالهدم
والبناء وغيره من غير منازع ولا معارض له في ذلك ووضع ورثته يدهم عليه بعد ذلك
مدة سبع سنين فهل اذا اراد احد الورثة بيع نصيبه من ذلك لا تخبر بكون له ذلك ولا يمنعه
من ذلك عدم وجود سند وحجة شرعية من ايلولة او غيرها ووضع يده ويد مورثه من
قبله من أقوى الحجج (أجاب) اذا كان ملك البائع فيما يريد بيعه ثابتا لا يتوقف صحة
بيعه والحال ما ذكر على وجود حجة تحت يده بذلك اذ لم يكن هنالك مانع ويكتفى بوضع
يده شرعا في كونه مالكا اذ وضع اليده من الحجج والقول لدى اليد يمينه فيما بيده عند
المنازعة ما لم يثبت خلافه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بطريق الارث
عن مورثهم باعوها الرجل اجني بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها
وصار يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغير ذلك مدة ثمان عشرة
سنة وزيادة ثم مات المشتري عن وارث فوضع الوارث يده عليها وهو يتصرف فيها بانواع
التصرفات الشرعية مدة اثنتي عشرة سنة وزيادة والآن أنكر البائعون البيع فهل

٧
١٢٧٤
مطلب اذ لم يثبت الخارج
الآن دعواه الملك في
العقار الا انه اثبت
سبب وضع يده عليه
يكون ذايد وذواليد
خارجا فتقدم بينته

رمضان

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٩

إذا أقام وارث المشتري بينة شرعية بشرأع مورثه وثبت بالوجه الشرعي يقضى له بها
وتقبل شهادة البينة ولو كان بعضها لم يكن مكتوباً في صلح البيع (أجاب) نعم حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي الحيزة في مدع ومدعى عليه تنازعاً في قطعة
أرض أميرية اعترف كل منهما بأنها كانت مستحقة لوالد المدعى وادعى كل منهما
الاسقاط من قبل المستحق الذي هو والد المدعى لنفسه واختلفا في التاريخ وتاريخ المدعى
أسبق وعند البينة طبق دعواه بثبوت الاسقاط له والقبض فالحكم (أجاب) حيث
اعترف كل من المدعى والمدعى عليه باصل الاستحقاق في تلك الاطيان لوالد المدعى
وادعى كل الاسقاط من قبل المستحق المذكور لنفسه واختلفا في التاريخ وكان تاريخ
المدعى أسبق فان بينته تقدم على بينة المدعى عليه وحيث أقام بينة طبق دعواه وأثبت
الاسقاط له وأنه قبض الأرض المستقطعة ووضع يده عليها فإنه يحكم له بها حيث لم يثبت
ما يفيد سقوط حقه منها بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على تركه ميت
ديناً وأقام دعواه عند قاضي بلده والقاضي المذكور نصب وصياً من عنده عوضاً عن
الميت المدعى عليه والحال أن الميت ابناً غائباً ليست غيبة انقطاع وليس له وارث
غيره فهل يجوز نصب ذلك القاضي والحال هذه على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة
أم لا (أجاب) قال العلامة البيري في شرحه يجب على القاضي نصب الوصي في حق من
مات ولم يوص الى احد ولم يخلف وارثاً وان كان للميت ورثة كبار في بلد آخر وماله وتركه
حيث توفي فادعى عليه قوم حقوقاً وأموالاً فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن
البلد الذي توفي فيه نصب وصياً وان لم يكن منقطعاً لا ينصب كما في شرح الادب والخلاصة
انتهى ومثله في ادب الاوصياء نقلا عن أدب القاضي للخصاف مع تفسير البلد المنقطع
بقوله بحيث لا يصل اليه العير ولا يجي عنه ثم قال قلت وينبغي ان يكون له النصب فيما
اذ لم يعلم بالدهم أيضاً لانه منقطع حكماً انتهى ومثل ذلك في تنقيح الفتاوى الحمادية
حيث قال ان الميت اذا كانت تركته في بلدة مواته وأراد أصحاب الديون اثبات ديونهم
والورثة كلهم غائبون غيبة منقطعة أو صغار فالقاضي ينصب وصياً عن الميت ويثبت
الدين ويدفعه الى أربابه بعد استخلاصهم وان لم تكن الغيبة منقطعة لا تسمع بينتهم الى ان
يحضر الوارث ولو كان الوارث صغيراً ينصب عنه وصي ويثبت الدين عليه ويقضى دينهم
بعد استخلاصهم انهم لم يقبضوا الدين ولا شيئاً منه ولم يبرؤا الميت ولم يحتملوا بديونهم على
احد ولم يعتاضوا منه على شيء ثم يقبضهم من التركة انتهى ومن ذلك يعلم جواب حادثة
السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض بناها ما كن واسكنها اجلة
من الناس على وجه العارية وكلها احتاج مالها وكذا وارثه من بعده لبيع بعض ذلك
باعه ونقل من كان ساكناً في المبيع ومضى على ذلك مدة من السنين والآن ادعى ابن
رجل من كان ساكناً في جهة من القطعة الأرض المذكورة بان الذي هو ساكن فيه

١٢٧٤ ٢

محرم ١٦ ١٢٧٥

صفر ٢٩ ١٢٧٥

مطلب نصب القاضي
وصياً للخصومة مع صغر
الورثة أو غيبتهم اذا كانت
غيبتهم منقطعة والا فلا
مطلب البلد المنقطع
بحيث لا يصل اليه
العير ولا يجي عنه

هو وغيره من السكان ملكه عن أبيه والحال أن أباه كان مقررا بالملك للمالك تلك الارض
 ولوارثه من بعده الى ان مات من مدة لم تبلغ تسع سنين مع كون السكان الواضحين
 أيديهم على غير ما هو ساكن فيه معترفين بالملك لمن ذكر فهل لا يقبل قوله في غير ما هو
 تحت يده بل يكلف اثبات ملكه فيه عن مورثه حسب دعواه حيث كان واضعوا اليد
 معترفين فيه بالملك للمالك الاصل ولوارثه من بعده الى الآن وإذا أثبت واثبات الملك
 ملكه لجميع تلك الارض وما فيها من البناء بالارث عن مورثه وأثبت اقرار مورث
 ختمه الذي يزعم ملكيته لما ذكر جميعه بالارث عن أبيه ان جميع ما ذكر من أرض
 وبناء ملك لمورث المالك الآن في الواقع ونفس الامر ولوارثه من بعده بالوجه الشرعي
 ولم يرض على الاقرار المذکور مدة تبلغ تسع سنين كما ذكر يؤمر الرجل المعارض برفع يده
 عما ذكر وتسليمه للوارث المالك حيث لا بناء له فيها ولم يوجد هناك مانع من سماع
 دعواه شرعا (أجاب) نعم لا يقبل القاضي قوله فيما ليس تحت يده بل يكلفه اثبات
 ملكه اياه وإذا أثبت واثبات الملك الاصل اقرار مورث المعارض المدعى المذکور
 بان جميع تلك الارض وما فيها ملك لمورث الوارث المذکور ولوارثه من بعده ولم
 يرض على الاقرار المذکور خمس عشرة سنة يمنع المعارض من دعواه ويؤمر بتسليم
 ما بيده للمالك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين
 تشارك على قدر معلوم كل منهما في جهة وصارت المراسلة من الجانبين فبعد مدة أخرج
 أحد الشريرين قائمة من دفتره منظومة على الوارد له من شريكه والمرسل الى شريكه منه
 وختمها ووضع فيها شهادة الكاتب الذي أخرجها وأرسلها الى شريكه فنظر فيها وقابلها
 على دفتره فوجددها في غاية الصحة من الجانبين وعادت المراسلة بينهما كما كانت أولا
 ثم بعد مدة يسيرة حصل لخروج القائمة تولد فاحضر جماعة من المسلمين وأشهدهم
 على نفسه ان حساب شريكه فلان الذي بالجهة الفلانية مقيد بدفترى أصوله وخصومه
 فالعمل في حسابيه على ما في دفترى ولم يعين قدرا معلوما ثم بعد مدة توفي فهل والحال
 هذه يكون دفتر المتوفى حجة عليه في المطالب منه لاسيما وأنه أشهد على ان ما في دفتره
 من حساب شريكه ماض عليه ومع وجود القائمة المرسله منه وموجود فيها ان المسطر لها
 شاهد بحجة ما فيها خصوصاً وان الشريك الموجود مصدق على الدفتر والقائمة ولم يحصل
 بينهما خلاف في شيء (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والنكول فلا يعول على
 الخط ولا يعمل به الا فيما استثناه المتأخرون وهو خط سمسار وبيع وصراف فيما عليه
 لا فيما له حيث كان محفوظا في عمل بخط من ذكر في دفتره المحفوظ فيما عليه ويقوم
 مقام البينة على هذا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض ملك عن أبيه
 وجده وبها نخيل دفعها لجماعة يزرعون فيها كل سنة بقدر معلوم مما يخرج من زرعها
 واستمررا على ذلك مدة سنين والآن طلب رب الارض رفع أيدي المستأجرين عنها

١١٧٦

١٩

ربيع الثاني

١٢٧٦

٢٠

ربيع الثاني

سنة

٢٦

١٢٧٦

شعبان

٢٣

١١٧٦

شوال

٣٠

١٢٧٦

لكنهم لم يدفعوا له أجرة الأرض مدة ثلاث سنين فامتنعوا وادعوا الملك فيها فهل إذا دفعهم على يد قاضي بلدهم وأقام رب الأرض البينة على أنها ملكه عن أبيه وجده بالميراث وانها يبيدهم الآن على سبيل الاجارة بجزء معلوم مما يخرج منها حكم عادتهم واصطلاحهم يقضى له بها وترفع أيديهم عنها لاسيما والأرض المذكورة ليست خراجية (أجاب) إذا ثبت الرجل المذكورة ملكه تلك الأرض بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع يحكم له بها وترفع أيدي الجماعة المذكورة عنها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا ملك الجماعة من ملاكها بثمن معلوم بحضرة بينة شرعية ووضع يده عليها بعد دفع ثمنها وهضى على ذلك احدى وعشرون سنة وهو يتصرف فيها ومات بعض البائعين عن وارثه الذي هو من جملة بعض البائعين الاخر ومات الوارث أيضا الذي هو من جملة البعض المذكورة عن وارثه وبقي بعض البائعين والآخرين الموجودين من البائعين صدور البيع منه ووارث البائع الميت يعترف بذلك فهل إذا شهدت البينة على المنكر ببيع نصيبه بثمن معلوم وعدلت البينة بالوجه الشرعي بعد دعوى المشتري ما ذكر لا يعتبر انكاره ويحكم عليه بالبيع ولو كان بعض البينة غير مذكورة اسمه في حجة الشراء المحررة من نائب القاضي لكون بعض شهود تلك الحجة مات وقد حضر الشاهد مجلس الشراء وسمع عقد البيع من المتبايعين أفيدوا الجواب (أجاب) إذا ثبت بيع المنكر نصيبه بالوجه الشرعي لا يعتبر انكاره لذلك ولا يشترط في قبول القاضي شهادة الشهود ذكر اسمائهم في صلح البيع حيث كانوا عدولا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا واضع يده عليها مدة من السنين ادعى عليه ابن أخيه ان له حصصة فيم ابطريق الشراء من عمه المذكورة بموجب صلح شرعي بذلك مشتمل على ذكر الحدود واسماء الشهود فانه كره دعواه فطلب من المدعي بينة على دعواه فاحضر تلك البينة فلم تعرف الحدود ولا عين المبيع بل شهدت بوقوع صيغة البيع منهما من غير معرفة المبيع فهل لا يقضى له بتلك الشهادة وتطلب منه بينة غيرها تثبت دعواه بالوجه الشرعي فان عجز عنها يترك المبيع في يد المدعي عليه أو تكفي هذه الشهادة والصلح المذكورة ليس حجة من فاض ولا مسجلا عنده (أجاب) مجرد شهادة الشهود ببيع العقار بدون تحديده أو معرفة عينه لا تكفي في ترتيب الحكم عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ترافعا لدى وكيل محكمة معين من طرف من يسوغ له توليته لفصل الاحكام الشرعية في شأن مبلغ دين شرعي عينه المدعي فادعى ان المدعي عليه ضمن رجلا آخر في المبلغ المذكورة كور ويجوز للمدعي عليه الضمان وعجز المدعي عن البرهان رتب الوكيل المذكورة اليمين الشرعية على المدعي عليه بطلب المدعي فامتنع المدعي عليه عن الحلف وكرره عليه الطلب فما زال عنه فاقضى عليه بالسكول وثبوت المبلغ والكفالة به وحررا على ما شرعا بيد صاحب الحق فرفعه الى حاكم السياسة بعد عزل الوكيل فطلب من القاضي المولى أن

يُفيد عن الحكم الشرعي المسطر بالاعلام فتعرض القاضي لنقض الحكم المذكور الواقع من الوكيل قائلا ان الحكم المسطر بالاعلام لم يسطر بالمضبطة الموضح بها صورة تداعيهما فهل اذا كان مع المحكوم له شهود بوقوع الحكم من الوكيل وهو بالتحكيم يجبر الضامن على دفع مبلغ الضمان ولا يتظر لما استند اليه القاضي في النقض من عدم تسجيل الحكم لان عدم تسطير الحكم في المضبطة لا ينافي حصوله خصوصا والاعلام المحرره بالحكم عليه خطوط العدول الشاهدين بما جرى من التداعي (اجاب) اذا كان من تراذعها اليه مولى للقضاء من قبل من له ولاية ذلك وحكم على المدعي عليه بضمان الدين بنسكوله عن الخلف بعد الجحز عن البيعة وصدر الدعوى مستوفية شرائطها الشرعية وطلب المدعي تحليفه وكان الدين المدعي به صحيحا لا يسقط الا بالاداء او البراء يكون حكمه نافذا ولا يقدح في ذلك عدم تسطيره في المضبطة كما هو من كور بالسؤال فاذا اثبت المحكوم له صدور الحكم على هذا الوجه بعد تقدم دعوى شرعية بالبيعة المادلة يقضى له بالزام الضامن بالدين والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من بيع المال في ٤ ش سنة ١٢٧٧ عن حادثة مضمونها في ما تقدم توفي شخص يسمى عبد الرحمن افندي زكي المدني عن ورثة وصار مضطربا متروكا وله منزل أيضا يدرب سعادة بثمن الدرب الاجر وبمناسبة ان المذكور عليه مبالغ ديون لمذكورين والتركة المحصورة لا تبقى بها عملت قائمة فزاد عن المنزل واستقر العطاء فيه بعد كف أيدي الراغبين بمبلغ ثلاثين ألف قرش عملة صاغوا واذا صار بيعه بهذا القدر لا يبقى بالديون أيضا فهل جائز بيع المنزل شرعا ام كيف وحيث من الارزوم حصول الخبايرة مع حضر تكمن عن هذا القليل اقتضى تحريره بحضر تكمن لكي من بعد معلومية ما توضيح ترد الافادة ليكون العمل على موجبها (اجاب) المصريح به ان ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين أي الثابت شرعا للقاضي لا للورثة وقيل ان القاضي انما يبيع التركة المستغرقة لقضاء الدين اذا امتنع الورثة عن بيعها فاذا اذن القاضي للورثة في هذه الحادثة ببيع عقار تلك التركة المستغرقة لوفاء الدين الثابت بالوجه الشرعي يكون ذلك عملا بالقولين وتوفيقا بينهما كما ذكره في رد المحتار عن التركا في فصل الحبس من القضاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة قصر وبلغ وعليه دين لرجل رهن به عنده ارض اخر اجية ولا مال للتوفي يفي بالدين سوى دار مختربة فهل اذا ثبت الدين المذكور بين يدي القاضي بالوجه الشرعي في وجه الوصي المنصوب على القصر وفي وجه البالغ من الورثة يأمر القاضي الوصي والبالغ ببيع الدار المذكورة او بعضها لوفاء الدين الثابت ودفع الثمن لرب الدين واذا لم يف ثمن بعض الدار بالدين يباع جميعها على قدر الدين ويكون ذلك مسوغا للبيع حيث لا وفاء له الا من ثمن ذلك العقار ولم تكن الارض المذكورة تركة عنه يتعلق بها دينه لكونها ساطانية (اجاب) نعم يأمر القاضي الوصي والبالغ ببيع الدار او بعضها لوفاء الدين حيث لا وفاء له الا من ثمن ذلك ونبت

١٢٧٧

٢٥

سؤال

١٢٧٧

٢٤

محرم

١٣

١٢٧٨

المقتضى والله تعالى أعلم (سئل) في دعوى أقيمت من رجل على وكيل امرأة بالخصوصية لدى القاضي وسمع بينهما ولم يزل كما يقال الوكيل ان موكلتي عزلتني من التوكيل فهل اذا وكلت غيره للقاضي تزكية البينة الشاهدة في هذه الدعوى في وجه هذا الوكيل ولا تستأنف الدعوى ولا أقامه البينة عليها حيث وقعت الدعوى صحيحة والشهادة مستوفية ولا يكون عزل الموكلة وكيلها بالخصوصية بعد ذلك موجبا للاستئناف المذکور وان كانت قاصدة ذلك اتعابا بالخصوصية او اضاراربه (أجاب) عزل الوكيل بالخصوصية لا يوجب استئناف الدعوى والشهادة التي سمعت في وجهه الوكيل المذکور سواء حضرت الموكلة بنفسها بعد ذلك أو وكلت آخر فاذا تزكيت البينة في وجه الوكيل الثاني يقضى بالبينة التي أقيمت في وجهه الوكيل الاول بالوجه الشرعي والحال ما ذكر بالسؤال وفي رد المحتار من الحبس ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضى بتلك البينة وكذا يقضى على الوارث ببينة قامت على مورثه اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر بناحية الزقازيق بينه وبين تاجر آخر من أهل المحروسة أخذوا عطاء وبيع وشراء في أصناف البضاعة أخذ من تاجر المحروسة جملة من البضاعة معلومة الصنف والاثمن وصارت المعاملة بينهم ما جارية الى ان مات المقيم بالزقازيق عن ورثة والحال ان ما أخذ من تاجر المحروسة بموجب سندات بخطه وختمه دالة على انه مطلوب منه لتاجر المحروسة كذا وأيضا مقيد بدفتر التاجر الآخر بخطه انه مطلوب منه لعلان كذا فهل يكون للتاجر الآخر أخذ هذه البضاعة المطالبة بمن ذلك في تركه التاجر المتوفى ويعمل بخط التاجر الميت وختمه وبخطه المتيد بدفتره المقيد بذلك كله انه مطلوب منه الى تاجر المحروسة كذا ويكون للقاضي الحكم بخط الميت فيما عليه ولا يتوقف ذلك على الاثبات بالبينة حيث حلف التاجر المدعي بهذا المبلغ وثبت انه خط الميت وهل اذا كان بعض هذا المال مأخوذا على وجه المضاربة والشركة في الربح يكون مضمونا في تركه الميت أيضا كسائر الديون ويعمل بخطه في ذلك أيضا حيث مات مجهلا لهذا المال (أجاب) يعمل بخط التاجر في دفتره المحفوظ فيما عليه ويقوم مقام البينة فيؤخذ بذلك ويحكم القاضي بالدين على الميت المذکور اذا شهدت العدول على ان ذلك خطه وكان دفتره محفوظا بعد تحليف المدعي بمين الاستظهار ومال المضاربة يضمن بالتجهيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة اخوة واخت اشقاء وترك مكانا اقتسموه بالتراضي وأخذ كل حصته منه وباع كل منهم حصته وغاب الا واحد لم يبيع ولم يغيب ثم بعد ذلك ظهر على الميت دين محيط وزائد عن قيمة المكان فهل لا ينفذ بيع الورثة بدون اذن واجازة من أرباب الدين وترد القسمة ويقضى دين الميت من ثمنه بعد ثبوت الدين بالوجه الشرعي على يد الحاكم الشرعي وما يمتقي من الدين بعد ذلك لا يكون لرب الدين مطالبة الورثة به من ماله حيث لم يترك الميت غير المكان

١١٧٨

٢٣

مطلب برهن على
الموكل فغاب ثم حضر
وكيله أو على الوكيل
ثم حضر موكله يقضى
بتلك البينة وكذا
يقضى على الوارث ببينة
قامت على مورثه

محرم

١٢٧٩

٩

مطلب يعمل بخط التاجر
في دفتره المحفوظ فيما
عليه ويقوم مقام البينة

١
١٢٧٩
مطلب اقتسم الورثة
التركة ثم ظهر دين
محيط بها تنقض القسمة
الا ان يقضوا الدين
من عند أنفسهم

سول

١٤

١٢٧٩

المذكور ولا يلزم أحد الورثة الذي لم يسع حصته دفع شيء من الدين عن أخوته الغائبين
بدون وجه شرعي (اجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين الثابت شرعا
للقاضي لا للورثة اذ لم تنفق الورثة على أداء الدين كله من مالهم كما في رد المحتار من
المجلس عن جامع الفصولين فلو باع الورثة او بعضهم التركة او بعضها المستغرقة بالدين
بدون اذن القاضي او رضا الغرماء لا ينفذ كما ان الورثة لو اقتسموا التركة بينهم ثم ظهر
دين محيط بها تنقض القسمة اذ لا ملك لهم فيها مع وجود الدين المستغرق لها الا ان يقضوا
الدين من عند أنفسهم كما في الدر من التتاراج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
في بانه وارض عليه اقرها ربا من تحمل الاشغال ومكث عند ابنة عمه في بلدة اخرى حتى
ماتت عن بنته وعن ابن وبنت عمه الشقيق ثم ماتت البنت عن ابن وابنة عم ابوها
المذكورين ثم مات ابن العم عن اخته المذكورة وهما غائبان ايضا واستمرت ابنة العم
المذكورة في محل اقامتها مدة تزيد على أربعين سنة ثم توجهت لتأخذ حقه في الدار
المذكورة بالارث الشرعي فبعتها من ذلك رجل اجنبي مدعي انه وارض عليه على الدار
المذكورة بالشراء الشرعي من مورثها المتوفى الاول ازيد من أربعين سنة فترافعا للقاضي
وطالب منه حجة الشراء والبيئة الشرعية لا ثبات ما ادعاه فحضر عن ذلك فحكم القاضي بتسليم
الدار للمرأة المذكورة باقراره لمورثها باصل الملك وبكونها وارثة له ثم مات المدعي
عليه قبل التسليم عن ولد فوضع يده عليها نحو سنة واراد منع المرأة عنها بعد حكم القاضي
لها بالدار المذكورة على مورثه بدون وجه شرعي مدعي فيها الارث عن مورثه ومنكر
اقرار ابيه باصل الملك لمورث المرأة ولدعواه الشراء المذكور ولم يتقدم من طرف القاضي
حجة شرعية بالمحكم المذكور تساهلا منه فهل اذا اثبتت المرأة المذكورة مضمون حكم
القاضي لها بملك الدار على الوجه المسطور بعد الدعوى الصحيحة واقرار مورثها وارض عليه
بارثها وملك مورثها السابق ولم يثبت الشراء بطريق شرعي يحكم على الوارث برفع يده عن
الدار المذكورة لتلك المرأة ويؤمر بتسليمها لها حيث لم يوجد ما يمنع من ذلك (اجاب) نعم يحكم
لتلك المرأة بالدار المذكورة اذ تحقق ما هو مسطور بهذا السؤال والله تعالى أعلم (سئل)
في ناظر وقف ادعى على آخر كان ناظرا قبله على هذا الوقف انه كان يقبض غلة الوقف
وانه باق عنده منها مبلغ قدره كذا مستحق صرفه في خيرات عينها الواقف وبينها المدعى في
الدعوى وانه يريد الاستيلاء منه على هذا المبلغ بجهة الوقف ليصرفه في مصارفه المذكورة
فان الواقف وقف وقفه على خيرات عينها كصالح زاوئته والقرءاء والفقراء وغير ذلك فان
بقي شيء يصرف على المستحقين من ذريته وهذا المبلغ لم يرد عن الخيرات بل صرفه مستحق
لها فاجاب المدعى عليه بالاعتراف بالمبلغ وانكر انه وقف على خيرات وقال انه وقف أهلي
من اول الامر وانه حاز المبلغ لنفسه في مقابلة استحقاقه لانه من ذرية الواقف فامر القاضي
هذا الناظر المدعى باحضار بيته تشهد له طبق دعواه فاحضرها وشهدت بانه وقف

سنة هجر

١٢٨٠

٢٠

خيرى فحينئذ تحكم القاضي بان الوقف خيرى وتسليم المدعى عليه المبلغ المذكور للمدعى وأمره بصرفه في مصالحه فهل هذا الحكم نافذ أولا (اجاب) اذا استوفيت الدعوى شرائطها ووجدت الشهادة بعدها مطابقة لما وحكم القاضي بما ذكر بعد التعديل نفذ الحكم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من ناظر وقف القصر مودخة في ٢١ صفر سنة ١٢٨٠ مضمونها من ضمن المديونين لمصلحة وقف القصر شخص يسمى الحاج على بن اسمعيل مطلوب منه مبلغ ٣٢٩٧ قرشا وتوفي الى رحمة الله تعالى عن ورثة بلغ وقف قصر وخلف منزلا ملكه منشأ في ارض حضرة الاستاذ الشيخ السادات بدون اذن من صاحب الارض ولدى المكتبة محضرته عن ذلك وردت منه افادة مذكور بها انه لا رغبة له في شرائه وأوضح ان لا مانع من بيعه بمعرفة هذا الطرف لمن يرغب ويقرر على المشتري المحكم اللازم لوقف حضرة حيث انه تعلق أيتام قصر فهل ليس للورثة حق في تركته قبل وفاء ما عليه من الديون واذا كان كذلك والمورث المذكور قبل وفاته لم يقم وصيا على أيتامه القصر فكيف تباع تركته لو فاء الدين وماذا يصير اجراؤه تؤمل افادة المحكم الشرعى (اجاب) من المعلوم ان الدين الشرعى الثابت بالوجه الشرعى مقدم على الميراث فلا تستحق الورثة شيئا من تركته مورثهم الا بعد وفاء الدين المذكور من التركة وما فضل يكون لهم على حسب الفريضة ان لم يكن هناك وصية من الميت بثلاث المال واذا كان في الورثة قاصر وبالغ ولم يكن للميت وصى وهنالك من يدعى على التركة ديننا ويراد بيع اعيان التركة لوفاء الدين فالطريقة في ذلك ان يرفع الامر الى القاضي لينصب وصيا على القاصر بطريقه الشرعى ثم يدعى رب الدين او نائبه في ذلك على الوصى أو أحد الورثة البالغ ويثبت الدين بالطريق الشرعى وبعد الحكم به يامر القاضي الوصى والبالغ من الورثة بوفائه فالمرء لم يكن في التركة شيء من جنس الدين يبيع الوصى والبالغ من الورثة مقدرا ما يقوم بوفاء الدين من التركة ولو كان عقارا ويبدا الوصى بالايصال لايسر والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة في شخصين بينهما نداء وجرى تحقيق قضيتهما وبعد رؤيتهما ونظر أورا قها حكم لاحدهما بمبلغ على الآخر لكون المحكوم عليه غائب في بلدة بعيدة ولم يترك وكلا شرعا يبدلان عنه والمحكوم له يرغب اجراء منطوق الحكم فهل مع غيبة المحكوم عليه يجوز قبول طلبه أم كيف افيدوا الجواب (اجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعى انه لا يقضى ولا ينفذ الحكم على غائب ولا له بدون نائب عنه على ما هو المعول عليه في مذهب الامام الاعظم ولا يتأني استيفاء الحق على فرض ثبوته بطريق شرعى الا من حاضر فلصاحب الحق ان ينتظر حضور غيره او يتبعه ليستوفي حقه منه على فرض كونه حقا ما يتأثر عا والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة في ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٨٠ مضمونها طلب الجواب منا ومن حضرات العلماء المعتاد حضورهم بمجلس مصر عما أوضحه حضرة مفتي مجلس الاحكام بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٨٠

١٢٨٠

٢١

مطلب في طريق بيع
التركة واثبات الحق
وفي الورثة بالغ وقاصر
بلاوصى

١٢٨٠

٢٧

مطلب لا يقضى على
غائب ولا له بدون نائب
عنه

في شأن الافادة المسطرة من مجلس مصر بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٨٠ وصورة الجواب
المعطى من حضرة مفتي مجلس الاحكام المصر حبه عند علمائنا في كتبهم ان نهى
السلطان ببطل بموته ولم يحدد في كلامهم بعد التتبع والمراجعة التصريح بان أمر السلطان
ببطل بموته بل أفاد في حواشي الدر عند قول مصنف التنوير نائب القاضي المفوض اليه
الاستنابة نائب عن الاصـل الخ مانعه قال في الخلاصة الخليفة اذا مات وله عمال وأمر
فهم على حالهم انتهى وذكر في رد المحتار عند قول الدر ولا يموت السلطان مانعه أى
لا ينزل النائب به كما لا ينزل المـسـئـب بخلاف موت الموكل فانه ينزل به الوكيل
والفرق كما في وكالة الزيلعي ان السلطان عامل للمسلمين فلا ينزل بموته القاضي الذي
ولاه هو أو ولاء القاضي باذنه والموكل عامل لنفسه فينزل وكيلاه بموته لبطلان حقه
انتهى فقد استقيده من ذلك ومن عبارة الخلاصة ان أمر المرحوم سعيد باشا العموم
المديرين والمحافظين ووكلائهم بسماع الدعاوى التي تتعلق ببيت المال فيماله أو عليه
وجعل ذلك وظيفة لهم لم يبطل بموته لاسيما وسعادة الباشا محافظ مصر المحروسة حفظه الله
تعالى وأبقاء حياة طيبة الذي صدر له الأمر على الوجه المسطور في مدة المرحوم سعيد باشا
باق في تلك الوظيفة الى وقت تاريخه هذا ما ظهر لنا في هذه القضية حسب النقل
المشروحة وعلى ذلك فلا حاجة الى تحديد أوامر بالمعنى المذكور وعلى كل فاذا ظهر
لحضرة العلامة مفتي المحروسة مع باقي أهل المجلس العلمى ما يفيد ان أمر الوالى ببطل بموته
و ينزل بذلك عماله وأمرائه الذين منهم المحافظون ووكلاء بيت المال وأمثالهم من
القضاة والمفتين فلا مانع من العمل به والاجراء بموجبه والله تعالى أعلم (أجاب) عن ذلك
مشمولا باسماء واختتام حضرات العلماء المعتاد حضورهم بمجلس مصر قد صار الاطلاع
على ما أفاده حضرة مفتي مجلس الاحكام بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٨٠ فظهر من جوابه انه
قد سلم وخزم ببطلان نهى السلطان بموته وتوقف في بطلان الأمر بموته وذكر انه لم يجد في
كلامهم بعد التتبع والمراجعة التصريح بان أمر السلطان ببطل بموته وذكر بعض نقول
تفيد عدم انعزال القضاة والعمال والأمراء بموت الخليفة وكذا النواب من قبل المفوض
له الاستنابة وجعل ذلك دليلا على عدم بطلان أمر المديرين والمحافظين ووكلائهم
عند غيبتهم بالخصوصية من قبل سعادة والى مصر سابقا في قضايا القتل الدين لا وارث لهم
مع من يكون متهم بالقتل الذي هو عبارة عن توكيله لهم بذلك مع ان الكلام في بطلان
التوكيل بموت الموكل في خصوص الخصومة بدعوى القتل لا في انعزال القضاة والنواب
والعمال والأمراء بموت الوالى أو السلطان وهنالك فرق بين هذا وذاك ولم يتعرض أحد
لانعزال من ذكر بموته ولا نقول به (والافادة عن ذلك) انه حيث خزم حضرة المفتي المذكور
ببطلان النهى بموت السلطان النساوى فيلزمه أيضا القول ببطلان الأمر المخصوص
كتوكيل المذكور بموته اذ لا فرق في ذلك بين النهى والأمر على ان النهى عن الشئ

١٧
١٢٨٠
مطلب فرق بين انعزال
الوكيل بشئ خاص
بموت الموكل وبين
انعزال القضاة والنواب
والأمراء والعمال بموت
الوالى أو السلطان
مطلب النهى عن الشئ
أمر بضده

أمر بضده كما هو معلوم والاستدلال على دعواه بما ذكره غير صريح في إثبات عدم بطلان التوكيل المذكور إذ يفرق بين الولايات العامة وبين التوكيل الحادث بعد التولية في شيء خاص على أنالوجي فذا على بطلان انتهى بالموثوق كما جزم به يكون بطلان الأمر المذكور أولويا كما هو ظاهر بالتأمل وسـ يأتي ما يؤيده وقوله لم نجد في كلامهم بعد التبع والمراجعة التصريح بأن أمر السلطان يبطل بعونه فقد وجد في كلامهم التصريح بذلك قال في رد المختار على الدر المختار من باب الجمعة عند قول الشارح وقد صدر اذن عام مانعه قوله اذن عام أي لكل خطيب أن يستنيب لكل شخص أن يخطب في أي مسجد أراد حلي أقول لكن لا يبقى إلى اليوم الاذن بعدم موت السلطان الاذن بذلك الا اذا أذن به أيضا سلطان زماننا نصره الله تعالى كما بينته في تنقيح الحامدية وسند كرفي باب العيد عن شرح المنية ما يدل عليه أيضا فتنبه انتهى بلفظه ثم قال في باب العيدين عند تكبيرات الزوائد بعد كلام مانعه وحـل الشافعي جميع التكبيرات المروية عن ابن عباس على الزوائد وهذا خلاف ما جملناه عليه والمذهب عندنا قول ابن مسعود وما ذكره من عمل العامة بقول ابن عباس لأمر أولاده من الخلفاء به كان في زمنهم أما في زماننا فقد زال والعمل الآن بما هو المذهب عندنا كذا في شرح المنية ثم قال تنبيه يؤخذ من قول شرح المنية كان في زمنهم إلى آخره أن الخليفة لا يبقى بعدم موته أو عزله كما صرح به في الفتاوى الخيرية وبنى عليه أنه لو نهي عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يبقى نهي بعد موته انتهى بلفظه فهذا كله صريح في بطلان الأمر بعونه وانـ بطلان انتهى بالموثوق الذي جزم به حضرة المآتي المذكور من بني عليه لأن هناك فرقا بينهما ولا اله لا وجود له في كلامهم هذا والداعي لمخاطبة سعادة رئيس مجلس مصر لسعادة رئيس مجلس الأحكام بخطابه المحرر بظاهره جواب حضرة مفتي الأحكام بطلب تجديد الأمر بالتوكيل في قضايا القتل حصول المذاكرة بمجلس مصر في هذا الخصوص شفاها فتنظر المحصول الاضطراب في هذه المادة وتغيير معظم المأمورين بالتوكيل في غالب المديريات والمحافظة استحسن تجديد الأمر بالتوكيل عموم من قبل سعادة ولي الأمر خروجا من الشبهة في هذا الخصوص ولا يشك في استحسانه والله تعالى اعلم (سئل) بإفادة واردة من المحافظة في ١٢ راسـ سنة ٨٠ مضمونها الاوراق المرفوعة مع هذا وردت إلى الديوان بإفادة من مديرية الغربية مؤرخة ٨ شهره بقصد الاستفتاء من حضرة تكم عمار غيبة حضرة قاضي افندي طنتـداجوابه المحرر لحضرتكم ضمن الاوراق فنؤمل بعدم مطالعة ما فيها الافادة عما هو مرغوب (وصورة جواب حضرة قاضي طنتـدا) انه صدر لنا أمر من المديرية بسماع قضية تظلم حضرة مصطفى افندي وكيل مـور المحلة الكبرى من حضرة قاضي افندي المحلة المذكورة بانه عزله بغير وجه شرعي ولم يسمع دعواه الجرح في الشاهد من فطابت صورة ما صار على يد حضرة القاضي وشرح عليه من حضرة مفتي مجلس طنتـداجبـه ما قاله

حضرة القاضي من عزل مصطفى افندي من الوصية فهل القاضي الموصى اليه مصدق في قوله في الصورة عرفت مصطفى افندي بانه معزول من الوصية ولو يبدون اثبات ذلك وتصديق حضرة مفتي مجلس طنتد او اقع موقعه ولا اعتبار بما ثبت به مصطفى افندي من الكتابة التي بيده بختم القاضي يطلبه ليعترفه الحكم ولم يحضر والفتوى التي بيده مصطفى افندي وقوله انه في أثناء التداي اعترف له المحرمة مدعية الوصية بانه وصي ويكون ذلك من باب قولهم الدعوى اذا فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد وهذا الحكم في حق القاضي المتداعي لديه وانقطع الحكم لديه وتسمع الدعوى ويكون من باب قولهم واذا رفع اليه حكم قاض آخر الى آخر ما قاله الحواشي ولا منافاة بين ذلك وهذا حديث ان حضرة مصطفى افندي لم يقنع والمديرية أمرت بالسماع ولا يصير ما فعله القاضي متروكا مجانا الا بعد الوقوف على الحقيقة فتؤمل الاطلاع على الصور المشروحة بهذا واقناع الجميع نفع الله بعلومكم المسلمين (اجاب) قد صار الاطلاع على مخاطبة حضرة قاضي افندي طنتد لهذا الطرف والا فادع عنها انه اذا صدورت الدعوى صحيحة بين يدي القاضي وشهدت البينة للدعي وزكيت وذكر القاضي انه حكم على المشهود عليه يقبل قوله في ذلك بلا ثبوت اذ هو مصدق في ذلك مادام قاضيا كما يستعاد من كتب المذهب ما لم يثبت ما يناقضه بطريق شرعي وتجريح الشهود بما ذكر في صورة الفتوى المجاب عليها من حضرة الشيخ الراقعي وحضرة الشيخ القطب من قبيل الجرح المجرد فلا اعتبار به حيث زكيت الشهود قال في تنقيح المحامدية لو اقام المدعي عليه بينة على جرح الشهود فان كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كما لو قال انهم فسقة او زناة او استأجر المدعي الشهود في هذه الشهادة واقرأ الشهود انهم شهدوا بما طل او زورا وان ما يدعيه المدعي باطل لا تقبل بينته انتهى المراد منه وما ذكره المدعي عليه من الدفع حسب المسطر بسؤال الفتوى المذكرة من قوله ان المدعية المذكرة اعترفت بعدم موت الموصي بان المدعي عليه وصي مختار وليس هناك وصي خلافه لا كما ذكر في خطاب قاضي طنتد كما يفيد ان اعترافها بذلك في أثناء التداي فهو هذا الدفع الذي ذكر في سؤال الفتوى اذا صدر بعد الحكم على فرض كونه مفيدا ولم يتعرض له في الدعوى الاولى فالقاضي لا يسمعه بناء على التخصيص الوارد ضمن لائحة القضاء على انه على حسب المذكرة بصورة الفتوى المحكي عنها أولا لا يفيد لان ذلك على فرض ثبوت تناقض من المدعية في موضع الخفاء لاحتمال عدم علمها بالعزل وباقامتها وصييا بدله فاقربت بوصايتها بما علمت بعزله وباقامتها ادعت به لان ذلك مما يفرده الموصي والتناقض في موضع الخفاء عفو وليس ذلك محصورا بل صرحوا بنظير ذلك في دعوى الوصية قال في نور العين ادعى وصية وأنكرها الوارث فبرهن الوصي له فادعى الوارث الرجوع قيل لا يسمع وقيل يسمع وهو الاصح لانه مما يخفى لعل الموصي أو وصي ثم رجع ولم يعلم بهما الوارث فانكر قبلما أخبر

٧
١٢٨٠
مطلب اذا ذكر القاضي
انه حكم بعد اقامة
الدعوى والشهادة
والتركية يقبل قوله
مادام قاضيا
مطلب لا اعتبار للجرح
المجرد بعد التركية
مطلب التناقض في
موضع الخفاء عفو
وليس محصورا

ادعى الرجوع والتناقض في مثله لا يضر انتهى وفي الاشياء بعد ذل الوارث والوصي
والمولى للجهل قال في حواشي الدرر له لجهله بما فعل المورث والموصى والمولى والمحصل
انه اذا صدرت الدعوى صحيحة وذكر تعريف الميت بما يميزه عن غيره على حسب
ما صرحوا به من تعريفه بذكر جده الا اذا كان مشهورا ومتميزا بدون ذلك وشهدت
البينة وزكيت بالطريق الشرعي وحكم لا ينقض الحكم بعد تحقق صدوره بدون وجه
يوجب نقضه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وتركه وعليه دين لرجل
بمقتضى سند شرعي بيده فهل اذا ثبت دينه بعدم موته بالبرهان الشرعي بين يدي الحاكم
الشرعي يقضى له باخذ من تركته ولو من ثمن عقار الميت ويبيع في دينه ولو في الورثة
قصر وتكون ولاية بيع التركة لوفاء الدين للورثة لا للقاضي اذا لم تكن مستغرقة بالدين
(اجاب) الدين بعد ثبوته بالطريق الشرعي مقدم على الميراث فيبدأ به فان لم يوجد في
تركته ما هو من جنس الدين يباع الايسر فالايسر يبدأ بالمنقول ثم بالعقار بقدر الدين
الثابت لا ما يزيد عليه على المفتي به في حق وصي القيم فان لم يكن للقاصر من الورثة وصي
من قبل أبيه أقام القاضي له وصيا ثم يأمره مع الورثة البالغين ببيع ما هو مشغول بالدين
من العقار بعد نفاد المنقول ولا يمنع وجود القاصر حينئذ من بيع ذلك المقدار من قبل
الوصي وباقي الورثة والولاية في بيع التركة ان لم تكن مستغرقة للورثة مع ولى اليتيم
لوفاء الدين ما لم يمنعوا عن أدائه والبيع لا ينافيه فيبيع القاضي جبرا عنهم والله تعالى
أعلم (سئل) بافادته من بيت المال في ٢٢ و سنة ١٢٨١ مضمونها شخص
توفي بالفن وتركته ضبطت بمعرفة المديرية وقيل ان الوارث للمذكور زوجته
وعاصب المعتق والزوجة والشهود الذين يشهدون بوراثتها مقيمون بذلك الطرف
فهل يتوقف اثبات وراثتها على حضورها وشهودها الى محل وجود الوارث الاخر او يصح
اثبات وراثتها في محل وجود التركة بمديرية الفن ولو كان الوارث المشار له في التركة
موجودا بالمحروسة (اجاب) ثبوت الزوجية يتوقف على حضور خصم شرعي فان
وجد صح الثبوت والا فلا ولا فرق في ذلك بين محل وجود التركة او غيره وليس صحة
ثبوت الورثة منحصرا في الدعوى على وارث آخر محقق الورثة ان حضور غيره من نحو
غير الميت ومودع الميت او الوصي يكفي في صحة الثبوت للارث غير ان الوارث الاخر
لو أنكر الثبوت والورثة يحتاج الى اثبات مضمون القضاء بذلك والله تعالى أعلم (سئل)
بافادة من ديوان المحافظة مؤرخة ١٧ ج سنة ٢٨١ مضمونها مطلوب بافادة
مدير الغريسة المسطرة يمينه بتاريخ ١٢ الجارى التحرير لمحضرتكم ليعطى القول
الكافي عما شتمت عليه الاوراق المرفوعة معه وما يعتد اجراؤه فيما فيها (اجاب)
هذه القضية لم يسمع فيها حضرة قاضى طندا دعوى المدعى على خصمه حتى يظهر الحكم
فيها بانها مسموعة ويترتب عليها صحة الحكم للمدعى بالشفعة بعد اثباتها أولا وهل دعواه

١٩
مطلب ولاية بيع
التركة الغير المستغرقة
للورثة وولى اليتيم لا
للقاضى ما لم يمنعوا
عن ايفاء الدين والبيع
لاجله

ربيع الثانى
٢٩
١٢٨١

جداى الثانية
٢٠
١٢٨١

مطلب سلم الشفعة
بناء على أن الثمن كذا
فظهر أقل لا يستطاع
شفعة

١٤
١٢٨٢
مطلب لا يجبر بعض
الورثة على تحرير
التركة بمعنى ضبطها
وبيعها بمعرفة بيت المال
والقاضي برغبة أحدهم

صفر
٢٣
١٢٨٣

مطابقة لسؤاله الذي رفعه محضرة مفتي اسكندرية سابقاً لا فيقتضى أنه عند ارتفاع
الخصمين لديه في هذه المادة يسمح كلام المدعى فإن صحح دعواه ووجدت موافقة لسؤال
الفتوى المذكورة يكلفه اثباته أو يحكم له بالشفعة إذا لم يوجد هناك مانع كظهور مسقط
للشفعة وتسايم الشفيع الشفعة بناء على أن الثمن كذا لا يسقط شفعة فيها إن علم أنه
أقل فله الشفعة إذا توفرت شروطها وانتفت موانعها لأن التسليم كان لاستكمال
الثمن كما هو مصرح به والله تعالى أعلم (سئل) من بيت مال عموم مصر في ١٤ راسنة
٨٢ بمضمونه رجل توفي عن ورثة قصر وبلغ وفي حال حياته أقام أحد أولاده البالغ
وصياً على التركة وعلى الناصر ثم توفي أحد الورثة البالغ من قبل أخذ حصته من تركة
والده عن قاصر وبالع والمأكم الشرعي أقام وصي المتوفى الأول على القاصر ولد المتوفى
الثاني وصياً ووارث المتوفى الأخير البالغ رغب تحرير التركة من كتيبتين المذكورتين بمعرفة
القاضي وبيت المال ليأخذ نصيبه على يدهما فهل للقاضي وبيت المال أن يجبروه لذلك
أم ما هو الحكم الشرعي (أجاب) لا يجبر باقي الورثة ووصي الميت الأول الذي أقيم وصياً
على ولد المتوفى الثاني شرعاً على تحرير التركة المذكورة بمعنى ضبطها وبيعها بمعرفة
بيت المال والقاضي بمجر درغبة أحد الورثة البالغ في ذلك فقط بدون رضا باقي الورثة
المذكورين نعم لا يكون لهذا الوارث المذكور مطالبة من له يدعى التركة التي آلت له
حصته منها بنصيبه واستخلاصه منها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
وعليه دين لا آخر أثبتت ربه في وجه الورثة بالوجه الشرعي وبعض الورثة قصر مقام عليهم
وصي شرعي ولم يكن شيء توفي منه الدين سوى عقار فهل يباع ذلك العقار جميعه إن
استغرقه الدين وبعضه إن لم يستغرقه ويوفى الدين من ثمنه حيث لم يقتصر الورثة أمسالك
العقار ووفاء الدين من مالهم ولم يوجد نقد ولا منقولات تباع لا يفاء ذلك من ثمنها (أجاب)
نعم يباع عقار الميت لا يفاء ما عليه من الدين المستغرق له أو بعضه بقدر الدين إن لم
يستغرق إذا كان ديناً شرعياً ثابتاً بطريقه الشرعي وامتنع الورثة من إيفائه من مالهم
وأمسالك العقار ولم يوجد ما يوفى منه الدين سواء ويكون ذلك من مسوغات بيع عقار
القاصر والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من بيت مال مصر مؤرخة ٧ جادى الأولى سنة
١٢٨٣ مضمونها هذا الإنهاء تقدم من شخص يدعى الحاج إبراهيم الغندور يدعى أنه
ابن عم المرحومة سريّة أم حسن ولكونه أثبت وراثته لمسلم وجب اعلان شرعي ولم
يكن لها وارث خلافة يلتمس الافراج له عن تركتها المخصوصة ببيت المال ولما طلب
الكشف اللازم فما توضح علم أن المرحومة في حال حياتها حررت حجة إيقاف بالملك
تعلقها موضح بتلك الحجة أنها سريّة بنت بدوى جلبي بن عبد الله وبالأعلام الشرعي
الصادر من المحكمة بثبوت توريث مقدمه المذكور ذكر أنها سريّة بنت بدوى الغندور
ابن عيسى الغندور وحيث مقتضى النظر في ذلك بطرف حضر تكمه يوم الافادة عما

مطلب تعدد الاسم جائز
والغلط فيه لا يضر

بقية ضيه الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) مجرد ذكر نسب الواقعة في كتاب الوقف انما
سرية بنت بدوي بن عبد الله لا يترتب عليه انه حكم بنسبها على هذا الوجه ولا يترتب
عليه ايضا منع من اثبات استحقاقه في ميراثها بعد موتها ونسبه لها مع ذكر ان اسم جدها
عيسى الذي وقع الغلط فيه وحكم المحاكم الشرعي له بذلك مع كونها هي المتنازع في ميراثها
لا احتمال كون الغلط فيما ذكر في كتاب وقفها وكثيرا ما يعبر عن مجهول اسمه بعبد
الله اعتبارا للوصف لا للاسم الذي هو العلم أو لاحتمال ان يكون لجدها المذکور اسمان
وتعدد الاسم جائز وقد صرح علماؤنا بان الغلط في الاسم لا يضر قال في التتارخانية غلط
الاسم لا يضر لجواز أن يكون له اسمان وفي صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية ادعى
على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسم جده أحمد لا تبطل الدعوى لجواز
أن يكون لجده اسمان وفي البزازية اشترى جارية اسمها شجرة الدر واستحققت بذلك
الاسم وعند اعادة المشتري الرجوع بالثمن قال استحققت مني جارية اسمها قضيب البان
تصح الدعوى ان قال استحققت على الجارية التي اشتريتها منك والغلط في الاسم لا يمنع
الدعوى بعد ما عرفها بذلك التعريف ولانه يجوز ان لها اسمين كما افاده في التتقيج من
الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) من طرف مصلحة بيت المال عن حادثة سئل عنها حضرة
مفتي الاحكام بما صورته في تاريخ جاسنة ١٢٨٢ رجل توفي عن زوجته وبيت المال فادعى
على تركته رجل يدعى مرون عليه عين معلومة من حلى النساء وبعد ثبوت دينه صرف
له من التركة وأخذت العين المرهونة منه ثم ادعت الزوجة بان العين التي كانت
مرهونة جارية في ملكها وكانت سامتها الزوجها ليرهنها ويردها اليها بعد قضاء حاجته
وكافت ثبوتها وحول الامر في ذلك على الشريعة فحضر الاعلام بثبوت الملك لها وانها
كانت سامتها الزوجها في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٢ كما نص بالاعلام وهذا التاريخ كان
فيه الرجل المدعى على تركته متوفى فأحضرت الشهود في المصلحة وسئل كل منهما على
انقراده فاجاب كل منهما قائلان بشهادته التي اداه في المحكمة على ان تاريخ تسليم
العين للتوفى من زوجته هو ٢٥ شعبان سنة ١٨١ لاسنة ٢٨٢ وان كتابة التاريخ
في الاعلام ٢٥ شعبان سنة ٨٢ ربما كانت غلطاً أو سهواً عن كتب الاعلام فهل ماقاله
الشهود أخيراً يعول عليه ويكتفى به الحال ولا يعول على التاريخ المنصوص بالاعلام ويكتفى
بالحكم بقطع النظر عن ذلك التاريخ أم كيف يكون الحكم فأفاد حضرة مفتي الاحكام بما
صورته الذي رأيناه في هذه القضية انه لا بد من مشاركة حضرة العلامة مفتي أفندي
المحرسة في اعطاء الجواب عن هذه الحادثة فكاتب لهذا الطرف من بيت مال مصر بمدا
صورته المقصود بعدم مطالعة ما تحرر بهذا الحضرة مفتي الاحكام وما أجابه باحالة النظر في
هذه المادة على حضرة حكم وما تحويه الاوراق المرفوعة بهذا اكرم بالافادة عما يكون
في ذلك (أجاب) مجرد ذكر الشهود بعد الحكم حين سؤالهم بمصلحة بيت المال أن التاريخ

مطالب محل قوله يوم
الموت لا يدخل القضاء
اذا لم يكن تاريخ الموت
مستقيضا عند الكل
والا فلا يقضى القاضي
لمى ادعى حقا بعد هذا
التاريخ للتيقن بكذبه
للاكون الموت لا يدخل
تحت القضاء

١٢٨٣

١٠

محرم

٤٢

١٢٨٤

مطلب ينصب القاضي
وصيه فى التركة
المستغرقة بالدين
ليبيعها حيث امتنع
الورثة من ايوائه

الذى شهدوا به هو سنة احدى وثمانين وان ذكر سنة اثنتين وثمانين فى الاعلام وقع غلطاً
من الكاتب اوسهوا لا يوجب تقضى الحكم كما ان ذكره سم فى جوابهم حين السؤال من
مصلحة بيت المال بعد الحكم ان الزوج مات سنة احدى وثمانين لا يوجب منع من ادعى
حقا عليه فى تاريخ متأخر لدى القاضي وابنته وحكم به لربه فقد صرح عاملاً واثناً ايضا بان يوم
الموت لا يدخل تحت الحكم ولا يحكم به فلو حكم بموته فى وقت مخصوص ثم جاء مدعى
حقا على من حكم بموته فى تاريخ متأخر قبل منه لعدم دخول تاريخ الموت تحت القضاء
والحكم بل يجعل الحكم بموته مجردا عن التاريخ كأن التاريخ لم يذكر وعند عدم ذكر التاريخ
لا تناقض وهذا اذا لم يكن موته فى التاريخ السابق مشهورا مستقيضا عند كل عالم وجاهل
وكبير وصغير فلو كان كذلك وادعى شخص حقا بتاريخ متأخر لا يقضى له القاضي للتيقن
بكذب المدعى لانه يكونه قضي بتاريخ الموت كما افاده فى رد المحتار عن العلامة خير الدين
فى حاشيته على البحر وهذه المادة ليست كذلك فلم يظهر ما يبطل الحكم المسطر بالاعلام
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل عقد مع آخر عقدا مغارسة فى أرضه عقدا فاسدا ولم يأذن رب
الارض فى احداث ساقية فى أرضه للرجل الا آخر لا مكان سقى الغرس بنقل ماء قريب
أو حفر بئر فى مكان قريب من الارض بلا بناء فتعدى الرجل الآخر وحفر ساقية فى تلك
الارض وبنائها بدون اذن ربها ثم ترفع الى حاكم شرعى واعترف المحدث بعدم الاذن من
صاحب الارض فحكم القاضي بفسخ عقد المغارسة المذكور وأمر المحدث بقلع بناء الساقية
وتسليم الارض لربها فارغة بطلبه وبوجوب أجر المثل لرب الارض المشغولة بالغراس فهل
يكون حكم القاضي بنقض بناء الساقية المحدث بلا اذن صاحب الارض مع اعتراف المحدث
بذلك وطلب ربها صحيحا والمحال ما ذكر حيث لم تكن قيمة البناء أكثر من قيمة الارض
مع قيام صاحب الارض بمنازعتهم فى الاحداث وعدم التمسك اختيارا (أجاب) نعم
يكون حكم القاضي بنقض البناء المحدث بلا اذن رب الارض والمحال ما ذكر بالسؤال
صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة ٩ محرم سنة ٨٤
مضمونها هل يجوز بيع ابعادية المرحوم محمد سليم بك ابن المرحوم رستم بك المستغرقة
تركة بالدين بثمن مثلها ولو لم ترض الورثة الببالغون أم لا (أجاب) اذا ثبت بالوجه
الشرعى كون المتوفى مديونا ذميا شرعيا لانا ولم يوجد فى تركة ما يفي بالدين من
المنقولات او النقود واستغرقت التركة بالديون الثابتة شرعا وكان بعض الورثة قاصرا
وقد امتنع الورثة البالغون من بيع العقار فان القاضي ينصب وصيا فى التركة لبيع عقار التركة
بثمن مثله لو فاء ما عليه من الديون لاربابه ولا يتوقف البيع حينئذ على رضا البالغ من
الورثة حيث لم يوفوا الدين من مالهم وامتنعوا عن البيع وان لم يكن الدين ثابتا شرعا لا يباع
ذلك والله تعالى أعلم (سئل) من قومسيون المجلس الخصوصى فى ٢١ جمادى الآخرة سنة
٨٤ بما صورته يقتضى ان حضرات السادة العلماء يتفضلون بالاطلاع على هذه الفتوى

المسطرة بباطنه المحررة من حضرة السيد على أفندي البقلي مفتي مجلس الاحكام وما يرون فيه المصلحة للحكم على الغائب شرعا بفضاؤون بالجواب به (وصورة الفتوى المذكورة) ما قولكم دام فضلكم في قاض قضى على غائب في غيبته من غير حضوره بمجلس القضاء هل يكون قضاء القاضي المذكور نافذا شرعا ولا يجوز تنقضه ولو كان القاضي المذكور لا يرى صحة القضاء على الغائب وما حكم الله في ذلك أفيدوا الجواب الحمد لله وحده المصريح به عند علمائنا انه لا يقضى على غائب لولا له ولكن لو قضى القاضي عليه بلانائب يتنفيذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا كما في التنوير وشرحه لانه فصل مجتهد فيه وقال في فتاوى المرحوم على أفندي مفتي الاستانة العلية نقلا عن الفصول الاستروغنية في الفصل الثاني القاضي اذا قضى على الغائب وهو لا يرى ذلك قال محمد لا ينفذ وقال أبو يوسف ينفذ وذكر الفضلي قول أبي حنيفة مع أبي يوسف وعليه الفتوى انتهى وقال في رد المحتار على الدر المختار مانعه قد اضطربت آراؤهم وبيانهم في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصف ولم ينقل عنهم أصل قوى ظاهر يبنى عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر عندي ان يتأمل في الوقائع ويحتاط ويلاحظ المخرج والضرورات فيبقى بحسبها جوازا وقسادا مثلا لو طلق امرأته عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه او يعرف ولكن يجزع عن احضاره وعن ان تسافر اليه هي او وكيلها بعده او لما نزع آخر وكذا المديون لو غاب وله نقد في البلد او نحو ذلك ففي مثل هذا البرهن على الغائب وغلب على ظن القاضي انه حق لا تزوير ولا حيلة فيه فينبغي ان يحكم عليه وله وكذا الملقى ان يبقى بجواره دفعا للخرج والضرورات وصيانة للعقوق عن الضياع مع انه مجتهد فيه ذهب اليه الاثمة الثلاث وفيه روايتان عن أصحابنا وينبغي ان ينصب عن الغائب وكيل يعرف انه راعي جانب الغائب ولا يفرط في حقه انتهى نقلا عن جامع الفصولين وأقره في نور العين قال الحنفي قلت ويؤيده ما يأتي قرينا في المسطر وكذا ما في الفتح من باب المفقود لا يجوز القضاء على الغائب الا اذا رأى القاضي مصلحة في الحكم له وعليه فحكم فانه ينفذ لانه مجتهد فيه انتهى قال الحنفي بعده قلت وظاهره ولو كان القاضي حنфия ولو في زماننا انتهى والله أعلم الفقير على محمود البقلي الحنفي مفتي الاحكام

حاشية هذا ومع ذلك لو حضر الغائب المقضى عليه من غيبته وأبدى دفعا شرعيا بغير بطالان الحكم السابق عليه أوجرح في الشهود بجرطاسه وعاشرا لا يكون القضاء السابق عليه في غيبته مانعا له من قبول ما أبداه من الدفع والجرح في الشهود كما ذكر ولا فرق في هذا بينما اذا طالت مدة الغيبة أو قصرت ولهذا لزم التحشية (أجاب) مشمول أيضا بأسماء كل من حضرة شيخ الجامع الأزهر الشيخ مصطفى محمد العروسي والشيخ محمد الدمنهوري الشافعي والشيخ عبد القادر الرفاعي مفتي الاوقاف والشيخ مصطفى القرشي أمين الفتوى بقوله القضاء على الغائب ليس مذهبا لابي حنيفة بل

فروع مذهب جميعها مفرقة على أنه لا يقضى للغائب ولا عليه نعم القول بالقضاء على الغائب هو مذهب الأئمة الثلاثة فلا يفتى على مذهب أي حنيفة بأنه يقضى على غائب أوله وكان الشيخ الإمام ظهير الدين يقول في القضاء على الغائب يفتى بعدم الجواز والنفاذ كي لا يتطرقوا إلى هدم مذهب أصحابنا رجسهم الله تعالى كما ذكره في الهندية فلو صدر القضاء على الغائب من قاض من القضاة في صحته ونفاذه اضطراب والذي عليه العمل والفتوى هو عدم النفاذ ولم نر أحدا من أهل العصر ولم نسمع عن قبلهم الاقتناء بنفاذ القضاء على الغائب من حنفى مقلد قال في التنوير وشرحه لا يقضى على غائب ولا له أي لا يصح بل ولا ينفذ على المفتى به بحر قال السيد الطعطاوى قوله أي لا يصح قال في البحر اشتبه على كثير أن قولهم الفتوى على النفاذ أعم من كون القاضى شافعيًا يراه أو حنفيًا لا يراه والظاهر أنه في حق من يراه لا جاع الحنفية أنه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القاضى ولو كان أعم للزم هدم مذهب أصحابنا وأنه إنما قالوا بان الفتوى على النفاذ فيما إذا قضى للمفقود لا في مطلق الغائب انتهى ثم نقل عن البحر والذي ظهر لي من كلامهم أن المذهب عن أصحابنا عدم صحة القضاء على الغائب وإن القاضى الذى يراه إذا قضى عليه فإنه يتوقف على الامضاء لان الاختلاف في نفس القضاء وما عداها هذا من الأقوال من تصرفات المشايخ انتهى وأما قول التنوير وشرحه ولو قضى على غائب بلانائب ينفذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا وقيل لا ينفذ ورجحه غير واحد في المنية والبرازية ومجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في الفتح توقفه على امضاء قاض آخر وفي البحر والمعتمدان القضاء على المستخبر لا يجوز إلا بضرورة وهي في خمس مسائل إلى آخرها فقد ذكر في حاشية رد المحتار قوله ولو قضى على غائب إلى آخره أي قضى من يرى جوازه كشافى لا جاع الحنفية على أنه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء كذا حققه في البحر والحاصل أنه لا خلاف عندنا في عدم جواز القضاء على الغائب وإنما الخلاف في أنه لو قضى به من يرى جوازه هل ينفذ بدون تنفيذ أوليائه من امضاء قاض آخر رأيت نحو هذا منقولاً عن أجابة السائل عن بعض رسائل العلامة قاسم وبه ظهر أن قول المصنف فيما مر ولا يقضى على غائب بيان حكم المذهب عندنا وقوله هنا ولو قضى إلى آخره حكاية للخلاف في النفاذ وعدمه قلت بقي ما لو قضى الحنفى بذلك ولا يخفى أنه ياتى فيه الكلام المار فيما لو قضى في مجتهد فيه بخلاف رأيه وما فيه من التفصيل واختلاف الصحاح انتهى المراد منه وحاصل ما ذكر من التفصيل والترجيح المار في قضاء القاضى في مجتهد فيه بخلاف رأيه أن المفتى به عدم نفاذ القضاء في ذلك مطلقاً عامداً أو ناسياً عندهما والأئمة الثلاثة وقيل بالنفاذ يفتى وفي شرح الوهبانية للشرنبلالى قضى من ليس بمجتهد كحنفية زماننا بخلاف مذهبهم عامداً لا ينفذ إنفاذاً وكذا ناسياً عندهما انتهى فإذ انقضاء زماننا لا ينفذ قضاءهم بخلاف

مذهب أبي حنيفة اتفاقا في صورة عدم النسيان لمذهبهم كما هو الموضوع وإنما الخلاف بين الامام ومأجبيه في صورة النسيان وقد كرر في رد المحتار هناك بعد كلام هذا كله في القاضى المجتهد اما المقلد فاعلموا لاه ليحكم بذهب ابي حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم انتمى قال الشرنبلالى عن البرهان وهذا صريح الحق الذى يعرض عليه بالنمو واجد على هذا قوله في رد المحتار لو قضى الخفى بذلك ياتى فيه الكلام المسار واختلاف التصحيح يكون القول بالافاد قاصر اعلى قاض مجتهد قضى بذلك ناسيا مذهب هذا والمنظور في تجو يرتفاد القضاء على الغائب في هذا الزمن الذى كثرت فيه التزاوير والحيل والجراة على شهادة الزور من المقاسد وضياع حقوق كثيرة ما لا يخفى اذ هذا الامر واقع مع حضور المتخاصمين وشدة حرص كل على منع الضرر عن نفسه فبالك عند غيبة أحدهما وترتب على ذلك اشكالات كثيرة وزيادة المشغولية للحكومة ولو فرض ان الحكم عليه بعد الحكم يبدى ويثبت ما ينفي الحق عن نفسه ان قيل بذلك فلا يترتب على هذا الا زيادة المنازعات وكثرة الخصومات وعدم قطع المشاكل وزيادة اشتغال الحكومة ومع ذلك فلا يفسر هذا في كل بحرثة من الخصومات اذا الدفع في الابتداء أسهل من الدفع بعد الانتهاء كما لا يخفى فيضيق بذلك كثير من الحقوق هذا ما استعسر في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) في رجل مات عن اب وبنت وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونخيل وعين ماه فوضع الابن يده على ذلك ومضى بعد وضع يده مدة تزيد على عشرين سنة ثم ماتت البنت المذ كورة عن ابن ثم مات الابن واضع اليد المذ كور عن ابن مفقود وبنت فوضعت البنت المذ كورة يدها على ما ذكر فهل اذا طلب ابن بنت الميت الاول نصيب أمه من بنت ابن الميت الاول المذ كور واضعة اليد على ذلك يجاب لذلك أم كيف الحال افيدوا والجواب (اجاب) اذا ثبت ابن البنت استحقاقه بالارث عن أمه في متروكات أبيها المذ كور وفي وجه بنت ابن المورث الاصلى المذ كور واضعة اليد بالوجه الشرعى ولو لم يقد أخيه اذا أحد الورثة يتصب خصما عن الباقي في أعيان التركة اذا كانت الأعيان في يده ولم يوجد مانع من سماع دعواه كضى ثلاث وثلاثين سنة قضى له بنصيبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافاد واردة من ديوان المحافظة بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١٢٨٤ بناء على افادة واردة من مدير سبوط بتاريخ ١٥ شوال سنة ٨٤ ومعها مخاطبة من طرف حضرة قاضى سبوط للمدير بتاريخ ١١ شوال سنة ٨٤ لمنس بها الاطلاع على صورة حادثة واردة مع الافادات المذ كورة وافادة الحكم الشرعى فيها ومضمونها ما تقول سادتنا الاعلام بنجوم الهدى ومصابيح السلام في رجل كان ادعى لدى فاض من قضاة المسلمين على آخر بان جده لاه فلان يملك منزلا بناحية كذا وحده محدوده الاربعه ومات وانحصارته في زوجته وبنته وولدى عيه الشقيقين هما والد المدعى عليه ورجل آخر

وترك المنزل ميراثا لهم ثم توفي ولدا للمدعى عليه وتوفيت والدته المدعى
واحدى بنتى مالك المنزل الاصلى وانحصار رثتها فى والدتها وزوجها وأولادها منهم
المدعى وتوفى بعض الاولاد عن ورثة يخص المدعى فيه حصص معلومة عينها فى الدعوى
والمدعى عليه واضح يدها لهما بغير طريق شرعى وطالبه برفع يده عنها وسأل جوابه
وبسؤاله بعد ثبوت وضع يد المدعى عليه أجاب بعد تصديقه على موت المتوفين
المدعى كورين وانحصار رثته فى ورثته المذكورين بان المحدث ملك لوالده مات عنه
وترك ميراثا له وبقية ورثته وكان واضعا يده عليه بلا منازع ولا معارض ووضع هو
يده عليه بعد مدة عشر سنين وكان يتصرف فيه بالهدم والبناء وغيرهما مع مشاهدة
المدعى المذكور وعدم معارضة له بلا مانع شرعى وبأن المدعى كان طلب المدعى عليه
على يد قاضى بلدة كذا وادعى بدعواه المذكورة فحدها فاحضر بينة شهيد بعضها
بالمالك شهادة غير مطابقة وبعضها شهد بأنه يسمع ان المحدث من أوقاف أحد أصول جد
المدعى لأمه وسماه باسمه فرجع المدعى الى تصديق شاهد السماع وعرف انه وقف
على جميع الذرية وان جده لأمه المذكور منهم وانه لا يعرف عامود النسب الموصول
للاوقاف وان والده كان ادعى على والد المدعى عليه لدى بعض القضاة بذلك فصدقه على
كونه وقفا وادعى ايقافه على خصوص المذكورين ذرية الاوقاف وليس هناك كتاب
وقف يرجع اليه فلما سمع المدعى ذلك صدق على الهدم المذكور وعرف بانه لم يكن حاضرا
وحده اقراره بالوقف لدى القاضى المذكور حكم تعرف المدعى عليه بذلك فهل حيث
كان الامر كما ذكر وكان ذلك مقيدا بمضبطة الدعاوى لا يعتبر بحجود المدعى المذكور دعوى
الوقفية ويكون ذلك تناقضا يمنع دعوى الملكية بعد دعواه الوقف علما بما فى مضطبة
الدعاوى ولا بد من اثبات ما هو مقيد بالمضبطة بالطريق الشرعى ومع العجز عنه تسمع
دعوى الملكية أفيدونا (اجاب) تنوقف معاملة المدعى المذكور بما فى المضطبة المحكى
عنها على اقراره بما تضمنته أو قيام بينة عليه بذلك حيث انكر ولا يعمل بمجرد الخط
الموجود فى المضطبة على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) بافادته واردة من مصلحة
عموم بيت مال مصر مؤرخة غاية دى الحجة سنة ٨٤ مضمونها فيما تقدم توفيت امرأة تدعى
عيوشة بنت عبد الله السيوفى وكانت قد أوصت بثلاث ما هو مخلف عنها التجهيزها
وتكفينها ونحوه مما هو لازم وتركت بنت أختها المرأة اسماء هى المرأة زوجه بنت
المرحوم السيد محمد قاسم القبانى الغائب وبواسطة غيبتها صار ضبط ما هو مخلف عن
المتوفاه والآل حضرت زوجه الوارثة المذكورة ورغبت الافراج لها عن التركة والعقار
المخلف عن المرحومة فن بعد الكشف واجراء التحقيقات اللازمة صار حالة القضية على
الحكمة وأثبتت وراثتها للمرحومة بدفتر قسام تاريخه غرة ب سنة ٨٤ مذكور به عيوشة
بنت عبد الله السيوفى ولما ان صار تلاوة حجج العقار وجد المسطور فيها ان والدها المتوفاه

يسمى عبد المتعال السيوفي لانه مذكوره فيها عيوشة بنت عبد المتعال السيوفي ولوجود هذا الاختلاف سئل من الوراثة المذكورة عن الكيفية فاجابت بان عبد الله والد المتوفاة هو عبد المتعال الوارد بالحج وان حقيقة اسمه هو عبد المتعال ولكنه مشهور بين الناس بعبد الله ومخاطب بهذا الاسم واحضرت شخصين شهدا شهادة مطابقة لقولها ثم بالكشف من دفاتر المصلحة عن ختم المرحومة وجدت بصمته عيوشة بنت عبد الله وبسبب ان الوارد في دفتر الضبط هو عيوشة بنت عبد الله وثبوت الوراثة كذلك وبصمة الختم عيوشة بنت عبد الله السيوفي أيضا والمسطور بحج العقار عيوشة بنت عبد المتعال السيوفي اقتضى تحرير محضر تكم والاوراق المتعلقة بهذه القضية مع الدفاتر القسام وحج العقار سلمة من عليه فن بعد معلومية الواقع ترد الافادة عما يعتمد لينظر ويجري اللزم (أجاب) وجود اسم والد المتوفاة المذكورة في جميع الاملاك عبد المتعال مع ذكر المدعية ان اسمه كذلك وانه اشهر بين الناس بعبد الله حسبما صدر وقت ثبوت النسب ومطابقة الشهود لها على ما ذكرته مع موافقة صورة ختم المتوفاة لما ذكر في المرافعة وثبوت الوراثة من انها عيوشة بنت عبد الله لا يكون ذلك مخالفا للحكم بورايتها شرعا لجواز تعدد الاسماء والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من ديوان الروزنامه مؤرخة ١٢ محرم سنة ١٢٨٥ مضمونها قد صدر امر المسالية المفيد ارسال الحجة المحررة بختم قاضي المنية المتضمن اعطاء الستة أفدنة وكسور الى وريثة على آغا ابن موسى في مقابلة الاطيان الماخوذة من على آغا المذكورة لادارة السنية والمتضمنة ايضا ثبوت وراثة وريثة على آغا المذكورة والحجة القديمة والتقسيم وقائمة التحديد الى حضر تكم للنظر فيها لكي اذا استحسن بمعرفة حضر تكم الاكتفاء بذلك بدون تحرير اعلام شرعي فيها والا فترد الافادة بالحكم الشرعي لاجراء ما يلزم (أجاب) اذا كانت وراثة المذكورة كورين محقة ولم يكن هناك ما يوجب اثبات وراثتهم وانحصار الارث فيهم شرعا فانه يكتفي بما تحررتلك الحجة المحكي عنها وأما اذا كان الامر بخلاف ذلك فلا يكتفي في ثبوت النسب بمجرد ما ذكره القاضي في آخر تلك الحجة من قوله المنحصر ارثه فيهم بشهادة شاهدي التوكيل المذكورين اذ لا يقتضي مجرد ذلك اثبات نسب الورثة للمورث المذكور وانحصار ارثه فيهم شرعا بل يتوقف ذلك على شهادة شرعية في وجه خصم شرعي بعد المرافعة والحكم بذلك من القاضي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من حضرة خليل آغا في سعادة والده خديوي مصر مؤرخة غاية محرم سنة ١٢٨٥ مضمونها ان رجلا كان أعطى رجلا آخر من التجار المعبرين مبلغ نقدية ليحفظه له على وجه الامانة بمنزله وأخذ بذلك سند بخط كاتبه المعروف وعليه ختمه المشهور بين الناس ثم توفي الاخذ الى رجة الله تعالى غير ان هذا المبلغ لم يكن مقيدا بدفاتره ولم يكن السند المذكور متمم وفاء ولم يكن عليه شهود سوى كونه محتوما بختم المتوفي ونزغ الوقوف على الحكم الشرعي في ذلك هل

١٢٨٥

٤

مطلب يجوز تعدد الاسماء

١٢٨٥

١٨

١٢٨٥

١

مطلب يعمل بخط التاجر
فيما عليه اذا كان
محفوظا عنده وفيه
بيان ما قيل في خط
كاتبه

١٢٨٥

٣

يعمل بهذا السند اذا شهدت شهود عدول على ان هذا الختم ختم المتوفى وهذا الخط كاتبه
حيث انه من التجار ولولم يكن مقيدا بدفاتر المتوفى أم لا ولذا اقتضى تحرير له فضيلتكم تؤمل
الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقراء والنسكول
فلا يعمل شرعا على الخط ولا يقضى به الا فيما استثنى ومنه خط السمسار والبيع والصراف
كفي الاشياء تبعها في قاضي خان والبرازية وجرم به في البحر وكذا في الوهبانية وحققه
ابن الشحنة وكذا الشر بن لالي في شرحها وأفتى به التمر تاشي صاحب التنوير ونسبه العلامة
البيري الى غالب الكتب فتكون خطوط من ذكر حجة فيما عليهم وتقوم مقام البينة اذا
ثبت انه خطهم بالبينة أو بالاقرار هذا هو المنصوص فاذا وجد خطهم على كتبهم على
أنفسهم وثبت انه كذلك بعدموتهم فانه يقضى على ورثتهم بالحق بعد حلف المدعي بيمين
الاستظهار وفرعوا على ما ذكر العمل بما يوجد في دفاتر هؤلاء ان عليهم مبلغ كذا الفلان
مثلا لانهم لا يكتبون في دفاترهم شيئا على سبيل التجربة للخط أو اللهو واللعب بل لا يكتبون
الا ما لهم أو عليهم قال العلامة ابن عابدين بعد كلام ويجب تقييده أيضا بما اذا كان دفتره
محفوظا عنده فلو كانت كتابته في ما عليه في دفتر خصمه فالظاهر انه لا يعمل به خلافا لما
بحثه المصطاوي لان الخط مما يزور وكذا لو كان له كاتب والدفتر عند الكاتب لاحتمال
كون الكاتب كتب ذلك عليه بلا علمه فلا يكون حجة عليه اذا أنكره أو ظهر ذلك بعد
موته وأنكرته الورثة خلافا لما حكى في عصرنا بذلك الذي ادعى على ورثته تاجر ونص
ما بحثه السيد الطحطاوي المذکور الذي لم يرتضه العلامة ابن عابدين ومثل ذلك فيما
يظهر أي مثل العمل بخط من ذكر في دفتره ما لو كان له كاتب معلوم الخط سواء كان يكتب
بنفسه أم لا فانه يعمل به انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في تاجر توفي عن ورثة وتولت تركة
وقبل وفاته جعل عليها وصيا من قبله فوضع الوصي المذكور يده على جميع التركة وعلى
دفتر المتوفى مدة والآن يدعي على رجل يدين للتركة بغير بينة ولا سند شرعي بل غاية تعلقه
استناده في دعواه على دفتر المتوفى الذي تحت يده وليس الدين المدعي به بخط المدعي عليه
ولا بخط المتوفى والمدعي عليه ينكر ذلك فهل والحال هذه لا عبرة باستناد المدعي وتعلقه
بدفتر المتوفى فيما يطلبه للتركة ولا يسوغ للقاضي الحكم على المدعي عليه بشيء من المدعي به
نمجرد ما ذكر بغير ثبوت شرعي أم كيف الحكم الشرعي في ذلك افيدوا الجواب (أجاب)
دفتر التاجر انما يكون حجة فيما عليه لا في فيما له على فرض كونه محفوظا بخطه والله تعالى
اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة ١٠ صفر سنة ١٢٨٥ مضمونها
رجل مات اسمه عباس بن اسمعيل بن محمد فجاءت امرأة ادعت انها زوجته له وأخرى
ادعت انها اخته واقامت ادعى شرعية بين يدي المحاكم الشرعية وثبت ان الميت المذكور
مات عن اخته وورثته من غير شريك ولا وارث له غيرهما وان والد الميت المذكور
هو ابن محمد جدده ثم بعد مدة قدرها ست عشرة سنة جاء رجل وادعى انه ابن عم الميت

١٨ ١٢٨٥

مطلب ذكر ان جد
الميت فلان غير ما ثبت
أولا وأقام البيئته لا
تقبل حيث اتصل
القضاء بالاولى

مطلب احدى البيئتين
اذا سبقت واتصل
القضاء بها لا تنقض

مطلب في حكم القاضى
الذى بين أهل الذمة
بشر بعثهم

المذكور وانه هو مصطفى بن يوسف بن حسن وكان ذلك الاعتراف لدى المحاكم
السياسية فهل لا تسمع دعواه ولا ينقض الحكم الاول حيث اتصل به القضاء وثبت ان جد
الميت محمد خلاف الجحد الذى يدعيه المدعى المذكور او كيف تؤمل النظر في ذلك وورود
الافادة عن الحكم الشرعي (اجاب) اذا حصلت المرافعة في هذه الحادثة بين يدي المحاكم
الشرعية وادعى المدعى المذكور انه ابن عم الميت الشقيق اولاد و ذكر نسبه ونسب
الميت الى أن التقيا الى جد واحد فان ذكر أن جد الميت فلان غير ما ثبت أولا وأقام البيئته
على ذلك لا تقبل بيئته حيث اتصل القضاء بالبيئته الاولى التي ثبت بها ان جد الميت فلان
غير ما قامت عليه بيئته المدعى الآن لان احدى البيئتين اذا سبقت واتصل القضاء بها
لا تنقض قال في الدر من فصل الاسماء ادعى العصبية وبين النسب وبرهن الخصم أن
النسب بخلافه ان قضى بالاول لم يقض به والاتساقا للتعارض وعدم الاولوية انتهى
أما اذا لم يذكر المدعى المذكور ذلك او قال ان جد الميت هو ما ثبت أولا وله اسم آخر فلا
مانع من قبول بيئته ان وافقت دعواه لجواز تعدد الاسماء قال في تنقيح المحامدية نقلا
عن التارخانية غلط الاسم لا يضر لجواز ان يكون له اسمان وفي صور المسائل عن
الفتاوى الرشيدية ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسم جده أحمد
لا تبطل الدعوى لجواز ان يكون لجده اسمان وفي البرازية في السادس عشر من
الاستحقاق اشترى جارية اسمها شجرة الدر واستحققت بذلك الاسم وعند ارادة المشتري
الرجوع بالثمن قال استحققت منى جارية اسمها قضيب البان تصح الدعوى ان قال
استحققت الجارية التي اشترى بها منك والغلط في الاسم لا يمنع الدعوى بعدما عترفها بذلك
التعريف لانه يجوز ان لها اسمين انتهى والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من
ديوان الخارجية مؤرخة ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٥ صورتها مرسل لطرف حضر تكلم طي
هذه ورقة محتوية على بعض أجوبة منقولة من بعض البطارقة وعليها اقتناء من حضرات
العلماء في شأن دعوى واقعة بين اثنين عيسويين منظورة باحد المجالس المحلية وقد صار
ارسالها لمجلس الاحكام للنظر فيها بطرف حضرة مفتيه فحضرت افادة من المجلس ومعها
فتوى من الموماليه وها هي ايضا مرسلة طيه لاجل ان يصير اطلاع فضيلتكم عليها
ويعطى رأى من حضر تكلم في ذلك وعند الانتهاء ترسل الاوراق لنا لاجل النظر فيها
والعمل بمقتضاها (وصورة اقتناء حضرات العلماء المحكي عنهم) ما قولكم دام فضلكم في
ذميين تخاصم في ميراث لهما فترافعا قاضى مالهما المولى من طرف سلطان أهل الاسلام
ليحكم بين الذميين بشر يعتهم فيكم بينهما على حسب بشر بعثهم ثم بعد الحكم أراد احد
الخصمين نقض ذلك الحكم والترافع الى قاضى الاسلام فهل ليس له ذلك ولا ينقض حكم
القاضى المذكور افيدوا الجواب الحمد لله وحده ذكر في الفتاوى الهندية وفي شرح
الزيلعي على الكنتز وفي الدر المختار وروحوا شبيهه انه يصح تقليد السلطان منصب القضاء

مطلب لورفع لقاضي
المسلمين حكم قاضي
الذميين ينقضه ولا
يحكم الا بشرعية الاسلام

٢٥ ١٢٨٥
مطلب انما يحكم قاضي
المسلمين بحكم الاسلام
بين اهل الذمة اذا
ترافعوا اليه ورضوا
بحكمه

رمضان ٤ ١٢٨٥

شوال ٨ ١٢٨٥
مطلب ادعى دفع
الدين للبيت واقام
البينة هل يحلف فيه
كلام

الذي يحكم بين اهل الذمة وحيث لا يجوز للقاضي المسلمين نقضه اذا ترافعوا اليه لجهة
التولية اذا قضى بينهم بشرعهم والله تعالى اعلم الفقير مصطفى عابدين الحنفى
(وصورة افتاء مفتى الاحكام المحمدي منه) قد صار الاطلاع على الجواب الوارد
من ديوان الخارجية المؤرخ في ٢٤ ج سنة ١٢٨٥ على صورة الافتاء المكتوبة من
حضرة الشيخ مصطفى عابدين المتضمنة عدم جواز نقض حكم القاضي الذي المولى من
طرف سلطان اهل الاسلام ليحكم بين الذميين بشرعهم (والافادة عن ذلك شرعا) انه لو
فرض وولى سلطان المسلمين او نائبه قاضيا من اهل الذمة ليحكم بينهم صح فلو حكم بينهم
بشرعهم وورفع حكمه لقاضي المسلمين بشرطه الشرعى وراى مخالفا لشرعية الاسلام فله
نقضه ولا يحكم الا بشرعية الاسلام والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
في ٢٤ ب سنة ١٢٨٥ الفقير اليه سبحانه على محمود البقلى الحنفى مفتى الاحكام
(اجاب) قد علم ما حواه خطاب سعادتك المسطر عيونه والورقتان المرفوقتان معه
وتريدون اعطاء الرأى من هذا الطرف في هذه المادة والحال ان الحكم بين اهل الذمة
بحكم شرعية الاسلام من قبل المواريث من قاضي المسلمين انما يكون عند ترفع الخصمين
معالدى الحاك الشرعى ورضا الفريقين بحكمه لما ذكر علمنا انه يجوز للقاضي ان
يحكم بين اهل الذمة اذا انظما ووافقوا اليه ورضوا بحكمه وليحكم بينهم بحكم الاسلام
لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم والمنظور في هذه المادة عدم رضا الخصمين معاً بحكم
الاسلام بعد الحكم لاحدهما بحكم شرعته وحيث لا يتأتى الحكم بينهما بشرعية الاسلام
من قاضي المسلمين لانعدام شرطه فنتركم وما يدينون والله تعالى اعلم (سئل) في تاجر
مات وعليه ديون من قرض وغيره كتبها في دفتره بخطه وهو محفوظ عنده فهل يعمل
بخطه فيما عليه اذا كان معروفاً انه خطه فيقوم مقام البينة افيردوا الجواب (اجاب)
يعمل بخط الباع فيما عليه لا فيما له على ما استثناء المتأخرون اذا كان ذلك في دفتره
المحفوظ عنده وتحقق انه خطه فيقوم مقام البينة على ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
من مجلس استئناف مصر عن منازعة واقعة بين قاضى شبين ومفتى مجلس بنها في دعوى
دفع دين للبيت في وجه الوارث حكم فيها القاضي بعد البينة بدون تحليف مدعى الدفع
فنازعه المفتى بانه يقتضى التحليف احتياطاً وورد ذلك القاضي واحيل الامر الى مجلس
استئناف مصر للاستفتاء عن ذلك (اجاب) هذه المادة لانص فيها عن ائمة المذهب
يوجب التحليف او عدمه وانما الموجود فيها هو بحث لصاحب البحر من انباء التحليف
احتياطاً في دعوى دفع الدين للبيت وناقشه فيه تلميذه خير الدين الرملى بما يقتضى عدم
لزوم الاحتياط في ذلك واستوجهه في رد المختار فاذا حكم القاضي في هذه الجزئية حكماً
صححاً بعد دعوى شرعية وشهادة معتبرة بدون تحليف لانجزم بطلان الحكم للبحث
المذكور لما صرحوا به من ان احكام القضاء تحصل على السداد وتصلان عن الابطال

والالغاء مهمهما أم كن فيصرف النظر عن لزوم التخليف في تلك المادة حيث صدر الحكم فيها انما لالباس من التنبيه بإجراء التخليف في المواد المماثلة لذلك في المستقبل احتياطا هذا ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من المحافظة رقم ١٢ محرم سنة ١٢٨٦ مضمونها الاوراق المرفوقة بهذه واردة بأفادة مديرية المنية وبني مزار بناء على المحرر من قاضي أفندي المنية بقصد الاطلاع عليها والافادة اللازمة عما يراد وصوره أفادة قاضي المنية من خصوص القاصر سليمان بن تدرى تر كمن فان الذي يظهر من مذهب الامام الاعظم انه يقام عليه وصي من القاضي يدعي بحقه من التركة على من هي بيدهم وهم يدعون اسلام أمه قبل جملها به واستمر اوهاء على الاسلام الى وضعه ويثبتون ذلك شرعا وبذلك يتم حرمانه لكن حيث ان المذكور ابن صليب وحرمانه أم صعب جدا لاسيما مع ثبوت وراثته قبل ذلك باعلام شرعي من هذه المحكمة واذا أقيم الوصي المذكور فليس القصد من اقامته الا التوصل لمحرمان الابن المذكور فاقضى بحريته تؤمل الاستئناء من حضرة استاذنا مفتي المحروسة عن طريق اثبات اسلام أم القاصر المذكور وعملوا أقرت والدته باسلامها وقتئذ فابتدأت على اقرارها ليعتد به ما يرد من حضرته في هذا الشأن حيث ان الاجراء فيه من أصعب الاشياء والرأي للحكومة ولا اخطار حر في ١٣ ذي القعدة سنة ١٢٨٥ (أجاب) الافادة عن سؤال حضرة قاضي المنية المسطر على احدى الاوراق بتاريخ ١٣ ذي القعدة سنة ٨٥ انه اذا ادعى احد الورثة الذي يتغير استحقاقه من جهة الارث من تركته تدرى تر كمن بوجود ولد المتوفى المدعى سليمان القاصر وارثا حين موت أبيه بعد ان ثبتت وراثته سابقا ضمن دعوى أم الميت بأنه مسلم تبعه لأمه قبل موت أبيه الذي هو سيدها وانه لا ميراث له وبسبب ذلك يكون استحقاق المدعى كذا بالارث الى آخر ما يلزم ايضاحه ولم يكن للقاصر ولي شرعي تقام الدعوى بحرمانه من الميراث في وجهه فلا مانع من اقامة وصي شرعي ممن يملك ذلك على القاصر المذكور ليدعي في وجهه بذلك فان ادعى بدعوى صحيحة وأثبت اسلامه تبعه لاسلام أمه قبل موت أبيه باقامة البينة العادلة المزكاة على اسلامها قبل الموت أو باقامة البينة على اقرارها قبل موت سيدها المذكور بالاسلام المعتبر يحكم بعدم ميراثه لاسلامه تبعه لأمه عند موت الاب وأما اقرار الام الآن بانها كانت مسلمة قبل موت سيدها فلا يسرى على ابنها القاصر بالنسبة لحرمانه من ميراث أبيه على فرض حصوله كما ان من أقر من الورثة بوراثته هذا القاصر لا يبه بهما لم بموجب اقراره والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من بيت مال مصر بتاريخ ٢١ ربيع الاول سنة ١٢٨٦ مضمونها امرأة اسمها الحاجة مسعودة السوداء توفيت عن معتقها السيد بدرة هانم والدته حرم مسعودة كاتبة ديوان الخديوي وثبتت وراثته المومنا اليها للمتوفاة من غير شريك ووجد طرف المتوفاة حجة تحتوى تمليكها المنزل كائن بساب الخلق موضع فيها ان

ربيع الثاني سنة

١٢٨٦

١٧

اسمها الحاجة مسعودة الجزايرية بنت محمد عبد الله وحيث ان وكيل الولاية مطالب بالتحجج والاعلام لم يذكر فيه اسم والدها فلزم تحريره لحضرته كم للافادة عما يصير اعتماده (اجاب) حيث ثبتت وراثة الموما اليها المتوفاة المذكورة بالوجه الشرعي ووجد طرف المتوفاة حجة تحتوي تمامها المنزل المذكور فلما منع شرعا من تسليمها الوكيل الولاية لها وعدم ذكر اسم أبي المتوفاة في الاعلام لا يمنع من التسليم بعد كونها هي وكون الثبوت مستوفيا شرائطه التي من جلتها حصول التعريف للمتوفاة المذكورة شرعا تعريفا كافيا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٧ شوال سنة ١٢٨٦ مضمونها قدورد للاحكام افادة من مجلس استئناف اسكندرية مؤرخة ١٠ شعبان سنة ١٢٨٦ ومعهما أوراق تشمل على مواد تدعى حضرة الشيخ على العلايلي من علماء دمياط في حق قاضيها وحاصل ما توضع بها انه لما صار احالة النظر في الواجهة الشرعية المختصة بالقاضي الموما اليه على حضرات العلماء بالاستئناف افيد من حضراتهم بان القضية المذكورة طال فيها النزاع وتعد من المشكلات الجسيمة واستنسبوا احالتها للنظر فيها بالاحكام أو على حضرته كم ولذا المجلس المذكور أرسل أوراقها ورغب اجراء اللازم وحيث مقتضى اطلاق حضرته كم على أوراق هذه المادة بالاتحاد مع حضرة مفتي الاحكام واعطاء الافادة اللازمة عنها من حضراته كم بما يترأى فيها شرعا فلزم ترفيعه لمحضرة كم والاوراق مرسلة لورد الافادة بما يترأى (اجاب) مشمولاً بختم مفتي الاحكام أيضا انه بناء على مخاطبة مجلس الاحكام الواردة لهذا الطرف بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٨٦ بطلب اعطاء الافادة عن الواجهة الشرعية المختصة بقاضي نغردمياط التي كان أحيل النظر فيها على حضرات العلماء في استئناف اسكندرية وقيل من حضراتهم بان القضية المذكورة طال فيها النزاع وتعد من المشكلات الجسيمة واستنسبوا احالتها للنظر فيها بالاحكام أو على هذا الطرف وذلك بالاتحاد مع حضرة مفتي الاحكام وتلك المواد هي الخمسة المبينة في أواخر قرار مجلس المنصورة المرسل ضمن أوراق هذه القضية لهذا الطرف وقد صار الاطلاع على ما ذكره أعطى الجواب عن هذه المواد كالمبين أدناه (الاولى) مادة القطعة الارض المبيعة من قبل حضرة الشيخ العلايلي سنة ٨٨٥٨ المقول من القاضي ان توقفه في تسليمها لمن هي له بالنظر لعدم وجود مستند تملك للشيخ العلايلي وشهرتها بانها من أرض الميري (الجواب عنها) انه لا مانع شرعا من جواز بيع تلك الارض حيث كانت في ملك البائع ويده بلا وجه يمنع بيعها شرعا وما تحرر به بجهة بذلك للشترى عند عدم وجود حجة للبائع بحسب المنشور يتوقف ذلك على التحقيقات السياسية حسب الجاري بمصر (الثانية) مادة الحجة المتطلب تحريرها حضرة الشيخ العلايلي على مقتضى حجة الايلولة التي بيده واقفائه حضرة مفتي الديار المصرية يتوقف في تحريرها القاضي لطلب مستند التملك طبق المنشور (الجواب عنها) ان الشرع

ذي القعدة

١٢٨٦

٢

لا يمنع من تحريرها عند تصديق الورثة المستحقين لتلك العقارات بالارث عن مورثهم على
 التسمية بمقتضى السندات الشرعية الدالة على ملكهم التي من جلتها حجة الايلولة وذلك
 بعد تحقق موت المورث وعدد الورثة ولا مخالفة في ذلك للنسور أيضاً اذ موضوعه في
 تحرير حجج التليك المبينة على مجرد وضع اليد بدون سند بذلك (الثالثة) مادة الاذن
 المحرر من القاضي مباشرة عقد المرأة المتوفى عنها زوجها بانقضاء عدتها بالاقرار المقول من
 حضرة الشيخ الموما اليه ان حضرة القاضي المذكور اخطأ فيه ولم يعترف بذلك
 (الجواب عنها) ان الاذن المذكور بناء على ما يفهم من الفاظه لم يصادف الصحة وان كان
 حضرة القاضي المذكور أجاب بان ثلاث الزوجية مبانة من المتوفى المذكور في مرض
 موته وان أجل انقضاء عدتها باربعة أشهر وعشر قد مضى مع انه يحتاج الحال لميضاها
 ثلاثاً بناء على مذهب الامام الاعظم من كون عدة طلاق امرأة الفار بعد الاجلين وهذا
 غير معلوم والله تعالى أعلم (الرابعة) مادة القصور الشرعي الذي تراءى في دعوى محمد
 اللوزي (الجواب عنها) انها دعوى غير صحيحة والشهادة التي فيها غير مقبولة حيث كانت
 على الوجه المسطر بصورتها المخدرة باحدى الاوراق على جواب مقضى مجلس المنصورة
 المؤرخ ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ لانه لم يحكم فيها من حضرة القاضي المذكور
 (الخامسة) مادة ما وجد مخالفا للشرع أيضاً في تخريجات ديون تركه محمد فرحات المتوفى
 (الجواب عنها) ظاهراً إذ حصلها حسبما ظهر عند التفتيش لعملية حضرة القاضي
 المذكور بمعرفة مقضى مجلس المنصورة ومن كان معه انه وجد استئزال مقدار دين لشقيق
 الميت المذكور من أصل التركة بغير وجود دعوى واثبات شرعيين مقيدتين بالمضبطة
 وباحد اجوبة حضرة القاضي المذكور المؤرخ ٢١ شوال سنة ١٢٨٥ ذكر ما يفيد
 حصول ذلك في الواقع من غير كتابة اقتصاراً في الكتابة واكتفاء بالتأشير وجسبة
 التركة ووجه ظهور الحكم في ذلك انه لا يحفى ان استئزال ذلك الدين من التركة جائز
 شرعاً ان كان بعد الثبوت بالبيينة المزكاة واليمين وتقدم الدعوى الصحيحة بذلك وانه لا
 يجوز ذلك عند عدم ما ذكر لاسيما مع وجود القصر من الورثة في هذه التركة والله تعالى أعلم
 (مثل) باقادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٦ مضمونها المأمول
 اطلاع حضرة تكم على الاوراق والاعلام الصادر بنحيم نائب محكمة طنتد المؤرخ ٩ ذى
 القعدة سنة ١٢٨٦ الموضح به ورثة محمد اندى القليوبي ويعاد ان كان الاعلام المذكور
 يقتضى ثبوت وراثة زوجة المتوفى فقط أو وراثة جميع ورثته وبمقتضاه بصرف لهم
 ما يكون تحت يد بيت المال ومخلفات المرحوم (أجاب) بطالعة هذا الاعلام المحكي
 عنه وجديتضمن ثبوت وفاة المتوفى المذكور وانحصار ميراثه في والديه وابنه الفاسر
 وزوجته المدعية حسب الموضح به من غير شريك وهو كاف في ثبوت وراثة الورثة
 المذكورين شرعاً وان كان المدعى هي زوجته المدكورة فقط اذ خصومة أحد الورثة

٢٩
 ١٢٨٦
 مطلب أحد الورثة خصم
 عن الميت فيما يستحق
 له وعليه

كافية في اثبات النسب الى الميت قال في نور العين من الفصل الرابع ادعى بيتا ارثا لنفسه ولاخوته الغائبين وسماهم وقال الشهود لا تعلم له وارثا غيرهم تقبل البيضة في ثبوت النسب للميت اذا احدى الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها لدى قاضي ناحيتهم بانه حلف بالطلاق الثلاث ان لا يتزوج عليها مادامت في عصمته وانه الا ن تزوج عليها فان ذكر الزوج المذكور الحلف المذكور فقامت المرأة بيعة شهدت طبق دعواها فقطع الزوج المذكور في شهادتهم بان أحدهم ابن شيخ طائفة ينوب عن أبيه في بعض الاحيان والثاني بينه وبينه خصومة من مدة ثلاث سنوات ولم يثبت دعواهما بما ذكره وحكم القاضي المذكور بوقوع الطلاق المذكور فهل يكون حكمه نافذا وليس له ان يرجع عنه ويحكم بالزوجة ثانيا على فرض ثبوت ان أحدهم ابن شيخ طائفة وان خصومته مع الثاني ليست مما توجب رد الشهادة ولا تحل المرأة المذكورة لزوجها المذكور الا بعد زوج آخر أفيدوا الجواب (اجاب) اذا ركت هذه البيعة سرا وعلموا وحكم القاضي بالطلاق الثلاث صح حكمه واذا حكم حكما صحيحا لا يكون له الرجوع عنه بدون وجه شرعي يوجب بطلان الحكم وليس كل من خصم شخص في حق يصير عدوا له بل العداوة الدنيوية المانعة من قبول الشهادة انما تثبت بنحو القذف والقتل وقطع الطريق والجرح كشهادة المقتوف على القاذف والمقتوع عليه الطريق على العاطع والمقتول وولييه على القاتل والجروح على الجارح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من ارباب البيع والشراء اقرضه آخر مبلغا معلوما وكتب المقرض سندا بخطه وختمه ثم بعد مدة طلب الدائن دينه فانكره وانكر خطه فهل اذا قام المقرض بشهودا شهدوا بان خط السند خط المقرض وطعن فيهم المقرض بانهم اخصامه ولم يبين وجه الخصومة ولم يثبت قوله لا يلتفت لقوله ولا تثبت الخصومة بمجرد قوله (اجاب) في خزانة الاكل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريمه يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه يحكم بذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثل هذه حجة انتهى وصرحوا انه اذا ادعى رجل مالا وأخرج بالمال خطا وادعى انه خط المدعى عليه فانكر كون الخط خطه فاستكتب فكتب فكان بين الخطين مشابة ظاهرة تدل على انها خط كاتب واحد اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقضى بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان القول قوله ويستثنى منه ما اذا كان الكاتب سمسارا أو صرافا أو نحو ذلك يؤخذ بخطه كذا في قاضي خان افاده البيهقي ويدخل فيه نحو البائع ثم قال في رد المختار ويحب تقييده بما اذا كان دفتره محفوظا عنده فلو كانت كتابته فيما عليه في دفتر خصمه فالظاهر انه لا يعمل به خلافا لما بحثه الطحاوي لان الخط ما يروى منه بعلم جواب المحادثة واذا آل الحال للعمل بالخط فيها وقد أنكر المديون كون الخط خطه فثبت

١٢٨٦

١

صفر

١٢٨٧

٥

مطلب فيمن يعمل
بخطه وشرط ذلك

المدعي ذلك بالبينة وطعن الخصم فيها بطعن شرعي لا يلتفت الى مجرد دعواه بدون اثباتها شرعا على فرض بيان الطعن وصحته شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر له دفتر محفوظ في خانوته مكتوب فيه ماله وما عليه قال فيه مطلوب مني لفلان مبلغ كذا من ثمن بضاعته التي اشتريتها ومطلوب مني لو الذي كذا من الدراهم وبين فيه أصنافه ومات فهل اذا مات صاحب الدين عن ورثة وله وصي ادعى بقدر زائد على القدر الذي هو مذكور في دفتر الميت تطلب منه بينة شرعية عليه ويعمل بدفتر الميت فيما عليه لافيما له حيث كان ذلك الدين بخطه المعروف (أجاب) لا يقضي بما زاد من الدين المطلوب من الميت على ما كتبه على نفسه في دفتره المحفوظ بدون اثبات الزائد بطريقه الشرعي ودفتر التاجر بخطه المحفوظ يقوم مقام البينة في العمل به فيما عليه عند المتأخرين من أهل المذهب والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من المحافظة مؤرخة ١٣ محرم سنة ٨٨ بخصوص الاستفهام عن الحكم الشرعي فيما ورد للمحافظة من قنسلاتو اليونان ومضمون ما ورد من القنسلاتو في ٨ محرم سنة ٦٩ شخص يوناني توفي مديونا بمبالغ كثيرين وبناء على الخلاصات الصادرة في بيع أطيانه لسداد ديونه جارها بملزاد العمومي ومنظور حصول التوقف من الورثة في اجراء اللازم لتحرير الحجة الشرعية باسم من يرسي عليه العطاء فاقضى تحريره لسعادتكم نرجو به الافادة عما اذا كان مع ما توضيح توجد طريقة لاجراء الحجة الشرعية باسم المشتري بناء على تعريف القنسلاتو ام كيف يكون الحال وما هو الجاري في امثال ذلك في الحكومة المصرية ليعلم ويجري المقضي (أجاب) قد فهم ما حوته صورة افادة قنسلاتو اليونان رقم ٨ الجاري المسطرة يمينه والحكم الشرعي في ذلك انه يلزم ابتداء قبل بيع مستروكات المتوفى لوفاء ما عليه ان تثبت الديون في وجه أحد ورثته أو وكيلهم أو من يكون وصيا من قبل الميت أو القاضي على أيتامه بعد دعوى صحيحة بدين شرعي ويحكم القاضي به فان لم يوجد في التركة ما يفي بالدين من النقود أو المنقولات يامر القاضي الورثة البالغين أو الوصي ببيع العقار كالدور والحوانيت أو الاراضي ان كانت مملوكة الرقبة للميت اذ هي التي تتعلق بها ديونه فان لم يبيع هؤلاء فماذا كروا الحال هذه باع القاضي ذلك أو اذن لغيره ببيعه عند امتناع الورثة وحرر الحجة لمن يشتري وكذا الحكم لو كانت الورثة كلهم كبارا مقربين بالدين الشرعي المذكور ولا يترتب شرعا على مجرد تعريف القنسلاتو بالدين ببيع القاضي ما ذكر بدون اثبات شرعي وللعلومية تحرر هذا والله تعالى أعلم (سئل) من المحافظة بأفادة واردة في ١١ ربيع الاول سنة ٨٩ مضمونها هذه الافادة وردت للمحافظة من بطريق الارمن بمصر في غرة ربيع الاول سنة ٨٩ ان تركة المتوفى موسى كركور الترمزي مستغرقة بالدين ونظر الغيبة بعض ورثته متعسر على البطر يقفانه بيع الابعادية تعلقه وانه اذا كان يجوز ان حضرة قاضي مديرية البحيرة يبيع الابعادية

١٢٨٧

٣٠

محرم

١٢٨٨

١٤

ربيع الاول

سنة

١٤

١٢٨٩

المرقومة نيا بفتح النون الوريثة الغيب بتصديق الزوجة والاخ الموجودين لامانع من ذلك الى آخر ما تضمنته و بناء عليه لزم شرحه لمضرتكم تؤمل الافادة بحمايته المحكم الشرعي (اجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين الشرعي للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم لها حيثئذ وقيل انما يبيع القاضي التركة المستغرقة لقضاء الدين اذا امتنع الورثة عن بيعها فلذا القضاة الا ان ياذنون لبعض ورثة الميت المستغرقة تركته بالدين يبيعها الوفاء دينه توفيقا بين القولين وعملهما كما افاده في الدرر وحاشيته رد المحتار فاذا كان الدين الشرعي المستغرق لهذه التركة ثابتا لدى حضرة هذا القاضي بالوجه الشرعي فله اذن الموجود من الورثة المذكورين يبيعها ويوفي الدين من ثمنها فلو حصل الامتناع عن ذلك من الورثة يبيعها القاضي ويوفي الدين من ثمنها حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) من محافظة مصر بافادة واردة في ١٧ جمادى الاولى سنة ٨٩ مضمونها ما وردت افادة حضرتكم في ١٤ راسنة ٨٩ بخصوص قضية الديون المطلوبة من تركة المتوفي موسى كركور الستري كتب عن ذلك الى بطرئكانة الادمن والا ان وردت افادتها في ١٠ جاسنة ٨٩ على صورة ما اجيب من وكيل دائني تلك التركة بان ما تجر به البطرئكانة في ذلك يعتبر شرعا و كانه صار اجراؤه على يد القاضي وان دين التركة المرقومة ثبت عندها بمحاضر عملت ويرغب مكتبة مديرية البحيرة بتوقيع بيع الابعادية تعلق التركة الكائنة بالمديرية والبطرئكانة ترغب اجراء ما يلزم نحو ذلك لاجل حصول الدائنين على حقوقهم وحضر معها صورة المحضر المذكور مع صورة رضا و قبول أصحاب الديون بتوكيل الوكيل المرقوم و بناء عليه لزم شرحه لمضرتكم الامل بعلمومية ما أبداه ذلك الوكيل والبطرئكانة يكرم بالا فادة لاجراء ما يلزم (اجاب) قد ذكرنا بحجوابنا السابق المحرر بتاريخ ١٤ راسنة ٨٩ المسطر في كتاب القضاء من هذه الفتاوى بالتاريخ المذكور انه اذا كان الدين الشرعي المستغرق لهذه التركة ثابتا لدى حضرة هذا القاضي اعني قاضي مديرية البحيرة بالوجه الشرعي فله اذن الموجود من الورثة المذكورين يبيعها او يوفي الدين من ثمنها فلو حصل الامتناع عن ذلك من الورثة يبيعها القاضي ويوفي الدين من ثمنها حيث لامانع هذا حاصل ما ذكر في الجواب المحكي عنه وحيثئذ لا ينظر شرعا الى ما افاده وكيل الدائنين بافادته من أن ما تجر به البطرئكانات معتبر شرعا وقد سبق اثبات الدين عن يد البطرئكانة بحضوره بموجب محاضر عملت اذ ذلك الى آخر ما ذكر اذ لا يكون للقاضي المذكور ولاية بيع التركة على انها مستغرقة بالدين الا اذا ثبت لديه الدين الشرعي المستغرق لها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة في ١٨ ربيع الاخر سنة ٨٩ مضمونها سابق ورود افادة من مديرية البحيرة في ٢٨ جمادى الثانية سنة ٨٨ ومعها مضبطة قيد الوقائع الشرعية بمحكمة المديرية من ابتداء ١٣ جاسنة ٨٤ لغاية محرم سنة ٨٥ وجدول

جمادى الاولى

١٢٨٩

١٢

مطلب في قضية المطاعنة التي صدرت في حق قاضي البحيرة

واستحقاقه العزل من عدمه

بختم

بختم حضرة الشيخ عبد الرحمن البعراوى مفتى المديرية والمجلس محتوى بيسان ما ظهر
 لحضرتهم من الخطا في الاحكام الواردة في المضبطة المذكورة عند تفتيشها بقصد النظر في
 ذلك بعرفة حضرات المفتين ولما تحولت رؤية ذلك على حضرة مفتى الاحكام في غرة
 رجب سنة ٨٨ وحضرة القاضي الذي هو الشيخ حسين الطرابلسي نظم مما اجراه حضرة
 مفتى المجلس والمديرية وبطريق الجشني سأل حضرة مفتى الاحكام الذي هو حضرة
 الشيخ محمد أبو العلا الخفاوى في عشر قضايا من خمسين قضية التي استخر بها حضرة
 مفتى المديرية ليجيب عنها ومن وقتها لآن ما أجاب الاعن ست قضايا فقط ومع
 مكاتبة المديرية عن بعث أجوبة باقي المسؤل عنهما ما كان يرسله لحضرة مفتى الاحكام
 والآن قد وردت اجابته من حضرة مفتى الاحكام غرة ٢٢ على الست قضايا التي أجاب
 عنها حضرة القاضي بايضاح ما تراهي لحضرتهم وان منها أربع قضايا أحكامها
 خطأ صرف ويتبع جميع القضايا المندرجة بجدول مفتى المديرية يظهر زيادة عن ذلك الى
 آخر ما توضح بالاجابة يعلم لحضرتكم من المطالعة وحيث تراهي للاحكام موافقة احالة
 النظر في تلك المادة على فضيلة لكم فرسل المضبطة داخل مظروف محتوم عليه بالشمع
 الاحمر والجدول المحرر بختم حضرة مفتى المجلس والمديرية المحتوى للاجوبة المعطاة من
 القاضي عن الست قضايا وعليه اجابة من حضرة مفتى الاحكام وما تراهي لحضرتهم وافادة
 المديرية البادية ذكرها وافادتان من المفتي والقاضي للمديرية حتى من بعد ما اطلع حضرتكم
 على ما اشتملت عليه وما اوجب من كل طرف يكرم بالافادة عنه ليجري ما يقتضي (أجاب)
 لما ورد لهذا الطرف افادة المجلس المورخة ١٨ رسة ٨٩ ومعها الاوراق ومضبطة محكمة
 مديرية الجبيرة المختصة بالمناقضة الحاصلة في بعض قضايا صادرة من حضرة قاضيها
 ومن ضمنها الست قضايا التي أجاب عنها حضرة القاضي الموما اليه وبعرضها على
 حضرة مفتى الاحكام سلم اثنتين من الست المذكورة وناقض في اربع منها حسبما
 أوضحه بجوابه في ٩ ربيع الآخر سنة ٨٩ الى ان قال وان البند العشرين من لائحة
 القضية يقضى بعزل من يتحقق منه الخطأ ولو في قضية واحدة ورغب المجلس اطلاق هذا
 الطرف على ما اشتملت عليه الاوراق والاجابة بما تراهي لاجراء المقتضى صاوا الاطلاع
 على ما سطر بهذه المضبطة من القضايا الست المذكورة وما ذكر فيها من قبل حضرة مفتى
 المديرية والمجلس وحضرة القاضي وحضرة مفتى الاحكام والذي نبين ان القضيتين
 اللتين سلمهما حضرة مفتى الاحكام لاشي فيهما على حضرة القاضي المذكور وهما قضية
 المرأة سيدة بمقدم صداقها ومؤخره المقيمة بنمرة ١٨ وقضية المرأة سكيينة على زوجها
 على السكرى بيباق مقدم الصداق المقيمة بنمرة ٢٤ وأما القضايا الاربع التي ناقض فيها
 حضرة مفتى الاحكام فالقضية الاولى منها وهي قضية اجدا فندي على محمد ميمية في شان
 طلاق زوجته المقيمة بنمرة ٤ فبالنظر لما أجاب به حضرة القاضي عنها بانه حكم بالطلاق

وفرق بين الزوجين وأمر الكاتب بكتابة ذلك فقد أفاد عدم تأخير الحكم الواجب وأنه
 اجراء وانما جاء التقصير من جهة الكتابة وحيث كان كذلك فلا خال شرعاً ولا مؤاخذه فيها
 وأما الثلاث قضايا الباقية من الست وهي قضية احدى رجب وأخيه خضر على سعودي
 بنسبهما بنوة العم للمرأة المارة المقيدة بنمرة ٣١ وقضية المرأة فاطمة بنت مبروك على ابراهيم
 رجب الوصي بمؤخر صداقها وطوق فضة وحلق المقيدة بنمرة ٣٧ وقضية سعد دهمومة
 على علي كشك المقيدة بنمرة ٤٤ فبالأمل في تلك القضايا الثلاث وجدت غير مستوفاة
 شرعاً بالنظر لما هو مسطر بمضبطتها هذا ما يتعلق بالاحكام الشرعية في القضايا الستة وأما
 ما يتعلق بعزل القاضي وكون البند العشرين من لائحة القضاء يقضي بعزل من يتحقق
 منه الخطأ ولو في قضية واحدة فوالى عن ذلك انه لا يترتب على قاض من القضاء استحقاقه
 العزل بمجرد الخطأ منه في بعض قضايا شرعية بل لا تعتمد هذه الحكم بخلاف ما يقتضيه الشرع
 الشريف وليس البند المذكور موجبا لذلك بل لفظ البند المذكور الذي يوجد منهم
 على خلاف الكيفيات التي يثبت بهذه اللائحة ويتحقق منه مخالفة للطريق الشرعي
 المستقيم يصير اجراء جزائه ولا يصير استخدامه بعد ذلك في القضاء فعلى عدم استخدامه في
 القضاء عقوبة شرعية له على أمرين أحدهما وجوده على خلاف الكيفيات المبينة بهذه
 اللائحة وذلك بخروجه ومخالفته لما سطر بنودها من الامور اللازمة اجراءها عليه شرعاً
 والثاني مخالفة للطريق الشرعي المستقيم ولا تكون مخالفة للطريق الشرعي المستقيم
 المستحق عليها العقوبة الشرعية الا بتعمد القاضي الجور والظلم في الاحكام الشرعية
 حيث ان هذه اللائحة ربيت بمعرفة علماء الدين فيلزم ان تكون مخرجة على ما يقتضيه
 الشرع المتين ولا يخفى على أحد من أهل البصرة ان الانسان غير معصوم من الخطا وأنه
 غير مؤاخذة عقوبة وقد صرح علماءنا بان القاضي لو أخطأ في الحكم لا يضمن ما لم يعتمد
 الجور وان استحقاقه العزل بتعمده الجور في الاحكام والفسق لا يصدرها منه خطأ
 سهواً أو نسياناً وحينئذ فيمتنع حمل ما ذكر في هذا البند على ذلك على انه لم يعلق في البند
 المذكور عدم الاستخدام على مخالفة الشرع وحده بل على ذلك مع وجود القاضي على
 خلاف الكيفيات المبينة بهذه اللائحة والمعلق على شيئين او اشياء لا يوجد بدون جميع
 ما علق عليه كما هو مقرر معلوم كيف لا نقول بذلك مع اننا لو جئنا على استحقاق القاضي
 العزل بمجرد الخطا ولو بقضية واحدة لاستحقاق قضية جميع القطر العزل اذا انحلو واحد
 منهم من الخطا في بعض القضايا واختل نظام الحكومة واجراأت المجلس وكثيرا ما ترد
 اعلامات من سائر القضاة الى المجلس ويظهر في بعضها الخطأ ويكتب عليها من حضرة
 مفتيها بأنها غير مستوفاة وترد الى قاضيها لاستيفائها ولا يتعرض حضرة مفتي المجلس
 ولا احكام المجلس لعزل القاضي المذكور مع انها خطأ وماذا لك الاتيكم لا يليق بشأن
 عدالة الحكومة لو قلنا باستحقاق العزل بمجرد الخطا في مسألة اذ لم تقيس اللائحة العزل مع

مطلب لا يترتب على
 القاضي استحقاقه
 العزل بمجرد خطئه في
 بعض الاحكام بلا
 تعمد

مطلب لو أخطأ القاضي
 في الحكم لا يضمن ما لم
 يعتمد الجور
 مطلب المعلق على
 شيئين او اشياء لا يوجد
 بدون جميع ما علق عليه

المخالفة للشرع لو قيل بذلك بوقت دون وقت ولا بحال دون حال ولا يليق نسبة الحكومة
 الى ذلك هـ ذوا الذي استعسسه قطعاً للشبهة في تطاثر هذه المسئلة انه ان روى موافقاً بعد
 المداولة بالمجلس ان يجعل قرار صريح فيما يتعلق بعزل القاضي خلاف البند العشرين
 المذكور عوضاً عنه بان يقال ان القاضي اذا تحقق منه المحذور في الاحكام الشرعية بان
 يتعمد الحكم بخلاف الشرع في قضية أو قضايا أو تحقق عليه ارتكاب المحرم من أخذ
 الرشوة يستحق العزل ولا يستخدم بكونه قاضياً الا اذا تاب وحسنت سيرته بين الناس
 وكذا لو تبين بعد توليته قاضياً انه كثر خطؤه وزاد ولم يستند في قضايا الى الفتاوى
 الشرعية ولم يتحرر في قضايا العباد وظهور فشاخه في البلاد وكثرت فيه الشكوى فانه
 يستبدل بغيره بعد صدور الاذن من سعادة ولي الأمر بذلك ولا يولى وظيفة القضاء الا اذا
 تاهل بعد ذلك بمعرفة الاحكام الشرعية وطرق القضاء وشهدت فيه أهل المعرفة
 بالتاهل لذلك والتيقظ لما هنالك فينبذ لا مانع من استخدامه عند الاقتضاء في وظيفة
 تليق به فان استحسن ذلك وجرى تنفيذه من محل الاقتضاء يتبع الاجراء بمقتضاه ومع
 ذلك فالأمر مفوض لما يرى والله تعالى أعلم (وصورة ما كتب من هذا الطرف في القضايا
 الست المذكورة قضية احمد افندي على محمديهية من ضمن الاربع قضايا التي ناقض
 فيها حضرة مفتي الاحكام) بمطالبة ما في المضبطة بنمرة ٤ وما ذكره حضرة مفتي المجلس
 والمديرية فيها من خلو المرافعة من الحكم ومناقضة حضرة القاضي بصدور الحكم بالطلاق
 وأمره الكاتب بكتابته وجواب حضرة مفتي الاحكام بان جوابه خطأ لا يفيد شيئاً لخلو
 المضبطة عن الحكم فيها (والافادة عنها) انه حيث صرح القاضي في جوابه بانه حكم بالطلاق
 وفرق بين الزوجين وأمر الكاتب بكتابته ذلك فقد أفاد عدم تأخير الحكم الواجب وانه
 أجراه وانما جاء التقصير من الكاتب بعدم كتابته ما أمر به من طرفه واذا كان كذلك
 فلا خلل شرعاً (قضية مطالبة المرأة سيدة زوجها بمقدم صداقها ومؤخره المقيدة في
 المضبطة بنمرة ١٨ التي ناقض فيها حضرة قاضي المديرية ما ذكره حضرة مفتيها وسلم ذلك
 حضرة مفتي الاحكام لعدم مناقضته) بمطالبة ما في المضبطة بالنمرة المذكورة لم يتضح
 خلل فيها من قبل حضرة القاضي وان كان ما ذكره حضرة مفتي المديرية موافقاً للنصوص
 عليه الا انه حيث ادعى الزوج دفع بعض المهر بعد الدخول بالزوجة وقد أقرب بقاء
 جميع المهر بذمته الى حين الدخول يخرج عن الموضوع (قضية احمد وجب وأخيه
 خضر على سعودي ببثوة العم للمرأة أمارة ضمن دعواهما بالعنتار والمال الذي ذكره
 في دعواهما المقيدة بنمرة ٣ التي ناقض فيها حضرة القاضي ما ذكره حضرة مفتي المجلس
 والمديرية ثم ناقض حضرة مفتي الاحكام ما ذكره حضرة القاضي حسب ما أوضحه كل في
 جوابه) بمطالبة ما في المضبطة المتعلقة بها ظهر أن الحكم الصادر فيها غير مستوف شرائطه
 لكن لا من حيث عدم ذكر الجرح في الدعوى كما ذكره حضرة مفتي المديرية لوجوده فيها

ولامن حيث عدم ذكر الجهر في الشهادة كما ذكره حضرة مفتي الاحكام لعدم الشهادة
بالمال أصلا حتى يحتاج الشاهدان لذكر الجهر بل شهدا بمجرد النسب وليس هو محل
اشتراط ذكر الجهر فيصرف النظر عن هذا الوجه وكذا عدم ذكر انساب أصحاب الحدود
الى الجهد بالنسبة للمدين المنسويين الى محمد الجور بجي الذ كبير بالمقام الاجدى في
تحديد المنزل الخرب الكائن بالجيزة بالدرب المعين في الدعوى اذا كان الواقع انه مشهور
بما ذكر في تلك البلدة ولدى القاضي يكون ذلك كافيا لا يوجب الخل في الواقع شرعا
فتصح الدعوى بالنسبة لذلك المنزل فقط اذا لم يكن هناك خلل آخر لكنه موجود كما
سياق وأما الدعوى بنصف المدق فغير صحيحة أصلا ولو كان ابراهيم افندي أزهر مشهورا
كما ذكره القاضي لعدم ذكر البلدة التي فيها المدق ولا المحلة أيضا وذلك شرط ومحل الخل
عدم صحة دعوى النسب والشهادة به على الوجه المسطر في المضبطة لعدم ذكر نسب أم
الاخوين الشقيقين في الدعوى وعدم ذكر الام المذكورة في الشهادة أصلا فضلا عن
ذكر نسبها وذلك شرط كما أشار له حضرة مفتي المديرية والمجلس وما ذكره حضرة القاضي
جوابا عن ذلك لا يفيد لوجود النصوص المتعددة في معتبرات المذهب باشتراط ذلك
صراحة ولم يوجد نص صريح في النقيض وما يوجد في بعض العبارات المطلقة لا يعارض
النصوص المصرحة بالاشتراط فيحمل المطلق على المقيد (قضية فاطمة بنت مبروك
على ابراهيم رجب التاجر التي ناقض فيها حضرة القاضي ما ذكره حضرة مفتي المديرية ثم
ناقض حضرة مفتي الاحكام ما ذكره حضرة القاضي المقيدة بنمرة ٣٧) بمطالعة المضبطة
المتعلقة بها ظهر ان حضرة القاضي تساهل في الحكم بالثانية مجر والخمسة عشر ريبالا
بدفع عينا اذا الواجب على حسب المسمى في العقد هو المصوغ الموصوف ووربما زاد قيمة
أو نقص عن النقيدين المحكوم به مامع عدم ذكر جد الميت ولا بد منه عند عدم التمييز
بجهد ما ذكر فيه عن غيره في بلدته (قضية سكيينة على زوجها على الكومي المقيدة بنمرة
٤٦) لا مؤاخذه على حضرة القاضي فيها وانما ناقضه حضرة مفتي المديرية بناء على فهمه
ان قول الزوج في جوابه ان أصل الصداق المذكور ألف قرش أى أصل المهر جميعه
المسمى صداقا في العقد هو ألف قرش لكن قد أوضح حضرة القاضي ان المراد بقوله
أصل الصداق المذكور أى المقدم من المهر الواقع فيه النزاع تخالف موضوع مناقضة
حضرة المفتي الموما اليه وصاحب الدار أدري مع وضوح ذلك من سياق العبارة
(قضية سعد دهمية على كشك المراكي التي ناقض فيها حضرة قاضي المديرية
ما ذكره حضرة مفتيها ثم ناقض حضرة مفتي الاحكام ما ذكره حضرة القاضي المذكور
المقيدة بنمرة ٤٥ وتسامها بنمرة ٤٦) بمطالعة ما في المضبطة بالنمرتين المذكورتين
المتعلقة بها وجد الحكم فيها غير صحيح بناء على ما سطر في هذه المضبطة لعدم استيفاء ما يلزم
لما أبداه حضرة مفتي المديرية ولعدم ذكر جد الميت في الدعوى أيضا وعدم الجهر بناء

سنة رجب

مطلب في مناقضات
وقعت بين قاضي بربر
ومفتيها وقاضي كردفان

١١٨٩

١٠

مطلب يحكم بالطلاق
في وجه الزوج أو وكيله
بالمصومة لافي وجه
وكيله للنقل وتعتبر
البينة في وجهه في
حق منعه من نقلها

مطلب يبعث القاضي
لاحضار المدعى عليه
الغائب ان أقام
المدعى بينة على دعواه
ولو مستورة

على ان لفظ وباقي هذا المبلغ بذمة المدعى عليه غير ثابت للشطب عليه ونحو ذلك من عدم
تعيين نسبة الاولاد الخمسة للتوفي وما أظن ذلك الاقتصار من الكتاب حين الكتابة
والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس الاحكام بافادة واردة في ٦ رجب سنة ٨٩
مضمونها هذه الافادة وردت للاحكام من حضرة مدير كوردفان حاصل ما فيها ان شخصا
من تجار المديرية يقال له محمد الحاج جد عبد الحفيظ القاطن ببندر الابيض انتهى
لثلاث المديرية بان له زوجة في عصمته تسمى الحاجة فاطمة بنت عبد العزيز تركها في
منزله وتوجه ببضاعة الى المحروسة وبعوده وجد المرأة المذكورة اخذت بعض اشياء
وتقدية له اوضح عنها وولت فارة الى ناحية شندى التابعة لمديرية بربر واقامت بطرف
خالها وليكونها في عصمته وخرجت في غيبته بدون اذنه واخذت تلك الاشياء يلتمس
جليها بمعاها لاجل اقامتها بطرفه وبناء على ذلك جرت المكاتبات بين مديرية بربر
وقاضيه وقاضي كردفان ولمناسبة الاختلاف الذي وقع في تلك المادة بين القضاة مع
بعضهم كما هو موضح في تلك الافادة والاوراق برام النظر في ذلك ولهذا اقتضى شرحه
لحضرتكم ليكرم بالافادة (أجاب) صار الاطلاع على ما تضمنته اوراق هذه القضية
من طلب الزوج المذكور رجوع زوجته الى منزله لخروجها بدون اذنه في غيبته بما
معهما لاجل اقامتها معه في منزله محل العقد والتوطن وما قيل في هذه المادة من الاجوبة
والمناقضات بين قاضي كردفان وقاضي بربر ومفتيها مما أغلبه خارج عن الموضوع
والافادة عن ذلك ان الزوج المذكور ليس لها الخروج من منزل زوجها بغير اذنه
كما أقرت بذلك بعرضها المصدق عليه من قاضي بربر في سنة ٨٨ بعد ان ذكرت أولا
في جواب المذكرة التي عملت معها في سنة ٨٧ انه طلقها وهذا اذا أوفاهما الصداق
المعجل لانها ناشرة وهو مصية فلا تقر عليه لكن اذا كان بينهما وبين مسكن زوجها
الذي انتقلت عنه مسافة سفر تؤمر بالعود اليه اذا كان هناك محرم يسافر معها أو حضر
الزوج بنفسه لينقلها معه أو وكيله المحرم فان أقامت البينة على البينة فان كانت
بحضرة الزوج أو وكيله بالمصومة يحكم بالطلاق وان كانت بحضرة وكيله لنقلها فقط
لا يحكم بالطلاق مع غيبة الزوج بل تعتبر اقامة البينة في مجرد منعه من نقلها هذا ما يتعلق
بنقلها وعودها الى مسكنه المذكور اما بالنظر لدعوى الاموال المذكورة في بعض هذه
الاوراق فتدخل القضية في باب الدعوى فان حضرت الزوجة الى مسكن زوجها وزال
النشور يتخاضمان لدى قاضي تلك البلدة وان لم تحضر بسبب ما كاثبات الطلاق
قبل حضورها شرعا ودعى الزوج المذكور بتلك الاموال لدى قاضي بلده فان أقام
بينة طبق دعواه حال غيبة المدعى عليها وكانت الشهود مستورين وظهر أنه مخفي في
دعواه فينبذ ببعث القاضي المذكور لاحضار المدعى عليها وتقام الدعوى والشهادة
في حضرتها نائبا بالوجه الشرعي ويحكم بالحق مستحقه وتجبر حينئذ على الحضور والظهور

حق المدعي أولاً قبل احضارها من غيبتها على ما يستفاد من أنفع الوسائل وغيره والا
فلا تجبر على الحضور مع غيبتها المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس الأحكام
بأفادة واردة في ٢٩ ج سنة ٨٩ مضمونها فيما تقدم وردت للأحكام أفادة من ديوان
الخارجية بخصوص أمليان وأملاك مخلقة عن شخص يسمى الدرويش عبد الكريم
الایرانی وقد بيع بعض ذلك لمذكورين من وكيل حكومته ولطلب المشتريين تحرير
حجج شرعية من قاضي سيوط بما اشتروه وتوقفه في ذلك لأعذار أباها وردت أوراق تلك
المادة للأحكام وأحيل نظرها على حضرة مفتي السابق هو السيد علي البقلي وأجاب
عليهما راباً بالحكم الشرعي ولتوقف ذلك القاضي في اجراء ما هو لازم أعيدت الأوراق
مع أفادة الخارجية المار ذكرها بقصد اطلاع حضرة مفتي الأحكام الآن هو الشيخ
محمد أبو الوالا الخلفاوى على ما قاله ذلك القاضي فبأحالة الأوراق المذكورة على
حضرة الموماليه أجاب شرحاً على أفادة الخارجية المذكورة بقوله ان هذه المادة تكررت
فيها الاحوية من حضرة المفتي السلف ورغب احالتها على حضرة تكم للنظر فيها وحيث الامر
كاذ كراقتضى تحريره ومرسل معه أربع وعشرون ورقة كى من بعد الا حاطة بما
هو مدون فيها تعطى الاجابة اللازمة (أجاب) بناء على أفادة الأحكام الواردة لهذا
الطرف في ٢٩ الخالى قد صار الاطلاع على أوراق هذه المادة بما فيها اجوبة
حضرة مفتي الأحكام سابقاً وقاضى ونائب محكمة سيوط والذى يقتضيه الحكم
الشرعى انه لا يتأتى تحرير الحجة للشترين بالعقار المقال فيه انه مخلف عن الدرويش
عبد الكريم وانه سبق بيعه من عباس أغا وكيل شاه بندر بقرعة سيوط سابقاً وبفض
ثمنه على الوجه الذى ذكره حضرة المفتي الموماليه باجوبته وأخير الجواب المؤرخ ٢٤
محرم سنة ٨٧ على فرض تسليم اجوبته المذكورة المسطورة بالأوراق لانه بنى
ذلك على حصول الاجازة من القاضي لبيع عباس أغا لهؤلاء المشتريين قبل موته وكون
الثن مثل القيمة وذلك لحصول موت البائع قبل صدور الاجازة من القاضي اذ من
شروط الاجازة بقاء المتعاقدين عند الاجازة كما يستفاد من جواب نائب محكمة سيوط
حيث علم موته من مدة مديدة في حالة الفقر الشديد من جواب قنصل جنرال دولة
ایران بمصر المؤرخ ١٧ دى الحجة سنة ٨٦ نعم نصيب الزوجة في هذا العقاران
حضرت لدى القاضي أو وكيلها أو أشرت بالبيع مما أو من وكيلها في نصيبها أو أنشأت
بيعا جديداً للمشتريين المدكورين وتحققت وراثتها للمالك أو أقرت بحصول الاجازة
من قبلها أو من قبل وكيلها ببيع عباس أغا قبل موته يسوغ تحرير حجة بذلك النصيب
فان ماتت بكون ذلك بتصديق وارثها بعد تحقق الوراثه والأببات في وجهه ذلك
الوارث بعد تقدم خصومة شرعية وفيما عدا نصيبها اذا أراد المشتريون اثبات شرائهم
من وكيل الشاه بندرية المذكور بطريقة الشرعى عند عدم تحقق وارث للموتوفى

١٢٨٩

١٠

غير الزوجة المذكورة فان القاضي ينصب الوكيل الموجود الا ان للشاهبندرية وصيا الخصومة في هذه اتركة فيعارض المشتري فيما ياديهم ويطلب رده لجهة التركة فيمتنع المشترون من ذلك ويدعون انه متروك عن المتوفى المذكور وانه مات عن زوجته فقط وجهته بيت المال وان عباس اغاوي يعرفونه كان وكيل عن بيت المال وماذونا عن له ولاية التصرف في بيع اموال بيت المال والتفويض في ذلك بالبيع قديع لنا حصة ذلك العقار بمن كذا عن هذه الجهة بمسوخ شرعي يعينونه في دعواهم من مسوغات بيع عقار بيت المال كالسوغات المذكورة لبيع عقار الينيم واشتريناه منه بذلك الثمن ويجحد الخصم المنصوب ذلك وبعد صحة الدعوى شرعا يشترطها بالطريق الشرعي فان حصل ذلك يحكم لهم القاضي بالملك وصحة البيع ويحررهم اماعلاما بذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخة ١٧ ن سنة ٨٩ مضمونها انه لما كان تحرر لحضر تكم بالاستفتاء عما يقتضيه الحكم الشرعي بالنسبة لما قيل في وقت ضبط تركة المرحومة فاطمة بنت عزير انفسدى من اخيها الامه الوفاها عنه وعن زوج وام وأخت لاب حاضرين وأخت لاب غائبة غير محققة وتوقيع مبايعة ما يخص الأخت الغائبة في الحصة التي آلت للتوفاة في نصف المنزل الخلف عن زوجها خليل أغا سرسوارى وثبوت وفاة فاطمة المذكورة بعد ذلك عن ورثتها الموجودين فقط بالاعلام الشرعي المحرر من محكمة البرلس دون الاحت الاخرى الغير المحقق وجودها ووردت افادة حضر تكم بانه ان كان المقصود الاستفهام عن حكم البيع الصادر من ماذون القاضي في نصيب الأخت لاب التي قيل انها من جلة الورثة وهى غير محققة لمسوخ خوفا العساد في عقار المفقود ثم تبين انحصار الارث في الورثة الموجودين سواها وان لا وارث للتوفاة سواهم في حكمه انه موقوف على اجازة الورثة المستحقين لتلك الحصة كل بقدر نصيبه منها فان اجازوه نفذوا وانه لم يفد اعتماده ثبوت انحصار الارث في الورثة الموجودين واعتماد الاعلام الصادر بذلك من محكمة البرلس من عدمه والمقصود نظر ذلك الاعلام وورود الافادة عما ذكر ولذا لم تحرره الاعلام رسل الامل بعد النظر فيه الافادة عما اذا كان يصير اعتماده في انحصار الارث في الورثة الموجودين فقط وصرف النظر عن القول السابق في الأخت الغير المحققة أم كيف وسواء كان القاضي الذي صار الثبوت عن يده لم يحايل في الأخت المذكورة أم لا (أجاب) مجرد القول السابق ان للتوفاة اختا لاب غائبة بالاشاعة أى السماع غير محققة لا يمنع من صحة حكم القاضي بانحصار ارث المتوفاة المذكورة في ورثتها المذكورين ولا فرق في ذلك بين كون القاضي الذي صار الثبوت لديه وصل اليه الخبر بما قيل عن الأخت الغير المحققة المذكورة أم لا اذ لا يعتمد القاضي الا ما يصدر لديه وقت المرافعة والثبوت والله تعالى اعلم (سئل) من محافظة مصر في ١٨ ذى الحجة سنة ٨٩ بما مضمونه فيما تقدم كتب

محضر تكم بالنظر فيما جرت به بطرئكانة الارمن بخصوص تركة المتوفى موسيس بكر كور
الترزي المستغرقة بالدين وانه نظر الغيبة بعض الورثة متعسر على البطرئكانة بيع
الابعادية تعلق المتوفى الكاثنة بمديرية البحيرة ووردت افادتان احداها ما في ١٤
وبيع الاول سنة ٨٩ بان ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين الشرعي للقاضي
لا لورثة لعدم ملكهم لها وانه اذا كان الدين الشرعي المستغرق لهذه التركة ثابتا لدى
القاضي بالوجه الشرعي فله اذن الموجود من الورثة يبيعها ويوفى الدين من ثمنها وانه لو
حصل الامتناع عن ذلك من الورثة يبيعها القاضي ويوفى الدين من ثمنها والثانية في ٢١
جاسنة ٨٩ وكتاها ما مقيدة في كتاب القضاء من هذه الفتاوى في التاريخين المذكورين
بانه لا يكون للقاضي ولاية بيع التركة على انها مستغرقة بالدين الا اذا ثبت لديه الدين
الشرعي المستغرق لها بالوجه الشرعي وبمقتضى ذلك كتب الى البطرئكانة فوردت
افادتها في ٢٣ شوال سنة ٨٩ بالاستهام عما اذا كانت الديون المطالوبة من
التركة يوافق ثبوتها بحكمة مصر او بحكمة مديرية البحيرة وان كان يجوز ثبوتها
بحكمة مصر فيقرر الى حضرة من لا فتى بارسال ما ذون من طرف حضرته الى
البطرئكانة لثبوتها عن يده بالوجه الشرعي لاجل السهولة فبناء عليه دعت الحالة للتحاربة
حضرته كم عما اذا كان ثبوت الدين الذي على التركة لدى حضرة من لا مصر او ما ذونه
وصدر بذلك اعلام شرعي يجوز شرعا لقاضي ولاية البحيرة اذن الموجود من الورثة يبيع
الابعادية ووفاء الدين من ثمنها واذا امتنعوا يبيعها القاضي الموماليه اولاد ان يكون
ثبوت الدين على يديه حتى يجوز له شرعا اجراء ما ذكره التكم بالافادة (اجاب)
مقتضى ما تحرر من هذا الطرف الموضع عنه بافادة حضرته كم ان تحقق الولاية للقاضي في
بيع التركة المستغرقة بالدين الشرعي يتوقف على ثبوت هذا الدين لديه بطريق
شرعي وحيث قد ثبت ثبوت الدين المذكور لدى حضرة قاضي مصر لا يكفي في ثبوت
ولاية البيع لقاص آخر بدون تحقق ذلك لدى هذا القاضي الا ان يوجه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل من اهل اليمن مات عن زوجته وعن ثلاثة بنين وثلاث
بنات منها وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونقود وانحصر ميراثه الشرعي فيهم ولم تقسم
تركة بينهم ثم ماتت الزوجة المذكورة عن اولادها المذكورين وانحصر ميراثها
الشرعي فيهم ولم تقسم تركتها ثم مات ولد وبنات في البحر دفعة واحدة وانحصر ميراثهم
في اخوتهم ولم تقسم التركة ثم مات أحد الولدين عن أخيه وأخته فقط ولم تقسم التركة ثم
ماتت البنت المذكورة عن زوجها وبناتها منه وولدها منه أيضا وعدم موتها طلب
زوجها نصيبه ونصيب اولاده بوالده كالتسوية الشرعية عنهم من اخيه اكونه واضعا يده على
جميع التركة بغير حق من أول الامر لدى قاضي الحديدة ببندر اليمن وبعد اذ انقضاء
الدعوى وبيان المدعى به من تقود وعقار البيان الشرعي بين المدعى والمدعى عليه لدى

١٢٨٩

١٢

القاضي ادعى المدعى عليه أن أخته مستوفية منه من النقود جميع ما خصها بالارث من أبيها وأمه فقط وأن العقار لم يسم فامر القاضي بقسمته وأخذ كل ذي حق حقه بالفريضة الشرعية وطلب القاضي من المدعى عليه بينة تشهد بان أخته استوفت حقها من النقود من أمها وأبيها فأحضر بينة وشهدت بان فلانة استوفت حقها من أمها وأبيها فقط ولم يزيدوا على ذلك ولم يبينوا مقدار النقود ولا مقدار ما خصها ولم يعرفوها باسم أبيها وجدها ولا باسم زوجها بل ذكروا اسمها فقط فهل والحال هذه تكون هذه الشهادة غير مقبولة شرعا وإذا حكم القاضي بحتها يكون حكمه غير نافذ شرعا ويكون للزوج وأولاده أخذ نصيبهم من النقود المترككة وليس لاني الزوجة معارضته وأولاده في ذلك بدون وجه شرعي أفيدوا الجواب (أجاب) الشهادة المذكورة على هذا الوجه غير مقبولة شرعا لعدم استيفائها شرائط الصحة التي منها بيان المشهود به والمشهود عليه الميت فحكم القاضي بها غير معتبر إن كان الواقع ما هو مسطر بهذا السؤال وللازواج وأولاده الاستيلاء على استحقاقهم بالارث عن مورثتهم ومطالبة من هو تحت يده به ما لم يمنع منه مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك زوجة وأولاد أقصر أو هو يملك عقارا وعليه ديون شرعية ثابتة فهل إذا ثبتت الديون المذكورة بالوجه الشرعي في وجه وصي التركة ولم يوجد ليت ما يفي بتلك الديون خلاف العقار يأمر القاضي الوصي ببيع العقار المذكور بثمن مثله حيث استغرقت الديون المذكورة لا يفاء أرباب الديون حقوقهم بثمنه (أجاب) صرح علماؤنا بأن ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي للورثة وفي جامع الفصولين يصح بيع الوصي تركة مستغرقة ولو بقيمتها وليس للغرماء إبطاله كافي ود المختار من القضاء فإذا باع الوصي المذكور هذا العقار المستغرق بديون الميت بثمن مثله لوفاء الديون الثابتة شرعا والحال ما ذكر ينفذ على هؤلاء الورثة وغيرهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بأفاد من بيت مال مصر في ١٤ ذي القعدة سنة ٩١ مضمونها الأوراق المرفوعة معها محتصة بمادة تركة المرحوم أحمد بك مفتش فر شوط سابقا الشهير بابي صباغ ومن ضمنها أعلامان صادران من محكمة مصر ومن محكمة البحيرة ومما ذكر بهما أن اسم والد المتوفى على وحيث بمراجعة ما قبل يوم الوفاة والموضح بالحجة المحررة باسمه بتعليكه منزلا كائنات بأشارع ساحل الغلال اتضح أن اسم الأب مصطفى وبحضور من قال ذلك يوم الوفاة والاسم تفهام منهم عن هذا الاختلاف أفادوا ما يعلم بالمطالعة وغاية ما ارتكزوا عليه أن يكتب في بما ثبت شرعا ليكون الشهود الذين شهدوا بالحجة ما شهدوا إلا بالحقيقة وأن شهرة المتوفى كافية عن إيضاح اسم الأب والتجديان المتوفى المذكور ورثته أسماء زوجته وابنه منها محمد قناوى القاصر من دون شريك والتركة المضبوطة بمافيها المنزل المذكور والمحروبة بالحجة المذكورة بخلافه عنه دون خلافه فلزم شرحه لحضر تكم الامل من بعده ناظرة ما ذكر وما بالاوراق يفاد أن كان

١٢٩٠

٢١

صفر

٨

١٢٩١

مطلب يصح بيع الوصي
تركة مستغرقة لو
بقيمتها وليس للغرماء
إبطاله

ذى القعدة سنة

١٤ ١٢٩١

ذى الحجة

١
مطالب مع وجود الورثة
البالغين وعدم انقطاع
غيبتهم وعدم استعراق
التركة لا تباع التركة
الا باذنهم
جاءى الاولى

٢٢ ١٢٩٣

يكتفى بما ثبت شرعا وبالشهرة الموضح عنها كما أوضح المذكورون وتعطى التركة والمنزل
للزوجة الوصى على القاصر المذكور أو اختلاف اسم الاب بين الحجة المحررة في حياة
المرحوم والاعلامين الصادرين بعد وفاته يضر ويمنع الاعطاء أم كيف لا أجل انه بورود
الافادة يجزى ما يلزم (أجاب) بعد صدور القضاء بموت المتوفى المذكور المسمى احمد بك
مفتش فرشوط سابقا المشهور بابي صباغ ابن علي بن عمرو انحصار ارثه في زوجته وابنه
المذكورين بشهادة الشاهدين المعدلين شرعا مستوفيا شرائطه المعتبرة لا يكون مجرد
اخبار من أخبر وقت وفاته ان اسم أبي الميت مصطفى بناء على كون اسم أبيه كذلك
مسطرا بحجة تملكه للمنزل المذكور مانعا من استحقاق الوارثين المذكورين متروكات
مورثه- هو التصرف فيها على مقتضى الشرع لان مجرد الغلط في الاسم لا يضر شرعا في
مثل ذلك ولا احتمال تعدد الاسماء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا
بداخله قصر وفيه شبائيك لأجل النور والظل مشرفة على وسط دار جاره من مدة تزيد
على عشرين سنة والحال ان الاشراف المذكور لم يكن على محل جلوس النساء
ولا قرارهن فهل والحال هذه اذا اراد الجار المذكور سد الشبائيك المذكور كورة متعللا
بالاشراف المذكور لا يمكن من ذلك ويمنع من المنازعة والمعارضة في ذلك منعاً كلياً
بدون وجه شرعي (أجاب) اذا كانت تلك الشبائيك لا يطلع منها على داخل محل النساء
وقرارهن من بيت جاره بل على ساحة الرجال لا يكون في فتحها ضرر ريب ولا يجبر مالكيها
على سدها والا امر بذلك والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخة ٢١ جا
سنة ٩٣ مضمونها الاستفهام عن الحكم الشرعي في بيع عقار مخلف عن امرأة عليها دين
لزوجها المتوفاة عنه وعن عصابة معتقها بطالب الزوج ذلك لوفاء دينه وما بقي يأخذ منه
حصته بالارث الثابت جميع ذلك شرعاً مع عدم حضور العصابة او نائب عنه فالحكم في
ذلك شرعاً (أجاب) مع وجود الورثة البالغين وعدم انقطاع غيبتهم وعدم استعراق
التركة بالدين يتوقف بيع شيء من التركة لقضاء الدين على اذنهم او اذن وكيل عنهم
والله تعالى أعلم (سئل) بشرح من أمين عموم بيت مال مصر في ٧ جادى الآخرة سنة
٩٣ بما ورد من حضرتكم باطنه بتاريخ ٢٢ جاسنة ٩٣ توضيح انه مع وجود الورثة
البالغين وعدم انقطاع غيبتهم وعدم استعراق التركة بالدين يتوقف بيع شيء من
التركة لقضاء الدين على اذنهم او اذن وكيل عنهم والى ان الافادة المحررة لمحضرتكم
باطنه هي عن مسألة المرحومة كلفدان معتقة السلطان محمود المتوفاة عن زوجها
وعاصب المعتق وثبت لزوجه دين مطلوب له منها وقدره عشرون ألف قرش عملة صاغا
ولكون تركتها المضبوطة وهي المقولة لا تجزية لا تفي بالمطلوب منها وبهذه المناسبة من
الضرورى بيع العقار الخلف عنها فستلزم الحال للوقوف عما يكون في توقييع المبايعه
ذا اصدارها مع تسع حضور العاصب او من ينوب عنه وحيث من الاقتضاء ورود

جادی الثانية سنة
١٢٩٣ ٩

الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فلزم شرحه لمضرتكم ليس كرم بالافادة للأجزاء
(أجاب) الحكم الشرعي في هذه المادة هو ما أئدناه سابقا بتاريخ ٢٢ جاسنة ٩٣ المتقدم ذكره
قبل هذا في هذه العاوى في هذه الترجمة وان كان من الضروري بيع بعض عقار التركة
لوفاء ما يبقی من الدين بعدم نقولها عند عدم استغراق الدين بجميع التركة مع وجود عصبية
المعتق الوارثين بجهة الاستئانة فيئذ يتوقف بيع هذا العقار على اذن الورثة وان
تعمر حضورهم لحل التركة امام مع استغراق الدين الثابت شرعا بجميع التركة فولاية
البيع للقاضي فليست بوجوب كل حال مقتضاه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من
قاضي طنتداني ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٩٣ مضمونها ارجو الافادة عن الحكم الشرعي
في ترك مسخرة بالديون الثابتة شرعا يريد احد ارباب الدين شراء منزل من التركة
المذكورة بقيمة مثله الا ان من الورثة مقابلة بعض دينه الثابت شرعا فهل يجوز ذلك ولا
مانع في ذلك وتكتب له حجة شرعية بالمنزل المذكور ام كيف وأيضا ارجو الافادة عن
الحكم الشرعي في واقف وقف وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على زوجته الى آخر
ما هو مكتوب في كتاب الوقف وشرط لزوجه المذكورة النظر بعده وشرط لها الشروط
العشرة التي منها الابدال والاستبدال فهل للزوجة المذكورة استبدال اطيان الوقف
المذكور من والدتها باطيان اخرى أنفع لجهة الوقف وقيمتها أكثر من قيسمة الاطيان
الموقوفة ولا يمنع من الاستبدال المذكور كونه والدتها أو كيف الحكم ارجو الافادة عن
هذين المسئلتين وارجو الاسعاف (أجاب) ولاية بيع التركة المستخرقة بالدين
للقاضي لا للورثة على ما في التتوير الا برضا الغرماء حتى لو باع الوارث بدون رضا الغرماء
لا ينفذ ما لم يبيع القاضي او يادن به واذا باع القاضي بعضها لبعض الغرماء فالثمن مستحق
لجميعهم على حسب ديونهم الثابتة كباقي التركة وليس للمشتري الاختصاص بهذا
الثمن بدون رضاهم لانه من المشترك بينهم والنظر المشروط له الاستبدال لا ملك البيع
من لا تقبل شهادته له كانه الا اذا كان ذلك الاستبدال خيرا للوقف وفسرت الخيرية
في العقار بالتضعيف بان يبيع ما يساوي عشرة بعشر بن مثلا والله تعالى أعلم (سئل)
بافادة من ناظر المحقانية والخارجية في ٢٠ جادی الاولى سنة ١٢٩٥ مسطرة بظاهر
ورقة فتوى شرعية مكتوب فيها من أمين عموم بيت المال الوصي مخاطبا به باطر المحقانية
وصورة سؤال الفتوى المخاطب فيها سعادة ناظر المحقانية بحسب اقتضاء مصلحة مستلزم
الحال للاستفتاء من حضرة مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع عن حادثة وقعت وهي ان
ورثة ميت بلغا وفصرا أقام القاضي عليهم جميعا قايما لسفاه البيع وعدمه أثبت بعض
البلغ رشده ضمن دعوى صحيحة شرعية وعزل القيم المذكور من قيامته على جميع
الورثة ولما عارض ذلك على سعادته في الامر بعدم مدة من الزمن يمكن فيها عروض
السفاه حجر عليهم وولى الامر لتحقيق سفاههم لم يديه حجر شرعيا وأقام فيما آخر وأمره بان

ذی القعدة

١٦ ١٢٩٣
مطلب اشترى بعض
الغرماء شيئا من التركة
المستخرقة فالثمن
مستحق لجميعهم
مطلب المشروط له
الاستبدال لا يملك
البيع ممن لا تقبل
شهادته الا بالخيرية

يتصرف في كل التركة بما في ذلك من نصيب المبلغ المذكورين بقوله له لا تسلم لهم أموالهم وليس لهم التصرف فيها بل لك ذلك دونهم حتى يظهروا يتحقق بالاختبار حسن تصرفهم وصار إعلان الحجر لهم ولذا سلم لهم ثم ان القيم المذكورين اجروا من اراضي الورثة المبلغ تمة هذا الامر على الامر به هذه اجرة من الورثة المبلغ المذكورين تلك الارض عينها الغير التي استأجرها من القيم فهل يعد ما صدر من ولي الامر الذي يملك ذلك حجر شرعيا كحجر القاضي ويكون ما فعله القيم المذكورين نافذا وما فعله المبلغ المذكورين غير نافذ أم كيف (أجاب) اذا صدر الحجر على من ذكر من سعادة ولي الامر الذي يملك ذلك بعد مضي مدة يتصور فيها عروض السفة الطارئ بعد ثبوت الرشد وتحقق سفهم لديه حجر شرعيا وأقام عليهم قيما آخر وجرى اعلامهم بالحجر بطريقة الشرعى ينفذ حجره كحجر القاضي واقامة القيم عليهم والحال ما ذكر وحينئذ فاجارة القيم المذكورين اراضيهم باجر المثل اجارة صحيحة هي النافذة دون اجارتهم الصادرة بعد ذلك ويملك ولي الامر الحجر واقامة القيم اذا كان يملك القضاء بان يكون هو الخليفة او المفوض اليه تولية القضية من قبل الخليفة فملك القضاء الذي منه اقامة القوام والحجر على السفهاء مع وجود قاضي البلد المولى من قبله فقد ذكر في الاشياء وحواشيها بان قضاء الامير المفوض اليه نصب القضية مع وجود قاضي البلد المولى من قبله جائز اه لمخصا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من الداخلية في ١٧ ذى الحجة سنة ٩٥٠ حاصها وردت للداخلية افادة من مديرية الشرقية بان لطيفة خاتون زوجة المرحوم على اغا وقت سبعين فدانا وثلاثا طيانا عشورية بناحية شبلنج الشرقية وجرى تسجيل الوقفية بسجل مديرية التجرية والتحرير بحضرة قاضي افندي بتحرير حجة الوقفية افيد منه ان الواقعة توفيت وليس هناك مانع لتحرير الحجة الا انه توقف في تحريرها لعدم معرفته ان كان يجوز تحريرها من طرفه او من طرف القاضي الذي صدر لديه الوقف ومع التحرير اليه بان المنشور السابق صدوره يقضى بان صاحب الملك يعرض للمديرية القرية اليه بما يريد وقفه ويؤخذ اقراره بالسجل وبعد تسجيله ترسل صورته للمديرية الموجودة فيها اهلا كه ومتى ثبتت صحة تملكه ولم يوجد مانع لاجراء حجة الوقف فيجري تحريرها بعد استيفاء الشرائط الشرعية فلم يزل يعطى افادة بالنظر في ذلك في الداخلية ورغب استفتاء حضر تكم عن ذلك وحيث الحالة هكذا لزم تحريرها ثم نؤمل افادة الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) لا يتأتى لحضرة قاضي مديرية الشرقية تحرير حجة الوقف المذكور بدون وقوع الاشهاد لديه بالوقف من الواقعة أو وكهـ لـ عنها في ذلك شرعا حال حياتها لا بتصديق ممن انحصر فيه ميراثها الشرعي بعد وفاتها ان كان من أهل التصديق فان لم يحصل ذلك او كان غير متأت فان ادعى من آل اليه نظر هذا الوقف بصدور الوقف من الواقعة حال حياتها ونفاذ تصرفاتها على الوجه الذي صدر وأ ثبت ذلك بطريقة الشرع في وجه خصم شرعي فان القاضي يحكم بالوقف

٢١ مطالب حجر ولي الامر الذي يملكه بعد تحقق السفة لديه واقامة قيم ينفذ

مطالب لاقضاء الامير المفوض اليه نصب القضية مع وجود قاضي البلد المولى من قبله جائز

ذى الحجة

١٨ ١٢٩٥

صفر سنة
مطلب لو ثبت أن
القاضي قضى بشهادة
الاجير الخاص
لمستأجره والفلاح
لشيخه لا ينفذ قضاؤه

١١٩٦

١٣

٢ وأفاد في نكمله زرد المختار
من باب القبول وعدمه
أن المصنف حقق عن
يعقوب باشا عدم صحة
قبول القاضي شهادة
العدو على عدوه بسبب
الدين والاجير لمستأجره
وعاله بعدم الاجتهاد
فيه وصرح في الخيرية عن
يعقوب باشا بعدم نفاذ
القضاء بشهادة العدو
على عدوه بسبب الدنيا
وشهادة الفلاح لشيخه
علة عدم قبولها الجهل
والميل خوف منه والظاهر
مساواتها لثمة العدو
على عدوه اهـ منه

على الوجه الذي ثبت لديه شرعا ويجوز بذلك حجة الحكم على وجهه بعد استيفاء ما هو مقتضى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دين له عليه وأشهد عليه شخصين أحدهما خادم للمدعى وما هيته تصرف له كل شهر من طرف المدعى والثاني من ضمن الأشخاص الذين هم تحت إدارة المدعى وشيخته ووقت سماع الدعوى عند القاضي طعن المدعى عليه في الشهود بما ذكر فيه مجرد ما أبداه من الطعن تطاول القاضي على المدعى عليه وحكم على ذلك المدعى عليه بناء على شهادة من ذكر فهل لو ثبت بالوجه الشرعي تطاول القاضي على المدعى عليه قبل الحكم وإن الشهود ليسوا أهلا للشهادة حيث الحال ما ذكر يكون الحكم في غير محله وعلى المدعى أن يأتي بشهود غير من ذكر (أجاب) شهادة الاجير الخاص مشاهرة أو مسانئة لمستأجره لا تقبل وكذا لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ فريته الذي له ولاية عليه لمخوفه منه فإذا تحقق بطريق شرعي أن القاضي المذكور قضى بشهادة من ذكر لا ينفذ قضاؤه والله تعالى أعلم (سئل) من مصلحة بيت مال مصر بأفادة مؤرخة ١٦ ربيع الأول سنة ٩٦٠ حاصلها سابقة وفاة المرحوم محمد جالي باشا وثبوت وراثته زوجته إليه شرعا بمقتضى اعلام صدر من محكمة اسكندرية ثم بعد الادعاء من بعض الأشخاص بالوراثه وادعاء خديجة والدلة الزوجة بأن المرحوم كان أوصى لها بثلاث مخلفاته من عقار وأطيان ومنقولات والتماسها الحصول على تنفيذ هذه الوصية عرض للداخلية عن ذلك وصدر أمرها بناء على ما تراءى للمجلس الخصوصي بعدم التعويل على سند الوصية فيه المختص بالعقارات بالنظر لعدم تسجيلها وما بالمنقولات فبما أنه ظهر من الاوراق وجود بعض الأشخاص مدعين الوراثه وما حضر فيكون من المقتضى أنه بحضور الوراثه ينظر في تداعي المدعية بجهة الاختصاص عن خاصة المنقولات بمواجهة المدعى عليه - ثم يجري ما تقتضيه القواعد المرعية والاصول المتبعة وبعد ذلك لما حضرت مدعية الوراثه ونظرت دعواها في المجلس المحلى وصدر في خصوصها مضبطة محكوم فيها بأحالة ثبوت الوراثه على المحكمة عرض منها ومن الزوجة باقرارهما على تنفيذ الوصاية في جميع ما تخلف من عقار وأطيان وعرض من الموصى لها أيضا بطلب احالة ثبوت الوصاية على المحكمة ولما كتب لبيت مال اسكندرية بأن اللازم الآن هو احالة ثبوت الوراثه فقط وبحصول الثبوت يفسد لانظر في الوصاية وردت الافادة وعدم منها أن المحكمة طلبت ارسال سند الوصاية الموجود في بيت المال لاجراء ما عاين ولازم شرعا وأنه لما كتب لها بالنظر في مسئلة الوراثه فقط أفادت بأنه صار الاطلاع على المضبطة ووجد من ضمن ما هو موضح فيها أن فاطمة ذكرت في تقريرها المقدم للمجلس أن المتوفى أوصى الى خديجة بثلاث تركته وانها هي والزوجة لم يكن لهما معارضة في تلك الوصية وعلى أنه لكونهما مازالتا مصدقتين عليها الى الآن فسماع دعوى الوراثه لا يكون الا مع ذكر الوصية المعترف بها لانه مع اعترائهما بالوصية لا يقضى لهما الا بالاثنتين ولا

يتأق الحكم لهما بكل التركة وهذا ليس من قبيل ما هو ممنوع سماعه من دعوى الوصية لأن ذلك عند انكار الورثة وفي هذه الحالة اقرار والمقر يعامل باقراره ولو كان اقراره قبل الحكم بوراثة وعلى ان قرار الخصوصي الصادر في شأن الوصية هو فيما اذا كانت الورثة منكرين وفي هذه الحالة مدعى الوارثة معترفتان بالوصية فلا يمكنهما ان تدعيا بجميع المال او ثامع اعترافهما بالوصية بالثلث وان الوصاية المذكورة اذا ثبتت اولم تثبت فلا اثر تعود على بيت المال الى آخر ما توضح من محكمة وبيت مال اسكندرية وحيث فضلا عن ان قرار الخصوصي الصادر عليه الامر العالى في شأن الوصية بعقارات او اطلاق يقضى بعدم نفاذها ما لم تكن مسجلة ولم يكن مصرح فيه بانه اذا اقر الورثة على الوصية يصير تنفيذها كما اوضحت محكمة اسكندرية فلدى اطلاع حضرة مفتي افندي بيت المال على الاوراق تقر منه ان نتيجة كلام المحكمة ان ما يقضى به لمدعى الورثة اما كل التركة او ثلثها ولا سبيل الى الاول لاعترافهما بالوصية ولا الى الثانى الا بذكر الوصية فالتعرض للوصية الممنوع منه من طرف بيت المال لا مفر عنه واذا تقر هذا فامر ادا المحكمة بقولها لا بد في سماع دعوى الورثة من ذكر الوصية المعترف بها فان كان ذكرها في مجلس القضاء من مدعية الوصية كما يفيد قولها وهذا ليس من قبيل ما هو ممنوع سماعه من دعوى الوصية فلا يلزم ذلك بل يجوز شرعا سماع دعوى الورثة بدون حضور مدعية الوصية في مجلس الحكم وان اقر مدعى الورثة بالوصية ويكون الحكم له بالاستعانة في التركة على حسب دعواه واثباته كالحكم بالثلثين للزوجة وبنت الاخت هنا وبذلك لا يقال ان القاضى سمع دعوى الوصية بل ماسمع الادعى الورثة التى مدعيها اعترف بالوصية المذكورة وان كان المراد به ذكرها في عبارة مدعية الورثة حيث انها معترفة بها كما هو المتبادر فقد علم انه لا يضر وانه لا يقال ان القاضى سمع دعوى الوصية والحال ما ذكر وبالجمله فطر بقى السير في سماع دعوى الورثة وحدها واضحة الدليل كما تعلم التفصيلات من تشرىف الاوراق بانوار المطالعة وحيث لهذه المناسبة قد استدعت الحالة لعرض هذه المادة على سعادتكم حتى من بعدا حاطة شريف علم فضيلتكم بما اشتملت عليه الاوراق وما اجاب به حضرة مفتي افندي الديوان يكرم بالافادة عن رأى حضرتكم في ذلك لينبع الاجراء بمقتضاه (اجاب) وردت افادة حضرتكم وما معها من الاوراق المتعلقة بمادة احوال ثبوت واثبات بنت اخت محمد جالى باشا على محكمة اسكندرية بعد ان نظرت في مجلس محل الجهة المذكورة بدون سماع دعوى الوصية بالعقار لكونها غير مسجلة دون المدعول بناء على ما تراءى للمجلس الخصوصى وانه اذا اثبتت من تدعى الورثة وراثتهم اللزوم مع الزوجة السابقة ثبوت وراثتها ينظر في دعوى الوصية بالمدعول في محل الاختصاص ولما احييت دعوى وراثتها من تدعى انها بنت اخت المتوفى فقط على حضرة قاضى افندي اسكندرية دون الوصية فنظر الوجود تعريير مكتوب عن لسان بنت

الاخت المدعية والزوجة السابق ثبوت وراثتها يتضمن اقرارهما بالوصية لوالدة
 الزوجة بالثلث في جميع التركة المذكورة التي من جاتها العقار طلب حضرة القاضي
 الموما اليه سند الوصية المذكورة من مصلحة بيت مال اسكندرية لاجراء اللازم شرعا
 الى آخر ما أبداه حضرته من ان الزوجة وبنت الاخت المذكورتين ~~لهن~~ وهما ما زالتا
 مصدقتين على الوصية المذكورة للآن فسمع دعوى الورثة لا يكون الامع ذكر
 الوصية المعترفتين بها لانه مع اعترافهما بالوصية لا يقضى لهما الا بالثلثين وهذا ليس من
 قبيل ما هو ممنوع سماعه من دعوى الوصية لان ذلك عند انكار الورثة وفي هذه
 الحادثة اقرار والمقر يعامل باقراره ولو قبل الحكم بوراثة وقرار الخصوصي فيما اذا
 كانت الورثة منكرين الى آخر ما توضحه بافادة المصلحة وبرام الافادة عن رأى هذا الطرف
 في ذلك لا تباع الاجراء بمقتضاه وحيث ان القصد الآن هو اثبات وراثته بنت الاخت
 فقط بعد سماع الخصومة فيها في المرافعة في هذا الخصوص لدى حضرة القاضي الموما
 اليه لود كرت من تدعى انها بنت اخت الميت نسبا اليه وانحصار الارث فيها وفي الزوجة
 السابق ثبوت زوجيتها في هذه المحكمة بمقتضى الاعلام المحرر منها وطالبت المدعى عليه
 بدين مثلا بثلاثة ارباع ثلثي الدين لكون المتوفى اوصى بثلث تركته لام زوجته وأثبتت
 دعواها بالنسب وانحصار الارث فيها وفي الزوجة بالطريق الشرعي فانه يقضى لها
 بالنسب وحصر الارث فيها وفي الزوجة حيث لا مانع ويؤثر المدعى عليه بدفع ثلاثة ارباع
 ثلثي ما تدعى به بنت الاخت المذكورة حسب طلبها لاقرارها في هذه الحال باستحقاق
 الثلث للموصى لها بطريق الوصية ولا يقال حينئذ ان القاضي سمع دعوى الوصية وحكم
 بها ولا ينافي ذلك القرارات والمنشورات على فرض كونها شاملة لما تاتي الاقرار
 والانكار ولا اشكال في ذلك وان كان ما أفاده حضرة القاضي الموما اليه من ان مدعيتي
 الورثة مع اعترافهما بالوصية بالثلث لاجني لا يقضى لهما بكل التركة في محله لكون
 الاقرار حجة على المقر يعامل بمقتضاه وما ذكره حضرته ان موضوع القرار الصادر في
 شأن الوصية هو فيما اذا كانت الورثة منكرين ينبغي ان يكون كذلك اذ مع الاعتراف
 والاقرار الصادر من جميع الورثة الذين هم من أهل الاقرار بوصية لا يحتاج الى مرافعة
 وحكم اذا اقرار ملزم بنفسه والقضاء معه اعانة فلا يتوقف اثبات الحق عليه وحيد فلا
 ضرورة الى طلب سند الوصية وان كان لو أرسل لحضرته لنظره لا يضر وبعد ثبوت حصر
 الارث في المرأتين المذكورتين المعترفتين بالوصية المذكورة وطلبهما مع الموصى لها المقر
 لهما منهما باستحقاق الثلث بطريق الوصية ومصلحة بيت المال تسلم لهن التركة حسب
 استحقاقهن بجهة الاوث والوصية بعد استيفاء الاصول حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) بافادة من محافظة رشيد في ١٠ جمادى الاولى سنة ٩٦ مسمونها حيث ان
 حضرة قاضي أفندي رشيد يرغب ارسال الاوراق المتعلقة بمادة تدعى سليمان محمد بتركة

مطلب الاقرار ملزم

بنفسه والقضاء معه

اعانة

المرحوم عثمان أغا إلى سيادتكم للنظر في أو الافادة بما يقتضيه الوجه الشرعي في هذه
المادة لزم شرحه لمضرتكم ومن طيه الاوراق المذ كورة للنظر فيها والافادة بما يقتضيه
الوجه الشرعي في ذلك ليجري المقتضى بموجبها (أجاب) ورد لهذا الطرف شرح عزتكم
ومامعه من الاوراق المتعلقة بتركة المرحوم عثمان أغا وطوبجى باشا سابقا برشيد ابن سليمان
ابن ابراهيم بن عبد الحليم الذى ادعى بوراثته له سليمان محمود من ضمن تلك الاوراق
صورة المرافعة والحكم في وجه الدين الصادر من حضرة قاضى ثغر رشيد بعد افتاء حضرة
مفتيه أولا المقيدة في غاية ربيع الاول سنة ٩٥ المتضمنة للحكم بوفاة عثمان أغا المذ كور
وانحصار ارثه في زوجته معتمده خديجة السودانية وأخته شقيقة أمينة بنت سليمان بن
ابراهيم المذ كور وابن أخيه شقيقه سليمان بن محمد بن سليمان بن ابراهيم المذ كور من
غير شريك المرزوق كل من عثمان أغا المتوفى المذ كور وأخته أمينة وأخيه محمد والد
سليمان ابن أخيه المذ كور ولوالدهم سليمان بن ابراهيم بن عبد الحليم من زوجته بخارية بنت
عبد الله بن عبد الله وكذا صورة المرافعة الاخيرة الصادرة من حضرة الشيخ عبد الفتاح
المحامى بتوكيله عن سليمان بن محمد المذ كور الصادرة أيضا في وجه مدين بين يدي حضرة
قاضى الثغر المذ كور المتضمنة هذه المرافعة الاخيرة ان أمينة بنت قاسم بن عبد الله مانت
منذ ثلاث سنين وانحصار ارثها الشرعي في أخيها الامهات بن بنت عبد الله بن عبد الله هو
عثمان أغا وطوبجى باشا ابن سليمان بن ابراهيم المذ كور لا وارث لها سواه وانه من نحو سنة
مات عثمان أغا وطوبجى باشا ابن سليمان بن ابراهيم المذ كور من غير عقب ولا عاصب
وخالف من الورثة زوجته خديجة الحبشية بنت عبد الله بن عبد الله وابن أخيه لاه بهار
المذ كورة هو سليمان أغا محمد بن محمد بن قاسم المذ كور لا وارث له سواه وما بعد سؤال
المخصم عنها اقيمت البينة على التوكيل ثم على الموت وانحصار الارث على هذا الوجه
وبرام اعطاء الحكم الشرعي عن هذه المادة بناء على احالة حضرة مفتى الثغر وقاضيه
على هذا الطرف والذي يقتضيه الحكم الشرعي ان هذه المرافعة الثانية بعد تحقق
صدور الحكم في الاولى مستوفيا شرائطه على الوجه السابق لا يصح الحكم فيها بهذه الشهادة
على هذا الوجه الثاني بعد ثبوت موت عثمان أغا المذ كور أولا وانحصار ارثه في شقيقته
أمينة المذ كورة وابن أخيه شقيقه سليمان بن محمد بن سليمان بن ابراهيم المذ كور
وزوجته خديجة السودانية المذ كورة لما قضته لما ثبت أولا والحكم بالنسب حكم على
الكافة حيث ثبت ان أمينة أخت شقيقة لعثمان وانما وارثه له وان كانت غائبة
بدعوى زوجة الميت وثبتت حياتها حين موت المورث ضمن هذا الحكم اذا أحد الورثة
يقتصب خصما في اثبات النسب عن الباقي وبعد القضاء بكونها اختا شقيقة وو راثتها
لأنه لا يبطل القضاء بمجرد مثل هذه الدعوى والشهادة الثانية كما يستفاد من كلام
علمائنا على ان الذى عليه العمل ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء قال في الدرر اذا

مطالب الحكم بالنسب
حكم على الكافة

ادعى ان فلان مات وترك هذا ميراثا لاهى ومات وتركت ميراثا لى وقضى له بالبيعة فقال
المدعى عليه ان امك التى تدعى الارث عنها ماتت قبل فلان الذى تدعى انه مات أولا
واقام بيعة لم يصح الدفع انتهى وكتب عليه محشية عزى زاده بعد ان عدل له وقيل يندفع
انتهى وليس فى العمل بالدعوى والشهادة الثانية اقتصار على دخول يوم الموت تحت
القضاء بل فيه نقض لما قضى به أولا من كون أمينة اختا شقيقة وارتة لعثمان بلاد دعوى
خضم اقرارها قبل ان يقضى لها بما لنا قض ذلك قبل هذا وقد ابطال سليمان محمد
المذكور والقضاء له بكونه ابن أخ شقيق لعثمان المذكور باقراره وكيله على فرض
ثبوت وكالته عنه فيما ذكر بكونه ابن أخ لام لعثمان المذكور ومع ذلك فبالأمل فيما
ادعاه الوكيل عنه حين تفصيله الانساب فى دعواه يظهر منه ان موكله بالنسبة لأمينة التى
ادعى موتها أولا وانحصار ارثها فى أخيها الامها عثمان المذكور وعلى زعمه ابن أخ شقيق
لها لانه ذكر انه سليمان بن محمد بن قاسم المذكور أعنى قاسم والد أمينة وبضميمة كون
سليمان المذكور على زعمه ابن أخ لام بالنسبة لعثمان المتوفى التى هى بهارام أمينة أيضا
يكون قد اجتمع كل من عثمان وأمينة ومحمد والد سليمان الموكل فى بهارام المذكورة وانفرد
عثمان بكون أبيه سليمان بن ابراهيم وانفرد محمد والد سليمان الموكل وأمينة بكون أبيهما
قاسم بن عبد الله فعلى هذا يكون سليمان بن محمد المذكور ابن أخ شقيق لأمينة فكيف
على فرض موتها أولا قبل أخيها الامها عثمان يقال انحصار ارثها فى أخيها الامها لا وارث
لها سواء مع وجود سليمان بن محمد الموكل وهو ابن أخ شقيق فعلى فرض صحة ذلك يكون
لعثمان من تركه أمينة السدس فرضا لكونه أخا لام والباقي لابن أخيها العاصب
المذكور تعصيا فتناقض كلامه أيضا من هذه الجهة والله تعالى أعلم بالصواب
(سئل) من قاضى رشيد بافاد فى جادى الثانية سنة ٩٦٦ شرعا على ظاهر ما أجيب به من
هذا الطرف لمحافظة وشيد فى ٢٦ جادى الاولى سنة ٩٦٦ السابق قيده فى كتاب القضاء من
هذه الفتاوى بهذا التاريخ مضى ونها من ضمن ما توضح بافاد حضر تكم ان سليمان محمد
المذكور ابطال القضاء له بكونه ابن أخ شقيق لعثمان أفا المذكور باقراره وكيله على
فرض ثبوت وكالته عنه فيما ذكر بكونه ابن أخ لام لعثمان المذكور وروحيث لم يثبت
توكيل الوكيل المذكور شرعا فيما ذكر قبل المرافعة الثانية التى لم تصح بل فقط حضر
شاهدى التوكيل المذكورين فى المرافعة الثانية المذكورة ولم يقض بشهادتهما فهل
اذا طلب سليمان المذكور ما يخصه وهو الربع على كونه ابن أخ شقيق بمقتضى المرافعة
الاولى المذكورة يجب لذلك ولا يكون ما توضح بالمخاطبات ومضبطة المجلس من أنه ابن
أخ لام مانعا من ذلك حيث لم يثبت شرعا بالحق كمة أم كيف الحال (أجاب) لا يخفى ان
الجارى بحسب الرسوم المعتادة الآن فى شان تسليم استحقاق من يكون غائبا عن قطر
مورثه حين موت المورث ثم يأتى من الجهة التى كان غائبا فيها المطلب الميراث ان يحضر

معه حجة تتضمن ثبوت نسبته وارثه وبيان جهة الارث من الموت وسليمان المذكور
 قد احضر حجة ومضبطة متضمنتين انه ابن اخ لام ونازع بمقتضاها ما موجود في أوراق
 هذه القضية أيضا مما هو منسوب لحضر تكم وحضرة مفتي الشريعة ما يفيد اقراره بأنه ابن
 اخ لام بالنسبة لعثمان اغا المتوفى الواقع النزاع في تركته وان امينة أخت شقيقة
 عثمان اغا المذكور وكذا الدعوى التي نظرت في مجلس ابتدائي اسكندرية تتضمن
 اقراره بأنه ابن اخ لام حيث انتهى للجلس المذكور بذلك بمطابقة الحجة والمضبطة اللتين
 احضرهما معه من خارج القطر وان كان تاريخهما متأخر عن تاريخ الحكم الصادر من
 حضر تكم بوفاته عثمان اغا عن ورثته وهما زوجته خديجة وأخته شقيقة أمينة وابن
 أخيه شقيقة سليمان المنازع الآن ثم ادعى حضرة الشيخ عبيد الفتاح الجارم لدى
 حضر تكم بوكالته عن سليمان المذكور في الدعوى والخصومة والاقرار وغيره الو كالة
 العامة التي شهد بها الشاهدان عليه على هذا الوجه لدى حضر تكم في وجه الخصم بعد
 الدعوى وان لم يحكم بالو كالة المذكورة من حضر تكم للاستنباه الماصل فان حصل ذلك
 في الواقع ونفس الامر يكون ذلك مانعا من اجابته لما يخصه وهو الربع على كونه ابن اخ
 شقيق بمقتضى المرافعة الاولى حيث تحقق ما ذكرنا لم يحكم بالو كالة المذكورة من
 حضر تكم سابقة لما لوقطع النظر عن ذلك جميعه ولم يتحقق شيء منه ماعدا الثبوت والحكم
 الاول الصادر من حضر تكم فانه يستحق الربع من هذه التركة حيث لا مانع والله تعالى
 أعلم (سئل) من طرف نائب محكمة سيوط بافادة منه الى المديرية ومنها الى ضبطية مصر
 بقصد ارساله لهذا الطرف لاعطاء الجواب للعمل بمقتضاه ومن الضبطية اُرسل بافادة لهذا
 الطرف في ٢٠ شوال سنة ٩٦ وصورة السؤال المذكور في رجل اقر لدى
 القاضي انه باع لفلان منزلا محدودا بثمن معلوم قبضه منها واقرت المرأة ان المنزل المبتاع
 لها الى ابنها فلان وان الثمن من ماله وكتب القاضي بذلك حجة سجلها بسجله المحفوظ
 كتب في صدرها اقرار الرجل ببيع المنزل للمرأة بثمن كذا قبضه منها وكتب في عجزها
 اقرار المرأة بان المنزل المبتاع لها الى ابنها فلان المرقوم وان الثمن من ماله ثم ماتت المرأة
 بعد مدة عن ابنها المذكور وعن ابن مفقود وبنتين وقد تخرب المنزل فسد الابن المشتري له
 بابه واغلاقه وبعد مدة اراد فقحه لاصلاحه فبين ان رجلا من جيرانه نقب حائطه وفتح له
 نقبا من ظهره في منزله وصار ينتفع به ولما عارضه زعم ان البنتين باعنا ثلثه الى ابن
 احدهما بنساء على انه تركه عن أمهما والابن باعه له ولما علم الابن المشتري له بذلك
 تنازع معه لدى القاضي مدعيان شراء والدته للمنزل كان بامر واستشهد على ذلك بالحجة
 المذكورة فهل يعمل بها حيث كان للحجة رسوم في السجل المصان ويكون اقرار أمه بان
 المنزل المبتاع لها الى ابنها فلان وان الثمن من ماله اقرارا بانها اشترته له بامر ويقبل قول
 الابن في ذلك شرعا أم لا - دونا (اجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والنكول

فلا يعمل بالخط ولا يعمل عليه في اثبات الحق شرعاً ولو كان حجة مسجلة الا فيما استثنى
ولست تلك الحجة في هذا الموضوع المفهوم من السؤال المذكور من قبيل ما دون
بلائحة القضاء فتتظر هذه المادة بالوجه الشرعي بين المتنازعين ويعول فيها على الاثبات
بالبينة أو الاقرار أو النكول ممن يطلب منه ذلك شرعاً طبق دعواه بعد تصحيحها والله
تعالى أعلم (سئل) بإفادة من محافظة رشيد في ١٧ ربيع الثاني سنة ٩٧ مضمونها
منظور بهذا الطرف قضية تدعى زوينة الحصرية الناطرة على وقف صاري عمر
الاسكندراني على ورثة محمد الحوشي باراض ونخيل سبقت الفتوى فيهما من حضرة مفتي
افندي الاوقاف وحيث ان المدعي عليه طلب اقناعه باحد وجهين اما عقد مجاس
علمي بالمحافظة لتتظرف فيه القضية أو الاستفتاء فيهما من حضرة تكو قد صارت تلاوتها
بمجلس علمي واعطى عنها قول باستصواب عرض القضية المذكورة على حضرة تكو
للتظرف فيها لانها مجردة عن الترافع الشرعي من الجهتين فنؤمل النظر فيها وورود الافادة
بما يرى لمحم موجبات الشكوى وتظلم الطرفين (وصورة فتوى مفتي الاوقاف)
حيث انتهت مدة الاجارة الى محمد الحوشي سنة ١٢٨١ صار لاحقاً للورثة في الارض
وعليه بمأجر المثل من سنة ٢٨٢ وكذا النخيل الموجود فيها حق الوقف ما عدا الست
نخلات الخارجة بنفسها ان اثبتها الورثة بالوجه الشرعي انفسهم ويلزمهم أيضاً قيمة ثمر
النخيل تعاق الوقف المرقوم للمستحقين وتنزع الارض منهم بجهة الوقف ان لم يثبتوا
استحقاقهم القرار بالوجه الشرعي أو لم يرتضوا بدفع أجر مثل الارض للوقف ولا اعتبار
بدعواهم المالك مادامت حجتهم شاهدة بالاستتجار كما انه مادام بكتاب الوقف ان النظر
للا رشيد فلا يصح لقول المستحقين في عدم تراضيه على احدهم بل لحضرة قاضي
الجهة تعيين الارشد بالبينة كشرط الواقف اما ارض المنشئ المستأجر للبري مادامت من
أرض الوقف واستيلاء أجرته بعرفة محمد الحوشي كان بوكالته عن محمد الاسكندراني
الناظر وورثته استولاهما من بعده فتجبري محاسبتهم على ما استولوه وتحصيله منهم وضمه
أيضاً لجهة الوقف (أجاب) حيث فهم مما اشتملت عليه أوراق هذه المادة انكار
وكليل بعض ورثة محمد الحوشي ما يدعي وقفه من قبل صاري عمر الاسكندراني مع
دعواه المالك فيما ذكر لموكلته ومن يشاركها بالارث عن مورثهم فلا يمكن شرعاً مع
تحقق وضع يدهم وتصرفهم في المتنازع فيه الزامهم والحال هذه بما تضمنه جواب حضرة
مفتي الاوقاف بمجرد افادة حضرة القاضي فهم ذلك من قيودات المحكمة ولم توجد به حجج
شرعية مع انكار الوكيل المذكور جميع ما ذكر بدون تحقق ما يقتضي ذلك بطريق
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من ضبطية مصرفي ٢٨ شوال سنة ٩٧ مضمونها
قد وردت مكاتبة المالية بناء على الوارد لها من محافظة مصوع وسوا كن في شأن مسألة
ديون ومتركات المرحوم الشيخ آدم محمد بركوي من أهالي مصوع المتوفي سنة ٨٨

٢٣ ١١٩٧
مطالب لا ينزع شيء
عن في يده لجهة الوقف
بمجرد افادة القاضي
بفهم ذلك الوقف من
قيودات المحكمة
وانكار واضح اليد

وايضاح ما حصل من الاختلاف في الاحكام الشرعية التي وقعت فيها من قاضي تلك
الجهة تارة بعدم جواز بيع املاك المتوفى من عقارات وغيرها اسداد الديون المطلوبة
منه كسابقه وهو ما كان حكم به من القاضي السلف وأخرى بجواز ذلك ولهذا اطلب
الورثة استئناف القضية بأعادة النظر فيها شرعا ومردوبا احالتها على حضرة مفتي
الاحكام ولهذا ذكر بافادته المالية انه لا تضاح عدم وجود مفات بالاحكام الآن تروم
المالية احالة ذلك على حضرة مفتي الضبطية وحيث ان هذا مما ينظر فيه بطرف
سيادتكم لزم شرحه والاوراق مرسلة الامل بعد الاحاطة بما في ذلك نكرم بالافادة
(أجاب) مما تحرر في هذه الاوراق ظهر ان الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه
القضية انه ان ثبتت وكالة ابي الميت الاول بالخصوص من عني ورثته جميعهم وهم
بالقون مكلفون وكالة عامة وانه صدق جميع ارباب الديون على ما يدعونه من الدين
بذمة المورث الاول المذکور عند القاضي لا يكون لباقي الورثة معارضة ارباب الديون
في استيلائهم ما يستحقونه في تركته من ديونهم الثابتة باقرار الوكيل العام المذکور بل
تقسم تركته بين غرمائه كل منهم بقدر دينه وان لم تثبت الوكالة على هذا الوجه فنأقر له
الورثة بدينه يعامل بموجب اقرارهم ويكلف الباقي اثبات دينه بالوجه الشرعي كاقامة
اليمين العادلة واليمين وعلى فرض عدم تحقق الوكالة المذکور فليس لوارث أبي الميت
الاول معارضة من قبض دينه منه وأداه اليه باختياره لان دفع بعض الورثة دين
مورثه باختياره بمنزلة القضاء عليه به في حق نفسه والاعلام الموجود في الاوراق المحرر
بثبوت دين محمد بك الشناوي ليس صحيحا شرعا لعدم استيفائه وعدم تحليف اليمين بعد
اقامة اليمين الذي هو شرط في القضاء بالدين على الميت الا انه فهم من بعض الاوراق أن
شخصين من ورثة احدي الزوجتين مصداقان على هذا الدين بخصوصه فنأحقق
تصديقه من الورثة بهذا الدين أو غيره يعامل بموجب اقراره في حق نفسه بقدر حصته
من التركة على ما عليه العمل فيقتضي اعادة الاوراق لمحل الواقعة للنظر في هذه المادة
والاجراء فيها على ما يتحقق حسبما تقتضيه الامور الشرعية اذ لم يوجد في هذه الاوراق
اعلامات شرعية يتضح منها تفصيل الامر وحقيقته والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي
مديرية المنوفية بافادته في ٢٢ ربيع الاول سنة ٩٨ مضمونها ان شخصا يسمى
محمد احشادا واخته يدعيان دينا على تركة المرحوم علي حشاد وفي يوم وفاته لم يحصل
الاشهاد لهما بالدين المذکور ولما صار حصر تركته بهذا الطرف بناء على شكوى جدة
ابنته القاصرة تقدم كشف من المدعين المذکورين وغيرهما لهما من الدين على
المتوفى قبل مضي سنة من تاريخ وفاته الى تقديم الكشف المذکور لكنهم لم يحضروا ولم
يدعوا دعوى شرعية على احد من ورثة المتوفى البالغ حتى مضى على ذلك سنة وزيادة
ولكون أطيان المتوفى الخراجية تحت أيديهم بطريق الرهن من المتوفى حال حياته ولم

ينقل تكليفها عليهم ولم تكن سندات الرهن التي تحت أيديهم مسجلة بمحكمة من المحاكم الشرعية أرادت المديرية تزعمها من أيديهم بناء على تقصيرهم في المطالبة بأيديهم بالوجه الشرعي والسياسي في ظرف سنة من تاريخ وفاة المتوفى ولعدم اعتبار الرهن المذكور بمقتضى لائحة الاطيان والاوامر الصادرة عن ذلك وقرار المجلس الخصوصي الصادر عليه الامر في محرم سنة ١٢٩١ بعدم سماع دعوى الدين والميراث على اى تركة من التركات بعد مضي سنة تضرروا من ذلك وعرض كل من محمد حشاد وأخته الى نظارة الحفانية بالتظلم من معاملتهما بمقتضى القرار المذكور وانه قد انفي وجاءت بعده لائحة المحاكم الشرعية مصرحة بسماع الدعوى الى خمس عشرة سنة فيماعداد الارث والوقف والتمس التصرح بسماع الدعوى منهم على مقتضى اللائحة فصدر على عرضهما امر سعادة ناظرهما في ١٠ رمضان سنة ٩٧ لهذا الطرف بإجراء مقتضى الاصول واللائحة ولاشتباه الامر عايناه في سماع وعدم سماع هذه الدعوى قد تشاورنا مع حضرة مفتي المديرية في ذلك وسألناه عن الاطلاق الوارد في البند الرابع عشر من لائحة المحاكم هل هو اطلاق عام يشمل سائر الدعاوى السابقة على اللائحة الداخلة في احكام القرار أم لا فاجاب بان هذا الاطلاق شامل لما اذا كانت الدعوى على تركة أو غيرها يدين أو عين بسبب سابق على اللائحة أو متأخر كان مشهودا به يوم الوفاة أو لا وان الدعوى على أى حالة من هذه الاحوال تسمع الآن شرعا ما لم يكن مضي عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من المرافعة وعدم العذر الشرعي الا في الارث والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعي كما هو نص البند المذكور وحينئذ تسمع الدعوى في واقعة الحال من كل من محمد حشاد وأخته بالدين المرقوم على تركة على حشاد حيث لم يكن مضي عليها خمس عشرة سنة وان لم يكن مشهودا به يوم الوفاة هذا وبعرض تفصيل ما ذكر على نظارة الحفانية بناء على شكوى جدة بنت المتوفى صدر امرها في ٢٨ ص سنة ٩٨ بان لائحة المحاكم الشرعية لم تكن ناسخة لقرار الخصوصي السابق صدوره عن مواد الديون المدعى بها على التركات ولم تذكريوم الوفاة والمحاكم الشرعية من قبل صدور اللائحة كانت مختصة برؤية مثل هذه المسئلة بقيد سبق نظرها سياسية وحينئذ يتبع القرار وباعادة الاستفهام من حضرة المفتي أجاب بانه اذا كان عندنا شبهة في ذلك نبيديها الى نظارة الحفانية ونطلب منها الافادة عنها وان كانت نظارة الحفانية هي العموم للمعاهكم الشرعية لكن حيث ورد في اللائحة ان ما يستشكل على المحاكم الشرعية يرجع فيه الى فضيلتكم عن لنا أن نخاطب سعادتكم قبل العرض لنظارة الحفانية ثانيا فنقول ان مقتضى القرار المشار اليه ان ما يحصل من التداعي بدين أو ميراث على أى تركة من التركات وكانت الدعوى به قبل مضي سنة من تاريخ وفاة المتوفى ولم تشهد به الشهود يوم الوفاة فهذا مع

سماع التداعي فيه يكون تحقيقه أولاً بالطريق السياسى ثم يسمع بعد ذلك شرعاً
بالكيفية الموضحة بالقرار وان ما يسمع من ذلك شرعاً خاص بما شهدت به الشهود يوم الوفاة
وكانت الدعوى به قبل مضي السنة وانه اذا مضت السنة المحددة للسماع ولم تحصل
المطالبة ممن يكون موجوداً في جهة الوفاة متمكناً من الدعوى لا تسمع دعواه مطلقاً
سواء شهدت بها الشهود أم لا ثم انه قد ورد في لائحة المحاكم الشرعية الصادر عليها الامر
بالاجراء والعمل بموجبها انها نسخة لما قبلها من اللوائح والاوامر والمنشورات المتعلقة
بالمحاكم المباشرة لمافيها فترجى من سيادتكم الافادة عن الاطلاق الوارد فيها بالسماع
هل يشمل القضايا التي افادها حضرة مفتى المديرية ام لا الى آخره (اجاب) وردت افادة
حضرتكم بها ترغيبون الافادة من هذا الطرف عن نسخ لائحة المحاكم الشرعية التجارية
بها العمل الآن لحكم القرار الصادر عليه الامر في محرم سنة ١٢٩١ المذكور بافادة
حضرتكم انه متضمن ان ما يحصل من التداعي بدين أو ميراث على أى تركة من
التركات وكانت الدعوى به قبل مضي سنة من تاريخ وفاة المتوفى ولم تشهد به الشهود
يوم الوفاة فهذا مع سماع التداعي فيه يكون تحقيقه أولاً بالطريق السياسى ثم يسمع بعد
ذلك شرعاً بالكيفية الموضحة بالقرار وان ما يسمع من ذلك شرعاً خاص بما شهدت به
الشهود يوم الوفاة وكانت الدعوى به قبل مضي السنة وانه اذا مضت السنة المحددة
للسماع ولم تحصل المطالبة ممن يكون موجوداً في جهة الوفاة متمكناً من الدعوى لا تسمع
دعواه مطلقاً سواء شهدت بها الشهود أم لا والمذكور لهذا الطرف ان لائحة المحاكم
المذكورة المصرح فيها باتهامات تكون ناسخة لما تمهدهم عليها من اللوائح والاوامر
والمنشورات المتعلقة بجميع اجراءات المحاكم الشرعية المناقضة لما بين هذه اللائحة
تنسخ حكم هذا القرار بالنظر لاجراءات المحاكم الشرعية في دعاوى الديون والموارث
التي لم تمض عليها المدة الممنوعة بمضيها للقضاء من سماعها حسب المدين بنسبة أربعة عشر
من اللائحة المذكورة حيث صرح في بنده ثلاث وخمسين من هذه اللائحة باختصاص
المحاكم الشرعية بالنظر والمحكم في كافة المواد الشرعية قد دخل في منطوق هذا العموم
مع مراعاة منع القضاء المصرح به في بنده أربعة عشر المذكور دعاوى الديون والموارث
في التركات التي لم تمض عليها المدة المقتضية لمنع من السماع في ذلك البند ولوزادت المدة
عن سنة من تاريخ الوفاة وان لم يذكر ما يدعى به من ذلك يوم الوفاة فصارت هذه اللائحة
بعموم منطوقها مناقضة لهذا القرار من حيث المنع من السماع في ذلك فتكون ناسخة
له هذا وقد صارت المذكرة في هذا الخصوص من هذا الطرف شهاها مع نظارة الحفانية
وسيجرى اللازم بمعرفة في ذلك فن طرف حضرتكم يجرى الاستفهام من النظارة
المشار اليها عند الاقتضاء والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مديرية سيوط في ٨ رجب
سنة ٩٨ عما يرغب الاستفهام عنه حضرة مفتى المديرية فيما حكم به أحد القضاة على

١٥
١٢٩٨
مطلب في نسخ لائحة
المحاكم الشرعية لما
سبقها من اللوائح
والاوامر والمنشورات
المباشرة لمافيها حسب
نص فيها

سنة

رجب

مدين يدين شرعا بحضور وارثه بافادة المفتي في الساريج المذكور خطا بالمدبر وهي التي
 نبذية لسهادة تصكم انه بتفتيش عملية بعض قضاة المدبرية وجد فيها ان شخصاً ادعى على
 وارث ميت ديناً وأثبتته شرعاً وحكم القاضي على الميت بحضور وارثه مع ان المصريح به
 في حواشي الدر المختار عند قوله ولا يقضى على غائب ولاله وفي جامع الفصولين ونور
 العين والفتاوى الخانية والفتاوى الانقروية وغيرهما من كتب المذهب انه يقضى على
 الوارث بينة قامت على مورثه حتى قالوا اذا كان الوارث غائباً غيبة منقطعة ينصب
 القاضي وكيلاً لطلب الخصم ويحكم عليه ويكون مائة صاحب الدر المختار في مسألة
 القضاء على الغائب من أن القاضي يحكم على الميت بحضور وصيه وعلى الموكل بحضور
 وكيله الى آخر ما ذكره مختصاً بما ذكره في هذا الموضوع وحيث حصل عندنا اشتباه في ذلك
 والعلم امانة في اعناق العلماء وبند ٢٢ من لأئحة القضاء يقتضي انه اذا اشتبه امر على
 المفتي فحين ذاك يتحرر بطلب الاقتضاء عما صار الاشتباه فيه من حضرة مفتي افندي السادة
 الحنفية وبمقتضى ما تصدر به فتواه يكون العمل فالزم العرض لسهادة تكم تؤمل عرض هذا
 على حضرة استاذنا شيخ الاسلام بالجامع الازهر ومفتي الديار المصرية وبما تصدر به افادته
 يكون العمل (اجاب) الذي يظهر ان قضاء القاضي بالدين على الميت بحضرة وارثه بعد
 استيفاء ما يلزم لهجة الحكم شرعاً صحيح كالقضاء على الوارث لافرق بينهما في العلة اذ
 القضاء في الحقيقة فيما يتعاق بالميت انما هو وليت أو عليه بحضور نائبه الذي هو الوارث
 أو الوصي والمزمن من القاضي ظاهر اهو النائب المذكور فلو قضى على الميت بحضرة
 وارثه أو على الوارث اى من حيث كونه نائباً عن الميت صح ويشهد الاول قولهم كافي
 الدر ولا يقضى على غائب ولاله الا بحضور نائبه أى من يقوم مقامه حقيقة كوكيل له
 ووصيه ومتولى الوقف افاد بالاستثناء ان القاضي انما يحكم على الغائب والميت لا على
 الوكيل والوصي فيكتب في السجل انه حكم على الميت وعلى الغائب بحضرة وكيله
 وبحضرة وصيه جامع الفصولين وافاد بالكاف عدم المحصر فان أحد الورثة كذلك
 ينتصب خصماً عن الباقي الى آخره انتهى اى في مال الميت أو عليه فالوارث قائم مقام
 الميت الذي هو غائب عن المجلس ادخلته الكاف فتقتضى العبارة انه يقضى على الميت
 بحضوره كالوصي والوكيل كما ان قولهم انه يقضى على الوارث بينة قامت على مورثه
 وعلى الوكيل بينة قامت على موكله وبالعكس يفيد انه يقضى على الوارث والوكيل وان
 كان موضوع هذه العبارة ان البينة قامت على المورث بحضوره ثم مات وحضر وارثه
 او قامت على الموكل فغاب وحضر وكيله أو بالعكس فانه حينئذ لا يحتاج لاعادة البينة
 سواء كان قبل التعديل أو بعده بل يقضى بتلك البينة على الذي حضر من وارث أو وكيل
 أو موكل وقد ذكر محشى الدر العلامة عبد الحليم بن محمد المعروف بانحى زاده انه لافرق
 بين الحكم على الاصيل أو من قام مقامه في المال يعنى ان القضاء على الاصيل الذي تعلق

١٢٩٨

١٥

مطلب القضاء على الميت
 بحضرة وارثه بعد
 استيفاء اللازم صحيح
 كالقضاء على الوارث

مطلب يكتب في السجل
 انه حكم على الغائب أو
 الميت بحضور وكيله
 أو وصيه

مطلب يقضى على
 الوارث بينة قامت
 على مورثه وعلى الوكيل
 بينة قامت على الموكل
 وبالعكس

مطلب القضاء على أحد
الورثة قضاء على الميت

مطلب المقضى له وعليه
انما هو الميت في الحقيقة

به القضاء في الحقيقة ونفس الامر كالميت بحضور وارثه أو وصيه والقضاء على من قام
مقامه كالوارث والوصي من حيث كونه نائباً عن الاصيل على حد سواء وفي فتاوى
مؤيد زاده عن الصغرى ادعى على ميت ديناً فاحضر أحد الورثة وبرهن بالقضاء عليه
قضاء على الميت انتهى فيفيد صحة كل وان القضاء على الميت هو الاصل وعجالة محشى
الدرر المذكور نصها قوله لا بحضور نائبه حقيقة ظاهر المتن ان القضاء قضاء على
العائب أو الميت لا على الوكيل أو الوصي وقد صرح به في جامع الفصولين حيث قال
ويكتب في السجل انه حكم على الغائب أو الميت بحضرة وكيله أو وصيه وقوله في الشرح
فيذهب الحاضر خصماً عن الغائب الى آخره يعني به قول الشارح وبصير القضاء عليه
كالقضاء على الغائب الى آخره ظاهره ان القضاء على الحاضر فيه كون القضاء عليه كقضاء
على الغائب وقد صرح الخجندی في فوائد به حيث قال فامت بينة على وكيل فغاب وحضر
موكله وبالعكس او على مورث فامتن وحضر وارثه أو على وارث فغاب وحضر وارث آخر يقضى
على الذي حضر بتلك البينة وسيصرح المصنف في آخر التحكيم هكذا أقول لا فرق بينهما في
المآل ولا فرق لاحدهما دون الآخر تدبر كما لا يخفى انتهى فلا يظهر ان كون القاضي
يحكم على الميت بحضور وصيه وعلى الموكل بحضور وكيله محتصاً بما ذكر بل يقال نظيره في
الوارث وقد علمت صحة القضاء على الوارث أيضاً ويدل لما قلنا من أن القضاء في الحقيقة
فيما يتعلق بالميت انما هو للميت أو عليه الى آخره ما ذكره في الهندية قبيل باب الحبس
والملازمة بعد كلام بقوله لان أحد الورثة ينتصب خصماً عن الباقي فيما يستحق له وعليه
ديناً كان أو عيناً لان المقضى له وعليه انما هو الميت في الحقيقة وواحد من الورثة يصلح
خليفة عنه في ذلك انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم هذا وبناءً حضرة مفتي مدبريه سيوط
الاحالة على هذا الطرف فيما ذكرنا لاشتباه حضرة عند تفتيش عملية هذا القاضي الذي
صدر منه هذا الحكم على بند ٢٢ من لائحة القضاة الذي موضوعه انه عند اشتباه القاضي
في حكم من الاحكام الشرعية في حال نظر الدعوى قبل الحكم فعليه ان يستقضى من مفتي
المديرية فان كان مع ذلك اشتبه الامر عليه بعد فتواه أو اشتبه الامر على المفتي نفسه في ذلك
فيستقضى من مفتي مصر غير مناسب لاختلاف الموضوع والله تعالى أعلم (مثل) بافادة من
نظارة المحقانية في ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ مضمونها بعد الاطاعة بما اشتملت عليه
افادة قاضي آفندي الاسماعيليه والعرض المرفوع معها المتضمنة امتناع القاضي
الموالياه من سماع دعوى ابراهيم منتصر بحقوق له طرف المرحوم حسين أغا رسول
بالنسبة لما تراهى له من عدم استفتاء الاعلام الشرعي الصادر من محكمة بور سعيد
بتوريث المرأة فبيده التوفى المذكور تؤمل التسليم بالا فادة عما اذا كان يسوغ للقاضي
عدم سماع دعوى المدعي بالدين على الوارث الحاضر لم تثبت وراثته شرعاً والتوفى أم
كيف (أجاب) وردت افادة سعادتك المرغوب بها الافادة من هذا الطرف عما اذا كان

يسوغ للقاضي عدم سماع دعوى المدعي بالدين على الوارث الحاضر ما لم تثبت وراثته شرعاً للمتوفى وذلك نظر المأفاد من حضرة قاضي أفندي الاسماعيلية في افادته بان الاعلام المحرر بوراثة زوجة المتوفى التي يريد المدعي بالدين المطلوب من المتوفى اثبات دينه عليها غير مستوفى وليس محكوماً فيه بوراثة هذه الزوجة والذي يقتضيه الحكم الشرعي انه لا يتوقف سماع دعوى بدين على ميت اذا احضر المدعي شخصاً يدعي انه أحد ورثته وانه توفي عنه وعن غيره مثلاً وادعى بدينه المطلوب له من المتوفى على الذي احضره وصحح دعواه على كون ذلك المدعي عليه محكوماً بوراثة قبل ذلك بل لو ادعى رب الدين بذلك على الوارث الذي احضره فلا يخلو ما ان يقر هذا الوارث بالموت والوراثة أو ينكر فان أقرب ذلك سأل القاضي عن دعوى الرجل على المورث بالدين فان أقر به يستوفيه من نصيبه من التركة وقيل يستوفى منه قدر ما يخصه في الدين ولو أنكر وأقام المدعي بيته على ذلك قبلت بيته وقضى بالدين ويستوفى الدين من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث ثم انما يقضى القاضي بالدين في تركة الميت بهذه البينة بعد تحليف بمن الاستظهار ولو أنكر الموت والوراثة يكلف المدعي اثبات ما أنكره من ذلك حتى يكون خصماً هذا ما يفهم من كتب المذهب والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محكمة مصر الكبرى الشرعية بتاريخ ٢٠ جاسنة ١٣٠٠ مضمونها فيما تقدم ورددنا افادة من ديوان عموم الاوقاف تاريخها ١٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ بالنظر شرعاً في دعوى عتيقات المرحوم خورشيد باشا محافظ نجر اسكندرية سابقاً على زينب دلبر بشأن حقوقهن في ربيع الاطيان الموقوفة من قبل معتقهن المشار اليه وما فعلته المذكرة من الامور المتغيرة لشرط الواقف الموجبة لعزلها من النظر على الوقف المرقوم وادان ذلك عينت شخصاً يقال له شعبان أفندي محمداً كيلاً عنها واذن للشيخ محمد عبد المنعم الجرجاوى بالخصومة وحصلت المرافعة فيهما من الطرفين بشأن ما فعلته الناظرة المذكرة كورة مما يخالف شرط الواقف وفي الاثناء عزل نفسه الوكيل المدكور وودعت هي بتوكيل خلافة ثم سافرت الى اسكندرية وتكررت المكاتبة بطلبها هي أو وكيل عنها لاتمام القضية فما كانت تحضر ولا تمتثل لتعيين الوكيل بل طلبت احالة النظر في هذه المادة على محكمة اسكندرية وتصادف ورود افادة أخرى من ديوان الاوقاف بتاريخ سادس ربيع الاول سنة ١٣٠٠ ومعها عرض مقدم من عتيقات الواقف الموأله يتضمن ان الواقف شرط النظر على وفه هذا المن تكون أكبر جاهها ورشيده منهن وان زينب دلبر وضعت يدها عليه مجاناً وتصرفت فيه بالاجارة وأضرت به وبصالحهن مع ان الأكبر جاهها ورشيده عن كافة الموقوف عليهم هي فردون احداً من ولا يرغبن ناظرة سواها وبتنسيق تعيينها في النظر وأشير في الافادة المحكي عنها الى انه متى تحقق ذلك شرعاً يتحرر لها التقرير بالنظر على الوقف المذكور وان كانت زينب المرقومة غائبة وليكونها

مطلب في كيفية ما يصير
اجراؤه لو احضر غريم
الميت رجلاً يدعي انه
وارث الميت وان له عليه
كذا

متصرف في الوقف المذكور قد كان تحرر المحافظة اسكندرية باعلانها بذلك وتفهمها بانها
ان لم تحضر للحكمة أو ترسل وكيلها عنها حتى اذا كان لها أقوال في هذا الشأن تبديها
في المجلس الشرعي وحضرت فريدون أو وكيلها ينظر في ذلك ويجري ما تقتضيه الأصول
الشرعية بدون التفات لحضور بنب المذ كورة فوردت افادة من المحافظة ومعهما
مكاتبة واردة لها من زينب المرقومة بمضمون انها ناظرة على الوقف المذكور بشرط
الواقف لكونها زوجته وتعملت في المحضور باقامتها بشعر اسكندرية وانها هي المدعي
عليها ولا تحجة اجراءات المحاكم الشرعية مقر فيها سماع الدعوى بالمحكمة المقيمة
بداثرها المدعي عليه الى ان طابن الاستفتاء عن هذه المسئلة من سيادتكم وانه متى
صدرت الفتوى بالزامها بالتوجه ترسل لها الاوراق الموجودة بيدى ان الاوقاف لتحضر
من يقبل التوكيل وبعد اطلاعه عليها والقوى فيها ينيوب عنها في المرافعة بالمحكمة
المختصة بذلك ثم وردت افادة من المحافظة أيضا بتاريخ ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٠٠
ومعهما عرض مقدم لها من اقبال در بل احدى العتيقات المذكورات بانها لا ترغب
اقامة ناظرة خلاف زينب دلبر المرقومة لانه لا يصلح للنظر على الوقف المذكور وسواها وان
العرض المقدم منها ومن رفيقاتها لديوان الاوقاف بطلب ناظرة بدلا عن زينب
المذ كورة لا تقر عليه لكونه مبني على الاغراء والاتحاد مع شخص يدعي الحاج عثمان
عبد الله الوكيل ورغبت المحافظة النظر في هذا وما سلف ذكره ولما لم يكن هذا مانعا من
سماع دعوى فريدون المذكور وانه لا يتوقف سماعها على حضور زينب المرقومة
لكونها في هذه الحالة غير مدعية ولا مدعي عليها وان الواقف لم يشترط النظر للزوجة كما
قيل منها بل شرطه لا كبرى جاها والارشاد من الموقوف عليهم وان المراد من طلبها انه
اذا كان لها أقوال في هذا الشأن تبديها في المجلس الشرعي كتب للمحافظة في ١٨
ربيع الثاني سنة تاريخه تفهم زينب المذ كورة بذلك وبانه قد تحدد لها ميعاد ثلاثون
يوما من ذلك التاريخ واذ امضى الميعاد المرقوم ولم تحضر هي ولا وكيل عنها يجري
ما يقتضي لرؤية هذه القضية والفصل فيها بما يقتضيه المنهج الشرعي وان يصير
تفهمها أيضا بان الدعوى الاولى التي كانت فيها بصفة مدعي عليها كانت رؤيتها منذ
اقامتها بمصر وحصلت المرافعة فيها مع وكيلها كما سلف الذكر وانه من الضروري
حضورها أو حضور وكيل عنها لتميمها وان نص اللائحة المتعلقة بها انما هو عن
المرافعات التي لم يسبق نظرها لافيما تنظر بحضور الطرفين ومقتضى تميمه وما ورد من
المحافظة علم انه كتب من المحافظة لمحضره موسى بك ناظر ترسانة اسكندرية الذي هو زوج
المذ كورة بتفهمها بذلك والآن وردت افادة أخرى ومعهما اجابه من زينب المرقومة
بالاصرار على ما أبدته بافادتها الاولى وانها لا تحول عنها ولا تقبل الميعاد الذي تحدد للنظر
الدعوى قبل اطلاعها على أوقافها وانها لم تزل تطلب احالة المسألة على سعادتك وان

المحافظة تخبرت مع حضرة مفتی أفندی اسکندریة عن ذلك وحضرته أفادها بموافقة
 اطاعتها على سيادتكم كطلب زينب المذكورة فبناء عليه اقتضى تحريره لسعادتكم
 والاوراق المتعلقة بهذه المخبرات قادمة لصوب عنایتكم لتشریفها بالمطالعة وما يترأى
 لسعادتكم في هذه المسئلة يكرم بالافادة عنه لاجراء ما يقتضى (أجاب) وردت مكاتبة
 فضيلتكم ومأمورها من الاوراق وما فيها علم ويرام الافادة بما يترأى بهذا الطرف في هذه
 المسألة وحيث انه ترأى للمحكمة الكبرى الشرعية ان مادة نظر الدعوى من المأذون
 بالخصوصية من قبل فضيلتكم الصادرة في شأن ما نسب الى زينب من المخالفات المقتضية
 للعزل السابق نظرها بالمحكمة المذكورة في وجه من وكلته المدعى عليها المذكورة عنها
 في الخصومة منذ اقامتها بهر وبعد حصول المرافعة في ذلك عزل نفسه الوكيل المذکور
 ووعدت هي بتوكيل خلافه ثم سافرت الى اسکندریة وان من الضروري حضورها او
 وكيل عنها التميميها وان نص اللائحة المتعلقة بها انما هو في شأن المرافعات التي لم يسبق
 نظرها لافيما نظر بحضور الطرفين حال اقامتهما بمرکز المحكمة المنظورة فيها الدعوى
 ومقتضى تميمها فهو في محله فعند اعادة تميم هذه الخصومة بطرف فضيلتكم لا يرى
 هناك مانع من تسليفها او وكيل عنها بالحضور من أجل ذلك اما نظر الدعوى الثانية
 المتعلقة باستحقاق النظر على هذا الوقف طبق شرط الواقف في وجه خصم شرعى على
 وجه ما توضح بافادة فضيلتكم المذكورة وانه لا يتوقف سماعها على حضور زينب
 المذكورة لكونها في هذه الحالة غير مدعية ولا مدعى عليها فذلك شئ آخر وبذا الرمت
 الافادة واذا ترأى لفضيلتكم اخطارها بما ذكره من اخرى لقطع الاعذار
 وزيادة الحرص على صيانة الحقوق فكل ما يوافق يجرى به العمل والله تعالى أعلم
 (سئل) بافادة من فاضل مديرية المنوفية في ١٩ ش سنة ١٣٠٠ مضمونها مرسل لمحضرتكم
 الاعلام المرفوق طى هذا المتضمن دعوى المرأة اسامى بنت رسلان البدوى
 زوجة المرحوم أحمد حبيب من أهالى سرمهوس على على التجار من منشأة بخانى وحكم
 بمنع المدعية من دعواها المذكورة في الاعلام لعجزها عن البينة المثبتة لدعواها وباطلاع
 حضرة مفتی أفندی استئناف بحرى عليه أفاد بمصورتها بالاطلاع على الاعلام وجد
 الحكم بمنع المدعية المذكورة موافقا لشرع ولا بأس باعادته لنا لتخليف المدعى عليه نظرا
 لحق القصر المذکورين او اقامة وصى لتخليفهم والله أعلم فبناء على ما ذكره من
 حضرة مولانا الاستاد المشار اليه بعد نشر نف الاعلام المذکور بانوار المطالعة التكرم
 بالافادة هل التخليف المذکور لازم شرعا أم لا واذا كان لازما فهل للقاضى التخليف
 للقصر بدون اقامة وصى أم لا بد من اقامة وصى لاجل طلبه التخليف وهل يحلف كل
 من المدعى عليهما أو المدعى عليه بالقتل فقط (أجاب) صار الاطلاع على الاعلام المحكى
 عنه بافادة حضرتكم المؤرخ ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ فوجد متضمنا للدعوى من زوجة

المدعى قتله على على النجار فقط بقتل زوجها عدا المطالبة وحده بما ترتب لها من عاقبة
بسبب قتله زوجها المذكور المنصر ارثه في زوجته المدعية وأولاده من القصر الخمسة
ولم يذكر أنها وصى على القصر ولم يوجد من أحد دعوى بالولاية عليهم غيرها ولم تثبت
وفاة الميت وانحصار ارثه فيها وفي أولاده من المذكورين عجزت عن اثبات دعواها القتل
ولم تلتزم المدعى عليه ففوت هذا كاف بالنسبة لدعواها المسطرة بهذا الاعلام
بالاحالة عن نفسها فقط فلا تخليف بالنسبة لهذه الدعوى وان كان حق القصر في الدعوى
باقيا حتى لو وجد وصى عليهم في المستقبل يكون له الدعوى ويترتب عليها ما تقتضيه
كما أنهم لو بلغوا أو بعضهم يكون لهم الدعوى كذلك ويترتب عليها ما تقتضيه بحسب
حالتها ولا يتأق الخليف بالنسبة للقصر الابعاد دعوى بالولاية عليهم تقتضى الخليف
والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من فاضى مديرية بنى سويف مؤرخة ٤ جادى الاولى سنة
١٣٠١ اوقيدت في هذه مضمونها صورة المرافعة المرسلة مع هذه صدرت لدى حضرة الشيخ
خليل عثمان نائب المحكمة سابقا مذكنا غائبين باجازه وصار نسخها وعرضها على حضرة
مفتى المديرية للاستفهام عما اذا كان للقاضى ان يبنى على ما سمعه النائب أولا ويصير
استثناها ويعد اطلاع حضرته على ما حوته كتب عليها ما تراءى لحضرته ومن مقتضاه
حصول الاشتباه له وفروم عرضها على سامع فضيلتكم فلماذا وجب عرضه للترك على سامع
هو لازم فيها (وصورة ما كتب من المفتى المذكور شرعا على صورة المرافعة المذكورة)
بالاطلاع على هذه الصورة وحدثت متضمنة صورة دعوى صدرت من سعد خطاب عن
نفسه وبوقالته عن زوجته لعج وولايته على أولاد ابنة المقتول وهم صبيحة وبدر وأم النصر
القاصرون ومن المرأة حفيظة بنت محمد عيسوى عن نفسها على رجل يدعى الشيخ احمد
المجان بانه قتل مورثهم عيسوى لدى حضرة الشيخ خليل عثمان نائب محكمة بنى سويف
سابقا ومطلوب الاستفهام منى عما اذا كان حضرة القاضى ان يبنى على ما سمع النائب
أولا ويصير استثناها الى آخر ما وردلى من حضرة القاضى والمحال انه وان كان ما ذكره
فى الدر المختار بما نصه ويقتضى النائب بما شهدوا به عند الاصل وعكسه وهو قضاء
الاصل بما شهدوا به عند النائب فيجوز للقاضى ان يقضى بتلك الشهادة باخبار النائب
وعكسه خلاصة اهـ هذا بعيد بظاهره ان القاضى له ان يبنى على ما سمع النائب
وعكسه على انى قد فهمت منه ان المراد بالنائب هو من ينبيه القاضى بدليل قوله
باخبار النائب وما ذكره فى الهندية بما نصه ولو أن فاضيا عزل عن القضاء ثم رد بعد ذلك
الى القضاء فانه لا يقضى بشئ مما كان فى ديوانه الاول من القضاء لانسان على انسان
اذا لم يتذكر بالاجماع وان ذكره فكذلك عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما قاما
اذا قامت البينة بحق عنده لانسان على انسان فقبل ان يقضى بها عزل ثم اعيد الى القضاء
فرفعت اليه تلك الخصومة فان المدعى يكلف اعادة البينة تذكر أو لم يتذكر كذا فى

مطلب يقضى النائب
بما شهدوا به عند
الاصل وعكسه
مطلب لو عزل القاضى
عن القضاء ثم رد لاية يقضى
بشئ مما كان فى ديوانه
ان لم يتذكر اجاعا وكذا
لو تذكر عند الامام

مطلب لو عزل القاضى
بعد اقامة البينة ثم اعيد
فرفعت اليه تلك
الخصومة يكلف المدعى
اعادة البينة بذكر أو لا

جادی الاولی

سنة

محيط السرخسي اه وهذا يفيد ان القاضي ليس له ان يفتي على ما سمعه النائب فقد حصل عندي من عبارتي الدرو الهندية اشتباه في صحة بناء القاضي على ما سمعه النائب في هذه القضية وذلك فضلا عما حصل عندي من الاشتباه أيضا في خال هذه الدعوى من وجوه فيستل عن ذلك من سعادة صاحب الفضيلة استاذنا شيخ الاسلام مفتي القندى عموم الديار المصرية وأرخه في ٢ جادی الاولی سنة ١٣٠١ (أجاب) حيث كان سماع هذه القضية بمعرفة النائب السابق قبل عزله من هذه الوظيفة ولم تتم حتى عزل وكان من اللزوم نظرها والحكم فيها بطرف حضرته ومن المعلوم ان النائب المذكور كان مولى القضاء على حسب ما هو مخصص لنواب المحاكم وقد عزل قبل انعامها فالذي يقتضيه الحكم الشرعي استئناف سماعها منكم وبعد استيفاء ما يلزم يحكم فيها حسبما يقتضيه الوجه الشرعي وهذا على فرض كون النائب مخصصا له في أصل توليته سماع مثل هذه القضية وان لم يفوض القاضي اليه ذلك عند غيبته وليس مخصصا له الحكم بالقصاص وليس للقاضي التفويض له به بل يتفرده القاضي كما هو المتبادر من بند ٤٩ من لائحة المحاكم الشرعية فيكون حكم هذا النائب حينئذ حكم استخلاف القاضي رجلا لیسع الدعوى والشهادة في حادثه ويستل عن الشهود و يسمع الاقرار ولا يحكم بذلك وقد ذكر في الهندية من الباب الخامس من القضاء عن الخليفة لو أن الامام قلده رجلا للقضاء وأذن له بالاستخلاف فامر القاضي رجلا لیسع الدعوى والشهادة في حادثه ويستل عن الشهود و يسمع الاقرار ولا يحكم بذلك بل يكتب الى القاضي وينهى اليه حتى يقضى القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة ان يحكم وانما يفعل ما أمره القاضي واذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يقضى بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع المدعى والمدعى عليه ويأمر باعادة البينة فاداشه هذا وبذلك بحضور الخصمين حينئذ يقضى القاضي بتلك الشهادة قال وهذه مسئلة يغلط فيها القضاء فان القاضي يستخلف رجلا لیسع الشهادة في حادثه ثم يكتب اليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي انهم شهدوا عندى بكذا ويكتب ألقاظ الشهادة أو يكتب ان المدعى عليه أقر عندى بكذا فيقضى القاضي بذلك من غير اعادة البينة عنده فلا يصح هذا القضاء لان القاضي لم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باخبار الخليفة الا أن يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي على اقراره ونكون فائدة هذا الاستخلاف ان ينظر الخليفة هل للمدعى شهود أو يكذب فلعول له شهودا الا أنهم غير عدول وقد لا تتفق ألقاظهم فيفوض القاضي النظر في ذلك الى الخليفة اه وكذا على فرض كونه أى النائب يملك الحكم في مواد القصاص أيضا وقد عزل قبله بعد سماع الدعوى والشهادة فان غيره يستأنف لما في الهندية من الباب الثالث عشر من القضاء وما وجد القاضي في ديوان قاض كان قبله من اقرار أو بينة فانه لا يعمل بشئ من ذلك ولا ينقذه

مطلب لو أن قاضيا قلده القضاء وأذن بالاستخلاف فامر رجلا لیسع الدعوى والشهادة ويسأل عن الشهود و يسمع الاقرار ولا يحكم بذلك بل يكتب الى القاضي لم يكن له د الخليفة أن يحكم واذا رفع الامر الى القاضي لا يقضى بما وقع بل يأمر باعادة البينة

مطلب ما وجد في ديوان قاض قبله لا يعمل به

حتى يستقبلوا الخصومة عنده كذا في محيط السرخسي واجمعوا انه لا يعمل بما يجد في ديوان قاض قبله وان كان محتوما كذا في البرازية اه والاوجه التي أشار اليها حضرة مفتي المديرية في خلال ما سبق نظره في مدة النائب السابق بعد المذاكرة منكم في شأنها مع حضرته وتوضيحيها يجري التحرز عنها حال استئنافها والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من نظارة المحققات مؤرخة ١٧ وجب سنة ١٣٠٢ مضمونها شخص سمي حسنين عوض من اسكندرية أنهى للعقائبة بان بنته زينب كانت متزوجة بالشيخ محمد الملاح ونوفى عنها وعن أولادهم منها ومن أخرى تدعى مريم السوداء مستولدتها وبأحالة ثبوت الوراثة من بيت المال على محكمة اسكندرية الشرعية فشخص يدعى ابراهيم الملاح ادعى أن المستولدة المذكورة زوجة للمتوفى المحكي عنه وصار سماع شهادة الشهود الذين أحضرهم المدعى على غير حقيقة الى آخر ما أورده وبالاستعلام من المحكمة المذكورة عن الكيفية وردت إفادة قاضيهام مع صورة المرافعة التي حصلت بها في القضية المذكورة تتضمن الحكم بانحصار اراث المتوفى المرقوم في زوجته زينب ومريم وأولادهم منها فبناء عليه وعلى ما تدون بالفقرة الثانية من البند الثالث من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية هاهي تلك الصورة مع الاربعة أوراق مرسلة طيه تؤمل النظر فيها والتكرم بالإفادة (ومضعون المرافعة) حضر بالمجلس الشرعي بين يدى القاضى واعضاء المجلس المشار اليه ابراهيم الملاح بن ابراهيم بن صالح الملاح والحاج حسنين عوض من اسكندرية ابن المرحوم أحمد بن عوض العدوى وبعد التعريف عنهما ادعى ابراهيم الملاح بقوله ادعى بطريق قو كيلي عن كل من الحاجة مريم بنت عبد الله زوجة ومعتقة المرحوم الشيخ محمد الملاح بن عبد الرزاق الملاح ابن السيد اسمعيل الملاح وبنتيهما هما آمنة ومحبوبة البالغتان المرزوقتان لهما من زوجها المرحوم الشيخ محمد الملاح المذكور الو كالة العامة المقوضة رأيه وقوله وفعله في كل شيء يصح التوكيل فيه شرعا ما عدا بيع العقار ورهنه وهبته ووقفه والاقرار بذلك وقبل ذلك منهم وتحرر بذلك اعلام شرعي من هذه المحكمة في ٢١ صفر سنة ١٣٠٢ وسجل بخرقة ١٢٨ على الحاج حسنين عوض المذكور هذا وهو الوكيل الشرعي العام عن بنته زينب زوجة المرحوم الشيخ محمد الملاح المذكور وانه فيما قبل تاريخه توفي المرحوم الشيخ محمد الملاح ابن المرحوم الشيخ عبد الرزاق ابن السيد اسمعيل الملاح وانحصر ميراثه الشرعي في كل من زوجته المصونة الحاجة مريم بنت عبد الله السوداء معتقة المرحوم الشيخ محمد الملاح المذكور التي أعتقها وهو يملكها والمصونة زينب كريمة الحاج حسنين عوض المدعى عليه هذا وفي بنتيه من الحاجة مريم المذكورة هما محبوبه وآمنة الموكلتين المذكورتين وفي ولديه من زينب المذكورة هما محمد ومحمدة من غير شريك ولا وارث له سواهم وان من جملة ما هو مخالف عن المتوفى المذكور تحت يده موكلة المدعى

عليه زينب المذ كورة هذا الريال أبو مدفع الحاضر بهذا المجلس وأشار إليه بيده الموروث
عن المتوفى المذ كور للورثة المذ كورين بالفريضة الشرعية وبين نصيب مال كل من
الورثة المذ كورين منه ومطالب المدعى عليه برفع يده موكلة الثلاث
المذ كورات في هذا الريال وبينه وسال سؤاله عن ذلك وسئل من المدعى عليه فاجاب
بالاعتراف بتوكيله عن بنته زينب المذ كورة على الوجه المسطور وبوفاة المتوفى المذ كور
عن زوجته زينب موكلة وفي ولديه منها المذ كورين وفي بنتيه من مستولدة الحاجة مريم
المذ كورة هما محبوبه وآمنة المذ كورتان من غير شر يك وبوضع يده موكلة زينب
المذ كورة على هذا الريال وأنه من ضمن ماتر كه المورث المذ كور وأذكر تو كيل المدعى
المذ كور وعشق الحاجة مريم المذ كورة العتق المنجز من المتوفى المذ كور وزوجيته له
ثم كلف المدعى اثبات دعواه فأحضر الحاجة مريم المذ كورة وبعد التعريف عنها بشهادة
الشهود صدقت على تو كيل المدعى المذ كور عنها على الوجه المسطور وعلى جميع دعواه
المذ كورة وأقام شاهدين على تو كيله عن محبوبه وآمنة المذ كورتين حسب الدعوى
وقبوله ذلك وأحضر أيضا شاهدين شهدا بتوكيل زينب المذ كورة لوالدها المدعى عليه
حسب الدعوى وقبوله ذلك وزكيت الشهود سرائم علنا فيكم القاضي والعرضوان
بالتوكيل المذ كور على الوجه المسطور بحضور المدعى والمدعى عليه ومريم والشهود
والمزكين للوكيلين عن موكلاتهم المذ كورين المذ كورين شاهدين شهد كل منهما بان المورث
المذ كور توفي وأنحصر ميراثه الشرعي في كل من زوجته زينب بنت حسنين عوض
المدعى عليه المذ كور هذا ابن أحمد بن عوض والحكمة الحاجة مريم بنت عبد الله
السودانية معتقة وزوجة المتوفى المذ كور التي أعتقها وهو يملكها وفي ولديه من زينب
المذ كورة محمد ومجدة وفي بنتيه من زوجته مريم المذ كورة هما محبوبه وآمنة من غير
شر يك ولا وارث له سواهم وأحضر أيضا شاهدا آخر وشهد في وجه المدعى عليه مثل
شهادة الأولين وأحضر شاهدا رابعا شهد في وجه المدعى عليه بان الحاجة مريم بنت
عبد الله السودانية كانت مملوكة للمتوفى المذ كور مملوكا صحيحا وأنه في حال حياته وصحته
وسلامته أعتقها وهو يملكها عتقا منجزا وعقد عليها عقد نكاح صحيح شرعي فطعن المدعى
عليه في أحد الأولين وفي الثالث والرابع بانهم دائرون صيغ ويجلسون في القهاوى
فزكيت الشهود سرائم علنا بالطريق الشرعي فيحكم المحاكم الشرعية وأعضاء المجلس للورثة
المذ كورين على موكلة المدعى عليه بحضور وكيلها المذ كور وفي وجهه بوفاة المورث
المذ كور وأنحصر ارثه الشرعي في زوجته زينب بنت المدعى عليه المذ كور ومريم
السودانية التي أعتقها وهو يملكها وفي بنتيه من مريم هما محبوبه وآمنة وفي ولديه من
زينب هما محمد ومجدة من غير شر يك وأمر الوكيل المدعى عليه المذ كور برفع يده موكلة
عما يخص موكلات المدعى المذ كور في هذا الريال وبين ذلك القدر وتسليم ذلك للمدعى

الوكيل يجوز له لو كلاته المذكرة كوراة تفاضلا بينهما وبين مال الكل منهن حكما وأمر
 صحيحين تأمين للسبب المشروح بحضور الخصمين والشهود (أجاب) وردت مكاتبة
 الحقانية عينيه ومأمعها من صورة المرافعة والحكم الصادر من محكمة اسكندرية
 بوراة ورثة الشيخ محمد الملاح وانحصار ارثه فيهم وهم أولاده الاربعة وزوجته زينب
 ومريم معتقة التي ثبتت عتقه لها وهو يملكها وتزوجه بها حال حياته المحرر بذلك اعلام
 شرعى مسجل حسب ما استفيد مما ورد للنظارة من المحكمة المذكورة ضمن هذه الاوراق
 التي منها التثبيتي الصادر من حسنين عوض والد احدى الزوجتين المدعوة زينب
 للحقانية وحيث ان مجرد الشكوى على الوجه الذي ذكره بعد صدور الحكم مستوفيا
 شرائط العتق وتحريرا لالاعلان وتسميته بما هو المقصود من اثبات ورثة مريم وعتقها
 من معتقها حال حياته لا يقتضي بطلان الحكم لزم تحريره للعلمية والله تعالى أعلم
 (سئل) بافادة من نظارة الحقانية بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٣٠٣ مضمونها شخص يدعى
 خالد افندي فهمي بصفة كونه وكيل عن سرور اغا ناظر وقف المرحوم محمد قفطان باشا
 مقام عليه قضية في محكمة مصر الكبرى الشرعية من زينب هانم بنت رستم بك بشأن
 استحقاقها في الوقف المرقوم وقد كثر الشكوى لنظارة الحقانية في جانب المحكمة
 المشار اليها من جهة تكليفه باحضار شاهد يزعم عدم تكليفه به شرعا مستدلا بنصوص
 وفتاوى قدم صورتها وطلب استفتاء فضيلتكم في هذه المادة وحيث انه بالنظر لذلك
 طلب من المحكمة المذكورة صورة المسجل بها في هاته القضية ووردت بافادته رقم ٤ محرم
 سنة ١٣٠٣ فلهذا اقتضى ترقيمه لفضيلتكم وارسال الصورة المرقومة وأوراق
 التثبيات بحافها صورة الفتاوى وقد درالجيج بالحفاظة خمس عشرة طي هذه فالامل
 النظر فيها والتمكرم بافادة النظارة عما يقتضيه المنهج الشرعى في تلك القضية ومآل
 هذه المادة دعوى اخراج الواقف بماله من الشرط جملة أشخاص من وقفه المذكور
 منهم زينب هانم بنت رستم بك عتيق الواقف من قبل خالد افندي المذكور بالوكالة
 عن سرور اغا ناظر الوقف المرقوم في وجهه وكيلها الشرعى بعد دعواه باستحقاقها بطريق
 الوكالة عنها في الوقف المذكور حسب الشرط وتكليف خالد افندي المذكور اثبات
 دعواه الاخراج بعد انكاره وقد أتى بشهود متعددين فردت شهادة البعض لعدم
 المطابقة وذكروا في شأن شهادة أحدهم المدعى وحسنا شعبان البرادعي انه طلب احضار
 شاهد آخر خلافة مع مطابقة شهادته وشهادة آخر للدعوى لعدم اطمئنان المفوض لهم
 الحكم لشهادته وعدم غلبة الظن بصدقه في شهادته فعارض في ذلك خالد افندي المذكور
 واحتج على حكاهم الشرع المذكورين بعبارات من كتب الفقه من جملتها ما في الفتاوى
 الهندية في الباب الخامس عشر في أقوال القاضي وما ينبغي للقاضي ان يفعل وما لا يفعل
 قال في الاصل اذا ارتاب القاضي في أمر الشهود ففرق بينهم ولا يسعه غير ذلك ويسألهم

مطلب فيما اذا ارتاب
 القاضي في أمر الشهود

صفر
مطلب الشهادة لا ترد
بمجرد التهمة

١٣٠٣

٧

مطلب فيما ترد به الشهادة
ولو عرف القاضي
الشاهد بجرح أو عدالة
لا يسأل عنه

مطلب فيما يشترط
بجواز التعديل

ذی الحجة

١٣٠٣

٣

أيضا أين كان هذا ومتى كان هذا ويكون هذا السؤال بطريق الاحتياط وإن كان لا يجب هذا على الشهود في الأصل فإذا افرقهم فإن اختلفوا في ذلك اختلفا فيفسد الشهادة ردها وإن كان لا يفسدها لا يردوها وإن كان يتسهمهم فالشهادة لا ترد بمجرد التهمة هذا آخر ما نقله المعارض وفيها من الباب المذكور بعد ما ذكر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا اتهمتمهم وروايت الريسة فظننت انهم شهدوا الزور افرق بينهم وأسألهم عن الموضح والسبب ومن كان معهم فاذا اختلفوا في ذلك فهو ذا عندي اختلاف أبطل به الشهادة كذا في المحيط انتهى (أجاب) وردت مكاتبة المحقانية هذه وما تضمنته هي وباقي أوراق هذه المادة علم والذي رؤي بهذا الطرف ان يتحرر من طرف نظارة المحقانية إلى المحكمة الشرعية الكبرى بمصر بان تطلبها احضار شاهد آخر خلاف حسن شعبان البرادعي الذي شهد شهادة مطابقة للدعوى لعدم اطمئنان المفوض لهم الحكم لشهادته وعدم غلبة الظن بصدقه في شهادته المذكورة عندهم ان كان ذلك جاء من الاخبار سر اجابنا في عدالتهم او كان القاضي عرف هذا الشاهد بجرح لما في البحر عن الملتقط القاضي اذا عرف الشهود بجرح أو عدالة لا يسأل عنهم انتهى كما في تكملة رد المحتار من أوائل الشهادات فلا مانع منه كما لو تحقق في هذا الشاهد ما يفسد شهادته ولا ينافي ذلك ما استند اليه خالد افندي المذكور وان لم يوجد شيء من ذلك فعلى حضراتهم التفحص عن حال هذا الشاهد سرا تفحصا تاما فان عدل عن له اختلاط به ويعرف أحواله من أهل الثقة والامانة من يعرف الشاهد بانه ملازم للجماعة صحيح المعاملة في الدينار والدرهم مؤد للامانة صدوق اللسان مجتنب للكباثر وللأصرار على الصغائر وما يخل بالمرودة قبلت شهادته بعد تزكية العلانية أيضا ولا يحتاج إلى شاهد آخر بدله ولا طلب من المدعي شاهد عوضه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة الداخلية في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٠٣ مضمونها انه ورد للداخلية الاوراق التي مع افادتها من مديرية اسنا بافادة منها وعلم منها انه لما صار ثبوت وفاة محمد باشا حسن مأمور مالية الخرطوم تحرر بذلك اعلاما من شرعيان أحدهما من محكمة أسوان محكوم فيه بانحصر ميراثه الشرعي في ولده القاصر المسمى بالحارث المرزوق له من مسئولته كردقان من غير شريك والثاني من محكمة اسنا محكوم فيه بحصر ميراثه في زوجته كلفدان البحر كسيرة وابنها أحمد الملقب بالحارث ولاختلاف الحكم في الاعلامين صار احالة نظره معا على حضرة مفتي المديرية فرغب عرض هذه المادة على سيادتكم وما يصدر به الحكم يتبع اجرائه وهذا الزم ترقيمه لتفضيلتكم والاعلامان مع باقي الاوراق عدد ٢٩ مرفوعة معها لورود الافادة بما يفتضي (أجاب) قد فهم ما تضمنته مكاتبة الداخلية يمينه المؤرخة ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٠٣ مضمون ما معها من الاوراق والذي يفتضيه الحكم الشرعي انه لا مانع من العمل بما تضمنه اعلام قاضي أسوان من ثبوت وفاة المتوفي واقامته وصيا مختارا

من قبله ووراثته ابنه القاصر له وما تضمنه اعلام قاضي اسنما المتأخر من ثبوت زوجية
كفدان أم الولد القاصر المذكور ووراثتها الزوجها المتوفى المذكور أيضا اذا استوفى
كل من المحكمين المذكورين شرائط الحجّة ولا يضر في ذلك الاختلاف بين الاعلامين
المذكورين بالتصريح في الاول منهما بحصر الارث في الابن المذكور في دعوى الوصي
المختار وشهادة شهوده لحمله على عدم العلم بوارث آخر وبالتصريح في الثاني بزوجية
الزوجة المذكورة وبنوة الابن وكونهما الوارثين له فتقبل شهادة شهودها بعد الحكم
الاول جلا على علمهم بذلك فينفذ كل منهما ولو كانا من قاض واحد حيث اختلف
تاريخ المحكمين واستوفى كل منهما شرائطه والتحقيقات السياسية التي أجزيت بمعرفة
مدير اسنما بعد صدور الحكم الشرعي وما تراءى له من مخالفة شهادة الشهود
الاول لما قرروه لديه بعد الحكم لا يقتضي بجمده نقض الحكم الاول شرعا كما ان حصول
الاختلاف في اسم جده المتوفى بكونه لاط في الاعلام الاول وعيد في الاعلام الثاني
مع كون المتنازع في شأنه واحدا معروفا لا يضر لجواز تعدد الاسماء والله تعالى أعلم

*(كتاب الشهادات) *

(سئل) في رجل كان واليا على بلد ويطلب منها المطالب فوقع بينه وبين أهل
البلد عداوة دنيوية وسبوه وقذفوه ثم حصل بينه وبين رجل دعوى فاراد خصمه ان
يقيم عليه بينة من الجماعة الذين حصل منهم القذف والسب فهل لا تقبل شهادتهم عليه
واذا كان مع المدعى بينة هم اخوته تقبل شهادتهم حيث كانوا عدولا (أجاب) لا تقبل
شهادة العدو على عدوه ان كانت العداوة دنيوية والاقبلت وشهادة الاخ لاخيه
مقبولة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته ووجهة بيت المال
وعليه ديون وخلف تركه بمكان سكناه مع زوجته فادعت زوجته بأشياء من تركته انها
ملكها وادعى وصيه المختار انها ملك الميت وعند بينة من عتقاء المتوفى تشهد له بانها
ملك المتوفى الى حين وفاته فهل تقبل شهادة العتقاء بان الاشياء المذكورة ملك معتقهم
واذا تعلت الزوجة أو وكيلها بان بينهما وبين العتقاء عداوة بسبب انه وقع بينهما وبين
العتقاء خصامة ومشامة لا عبرة بهذا التعلل ولا يكون ذلك قاضيا في شهادتهم (أجاب)
صرحوا بقبول شهادة العتقاء لمعتقهم والطعن بطلاق الخاصمة لا يكون موجبا لرد الشهادة
ولا تثبت العداوة التي ترد بها الشهادة الا بنحو قذف وجرح وقتل ولى كما في الدر فاذا
ثبت بالوجه الشرعي ما يمنع قبولها ردت والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
نصف بيت وباقيه لمطلقة استأجرته منه بقدر معلوم لكل شهر فترتب له عندها مبلغ
معلوم مدة أشهر ماضية طلبه منها فادعت انه كان سكن معها مدة أشهر وهي على ذمته
قبل ملكه لنصف البيت المذكور وتدعى انها شرطت عليه السكنى منه بالاجرة وتقيم
أخويها عليه بينة بذلك بعد انكاره شرط السكنى معها بالاجرة فهل اذا ثبت بالبينة

مطلب لا يضر الاختلاف
في اسم الجدة مع كون
المتنازع فيه واحدا معروفا

مطلب لا تقبل شهادة
العدو على عدوه ان
كانت العداوة دنيوية
٢٥ ١٢٦٤
مطلب تقبل شهادة
الاخ لاخيه

دى الحجة
٢٧ ١٢٦٤
مطلب لا تثبت العداوة
التي ترد بها الشهادات
الا بنحو قذف وجرح
وقتل

محرم

سنة

الشرعية ان بين الشهود والمشهود عليه عداوة دنيوية بنحو قذف في ضمن خاصية
وتعصب بينهم لا تقبل شهادتهم ما ويحكم عليها بدفع مبلغ الاجرة المعتقة بها لمطلقها
المذكور (أجاب) ليس كل من خاصم شخصاً في حق وادعى عليه يصير عدواً له كما توهمه
بعض المتفقهة ولا ترد الشهادة بطلاق العداوة انما ترد اذا كانت العداوة لاجل الدنيا
كشهادة المقتول وولييه على القاتل والمجروح على الجارح والمقذوف على القاذف
والمقطوع عليه الطريق على القاطع كما في حواشي الاشباه ومنه يعلم الجواب والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه يستحق عنده ثلث بقرة بنتاجها ارثاً عن أبيه فانكر
واضع اليه دعواه وطلب من المدعي بينة فجحز ثم بعد مدة اراد اقامة بينة بينهما وبين
المشهود عليه عداوة بنحو قتل فهل لاتصح شهادتهما عليه ولا تقبل (أجاب) صرحوا بانته
ليس كل من خاصم شخصاً في حق وادعى عليه يصير عدواً له كما توهمه بعض المتفقهة ولا
ترد الشهادة بطلاق العداوة انما ترد اذا كانت العداوة لاجل الدنيا كشهادة المقتول
ولييه على القاتل والمجروح على الجارح والمقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق
على القاطع كما في حواشي الاشباه ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
بنوا في سوق الباعة بناء على وجه أن هذا الموضع ملكهم وتعضدوا ببقية استند في اثبات
ملكيتهم القدر الذي بنوه من الشارع بان جماعة من البلد كتبوا محضراً متضمناً أن
ما بنوه ملكهم مستندين في ذلك الى أن من كانوا يجلسون في هذا الموضع للبيع والشراء
في السوق كانوا يدفعون الاجرة الى أصول البائنين فعارضه فقيه آخر بانه يشترط في الشهادة
بالعقار التحديد واستناد الشهود الى أن أصول البائنين كانوا يأخذون الاجرة من الجالسين
فيه للبيع والشراء لا يفيد الملك ولا يعد بذلك من بني واضع ايده لان الشارع لا يملك
وأخذ الاجرة ممن جلس فيه للبيع والشراء ظالم فمن الحق منهما (أجاب) الشارع الماعد
لمصالح العامة لا يتملك بمجرد هذه الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرض
موتة فسئل عند اشتداد المرض في بيان ماله فقال مالي كذا وكذا وعين قدره والحامل
لدي على ذلك أخوه وأبوه ثم مات والناس الكثيرون يشهدون بان جميع المال الذي في حاصله
والد كان وبنيته مشترك بينهما وبين أخيه فهل اذا كان له وارث غير الاب كزوجة وابن
منه يأخذان ما فرض لهما شرعاً من تمام نصف المال المشهود بانه مشترك ولاية صر
ارثهما على ما عينه المريض (أجاب) اذا ثبت بطريق شرعي ان للميت المذكور مالا آخر
سوى ما عينه في مرضه يكون تركته عنه يقسم بين جميع الورثة بحكم القرينة الشرعية
ولا يمنع من ذلك قول المريض مالي كذا كذا اذا لا يثبت بذلك ملك لغيره فيما عداه شرعاً
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مصاعاً معلوماً ملته منه زوجته فأعطاه لها على سبيل
الوديعة بحضرة بينة تشهد بذلك فأخذته الزوجة وبقي تحت يدها أمانة الى أن مات الزوج
عن ورثة فهل اذا أنكرت الزوجة وشهدت البينة بان هذا المصاع المذكور والحاضر

١٢٦٥

١١٦٥

١١٦٥

١١٦٥

صفر سنة

١٢٦٥

ربيع الاول
١٨

١٢٦٥

جادی الاول
٢٩

١٢٦٥

في مجلس القاضى ودية عندها يكون تركته و يقسم بين جميع الورثة ويحكم بهذه الشهادة
ولم يعلم ما ورثه وهمل اذ مات رجل عن ورثة قاصرين وغيرهم فادعت الزوجة بمهر
جسيم قبل الزوج الميت فاعترف به البالغون فهل يلزم ما اعترفوا به في نصيبهم ولا يلزم
القاصرين لا سيما وهذا بينة تشهد بان المهر المدعى أقل مما ادعته المرأة المذكورة
(أجاب) اذا كان المصاغ المذكور حاضرا بالمجلس تكفي الاشارة اليه في الدعوى
والشهادة واذا تم نصاب الشهادة من الورثة البالغين وأدبت بلغظها سرى على جميع
الورثة ويمنع منها ما تعورف تجعيله من ذلك حيث دخل بها وفي الدر من الاقرار أحد الورثة
اقربا لدين المدعى به على مورثه و جده الباقيون يلزمه الدين كله يعني ان وفي ما ورثه به
وقيل حصته واختاره أبو الليث دفعا للضرر ولو شهد هذا المقر مع آخر ان الدين كان على
الميت قببات اه أى وبغضى على الجميع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا
بثمن معلوم ووضع يده عليها نحو خمس وثلاثين سنة وتصرف فيها بالهدم والبناء ثم مات
البائع فانكر ورثته البيع فهل اذا كان عند المشتري بينة تشهد له بالشراء تقبل ولا يشترط
في صحة الشهادة ذكر اذرع الدار وتكفي اشارة الشاهد لها بدون ذكر الاذرع (أجاب)
اذا اشار الشاهدان الى الدار في شهادتهما كفى ولا يشترط ذكر اذرعها ولا بيان حدودها
والحال ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى طاحونة من رجل آخر ووضع يده
عليها مدة من السنين ثم في سنة تاريخه ظهر جماعة من اهالي الناحية التي فيها
الطاحونة وادعوا على واضع اليد المذكور بان الطاحونة ملكهم ومالك باقى ورثة
والدهم وأعمامهم وسئل من المشتري واضع اليد المذكور عن ذلك فعرف انه اشترى
الطاحونة المذكورة من مدة خمس سنوات تقدمت على تاريخه من الرجل البائع له
وان الرجل البائع له ورثها من والده وان والده اشترىها من المدعين وشركائهم
بثمن معلوم في سنة ١٢٤١ على يد قاضى الناحية وتصرف في ذلك مدة حياته
بالادارة والاجارة وقبض الاجرة بالهدم والبناء والترميم الى ان مات وتولى بعده على
ذلك ولده وتصرف فيها أيضا الى ان باعها له وأقام بينة شهدت ببيع المدعين وشركائهم
للطاحونة المذكورة لوالد البائع لواضع اليد المذكور في سنة ١٢٤١ بثمن معلوم
مقبوض بيدهم كل منهم بيده ما يخصه على يد قاضى الناحية ولم تفصل البينة نصيب
كل من البائعين بل ذكروا الثمن اجمالا انه مقبوض بيد البائعين كل بيده ما يخصه
بمعرفة القاضى فهل تكون هذه الشهادة صحيحة ويثبت البيع أولا (أجاب) حيث
شهدت البينة ببيع العين المشتركة صفقة واحدة من ملاكها بثمن معلوم بعد الدعوى
بذلك كذلك فلا مانع من قبولها والحكم بها والله تعالى أعلم (سئل) في وكيل عن زوجة
أخيه وولده البالغين بالوصاية الشرعية على بقة القاصرة يدعى ان أخاه كان يروى غيطه
فادجاره حجازا لمائة منه فتشاجرا أخوه مع جاره فخر ابن الجار من البلد ومعه فراق فيه

جادی الاول سنة

حربة فضر به أخوا المدعى عمداً في جنبه اليسار ولم تنفذ الحربة منه بين الظهر والعصر في شهر مسرى سنة ١٢٦٠ ومات بسبب ذلك في ضحوة اليوم الثالث وطالب المدعى عليه بما يترتب عليه شرعاً وأُنكر ذلك ابن الجمار المذکور فأحضر المدعى شاهدين فشهد أحدهما بان ابن الجمار المذکور ضرب المتوفى بمزراق فيه حربة سوداء اللون في جنبه اليسار ولم تنفذ الحربة من جنبه ومات في اليوم الثالث بسبب ذلك وشهد الآخر بان ابن الجمار المذکور ضرب المتوفى المذکور بمزراق فيه حربة طرفها أبيض في سرة المتوفى وقاربت النعوض من ظهره ومات في ظهر اليوم الثالث بسبب ذلك فهل هذه الشهادة موافقة للدعوى أم مخالفة لها لكون المدعى يدعى أن الضرب في الجنب اليسار والموت في ضحوة اليوم الثالث واحد الشاهدين شهد أن الضرب في سرتة وأنه مات في ظهر اليوم الثالث أم لا وهل إذا طعن المدعى عليه بان بلدهما نصفان سعدو حرام وان الشاهدين من النصف الآخر وثبت ذلك وان أحد الشاهدين قريب المتوفى ترد شهادتهما بذلك أم لا (أجاب) الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا ويجب مطابقة الشهادتين لفظاً ومعنى بطريق الوضع عند الامام واكتفيا بالموافقة المعنوية فالشهادة على الوجه المذکور لا يثبت بها القصاص واذا تحققت العصبية الموجبة لتهمة الشاهدين بين يدي القاضي لا يكون له قبول الشهادة وشهادة الاقارب لبعضهم مقبولة فاعداً شهادة الاصل له رعه وعكسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات قتيلاً عن ورثة بالغين فادعوا على رجل آخر انه ضرب المقتول المذکور وعمداً حال حياته بحربة من الحديد مكية على مزراق من الحشب فاصابته في عينه اليمين وغاص الحديد في مقدم راسه فوقع على الارض مغشياً عليه ومكث بعد ذلك ثلاثة أيام ومات بذلك في تاريخ معلوم في محل معلوم فسئل المدعى عليه عن ذلك فجهده كليا فبرهن ورثة المقتول على دعواهم المذكورة فقبل تزكية الشهود وحكم القاضي ذكر المدعى عليه انه كان في التاريخ المذکور غائباً ولم يكن حاضراً فيه ومعه بيعة بلغت حداً لتواتر فهل اذا شهدت بيعة المدعى عليه بانه لم يكن حاضراً في التاريخ المذکور وبلغت حداً لتواتر تقبل ولا يحكم على المدعى عليه بالقتل ولا بالبدنة (أجاب) في البرازية من نوع الشهادة على النفي مانعه شهد انه استقرض من فلان في يوم كذا في بلد كذا كذا فبرهن على انه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان بل كان في مكان آخر لا تقبل لان قوله لم يكن فيه نفي صورة ومعنى وقوله بل كان في مكان كذا نفي معنى وأصله ما ذكره في النوازل عن الثاني شهدا عليه بقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجارة أو بيع أو كتابة أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في مكان وزمان وصفاه فبرهن المشهود عليه انه لم يكن يومئذ مثمة لا تقبل لكنه قال في المحيط ان تواتر عند الناس وعم الكل عدم كونه في ذلك المكان والرمال لا تسمع الدعوى عليه ويقضى بفراغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضروريات

مطلب الشهادة ان
وافقت الدعوى قبلت
والا لا

مطلب شهادة الاقارب
لبعضهم مقبولة ما عدا
شهادة الاصل لفرعه
وعكسه

٣٠ ١١٦٥
مطلب يجب موافقة
الشهادتين لفظاً ومعنى
عند الامام واكتفيا
بالموافقة معى

جادی الثانية

٥ ١١٦٥
مطلب برهن على انه لم
يكن في ذلك اليوم في
ذلك المكان بل في مكان
كذا لا تقبل

جصادى الثانية سنة
مطلب شهادة النفي
الماتر مقبولة

لا يدخلها الشك اه وفي شرح الدر المختار شهادة النفي الماتر مقبولة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل معامل لرجل آخر ولا آخر وشوكة فارس لمعامله رسولا من طرف الحاكم
أحضره في بيته وادعى عليه بقدر من الدراهم فانكر المدعى عليه وطلب ان يحاسب
المدعى فلم يجبه لذلك وكتب عليه وثيقة بالمدعى به من غير علم من المدعى عليه واشهد
عليه في الوثيقة خادم المدعى ورجلا آخر شيخ بلديته وبين المدعى معاملة ورجلا آخر ذميا
وهو الذي كتب الوثيقة ورجلا عليه دين للمدعى فهل لا يلزم المدعى عليه شيء الا بعد تحقيق
الحساب بينه وبين المدعى ولا عبرة بكتابة الوثيقة واشهاد الشهود المتهمة لكون المدعى
عليه لم يقر بشيء من ذلك (اجاب) شهادة شيخ البلد لا تقبل كما لا تقبل شهادة الاجير الخاص
لمستأجره ولا شهادة الذمى على المسلم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية أفدنة طينا
وما به من النخل وهو واضع يده عليها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة يتصرف فيها لنفسه
فالا ن ادعى رجل ان المالك له فيها ويريد نزعهما من هي تحت يده مع حضوره ومشاهدته
لتصرف ذى اليد وسكوته تلك المدة ولم ينازع ولم يعارض فهل لا تسمع دعواه ولو أقام
بينة تشهد له بالسماع بان المالك له فيها ويقضي بها لذي اليد (اجاب) لا تقبل الشهادة
بالسماع الا في مسائل ليس ما ذكر بحادثة السؤال منها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
ادعوا على رجل بقطعة أرض خربة بانها لهم ات لهم عن مورثهم فانكر دعواهم
وادعى انها ملك لابييه بالشراء من آخرين وبيده وثيقة بذلك مقطوعة الثبوت وانه ورثها
عنه فهل اذا طلب قاضى بلدتهم من المدعين بينة على دعواهم وعجزوا عن اقامة البينة
وحلف المدعى عليه اليمين الشرعية ثم بعد ذلك أقام المدعون البينة على دعواهم تسمع
الدعوى وتقبل البينة ولا يكون حلف المدعى عليه اليمين مانعا من سماع الدعوى
(اجاب) تقبل البينة لو أقامها المدعى بعد يمين المدعى عليه عند العامة وهو الصحيح والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى بين يدي قاضى ناحيته على رجل آخر بانه اخذ منه
مبلغا جسيما فرأى حاضره شخص في سنة كذا في شهر ذى الحجة يوم الجمعة بعد صلاة
العصر فانكر المدعى عليه فاحضر شاهدين شهدا على انه استلم المدعى عليه من المدعى في
حضرتهما المبلغ المرقوم بموافقة هذا التاريخ وانما صار منهما الاختلاف في اليوم
المذكور في كونه بعد صلاة العصر فالمدعى يقول بعد صلاة العصر والشاهدان يقولان
بعد صلاة الظهر في ذلك أبطل شهادتهما القاضى فما الحكم في ذلك وبعد ذلك ادعى
المدعى بان معه بينة تشهد على اقرار المدعى عليه باخذ المبلغ المذكور وانه عنده وأمهله
الى ما يقوم الحكم دار فهي عنده امانة الدراهم المذكورة فشهدا ثنان بعد انكار
المدعى عليه أيضا اقراره واعترافه بذلك شهدا احدهما انه سمع من المدعى عليه يقول
بعد طلب المدعى منه المبلغ المذكور مبلغا عندى وحين يقوم الحكم دار أسلمت ذلك
المبلغ وانه سمع منه اقراره بذلك في هذا الديوان وشهدا لا خبر بانه سمع منه في الديوان

١٠ ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

شعبان

٥ ١٢٦٥
مطلب تقبل البينة
لواقامها المدعى عليه
بعد يمين المدعى

سنة رمضان

الثاني أحدهما قال سمعت الاقرار في الديوان البراني وقال الاخر سمعت اقراره في الديوان الجواني في هذا المجلس فهل تقبل هذه الشهادة ولا يمنع صحة الاقرار باختلاف المكان وما المحكم في ذلك ثم ادعى المدعى عليه ان المدعى اقربانه زور عليه المبلغ بسبب ما اخذ منه ثلثمائة قرش واعطاها الشخص في دينه الذي عليه وسبعة ابقار اخذها منا وادخلها في الديوان وصار منه الكلام أمس وقت الظهر وهذا الكلام باغنى بالليل بعد ما قمت من المجلس فاحضر شاهدين بعد انكار المدعى فقال كل منهما كنا بحضرة فلان أمس قبل الظهر وسمعناه يقول رميت عليه المبلغ بسبب ما اخذ منه ثلثمائة قرش واعطاها للشخص في دينه وسبعة ابقار اخذها منه وادخلها في الديوان واحضر الشاهد الثالث الذي قال عنه كنا بحضرة فلان فاجبر بقوله سمعنا منه يقول برضى عامل فيها بالعناد بسبب ما اخذ منه من الثلثمائة قرش واعطاها للشخص في دينه الذي عليه واخذنا سبعة ابقار وتسلمنا في الديوان فاننا جئنا من شان ذلك وعلمت ذلك عنادا كذلك رد شهادتهما للقاضي فالحكم (اجاب) يؤمر بدفع ما اقربه واختلاف الشاهدين في مكان الاقرار غير مانع من قبول الشهادة تجوز تعدد الاقرار كما صرحوا به ولا اعتبار بما تسلك به المدعى عليه على الوجه المسطور مع عدم تعيين المبلغ في الدفع الذي ادعاه ولا في شهادة شهوده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر فذهب صاحب الدين وادعى على المدين بذلك الدين فانكره فقص على رب الدين احضار البينة التي تشهد له بذلك فتعمل جماعة آخرون شهادة تلك البينة وادوا اداءها فهل يسوغ للقاضي قبول شهادة البينة التي تشهد على شهادة غيرهما أولا يسوغ له ذلك (اجاب) الشهادة على الشهادة مقبولة الا في حدود وقود بشرط تعذر حضور الاصل بموت أو مرض أو سفروا كتنفي الثاني بغيته بحيث يتعذر ان يبيت باهله وعليه الفتوى او كون المرأة مخدرة لا تخالط الرجال وان خرجت لم حاجة وحام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أكرهه الحماكم على بيع داره من رجل بثمن معلوم فباعها المذكور لذلك الرجل فهل اذا ثبت الاقرار بالا كراهة بالبينة لا يكون البيع نافذا ويقتضى له باخذها ممن هي تحت يده واذا ادعى المشتري ان رب الدار اقرب بيعها له وقبض ثمنها طائعا مختارا او اقام بينة بذلك لا تسمع بينته وتقدم بينة الا كراهة في الاقرار على غيرها (اجاب) بينة الا كراهة في الاقرار أولى من بينة الطوع ان ارخا واتحدتا ويخيه ما فان اختلفا اولم يؤثر خافية الطوع أولى على ما اعتمد صاحب المنع كما في الدر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت متزوجة رجلا من عساكر الجهادية فمات عنها وكشف من دفتر الجهادية عن موته فوجد صحيحا وايضا هناك بينة تشهد بالموت على السماع فتزوجت رجلا آخر بعد ان اعتدت عدة وفاة فهل ليس للقاضي ان يفرق بينهما والحال هذه (اجاب) للقاضي المحكم بالموت بشهادة السامع ولو فسر الشاهدان وقالوا أخبرنا بذلك من نثق به على الاصح في الدوام

١٢٦٥ ٤
مطلب اختلاف الشاهدين
في مكان الاقرار غير
مانع لجواز تعدد الاقرار

١٢٦٥ ٢٢
٣ مطلب بينة الا كراهة في
الاقرار أولى من بينة
الطوع ان ارخا واتحد
التاريخ والافقية الطوع
ذى القعدة

١٢٦٥ ١٥

١٢٦٥ ١٥

مطلب أخبرها عدل
بموت زوجها فصدقته
وتزوجت ثم أخبرها آخر
بحياته لا يبطل نكاح
الثاني ولا يفرق بينهما

٢٣ ١٢٦٥
مطلب تقبل الشهادة
على الشهادة في كل
حق سوى حدود وقود
لتعذر حضور الأصل
لموت أو مرض الخ
ذی الحجّة

٣٠ ١٢٦٥
مطلب في شاهد الحسبة
إذا أخر شهادته لغير عذر

محرم
٢٦

١٢٦٦

الشهادات لكن نقل بحسبه ع ب اعتماد خلافه تعويلا على ما في عامة المتون وغيرها
فاذا حكم بالموت ساغ للمرأة التزوج بآخر بعد انقضاء عدة الوفاة وفي جامع القصولين من
الفصل الثاني عشر نهي اليها خبر زوجها فتزوجت ثم أخبرها آخر أن زوجها حي فلو
صدق الخبر الأول لا يمكنها تصديق الخبر الثاني ولا يبطل نكاح الثاني ويسعها المقام
معه وقيل لو كان الخبر الأول عدلا أو كبرياها صدقه لا يفرق بينهما وبين الزوج الثاني
أه فلو أخبر المرأة المذكرة شاهدان بموت زوجها وصدقتهما فاعتدت وتزوجت بغيره
بناء على شهادتهما لهما دليل ولم يتحقق خلافه لا يكون للقاضي التفريق بينهما والله
تعالى أعلم (سئل) في أربعة عدول تحملوا شهادة بطلاق عن اثنين شاهدين به تعذر
انتقالهما محل الاداء فهل يسوغ لهم في هذه الحال تحملهم بنقل هذه الشهادة وأداؤهم
لها ويقبل منهم الاداء ويعمل بمقتضاه ويسوغ لهذه المرأة التزوج لمن أراد نكاحها ويمنع
المعارض لها عن معارضته (أجاب) تقبل الشهادة على الشهادة في كل حق سوى حدود
وقود بشرط تعذر حضور الأصل بموت أو مرض أو سفر أو كون المرأة مخدرة عند الشهادة
ويشترط شهادة عدد عن كل أصل فاذا ثبت طلاق المرأة المذكرة بشهادة الفروع في
وجه الزوج أو وكيله في ذلك كان لها التزوج بآخر بعد انقضاء العدة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له زوجة ومعاشر لها مدة طويلة ادعى عليه جماعة بأنه طلقها ثلاثا وأرادوا
أن يشهدوا عليه بذلك والحال أنهم حاضرون مشاهدون معاشرته لها معاشرته الأزواج
مدة طويلة ولم يعارضوه ولم ينافوه فهل إذا أخر شاهد الحسبة شهادته لا تقبل (أجاب)
شاهد الحسبة إذا أخر شهادته لغير عذر خمسة أيام مع علمه بالمعاشرته معاشرته الأزواج
ردت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أهالي بلده ودخل بها وعاشرها
معاشرته الأزواج مدة تزيد على أربعة أشهر ثم وقع بينه وبين شيخ البلد خصومة ونزاع في
أمر فحمله الغيظ على أنه يدعي على الزوج المذكرة كوربان زوجته محرمة عليه بالمصاهرة
بداعي أن الزوج المذكرة كورفيما سلف من الزمان تزوج أمها ودخل بها لاجل تحليها
للزواج من الطلاق الثلاث وأنكر الزوج والزوجة وأهلها دعواه وأراد شيخ البلد
اثبات ذلك بشهادة بينة من أهل البلد الذين من خبره والحال أن من يعرض نفسه
للشهادة حاضرا في البلد من ابتداء التزوج والدخول وعالم بذلك وبالمعاشرته فهل لا تقبل
شهادة البينة على الزوج والزوجة بشهادة الحسبة وحرمة الزوجة بالمصاهرة وليس
لقاضي الولاية ولا لناثبه في البلد قبول هذه الشهادة حيث أخر وشهادتهم لدى القاضي
بلا عذر مع العلم بالتزوج وعيشهما عيش الأزواج (أجاب) متى أخر شاهد الحسبة شهادته
بلا عذر فسق فترد في البحر عن القينة أجاب بعض المشايخ في شهود وشهودا بالحرمة
الغليظة بعدما أخر وشهادتهم خمسة أيام من غير عذر أنها لا تقبل أن كانوا عالين بأنهما
يعيشان عيش الأزواج والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعي أن زوجها مات وعندها

سنة

صفر

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٧

مطلب لا تقبل شهادة
الأجير الخاص ولا شيخ
القرية

ربيع الاول

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٣

بينة تشهد لها بذلك فهل اذا شهدت لها بذلك عند المحاكم الشرعية وفسرت في شهادتها
بالسمع تقبل واذا قلتم بذلك وقبلها القاضي وحكم بها يكون لها ان تعتمد من وقت
الموت وتزوج غيره قضاء وديانة (اجاب) اذا شهدت البينة بموت الزوج في وجه
خصم شرعي وحكم القاضي بموته جاز للزوجة بالتزوج بغيره بعد عدة الوفاة واذا غسر شاهدا
الموت للقاضي ان شهادتهما بالسمع تقبل اذا قالا لا خبرنا به من نشق به على الاصح على
ما في الدرر من الشهادات لكن نقل محشيه ع ب اعتماد خلافه تعويلا على ما في عامة
المتون وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا خرم ثبت في دفتر الميت
المحفوظ ومقر به فيه قائلان عليه لفلان كذا من الدين واحضر الدفتر ووارث الميت
وصاحب الدين لدى قاضي بلدهم والزمه بدفع الدين بعد ان صدق عليه الوارث ودفع
الوارث معظم الدين وتوقف بعد ذلك في دفع الباقي منكرا كون الدين على مورثه فهل
لا يعتبر انكاره بعد ثبوت اعترافه ودفعه معظمه ويحبر على دفع الباقي والحال هذه ولا عبرة
بانكاره لاصل الدين بعد ذلك ولا بقوله انه يقيم بينة بان مورثه خلصه به قبل ذلك لاسيما
والبينة المذكورة بينهما وبين المشهود عايشه عدواة ذنوية وخدمة واجراء عند المدعي
المذكور وخصان به (اجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا كانت العدواة
بسبب الدنيا كشهادة المقتول وليه على القاتل والمجروح على الجارح والمقتوف على
القاتل والمقطوع عليه الطريق على القاطع فليس كل من خاصم شخصا في حق يصير
عدوا له كما توهمه بعض المتفهمة كفي البحر ولا تقبل شهادة الاجير الخاص لاستباحه مساندة
أو مشاهرة وهذا على فرض كون الدعوى مسموعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
عن زوجتيه وامه وأولاده فادعى بعض الورثة على احدي الزوجتين باشيء من تركه
الميت فانكرت وطالب منه البينة على ما يدعيه فهل اذا أقام عليها بينة من خدمه الخاصين
به او من مشايخ القرية لا تقبل هذه الشهادة ولا يحكم بها واذا لم يكن عنده بينة سوى
من ذكر تصدق الزوجة بيمينها (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لاستباحه كما
لا تقبل شهادة مشايخ القرية والقول للزوجة بيمينها يصلح للزوجين من متاع البيت
وما هو خاص بالمرأة بعد موت الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بقرة تعدى
عليها رجل وضربها بسبب انها نزلت الزرع فانت بالضربة المذكورة لوقتها فطلب رب
البقرة اقامة الدعوى على يد فقيه فطلب من رب البقرة ومن البينة التي تشهد بالضرب
خمسين قرشاً معلوما له فامتنعت البينة من الشهادة على يده خوفاً من طلب المعلوم منها
فترافعا لدى فقيه آخر وشهدا بالتعدى وبالضرب فهل تقبل شهادة البينة المذكورة ولا
يضر امتناعها ولا من الشهادة بسبب طلب المعلوم منها مع رب البقرة واذا كان احد
الشاهدين ابن عم تقبل شهادته له (اجاب) اذا قال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد تقبل كما
تقبل شهادة ابن عم المدعى له واذا كان امتناع الشهود بمعنى تاخيرهم أداءها فافانما

ربيع الاول سنة

يكون التأخير مقسما بعد الطلب اذا كان لغير عذر وهنا على ما في السؤال وجد العذر في
 الهندية من الفصل الثاني من الباب الرابع من الشهادات قال الشيخ الامام المعروف
 بخواهر زاده ان في حقوق العباد اذا طلب المدعي من الشاهد ان يشهد له فخير من غير عذر
 ظاهر ثم ادى بعد ذلك لا تقبل شهادة هذا الشاهد لائن بالتأخير من غير عذر صار مقسما
 كذا في الظهيرية انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية وراجعها
 في العدة وعاشا معا عشرة الاثني عشر يوما وجمعا في تلك الاثني عشر يوما ثم طلقها
 ومات بعد ذلك عنها وعن وارث آخر فادعى الوارث الاثر بعد موت مورثه بانه كان طلقها
 ثلاثا ويريد اقامة شاهدين بذلك بعد موته فهل اذا كان الشاهدان المذكوران حاضرين
 شاهدين للزوجين وهما يجتهدان اجتماع الاثني عشر يوما في اقرارهما المدة المذكورة
 يفسقان وترد شهادتهما بذلك ولا يقبلها القاضي وترث من زوجها ويحكم لها بالميراث
 (اجاب) متى اقر شاهدان بحسبة شهادته بلا عذر خمسة ايام فاكتم مع عليهما معا شهادتهما
 معاشرة الزوج فسق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متولي حكومة بالانخط
 وشكا بعض عمدا مشايخ البلاد وادعوا عليه بدعوى فرغه المدير من البلاد المذكورة
 وصار لا يدله عليهم ادعى عليه عمدا المشايخ المذكورون بالدعوى المذكورة لدى نائب
 الشرع فانكرها فاقاموا عليه بينة من حصصهم ومن حصص مشايخ غيرهم من بلدهم
 فعمل المدعى عليه بان الفلاح لا يسهه مخالفة شيخه من خوفه منه وتسلطه عليه كما هو
 مشاهد اذا دعاه لشهادة او لغيرها واما اليهود الذين من غير حصة المدعى من حصص
 باقي مشايخ الماحمية فكان المدعى يطلب من مشايخها المطالبين ويضرب المشايخ
 المذكورين وفلاحهم فهل ترد شهادة الفلاح لشيخه خصوصا اذا كان الشيخ المدعى عهدة
 البلد وكبيرها ويكون داخل في قوتهم امير كبير ادعى فتمسدت له عماله ونوابه ورعاياهم
 لا تقبل ام لا (اجاب) صرح العلامة الرمي بان شهادة الفلاحين لشيخ بلدهم وشهادة
 الرعية لحاكمهم وعامليهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 كان مستخدما عند آخر ثم بعد مدة خرج من عنده فادعى عليه سيده بدين تعدى امانة بدون
 وجه شرعي واخذ ما كان يملكه من نقد وخيل وعبيد بعد ان حبسه مدة وكتب عليه
 ورقة بالتخالف وهو في السجن فهل لا يجاب لذلك ويلزمه رد جميع ما اخذه بالتعدي
 ان كان قائما وقيمته ان هالك او اذا شهد السيد بدينه او بالتخالف بدينه من اتباعه
 المستاجرين له لا تقبل شهادتهم وما كتب عليه وهو مسجون لا يعول عليه (اجاب)
 لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستاجرته وعلى الغاصب رد ما استولى عليه تعديا بالمال
 حيث ثبت الغصب والتعدي بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 ودعة عند رجل فمات رب الودعة وله وارث فطلب الودعة من المودع مدعيان
 مورثه قدم مات فامتنع المودع من دفعها له لكونه لم يصدقه في دعواه فهل اذا رفعه للحاكم

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

ربيع الثاني

٢٥

جادی الاولى سنة

الشرعی وأثبت موته لديه بشهادة بينة شرعية ناقلة الشهادة عن بينة أخرى عاينت موته يكون للحاكم الشرعی ان يحكم بموته ويأمر المودع بدفع الوديعة لو ارث الميت حيث توفرت شروط الشهادة وانتهت مواعيدها وكانت في وجه خصم شرعی (أجاب) تقبل الشهادة على الشهادة الا في حدود شرط تعدد حضور الاصل بموت أو مرض أو سفر أو كون المرأة مخدرة عند الشهادة ويشترط شهادة عدد من كل أصل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض يزرعها من مدة تسع سنوات فجاء آخر وادعی عليه ان تلك الأرض ملك له وأنت تزرعها على سبيل الغصب فان ذكر المدعی عليه ذلك وأجاب بانه وضع يده على تلك الأرض بطريق الشراء ودفع الثمن للبائع وأقام على ذلك بينة فهل اذا كانت البينة مدعی عليه سمی بشیء آخر من طرف المدعی المشهود عليه لا يقدرح في شهادتهم ويعمل بها بعد تزكيتهم ولا بد من بينة أخرى (أجاب) ٣ نعم لا يقدرح ما ذكر في شهادة الشاهد العدل ولا يوجب ردها والله تعالى أعلم (سئل) في معتقة ملكها سيد هام بلغاه من الدراهم وقبضته فبعد موت المعتق أخذ منها ابنه قرضا وكتب لها وثيقة بذلك وختمها وعليه بينة بذلك أيضا لكن لم يكتبها في الوثيقة ثم بعد مدة طالبته فاعترف بان الخط خطه والختم ختمه وانكر المبلغ المذکور فشهدت البينة عليه بقبضه فادعی انهم اخصامه بسبب شتم ومضاربة جرت بينهم وليس بينه وبين البينة قتل ولا قذف ولا جرح فهل تكون هذه الشهادة صحيحة ولو فرض ان هنالك مضاربة ومشاعة بدون ما ذكر (أجاب) تقبل شهادة العدو على عدوه بسبب الدين بخلاف العداوة الدنيوية كشهادة المقتوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول وياه على القاتل والمجرع على الجارح والزوج على امرأته بالزنا اذا كان قذفها أولا فالعداوة ليس كما يتوهمه بعض المتفهمة او الشهود ان كل من خاصم شخصاً في حق وادعی عليه ان يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة بل العداوة انما تثبت بنحو ما ذكرنا وفي القنية ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم يفسق بسببها او يجلب منهعة او يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد اه والله تعالى أعلم (سئل) في شهادة الفلاحين لشيوخ بلدهم أو لحاكمهم او لعاملهم او لمن له عليهم نوع ولاية هل هي صحيحة أولا (أجاب) شهادة الفلاحين لشيوخ قريتهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز على ما صرح به العلامة الرملي والله تعالى أعلم (سئل) في ولد ذكر خرج من بلده الى بلدة أخرى بعيدة ومكث بها مدة من السنين حتى مات في البلدة الاخرى وشهد رجلان بموته وموت ولديه من قبله فتكلم أربعة رجال شهادتهم بما بذلك وانحصر ارثه في عمه العاصب له فهل اذا كان شخص واضح عاينه على تركته يؤمر برفعها للعاصب المذکور ولا عبرة بتعلل واضع اليد بانه حين خرج الرجل المذکور كان له ولدان حيث شهدت الفروع بموته وموت ولديه من قبله نقلا عن شهادة الاصول وانحصر

١٤ ١٢٦٦
٣ مطلب لا يقدرح في شهادة
الشاهد أن لا يشهد
عليه دعوى عليه
بشيء آخر

جادی الثانية

٢٣ ١١٦٦

٢٣ ١٢٦٦

١٧ ١٢٦٦

شعبان سنة

١٢ ١٢٦٦

رمضان

٢١ ١٢٦٦

مطلب رجوع أحد
الشاهدين في مجلس
القاضي بعد القضاء
لا يبطل القضاء
ويضمن القصف
مطلب لا يتوقف ضمان
الشاهد بالرجوع بعد
القضاء على قبض المال
على المفتي به
شوال

١٢ ١٢٦٦

١٨ ١٢٦٦

أرثه في عمه المذكور وإذا كان مع واضع اليد بينة بأنه كان له ولدان حين خروجه لاجل
بها أيضا حيث شهدت الفروع بذلك كله (أجاب) إذا ثبت وفاة الغائب المذكور
ولديه بالوجه الشرعي كان مآثره لعاصبه حيث لا وارث له سواه والله تعالى أعلم
(سئل) فيما إذا رجع أحد الشاهدين عن شهادته بخمسائة قرش قرصة في مجلس
القاضي بعد شهادته مع آخر شهادته مستوفية وبعد الحكم بها مستوفيات فهل لا يكون
رجوعه مبطلا للقضاء القاضي ويضمن ما أتلفه على المدعي عليه وما يلزمه برجوعه عن
الشهادة في مجلس القاضي بعد الحكم بها (أجاب) يضمن أحد الشاهدين برجوعه عن
الشهادة في مجلس القاضي ما أتلفه على المشهود عليه ولا يبطل الحكم برجوعه بعده
فيضمن الشاهد المذكور نصف المال المحكوم به للمحكوم عليه سواء قبض المال أو
لم يقبض وقيل الضمان مقيد بما إذا قبض المال وعلى الأول الفتوى كما في تنقيح الحامدية
من الشهادات والحكم ماض وعليه التعزير الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ادعى على آخريان بينهما وبينه شركة في البلم السوي وأنه أرسل له جانباً منه مع فلان
وجانباً من الدراهم مع فلان قدر كذا فأنكر دعواه كذا فبعد ذلك أظهر له المدعي وثائق
باسمه وختمه وبرهن على مدعاه فاعترف له بذلك بعد الانكار وادعى أنه دفع له ذلك فهل
لا تقبل دعواه بعد الانكار وإذا أقام عليه بذلك بينة من مشايخ القرى والعربان لا تقبل
شهادتهم عليه لاسيما وبينهم وبين المشهود عليه عداوة ذنيوية وللمدعي أخذ نصيبه من
مال الشركة رأس مال ورجحاً بعد تحققها بالوجه الشرعي (أجاب) لا تقبل شهادة مشايخ
القرى ولا شهادة عدوه إذا كانت العداوة ذنيوية والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل أفرنجي باع جانب بضاعة لرجل مسلم آخر بموجب سند مشهور بختمه وبأسماء
شهوده المندرجين بالسند المذكور ثم توفي المشتري المذكور فطلب الأفرنجي حقه من
ورثة المشتري المتوفي المذكور ورفعهم لدى حضرة قاضي البلدة الذي وجد بهاتركة
المتوفي المذكور فكلف الأفرنجي بإحضار البينة المذكورين في سند البيع فاحضرهم
وشهدوا على المتوفي المذكور بمضمون السند الذي كتب فيه مبلغ الثمن على المتوفي
فعارضه الوصي على أولاد المتوفي بدعواه أن أحد البينة كان خادماً للأفرنجي مع أن
الشاهد المذكور حين شهادته على المتوفي المذكور كان خالياً عن خدمة الأفرنجي من
مدة سنين عديدة وأنه معتمد شهير في التجارة والآل هو خال عن الخدمة فهل يجوز
إذاؤه الشهادة على المتوفي ولا ينظر لقول الوصي المذكور في دعواه أم كيف (أجاب) إذا
لم يكن الشاهد المذكور أجيراً خاصاً للمدعي الدين وقت الشهادة فلا مانع من قبول
شهادته حيث كان عدلاً والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً عن دورتهم
باع أحدهم نصيبه لآخيه بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيده من الحاكم الشرعي ثم بعد
مدة من السنين أنكر البائع البيع فترافعه إلى الحاكم الشرعي وأثبت المشتري دعواه

مطلب ادعى رجوع
الشهود عند غير القاضي
وبرهن لا يقبل

١٢٦٦

٢٥

ذى القعدة

١٢٦٦

٤

مطالب تخصم الشهود
والمدعى عليه تقبل
لوعدولا ما لم يساعدوا
المدعى او يكثر منهم ذلك

ذى الحجة

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

١٧

الشراء بالوجه الشرعى وحكم المحاكم بجهة البيع ونفاذه فهل اذا رجعت الشهود عن
الشهادة وقالت اكثر اننا فلان على الشهادة لاعبرة برجوعهم بعد حكم المحاكم الشرعى
بجهة البيع ونفاذه (اجاب) شرط الرجوع عن الشهادة مجلس القاضى ولو غير الاول
حتى لو ادعى المشهود عليه رجوعها عند غيره وبرهن لا يقبل لفساد الدعوى وصرحوا
بانه لا يفسخ الحكم برجوع الشاهد عن شهادته بعده والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى
قديوب عن امرأة ادعت على زوجها وقوى عيىن بالطلاق الثلاث منها عليه وانه اقر بذلك
لدى بينة شرعية وتلك اليمين كانت بطريق التعليق بخلاف المدعى عليه ما ذكره
كايما فاحضرت المدعية بينة لدى القاضى وشهدت طبق دعواها فعند ذلك قال المدعى
عليه لاحد الشاهدين انما قلت ذلك ولا اقررت به فرد عليه الشاهد وقال له انا موزر يا
خاسر يا ابن الكلب وضربه على صدغه بالكف فى مجلس القاضى فما الحكم فى هذه
الحادثة وشهادة الضارب على المدعى عليه قبل الحكم (اجاب) فى الدر عن الخزانة
تخصم الشهود والمدعى عليه تقبل لوعدولا اه قال فى حواشيه للطعناوى بقلا عن
البحر ينبنى حله على ما اذا لم يساعدوا المدعى فى الخصومة او لم يكثر ذلك منهم توفيقا اه
وما ذكر من الشاهد المذكور فسق ومخاصمة كثيرة فعلى القاضى رد شهادته والله تعالى
اعلم (سئل) فى رجلين أحدهما يملك بقرة والاخر جاموسة فباع كل منهما بهيمة للآخر
بشمن معلوم بمحضرة بينة شرعية وقبض كل منهما بهيمة الاخر فسرقت الجاموسة من
عند المشتري فادعى بائع البقرة عدم البيع وان ابنه باعها من غيرا ذنه لاجل ابطال
البيع الصادر منه فانكر المشتري دعواه ذلك فهل اذا كان هناك بينة تشهد بان رب البقرة
هو الذى باعها دون ابنه لاعبرة بانكاره ولا يمكن من ابطال البيع واذا كانت البينة غائبة
مسافة سافر وتعذر حضورها يصرح بحمل الشهادة عنها وكل اثنين يتحملان شهادة شاهد
(اجاب) لاعبرة بانكار المالك البيع بعد ثبوت صدوره عنه صحيحا لا رقما وتقبل الشهادة
على الشهادة فى مثل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة باعت طاحونة من مدة ست
عشرة سنة ثم ماتت وورثها ابن أخيها ومن بعد موتها الى هذه السنة ادعى ذلك الوارث
على المشتري بان هذه الطاحونة وقفها والد ابائتة عليها ثم على من يرثها وهو يملكها
حين الوقف وأحضر شهودا فقالوا ما حضرنا حين الوقف وانما سمعنا انها وقف فعرف
المشتري انها ملك للبائتة وانه اشتراها على يد فاضى الناحية بموجب حجة من ذلك القاضى
وكتب ذلك القاضى على هامش حجة البائتة ان هذه الطاحونة اشتراها فلان دون ما
باطنها من باقى العقار وقد باعت فى حال حياتها بعض الاملاك التى فى الحجة التى يدعى ذلك
الوارث ان الذى فيها وقف والمال ان ذلك الوارث باع عقارا على باطن تلك الحجة
والآن ذلك الوارث وكيل حاكم السيادة فهل لا تقبل بينته اذا أقامها بمن هو وكيل
عليهم (اجاب) قد أقدموا باخير الدين الرملى ان شهادة الرعية لحاكمهم وعامهم ومن

ذی الحجۃ ستہ
مطلب الشهادة اذا
خالفت الدعوى لا تقبل

١٧ ١٢٦٦

محرم

١٩ ١٢٦٧

مطلب تقبل شهادة
كاتب الوثيقة حيث
كان عدلا

٢٣ ١٠٦٧

صفر

٤ ١٢٦٧

له نوع ولاية عليهم لا تجوز على فرض صحتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده
على خشب مدة تزيد على ست سنين مع التصرف فيه بالنشر وغيره فادعى عليه رجل بأن
هذا الخشب مشترك بينهما وأنه دفع جميع الثمن فقال له أنك دفعت بعض الثمن فقط
وبعد الشراء لم ترض بالشركة ففسخت الشركة وأخذت مادفعته وذلك بموجب علم بختم
المدعى ومع المدعى عليه بينة شرعية على ذلك وأحضر المدعى بينة تشهد أن الشراء له
فقط فهل لا عبرة بينة المدعى حيث خالفت الدعوى وتقبل بينة المدعى عليه على فسخ
الشركة والتخلص منها (اجاب) الشهادة اذا خالفت الدعوى لا تقبل واذا أثبت المدعى
عليه فسخ الشركة في الخشب المذكور يبيع نصيبه منه لشريكه لا يكون للمدعى فيه
ملك ويمنع من معارضة واضح اليديدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
فرار جى أخذ منه رجل فرار جى دراهم على سبيل الشركة وأشهد عليه ناسا من أرباب
صناعته على تسليمه المبلغ وذلك لاجل ادارة معمل الفراخ ويكون الرجح بينهما
فذهب الذى أخذ الدراهم واشتغل بها في المعمل ومضى مدة ولم يرجع لصاحب المال
لا بالرجح ولا برأس ماله فطلب صاحب المال ماله منه فجحد الاخذ فطالبه على يد الشرع
الشريف فأمر باحضار بينة تثبت ما ادعاه فاحضرا اثنين من الذين حضروا تسليم المال
وشهدا أنه أخذ منه المبلغ على يده ماعلى سبيل الشركة فهل اذا كان الشهود عدولا
وزكوا سرا وعلمنا ذلك منهم من أرباب الصناعة تقبل شهادتهم ويؤمر الاخذ بدفع ما اخذه
لربه (اجاب) تقبل الشهادة المذكورة اذا لم يكن الشاهد شرى كالمدعى فيما شهد به ولم
يكن اجيرا خاصا عنده ولم يكن للمدعى ولاية عليه ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اوصى لابن ابنته بوصية فلما مات الموصى نفذ وارثه الوصية باعطائها المستحقها واخذ
عليه وثيقة باستلامه ثم بعد موت ذلك الوارث ادعى الموصى له على وارثه بها فاقام وارث
المنفذ شاهدا وكاتب هذه الوثيقة فهل تقبل شهادته ولا عبرة بتعلل نائب الشرع عليه بانه
كاتب الصلح فلا تقبل شهادته (اجاب) لا يمنع من قبول شهادة العدول كتابة الوثيقة
فتقبل شهادة الكاتب المذكور حيث كان عدلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حصر
ما يورث عنه شرعا في حال صحته على يد فاضل البلد وأوصى منه بجزء معين ثم مات عن ولدين
وقسم الحماكم الشرعى بينهما ذلك ثم بعد سنين ادعى احدهما انه اخفى عن اخيه دراهم
وغيرها وأنه وضعها عند آخر فانكر المدعى عليه ذلك فهل اذا انى بينة من خدمه لا تقبل
شهادتهم له (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستأجره والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل تزوج امرأة بمصر وسافر بها الى قرية من قرى الريف واقام معها مدة ومات عنها
وعن ورثة غيرها والحال ان لها عليه دينان ببقية صداقها وغيرها بموجب بينة موجودة
في بلد العقد فهل اذا ارادت اخذ دينها والرجوع به على تركة الميت على يد القاضى هناك
وتعذر حضور البينة بمحل اقامة الدعوى يكون للبينة أن تحمل شهادتها لاربعة كل اثنين

ربيع الثاني سنة

١٠ ١٢٦٧
مطلب في قبول الشهادة
على الشهادة وما يعتبر فيها

٣ ١٢٦٧

جادی الاولى

٢ ١٢٦٧
مطلب تحمل الصبي
العاقل الشهادة وادائها
بعد بلوغه قبلت

٩ ١٢٦٧

٩ ١٢٦٧

جادی الثانية

٤ ١٢٦٧
مطلب من موانع قبول
الشهادة العصبية الخ

رجب

٩ ١٢٦٧

عن شرط ولا يشترط ان يكون التعمل على يد القاضى بل يكفي من الاصل للفرع وما
الحكم (اجاب) تقبل الشهادة على الشهادة فيما عدا الحد والقود بشرط تعذر حضور
الاصل بخوض اوسفر واكتفى ابو يوسف بغيبته بحيث يتعذر ان يبيت باهله
واستحسن قوله غير واحد من علمائنا وعليه الفتوى كما في السراجية وغيرهافيصح
الاشهاد فيما ذكر بهذا السؤال ولا يشترط حصوله على يد قاض والله تعالى اعلم (سئل)
عن حادثة مضمونها شهد رجلان على شهادة رجلين آخرين بموت زوج المرأة بمكة المشرفة
في وجه خصم شرعي فهل يحكم بالموت بالشهادة على الشهادة (اجاب) تقبل الشهادة على
الشهادة فيما عدا الحد والقصاص فاذا شهد كل من الفرعين المذكورين على
شهادة كل اصل بموت الزوج المذكور وشهادة شرعية حكم بموته وعلى الزوجة عدة وفاة
من وقت الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسلم من بلاد الجزائر تبع الفرنساوية
له دين على امرأة دالة فطالها بالدين فانكرت فاقام عليها بينة من بلده مساهمين والحال ان
الجميع مقمومون بالمحرسة فهل تقبل هذه الشهادة اذا استوفت الشروط ولا عبرة بتعمل
المرأة ان البينة من بلده (اجاب) نعم لا عبرة بتعمل المدعى عليها بما ذكر وتقبل شهادة
الرجلين المذكورين حيث كانا عدلين والله تعالى اعلم (سئل) من الضابط خاتمه بما
مضمونه ان شخصاً عمره عشرون سنة شهد في قضية حصلت قبل اربع عشرة سنة فهل يعمل
بشهادته ام لا (اجاب) يشترط لاداء الشهادة البلوغ ولا يشترط ذلك للتعمل بل الشرط
هو العقل الكامل فاذا تحمل الصبي العاقل الشهادة وادائها بعد بلوغه قبلت منه
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في شهود احدى اهل دارهم اصل والاخران فرع فهل اذا شهدوا
شهادة لدى حاكم شرعي واجتمعت فيهم شروط الشهادة يحكم بها ولا يضر كون احدهم
اصلاً والاخرين فرعاً (اجاب) نعم يحكم بهذه الشهادة بعد استيفاء شرائط والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يملك داراً مات عن ابنين احدهما غائب عن البلد فوضع الابن
الثاني يده على الدار مدة ثم مات قبل حضور اخيه عن ورثة ثم حضر الابن الغائب
واراد اخذ نصيبه من دار والده فادعى ورثة الاخ بان مورثهم اشترى الدار المذكورة من
والده فانكره وادعى ولا سند بايديهم ولا بينة سوى رجلين قالوا اناسمنا من اخيك بانه
اشترى الدار المذكورة من والده فهل لا تصح تلك الشهادة ويكون للابن المذكور
أخذ ما يخصه من دار والده بالفرصة الشرعية حيث لم يثبت شراءه وورثته بالبينة
الشرعية (اجاب) الشهادة على الوجه المذكور غير مقبولة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل حاكم ببلدة فاهر جميع اهلها في سداد اموال الميرى وتادية كامل المطالبين مثل
اشخاص الجهادية وخلافها حكم الاوامر الصادرة له فادعى شخص بامور على الحاكم
المذكور واستشهد بالحكم عليهم فهل تقبل شهادتهم عليه أم لا تقبل حيث تعصبوا
وأظهروا العصبية (اجاب) من موانع قبول الشهادة العصبية في الخيرية ما مضى وفي

رجب سنة

مطلب انما يعتبر المانع
من قبول الشهادة وقت
الاداء لا وقت التصل

٢٥ ١٢٦٧

٢٧ ١٢٦٧

شعبان

١ ١٢٦٧

ممنعين الحكم قال ومنه العصبية وهو ان ينعض الرجل الرجل لانه من بني فلان او من
قبيلة كذا اه وعليه فلا تقبل شهادة من تحقق منه التعصب بالوجه الشرعي والاقبلت
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في شاهدين شهدا لاخر بوصاية مختارة من قبل
الاب على اولاده الصغار وبوكالة مفوضة مطلقة عن شخص بالغ وحكم قاضي مصر بثبوت
الوصاية والوكالة ونفذ تصرفه في حق القصر فهل اذا طعن الموكل المشهود عليه بالوكالة
في احد الشهود بعد تصرف الوكيل بانه كان خادما للمشهود له وقت تحمل الشهادة
لا عبرة بطعنه بذلك ويكون الحكم الصادر من القاضي بعد الدعوى والشهادة صحيحة
لا ينعض بطعن المشهود عليه بان احد شهود الوصاية والوكالة كان خادما كما هو مذكور
(اجاب) اذا لم يكن الشاهد اجيرا خاصا للمشهود له وقت اداء الشهادة تقبل شهادته حيث
كان عدلا والا والله تعالى اعلم (سئل) في مشايخ قري يدعون ان لهم شركة في
اطيان مع شخص فانكر دعواهم الشخص المذكور على يد قاضي الناحية فطلب
القاضي من المشايخ المدعين شهودا تشهد لهم طبق دعواهم فاحضروا اشخاصا شهدوا
لهم بذلك والحال ان الاشخاص المذكورين من داخل شياخة المدعين بدفتر عدلية
النفوس وزيادة على ذلك يزعمون في اوضاعهم ويعطون لهم الاجرة فهل تقبل شهادة
الشهود لما يختمهم ام لا (اجاب) لا تقبل شهادة الشهود المذكورين لمشايخ التري اذا كان
الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مع ابن عم لها مملكان دارا خربة
بالميراث الشرعي باعها لرجل بثمن معلوم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون بالبينة
الشرعية فبعد ان وضع المشتري يده عليها وبناها ومضى على ذلك نحو عشر من سنة ومات
عن ورثة اراد كل من المرأة وابن العم الرجوع على ورثة المشتري واخذها منهم منكرين
البيع ومتعللين بان بينة الشراء من اقارب المشتري لا تشهد عليهم فهل لا يجاب بان لذلك
ولا عبرة بتعللهم المذكور ولا معارضة لهم مع ورثة المشتري في الدار المذكورة بدون وجه
شرعي (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لا زما لا يكون لاحد المتعاقدين فسحبه بدون وجه
شرعي وشهادة الاقارب لبعضهم مقبولة ما عدا شهادة الاصل لفرعه وعكسه والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل توفي عن ورثة ثم بعد مدة سنوات وجد الورثة بصندوق مورثهم
حجة بمبلغ دراهم لا توفي على شخص ذكر بالحجة اسمه واسم بلده ولم يذكر اسم ابيه ولا حرفته
ولم يكن لهذا الاسم وجود في محل اقامة الورثة ووكلاهم وكلاهما يبحث عن هذا الاسم
ويخلص لهم الدراهم بموجب حجة ثم ان الوكيل وجد هذا الاسم بقربة فطلبه عند الحاكم
شرعي واقام عليه الدعوى فابى المدعى عليه واخبرانه كان بهذا البند درجل يشابهني
في الاسم والبلد وتوفي من مدة سنين ولكن حرفتي غير حرفته وأبي غير ابيه فلم ابي
المدعى عليه طلب من الوكيل بينة تشهد عليه فاحضر شاهد او شهد بان هذا الرجل
بعينه هو المدعى عليه بالمبلغ المذكور بالحجة لوالد الورثة فسجلت شهادته وطلب منه

شوال سنة

١٢٦٧

٨

شاهد ثان فهل والحال هذه اذا حضر اثنين متحاملين عن واحد وشهدا مثل ما شهد
الاول الاصلى تقبل شهادتهما وتضم الى شهادة الاول (اجاب) اذا صحت الدعوى واقام
المدعى شاهد اعلى دعواه الدين لمورث موكله وآخرين على شهادة آخر بذلك
واستوفت الشهادة والشهادا اشراط المعبرة شرعا يقضى بالدين على المدعى عليه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من زوجته مصاغة ذهباً فاستهلكه فماتت فقامت بينة

١٢٦٧

١٥

رجلا وامرأتين لتأخذ حقهما من تركته فهل تقبل شهادة امرأتين مع الرجل (اجاب) نعم
تقبل شهادة امرأتين فيما ذكر مع الرجل المذكور والقاضي التحكم بهذه الشهادة بعد
الحكمة والتزكية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وأولاد ذكور واناث
قصر وبلغ وترك ما يورث عنه شرعا فادعى ولده الكبير ان اياه قبل موته جعله وصيا على
القصر واستشهد برجلين خادمين لابييه وله من بعده محتصين به فهل اذا ثبت ما ذكر

١٢٦٧

٢٥

تسكون هذه الشهادة باطلة ولا تثبت الوصية بها (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص
وقت الاداء المستأجره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر قطعة أرض بطريق
الاسقاط بثمن معلوم فباع آخر وطالب من الآخر نصف الارض يزعمه سنة واحدة ويدفع
المال فاذن له الاخذ في زرعها سنة واحدة ويدفع المال وزرعها ثم بعد ذلك ادعى

١٢٦٧

٢٨

المستعير انه اشترى من الآخر نصف الارض واقام بينة اثنتين أحدهما شيخ بلد والثاني
اجير عند المدعى فهل لا تقبل شهادتهما (اجاب) لا تقبل شهادة مشايخ البلدان ولا شهادة
الاجير الخاص المستأجره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجته وترك
ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فادعى رجل بانه ابن ابن عم لليت فانكر ورثته دعواه
فهل اذا قام بينة فذكر اسم الميت واسم ابييه فقط وسئلت عن الجد الجامع فقالت
لا تعرفه لا يعتد بتلك الشهادة ولا يقضى له بها (اجاب) نعم لا يقضى بتلك الشهادة والله

١٢٦٧

٤

تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد ذكور البعض معه في المعيشة والبعض منفرد في
موته ادعى من كان معه في المعيشة بان المواتى المتروكة له ان يكونه شيخ بلد وذات شوكه
ويشهد على ذلك اناس من الفلاحين الذين تحت يده وفي حصته فانكر باقي الورثة
دعواه فهل لا تصح شهادة الفلاح شيخ بلده ويكون جميع ما تركه الاب مشتركا بين
اولاده يقسم بينهم بالفريضة الشرعية اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا تقبل شهادة

١٢٦٧

١٧

الفلاح لشيخ بلده الذي له عليه ولاية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشهدت على
نفسها عسدا ولا من المسلمين حال غيبة زوجها بانها وكلته في بيع عقارها الفلاني
وقبض ثمنه ثم باع الزوج المذكور العقار المذكور وسلم المبيع وقبض الثمن بعد
ثبوت وكالته عنها شرعا وقد مضى على ذلك مدة طويلة فبرزت الآن المرأة المذكورة
تدعى على المشتري المرقوم انها كانت مكرهة من زوجها على توكلها اياه في بيع ما يباعه
من عقارها ولم تذكر ذلك تاريخا وتريد ان ترد المبيع والمشتري ينكر دعوى الاكراه

مطالب لا تقبل الشهادة
في نسب بنوة العم مع
عدم ذكر الجد الجامع
ذى القعدة

ويُدعى عليها الطوع فهل لو أقام كل واحد منهما بينة على ما يدعيه تكون بينة الطوع مقدمة على بينة الاكراه والحال هذه أم لا فإذا قلتم نعم والحال ان المرأة المذكورة وزوجها ساكنان في مصر كبيرة حيث هو مقر الحكومة لاسيما حين ما شهدت على نفسها بانها وكلت زوجها في بيع عقارها المذکور ووقبض ثمنه وأمرت الشهود أن يشهدوا عليها بذلك لم يكن زوجها حاضر الا يتحقق معنى الاكراه من الزوج المذکور ولا تسمح دعواها بذلك (اجاب) بينة الاكراه أولى من بينة الطوع ان ارخا واتحد تاريخهما فان اختلفا ولم يؤثر خافية الطوع أولى وفي الهندية من كتاب الاكراه واما شرطه أى الاكراه فان يكون الاكراه من السلطان عند أى خيفة رجه الله تعالى وعندهما اذا جاء من غير السلطان ما يحجب عن السلطان فهو اكراه صحيح شرعا كذا في النهاية وعليه الفتوى فان غاب المسكر عن بصر المذكرة بزول الاكراه اهـ وعليه فلا يتحقق الاكراه من الزوج على التوكيل مع غيبته والله تعالى أعلم (سئل) في وصي اعلى قاصر له حصصة في مكان متخرب باعها الوصى للمسوخ الشرعى بقيمة المثل وتداولتها لباعة الى ثالث بائع مات عن ورثته ادعى عليهم القاصر بعد كماله بالحصصة المذكورة وأنكر بيع الوصى بمقتضى الحجة التي بيدهم لكون البينة التي فيها ماتت فهل اذا شهدت لهم بينة بالبيع الصادر من الوصى وبمضمون الحجة يحكم بالحصصة الواضحة اليه ويمنع المدعى من دعواه ولو لم تكن هذه البينة اسماءؤها في حجة البيع (اجاب) تقبل الشهادة ببيع الوصى عقار الصغير باحد المسوغات الشرعية وان لم تكن اسماء الشهود مذكورة في صلح التبايع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين اتهمهما الحماكة بقتل شخص بالنبوت والقائه في البحر الا عظم وضر بهما ضربا شديدا بالكراباج مرارا بعد وضعهما في الآلة المسماة بالقماطة مرارا أيضا حتى أقر كل منهما في حالة الضرب ووضعها في القماطة بانه قتله مع الآخر بالنبوت والقائه في البحر الا عظم فهل لا يصح هذا الاقرار واذا ادعى الحماكة بان اقرارهما كان وهما طائعان مختاران فيه واقام على ذلك بينة واقام كل منهما بينة على الاكراه بما ذكر على الاقرار بقتله تقدم بينة الاكراه على الاقرار المذکور على بينة الطوع والاختيار فيه (اجاب) قال في التنوير وشرحه بينة الاكراه في اقراره أولى من بينة الطوع ان ارخا واتحد تاريخهما فان اختلفا ولم يؤثر خافية الطوع أولى ملتقط وغيره واهتمده المصنف وابنه وعزى زاده اهـ ومنه يعلم جواب ما لو ادعى ولى القتل ان الاقرار كان طوعا وادعى المقرانه كان مكرها في اقراره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة استعارت من ابويها حليا تلبسه على سبيل الزينة بحضرة بينة شرعية ثم بعد ذلك ماتت المرأة عن ابويها وعن زوجها فأراد الزوج ان يجعل الحلى ميراثا عن زوجته فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية انها استعارته من ابويها على سبيل الزينة يحكم به لها ولا يكون ميراثا عنها وهل تقبل شهادة الاخ لاخيه اذا كان كل منهما في معيشة على حدته أولا (اجاب)

٢٤ ١٢٦٧

مطلب لا يتحقق الاكراه مع غيبته المذكورة

ذى الحجة

٢٦ ١٢٦٧

محرم

٣ ١٢٦٨

١٣ ١٢٦٨

تقبل شهادة الاخ لاخيه حيث كان الشاهد عدلا وما تحقق انه عارية عند المتوفاة بالوجه الشرعي لا يكون ميراثا عنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر وهو به جانب من الطين الى ان يقدر على دفع ما عليه من الدين فهل اذا كان رب الدين احد مشايخ البلد وادعى انه اخذ ذلك الطين اسقاطا و اقام على ذلك بيته عن تحت امارته لا تقبل دعواه ولا يثبت له حيث كان له سلاطة عليهم (اجاب) اذا كان للشهود له ولاية على الشاهد لا تقبل شهادته له فلا تقبل شهادة الفلاح لشيخ قريته حيث كان له ولاية عليه كما أوضحه العلامة الرملي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ بلد ادعى على شخص آخر بدعوى شرعية و اقام بيته خفراء ديوان وهم ايضا فلا حوّه و له ادارة عليهم فهل والحال هذه لا تقبل شهادة من ذكر (اجاب) اذا كان للشهود له ولاية على الشاهد لا تقبل الشهادة كما لا تقبل شهادة الفسقة واعوان الظلمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين سرقا من آخر بعض دارهم فامسكهم اذ وشوكة واخذها منهما ووضع عليهما السجن فبعد مدة حضر صاحب الدراهم وطالبهما من ذى الشوكة فاعترف له بها وادعى انه سلمها لرجل شيخ بلد مع الرجلين المتهمين بالسرقه فانكر شيخ البلد ذلك وادعى انه ما اخذ الدراهم ولا استلمها من السارقين الا صاحب الشوكة مع رجل قباني من أتباعه استلماها سويا فاحضر صاحب الشوكة القباني فشهد بان صاحب الشوكة هو الذي دفع الدراهم لشيخ البلد واحضر صاحب الشوكة ايضا ورجلا قوا من الرجلين المتهمين بالسرقه فشهد بان القباني هو الذي سلم الدراهم لشيخ البلد فهل والحال هذه لا يصح هذه الشهادة ولا يعمل بها ويجبر صاحب الشوكة على دفع بدل الدراهم لربها حيث اعترف له بها (اجاب) لرب الدراهم مطالبة ذى الشوكة المقر باستلامها وقد صرحوا بعدم قبول شهادة أعوان الظلمة فلا تقبل شهادة الفاسق واعوان الظلمة ولا شهادة الرجل لمن له عليه ولاية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ببلع معلوم من الدراهم نظيرا اسقاطه له حقه من قطعة أرض زراعة كانت رهنا تحت يده فانكر المدعى عليه فهل اذا اقام المدعى بيته بينها وبين المشهود عليه عداوة بسبب دماء ومضاربة كانت بينهما ومن فلاحيه الذين له عليهم ادارة ومن خدمه أيضا يشهدون له بما ادعى لا تقبل الشهادة والحال هذه (اجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة دينية ولا شهادة الاجير الخاص لمستأجره على فرض كون الدعوى مسموعة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا في المحلة الكبرى ادعت امه ان لها النصف في المنزل المذکور واشترته من زوجها والدا بها المذکور حال حياته وترافعت معه امام الشريعة لدى قاضي الناحية المذكورة ثم اصطلمت مع ابنها بترك دعواها وبعد موت ولدها عنها وعن زوجته وبنته وعليه دين ادعت الام بما ادعت به اولادها في دعواها انها اشترت النصف من زوجها سنة ستين ومائتين وألف وأحضرت

صفر

٥

١٢

شاهدين شهد أحدهما أنها اشترت سنة إحدى وستين أو سنة اثنتين وستين والثاني شهد
 بأن الشراء ما بين سنة اثنتين وستين أو ثلاث وستين ومع ذلك سئل أحد الشاهدين عن
 والد الزوج الذي تدعى الشراء منه فذكر أن اسمه حسين الدباغ والمحال أن اسمه محمد
 المخزن دار فهل تكون هذه الشهادة مخالفة فلا يصح للقاضي أن يحكم بها وإذا شهد شاهدان
 بنجية الخصم لا يكون للقاضي الحكم بهذه الشهادة لغيبة الخصم (أجاب) لا بد من
 مطابقة الشهادة للدعوى وعدم اختلاف الشاهدين في الشهادة وحضور المشهود عليه
 أو من يقوم مقامه وقت أداء الشهادة بين يدي القاضي إلا أنهم صرحوا بأن اختلاف
 الشاهدين في الزمان أو المكان أو إنشاء أو إقرار في القول المحض كالبيع والرهن لا يمنع
 قبول الشهادة كما في تنقيح الحامدية من الشهادات وأما الاختلاف بين الدعوى
 والشهادة في تاريخ البيع فذكر في الفتاوى المذكورة أيضا عن البحر عن فتح القدير لو
 ادعى الشراء وأرضه فشهدوا له بتاريخ قبل لانه أقل أي لا الملك المؤرخ أقوى وعلى
 القلب لا تقبل ولو كان للشراء شهر أن فارخوا شهر اتقبل وعلى القلب لا تقبل اه وفي
 البرازية ادعى الشراء منذ شهرين فشهدوا بالشراء منذ شهر قبلت وبقبله لا اه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل شحج بلد ادعى على شخص بدعوى شرعية وأقام بيعة على
 اثبات دعواه مشايخ بلداخرى فهل لا تقبل شهادة مشايخ البلد للشيخ المذكور والمحال
 هذه (أجاب) نعم لا تقبل شهادة مشايخ القرى كما هو منصوص في كتب المذهب والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها ادعت عليه بأنها تملك بقرة معلومة وأنه
 أقر لها بالبقرة المذكورة فاحضرت بيعة بعد انكاره بأنه أقر لها بالبقرة المذكورة
 وبجاموسة أيضا وقالت المرأة المذكورة أن الجاموسة كانت تحت يدي وماتت فلذلك
 لم أذكرها في الدعوى فهل تقبل الشهادة المذكورة على البقرة ويحكم بها (أجاب)
 الشهادة بما كثر من المدعى باطلة بخلاف الأقل للاتفاق فيه كذا في الدر المختار قال في
 حواشيه والتسكيلة لأن المدعى مكذب لهم إلا إذا وفق ثم قال في التسكيلة ولو ادعى
 دارا واستثنى طريق الدخول وحقوقها ومراقفها فشهدوا أنها له ولم يستثنوا شيئا لا تقبل
 وكذا لو استثنى بيتا ولم يستثنوه إلا إذا وفق فقال كنت بعث هذا البيت منها فتقبل
 كذا في فتح القدير اه وفي الدر أيضا وتقبل على ألف في شهادة أحدهما بألف والاخر
 بألف ومائة أن ادعى المدعى إلا كثر لا الأقل إلا أن يوفق باستيفاء أو إبراء ابن كمال
 اه والمدعية هنا ذكرت ما يكون توفيقا بين الشهادة والدعوى فتقبل حيث ذهبت
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يريدون أن يشهدوا على رجل وزوجته بأنه
 طلقها ثلاثا من مدة ثمانية أشهر تقدمت والمحال أنهم حاضرون موجودون معهم
 في حارة واحدة وبيت واحد ومشاهدون معا شريهما مباشرة الأزواج المدة المذكورة
 وأخروا الشهادة والرفع إلى القاضي من غير عذر فهل لا تقبل هذه الشهادة والمحال هذه

١٦ ١٢٦٨
 مطلب في حكم الاختلاف
 بين الدعوى والشهادة
 في تاريخ البيع
 مطلب اختلاف الشاهدين
 في الزمان أو المكان أو
 الانشاء والإقرار في نحو
 البيع لا يضر

ربيع الاول

١٢٦٨

٤ ١١٦٨
 مطلب الشهادة بما كثر
 من المدعى باطلة بخلاف
 الأقل للاتفاق فيه الا
 إذا وفق
 مطلب شهد أحدهما
 بألف والاخر بألف
 ومائة تقبل أن ادعى
 الا كثر لا الأقل إلا أن يوفق

ربيع الثاني سنة

١٢٦٨ ٤

مطلب في الاعذار التي
تقبل بها الشهادة حسبة
مع التأخير

١٢٦٨ ٨

١٢٦٨ ١٦

١٢٦٨ ٤

١٢٦٨ ٣

١٢٦٨ ٦

(اجاب) شاهد الحسبة اذا اخر شهادته لغير عذر ردت وفي شرح هبة الله البعلبي على الاشياء في تأخير شاهد الحسبة شهادته لعذرو من العذر علمه بعدم قبول القاضي شهادته أو كان في مكان بحيث لو حضر مجلس الحكم وشهد لا يمكنه الرجوع لاهله أو كونه وحده في الشهادة وعلم انه لا يلتفت الى قوله وحده ثم قال وفي البيروني نقله عن خزانه المفتين يشترط لفسقه بالتأخير بعد العلم بالحرمة من غير عذر ظاهر تعينه لاداء الشهادة أه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يتجرون في شراء الخشب ويبيعه فبعد أن ذهبوا الى بلدهم وأرادوا المحاسبة ادعى بعضهم على رجل منهم بان عنده كذا وكذا من أصل ثمن الخشب فانكر دعواه وادعى المدعى عليه بدراهم له عندهم كذلك فانكروا فهل اذا أقام المدعى على المدعى عليه شاهدان فقال أحدهما انا أسمع من الناس بان عنده كذا وكذا او قال الثاني له حق في المدعى به لا تقبل تلك الشهادة ولا تصح ولا يحكم بها (اجاب) نعم لا عبرة بهذه الشهادة ولا يحكم بها على فرض صحة الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار قطعة أرض من آخر ليزرعها فوضع يده عليها المستعير وزرعها سنة فبعد ذلك طلب المغير أرضه فادعى بان المغير اسقط حقه منها له وأقام على اثبات دعواه مشايخ البلديينة فهل لا تقبل شهادة مشايخ البلد للرجل المذكور والحال هذه (اجاب) شهادة مشايخ القرى والبلدان لا تقبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً راجعاً ثم طلقها اخرى وخرجت من عدته وجدد عليها العقد النكاح وصار يعاشرها مدة بالوطء وغيره والآن ادعى عليه أهلها بانه طلقها ثلاثاً فقبل ان يجدد عليها العقد من الطلاق الثاني وأراد جماعة من أهل حارته المشاهدين لمعاشرته اياها بعد تجديد العقد عليها ان يشهدوا عليه بانه طلقها ثلاثاً فقبل العقد والمعاشرة فهل لا تقبل هذه الشهادة والحال هذه (اجاب) الطلاق مما تقبل فيه الشهادة حسبة وقد صرحوا بان شاهد الحسبة اذا اخر شهادته لغير عذر لا تقبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية وأقام المدعى بينة على اثبات دعواه مشايخ بلد فهل لا تقبل شهادة مشايخ البلد للرجل المذكور والحال هذه (اجاب) شهادة مشايخ القرى والبلدان غير مقبولة شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلاً بالمراث الشرعي عن أبيهم من مدة أربعين سنة وزيادة وهم يتصرفون فيه من غير منازع لهم فيه المدة المذكورة والآن يدعى رجل أجني من أهل البلد مشاهد لتصرفهم المدة المذكورة بان له في النخل المذكور الربع والحال انه ساكت هذه المدة ولم يدع ولم ينزع فانكر ادعواه انكاراً كلياً فهل لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة الورثة في ملكهم بدور وجه شرعي واذا أقام ذلك المدعى بينة وقالت انا نسمع ان له فيه الربع لا تقبل تلك الشهادة ويكون الحق فيه لملاكه (اجاب) لا تقبل الشهادة بالتسامع فيما ذكر على فرض سماع الدعوى والقضاة ممنوعون عن سماع ماضى عليه خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى والله تعالى أعلم

جادی الثانية سنة

(سئل) فی رجل اتهمه آخر بسرقة وقتل واحضره عند ذی شوكة وضر به ضربا مبرحا مرارا لا جل ان یقر بذلك فن شدة الضرب اقربا بسرقة والقتل فهل اذا لم یقدم له سابقا بسرقة أصلا ولم یعلم ذلك الا باقراره من شدة الضرب والحبس لا یتكون مؤاخذا بذلك ولا یتكون اقراره بذلك من شدة الضرب موجبا للضمان شیء من ذلك واذا احضر خصمه بینة من خدمه وناس یدینهم و بین المشهود علیه عداوة دنیویة لا تقبل شهادتهم علیه (اجاب) اذا كان الا كراه الشرعی علی الاقرار بالقتل ثابتا بالوجه الشرعی لا یتكون الاقرار والحال هذه معتبرا واما الاقرار بسرقة مكرها ففي شرح الدرر ورد المختار انه باطل ومن المتأخرین من أقبی بجهته كما فی الظهیریة وهو محمول علی صحته فی حق الضمان وقد صرح علماؤنا بعدم قبول شهادة الاجیر الخاص لمستأجره مسانعة او مشاهرة وصرحوا أيضا بعدم قبول شهادة العدو بسبب الدنایة علی عدوه كشهادة المقتول ولیه علی القاتل والمجر وح علی الجارح والمقدوف علی القاذف والمقطوع علی الطریق علی القاطع فایس كل من خاصم شخصا فی حق یصیر عدوا له كما توهمه بعض المتفقهة أفاده فی البحر والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل له قطعة أرض زراعة أمیریة أثار عن أبیه نحو عشرة قراریط ونصف مغروس فی جانب منها بعض اشجار فاسقط حقه منها لا تحرق مقابلة مبالغ من الدراهم وباع له الاشجار بثمن معلوم قبضه من المسقط له بموجب وثيقة بید المسقط له فبعدهم فمضى نحو ست سنین مات المسقط عن ابن فاراد منازعة المسقط له منكرًا للسقاط والبیع بسبب موت الشهود التي فی الوثيقة سوی رجل منهم والکاتب للوثيقة فانهم ما احياء فهل تقبل شهادة کاتب الوثيقة مع الرجل المذکور بالسقاط والبیع ویمنع ذلك الابن من معارضة المسقط له حیث لم یکن الکاتب قاضیا ولا نائب قاض ولا صناعته کتابة الصدوک (اجاب) اذا ثبت الاسقاط فی الارض المذکورة والبیع فی الاشجار لا یتكون لابن المسقط البائع معارضة المسقط له المشتري للاشجار وتقبل شهادة الکاتب المذکور حیث کان عدلا والله تعالی أعلم (سئل) فی امرأة ابرأت زوجها عما کان لها عنده من بقية مقدم الصداق ومن مؤخره المعلومین لها فی حال صحته و سلامتها بحضرة بینة شرعیة ثم بعد مدة ماتت عن زوجها المذکور وعن اولاد منه واولاد من غیره فاراد وصی الاولاد الذین من غیره مطالبة الزوج بما ابرأته منه فی حال حیاتها فهل لا یجوز لذلك شرعا اذا ثبت ما ذکر بالبینة الشرعیة واذا کان أحد البینة أحال الزوج وکان فی معیشة وحده تقبل شهادته بالبراءة لآخیه (اجاب) لا مطالبة علی الزوج بما ثبت ابراء زوجته له عنه ابراء صحیح حال صحته وشهادته لآخیه مقبولة حیث کان عدلا والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل اعترف بحریة عبده ثم بعد مدة أنکر الاعتراف بالحریة فترافعا عند الحاکم فطلب الحاکم بینة تثبت الاعتراف فاحضر العبد شاهدين فشهد كل منهما ان سیده حلف انه حر غیر أن احدهما قدم فی الزمن والثانی آخر

١٣ ١٢٦٨

مطلب اقوی بعضهم
بجهة اقرار السارق
مكرها وهو محمول علی
الجهة فی حق الضمان

١٥ ١٢٦٨

وجب

٤ ١٢٦١

سنة رجب
١٢٦٨ ٧

فانكر السيد ذلك واقام بيعة تنفي شهادة بيعة العبد في الزمن فقط فهل والحال هذه تقدم
بيعة العبد ويخز عتقه ولا يضر الاختلاف في الزمن (اجاب) اذا شهدت البيعة العادلة
بان المولى اقر بحرية عبده اثر دعوى شرعية قضى عليه بالعتق بعد تزكية الشاهدين
واختلاف الشاهدين في تاريخ الاقرار بذلك لا يقيد في قبول شهادتهما ولا عبرة
بالشهادة على النفي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بمئة معلوم على يد
بيعة من المسلمين تشهد له بالبيع وقبض الثمن وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة قام
البائع المذكور على المشتري وانكر قبض الثمن والدار المذكورة ويريد اقامة بيعة تشهد له
بعدم قبض الثمن فهل تقدم بيعة المشتري وتسمع ولا عبرة بدعوى البائع (اجاب) نعم تقدم
بيعة المشتري على دفع الثمن للبائع ولا عبرة لانكاره القبض والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في حاكم على قرية ادعى عليه رجل اعصى انه ضرب قريبا له بنبت خشب وسجنه
ومات في ليلته ولم يعين الزمان والمكان واقام بيعة شهدت بان المدعى عليه ضربه بالنبت
وسجنه ولم تعين الزمان والمكان وخالف المدعى في وجهه من الوجوه بان قال المدعى مات في
ليلته والشاهد ان قال مات بعد ايام وقالوا انهم لم يعلموا هل مات بسبب الضرب المذكور
ام بغيره فهل تقبل شهادتهما ام لا واذا كان المدعى عليه بينه وبين الشهود عداوة ظاهرة
لكونه حاكما عليهم وضربهم حتى جرحهم سابقا في حادثة تتعلق بالحكومة بغير مقتضى
شرعي تقبل شهادتهما ام لا (اجاب) الشهادة على هذا الوجه لا تقبل وصرحوا
بانه اذا كان بين الشاهد والمشهد عداوة دنيوية ردت شهادته والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة زرعها ببذر انفسه وحصده فبعده الحصاد
ادعى عليه أخوه بان البذر والزرع له واقام بيعة على اثبات دعواه رجلا ممن له عليهم ادارة
من فلاحيه ورجلا آخر بينه وبين المشهد عليه عداوة بسبب قذف ومخاصمة فهل
والحال هذه لا تقبل شهادتهما للرجل المذكور (اجاب) لا تقبل شهادة العدو على
عدوه اذا كانت العداوة دنيوية ولا شهادة الفلاح لشيخه الذي هو تحت ولايته والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية فانكر المدعى عليه وطلب
من المدعى اثبات دعواه فهل اذا أقام بيعة شرعية وشهدت له طبق دعواه وكان من
جملة البيعة التي شهدت له زوج بنت شريك المدعى تقبل شهادته له والحال هذه
(اجاب) نعم تقبل شهادة الرجل المذكور حيث كان عدلا والله تعالى اعلم (سئل)
في جماعة ادعى عليهم بقتل رجل واقام المدعى بيعة على دعواه وشهدت عند القاضي ثم
ذكر المدعى عليهم ان المدعى قتله سئل هل ضربك هؤلاء الجماعة فقال لم يضربني احد
منهم وما بي اثر ضرب وان ما بي من ض من الله تعالى وقامت بيعة على ذلك وقبل القاضي
شهادتها وكتب بذلك حجة شرعية مشمولة بنجتم القاضي وامضائه من مدة ست عشرة
سنة وزيادة فهل اذا اراد المدعى الا ن نقض الحكم والدعوى على هؤلاء الجماعة ثانيا

١٢٦٨ ١٢

شعبان

١٢٦٨ ٢٤
ذي القعدة

١٢٦٨ ١٠

١٢٦٨ ١٠
مطلب الطعن في الشهود
بعد التزكية والحكم
بانهم مستاجرون على
الشهادة غير متبول
شرعا

١٢٦٨ ١٥

محرم

١٢٦٩ ٥

طلب لا بد من بيان
التمن في الشهادة على
الشراء

مطلب شهدا بالبيع
وقبض التمن ولم يسميا
التمن تقبل

١٢٦٩ ٢٠

صفر

١٢٦٩ ٨

مطلب لا يعمل بالخط

الافى مسئلة كتاب الامان ويلحق به البرا آت السلطانية الخ

وصراف

متعللا بان البيينة التي شهدت باقرار الميت حال حياته بانه لم يضر به احدهم منهم وان الذي
به مرض من الله مكتراة على الشهادة لا يجب لذلك ولا يسمع منه ذلك ويضحي حكم القاضي
على الحق (اجاب) الطعن في الشاهدين بما ذكر بهدتر كيتهما والحكم بشهادتهما
غير مقبول شرعا فلا تسمع دعوى المدعى بذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
في بيت مشترك بين رجلين احدهما ساكن فيه باذن شريكه ثم مات الشريك الساكن
فيه عن وارث فطلب الشريك الآخر الاستيلاء على نصيبه فادعى الوارث ان مورثه
اشتراه منه قبل موته واقام بيينة على يد نائب القاضي احدهما شهد بان الشريك
قال لشريكه بعث لي نصف البيت فقال له بعته لك ولم يعين له ثمنه والاخر شهد بانه سأل
على ان يسكن فيه فقال له بعته لشريكه فلان ولم يعين الثمن وأفر كل منهما على يد نائب
القاضي انهما لا يعلمان قدر الثمن ولا قبضه فالحكم في هذه الشهادة (اجاب) صرح
علما وبنا بانه لا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لان الحكم بالشراء بشمن مجهول
لا يصح وعليه فلا يثبت الشراء بالشهادة المذكورة نعم لو شهدا بالبيع أو بالاقرار به وقبض
التمن تقبل بالا احتياج الى بيان الثمن ففي التحسيرة من الدعوى ضمن جواب وقال في
البرازية وفي الاقضية شهدا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل
وكذا لو بين احدهما وسكت الآخر اه فلا شك في قبول مثل هذه الشهادة المذكورة
لاتفاقهما على قبض التمن فلا حاجة الى بيانه والحال هذه اه وفي رد المحتار من باب
الاختلاف في الشهادة عن المبسوط فان شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسميا ثمنه
ولم يشهدا بقبض الثمن فالشهادة باطلة لان حاجة القاضي الى القضاء بالعقد ولا يتمكن
من ذلك اذ لم يكن الثمن مسمى وان فالأقر عندنا انه باعها منه واستوفى الثمن ولم يسميا
التمن فهو جائز لان الحاجة الى القضاء بالمالك للدعي دون القضاء بالعقد فقد انتهى حكم
العقد باستيفاء الثمن اه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على رجل بانه سرق
منهم كذا وكذا أعيانا وأن الذي أخبرهم بذلك زوجته لكونه تزوج عليها واستولوا على
دراهم كانت له وأخذوها قهرا عنه في نظير ما ادعوا عليه به بدون وجه شرعي فهل اذالم
ثبتت عليه السرقة بالبيينة الشرعية يؤمر برد ما أخذوه منه قهرا ولا عبرة باخبار زوجته
بذلك بدون اثبات بيينة شرعية أو اقرار معتبر شرعا أو نكول في حق الضمان (اجاب)
لا تثبت السرقة بمجرد اخبار امرأة وليس للجماعة المذكورة من الاستيلاء على شيء من
مال المدعى عليه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من مدة أربع
سنتين عن ورثته وترك ما يورث عنه شرعا والآن يدعى حاكم بانه يدين له عليه متعللا
بان يمهده سند بخطه وختمه فانكر الورثة دعواه فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بما عمل به
واذا أقام بيينة من الفلاحين الذين تحت ادارته وأمره ونهيته لا تقبل شهادتهم له (اجاب)
لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ويلحق به البرا آت السلطانية ودقتر بيع

وصرفا وسمسار فلا يتقضى بالخط والختم فيما عدا ما استثنى وإذا كان للشهود له ولاية على الشاهد لا تقبل شهادته له لجهله وميله خوفا منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أوصت له ذات رجة بالثلث الجائر ووقفت عليه بيتا من بيوتها ثم على ذريته طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل ثم بعد انقراضهم يكون وقف على مسجد سيدي عبد الوهاب الشعراني وأعتقت جارية ووقفت بيتا آخر عليها ثم على ذريتها ثم على امرأة أخرى ثم على ذريتها ثم يؤل إلى مسجد سيدي عبد الوهاب المذكور فادعى الرجل المذكور والجارية المذكورة أن ذلك وقع في حال صحته وسلامته وأدعى الوارث وهو ذورحم أقرب من المذكور أن ذلك وقع في مرض موتها المانع لها من التصرف في الزيادة على الثلث وأقام كل بينة على ما يدعيه فهل تقدم بينة العكة أو بينة المرض (أجاب) تقدم بينة العكة لأنها الظاهر وهو أن الحادث يضاف إلى أقرب أوقاته والبينة بينة من ثبت خلاف الظاهر والله تعالى أعلم (سئل) في شهادة شيخ سوق الحصانية والاجر الخاص هل لا تقبل شهادتهما حيث كان شيخ السوق المذكور من المعروفين في البلاد والاجر بينه وبين المدعي عليه خصومة دنيوية (أجاب) لا تقبل شهادة مشايخ المحرف والمعرفين ولا شهادة لاجر الخاص لمستأجره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجلين نخلا وكتب حجة بالثمن معلوم ووضع المشتري يده عليه مدة اثنتين وثلاثين سنة وهو ينتفع به ويدفع خراجها لجهة الديوان المدة المذكورة ثم مات البائعان وانكر ورثتهما البيع فهل إذا ماتت شهود حجة البيع وأقام واضع اليد بينة تشهد على إقرار البائعين قبل موتهما بالبيع لو اضاع اليد بالثمن المذكور في الحجة يكون الحق في النخل لو اضاع اليد ولا عبرة بانسكار الورثة البيع (أجاب) تقبل شهادة الشاهد وإن لم يكن اسمه مكتوبا بصك التبايع بلافرق بين أن يشهد بعقد البيع أو الإقرار به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخرين بدعوى شرعية على يد قاضي بلدهم ويريد إثبات دعواه عليهم بجماعة بعضهم إجرأ خاصون عنده والبعض الآخر بينه وبين المشهود عليه عداوة دنيوية فهل إذا تحققت العداوة الدنيوية بينهم وبين المشهود عليه بالنسبة للبعض وكونهم إجرأ خاصين عنده بالنسبة للبعض الآخر شهادة البينة الشرعية لا تقبل شهادتهم والحال هذه (أجاب) لا تقبل شهادة لاجر الخاص لمستأجره ولا شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة دنيوية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل نصراني ادعى على رجل مسلم أن عنده دراهم فحصد المدعي عليه ذلك فأقام المدعي رجلين مسلمين حرقه رجل منهما ببيع الخمر وحرقه الثاني خادم لقنصل فهل لا تقبل شهادتهما (أجاب) لا يحكم بالمال المدعى به بشهادة الرجلين المذكورين وفي خدمة المسلم الذي تفصيل واختلاف في الهندية من الباب السادس عشر من الإجارة وإذا استأجر ذي مسلما ليحمل له نجر أو لم يقل ليشرب أو قال ليشرب بجازت الإجارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

مطلب تقدم بينة العكة
على بينة المرض

٨ ١٢٦٩

مطلب لا تقبل شهادة
مشايخ المحرف والمعرفين
والاجر الخاص

١٦ ١٢٦٩

١٨ ١١٦٩

٢٢ ١١٦٩

ربيع الثاني

٢٤ ١٢٦٩

مطلب في إجارة المسلم
نفسه من الذي وفي
إجارة الأما كن منهم

خلافهما ثم قال ولو استاجر المشركون مسلماً ليحمل ميتاً منهم إلى موضع يدفن فيه ان
استأجروه لينقله إلى مقبرة البلدة جازعنداً لكل وان استأجروه لينقل من بلد إلى بلد قال
محمد رحمه الله تعالى انه ان لم يعلم الحال انه حقيقة فله الاجر وان علم فلا اجر له وعليه
الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان اذا استاجر الذي من المسلم بيتاً ليبيع فيه الخمر جاز
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافهما كذا في المضمرات ثم قال واذا استاجر الذي
من المسلم داراً يسكنها فلا باس بذلك وان شرب فيها الخمر او عسدها في الصليب او
ادخل فيها الخنزير ولم يلحق المسلم في ذلك باس لان المسلم لم يؤاجر هذا لئلا يجرها
للسكنى كذا في المحيط ثم قال واذا استاجر الذي مسلماً ليحمل له ميتة او دماً يجوز عندهم
جميعاً ثم قال ولو استاجر مسلماً ليرعى له الخنزير يجب ان يكون على الخلاف كما في الخمر ولو
استأجره ليبيع له ميتة لم يجزه كذا في الذخيرة مسلم اجر نفسه من مجوسى ليو قذله النار
لا باس به كذا في الخلاصة ثم قال وسئل ابراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى عن اجر نفسه
من النصارى ليضرب لهم الناقوس كل يوم بخمسة ويعطى كل يوم نجسة دراهم في ذلك
العمل وفي عمل آخر درهمان قال لا يؤجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويذكره
ان يؤاجر نفسه منهم لعصر العتب ليتخذوا منه خيراً كذا في الحاوى للفتاوى اه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشترى ملك آخر في ساقيتين واستولىا عليه مدة ثم مات
أحدهما واستولى أولاده بعده مع بقاء الآخر ثم بعد ثلاثين سنة من هذا الشراء جاء
وارث البايع يدعى استحقاق والده وينسك ببيعهم ومع المستولين بيعة تشهد لهمما بالشراء
غير انها لم تعين وقته لطول المدة فهل يقضى بتلك البيعة لهما (اجاب) اذا ثبت بيع
المورث لما ذكر حال حياته لا يكون لوارثه بعد وفاته معارضة المشتري ولا يكلف
الشاهد بيان التاخير حيث شهد أن البيع كان حال حياة البايع والله تعالى اعلم (سئل)
اذا رجل ادعى على آخر بدعى شرعية وأقام على اثبات دعواه بيعة ممن له عليه ادارة
وولاية من فلاحيه واتباعه فهل لا تقبل شهادتهم للرجل شيخ البلد المذكور (اجاب) نعم
لا تقبل شهادة البيعة المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل شيخ قرية بينه وبين أهل بلده عداوة دنيوية بسبب أخذهم وأخذ أولادهم في
الاشغال وبسبب قذف ومشاتمة حصلت بينهم ادعى عليه رجل بدعى شرعية لدى
قاضي باده وأراد ان يقيم عليه بيعة من أهل البلد الذين بينهم وبين المشهود عليه العداوة
الدنيوية وبعضهم أجبر وخادم عند المدعى خاصان به فهل لا تقبل شهادة من ذكر عليه
حيث تحققت العداوة المذكورة (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمؤجره ولا
شهادة العدو على عدوه اذا تحققت العداوة الدنيوية المانعة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل مات عن ورثة وترك مكاناً فوضع يده عليه بعض الورثة دون البعض الآخر ومات
البعض الآخر قبل أخذه ما يخصه من المكان المذكور عن مورثه وطلب وارث من مات

١٢٦٩

٣

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٤

مطلب الشهادة بالملك
المطلق تقبل كالدعوى

ثانياً أخذ حصته من المكان عن مورثه فانكر و اضع اليد ملك الميت الاول لذلك المكان
فأقام وارث من مات ثانياً بينة تشهد بملك الميت الاول لذلك المكان وانه مات وهو باق
على ملكه فهل يقضى له بأخذ نصيبه عن مورثه من المكان المذکور حيث شهدت البينة
له بملك المورث الاول له ملكاً مطلقاً لذلك المكان ولا يشترط في شهادة البينة معرفة سبب
ملك الميت الاول لذلك المكان هل كان بشراء أو وارث (أجاب) يقضى للوارث المذکور
بما يخصه في تركته مورثه بعد ثبوت الملك له فيه بالوجه الشرعي والشهادة بالملك المطلق
تقبل كالدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تعصبوا وتحزبوا على رجل وادعوا
عليه بدعوى شرعية وأرادوا اثباتها عليه بشهادة جماعة بينهم وبين المشهود عليه عداوة
دنيوية فهل لا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا تحققت العداوة (أجاب) لا تقبل شهادة
العدو على عدوه اذا كانت العداوة دنيوية مما تمنع القبول والاقبلت والله تعالى أعلم
(سئل) في ورثة يملكون داراً عن أبيهم بالميراث الشرعي من مدة خمسين سنة وهم
يتصرفون فيها بالهدم والبناء من غير مزاع لهم ولا لأبيهم فيها واقتسموها بينهم بالفريضة
الشرعية وأخذ كل نصيبه منها ولا ن تدعى امرأة أجنبية مشاهدة تصرفهم فيها بان
الدار أصلها لأبيها فانكر الورثة دعواها فهل اذا شهدت على دعواها رجلين أحدهما
شيخ ببلد والثاني أعمى لا يصح لا تقبل شهادتهما ويكون الحق في الدار للورثة المذکورين
مالم تثبت دعواها بالبينة العادلة (أجاب) لا تقبل شهادة الأعمى ولا مشايخ القرى
والبلدان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بصدق معلوم دفع لها ما تمعورف
تجمله وقت العقد وبعد الدخول بها ومعاشرتها مدة تشاجر معها فادعت بأنه طلقها
فانكر دعواها الطلاق فهل اذا قامت رجلين على دعواها أحدهما بينه وبين المشهود
عليه عداوة دنيوية بسبب أنه كان تشاجر معه قبل ذلك وضر به ضرراً شديداً حتى جرحه
لا تقبل شهادته عليه اذا تحقق ما ذكر (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا كانت
العداوة دنيوية ثم انما تثبت العداوة بنحو قذف وجرح وقتل ولى لا بما صفة فاذا ثبت
تطليق المذکور زوجته بالبينة العادلة قضى به والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل ادعى على جماعة بان مورثه يملك المكان الفلاني وأنهم واضعوا أيديهم عليه
بغير وجه شرعي فأنكر وادعوا مورثه وشهدت له بينة شرعية بالوراثة وصدق الورثة
المدعى عليهم له بالوراثة فقط فهل اذا أقام بينة شرعية شهدت له بان المكان المذکور
ملك مورثه ملكاً مطلقاً يقضى له به بمقتضى شهادة البينة ولا يطلب منهم بيان سبب الملك
حيث ادعى ملكاً مطلقاً (أجاب) الشهادة بالملك المطلق تقبل حيث لا مانع فاذا
طابقت الشهادة الدعوى قبلت والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شيخ ببلد ادعى
على امرأة بدعوى شرعية وأراد أن يقيم بينة على اثبات دعواها عن له ولاية عليه وتحت
ادارته فهل لا تقبل شهادة هؤلاء المذکورين لشيخ بلدهم المذکور (أجاب) صرح الرمي

جادی الثانية

١٤ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

٥ ١٢٦٩

٢٣ ١٢٦٩

٢٢ ١٢٦٩

شعبان

٢٥ ١٢٦٩

وغيره بان شهادة الفلاح الشيخ بلده الذي له عليه ولاية لا تقبل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك أربعة عشر قيراطا ونصفا في بيت باعت لزوجها اثني عشر قيراطا منها يثن معلوم في حال صحتها وسلامتها بحضرة جمع من المسلمين وأقامت رجلا وكيلها عنها في الاقرار بالبيع لزوجها وبعد العقد ساحت زوجها من الثمن وأبرأته منه بحضرة مأذون القاضي وخرج بذلك حجة شرعية فهل اذا حصل لها مرض وماتت به بعد مدة أشهر عن ورثة واراد ورثتها جعل ما باعته تركه عنها لا يجابون لذلك اذا ثبت بالبينة الشرعية أنها باعته في زمن الصحة والسلامة (أجاب) نعم لا تجاب الورثة لجعل ما بيع على الوجه المذكور تركه عن البائعة وتقدم بينة الصحة على بينة المرض عند الاختلاف في كون ما ذكر في مرض الموت والله تعالى أعلم (سئل) في قضية شرعية بين رجلين طلب من المدعي بينة لدى القاضي فاحضر وثيقة مضمونها شهادة رجلين ليست مكتوبة على يد قاض فطلب المشهود عليه احضار البينة بالشخصها لتؤدي الشهادة باللسان فلم يمكنه القاضي من احضار البينة وحكم للمدعي بمجرد حضور الوثيقة لديه فهل لا يصح ذلك الحكم واذا حضر الشاهدان المذكوران واعترف بما يقتضي فسقهما لدى القاضي يطلب من المدعي بينة عادلة غيرهما اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) لا يقتضي بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعا وليس للقاضي قبول شهادة الفاسق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل عن امرأة ادعى على زوجها بانه أخذ منها برضاها خلق الماس وزوج أساور وعقد لؤلؤ ليتصرف في ذلك بالبيع ويصرف ثمنه في شؤون نفسه ويعوضها غيره مثل ذلك الثمن وانه تصرف في ذلك وقبض ثمنه من ذلك ما هو ثمن الاساور ٦٢٥ قرشا وما هو ثمن العقد اللؤلؤ ٦٥٩ قرشا وما هو ثمن الخلق ٧٥٠ قرشا جملة ذلك ٢٠٣٤ قرشا واستهلكه في شؤنه وانه قرر له على نفسه نفقة كل يوم من ابتداء جادى الآخرة سنة ١٢٦٨ قرشين ويطالبه بمثل ثمن المصاغ المذكور وبما تجمد عليه من النفقة المذكورة وان الزوج المذكور أقرب بذلك بحضرة بينة شرعية وسئل منه عن ذلك فاجاب بالانكار لذلك وكلف المدعي بينة فاحضر شاهدين شهدا في وجه المدعي عليه بانه في جادى الاولى سنة ١٢٦٩ أقر المدعي عليه بانه أخذ من زوجته موكلة المدعي وعين اسمها واسم والدها وجدها الاصناف المشروحة أعلاه برضاها وتصرف في ذلك بالبيع بالاثمان المذكورة باذنها وقبض ثمنه ليعوضها بدل ما استهلكه في شؤنه وأحضر شاهدين آخرين شهدا بانه في جادى الاولى سنة تار يخه أقر المدعي عليه بانه قرر لزوجته المذكورة موكلة المدعي في نظير نفقتها كل يوم من ابتداء جادى الثانية سنة ١٢٦٨ قرشين وانه يرسل اليها ذلك أو لا بول ثم طعن المدعي عليه في شهادة الشهود المذكورين بانهم من جملة العساكر الجهادية الذين في ادارته فهل ما أبداه المدعي عليه المذكور لا يكون طعنا في شهادة الشهود المذكورين وتقبل شهادتهم والحال هذه ويقضى

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩ ١٧

بها حيث كانت الشهادة للزوجة الموكلة بالوكيل (أجاب) إذا كان الشاهد عدلا ولم يكن للشهود له ولاية على الشاهد تقبل الشهادة ويقضى بها بعد تزكيتها وقد صرح العلامة الرعلى بأن شهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز لجهلهم وميلهم خوفا منه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حادثة قتل شهد

١٢٦٩ ٢٤

فيها مشايخ القرى هل تقبل شهادتهم أولا (أجاب) صرح علماؤنا بعدم قبول شهادة مشايخ القرى والبلدان فليس للقاضي قبول شهادتهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل آل له حصّة في عقار وغيره عن مورثه طلب أخذها من باقي الورثة فانكروا حصته من ذلك فهل إذا حضر رجلين يشهدان له بذلك ناقلين للشهادة عن رجلين تقبل هذه الشهادة

١١٦٩ ٣٠

حيث توفرت شروطها (أجاب) الشهادة على الشهادة مقبولة وإن كثرت في كل حق على الصحيح إلا في حدود بشرط تعذر حضور الأصل بموت أو مرض أو سفر أو كون المرأة محدرة لا تخالط الرجال عند الشهادة عند القاضي وبشرط شهادة عدد عن كل أصل كما في التنوير من الشهادة على الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وجد عند زوجته في بيته رجلا أجنبيا فتشاجرت معه هي وأهلها من أجل ذلك منكرين عليه فقال على الطلاق الثلاث أني وجدت الرجل المذکور عندها وإنكرت هي وأهلها دعواؤه ورفعوه عند قاضي بلدهم وأحضر وأعليه بيعة شهدت على الزوج وهو غائب بأنه أقر أنه وجد الرجل المذکور خارج البيت لا عندها وسمعها منهم في غيبة الزوج فهل يكون القول قول الزوج في ذلك ولا تقبل شهادة البيعة عليه في غيبته ولا يحكم عليه بوقوع الطلاق في هذه الحال وإذا قلتم بذلك ورفع ثانيا على يد القاضي المذکور

ذى الحجة

١٢٦٩ ٤

وأحضر وبيعة تشهد عليه بذلك وكان بينهما وبين المشهود عليه عداوة دنيوية بنحو قذف لا تقبل إذا ثبتت العداوة المذكورة بالوجه الشرعي (أجاب) إذا كان بين الشاهد والمشهود عليه عداوة دنيوية بنحو قذف لا تقبل شهادته وصرح علماؤنا بأنه لا يقضى على غائب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اتهم بقتل رجل فاقام عليه المدعى بيعة من خدمه واتباعه ومن تحت إدارته فهل لا تقبل شهادتهم على الرجل المدعى عليه والحال هذه (أجاب) صرح علماؤنا بعدم قبول شهادة الأجير الخاص لمستأجره مسانعة أو مشاهرة فإذا تحقق بالوجه الشرعي كون الشاهد أجير خاصا للمشهود له لا تقبل شهادته كما لا تقبل الشهادة لمن له ولاية على الشاهد إلا قبلت والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٦٩ ٢٩

في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية ومعه بيعة شرعية على اثبات دعواه فهل إذا كان أحد الشهود أخا شقيقا للمشهود عليه وشهد تقبل شهادته على أخيه المذکور

محرم

١١٧٠ ١٩

(أجاب) نعم تقبل شهادة الأنح على أخيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شاهدين بدعوى شرعية وهما غائبان فوق مسافة القصر وتذر حضورهما لا أداء الشهادة لدى القاضي فهل إذا تذر حضورهما وتحملها غيرهما عن كل رجل رجلان

صفر سنة
١٣ ١٢٧٠

ربيع الاول

٤ ١٢٧٠

١٠ ١١٧٠

ربيع الثاني

٢٩ ١٢٦٩

شاهدان لادائهم لدى القاضي في محل الحكم وتوفرت شروط الاثبات تقبل ويقضى بها
شرعا (اجاب) الشهادة على الشهادة مقبولة وان تعددت استحسننا في كل حق على الصحيح
الا في حدود شرط تعدد حضور الاصل بموت أو مرض أو سفر أو كون المرأة مخدرة
لا تخالط الرجال وشهادة عدد عن كل أصل كما هو منصوص عليه فاذا توفرت شروط
الشهادة على الشهادة قبلت والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
ذكر ورواث وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما ترك جاموسة فادعت احدي
البنات من الورثة ان الجاموسة ملك لها وتريد ان تثبت دعواها برجلين احدهما شيخ بلد
والثاني بينه وبين المشهود عليهما عداوة دنيوية بسبب قذف وضرب ومخاصمة لدى
الحاكم السياسي فهل والحال هذه لا تقبل شهادتهما للمرأة المذكورة (اجاب) نعم لا تقبل
هذه الشهادة والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بمأتم مضمونه ادعى رجلان من جملة
ورثة مورثهما بان لهما مع باقي الورثة ربع ساقية معينة حولها نخسوس شجرة اثل وفي
الورثة قاصر وزوجة وباقي الساقية لاعمامهما الثلاثة على وكيل آخر بان أحداً اعمامهما
باع لموكه جميع الساقية والشجر بمبلغ معين بالتعدي وردا لشركاء البائعون البيع ولا
ولاية للبائع على القصر واهل ما يريدان أخذ نصيبهما ونصيب باقي ورثة والدهما بوضع
يد موكه بغير حق واجاب الوكيل بعد اعترافه باصل الملك على الوجه المذكور بانهما
وباقى اخوتهما وعين من اعمامهما ووكيل ورثة عهدهم الثالث باعوا جميعا تلك
الساقية وشجرتي جبر و قطعتي أرض معينة بالمبلغ المعين المذكور وخصم لهم ذلك في
مقابلة ما هو مطلوب منهم من مال الميرى فلم يصدقاه فكلف اثبات دعواه ثم حضروا
ومعهم احد الاعمام وطلب المذكور ما يخصه من ذلك أيضا فادعى عليه الوكيل عا ذكر
اولا وانكر العلم المذكور ايضا فاقى الوكيل بشاهدين شهدا طبق دعواه غير انهما قالا
لا نعلم قبض الثمن للبائعين ولا عدهما فالحكم (اجاب) اذا شهدت الشهود
وزكيت بعد صدور الدعوى صحيحة بان المدعين المذكورين باعوا نصيبهم المعين
في الساقية المذكورة بثمن عينه مدعى البيع يقضى على المدعين المذكورين
بالبيع ولا يضر في ذلك عدم معرفة الشهود قبض الثمن ويؤمر المشتري بدفع الثمن للبائعين
اذا لم يثبت دفعه اليهم بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصانا
باعه ابنه في غيبته لرجل شيخ بلد صاحب شوكة من غير اذن أبيه المالك ومن غير
اجازته ثم حضر الاب المالك ولم يحجز البيع وطلب المشتري على يد نائب فاض فادعى
المشتري انه اذن لابنه بالبيع والتصرف ويريدان يقيم بينة من اتباعه واهل ادارته
وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبولها
(اجاب) اذا كان المشهود له شيخ القرية وله ولاية على اليهود لا تقبل شهادتهم له والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مواشي من البقر طلب زوجته لتسافر معه الى بلده
فامتنعت وتشاجرت معه وادعت بانها اشترت بقرتين منه فانكر دعواها وعجزت عن

اثباتها بالبينة الشرعية ثم بعد ذلك احضرت رجلين فقال كل منهما نشهد بان الرجل قال ان المواشي للحريم مع حضور المواشي مجلس التداعي ولم يبينوا صفتها من بقرة او غيره ولا ذكورة ولا انوثة فهل لا تقبل تلك الشهادة ولا تصح لاسيما وانها لم تطابق دعواها ويكون الحق في البقرتين مع نتاجهما الربح وما وتمنع من معارضة في ملكه بدون وجه شرعي (اجاب) لا يقضي لزوجة المدعي عليه بالبقرتين بمجرد هذه الشهادة على الوجه المستطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واثلاث وعن زوجتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرهما بما يورث فادعت احدي الزوجتين بان ضررتها مطلقة مع معاشرته لها معاشرة الا زواج واشهدت رجلين فقال كل منهما اسمعنا من الناس انها خالصة ولم يدين ان كان الطلاق باثنا او رجعي فهل لا تجاب لذلك ولا تقبل تلك الشهادة ويكون لها مشاركة الورثة واخذ نصيبها بالقرينة الشرعية (اجاب) لا يثبت الطلاق بهذه الشهادة على الوجه المستطور ولا لزوجة المذكورة مشاركة الاخرى في الميراث اذ لم يثبت عليها ما يوجب عدم ارثها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصص في دار لها ابن متزوج امرأة باعت زوجة الابن حال غيبته الحصص المذكورة لرجل اجنبي بثمن قبضته منه بدون وكيل من المالكة ولا اجازة ثم مات الابن عن بنت بعد موت والدته فقما كت بنت الابن الوارثة لمجدتها بواسطة ابيها مع من اشترى الحصص لدى القاضي وطلبت استردادها لكون البيع لم يصادف وجهها شرعا واقر المشترى باصل المالك وادعى الشراء من زوجة ابر المالكة حال حياتها وان المالكة اجازت بيع زوجة ابنها بالفعل حال حياتها وانها وكلت ابنها في اجازة البيع المذكور بالقول واجازته ايضا فانكرت البنت دعوى المشتري الاجازة المذكورة فكلف القاضي المدعي عليه اثبات دعواه فاحضر رجلين في غيبة البنت عن مجلس الحكم شهد احدهما على اجازة ابن المالكة بعد حضوره من غيبته لكنه بعد موت المالكة ولم يشهد باجازة المالكة بالفعل وشهد الثماني باجازة الابن وان كان لا اعلم ان كان ذلك حال حياة المالكة ام بعد موتها ولا يعلم الاجازة بالفعل فهل لا عبرة بهذه الشهادة ولا يحكم بها ولو حكم بها على الوجه المذكور لا يصح الحكم وترد الحصص المذكورة لورثة المالكة حيث كان المالك ثابتا لهم فيها عن مورثتهم ولم يثبت انتقاله عن ملكها بناقل صحيح شرعي (اجاب) نعم لا يحكم للمشتري بالحصص المذكورة بهذه الشهادة وترد الحصص لورثة المالكة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين مشتركين في بقرة مدة من الزمن باعها احد الشر يمين باذن الآخر واشترى بدلها على الشركة باذن الشريك بقرة اخرى من ثمن الاولى ثم بعد مدة ماتت تلك البقرة ولا أحد الشر يمين الذي كانت تحت يده بحلة اخرى جـراء اللون فادعى عليه شر يمين بانها نتاج البقرة المشتركة المشتراة للشركة وان له فيها النصف فانكر المدعي عليه دعواه وادعى

١١

١٢٧٠

رجب

١٨

١٢٦٩

شعبان

٢

١٢٧٥

شوال

سنة

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

١١

بان العجالة المذكورة ملكه اشتراها لنفسه ولم تكن نتاج المشتركة مع اقراوه أى مدعى
 الشركة بانه لم يكن عندى سوى المشتركة المشتراة فطلب من المدعى بيعة تثبت دعواه
 ان العجالة المذكورة نتاج البقرة المشتركة وان له فيها النصف بسبب ذلك فاحضر
 شاهدين شهدا بان العجالة المذكورة نتاج بقرة كانت عند المدعى عليه وانهما
 لا يعلمان انها نتاج البقرة المشتركة بينهما ونتاج غيرها فهل والحال هذه لا تقبل هذه
 الشهادة لاثبات دعوى المدعى المذكورة لعدم المطابقة وتكون مقبولة على هذا
 الوجه (اجاب) نعم لا يحكم بهذه الشهادة على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل شح ببلد ادعى على رجل بانه يملك قطعة ارض زروعة اميرية كان اسقطها له وهو
 واضع يده عليها ويريد رفع يده عنها واظهر بذلك جهة بيده باسم المدعى عليه فأنكر
 واضع اليد المدعى عليه دعواه ذلك ويريد المدعى اقامة بيعة تشهد له من اتباعه
 وتحت ادارته على اثبات دعواه ذلك فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هذه البيعة
 المذكورة حيث كانوا من اتباعه وتحت ادارته سيما وان المدعى المذكور والشهود
 لم يعلموا حدود الارض المدعى بها ولا مقدارها (اجاب) نعم لا يقضى بهذه الشهادة
 والحال ما ذكر وقد نصوا على عدم قبول شهادة أهل الارض لو كيل الرعية والشحنة
 والرئيس والعامل لجهلهم وميلهم خوفا منه والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى قلوب
 بما ضمنونه ادعى رجل بطريق الاصلالة عن نفسه والوكالة عن باقي شركائه في الارث
 على رجل انه قتل مورثهم عمدا بسكين تحت بزه الاسر وكان القتل بارض لاني المدعى
 عليه فأنكر المدعى عليه دعواه وذكر انه قبل تاريخه ادعى المدعى المذكور بين يدي
 قاض آخر على رجلين آخرين بما صورته انه قتل بارض أحدهما رجل يدعى سليمان
 حلاوة ولم يعين القتيل ومنع عن دعواه بسبب ذلك فصدق المدعى على ذلك وطلب
 منه بيعة تشهد له بدعواه المذكورة بعد أن عين ان القتل في غاية محرم سنة ١٢٦٨
 في الساعة الخامسة من اليوم المذكور فاحضر ثلاثة رجال شهد كل منهم بانه من مدة ثلاث
 سنين تقدمت على تاريخه الذي هو عاشر ذى القعدة سنة ١٢٧٠ ما بين الظهر والعصر
 ولا يعلمون في أى شهر ولا أى يوم سمعوا أصواتا ذهبا فوجدوا المقتول مطروحا
 بارض أبي المدعى عليه مجروحاً فعرّفهم المقتول بان الذي ضرب به بالسكين هو المدعى
 عليه ولم يعانوا حصول ذلك ثم احضر رجلين آخرين أحدهما ولد أحد ورثة
 المقتول الذي هو من جملته موكل المدعى ورجل آخر وشهدوا بالوارث انه من مدة ثلاث
 سنين لا تزيد ولا تنقص في يوم لا يعرفه من شهر لا يعرفه المدعى عليه ضرب المقتول
 بالسكين تحت بزه ومات بسبب ذلك وشهد الاخر كما شهد الاول غير انه قال حصل ذلك
 من مدة ثلاث سنين الا شهرين فالغى القاضي تلك الشهادة سيما وقد ظهر ان رجلين من
 اشراف الاول من فلاح المدعى فطلبت بيعة اخرى من المدعى وعرف انه لم يكن معه

سنة ١٢٧٠
 ذي القعدة ١٠

بينه وبينه تشهد عن لسان المقتول بان الذي قتله هو المدعى عليه فما الحكم (اجاب)
 لا يقضى على المدعى عليه بشئ بهذه الشهادة والحال ما ذكر بل لا تصح الدعوى بالقتل
 فلا تجمع مع الاختلاف في المكان المتباعد للتناقض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اشترى ربع نورج من مالكة بثمن معلوم ووضع يده عليه مدة بالتصرف تزيد على ثلاثين
 سنة ثم بعد تلك المدة انكر المالك الشراء فهل اذا حضر المشتري رجلين أحدهما شهد له
 بالبيع منه والاخر باقراره بالبيع منه ايضا تقبل هذه الشهادة ويقضى له بها (اجاب)
 اذا شهد احد الشاهدين بالبيع والاخر بالاقرار به تقبل لاتحاد صيغة الانشاء والاقرار
 فيقضى بتلك الشهادة بعد تعديل الشهود حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
 خمسة اخوة يستحقون أرض زراعية أميرية اثرا تعدى عليهم رجل عهدة بلد وأخذ منهم
 جانباً من الأرض المذكورة بالقهر والغلبة عنهم واستولى عليهم مدة خمس سنين الى ان
 عزل من التعهد فاستولى المستحقون على ما غصبه منهم من الأرض وزرعوها ثم بعد
 ذلك ادعى الغاصب ان احداً من الاخوة اسقط له ما كان مغصوباً تحت يده بدون اذن باقي
 الاخوة فانكر الاخ المدعى عليه ذلك فابروا المدعى وثيقة بخطه وختمه ويريد ان يقيم بينة
 بعضها مشايخ باده والبعض من أتباعه فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين
 وليس له معارضة المستحقين في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) لا تقبل شهادة مشايخ
 القرى ولا شهادة الاجير الخاص لمستأجره ولا ينفذ اسقاط أحد الشركاء في حق نصيب
 غيره بدون اخذ او اجازته والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ذميمة تدعى على امرأة
 مسلمة بانها ضربتها كسرت ذراعها وانت بجماعة من الدمين يشهدون لها بدعواها
 والحال انها عاجزة من قديم ولم يكن عندها بينة من المسلمين يشهدون لها بدعواها هذه
 فهل لا يحكم بهذه الشهادة شرعاً واذا عجزت عن البينة من المسلمين تصدق المدعى عليها
 بيمينها ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية (اجاب) لا تقبل شهادة أهل
 الذمة على المسلمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد قصر وترك ما يورث عنه
 شرعاً فادعى رجل أجنبي على تركه الميت بان له ديناً على الميت فانكر وصى الميت دعواه
 ذلك فهل اذا أقام المدعى بينة لا تعرف اسم ابى الميت ولا جده لا تقبل شهادتهم حيث
 لم يكن للميت شهرة باسمه واذا تعلل المدعى بوثيقة ببدع غير ثابتة المضمون لا عبرة بدعواه
 المجردة عن الاثبات الشرعية ولا بالوثيقة التي بيده التي لم يثبت مضمونها شرعاً (اجاب)
 حيث لم يتعين المشهود عليه الميت بذكر الشهود اسمه لا تقبل شهادتهم ولا عبرة بوثيقة
 لم يثبت مضمونها شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في وقف هو من حقوق الله تعالى هل
 تصح الشهادة عليه بدون الدعوى وتقبل حسبة وللحكم الشرعي سماعها والحكم بها اذا
 استوفت شرائطها الشرعية وكان الشهود عدولاً مرضي الشهادة أم لا (اجاب) نعم
 تقبل الشهادة حسبة لا ثبات أصل وقف هو من حقوق الله تعالى كما هو مذكور

دى الحجة

١٢٧٠
 مطلب شهد أحدهما
 بالبيع والاخر بالاقرار
 به تقبل

محرم

٢٠
 ١٢٧١
 مطلب لا تقبل شهادة
 أهل الذمة على المسلمة

٢٣
 ١٢٧١

مطلب اذا الميتين المشهود
 عليه الميت بذكر اسمه
 لا يكفي بذلك في الشهادة

صفر

١٠
 ١٢٧١
 مطلب تقبل الشهادة
 حسبة لا ثبات أصل
 وقف هو من حقوق
 الله تعالى

٢٠
 ١٢٧١

فالقاضي سماع شهادة العدول في وجه الخصم الواضح اليه المنكر للوقوف وان لم تتقدمها
الدعوى من الناظر على الخصم المذکور ويحكم باصل الوقف بعد استيفاء شرائط القضاء
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وزوجته معتقته وابن
معتق معتق والده وترك ما يورث عنه شرعا فطلبت زوجته المذکور ما يخصها من تركته
فانكرت الورثة عتقها وزوجيتها فهل اذا شهدت بينة شرعية على اقرار المتوفى في حال
صحته بانه اعتقها وعقد عليها وانها زوجته بالنكاح تصككون مقبولة شرعا وتأخذ
ما يخصها من التركة ولا عبرة بانكار الورثة ذلك مع اقرارهم بملكيتها له (اجاب) اذا
ثبت بالوجه الشرعي عتق الامة المذکورة والتزوج بها بعد صحيح يكون لها اخذ ما يخصها
بطريق الارث عن زوجها حيث مات وهي على عصمته ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية على يد قاضي بالدهم وأحضر بينة عدول تشهد
له طبق دعواه فامتنع القاضي من قبول شهادتهم متعللا بانهم منعوا أخواتهم البنات
من اخذ نصيبهن في أرض الزراعة الاميرية بطريق الميراث عن آبائهن فهل والحال
هذه لا عبرة بتعلل القاضي بذلك ولا تبطل شهادتهم بسبب ذلك حيث كانت الشهود
عدولا (اجاب) اذا ثبتت عدالة الشهود وبالوجه الشرعي وجب على القاضي قبول
شهادتهم حيث لا مانع ومجرد منعهم الاناث من اخذهن بعض الاطيان التي آلت لبيت
المال بطريق الارث لا يسقط عدالتهم بعد تحققها اذ لا يجري التوارث في أرض الزراعة
الاميرية كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين تحملان الشهادة على شهادة
شاهدين آخرين على وقف بان ذلك الوقف موقوف على ذرية الواقف الذكور دون
الاناث فهل تقبل شهادتهم عند تعذر شهادة الاصول لغيبة او موت بعد التحمل واستوفى
التحمل شرائطه الشرعية (اجاب) تقبل الشهادة على الشهادة وان كثرت استحسنانا
في كل حق ومنه الوقف الا في حد وقود بشرط تعذر حضور الاصل بموت او غرض او
سفر كما صرحوا به فاذا توفرت شرائط التحمل والاداء حكم بموجبها فيما ذكر والا فلا والله
تعالى اعلم (سئل) في اخوين كل منهما في معيشة وحده ولكل منهما مال خاص به فدفعت
أحدهما لرجل اجنبي قدرام معلوما من الدراهم لي تجرفه في شراء البر وبيعه فبعد مدة
أنكر العامل المبلغ وحجده جدا كيا فاقام رب المال بينة بما دفعه له من الدراهم فطالب
العامل ابطال شهادتهم متعللا بان لرب المال أخا قائم مقامه على البلد التي منها البينة فهل
لا يجب لذلك بل تقبل شهادتها حيث كانت موافقة لدعوى المدعي ولا عبرة بتعلله اذا
تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كانت الشهود عدولا ولا تهمة في شهادتهم
ولم يكن للشهود له عليهم من نوع ولاية تقبل شهادتهم له حيث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات منذ سبع عشرة سنة عن ابن والآن يدعي شيخ البلد بان لبيه
دينا على أبي ذلك الابن ولم يبين وجهه متعللا بتمسك بيده فانكر ذلك الابن دعواه

١٢٧١

١٤

١٢٧١

١٦

١٢٧١

١٦

جادي الاول

١٢٧١

١٠

١٢٧١

٦

١١٧١

١٩

١١٧١

شعبان

١٥

١٦٧١

١٧

الدين فهل اذا اراد ان يقيم شيخ البلد بينة من اتباعه الذين تحت ادارته وأمره ونهيه
لا تقبل شهادتها ولا تسمع دعواه حيث كان الاب بالبلد ولم يدع بذلك الدين ويمنع من
منازعة الابن المذكور (اجاب) من المعلوم المقرر ان الدعوى التي مضى عليها خمس
عشرة سنة قد منع القضاة من سماعها الا فيما استثنى وعلى فرض سماعها فشهادة الفلاح
الشيخ القرية الذي له ولاية عليه غير مقبولة كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل)
رجل شيخ بلد ادعى على آخر بدعى شرعية ويريد اثباتها باقامة بينة من اتباعه
وفلاحيه ممن له ولاية عليهم فهل والحال هذه لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ بلده ولا ممن له
ولاية عليهم (اجاب) قد صرحوا بعدم قبول شهادة الفلاح لشيخ قريته الذي له ولاية
عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على ورثة زوجها بانها تستحق بذمة زوجها
على سبيل الدين مبالغاً قد وه ستة كياس بثلاثة آلاف قرش فانكرت الورثة دعواها
ذلك فاحضرت شاهدين لدى قاضي ناحيتهم شهدا بان الميت اقربان بذمته وزوجته ستة
ا كياس وانهما لا يعرفان الا كياس هل هي ا كياس قطن او قماش او غير ذلك فهل
اذا حكم القاضي المذكور بلزوم التركة بهذا المبلغ يكون حكمه غير نافذ اكون
المدعية المذكورة لم تبين سبب الدين وكون الشاهدين لا يعرفان الا كياس سيما وان
الميت يتجر في الا كياس القطن وغيرها (اجاب) نعم لا ينفذ حكمه حيث الحال مذكر
بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق منفعة قطعة ارض أميرية مغروس
فيها ثمان نخلات واضع يده على ذلك مدة من السنين تزيد على خمس وثلاثين سنة يستغل
ثمر النخل لنفسه ويدفع ما عليه لجهة الديوان المدة المذكورة من غير معارض ادعى عليه
رجل الآن ان ذلك النخل دون الارض ملك له بطريق الارث عن امه آل اليها بطريق
الميراث عن ابيها ويريد رفع يده واضع اليد على ذلك النخل فانكر المدعى عليه دعواه ذلك
وللمدعى المذكور بينة اقامها لدى نائب الشرع شهدت بان جد المدعى كان حال حياته
غرس نخلا في تلك الارض التي ليست في استحقاقه لكن لا يعلمون مقدار ما غرسه
فيها ثم بعد مدة غرس رجل آخر في تلك الارض نخلا لا يعلمون عدده ايضا ثم غرقت
تلك الارض وتلف ما فيها من النخل وهلك وبقي منه الثمان نخلات المذكورة لا يعلمون
ان كان الباقي من غراس جد المدعى او من غراس الرجل الآخر الى ان رجعت الارض
الى مستحقها الاصل ولا يعلمون غير ذلك مع انكار المدعى عليه ذلك فهل على فرض
سماع الدعوى لا تقبل هذه الشهادة على الوجه المسطور ولا تثبت للمدعى ملكا في
النخل الموجود في الارض المذكورة ويمنع من معارضة المدعى عليه حيث لم تكن
عنده بينة تشهد شهادة صحيحة (اجاب) نعم لا يحكم للمدعى بهذه الشهادة ولا تفيد شيئا
ويمنع من معارضة المدعى عليه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى عجلة بقر من آخر بثمن معلوم من الدراهم ووضع يده عليها وهو يتصرف فيها وفي

نتائجها نحو خمس عشرة سنة من غير منازع له فيها ولا مشارك له في التصرف فيها والآن ادعى البائع بان البعثة مشتركة بينهما للمشتري النصف والبائع النصف الآخر وادعى المشتري بانه اشترى الكل واقام اخويه شاهدين فهل اذا كان كل من الاخوين في مديونة وحده لا يجبران بشهادتهما نفعا لنفسهما تقبل شهادتهما ويقضى بها الا لاخ المذكور (اجاب) حيث كان البائع منكر بيعه جميع البقرة المذكورة للمشتري وأثبت المشتري شراؤه جميعها منه بشهادة اخويه المذكورين بالوجه الشرعي تقبل شهادتهما له حيث كانا عدلين لم يقم بهما مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصرين وترك لهما اقدانا ونصفا وحصص في ساقية تعدى شيخ البلد ووضع يده على ما ذكر فيه مدبلوغهما طلبا رفع يده عن الارض والحصصة المذكورة فنعهم ما منه متعللا بانه دفع ما عليهما من البواقي وانهما أسقطا حقهما له فانكر ادعواه فهل اذا أقام بيته من الفلاحين الذين تحت ادارته وأمره ونهيه واشهدوا على دعواه لا يجاب لذلك ولا تقبل شهادة الفلاح لشبهة ويكون لهما أخذ حقهما منه حيث كان الحق ثابتا لهما في الارض وحصصة الساقية ولا عبرة بتعلله (اجاب) لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ قريته الذي له ولاية عليه والله تعالى اعلم (سئل) في شهود على اسقاط منفعة قطعة أرض كانت جارية في استحقاق رجل من بلدة هو الآن شيخ في تلك البلدة لرجل آخر من بلدة اخرى ليس شيخا فيها الآن ولا ولاية للرجل الآخر على الشهود الآن حال أداء الشهادة بل بعض الشهود في سبيل المسقط ولا مشيخة للمسقط له في بلدة الشهود الآن ولا شوكه له بل كان في سابق الازمان شيخا على بلد الشهود ثم عزل وغرب وحصص له اهانة ولم يعد للمشيخة الى الآن وقد كتب بذلك الاسقاط الذي صدر عن اختيار من صاحب الحق المسقط حجة شرعية مسجلة في سجل قاض لولاية للمسقط له على بلدة ذلك القاضي أصلا ولم يكن بعض الشهود من فلاحى المسقط له وقت الاسقاط بل أحدهما شريف والثاني امام مسجد تلك البلدة فبعد عزل المسقط له وتغريمه أنكر المسقط الاسقاط وجحد الحجة واختلسها واخفاها واحتاج الحال الآن الى المرافعة بين يدي قاض في شأن ذلك وطلب من المسقط له بيعة تثبت دعواه الاسقاط فهل اذا شهدت تلك الشهود به وكانوا عدولا لولاية للشهود له عليهم الآن ولا تهمة فيهم حال الاداء ولم يسبق أنهم شهدوا في تلك الحادثة وردت شهادتهم فيها بالتهمة تقبل شهادتهم اذا طابقت الدعوى ولو فرض أنهم كانوا سابقا تحت ولاية المشهود له لكونه كان شيخا وقت التحمل ثم زال ذلك بما ذكر حيث لا مانع وتعتبر الاهلية وقت الاداء لا وقت التحمل (اجاب) المصرح به ان الاعتبار في قبول الشهادة أهلية الشاهد وقت الاداء لا وقت التحمل وهو كافر أو صبي عيز أو رقيق أو فاسق أو زوج للمشهود له فادى بعد الاسلام أو البلوغ أو العتق ولو لمعتقه أو التوبة أو الطلاق وانقضاء العدة تقبل شهادته وفي قاضي خان لو أن

١٢٧١

١١

١٢٧١

٢٨

دى الحجة

١٢٧١

١٩

مطلب المعتبر في قبول الشهادة أهلية الشاهد وقت الاداء لا وقت التحمل

ذی الحجة سنة
مطلب لو ان القاضي لم
يرد شهادة الاجير الخاص
مثلا حتى زال المانع من
قبولها فاعاد الشهادة
جازت الثانية
مطلب كل شهادة ردت
في حادثة لا تقبل بعد ذلك
ابدا

٢٣ ١٢٧١
مطلب الشهادة اذا
كانت على غائب او ميت
فلايد لقبولها من نسبه
الى جده الا اذا كان
يعرف باقل من ذلك
مطلب المعتبر حصول
المعرفة وارتفاع الاشتراك

٢٥ ١٢٧١
مطلب تقبل شهادة المعتق
وابنه على عبده بطلاقها
ثلاثا بحسبة

محرم

١٢٧٢

القاضي لم يبطل شهادته أي الاجير الخاص ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد انقضاء مدة
الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كالشاهد لامر أنه فلم يرد القاضي شهادته حتى اباتها
ثم أعاد الشهادة جازت شهادته ولو كان القاضي رد شهادته الاولى ثم أعادها بعد البيهونة
لا تقبل شهادته لأن شهادته ردت في هذه الحادثة وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد
ذلك أبدا اهـ ومن هذا يعلم انه اذا لم يوجد في الشهود المذكورين حال أداء الشهادة
ما يمنع قبول شهادتهم من فسق او تهمة او كونهم تحت ولاية المشهود له الآن أو يدينهم
وبين المشهود عليهم عداوة ذنوية او تعصب او رد القاضي شهادتهم حال قيام التهمة
او نحو ذلك تقبل شهادتهم والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
فوجدوا ثمة كابان لمورثهم على فلان كذا من الدراهم فسالوه عن الدراهم المذكورة
فادعى انه دفعها لمورثهم بحضرة بيعة ومطلب السند من مورثهم فادعى مورثهم ضياعه
فانكر الورثة دعواه ذلك فهل اذا أقام المدعى عليه بيعة بالدفع لمورثهم تعرف اسمه واسم
أبيه ولقبه وكان مشهورا بذلك تقبل شهادتها ويحكم بها (أجاب) الشهادة اذا كانت
على غائب او ميت فلايد لقبولها من نسبه الى جده فلايكفي ذكر اسمه واسم أبيه
وصناعته الا اذا كان يعرف بها أي بالصناعة لا بحالة بان لا يشاركه في المصغر غيره فلو
قضى بلاد كرا الحذف فالمعتبر التعريف لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط او
بلقبه وحده كفي كما في جامع الفصولين والملتقط وغيرهما وفي المنع الحاصل ان المعتبر
انما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك اهـ فان عرف المورث وتغير عن غيره بذكر
اسمه واسم أبيه ولقبه قبلت شهادة البيعة والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك امة استولدها سيدة لها وبعد الولادة منه زوجها سيدة لها من عبد رقيق له فالت منه بولد
ثم نجز السيد عتقها وبعد ذلك طلقها الزوج المذكور ثلاثا بحضرة سيدة وابن سيدة
البالغ فنفعه سيدة عنها وافرقت بينهما لوقوع الطلاق المذكور فهل والحال هذه اذا شهد
السيد وابنه البالغ بوقوع الطلاق من الزوج المذكور لدى الحاكم الشرعي تقبل
شهادتهما ولا يلزم حضور الجارية المذكورة وقت حكم القاضي بالتفريق بينهما (أجاب)
تقبل شهادة السيد وابنه البالغ على عبده الحاضر عند القاضي بطلاق معتقته ثلاثا
حسبة حيث كانا عدلين ولم يؤثروا شهادتهما بالطلاق الثلاث خمسة أيام فاكثر بعد
علمهما بالعاشرة بغير عذر والشرط حضور الزوج لاحتضار المرأة والله تعالى أعلم
(سئل) في قوم بينهم عصابة وعداوة ذنوية ادعى بعض منهم باغراء شيخهم على آخر ان
عليه دراهم معلومة وغيرها واراد هذا البعض المدعى اثبات ذلك ببينة من المتعصبين
معهم فهل لا تقبل هذه البينة حيث كانت من جهة المتعصبين مع المدعى المذكور على
المدعى عليه أو كيف الحكم (أجاب) لا تقبل شهادة العدو بسبب الدنيا على عدوه كشهادة
المقتول وليه على القاتل والمجروح على الجارح والمقتوف على الغاذف والمقطوع عليه

مطلب لا يكفي شهادة رجل
على شهادة الشاهد الاصيل

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

٢٧

الطريق على القاطع فليس كل من خاصم شخصا في حق يصير عدوا له كما توهمه بعض المتفقهة كما أفاده في الجرح وقد صرحوا أيضا بعدم قبول شهادة من ثبت تعصبه في الخيرية عن معين الحكم من موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو ان يبغض الرجل الرجل لانه من بني فلان أو من قبيلة كذا والوجه في ذلك ظاهرا وهو ان تكاب المحرم في الحديث ليس منا من دعا الى عصبية أو فتن عصبية وهو وجوب الفسق ولا شهادة لمركبه انتهى والله تعالى اعلم (سئل) من ضابط المحروسة بما ضمنه رجل سرق ساعة فبعد مدة وجدها مالها بها بيد رجل فطلبها منه فادعى انه اشتراها من رجل من طائفة فانكر المدعى دعواه ذلك فاقام المدعى عليه رجلا شهيدا بانه اشتراها وأقام رجلا آخر شهيدا بانه تحمل عن شهادة شاهد الاصل فهل تقبل شهادة الرجل الذي تحمل الشهادة وحده أم لا (أجاب) ليقول الشهادة على الشهادة شروط مقرر في كتب المذهب لا تقبل بدونها من جلتها أن يشهد شاهدان على شهادة الشاهد الاصيل ولا يكفي شهادة رجل على شهادة الشاهد الاصيل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية ويريد أن يقيم بينة بينهما وبين المشهود عليه عداوة ذنوية ظاهرة بينهم وبين المشهود عليه لجميع الناس فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء وليس للقاضي قبولها (أجاب) لا تقبل شهادة العدو بسبب الدنيا على عدوه كشهادة المقتول عليه على القاتل والمجروح على الجراح والمقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع فليس كل من خاصم شخصا في حق يصير عدوا له كما توهمه بعض المتفقهة كما أفاده في الجرح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأولاد منها ذكور واثلاث وترك ما نورث عنه شرعا فادعى أحد أولاده الذكور أن أباه قبل موته قد أقر له بانه وصى على تركته وعلى اخوته القصر وأقام رجلين مستخدمين له وللميت قبله يشهدان له بالاقرار فهل اذا كان الرجلان مستأجرين له تكون شهادتهما على الاقرار لاغية ولا تثبت بهما الوصاية حيث الحال ما ذكر (أجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستأجره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة وبنات قصر منها وعن أخ شقيق وأقيم الاخ وصيا على بنات أخيه فادعى رجل على كل من وكيل الاخ الوصي ووكيل الزوجة بان المدعى المذکور يستحق في ذمة المتوفى المذکور مبلغا قدره ٧١٣٩ قرشا من بضائع أخذها منه المتوفى حال حياته وانه في ١١ جمادى الثانية سنة ٧١١ تحاسب مع المتوفى المذکور على ذلك فظهر له عليه المبلغ المذکور وان موكل المدعى عليه المذکورين واضعان أيديهما على تركته المتوفى وطالب بهما بذلك من تركته وسئل من المدعى عليهما عن ذلك فاجابا بعدم العلم بدعوى المدعى وكلف اثبات دعواه فاحضر شاهدين شهد كل منهما على انفراده بمعرفة المتوفى المذکور وأنه حال حياته في شهر ربيع الآخر سنة ١٢٧١ تحاسب مع المدعى المذکور في حانوته على ماله بدمته فظهر للمدعى قبل

المتوفى مبلغ ٧٢٣٩ قرشا وأقر المتوفى لكل منهما بذلك وأشهد به على نفسه بذلك
 وأنه توجه مع المدعى المذكور إلى المتوفى في بيته في ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٧١
 وأقر له المتوفى بذلك وكتب للمدعى تمسكا بذلك يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك فما
 الحكم في هذا (أجاب) لا مانع من قبول هذه الشهادة حيث شهد الشهود بعد الدعوى
 الصحيحة بأقرار المدين بذلك الدين في تاريخ المحاسبة التي ذكرها المدعى وما ذكر في
 شهادتهما من زيادة المحاسبة والأقرار بتاريخ سابق لا يوجب خللا في شهادتهما مع
 وجود المطابقة بين الدعوى والشهادة لكونها زيادة لا يحتاج إلى اثباتها قال لا تقروى
 نقلا عن القاعدة الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج إلى اثباتها أو نقصان
 كذلك فإن ذلك لا يمنع قبولها انتهى هذا ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 واضع يده على أرض زراعة أثر له عن أبيه فتعدى عليه شيخ البلد وزرعها ستين بالقهر
 والغلبة عن صاحب الأرض وادعى أن صاحب الأرض أسقط حقه في جانب منها له فأنكر
 المستحق ذلك ويريد شيخ البلد أن يقيم بينة من فلاحيه وأهل إدارته وولايته فهل لا تصح
 شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (أجاب) نعم لا تقبل شهادة
 الفلاح شيخ قريته حيث كان له ولاية على الشاهد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 أقر في حال صحته وسلامته بكل من زوجته وابنته بقدر معلوم من الدين لهما عليه قرضا
 وكتب لهما بذلك وثيقة شرعية بشهادة بينة شرعية فبعد مدة مات عن ورثته وعليه دين
 لأناس أجانب نازعوا كلام من الزوجة والبنت وادعوا بأن أقرار الميت بالدين لهما كان
 في حال المرض وعند البنت والزوجة بينة تشهد بانه كان في الصحة فهل تقدم بينتهما بذلك
 ويحكم لهما بأخذ دينهما ولا عبرة بدعوى كون الأقرار في المرض (أجاب) المصريح به أن
 الدعوى بناء على الأقرار لا تسمع نعم لو استوفت الدعوى شرائط الصحة من خصم على
 خصم وادعى أن الميت أقر في الصحة وأقام بينة على دعواه فبينت الصحة أولى من بينة المرض
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بقدر معلوم من الدين فأنكره المدعى
 عليه فطلب من المدعى بينة فاحضرها وزكيت ثم أن المدعى عليه طعن في البينة بأنهم
 يتوسطون في الأسواق بين البائع والمشتري لأجل المدة لا أنفسهم فهل يكون ذلك مخلا
 بالشهادة وترد شهادة البينة المذكورة (أجاب) التوسط في الأسواق بين البائع والمشتري
 أن كان معناه مجرد عرض المبيع على المشتري أو إخباره بأن فلا بابيع كذا في محل كذا
 فإن أردت شراءه أذهب معك إليه لتشتري منه مثلا وهو المعبر عنه بالسمسار لا يكون
 ذلك طعنا في الشاهد أصلا حيث لم يعلم القادح فيه ولم تكن شهادته فيما باعه كالدلال
 وإن كان المراد منه السعي بين المتبايعين بالغش والتليس يكون ذلك من قبيل الطعن
 المحرول لأنه موجب للفسق وقد صرحوا بأنه لا تقبل الشهادة على جرح مجرد بعد التعديل
 والتركية فلو قبله قبلت على ما فيه من النزاع والكلام والله تعالى أعلم (سئل) في

١٨
 ١١٧٢
 مطلب لو خالفت الشهادة
 الدعوى بزيادة لا يحتاج
 إلى اثباتها أو نقصان
 كذلك لا يمنع قبولها

٢٣
 ١٢٧٢
 مطلب الدعوى بناء
 على الأقرار لا تسمع
 مطلب بينة الصحة أولى
 من بينة المرض
 ربيع الثاني

١٧
 ١٢٧٢

٢١
 ١٢٧٢
 مطلب شهادة السمسار
 العدل مقبولة ما لم تكن
 فيما باعه كالدلال
 مطلب لا تقبل الشهادة
 على جرح مجرد بعد
 التعديل وفيما قبله نزاع

ربيع الثاني سنة
مطلب لا حاجة الى بيان
الجنس والقدر والنوع
والوزن في الشهادة مع
الاشارة

١٢٧٢

٢٥

جادي الاولى

١٢٧٢

٢٤

شعبان

١٢٧٢

٢٣

مطلب تقبل الشهادة
بالتسامع لا ثبات أصل
الوقف دون شروطه

رجل وهب لبنته القاصرة مصاعا في حال صحته وسلامته بحضرة بيعة ثم بعد ذلك مات
الواهب عن البنت وورثة آخرين فأنكر الورثة الهبة فهل اذا رفعت الدعوى لدى
القاضي وشهدت اليهود بان هذا هو المصاع الذي وهبه الواهب لبنته المذكورة يكفي
في الشهادة ولا يلزم الشهود ببيان قدره ووزنه حيث كان الموهوب موجودا في مجلس
القاضي مشارا اليه وقت اداء الشهادة (أجاب) الشرط في دعوى المنقول والشهادة عليه
الاشارة اليه في الدعوى والشهادة ان لم تعذر احضاره لان الاعلام باقصى ما يمكن شرط
وذلك بالاشارة في المنقول كما صرحوا به ومنه يعلم انه لا حاجة الى بيان القدر والجنس
والنوع والوزن في الشهادة حيث وقعت الاشارة فيها الى المشهود به والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعية اميرية عن ابيه مدة تزيد على عشرين
سنة وهو يزعمها ويدفع نراجها والاخر يدعي رجل اجنبي بان له حقا فيها عن جده فانكر
واضع اليد دعواه فهل اذا اقام ذلك المدعي بيعة قالت نسمع ان لجدا المدعي فيها حقا ولم
تبين قدر الحق المدعي به لا تقبل تلك الشهادة ولا تصح لجهلها القدر الذي تشهد به
ولا يحكم بها (أجاب) لا عبرة بقول البيعة على هذا الوجه ولا يحكم بقولهم والله تعالى أعلم
(سئل) في بيت تحت يد جماعة اشتره انه وقف عليهم وعلى من يخلفهم في طريقته من
واقف معلوم ومضى على ذلك مدة تزيد على اربعين سنة ثم ادعت ورثة ذلك الواقف ان
البيت المذكور تركه فهل تقبل شهادة الشهرة في ذلك والحال هذه وهل اذا صدق
وكيلهم في التداعي على الوقف المذكور لدى المحاكم الشرعية لا تسمع دعوى ثانية
(أجاب) اختلف عما حوينا في قبول الشهادة بالتسامع على الوقف وقد اطلق اصحاب
المتون في قبولها قال في الكنز ولا يشهد بما ينعينه الا في النسب والموت والنكاح
والدخول وولاية القاضي واصل الوقف ومثله في المختار وتنوير الابصار وفي الهداية واما
الوقف الصحيح انه تقبل الشهادة بالتسامع في أصله دون شرائطه لان أصله هو الذي يشتهر
وكل من هؤلاء اطلق فمع المتقادم وغيره لكن الصحيح أن محل القبول ما لم يفسر الشاهد انه
سمع من الناس قال في الحامية والخلاصة ولبزازية ولو قالوا شهدنا بذلك لا نسمعنا من
الناس بذلك لا تقبل شهادتهم وفي البحر في شرح قوله وان فسر للقاضي انه يشهد له
بالتسامع لا الخ هذا هو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير ان يتولا شهدنا لا نسمعنا من الناس
انتهى وهو الذي عول عليه العلامة خير الدين في فتاواه حيث قال بعد نقل ما سبق وغيره
و ينبغي ان لا يعدل عن كلام قاضي خان الذي قدمناه في صدر الكلام وفي التنقيح
نقل عن فتاوى قارئ الهداية صورة الشهادة بالتسامع على اصل الوقف ان يشهدوا ان
فلانا وقفه على الفقراء أو على القراء أو على اولاده من غير ان يتعرضوا انه شرط في
وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط الواقف وانه قال للجهة الفلانية كذا والجهة
الفلانية كذا فلا تسمع بالتسامع على شروط الواقف لان الذي يشتهر انما هو أصل

الوقف وانه على الجهة الفلانية أما الشروط فلا تشترط فلا تجوز الشهادة على الشروط بالتسامع انتهى وقد صرح علماؤنا بحجة اقرار الوكيل بالخصومة لا بغيرها على موكله عندا القاضي دون غيره استحسننا في غير الحدود والقصاص فيعامل الموكل باقراره وكياله بالخصومة والحال هذه حيث لا مانع فاذا تحقق ما ذكر بطريق شرعي لا يعتبر انكار الموكل الوقف من قبل مورثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على أرض زراعية اميرية وفيها بعض نخيل تلقى ذلك عن ابيه وجده مائة تزد على خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف في ذلك بانواع التصرفات الشرعية فادعى الا أن رجل عهدة بلدانه يستحق في ذلك حصته عن جده فأنكر واصل اليد دعواه ويريد المدعي أن يقيم بينة من اتباعه واهل ادارته وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (اجاب) المصريح به عدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي ولو فرض سماع الدعوى فلا تقبل شهادة الاتباع لمن له ولاية عليهم والله تعالى اعلم (سئل) في خمسة رجال يملكون دارا بطريق الارث عن اصولهم لكل منهم الخمس فيها أحدهم شيخ بلد فادعى شيخ البلد انه يملك فيها النصف عن مورثه واستولى عليه بالقهر والغلبة عن باقي الشركاء ويريدان يقيم بينة بذلك بعضها شيخ بلد والبعض الآخر من فلاحيه وتحت ادارته وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (اجاب) نعم ليس للقاضي قبول شهادة من ذكر اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق أرض زراعية اميرية رهنا عند شيخ قرية على قدر معلوم من الدراهم ووضع يده عليها مدة سنة فاراد الرهن دفع دراهم الرهن وياخذ أرضه من الشيخ المذكور بعد السنة المذكورة فادعى ان الرهن اسقط حقه منها له في نظير الدراهم المذكورة ويريدان يقيم على ذلك بينة من خدمه واجراءه الخاصين به فهل لا تقبل شهادة هؤلاء الجماعة المذكورين شيخ بلدهم ويؤمر بتسليم الارض لساكنها والحال هذه (اجاب) نعم لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستأجره ولا الشهادة لمن له على الشاهد ولاية والله تعالى اعلم (سئل) فيما لو شهدت على شخص بينة بشئ فاردت تجريحها بتركها الصلاة وكشف العورة ونحوها مما مما لا يترتب عليه حد شرعي ولا حق لخلق قبل تعديلهما فهل يسمع منه ذلك فاذا اثبتته ترد شهادتهما (اجاب) لا تقبل الشهادة على جرح مجرد بعد التعديل ولو قبله قبلت اى الشهادة كما اعتمده صاحب التنوير تبع لما قرره صدر الشريعة واقره من الاخسر وواطلق ابن الكمال رد الشهادة على الجرح المجرد تبع العامة المكتوب وظاهر كلام الوافي وعزمي زاده الميل اليه وكذا القهستاني حيث قال وفيه ان القاضي لم يلتفت لهذه الشهادة لكن يزكى الشهود دس او علمنا فان عدلوا قبلها وعزا للضمرة وذكر السائحاني أن من قال تقبل الشهادة على الجرح المجرد اودا

١٢٧٢

٢٩

شوال

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٢٨

ذى القعدة

١٢٧٢

مطلب لا يلتفت للقاضي
لشهادة على الجرح
المجرد ولو كان يزكى
الشهود فان عدلوا شرا
وعلمنا قبلت شهادتهم

انه لا يكفي في ظاهر العدالة ومن قال ترداد ان التعديل لو كان ثابتا وانبت بعد ذلك
لا يضره الجرح المجرد فلا تبطل العدالة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
واضع يده على قطعة ارض خالية عن البناء وصار يتصرف فيها التصرفات الشرعية مدة
تزيد على اربعين سنة ثم بعد هذه المدة ادعى الا ن شيخ البلد انه يستحقها عن جده وهو
حاضر ومشاهد للتصرف تلك المدة ويريد ان يقيم بينة من فلاحيه واتباعه واهل ادارته
وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبولها
(اجاب) نعم لا تقبل شهادة هؤلاء لشيخ بلدهم الذي له ولاية عليهم والحال هذه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل من اهل مصر يستحق قطعة ارض زراعية أمير يقرهها
عند شيخ بلده على قدر معلوم من الدراهم ووضع شيخ البلديده عليها ثم مات الراهن عن
ورثة فأرادوا دفع دراهم الرهن وأخذوا الأرض المذكورة من الشيخ المذكور فادعى ان
مورثهم أسقطها له ويريد ان يقيم بينة من اتباعه وعن له ولاية عليه على دعواه فهل
لا تقبل شهادة الجماعة المذكورين لشيخ بلدهم المذكور وليس للقاضي قبول هذه
الشهادة (اجاب) نعم لا تقبل شهادتهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة ارض امام مقبرة فادعى رجل عليه انها ملكه
ورثها من مورثه الباني للمقبرة وأقام البينة وادعى صاحب البندانها وقف وأقام البينة
فهل بينة الخارج اولى وادعى من بينة ذى اليد (اجاب) بينة الخارج على الملك المطلق
أولى من بينة ذى اليد على الوقف كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
يستحقون قطعة ارض زراعية اميرية ائرا عن أبيهم تحت يد شيخ بلد فطلبوا منه فادعى
ان عمهم الميت وهبها واسقط حقهم منها له بحضرتهم وانه واضع يده عليها اربع سنين
واقام بينة من فلاحيه واتباعه واهل ادارته وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة
هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (اجاب) اذا ثبت على الجماعة
المذكورين ما يفيد سقوط حقهم من تلك الأرض كتر كهم اياها باختیارهم سنين
يسقط حقهم منها ولا فلا وأما شهادة الاتباع لمن له ولاية عليهم فلا تقبل والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل كان وكيل في قضية ثم خرج عن الوكالة بعد ان صار خصما فيها ثم
بعد ذلك اراد ان يشهد فيما وكل فيه فهل والحال هذه لا تقبل شهادته حيث كان متما
وخاصم بالفعل في هذه القضية (اجاب) لا تقبل شهادة الوكيل بعدما خرج من الوكالة
ان خاصم اتفاقا كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ بلد صاحب شوكة
ادعى على رجل آخر من بلدة اخرى بدعوى شرعية ويريد ان يقيم بينة من اهل بلده
الذين هم من فلاحيه واهل ادارته وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء
المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (اجاب) نعم لا تقبل شهادة هؤلاء لشيخ
مريتهم المذكور والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

ذى الحجة
١٦
مطلب بينة الخارج على
الملك المطلق اولى من بينة
الخارج على الوقف

١٢٧٢

١٢٧٢

محرم
٢٤
مطلب لا تقبل شهادة
الوكيل بعد العزل فيما
وكل فيه ان خاصم

١٢٧٢

١٢٧٣

٢٠

أسقط حقه له في قطعة أرض زراعة أميرية في نظير كذا فانكر المدعى عليه دعوى المدعى
فأقام المدعى رجلين بينة تشهد له فهل إذا كان أحد الرجلين المذكورين تحت إدارة
المشهود له ولايته لا تقبل شهادته له (أجاب) نعم لا تقبل إذا كان للمشهود له ولاية على
الشاهد بحيث يخاف منه كشهادة الفلاح لشيخه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذمي
يستحق قطعة أرض زراعة أميرية أسقط حقه منها لذي آخر طائعا مختاراً في نظير قدر
معلوم من الدراهم ولكنه لما كمن زراعتها ووضع المسقط له يده عليها وصار يزرعها
ويدفع ما عليها من الخراج مدة تزيد على خمس عشرة سنة إلى أن مات المسقط والمسقط له
عن أولاد ذكور وذميين فوضع أولاد المسقط له يدهم عليها بعده مدة خمس عشرة سنة وهم
يزرعونها ويدفعون ما عليها الجهة بيت المال ثم الآن أراد أولاد المسقط المذكور أخذ
الأرض المذكورة من واضي اليد المذكورين منكرين إسقاط مورثهم لمورث واضي
اليد المذكورين فهل والحال هذه إذا أقام أولاد المسقط له بينة ذميين على إسقاط مورث
الجماعة المذكورين تقبل شهادة الذميين على بعضهم ولا عبرة بانكارهم بعد ذلك حيث
استوفى الإسقاط للاب شرائط الصحة (أجاب) نعم لا عبرة بانكارهم بعد ذلك وتقبل
شهادتهم والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً معلومة
مميزة من ملاكها الذين هم ثلاثة أخوة رجال راشدون فباعوه جميع الدار بيعاً صحيحاً
شرعياً بثمن معلوم على يد نائب القاضى وبخضرة بينة تشهد بذلك وكتب به حجة بخط
النائب ثم وضع المشتري يده على الدار وصار يتصرف فيها بالسكى والعمارة نحو عشر
سنين والآن يدعى أحد البائعين على المشتري أنه كان قاصراً حال البيع فهل إذا كان
عند المشتري بينة تشهد بانه كان بالغاً وقت البيع تقدم بينته ويمنع المدعى المذكور
عن المعارضة ولو فرض أنه له بينة على أن البيع كان قبل البلوغ (أجاب) بينة المشتري
أفك بعت منى بعد بلوغك أولى من بينة البائع أنه قبله لانبأها العارض اهـ من تنقيح
الحامدية فإذا أثبت المشتري أن البيع صدر بعد البلوغ يمنع المدعى عن المعارضة والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخيلاً باعه لا تخبر بثمن معلوم ثم بعد مدة باعه المشتري
لثان منذ عشر سنين بموجب حجة شرعية بذلك ثابته المضمون والآن يريد ابن البائع
الأول فسخ عقد البيع وأخذ النخل من واضي اليد منكر البيع وأبيه ومتهماً لابن أباه كان
ميتاً قبل ذلك فهل إذا ثبت أن أباه كان حياً وأنه باع بنفسه للمشتري الأول لا يجاب لذلك
ولا عبرة بتعلله ويمنع من منازعة واضي اليد بالشراء الثاني إذا تحقق ما ذكر بالوجه
الشرعى (أجاب) قال في تنقيح الحامدية بينة الخارج أنى اشترى به من أبائك منذ
عشر سنين أولى من بينة ذى اليد أن أباه مات منذ عشر سنين وفيها بينة أن زوج فلانة
قتل أو أنه مات أولى من بينة أنه حي إلا إذا أخبر بحياته بتاريخ لاحق انتهى وقد صرحوا
بأن يوم الموت لا يدخل تحت القضاء فإذا أثبت المشتري أن المورث باع النخل حال حياته

ربيع الاول

١٢٧٣

١٤

مطلب بينة المشترى
أبك بعت منى بعد
بلوغك أولى من بينة
البائع أنه قبله لانبأها
العارض

١٢٧٣

٢١

مطلب بينة الخارج أنى
اشترى به من أبائك منذ
عشر سنين أولى من بينة
ذى اليد أن أباه مات
منذ عشر سنين سنة
ربيع الثاني

١٢٧٣

٤

مطلب بينة أن زوج
فلانة مات أو قتل أولى
من بينة أنه حي

بالوجه الشرعي لا عبرة بدعوى الوارث انه مات قبل ذلك والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل شج على بلد ادعى على آخر بدعوى شرعية واقام شاهدين يثبتان دعواه
 أحدهما ممن له ولاية عليه وادارة وثانيهما فاسق مشهور فهل والحال هذه لا تقبل شهادة
 الشاهدين المذكورين (أجاب) نعم لا تقبل شهادتهما ان كان الواقع ما هو مسطور
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية واقام شاهدين
 شهدا على طبق دعواه فادعى المدعى عليه ان الشاهدين عدواه يفرحان لحزنه ويحزنان
 لفرحه يريد بذلك رد شهادتهما فهل يكون فدحا في شهادتهما وترد به الشهادة من غير
 اثبات سبب العداوة الدنيوية (أجاب) ليس مجرد الطعن بدون اثبات بوجه شرعي
 مقتضيا لرد الشهادة على انهم قد صرحوا بأنه ليس كل من خاص شخص في حق او ادعى
 عليه بصير عدوا له بل انما تثبت العداوة الدنيوية بنحو قذف وجرح وقتل ولى
 لا بمخاصمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على رجل بان مورثه قبل موته اودع
 عنده قدر ما معلوما من الارادب الفول وانه باعه وقبض ثمنه فانكر المدعى عليه دعواه
 ذلك وجدها فاقام المدعى على ذلك رجلين أحدهما قريب له أجبر خاص له والشاهد
 الآخر أجبر خاص عنده أيضا فهل والحال هذه لا تقبل شهادة الرجلين المذكورين
 (أجاب) لا تقبل شهادة الاجبر الخاص المستاجر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له أربعة ذكور وبنات وأحد الذكور في معيشة وحده دون أبيه وللابن كبير في
 عائلته شيخ على البلد ثم مات الاب عن أولاده المذكورين وترك ما يورث عنه شرعا فاراد
 الابن المنفرد وحده ان يأخذ ما يخصه من تركته أبيه فادعى الاخ الكبير ان أباه كتب
 له جميع ممتلكاته قبل موته ويريد ان يقيم بينة من فلاحيه واتباعه وأهل ادارته وولايته
 فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم
 (أجاب) نعم لا تقبل شهادة الفلاحين المذكورين لشيخ بلدهم والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل ترك داره وسافر الى جهة ومكث فيها مدة من السنين ثم رجع من سفره فوجد
 رجلا أخذ باب داره وركبه على باب داره فطلبه منه فانكره فترافع معه على يد نائب قاض
 هنالك وطلب منه بينة فاحضر شاهدين عدلين وشهد كل منهما على حدته بالملك في الباب
 للمدعى المذكور فهل والحال هذه اذا أثبت المدعى دعواه الملك في الباب المذكور
 بالبينة الشرعية يحكم له به ولا تكلف البينة بان المدعى عليه أخذه من دار المدعى في أى
 شهر وفي أى يوم (أجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الرجل المذكور
 وأثبت ملكه لذلك الباب بالبينة العادلة يقضى له به وفي الاشياء الرأى الى القاضي في
 مسائل ذكر منها السؤال عن المكان والزمان فال في حواشيه للسيد الجوى قال في
 البرازية ولوسا لهما عنهما فقالا لا نعلم تقبل لانهم لم يكلفا به اه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يملك جاموسين دفعهما لرجل آخر ليحفظهما له في نظير استعما لهما في اشغاله

١١ ١٢٧٣

١٥ ١٢٧٣

٢٣ ١٢٧٣

جداى الاولى

٣ ١٢٧٣

٩ ١٢٧٣
 مطلب سألها القاضي
 عن الزمان والمكان
 فقالا لا نعلم تقبل

جادی الثانية سنة

٢ ١٢٧٣

٣ مطلب يقضى بينة
الخارج في الملك المطلق
ان التحديد التاريخ اولم
يؤرخا

٢٠ ١٢٧٢

رجب

١٨ ١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٢

شعبان

١٧ ١٢٧٢

ومؤنتهما على المالك وسنهما وجبتهما ولبنهما للمالك فاستمرتا عند الرجل المذكور
مدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك طلب النجاشي من الرجل المذكور فأنكر الملك
فيهم الملك وادعى انهما ملكه ومع كل منهما بينة فهل تقدم بينة الخارج أو تقدم
بينة واضح اليد (اجاب) ١ اذا تنازع اثنان في شيء كل منهما يدعيه ملكا لم يورخا
أو أرخا تاريخا واحدا بقضى بينة الخارج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن وزوجة فادعت ان لها ديناً معلوماً على زوجها كان اقترضه منها زوجها حال حياته
وصحته وأقر لها به كذلك وأظهرت وثيقة شرعية بذلك فهل والحال هذه اذا أقامت
أى شهدت الزوجة المذكورة ابن أخيها وابن عمها وشهدا بضعون ما في وثيقتها طبق
دعواها تقبل شهادتهما حيث توفرت فيهما شروط الشهادة وكان كل منهما في معيشة
وحده (اجاب) نعم تقبل شهادتهما والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة تملك بيتاً باعته في حال صحتها وسلامتها لابن اختها بمثل معلوم وسأحتبه
وابرات ذمته منه بموجب حجة شرعية من قاضي المحروسة بذلك ثابته المضمون ثم بعد
مدة ماتت عن أولاد ابن ذكور واناث فادعى وصيهم بان البيع في مرض الموت لأجل
ابطاله والمسترى يدعى انه في زمن الصحة فهل اذا أقام كل منهما بينة تقدم بينة مدعى
الصحة اذا ثبت ما ذكر (اجاب) بينة كون البيع في الصحة أولى من بينة كونه في
المرض على ان البيع لو فرض انه صدر في مرض الموت لتغير الواو لا يكون باطلاً وكذا
الابراغير انه ينقذ من الثلث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شىخ ببلاد يدعى على آخر
بدعوى شرعية ويريد ان يقيم بينة بعضهم مشايخ بلده من بلدة أخرى والبعض الآخر من
أهل ادارته وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي
قبول شهادتهم (اجاب) نعم لا تقبل شهادة مشايخ أهل القرى ولا شهادة الفلاح لشىخ
بلده الذي له ولاية وادارة عليه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصنة في أما كن
معلومة بالميراث عن زوجها وأبيها فباعته تلك المرأة نصيبها شائعاً لابنها البالغ بمثل
معلوم في حال صحتها وسلامتها بموجب حجة شرعية بيده ثابتة المضمون ثم ماتت المرأة عن
ابنها المذكور وص بنت بالغة والآل تريد البنت ابطال البيع متعلقة بصدوره من
امها في مرض الموت فانكر الابن دعواها فهل اذا أقام كل منهما بينة تقدم بينة الصحة على
بينة المرض (اجاب) بينة الصحة أولى من بينة المرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة عن امرأته وابنه منها وترك ما ورث عنه شرعاً
ثم مات الابن المذكور عن امه المذكورة من مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم ماتت
المرأة المذكورة عن ابن أخ شقيق من مدة خمس سنين فوضع ابن الاخ المذكور كور يده
على تركتها تلك المدة والآل ادعى رجل عليه بانه ابن عم للرجل الميت أولاً ويريد إقامة
بينة يشهدون بالسماع على انه قريب للميت فقط فهل اذا لم ينسب الشهود الميت الى

الحمد للجامع للادعي لا تقبل هذه الشهادة سيما مع تفسيرهم بانهم يشهدون بالسمع
(اجاب) شهادة الشهود بان المدعي المذكور قريب لليت غير معتبرة شرعا والحال ما ذكر
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار مدقة من السنين تلقاها بالاول من
عمه له ادعى عليه رجل انه يستحق في تلك الدار اكثر من نصفها بطريق الميراث عن
اصوله ولم يثبت دعواه بالوجه الشرعي ثم بعد ذلك ادعى ثانيا على واصل يده على الدار
المذكورة نصفها ويريد اقامة بينة على ذلك فهل اذا لم تعرف الشهود حدود الدار
المذكورة لا عبرة بها ولا تقبل (اجاب) يشترط التحديد في دعوى العقار كما يشترط في
الشهادة عليه ولو كان العقار مشهورا خلافا لهما الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج
الى ذكر حدودها كما في العلائي وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم ارض زراعة
اميرة واضعين ايديهم عليها وهم يتصرفون فيها مدة من السنين والآن ادعت عليهم
امرأة قريبة لهم بانهم وهبوا لها حصة شائعة في الارض المذكورة لم يقسموها لها ولم
تقبضها منهم وتريد الان قسمة الارض واقرارها واخذ ما وهبوه لها منهم وهم ينكرون
دعواها فهل اذا اقامت بينة من مشايخ القرى ومن اتباعها الخاصين بها لا تقبل
شهادتهم (اجاب) شهادة المذكورين والحال ما ذكر لا تقبل والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن ابن غائب وبنت واخذت شقيقة وابناء عم شقيق فوضع أحد الورثة يده
على التركة والآن ادعى اولاد المذكورون ان لهم حصة في التركة المذكورة بطريق
الارث عن الابن الغائب المذكور مدعين انه مات في غيبته المذكورة عنهم وعن
الاخت والبنات المذكورين فهل والحال هذه اذا اقاموا بينة تشهد بالتسامع من
النفقات انه مات تقبل تلك الشهادة حيث كان موته مشهورا بين الناس (اجاب) اذا
شهد شاهدان على موت رجل فهذا على وجهين اما ان يطلقا الشهادة اطلاقا ولم يبينوا شيئا
او يقولان لم نعين موته وانما سمعنا من الناس في الوجه الاول تقبل شهادتهما وفي الوجه
الثاني ان لم يكن موت فلان مشهورا فلا تقبل الشهادة بخلاف وان كان موته مشهورا
ذكر في الاصل وكتاب الاقضية انه تقبل وهكذا ذكره الخفاف في ادب القاضي وقد قال
بعض مشايخنا لا تقبل شهادته وبه أخذ الصدر الشهيد حسام الدين وفي الغياثية هو
الصحيح وان قالوا لا تشهد ان فلانا مات اخبرنا بذلك من شهد موته ممن يوثق به جازت
شهادتهما هكذا ذكر في الاقضية افاده في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له قراريط في بيوت مشتركة وله بيوت كاملة توفي عن ورثة ادعى
بعضهم ان جميع ذلك وقفه المتوفي وقيم بينة لا تعرف الحدود ولم يسمعوا من
المتوفي فهل والحال هذه لا يحكم بميثاق الوقف بتلك الشهادة ولا يسوغ القضاء
بها (اجاب) الشهادة بالعقار بدون معرفة عينه على قول واحد وده على آخر غير معتبرة
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نخلا من مالكة بثمن معلوم ووضع المشتري يده

رمضان سنة

١١ ١٢٧٣

مطلب يشترط التحديد
في دعوى العقار كما
يشترط في الشهادة عليه

شوال

٧ ١٢٧٣

١٧ ١٢٧٣

٢٥
مطلب في تفصيل حكم
الشهادة بالموت

٢٥ ١٢٧٣

ذى الحجة

٦ ٢٧٣

١٢٧٤

٤

مطالب بينة البيع والهبة
بعوض أولى من بينة
الرهن وبغير عوض
بالعكس وبينة الوفاء
أولى من بينة البتات
استحسانا

٢٧٤

١١

١٢٧٤

٢٣

عليه مدة خمس عشرة سنة ثم بعد مضي تلك المدة ادعى أخوه المذكور بان النخل المذكور ملك لآبيه كان رهنه عند البائع المذكور ويريد أخذه نصيبه منه فأنكر الأخ المشتري دعواه ذلك وادعى المشتري أن أباه كان باع النخل المذكور قبل موته للبائع له المذكور ويريد أن يقيم بينة على ذلك فهل والحال هذه يقضى للمشتري ببينته ويحكم بها أم لا (اجاب) نعم يقضى ببينة المشتري الذي أقامها على بيع أبيه لبائعه حيث اقيمت بوجهها الشرعي وتقدم على بينة أخيه على الرهن ففي تنقيح الحامدية من مسائل مهمة ترجح فيها إحدى البينتين على الأخرى من ترجحة الهبة بينة مدعى الهبة المشروطة بعوض أولى من بينة الرهن وبغير المشروطة بالعكس ودلت المسئلة على أن بينة البيع أولى من بينة الرهن اه وبينة الوفاء أولى من بينة البتات استحسانا ومنه في الدرر وتكملة رد المحتار من باب القبول وعدمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أثر رهنها عند آخره على قدر معلوم من الدراهم ثم مات الراهن عن أولاده المذكور بالبائعين فاراد الأولاد أن يدفعوا دراهم الرهن ويأخذوا الأرض من المرتن فادعى المرتن أن مورثهم أسقط حقه فيها له ويريد أن يقيم بينة أحدهما شيخ البلد والآخر بينه وبين المشهود عليهم عداوة دنيوية ظاهرة تجحج الناس فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هذين المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهما (اجاب) لا يقضى القاضي بشهادة الرجلين المذكورين والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقام آخره كمالا عنه في حياته ووصيا على أولاده بعد ماته ثم بعد مدة مات عن ورثة بعضهم قصر وكان ذلك في غيبة الوصي المذكور فاقام القاضي وصيا على القصر فلما حضر الوصي المختار ترفع مع الوصي المذكور في المحكمة فطلب من المدعي المذكور بينة فأحضر شاهدين شهد كل منهما بما ادعاه الوصي المختار المذكور ويريد معرفة الموصي باسمه ولقبه وبلدته وخدماته بالميرى التي يتميز بها عن غيره ولا مشارك له فيها فهل تقبل شهادة الشاهدين المذكورين بعد تزكيتهم شرعا ويثبت للمدعي المذكور الوصاية المذكورة ويمنع الوصي المذكور من طرف القاضي ولا عبرة بتعاليه بعدم معرفة الشاهدين لابي الموصي المذكور (اجاب) نعم يثبت بشهادتهما على الوجه المستطور أن المدعي وصي مختار من قبل الميت ويمنع منسوب القاضي من التصرف حيث كان الوصي المختار أمينا لم يثبت عليه ما يوجب عزله ولا يشترط ذكر اسم أبي الموصي وجده والحال ما ذكر بالسؤال اذا المدا على التعريف ومنع الاشتباه لا على تكثير الحروف والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت له شركاوي كان يدعيان على الورثة بعدم موت المورث أن عليه ديناهما أحدهما يدعي بمائة وثمانين قرشا والآخر باربعة أكياس والورثة منكرة لذلك فترافعا لدى نائب القاضي بالناحية فطلب من المدعين بينة على دعواهما فأحضر رجلين أحدهما يشهد بان المورث عنده أربعة أكياس ولم يعرف

سبها والاخر يشهد بان سمع المورث في حياته مع شريكه يدكر ان اربعة اكياس ولم
يتحقق انها عند واحد منهما فهل اذا لم يكن عنده مدعى الاربعة الا اكياس شرط ان غير
هذا ولم يكن عنده مدعى المائة والثمانين قرشاً بينة لا عبرة بدعواه وما يمنعان من
منازعة الورثة (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرده دعواه بدون اثباتها بطريق
شرعي وشهادة الشاهدين على الوجه المستطور غير كافية في الاثبات والله تعالى اعلم
(سئل) في ارض كان بها حوانيت تجارية في وقف حصل فيها نزاع ودعوى قاضي
وكيل الناظر انها وقف من قبل فلان الواقف ولم يذكرها وقفها وهو يملكها ولم يكن
الوقف قديماً وذ كر الخصم دعواه أيضاً وكان الحكم الشرعي في هذه الحادثة ان
الشهادة على الوقف المذكور بعد استجتماع الدعوى والشهادة شرانطهما الشرعية تقدم
على بينة الخصم لو اقام كل بينة على ما ادعاه ثم في مجلس آخر تم وكيل الناظر دعواه وذ كر
ان تلك الارض والدكاكين التي كانت عليها مملوكة للواقف المذكور ووقفها وهو
يملكها على الوجه الذي عينه في المجلس الاول حتى صحت بذلك دعواه وتمت فهل والحال
هذه تطلب منه البينة التي تثبت دعواه التي هي مقدمة شرعاً على بينة الخصم ولا يضر في
ذلك عدم ذكره تلك الواقف في المجلس الاول ولا يكون ذكره ما ذكر ثانياً تناقضاً مبطلاً
لدعواه على الوجه المذكور (اجاب) نعم تطلب منه البينة على دعواه المذكورة والحال
هذه حيث صحها بذكر ما هو لازم ولا يضر في ذلك ذكره تلك الواقف في مجلس آخر ولا
يعد ذلك تناقضاً والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى على رجل اذبي بدعوى شرعية
لدى القاضي فانكر المدعى عليه دعواها ووجدتها وتر يدان تقيم شرطين على اثبات
دعواها احدهما زوجها الذي هي بذهنته والثاني خادم اجير خاص بها مشاهرة فهل
والحال هذه لا تقبل شهادة الرجلين المذكورين للمرأة المذكورة وليس للقاضي قبول
شهادتهما على دعواها (اجاب) لا تقبل شهادة الزوج وزوجته ولا الاجير الخاص
لمستأجره كما هو معلوم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض
زراعة اميرية مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يزعمها ويدفع خراجها من غير منازع
له فيها ثلاث المدة والآن يدعى رجل انه نزل له عنها باختياره متعللاً بوثيقة بيده فانكر
رب الارض دعواه التزول بالاختيار فهل اذا اقام مدعى النزول بينة تشهد بان واصل اليه
نزل عنه باختياره والحال ان البينة لا تعرف الارض ولا الحدود ولا تقبل شهادته
(اجاب) اذا لم يعرف الشاهد عين العقار المشهود فيه ولا حدوده لا تقبل شهادته والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى على زوجها بدعوى شرعية لدى الحاكم الشرعي وتريد ان
تقيم اخويها على اثبات ما تدعى به على زوجها فهل والحال هذه تقبل شهادة الرجلين
المذكورين لاختهما المذكور (اجاب) تقبل شهادة الاخ العدل لاخته حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف تحت يد ناظره ادعى عليه رجل بان له فيه حصة

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٥

ربيع الاول

١٢٧٤

٢١

١٢٧٤

٢٧

ربيع الثاني

١٢٧٤

١٩

ربيع الثاني سنة

١٢٧٤ ١٩

١٢٧٤ ١٩

١٢٧٤ ٢٧

١٢٧٤ ٥

١٢٧٤ ١٤

١٢٧٤ ١٧

رجب

شعبان

مطلب تقبل شهادة
ابني البائع على بيع
ابيهما

ملك كان مورثه ولا حجة ولا سند بيده ويريد اقامة بيته على دعواه المالك والناظر يقيم بيته
على الوقف فهل تقدم بيته من يدعي المالك او بيته من يدعي الوقف (اجاب) تقدم بيته
الخارج منهما والله تعالى اعلم (سئل) في ابن اخ بالغ ضمه عمه الى معيشته مدة تزيد على
سنة ثم خرج في معيشة وحده ثم بعد مدة رجع وادعى ان له فيما عنده الثلث واقام
رجلين على دعواه احدىهما فاقد البصر والاخر عدو للعلم المذكور عداوة دنيوية فهل
والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا يجاب ابن الاخ لذلك ولا عبارة بالبينة
المذكورة (اجاب) لا تثبت الدعوى بشهادة الشاهدين المذكورين اللذين احدهما
اعمى والاخر عدو للشهود عداوة دنيوية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
من أخيه نصف حاموسة بثمن معلوم ووضع المشتري يده على نصف الحاموسة مدة من
السنين ثم بعد تلك المدة انكر الاخ البيع لآخيه فهل اذا كان هناك بينة تشهد بالبيع
يكون البيع صحيحا فذا ولا عبارة بانكاره مع وجود البينة واذا تعلل البائع بان احدا البينة
نسيب شيخ بلد ويقضي له اشغاله لا عبارة بتعلله بذلك وتصح شهادتهم حيث لم يكن شيخ بلد
(اجاب) اذا ثبت البيع المذكور مستوفيا شرائط الصحة بالبينة العادلة المذكورة لا يعتبر
انكاره ولا تقبل شهادة اعوان الظلمة فلينظر في حال الشاهد المذكور والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واناث وترك ما يورث عنه شرعا من الفخيل
وغیره فوضع الورثة أيديهم عليه مدة تزيد على اربعين سنة وهم يتصرفون فيه من غير
منازع لهم فيه في المدة المذكورة والآن تدعى ورثة جماعة من اقاربهم بان لهم حقا فيه
عن جدهم فانكروا دعواهم فهل اذا شهد جماعة فقالوا نسمع بانه لا بعد لا عبارة بتلك
الشهادة ويمنعون من منازعة الورثة فيه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبارة
بالتشهادة المذكورة على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض
ناعها من آخر وبناها المشتري مكانا ثم بعد ذلك اراد السفر لجهة بعيدة فوق مسافة القصر
فأسكن في المكان المذكور امرأة وسافر الى تلك الجهة واقام بها مدة ثمان سنوات ثم حضر
من سفره واراد اخذ المكان من المرأة المذكورة فادعت انها اشترت ارضه من البائع له
بتاريخ متأخر فهل اذا مات البائع عن ابنين وشهد ابنيهما للرجل بالتاريخ السابق
تقبل شهادتهما ويقضى له بها ولا يمنع من ذلك كونهما ابني البائع (اجاب) تقبل
شهادة ابني البائع على بيع ابيهما بتاريخ سابق على شراء تلك المرأة المدعيه اذا لم يقيمهما
مانع أو باحدهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بتر كمية شبك ويريد أن
يقيم عليه بيته من اتباعه وخدمه الخاصين به يشهدون عليه بها فهل لا تقبل شهادتهم
والحال هذه حيث كانوا خاصين به وله ادارة عليهم (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص
لاستجاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده القصر وترك ما يورث عنه
شرعا فوضع رجل اجنبي يده على مال القصر بدون وصاية شرعية وللقصر عم اقامه

والدهم قبل موته وصيا على اولاده القصر وعلى حفظ ما لهم فاداد لهم نزع مال القصر من
يد الرجل المذكور فادعى الرجل المذكور انه وصى على القصر وعلى حفظ ما لهم من قبل
ابيهم ويريد ان يقيم بينة بشهود اعلى دعواه فهل لا تقبل شهادة الاولاد المذكورين
لايهم ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ويجوز للرجل المذكور على دفع مال
القصر لهم حيث كانت وصاية العم ثابتة بالوجه الشرعي (اجاب) لا تقبل شهادة
الفرع لاصله ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) من
قاضي المنصورة بما ضمنه امرأة ادعت على رجل بان عنده قدر معلوم من الدراهم
لزوجها وان زوجها غرق في البحر الملح وهو متوجه الى الحجاز وانه مات عنها وعن زوجة
اخرى وعن اولاد قصر منها ومن زوجته الاخرى فاقر الرجل المذكور بالقدر المذكور
وانكر موته فاقامت المدعية المذكورة رجلين شهد كل منهما بان كان بركة وسال عن زوج
المدعية من جماعة فاخبروه ان زوج المدعية كان بمركب فلان وانها غرقت بمافيها ومن
جملة من فيها زوج المدعية المذكورة وانه مات بسبب ذلك فهل تكفي هذه الشهادة
في ثبوت موت زوج المدعية المذكورة وللقاضى ان يحكم بموته (اجاب) لا يحكم بتلك
الشهادة الصورية والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين تحملان الشهادة عن آخرين ثم مات
الاصلان فهل تجوز شهادة الفرعين عند القاضي في ثبوت الموت (اجاب) تقبل الشهادة
على الشهادة في غير حدود وود بشرط تعذر حضور الاصل بموته او مرضه او سفره او كون
المرأة مخدرة وهذا ما جرت عليه ارباب المتون وصرح به في الحانية من باب الشهادة على
الشهادة خلافا لما ذكره صاحبها من باب كتاب القاضى الى القاضي من انه اذا مات
الشاهد الاصل لا تقبل شهادة الفرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض
خربة بالميراث عن اصوله من مدة مديدة والآن يدعى رجل اجنبي بانها ملكه وان جده
اشتراها من جد المالك فانكر ربهادعواه والحال انه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك
فهل اذا اقام بينة قالت نسمع بان جد المدعى اشتراها من جد المالك لا تقبل تلك
الشهادة ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات حيث لم يكن هناك بينة بنقل الملك لجد
المدعى اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ بلد ادعى على
رجل آخر من حصة غيره انه دفع له اربعة اكياس غارقة على فدان وثلاث من ارض
زراعة امير ية مدة سنتين ويصده سند ليس فيه خط المدعى عليه ولا ختمه والحال ان
الارض تحت يد مستحقها يزورها ويدفع مالها وهو منكر لتلك الدعوى فهل اذا لم يكن
عند شيخ البلد الا شهود من فلاحيه واهل ولايته لا تقبل شهادتهم ولا عبرة بدعواه
المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) نعم ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن اختها شقيقة لها وعن بنت اخيها لابيها
وتركت ما يورث عنها شرعا ومن جملة ما تركته نصف بيت وحصه في امكنة اخرى ادعى

١٥
مطلب شهدا بان جماعة
اخر وهما بفرق مركب
ومن فيهم اومهم فلان
ومات بسبب ذلك لا تقبل

سؤال
٢٧
ذى القعدة

١٤
مطلب تقبل شهادة
الفروع بعد التحمل اذا
اديت بعد موت الاصول

١٥
١٢٧٤

٢٣
١٢٧٤

مطلب القول لمدعى
الحجة والبينة لمدعى
التجئة حيث فسرهما

١٢٧٤ ٢٢

ابن اختها بعد موتها ان مورثته باعت له نصف البيت والحصة الاخرى في الامم كنة
المذكورة بجن معلوم واقترت بقبض الثمن في صحتها وانكرت بنت الاخ دعواها وادعت ان
البيع والاقرار بالثمن كان تجئة ومواضعة فمن يكون القول قوله ومن تكون البينة
بينته (اجاب) اذا وقع الاختلاف في كون البيع صحيحا او التجئة فالقول قول مدعى الحجة
ببينة والبينة ببينة مدعى التجئة حيث فسرهما والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
يملكون قطعة أرض بها نخيل باعوهما لرجلين آخرين في تضير مبلغ معلوم من الدراهم
ووضع المشتريان يدهما على المبيع المذكور مدة تزيد على سنتين ونصف وهما يتصرفان
فيه بانواع التصرفات الشرعية والا ان اردوا فسخ البيع المذكور متعللين بانه كان
بالغبن الفاحش والغرور من المشتريين المذكورين وانكر المشتريان دعواهم قائلين انه
كان بحضور أهل الخبرة وانه يمثل القيمة فهل والحال هذه تقدم بينة البائعين انه كان
بالغبن الفاحش والغرور فان عجزوا عنها يبقى بيدواضعي اليد (اجاب) ان لم يثبت الجماعة
المذكورة وما يجوز لهم فسخ البيع المذكور بالوجه الشرعي لا يكون لهم فسخه بدون
وجه شرعي وعند تعارض البينتين فبينة الغبن أولى من العكس كما في التنقيح والله تعالى
اعلم (سئل) في نصف منزل موقوف على خيرات وله ناظر من قبل الواقعة له من نحو
عشرين سنة فبرز الا ان وارث الواقعة يدعي ان نصف المنزل المذكور باق على ملك
الواقفة وانها ماتت وتركتها ميراثا له فهل اذا أقام الناظر بينة على وقفها ذلك على الوجه
المستطور تقبل شهادتها سيما والوقف محرر به حجة شرعية ومحكوم به والحجة مسجلة بالسجل
المصان ولا يمنع من قبول شهادتها عدم ذكر اسمائها بالحجة حيث كانت البينة مشاهدة
اصدور الوقف منها وهي من العسول ومات بعض البينة المذكور اسمائها بالحجة
وبعضها غائب (اجاب) نعم تقبل شهادة تلك البينة والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بالارث عن أمها باعها رجل اجنبي في غيبتها
بدون ادنها بسبعين قرش لرجل آخر فهل اذا حضرت المرأة المذكورة وادعت على
المشتري لدى القاضي بان تلك الدار ملك لها عن أمها فلانة بنت فلان بن فلان ماتت
وتركتها ميراثا لها وان ارثها انحصر فيها وطلبت من المشتري رفع يده عنها لكون البيع
لم يكن باذنها وانهاردت البيع المذكور واقامت بينة تشهد بان تلك الدار لا مملوكة
الشهود الام المذكورة بذكريهم اوجدها وذكروا انها ماتت وتركت الدار المذكورة
ميراثا لبنتها المذكورة وان ميراثها انحصر في البنت المذكورة تقبل شهادتها ولا
تسكف البينة ذكر نسب المدعية من قبل أبيها حيث كانت حاضرة بالمجلس مشارا اليها
ويسوغ للقاضي الحكم لتلك المرأة بالدار المذكورة حيث بينت حدودها في الدعوى
والشهادة ايضا ولم يكن هناك مانع من سماع دعواها ولم يثبت انها اذنت بالبيع
المذكور ولا اجازته بعد وقوعه (اجاب) نعم تقبل بينتها والحال ما ذكر بالسؤال ولا

صفر

١٢٧٥ ٦

ربيع الثاني

١٢٧٥ ١٢

جمادى الاولى

١٢٧٥ ١

تسكف البينة الى ذكر نسب المدعية الحاضرة بالجلس مع الاشارة اليها اذا لاشارة كافية في التعريف عن ذكر النسب من قبل الاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخرين قدرا معلوما من الدراهم ليتجروا فيه ويكون له الربع في الربح وثلاثة ارباعه لهم فاتجروا مدة وحصل ربح فطلب رب المال ما يخصه في الربح فادعوا ان المال قرض فانكر دعواهم وادعى انه دفعه لهم مضاربة فهل والحال هذه اذا خلف العامل ورب المال من يكون القول قوله ومن تقدم بيته (أجاب) القول للمدعى المضاربة بيمينه والبينة بينة مدعى القرض والله تعالى أعلم (سئل) في شيخ بلد ادعى على رجل بدعوى شرعية وأراد أن يقيم بينة من فلاحيه وعن له عليه ولا يقو ادارة بما يدعى به على الرجل المذكور فانكر المدعى عليه دعواه فهل لا تقبل شهادة الفلاح لشخ بلده ولا عن له ولاية عليه وادارة وليس للقاضي قبول تلك البينة (أجاب) لا تقبل شهادة الفلاح لشخ بلده الذي له ولاية عليه وهو تحت ادارته لميله اليه خوفا منه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين شقيقين في معيشة واحدة وكسب واحد ومنزل واحد وزراعة واحدة استمرا في معيشة واحدة حتى مات أحدهما عن أولاد ذكور واثبات بالغين مع عهدهم في المعيشة من غير قسمة الى الآن والآل طلب أولاد الاخ القسمة من عهدهم وأخذ نصيبهم فادعى العم بأنه لاشئ لهم فطلبت منهم البينة على ما يدعونه فافاموا ببينة شهدت على طبق دعواهم لدى القاضي وزكيت عنده بحكم ورأى الخصم وقبل شهادتها وأخر الحكم فيها مدة أشهر والآل يريد العم الطعن في البينة المذكورة وتجريحها بحرج مجرد الاجل ابطال شهادتها فهل لا يجب لذلك شرعا ولا تبطل تلك الشهادة ولا يقبل الطعن فيها ولا ترد شهادتها (أجاب) اذا استوفت تلك الدعوى والشهادة شرائط المحنة وزكيت الشهود التزكية الشرعية ثم طعن الخصم في الشهود بالمحرج المجرد لا يلتفت القاضي لذلك بعد التعديل ولا يقبل من الخصم المحرج المجرد والحال هذه ويجب على القاضي الحكم بموجب تلك الشهادة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين بجماعة دفع رجل أجنبي شخ بلد الدين الذي عليه لاربابه وأخذ من المدين بهائم رهنا على دينه الذي دفعه للجماعة المذكورين وبقي عنده مدة ثم قدرا المدين على دفعه له وأراد أخذ البهائم منه فادعى انه اشتراها منه فهل اذا أقام بينة من أتباعه ومن تحت ادارته وفلاحيه على ذلك لا تقبل شهادتهم له ويكون للرجل المذكور دفع الدين له وأخذ البهائم بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا تقبل شهادة من ذكر لشخ البلدوا اذا خلف من ذكر البيع على نفيه يكون له اخذ رهنه من يد المرتب بعد دفع دين الرهن لربه اذا لم يثبت الشراء بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أخته شركة فانكرتها فطلب منه نائب الشرع بناحياتهم بينة فاحضر اخاه لامة وآخر يشهد ان بالشركة عليها فهل يقضى بهذه الشهادة ولو كان أحد الشهود أخا للشهود لامة وللشهود عايلها شعية فاحيث كان الاخ المذكور عدلا ولم يكن

جادی الثانية سنة
مطلب لا تسكف البينة
الى ذكر نسب المدعية
وهي حاضرة مشار
اليها

٣٠ ١٢٧٥
مطلب القول المدعى المضاربة
والبينة المدعى القرض
رجب
١٧ ١٢٧٥

رمضان
٤ ١٢٧٥

دى القعدة
٢٢ ١٢٧٥

ذى الحجة ٢٨ سنة ١٢٧٥

جادی الثانية

٢٤ ١٢٧٦

رجب

٢٩ ١٢٧٦

ربیع الاول

٢٤ ١٢٧٧

ذی الحجة

٢٤ ١٢٧٧

شريك للشهود في ما شهد به ولم يكن مع المشهود له في معاش واحد (أجاب) نعم تقبل
شهادة الاخ المذکور لاختيه اذا كان عدلا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل ادعى على آخر بقدمه معلوم من الدراهم فادعى المدعى عليه دعواه فهل اذا أقام
المدعى رجلا من احواله الخاصين به لعمله وبأكل ويشرب معه ويكسوه لا تقبل شهادته
حيث لم يحكم بها قاض (أجاب) نعم لا تقبل شهادة الرجل المذکور لاستباحه اذا تحقق ما هو
مستور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) من ضبطية مصر بافادته مضمونها دعوى رجل
على امرأة ببلع بموجب سند وشهد عليها شاهدان قطعنت في أحدهما بانه كان خادما
عندها وبانه اختلس منها نحو أربعة آلاف قرش وفرها ربا وهذا فضلا عن كونه قريب
المدعى فهل الطعن بكونه كان خادما جائزا أو غير جائز (أجاب) الطعن من المشهود
عليها ان كان مجرد ان أحد الشهود كان خادما لا يمنع من قبول شهادته بعد فرض
تصحيحها وان كان الطعن بما ذكر مع قولها انه اختلس منها مبلغ كذا كما ذكر في جوابها فان
بينت المبلغ الذي اختلسه منها الشاهد وطلبت استرداده منه واثبتت ذلك بالبينة
العادلة بالوجه الشرعي يكون ذلك من قبيل الجرح المركب تتضمنه عقلا لا بعد فيقبل
منها ذلك ويثبتونه على هذا الوجه ترد شهادة الشاهد المذکور على فرض تصحيحها شرعا
والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه كسر سبعة من مدة خمس سنوات
ويريد اقامة شهود بينها وبين المدعى عليه خصومة وعداوة دنيوية فهل اذا ثبت أن بين
المدعى عليه والشهود خصومة وعداوة دنيوية لا تقبل (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على
عدوه بسبب الدنيا كشهادة المقتول عليه على القاتل والمجروح على الجارح والمقتوف
على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع فليس كل من خاصم شخصا في حق
يصير عدوا له كما توهمه بعض المتفقهة أفاده في البحر والله تعالى أعلم (سئل) في
أمرأة ادعت على زوجها الذي حاكم ببلع معلوم بعضه قرض والبعض الآخر دفعته له
ليشترى لها به شيئا معلوما ولم يشتره فان ذكر زوجها ما ادعت به واحضرت رجلا شهد بانه
سمع أن المرأة اعطت زوجها المبلغ المدعى به المذکور فهل اذا لم تقم المرأة المذكرة ببيد
تشهد طبق دعواها وعلى اقرار الرجل بذلك لا يلزمه غر اليمين والشهادة على هذا
الوجه غير معتبرة شرعا ولو تعددت ام كيف (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى مجرد
دعواه بدون اثباتها بوجه شرعي والبينة على المدعى واليمين عند الجحز على المنكر ولا
عبارة بشهادة الشاهد بالسماع من غير من عاينه الحق في دعوى الدين والله تعالى أعلم
(سئل) في اخوين اجتماع بعضهما في معيشة واحدة بعد موت أبيهما وصارا
يكسبان في صناعة واحدة سووية مدة مديدة الى أن تحصل بسعيهما مال معلوم من عقار
وغيره ز ياد على المال والعقار الموروث عن أبيهما وأمهات مات أحدهما المدعى وسيد
أحمد عن ابن وبنت قاصر بن وعن زوجتين له ومات هذا الابن بعد بلوغه عن بنته وعن

أخته شقيقته وعن أمه ثم مات الأخ الثاني المدعى عبد الله عن زوجته وعن ابن وبناتين
 قصر فطلب ورثة الأخ الأول مع ورثة ابن الابن ما يخصهما من العقار والامتنعة والنقود
 الموروثة ذلك عن سيد احمد أحد الأخوين المذكورين بحق النصف في ذلك كله فامتنع
 وصي أولاد الأخ الآخر مع زوجته من التسليم لهم في ذلك وادعى ابان جميع العقار والنقود
 وغير ذلك ملك لمورثهم وهو الأخ الثاني خاصة فهل حيث ادعت ورثة الأخ الأول مع
 ورثة ابن الابن المذكور بالعقار المذكور وغيره وان ذلك جميعه مشترك بين الأخوين
 المذكورين مناصفة بالسوية وأن بعض ذلك حاصل للأخوين من كسبهما معا وبعضه
 موروث لهما من والدهما وأمهما وان كلا من الأخوين مات وترك نصف ذلك لورثته
 تسع هذه الدعوى بعد بيان العقار بحدوده وحضور الامتعة لدى القاضي ويحكم بالشركة
 على هذا الوجه اذا ثبت ذلك بشهادة البينة الشرعية وهل اذا شهدت البينة الشرعية على
 اقرار الأخ الآخر بعد موت أخيه سيد احمد المذكور بان جميع ماتحت يده وما ينسب
 اليه من عقار وامتعة وغير ذلك مشترك بينه وبين أخيه سيد احمد المذكور وان بعضه
 حاصل من كسبهما معا والبعض الآخر موروث لهما عن والدهما وأمهما وان لأخيه
 النصف في جميع ذلك وانه مات وترك ميراثا لورثته تقبل هذه الشهادة ويحكم بها شرعا
 ولا تتوقف صحة الشهادة على الاقرار بهذا الوجه على التفصيل وبيان العقار بحدوده
 افيد والجواب (أجاب) اذا صدرت الدعوى المذكورة مستوفية شرائط الصحة وشهدت
 العدول باقرار الأخ المذكور بان جميع ماتحت يده وما ينسب اليه من عقار وامتعة وغير
 ذلك مشترك بينه وبين أخيه سيد احمد المذكور الى آخر ما هو مسطور بالسؤال
 طبق دعوى المدعين مع البيان المعتبر في الدعوى تقبل هذه الشهادة ويقضى بها بعد
 التزكية وان لم تبين الشهود في شهادتهم مفردات ما قر به ولا يقال انه مجهول بل هو على
 هذا الوجه عام لجميع ما كان موجودا تحت يد المقر وقت الاقرار يحكم بنصفه لأخيه
 فيقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية فان اختلفا في شيء هل كان موجودا وقت الاقرار
 او حدث بعده فالقول لورثة المقر والبينة على ورثة المقر له نعم لو اضاف المقر ما قر به الى
 ملكه كان هبة لان قضية الاضافة تنافي حله على الافراد الذي هو اخبار لا انشاء
 فيشترط فيه ما يشترط في الهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أرضا
 بما فيها من الخيل وبين حدودها الشرعية وأنواع الخيل وعددها لدى قاضي ناحيته سم
 وشهدت شهوده طبق دعواه المذكور فسالهم القاضي المذكور عن مقدار الأرض من
 الفدان بعد بيانهم حدودها وأنواع الخيل وعددها فلم يجيبوه عما سالهم عنه كليا وقالوا
 لا نعرف مقدارها بالافدنة فردشهادتهم بذلك فهل لاترد شهادتهم بذلك بعد بيانهم
 الحدود الشرعية وأنواع الخيل وعددها وعلى القاضي قبولها ولا يلزمهم بيان قدرها
 (أجاب) الشرط في دعوى العقار ذكر بلده ثم المحلة ثم السكة او ما يقوم مقام ذلك في

٢٤ ١٢٧٨
 مطلب الاقرار بان
 جميع ماتحت يده وما
 نسب اليه مشترك ليس
 من باب الاقرار بالمجهول
 بل هو عام
 مطالب اختلفا في شيء
 هل كان وقت الاقرار
 او حدث بعده فالقول
 لورثة المقر والبينة على
 ورثة المقر له

ربيع الاول

١٢٧٩

١٣

رمضان سنة
مطلب شهد الشهود
وذكر واحدود الارض
ولم يذ كروا مقدارها
او ذ كروه فظهر اقل او
اكثر او قالوا انها يندر
فيها كذا فظهر اكثر
او اقل تقبل كالدعوى
فيما يظهر

١٢٧٩

٨

أرض المزارع وان يذ كروا حدوده الأربعة وأسماء أصحاب الحدود ونسبهم إلى الجد ان لم
يشهر الرجل صاحب الحد أو أميانيان مقدار الأرض المدعاة فليس بشرط قال في الهندية
ولو ادعى أرضاً ذكر حدودها وقال هي عشر دربات أرض أو عشرة جرب فكانت أكثر
من ذلك لا تبطل وكذا لو قال هي أرض يندر فيها عشر مكاييل فاذا هي أكثر من ذلك أو
أقل إلا ان الحدود وافقت دعوى المدعى لا تبطل دعوى المدعى لان هذا خلاف يحتمل
التوفيق وهي غير محتاجة اليه كذا في فتاوى قاضي خان انتهى والشهادة فيه كالدعوى
اذا لفرق بينهما في ذلك فيما يظهر والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على جماعة بشيء
معلوم واثبتوه عليهم ببيعة فادعى المدعى عليهم بان البيعة أقارب المدعين والمحال ان
أقربهم إلى المدعين ابن عم الاب وليس معهم في معيشة واحدة فهل والمحال هذه تقبل
شهادتهم أم لا (أجاب) مجرد القرابة على هذا الوجه لا يمنع من قبول الشهادة والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له اولاد ذكور باع لأحدهم داراً وستة قراريط في ساقية
وقيرا طاً في طاحونة بثمن معلوم على يدي بيعة وقاضي البلد وكتب بذلك حجة ثم اسقط
حقه لولده المذكور في قدا في طين من غير عوض ثم كلفهما الابن المذكور باسمه في
الديوان وصار يزعهما ويدفع ما عليهم - جالجهة الديوان ووالده بحال الصحة والسلامة مدة
تسع سنين ثم مات الاب المذكور فإراد الاخوة ان يجمعوا ذلك ميراثاً ويدرج في ضمن
ما خلفه الوالد واقاموا الدعوى لدى قاض فاقام المدعى المذكور بذلك شاهدين فادعوا
ان احدهما لا تقبل شهادته عليهم بسبب عداوته لم ولم تحصل بينهم وبين المذكور
عداوة فهل اذا انكر المدعى وشهده العداوة المذكورة لا عبرة بدعواههم اياها ما لم
يقم عليهم سبينة واذا لم تثبت بطريق شرعي يحكم القاضي للمدعى بشهادتهم بعد التزكية
(أجاب) لا ترد شهادة البيعة بمجرد طعن الخصم بعد ادواتهم بدون اثباتها بطريق شرعي
واذا لم تثبت يحكم القاضي بشهادتهم بعد التزكية اذا لم يكن هناك مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل استأجر باعادية بناحية شبرا الخيمة من شخص بواسطة شخص يسمى
ابراهيم بدر الاحمد مشايخ شبرا الخيمة المذكورة والشيخ المذكور صار ضامناً للمستأجر فقط
والمستأجر صرف في الابعادية بالزراعة لنفسه بدون مدخل المذكور وبواسطة
الضمان صار المستأجر يعطى الضامن تقديرات وازا سلفه على يدي بيعة والضامن
المذكور توفي إلى رحمة الله تعالى والمستأجر طلب حقه من اخي المتوفى فادعى ان اخاه
المتوفى كان شريكاً للمستأجر واراد اقامة بيعة على ذلك من فلاحى بلده لكونه شيخاً عليهم
ومعلوم ان مشايخ البسلامة يتبعهم الفلاحون في كل ما قالوه فهل تجوز شهادة الفلاحين
لشيخهم (أجاب) لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ قريته الذي له ولاية عليه والاقبلت اذا
كان عدلاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فغضبت منه في بيت
اهله فذهب إليها زوجها ليصالحها فامتنعت فحلف بالطلاق الثلاث ان لم تتوجه معه

محرم
١٧

١٢٨٠

جمادى الاولى

١٢٨٠

١٣

وتعيد عنده فلا يعود إليها يطلب صلحها مدة حياته حتى تأتي إليه بنفسها وذلك الخلف
 قبل العيد الصغير بخمسة أيام ثم بعد العيد بسبعة أيام ذهب ليصلحها فامتنعت وأرادت
 اثبات طلاقها فسئل الزوج عن ذلك فأنكر الخلف بذلك كذا ويقر بأنه طلب صلحها
 بعد العيد مراراً فطلب منها القاضي البينة على دعواها فسمعهما وزكاهما وطعن الزوج في
 البينة بقوله اثنان منهم اولاد عجمها والثالث ملازم لها في الذهاب والاياب ويريد ثبوت
 طلاقها لاجل ان تزوج باحد اقاربه فهل يحكم بوقوع الطلاق بشهادة البينة المذكورة
 ولا عبرة بما قاله الزوج المذکور (أجاب) مجرد كون الشاهدين اولاد عجم للشهود ولها
 لا يعد طعننا ترد به شهادتهما كما أن مجرد ما ذكر في حق الثالث لا يعد طعننا شرعياً
 فيقضى بشهادتهما بعد التزكية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من الشيخ احمد
 ابراهيم عيسى الانصارى السمنارى بما الفظه كما هو معلوم لحضرته كم أن صاحب الدر
 المختار ذكر في باب الوقف نقلاً عن الاشباه ما صورته لنا شاهد حسبة في اربعة عشر
 وليس لنا مدع حسبة الا في دعوى الموقوف عليه اصل الوقف الخ ما هناك ثم ذكر ابن
 عابدين في حاشيته هنا في آخر عبارة حكاه عند قوله فالاجنبى أولى ما صورته ثم لا يخفى
 ان شاهد الحسبة لا بد ان يدعى ما يشهد به ان لم يوجد مدع غيره وعلى هذا فكل ما تقبل
 فيه الشهادة حسبة يصدق عليه انه تقبل فيه الدعوى حسبة وهذا ينافي ما مر عن الاشباه
 الا أن يكون مراده انه لا يسمي مدعياً او ان مدعى الحسبة لا يخلف له الخصم عند عدم
 البينة فلا يتحقق بدون الشهادة فلذا نقاه فليتام له بحروفه وقد نزلت يا مولانا
 نازلة وهو ان شخصاً لزمه الطلاق الثلاث وجد ذلك ووافقه زوجته على الجود لامر
 اقتضاه الحال فقام أخو الزوجة المذکور كورة مخاصماً في الطلاق الموصوف مدعياً بطريق
 الحسبة لكي يشهد هو وغيره على الزوج بلزوم الطلاق المذکور ولما حضر بمجلس القاضي
 وقرر لديه دعوى الحسبة واداد أن يشهد بما ادعاه وأن يحضر من يشهد معه بذلك لما
 أن الشهود غير موجودين وقت النزاع فامتنع القاضي عن سماع دعوى الشاهد المدعى
 بالحسبة ولم يوافق على قبول ما ذكر ولا على احضار الشهود الغائبين متمسكاً بما حكى
 عن صاحب الاشباه ولم يلتفت لما ابداه ابن عابدين في حاشيته حسب ما توضيح أعلاه فبعقلنا
 القاصر وفهمنا الفاتر تظاهروا لنا جواز سماع الدعوى حسبة في هذه النازلة وان كلام
 الاشباه مؤول ومحمول على نفي احدى الحالتين اللتين ذكرهما بالحاشية المذكرة لا على
 عمومته ففوة كلامه كادت أن تصرح بما ذكرنا وما دام حضر نسكم منتهى كشف المهمات
 وتوضيح المضللات خصوصاً والتمادي على الفروج بما لا يجوز اشم عظيم وعار جسيم
 وجنايتكم أهل الحماية والوقاية بالرفع والمنع لما ينافي أصول الشريعة المطهرة فنظراً
 لذلك قدر فعننا هذه الفتوى واوضحنا حقيقة الفتوى كي تفيدوا عبادكم هل بمقتضى
 كلام حاشية ابن عابدين المذکور يجوز دعوى الحسبة مطلقاً بحمل كلام الاشباه على

جادی الاولى سنة

١٢٨١

٤

مطلب لا بد لشاهد
الحسبة أن يدعي ما يشهد
به عند عدم وجود مدع
غيره
مطلب ليس المراد بقولهم
ليس لنا مدع حسبة أنه لو
ادعى الشاهد حسبة
ترشادته

الوافق كما يستفاد من كلام المحاشية المذكورة أولاً تجوز الدعوى حسبة الا فيما ذكره
صاحب الاشباه فروم البيان الكافي والقول الشافي شرحاً على هذه الشقة وإكم الفضل
والمنة بإيضاح منهاج السنة ادام الله لكم البقا والتقى (أجاب) الشهادة في الطلاق
تقبل حسبة من الاخ المذکور مع غيره حيث توفرت شرائط القبول ولا يمنع من قبولها
مخاصمته الزوج في الطلاق ودعواه به عليه بل ربما يكون ذلك مؤكداً لقبولها بناء على
ما يشعر به عبارة العلامة ابن عابدين بقوله ثم لا يخفى ان شاهد الحسبة لا بد ان يدعي
ما يشهد به ان لم يوجد مدع غيره وأما جواز دعوى الحسبة في هذه الحادثة وعدمها فلا
يترتب عليه فائدة في المقصود اذ قد نفى الدعوى حسبة في سائر الحوادث حتى من
الموقوف عليه اصل الوقف الا بتولية على المفتي به كما صرح به في الدر المختار تارة لا عن
الاشباه أيضاً لكن لما كان شاهد الحسبة اذا لم يوجد مدع غيره شأنه ان يدعي ما يشهد
به كما في هذه الحادثة استشكل العلامة ابن عابدين بما فاته من الاشباه واجاب عنه
بجوابين أحدهما اجل ما في الاشباه على نفي تسميته مدعياً أي بل يسمى شاهداً والثاني
انه لا يطلق عليه مدع بحيث يترتب على دعواه التحليف عند العجز عن البينة أي كما هو
شان سائر الدعاوى أي فلا ينافي انه يدعي ما يشهد به ان لم يوجد مدع غيره وعلى كل فيلزم
القاضي في هذه الحادثة قبول شهادة الاخ اذا استكمل نصاب الشهادة والحال هذه
ولا يضر كونه ادعى على الزوج بالطلاق ولا تمسك له بقوله لم ليس لنا مدع حسبة اذ ليس
معناه انه لو ادعى الشاهد حسبة ترد شهادته كما لا فائدة بالتمسك بعبارة الشيخ ابن عابدين
المذكورة في هذا المقام لا ثبات تسمية الاخ المذکور مدعياً حسبة تسمية اصطلاحية عند
الفقهاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغاً من النقود الجنيهاً على سبيل
الامانة بحضرة شاهدين عدلين ثم طلب مبلغه من المودع فانكر اخذه منه ثم فر هارباً
والشهود الاصول يريدون السفر الى بلاد الروم فوق مسافة القصر فهل اذا جاءوا
شهادتهم لرجلين عدلين واستوفى التكميل شرائطه الشرعية وسافر الاصول الى ما ذكر
ووجد الغريم وأقيمت الدعوى وأدى الشهود الفروع شهداتهم وبينوا التحمل
عن الاصول واستوفت الشهادة شرائطها تقبل الشهادة على الشهادة في تلك الحادثة
لغدر سفر شهود الاصل حسبما سبق توضيحه (أجاب) نعم تقبل الشهادة على الشهادة
فيما ذكره والحال هذه اذا استوفت شرائطها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
امرأة ماتت عن ولدي أخ ثبت نسبهما لهما بعد دعوى شرعية بشهادة بينة شهدت بنفسهما
وانه لا وارث غيرهما ما ثم ان رجلاً الا أن يدعي الزوجية مع انه طلقها قبل موتها بانتى
عشرة سنة على يد جمع مات معظمهم ولم يبق سوى من شهد بالنسب وان لا وارث غيرهما
فهل تقبل شهادتهما في الطلاق أيضاً (أجاب) مجرد كون شاهدي الطلاق شهدا
أو لا ينسب ولدي الاخ وان لا وارث للامرأة غيرهما لا يمنع من صحة شهادتهما بالطلاق

محرم

١٢٨٢

١٣

شعبان

١٢٨٣

٢٠

فقبل اذا كانت شهادتهما مفيدة في هذه الحادثة منع الزوج من الارث ولم يكن هناك مانع آخر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت من أخيها أربعة قراريط ونصفا من بيت معلوم بثمن معلوم قدره على يديينة والبائع المذكور في حال الصحة والسلامة وقبض الثمن منها على يد البينة المذكورة واستولت المرأة المذكورة على المبيع المذكور ثم ان البائع أخبر اثنين معلومين بالمبيع المذكور وبقبضه الثمن من أخيه وبعدمه مات البائع عن ورثة فخافت ورثته وأرادوا أن يستولوا على المبيع المذكور فغضبهم المشتري المذكور وادعت انها اشترت المبيع المذكور من أخيها في حال صحته وسلامته بثمن معلوم وأقبضته لاخيها على يديينة البيع ثم ترفع الجميع لدى القاضي فطلب القاضي منها البينة ففقدت بيينة البيع لموتها فأقامت بيينة اقرار البائع بالمبيع وبقبض الثمن وشهدت البينة المذكورة بذلك عند القاضي فهل تكفي البينة المذكورة في ثبوت البيع ويعمل القاضي بمقتضاها ولا يتوقف الامر على بيينة العقد (أجاب) يثبت البيع باقامة البينة على العقد المذكور أو على اقرار البائع بالمبيع وقبض الثمن فيحكم به اذا استوفت الدعوى والشهادة شرائطهما بالافرق بين الشهادة على البيع أو على الاقرار به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تصرف لبعض ورثته وزوجه المطلقة بالبيع في عشرة قراريط يملكها في عقار بثمن معلوم وبالاسقاط في خمسة أفدنة وبثمن من أطيان زراعتهم بمعوض وأقر بقبض الثمن والمعوض ثم بعد مدة مات وتراجع باقي ورثته مع البعض المذكور في شأن ذلك لدى القاضي وادعى بعض الورثة والمطلقة بذلك بعد استيفاء اللازم لهذه التصرف واحالة مدير الجهة الامر في ذلك على الحاكم الشرعي ان هذا التصرف والاقرار كان من المورث حال صحته بتاريخ سابق وادعى باقي الورثة انه كان في مرض موته بتاريخ لاحق فهل اذا أقام كل منهما بيينة على دعواه تقدم بيينة من ادعى انه كان في الصحة على بيينة من ادعى انه كان في مرض الموت اسكونه منكرا وذلك مدع ولسبق تاريخ مدعى الصحة (أجاب) اذا تعارضت بيينة الصحة والمرض فيبينة بعض الورثة والمطلقة ان هذا العقد كان في الصحة مرجحة على بيينة باقي الورثة انه كان في مرض الموت لان بعض الورثة والمطلقة مدعيان وباقي الورثة منكرا والبيينة للمدعى لا للمنكر ولسبق التاريخ كما صرح بذلك علماؤنا في نظائره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة من مدة سنين وهو معاشر لها من غير معاوض والاآن ظهر جماعة يدعون عليه بطلاقها منه ثلاثا من سنة ١٢٧٩ وانهم سيشهدون بذلك حسبة وهو ينكر ذلك والحال ان الجماعة المذكورين مشاهدون معاشرته لها معاشرة الأزواج وعالمون بها ومطلعون عليها ومن تاريخ دعواهم الطلاق الى الآن وهم مشاهدون لذلك وساكتون على الزوج ولم ينكروا عليه ولم يطالبوه في اثناء هذه المدة مع عدم العذر لهم في التاخير وعدم المانع الشرعي لهم عن طلبه فهل والحال هذه يفسقون بتاخيرهم طلبه

١٢٨٢

٩

١٢٨٢

١٩

سنة رمضان

١٢٨٢

١٠

ذى القعدة

١٢٨٢

٤

مطلب في حادثة رفع
من طرابلس العرب الى
تونس وأجيب عنها
من معانيها واستفهم
عما قيل فيها

مطلب شهد رجلان أن
زوج فلانة قتل أو مات
وشهد آخر أن أمه حي
كان شهادة الموت والقتل

أولى

مطلب كونه شهادة
الحياة إذا أرحمت بتاريخ
متأخر أولى بحله الديانة
لا القضاء

والشهادة عليه بغير عذر فلا تقبل منهم إلا أن دعوى ولا شهادة بذلك وزوجة الرجل
بعضته (أجاب) نعم يفسقون بذلك إن كان الأمر كذلك إذا تأخير شاهد الحسبة شهادته
مدة خمسة أيام مع اطلاع على معاشرته الزوج لها معاشرته الأزواج بلا عذر موجب لرد
شهادته بنفسه والله تعالى أعلم (سئل) في شيخ قرية له أمانة وولاية على أهلها ادعى
على وصي أن له حقاً معلوماً على موصيه وأقام بينة من فلاحيه الذين له إدارة وولاية
عليهم فهل تكون هذه البينة مقبولة أولاً بمن بينة من غير أهل تلك القرية حيث كان
هو المتكلم على أهلها جميعهم ولم يكن فيها شيخ آخر خلافه (أجاب) لا تقبل شهادة الفلاح
لشيخ القرية الذي له أمانة وولاية عليه لمجمله وميله خوفاً منه والله تعالى أعلم (سئل)
عما قلته الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى أما بعد فقد رفع من طرابلس
الغرب إلى محروسة تونس سؤال حاصله هل بينة الموت مقدمة على بينة الحياة فأجاب عنه
مفتيها الحنفى الشيخ مصطفى يرم بما نصه أن الأصل تقديم بينة الموت على بينة الحياة
لأنها تثبت أمر عارض كما هو الأصل في البيّنات ففي الفصل الثالث عشر من العمادية
إذا شهد رجلان أن زوج فلانة قتل أو مات وشهد آخر أن أمه حي كان شهادة الموت والقتل
أولى لأن بينة الموت أثبتت العارض انتهى نعم في تنقيح الحامدية بينة أن زوج فلانة
قتل أو مات أولى من بينة أنه حي إذا أخبر بحياته بتاريخ لاحق انتهى وأجاب أيضاً
خاتمة المحققين الشيخ معاوية المفتى الحنفى بالبلد الموما إليها بما نصه وبعد فالجواب عن
السؤال أعلاه هو ما أجاب به الشيخ أعلاه دام عزه وعلاه فيمنثله أجيب وبه نقول لما فيه
من القواعد الأصول والتعاليل والنقول ولما في الذخيرة البرهانية أيضاً نقلاً عن فتاوى
الفضلى لو شهدا ثمان بموته أو قتله وشهد آخر أن أمه حي فشهادة الموت أولى نعم في الخاتمة
أمرأة الغائب إذا أخبرها رجل بموته ورجلان بحياته فإن شهد الأول أنه عاين موته أو
جنازته وكان عدلاً وسعها أن تعتمد وتزوج هذا إذا لم يؤمّن أن زوجها قتل أو مات تاريخ شهود
الحياة متأخر فشهادتهم أولى انتهى قلت لكن هذا في الأخبار والديانة والاحتياط لا في
الشهادة والقضاء وكذا ما نقله رعاه الله تعالى عن تنقيح الحامدية من الاستثناء كما يشعر
به تعبير التنقيح بأخبار وتعبير الخاتمة بأخبارها وسعها فتعبر هماماً بالبينّة والشهادة
تسامح منها وما في الشهادة والقضاء بمينة الموت أولى مطلقاً كما هو ظاهر إطلاقهم له
ولتوجيهه الجارى مطلقاً عن قيد التاريخ وعدمه وتأخره وتقدمه وهذا توفيق بين
الاطلاق والتقييد وهو أولى وأحق من جعل الإطلاق مطلقاً في محل التقييد والله تعالى
أعلم أهو أبه حفظه الله تعالى بحروفه وأجاب عنه أيضاً المفتيان المسالكيان بها أن بينة
الموت هي التي يتعين القضاء بها إن سلمت من الطعن كما في البرنامج وغيره من كتب
المذهب فتأملوا ساداتكم الله تعالى ورعاكم في هذا التوفيق الذي أشار له العلامة
الحقق خاتمة المحققين الشيخ محمد معاوية هل هو صحيح متعين فيجب المصير إليه والعمل

بمقتضاه في الفتوى والقضاء أو يجب العمل والفتوى بظاهر ما في التنقيح من الاستثناء
وان عبر فيه بالخبر ويحمل المطابق عليه وان كان على خلاف القاعدة من ان البيّنات
انما شرعت لاثبات خلاف الظاهر وان النفي لا عبارة به مع الاثبات وشهادة الحياة
الغرض منها نفي ما ثبت بشهادة الموت واذا قلتم بجهة التوفيق المشار اليه ووجوب العمل
بمقتضاه فاذا حكم كما تقدم بينة الحياة عند تآخر تاريخها اقرارا بظاهر ذلك الاستثناء
الذي في التنقيح هل يصح حكمه وينفذ أو يجب نقضه لمخالفته القواعد اجيبوا ثوروا
وترجوا والسلام عليكم من كاتبه بطرابلس الغرب في ٢٢ شوال سنة ١٢٨٢ وهل لفظ
أخبر في التنقيح مبنى للفاعل أو المفعول ومن الخبر ومن الخبر أفيدوا رحمكم الله تعالى
(أجاب) قد تأملت ما شتمل عليه هذا السؤال من الاجوبة وراجعت عبارة تنقيح
الفتاوى الحامدية فظهر ان ما فيها من مسائل ترجيح احدى البيئتين على الاخرى في هذا
المحل هو ملخص ما في كتاب الشيخ غانم البغدادي حيث قال ورأيت في كتاب تعارض
البيّنات للشيخ غانم البغدادي مسائل كثيرة فائدة على ما ذكره المؤلف فقد قصدت تلخيص
ذلك الكتاب حالة الكتابة في هذا المحل في شهر رمضان سنة ١٢٣٦ هـ تلخيصا حسنا
باوجز عبارة واقتصرت منه على ما فيه من ترجيح احدى البيئتين على الاخرى وقصدت
ذكر ذلك هنا خدمة لصاحب الشرع صلى الله عليه وسلم فأقول : كالحال ان
قال شهادات وذكري في الفرع الثاني من هذه الترجمة ما نصه بينة ان زه ج فلانة قتل او انه
مات أولى من بينة انه حي الا اذا أخبر بحياته بتاريخ لاحق انتهى المقصود منه وراجعت
هذا الكتاب الملخص فوجدت عبارته من الشهادات في الفرع الثاني المذكور شهدا ثنان
ان زوج فلانة قتل او مات وشهد آخر ان انه حي كانت شهادة الموت والقتل أولى وان
أخبر المرأة عدل بموت زوجها الغائب وأخبرها ثنان بحياته ان كان الذي أخبرها بالموت
أخبرها بمعاينة الموت أو أخبر انه شهد جنازته حل لها ان تتزوج آخر وان كان اللذان
أخبر بحياته بتاريخ لاحق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل في شهادتهما أولى
من شهادات قاضي خان انتهى اذا علمت ذلك تعلم ان عبارة التنقيح المذكورة آنفا
الملخصة من هذا الكتاب هي ما ل عبارة قاضي خان وان جميع ذلك صريح في كون
هذا الحكم في الديانة والاحنياط وحل اقدام الزوجة على النكاح وعدمه وان أخبر
بالافراد في عبارة التنقيح أصله أخبر بالاثنية حسب أصله فسقطت الالف من الناسخ
وان الخبر هما الشاهدان والخبر هي المرأة وانه بالبناء للفاعل وانه يتعين المحل الذي أفاده
المحقق الفهامة الاستاذ الشيخ معاوية حفظه الله تعالى اذ جميع المذكور في تقديم بينة
الحياة مع تآخر تاريخها مما ذكر أصله لقاضي خان ومثل ذلك ما في الهندية من العدة ونصه
امرأة الغائب اذا أخبرها رجل بموته وأخبر رجلان بحياته فان كان الذي أخبرها بموته شهد
انه عاين موته أو جنازته وكان عدلا وسعها ان تعتد ونزوح هذا اذا لم يؤثر ما اذا أرحا

وتاريخ شهود الحياة متاخر فشهادتهما أولى كذا في فتاوى قاضي خان انتهى وهو صريح في كون ذلك في الديانة أخذ من موضوع العبارات والتعبير بانخيرها ووسعها وحل لها وكثيرا ما يعبرون في جانب الاخبار للزوجة بشهد عندها وان لم تكن شهادة عن دعوى لدى القاضي ولم تقف على نص صريح يفيد تقديم بينة الحياة مع تاخر التاريخ في جانب القضاء على بينة الموت فنقف عند النصوص الواردة بتقديم بينة الموت على بينة الحياة المطلقة التي لم تقيد بكون ذلك عند عدم التاريخ المتقدم او المتأخر او المساوي او عند وجوده عملا بالقواعد المأخوذة من كلامهم والتعليقات المقيدة لرامهم ولا نقضي بينة الحياة مع تاخر تاريخها الى ان نقف على ما يفيد ذلك من عباراتهم المنقولة وتصريحهم المقبولة والعقبة نقل لا علة على وهو امانة في أعناق الرجال ويرشح ذلك ما صرحوا به من ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو قامت بينة على موت شخص في سنة كذا في شهر كذا في يوم كذا وقضى بموته ثم ادعت امرأة مشايان من شهد بموته تزوجه في تاريخ متاخر عن تاريخ الموت تقبل بينتها ويقضى لها بالنسكاح والارث لانه لم يدخل التاريخ المذكور في شهادة الموت تحت القضاء فعلم منه الغاء النار في رأسها وانه لم يذكر وعند عدم ذكره يقضى بالبينتين بينة الموت وبينة النسكاح ويحمل على وقوع النسكاح سابقا على الموت ولا نظر للتاريخ المذكور بخلاف تاريخ القتل فانه يدخل تحت الحكم كما هو مبسوط في كتب المذهب فحيث ان تاريخ الموت رأسا في جانب القضاء بقي معنا بينة الموت وبينة الحياة متعارضتين في حادثتين بالتاريخ لاوت فظننا بينهما وجودا بينة الموت أكثر اثباتا ومثبتة للعارض ولخلاف الظاهر فنرجحها على بينة الحياة التي هي مثبتة للاصل الذي كان فابتاع غير محتاج الى دليل اذا الاصل بعد الاتفاق على وجود الشخص حياته فالقول بالحياة استحباب الاصل غير محتاج الى بينة فتلقى لعدم الحاجة اليها هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى الهادي الى الصواب واليه المرجع والمآب (سئل) في رجل وهب لابن ابنه الفقير القاصر الذي في عياله الميت أبوه حصه شائعة في عقار وأمتعة لا يقبلان القسمة ونورج وقبض له جده فهل يصح هذه الهبة وتكون جائزة واذا كتب له وثيقة بذلك ومات شهودها وكان هناك بينة اسنشهدوهم عليهم قبل موتهم وقالوا لهم اسشهدوا علينا باننا شهدنا بهذه الهبة المذكورة ونحن نشهد بها تقبل هذه الشهادة ويحكم بمقتضاها بعد توفرها وانتماء مواعنها (اجاب) الهبة في الحصة الشائعة التي لا تقبل القسمة لابن ابنه الذي تحت ولايته وحجره صحيحة بمجرد الايجاب تامة اذا كان الموهوب في يد الواهب وقت الهبة أو يد أميه وتقبل الشهادة على الشهادة في كل حق سوى حدود واد اتوفرت شرائها الشهادة على الشهادة وانتمت مواعنها ولا يمنع من قبولها موت الاصل على ما صوبه في الدرر وجرى عليه انتون خلافا لما في الخاتمة من القضاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور واثنا عشر وبلغ فجعل

مطلب يوم الموت لا يدخل تحت القضاء

١٢٨٣

١٣

مطلب تقبل شهادة الفروع بعد موت الاصول الخ

احد اولاده المسمى بكذا و هو عاقل بالغ وصيا على القصر من اولاده ثم مات الموصى
مصر ا على ذلك وقبل الموصى له الايضاء بعد موت المذ كور ثم ان الوصى المذ كور حضر
عند القاضى وادعى على غريم الميت انه وصى الميت المذ كور وطلب دين الميت عنه
فاقر المديون بالدين وأنكر كون هذا وصيا من قبل رب الدين فعند ذلك طالب القاضى
من الوصى المذ كور بينة تثبت وصايتـه فاحضر الوصى المذ كور شاهدين هما
زوجا بنتى الميت ابى الغتين واخى الوصى المذ كور المنفردتين عن عياله ومعاشه
فشهدا عند القاضى بعد استشهادهما بان الميت المذ كور فى حال حياته جعل هذا المذكى
وصيا على اولاده القصر وقبل لى الايضاء بعد موته فعند ذلك حكم القاضى بشهادتهما بعد
تر كيتهما شرعا فهل والحال هـ ذه حكم القاضى بشهادة الشاهدين المذ كورين صحيح ولا
يمنع من قبول شهادتهما بالا يضاء كونهما متزوجين بنتى الموصى المذ كور ابى الغتين
و كونهما زوجى اخى الموصى اليه المذ كور المنفردتين عنه كما تقدم (أجاب) مجرد
كون الشاهدين بالا يضاء لابن الميت زوجى بنتى الميت اللتين هما اختا المشهود له
بالايضاء لا يكون مانعا من قبول شهادتهما له بالا يضاء مع دعواه به استحسانا فتقبل
شهادتهما والحال هـ ذه حيث لا مانع وفى الدر من شهادة الاوصياء وكذا ابنا الميت أى
لا تقبل شهادتهما اذا شهدا ان أباهما أوصى الى رجل مجرهما نفعا لنصب حافظ للتركة
وهذا لو هو ينكر ولو يدعى تقبل استحسانا اهـ ومنه يعلم قبول شهادة زوجى بنتى الموصى مع
دعوى الوصى الا يضاء اليه استحسانا بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن
أربعة بنين وتركت بيتا ولها اخت ادعت على ورثة اختها بانها اشترت منها قبل موتها
نصف البيت المذ كور بثمن معلوم وطلب منها اثبات دعواها فحجرت ومنعت وبعد مدة
ادعت انه وجد لها ينة تشهد لها بما ذكر وأحضرت البينة وشهدت لها بالشراء على طبق
دعواها غير انها سألـت عن بيان حدود البيت فحجرت فهل يتوقف نفاذ البيع على
معرفة الحدود (أجاب) اما نفاذ البيع فلا يتوقف على معرفة الشهود وحدود البيع
اذا كان المبيع معلوما عند المتبايعين نعم يتوقف قبول الشهادة بالعقار على تحديد
الشهود له أو كونهم يعرفون المشهود به بعينه ويشيرون اليه على يد أمين القاضى فان
وجد أحدهما قبلت الشهادة والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل حلف بالطلاق
الثلاث انه ما أخذ من فلان الدراهم المذكى به ناسيا او تحقـق له بعد الحلف انه أخذها
ثم بعد ذلك سافر لبلده ولم يعاشر زوجته فلما سافر شهدوا بالطلاق لجهة بعيدة عاشرها
وأقام معها فهل اذا حضر الشهود من سفرهم وشهدوا عند قاضى ناحيتهم بحضور الرجل
المذ كور قبل مضي خمسة أيام من وقت حضورهم من السفر وعلمهم بان الرجل المذ كور
معاشر زوجته للقاضى ان يفرق بينهما ولا يضر فى ذلك طول مدة غيبة الشهود ولولى
المخوف عليها ان يرفع أمرها للقاضى حيث كان أمر اذنيا أم كيف (أجاب) انما

٤
مطلب لا تقبل شهادة
الابنين بان أباهما أوصى
الى رجل لو ينفـر مجرهما
نفعا فلو ادعى تقبل
استحسانا

محرم

١٢٨٤

رمضان

٢٨

١٢٨٤

جمادى الاولى سنة

ترد شهادة شهود الطلاق اذا حصل منهم تأخير الشهادة به خمسة أيام بعد العلم بالمعاشرة
بلا عذر شرعي اما يدون ذلك فتقبل شهادتهم بعد التعديل حيث لم يوجد مانع آخر ورفع
ولي الزوجة الامر الى القاضي لا يتوقف عليه قبول الشهادة اذ لا يتوقف القبول على
الدعوى في مثل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في منزل ومجاعة باقيه
فباع احدا الشر كانه نصيبه فيه لاجني فطلب الشريك الآخر اخذ المبيع بالشفعة فور العلم
بالبيع والتمس طلبا مستوفيا شرائطه الشرعية وأشهد من كان حاضر المجلس العقد على
ذلك وأقيمت الدعوى لدى القاضي وحدد المدعي المنزل المشفوع فيه وادعى بهاد دعوى
صححة فأقر المدعي عليه بالشرع ومالكية المدعي لما يشفع به وأنكر طلب الشفعة فور العلم
فكلف القاضي المدعي بيّنة على طلب الشفعة فأحضر المدعي جماعة شهدوا له بذلك طبق
الدعوى وذكريان منهم انهما يعرفان الدار التي فيها المحصة المذكورة بعينها ويعرفان
حدودها اذا وقفوا عليها الا انهما لا يعرفان اسماء اصحاب الحدود فهل اذا ارسل القاضي
مع الشاهدين امينين من طرفه وأشار الى الدار المحدودة فوجدت طبق الدعوى تقبل
شهادتهما بعد التزكية الشرعية وهل اذا طعن المدعي عليه فيهما بانهما كانا سمعاً مقدار
الحصة من شاهد آخر قبل شهادتهما فشهدا بها عن تلقين منه لا يكون ذلك مبطلاً
لشهادتهما أفيدوا الجواب (أجاب) نعم تقبل شهادتهما بذلك على هذا الوجه ولا عبرة بما
ذكره المدعي عليه في طعنه على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
أوصى لاولاد ولده بسدس ماله في حال حياته ولزوجة ابنته بشئ لا يزيد على الثلث
بانضمامه للسدس المذكور وأقام وصيا مختاراً على القاصرين من اولاده ثم مات بعد ذلك
فطلب الموصي لهم الموصى به من وصي القاصرو وكيل البالغ فادعى ان الموصى رجع عن
الوصية قبل موته بشهرين وأقام بيّنة شرعية شهدت بذلك طبق دعوى الوصي المختار
فطعن الموصى لهم في البيّنة بالتزوير ويدون اثبات عليها وتعللوا أيضاً بان احد شرطى
البيّنة كان عليه دين قضاء عنه الوصي فشهد له بغير حق مكافأة لقضاء دينه عنه وتعللوا
بان الموصى لو كان قد رجع قبل موته لآخذ سنداً الوصية من الموصى لهم قبل موته فهل
والحال هذه لا عبرة بطعنهم ولا بتمسكهم بالرجوع في الوصية بشهادة البيّنة
المذكورة بعد تزكيتها شرائطها المستوفية شرائطها المعتمدة واذا أقر أحد
الورثة بعدم الرجوع عن الوصية من الموصى لا يسرى اقراره على القاصرين ومن لم يقر
بذلك أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يحكم بشهادة البيّنة المذكورة بعد تزكيتها شرائطها ولا
يعتبر الطعن المذكور مع التزكية حيث كانت الشهادة مستوفية شرائط الصحة والاقرار
حجة قاصرة على المقر فلا يسرى على الغير والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى سيوط في
قروى تزوج امرأة من قرية أخرى ونقلها الى داره وقرّيته وعاشرهما مدة ثم تزوج عليها
امرأة أخرى وأخرج الاولى من داره وقرّيته فلحقته بدار أهلها وأقامت بهامدة تزويد على

مطلب قال الشاهدان

انهما لا يعرفان اسماء

اصحاب الحدود ويعرفان

الحدود اذا وقفوا عليه

فتوجهوا اليه مع امين

القاضي وأشار اليه

فوجد طبق الدعوى

تقبل

١٢٨٥

٢٩

ذى القعدة

١٢٨٥

١٠

خمس عشرة سنة وهو تارك لها كبتها ومعاشرتها ثم مات عن زوجته الثانية وأخ وترك ما مورث عنه شرعا فقامت الحديثة الاخ في تركه زوجة فقامت عليها القديعة تريد مقاسمتها في فرض الزوجية وهو الربع وادعت انها باقية على عصمة زوجها من وقت نكاحه لها الى موته لم يتخلل بين ذلك طلاقها وانه كان يرسل لها نفقتها ويتردد عليها في بعض الاحيان ويطوؤها ويقر ببقاء عصمتها امرار عديدة في مجالس مختلفة التواريخ وادعت الحديثة انه كان طلق الاولى طلاقا ثلاثا وأخرجها من داره وكان يقرب طلاقها المذكور مرار عديدة في مجالس مختلفة واقامت على ذلك بينة شهدت بالطلاق الثلاث والاقرار به مرارا في مجالس مختلفة بلا بيان تاريخ واقامت القديعة بينة ببقاء زوجيتها بلا تاريخ أيضا فهل يعمل بينة الطلاق والاقرار به كما صرح به في الخاتمة من باب ما يبطل دعوى المدعى وتبعه في الهندية من السادس في الدعوى وصاحب لمحا القضاة من الطلاق والتنقيح من الشهادات أم بينة القديعة كما يقتضيه صنيع ما في الخاتمة قبل ما مر عنه في فصل تخالف الشهادة اعيديونا (أجاب) اذا كان موضوع الحادثة ان الزوجة الحديثة اقامت بينة ان زوجها كان طلق الاولى طلاقا ثلاثا وكان يقرب طلاقها المذكور مرارا في مجالس مختلفة واقامت بينة على ذلك بلا بيان تاريخ واقامت القديعة بينة ببقاء زوجيتها بلا بيان تاريخ ايضا بعد دعوى كل من- ما عاينها بما سبق بينته كان ذلك مما وقع الاختلاف فيه وقد ذكره الامام فاضل خان في الموضوعين المذكورين في السؤال وصرح بتصحيح تقديم بينة الطلاق من باب ما يبطل الدعوى قبل القضاء أو بعده وذكروا في الهندية من الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به بالعز والى قاضي خان أيضا وذكروا في التنقيح من أواخر كتاب الشهادة في ترجمة الطلاق فيما يخصه من كتاب تعارض البينات للشيخ غانم البغدادي المسمى بمحا القضاة مصر حافيه بالتصحيح وأما اذا ذكر تاريخ للنكاح والطلاق وكان تاريخ النكاح مؤخر افانه تقدم بينة الزوجة القديعة كما اذا ادعت اقرار زوجها في مرض موته بانها حلال له وكانت ضررتها ادعت الطلاق قبل ذلك فقط ويشهد له ما ذكره في التنقيح ايضا من تلك المسائل في ترجمة الدعوى حيث قال بينة المرأة انها كانت حلالا وقت الموت الاولى من بينة الورثة انها كانت حلالا قبل موته بسنة وذكروا ايضا في تعارض البينات المذكور وعزاه بعد ذكر ورود الى القنية من باب البينتين المتضادتين ورأيت في القنية أيضا راجعا بشم الى شمس الأئمة المسكي وذكروا ما وافقه في الهندية من الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى قبل الفرع السابق حيث قال ادعت المرأة على ورثة زوجها المهر والميراث فقالت الورثة في دفع دعواها ان أبانا قد حرّمها على نفسه قبل موته بسنين وقالت هي في دفع دعواهم ان الزوج أقر في مرض الموت أني حلال عليه فهذا دفع صحيح انتهى ويؤيد ما ذكرناه ما ذكره الانقروى في فتاواه من ترجيح البينة شهدا أن فلانا مات وكانت زوجته وآخرا أنه كان

١٢٨٧

٢٠

مطلب في الاختلاف
في تقديم بينة النكاح
وبينة الطلاق وتفاصيل
هذه المسئلة

طلقة ما قبل الموت فالفضل في بينة الزوجية أولى ويجعل كأنه طلق ثم تزوجها وقال
السعدي بينة الملاقى أولى لان الملاقى يكون بعد النكاح وقيل ان كانت ورثتها أو هي
تدعي عقدين فالقول ما قاله الفضلي وعليه الفتوى والا فالفتوى على ما قاله السعدي
انتهى فعمل تكرار العدة بمنزلة تأخر تاريخ النكاح عن الطلاق وصرح بان الفتوى
على قول الفضلي عند دعوى العقدين المنزل منزلته وان الفتوى على قول السعدي عند
عدم ذلك الموافق للموضوع هذا ما تحرر في هذه الحادثة وامثالها فليكن التعويل عليه
وقدا طاعت سابقا على فتوى من حضرة العلامة الشيخ محمود أمين الدين الدويري في
هذه المسألة عول فيها على تقديم بينة النكاح واستدل بعبارة قاضي خان الاولى
المذكورة في فصل في الدعوى تخالف الشهادة المصريح فيها بالاختلاف بين الامام
الفضل والسعدي اخذ من تقديم قاضي خان في القول الفضلي وموضوع الاختلاف
المذكور عند عدم التاريخ وقد علمت ان قاضي خان صرح بتصحیح تقديم بينة الطلاق
في هذا الموضوع من باب ما يبطل الدعوى المذكور الا ان موضوع السؤال المرفوع
الى حضرة الاستاذ المشار اليه مذكور فيه ما يفيد ان تاريخ النكاح متأخر حيث قيل
فيه فنازعتهما ضرتها بدعوى انها مطلقة منه من مدة تزيد على عشرين سنة وبرهنت على
ذلك فهل اذا اقامت الزوجة المذكورة برهانها على بقائها بعصمة زوجها المذكور الى
حين موته وان الزوج المذكور اقر قبل موته بانها في عصمته وانها زوجته يكون برهانها
هو المقدم شرعا على برهان ضرتها بالطلاق وحينئذ فلا تخالف بين جوابنا المستطوره وما
اجاب به حضرة الاستاذ المذكور في الحكم لكن قد علمت ان موضوع الخلاف بين
الامام الفضلي والامام السعدي عند عدم ذكر التاريخ وان الصحيح في ذلك تقديم بينة
الطلاق وأما عند ذكر التاريخ كما هو موضوع السؤال المرفوع الى حضرة فلا يستدل
بهذه العبارة بل بما نقله في التتقيج في ترجمة الدعوى وذكره في الهندية أولا من الباب
المذكور ويدل له أيضا آخر عبارة الانقروية المذكورة الذي يصلح أن يكون توفيقا
والله سبحانه وتعالى اعلم (وصورة الفتوى المعطاة من حضرة الاستاذ الشيخ محمود أمين الدين
الدويري الخنفي السابقة نصها) في رجل تزوج بامرأة واقام معها مدة ثم تزوج عليها باخرى
فلما رأت زوجته الاولى تعاق زوجها بامرأة الثانية طلبت من زوجها الاقامة بمنزل
والدها الكائن ببلدة قريمة من بلدة الزوج المقيم بها منعا للشقاق بينها وبين ضرتها
فاجابها لذلك وصار يجري عليها النفقة اللازمة من مؤنة وكسوة وتردد عليها حتى انه
من مدة قريبة نقلها الى منزله الكائن بالمديرية ومكثت معه فيه مدة وجلت منه
واسقطت جنيتها ميتا ثم ان الرجل المذكور توفي الآن الى رحمة الله تعالى عنها وعن
ضرتها المذكورة وعاصبه فطلبت الزوجة المذكورة استحقاقها بالفريضة الشرعية
فنازعتهما ضرتها بدعوى انها مطلقة منه من مدة تزيد على عشرين سنة وبرهنت على ذلك

فهل اذا اقامت الزوجة المذ كورة برهانها على بقائها بعصمة زوجها المذ كور الى حين موته وان الزوج المذ كور اقر قبل موته بانها في عصمته وانها زوجته يكون برهانها هو المقدم شرعا على برهان ضررها بالطلاق او كيف الحال (اجاب) الحمد لله اذا اقامت المرأة المذ كورة بينة على طلاق الاخرى واقامت الاخرى بينة على بقائها في عصمته الى يوم موته فالذي عليه الامام الفضلي ان البينة الشاهدة ببقائها في عصمته الى يوم موته اولى وقال الامام السعدي بينة الطلاق اولى وقد ذكر القولين صاحب الحاشية ثم ذكر ان ما قاله الفضلي له وجه اذ يحتمل انه طلقها ثم عقد عليها فهذا دليل منه على ترجيحه سيما وقد قدمه على قول السعدي في المذ كورة عاده انه اذا ذكر قولين يقدم ما هو الاقوى والاظهر كما صرح بذلك في اول فتاواه المذ كورة ولا يخفى ان قاضي خان من اجل من يعتمد على تحقيقاته وما يحسنه في جامع الفصولين من انه يبقى بتقديم بينة الطلاق رده صاحب نور العين ولذلك اقتصر عليه صاحب الاشباه ولم يذكر مقابله فليكن هو المعمول عليه في القنوي وهذا الخلاف عند عدم وجود اقرار من الزوج بالزوجة متأخر عن تاريخ الطلاق والا فالبينة الشاهدة به مقدمة على بينة الطلاق قول واحد كما افاده في المنهديه ونور العين وغيرهما من معتبرات المذهب حيث ذكر واما نصه لوقالت الورثة ان ابانا حرما على نفسه قبل موته بسنتين وقالت الزوجة ان زوجها اقر في مرض موته اني حلال عليه فهذا دفع صحيح انتهى ومنه يعلم الحكم في واقعة السؤال وعبارة الخانية المذ كورة نصها رجلان شهدا ان فلانا قدمنا وهذه كانت امراته وشهد آخر ان كان طلقها قبل الموت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله شهود الزوجة اولى وقال القاضي الامام علي السعدي شهود الطلاق اولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام وما قاله الشيخ الامام فله وجه يجعل كانه طلق ثم تزوج انتهى بحرفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على امرأة بانها ضمنت له زوجها ضمان حضور وغرم فيما تاجر عليه من اجرة مكان يملكه المدعي فانكرت دعواه فهل اذا اقام عليها بينة من اجرائه وخدمه الخاصين به لا تقبل شهادتها والحال هذه (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص مستأجره في حال الاداء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على عمه ان جدته والدة المدعي عليه باعت له حصصا معلومة من دارها حال حياتها وصحتها ونفاذ تصرفاتها بثمن معلوم قبضته منه واقرت بذلك لدى بينة شرعية وقد استولى على الحصص المذ كورة بالسكنى في الدار فانكر عمه البيع وقبض الثمن والاقرار به بعد تصحيح الدعوى وتوضيح الحدود فهل اذا اقام المدعي شاهدين شهدا طبق دعواه في وجه الخصم وكل منهما يعرف الدارين عينا ويعرف حدودها واخدهما جار مقابل للدار المذ كورة لانه لا يعرف اسماء اجداد ارباب الحدود والثاني لا يعرف اسماء ارباب الحدود فاللقاضي ان يعرف الدارين عينا ونشير الى حدودها اذ ذهبنا اليها يكون للقاضي ان يرسل معهما امينه للاشارة

اليها فاذا وقفوا عليها وأشارا الى حدودها ووجدت مطابقة للدعوى وشهد الامينان عند
القاضي بذلك أو كان ذلك بحضور القاضي نفسه تقبل شهادتهما بحضرة الخصمين بعد
تزكيتهما ويحكم بها بعد اليمين الشرعية ولا يمنع من ذلك عدم معرفتهما أسماء أصحاب
الحدود الى الجحد (أجاب) اذا شهد الشهود لرجل بدار وقالوا نعرف الدار ونقف
على حدودها اذا مشينا اليها لكن لا نعرف أسماء أصحاب الحدود فان القاضي يقبل ذلك
منهم اذا عدلوا ويبحث معهم المدعي والمدعى عليه وأميناه لتقف الشهود على الحدود
بحضرة أمين القاضي فاذا وقفوا عليها وقالوا هذه حدود الدار التي شهدنا بها لهذا المدعي
يرجعون الى القاضي وشهد الامينان انهما وقفوا وشهدا وأشارا الى الحدود فينثني القاضي
القاضي بالدار التي شهدا بها بشهادتهما وكذا هذا في القرى والخوانيت كذا في جامع
الفصولين وفتاوى ابن عبد العال كفاي تنقيح الحامدية من الشهادات ومنه يعلم قبول
شهادة الشاهدين المذكورين في هذه الحادثة والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم
(سئل) من طرف محافظة مصر بتاريخ ١٠ ش سنة ٨٨ شرحا على افادة
بما حاصله الامل بعد الاحاطة بما توضيح هذا الانتهاء الواو بدشرح مديرية المنية وبني خزار
وما أفيد من حضرة قاضي مديرية المنية بخصوص التساقي الواقع بين عبد الله الضوي
وعلى العسقلاني ترد الافادة بما تراءى لحضرتكم لاخطا والمديرية وصورة شرح قاضي
لمنية الى المديرية في غرة ش سنة ٨٨ مقدمة ادعى في قطعة أرض بناحية طره على الرجل
على العسقلاني من البادية انها له ولياقي ورثة أبيه بطريق الميراث واستوفى دعواه شرعا
وسئل على العسقلاني واستوفى منه الجواب الشرعي ثم طلبت بيعة من المدعي مقدمه
فاحضر شاهدين وبعد أن شهدا بالملك للمدعي بوجه الارث كما ادعى طعن المدعي عليه في
شهادة أحدهما بأنه جاهل بما يجب في العبادة المفروضة ووجد جاهلا كما طعن ثم أتى
المدعي بشاهد آخر فطعن فيه المدعي عليه بأنه جاهل كما ذكر ووجد كذلك وهذا المظن
شرعي حيث انه لا تقبل شهادة الشاهد مع الجهل المذكور خصوصا وقد طعن الخصم
بذلك لكن هذا باب واسع اذا تمسك به الخصوم يتعسر تمام الشهادات واثبات الحقوق وقد
سبق في غير هذه الدعوى طعن بمثل ذلك وتمسك الخصم به وتكرر احضار الشهود وهو
يطعن بذلك ولم يتيسر اثبات الحق عليه به حال وهناك كلام آخر لبعض المشايخ في قبول
شهادة الجاهل خلاف ما عليه العمل فان اقضى رأي الحكومة مخاطبة من يلزم في
هذا الشأن واجراء طريقة تسهل هذا الامر الموجب لما ذكرنا فيها ونعمت والافار رأى
للحكومة (أجاب) الافادة عما توقف فيه حضرة قاضي المنية ان طعن الخصم في
الشاهد في مجلس الخصومة والشهادة بأنه جاهل بما يجب في العبادة المفروضة من باب
الطعن الجحد فلو سئل القاضي الشاهد عما طعن به فيه فاعاد الشاهد بذلك فلا يسوع
له بعد ذلك الحكم بشهادته لاقراره على نفسه بالفسق الا انه لا يجب على القاضي هذا

السؤال بل له ان لا يلتفت الى هذا الطعن ويطلب تزكية الشهود سرا وعلمنا فان حصلت التزكية والتعديل كذلك عن لهم خبرة وعلم بحالهم بان شهدوا فيهم بانهم عدول مقبولوا الشهادة وجب عليه الحكم بالحق لمن هو له حيث لا مانع وان لم تحصل تزكيتهم يطلب من المدعى غيرهم وبذا لا يكون في المسئلة تعسر ولا تضيق الحقوق ولا اشكال والله تعالى اعلم بالحال (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له طلقني فقال لها دعي وانت طالق بالثلاثة وهو بحال الصحة والسلامة وتوجهت الى بيت أبيها ثم بعد مدة تزيد على عشرين يوما توفي فادعت المرأة المذكورة انها زوجته و باقية على عصمته وأنكرت الطلاق المذكور فقامت ورثته بينة والبيئة المذكورة أقاربه من جهة انهم أولاد عم أبيهم على أنه طلقها ثلاثا قبل موته وهو بحال الصحة والسلامة فهل اذا كان الحال ما ذكر لا تسمع دعوى المرأة المذكورة وتقبل البيعة المذكورة وتمنع من الارث (اجاب) اذا ثبت تطليق الرجل المذكور زوجته المذكورة ثلاثا حال صحته وسلامة عقله بالبيئة الشرعية العادلة التي لم يقيم بها مانع من القبول يحكم بمنعها من الميراث ومجرد كون الشهود أولاد عم أبي الورثة لا يمنع من قبول شهادتهم والله تعالى اعلم (سئل) في شيخى بلدة ادعى على زوجة أبيهما المتوفى انه طلقها ثلاثا حال حياته في صحته فأنكرت فاقام شاهدين على دعواهما الطلاق كلاهما من العلاحين الذين تحت ولايتهم ما وادارتهم ما ومن حصتهم ما واحدتهما خفير أيضا والثاني اجير خاص عندهما فهل لا تقبل شهادتهما والحال هذه (اجاب) اذا تحقق كون الشاهدين المذكورين بهذا الوصف لا تقبل شهادتهما للدين المذكورين شرعا لتصريحهم بعدم قبول شهادة الفلاح الشيخ قريته الذي له ولاية عليه وعدم قبول شهادة الاجير الخاص باستيفاءه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لاختيه نصف دار وأتربا بالبيع والاستيفاء لدى بيعة شرعية شهدت بذلك وعند اداء الشهادة اتفقا على الاقرار بالبيع والاستيفاء واختلفا في الزمان فهل تكون الشهادة المذكورة جائزة وتقبل ولا يضر الاختلاف المذكور لانهم اختلفا فيما لم يكلفا به (اجاب) مجرد اختلاف شاهدي الاقرار بالبيع والاستيفاء في زمانه لا يمنع من قبولهما كما صرحوا به وكذا لو شهدا بالبيع واختلفا في الزمان أو المكان تقبل الشهادة مع ذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بحق لدى حاكم شرعي وطلب سؤاله عنه فحده جدا كذا فطلب من المدعى ان يبرهن على دعواه فاحضر شهودا شهدوا طبق دعواه فطعن المشهود عليه علمنا في احدهم بانه شارب خمر وفي ثانيهم بانه تارك صلاة وفي ثالثهم بانه يعامل الاروام وسكت عن الرابع وبرهن على ما ادعاه في الثلاثة بشهود شهدوا بذلك علمنا فهل لا يعد مجرد ما ذكر في الثالث طعنا أصلا واذا زكى كل من الشاهد الثالث المذكور والرابع المسكوت عنه سرائم علنا التزكية والتعديل الشرعيين تقبل شهادتهما وبقي بها كما انه لو زكى كل من الاول والثاني

مطلب للقاضي أن
يسئل الشاهد عما طعن
به فيه طعنا مجردا فان
أقربه رد شهادته وإن
لا يسئل ويطلب التزكية

١٧ ١٢٨٨

صفر

١٣ ١٢٨٩

جادی الثانية

٦ ١٢٨٩

جمادى الثانية سنة

٣ ١٢٩٠

مطلب اذا زكى الشهود
بعد الطعن المجرى واقامة
البينة علنا تقبل شهادتهم

بعد الطعن المجرى والشهادة به علنا التزكية والتعديل الشرعيين تقبل شهادتهما ايضا
حيث لم يحصل تجريح لاحد من الشهود حال التزكية السرية (اجاب) نعم لا يكون
مجرد قول المدعى في الشاهد الثالث انه يعامل الارواح حرام وجبالر الشاهدة ولا عبرة
بالجرح المبهم فاذا زكى كل من الشاهد الثالث والرابع المسكوت عنه بلا طعن أصلا سرا
ثم علنا التزكية الشرعية تقبل شهادتهما ويقتضى بها والحال هذه حيث لا مانع كما انه
لو زكى كل من الاول والثانى سرا ثم علنا بعد الطعن المجرى بما ذكر فيهما واقامة البينة
علنا على ذلك تقبل شهادتهما حيث لا مانع اذا طعن فيهما بما ذكر والشهادة به علنا
لا يمنع من قبول الشهادة بعد التزكية الشرعية كما تقدم وان كان الطعن المذكور يوجب
التوقف في قبول شهادتهما قبل التعديل والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة
مصر مؤرخة ٨ محرم ١٢٩١ مضمونها وردت افادة من مجلس الاحكام للمحافظة في
مادة قتل الشخص اليوناني المنظورة بمجلس سيوط الموكل فيها القنصل وهو ووكيل عنه
الخوارجا أنطولو وكيل قنصل اتوا الدولة المحكي عنها والقاضى والمفتى بذلك الطرف افادا
لزوم ثبوت وكيل القنصل عن وارث المقتول وثبوت وكيل الخوارجا عن القنصل
بشهود مسلمين على الوكالتين ولم يفهم ان كان مع تعذرو وجود شهود مسلمين يشهدون
بذلك يجوز اثبات الوكالتين المحكي عنهما بشهود غير مسلمين أولا يجوز كليا فالامل
الافادة عما توضح (اجاب) علم ما بافادة سعادتكم وما بافادة مجلس الاحكام الصادرة
للمحافظة المتضمنة طلب شهود مسلمين على الوكالتين المذكورتين كما افيد من حضرة
قاضى ومفتى سيوط للحصول على تسميم قضية قتل ولد الخوارجا بنى مار كومن رعايا اليونان
وترغب سعادتكم افادة الحكم الشرعى عن ذلك والحال انه اذا كان المدعى عليه بالقتل
مسلم اى يكون اللازم شرعا كون الشهود بالوكالتين فى الخصومة او بالقتل مسلمين
عدولا اما اذا كان المدعى عليه بالقتل غير مسلم فلا مانع من قبول شهادة غير المسلمين
عليه اذا كانوا عدولا فى دياتهم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل خطب بنتا بالغة
رشيدة من وليها لغيره ووكيل المخطوب له غير الخاطب فى عقد نكاحها ووكلت
البنت وليها فى العقد عليها المخطوب له وعقد الوكيلان لو كليهما المذكورين
بشهادة عدول وبعد العقد طلب الزوج الدخول بزوجه فامتنعت مدعية انها
انما وكت فى العقد عليها للخاطب وان العقد كان الا للخاطب ووافقه على
دعواها وكيلاها واحضرت بينة تشهد لها بتوكيلها وليها بتزويجها من الخاطب
وحصول العقد المذكور عليها منه والخاطب ينكر حصول توكيلها بنزويجها منه
وينكر كون هذا العقد له عليها ويذكر حصول ما ذكر للمخطوب له والمخطوب له يدعى
حصول توكيلها بتزويجها منه وصدور هذا العقد من وكيلها الولي له عليها ويقيم بينة
على ذلك فن تقدم بيئته من الطرفين مع اتحاد العقد والتوكيل فى دعوى الزوجة

محرم

١٢ ١٢٩١

مطلب لا تقبل شهادة
غير المسلم على المدعى
عليه المسلم وتقبل شهادة
غير المسلم على مثله اذا
كان عدلا فى دينه

ربيع الاول سنة
١٢٩٢
مطلب بينة زيدانها
زوجته اولى من بينتها
انها امرأة عمر والمنكر

جاءى الثانية

١٦ ١٢٩٦

والرجلين المذكورين حيث لم تكن مدخولا بهما من أحدهما ولا تحت يد أحدهما
(أجاب) تقدم بينة الخطوب له المدعى النكاح لنفسه والحال هذه في الهندية من باب
دعوى الرجلين رجل ادعى على امرأة انه تزوجها وأقام على ذلك بينة وأقامت المرأة بينة
على رجل آخر انه تزوجها وهو ينكر ذلك فالبينة بينة الرجل كذا في الذخيرة اه وفي
تقج الحمادية من ترجيح البينات او اخر الشهادات في ترجمة النكاح بينة زيدانها امرأته
أولى من بينتها انها امرأة عمر والمنكر اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخبر حال
صحته انه طلق زوجته فلانة ثلاثا منذ كذا وسافر ثم عاد ومات ومن وقت الاخبار الى
وقت الموت ثلاثة وعشرون يوما فهل اذا شهد من أخبرهم بذلك تقبل شهادتهم ولو كانوا
اخوة وأولاد اخوته الذين ليس لهم بجر منفعة بهذه الشهادة ولا دفع ضرر بها ولم يقيمهم
مانع من قبولها ولا يكون لها حق في ثمن الزوجات (أجاب) نعم اذا شهد من ذكر باقرار
الزوج حال صحته بطلاق زوجته المذكورة ثلاثا في غير مرض الموت بعد الدعوى
الصحيحة ولم يكن بالشهود المذكورين مانع من قبول شهادتهم تقبل وتتمتع هذه المرأة من
الميراث والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من الضبطية في ذى الحجة سنة ٩٦٠ حاصلها
منظور بقلم دعاوى الضبطية قضية نداعى محمد افندى صادق اليوزباشى على بحر افندى
أحمد باشا كاتب الصحة سابقا بغصب جزء من المنزل تعلق حرمة شركه بحر افندى المذكور
والمدعى يطلب الاستفتاء عن الثلاثة أوجه الموضحة أعلاه والاوراق المقدمة من المدعى
بالدعوى التي كانت مقامة في المحكمة وصورة شهادة الشهود رسالة تؤمل الافادة عما
يقتضيه الحكم الشرعى وبيان الاوجه المذكورة (أولا) متى حصل تركية الشاهدين
المذكورين وعدم صدور طعن شرعى في حقهما أو في شهادتهما ثبت الغصب أم لا (ثانيا)
هل ما أبداه الخصم عقب شهادة شهود المدعى بالسكيفية التي أوضحها مقبول شرعا أم لا
(ثالثا) هل باستيلاء المدعى على الجزء المغصوب من بعد ما ثبت وقال الخصم ما قاله في
حق الشهادة يعتبر ذلك الاستيلاء تركية للشاهدين اللذين شهدا بالغصب أم لا ومضمون
ما تضمنته الاوراق المذكورة ان محمد صادق افندى المذكور بالوكالة عن زوجته
ادعى على بحر افندى المذكور بان بناء المكان الذى حددته كان مشتركا بينهما والزوجه
الربع وللخصمها الباقي وانهما اقتسما ذلك بتراضيهما واختصت الزوجة بجزء عينه
وحددوه بين مقاس طول كل واحد من الخصم بجزء آخر عينه وحددوه أيضا على هذا
الوجه ثم بعد ذلك غصب المدعى عليه جزءا ما اختصت به زوجته عين مجموع مسطحه
بالامتار وعين حدوده الاربعه وبين طول كل حد بحيث يتميز ولما سئل الخصم أنكر
وقوع القسمة بهذه السكيفية بل على الوجه الذى استولى نصيبه منه ولما طالت البينة
شهد شاهدان بانهما اقتسما ذلك ولم يبيننا القسمين في شهادتهما وذكرا ان الخصم
غصب بعد ذلك جزءا من قسم الزوجة ذكر اجماله مسطحه بالامتار وذكرا حدوده

ذی الحجة

سنة

١٢٩٦

١٤

جمادی الاولى

١٣

٢٩

الاربعة الا انهم لم يبينوا ايضا طول كل حد بحيث يتجزأ الجزء المعصوب كفاي الدعوى ولم تحصل اشارة ايضا فطعن الخصم في شهادتهم بما عاين (اجاب) بمطالبة افادة سعادتك هذه مع الاوراق المذكورة فيها ظهر ان الذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك ان شهادة الشاهدين المسطرة باحدى الاوراق لا يطلب عليها التزكية الشرعية فلا يحكم بمجردهما بالغصب المدعى لقصورهما ويستغنى بذلك عن الاجابة عن الوجه الثاني والثالث على انه لا يقال ان استيلاء المدعى على ما ادعى غصبه يعد تزكية للشاهدين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تتحقق قدرها معلوما بالارث الشرعي عن والدتها بقي تحت يد أخيها الى ان ماتت عن ولديها وبناتها وزوجها فطلبوا ذلك من أخي المتوفاة فانكر واكل المتوفاة وبناتها والدهم زوجها المذكور في المرافعة شرعا مع أخي المتوفاة وتخليص حقوقهم منه وقبل الوكيل ذلك وبعد ثبوت توكيله وتحرير الاعلام الشرعي له بذلك أقر أخو المتوفاة له بذلك ووعد بتسليمه له ثم ما طل فرفعه للقاضي ولعدم معرفة المدعى دعواه شرعا منعه القاضي حتى يصح دعواه ثم صحها وطلبت منه البينة بعد انكار المدعى عليه فاحضر بينة ومنعها القاضي لعدم موافقة شهادتها الدعوى وكلفه احضار غيرها فوجد باحضا غير ما قرر القاضي اعلا ما شرعا يتضمن عدم صحة البينة التي احضرها لعدم موافقة شهادتها الدعوى والآن احضر المدعى البينة التي وعد باحضا رها فهل يكون له ان يقيمها وعدم حضورها عند عدم موافقة شهادة البينة الاولى للدعوى لا يكون مانعا من سماعها شرعا او ما حكم الله في ذلك (اجاب) مجرد عدم احضار بينة موافقة للدعوى وقت طلبها لا يمنع من اقامتها بعد ذلك بدون ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من قاضي بورسعيد مؤرخة ٨ رجب سنة ١٣٠٣ مضمونها رجل يقال له وسيلي باسطولي اليوناني من رعايا الدولة العلية وسكان بورسعيد حضر لدينا من غير خصم ولا نائب عنه وانتهى بان رجلا حرا بالغاعا قلا يدعى اسطاور ونباوتي اليوناني من رعايا الدولة العلية ايضا وصى له بثلاث جميع ماله في حال حياته وصحته وثبات عقله وجواز تصرفاته ونفاذها طائعا مختارا ليس محجورا عليه ولا سفيها وان وسيلي المذكور قبل من الموصي المذكور هذه الوصية لنفسه فبولوا شرعا وانها آخر وصية اوصى بها الموصي ومات وهو مصر وثابت عليها من غير رجوع عنها وصار ثلث جميع تركته للموصي له المذكور بحكم هذه الوصية وان الموصي له ليس وارثا للموصي المذكور وان له البينة على ذلك والتمس ضبط انها له المذكور وقبول احضاره لبينته المذكورة بالجلس ليحملوا شهادتهم الى شخصين ينوبان عن البينة المذكورة في أداء تلك الشهادة في وجه خصم شرعي لدى قاضي ازميز ونواحيها محل اقامة الخصم ووجود بعض التركة والى كل من يصل اليه ذلك من السادة القضاة ونوابهم لتعذر الجمع بين البينة الاصلية وبين خصمه لبعد المسافة بعدا بينا فوق مسافة القصر

فنظر الاشتباه الامر عايناً في ذلك وعلا بما يقتضيه فحوى بند ٢٢ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية حررنا لحضرة مفتي افندي مديرية الشرقية افادة في ١١ جادى الآخرة سنة ١٣٠٣ وبسطننا الحضرة الكيفية وبيننا وجه الاشتباه وطلبنا منه الافادة لاجراء العمل بفتضى فتواه الشرعية ولعدم ورود افادة حضرة وتضرر صاحب الشأن من ذلك حررنا له افادة ثانية في ٢ رجب سنة ١٣٠٣ بطلب الافادة فوردت الافادتان المذكورتان مكتوباً عليهما منه بما يفيد عدم ظهور مطلبنا وعدم جواز اجراء ما ذكر حيث قال ان الشهادة لا بد لها من تقدم دعوى شرعية على خصم شرعى ولا يقال ان هذا اشهاد على شخص ولا يلزم له تقدم دعوى وكذلك ليست المحاكم مكلفة بضبط كلام كل من يريد ضبطه من غير مسوغ شرعى ك هذه المسادة الى ان قال وخلاصة القول ان الشخص المذكور اذا اراد اثبات وصيته المذكورة فيصير تفهيمه بانه يتوجه الى قاضى جهته وبرفقته البينة التى تشهد له وهناك تصد منه الدعوى التى يريد اقامتها على خصم شرعى وحيث ان حضرة المفتى لم يقل بجواز تحمل الشهادة كما يؤخذ من مكاتبتة المسطورة فان كان كذلك فلما ذكرى الفقهاء عقدوا لذلك باباً مخصوصاً للشهادة على الشهادة وما هو تحمل الشهادة المعنية في بند ٤١ من تعريفات اللائحة المذكورة واذا كان الجمع متعذراً بين البينة الاصلية وبين الخصم كفى في هذه الحادثة فبأى وجه يتمكن الموصى له من اثبات هذه الوصية وما دام ان ما ورد من حضرة المفتى الموصى اليه لم يكن مزياً للاشتباه الحاصل لنا المبين باحدى الافادتين فلماذا اقتضى عرضه لسيادتك وطيبه الافادتان المحكي عنهما بما علمنا من كتابته المفتى ترجوا الافادة لاتباع الاجراء بمقتضاها (اجاب) علم ما بافادة حضرة كم المؤرخة ٨ رجب سنة ١٣٠٣ التى صار الاطلاع عليها في عشرى الشهر المذكور مع المسكاتبتين المحررتين من حضرة كم لحضرة مفتي افندي مديرية الشرقية احداهما في ١١ جادى الآخرة سنة ١٣٠٣ متضمنة صورة الانهاء الصادر من الشيخ الذى يدعى وسيلي باسطولى اليونانى من رعايا الدولة العلية المعروف بالتعريف المذكور فيها بان رجلاً بالغاً قلايدى اسطاورو بابوقى اليونانى من رعايا الدولة العلية المعروف بالتعريف المذكور فيها أيضاً وصى له بثلاث جميع ماله في حال حياته ونفاذ تصرفاته طائفاً وان وسيلي المذكور قبل من اسطاورو الموصى المذكور هذه الوصية لنفسه قبولاً شرعياً الى ان قال ومات وهو مصر على وصيته المذكور وصار ثلث جميع تركته لوسيلي الموصى له المذكور وبحكم هذه الوصية وان وسيلي المذكور ليس واثاراً للموصى وان له البينة على ذلك والتمس ضبط انهاؤه واحضار بينته المذكور بالجلس الشرعى ليحملوا شهادتهم الى شخصين ينيوان عن البينة المذكور في أداء تلك الشهادة في وجهه خصم شرعى لدى قاضى ازمير ونواحيها محل اقامة الخصم ووجود بعض التركة والى كل من يصل اليه ذلك من السادة

١٣٠٣

٢٠

القضاة ونوابهم لتعذر الجمع بين البيئتين الاصلية المذكورة وبين خصمه لبعده المسافة
فوق مسافة القصر وذ كرت فيها انه اذا كان الحال ما ذكر فهل يشترط اسلام بينة
الاصل الشاهدة على هذه الوصية او لا واذا قلتم بجواب قبولها على هذا الوجه من
الذمي فهل يشترط اسلام شاهدي الفرع اللذين ينوبان عن شهود الاصل في
اداء هذه الشهادة بوجهها الشرعي واذا كان كذلك فهل يلزم شهود الاصل معرفة
ورثة الموصي المنحصرا رثته فيهم أولا يلزم وهل ليس عليهما تركية هؤلاء الشهود
ولا بعضهما وان التزكية تكون من خصائص من سمع دعوى الوصية المذكورة
والشهادة ويحكم بها والثانية بتاريخ ٢ رجب سنة ١٣٠٣ استجبالا لطلب الافادة من
حاضرة المفتي الموما اليه فاجاب حضرته بمضمون ما نقل عنه في الافادة المحررة لهذا الطرف
بتاريخ ٨ الجارى (والجواب عن ذلك) ان الشهادة على الشهادة مقبولة وان
كثرت استحسانا في كل حق على الصحيح الا في حدود وقود وجازا لا شهادة مطلقا لكن لا تقبل
الابشرط تعذر حضور الاصل بموت أو مرض أو غيبة مسافة سفر أو كون المرأة أى
الشاهدة مخدرة لا تخالط الرجال عند القاضي وبشرط شهادة عدد نصاب ولو رجلا
واحرأتين عن كل أصل ولو امرأة ولا يشترط تغاير فرعي هذا وذاك وكيفيتها ان يقول
الاصل مخاطبا للفرع اشهد على شهادتي أني أشهد بكذا ويقول الفرع أى عند اداء
الشهادة لدى القاضي الذى يترافع اليه الخصمان بعد الدعوى الصحيحة الشرعية أشهد
ان فلانا أشهدني على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك واذا لم يعرف شاهد
الفرع عدالة شاهد الاصل لا ينبغي ان يشهد على شهادته ويكفي تعديل الفرع لاصله في
ظاهر الرواية لانه من أهل التزكية اذا عرف الفروع بالعدالة والالزم تعديل الكل
أى عند القاضي الذى يترافع لديه الخصمان ولا يشترط اسلام بينة الاصل الشاهدة على
هذه الوصية حيث كانت من ذمي ورثته ذميون ولو كان الموصي له مسلمان ولا يشترط
ايضا اسلام شاهدي الفرع اذا كان شاهدا الاصل ذميون فلو كانا مسلمين يشترط في
قبول شهادة الفروع اسلامهم ولو كان المشهود عليه وهو الميت والورثة والمشهود له
ذميون لانهم ما شاهدان على أصليهما وهما مسلمان ولا تقبل شهادة الذمي على المسلم
كما لا تقبل شهادة الذميين على القضاء لذي على ذمي اذا كان القاضي مسلما لان
شهادتهما على القاضي واذا كان الذى يصير اجراؤه من قبيل تحمل شهادة الفروع
لشهادة الاصول على الوجه السابق لا من قبيل كتاب القاضي للقاضي لا يلزم شهود
الاصل معرفة ورثة الموصي المنحصرا رثته فيهم بل تعرف بالموصي باسمه ونسبه تعرفا
شرعيا وعند الخصومة لدى القاضي الذى يترافع لديه الخصمان ان لم تكن وراثته ورثة
الموصي ثابتة بالبينه الشرعية يلزم المدعى اقامة بينة على موت المورث وورثته
وانحصار رثته فيهم بالوجه الشرعي وبناء على ما ذكر لا يتوقف تحصيل الاصول لشهادتهم

للقروع على كتابة من القاضي نعم لو حضر والدي قاض واشهدوا على شهادتهم على الوجه المتقدم وكتب بصورة اشهادهم ورقة لضبط الواقعة وتذكر القروع كيفية الشهادة على الشهادة بالوجه الشرعي لا بأس به لكن ليس هذا من قبيل كتاب القاضي الى القاضي المقرر في كتب الفقه وأما ان كان القصد ان هذه المادة يكون الاجراء فيها من قبيل ما يحرق فيه كتاب القاضي الى القاضي فلا بد ان المدعي يحضر لدى القاضي الذي يريد الكتابة الى قاض آخر ويدعي بدعوى صحيحة مستوفاة شرائطها الشرعية ويذكر كيفية الوصية وقبولها وموت الموصي مصرا عليها عن ورثة وهم فلان وفلان ويبين جهة الارث وعدم المانع والحصار الارث فيهم وان المتوفى المذکور حال حياته ونفاذ تصرفاته أو وصى له بثلث ماله الى آخره ويبين التركة أو شيئا منها ماليا شرعيا وأنها تحت يد الورثة المذکورين وأنه يطالبهم بثلث ما يعينه من التركة بحكم الوصية وقيم البينة على ذلك كله فاذا استوفت الدعوى والشهادة الشرائط المعبرة التي منها التزكية سرائرنا علنا ما عدا حضور الخصم المدعي عليه يكتب هذا القاضي المدعي لديه كتابه الى قاض آخر الى آخر ما أوضح في كتب المذهب ويسلمه الى شاهدين يقرؤه عليهما ويعلمهما بما فيه ويشهدهما انه كتابه الى قاضي كذا مثلا في وجهان به مع هذا المدعي الى القاضي المكتوب اليه الغائب مسافة السفر ليحضر الخصم ويتم ما يلزم للقضاء عليه بعد شهادة شهود الكتاب بمضمونه بحضور الخصم المدعي عليه فيقضى عليه بما تضمنه هذا الكتاب للمدعي ويشترط في هذه الحالة اسلام شهود الكتاب وتعديلهم اذا كان القاضي الكاتب مسلما سواء كان شهودا الاصل الذين شهدوا لدى القاضي الكاتب مسلمين او ذميين لانها شهادة على فعل القاضي المسلم والله تعالى اعلم

(كتاب الوكالة)

(سئل) في امرأة من المخدرات ولا تحسن الدعوى طلبت من زوجها على يد وكيلها مسكنة شرعيا وان تاكل معه بالنفقة وان يعاشرها بالمعروف فامتنع من قبول وكالة الوكيل ويطلب احضارها بمجلس القاضي فهل يكون للقاضي فرض النفقة في وجهه وكيلاها ولا تكاف الحضور الى مجلس القاضي حيث كانت من المخدرات ولا تحسن الدعوى (اجاب) اذا كانت المرأة مخدرة وهي التي لا تخاط الرجال وان خرجت لحاجة لا يتوقف لزوم وكيلها بالخصوص على رضا خصمها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر له شريك آخر ببلاحة بعيدة فارسل له جانبان بالبضاعة مع شخص متوجه الى جهته واعطاه جانب دراهم معلوما قدره من اصل مصاريفه على البضاعة وأمره بانه يصرف كل ما يلزم اليها من المصروف ويحضره بقائمة ويحاسبه بها فتوجه بالبضاعة وصار يصرف عليها ويقيد في القائمة كل ما صرفه بوقته أولا فاولا حتى وصلت الى الشريك الآخر فطالب الشخص من الشريك المرسل له ما زاد له من المصاريف التي في القائمة فابي ان

يعطيه شيئا وقال له انها لم تسالوا الثمن الذي عرّف به شريك في جوابه وقال ان لم أخبر شريكي
بارسال هذا المصنف الى ولا امرت بارسالها مع المطالب بما يريد له فاراد المطالب بعد ذلك
ان يبيع جانبها من البضاعة على يد المرسل له لاجل استخلاص حقه فاني ايضا بل حفظ
ما أرسل له ولم يرض ان يدفع له ما صرفه ولا اعطاه جوابا بوصوله او لا بمحاسبته بما صرفه
فخضر الى الشريك الذي سلمه البضاعة وطلب منه ما زاد له فلم يعطه له ايضا فهل يكون له
الرجوع حيث هو الاذن بالصرف من عنده ليرجع به عليه وهو ضي على ذلك مدة سنة
وكسور (اجاب) اذا ثبت الاذن بالصرف ليرجع بما صرفه وانه صرف مقدار معلوم من
ماله يكون له الرجوع به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر آخري كتابة على معصرة
ووكله في بيع ما يخرج منها من الزيت باجرة معلومة كل شهر واذن له في البيع لاجل فباع
بالحال وبالاجل ثم اراد الاجير الخروج من المعصرة فسلم لربها دفاتره ونسكات بالمبيع مؤجلا
فاستخلص بعض ثمنه وبقى البعض الآخر ثم بعد اربع سنين اراد المالك ان يلزم البائع بما
بقى من ثمن المبيع مؤجلا فهل لا يجاب لذلك حيث كان بالاذن (اجاب) لا يجبر الوكيل
بالبيع على دفع ثمن ما باعه للموكل من مال نفسه وفي الهند يقيم من الباب الثالث في الوكالة
بالبيع الوكيل بالبيع لا يطالب بآداء الثمن من مال نفسه كذا في فتاوى قاضي خان ولا يجبر
على التقاضي والاستيفاء فان تقاضى وقبض فيها والا يقال له احل الموكل على المشتري
او وكله بالتقاضي فان قال الوكيل بالبيع انا لتقاضي وقال الموكل انا لتقاضي فالتقاضي
الى الوكيل ولا يجبر ان يحيل الموكل على المشتري هذا اذا كان وكلا بغير اجر فاما اذا كان
وكلا باجر نحو السمسار والدلال والبيع فيجبر على استيفاء الثمن كذا في المحيط ولا يملك
الموكل وان كتب الصلح باسم الموكل كذا في الذخيرة انتهى ومنه يعلم جواب حكم
تفاصيل المسئلة والله تعالى اعلم (سئل) في بكر من المخدرات خطبها رجل من اكبر
اخوتها اشقاتها فعدله عليها بعد ان اقامتته وكيلا عنها بشاهدي عدل ثم لما دخل بها
صار يضارها ويقتري الانفاق عليها فتضررت من ذلك وغضبت في بيت اخ لها قريب
من بيت زوجها مدة شهور فقامت اخاها وكيلا عنها في طلبه لدى الحاكم اشترعى ليقرر
لها عليه النفقة والكسوة فهل اذا طلب الزوج حضور الزوجة لتطلب ذلك بنفسها
وكانت من المخدرات اللاتي لم يخرجن لا يجاب لذلك ويكون لها ان توكل من تشاء ولو
غير اخوتها (اجاب) للمخدرة وهي التي لا تخاط الرجال وان خرجت لحاجة وجام ان
توكل في حق زوجها بدون رضا الخصم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقام غيره في
شؤون زراعتة ووكله بالتصرف فيها فيما يلزم لها من الخدمة وغيرها وخدمة المواشي
ومراعاة شؤونها وانه لا يتصرف فيها ولا يستعملها الا في شؤون زراعة الموكل فبعد ذلك
أخذ الوكيل جلا من المواشي الموكل على شؤونها واستعمله في مصالح نفسه ووجهه وأرسله
الى جهة لا تعلق للموكل فيها والحال انه غير مأذون له في ذلك فهل الجمل في اثناء الطريق

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٤

٢٨

مطلب لا يجبر الوكيل
بالبيع على دفع ثمن ما باعه
للموكل من مال نفسه
مطلب ولا ية قبض الثمن
في البيع للوكيل به
دور الموكل
مطلب لا يجبر الوكيل
بالبيع على تقاضي الثمن
وله احوالة الموكل به الا
ان يكون باجر

محرم

١١٦٥

١

فهل يكون مضمونا عليه بالقيمة (أجاب) حيث تعدى الوكيل المذكور واستعمل الجمل في مصالح نفسه بدون إذن وهلك بسبب ذلك يكون مضمونا عليه بقيمة والله تعالى أعلم (سئل) في الوكيل إذا توكل عن شخص في خصومة مع شخص آخر في شأن عقار تنازعا فيه فأحدهما يدعي أنه له وواضع اليد يذكر دعواه وفي حال المنازعة حصل من الوكيل نوع من الأقرار بحيث لو صدر هذا الأقرار من موكله يؤاخذ به فهل يصح إقرار الوكيل على موكله ويؤاخذ موكله بما أقربه وكيه في الدعوى والخصومة إذا كان إقراره عند القاضي أو يصح إقراره في حق موكله مطلقا ولو لم يكن عند القاضي (أجاب) يصح إقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي فيما عدا الحدود والقصاص استحسانا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها أرض زراعية ومواشي وما يتعلق بذلك من آلات الزراعة فوكلت زوجها في زراعة تلك الأرض واستلم ما ذكره تصرف في الزراعة مدة واشترى مواشي لاحتياج الزراعة بمقتضى الوكالة في ذلك فهل يسوغ لها عزله عن الوكالة وإذا عزلته عنها يكون عليه تسليم جميع المواشي وجميع ما استغله من ريع الأرض بعد ما استتم له على الأيراد والمصرف مدة ووضع يده على الأرض بطريق التوكيل والنظارة عليها من طرفها أم لا (أجاب) الوكيل من العقود الغير اللازمة فالموكل العزل متى شاء بشرط علم الوكيل وعلى الوكيل تسليم ما استغله من ريع الأرض لموكلته كما يلزمه تسليم المواشي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل على تركه من قبل امرأة أخرج له القاضي اعلا مشريا بذلك فخلص الوكيل بعضا من الدراهم وسلمه إلى موكلته ثم بعد ذلك أراد الوكيل المذكور عمل حساب مع موكلته فاقترت بوصول شيء وأنكرت بعض شيء فالحكم (أجاب) القول للوكيل يمينه في دفع ما قبضه لموكلته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مال شركة بيد رجل آخر ويده سندات على شريكه فوكل صاحب المال رجلا في خلاص ماله من شريكه وأعطى السندات للوكيل ليدفعها لشريكه حين دفع المبلغ وأخذ صاحب المال من الوكيل سندا فإذا لم يحصل الوكيل المبلغ ترجع السندات وبعدها كله فوض رب المال الوكيل في القبض والخصومة للوكيل وكتب بينهما حجة شرعية بذلك فلما حضر الوكيل للشريك ترافعا لدى الحاكم الشرعي والسياسي ولم يثبت عند الشريك إلا بعض المبلغ وصرف الوكيل مبلغا اعتيد صرفه في باب القضاء على هذا البعض الثابت فلما أن حضر الوكيل لرب المال طالبه بباقي المبلغ والسندات فادعى الوكيل ضياعها وامتنع صاحب المال من الامتثال لحسبان المبلغ الذي صرفه الوكيل فهل يلزم رب المال المصروف الذي صرفه الوكيل حيث فوض له في مثله وكان الصرف من مال الموكل ولا يلزم الوكيل احضار السندات (أجاب) القول للوكيل يمينه في قدر ما قبضه ولا يضمن ما انفقه في استخلاص المال على الوجه المستطوع ولا يضمن ما ضاع من يده من تلك السندات إذا

٢٨
١٢٦٥
مطلب يصح إقرار الوكيل بالخصومة عند القاضي

صفر

١
١٢٦٥
مطلب للموكل عزل الوكيل متى شاء بشرط علم الوكيل

١٢
١٢٦٥
مطلب القول للوكيل يمينه في دفع ما قبضه للموكل

ربيع الاول

كان ضياعها بدون تعد منه أو تقرط لانها امانة في يده والقول قول الامين في ذلك
 بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا معلوما من الدراهم وأمره ان
 يشتري له به اخشابا ويستلمها منه الآخر بوزن معلوم فاشترى وسلم المأمور ما أمر بشرائه
 من الاخشاب بمقتضى الوزن المعلوم بينهما بقدر الدراهم التي استلمها منه فهل اذا ادعى
 الآخر بانه بقي له دراهم تحت يد المأمور المذكور ويريد أخذها واخذ خشب بلدا
 بمقتضى طلبه بالوزن المعلوم بينهما وانكر المأمور دعواه وادعى انه لم يكن له عنده شيء مما
 ادعاه يكون القول قوله بيمينه ويصدق في دعواه انه اوصله الاخشاب المذكور بقدر
 ما قبضه منه (أجاب) القول للمأمور المذكور في ذلك بيمينه اذا لم يثبت اعتراقه ببقاء شيء
 من المال المدفوع له بذمته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مسلمة اسرتها النصراني قامت
 رجلا مسلما بان يقتديها بقدر معلوم من الدراهم منهم يدفعها عنهما من ماله وهي تدفعه
 له بعد وصولها لبلدها فافتداهما بما أمرته به ودفعه عنها وافتكها وذهبت الى بلدها فهل
 اذا ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية يكون له مطالبتها بما دفعه باذنها في فكها من الاسر
 جبراعليها (أجاب) اذا قال الاسير لاخر خلصني فخلصه رجوع بالشرط الرجوع على
 الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة رجال حضروا من بلدة بعيدة لبلدة أخرى
 فوجدوا فيها زرافتين عند رجل فارادوا شراءهما معه فتعرض لهم رجل رابع وقال
 انا اشتريهما لكم ويكون لكل منا الربع خوفا من ان يحصل من كل منهم مزيدة في الثمن
 فقبلوا جميعا جسيما فعين الجماعة المذكورون للرجل المذكور قدر ما يشتريهما به وقالوا
 له اشترهما بسبعين او بخمسة وسبعين او بثمانين او بتسعين او بمائة ريال ولا ترد على ذلك
 بماسميناه لك واشترهما لنا بقدر ما عيناه لك فذهب الرجل واشترهما من المالك
 بخمسة وثمانين ريالا لنفسه خاصة فهل يقع الشراء للجميع ولا يختص بهما المشتري
 (أجاب) الوكيل بشرأى بعينه لا يملك شراءه لنفسه عند غيبة الموكل وحيث وكله
 بشراء الزرافتين المعينتين وعينوا له جنس الثمن وقدره واشترهما حال غيبة الموكلين
 لنفسه بجمع عينوا له من الثمن لا يكون الشراء له خاصة ويكون الشراء للجميع حسب
 الامر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها في تخلص أملاك لها تحت يد الغير
 فما كان من المذكور بعد ان اقام البينة الشرعية على ان الاملاك لموكلته الا انه أبرأ
 الواضع يده على الاملاك المذكورة فامتنعت موكلته من الابراء حيث انها لم توكله الا على
 تخلص أملاكها فهل للوكلته ذلك أم يحكم بأبراء الوكيل (أجاب) للمرأة المذكورة
 المطالبة بأملاكها ولا يكون ابراء وكيلها المذكور مانعا لها عن دعواها بذلك على ان
 الابراء عن الاعيان لا يصح وان صح عن دعواها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 استقرض من آخر قدرا من الدراهم ثم بعد مدة أرسل له رب المال بان يرسل له جانبها من
 البضاعة بمعا عليه من الدين ولم يعين له رب المال كون البضاعة من عنده أو يشتريها

٢١
 مطلب قال الاسير لاخر
 خلصني فخلصه رجوع
 بالشرط على الصحيح
 ربيع الثاني
 ٨
 ١٢٦٥

٢٨
 مطلب الوكيل بشراء
 شيء بعينه لا يملك شراءه
 لنفسه عند غيبة الموكل
 ١٢٦٥

جمادى الاولى
 ٢٨
 ١٢٦٥

من غيره بل أطلق له في الارسال فأرسل له المدين جانباً من البضاعة وتلف في الطريق بالغرق فهل تكون البضاعة تالفة على المدين وفي ضمانه حيث كانت من مال المدين وهلكت قبل قبض رب المال وقبل قبض وكيل من طرفه وإذا ادعى المدين أن رب المال وكل أخا للمدين بقبض البضاعة منه وانها هلكت في ضمان رب المال حيث هلكت بعد قبض الوكيل فأنكر رب المال الوكالة من طرفه بقبض البضاعة يكون على المدين اثبات دعواه بأن رب المال وكل أخاه بالاستلام والقبض منه وإذا ادعى المدين أنه اشترى البضاعة من غيره يريد بذلك الفرار من ضمانها حيث كان مأموراً بالشراء والارسال وهلكت بالاعتدو ذكر رب المال أن البضاعة من عند المدين ومن ماله وهلكت هالك المبيع قبل قبضه يكون لرب المال تخليف المدين على أن البضاعة أو بعضها لم تكن من مال المدين حيث لا بدنة لرب المال على ما يوجب ضمان المدين بكون البضاعة من ماله (أجاب) إذا أمر رجل مديونه بأن يشتري له بدينه الذي له عليه شيئاً وعينه بأن فال هذا العبد مثلاً أو عين البائع بأن فال اشترى من فلان كذا صح وإن لم يعين لا يصح وينفذ المبيع على المأمور فهالك المبيع حينئذ على المأمور كما أفاده في الدرر من باب الوكالة في البيع والشراء فإذا أرسل المدين البضاعة من ماله إلى الآخر وهلكت قبل تسليمها لرب الدين أو لو كيله يكون هالكاً كما على المدين البائع والقول للقرض في عدم توكيل أخى المدين مع اليمين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أخ شقيق معتوه وعن أخت شقيقة بالعة من زوجة برجل أقامه الميت قبل موته وصياً على أخيه المعتوه وأقامت الزوجة لها وكيلاً من طرفها وقت بيع تركته الميت فبعد أن بيعت مخلفاته دون العقارات الزوجة من وكيلها عين الغدر والخيانة فعزلته ورفعته عن التوكيل وأقامت وكيلاً آخر غيره ونائب القاضي اعلم المفتي أن الزوجة قد عزلت وكيلها ووكلت آخر غيره فقال أنه لا ينزل ورده المفتي وجعله وكيلاً كما كان وأقيمت عليه دعوى الدار المملوكة للميت التي اشتراها باسمه بمقتضى حجتين من القاضي المذكور ثم هدمها وأنشأها وصيرها ثلاث عتبات من ماله الخاص به وأخرج حجة إنشاء أيضاً باسمه دون غيره وادعى الوصي بين يدي الحماكم الشرعي بأن الدار المذكورة لم تكن للميت المذكور بل هي ملك لأخى الميت وأخته المذكورين اشتراها الميت لهما من مالهما الخاص بهما وأنشأهما من مالهما الخاص بهما وأنه باق لهما في ذمته مبلغ معلوم يريد أن يشترى لهما به طاحونه وعند عينة تشهد على إقرار الميت بذلك وأحضرت البينة وقال كل واحد منهما في أداء شهادته أشهد بالله أنني سمعت من الميت المذكور يقول حين سألته فلان ونحن جلوس في بيت فلان أن جاءك أحد من الذوات وكسبك في الدار كام كيد من الدراهم على ما اشترى بها به وصرفته عليها أتبيعها له لا أن الدار لم تكن لي وإسما ملك لأخيه وأخته المذكورين اشتريتهما من مالهما الخاص بهما ثم أقيمت

الدعوى بمجلس العلماء بحضرة القاضى وسمع المفتى المذ كورما سطر فى الضبط فقال ان
 هذه البينة قد خفي حالها واورثت شبهة ولا يمكن صالحوا الزوجة بخمسة آلاف قرش
 من مال الاخوين الخاص بهما خارجة عما يخصهما من التركة وخارجة عما يثبت لهما من
 الدين فاجبرها الوكيل المذ كور بذلك فلم ترض الزوجة بالصالح المذ كور وقالت له انى
 قد عزلتك من قبل اقامة الدعوى فى الدار المذ كورة وافادت ان اقرار الزوج المذ كور
 كان فى مرض موته وهو غير نافذ فهل لا يكون هذا الصلح نافذا عليها حيث ثبت بشهادة
 البينة الشرعية انها عزلته قبل اقامة الدعوى فى الدار المذ كورة عند القاضى ولها
 اخذ ما يخصها من ممتلكات زوجها الميت من الدار وغيرها بالفريضة الشرعية او كيف
 الحال (اجاب) الوكالة من العقود الغير اللازمة فالملوك العزل متى شاء ما لم يتعلق به حق
 الغير كوكيل خصوصية بطلب الخصم قال فى البحر ثم يطرأ على الوكالة لزوم فى مسائل
 منها الوكالة ببيع الرهن سواء كانت مشروطة فى العقد او بعده على الاصح فتلزم كالرهن
 ومنها الوكالة بالخصومة بالتماس الطالب عند غيبة المطلوب لانه اذا خلى سبيله اعتمادا
 على انه يتمكن من اثبات حقه متى شاء فلو جاز عزله لتضرر به الطالب عند اختفاء المطلوب
 بخلاف ما اذا كان المطلوب حاضرا او كانت الوكالة من غير التماس الطالب او من جهته
 لتمكنه من الخصومة مع المطلوب فى الوجه الاول ولعدم تعلق حقه بالوكالة فى الوجه
 الثانى اذ هو لم يطلب وفى الوجه الثالث العزل الى الطالب وهو صاحب الحق فله ان
 يعزله ويباشر الخصومة وله ان يتركها بالسكينة اه كذا نقله فى حواشى الدر المختار
 ومنه يعلم ان للمرأة عزل وكيلا المذ كور فاذا عزلته وعلم بالعزل وباشر عقد الصلح بعد
 العزل ولم تجز ما صدر منه من الصلح لا يكون نافذا عليها ولا صحة لخصومة الوصى المذ كور
 حيث كان مقاما من قبل اخى المعتبر ولم يكن الاخ المذ كور وصيا على المعتبر وصاية
 يصح بها الا بصاء من قبله لغيره على المعتبر لعدم ملك الوصى وهو الاخ لخصومة عن
 المعتبر بدون وصاية شرعية فاذا لم تصح الدعوى من الوصى المذ كور كما لم تصح لخصومة
 من كان وكيله عن الزوجة بعد عزله وعلم به لا تسمع شهادة البينة التى اقيمت على هذا
 الوجه لعدم وجود الدعوى الصحيحة ومن شرط قبول البينة تقديم الدعوى الصحيحة
 والاقرار لا وارث فى مرض الموت موقوف على اجازة وتصديق باقى الورثة سواء كان بعين
 او دين كما فى الاشباه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وكيل لآخر وكالة مطلقة فى البيع
 والشراء فاشترى صنفا بضاعة ونقد الثمن من مال الموكل وخلى بينه وبين البضاعة
 وقبضها فهل تكون البضاعة للموكل واذا امتنع الموكل عن قبضها من الوكيل لمكون
 سعرها رخص الآن عن وقت شرائها لا يجب لذلك (اجاب) اذا كان التوكيل بالشراء
 ثابتا تكون البضاعة المذ كورة للموكل وليس له الامتناع من قبولها بما تعلل به والحال
 هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى صنفا بضاعة لآخر بطريق الوكالة

٧
 مطلب للموكل العزل متى
 شاء ما لم يتعلق به حق
 الغير
 مطلب فى مسائل بطرأ
 فيها على الوكالة للاروم

١٢
مطالب الوكيل بالبيع
يملك الاقالة الا في
مسائل بخلاف وكيل
الشراء

١٢
١٢٦٥

٢٦
١٢٦٥

رمضان

١٠
١٢٦٥

شوال

١٥
١٢٦٥

بالشراء وتقد الخ من مال الموكل فهل اذا اراد التقايل مع البائع فيما اشتراه منه
لموكله لا يملك ذلك لتعلق حق الموكل بالمشتري له واذا صدر التقايل من الوكيل والحال
هذه لا ينفذ على موكله حيث انتهت وكالته بالشراء ويكون التقايل موقوف على الاجارة
(اجاب) الوكيل بالشراء لا يملك الاقالة لما في رد المختار من الاقالة عن جامع الفتاوى
والنزاهة والوكيل بالبيع يملك الاقالة بخلاف الوكيل بالشراء اه واستثنى من
صحة اقالة وكيل البيع مسائل اوضحها في الدرر وحواشيه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة
في معيشة واحدة ولهم سفينة وأحدهم متصرف في أمر معاشهم باذنهم وتوكلهم له
فظهر عليهم ديون وأراد المتصرف أن يدفع الديون لأربابها من أملاهم ومن ريع
السفينة فرضى بعضهم وامتنع البعض الآخر وادعى الممتنع أن فائض السفينة في سنة
كذا سد تلك الديون وادعى المتصرف أنه صرف ذلك الفائض في جهة مصلحتهم فهل
يصدق في ذلك ويجبر الممتنع على دفع ما يخصه من الديون (اجاب) القول للوكيل مع
اليمن فيما دفعه من مال موكله الذي بيده في مصالح موكله في ذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة تزوجة برجل ولها منه ولد قاصر ولها أب فأتت المرأة المذ كوردة عن
زوجها وولدها المذ كوروا أبيها وضبطت تركتها وأخذ كل من أبيها وزوجها نصيبه
واستولى أبوها على نصيب ولدها القاصر وهو معترف بذلك فهل يكون لأبي القاصر أخذ
ما خص ولده المذ كور من أبي أمه ووضعته تحت يده إلى بلوغ القاصر (اجاب) ولاية
التصرف في مال القاصر المذ كور وحفظه لآبيه دون أبي أمه اذا لم يقم بالأب مانع شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى بأنه صرف مبلغا معلوما من ماله في تملقات
امرأة بامرها ويريد الرجوع عليها بما صرفه فانكرت دعواه الصرف وادعت أنها لم تأمره
بذلك ولم يكن عنده بينة على دعواه فهل يكون القول قولها في ذلك واذا كان عليه دين
لها ثابت باليمين الشرعية على يد القاضي وكفلته به زوجته يكون لها مطالبة كل من
الاصيل والوكيل به أولا (اجاب) اذا لم تثبت الاتفاق بالامر لا يكون لمدعيه الرجوع
ولرب الدين مطالبة كل من الاصيل والوكيل بدينه حيث تحققت الكفالة به شرعا
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له وكيل في جهة من الجهات صرف مبلغا من ماله
في اجرة وجارك بضاعة موكله وأمره الموكل بأخذ ما صرفه من رجل وبعد قبضه ذلك
من الرجل المذ كور غرقت به السفينة وضاع ماله من المال وما قبضه من أصل
ما صرفه في الجمارك والاجرة ويريد أن يرجع على موكله بما ضاع منه فهل لا يكون له
ذلك والحال هذه (اجاب) اذا اعترف الوكيل بإيصاله ما صرفه على بضاعة الموكل بآمره
لا يكون له أن يرجع عليه بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في وكيل على مال مشترك
بين ورثة فأخذ الوكيل مالا من المال المشترك واشترى عقارا لنفسه بذلك المال
وكتب حجته لنفسه فهل يكون للشركاء أخذ حقهم فيما دفعه من المال المشترك

١٢

١٢٦٥

المذكور (أجاب) يضمن الوكيل المذكور ما دفعه في ثمن ما اشتراه لنفسه من مال موكله والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى بدعوى وحقوق على ورثة ميت منهم القاصر والبالغ وتريد أن توكل عنها بالخصومة والدعوى رجلًا بينه وبين المدعى عليهم حرازة وخصومة في حقوق انتزعوها من يده بوجه الحق والحال أن المرأة المذكورة ليست من المخدرات بل تخرج لسقى المواشي ونقل المياه من الخارج على رأسها كما هي عادة الفلاحين المخاطين للرجال فهل لا يجبر أحد من المدعى عليهم على الرضا بوكالة الشخص المذكور ولا غيره حيث لم تكن مخدرة خصوصا وقد سبق لها أنها أخذت حقوقها بنفسها وخصصت في ذلك بنفسها لكونها تحسن الدعوى والكلام مع الجانب لاسيما ولم تكن مريضة ولا يدينها وبين المدعى عليه مسافة قصيرة قصر بل كل ببلدة واحدة (أجاب) الذي مشى عليه أرباب المتون للزوم الوكالة بالخصومة اشتراط رضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضًا لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدومه أو غائبًا مدة سفر أو مريضة أو مخدرة لم تخاطب الرجال أو حائضا أو نفسا أو الحماكم بالمسجد إذا لم يرض الطالب بالتأخير أو محبوسا من غيرهما هذه الخصومة أو لا يحسن الدعوى واختار للفتوى تفويضه للبحاكم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت بعدم موت زوجها على وكيل وصى تركته بأعيان معينة أنها لم يملكها وبأن لها بذمة زوجها مبلغا معلوما صادقاها وغيره وأنكر وكيل الوصى دعواها ووكلت عنها رجلا بالخصومة وعممت له التصرف بقوله وفعله فصدق الوكيل على أن الأعيان المدعى بها ملك الميت واشترها من التركة لموكلته وصدق الوكيل على براءة ذمة الميت وأنه لا حق لموكلته ولا دعوى ولا طالب قبل الميت لأبعين ولا يدين كل ذلك بمجلس نائب القاضى بمحضر جمع من المسلمين فهل إذا ادعت الآن بما كانت تدعى به أولا لا تسمع دعواها حيث ثبتت توكيل الوكيل المذكور عنها وثبت تصديق الوكيل المذكور على ما هو مذكور كما هو مسطور (أجاب) يصبح اقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضى حيث اقر الوكيل المذكور على موكلته عند نائب القاضى لا يكون لها المعارضة فيما ثبت اقرار وكيلها به والله تعالى أعلم (سئل) في وصى على قصر من قبل أبيهم ولهم أخوة بلغوا وكلا الوصى وكالة مفوضة في بيع التركة والتصرف فيها وحفظ ثمنها وفي استغلال مستغلات لهم فصار يتصرف في التركة بحكم الوكالة والوصاية ويقبض ما يرد من المستغلات والتركة ويقبض في دفتر عنده ثم بعد ذلك أراد الموكلون محاسبته على ذلك وكذبوه في قدر ما في دفتره وادعوا أنه قبض أكثر مما في الدفتر ولم يكن معهم اثبات فهل يكون القول قول الوكيل المذكور في قدر ما قبضه بيمينه على موجب دفتره (أجاب) القول للوكيل بيمينه في قدر ما قبضه محمدا وكل قبضه حيث لا يثبت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه في دار ببلدة غير القاطن بها فوكل رجلا من أهل البلدة التي بها الدار في بيع

ذى الحجة

١٩

١٢٦٥

مطلب في شرط لزوم
الوكالة بالخصومة بدوى
رضا الخصم

٣٠

١٢٦٥

محرم

٢٦

١٢٦٦

محرم
مطلب يتقيد بفاذ بيع
الوكيل بالبيع المطلق
بالقيمة وبالنقود على
المقضى به

٢٨ ١٢٦٦

صفر

١٤ ١٢٦٦

ربيع الاول

١٢ ١٢٦٦

٢٠ ١٢٦٦

الحصة المذكورة ولم يعين له ثمنًا للبيع فباعها لاجل وانحصر الموكل انه باعها سبأزيد من
قيمتها والموكل يحمله ثمن المالك في البلدة التي بها الدار ثم بعد مضي اقل من سنة توجه
الموكل الى البلدة المذكورة فظهر له ان الوكيل باع الحصة المذكورة بغبن فاحش فهل
يكون اخباره تغرير للموكل المذكور وله ابطال البيع حيث كان بغبن فاحش وتغرير
خصه وما وان باقى الدار يبيع القيراط فيه باضعاف ثمن القيراط في الحصة المذكورة
(اجاب) يصح بيع الوكيل بالبيع المطلق بما قل او كثر وبالعرض وخصاه بالقيمة
وبالنقود وبه يقضى فعلى ما به القسوى لا ينفذ بيع الوكيل بالغبن الفاحش والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تصرف في امتعة لزوجه وباعها بغير علمها واذاها وهي مريضة وادعى
انها امرته ووكاته في بيعها فهل على فرض اثبات دعواه لا ينفذ بيع امتعتها حيث كان
البيع بغبن فاحش ويتقيد البيع منه بمثل القيمة اذا اثبت انها وكتبه ببيعها بالارائد
على ذلك (اجاب) يصح بيع الوكيل بالبيع المطلق بما قل او كثر وخصاه بالقيمة
وبالنقود وبه يقضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نصف مكان ووكل
رجلا في نقضه وبيعه وجعل له نصف الربح بعد تحصيل الثمن وصار الوكيل يعمل
في النقض بالبيع الى ان وفي الثمن وظهر الربح ودفعه للموكل فخجسه الموكل وادعى
عدم استيفاء الثمن من الوكيل فهل يصدق الوكيل بالبيع في دفع ثمن ما باعه للموكل
بيمينه (اجاب) نعم يصدق الوكيل بالبيع في دفع ثمن ما باعه لموكله بيمينه والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة تحسن الدعوى وليست من المخدرات واعتادت الخروج والبروز في
دعاويها عند المحاكم وغيرها بنفسها امرار او اذت ان تقيم رجلا وكيلا عنها في اقامة
دعوى لها على اخصامها بدون رضاهم فهل يكون للقاضي طلبها واحضارها وسماع
الدعوى منها حيث لا عذر وامكن ذلك بلا مشقة (اجاب) لا تلزم الوكيل بالخصوصية
بدون رضا الخدم الا ان تكون المرأة الموكلة مخدرة لا تخاطب الرجال ولا تحسن الدعوى
على قول أبي حنيفة الذي جرى عليه ارباب المتون والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين
بينهما دعوى شرعية اقام احدهم او كية لا اجنبيا عنه واقام الاخر ولده وكيلا عنه في
اقامة الدعوى على يد القاضي فتدعى الوكيل لان واقمت الدعوى فان خرج الوكيل
الاجنبى سندات كانت بيد موكله تشهد له وقبلها ولد الموكل وصدق عليها وتحجرت
حجة شرعية بذلك القبول والتصدق وتفرقا على ذلك ثم بعد مدة مديدة مات والد الوكيل
الذي قبل السندات وصدق عليها وانتقل الارث له فهل اذا اراد ابطال الحجة التي حورت
على يده بتصديقه حين كان وكيلا عنه والده لا يجب لذلك (اجاب) اقرار الوكيل
وتصديقه على موكله في مجلس القاضي صحيح وليس للموكل ولا لوارثه بعد وفاته نقضه
بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد معه في معيشة واحدة
فوكل احدهم في التصرف على العائلة وكالة مفوضة قداين الوكيل دين باذن والده

جادی الاولى سنة

١٢٦٦

١٤

لمصلحة العائلة فهل يصدق الوكيل بيمينه فيما أنفق في شؤون أبيه وفي ما تدأينه
 (اجاب) لرب الدين مطالبة من استدان منه لعدم صحة التوكيل بالاستقراض وإذا
 أثبت المأمور بالاستدانة وانفاق ما استدانه على أبيه ما ذكر بالوجه الشرعي يكون
 له الرجوع بما أنفق حسب الامر والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
 مقدار من الدراهم وأمره بشراء عبد لزوجة الآخر ببعضه وينفق عليها الفاضل من
 ذلك فاشترى العبد وسلمها وأنفق عليها الباقي حكم أمره به بذلك فهل إذا مات الآخر بعد
 ذلك عن ورثة وأنكروا اذن الآخر وأمره بالشراء والانفاق وأقام المأمور بينة على ذلك
 تمنع ورثة الآخر من المطالبة والحال هذه (اجاب) لا مطالبة للوارث على المأمور حيث
 ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت مكانا من رجل
 وكيل عن المالكين للمكان المذکور ثابت الوكالة عنهم في شأن ذلك شرعا وقبض
 ثلث ثمن المكان المذکور من المشتري المذکور وأجلها بالثلثين باقى الثمن لا أجل
 معلوم ووضع يدها على المكان المتباع فهل إذا تعطل المالكون المذکور بعدم قبض
 باقى الثمن أو تعطلوا بوجه آخر وأرادوا فسخ البيع المذکور الصادر من وكيلهم المذکور
 يسوغ لهم ذلك (اجاب) اذا صدر البيع من الوكيل المذکور صحيحا لازما لا يكون
 للأوكل فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة خربة
 غير دائرة دفع له رجل أجني قدرا معلوما من الدراهم ليعمرها به ويستأجرها منه بعد
 العمارة في أنشائها أخذ الحاكم السباسي من يديها بآجرها بعد العمارة وأرسله مع
 المتسحبين لبلده والى الآخر لم تتم عمارتها ولم يضع الرجل المذکور يده عليها فهل اذا
 كان له أخ ووكله قبل سفره في خلاص الدراهم التي دفعها الرب الطاحونة يحجب لذلك
 ويكون له أخذها منه حيث كان توكيله ثابتا بالبيعة الشرعية لا سيما وأنه دفع له القدر
 المذکور على سبيل القرض ليستقطع منه الاجرة بعد وضع يده عليها وإدارتها (اجاب)
 لو كمل المقرض مطالبة المقرض ببدل القرض حيث كان باقيا بذمته وثبت
 التوكيل بقضه بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين دفع لهما مشايخ
 بلدهما مبلغا من الدراهم ليسلماه الى رجل وأمرهما الحاكم بالوجه والتسليم الى ذلك
 الرجل وأخذ عليهما سند بالمبلغ ففعلا كما أمرهما واحضرا سند من الرجل بوصول جميع
 المبلغ اليه منهما وسلماه للحاكم وسلمه الحاكم لرجل من مشايخ البلد فبعد مدة طلب الحاكم
 احد الرجلين ببعض المبلغ فقال اناسلته جميعه كما أمرني واحضرت لك سند من الرجل
 فيه تسليم الجميع له فاحضر الحاكم شيخ البلد الذي كان سلم له السند وساله عنه فاعترف
 بأنه استلمه وأنه ضاع منه فهل والحال هذه لا مطالبة على الرسول بشئ من المبلغ حيث كان
 رسولا بالتسليم واحضرا سنداً وسلمه للآخر (اجاب) نعم لا مطالبة على المأمور المذکور
 بما ادعى دفعه والقول له بيمينه في الدفع بالنظر لبراءة ذمته والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٦٦

٢٧

جادی الثانية

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

٢٥

رجل من زوج بامرأة معها ولد من غيرته متكفلة به فامرها ان ترد له لانيه فامتنعت واذنت
للزوج المذكور في صرف قدر معين على الولد المذكور ليرجع به عليها فهل اذا صرف
الزوج القدر المأذون فيه بشرط الرجوع عليها وثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون له
الرجوع عليها ولا يعد متبرعا (اجاب) نعم اذا ثبت الاذن بالاتفاق ليرجع يكون
للامرور الرجوع بما ثبت انه انفقته على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
حصته في مكان وباقيه لغيره ساكن فيه رجل بالاجرة فترتب عند المستاجر مبلغ طلبه
منه صاحب المحصة فيه والوكيل عن باقي الشركاء في القبض فامتنع من دفعه وانكر
وكالته عن باقي الشركاء فهل اذا كان أحد الشركاء ثابتة وكالته وصدق له المستاجر
بالو كالة ودفع له الاجرة سبب عديده ومرارا يؤمر المستاجر بدفع ما ترتب عنده من الاجرة
ولا عبرة بانكاره المذكور والحال هذه (اجاب) اذا كان توكيل الرجل المذكور
بقبض الاجرة من المستاجر ثابتا بالوجه الشرعي لا يكون للمستاجر الامتناع عن الدفع له
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع خربتين مشتركتين بين ورثة رجل توفي لامرأة
بقدر معلوم من الثمن قبض بعضه وقسط بعضه الى ستين يوما في عقد البيع وكتب بذلك
وثيقة مشموله بختمه ولم يخرج بذلك حجة شرعية من القاضي والحال انه ليس بوكيل
عن احد من الورثة ببيع العقارات ونحوها وليس بيده وثيقة منهم بذلك وبعد ذلك باع
وكيل جميع الورثة بالبيع والتصرف الخربتين لاخر على يد مأذون القاضي فهل
يكون البيع الثاني صحيحا ولا يصح البيع الاول والحال هذه وليس للشترية المذكور
معارضة المشتري من الوكيل بالبيع والتصرف وتمنع شرعا من ذلك (اجاب) شراء
المرأة على الوجه المسطور غير نافذ والبيع الثاني الصادر من الوكيل به صحيح فليس لها
معارضة المشتري الثاني في الخربتين المذكورتين وترجع بما دفعته من الثمن على بائعها
وقد صرح ائمتنا بان الوكيل بالبيع انما يملك البيع نسيئة اذا كانت الو كالة للتجارة اما
اذا كانت للحاجة فلا يملك البيع نسيئة وبه يقتضي فعلى فرض ان البائع لها وكيل بالبيع
ثابت الو كالة شرعا لا يسوغ له البيع باجل سواء كان التاجيل لسكل الثمن او بعضه
حيث لم يكن يبيعه لذلك لاجل التجارة على ما هو المفتى به في مذهب امامنا النعمان والله
تعالى اعلم (سئل) في جماعة وكلاء جلا في خلاص دين لهم على آخرين ثم بعد
توكيلهم له تبين لهم انه لم يكن أميناف عزلوه قبل تصرفه في الموكل فيه واعلموه بذلك
ووكلاء جلا آخر وسافروا الى جهة فخلص الوكيل الثاني الدين فتنازع الوكيل الاول
المعزول ويريد اخذ ما خلاصه من الدين فهل اذا ثبت العزل للوكيل الاول قبل تصرفه في
الموكل فيه ليس له معارضة الوكيل الثاني فيما خلاصه للموكلين (اجاب) اذا ثبت
عزل الموكلين للوكيل المذكور لا ينفذ تصرفه فيما وكل فيه ويمنع من معارضة الوكيل
الثاني والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ارسل الى آخر جلا لبيعه وعرفه على لسان

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١٠

شعبان

١٢٦٦

٧

مطالب انما يملك وكيل
البيع بالبيعة
اذا كانت الو كالة
للتجارة

١٢٦٦

٢٨

سنة رمضان
١٢٦٦ ٢١

الرسول أن لا يدفع الثمن لاحد حتى يحضر هو وياخذ ثمن جله فباعه الوكيل وجعل ثمنه في حزم مثله فضاغ فهل لا يلزمه حيث كان من غير تقصير منه (اجاب) لا يضمن الوكيل بالبيع ما ضاع في يده من ثمن الجمل المذكور حيث لم يثبت عليه التعدي والتفريط في حفظه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل احد اولاده وكالة مطابقة بصيغة شرعية على ان يتصرف في جميع ماله بسائر انواع التصرفات الشرعية وجعل له في نظير ذلك شيئاً معلوماً فهل اذا رجع الموكل المذكور في توكيله وتوقع في شيء مما فعله الوكيل المذكور منع من ذلك وينفذ ما فعله الوكيل لاسيما اذا كان فيه مصلحة (اجاب)

شوال
١١ ١٢٦٦

ذى القعدة

ينفذ تصرف الوكيل فيما وكل فيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقام ولده وكيلاً عنه في بعض مصالحه وقضاء اشغاله فهل اذا اراد عزله يكون له ذلك شرعاً جبراً عليه وهل اذا ادعى الابن المذكور صرف شيء في الدار ولم يصدقه الاب يلزمه اليمين على ما صرفه (اجاب) يقبل قول الوكيل فيما أنفق من مال موكله بيمينه حيث كان وكيلاً في الاتفاق وللوكل عزل وكيله متى شاء حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى لآخر مبلغاً من الدراهم ووكله في شراء بضاعة له بثمن محدود فلم يتيسر له هذا الوكيل ان يشتري هذه البضاعة بداعي انه وجدها ترديد عن الثمن المحدود له فلم اعاد بلاشره سلم الدراهم الى ربه فهل اذا مات رب المال وادعت على الوكيل الورثة به

١٠ ١٢٦٦

١٦ ١١٦٦

يصدق بيمينه لانه امن أم لا (اجاب) نعم يصدق الوكيل المذكور بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها حصة في حوانيت مملوكة لها فازعها الشر بك من قبل السكنى في الحوانيت المذكورة فوكلت وكيلاً مفوضاً بالتصرف بالايجار والاستجار بينهما وبين شريكهما بموجب سند شرعي بيده فهل اذا ثبت التوكيل بالمدينة الشرعية يكون صحيحاً نافذاً ولو وكيل التصرف في ذلك بالايجار كيف شاء (اجاب) لو وكيل فعل ما وكل فيه حيث ثبتت الوكالة ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من الديوان السكنى عن

٢٤ ١٢٦٦

ذى الحجة

٤ ١٢٦٦

مطلب الوكيل بشراء
شيء بغيره لا بملك شراؤه
لنفسه بل يقع للوكل

حادثة مضمونها في امرأة وكت زوجها في شراء حصة في عقار معين تملك بغيره شاعراً بثمن معلوم فاشترى لنفسه بذلك الثمن حال غيبتها ولذلك العقار جارماً لاصح اخذ تلك الحصة بالشفعة فما الحكم في ذلك الشراء وفي الشفعة (اجاب) بقوله الافادة عن ذلك أثبتنا الحنفية صرحوا بان الوكيل بشراء شيء بغيره لا يملك شراؤه لنفسه حال غيبة موكله فيقع الشراء للوكل حيث لم يخالف في الثمن فاذا تحقق توكيل الزوجية لزوجها بذلك لا يكون شراؤه لنفسه نافذاً بل يقع للوكالة الشريكة فلا يتم امر الشفعة للجار المذكور لتأخر الجار عن الشريك في الشفعة مع ثبوتها من اشتري أو اشترى له وعلى فرض صحة شراؤه لنفسه وطلبت زوجته الشريكة في العقار الشفعة يقضى لها بها بعد استيفاء شرائط الشرعية وانتهاء المانع هذا ما لزم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل عن امرأة في متعلقاتها ومصالحها مدة سنين فطلبت محاسبته على ما تعاطاه من متعلقاتها

فادعى صرف قدر من ماله ما فيما يتعلق بها من مصالحها المأمور بصرفه فيها من قبلها
 فهل يكون القول قوله فيه بيمينه ويصدق في ذلك (أجاب) يقبل قول الوكيل بيمينه
 في قدر ما صرفه من مال موكلته الذي يسده حيث صرفه فيما أمرت به وكان لا ثقة
 لا يكذب فيه ظاهر الحال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرادت أن تجعل رجلا
 وكيلا عنها في الخاصة مع زوجها والحال أن ذلك الرجل بينه وبين الزوج عداوة دنيوية
 ثابتة ويريد بذلك التعت على الزوج فهل لا يصح توكيله حيث كان قاصدا بذلك
 التعت على الزوج في الخاصة (أجاب) يصح التوكيل بالخصوصة ويلزم الخصم عند أبي
 حنيفة وجوزها صاحبها بالرضا عنه يعني أنه لا يتوقف على رضا الخصم وليس له الرد وبه
 قالت الثلاثة وعليه فتوى أبي الليث وغيره واختاره العتاني وصححه في النهاية والختار
 للفتوى تفويضه للعاكم كما في الدر عن الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أمر
 آخر أن يشتري له قرصا بالفي قرش فأتى المأمور بذلك القرص وادعى أنه زاد من عنده
 ألفا فلم يصدق له الأمر في تلك الزيادة وأطلع عليه أهل الخبرة فوجدوه لا يساوي ما ادعاه
 المأمور فهل القول للأمر في أنه أنما أمره بالفيين فقط دون المأمور في دعواه الإطلاق أو
 الزيادة والفرص المذكور يلزم المأمور خاصة ويرد ما أخذه من الأمر (أجاب) حيث
 عين الموكل للوكيل بالشراء ثمتنا وخالف الوكيل بزيادة في الثمن عما عينه موكله وقع
 الشراء له فقد صرحوا بأن الشراء إذا لم ينفذ على الأمر ينفذ على المأمور والقول للأمر
 في تعيين الثمن وإن برهنا قدم برهان المأمور لأنها أكثر أثباتا كما في الدر من الوكالة
 بالبيع والشراء ولم يصرحوا به من أن الأصل في الوكالة الخصوص وفي المضاربة
 العموم فلو ادعى الموكل التقييد بثمن فالقول له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكلته
 بنته البالغة الرشيدة في عقد نكاحها على ابن أخيه الذي في عائلته وفي قبض صداقها
 وتجهيزها به ففعل الوكيل ذلك حكم أمر موكلته ثم بعد مدة طلقها الزوج وتزوجت غيره
 فأرادت الزوجة مطالبة الزوج المطلق لها بالصدق مدعية هي وأمهان الجهاز الموجود
 عندها من أمها والمطلق يقول قد دفعته لوكيلا وجهزك به حسب ما وكلته والوكيل
 المذكور يقول ذلك أيضا فهل إذا ثبت التوكيل بالبينة الشرعية فيما ذكر كله يصدق
 الوكيل في قوله ونمنع من مطالبة الزوج المذكور لا سيما والام لا برهان لها في أن الجهاز
 من عندها (أجاب) إذا كان التوكيل على الوجه المذكور ثابتا واثبت الزوج دفع
 الصداق للوكيل لا يكون للزوجة مطالبة زوجها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 متزوج بامرأة تملك دارا فوكلت زوجها في بيعها بخضرة بينة تشهد بذلك فباعها الزوج
 بثمن معلوم هو قيمتها أو يزيد وقبض الثمن ودفعه لما بينه وبينها ثم بعد مدة حصل بينهما
 مشاجرة فانكرت التسليم إليها فهل يصدق الزوج الوكيل في دفع الثمن لها بيمينه بلا بينة
 (أجاب) نعم يصدق الوكيل المذكور في دفع الثمن لزوجته الموكلة بيمينه والله تعالى أعلم

١٢٦٦

محرم

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٢

مطلب عين للوكيل
 بالشراء ثمتنا وخالف
 بزيادة وقع الشراء
 للوكيل

٣٣ صاب القول للأمر
 في تعيين الثمن وإن برهنا
 قدم برهان المأمور

١١٦٧

١٤

١١٦٧

٢٨

(سئل) في رجلين يملكان عقارا وكل الاصغر أخاه الا كبر في قبض أجرته واجارته وعمارة
وأمره ان ينفق عليه في كل شهر كذا قدر معلوم ما يخص هذا القدر من أجره العقار
بشرط ان لم توف الاجرة هذا القدر وزاد عليه شيء يرجع به عليه بحضرة بينة فصار الا كبر
يتصرف حكم أمر الاصغر وينفق عليه القدر المذكور في كل شهر وعمر في العقار ومضى
على ذلك مدة ثم تحاسبا فظهر للا كبر مبالغ وأراد الرجوع به حسب الشرط المذكور فخذ
الاصغر التوكيل والامر فهل اذا ثبت التوكيل والامر المذكور بشرط الرجوع يكون
للا كبر الرجوع فيما زاد والقول له في قبض الاجرة والصرف في العمارة حيث كان
لائقا (أجاب) اذا ثبت أمر الاصغر الا كبر بانفاق قدر معلوم في كل شهر ليرجع به عليه
وانفق يكون له الرجوع بعد تحقق الامر والاتفاق ولا اعتبار بانكار الاصغر التوكيل
في العمارة بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على بنت
أخيه بانه اشترى لها جهازا من ماله بثمن معلوم بامرها فاعترفت بذلك لكنها انكرت
بعض الثمن وادعت انه اقل مما ادعاه وهو يدعي الزيادة فهل يكون القول قولها والبينة
بينته او يكون القول قوله في ذلك بعد ثبوت امره (أجاب) اذا أمر شخص آخر بشراء
معين من غير بيان ثمن فقال المأمور اشتريته بكذا وقال الآخر بنصفه تحالف الوقوع
الاختلاف في الثمن وموجبه التحالف وهذا عند عدم البينة فان حلف يفسخ العقد
ويلزم المبيع المأمور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها أمتعة ونقود وحلى من
قبل أمها تحت يد أبيها لكونها كانت صغيرة وقت دخولها في ملكها فهل اذا
زوجها أبوها لرجل ونقلها الزوج لبيته وطلبت الاشياء المذكورة من أبيها وولدت
زوجها في ذلك وفي الخصومة معه لدى المحاكم في الاشياء المذكورة وأخذها من
أبيها بعد ان بلغت يصح توكيلها لزوجها وله ان يخاصم أباه بزوجته موكاته في ذلك
وليس للاب الامتناع من قبول وكالته خصوصا وان البنت لم تحسن الدعوى وتعلل
الاب بان الزوج هو الذي أغرى زوجته على طلب أمتعتها وحقوقها من أبيها وانه صار
خصما بذلك لا يعتبر ويؤمر الاب بالتداعي مع وكيل ابنته التي هي زوجته في ذلك
حيث رضيته وكذا لو لم توكل غيره والمحال ما ذكر (أجاب) نعم يصح توكيلها ويلزم حيث
كانت لا تحسن الدعوى اتفاقا حتى على مذهب الامام من توقف لزوم الوكالة
بالخصومة في حقوق العباد على رضا الخصم الا ان تكون الوكالة مخدرة لم تخالط
الرجال أو مريضة لا يمكنها حضور مجلس الحكم بنفسها أو غائبة مدة سفر أو لا تحسن
الدعوى حيث المحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين أرسل أحدهما شريكه
ليقبض دراهم من رجل فقبضها وسلمها الشريك وأنكر شريكه وصول بعضها فهل يقبل
قول الرسول بالنسبة لمسله حيث كان مقرا بالارسال والشركة أو يطلب بينة من
الرسول على دعواه الدفع لمسله (أجاب) يقبل قول الرجل المذكور بيمينته في الدفع

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٠

مطلب امره بشراء معين
بلا بيان ثمن فقال
المأمور اشتريته بكذا
وقال الآخر بنصفه
تحالفوا يلزم المبيع المأمور

ربيع الاول

١٢٦٧

٣

ربيع الثاني

١٢٦٧

٥

لا امره والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأولاده من أولاد من غيرها فاستولى أحد الورثة على دراهم من تركته والده وصرف على اليتيم ما يلزم صرفه عادة وأجازت الورثة ذلك وبعد ذلك طلبت منه امرأة أبيه أن يصرف عليها من مال نفسه في طعام وملبوس خاص لنفسها فدفع لها بمقتضى أمرها ما طلبته منه فهل يكون ذلك ديناً عليها فإذا طلبها به وامتنعت من دفعه فنجبر على ذلك حيث كان ثابتاً (أجاب) في الحامدية عن العمادية مانعه الأمر بالاتفاق من مال نفسه في حاجة الآخر قال بعضهم يوجب الرجوع إذا اشترطه وقال بعضهم يوجب الرجوع من غير اشتراطه وهو الأصح اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل رجلاً آخر في بيع جارية له فباعها الوكيل بثمن حال معلوم وأقبضه المشتري بعضه وبقي عنده البعض الآخر فسلم الوكيل ما قبضه من الثمن لموكله ثم عاد يطلب من المشتري الباقي فقضاه جزأ منه فآخذ الوكيل وذهب بسلمه لموكله فسرقة منه والآن يطالبه الموكل به فهل والحال هذه يصدق الوكيل بيمينه لأنه أمين (أجاب) نعم يقبل قول الوكيل فيما ذكر بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين على رجل أمرت وكيلها بقبضه منه فقبضه ومات قبل تسليمه لمالك ورثة فهل إذا طلبته من ورثته وأنكرها فقامت بينة على قبضه واقتراره به وكانوا أخوة لم يقبل هذه الشهادة ويحكم لها بأخذه من تركته (أجاب) إذا مات الوكيل مجهلاً مال موكله يضمن ونقبل شهادة الأخ لآخيه إذا كان عدلاً والله تعالى أعلم (سئل) في شخص حصل له حرص فوكل آخر بحضرة بينة شرعية على الصرف عليه وعلى عائلته ودفع له ألفي قرش فصرف منها عليه وعلى عائلته من اجرة سفينة وغيرها ألف قرش ومائتين ثم مات الموكل فهل يصدق الوكيل فيما صرفه على موكله وعائلته حال حياته بيمينه حيث كان المصروف لاثقاً بالحال وكان توكيله ثابتاً بالبينة الشرعية (أجاب) نعم يصدق الوكيل فيما ذكر من الصرف بيمينه إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعاً فوكل البالغون من الورثة أحدهم في التصرف في التركة وفي الاتفاق عليهم وعلى لوازمهم من المال الموروث فصرف عليهم وعلى لوازمهم من مالهم مدة من ما كل ومشرب وغير ذلك من ضروراتهم حسب تقوى ضميرهم له وأمرهم بذلك بموجب قائمة تحت يده بالبيان فهل لا يكون الوكيل المذکور متعدياً ولا ضامناً لما صرفه على موكله من مالهم بالقدر اللائق ويصدق في ذلك شرعاً وإذا أنكره وأوكل أن يبيده حجة شرعية ثابتة المضمون لا عبرة بانهكارهم لذلك (أجاب) الوكيل أمين فيقبل قوله بيمينه في مقداره ما صرفه على موكله مما كان تحت يده من مالهم حيث كان لائقاً ولا يكون ضامناً لما صرفه عليهم والحال ما ذكر ولا عبرة بانهكارهم الوكيل كالة وأمر بالاتفاق بعد ثبوت ذلك عليهم بالوجه الشرعي لا بمجرد الصك المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٦٧ ١١
مطلب الأمر بالاتفاق
من مال نفسه في حاجة
الآخر يوجب الرجوع
على الأصح بلا شرط

١٢٦٧ ١١

١٢٦٧ ١٧
مطلب إذا مات الوكيل
مجهلاً مال موكله يضمن

جادی الاولی

١٢٦٧ ٣٠

رجب

١٢٦٧ ٨

رجل ادعى على آخر انه ضرب ولده بنبت بسبب تهمة سرقة وكان بحبته في هذا الضرب
رجل معاون له غائب الآن ومات ولده المضروب نحو ثمانية أيام ومات بسبب ذلك عن
كل من زوجته وولدها منه ووالده المدعى ووالدته المشمولة الزوجة ووالدته بوكالة الاب
المذكور فيما ياتي ذكره فمثل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار وطال النزاع
بينهما لدى حاكم السياسة مدة ثم حضر الاب المذكور عند القاضي واسقط حقه وحق
موكلته في الدعوى والطلب في شأن ذلك لكل من المدعى عليه الحاضر والغائب وانه
لاحق له ولا موكلته قبلهما من غير مقابل وقبل الحاضر لنفسه فهل والحال ما ذكر
يكون هذا الاسقاط مانعا للدعوى والطلب بعد ذلك وحق الحمل باق الى انقضاءه وبلوغه
(اجاب) حيث ابرأ المدعى المذكور المدعى عليه الحاضر والغائب عن نفسه وعن
موكلته بعد ثبوت وكالته عنهما في ذلك مما يدعيه عليهما كان ذلك الابراء مانعا له
ولموكلته من الدعوى بما وقع الابراء عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية
قراريط فوكل رجلا في بيعها فباعها بثمن بخس اقل من ثمن المثل فهل اذا ثبت ما ذكر
بالبينة الشرعية يكون للموكل فسخ البيع ورد الثمن للشترى ولا يكون للوكيل التصرف
في مال الغير الا بالمصلحة (اجاب) بتقييد بيع الوكيل بالبيع المطلق بالنقد وبمثل
القيمة على قولهما المقتضى به فاذا باع الوكيل المذكور الحصة المذكورة بالغبن الفاحش
لا يكون بيعه نافذا والا كان نافذا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل وكيله في
قبض أموال له على أشخاص من بلدة وزرعات بها ثم حاسبه بعد مدة فظهر عند
الوكيل مبلغ من الدراهم من مال موكله وطالبه به فعرفه ذلك الوكيل ان عند جماعة
من تلك البادية مبلغا من المال الموكل فيه فهل اذا ابرأ هذا الوكيل الجماعة من
مال موكله بحسب الاصل بعد عزله لا يصح هذا الابراء ويكون لرب الدين مطالبة الجماعة
المذكورين بما عليهم من الدين المبرأ منه (اجاب) الوكيل بقبض الدين لا يملك الابراء
عنه بدون اذن موكله في ذلك ولو كان ابرأه عن ذلك قبل عزله وللموكل اخذ دينه
من غرمائه بعد عزله وكياله في قبضه او قبله والله تعالى اعلم (سئل) في الوكيل
بالدعوى والخصومة بين يدي الحاكم الشرعي اذا اراده عزل نفسه قبل تمام الدعوى
والخصومة فيما وكل فيه ولم يكن الموكل حاضرا هل لا يملك العزل والحال هذه (اجاب)
الوكالة من العقود الغير اللازمة فكل من الموكل والوكيل العزل متى شاء بشرط
علم الاخر ما لم يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة عن المطلوب بطلب المدعى عند
غيبه المطلوب قال في البحر ثم يطرأ على الوكالة لزوم في مسائل منها الوكالة ببيع الرهن
سواء كانت مشروطة في العقد او بعده على الاصح فتلزم كالرهن ومنها الوكالة
بالخصومة بالتماس الطالب عند غيبه المطلوب لانه انما خلى سبيله اعتمادا على انه يتمكن
من اثبات حقه متى شاء فلو جاز عزله لتضرر به الطالب عند اختفاء المطلوب والله تعالى

١٢٦٧

٩

١٢٦٧

٣٠

شعبان

١١٦٧

١

١٢٦٧

٩

أعلم (سئل) في رجلين بينهما ما تداخ في قضية فاقام أحدهما وكيلاً عن نفسه فلم يرض
 الآخر وطلب حضوره بنفسه لمجلس التداخي فهل يجاب لذلك خصوصاً وطالب التوكيل
 متعنت (أجاب) مذهب الامام الذي مشي عليه أرباب المتون اشتراط رضا الخصم
 للزوم الو كالة بالخصوصة فيما عدا ما استثنى واختير للفتوى تقويضه للحاكم والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر شوقر مشتملاً على جواهر والماس ليبيعه له بمبلغ
 معلوم من الدراهم ولم ياذن الدافع للمدفع له هذا القمير في عمل فيه فبعد أن استلمه
 المدفع له من الدافع عمل فيه عملاً متلفاً بالتغيير والتبديل لذلك القمير فهل والحال
 هذه يضمن المدفع له ذلك للدافع ما تلفه بعمله في ذلك القمير من غير اذن من الدافع
 في ذلك العمل (أجاب) نعم يضمن الرجل المذ كور ما تلفه بعمله فيماد كره والحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل رجلاً في بيع بعض غلال وفول وبرز كتان
 وأرسل ما ذكر في مركب وأرسل عليه أميناً من طرفه على أن يوصله لوكيل في البيع
 ليبيعه ويسلم ثمنه للأمين لياقي له به فغصب من الأمين قبل وصوله لوكيل البيع فهل
 لا يلزم وكيل البيع شيء لعدم وصول المبيع له ولا ضمان عليه (أجاب) لا ضمان على
 الوكيل المذ كور ولا على الأمين ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل وكيل على زراعة رجل آخر باع جانباً من الغلال بثمن معلوم بماله من الو كالة
 الشرعية وأراد الوكيل ان يسلمه الثمن المرار العديدة فامتنع الموكل من ذلك فوضع
 الوكيل الثمن في حواصل العربة لا يدخله احد فسرقت مفتاح الحاصل منه
 وسرقت الدراهم من الحوز المذ كور من غير تعد ولا تفريط من الوكيل فهل اذا أراد
 الموكل ان يطالب الوكيل بها لا يجاب لذلك بل تضييع على ربه اذا تحقق ما ذكر (أجاب)
 لا ضمان على الوكيل المذ كور حيث سرقت الدراهم المذ كورة من حوز مثلها ولم يوجد
 منه تعداو تفريط والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة يدينها وبين مطلقها دعوى شرعية
 لها ابن عم تريد أن توكله في دعواها لاجل الخصم والتشاجر فهل اذا لم يرض به الخصم
 ولم تسكن ممن يختفي من الرجال في بلادها وكانت تحسن الدعوى بنفسها يكون له منعه من
 التداخي معه بل تدعى بنفسها او توكل غيره من أهل بلادها (أجاب) يصح التوكيل
 بالخصوصة في حقوق العباد ويلزم برضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور
 مجلس الحكم بتقديمه او غائباً مدة سفر او مريداً او مخدراً لم تخالط الرجال او لا يحسن
 الدعوى فيشترط رضا الخصم عند أي حنيقة فيما عدا ما استثنى والمختار للفتوى
 تقويضه للحاكم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته فوكلت الزوجة
 اباه في استخلاص ما خصها من زوجها بالميراث وفي قبضه لها وكالة مفوضة وقبض ذلك
 وسلمه لها ثم بعد مدة تزوجت آخر وماتت على عصمتها وأراد زوجها مطالبة الاب بما كان
 قبضه لها واستخلصه من تركته زوجها لكون ميراثها ففهل اذا ادعى الاب دفعه لبنته

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

دعوى الجح

٢٦

موكلته قبل موتها وقبل تزوجها بالزوج الثاني يصدق في ذلك يمينه وإذا أثبت الأب بشهادة البيعة الشرعية أن له ستة آلاف فضة على بنته كانت أقرت له بها قبل موتها في حال صحتها وسلامتها يقضى له بأخذها من تركتها (اجاب) كل أمين ادعى إيصال الأمانة إلى مستحقها قبل قوله يمينه كالمودع إذا ادعى الرد أو الوكيل والناظر وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته إلا في الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعد موت الموكل أنه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله إلا ببيعة بخلاف الوكيل بقبض العين كذا في التنوير من العارية وزاد في الدر بعد ذلك قلت وظاهره أنه لا يصدق إلا في حق نفسه ولا في حق الموكل وقد أفتى بعضهم أنه يصدق في حق نفسه لا في حق الموكل وحل عليه كلام الولوالجية فليتأمل عند الفتوى اه وفي رد المحتار على قوله وأفتى بعضهم وذ كر الرمي في حاشيتها أي المنع أنه هو الذي لا يحيد عنه وليس في كلام أئمتنا ما يشهد لغيره ولا شر نبالي في هذه المسئلة رسالة حاصلها تصديق الوكيل بعد الموت في حق براءة نفسه لا في حق براءة المديون إلا ببيعة أو تصديق الورثة نظير ما ذكره العلامة خير الدين في حاشيته المذ كورده وبذلك أفتى في تنقيح المحامدية وذ كر حاصلها وإذا أثبت الأب أن له على ابنه المبلغ الذي ادعاه بالوجه الشرعي يقضى له به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في صانع أجير خياط باجرة معلومة كل يوم فتزوج امرأة وأمر الاسطابا بصرف على الزواج من ماله ليكون ديناً عليه ويقطه من أجرته فصرف الاسطابا مبلغاً في ذلك من ماله حكم امره وبعد ذلك تحاسب معه عليه وأقر له به وكتبه عليه في سندوا شهد عليه بذلك بيعة شرعية واقتطع بعض المبلغ من أصل أجرته وكتبه في ظهر السند المذ كور فبعد ذلك امتنع من الدفع متعللاً أنه كان وقت ذلك قاصراً وتارة يدعي أنه كان مكرهاً فهل يؤمر بدفع ما التزم بدفعه بعد ثبوت امره وإشهاده على نفسه بالصرف وبالمبلغ المذ كور وهو بالخ مكلف مختار ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات الشرعي (اجاب) نعم يؤمر الرجل المذ كور بدفع ما بذمته من الدين لربه والحال هذه حيث صدر الأمر منه طائعا مكلفا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بعقد السلم وبقبض المسلم فيه فعقد السلم على قطن وسمسم من جديد عامه ولم يسلم رأس المال وقت العقد بل بعده بأيام وضمن ذلك الوكيل المسلم فيه لرب المال فهل والحال هذه لا يصح ضمان هذا الوكيل ولا يكون لرب المال مطالبته بشئ (اجاب) ضمان الوكيل المذ كور للوكيل بالمسلم فيه على الوجه المستطور غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكلته امرأة بقبض أجرة بيت لها وأعطائها لشخص مخصوص عينته له وأباحته أن يسكن في محل وقف تستحق سكنا بمفردها من بيت آخر وسافرت إلى الحجاز فسكن الوكيل المذ كور في ذلك المحل وصار يقبض أجرة البيت المذ كور ويقبضها من عينته له ومضى على ذلك مدة ثم جاءت بنت الموكلة تدعي موت أمها وتطالب الوكيل بأجرة المحل الذي سكنه فهل

٢٣
١٢٦٨
مطلب كل أمين ادعى
إيصال الأمانة إلى
مستحقها بقبول قوله
بيمينه
مطلب يقبل قول الوكيل
بقبض الدين بعد موت
الموكل في حق نسبي
الضمان عن نفسه لا في
براءة المديون

صفر

٢٢
١١٦٨

ربيع الاول

١١
١٢٦٨

ربيع الاول سنة

١٩ ١٠٦٨

والحال هذه اذا ثبت بالبينة ان الوكالة اباحت له السكنى في ذلك المحل لا يلزم الوكيل
شيء ولا تستحق البنت المطالبة باجرته (اجاب) يبطل كل من الوكالة والاباحة بموت الموكل
والمبيع ولا مطالبة للوارث باجرة مدته سكناءه على جهة العارية حال حياة المورث والحال
ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها في شراصة من دار فاشتراها
الوكيل بثمن معلوم في الذمة فلما طال به البائع بالثمن دفعه عنها باذنها ثم طال بها زوجها
المذكور بالثمن الذي دفعه فادعت أنها دفعته له فهل لا يقبل قول المرأة الوكالة
المذكورة الا ببينة شرعية واذا عجزت عن البينة يلزمها دفع الثمن المذكور (اجاب) للوكيل
مطالبة موكلته بما دفعه من ثمن ما اشتراه لها والقول له بيمينه في عدم وصول الثمن له
حيث لا بينة للموكل على مدعاها اصاله له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في
شراء خاتم الماس وكالة مفوضة فاشتراه له بثمن معلوم وأخبره بالثمن وسلم اليه الخاتم
واستعمله مدة ولم يدفع له الثمن وبعد مدة أنكر الموكل الوكالة عنه في شراء الخاتم المذكور
وادعى انه اشتراه منه بثمن أقل من ذلك فهل اذا ثبت عليه الوكيل المذكور وكالة
بالبينة الشرعية يجبر على دفع الثمن الذي اشترى به الوكيل المذكور (اجاب) للوكيل
مطالبة الموكل بثمن ما اشتراه له ولا عبرة لانكار الموكل الوكالة بعد ثبوتها عليه بالوجه
الشرعي كما لا عبرة بمجرد دعوى الشراء من الوكيل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بئر
ولها اب آجره لرجل لكونه كان وكيلا عنها فهل اذا عزلته من التوكيل قبل الاجارة وبلغه
العزل ولم ترض باجارته للبئر ولم تجزها لكون الاجارة والحال هذه نافذة لاسيما وقد
وقعت بدون اجرة المثل ويكون لها اجارته بنفسها أو بوكيلا غير الاب لمن شاءت (اجاب)
اذا ثبت العزل عن الوكالة قبل الاجارة بالوجه الشرعي لا تكون اجارة الوكيل نافذة
والاجارة اذا وقعت على استهلاك العين تصد الا تصح الا اذا جرى التعامل بها كاستئجار
الظفر والله تعالى أعلم (سئل) في غائبة وكلت رجلا في تخليص ما يخصها من ميراث أخيها
وفوضت له الامر في ذلك فحاصم عنها ابقية الورثة وصالحوه على ترك بعض حق الغائبة
فترك فلما بلغها الخبر بذلك أبته فهل لها طلب ذلك لانه لا يملك التبرع عنها (اجاب)
وكيل التقاضي لا يملك الصلح ولا التبرع مالم يفوض له ان وكل ذلك فللموكل المذكور
المطالبة بما تبرع به وكيلاها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل رجلا في خلاص دين
له على آخر من غلال ودرهم فلم يأخذ الوكيل شيئا من المدين ثم بعد ذلك حضر الموكل
والوكيل والمدين وعزل الوكيل نفسه من الوكالة وقال لموكله هذا خصمك خذ دينك
منه فهل اذا ثبت ما ذكره أراد الموكل ان يلزمه بشيء من الدين بعد فسخ الوكالة لا يجاب
لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ما هو مرسوم والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة لها ودعة عند آخر فوكلت رجلا في الخصومة والدعوى بها فامتنع المدعي عليه
عن قبول التوكيل منها والحال انها من المخدرات وبها مرض يمنعها عن الذهاب والاياب

٢٨ ١٢٦٨

مطلوب وكيل التقاضي
لا يملك الصلح ولا التبرع
مالم يفوض له ذلك

ربيع الثاني

٢ ١٢٦١

١٢٦٨

٤

الآن فهل يصح التوكيل منها ولم يلزم ولا يشترط رضا الخصم بالتوكيل ولا يخرج عن كونها مخدرة بأخراج الحاكم القهري لها سابقا للدعوى لعدم من توكله في ذلك الوقت (أجاب) نعم يصح التوكيل من المرأة المذكورة ويلزم والحال هذه وإن لم يرض الخصم بذلك على أن بعض علماءنا صرح بأن الفتوى على قول الصاحبين بعدم توقف لزوم التوكيل بالخصوصة على رضا الخصم مطلقا وإن لم تكن المرأة مخدرة ولا مريضة ولا قام بها عذر شرعي يمنع من حضورها مجلس القاضي واختير للفتوى تفويضه للحاكم عند عدم العذر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة سلمت رجلا آخر دراهم على جهة الأمانة ثم طلبتها منه فأنكر فرفعته إلى الحاكم الشرعي وادعت عليه بها فجحد فكلفت الأثبات فحجرت عن البينة ذلك الوقت ووعدت بإحضارها وبقي الأمر على ذلك فحوتسح سنين ثم عرضت إلى ولي الأمر مرارا أنها تطلب أمانتها من المدعي عليه وأخيرًا وكلت عنها وكيلًا في الدعوى في ذلك واقامة البينة أن أنكر فادعى الوكيل بأن لموكلته بذمة المدعي عليه قدر ما علموا عنه كس كذا ويطالبه بذلك زاعما ذلك الوكيل بأنه بجحد الأمانة صارت في ذمته فسئل المدعي عليه فقال ليس له أدنين ولا ذمة وطلب بيان أصناف المعاملة من المدعي الوكيل وطلب من الوكيل بينة تشهد بدعواه فأحضر شهودا وقبل تزكية الشهود والحكم بالثبوت هادئة عزلت الموكلة وكيلها ووكلت آخر بالدعوى فادعى ذلك الوكيل بأن لموكلته عند المدعي عليه على جهة الأمانة مبلغ دراهم عنها كس كذا كذا قدرًا وإن المدعي عليه أقروا لموكلتي بذلك وهو ينكر وأقام بينة على إقرار المدعي عليه بأن لموكلته عنده كذا كس من الدراهم وبعض الشهود يشهد بإقراره لا باستلام المبلغ المدعي به وبعضهم يوصوله منها له فهل تقبل هذه الشهادة ويحكم بها ويؤخذ المقر بإقراره بذلك وينصرف إليه من الدراهم إلى المتعارف الآن وهو خمسة قرش وتسمع الدعوى من الوكيل الثاني حيث عزلت الأولى قبل الحكم في تلك القضية وتسمع الدعوى على يد أي فاض من القضاة أرادت سواء كان الأول أو غيره (أجاب) نعم تقبل هذه الشهادة ويحكم بها إن تم نصاب الشهادة على الإقرار أو الوصول وإن لم يدع الإقرار قال في جامع الفصولين ادعى الوديعة وشهد أن المودع أقرب بالأيديع تقبل كما في العصب اهـ والوكالة من العقود الغير اللازمة فإلزام كل عزل وكيله متى شاء لم يتعلق به حق الغير كوكيل خصوصية بطلب المدعي عند غيبة المدعي عليه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في بيع حصة لها في قطعة أرض وبثرباها الوكيل وأقبضها الثمن فبعد مدة ادعى رجل على واطع اليد المشتري من الوكيل بأنه اشتراها من الموكلة بعد بيع وكيلها ويريد منازعته فيها بعد غيبة وكيلها المباشرة لذلك فهل بعد ثبوت بيع وكيلها أولاً بثمن المنزل وقبضها للثمن واجازتها بشهادة البينة الشرعية لا تسمع دعوى المدعي المذكور ولا بينته بذلك على فرض ثبوتها حيث كان بيع وكيلها

١٢٦٨

٤

مطالب ادعى الوديعة
وشهد أن المودع أقرب
بالأيديع تقبل كما في
العصب

سابقاً على بيعها وثابتاً بشهادة البينة الشرعية على الوجه المذكور (اجاب) اذا ثبت
واضح اليده دعاه الشراء من وكيل المالكه بتاريخ سابق على مباشرتها البيع بنفسها
لاخر لا يكون البيع الشافي نافذا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
ابن وبنت فاصرين وترك ما يورث عنه شرعاً فهل اذا كانت الزوجة وصياً على ولديها وجاء
رجل اجنبي اقام لها وكيلاً عنها يخلص لها ما لزوجها من الدين على الناس وجعل له العشر
في جميع ما يخلصه من الدين ورضيت بذلك فحضر ابن خالتها من غيبته وجعلته وكيلاً
عنها في خلاص الديون التي لزوجها على الناس ورضى بالوكالة عنها وخلص الدين من
غير مقابل لكونها تضررت بانحلال الوكيل الاول العشر مما يخلصه من الدين وفي ذلك
ضرر أيضاً على الايتام بكون لها عزل الوكيل الاول وليس لمن جعله وكيلاً عنها ولا
للو وكيل المذكور معارضة لاسيما ولم يخلص الوكيل الاول شيئاً من الدين ولم يثبت شيئاً
منه (اجاب) الوكالة من العقود الغير اللازمة فالموكلة عزل وكيلها متى شاعت في غير
ما تلزم فيه الوكالة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلاً في اقامة دعوى على
زوجها والحال انها بارزة للرجال وتحسن الدعوى وليست من المخدرات وزوجها لم يرض
بهذا الوكيل ولم يقبل توكيله وطلب احضارها لمجلس القاضى فهل اذا كان الامر كما
ذكر يحاب الى احضارها بنفسها ولا يلزم توكيل الزوجة بالبرضاء (اجاب) مذهب
الامام الذي جرى عليه ارباب المتون اشتراط رضا الخصم للزوم الوكالة بالخصوصة اذا
لم تكن الموكلة مخدرة ولم يقر بها عذر آخر واختاروا الفتوى بنفيها لمرأى الحما كموالله
تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بحرمته فلما بيت ملك لكل منهما النصف والزوجة
المذكورة وكلت زوجها المذكور في بيع ذلك المنزل فباعه وبعده لعدة أشهر توفيت
الزوجة المذكورة وطلب الورثة من الزوج المذكور ثمن نصف ذلك المنزل فاعترف
انه كان عليه دين دفعه منه والباقي كله وصرفه عليه وعليها فهل باعتراف الزوج
المذكور لا يلزمه نصف ثمن ذلك المنزل او يلزمه ويضاف الى التركة (اجاب) يعامل
الوكيل المذكور بافراجه حيث ثبت اعترافه باستهلاك الثمن يكون مضموناً عليه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثم مات المدين قبل وفائه عن ورثة
وترك ما يورث عنه شرعاً وتعدر حضور الدائن لكونه محبوساً فوكل الدائن رجلاً في اقامة
الدعوى وفي قبض الدين وأثبت الوكيل بالوجه الشرعي وتوجهت اليمين على الاصيل
فهل اذا رفعت الدعوى لدى القاضى وحلف الاصيل اليمين الشرعية بعد سماع البينة
المعتبرة شرعاً يقضى له بالدين ويقوم مقامه الوكيل نائباً عنه في تخليص الدين له (اجاب)
اذا ثبت الدين على الميت بالبيعة العادلة وحلف ربه اليمين يقضى له به ولو كلفه بقبضه
استيفاءه له من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في تعلقاته وسافر
لمجهة بعيدة ثم بعد مدة مات الموكل فوكله الوارث العائب معه أيضاً ومضى بعد ذلك مدة

مطلب ليس للوكيل طلب
الاجر بدون شرط اذالم
يكن محلا لعمل الاجر
١٢٦٨ ٣٠

جادی الاولى

٤
١٢٦٨
مطلب يقبل قول الوكيل
بيمينه فيما صرفه حسب
الامر في حق في اضرار
عن نفسه

١٥
١٢٦٨

٢٩
١٢٦٨
مطلب لاو وكيل تسليط
الموكل على قبض ماوجب
بعقده
رجب

١٨
١٢٦٨

مطلب قال الموكل
أمرتك بنقد وقال
الوكيل أطلقت
فالقول للأمر اذا الاصل
في الوكالة الخصوص
١٩
١٢٦٨

ثم حضر الوارث الموكل وفعل ما كان يفعله الوكيل بنفسه ثم طلب الوكيل منه أجرة لما
مضى من المدة فهل اذالم شرط لاو وكيل أجرة وليس من يؤجر مثله ولا من لا يعمل الا باجر
لايجب لذلك حيث المحال ما ذكر (أجاب) نعم لايجب الوكيل المذکور طلب الاجر
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة أقاما رجلا أجنبيا وكيلا على قبض
ايراد ومصرف سفن مشتركة بينهما مدة ثلاث سنين وهو مشغول بأشغالهما المتعلقة بهما
المدة المذكورة ثم عملا حسبا بينهما وبينهما ولم يتأخر قبض شيء من مالهما بل له زيادة فهل
يصدق الوكيل المذکور بيمينه فيما صرفه من مال موكله (أجاب) نعم يصدق الوكيل
المذکور بيمينه فيما صرفه باجر موكله عما بيده من مالهما في حق في الضمان عن نفسه
اذا ثبت الامر بالاتفاق والله تعالى أعلم (سئل) في أبعادية مشتركة بين جماعة وكلوا
رجلا منهم عليها وعلى ما يخرج منها وما يصرفه عليها من بذروا أجرة غير ذلك وهم غائبون
فهل اذا حضر واو ارادوا محاسبته على ما خرج وعلى ما صرف يصدق الوكيل المذکور
بيمينه فيما خرج وفيما صرفه عليها من المال المشترك حيث كان وكيلا مفوضا وثبت
ذلك بالطريق الشرعي (أجاب) يقبل قول الوكيل بيمينه فيما قبضه وأنفق من مال
موكله الذي بيده والله تعالى أعلم (سئل) في الوكيل اذا عزل نفسه من الوكالة بعد أن
أجر أرض زراعة موكله لانهاس فهل يملك الوكيل عزل نفسه اذا لم تكن وكالته لازمة
ويطالب الموكل من أجر لهم الوكيل بأجرة أرضه حيث لم يقبضها الوكيل منهم أو يطالب
بها وكيلا (أجاب) لاو وكيل عزل نفسه عما وكل فيه بعلم موكله اذا لم تكن الوكالة لازمة وله
تسليط الموكل على قبض ماوجب بعقده وحيثما يكون للموكل القبض والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل دفع لأختر بضاعة بثمن معلوم ووكله ان يبيعها في بلد كذا وشرط عليه
ان لا يبيعها نسيئة فهل اذا خالف الشرط وباع نسيئة وكتب لنفسه على المشتري به صكا
لا يكون البيع نافذا ويجبر المشتري على رد البضاعة اذا كانت باقية أو قيمتها ان كان
المشتري باعها ولا يمنع من ذلك كتابة الصك (أجاب) صرحوا بان الاصل في الوكالة
الخصوص فان باع الوكيل نسيئة فقال الموكل امرتك بنقد وقال الوكيل أطلقت صدق
الأمر وبانه متى عين الأمر شيئا عين الا في مسائل ليس ما ذكر منها فلا ينفذ بيع الوكيل
المذکور نسيئة حيث نهاه الموكل عن ذلك وأمره بالبيع بالثمن المحال والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة من المخدرات التي لا تحالط الرجال بينها وبين جماعة دعوى شرعية في
طلب أجرة عقار لها ولا تحس الدعوى وتريد إقامة وكيل شرعي عنها في هذه الدعوى
فهل يمكن من ذلك بلا رضا خصمها (أجاب) ان كانت المرأة مخدرة لا تحالط الرجال
يكون لها ان توكل في الدعوى وان لم يرض الخصم بذلك اتفقا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك عقارا اراد السفر لجهة فوكل رجلا عليه وعلى ايجاره وقبض غلته بحضرة بيعة
شرعية فهل اذا امتنع بعض المستأجرين من دفع الأجرة لايجب لذلك ويكون لاو وكيل

المذكور مطالبته بالاجرة ويجبر الممتنع على دفع الاجرة حيث كان وكيلاً شرعياً (اجاب)
 للوكيل باجارة عقار الغائب وقبض اجرة مطالبته المستاجر منه بالاجرة مطالبته من استاجر
 من المالك حيث كان التوكيل بذلك ثابتاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى
 على بكر بالغة من الاعيان المخدرات التي لا تخالط الرجال بالزوجة وهي منكرة لدعواه
 ورفع امره للحاكم الشرعي فوكت عنها شخصاً معيناً من اهل العلم موصوفاً بالديانة
 والصلاح لو وثقها به فادعى قبول توكيله وقال لا ارضى بتوكيله فهل لا يعتبر رضاه
 والمحال هذه (اجاب) نعم لا يعتبر رضاه والمحال هذه والتقييد بوجود مثل ذلك من الاعذار
 في لزوم الوكالة هو اختيار المتأخرين وعليه الفتوى كما صرح به في فتح القدير وغيره ومشي
 عليه ارباب المتون وتسامه في الخير من الوكالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل
 آخر في شراء مكان بعينه بثمن معلوم من مال الموكل فاشترى الوكيل لنفسه ودفع الثمن
 من مال الموكل فهل يقع الشراء للموكل في هذه المحال لا للوكيل (اجاب) قال في الدر
 المختار ولو وكله بشراء شيء بعينه غير الموكل لا يشتريه لنفسه ولا للموكل آخر بالاولى عند
 غيبته حيث لم يكن مخالفاً لدفع الضرر فلو اشترى بغير التقود وبخلاف مسمى الموكل له من
 الثمن وقع الشراء للوكيل لخالفته امره وينعزل في ضمن مخالفة اهـ ومنه يعلم الجواب
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شريكين في بقرة مناصفة احدهما فان والاخر
 مرفوع فوكل المرفوع وكيلاً عنه في بيع نصف البقرة وتاجها فعند البيع والفصال
 سال الوكيل الشريك الثاني هل البقرة حاملة أم لا فاجاب بعدم الحمل وقد صار فصالحا على
 عدم الحمل بثمن قليل والذي اشتراه هو الثاني المذكور وبعد مضي شهر من وقت البيع
 وضعت حملها فهل اذا باع الوكيل نصيب موكله من ذلك بالغبن الفاحش لا يكون
 البيع نافذاً (اجاب) يصح بيع الوكيل بما قبل او كثر وبالعرض عند أبي
 حنيفة وخصاه بالقيمة وبالنقود وبه يفتى فاذا تحقق الغبن الفاحش فيما باعه الوكيل
 المذكور لا يكون البيع نافذاً على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 وكل آخر في بيع سلعة وقدر له ثمانية مائة معلوماً لبيعهها بخالف الوكيل وباعها بدون الثمن
 الذي عينه له الموكل وأتى به للموكل فرده ولم يجز البيع فهل والحال هذه يكون
 البيع غير نافذ سيما والبيع بالغبن الفاحش بدون القيمة (اجاب) نعم لا ينفذ بيع
 الوكيل المذكور ان كان الواقع ما هو مرسومه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك
 حصّة في بيت باعها الاخ بالوكالة عنها ودفع لها ثمنها ثم ماتت بعد مدة عن أخيها المذكور
 وعن زوجها وعن أخ ثان فادعى الزوج على الاخ المذكور بان ثمن الحصّة باق بذمته
 فأكد دعواه فهل اذا قررت الزوجة واعترفت قبل موتها في حال حياتها وصحتها وسلامتها
 بحضرة جمع من المسلمين انها قبضت الثمن من الاخ المذكور وانها الاشياء لها عنده لا يجاب
 الزوج لذلك اذا تحقق ما ذكر بالاطريق الشرعي (اجاب) نعم لا يجاب الزوج لذلك

مطالب الوكيل بشراء
 شيء بعينه لا يملك شراءه
 لنفسه ولا للموكل آخر

ذی الحجة

مطلب لا يثبت الشراء
بمجرد تصديق مدعي
الوكالة عنه عن المالك
بعدموته

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٤

محرم

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٢

حيث ثبت ما هو مذکور والقول للوكيل في إيصال ما يمسده إلى موكله في حق نفى
الضمان عنه ولو بعدموت الموكل لأنه أمين ادعى إيصال الأمانة إلى مستحقها والله تعالى
أعلم (سئل) عن حادثة من طرف بيت المال مضمونها أنه مقتضى الإفادة عن المحكم
الشرعي فيما إذا كان شخص قبل وفاته باع عنه وكيله شيئاً من تعلقاته وقبض بعض
الثلث ولم يقبض الباقي ثم سلم بعض المبيع ولم يسلم الباقي إلى المشتري فهل بعد وفاته يكون
هذا البيع نافذاً ويسلم إلى المشتري باقي المبيع ويصدق في كون هذا من مبيعه بتصديق
الوكيل له ويطلب منه باقي الثلث أم كيف تسلم الإفادة عن ذلك (أجاب) إذا ثبت
التوكيل بالبيع وبيع الوكيل للمشتري شرعاً حال حياة الموكل يكون للمشتري تسلم باقي
المبيع بعد دفعه باقي الثلث ولا يثبت الشراء بمجرد تصديق مدعي الوكالة عنه عن المالك
بعدموته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في دار وكل رجلاً في بيعها بحضرة
بينة شرعية فباعها الوكيل من رجل بثمن معلوم عينه الوكيل للموكل قبل البيع ورضي به
الموكل وأذن للوكيل ببيعها بثمن باعها المشتري لرجل آخر بالثمن الذي اشتراها به فبعد
مدة من السنين أراد الموكل فسخ البيع مدعي أنه بعين فاحش فهل لا تسمع دعواه
(أجاب) حيث باع الوكيل بمعاين له الموكل من الثلث لا يكون للموكل فسخ البيع بدون
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له سيف أخذ منه شخص على أن يذهب
به إلى راغب ليشتريه فذهب به ومضت مدة ولم يقع بيع ولا شراء ولا تقدير ثمن ثم ظهر
السيف في يد تاجر فطلبه منه مالكه فادعى التاجر أنه اشتراه من فلان فاحضر فلان فادعى
أنه أخذ منه الشخص الذي استلمه من مالكه وباعه للتاجر بثمن معلوم وأكل ثمنه فلما
أحضر الشخص الأول أقر بتسليمه والذي باعه وأخذ منه مالكه لأجل التفرغ ويمنع
المشتري من تسليم السيف لمالكه والحال أن السيف تزيد قيمته على هذا الثمن المعلوم
أضعافاً فهل والحال هذه لا يصح البيع على الوجه المذكور ويؤمر المشتري برد السيف
لربه وبفرض ثبوت التوكيل بالبيع بدون بيان الثمن لا يملك الوكيل البيع بالغبن
القاحش (أجاب) فالقبح في التزوير وشرحه وصح بيعه أي الوكيل بمقابل أو أكثر
وبالعرض وخصاه بالقيمة وبالنقد وبه يبقى برأيه أه ومنه يعلم جواب السؤال بفرض
تحقق وكالة البائع والأفهل فوضي فلما لا يبطل بيعه مطلقاً ولو بمثل القيمة والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتاً وكلت أباها في بيعه وقبض ثمنه فباعه بثمن معلوم من
الدراهم قبضه من المشتري ثم بعد مدة مات مجها فادعت الورثة أنه دفع الثمن لها في حياته
وأنكرت ذلك فهل لا يقبل قول الورثة أن الميت دفع الثمن لموكلته في حياته بلا بينة شرعية
ويكون ثمن البيت المذكور مضموناً في تركه (أجاب) نعم بضمن ولا يقبل قول ورثته
أنه دفعه في حياته بلا برهان لأنه بموته عن تجهيل تقر في تركه الضمان فلا بد للخروج
من عهده من البيان كذا أقوى العلامة خير الدين الرملي ونقله عنه في تنقيح الحامدية

محرم سنة

٢٠ ١٢٦٩

صفر

٣ ١٢٦٩

٨ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

من أو آخر الو كالة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دعوى شرعية على زوجها وهي
 ممن لا تحسن الدعوى وتريد أن توكل رجلا عنها في إقامة الدعوى والخصومة بينهما وبين
 زوجها فهل تجاب لذلك حيث كانت ممن لا تحسن الدعوى وكانت من المخدرات (اجاب)
 يشترط للزوم التوكيل بالخصومة رضا الخصم عند الامام الاعظم الا فيما استثنى ومنه
 ما اذا كان الموكل لا يحسن الدعوى بان علم القاضي ان الموكل عاجز عن بيان الخصومة
 بنفسه او كان مخدرة وعندهما لا يشترط دفع العذر المذكور يلزم التوكيل اتفاقا والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لابن ابنه جانب قع وبذر لبيعه له وياق له بثمنه وتوجه
 به الى اسكندرية وباعه ورجع فطالبه جده بالثمن فقال له هو باق بذمة المشتري فيه يومين
 مات الجدة عن ابنين و بنت فطالبوا ابن الابن بثلث القمع والبذر فانكر استسلام القمع
 والبذر من جده على الوجه المذكور وانكر قبض الثمن فاقيمت عليه البينة باخذ القمع
 والبذر على هذا الوجه بعد انكاره لذلك بين يدي القاضي فآمر بالاستلام والبيع وقبض
 الثمن وادعى انه دفع الثمن لجده قبل موته فهل حيث أنكر الاستلام وقبض الثمن بعدموت
 جده لا يقبل قوله انه دفع الثمن لجده حال حياته وما الحكم (اجاب) نعم لا يقبل قوله ولا
 يصدق في دعوى الدفع لجده بعد جوده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في
 بيع مقدار معلوم من القمح بثلث معلوم بشهادة بينة شرعية فباع الوكيل ما ذكر
 واوصل ثمنه لموكله فبعد مدة مات الموكل عن ورثة وطلبوا الوكيل بثلث القمح المذكور
 فادعى انه قبضه واوصله لموكله قبل موته فهل يقبل قول الوكيل ويصدق في ذلك
 (اجاب) كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله بيمينه كالمودع اذا ادعى
 الرد والوكيل والناظر وسواء كان في حياة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل بقبض
 الدين اذا ادعى بعدموت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله الا ببينة كما في
 التمسك برأى في حق براءة المدينين اما في حق نفى الضمان عن الوكيل فيقبل قوله والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة ناظرة على وقف أهلى أقامت لها وكيل يدعى على رجل انه
 أخذ بعض أمان من الوقف وجعلها ملكا لنفسه بغير مسوغ شرعي ثم انها عزلت هذا
 الوكيل وأقامت عنها وكيل آخر فقال المدعى عليه لا أقبل توكل هذا الرجل فهل
 لا يسق له ذلك لاسيما وهو وكيل امرأة من المخدرات ولم يسبق بينه وبين المدعى عليه
 نزاع ولا خصام وهل يسوغ للحاكم الشرعي أن يقبل توكل هذا الوكيل ويسمع منه
 الدعوى ولا التفات لقول المدعى عليه بعدم قبول توكله (اجاب) لا يلزم التوكيل
 بدون رضا الخصم عند أبي حنيفة الا في مسائل منها ما اذا كان الموكل امرأة مخدرة والله
 تعالى أعلم (سئل) في جنيثة مشتركة بين اخوة ثلاثة تلقوها بالميراث عن أبيهم
 أرادوا تخصيصها باحد منهم بعد تقويمها وان يحرقوا القرعة فيها وتكون لمن خرجت على
 اسمها فوكل كل منهم وكيلافي تقويمها واجراء القرعة فتقومها الوكيل المذكورون

سنة

صفر

١٢٦٩

٢٢

ربيع الأول

١١٦٩

٦

١٢٦٩

٢٧

ربيع الثاني

٢٢٦٩

٢٦

جادی الاولی

١٢٦٩

١٣

كاذب وخرجت القرعة باسم واحد من الموكلين واستلمها وكيله من وكيله شره بكيه
 بطريق البيع لنصيبهم فهل اذا كان التقويم بالغبن الفاحش وان التقويم لم يبلغ نصف
 الثمن لا يكون بيع الوكيلين لو كيل الثالث صحيحا حيث كان بالغبن الفاحش (اجاب)
 قد اختلف في بيع الوكيل بالغبن الفاحش والقنوى على ان الوكيل لا يملك البيع
 بالغبن الفاحش والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وله ابن منقرده في معيشة
 وحده فاحتاج البيت لعمارة فامر الاب ابنه بعمارة من ماله الخاص به وان جميع
 ما يصرفه يكون ديناً على ابيه له فصرف قدر ما يلزمه وجب قائمة بيده ثم مات الاب قبل
 دفع الدين لابنه فاراد الابن الرجوع على تركه الاب فنعته باقي الورثة متعللين بان الاب
 لم ياذن له بالعمارة فهل اذا كان الاذن ثابتاً بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون له
 الرجوع على تركه ابيه بما صرفه باذنه ولا عبرة بتعللهم المذكور (اجاب) للابن
 المذكور الرجوع بما اتفق في عمارة البيت باذنه اياه ليرجع عليه حيث ثبت الاتفاق
 والاذن به على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في شراء
 بضائع تجارية له واستمر على ذلك مدة من الزمان وبعد ذلك عزله من التوكيل واقام غيره
 وكيله عنه في ذلك واستلام البضاعة التي اشتراها وكيله المعزول حال قيام وكالته فاستلم
 الوكيل الثاني من الوكيل الاول المعزول بالطوع البضاعة المذكورة وأرسلها المستلم
 المذكور لموكله وبعد ان استولى عليها الموكل وحازها وتصرف فيها اقر الوكيل المعزول
 على موكله بعد عزله بان هذه البضاعة لموكله فلان وهو غير الموكل الذي عزله فهل
 لا يقبل اقرار الوكيل المعزول بعد عزله على موكله لاسيما مع علمه بوضع يد المقر
 عليه عليها وتصرفه فيما قرب هذا المعزول (اجاب) لا يسرى اقرار الوكيل والحال هذه
 على موكله والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون نخيلا عن مورثهم باع بعضهم
 نصيبه ونصيب باقي الشر كاه بطريق وكالة عنهم لرجل آخر بالغبن الفاحش والغرور
 بقوله للبائع انه لا يساوي الا كذا وكذا ثم بعد ذلك ظهر للبائع انه مغبون ومغرور في
 المبيع فهل والحال هذه اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور يقول أهل الخبرة يكون البيع
 فاسداً ويجبر المشتري على رد المبيع لئلا (اجاب) لا يملك الوكيل بالبيع البيع
 بالغبن الفاحش على المفتي به ومن باع ماله نفسه بالغبن الفاحش والتغرير يكون له
 فسخ البيع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت أخاها في شراء نصف جاموسة
 معينة بثمن معلوم نقدته له فاشتري لها ما ذكر بالثمن المعلوم وبعد مدة تشاجر مع صاحب
 النصف الآخر وقال له نزلت لك عن نصف الجاموسة نزلت لا شرعياً يعني الذي اشتراه
 لاخته فهل لا ينفذ تصرفه فيه لاجبة ولا غيرها كاقالة بدو اذن اخته واجازتها (اجاب)
 لا يملك الاخر المذكور الوكيل بالشراء التصرف في ملك اخته بهيمة او نحوها كاقالة بدو
 اذنهما وفي رد المحتار من الاقالة عن جامع الفتاوى الوكيل بالبيع يملك الاقالة بخلاف

الوكيل بالشراء يستوى ان تكون الاقالة قبل القبض او بعده اه والله تعالى اعلم
 (سئل) في بنت بالغة اقامت لها رجلا وكيلا عنها في اخذ ما يخصها من تركه والدها
 واشهدت بينة على وكاالتها فهل وكالتها صحيحة حيث انها بالغة ولو كملها المحاسبة واخذ
 ما يخصها من التركة (اجاب) للبالغة الرشيدة توكيل من شاعت في استخلاص ما يخصها
 من تركه والدها ولو كملها في ذلك المطالبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجته وابن منها وامه وترك ما يورث عنه شرعا ثم مات امه وانحصر ميراثها في بنتها
 وابن ابنتها ثم ماتت البنت وانحصر ميراثها في ولدها ثم مات ذلك الولد عن زوجته وابنتها
 القاصر منه ولم تقسم تركته كل عن ذكر فقام القاضي ام القاصر وصيا عليه بالطريق
 الشرعي ثم بعد ذلك وكلت الوصي المذكور رجلا في استخلاص ما يخصها وولدها
 من تركه زوجها بالوجه الشرعي توكيله لا مطلقا شرعا مفوضا لاية وقوله وفعله
 يفعل ما فيه المصلحة لجهتها وولدها القاصر بموجب حجة شرعية مشمولة بتختم فاضى
 ناحيتهن سم فهل اذا ثبت الوكيل المذكور الوكالة بالوجه الشرعي يكون له الخاصمة
 فيما ذكر واستخلاص حق الوصي وولدها (اجاب) للوكيل فعل ما وكل فيه بعد
 ثبوت وكالته حيث لا مانع والوكيل بقبض العين لا يملك الخصومة اتفاقا والله تعالى
 اعلم (سئل) في ورثة بالغين عينوا مبلغا من الدراهم لنفقة ارفاء مورثهم واتباعه
 كل شهر وسلموه لزوجته مورثهم وادنوها بصرفه على الارقاء والاتباع واستمروا كذلك
 يدفعون لها هذا المبلغ كل شهر وادنوها بصرفه مدة أشهر فلما أرادوا قسمة التركة
 طالبوا خصم ما دفعوه للزوجة المذكورة على الوجه المسمور من حصتها من التركة فهل
 لا يكون لهم ذلك حيث كانت ما ذونة من قبلهم بصرفه على الارقاء والاتباع (اجاب) نعم
 لا يكون لهم ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى اخرا ثيابا من القمع
 وأمره ان يبيعه ويدفع ثمنه لرجل آخر بخضرة بينة شرعية فباع المأمور القمع ودفع الثمن
 للرجل الآخر المذكور حكم أمر رب المال ثم بعد ذلك ضاع الثمن من يده ويريد رب المال
 الرجوع على المأمور بالثمن فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث ثبت بالبينة الشرعية
 انه أمره بالتسليم للرجل الآخر وسلمه له ويمنع من معارضة في ذلك (اجاب) لا ضمان
 على المأمور اذا لم يثبت عليه التعدي فليس للأمر المذكور بصمين المأمور ما أمر بدفعه
 للآخر حيث ثبت الامر بذلك والقول للمأمور في ذلك يمينه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل وكل آخر في بيع متاع له والحال ان الموكل المذكور مجنون جنونا ثابتا بالبينة
 الشرعية فهل اذا كان جنونا الموكل المذكور ثابته بالبينة يكون توكيله غير نافذ
 (اجاب) لا ينفذ بيع الوكيل المذكور اذا تحقق جنون الموكل وقت التوكيل بذلك
 بل صرحوا بانعزال الوكيل لمجنونه كجنون الوكيل مطبقا وان لم يعلم الآخر لانه عزل
 حكمي وحينئذ لا ينفذ تصرف الوكيل بعد بطلان الوكالة والله تعالى اعلم (سئل) في

١٨ ١١٦٩

جادی الثانية

١٩ ١٢٦٩

٢١ ١٣٦٩

شعبان

٢٢ ١٢٦٩

رمضان

٤ ١٢١٩

مطلب ينعزل الوكيل
 بجنون الموكل بجنونه
 مطبقا وان لم يعلم الآخر

رجل اقترض من آخر قدرا من الدراهم ثم سافر المقترض الى بلده وحضر عنده رجل وادعى انه وكيل رب الدراهم في قبض بدلها فاخذ بدل الدراهم بحضرة بينة شرعية ثم بعدمدة رجع المقترض الى بلد المقرض فطلب المقرض الدراهم التي له فادعى انه دفع بدلها وكيله في القبض فلم يصدقه وب الدراهم على تو كيله بذلك واخذها منه فهل والحال هذه اذا لم تثبت الوكالة بالبينة الشرعية في قبضه بدل الدراهم لموكله يكون للمقترض اخذ دراهمه ممن دفعها له (اجاب) في التنوير وشرحه من الوكالة بالخصوصة والقبض ادعى انه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الايقاع فان حضر الغائب فصدقه في التوكيل فيها ونعمت والا أمر الغريم بدفع الدين اليه أي الغائب ثانيا لفساد الادعاء بكاره مع يمينه ورجوع الغريم به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكما بان استهلكه فانه يضمن مثله وان ضاع لا الا اذا ضمنه عند الدفع بقدر ما ياخذ الدائن ثانيا لا ما اخذه الوكيل لانه امانة لا تجوزها الكفالة او قال له قبضت منك على أني ابرأتك من الدين وكذا يضمنه اذا لم يصدقه على الوكيل كالة ودفع له على زعمه الوكيل كالة فان ادعى الوكيل هلاكه أو دفعه لموكله صدق الوكيل بحلفه أي في صورة عدم ضمانه اه باختصار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم لشترى بها ربها حاه وسعة فاشترى بها بالثمن المذكور ورو قبضها الموكل وأعجبته ففي أثناء الليل حصل لها آفة سماوية من الله وماتت فهل تكون هالككة على المشتري له ولا يلزم الوكيل ولا البائع ضمان شيء (اجاب) ليس للموكل والحال هذه تضمين الوكيل ولا الرجوع على البائع بما قبضه من الثمن حيث كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية وكل آخر في بيعها فاستولى عليها رجل من الوكيل بدعوى ان له ديناً على موكله ودفعها اليه اسرجى لبيعهها واخذ منها من أصل دينه فهل اذا كان الوكيل وكيلاً خاصاً في بيعها لموكله فقط ولم يعترف له بدعواه لا يكون للمدعى منازعة الوكيل المذكور ولا عبرة بدعواه المذكور من غير ثبوتها بوجه شرعي ويكون للوكيل نزعها واخذها من يد الياسرجى أو غيره (اجاب) لو كبل مالك الامنة المذكور نزعها وبيعها بما عيّن له من الثمن وليس لغريم الموكل معارضة الوكيل في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض ادعى عليه رجل بدعوى فلم يستطع ان يخاصمه لما به من المرض الذي يمنعه من المخاصمة وأراد المريض المدعى عليه ان يقيم وكيلاً عن نفسه فهل يسوغ له ان يوكل ولا يمنع شرعاً من التوكيل (اجاب) يصح التوكيل بالخصوصة في حقوق العباد برضا الخصم عند أبي حنيفة لعذر أن يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم بتقديمه سواء كان مدعياً أو مدعى عليه فلا يتوقف لزوم التوكيل حينئذ على رضاه فاذا كان المريض المذكور لا يمكنه حضور مجلس القاضى بتقديمه يكون له التوكيل بالخصوصة وار لم يرض الخصم بالتوكيل

١٢٦٩

٧

مطلب ادعى الوكالة

بقبض الدين فصدقه

الغريم أمر بالدفع اليه

فلو وجد الموكل ولم تثبت

رجوع دينه على الغريم

وفي رجوع الغريم على

المدفوع اليه تعصيل

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٨

محرم سنة

اتفاقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد السفر إلى جهة بعيدة فامر زوجته بالسكنى مع بعض أولاده وزوجته تبرعاً عنه وأمره ببناء بيت متخرب له والصرف عليه وعلى زوجته من ماله الخاص به ووكاله بذلك وكالة مفوضة بحضرة بيعة شرعية فبنى البيت وصرف على الزوجة مدة فهل إذا مات الموكل في غيبته قبل محاسبة الوكيل وأخذ ماله ما صرفه يكون له الرجوع بدينه الذي صرفه على البيت والزوجة على تركه الموكل ولا يلزم الوكيل أجره السكنى في عقار الموكل مدة حياته إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) للأمور بالاتفاق على الزوجة وفي عمارة المنزل من ماله الرجوع في تركه إلا أنهما أنفق في ذلك حيث ثبت الأمر بذلك والاتفاق ولا أجر عليه والحال هذه وإن لم يشترط الرجوع على الصحيح كما في رد المحتار من النفقة عن الخانبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض خربة أمر رجلاً ببناء شجرة ووكاله مفوضة وأذنه بالصرف عليها من ماله وبشراء جميع ما تحتاجه من الآجر والاختشاب والحجارة والالات اللازمة لإدارتها ففعل كما أمره حتى دارت ثم أجرة ماله مدة الإدارة في كل سنة والآن حصل بينهما مشاجرة فأنكر بها الأذن للمستأجر بشراء الحجارة التي تدور لأخراج الشجر فهل لا يجب لذلك حيث كان الأذن بالنساء وبشراء ما هو لازم لها من حجارة واختشاب وآجر ثابتاً ويكون للمأذون محاسبة الأذن على جميع ما صرفه وأنفق في عمارتها إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) حيث كان الأذن بالعمارة على الوجه المسطور ثابتاً بالوجه الشرعي يكون للأمور الرجوع على الأمر بما تحقق أنه صرفه في العمارة المأذون له وإن لم يصرح بشرط الرجوع على المصحح من القوانين في الأمر بالعمارة من مال المأمور بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر وكالة مفوضة في جميع تعلقاته من بيع وشراء وغير ذلك من جميع التصرفات المجاورة شرعاً مدة ثم مات الموكل عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعاً فهل يصدق الوكيل المذكور بيمينه فيما قبضه وصرفه في شؤون الموكل حال حياته (أجاب) يقبل قول الوكيل بيمينه في حق براءة ذمته عما بيده من المال المأمور به باتفاقه حيث لم يكن خائناً ولا يكذب الظاهر فيما ادعاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر لبيع داره بثمان المثل فباعها الوكيل بثمن فاحش فهل لا يكون البيع صحيحاً حيث قال له الموكل ببيع بثمان المثل فخالف أمر موكله (أجاب) نعم لا يجوز هذا البيع والحال ما ذكر اتفاقاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر دعوى شرعية والمدعى عليه لم يعرف اللسان العربي فهل إذا أراد المدعى عليه أن يوكل رجلاً في الدعوى عنه يجب لذلك (أجاب) الوكيل بالخصوص لا يلزم إلا رضا الخصم على قول الإمام إلا أن يكون الموكل مرضياً لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدومه أو غائباً مدة سفر أو مريداً أو مخدراً لم تخالط الرجال أو مجوساً من غير حاكم هذه الخصوصية ولا يحسن الدعوى بان علم القاضي أن الموكل عاجز عن بيان الخصوصية

١٤
مطلب للأمور بالعمارة
والانفاق من ماله
الرجوع وإن لم يشترطه
على الصحيح

١٩
١٢٧٠

ربيع الأول

١
١١٧٠

١٢
٢١٧٠

٣٠
١٢٧

بنفسه كفي الدرو حواشيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين مشتركين في تجارة
والمال لهما مشترك مناصفة ثم مات أحدهما عن ورثة وجب للمال المشترك بيده
فضبط المال المشترك القاضي بتلك الجهة التي مات فيها أحد الشريكين فوكل الشريك
الثاني رجلا آخر وكالة مفوضة في أخذ ما يخصه من المال المشترك وقبل الوكيل الوكالة
وسافر الموكل الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر فهل اذا ثبت التوكيل بالوجه الشرعي
يكون للوكيل أخذ ما ثبت لموكله من المال المشترك بحضور ورثة الشريك ورضاهم
بوكالة الوكيل المذكور (أجاب) للوكيل بالقبض قبض ما وكل فيه بالوجه الشرعي
حيث ثبتت وكالته ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر وكالة مفوضة
في جميع تعلقاته من بيع وشراء وغير ذلك من جميع التصرفات الشرعية بموجب وثيقة
بذلك فتصرف الوكيل مدة ثم بعد ذلك تماسب مع الوكيل وسلمه ماله الذي بيده
وكتب له سند بخطه وختمه بالتفصيل والاتين بهذا الموكل بعض أشياء سلمها له
الوكيل فهل يصدق الوكيل المذكور بيمينه فيما صرفه وقبضه وفيما سلمه للموكل من
ماله ولا عبرة بجهوده (أجاب) الوكيل أمين فيقبل قوله بيمينه فيما بيده من مال الموكل
في حق براءة ذمته حيث لم يكن خائفاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع
سلعة دفعها اليه بأهاله بثمن معلوم ودفعه لموكله ثم ادعى الموكل على وكيله ان
مادفعه له من البضاعة أكثر مما باعه ويريد بذلك تضمينه الزيادة فانكر الوكيل وذكروا
أنه لم يأخذ منه الا القدر الذي باعه ولا يثبت للموكل على دعواه المذكورة فهل لا عبرة
بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ويقبل قول الوكيل بيمينه في عدم أخذ الزائد
سيما وهو أمين (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى الموكل المجردة عن الاثبات شرعا ويقبل
قول الوكيل بيمينه في ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل منزوج
بامرأة اشترت المرأة المدكورة دارا خربة وأذنت لزوجها المذكور ان يصرف على
عمارتها من مال نفسه ويرجع عليه ما صرفه في العمارة وذلك على يد بيعة شرعية من
المسلمين فهل اذا ثبت ما ذكر يكون له مطالبته ما صرفه على العمارة ويحجب
لذلك شرعا (أجاب) نعم يحجب لذلك اذا ثبت ما هو مسطور بالسؤال بل وان لم يشترط
الرجوع على الصحيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقام آخر وكيلاً على زراعته
ولو ازمها بموجب وثيقة شرعية ثابتة المضمون واذنه بالتصرف والبيع والاخذ
والاعطاء وكالة مفوضة مدة سفره ثم بعد ذلك حضر واتهم فيما أذن فيه فهل لا يحجب
لذلك ويصدق الوكيل بيمينه في جميع ما صرفه وما قبضه من مال موكله (أجاب)
يقبل قول الوكيل بيمينه فيما بيده من مال الموكل في حق براءة ذمته حيث لم يكن
خائفاً والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت عتيقها يصرف على بيتها من كسوة
وغيرها من مالها الذي بيده فصرفت على بيتها قدر ما علموا من الدراهم فهل والحال هذه

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

٣٠

جاد الاولى

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٣٠

يكون الوكيل أميناً يصدق فيما صرّفه على بيت موكلته من مالها الذي بيده حيث لم يكذب الظاهر (أجاب) يصدق الوكيل فيما صرّفه من مال موكلته يمينه حيث لم يكن خائناً ولم يكذب الظاهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل أخو على حفظ اثنتي عشرة نخلة يحفظها ويستغل ثمرها ثم غاب الموكل في جهة لا يعلم مكانه فادعى رجل أن النخل ملكه في غيبة الموكل وأراد نزعه من الوكيل فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعوى ذلك المدعى على الوكيل في غيبة الموكل ولا يجبر الوكيل على احضار الموكل ولا ترفع يده عن النخل المذكور مادام الموكل غائباً (أجاب) صرحوا بأن وكيل المحفظ لا يملك الخصومة فلا تسمع الدعوى عليه حيث تحقق أنه كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً خربة أمر رجلاً آخر بعمارتها والصرف عليها فيما تحتاجه من طوبى واخشاب من ماله على أن يسكن فيها بعد العمارة ويرجع عايشه بما يصرفه فبعد تعميره لها بذنه والصرف عليها من ماله فهل إذا كان الاذن ثابتاً وصرف عليها قدر ما من الدراهم معلوماً يكون له الرجوع بما صرّفه وأنفقته في عمارتها إذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي الاذن من المالك للرجل المذكور بالعمارة ليرجع وثبت صرفه لمقدار معلوم حسب الاذن يكون له الرجوع به قولاً واحداً حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ورثت حصة في عقار عن مورثها وكلت رجلاً في بيعها فباعها بثمن معلوم ولم يدفعه لموكلته وماتت عن ورثة طالبوا وكيلاها بثمن الحصة فادعى أنه بعد البيع أودعه عند رجل فهل والحال هذه يؤمر الوكيل بقضائه من أودعه عنده ويدفعه لورثة المرأة المذكورة (أجاب) يؤمر الوكيل المذكور والحال هذه بتسليم الثمن إلى ورثة موكلته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جارية هربت منه وله وكيل أمره بالبحث عنها واحضارها من هي تحت يده فبحث الوكيل عنها في جهة فوجدها تحت يد رجل فطالب الوكيل نزاعها وأخذها من هي تحت يده فامتنع من تسليمها له وأنكر كونها ملكاً لموكله فهل إذا كان الوكيل مأموراً بالخاصة والتداعي بها على من هي تحت يده وأقام الوكيل البرهان بملك موكله لها على يد الحاكم الشرعي يحكم له بأخذها وترفع يد المنكر المذكور وأما هذه (أجاب) إذا أثبت الرجل المذكور وكالته بالخصومة عن المالك ضمن الدعوى الصحيحة وأثبت ملك موكله للجارية المذكورة بالوجه الشرعي يحكم للمالك بها ويكون للوكيل قبضها من ذى اليد حيث كان وكيلاً بالقبض أيضاً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ناظرة على وقف أهلها حصل في بعض أمانه كنه خلل فوكلت رجلاً بعمارة فصرّف من أصل الاجرة بموجب قائمة بيده وصدقه فيما صرّفه وكنت له بذلك سنداً شرعياً بعد الحساب وبعد مضي نحو سنتين تريد نقص ما صرّفه فهل لا يجب لذلك شرعاً ويصدق الوكيل فيما صرّفه (أجاب) يصدق الوكيل فيما صرّفه في عمارة الوقف المذكور من ريعه حيث لم يكذب

سنة	رجب
١٢٧٠	٢٨
	شعبان
١٢٧٠	٣
	مطلب وكيل المحفظ
	لا يملك الخصومة
١٢٧٠	١٨
	رمضان
١٢٧٠	٧
١٢٧٠	١٠
١٢٧٠	١٤

ظاهر الحال وبعد تصديق الموكل الوكيل فيما صرفه ليس له معارضة بدون وجه شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليشتري له بها جاموسة فاشترى له
بالتن المذكور وقبضها الموكل وأعجبته ففي أثناء الليل حصل لها آفة سماوية من الله
وماتت فلما رآها الموكل ميتة قبض على الوكيل وقهره على أن يلتزم بنصف ثمنها فامتنع
الوكيل وتنازع معه من الصباح إلى العصر وخوفه بالضرب فلما تبين ذلك منه قال له
مثل ما تعرف أعمل لانه في بلد خلاف بالده ولولا امتنع لضرب لان أهل بلد الموكل كانوا
حاضرين والوكيل منفرد غريب عن هذه البلدة حينئذ كتبوا عليه نصف الثمن فهل
والحال هذه نكون هالكاً على الموكل والكتابة التي كتبت باطلة ولا يلزم الوكيل ولا
البائع ضمان شيء في هذه الحال (أجاب) لا يلزم الوكيل بشيء مما ذكره الحال هذه
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ترافعا إلى القاضي في أرض
زراعة أحدهما بطريق الوكالة عن أخيه فبعد ظهور الحق وقبل الحكم به دعاهما
القاضي إلى الصلح في غيبة الموكل ثم إن الموكل لم يرض بهذا الصلح ونقض ما فعله الوكيل
وقال لهما انما وكتبه لجراد الخا صمة فعزله وقام بنفسه فظهر عليه الحق أيضاً ثم رجع يطلب
الصلح مدعياً انه لازم وعدم رضاه أو لا غير يناقض فهل حيث كان وكيلاً بالخصوصة فقط
وفسخ الموكل صلحه ولم يرض به لا يكون هذا الصلح لازماً ولا يملك الوكيل المذكور
على موكله بدون اجازة منه (أجاب) وكيال الخصوصية لا يملك الصلح كما هو منصوص
فاذا وقع الصلح منه كان موقوفاً على اجازة الموكل فان رده ارتد لانه والحال هذه فضولي
فيه وبعد رده من الموكل لا يكون له الزام الخصم بوجهه والله تعالى أعلم (سئل) في
متداعيين في حدود أرض أحدهما أصيل والثاني وكيل فهل إذا حضرا بين يدي
الحاكم الشرعي وقال قائل ان هذه الدعوى لا تسمع في وجه الوكيل الشرعي لا يسوغ له
ذلك لانه سد باب التوكيل المجمع عليه ومخالفة الاجماع ثم كبير (أجاب) التوكيل
بالخصوصة سائغ شرعاً لا قائل بعدم جوازها انما الخلاف في لزومه بغير رضا الخصم قال الامام
يتوقف على رضاه الا أن يكون الموكل مريضاً أو غائباً مدة سفر أو مريداً له أو مخدراً لم تخالف
الرجال أو حائضاً ونفساء والمحاكم بالمسجد اذا لم يرض الخصم بالتأخير أو مجوساً من غير
حكم هذه الخصوصية أو لا يحسن الدعوى أي فيما لم يرض الخصم وجوزاه
بالرضاه وبه قالت الثلاثة وعليه فتوى أبي الليث وغيره واختاره العتاني وصححه في
النهاية والمختار للفتوى تفويضه للحاكم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده
أطيان أميرية ادعى عليه رجل بانه يستحقها فأقام المدعى عليه ولده وكيلاً عنه في
الخصوصة فتنازع الوكيل معه ووصاله على ثلثها بعد اقرار المدعى بحضرة بينة بانه
لاحق له فيها وكذا والده من قبله فهل إذا ثبت الاقرار المذكور قبل الصلح بالوجه
الشرعي يكون الحق فيها الواضع اليدها ولا عبرة بالصلح الواقع من الوكيل حيث كان

١١٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٨

مطلب وكيال الخصوصية

لا يملك الصلح فيرتد بغير

الموكل

ذی القعدة

١٧٠

١٠

وكيل في الخصومة (أجاب) صرح علماؤنا بان وكيل الخصومة لا يملك الصلح
اجماعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لزوجها قدرا معلوما من الدراهم ووكيله
بان يشتري لها بهما مكانا معيانا فهل اذا اشتراه لنفسه بالقدر المذكور من مالها وكتب الحجة
لنفسه لا يقع الشراء له ويكون لها بتمتضي التوكيل المذكور الثابت بشهادة البينة
الشرعية (أجاب) الوكيل بشرأى بعينه لا يملك شراءه لنفسه عند غيبة الموكل
مالم يخالف الموكل فيما عينه له فان خافه ان عزل عن الوكيل كالة ضمننا ووقع الشراء له والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم يشتري له بها أقشة
من المحروسة ووكاله في ذلك وكالة منوطة فاشتري الوكيل له الاقشة كما أمره الموكل
ووضعها بعد الحزم في مركب حسب أمره مع أقشته فبعد أن سافر في البحر نحو يومين وهو
في المركب سرق اللصوص بعض الاقشة ليلا من أقشة الوكيل والموكل من غير تعد
وتقرط منه فهل اذا أراد الموكل الزام الوكيل بما ضاع من أقشته لا يجاب لذلك بل
تضيع على ربه بالاسيما وهذا يشهد بالسرقه المذكورة (أجاب) نعم لانه ان
على الوكيل المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين وكلا آخر في صرف مباح معلوم من الدراهم في عمارة منزلهما من مالهما فصار
الوكيل المذكور يصرف ذلك المبلغ المذكور على عمارة المنزل المذكور وحكم أمر موكله
فهل والحال هذه يصدق الوكيل المذكور بيمينه فيما صرفه من مال موكله على عمارة
المنزل حيث لم يكذب به ظاهر الحال (أجاب) الوكيل أمين فيما يده من مال الموكل فيقبل
قوله بيمينه في صرف ما أمر به من مال موكله اذا لم يكذب فيه الظاهر ولم يكن خائفا والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل واخته الشقيقة يملكان نخيلا بالاث عن امهما فباع
الرجل المذكور حصته وحصته اخته بعد اقرار كل حصه وتخليد هالرجل اجنبي بقدر
معلوم من الدراهم واذنت الاخت لاختها في بيع حصتها واجازته ووضع يده المشتري
على الحصتين اثنتين وعشرين سنة ثم بعد موت اخيه تاريدا الآن منازعة المشتري في
حصتها فهل اذا ثبت الاذن والاجازة منها يكون البيع صحيحا نافذا وليس لها معارضة
المشتري والحال ما ذكر (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي توكيل الاخت لاختها في
بيع حصتها المذكورة نفذ عليها ذلك اذا كان البيع بمثل القيمة حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة سافرت الى بلدة معلومة وتركت دارها وبعض أمتعة
تملكها في الدار المذكورة من نحاس وفراس وغيره تحت يد رجل أمين ووكاله في حفظ
ما ذكر الى ان تحضر من غيبته المذكور فلو سافرت المرأة المذكورة كورة أرادت زوجة
ابنها الغائب ان تأخذ الدار المذكورة بما فيها من النحاس والفراس وغيره من يد الوكيل
المذكور بدون وجه شرعي فهل والحال هذه لا تجاب لذلك حيث لم يكن لزوجها الابن
فيه حق ولا ملك ولا شبهة ملك وليس لها الخصومة مع الرجل المذكور في ذلك حيث

١٨

١٢٧٠

ربيع الاول

١٩

١٢٧١

ربيع الثاني

٢٢

١٢٧١

١٠ ادى الاولى

٢١

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

جادي الاولى

سنة

كانت وكالة الرجل المذكور ثابتة بالبيعة الشرعية لحفظ ماذ كرا الى ان تحضر المرأة
 المسالكة لذلك من غيبتها (أجاب) نعم ليس لزوجة ابن المسالكة انتزاع ما تملكه
 ام زوجها من يد وكيلها بالحفظ بدون وجه شرعي واذا ارادت الدهوي على الوكيل
 المذكور بما في يده مع ثبوت وكالةه بالحفظ عن النائية لا تسمع دعواها عليه اذ وكيل
 الحفظ لا يملك الخصومة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناظرة صلى وقف ومسحقة له
 بمفردها بعد الخيرات وكلت رجلا في قبض ربيع الوقف وصرفه على خيرات الواقف على
 حكم شرطه وقبض الوكيل المذكور الربيع وصرفه على حكم امره ووكالةه وصار على ذلك مدة
 من السنين فهل والحال هذه اذا اتهمته في شيء مما صرفه على حكم امرها له يكون القول
 قول الوكيل المذكور ويصدق فيه بيمينه اذ لم يكذب ظاهر الحال (أجاب) يقبل
 قول الوكيل المذكور بيمينه في مقدار ما صرفه في خيرات الواقف على حسب امره ووكالةه
 اذ لم يكن خائنا ولم يكذب الظاهر فليتنق الله ربه اذا الحساب امامه والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة من المخدرات اقامت معق زوجها وكلا على بيتها وعلى ما يصرف فيه وما
 تحتاجه من الماء كل والمشرى والملبس وغير ذلك واذنته بالتصرف والبيع والاخذ
 والاعطاء وكالة مفوضة مدة من السنين والآن خرج من عندها فاتهمته فيما اذنته فيه
 وتريد ان تحاسبه فهل يصدق الوكيل بيمينه في جميع ما صرفه وما قبضه من مال موكلته
 (أجاب) الوكيل اذ لم يكن خائنا يقبل قوله بيمينه في مقدار ما صرفه مما بيده من مال موكلته
 حسب امره اذ لم يكذب الظاهر والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده
 البالغ وعليه دين فباع أحد الاولاد بطريق الوكالة عن باقي اخوته وبالمباشرة عن نفسه
 جانباً من النخيل المتروك عن أبيهم لا تجزئ من معلوم ودفعه في دين الاب باطلاعهم
 واذنهم وكتب للمشتري حجة الشراء على يد قاضي بلدهم وصار ينتفع المشتري بالنخيل احدى
 عشرة سنة والآن قال بعض الاولاد اني لم أوكل أخى ويريد ابطال البيع فهل اذا شهدت
 عليهم البيعة الشرعية بالتوكيل لا خير بالبيع عنهم فوفاء دين أبيهم الثابت لا عبرة
 بانكارهم ويكون الحق للمشتري في النخيل المذكور (أجاب) نعم لا عبرة بالانكار اذا
 ثبت التوكيل بالبيع بالوجه الشرعي والحال ماذ كروا الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 تملك نخيلا وكلت رجلا أجنبيا في بيع ثمره دون النخيل فباع الوكيل الثمر والنخيل جميعا
 فهل يكون بيع النخيل المذكور موقوفا على اجازة المسالكة حيث لم يكن وكيلها عنها في
 بيع النخيل ولادين عليها ولم تجز البيع ويكون البيع غير نافذ (أجاب) اذا كان التوكيل
 خاصا ببيع الثمر ولم يكن الرجل المذكور وكيلا في بيع النخيل لا ينفذ بيعه لما لم يوكل فيه
 ويكون موقوفا على اجازة الموكله والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال اخوة يملكون
 ساقية ولهم أطيان زراعة أميرية فوقها ورجلا في بيع الساقية والاسقاط في الاطيان
 لرجل آخر فباع الوكيل الساقية له بثمن معلوم واسقط وترك له باختياره الحق من

٢٥

١٢٧١

٢٥

١١٧١

شعبان

٦

١٢٧١

ذى الحجة

٣٠

١٢٧١

صفر

٥

١٢٧٢

الارض باعظ البيع في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم منذ خمس وعشرين سنة بموجب
حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون ثم مات المشتري عن اولاده فوضعوا ايديهم على
ما تركه مورثهم من الارض والساقية فطلب الاخوة الا ان منازعة ورثة المشتري
وابطال البيع والاسقاط متعللين بانهم كانوا قصر اوقت التوكيل فانكر ورثة
المشتري دعواهم فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية انهم كانوا بالغين وقت توكيلهم وانهم
وكلوا في البيع والاسقاط لا يجابون لذلك ويكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بتعللهم
اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الموكلين المذكورين كانوا بالغين
وقت التوكيل بالبيع والاسقاط لا يكون لهم ابطال ما ذكر حيث استوفى شرائط الصحة
واللزوم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أخ شقيق غائب في جهة
معلومة فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا وكل الاخ زوجته في أخذ
ما يخصه من تركه اخيه وأرسل لها حجة شرعية ثابتة المضمون بالتوكيل واثبتت المرأة
ذلك يقضي لها بأخذ نصيب زوجها من تركه اخيه الميت (اجاب) نعم يكون للزوجة
المذكورة أخذ ما وكلت بقبضه من تركه مورث زوجها اذا تحقق ذلك بطريق شرعي
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأته وابنتها البالغة وابنها البالغ يملكون
دارا بطريق الارث وكلوا رجلا في بيعها الرجل آخر فباعها الوكيل للرجل المذكور بثمن
معلوم قبضه منه ثم بعد ذلك اخذ الوكيل ثمن الدار واشترى به اقشة ليتجر فيها فاتجر فيها
ففسد واراد الوكيل بعد الحسر ان يحاسبه ارباب الدار على الحسارة فهل لا يكون له ذلك
حيث لم ياذنوا له بالتجارة ولم يشار كونه فيها ويحبر على رد الدراهم كلها لاربابها (اجاب)
اذا لم يثبت اذن الموكلين المذكورين للرجل المذكور بالتجارة فيما هو عنده من ثمن
الدار لا يكون له شراء تلك الاقشة به فان فعل كان ضامنا ويؤمر بدفع مثله لاربابه
وليس له محاسبتهم على ما خسروه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له املاك وكل رجلا وكالة مفوضة لرايه في اجارتها وقبض اجرتها ففعل الوكيل
المذكور للاملاك المذكور حيا من طرفه بتفويض الموكل له في ذلك فآجر الوكيل
المذكور قطعة ارض زراعة منها للرجل باجرة معلومة مساهمة ودفع المستاجر بعض الاجرة
للوكيل وبعضها للاملاك المذكور باذن الوكيل ثم عزل الجاني وانكر هو والوكيل
بعض ما دفعه لهما المستاجر المذكور فهل اذا ثبت دفع المستاجر لهما الاجرة بالبينة الشرعية
لا يطالب بهما ثانيا وتكون ذمته بريئة عما دفعه لهما (اجاب) اذا ثبت المستاجر المذكور
دفع الاجرة لمن له ولاية قبضها بطريق شرعي لا يطالب بهما ثانيا والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل عليه دين لا آخر فوكل المدر رجلا لبيع جاريته التي لم تكن ام ولد له ويدفع الدين
الثابت على موكله من ثمنها فباع الجارية المذكورة باكثر من مقداره الدين ودفع الدين
ويريد الوكيل أخذ ما زاد عن الدين من ثمن الجارية لنفسه فهل يؤمر بدفعه للآخر

٢٠

١٢٧٢

بيع الثاني

٢٨

١٢٧٢

جادی الاولى

١٤

١٢٧٢

جادی الثانية

٦

١٢٧٢

سنة رجب

١٢٧٢

٣

جبراعنه ولا يطيب له أخذه لنفسه حيث كان البيع المذكور على ملك مالكها
(أجاب) إذا كانت تلك التجارية باقية على ملك المدين إلى أن يباعها الوكيل بطريق
الوكالة عنه ودفع من ثمنها دين الموكل حسب أمره وبقي منه شيء بيد الوكيل يؤمر الوكيل
بدفع ما بقي من ثمنها إلى ربه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون نصف
ساقية بقرية من قرى مصر فوكلوا عنهم وكيلًا في بيع نصف الساقية المذكورة لغيتهم
عن القرية التي بها الساقية المرقومة فباع الوكيل المذكور نصف الساقية المذكورة
بالغبن الفاحش وقبض ثمنه فهل لا ينفذ بيع الوكيل المذكور نصف الساقية المذكورة
بالغبن الفاحش ويقضى شرعًا بدفع نصف الساقية المذكورة للوكيلين المذكورين حيث كان
يسمى الوكيل بالغبن الفاحش ولم يحصل من الموكلين المذكورين رضا بالبيع على الوجه
المرقوم بعد وقوعه من الوكيل (أجاب) نعم لا ينفذ بيع الوكيل والمحال ما ذكره الله تعالى
أعلم (سئل) في رجل وكل وكيلًا وكالة مفوضة في تخليص دين له على آخر فأراد الوكيل أن
يسافر إلى جهة فوكل الوكيل وكيلًا آخر في تخليص الدين المذكور فخلص الوكيل
الثاني الدين من المدين ودفعه لموكله بعد حضوره من غيبته فهل والمحال هذه إذا ثبت
كل من التوكيل الأول والثاني بالبينة الشرعية يبرأ المدين بدفع الدين للوكيل
الثاني ويصدق الوكيل الثاني في دفع الدين للوكيل الأول بيمينه (أجاب) الوكيل
لا يوكل إلا بأذن أمره والتفويض إلى رايه كالأذن كما إذا قال له أعمل برأيك فإذا كان
الوكيل الأول مفوضًا إليه من قبل الموكل فوكل آخر في قبض الدين فدفع المدين إلى
الثاني برئ من الدين إذا تحقق ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة
ميت بلغ وكلاءه جلا في استخلاص ما خضعهم من تركته مورثهم عن هي تحت يده
فاستخلص الوكيل ذلك ودفعه لموكله ثم بعد ذلك أنكروا أخذه من يد الوكيل
المذكور فهل يكون القول قول الوكيل بيمينه في دفع ما وكاه في استخلاصه عن هي
تحت يده لهم (أجاب) إذا كان القبض ثابتًا بيمينه أو أقرار من الموكلين وانما المنكر هو
الدفع إليهم من قبل الوكيل فالقول قوله فيه بيمينه سواء كان وكيلًا بقبض دين أو عين
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلًا وكالة مفوضة في استخلاص ما يخصها من
ميراث زوجها من هو تحت يده ثم أرادت عزله وتوكل غيره فهل يكون لها ذلك ومتى
عزله ووكلت غيره لا ينفذ تصرف الوكيل الأول في شيء مما وكلته فيه إذا علم بالعزل
و يكون للموكل قصر يده عن ذلك حيث كانت الوكالة الثانية مستوفية لشروط صحتها
(أجاب) نعم للمرأة المذكورة عزل وكيلها بقبض حصتها من ميراث زوجها وبعد عزله
وعلمه لا ينفذ تصرفه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن في عائلته معين له فأذن له
في التصرف فباع الابن بعض مواش من مال أبيه بثمن معلوم واشترى بعض مواش بدلها
لأبيه ثم بعد مدة أراد الابن أن يختص بما اشتراه من مال أبيه من المواشي وهو في عائلة

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

٢٢

مطلب الوكيل لا يوكل
الأبأذن أمره أو تفويضه
كأعمل برأيك

شعبان

١٢٧٢

٦

١٢٧١

٧

رمضان سنة

٧ ١٢٧٢

شوال

٢٠ ١٢٧٢

دى القعدة

١٢ ١٢٧٢

مطلب الوكيل بشراء
شيء معين لو شراء
لنفسه بخفض ورمو كاه
وقع الشراء لنفسه

١٥ ١٢٧٢

أبيه معينه فهل والحال هذه لا يجب الابن لذلك وليس له مشاركة أبيه فيما اشتراه الابن
من مال أبيه وهو في عائلته (أجاب) حيث كان الابن المذكور وكلا عن أبيه في
البيع والشراء واشترى ما ذكره من ثمن مباحه بطريق النيابة عنه لا يكون له
معارضة أبيه فيما ذكره والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك جارية وابنيها أرسلهم لرجل أجنبي مع قنه ليبيعههم بمعرفة وهو في جهة بعيدة
فامتنع ذلك الرجل من قبول الوكالة والبيع فتصرف القن المذكور فيهم بالبيع لا آخر
بمن ينحس لعدم معرفته بدون إذن من سيده والحال انه رقيق فهل يكون هذا البيع
موقوفاً على إجازة السيدان إجازة نفذ وان رده بطل (أجاب) اذ لم يكن القن المذكور
ماذوناً له من قبل سيده بالبيع يكون بيعه المذكور موقوفاً على إجازة المالك والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك أموالاً وله أولاد رجال معه في معيشة واحدة معينين له وكل
أحدهم في التصرف على العائلة ووكاه في شراء أشياء معينة معلومة من مواش وأطيان
زراعة أميرية وغيرها فاشترى ذلك الوكيل ما أمر به والده من ماله في حياته ثم مات
الابن عن بنيه وعند القسمة طلب الوكيل الاختصاص بما اشتراه بالوكالة عن أبيه
متعللاً بأنها باسمه والحال ان اسمه محمد واسم أبيه محمد أيضاً فاسكر الاخوة دعواه فهل اذا
أقاموا بينة بان أبناء وكاه في شراء الأشياء المذكورة قواه وكيل عن أبيه لا يجب لذلك ولا
عبرة بتعلله المذكور وينقسم جميع ما تركه الابن بين أولاده المذكور المبالغين من عقار
ومواش وأطيان وغيرها ولا يكون لأحدهم الاختصاص بشيء من التركة بدون تخصيص
شرعي (أجاب) الوكيل بشرأ شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه فلو اشتراه لنفسه وقع
الشراء لموكله ما لم يخالف الموكل كما اذا اشتراه بخلاف ماسمى الموكل له وهذا اذا وقع
الشراء مع غيبة الموكل فلو كان حاضراً وقت الشراء واشترى الوكيل لنفسه وقع الشراء له
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت وكانت تملك عقاراً ولها وكيل شرعي كانت
وكتته في قبض غلات العفارات وغيرها بمحض جماعة من المسلمين وكالة مطلعة لرأيه
وقوله وفعله وصار بحاله من التوكيل الشرعي يقبض غلة العقار ويدفعه لها والآن
ورثة الميتة يدعون على الوكيل انه لم يوصل غلة العقار لمورثتهم فهل يكون الوكيل
مصدقاً بقوله باليمين في إيصال غلة العقار لمورثتهم ولا يلتفت الى دعوى الورثة حيث
كانت دعواهم بغير وجه شرعي (أجاب) كل أمين ادعى إيصال الأمانة لمستحقها فالقول
دوله في ذلك بيمينه حيث لم يكن خائناً والله تعالى أعلم (سئل) في نخيل مشتركين
امرأة وابنها بنتها بالمسيرات عن أبيهما فباعت تلك المرأة نصيبها ونصيب ولديها بالوكالة
عنهما الرجل أجنبي بمن معلوم بالغبن الفاحش والغرور بقول المشتري لها انه لا يساوي
الا كذا من الدراهم فهل اذا ثبت الغرور والغبن الفاحش يكون البيع غير نافذ ويكون
للبياعة المذكورة فسخ البيع واسترداده من المشتري اذا تحقق ما ذكره بالطريق

١٢٧٢

٣٠

محرم

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٦

صفر

٢٢٧٢

٦

١٢٧٣

٨

الشرعي (أجاب) يتعدي بيع الوكيل بمثل القيمة على الراجح فإذا تحقق ما هو مستور
بالسؤال بالوجه الشرعي يكون للبائنة المذكورة وموكليها فسخ البيع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل وقع في شدة فوكل آخر في شراء عبده وبنته بتسليمه بجهة معينة على أن
يدفع ثمنه له بعد ذلك ففعل وسلم العبد فهل والحال هذه يرجع الوكيل بثمن العبد على
الموكل حيث دفع الثمن من ماله حسب أمر الموكل (أجاب) إذا كان المشتري وكلا
عن الرجل المذكور في شراء ذلك العبد ومأمور بتسليمه لمن أمر بتسليمه إليه وقد دفع
الوكيل الثمن من ماله نفسه يكون له الرجوع على موكله بذلك والأفلا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له أرض خراجية وكل أباه في إسقاطها لغيره بدراهم معلومة ففعل
الاب ذلك ثم بعد سبع سنين ادعى الابن أنه لم يوكل أباه فهل إذا ثبتت الوكالة بالبينة ليس
له المعارضة والإسقاط صحيح (أجاب) إذا ثبتت توكيل المستحق أباه في الإسقاط
المذكور بالوجه الشرعي وصدر الإسقاط من الوكيل مستوفيا شرائط الصحة لا يكون له
معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجتيه وعن ابن وأربع بنات بلغ فوقك بنتان وامرأة من الزوجتين رجلا في قبض
ما يخصهن من تركته مورثهن فاستخلص ذلك وقبضه عن هو تحت يده وأوصل بعض
ما قبضه لموكلاته ثم بعد ذلك مات الوكيل المذكور مجعلا ما قبضه واستخلصه لموكلاته
فهل إذا كان التوكيل للرجل المذكور وقبضه لما ثبت ثابته بالوجه الشرعي يكون لمن
أخذ الباقي لمن تركته حيث الحال ما ذكر (أجاب) نعم ضمن الوكيل بالقبض
بموته مجعلا لما قبضه من مال موكلاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجته وعن أولاد منها قصر وعن أمه وترك ما يورث عنه شرعا فاقام الحماكم الشرعي
أم القصر وصيا على أولادها وضبط بعض التركة على يد نائب من طرف القاضي
واقامت الوصي زوجها وكلا عنهما فوضا فادعى على رجل غير وارث ببعض أمتعة
تخص اليتام فانكر دعواه فطالب الوكيل إقامة يمينه بما يدعي به فأنعمه فائلا لأرضاء
وكيلا وطلب أن تحضر الوصي بنفسها للتخاصم معه فهل إذا كان التوكيل ثابته وكانت
الوصي من المخدرات لا يشترط رضا الخصم بالوكالة ويكون للوكيل المذكور التداخي
عليه (أجاب) كون المرأة مخدرة مما يوجب لزوم التوكيل على قول الامام والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل أعطى آخر جانبا من الأرباب القمع وأمره أن يبيعها له على سبيل
الوكالة فباعها الوكيل ووضع الثمن في جيبه فنزل عليه لص سرق الثمن من جيبه من غير
تقريط ومن غير تعدفهل والحال هذه يضيع على ربه خاصة ولا ضمان على الوكيل
المذكور ويصدق في دعواه الضياع بيمينه (أجاب) إذا ضاع الثمن من يد الوكيل
بالبيع من غير تعد ولا تقريط فلا ضمان عليه اذ هو أمانة في يده والقول للأمين في حق
براءة ذمته بيمينه إذا لم يكن خائنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عقار معين في

جهة معينة وكل آخر يبيعه وان يبيعه بثلث مثله وان يكون الثمن مقبوضا فباعه الوكيل
من والدته باقل من ثمن المثل بعين فاحش فهل لا يجوز البيع المذكور والحال هذه لاسيما
والمشترى ممن ترد شهادته للوكيل (اجاب) حيث وكله ببيع ذلك بثلث مثله فباعه
الوكيل بعين فاحش من والدته لا يجوز هذا البيع بل ولو باعه منها بمثل القيمة عند
الامام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسلم وكل ذميا في اقامة دعوى شرعية تخصه
على يد الحاكم الشرعي فهل يجوز توكيل المسلم ذميا ويقبل القاضي توكيله ام لا
(اجاب) لا فرق بين ان يوكل احدا الخصمين في الدعوى عليه او له مسلما او ذميا غير ان
الوكالة لا تلزم بدون رضا الخصم على قول الامام الا لعذر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
وكل آخر في قضية شرعية وكالة مطلقة عامة فيما يتعلق بها وفوض له فيها وقبل الوكيل
الوكالة المذكورة فهل للوكيل المذكور ان يوكل غيره في ذلك اذا ثبت التفويض
اليه بالوجه الشرعي (اجاب) الوكيل لا يوكل الا باذن امره فيما عدا ما استثنى وهو الوكيل
يدفع الزكاة والوكيل في قبض الدين اذا وكل من في عياله والوكيل عند تقدير الثمن
كفاي الدمن والوكالة والتفويض الى رايه كاعمال رايك كالاذن والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل توجهت عليه دعوى شرعية من خصمه ويريد التداخي معه بنفسه
والحال ان المدعي عليه متوجه للسفر لأم ضروري خاص به متعلق على السفر لا يخلصه
الا هو بنفسه فهل والحال هذه اذا وكل المدعي عليه عنه شخصا يقوم مقامه في سماع
الدعوى يقبل القاضي منه ذلك حيث كان السفر لعذر شرعي (اجاب) لا تلزم الوكالة
بالخصوصية في حقوق العباد بدون رضا الخصم على قول الامام سواء كان طالبا او
مطلوبا الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مدة سفر او مريدا له الى آخر ما ذكره من الاعذار
وفي خزانة المفتين لو قال اني اريد السفر يلزم منه التوكيل طالبا كان او مطلوبا لكن
يكفل المطلوب لئتمكن الطالب من استيفاء دينه وان كذبه الخصم في ارادته السفر
يحلفه القاضي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع جبل فباعه الوكيل بالغبن
الفاحش فهل لا يكون بيعه نافذا بذلك ويكون للوكيل استرداده من هوى تحت يده
(اجاب) صح بيع الوكيل بالبيع بما قل او كثر ولو بغبن فاحش عند الامام وخصاه بالقيمة
وبالتقودد به يقتضى وعلى قولهما لا ينفذ بيع الوكيل المذكور بغبن فاحش حيث لم يوجد
من الموكل ما يدل على رضاه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا وكالة مطلقة
مفوضة في استخلاص ما يخصها من تركه زوجها الميت عنها وعن ورثة آخر وقبضه
وتسليمه الى القاضي وكتب بذلك حجة شرعية فاستخلص الوكيل المذكور بعض
ما يخصها وسلمه لها فهل اذا ارادت المرأة المذكورة عزل الوكيل المذكور ومحاسبته
على ما قبضه يصدق بيمينه فيما دفعه لها ولا يلزم بينة على الدفع لها (اجاب) اذا تصادق
الوكيل والوكالة المذكورة ان على القبض واختلاف في الدفع للموكل فالقول للوكيل

٢٥ ١٢٧٣

شعبان

٧ ١٢٧٣

رمضان

١٠ ١٢٧٣

مطلب الوكيل لا يوكل
الا باذن فيما عدا ما استثنى

شوال

١٧ ١٢٧٣

مطلب قال اني اريد
السفر يلزم منه التوكيل
طالبا او مطلوبا لكن
يكفل المطلوب

١٧ ١٢٧٣

ذى القعدة

٢ ١٢٧٣

مطلب تصادق الوكيل
والموكل على القبض

واختلاف في الدفع للموكل فالقول للوكيل بيمينه

بيمينه في دعوى الرد للوكل اذا لم يكن خائفا ولا افلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قضية شرعية مع أخته الرشيدة ويريد أخذ حقه بالطريق الشرعي ولها زوج بينه وبين الاخ مخاصمة وتريد أن تقيمه وكيلها هو واخوه واخوه لا يرضى بتوكيل أحدهما لاجل منع الشرف هل يجب لذلك ويكون له منعهما او يكون لها التداخي بنفسها مع أخيها او توكل وكيلها غير زوجها واخيها (أجاب) للمرأة المذكورة ان توكل في خصوصتها من شاءت ويلزم التوكيل بغير رضا الخصم على قولهما مطلقا وعلى قوله ان كانت مخدرة او لا تحسن الدعوى ونحو ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا وكلت زوجها في اجارته باجرة مثله فاجره الوكيل لرجل من خدمة مديرة المنصورة وأذنه ببناء الامر اللازم الضروري وذلك عن مسدة ثلاث سنين ثم انقضت مدة الاجارة فارادت المسألة ان تؤجر لمن يرغب فيه وان تخرج الساكن المذكور فامتنع وادعى انه صرف مبلغا جسيما في العمارة لتعيل بذلك على عدم خروجه وعدم امتثاله الى دفع اجرة مثله التي رغب الطالب دفعها وحصلت المرافعة في شأن ذلك عند القاضي ولم يزل مصرعا على أنه صرف المبلغ المذكور وامتنع من الخروج تعنتا وطمعيا ولم يمتثل أمر الشريعة ولا حكومة المديرية مع كون المبلغ الذي يدعى صرفه يكذب فيه ظاهر الحال فهل لا يصدق فيما يدعى صرفه من الزيادة الابينة حيث لم تصدقه المالك ولا وكيلها في ذلك ويجب عليه الخروج منه شرعا (أجاب) المأمور بالعمارة من قبل المالك او وكيله في ذلك من مال نفسه ليرجع لا يصدق في مقدار ما صرفه من ماله اذا كذبه الا لأنه يريد الرجوع على غيره بما ادعى صرفه وفي ذلك لا يقبل قوله بيمينه اذا ادعى الا تراقل من ذلك بل لا بد من بينة تثبت الزيادة بخلاف ما اذا أمر بالصرف من مال بيده لا أمر بخينه فيقبل قوله بيمينه في حق نفي الضمان عن نفسه حيث لا يكذب فيه في ذلك ظاهر الحال على ارجح القولين كما يستفاد من الحيرية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واناث وعن اولادهم ذكور واناث وترك تركة من عقار وغيره فهل يكون ميراثه لاولاده الذكور والاناث ولا شيء لاولادهم ذكور واناث معهم واذا وضع اولاد اولاد الميت ايديهم على دار الميت وادعوا انهم صرفوا في عمارتها مبلغا من الدراهم وهم ساكنون فيها ويريدون اخذ ما صرفوه في ذلك من تركة الميت لا يجابون لذلك حيث لم يكن ذلك بامر الميت قبل موته ولا أحد من ورثته (أجاب) لا ترث اولاد الاولاد مع وجود اولاد الميت الذكور والعمارة بدون اذن المالك لا توجب الرجوع بما صرفه المعمر على المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زراعة فاقام آخر ناظر عليها ومنعه من البيع والشراء ثم امره بان يشتري فدانين برسيما تخيله ودفع له ثمنهما فاشترى الناظر ثلاثة اقدنة ثم بعد مضي مدة الربيع طلب تغريم رب الزراعة ثمن الفدان الثالث الذي اشتراه بدون اذنه متعللا بأنه اشتراه تخيله فقال رب الزراعة لا يلزمني ذلك حيث لم آذن لك في

١٢٧٣

١٥

١٢٧٣

١٨

مطلب المأمور بالعمارة
من مال نفسه ليرجع
لا يقبل قول بيمينه
فيما ادعى صرفه بخلاف
المأمور بالاتفاق من
مال الاخر ولا يكذب
اظهار

دى الحجة

١٢٧٣

١

شرائه فهل يكون الضامن في ذلك الناظر الذي اشتراه بغير اذن اورب الزراعة (اجاب)
حيث منع رب الزراعة الناظر المذكور عن البيع والشراء ثم امره بشراء فدانين فقط
ودفع ثمنهما له بخلاف الامر بشراء ثالث بثمان زائد عن ثمن الفدانين لا يتغذ الشراء فيما
وقعت المخالفة فيه على الا يتم بل يقع الشراء للموروا اذا اطعمه نخيله بدون اذن ربه لا يلزم
بقيمتة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا وكلت ابنها في بيعها فباعها الابن
المذكور لرجل بالغين الفاحش والغرور فهل والحال هذه لا يصح بيع الوكيل المذكور
بالغبن الفاحش والغرور اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي سيما ان المرأة المذكرة ردت
البيع بعد ذلك ولم تجزه (اجاب) اذا غر المشتري البائع وغبنه غنا فاحشا في البيع يكون
ذلك مجوزا للفسخ ويباع الوكيل عند الامام يصح بما قل او كثر وبالعرض والنسيئة ان
التوكيل بالبيع للتجارة عند الامام وخصاه بالقيمة وبالنفق ودوبه يقى والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك ابعادة وكل رجلا في ايجارها فاجرها الوكيل لا تخبر ومات
الوكيل فطلب المالك المستاجرين باجرة الارض فادعوا انهم دفعوها لوكيله قبل موته
واثبتوا الدفع لدى القاضي بشهادة البيضة الشرعية فهل يكون لرب الارض الرجوع
باجرة ارضه في تركه الوكيل المذكور (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي دفع المستاجر
الاجرة للوكيل المذكور يكون للمالك مطالبة ورثة الوكيل من تركته بما قبضه او بيده
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف وكل رجلا وكالة مفوضة
في قبض ما يجب له قبضه من مستغلات الوقف وصرفه فيما يلزم صرفه لمجهة الوقف
وفيما يلزم للوكيل المذكور لا موره الخاصة به من اكل وشرب وغير ذلك فتهاطى الوكيل
قبض ربيع الوقف مدة من الزمان مع اطلاع الموكل على تصرف الوكيل المذكور
وعلمه بكل ما يفعله واقراءه على ذلك ثم ان الموكل عزل الوكيل المذكور وطلب محاسبته
فصدقه في القبض الذي قبضه من ربيع الوقف وبعض ما انفق عليه وكذبه في البعض
الاخر فهل يقبل قول الوكيل بيمينه فيما صرفه على الوقف وفيما دفعه وصرفه على
الموكل من مال ربيع الوقف فيما لا يكذب فيه ظاهر الحال (اجاب) يقبل قول الوكيل
المذكور بيمينه فيما ادعى قبضه وصرفه مما وكل فيه اذا كان لا يكذب في ذلك ظاهر
الحال ولم يكن خائفا ولا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة وكلت زوجها
وكالة شرعية في بيع حانوتين وقبض ثمنهما فباعهما الوكيل وقبض ثمنهما ودفعه
لموكلته ثم بعد مضي ثمان سنوات انكرت الوكالة التي اخذته من الوكيل
وتطالب الوكيل المذكور بالثمن فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ويصدق الوكيل في
دفعه الثمن لموكلته بيمينه (اجاب) اذا كانت المرأة المذكرة مقررة بالتوكيل وبان
الوكيل قبض الثمن من المشتري وانكرت دفعه اليها وادعاه الوكيل فالقول له بيمينه
في ابصالة اليها لانه امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها فيقبل قوله بيمينه حيث لم

١٢٧٣

٥

١٢٧٣

٥

١٢٧٤

محرم

٤

١٢٧٤

٨

ربيع الاول

١٢٧٤

١٥

ربيع الاول سنة

يكن خائفا وكذا الحكم لو اقر الموكل بالتوكيل وانكر قبض الوكيل من المشتري والدفع اليه والموكل حي ولو بعد عزل الوكيل فيقبل قول الوكيل بيمينه في حق نفى الضمان عن نفسه وبراءة ذمة المشتري بخلاف ما لو كان الاختلاف بعدموت الموكل فانه يقبل قول الوكيل في حق نفى الضمان عنه لافي براءة المشتري كما في تنقيح الحامدية من الوكالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر وكالة شرعية في جميع تعلقاته من قبض وصرف وغيره مما يتعلق بالموكل فقبض الوكيل وصار يصرف على الموكل المذكور من مال موكله ثم بعد ذلك حاسب الموكل الوكيل المذكور فيما قبضه وصرفه عليه بالبيان فهل يقبل قول الوكيل المذكور بيمينه فيما قبضه من مال موكله وفيما صرفه عليه منه واذا اراد ان يحاسبه ثانيا لا يجبر الوكيل على ذلك (اجاب) يقبل قول الوكيل المذكور بيمينه فيما قبضه وصرفه من مال موكله عليه حسب امره فيما لا يكذب فيه ظاهر الحال اذا لم يكن خائفا ولا يجبر على اعادة الحساب ثانيا والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون نخيلا عن اصولهم باع احدهم نصيبه عن نفسه ونصيب باقي الشركاء بطريق الوكالة عنهم لرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم هو ثمن المثل ووضع المشتري يده على النخيل المذكور مدة تزيد على سنة والآن اراد بعضهم الرجوع في البيع على المشتري متعللا بان يبيع نصيبه كان بالغبن الفاحش والغرور ولا بينة له على ذلك فهل والحال هذه اذا ثبت التوكيل بالبيع المذكور بالبينة الشرعية ولم يثبت المدعى دعواه الغبن الفاحش والغرور بالبينة الشرعية يكون البيع نافذا ولا عبرة بدعواه ذلك سيما والبيع المذكور كان بحضرة اهل الخبرة (اجاب) يتقيد ببيع الوكيل به بمثل القيمة على المفتي به فاذا صدر البيع المذكور بمثل القيمة مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لاحد نقضه والانقضض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في بيع دار لها وكالة شرعية وقبل الرجل المذكور تو كيلها في ذلك فباع الوكيل الدار المذكورة وقبض ثمنها من المشتري ومات عن ورثة فاعترفت الموكلة بالوكالة وانكرت قبضها الثمن منه وتريد مطالبة المشتري به فهل والحال هذه اذا ثبت المشتري المذكور دفع ثمن الدار المذكورة لالوكيل المذكور لا نسكار ورثة الوكيل قبض مورثهم اياه من المشتري لا تحاسب لذلك ولها ان تطالب ورثة وكيلها به فقط حيث اقرت بالوكالة وقبض الثمن من المشتري المذكور (اجاب) لا مطالبة للوكالة المذكورة على المشتري بالثمن الذي اعترفت بقبض وكيلها بالبيع اياه من المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالادب عن مورثهم باع احدهم الورثة جميع الدار لرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم بطريق التوكيل الشرعي عن باقي الورثة البالغين الرشيد وبعدمضي اثنتي عشرة سنة فاكثر انكر الموكلون تو كيل الوكيل فهل اذا ثبت تو كيلهم له بالوجه الشرعي يكون بيع الوكيل صحيحا ما فذاو يمعون من معارضة المشتري واضع اليد بدون وجه

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

٢٧

ربيع الثاني

١٢٧٤

٢٦

شرعی (اجاب) اذا ثبت التوكيل من باقى الشركاء المذکورين للبائع بالبيع
وصدوره من الوكيل بمثل القيمة مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعى يمنع
الموكلون من معارضة المشتري المذکور فيما اشتراه على الوجه المستطور بدون
وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ماتت وتركت ما يورث عنها شرعا فوضع
رجل اجنبى يده على ذلك فاراد وارثها الدعوى على واضع اليد المذکور بماتت كتر كتبه
مورثته ويجعل له وكيلًا فامتنع واضع اليد من قبول التوكيل فهل اذا كان وارث المرأة
الميتة المذکور لا يحسن الدعوى ويحصل له تلجى بين يدي الحماكم يقبل منه التوكيل
جبرًا بلارضاء الخصم (اجاب) كون المدعى لا يحسن الدعوى ملزم لقبول توكيله لغيره
فى الخصومة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وكل آخر فى شراء ابعادية له من مالها
فاشترها الوكيل لموكله بثمن معلوم من الدراهم دفعه الوكيل من مال موكله فهل يقع
الشراء المذکور للموكل ويكون صحيحا نأذا (اجاب) نعم يقع الشراء للموكل اذا لم يخالف ولم
يكن يغبن فاحش ويكون صحيحا حيث استوفى شرائطه والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل له اجل اذن آخر فى اجارته لمن يريد تميل البضاعة عليه من السويس الى مصر
حين حضور المأذون من السويس الى مصر فاجره حسب امره له ثم فى اثناء الطريق بالمحطة
التي يبيت فيها المسافرون على حسب العادة وضع الحبل الذى عليه على الارض وفى اثناء
الليل ضاع الحبل المذکور كونه من غير تفریط من المأذون ولا تعد فهل لضمان عليه
والحال هذه سيما ولم يكن أجيرا عند صاحبه بل الاجرة لصاحب الحبل خاصة (اجاب)
لا يضمن المأذون المذکور كورا الحبل الذى ضاع فى يده بدون تفریط منه ولا تعدوا الا ضمن
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اعطى غنمه لرجل آخر ليبيعها له ويرسل له ثمنها فباعها
وقبض ثمنها وتعدوا رساله احدهما ثم اخذ الرجل الذى عنده الامانة للومان وأوصى
امرأته على دراهمه ودراهم الامانة فغرقت المرأة وماتت وهو فى اللومان فضاعت
دراهمه والامانة ولم يبق له منها شيء فهل والحال هذه لا يضمن الامانة حيث وضعها فى
منزله ولم يوجد منه تفریط (اجاب) الثمن فى يد الوكيل امانة فاذا ضاع بلا حبس من قبله
عن ربه ولا تفریط ولا تعد لا يكون ضامنا له والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وكل رجلا فى
شراء قاعة معينة من دارجار الموكل على حسب ما تبلغه من الثمن فاشترها الوكيل للموكل
حسب ما أمره على يد بينة بان الشراء الصادر من الوكيل للموكل ودفع الثمن الوكيل من
عنده فطلبه الموكل ليعطيه الثمن مرارا وهو يتراخى قائلا لا تسكليف بيننا ثم ادعى الوكيل
ان الشراء كان لنفسه فهل لا تقيد دعواه المذکور شيئا ويتم الشراء للموكل لوجود
البينة على التوكيل بشراء القاعة المعينة للموكل وان الشراء صدر منه لموكله (اجاب)
الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه فاذا اشراه لنفسه وقع الشراء لموكله حيث
لم يخالفه كأن يامر به بشرائه بدراهم فاشتراه بدنانير او بغير النقود والله تعالى اعلم (سئل)

ربيع الثاني سنة

في امرأة أمرت زوجها بعمارة منزل من ماله ليرجع إليها بما صرفه في عمارة فعمر
وصرف فيه مبلغا من ماله بشهادة بينة شرعية فهل يكون له الرجوع بما صرفه والمحال
هذه (أجاب) صرحوا بأن الزوج إذا عرد دار زوجته لمبايعه بالبناء فالعمارة لها
والنفقة دين عليها بالحقة امرها والاذن بالعمارة التزام للنفقة دلالة كلامه بقضاء الدين
فيكون للزوج المذكور الرجوع بما صرفه على العمارة المذكورة حسب الامر والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها في بيع حصص لها في عقار فباعها الوكيل
المذكور بغبن فاحش يزيد على ثلثي قيمتها فهل والمحال هذه اذا ثبت بالوجه الشرعي
كون الوكيل المذكور باع ما ذكر بالغبن الفاحش يكون للمرأة المذكورة فسخ البيع
المذكور (أجاب) قبيح الصاحبان يبيع الوكيل بالقيمة وبه يبقى فله موكل الفسخ اذا
باع الوكيل بغبن فاحش حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصص في دار
وكلت زوجها في بيع تلك الحصص فباعها الوكيل لرجل آخر بالغبن الفاحش والغرور
بقول المشتري له انها لا تساوي الا كذا فهل اذا ثبت الغبن والغرور يكون البيع غير
نافذ (أجاب) الغبن الفاحش والغرور في البيع يثبتان لم حصل له خيار الفسخ حيث
لا مانع ويبيع الوكيل بتقيده عنده ما يمثل القيمة فلا ينقذ مع الغبن وان لم يوجد غرور
وبقوله ما بقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضارر زوجته من مدة سنتين ولم يقم بها
بإلزام لها شرعا ولا ولادها وخدمها فوكلت وكيلًا لاجل الراحة الشرعية فطلب وكيلها
الزوج الى بيت القاضى في شأن ذلك فقال الزوج لا امتثل الا بحضورها بنفسها ووافقه
القاضى على ذلك فهل اذا كانت الزوجة المذكورة من المخدرات لا يلزمها الحضور الى
بيت القاضى ويكتفى بوكيلها في تقرير ما يلزم لها شرعا (أجاب) اذا كان الوكيل المذكور
وكيل خصومة فقد وقع الخلاف في لزوم وكالته بدون رضا الخصم ومذهب الامام انها
لا تلزم بدون رضاه الا لعذر ومنه كون الموكل مخدرة لا تخاط الرجال والله تعالى أعلم
(سئل) من بيت المال بما صمونه في شخص توفي وله ورثة وكل بعضهم وكلاء
في دعوى ديون على الميت وبعض الورثة قاصرون وبعضهم بالغ وبعضهم الآن موجود في
جهة بني سويف والبعض بجهة البحيرة والبعض بالمحروسة وتوجه الجميع من مصر التي
هي محل الخصومة الى الجهات المذكورة الأزوجة للميت وبناته وهما موجودتان بمصر
فعزل الوكلاء أنفسهم من الوكالة فهل يصح عزلهم من ذلك او يجبرون على الوكالة لاثبات
أرباب الديون وهل يجوز سماع الدعوى بالديون وثبوتها في وجه الزوجة والبنات
اولا بدم من حضور الكل (أجاب) الوكيل بالخصومة لا يجبر عليهم اقله ان يمتنع عنها
ويعزل نفسه بعلم موكله الا اذا كان وكيلًا عن المدعى عليه بطلب المدعى وغاب موكله
اذ لو كان له عزل نفسه مع غيبة موكله الذي هو المدعى عليه وكانت الوكالة بالتمسك
الطالب الذي هو المدعى لتضرر بعدم نمذمه من اثبات حقه بخلاف ما اذا كان المدعى

٣٠
١٢٧٥
مطلب عمر دار زوجته
لها بما له باذنها فالعمارة
لها والنفقة دين عليها

رجب
٦

١٢٧٥

شعبان
١٤

١١٧٥

صفر
٢

١٢٧٦

رمضان

١١ ١٢٧٦

مطلب احد الورثة
ينتصب خصما عن الباقيين
في دعوى الدين على
الميت

عليه حاضر أو كانت الوكالة من غير التماس الطالب لتمكينه من الخصومة مع المطلوب في الوجه الأول ولعدم تعلق حقه بالوكالة في الوجه الثاني اذ هو لم يطلب وأما الدعوى بالدين شرعا في هذه الحادثة فتسمع في وجهه بعض الورثة ولا يشترط لاحتياضه الكل اذ أحدهم ينتصب خصما عن الباقيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر فروا لبيعه له وعين له ثمنه وأمره بان لا يبيعه بانه نقص من ذلك فهل اذا باع المأمور بالبيع الفرو والمذكور ثمن أنقص مما عينه الأمر له يكون البيع المذكور موقوفاً ان أجاز له الأمر نفذ وان رده بطل وله أخذه ممن هو تحت يده بعد ثبوت ملكه له (أجاب) اذا خالف وكيل البيع أمر موكله فيما عينه له من الثمن لا الى خير لا ينفذ بيعه على الموكل ويكون له استرداد المبيع بعد تحقق ما ذكره الوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في بيع مكان لها فباعه وقبض ثمنه من المشتري وصار الوكيل يدفع لها منه كل شهر مقدرا معلوما منه ثم طلبت أخذ الباقي منه فقال لها لا ادفعه لك الا مؤجلا كل شهر القدر المذكور فهل اذا كان معترفا لها به يؤثر بدفعه لها حالا ولا يجاب لذلك حيث كان المبلغ بيده قائما وكانت رشيدة (أجاب) يؤثر الوكيل المذكور بدفع ما بقي بيده من ثمن ما باعه للموكل لها المسكان والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع ولا يجاب لتأجيله بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجاته الثلاث وبتين قاصرتين وابن بالغ جعله والده قبل موته وصيا على بنتيه القاصرتين وترك ما بورت عنه شرعا وبعد موت الرجل المذكور أثبت ابنه وصايته على القاصرتين لدى القاضى وجعله الزوجات الثلاث وكيلا مفوضا مطلقا في جميع شؤونهن وكتب بالوصاية والوكالة المذكورتين حجة شرعية مسجلة فصار الوصى المذكور ينفق على القاصرتين وموكلانه ويعمر بعض الاماكن المشتركة بين الورثة من مال التركة مدة فهل اذا أرادت الزوجات محاسبة الوصى الوكيل المذكور على نصيبهن من تركة زوجهن يصدق فيما أنفق عليهن وفي العمارات حيث كان ما أنفق في ذلك باذنهن ويصدق فيما أنفق على القاصرتين ما لم يكن فيه الظاهر (أجاب) اذا ثبت ان الولد المذكور وكيل عن الزوجات المذكورات في الانفاق عليهن من نصيبهن وعلى عمارة نصيبهن أيضا وأنفق قدره في ذلك لا يكذب ظاهر الحال من مالهن يصدق بمنه في ذلك حيث كان لبراءة نفسه وكذا في حق النفقة على القاصرتين المحجورتين له وأما حال ما ذكر حيث لم يكن خائنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات ببلدة من أعمال مصر وترك بها عقارا وغيره وانحصر ميراثه الشرعي في عاصب معتقه المقيم بمصر فوكل عنه وكيلا في قبض واستخلاص ما تركه مورثه المذكور ممن هو جهة وتحت يده وفي الدعوى والطلب والمخاصمة بذلك وفي السلم والابراء والهبة عن شاء ثم عمم توكله عنه بعد ذلك وجعله وكيلا عما عنه في كل شيء يتعلق بهذه التركة وغيرها وكالة مطلقة مفوضة لرأيه وفعله

١٢٧٦

١٩

مطلب خالف الوكيل
أمر موكله لا الى خير
لا ينفذ بيعه

ذى القعدة

١٢٧٦

٢٤

محرم

١٢٧٨

٨

سنة

صفر

وقبل الوكيل الو كالة على الوجه المسطور وتحرره بذلك حجة شرعية ثم بعد استيلائه على هذه التركة بالطريق الشرعي باع منها حصة في منزل لأحد الأعيان بثمن معلوم هو ثمن المثل ووضع يده عليها وتصرف فيها مدة من الزمان والآن يريد الموكل انتزاعها من يده المشتري مع الإبان البيع غير نافذ لأنه لم ينص له في حجة التوكيل على البيع بلفظه وأنه عزله عن هذه الوكالة حين علمه بالبيع المذكور بعد صدوره واعترف بمضمون الحجة المذكورة أعلاه فهل لا يملكون له ذلك ولا عبرة بتعلله بما ذكر ويملك هذا الوكيل البيع حيث عزم وأطلق الموكل وكالته وفوض الأمر إليه في كل شيء يتعلق به من هذه التركة وغيره وأعزل الوكيل بعد صدور البيع منه مستوفيا شرائط الصحة لا يمنع صحته ونفاذه على الموكل (أجاب) إذا كانت الوكالة عامة على الوجه المسطر بهذا السؤال يكون للوكيل بيع تلك الحصة على موكله ولو لم ينص له في التوكيل على البيع إذا الوكيل العام يملك المعاوضات فلا يكون للموكل انتزاع البيع من يده المشتري بعد صدور البيع بثمن المثل مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بمجرد تعلله بأنه لم ينص للوكيل على البيع وأنه عزله حين علمه بالبيع بعد تحقق بيع الوكيل على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في وكيل ادعى بعدم اعزله موكله أنه دفع له ما وكل في قبضه من المال قبل عزله والموكل ينكر بعض ذلك فهل يصدق الوكيل في ذلك بالنسبة لبراءة نفسه بيمينه حيث كان أمينا (أجاب) نعم والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة واردة من المحافظة مؤرخه ٢٢ ربيع الآخر سنة ٧٩ مضمونها تؤمل اطلاع حضرتكم على هذه الافادة الواردة من بيت المال المؤرخه ٢٥ الماضي وعلى الافادة السابق وردوها والعرض المرفوق معها المحتوى تشكي معاتيق السيدة وسيلة حرم المرحوم سليمان أغا السليحدار معتقة المرحوم جنتم كان أقسديننا محمد علي باشا من الحاج بدوى الحبالك في عدم اجراء منطوق وقضية المرحومة والوصية التي أوصت بها وما توضح من بيت المال من انها توفيت عن عصبه معتقة ولها تركة وحررت سنداً بختمها قبل وفاتها بوصية وتوكل كل من عمر افندي في تجهيزها وتكفينها ونحو ذلك من ثمن الخاتم الالماس الذي بطرف يحيى بك والحاج بدوى الحبالك في الحاق منزل تعلقها بدرب عخور ناقص العمارة بوقفها السابق صدوره بكافة املاكا في المحروسة وايقاف الافدنة التي كانت اشترتها من حضرة رفاعة بك بناحية ميت حلقه بالشروط التي أوصحتها الى آخر ما ذكر فيها فيقتضى اطلاع حضرتكم على ما ذكر واعطاء الافادة عن الحكم الشرعي وهل يجوز وقف الاطيان المحكي عنها لاجراء العمل بموجبيه (أجاب) المفهوم من أوراق هذه القضية ومن جلستها العرض المقدم من الاعتناء ان المرأة المذكورة وكلت عنها وكيلا في الحاق الاطيان الاثرية والغدان الاكسور الابعادية والمنزل المملوك لها بوقفها وانها أوصت رجلا آخر باخذ الخاتم الالماس وصرف ثمنه في تجهيزها الى آخر ما هو موضح

١٢٧٩

١٩

مطلب الوكيل العام
يملك المعاوضات ومنها
البيع وان لم ينص عليه

ربيع الاول

١٢٧٩

١٥

ربيع الثاني

١٢٧٩

٢٨

بالتكشاف المحرر على العرض المذكور والحكم الشرعي انه اذا كان الواقع انه لو كانت
الرجل المذكور في الحاق ماذ كبر وقفها على الوجه المذكور بالتكشاف ولم يحصل من
الوكيل ذلك الى ان ماتت يبطل التوكيل بموتها ولا يملك الوكيل اجراء ذلك بعدد لا فرق
في ذلك بين المنزل والاطيان حيث لم يكن ذلك بطريق الايصاء وأما اذا كان الواقع انها
أوصت الرجل باجراء ذلك فان له اجراء الوقف في المنزل والفدان الا كسور الابعادية فقط
حيث كان في ملكها الصحة الوصية بوقفه الا انه يعتبر ذلك من ثلث المال كسائر
الوصايا بعد ثبوت ماذ كبره عا واما الاطيان الاثرية في حيث كانت أميرية ليست عملة
الرقبة فلا يصح اجراء ماذ كبر فيها بمجرد ايصائها به لتكون صاحب الاثر لا يملك ذلك واما
الايصاء بالختام على الوجه السابق فيصح بعد تحقيقه شرعا ويخرج من الثلث والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا مشتركا بينه وبين جماعة أرادوا قسمته فوكل احد
الشركاء رجلا في القسمة عنه وفي شراء نصيب واحد من الشركاء معين بثلث معلوم للوكل
فهل اذا اشتراه الوكيل لنفسه بالثلث المذكور لا ينفذ الشراء للوكيل ويقع للوكل (اجاب)
نعم يقع الشراء للوكل لا للوكيل حيث وكله بشرأى معين بثلث معلوم وقد اشتراه لنفسه
بذلك الثلث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل أخاه في شراء بيت معلوم بثلث معلوم
وقبل أخوه التوكيل منه بخضرة بينة شرعية ودفع الموكل الثلث للوكيل المذكور
فاشتري الوكيل البيت لموكله المذكور ووضع الموكل يده عليه وصار ينتفع به نحو
ست سنين ثم طلب ان يسلمه حجة البيت المذكور فمنازعه أخوه في ذلك مدعي انه اشتراه
لنفسه من ماله ولم يكن وكيلاً عن أخيه في ذلك ولم يستلم منه شيئاً فما الحكم في ذلك ان
قامت عليه البينة بانه كان وكيلاً من قبل أخيه في ذلك وانه استلم منه الثلث المذكور
واشتراه به (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الرجل المذكور وكل أخاه في شراء
البيت المذكور بالثلث المذكور وانه اشتراه به وانه استلم الثلث منه لا يكون للوكيل
منازعة أخيه الموكل في ذلك بدون وجه شرعي ويقع الشراء للوكل ولو اشتراه الوكيل
لنفسه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضاً باع ثلثها لآخر بثلث
معلوم وادنه ببناء أما كن منها لاجل استغلالها على ان يكون له ثلث البناء كثلث الارض
والثلثان للباقي كثلث الارض وما صرفه على تلك العماره يرجع بنصيب الاذن فيه
عليه ويبقى ثلث الارض بذمة المشتري الماذون له بالبناء ويستقطع من أصل ما يلزمه
محاصر في البناء وما يزيد له من المنصرف على ثلثي ثلثين يستغله الباقي من اجر الاماكن
التي سيصير احداً منها وادنه أيضاً باجارة تلك الاماكن بعد بنائها فهل اذا بنى الماذون له
بعض أماكن في الارض المذكورة حسب الاذن وقبل اتمام باقي الاماكن أجزأه ببناءه
واستغل اجزأه حسب الاذن له ثم أتم بناء الباقي يكون لصاحب الثلث محاسبته على
ما بذمته من ثلثي الثلثين وما استغله من أجزأه بعض الاماكن التي أجزأها لاذن ولو قبل

تمام باقي العمارة ويستقطع ذلك في مقابلة ما بذمة الأذن من مبلغ الصرف المأذون فيه ولا يكون للباني الاختصاص بأجر الأما كن التي استغلها قبل تقيم باقي الأما كن حيث كان الكل مشتركا وكانت الأجرة بالأذن (أجاب) نعم يكون لصاحب الثالث محاسبة شريكه على ما بذمته من ثمن الثلثين وعلى ما استغله من أجر الأما كن التي أجزها بذمه ولو قبل تمام باقي الأما كن وحسب أن ذلك مما يخصه من مبلغ الصرف على العمارة وأن حال ما ذكره حيث لا مانع وليس للباني بأذن شريكه الاختصاص بأجر ما استغله من بعض الأما كن قبل تكميم باقيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في شراء قطعة أرض بمائة مائة بثمان مائة دفعته له من مالها بخضرة بينة فاشترى الوكيل الأرض المذكورة لنفسه بالثمن المذكور ودفع ما قبضه منها في ثمنها فهل يقع الشراء بالوكالة المذكورة ولا عبرة بإضافة العقد لنفسه (أجاب) نعم يقع الشراء لموكلته المذكورة إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من بيت مال مصر في ٢٠ جمادى الأولى سنة ٨٠ مضمونها في رجل حضر ويده حجة بتو كيله عن امرأة غائبة ومذكور فيها أنه وكيل عنها وكالة عامة مطلقة صحيحة شرعية في أخذ وقبض ما يخصها بالارث الشرعي من تركته المتوفى مورثها بالغة ما بلغت ممن هي تحت يده وفي جهته وفي الدعوى والطلب بذلك وفي الصلح والابراء عند الاقتضاء وفي بيع حصتها من العقار المخلف عن المتوفى وإرسال ما قبضه وتسليمه لها وفي كل الأمور المتوقعة على ما ذكره ولدي حضوره بمصر أثبت تو كيله على الوجه المسطور بمحكمة مصر وأخرج إعلاما شرعيا بيده وقد باع حصته موكلته في منزل مخلف عن مورثها وصرف ثمنها البعض في مواد تتعلق بالتو كيل مثل مصاريق الثبوت بمحكمة مصر ومصر وفاته حين ذهابه من هنا لاسكنندرية وإيا به في فهو ما يتعلق بالتركة وبعضها في شؤون نفسه فهل مثل هذه المصاريف تلزم الموكلته شرعا إذا كان تو كيله عنها على الوجه السالف ذكره أم كيف نروم الأفادة لأجراء ما هو لازم (أجاب) الوكيل وكالة عامة لا يملك التبرعات على موكله على المقتضى به بل يملك المزايدات ونحوها ويملك الصرف في شؤون الموكل باللائق فاصرفه الوكيل المذكور في شؤون الموكلته حسب المعتاد اللائق بحسب عليها وما لا فلا إلا بذنها وأجازتها والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة في ١٦ رجب سنة ٨٠ بمضمونه أن محمدا أغا بأسمره يدعي على ورثة يوسف بك أطرز بربان المتوفى حال حياته اسقط له من مائة جانب أطيان ساطانية وبعض الورثة تو كيل عن بعض ورثة غائبين في بلادهم من بلاد الروم وعبارة التو كيل الذي ثبت بمحكمة مصر كاليمين بأفادته نائب محكمة مصر المؤرخة ٤ رجب سنة ٨٠ ونصها أن عثمان أغا أثبت تو كيله عن عمته الست آمنة وأخوه حسن وحسين الغائبين ببلادهم في أخذ وقبض ما يصيبهم بالارث من كافة الأملاك والأشياء والنقود من تركته المرحوم يوسف بك أطرز بربان المخلفة عن المرحوم حين وفاته بمصر وفي استخلاص الذممات من أربابها وفي الدعوى والطلب

١٢٨٠

٢٩

جمادى الأولى

١٢٨

٧

مطلب الوكيل العام
لا يملك التبرعات بل
المعاوضات والصرف
في شؤون الموكل باللائق

١٢٨٠

٢٦

رجب سنة

٢٢ ١٢٨٠

شوال

١٢ ١٢٨٠

ربيع الاول

١١ ١٢٨١

مطلب التوكيل كما
يصح منجزا يصح معلقا
ومضافا

مع واضح اليد واصله اليهم وفي الصلح والابراء عند الاقتضاء وفي كل الامور المتوقفة
لذلك وكالة عامة صحيحة شرعية في وجه خصم شرعي ضمن دعوى شرعية فهل هذا
الوكيل يكون خصما في ثبوت الاسقاط اذا ثبت التوكيل بهذا الوجه أو لم يكن خصما
(أجاب) ان التوكيل على الوجه المبين بافادته حضرة نائب محكمة مصر المؤرخة ٤
رجب سنة ٨٠ لا يشمل التوكيل بالخصومة في دعوى اسقاط أرض أميرية ليست
تحت يد مدعي الاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك خربة اذن ابنه الذي
لم يكن معه في معاشه بعمارتها لايه بحضرة بينة فعمرها الابن المذكور حسب اذن والده
له وبعد تمام عمارتها اقر الرجل المذكور أيضا بحضرة بينة بما صرفه الابن في عمارتها
فهل اذا مات الاب المذكور عن ورثة أنكروا الاذن المذكور وأثبتته الابن بالوجه
الشرعي يكون له أخذ ما صرفه من تركته (أجاب) عمر دار غيره باذنه على ان العمارة
للمالك فهي له ومبلغ الصرف على العمارة دين على المالك الا اذن فيرجع المأمور بما
يثبت بالوجه الشرعي أنه صرفه على هذه العمارة والحال هذه حيث صرف بالاذن
ليرجع به قولا واحدا وبدون شرط الرجوع على اختلاف فيه والله تعالى أعلم (سئل)
بافادته الواردة من مصلحة بيت مال مصر في ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٨١ مضمونها امرأة
توفيت في شهر ذي الحجة سنة ١٢٨٠ وقيل بانها توفيت عن اخوتها الثلاثة وعن وصاية
بثلث التركة ثم بعد ذلك حضر أحد الاخوة يطلب صرف ما يخصه وما يخص اخويه
الغائبين من تركته المدة وفاة المذكور بقوله ان اخويه في شهر رجب سنة ١٢٨٠ وكلاهما
في كامل أمورهما وشؤونهما وماتة معلق بهما وابرزجة بيده بختم قاضي اسكندرية تاريخها
٢٩ صفر سنة ١٢٨١ دل مضمونها على ان اخويه وكلاهما في شهر رجب سنة ١٢٨٠
باستخلاص ما يخصهما بالارث الشرعي من شقيقتهما المرحومة فاطمة عن ذلك في جهته
وتحت يده وفي كامل أمورهما وشؤونهما وماتة معلق بهما وفي الدعوى والطلب في ذلك
والصلح والابراء والمرافعة والخاصة والاقراء والانكار تو كيا عاما مفضا لقوله وفعله
ورأيه وقبل منهما ذلك لنفسه وحيث ان المتوفاة توفيت في شهر ذي الحجة سنة ١٢٨٠
والمذكور بالحجة ان التوكيل كان في شهر رجب سنة ١٢٨٠ وهذا قبل وفاة المتوفاة
المذكور مدة فهل الحكم الشرعي يقتضي استيلاءه ما يخص الورثة بناء على
التوكيل المذكور بالحجة المحكي عنها أم هو الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) التوكيل
كما يصح منجزا يصح معلقا ومضافا لا زمن المستقبل فاذا تحقق ان الاخوين المذكورين
وكلاهما ماتا تو كيا عاما في سائر شؤونهما وفي الدعوى والخاصات فيما يتعلق بتركة
مورثتهما ولو قبل موتها يصح مع انه قد عمم توكيله عنهما بعد ذلك فاذا ثبت بالطريق
الشرعي يعمل بهذا التوكيل ويكون له الولاية فيما وكل فيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في ثلاثة اشخاص اتفقوا مع بعضهم على انهم يشترون وابور المنفعة زراعتهم

بشرط ان يكون لواحد منهم الثلثان ولو احدى الر بيع ولو احدى قيراطان ثم بعد ذلك اشترى
 احد الثلاثة المذكورين الذي حصل الاتفاق معهم على ان يكون له الثلثان الوابور
 ودفع ثمنه من ماله واداره على زراعته مدة من الزمان مع الرجل الذي اتفق معه على ان
 يكون له قيراطان ثم الاثنان ارادوا المشتري المذكور الرجوع على الرجل الثالث الذي
 اتفق معه على ان يكون له الر بيع بثمن الربع المذكور مع انه لم يوجد منه تو كيل للمشتري
 المذكور ولم يدفع له ثمنه ولم يعين له وابور ابل الذي حصل بينهم مجرد الاتفاق المذكور
 بالشرطية المرقومة بينهم فهل حيث كان الامر ما ذكر ليس للمشتري المذكور الزام الرجل
 المذكور بثمن الربع ولا عبرة بالاتفاق ولا بالشرطية المذكورين وهل على فرض ثبوت
 التوكيل من الرجل المذكور للمشتري يكون القول قول الموكل ان الوكيل اشتراه لنفسه
 حيث لم يتقدم له الثمن ولم يعين له وابورا مخصوصا (اجاب) على فرض تحقق التوكيل
 بالشراء وقد كان المأمور بشرائه غير معين ولم يكن الثمن منقودا من قبل الاثر والمبيع قائم
 وقد اختلف في الشراء هل هو للاثر او للمأمور فالقول للاثر بيمينه في انه اشتراه المأمور
 لنفسه عند الامام ابي حنيفة للتهمة باحتمال انه اشتراه لنفسه فلم ارأى الصفقة خاسرة
 اراد الزامه للموكل وعندهما القول للمأمور بيمينه لانه يملك استئناف الشراء فلا يتهم في
 الاخبار عنه اما اذا لم يكن وكلا فالشراء له موقوف على اجازته فان اجازته نفذ عليه وان
 رده نفذ على المباشر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وكان لها ميراث
 خصها من مورثها فوكلته في تحليصه من هو عنده وقدره كذا وذلك في سنة ١٢٦٤
 والآن قد تزوج بزوج وأسسكنها معها وادعت عليه انه قبضه وتطالبه بذلك المبلغ
 والحال انها مقبضة معه ومعاشرها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي ساكتة لم تدع عليه
 به من غير مانع شرعي فهل اذا اعترف لها بالتوكيل وادعى انه دفعه لها بعد تحليصه من
 هو عنده ولم يبق لها منه شيء أصلا في ذلك التاريخ يكون القول قوله في ذلك (اجاب)
 نعم يقبل قول الوكيل بالقبض في دعوى دفع المقبوض الى موكله بيمينه حيث لا مانع
 لانه أمين ادعى اداء الامانة الى ربه او براءة نفسه عن الضمان والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له ناظر على ابعادية مملوكه له أرسل رجلا لياقي له بدراهم من المتحصل من
 ابعادته المذكورة من ناظرها المذكور فتوجه المرسل الى الناظر فدفع له الناظر مائة محر
 ليسلمها الى المالك المذكور وحرره خطا بانه سلم المبلغ المرقوم للرجل المذكور
 من المتحصل ليوصله الى مالكه فجاء بالمبلغ الى صاحبه ودفعه له بعيه وسلمه الجواب
 وحفظه بطرفه ثم بعد مدة تقرب من سنة مات مالك الدراهم المذكور ثم بعد مائة سنة
 عند البحث في أوراقه من قبل مصلحة بيت المال وجد الجواب المذكور المتضمن ارساله
 المبلغ مع الرسول المذكور فطلب المبلغ منه ثانيا لعدم وقوفهم على كتابته تدل على ايصاله
 لربه فادعى الرسول دفعه الى المالك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك ولا يكلف باقامة

١٢٨٣

٢٤

مطلب القول للاثر في
 ان الوكيل اشتراه
 لنفسه حيث لم يعين
 المبيع ولم يتقدم الثمن
 عنده وعندهما للمأمور

ذى الحجة

١٢٨٣

٢٩

سنة محرم

١٦ ١٢٨٣
مطلب يقبل قول الرسول
بيمينه في اصال الامانة
الى ربها
ربيع الاول

١٠ ١٢٨٣

١٥ ١٢٧٣

رجب

١٦ ١٢٨٣
مطلب المختار ان القاضي
اداعى بالمدعى تعنتا في
اباء التوكيل لا يمكنه من
ذلك ويقبل التوكيل
بالخصومة من الخصم الخ

البيعة على اصال الامانة لربها ولا يتوقف ذلك على وجود وصل مكتوب بذلك شرعا
(اجاب) نعم يقبل قول الرسول المذكور بيمينه في دعواه اصال الامانة الى ربها ولا
يكلف بيعة على ذلك ولا يتوقف قبول قوله على كتابة وصل بذلك شرعا والاحمال هذه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل رجلا على ابعاديته في تخضيرها وحصادها بلا اسراف
ولا اتلاف واجارة بعضا حسب المجاورة لها وتوصل اجرتها ومحصولها الى موكله وحفظه
البيت بما فيه من البهائم والادوات والغلال ونهاه عن شراء الليف للاستغناء عنه بما يقوم
مقامه من غير مخن فلما اتوا لاها جار فيها بخيانتته وخالف في الامور كلها بالاختلاس واهلاك
بعض الاشياء بسببه وضياع البعض الاخر بتفريطه وبيعه بعض الاشياء لنفسه بغبن
فاحش فهل يجب عليه ضمان الاشياء المذكورة بعد التحقق شرعا أم لا (اجاب) نعم يجب
عليه ضمان ما تعدى فيه واتلفه بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في مكان مشترك بين امرأتين فابل لقسمة الاقرار لكل واحدة نصيبه خصها بالميراث
وكانت احدهما رجلا بطلب ما خصها من المكان وقسمته واقراره بطلب الاجرة التي
تناولتها شريكتها من السكن وكالة خاصة فهل اذا باع الوكيل حصة موكلته لشريكها
بدون اذن واجازة لا يكون نافذا عليها ولها رد له لاسيما ولم يخرج حجة بذلك من الحاكم
الشرعي حيث كان البيع بالدرهم ولم يحصل منه ما وكل فيه من القسمة (اجاب) حيث
صدر البيع بدون اذن من المالك او اجازة منها لا ينفذ البيع ويبطل بردها حيث لم يتوكل
به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عاى يريد اقامة وكيل عنه في دعوى له على مثله جبرا
على المدعى عليه متعللا بأنه لا يحسن الدعوى فهل اذا تحقق في ذلك الرجل سلامه آلات
نطقه من الآفات وعدم كنهه من النطق بما هو الواقع في تلك الدعوى في أى مكان كان
وعلم القاضي منه أنه ليس عاجزا عن بيان الخصومة بنفسه لا يجب لذلك (اجاب) اختلف
الترجيح في لزوم الوكيل بالخصومة بدون رضا الخصم فذهب الامام الاعظم انها لا تلزم
بدون رضا الخصم الا عند ذكر كما اذا كان لا يحسن الدعوى بنفسه وعليه المتون واختاره
غير واحد قال في الهندية بناء على هذا القول اذا علم القاضي بان الموكل عاجز عن البيان في
الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل كذا في فتاوى قاضي خان ومذهب الصاحبين
لزومها بغير رضا الخصم والفقهاء أبو الليث اختار قولهما للفتوى كذا في خزنة المفتين
وقال العتاني وهو المختار وبه أخذ الصنفان كذا في البحر الرائق والذي يختار في هذه
المسئلة من الجواب ان القاضي اذا علم بالمدعى تعنتا في اباء التوكيل لا يمكنه من ذلك
ويقبل التوكيل من الخصم واذا علم بالموكل القصد الى الاضرار بالمدعى في التوكيل
لا يقبل ذلك منه الا برضا الخصم كذا في المبسوط افاده في الهندية والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة لها خصومة في أمر من أمورها مع غيرها تريد توكيل زوجها في الخصومة
وهي من الاشراف المختبرات التي لا تخالط الرجال ولا تخرج عن منزلها الا لضرورة

فتمنت خصمها عليها وامتنع من قبول تو كيلها بقصد الاضرار فهل يكون تو كيلها لازما بلا توقف على رضاه حيث كانت من الخدرات وهناك بينة تشهد بانها من الخدرات ويقبل قولها يمينها لكونها من الاشراف على فرض عدم اقامة البينة على كونها من الخدرات (اجاب) نعم يكون تو كيلها بالخصوصة والحال ما ذكر لا فمأولا يتوقف على رضا الخصم ويقبل قولها يمينها في كونها من الخدرات فيرسل اليها القاضي ليخلفها على ذلك مع شاهدين فيشهدان على حلفها عنده حيث كانت من الاشراف مطلقا ولو ثبنا وهذا عند عدم اقامة البينة على كونها من الخدرات والخدرة هي التي لا تخالط الرجال وان خرجت لحاجة أو حمام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل شخصا في بيع عقاره فباع الوكيل العقار المرقوم بماله من الوكالة المذكورة وبعد بيعه لذلك ادعى الموكل انه عزل الوكيل المذكور فهل اذا كان يبيع الوكيل المرقوم وقع قبل علمه بالعزل يكون نافذا على الموكل (اجاب) عزل الوكيل قصدا يتوقف على علم الوكيل بالعزل فلو تصرف قبل علمه بالعزل على مقتضى الوكالة تفذ على الموكل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة في ٨ جاسنة ١٢٨٤ حاصلا تقدمت وفاة شخص يسمى حسين اغا كرد عن زوجة واختين وابن أخ والزوجة ثبت تووينها بمحكمة مديرية المنية وابن الاخ حضر وبيده حجة تاريخها ٢٠ رسة ١٢٧٩ من محكمة مدينة اورفه تحتوي ثبوت توريشه هو والاختين وتو كيله عنهما برؤية ذلك بمحكمة مصر صدر اعلان شرعي من محكمة مصر تاريخه ٢٣ رجب سنة ١٢٧٩ بثبوت وراثتهم وتو كيل ابن الاخ عن الاختين الوكالة المفوضة في القبض والاستخلاص وفي الدعوى والطلب والاخذ والصلح والابراء وايصال وتسليم ذلك لهما وكالة عامة مطلقة صحيحة شرعية على الحكم المعين والمشروح بحجة التوكيل المحكي عنها وبمقتضاها جرى صرف ما كان محصورا في بيت المال الى الزوجة وابن الاخ الوكيل المذكور وتحرر بالمديرية المنية بالصرف والاخراج للذكورين عما يكون محصورا بها والا ان حضر ابن الاخ المذكور وقدم هذا العرض بورى به ان المديرية اجرت الصرف له وافرجت له ايضا عن الاطيان والعقارات وتحررت الايالات اللازمة وانه لما اراد بيع حصص فاطمة احدى الاختين حصل التوقف من محكمة المديرية بالقول انه ليس وكيل في البيع وانه يحضر اعلاما من محكمة مصر وشهودا ثم ابرز حجة من مدينة اورفه تاريخها ١٨ رسة سنة ١٢٨٣ بتو كيله عن احدى الاختين التي هي فاطمة في استخلاص حصتها من واضي اليد على تركه المرحوم وايصالها وفي الاخذ والقبض والطلب والدعوى والارسال وفي الصلح والابراء عند الاقتضاء وفي كل الامور الموقفة في الخصوص المذكور وكالة عامة مطلقة صحيحة شرعية وبالاستثناء منهم مشافهة عن الحجة المذكورة بالتوكيل عن احدى الاختين دون الثانية بعد التوكيل السابق اوري ان الاخت الثانية توفيت وان وفاة

٢٨ ١٢٨٣
 يمينها أنها من الخدرات
 اذا كانت من الاشراف
 ولو ثبنا
 ج' ذي الاولى

٤ ١٢٨٤
 مطلب عزل الوكيل
 قصدا يتوقف على
 علمه بالعزل

جادی الاولى ستة

١٢٨٤

١١

احدى الموكطين لاتعلق لها بتوكيل الباقية ومع سابقة ثبوت تو كيله عن الاختين
 لا لزوم لاعادة الثبوت الاثن ولا الى الشهود التي صارت تعرفه عنهم في المديرية لكن
 لمناسبة ما اوضحه من ان محكمة المديرية عرفته بانه ليس وكيل في البيع وما هو وارد
 بالحجج والاعلام الصادر من محكمة مصر بان وكالة عامة اقتضى تحريره بحضور تكمل والحجة
 الواردة اولاً والاعلام الصادر من محكمة مصر والحجة الواردة اخيراً رسالة من طيه تؤمل
 النظر فيما ذكر وما يترأى بحسب ما يوافق الاصول الشرعية يفاد عنه (اجاب) لا مدخل
 لمصلحة بيت المال في صحة بيع هذا الوكيل من عدمه ولا عبرة بمجرد الحجة من غير اثبات
 شرعي فاذا ثبت الوكيل المذکور وكالته بطريق شرعي عن شخص يبيع نصيبه في
 العقار او ما يتضمن ذلك ككونه وكيل عام عنه يكون له البيع والا فلا واما ما ثبت
 بمحكمة مصر فلا يفيد انه يملك البيع اذ التعميم الذي في الوكالة المذکورة مخصص
 بالقبض والاستخلاص والدعوى وما عطف على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل وكل شخصاً آخر في التصرفات في شؤنه من بيع بعض اراض وغيرها وشراء
 اصناف للتجارة وقضاء ديون عليه والصرف في شؤنه من مال موكله وذلك حال صحته على
 يد بيعة شرعية تشهد بذلك فتصرف الوكيل المذکور حسب ما وكل به فباع واشترى
 وقبض اثمان ما باعه وصرفه في بعض شؤن موكله حسب تو كيله ثم دفع له الباقي ثم
 بعد مدقات الموكل فقام شخص اقيم وصيا على بعض الورثة يمازح الوكيل المذکور
 فيما قبضه وصرفه منكر الوكالة بالتصرف في هذا الوجه فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي
 ان المتوفى في حال صحته وكل الشخص المذکور على الوجه المسطور يكون القول قوله
 بيمينه فيما صرفه حسب الوكالة في ديونه وبعض شؤنه ويمنع الوصي من معارضته
 ومطالبته بما قبضه وصرفه على هذا الوجه (اجاب) نعم اذا ثبت الوكيل المذکور
 تو كيله عن موكله فيما ذكر حال صحته بالوجه الشرعي يقبل قوله بيمينه فيما ادعى
 قبضه وصرفه حسب التوكيل من مال موكله وفيما دفعه الى موكله من ماله لانه أمين
 ادعى ايصال الامانة الى مستحقها ووكيل ادعى الصرف فيما وكل به فيقبل قوله
 بيمينه في حق براءة نفسه والحال هذه وليس للوصي حينئذ معارضته ومطالبة بما دفعه
 بمقتضى الوكالة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها بقبض
 استحقاقها فيما خصها من تركه مورثها من هي تحت يده وفي الادعى والمرافعة وغيرها
 مما يلزم لذلك وكالة مطلقة وقبل الوكيل من هذا ذلك وصار يخاصم ويتدعى مع اخصامها
 حتى استخلص لها من ذلك مبلغاً وسلمه لها والا لآن أنكرت بعض أشياء مما ادعى تسليمه
 لها فهل يكون القول قوله في ذلك بيمينه بالنسبة لبراءة نفسه (اجاب) كل أمين ادعى
 ايصال الامانة الى ربهما فالقول قوله في ذلك بيمينه في حق براءة نفسه حيث لم يكن
 خائناً او المال في يد الوكيل بقبضه امانة في يده فيدخل حكمه فيما ذكر والله تعالى اعلم

جادی الثانية

١١٨٤

رجب

١٢١١

٣

(سئل) في رجل له أخ مكث معه شهرين وهو يكتسب لنفسه خاصة على قدر كفايته وفي أثناء ذلك تزوج وأمر أخاه بدفع ما تعرف به من مهر زوجته وما يتعلق بالتزوج من مال أخيه المأمور ليرجع به عليه فدفع المأمور حسب الأمر فهل يكون للمأمور الرجوع بما ثبت أنه دفعه عن أخيه بأمره ليرجع عليه به ويجبر الأمر على دفعه إليه وإذا امتنع الأمر من ذلك متعللاً بأنه مكث معه الشهرين المذكورين لأجرة بتعطله حيث لا شركة له معه في مال أو كسب أو عمل أو كيف كان (أجاب) نعم يؤمر الأمر بدفع ذلك إلى المأمور إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي ولا عبرة بمجرد هذا التعطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مبلغ معلوم من الدين على رجل وبه سند شرعي وكل صاحب الدين ابنه يقبضه منه وكالة خاصة وقال له أنت وكيل في قبض هذا المبلغ لي من فلان المدين فهل إذا طلبه منه الوكيل ودفعه على الوكالة ودفع له بعض المبلغ المذكور وتبرع له الوكيل بباقيته على وجه الصلح لا يجوز هذا التبرع ولا يكون نافداً على الموكل بدون إجازته وللموكل مطالبة مدينه بباقي المبلغ المذكور والحال هذه (أجاب) لا ينفذ الإبراء والتبرع ببعض الدين من الوكيل بالقبض بدون إجازة الموكل بمجرد كونه وكيلًا بقبضه والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة وأرددة من بيت مال مصر مؤرخة ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٨٥ مضمونها تقدم لهذا الطرف عرض من الحاج سيرين ابن الحاج أحمد مناف يدعي به الوراثة إلى المرحوم حسين أفندي والتوكيل عن باقي وراثته الغائبين بمقتضى مضبطة بيده وحيث ينظر هذه المضبطة وجدت مخالفة للجاري وروده من البلاد الأجنبية مع الوراثة الغيب أو وكلائهم ومن اللازم النظر فيها بطرف حضرتمكم لزم تحريرهم لحضرتكم الأمل من بعد النظر فيها لظهور رأيهم وجهها يصح سماع الدعوى من الحاج سيرين المذكور أن ترد الافادة اللازمة من ذلك ليعمل بموجبها وان كان لا يصح سماع دعوى المذكور بموجبها يفاد أيضاً لفهمه ذلك (أجاب) بالاطلاع على المضبطة المحكي عنها المؤرخة في شوال سنة ٨٤ تين منها أنها كتاب من قاضي بلدنوخى من محروسة شبكي إلى القاضي بمصر القاهرة أو نوابه بان الحاج سيرين ابن الحاج أحمد المعروف بحاجي مناف النخوي الشكوى أخ شقيق للحاج حسين أفندي ابن الحاج أحمد وأنه قد ثبت بالمحكمة الشرعية وكالته عن أمه وأخته في أحداقتهما من تركة الحاج حسين وأنه وكيل بقبض سدس أمه وما بقى لأخته بالصوبة وبناء على ما ذكر فهو وكيل في قبض ما يستحقه بالارث فان كان المستحق عيناً لا يكون لهذا الوكيل الخصومة فيها إذا كان وكيل بقبض العين لا يملك الخصومة وإن كان ديناً كان له الخصومة فيه هذا ما يتعلق بخصومته بالنسبة لموكلته مما هو مخلف عن المورث وأما ما يتعلق بنفسه فلا مانع شرعاً من خصومته فيه بالاصالة وكذا ما يتعلق بثبوت نسبته ونسب الغائبين إلى الميت فلا يتوقف على التوكيل بالخصومة إذ لو ادعى بالاصالة عن نفسه فقط أنه أخ للميت وأن أحدي الغائبين

١٢٨٤

١٨

صفر

١٢٨٥

١٥

ربيع الثاني

٤

١٢٨٥

مطلب الوكيل بقبض
الدين يملك الخصومة
فيه بخلاف الوكيل
بقبض العين إذا وكل
بها أيضاً

شعبان سنة
مطلب احد الورثة
ينتصب خصما عن
الباقى في اثبات النسب
مطلب اذا لم تكن العين
محمودة فلا وكيل
بقبضها ولاية القبض
بعد ثبوت وكالة
بذلك

ام له والاخرى أخت شقيقة له أيضا وأثبت النسب وانحصار الارث فيه وفي باقى الورثة
يحكم بنسب الجميع اذا حدد الورثة ينتصب خصما عن الباقي قال في نور العين ادعى شيئا
ارث لنفسه ولاخوته الغيب وقال الشهود لا نعلم له وارثا غيرهم تقبل البينة في ثبوت
النسب للميت اذا حدد الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه الا ترى انه لو ادعى على
الميت دين بحضرة أحدهم يثبت في حق الكل انتهى من الفصل الرابع ومثله في جامع
القصولين من الفصل المذکور وحينئذ فلا يتوقف ذلك على توكيل أصلا بالخصوصية
واذا ثبتت الوكالة بالقبض بالبينة فان كان الموكل بقبضه دين مالا بالخصوصية فيه
أيضا وان كان عين لا يملك الخصوصية فيه غير ان العين اذا لم تكن محمودة فلا وكيل
بقبضها ولاية القبض وان كانت محمودة فلا يملك الخصوصية فيها الا اذا وكل بالخصوصية
أيضا هذا ما ظهر لي الآن والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من بيت مال مصر
مؤرخة ١٤ ش سنة ٨٥ مضمونها فيما تقدم بلغنا ما يفيد وفاة المرحوم عبد الله باشا
سرجشين بالسودان وانه أقام وصيا من قبله على عياله ومتركاته ولما تعين من لزم لاجراء
اللازم في متركاته قيل انه توفي عن زوجة وبنات أخ شقيق اربع غايبات لا تعلم اسمائهن
وقد ثبت في محكمة مصر وراثته الزوجة بدفتر قسام مذکور فيه وفاته عنها وعن بنات
أخيه المذکورات ثم حضرت صورة اعلام بنحتم قاضي السودان تتضمن ثبوت وفاته عن
زوجة وبنات أخ شقيق اربع واخت لأم وقد حضر الوصي وكتب المدير يات بنى مزار
والمنية وسيوط وجرجا بالا فراج عن أطيان وموجودات التركة التي فيها للزوجة
والوصى وبعدها حضر شخص بالتوكيل عن الاخت لأم وأثبت بمحكمة مصر وكالة
وانحصار ارث المرحوم في الزوجة والاخت لأم من دون شريك وصرف له ما كان
موجودا من التركة في بيت المال وكتب الى المدير يات المذکورة بالا فراج له وبعدها
الوكيل المذکور وكل شخص اخلافه من قبله وأقامه مقام نفسه وتوفي هو ووثبت ذلك
في محكمة سيوط ثم حضر وكيل من طرف الاخت بدل الوكيل الذي كانت وكالته
أولا وتوفي وأثبت في محكمة مصر وكالة عنها ورغب تسليمه ما يؤهل لموكلته من تركة
مورثها ولماسئل الوكيل الموكل من قبل الوكيل الاول عما قاله الوكيل الثاني
اجاب بانه ممثلا لما يقتضيه الحكم الشرعي وقد سطر هذا المحضر تكم والاعلام الصادر
من محكمة سيوط بتوكيل من وكل عن الوكيل الاول والاجابة المقولة منه والاعلام
الصادر من محكمة مصر بتوكيل الوكيل الاخير عن الاخت رسالات من طيه تؤمل من
بعد النظر فيها أن ترد الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي فيما يخص الاخت المذکور
يسلم لمن من الوكيلين المذکورين ليعمل بمقتضاه (اجاب) اذا ثبت بالوجه
الشرعي ان الاخت لأم المذکورة أقامت زوجها وكيلها فجميع ما يخصها
في تركة أخيها لاهلها وقالت له اعمل برأيك ووكلت أمر ذلك اليه وجعلت فعله كفعلها

ذى الحجة سنة
مطلب اذا مات الوكيل
المفوض اليه بعد
توكيله آخر لا يعزل
الثاني بموته ولا يعزله
وينعزلان بموت الموكل
مطلب ليس لاحد وكيلاين
وكلا معا الا بقرارد
بالتصرف بخلاف مالو
كان على التعاقب

وتصرفه كمن صرفها وانابته مناب شخصها كان له البيع والشراء والقبض والتوكيل
والرافعات في جميع الحقوق وان الوكيل المذکور وكل عن موكلته المذکورة شخصيا
آخر كموكلته عن موكلته ومات الوكيل الاول يكون الوكيل الثاني وكلا عن الوكالة
ولا ينعزل بغير الموكل ولو كيله الاول ولا بموته بل ينعزلان بموت الموكل وعزلهما اياهما
وينعزل أحدهما بغير الموكل الاصل له واذا وكلت الموكل المذکورة شخصا آخر بدلا
عن وكيله الاول بعد موته بدون عزل للوكيل الثاني الموكل من قبل الاول في شؤونها
يكون من موكلته وكيله ايضا فيجتمع لها والحال هذه وكيلان ولهما ولاية التصرف
على حسب وكالتهم ما لم يعزل احدهما نفسه وتعلم الموكل بذلك أو تعزل الموكل
احدهما ويعلم الوكيل المعزول بذلك فان نفذ العزل الحقيقي متوقف على العلم
والوكيلان اذا وكل على التعاقب ينفرد كل منهما بالتصرف بخلاف ما اذا وكل معا كما
يستفاد من الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في حادثة هي ان رجلا وكل رجلا آخر توكيلا
عاما في جميع أموره وكافة اسبابه وشؤنه من صرف على عقاره وغيره سواء كان من ماله
أو من مال موكله وببيع وشراء وخصومة فقبل الوكيل الوكالة المذکورة وللوكيل ضيعة
فصرف عليها الوكيل مبلغا من ماله الخاص به في أداء ما عليه من الخراج بموجب الوكالة
المذکورة وما تحصل من غلاته رده الى الموكل فهل يصدق الوكيل فيما ادعاه من رد
الغلة يمينه واذا اقام بيينة على دعواه اداء الخراج من مال نفسه يحكم له على الموكل بذلك
أم كيف الحال (اجاب) نعم يصدق الوكيل المذکور في رد الغلة الى موكله واذا ثبت
بالوجه الشرعي أنه أدى مال خراج أرض موكله من مال نفسه يكون له الرجوع على
الموكل المذکور بذلك حيث كان من ضمن المأذون له فيه والله تعالى أعلم
(سئل) في حادثة وهي ان رجلا اراد ان يشتري عقارا ميعنا لنفسه فدفع ثمنه من ماله
الخاص به الى ابنه الذي هو من جملة عائلته وأمره بشراؤه العقار بالوكالة عنه فاشتراه الابن
ودفع ثمنه من مال الاب ثم حرجة التبايع باسمه دون أبيه والحال انه في ضمن عائلة أبيه
ولم يكن له من الكسب ما يقوم بأمر معيشته فضلا عن شرائه العقار ثم مات هذا الابن عن
زوجة وولدو بنت صغيرين فادعى والد الزوجة ان هذا العقار ملك للبنت خاصة حيث
كانت حجة محررة باسمه خاصة فهل اذا اقام الاب البيينة على طبق دعواه ثبت له ملك
العقار ولا عبرة بما هو مذکور في حجة التبايع والحال ما ذكر افيديو الجواب (اجاب)
اذا ثبت ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي يكون الملك في هذا العقار للاب الموكل بشراؤه
بعينه ولا يقع الشراء لابن الوكيل في غيبة موكله ولو اشتهر له نفسه والحال ما ذكر اذ
الوكيل بشرأ شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه ولا لموكل آخر بالاولى حيث لم يكن مخالفا
كما لو اشتراه بخلاف ماسمى له الموكل والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال
مصر مؤرخة ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٨٥ مضمونها حضرة مصطفى افندي رضا زوج المرحومة

شريعة عائشة يدعي بمبالغ على تركه زوجته المذ كورة أخرى صرفها على الابعادية تتعلقها
المشتركة بينه وبينها بحق النصف قبل وفاتها وبعد الوفاة وهو مستند في ذلك على سند
توكيل بيده صادر من المرحومة له حال حياتها وحيث لم يعلم ان كان باستناده على ذلك
السند يكون له المطالبة بما صرفه قبل الوفاة وبعد ها وعلى مقتضاه اذا كان تدان بمبالغ
من الخارج مما يدعي به تكون المتوفاة أو تركتها ضامنة لها وبقبل من المدعي الموما اليه
القول فيها أم كيف فلم تحريره والسند بيد الافندي قادم لطرف حضر تسلم لي من بعد
الاطامة بما توضح وبما في السند المرقوم ترد الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك ثم اذا
كان الزوج تدان من الخارج بمبالغ على ذمة الموكلة على مقتضى سند التوكيل الذي
بيده ويطلب التركة بالدين الآن هل يصح التسدين وتسمع دعواه شرعاً أم لا فلزمت
التحشية بذلك ليفاد عما ذكر (أجاب) قد صار الاطلاع على سند التوكيل المحكي عنه
المؤرخ ٢١ جادى الاول سنة ٨٢ وافادة حضر تسلم المؤرخة ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٨٥
والافادة عن ذلك انه اذا ثبت التوكيل المذ كورة على الوجه المبين بالسند المرقوم
شرعاً وثبت أيضاً بالوجه الشرعي ان التوكيل المذ كورة صرف مالزم من المصاريف على
زراعة الابعادية المملوكة وكلته المذ كورة واشترى بها ثم أو مهمات أو خلاف ذلك مما
يحتاج الامر اليه للابعادية المذ كورة من مال نفسه سواء كان ذلك المال آل اليه بطريق
الاستقراض من جهة أخرى أو بسبب آخر في حال حياته وكلته يكون له الرجوع به في
تركها كسائر الديون الشرعية وأما اذا وجد صرف شيء بعد الموت فلا يكون داخل تحت
التوكيل المذ كورة لانه بالموت وكذا التوكيل بالاستقراض لا يصح فلا مطالبة
شرعاً للقرض على من وكل بالاستقراض انما طلبه على المستقرض والمستقرض لو دفع
المال لموكله على سبيل الدين أو صرفه في شؤنه بالامر كما في هذه الحادثة يكون له الطلب
والرجوع عليه بمثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحرف لما طلبه بادائه
وعجز عن ذلك طالب منه رهناً وجعل الدين عليه أربعة أقساط مدة سنتين يدفع في كل
سنة أشهر قسطاً وكتب له حجة برهنية دائرة على كفاها وأعطاه رهناً على ذلك ووكاله
بيعهما بثمان مثلهما وياخذ دينه من ثمنها اذا مضى قسطان ولم يدفعهما فما فعل اذا مضى
القسطان ولم يدفعهما ما وباع المرتهن الدائرة المذ كورة بغير ثمن المثل بغير فاحش يكون
البيع المذ كورة غير نافذ ولا رهن رده (أجاب) نعم بيع التوكيل المذ كورة على الوجه
المسطور غير نافذ وللرهن رده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج امرأة وام أنه
المذ كورة تملك بيتاً معلوماً خرافاً ذنت المرأة المذ كورة زوجها المذ كورة بأن يصرف على
البيت ويعمره من ماله ومهما صرفه في العمارة والتكاليف على البيت المذ كورة يرجع
بنظيره عليها فعمر البيت المذ كورة وصرف عليه من ماله بناء على ما ذكر قد راعى معلوماً من
الدراهم والآن يطلب الرجوع على الآذنة المذ كورة بنظيره ما صرفه بالاذن بعد ثبوت

١٢٨٥

٢٤

مطالب التوكيل
بالاستقراض لا يصح

صفر

١٢٨٦

٢٧

١٢٨٦

١١

الاذن والصرف وقدر المبلغ المصروف بالوجه الشرعي فهل يكون له ذلك وليس للمرأة
 المذ كورة الامتناع والمانعة في ذلك (أجاب) نعم يكون للزوج الرجوع عليها بما
 ذكر والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين بسند
 تحت يده وكل آخر قبضة من هو عليه وسلمه السند فاستلمه وتوجه وقبض الدين من هو
 عليه ولم يعد الى ربه فتوجه اليه رب الدين ليأخذ منه دينه الذي قبضه أو سنده ان لم
 يقبض الدين فأنكر الوكيل قبضه من هو عليه وقبض السند من رب الدين فطلبه على يد
 الحاكم وادعى عليه بذلك فأنكر قبضها وادعى إقامة الدليل عليه من رب الدين بقبضه
 السند منه وقبضه الدين من هو عليه اعترف بقبض الدين المذ كور واستلام السند
 وادعى انه سلمه للديون ولم يسلم ما قبضه من الدين لربه لكونه تصرف فيه واستهلكه
 في حكمه عليه بدفع مثله لربه فهل اذا ادعى بعد ذلك انه سلمه الى ربه وأنكر رب الدين ذلك
 لا يقبل قوله في الدفع الى ربه بعد ذلك بيمينه لخروجه من الامانة وصيرورة ذلك ديناً عليه
 بما ذكر وان كان ذلك أمانة في يده قبل الجحود والتعدي الذي حصل منه ويؤثر شرعا
 بإداء الدين الى ربه أم كيف الحال أفيدوا الجواب (أجاب) حيث أنكر الوكيل المذ كور
 قبض الدين من هو عليه والسند من ربه ثم اعترف بذلك وأنه استهلكه صار ذلك ديناً
 بذمته وخرج من كونه أمانة فاذا ادعى ايصاله بعد ذلك لمستحقه لا يصدق في دعواه
 المذ كورة بيمينه بل لا بد من البرهان كسائر الديون والمغصوبات والله تعالى أعلم (سئل)
 بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة غاية رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها تؤمل مطالعة
 حضرتم ما كتب من بيت المال لديوان الداخلية بتاريخ ٢٣ رجب سنة ١٢٨٦ بخصوص
 تو كيل يوسف افندي خزام عن سعادة عبد الحليم باشا وما ورد من الديوان المرقوم
 بتاريخ ٢٩ منه ويفاده مل بمقتضى دفتر القسام الصادر من محكمة مصر في غرة
 رجب سنة ١٢٨٤ المتضمن تو كيل الافندي المذ كور عن سعادته في قبض ما بول
 اليه بالارث الشرعي بطريق الولاء والعصوبة بالسببية من قبل عتقاء أفندينا الكبير
 والمرحومة نظالاهن والمرحوم عباس باشا وعتقاء عتقائهم وغيرهم من ذلك في
 جهته وتحت يده كائنات من كان وبماله وعاليه من الدعاوى والمطالبات والمخاصمات
 بذلك وبالبيع والشراء والهبة وبكافة ما يتعلق بذلك وترجمة الجواب التركي الوارد لبيت
 المال من سعادته في ٢٢ شوال سنة ١٢٨٥ عن تو كيل المذ كور عن سعادته في
 هذه الخصوصيات لغية سعادته فهل الآن يسرى التوكيل بمقتضى دفتر القسام المذ كور
 الصادر من المحكمة الكبرى مذ كان سعادته حاضراً عصر لاسيما مع تأكده بالجواب
 الصادر منه للصحة بعد سفره أم لا (أجاب) حيث وكل سعادة عبد الحليم باشا يوسف افندي
 خزام المذ كور على الوجه المسطور وثبت التوكيل عنه على الوجه المعين بدفتر القسام
 المحكي عنه قبل سفره ثم سافر فهو على تو كيل المذ كور وبذلك التصرف والخصوصية

جادی الاولى

١٢٨٦

٢

رجب

١٢٨٦

٣٠

فكما وكل فيه حيث لم يقيد التوكيل بزمان وجوده بمصر ما لم يتحقق عزله ولا يكون مجرد
 سفر الموكل لجهة الاستئانة موجبا لعزل الوكيل عن توكيله لاسيما وقد بدأ كذا الموكل
 توكيله عنه بعد سفره بالجواب الذي حرره بعد سفره بذلك اما اذا كان هناك جهود
 للتوكيل المذكور وحصلت خصومة بالوجه الشرعي فيكلف مدعي الوكالة اثباتها
 بالبينات الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) فيمن توفي عن وريثة وله دين على آخر في بلدة
 اخرى فوكل الوريثة شخصاً يقبض الدين من المدين وفوضوا له التوكيل فسافر الوكيل
 الى بلد المدين ووكل آخر ورفعه وكيل الوكيل الى المحاكم الشرعية وادعى عليه بدين
 الميت وبان وريثة وكلوا عنهم الشخص الاول وفوضوا له الوكالة وبما له من التفويض
 وكله في قبض الدين من المدعي عليه فانكر دعواه وكالة الشخص الاول عن الوريثة
 ووكلته عن الوكيل فابرز السند الذي يدل على توكيل الشخص الاول للوكيل الثاني
 وأقام بينة على ذلك ولم يثبت توكيل الاول عن الوريثة أصلاً هل ليس للمحاكم الزام المدين
 بدفع الدين للثاني بمجرد ذلك بدون اثبات وكالة الاول مفوضا عن الوريثة افيدوا الجواب
 (أجاب) نعم ليس للمحاكم الزام المدين بدفع الدين لمن يدعي انه وكيل عن وكيل
 الوريثة بمجرد اثبات وكالة من الاول بدون اثبات وكالة الاول مفوضا عن الوريثة في ذلك
 مع انكار الخصم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحمى لا يحسن الدعوى وكل رجلا في
 الخصومة لاظهار حقه فخاصم وكيل المدعي عليه مدة لدى حاكم شرعي ثم ظهر له عزله
 فعزله ووكل رجلاً آخر عوضاً عنه ليم دفعه الوكيل الاول وحضر ووكل الوكيل الثاني
 عدلاً حاكماً شرعياً وليس معروفاً بالكيل ولا مشهوراً بما يمنع من التوكيل فلما حضر
 هو ووكيل المدعي عليه بين يدي القاضي للدعوى وأراد أن يدعي بدعوى موكله قال
 وكيل المدعي عليه لا قبل توكيل هذا الوكيل فهل والحال هذه لا يشترط لزوم
 التوكيل رضا وكيل الخصم مع كون الموكل امياً لا يحسن الدعوى ولا يمكنه اظهار
 حقه الا بنصب وكيل عنه يقوم مقامه في الخصومة افيدوا الجواب (أجاب) من الاعذار
 الموجبة للزوم التوكيل بدون رضا الخصم كون الموكل لا يحسن الدعوى فاذا كان
 الرجل المذكور كذلك لا يتوقف لزوم توكيله الوكيل المذكور والحال ما ذكر على رضا
 خصمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل عن وريثة معينين وكالة مطلقة مفوضه في
 قبض واستخلاص ما يخص الوريثة المذكورين من تركته مورثهم وفي الدعوى والطلب
 بذلك يقتضي اعلام شرعي مسجل بالسجل المصان وبما لو وكيل المذكور من ولاية
 القبض واستخلاص التركة المذكورة قد جرى ذلك وقبض ما خص موكله مما هو
 مضبوط ببيت المال ثم ظهر للمتوفي اشياء تخص التركة فاستحصل عليها الوكيل وضمها
 لاصل التركة وقسم جميع التركة على الوريثة حسب الفريضة الشرعية وأخذ كل ذي حق
 حقه وأقر كل واحد منهم انه اخذ جميع ما خصه من تركته مورثه ولم يكن له لدعوى ولا

١٢٨٧

ربيع الاول

١٢٨٧

محرم

١٢٨٨

١٦

جمادى الثانية

١٢٨٨

طلب ولاحق ولا استحقاق قبل الوكيل المذکور ومضى على ذلك مدة ست سنوات
وكسور والآن قام بعض الورثة المذکورين ينزع الوكيل المذکور ويطالب به بعض
حقوق تخصه مما قبضه له الوكيل من تركة مورثه فهل اذا كان الوكيل المذکور ثابت
الوكالة شرعا يكون القول قوله في الدفع لبعض الورثة المذکورين حيث انه أمين في ذلك
ولا يكلف اثبات الدفع بالبينة وهل لا تسمع من المدعي الا ان دعوى يطلب شيء يخصه
من تركة مورثه بعد اقراره واعترافه بأنه قضى جميع ما خصه من تركة مورثه وما حكم
الله (اجاب) اذا كانت تلك الوكالة ثابتة بالوجه الشرعي يقبل قول الوكيل بالقبض اذا
ادعى ايصال ما قبضه لموكله اليهم بيمينه ولا يكلف اثبات الدفع اليهم بالبينة شرعا
اذا ادعى ايصال الامانة الى ربهسها القول في ذلك بيمينه حيث لم يخرج عن الامانة
والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من الروزنامة في ١٤ راسنة ١٢٨٧ عن جواز توكيل
الوصي المختار في قبض استحقاق القصر من الورثة وانفراد البالغ بقبض استحقاقهم
بانفسهم بلا توكيل الوصي (اجاب) لا مانع شرعا من توكيل الوصي المختار غيره واحدا
او متعددا في قبض استحقاق القصر ممن هو في جهته وأما البالغ من الورثة فلهم قبض
استحقاقهم بانفسهم بالا صالة من غير احتياج الى توكيل الوصي والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل وكيل عن جماعة في بيع سبعة باعها بثمن مثلها وحفظ ثمنها في حوز مثله ثم ضاع
منه من غير تعد ومن غير تقرير في حفظه فهل لا يكون ضامنا لشيء منه والحال هذه
ويصدق في ذلك بيمينه بعد ثبوت التوكيل منهم بالبيع (اجاب) ثمن المبيع في يد
الوكيل بالبيع امانة فاذا هلك في يده بدون تعد منه ولا تقرير يهلك على ملاكه ولا
يكون مضموما على الوكيل بدون وجه شرعي ويصدق في ذلك بيمينه والحال هذه اذا لم
يكن خائفا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها مبلغ معلوم من الدراهم آلتها بالميراث
عن زوجها ولها ابن وكلته في قبضه وأخذ منه هو تحت يده وصرفه في مهماتها ولوازمها
من المأكل والملبس وغيره مما هو ضروري لها فقام على ذلك وقبض وصرف منه في
مهماتها وشؤونها ولوازمها مدة ثم بعد ذلك عرض عليها المنصرف في ذلك فكذبت به في
بعضه بعد ان صدقته في القبض ممن هو تحت يده بوكالتها وكالة عامة فهل يقبل قوله
ويصدق في مقدار ما صرفه فيما لا يكذب الظاهر فيه او كيف الحال (اجاب) نعم
يقبل قوله بيمينه فيما صرفه حسب التوكيل له اذا لم يكذب فيه ظاهرا الحال ولم يكن
خارجا عما وكل فيه ولم يكن خائفا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لولدها مبلغا
من الدراهم ووكلته عن الشترى لها به عقارا ببلدة كذا وذلك التوكيل ودفع المبلغ
المذکور بحضرة جمع من المسلمين يشهدون عليه بذلك فاشترى به العقار في البلدة
المذكورة بالمبلغ المذكور وأضاف الشراء لنفسه وكتب في حجة الشراء للعقار المذكور
انه لنفسه من ماله ولم يذكر فيه موكلته أصلا فهل يقع الشراء لها أولا واذا تنازعت معه

في شأن ذلك وماليت منه ان يمكنها من العقار المشتري على هذا الوجه او يدفع لها المبلغ
المذكور الذي قبضه منها وامتنع من ذلك منكر الدعواها وتريد اثبات المبلغ المذكور
وأقامت عنها وكيلها ليرافع معه على يد المحاكم الشرعية لكونها لا تحسن الدعوى تجاب
لذلك ويقبل منها التوكيل وتسمع الدعوى من الوكيل المذكور والبرهان على ذلك
بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان التوكيل بشراء عقار بعينه يقع الشراء ولو كانت له ولو مع
اضافه لنفسه أو ماله كان شراء عقار بغير عينه فاضاف الوكيل وقت العقد الشراء
لنفسه وماله بان قال اشتريت لنفسى بمالى يقع الشراء له ولو نقدت عنه من مال الموكلة
ويكون ضامنا مثل الثمن المذكور بعد ثبوت قبضه من ماله واستهلاكه بالوجه الشرعي
والافلاو من الاعذار الملزمة قبول الوكالة بالخصوصية في حق الخصم كون المدعى لا يحسن
الدعوى عند الامام الاعظم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متصرف على اخوته
بأذنهم في القبض والصرف في شؤونهم ثم بعد مدة أرادوا الانفصال وأخذ كل منهم نصيبه
الذي تحت يده المذكور فادعى الاخ المذكور انه استدان مبلغا من الناس وصرفه
في شؤون اخوته زيادة على ما تحت يده من الاموال المشتركة ويريد الرجوع على كل منهم
بما يخصه من ذلك فادعى كروادعواهم هل لا يصدق في دعواه في حق الرجوع عليهم بما
ادعى صرفه من الديون التي يدعى استدانها من الناس بل يكلف اثباتها بالوجه الشرعي
(اجاب) لا يقبل قول المادون بالاتفاق في دعواه ذلك من مال نفسه في حق رجوعه على
اخوته حيث أنكر وأما ذكر وكلف اثبات ما ادعاه بالبيعة الشرعية والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة ملكت بالارث قطعة أرض مشتملة على ابنية وآلات بحارية وغير
ذلك ووكلت عليها انسانا ثم عرضتها للبيع فنزاد الناس فيها ثم كتبت الى وكيلها
المذكور أن يبيع الارض المذكورة له لان الغلاى بالثمن الذي اعطاه فيها وقدره كذا وكذا
فباعها له ثم انها باعت ذلك لانسان آخر بعد أن باع وكيلها لمن اذنت بالبيع له فلما باع
الوكيل بيعها للآخر ذهب اليها وأخبرها انه باع حين أمرته حالا فهل اذا ثبت ان بيع
الوكيل متقدم على بيعها يكون بيعه هو النافذ ولا يكون بيعها مبطالا ويكون الحق
للمن باع له الوكيل دون غيره (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي صدور بيع الوكيل
بالبيع حسب أمر الموكلة مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم سائر ما سبق على بيع الموكلة
من غير المشتري الاول ولم يوجد مانع يكون بيع الوكيل هو النافذ شرعا ولا يكون بيع
الموكلة ثانيا مبطالا والافلا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ناظر الدائرة السنية
مؤرخة ٢٣ من سنة ٩٠ متضمنة طلب الحكم الشرعي عن السؤال الآتي ذكره
حيث ان القصد ببيع الاطيان المذكور كورة فيه للدائرة المذكورة وصورة السؤال المذكور
في رجل تحت يده اطيان عشوريه آيلة له بالميراث عن والده وآلت لوالده بالشراء الشرعي
من شخصين وهما تلقياها بالشراء من ماله كما وقد أراد من هي تحت يده الآن التصرف

١٢٨٨

١١

مطلب لا يقبل قول
الوكيل في الاتفاق
من ماله ليرجع يدون
اقامة بيعة على ما أنفق

وبيع الثاني

١٢٨٩

١٥

دى الحجة

١٢٨٩

٣

فيها بالبيع للدائرة السنية وعند توقيع المباشرة في تلك الاطيان لزم الحال الى الاستفسار من البائعين الى والدواضع اليد المذ كور فبحضورهما قرر كل منهما بان يبيع الاطيان المذ كورة وقع منها والدواضع اليد المذ كور على يد وكيل من طرفه وبعد بيان الثمن وتسميته وقع البيع منا الى موكله والدواضع اليد وقبل الوكيل ذلك له شفاها غير انه وقت تحرير المكاتبات لاجل ذلك أخبرهما الوكيل المذ كور بان الشراء في الاطيان المذ كورة والدواضع اليد ولاخ شقيق للوكيل المذ كور وبناء على ذلك تحررت الخطابات للديرة باسمهما حسب اخبار الوكيل المذ كور والحال أن واضع اليد الآن يقول ان الاطيان المذ كورة هي ملك مورثي خاصة وكل من الوكيل ومن وقع كتب الشراء باسمه واسم والدواضع اليد غائب فهل يسوغ شرعا لواضع اليد المذ كور التصرف بالبيع في الاطيان المذ كورة ولا يمنع من ذلك مجرد الخطابات التي حصلت من البائعين المذ كورين حيث لم يصدق واضع اليد على ذلك ولم تخرج بذلك حجج شرعية تفيد الاشتراك بين مورث واضع اليد وبين من قبل من قبل البائعين بان المكاتبات والخطابات مذ كور فيها ما يفيد الاشتراك معه وما الحكم افيدها الجواب (اجاب) مجرد ما ذكر في هذا السؤال لا يوجب اشتراك من كتب الشراء باسمه والدواضع اليد بعد صدور البيع من المالكين لمخصوص والدواضع اليد وقبل وكيله البيع له خاصة ببيع صحيحا مستوفيا شرطا له المتبعة الا انه لو حصر من كتب الشراء باسمه على سبيل الاشتراك وادعى على واضع اليد وقوع البيع له مع والدواضع اليد ابتداء وقبل لهما الوكيل المذ كور بالوكالة عنهما بالثمن الذي عين وأثبت ذلك بالطريق الشرعي يقضي له بنصيبه ويكون له فسخ البيع لو صدر في نصيبه من الوارث الواضع يده الا ان بدون اذنه ان لم يجزه اجازة معتبرة شرعا ولا يمنع من ذلك قول البائعين المذ كور ولا يكون حجة عليه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف نائب محكمة مصر عن الوكيل وكالة عامة المأدون له بالتوكيل اذا وكل رجلا ثانيا. اعن موكله وعم له واذنه بالتوكيل هل يملك الوكيل الثاني ان يوكل ثالثا كذلك ثم الثالث رابعاً وهكذا ولو عم كل وكيل منهم ان يوكله واذنه بالتوكيل (اجاب) الذي استفيد من عبارات كتب المذهب ان الجواز قاصر على الوكيل الاول فله ان يوكل بمقتضى التفويض والاذن من موكله بالتوكيل وليس للثاني ان يوكل ثالثا ولو فوض الوكيل الاول للوكيل الثاني على الاظهر فنعم مذهبنا بالاولى في الخاتمة غمرة ١ من الجزء الثالث من فصل التوكيل بالخصوصة بغير رضا الخصم رجل وكل رجلا بتقاضى دينه او خصوصة او بيع وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز كان للوكيل ان يوكل غيره ولو أن الوكيل وكل غيره وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز لم يكن للوكيل الثاني ان يوكل غيره وروى ان له ان يوكل غيره انتهى ومثله في فتاوى الاقروى من الجزء الثاني من توكيل الوكيل غمرة ٤٣ بالعز والى فتاوى قاضي خان المذ كورة ونقل المسئلة في الهندية من الباب الاول

١٢٩٠

٢٣

ربيع الثاني

١٢٩١

مطلب في عدم جواز
توكيل وكيل الوكيل
المفوض اليه التوكيل
وكيلاً ثالثاً وروى
جوازه وما في ذلك من
النقول

من الوكالة غمرة ٤٤٣ بالعزيز الى الخانية المذ كورة مقتصر افيها على علم جواز وكيل
 الثانى وهو صدر العبارة الى قوله لم يكن لالوكيل الثانى ان يوكل غيره حيث قال كذا فى
 فتاوى قاضى خان انتهى وقد ذكر مولانا قاضى خان المذ كور فى أول فتاواه مانصه وفيما
 كثرت فيه الاقاويل من المتأخرين اقتصرت فيه على قول أو قولين وقدمت ما هو الاظهر
 وافتتحت بما هو الاشهر اجابة للطالبين وفي التتارخانية من الفصل الثالث عشر فى
 بيان حكم وكيل الوكيل والموكل الاول والموكل الثانى معه غمرة ٥٧٩ مانصه محمد
 اذا وكل رجلا ببيع أو شراء وقال له اعمل فيه برأيتك فوكل الوكيل وكيلا وقال له اعمل فيه
 برأيتك لم يكن للثانى ان يوكل الثالث نص عليه فى كتاب الشفعة وذكروا فى كتاب المضاربة
 اذا قال رب المال للمضارب اعمل فيه برأيتك فدفعت المضارب المال الى غيره مضاربة وقال
 اعمل فيه برأيتك كان للثانى ان يدفع المال الى غيره مضاربة فن مشايخنا من قال ما ذكر
 فى المضاربة يصير رواية فى الوكيل وما ذكر فى الوكيل يصير رواية فى المضارب فعلى قول
 هذا القائل يصير فى المسئلةين روايتان ومنهم من قال بين المسئلةين فرق وهو الاظهر
 انتهى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دين على آخر أرسل رسولا من طرفه للمديون
 ليقبض منه بعضا من الدين فاعطاه البعض منه وسلمه الرسول لرب الدين ثم بعد مدة مات
 رب الدين المذ كور عن ورثته أنه ذكر ووصول ما قبضه الرسول لمورثهم مع اعترافهم بكونه
 رسولا عن مورثهم وبقبضه من المديون فهل يصدق بيمينه فى انه سلمه ما قبضه من
 المديون أو يكلف بينة على انه سلم رب الدين ما قبضه من المديون (أجاب) نعم يصدق
 الرسول المذ كور بيمينه فى دعواه تسليمه ما قبضه على وجه الرسالة لمسلمه ولا يكلف
 اقامة بينة على ذلك لانه أمين وكل أمين ادعى ايصال الامانة الى ربه فالقول قوله فى
 ذلك بيمينه فى حق براءة ذمته والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وكل آخر وكالة شرعية
 فى ايجار عقاراته المملو كته وفى قبض اجرتها وفى شراء أشياء معينة ودفع ثمنها من الاجرة
 التى يقبضها ثم سافر الموكل المذ كور الى جهة معلومة فباشروا وكيل ذلك كله فى مدة
 من السنين وكل ما تجمده من الاجرة مع الوكيل يدفعه لموكله المذ كور وكذا اكل ما اشتراه
 منها له بالوكالة المذ كورة يدفعه له فى محل اقامته ثم بعد ذلك حضر المالك المذ كور من
 سفره واستلم عقاراته من الوكيل المذ كور وصار يؤثرها ويتصرف فيها بنفسه ثم مات عن
 ورثته كور او اناثا يبلغ مقربين يقبض الوكيل المذ كور الاجرة المذ كورة وبالوكالة عن
 مورثهم بالقبض والشراء المذ كورين وبانه اشترى ما ذكره منكرين دفع الوكيل المذ كور
 بعض الاجرة وبعض الاشياء المشتراة هل والحال هذه يقبل قول الوكيل بيمينه فى ذلك
 ولا عبرة بانكارهم المذ كور سيما ومورثهم قبل موته لم يعين لهم طرف وكيلا المذ كور
 شيئا أصلا وما الحكم (أجاب) نعم يقبل قول الوكيل المذ كور بيمينه فى دعواه تسليم ما كان
 بيده من الاجرة التى قبضها بالوكالة وما اشتراه لموكله من ماله بمقتضى الوكالة المقر بها

١٢٩١

١٠

ذى الحجة

١٢٩٣

٢٧

سنة
جادی الاولى

١٢٩٤

١٧

رمضان

١٢٩٤

١٨

مطلب الوكالة ببيع
الرهن لازمة ولا تبطل
بموت الراهن ولا بخروجه
عن الاهلية ولا بعزله

ذی القعدة

١٢٩٥

٢٨

من الورثة المذکورين الى موكله المذکور والمحال ما ذكر حيث لا مانع لانه أمين ادعى
ايصال الامانة الى مستحقها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده الذکور
والاناث البالغ والقصر فبقي الاولاد مع بعضهم الى ان تزوجت احدى الاناث البالغات
وولدت احدا ذوتها في الزواج وقبض المهر وبعد الزواج بالوجه الشرعي وقبض الاخ
المذکور المهر من الزوج أمرت الزوجة أختها المرقوم بأنه يشتري لها اثاثا للجهاز له فأخبرها
بأن مهرها لا يفي ثمن الاشياء الراغبة شراءها فأمرته بأن يشتري لها الاشياء المذکورة وما
زاد عن المهر يدفعه لبايع الاشياء ثم يرجع به عليها ويأخذ من أصل حقها في التركة فهل
والمحال هذه اذا اشترى الاخ المذکور الاشياء المأمور بشرائها لاخته الا مرة المذکورة
بزيادة عن المهر بثمن مثله واستلمتها واستعملتها تلزم الا مرة بما زاد ولا خيها الرجوع عليها
بالزائد عن المهر جبراً عليها حيث كان أمرها له بذلك ثابتاً بالوجه الشرعي (أجاب) نعم تلزم
تلك المرأة بما زاد من ثمن ما اشتراه لها وكيلاها عما في يده من مهرها ان كان الام كما ذكر في
السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عقاراً تحت يد آخر رهننا شرعياً بدين عليه
له ووكل الراهن المرتهن توكيلاً شرعياً في بيع الرهن عند حلول أجل الدين في صلب عقد
الرهن وتحرر بذلك حجة شرعية مستوفية جميع الشروط المعتبرة شرعاً فهل اذا مات
الراهن لا يبطل التوكيل المذکور كورويكون لاو كيل يبيع الرهن بمقتضى الوكالة الثابتة
له في صلب عقد الرهن (أجاب) الوكالة ببيع الرهن الصادرة في صلب عقده الشرعي
لازمة لا يملك الراهن ابطالها بعزله ولا تبطل بموت الراهن ولا بخروجه عن الاهلية
وفي تكملة رد المختار من عزل الوكيل عن البحر ثم يطرأ على الوكالة اللازم في مسائل منها
الوكالة ببيع الرهن سواء كانت مشروطة في عقد الرهن او بعده على الاصح فتلزم كالرهن
اها فلا مرتهن المذکور كورويبيع الرهن بعدم موت موكله الراهن عند حلول أجل الدين على
مقتضى وكالة المذکور كورويبيع المذکور والله تعالى اعلم (سئل) في بنتين بالغتين
والدتهما امتدكن اطمائنا وصارت جسد البنتين تتولى على جميع الربح الذي هو
للبنيتين والدتهما ما تصرف ما يلزم لهن والباقي محفوظ لهن تحت يدها بطريق الادن
والوكالة منهن لها في ذلك وقد استعملت الجدة المذکورة ما زاد عما أوصلته اليهن
من غلة الارض على الوجه المستطور في شؤونها وصار ذلك ديناً في ذمتها واستمر ذلك مدة
من السنين الى أن توفيت في أثناء بذر الاطيان على هذا الوجه فبعضها بذر قبيل الوفاة
وبعضها بعد الوفاة بمعرفة وكيل آخر اقننه والبذر جميعه من أصل الربح المحفوظ بطرف
الجدة المذکورة قبل عام الموت فهل لهن الاستيلاء على محصولات عام الوفاة الموجود
ومطالبة التركة بما لهن من بدل باقي الربح المستهلك عن الاعوام الماضية ان تحقق
ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم يكون لهن الاستيلاء على محصولات ارضهن كل
يقدم لها من الزرع المبذور من قبل الجدة من بذرهن بالوكالة عنهن ومن قبل وكيلهن

المقام من قبلهن بعد وفاتها ومطالبة التركة بما لها قبل الجدة من بدل باقي الريع
المستهلك مما قبلها عن الاعوام الماضية على الوجه المرسوم اذا ثبت ما ذكر بالوجه
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر في ١٥ ذی الحجۃ سنة ١٢٩٥
مضمونها ورد شرح مديرية المنية وبني مرار المسطر على احدى الاوراق على ما ورد لها من
مفتي افندي وقاضي افندي المديرية في شأن ما يتعلق بتوكيل الوكيل اللزوم عن
زوجة محمد افندي أمين نجل المرحوم عبد الكريم كاشف من مطاعة حضرتهكم
ما شملت عليه الاوراق المذكورة تعلم تفصيلات ذلك وحيث مرغوب عرض هذه
المسئلة على حضرتهكم لزم تحريره تؤمل افادة المحكم الشرعي (اجاب) وردت لهذا الطرف
افادة المحافظة المرغوب بها اعطاء الافادة عن المحكم الشرعي في شأن توكيل مهتاب زوجة
محمد افندي أمين بن عبد الكريم كاشف المذكورة حضرة حسين افندي كامل فيما هو
مقتضى اجرائه مع زوجها المذکور بعد الاطلاع على ما فيها والجاب عن ذلك شرعا ان
المصرح به في خصوص التوكيل بالخصومة حصول الاختلاف بين الامام الاعظم
وصاحبيه في لزوم التوكيل بدون رضا الخصم وعدمه فذهب الامام أنه لا يلزم بدون
رضاه الا اعذر من الاعذار المذكورة في ذلك التي منها كون الموكل من المخدرات التي
لا تحاط الرجال بغير حاجة ولم تجر عاداتها بالحضور الى مجالس القضاء أو كونه لا يحسن
البيان في الدعوى أو غائباً مدة سفر فان كان هناك عذر من الاعذار المذكورة لزم
التوكيل بالخصومة ولو بدون رضا الخصم والاتوقف على رضاه وعليه ارباب المتون
واختاره غير واحد ورجع دليله في كل مصنف فلم العمل به ولا سيما في هذا الزمان الفاسد
كما في الخيرية وعليه عمل القضاة ومذهب الصالحين لزومه مطلقاً وعليه فتوى ابي الليث
واختاره المتأني وصححه واختار المتأخرون للفتوى تفويضه للعلماء كما بحيث انه اذا علم
من الخصم التعتت في الالباء من قبول الوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد
الاضرار بخصمه بالحيل كما هو صنيع وكلاء المحكمة لا يقبل منه التوكيل الا برضاه وهو
اختياره من الائمة السرخسي كذا في الكافي ونحوه في الزيلعي وبه أخذ الصفا وهذا
حاصل ما ذكره في مثل هذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت عنها
رجلا في ايجار املا كما وقبض اجرتها وزرع اطميانها وصرف ما يلزم عليها وشراعهما منها
ولم تفوض له التوكيل ولم يجعله وكيلاً عاماً عنها في كل شيء وفي أثناء توكيله عنها على
هذا الوجه الخاص وجد اشخاصا من الفلاحين الكاثنين بجهة اطميان الموكلة المذكورة
عليهم جملة من الديون من ايجارات اطميان الموكلة وغيرها وعليهم بعض ديون لاشخاص
اجانب لا دخل للموكلة فيها بوجه ولا تعلق لادارة اشغالها الداخلة تحت التوكيل المذکور
بها فتفق الوكيل المذکور مع ارباب الديون الاجانب المذكورين على احتياهم بما لهم
من الدين الذي لهم على هؤلاء اللاحين على دائرة الموكلة المذكورة مقابلة ما يجري

١٢٩٥

١٧

مطلب في الاختلاف
الحاصل في لزوم التوكيل
بالخصومة بدون رضا
الخصم

تخصيله لجهة هذه الدائرة منهم بقدر ما يحتاجون به على الدائرة المذكورة ويريدون على
المديونين المذكورين مبلغا نظير تاجيلهم ذلك لمدة فاحضر الوكيل المذكور بعض
المديونين وحرت عليهم سندات بتلك الديون التي عليهم وعلى غيرهم والمحوالة على دائرة
الموكلة المذكورة بالاصالة والزيادة عن باقيهم بلاتو كيل عنهم وبغيتهم مع كون الباقي
معظم من عليهم تلك الديون وذلك بالتخويف من هذا الوكيل وقبل هذا الوكيل
المحوالة على دائرة موكلته يدون اذنها ويدون تو كيلها له في ذلك ويدون علمها ولما بلغها
ذلك ردت هذا الفعل ولم تجزعه وعزلت هذا الوكيل عن تو كيله الخاص المتعلق بها أيضا
لاجرائه ما يضرها وباشغالها وانكر المديونون جميعا بعض هذه المبالغ مع عدم رضامعظمهم
وعدم عامهم بمافعله البعض يدون اذنها ايضاً ثم اراد ارباب الدين الزام الموكلة بدفع
الدين لقبول المحوالة على دائرتها من وكيلها المذكور فهل اذا لم يكن الرجل المذكور
وكيلاً عنها فيما اجراه ولم يكن تو كيله السابق عنها مفوضاً ولا عاماً وليس مافعله من
الترامه بدفع ديون الغير بالمحوالة داخلاً تحت تو كيله ولم تجزعه الموكلة بل ردت له لا تجبر
الموكلة على دفع قيمة تلك الديون لاسبما ولم يصح لها شيء من المديونين بل لها عليهم مبالغ
يتعسر استخلاصها منهم أيضاً (أجاب) نعم لا تجبر الموكلة ان كورة على دفع تلك
الديون على فرض ثبوتها واستحقاقها على غيرهما بمجرد التزام وكيلها المذكور بدفعها
لاربابها بطريق المحوالة على هذا الوجه حيث لم يكن تو كيل الوكيل المذكور عنها شاملاً
لذلك ولم تجزعه الموكلة بل ردت له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقام ابنه وكيلاً عنه
في حانوته وجعله متصرفاً عنه بدل شخصه في البيع والشراء وكل ما يحصل من النقود زيادة
يسلمه الى والده وأجاز له بذلك فاستمر الابن على هذا الامر مدة ثم توفي الاب عن ورثته
ومن جاتهم الابن المذكور فاراد باقي الورثة محاسبة أخيه عن المدة الماضية التي كان
يتصرف فيها حال حياة أبيه بالوكالة على الوجه المذكور فهل لو ادعوا عليه بمال معلوم
زيادة على ما هو باق تحت يده مما أوصله الى أبيه حال حياته وصححوا دعواهم وادعى
الابن ايصال ذلك الى أبيه حال حياته يقبل قوله في ذلك بيمينه حيث كانت وكالته
ثابتة ولم يكن خائفاً في مال أبيه ويكون ما بقى تحت يده من مال أبيه هو الميراث يقسم بين
الجميع بالقرينة الشرعية (أجاب) نعم يقبل قول الوكيل المذكور بيمينه فيما ذكر
اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في ناظرة على وقف
وهي من جملة المستحقين وكنت رجلاً وكالة شرعية وكتبت له بها سنداً شرعياً ثابت
المضمون بان يستغل الوقف المذكور ويصرف ريعه فيما يحتاجه من التعمير والترميم
وما ينفى يدفعه لها فتفرغ الوكيل المذكور لذلك مدة من الشهور وسلم نفسه لأمير
وصار يتصرف في الربع طبق وكالته له ثم الآن تريد عزله ومحاسبته على ما قبضه والحال
ان الوكيل المذكور وصى على حصة احد المستحقين فهل والحال هذه يكون القول

قوله بيمينه فيما صرّفه على عمارة الوقف وما دفعه لموكلته بدون بينة شرعية ويسوغ له خصم حصّة القاصر في الربيع مما قبضه (أجاب) نعم يكون القول قوله بيمينه فيما صرّفه من ريع الوقف في عمارة المادون بها إذا كان مصرف المثل ولا يكذب فيه ظاهر الحال وكذا فيما دفعه إلى موكلته الناظرة في ريعه وله إذا كان وصيا على أحد المستحقين القاصر الاستيلاء على نصيبه من ريع الوقف الذي قبضه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت ابنها وكالة شرعية فيما يأتي ذكره بمقتضى اعلام شرعي بيده ولها أولاد قصر في حضانتها فامه القاضي وصيا وقيم ما عليهم وللقصر المذكورين بعض عقارات خلاف عقاراتها وهي وأولادها القصر مقيمون في جهة والعقارات في جهة فصرف الوكيل المذكور على عمارة العقارات الضرورية بعضا من المصروفات وأرسل لها بعضا من الدراهم من غلة المتارفت وفيت المرأة والقصر بلغوا رشدهم ورغبوا عمل المحاسبة مع الوصي واستيلاء حقهم فاجرى الوكيل المحاسبة معهم فقبلوها منه ولم يقبلوا بعض المصروفات على العمارة الضرورية الجزئية والمبالغ المرسله إلى أمهم الابينة منكرين ذلك فهل والحال هذه يقبل قول الوكيل الوصي المذكور بيمينه فيما أوصله من المبالغ المذكور إلى أمهم وفيما صرّفه على العمارة الضرورية من المال حيث كان مصرف المثل لا يكذب فيه ظاهر الحال ولا يكلف إقامة بينة على ذلك (أجاب) نعم يقبل قول الوكيل الوصي المذكور بيمينه فيما أوصله من غلة العقار المذكور إلى من له قبضه كما يقبل قوله بيمينه فيما صرّفه في عمارة الضرورية من غلته حيث لا يكذب فيه في ذلك الظاهر ولا يكلف الابينة على ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر يملك نعودا وعروضا توجه لجهة الحجاز وعند توجهه أقام ارشداً وأولاده مقامه في التجارة وجرّد عليه العروض الموجودة في محل تجارته وسلمها له وأعطاه جانباً من النعود أيضاً وأذنه بالعمل والتجارة في ذلك بالو كالة عنه كما كان يفعل الأب مصرف من ذلك على نفسه تبرعاً به وعلى أولاده كذلك وبقية عيال الأب فصار الابن المذكور يصنع كما أذنه أبوه ويصرف على نفسه وأولاده وبقية عيال أبيه المذكورين حسب أذنه من ذلك المال في مدة إحدى عشرة سنة بحيث يستغرق ما صرّفه على هذا الوجه قيمة ما سلمه أبوه إليه على هذا الوجه المدكور واستمر على ذلك تلك المدة ولحقته حسارة ودين من أثمان ما اشتراه نسيئة في عمل هذه التجارة استغرق ما تجدد بيده من العروض ثم عاد الأب من الجهة المذكور فمات عن الولد المذكور وورثه آخرون فالآن بعية ارثه يطلبون من الولد المذكور ما كان تركه الأب من النعود والعروض التي جرّد لها على الولد المذكور عند توجهه للحجاز فهل إذا كان الواقع ما هو المستطور ليس لهم ذلك ولا حق لهم الا فيما تركه الأب المذكور عند وفاته حيث ثبت ان البيع والشراء والصرف على هذا الوجه باذن أبيه المورث بالوجه الشرعي (أجاب) نعم ليس لهم ذلك ان كان الامر كذلك بدون

ج دى الاولى

وجه شرعي ولا حق لهم الا في ما تر كهم موثرهم عند موته والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل وكل والدته عن نفسه وكالة مطلقة ثم توفي الى رحمة الله تعالى فهل تبطل الوكالة
 بوفاته وينعزل الوكيل ام كيف الحال حيث كانت وكالة المذكورة لها في جميع
 التصرفات من بيع وشراء واجارة واستئجار وخصومة بغير طلب خصم (اجاب) من
 المعلوم ان كل وكالة غير لازمة كهذه الوكالة تبطل شرعا بموت الموكل بالاتوقف على
 العلم بالموت لانه عزل حكيم فلا ينفذ تصرف الوكيل ولا خصوصيته بجهة الوكالة
 المذكورة بعدم موت الموكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ارشد عائلته وفيها بلغ وقصر
 وأقيم وصيا على القصر من طرف الحاكم الشرعي وأقامه البالغ وكلا عنهما في التصرف
 في نصيبهم على حسب رأيه واستمر على ذلك مدة ثلاث عشرة سنة متصرفا بما يلزمهما
 لا غنى عنه والآن أراد كل واحد أن يختص بنصيبه فهل عند القسمة لهم محاسبته من
 تاريخ تصرفه واذا قلتم بالحاسبة يكون القول له مع يمينه في بيان مقدار ما صرفه مما هو
 مأذون فيه حيث كان مصرف المثل ولا يكذب فيه الظاهر (اجاب) نعم لهم محاسبته على
 ما قبضه وصرفه في شؤونهم مدة ولايته وصاياه وكالة ويقبل قوله بيمينه في مقدار
 ما صرفه من مالهم في ذلك مما هو مأذون فيه شرعا في حق براءة ذمته حيث كان مصرف
 المثل لا يكذب فيه ظاهر الحال ولم يكن خائفا والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له عمة مقيمة عنده فامرت ان يصرف عليها من ماله الخاص به شرعا في
 مأكلها ومشربها وما يلزمها لكل يوم فدرام معلومة عينته له وكل ما صرفه في شؤونها على الوجه
 المستطوري يكون دينه اليه يرجع به عليها وصرف عليها مدة تسع سنين ما أمرته بصرفه عليها
 على يد جلة من البيعة ثم بعد ذلك توفيت قبل أداء ذلك له وصار اخراجها والصرف عليها
 من طرفه باذن ورثتها مقدار ما معلوما ليرجع به عليهم فهل اذا كان الامر كما ذكر يسوغ
 له شرعا أخذ ذلك من تركة المتوفاة المذكورة حيث تحقق ما ذكر اما بافراار الورثة
 اباالغين حيث لا دين عليها لغيره ولا وصية أو بالبيعة الشرعية (اجاب) نعم يكون له
 الرجوع بما صرفه عليها حال حياتها في تركتها وما صرفه في مؤن تجهيزها حين موتها على
 الوجه المذكور اذا كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مأذون له في التصرف في شؤون قوم تصرفا عاما ثم ادعى صرف مبالغ
 خلاف المعهود لم يبين مصرفها مع كون الظاهر يكذب به في صرف تلك المبالغ وذلك
 خلاف مصاريغهم المعتادة من كل وشرب وجميع شؤونهم فكذبوه في صرف تلك
 المبالغ الزائدة فهل لا يصدق في دعواه صرف تلك المبالغ الزائدة بيمينه حيث كذب به في
 دعواه المذكورة ظاهر الحال (اجاب) المأذون بالتصرف العام وكييل ومال آذنيه
 في يده امانه فيقبل قوله بيمينه في صرفه حسب الاذن لم يدع ما يكذب فيه ظاهر الحال
 فلا يقبل قوله في ذلك بيمينه وقد ذكر البيرى عن احكام الاوصياء القول في الامانة قول

١٢٩٨

١٩

جادی الثانية

١٢٩٨

٢٧

ربيع الاول

١٢٩٩

١١

١٢٩٩

٢٠

مطلب القول في الامانة
قول الامين يمينه الا
ان يدعي امرأه كذبه
الظاهر فتزول الامانة
وتظهر الخيانة فلا يصدق

١: ٩٩

٢٩

الامين مع يمينه الا ان يدعي امرأه كذبه الظاهر فيئسدت زول الامانة وتظهر الخيانة فلا
يصدق كما نقله في رد المحتار في الوقف عن الحمادية والله تعالى أعلم (سئل) في الوكيل
بييع الرهن لوباعه بالغبن الفاحش أي بخير ثلث القيمة مثلا هل ينفذ بيعه أم لا
خصوصا ولم يذ كر في سند وكالته ان يبيع الرهن بأي قيمة كانت أو بحسب ما يساوي
في المزاويل قيل له اذا حل أجل الدين فانت ببع الرهن وسدد من عنه الدين الذي على
واذا قلتم بعدم النفاذ يكون للمالك دفعه ويبقى المبيع رهنا كما كان الى ان يباع
بمثل قيمته حيث لم يرض المالك ببيعه بالغبن الفاحش (أجاب) قد وقع اختلاف في
بيع الوكيل بالبيع المطلق فذهب الامام نفاذه بما قل وكثر وهو ظاهر الرواية ويرجع
دليله وخصه صاحبان بمثل القيمة أو بما يتغابن الناس فيه وبه يقتضى كما في الدر
وحواشيه والانتقروية والهندية وغيرها فعلى قولهما المقتضى به يكون للمالك الرهن فسخ
البيع المذكور حيث صدر من الوكيل ببيعه المطلق بغبن فاحش ويبقى رهنا الى ان
يؤدى الدين أو يباع بمثل قيمته والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ثلاثة
بنين مات واحد منهم في حياته عن ابن فلوصى له جده ثلث ماله واستثنى من الثلث
نقودا عينها للجهاز عيها ثم مات الجد الموصى المذكور عن ابن ابنه الموصى له وعن ابنه
المذكورين فحضر قاضي مدينة السيد الخليل اذ ذاك وحكم للموصى له بما بقي من الثلث
بعد الاستثناء شائعا في جميع التركة ثم صار الموصى له وعماه يضاربون في التركة
ويعملون فيها ثم مات احد الابنين عن ابن قام مقام أبيه في التركة والعمل فيها كآبائه
ثم أراد الموصى له أداء فريضة الحج فطلب من عمه وابن عمه ان يدفعوا له مؤنة الحج فدفعوا له
نقودا وبضائع من المال المشترك بلغ مجموعها مائة جنيه عجيدي صرف جميعها في أداء
فريضة الحج ثم خرجت قرعة ابنه في التركة العسكرة فطلب من عمه وابن عمه المذكورين
ان يدفعوا عنه البدلية فدفعوا عنه خمسين جنهما مجيديا ثم أراد الآن الموصى له المذكور
ان يعزل ما بقي من الثلث من المال المشترك مع ما خصه من النساء ولا يحسب عليه
ما صرفه في أداء فريضة الحج ولا ما دفع عن ابنه في البدلية فهل والحال هذه لا يجب لذلك
ويحسب عليه ما صرفه للجهتين المذكورتين جبراعه وما الحكم (أجاب) لا شأن ان
ما دفعه العم وابن عمه للموصى له لقضاء مصالح فريضة حج من المال المشترك لا على وجه
التبرع له محسوب عليه خاصة وما أمرهما بدفعه عن ابنه في البدلية ان أمرهما بدفع ذلك
ليرجعاه عليه أو على ان ذلك عليه من نصيبه فلهما احسانه عليه أيضا ولا والله
تعالى أعلم (سئل) في جماعة بالغبن عاقلين وكلوا عنهم أخاهم الوكالة العامة المفوضة
المطابقة في جميع امورهم وعامة شؤونهم بإيجاب وقبول شرعيين وتحرر بالتوكيل
المذكور جهة شرعية من قاضي جهتهم وتصرف الوكيل المذكور تصرفات شرعية عن
موكله ثم بعد ذلك عزلوه عن التوكيل المذكور بحضوره وقبل منهم الغزل وأخذوا

شعبان

١٣٠٠

٩

صفر

سنة

منه حجة التوكيل وسلوله وصلا عليه - بما حجة المذ كورة وتحذر بالعزل المذ كور وثيقة
 بشهادة جهه ومن عدول المسلمين فهل يكون تصرف الوكيل قبل عزله نافذا على الموكلين
 وينعزل بعزل الموكلين ولا يملك التصرف عنهم بعد العزل والعلم به واذا تصرف بعدهما
 عن الموكلين لا ينفذ عايرهم بدون رضاهم ولا اجازتهم (اجاب) تصرف الوكيل
 الشرعي قبل عزله حسيما يقتضيه التوكيل نافذا على الموكلين حيث لا مانع ولا ينفذ بعد
 العزل والعلم به بدون وجه شرعي حيث صح العزل والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من
 ناظر خاصة خديوي مؤرخة ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٣ طلب بها اعطاء فتوى
 شرعية بحسب ما تقتضيه نصوص الشريعة الغراء عن السؤال المرسل طيبا واعادته
 لطفه حسب لزومه ونص السؤال في رجل بنى لبنتيه القاصر نين بماله المتبرع به فلما
 محلا على أرض غيره ثم وكل رجلا آخر عن نفسه في كل شيء يصح به التوكيل شرعا من
 بيع وشراء ورهن واخذ وعطاء واقراض وقبض حقوق وأموال وفيما له وعليه من
 الدعاوى والمطالبات والخصومات وغير ذلك وكالة مطلقة مفوضة عامة واذنه أن
 يوكل من شاء متى شاء كلما شاء وثبت التوكيل المذ كور شرعا وتحذر به اعلام شرعي محكوم
 فيه بذلك حكما شرعيا بهجلا بالحكمة الشرعية الكبرى ثم ان الوكيل المذ كور بماله
 من الوكالة المذ كورة اذن شخص آخر ببيع بناء المحل المذ كور بثمن معلوم هو ثمن
 المثل ونفذ القاضي البيع المذ كور وحرره بحجة شرعية مسجلة بالحكمة الشرعية
 الكبرى والمحال ان الوكيل الاذن المذ كور لم يقبض الثمن المرقوم من المشتري ولا من
 غيره فهل يكون البيع المذ كور صحيحا نافذا شرعا وتكون الحجة المحررة به معتبرة شرعا
 وهل لا يكون ضامنا لعدم قبض الثمن وهل لا يجبر على طلبه واستيفائه من المشتري
 وهل اذا امتنع الوكيل الاذن بالبيع من طلب الثمن واستيفائه لا يكون ملزما به وما
 الحكم في ذلك افيء والجواب (اجاب) البناء المملوك للقاصرون الارض من قبيل
 المنقول في بيعه بثمن مثله من قبل الاب او وصيه صحيح نافذ ولو بدون مسوغ من مسوغات
 بيع الوصي عقار الصغير وللاب ان يوكل بكل ما يفعله بنفسه وادصر جوابا ان التوكيل
 العام صحيح وانه يثبت محل سائر المعاملات كالبيع والشراء فلو وكل أبو الصغيرين رجلا آخر
 واقامه مقام نفسه في كل شيء يصح به التوكيل شرعا وكالة مطلقة مفوضة واذنه
 بالتوكيل لمن شاء متى شاء حتى فيما يتعلق بمجوريه ساغ لهذا الوكيل بيع البناء وسائر
 منقولات الصغيرين بثمن مثله كما يسوغ لهذا الوكيل توكيل غيره في ذلك وحيث يكون
 الوكيل الثاني وكيله عن الموكل الاصل لا عن الوكيل الاول لانه باذن من الموكل
 الاول حتى لا ينعزل بعزل الوكيل الاول بل بعزل الموكل الاصل في حواشي الدرر
 للاب والوصي التوكيل في ملك الصبي بكل ما يفعله وفي الدرايا وان وكل به أي بالامر
 أو التقوى في حق الوكيل الثاني وكيلا عن الامر وحيث لا ينعزل بعزل موكله او موته

١٢

١١

ربيع الاول

١٦

١٣٠٣

و ينعزلان بموت الاول و بعوضه كما في حواشيه و صرحوا بان حقوق البيع ترجع الى
 الوكيل به فله قبض الثمن الا انه لا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف وكيل الشراء ولا
 يجبر على التقاضي لانه متبرع بخلاف الدلال والسماور والبيع لانهم يعملون باجر كما في
 البرازية ومنه يعلم ان الوكيل بالبيع لا يكون ضامنا لعدم قبض الثمن ولا يجبر على طلبه
 واستيفائه من المشتري بل عليه ان يحيل الموكل بالثمن على المشتري أي يوكله بقبضه ان
 امتنع من قبضه بنفسه ولا يكون ملزما بالثمن ان امتنع من طلبه واستيفائه حيث وكل
 الموكل بقبضه من المشتري وكذا الاضمان ولا الزام بشئ من ذلك على الوكيل العام
 الاول بل ليس له ولاية قبض الثمن لكونه لم يباشر البيع بنفسه بل بامر الوكيل
 الثاني الذي وكله فيه الوكيل الاول بالاذن له من قبل موكله الاصلى والله تعالى اعلم

(تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع أوله كتاب الدعوى)

To: www.al-mostafa.com